شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

شعيب الأرنؤوط

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح العقيدة الطحاوية

الجزء الأول

يُطبعُ لأوّل مرّةٍ عن أربع نُسخٍ خطيّة

الطبعة الثانية

١٤١١هـ - ١٩٩٠م



مؤسّسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ - ص.ب ٧٤٦٠ برقياً، بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

إنّ الحمد للّهِ، نحمَدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّهِ من شرور أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهدِه اللّهُ فلا مُضلَّ له، ومن يُضللْ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلا اللّهُ وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

﴿يا أيُّها الّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللّهَ حَقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلاَّ وأَنْتُم مُسْلمُونَ﴾.

﴿يا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكم الَّذي خَلَقكم مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ منها زوجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كثيراً ونِساءً واتَّقُوا اللّهَ الذي تساءَلُونَ به والأَرْحامَ إنَّ اللّهَ كانَ عَلَيْكُم رَقِيباً﴾.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقوا اللّهَ وقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكم ذُنُوبَكُم ومَنْ يُطِعِ اللّهَ ورَسُولَه فَقَدْ فازَ فَوزاً عَظيماً﴾.

أما بعدُ: فقد ألَّفَ الإمامُ -أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد الطَّحاويُّ المتوفَّى سَنَةَ (٣٢٢هـ) رسالةً ضَمَّنها ما يحتاجُ المُكَلَّفُ إلى معرفته،

واعتقادِه، والتصديقِ به مِن أصولِ الدين كمسائلِ التوحيدِ، والصِّفاتِ، والقدَرِ، والنبوةِ، والمعادِ، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائِله، وما يَمُتُّ إليها بسبب على طريقة أهلِ السُّنّةِ والجماعة مِن السَّلَفِ الصالح، وقد تَلقّاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقَبول والرِّضا، ونالت شهرةً واسعةً، وتَصَدَّى لشرحها غيرُ واحدٍ من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثلُ المناهجِ، وأصحُّها، وأقومُها، وأهداها شَرْحُ العلامة ابن أبي العز هٰذا الذي نَضَعُه بَيْن يدي القُرَّاءِ محققاً تحقيقاً متقناً، عَرِيّاً عن الغلط، والتحريفِ، والسَّقْطِ الذي جاء في الطبعات السابقة بما تَيَسَّرَ لَنا مِن أصولٍ خطِّيَّة جيدة، لا سيَّما النسخة التي كُتِبَتْ في حياةِ الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمدَ ابنُ أبي العز ــ رحمه الله ــ في شرحه هٰذا مَنْهَجَ السلَف الذي شَيَّدَ معاقِدَه، وأحكمَ قواعِدَه أَهْلُ العلم[1] مِنَ القرونِ

---

(١) من أهمِّ المؤلفات التي أُلفت في مسائل الاعتقاد على مذهبِ السَّلَفِ في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتابُ «الفقه الأكبر» لعالم العراق وفقيهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠)هـ، و«الإيمان» لأبي عُبَيْدٍ القاسمِ بنِ سلَّام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤)هـ، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨)هـ، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة (٢٣٥)هـ، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١)هـ، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦)هـ، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣)هـ، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥)هـ، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠)هـ، و«السُّنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو الضحَّاك بن مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧)هـ، و«السنة» أيضاً، لأبي بكر =

الثلاثة المشهودِ لها بالفضلِ، ودافَعَ عنه بحرارةٍ وقُوَّةٍ، ولم يَأْلُ جُهداً في تقريرِه وإيضاحِه، والبرهنةِ على صحته وسلامته، ونقدِ المناهج الأُخرى المخالفةِ له، وكشفِ عُوارِها، وبيانِ تهافُتِها وتناقُضِها، ومخالفَتِها للحق، وبُعْدِها عن الصواب، بأدلةٍ نقليةٍ وعقليةٍ مُنْتَزَعَةٍ من نصوص الكتابِ والسنةِ، فهو على توسُّطِ حَجمِهِ لا نظيرَ له في بابِه في حُسْنِ العرضِ، ونَصاعة العبارةِ، وقُوَّةِ الحجة، وتمامِ الاستيفاء، ووَفْرةِ المعلومات، وكَثْرة البراهين والدلائل، وخلوِّه مِن بِدَعِ الكلامِ المذمومِ.

ولا بِدْعَ في ذلك، فهو امتدادٌ لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله ـ التي يعودُ إليها الفضلُ في توعيةِ العقول، وتصحيحِ المفاهيم، والعودةِ بالناسِ إلى الأَصالة، والتخلُّصِ من التَّبَعِيَّة والتقليد، فقد قَرأَ كُلَّ ما كَتَبَهُ صاحبُ هٰذه المدرسة، وتلميذُه العلامةُ ابنُ القَيِّم ـ رحمه الله ـ في مجالِ العقيدة، وفَهِمَه، واقتَنَع به، واستَظْهَرَ أكثرَه،

= أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢)هـ، و«التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١)هـ، و«الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤)هـ، و«الشريعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي الآجُرِّي، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ، و«السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ، و«الإبانة» للمحدث أبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧)هـ، و«الإيمان» و«التوحيد» كلاهما للحافظ الجوَّال أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥)هـ، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبةالله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨)هـ، و«الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧)هـ، و«الاعتقاد» و«الأسماء والصفات» كلاهما للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨)هـ.

ثم لَخَّصَ ذلك كُلَّه تلخيصاً مُركزاً واضحاً، وأَوْدَعَه في هذا الشرحِ النفيس المُتْقَنِ.

وقد استطاعَتْ هذه المدرسةُ أن تبطل ما يُدعى من اختلاف بين نصوصِ الشرعِ الثابتة، وبَيْنَ المعقولاتِ الصَّريحة، وأن تُزِيلَ ما بَيْنَهما مِن خلافٍ موهومٍ، وأن تَحُلَّ تِلْكَ العُقَدَ التي عُقِدَتْ حَوْلَ أُمَّاتِ المسائل الاعتقاديَّة، مثل الصفات السمعيَّة، وقيامِ الصفات بالذَّات، ومثل الأفعالِ الاختيارية، وقيامِها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي أخطأ في تصوُّرِها كثيرٌ من المتكلمينَ الذين توسَّعوا في دراسةِ المنطقِ الأَرُسْطي، واعتدُّوا به، وجعلوه حَكَماً في فصل النِّزاع[1].

وهذا العلمُ أُدْخِلَ إلى البِنيةِ العقليةِ واللُّغوية للحضارة الإسلامية نتيجةَ مؤامَرةٍ خبيثة مكشوفة لِهدمِ العقيدة الإسلامية، وقد زَعَمَ مَنْ فُتِنَ به أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يَتَوَقَّفُ عليه الاستدلالُ، والاستنتاجُ، والتوصُّلُ إلى علم اليقين، وأن مراعاتِه تَعصِمُ الذِّهْنَ عن أن يَغْلَط في

---

(١) يقول الأستاذُ الجليل أبو الحسن النَّدْوِيُّ في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١: ومن عجيب أمرِ متكلِّمي الإسلام الذين كانوا يَهدفون رَدَّ الفلسفة والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحاتِ الفلسفة وافتراضاتِها ذاتَها، وبدؤوا يَبحَثُون عن ذات الله تعالى وصفاتِه في اعتمادٍ وتفصيلٍ، كأنهم يَتحدَّثونَ عن شخصيةٍ مشاهَدَةٍ ملموسةٍ، وعن مسألةٍ طبعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تَصدَّوا للرد على الفلاسفة، ونَفْيِ نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافتراضاتها ومصطلحاتها الخاطئة، إنهم نَسوا في سَوْرَةِ الجدال والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن يَحُولُوا دونَ بحثِها في حالٍ ما، إنهم نَسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في الجدال والنقاش حولَ الرياضيات والطبيعيات، أما التدخلُ في موضوع الإلهيات، فخروجٌ عن مركزها، وتعدٍّ عن حدِّها، وتدخُّل غير معقول، وأن يخاطِبوا الفلاسفة بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أَنتُم هٰؤلاءِ حاجَجْتُم فيما لكُم به علمٌ فَلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليسَ لكم به علمٌ واللّٰهُ يعلمُ وأنتم لا تَعلمونَ﴾.

فِكْرٍ، وهي دَعاوَىٰ مَـزُوفةٌ، لا تَثْبُتُ على نَقْدٍ، فإن العلومَ العقلية تُعْلَمُ بما فَطَرَ اللّـهُ عليه بني آدم مِن أسباب الإدراك، لا تَقِفُ على ميزانٍ وضعيٍّ لشخص معين، وقد كانت الأممُ قبلَهم تَعْرِفُ حقائقَ الأشياء بدون هٰذا المنطقِ، وعامةُ الأمم يعرفونَ الحقائق من غير تعلُّم منهم بوضع أرسطو، وهم إذا تدبَّروا أنفسَهم، وجَدوا أنفسَهم تَعلَمُ حقائقَ بدون هٰذه الصناعة الوضعية، وليس وراءَ هٰذا العلم ـ كما يقول شيخُ الإسلام ـ إلا تضييعُ الزمان، وإتعابُ الأذهـان، وكثرةُ الهَـذَيان، ودعـوى التحقيق بالكذب والبُهتان، وشُغْلُ النفوسِ بما لا يَنْفَعُها، بل قد يُضِلُّها عمَّا لا بُدَّ منه، وإثباتُ الجهل الذي هو أصل النفاق في القلوب، وإنِ ادَّعَوْا أنه أصلُ المعرفة والتحقيق.

وقد أدَّى التوغُّلُ فيه بمنتحِليه إلى نتائج خطيرةٍ، نُجْمِلُها فيما يلي:

١ ـ الاستهانة بمنهجِ السلفِ القائم على النصوص من كتابِ الله تعالى، وسنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ونَبْزِ من يَعْتَدُّ به، ويُذْعِنُ له بالجهل، والتقليدِ الأعمى، والمعاداةِ للعقل، مع أن كُلَّ ما يحتاجُ الناسُ إلى معرفته، واعتقادِه، والتصديقِ به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقَدَر، والنبوة، والمَعاد قد بَيَّنه اللّـهُ ورسولُه بياناً شافياً، قاطعاً للعُذْر بأدلةٍ شرعية وعقلية بَلَغَت مِنَ الإحكامِ والقوة والوضوحِ مبلغاً لا تَستَقِرُّ أمامَه دلائلُ المتكلمين التي لا تَعدُو بيتَ العنكبوت بعد البحث والنّقد.

٢ ـ الادِّعاءُ بأن السَّلَفَ لم يتفرَّغوا للبحث في قضايا العقيدة، لانشغالِهم بأمور الجهاد، ونَشْرِ الدعوة، ولأنهم لم تَكُنْ عندَهم الدِّربةُ العقليةُ اللازمةُ للبحث في مثل ذلك، وفي دعواهم هٰذه إجحافٌ ومغالَطَة

وجهلٌ بمنزلة السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمَ بلغةِ القرآن ومَرامِيه، وأدقَّ في مُحكمِه ومتشابِهه، وأعرفَ بالفرق بَيْنَ الحقِّ والباطِل، وأعظمَ محبةً للحق الذي أُرْسِلَ به محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وأصبرَ على متابعةِ الحق واحتمالِ الأذى، وكانوا يَرَوْنَ في الحُجَج العقلية المنتَزَعة من الكتاب والسنة غَناءً تاماً عن الطريق القياسية الكلاميّة، ولم يَصْدُرْ عنهم ذَمُّ جنسِ الكلام، ولا ذمُّ الاستدلال والنظر والجَدَل الذي أَمَرَ اللّـهُ به ورسولُه، أو الاستدلالُ بما بيَّنه اللّـهُ ورسولُه، ولا ذمُّ كلامٍ هو حق، وإنما صَدَرَ عنهم ذمُّ الكلامِ الباطل المخالِفِ للكتاب والسنة، والمخالفِ للعقل أيضاً، فهم أهلُ نَظرٍ ودِرايةٍ بجانب كونهم علماءَ أثرٍ ورواية.

٣ ـ إعلاءُ شأنِ العقل وتحكيمُه في عـالم الغيب والشهادة، وتقديمُه على النص، أو تأويل النص بما يتلاءَمُ مع العقل، مع أنه لا مَطْمَعَ للعقل في معرفة كُنْهِ الأمور الغيبية التي تأتي النبوةُ بتثبيتها، ولو كان العقلُ كافياً وحدَه لما بُعِثَ الأنبياءُ صلوات اللّـهِ عليهم، ولما رُبِطَ عذابُ الآخرة ببِعثَتِهم، وقد أَفْضَتْ بهم هٰذه المبالغةُ في تقدير العقل الإنساني وأحكامِه إلى التزاماتٍ مُنحرفةٍ عن الحقائق القرآنية، وإلى تحكيم العقل في الآياتِ التي يَتوَهَّمُونَ في ظاهرها التعارُضَ، وتأويلِ ما لا يَتَّفِقُ منها مع الرأي الذي يَذْهَبُون إليه، ممّا أدّى إلى خطأ في البحث ونتائِجِهِ، ومن أعظم الأخطاء التي وَقَعُوا فيها نتيجـةً لهذا المنهَـج أنهم أَوَّلوا النصوصَ المتعلقة بصفات الله والأمورِ الغيبية تأويلاً يُفْضي إلى تعطيلها عن مدلولها، ويَصرِفُها عن أغراضها، ويفتحُ بابَ التحريفِ في آيات القرآن والإلحادِ في معانيه، وكان عليهم أن يُثْبِتوا الصفاتِ كما جاءت في كتابِ الله وناطقِ السنة دونَ تحريفٍ، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تشبيه، لأنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقُّل أن لا نُقحِمَهُ في غير مجاله.

٤ ــ التزامُهم التفصيلَ في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآنِ الذي يُثبتُ صفاتِ اللّـهِ تعالى على وجه التَّفصيل، ويَنْفي عنها التمثيلَ على وجه الإجمال، وطريقةِ الرسل الذين جاؤوا بإثباتِ مُفصَّلٍ، ونَفيٍ مُجملٍ.

٥ ــ تجريدُ الإسلامِ مِنْ أدلته النقلية، وتفريغُه في مضمونٍ عقلي فلسفي، يَتَّسِمُ بالجفاف، ولا يَخلُو من تعسُّفٍ وغُلُوٍّ في التأويل، فهو كلحم جَمَلٍ غَثٌّ على رأس جبلٍ وَعْرٍ، لا سَهْلٍ فيُرْتَقى، ولا سَمِينٍ فَيُنْتَقل. والقرآنُ الكريم قد جاء بما هو أَبْلَغُ وأكملُ على أحسنِ وجه، مع تَنزُّهِهِ عن الأغاليطِ الكبيرة الموجودةِ فيها.

٦ ــ استخدامُ قياس التمثيل والشُّمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نَصَّ في كتابه أنه: ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ﴾، فكيفَ يسوغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أنْ يُدْخَلَ هو وغيرُه تحت قضيةٍ كُلية يَستوي أفرادُها، وكان الأجدرُ بهم أن يَستَخدِموا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿ولِلّـهِ المثلُ الأعلى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأولَوِيَّتِه به، كأن يقال: كلُّ كمال ثَبَتَ للممكِن أو للمحدَثِ ولا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه ــ وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَم بوجهٍ ــ فاللّـهُ الخالق أولى به، وكل كمال لا نقصَ فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّر، فإنما استفادَه من خالقِه وربِّه ومدبِّره، وهو أحقُّ به منه.

٧ ـ ابتداعُ مصطلحات لألفاظ لا علاقةَ لها بمدلولها اللُّغـوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجةً في موضعِ النزاع.

٨ ـ اقتصارُ بحوثِهم على أمورٍ فلسفية، وشُبهاتٍ وَهْمِيّة، جُرُّوا إليها، وقَضَوْا معظمَ حياتِهم في الردِّ عليها، وبذلك تَحَوَّلَ تبليغُ الإِسـلام وشرحُ عقائده في ضَوْءِ الكتاب والسنة إلى مناظراتٍ ومجادلاتٍ كلاميّةٍ جافَّةٍ منفِّرةٍ.

مضامين هذا الشرح:

افتَتَحَ الشارحُ كتابَه هذا بمقدِّمةٍ ضافيةٍ ضَمَّنها منزلةَ علمِ أصول الدين من بينِ العلوم، وبيانَ حاجةِ العباد إليه أكثرَ من أي شيءٍ، وأنه لا حياةَ للقلوب، ولا نعيمَ، ولا طُمأنينةَ إلا بأن تَعْرِفَ ربَّها، ومعبـودَها وفاطرَها بأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه، وأنَّ الله سبحانه بَعَثَ الرسلَ به مُعَرِّفينَ، وإليه داعِينَ، ولمن أجابهم مبشِّرينَ، ولمن خالَفهم مُنـذِرين لأنه من المُحالِ أن تستقلَّ العقولُ بمعرفة ذلك على وجه التّفصيل، وأنّ الناس كانوا في القرونِ الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شَذَّ عن طريق الحق في الاعتقاد، واتَّبع هَواه، فأقامَ اللّهُ لهذه الأمة مَنْ يَحْفَظُ عليها أُصُولَ دينها، وأن مِمَّن قام بهذا الحقِّ من علماء المسلمين أبا جعفرٍ الطحاويَّ، وأن الذي حَمَلَهُ على شرح عقيدته هو أنه رأى غيرَ واحدٍ من أهلِ العلم قد تَصَدَّى لشرحها، لكن على طريقة أَهْلِ الكلامِ المذموم المشتملِ على أمورٍ مخالفةٍ للحقِّ الذي بَعَثَ اللّهُ به رسلَه، فالتزمَ شرحَها على منهج السلف.

ثم شَرَعَ يَذكُرُ مسائل العقيدة متَّبِعاً ترتيبَ الطحاوي مبتدئاً ببيانِ حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعِه التي جاءَ بها الرسلُ، وبيانِ المرادِ من قوله تعالى: ﴿ليسَ كمِثْلِه شيءٌ﴾، وذكرِ صفاتِ الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفاتِ ذاتٍ وصفاتِ فِعْلٍ، وبيانِ ما يَجبُ في مسألة الصفات، وهو الإثباتُ بلا تكييفٍ، ووجوبِ الإيمانِ بنبوَّة محمدٍ صلى الله عليه وسلم الذي خَتَمَ اللَّـهُ به الرسالاتِ، وبيانِ عمومِ بعثته إلى الإنس والجن، والتعريفِ بالقرآن وأنه كلامُ الله بلفظِه ومعناهُ، والردُّ على القائلين بخَلْقِه، وإثباتِ رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والردِّ على مُنكِريها ومتأوِّليها، وذكرِ الإسراء والمعراج وبيانِ أنهما كانا في اليَقَظَةِ، وما جاءَ في الحَوْض المورُودِ من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيانِ أنَّ الإقرارَ بالربوبية أمرٌ فِطْريٌّ، والشرك طارىءٌ، ثم ذَكَرَ التعريفَ بالقضاءِ والقدر، وبيان أنه سِرُّ اللَّـهِ في خلقه، وأنّ مَنْشأ الضَّلال في هذه المسألة هو التسويةُ بينَ الإرادةِ والمشِيئةِ، وبين المحبَّة والرضا، وبيان أنَّ أفعالَ العباد هي خلقُ الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرَّضَ لذكرِ العرش، والكرسي، وإثبات الفَوْقيّة والعُلُوِّ، وتعريفِ الإيمان، وبيانِ أركانه وحقيقته، وأقوالِ العلماء في مُسَمَّى الإيمان، وأنه يزيدُ وينقُصُ، وأفاضَ في بيان الرُّوح وحقيقتها، واختلافِ الناس في مُسْتَقَرِّها ما بينَ الموت إلى قيامِ الساعة، وذكرَ أهوالَ يومِ القيامة من البَعْثِ، والعَرْض، والحِساب، والصِّراط، والجنَّة، والنَّار، وذكرَ فضائلَ الخلفاءِ الرَّاشِدين، وبقيةَ العَشَرة المبشَّرِينَ بالجنة، وأن التصديق بكراماتِ الأولياءِ من عقيدة أهلِ السنة، وتعريفَ الوليِّ والكرامة، والفرقَ بينهما وبين المعجزة، وبيانَ أن نبيّاً واحداً أفضلُ من جميع الأولياء، والتحذير من تصديقِ العَرَّاف والكاهن والسَّاحر، وبيان أن

دينَ الله واحدٌ في الأرض والسماء، وهو الإسلامُ، وأن الشرائعَ تختَلِفُ، والتعريف ببعض الفِرَقِ الزَّائغةِ عن الحقِّ.

وفي غُضُون تلك الأبحاث استطراداتٌ كثيرةٌ، ذاتُ فوائدَ جَمَّةٍ تمُتُّ إلى ما هو آخذٌ بسبيله بسببٍ.

وقد أقام ابنُ أبـي العز شَرْحَهُ هذا على قواعِدَ وأُسُسٍ مستنْبَطةٍ من الكتاب والسنة، وما كان عليه سَلَفُ الأمة هي غايةٌ في القوة والدِّقَّةِ والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسولِ اللّه صلّى اللّه عليه وسلم، الذين تَلَقَّوْهَا عن إمامهم وقُدوتهم ومُربِّيهم محمد بن عبداللّه عليه الصَّلاةُ والسلامُ. وأخذها عمَّن تَبِعَهُم بإحسَانٍ واقتدى بهم إلى عهده أمثال مجاهدٍ، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدِاللّه بن المبارك، والفضيل بن عياض، وسُفيان بن عُيينة، والشافعي، وابنِ الماجشون، ويحيى بنِ معين، وأبـي بكر بنِ أبـي شيبة، وأحمدَ بنِ حنبل، والبخاري، وأبـي بكر الأثرم، وعثمانَ بنِ سعيد الدَّارمي، وابنِ جرير الطبري، وابن خزيمة، وغيرِهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخِ الإسلامِ ابن تَيميّة ــ رحمه الله ــ مُجَدِّدِ علومِ السَّلَفِ الذي تَفَنَّن في التعبير عنها في مواطِنَ متفرقةٍ من كُتبِهِ ورسائله، وبالَغَ في إيضاحِها، وتقريرِها، وتقويتِها، ورَبْطِهَا بمنهج السَّلَفِ الأصيل الذي كان يدعو إليه، وينتَصِرُ له، ويرى ــ وهو على صواب ــ أَحقِّيَّتَهُ على سائرِ المناهج، ويُخَطِّئُ مَنْ يخالِفُه، ويَلتمسُ الحقَّ في غيره، وهٰذه القواعدُ هي:

١ ــ القرآنُ مصدرُ الأدِلَّة النقلية والعقلية.

فقد تَضمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وبَثَّ في الأنفس والآفاقِ دلائلَ التوحيد، ولَفَتَ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وحَثَّه على النظرِ والتفكير فيها، وبَيَّنَ بالبراهين العقلية إثباتَ صفاته، وصدقَ رسُلِه، وأَمْرَ المعاد، وغيرَ ذلك من أصول الدين، وأجاب عن مُعارضَةِ المشركين، وكَشَفَ شُبَهَهُمْ، ونَقَضَ أقوالَهم، وفَنَّد مزاعمهم.

وهذه الأدلة شرعيةٌ، لأن الشرعَ دلَّ عليها وأرشدَ إليها، وعقليةٌ، لأنها تُعْلَمُ صحتُها بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودَلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعْلَمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلٌ في دلالةِ القرآن التي تُسمى الدلالةَ الشرعية. ونقدُ السلف لِعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، ولكِنَّهم فَضَّلُوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأكملُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلةُ بأسلوبٍ باهر متدفِّقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدةِ من حياةِ الإنسان وما يُحيطُ بـه مهما اختلف جنسُه، أو بيئتُه، أو عصرُه، فهي أبلـغُ مِن كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس مِن أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رغبَته، ويُشْبِعُ نهمتَه، مع ضمانِ السير في المسارِ الصحيح دونَ تعثر أو انحِرَاف.

وقد أَعَدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسدِّدُها فيه مِن الفطرةِ التي لم تُفْسِدْهَا الأهواء، والآياتِ الظاهرةِ في الأَنْفُسِ والآفاق، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثِّلِ بالكتاب وناطقِ السنة.

وقد اكتفى السلفُ الصالحُ بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياتِه قواعِدَ النظر العقلي، فكانوا مِن أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ ـ اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعنى بالسلف الصالح الصحابةَ والتابعين مِن أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يَتقيَّدونَ بالكتابِ والسنةِ نصّاً وروحاً دُونَ مَن وُصِفَ بالبدعة كالخوارج، والقَدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفِرَق.

وإنما يُؤخذُ برأيهم، ويُعتَدُّ به، لكونهم أبَرَّ قلوباً، وأعمقَ علماً، وأقلَّ تكلُّفاً، وأقربَ إلى التوفيق، لِما خَصَّهم اللّـهُ به من توقُّدِ الأذهانِ، وسَعَةِ العلم، وقوةِ الإدراك، وحسنِ القصد، وتَقْوَى الله، وقُرب العهد بنور النبوَّةِ، فكانت طريقتُهم لذلك هي الطريقة المحمودة، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

٣ ـ الإيمانُ بمسائل الغيب محصورةٌ في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناوَلها الحِسُّ ولا مَحَلَّ فيها للتَّجرِبَةِ، وليس ثَمَّتَ مقدماتٌ عقلية يَصِلُ بها العقلُ إلى معرفةِ واقعها، مِثْلُ هذه المسائل يَنحصِرُ مَصْدَرُ العلم بها في خصوص الخبرِ الصادق المؤيَّد بالمعجِزات الواصِلِ إلى الناس مِن عالِمِ الغيب، ومُبْدِعِ الأكوان والمخلوقات.

فما أخبرَ اللّـهُ عنه أو رسولُه من شؤون الغيب نؤمِنُ به على القدر الذي أخبرَ اللّـهُ به أو رسولُه دونَ صرفِ اللفظ عن معناه، ودونَ زيادة عمَّا تضمَّنَهُ الخبرُ الصادق، ودونَ استبعادٍ أو إنكارٍ.

وَمِنَ التكلُّفِ المنهيِّ عنه البحثُ في أمور غيبية وَرَدَ الشرعُ بالإيمان بها مع تَرك كيفيَّتِها، ومنها ما لا يكونُ له شاهدٌ في عالم الحِسِّ كالسؤال عن وَقْتِ الساعة، وعن الروح، وعن مُدةً هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يُعلمُ إلا بالنقل الصِّرف، فهذا النوعُ يجبُ الإيمانُ به من غير بحثٍ.

٤ ـ تقسيمُ التوحيد إلى توحيد الرُّبوبية، وتوحيد الألوهية، ووجوب التَّصديق بهما.

التوحيدُ عند السلف نوعان:

الأول: توحيدُ الربوبية: وهو الاعتقادُ بأن ربَّ العالَم وخالقَه واحدٌ وليس اثنين، وهو الربُّ سبحانه الذي جُبِلتِ الفِطَرُ السليمةُ على الإقرار بالله والخضوع له والإيمان بما له من الأسماء والصفات على وفق ما جاء في الكتاب والسنّة، فتوحيد الأسماء والصفات داخل في توحيد الربوبية.

الثاني: توحيدُ الألوهية، ومعناه: أن يُعبَدَ اللَّهُ وحدَه لا يُشرَكَ بعبادته أحدٌ من خلقه، وبهذا النوع يتحقَّقُ معنى كلمة التوحيد: «لا إله إلا اللَّهُ».

وهذا النوعُ مِن التوحيد هو دعوةُ كُلِّ رسولٍ إلى قومه مِنْ لَدُنْ آدم إلى محمدٍ عليه السَّلامُ، وَمِن أجله خَلَقَ اللَّهُ الخلقَ، وجَعَلَ الجنةَ والنارَ، وَفَرَّقَ الناس إلى شقيٍّ وسعيدٍ، ولا يُقبلُ إيمانُ المرءِ إلا بالإقرارِ به قولاً وعملاً، وهو يَتَضَمَّنُ توحيدَ الربوبية.

وقد عُنِيَ القرآنُ بتقريرِ هٰذا النوعِ من التوحيد، والبرهنةِ عليه بالأدِلَّةِ العقلية والبراهينِ الصحيحة، لأنَّ الشِّرْكَ الذي وَقَعَ في جميع

الأممِ كان في هٰذا النوع، فإنَّ عامة مُشرِكي الأمم كانوا مُقِرِّينَ بربوبيتِه سبحانه، ولكنهم مع إقرارِهم بربوبيته قد أشْرَكُوا بعبادتِه غيرَه.

٥ ـ إثباتُ الأسماءِ والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألةُ الصفات من أجلِّ وأعظمِ ما تُكُلِّمَ فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطَرَبَتْ فيها أقوالُ الفلاسفة والمتكلِّمين، فمنهم مَنْ قالَ بالنَّفْيِ المَحْضِ، ومنهم من أقرَّ بأسماء الله في الجملة ونَفَى الصفاتِ، ومنهم من أَقَرَّ بالأسماء والصفات، لكنه رَدَّ طائفةً منها، وتأوَّلَها، وصَرَفَها عن ظاهرها.

ومَذْهَبُ السلف في هٰذه المسألة: هو الإيمانُ بكل ما وَرَدَ في كتابِ الله وناطِقُ السنةِ من الأسماء والصفات من غيرِ زيادةٍ عليها، ولا نُقصانٍ منها، ولا تجاوُزٍ لها، ولا تأويلٍ لها بما يُخالِفُ ظاهرَها، وقدِ انقضى عَصْرُ الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليمِ المُطْلَقِ بما جاءَ في الكتاب والسنة عن الذاتِ الإلٰهيَّة وصفاتِها، ولم يَتنازَعُوا في مسألةٍ واحدةٍ من مسائِلِ الأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ، بل كلُّهم على إثباتِ ما نَطَقَ به الكتابُ والسنة، كَلِمَتُهم واحدةٌ من أولِهم إلى آخرِهم، لم يَسُومُوها تأويلاً، ولم يُحَرِّفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماءَ اللّهِ تعالى وصفاتِه تَوقِيفيَّةٌ، لا يجوزُ إطلاقُ شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرع، فلا يُثْبِتُونَ له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أَثبَتَهُ هو لنفسه، أو أَثبَتَه له رسولُه صلى الله عليه وسلم، ولا يَنْفُون عنه كذٰلك من الأسماء والصِّفات إلا ما نَفَاهُ هو عن نفسه، أو ما نَفاهُ عنه رسولُه صلى الله عليه وسلَّمَ، وأنَّ

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثِلُ شيئاً من خلقِه، ولا يُماثِلُه شيءٌ، بل كلُّ ما ثبتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحةِ، فهو مُختصٌ به لا يَشْرَكُهُ فيه أحدٌ من خلقِه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطْلَقُ على صفاتِ الله كما يُطْلَقُ على صفاتِ خَلْقِه، فإنَّ هٰذا ليس إلا مَحْضَ اشتراكٍ في الاسم، فلا يَلْزَمُ من اتفاقِهما في مسمَّى الصفة اتفاقُهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاتُه سبحانه لا تُماثِلُ الذواتِ، فكذلك صفاتُه لا تماثِلُ الصفاتِ، لأنه سبحانه لا تُضْرَبُ له الأمثالُ بخَلْقِه لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا اللّٰهُ، بدليلِ أنَّهم كانوا يُثبتون لله ما تضمَّنَتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهوم لهم ألبَتَّة، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيفَ يُثبتونَ شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غايةُ الأمر أنهم لم يكونوا يَبحثُون وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هٰذه الصفات، أو عن كيفية قيامِها بذاته تعالى، لأنَّ معرفةَ ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثرَ اللّٰهُ بعلمِه، فهو سبحانَه أجلُّ من أن يُدرَكَ كُنْهُ ذاتِه وصفاتِه، أو يحاطَ بها علماً: ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وهُو السميعُ البصيرُ﴾.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ السلف الصالح كانوا أكثرَ فِطْنَةً، وأحدَّ ذكاءً من أصحاب الفِرَقِ، لأنهم عَرَفُوا أنه لا سبيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شؤونِ الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قُدرتِه.

٦ ــ الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفاتِ بينَ الإثباتِ والتنزيه في

آيةٍ واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ فاللَّـهُ سميعٌ بصير، ولا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ مِن خلقه، مع أنهم يَسمَعُون ويُبصِرُون، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثلَ في الصفاتِ فَرْعٌ عن التماثل في الذواتِ، والذاتان هنا مختلفتانِ تماماً، فكذا صفاتُهما.

فتسميتُه تعالى قادراً وتسميةُ العبد قادراً لا تُوجِبُ مماثلةَ قُدرةِ اللَّـهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميتُه عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهٰذه الأسماء لا يَستَلْزِمُ أنَّ علمَهُم كعلمِهِ، ولا إرادتَهم كإرادتِهِ، ولا حياتَهم كحياتِهِ.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجدُ مطلقاً كلياً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهٰذه الأسماء إذا سُمّي اللَّـهُ بها، كان مُسمّاه معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مسمّاه مختصاً به، فما يُوصَفُ اللَّـهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصفُ الله به على ما يَليقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يَليقُ بهم من ذلك.

٧ ــ رفض التأويل الكلامي.

إن التأويلَ عند المتكلِّمين عامةً يقتضي اتخاذَ العقلِ أصلاً في التفسير مقدَّماً على الشرع، فإذا ظَهَرَ تعارضٌ بينَهما، فيَنْبَغي تأويلُ النصوص إلى ما يُوافِقُ مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلفُ يَرفُضُون هذا النوع من التأويل، ويُخَطِّئُون القائل به، ويَشْتَدُّونَ في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيل النصوصِ، والتجاوزِ بها إلى معانٍ وآراء مدخولةٍ، تستهدفُ هدمَ الشريعة، وإضلالَ معتَقِدِيها، وبلبلةَ ما استقَرَّ في قلوبهم، وامتَزَجَ بنفوسهم مِن عقائدَ واضحةٍ لا لَبْسَ فيها، ولا شائبة من غموضٍ،

والتأويل الصحيح المقبولُ عندهم هو الذي يُوافق ما دَلَّتْ عليه النصوصُ، وجاءَت به السنةُ، وغيرُه هو الفاسدُ.

٨ ــ تقييد العقل وعدَمُ الاعتداد به في غير مجالِه.

إنَّ العقلَ وسيلةٌ محدودة من وسائلِ المعرفة لا يُدرِكُ غَيْرَ الأمور المحسوسة على سبيل التَّيَقُّنِ، ويُدركُ الأمورَ الغيبيةَ على سبيلِ التصور فقط، وليس التيقُّن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبرَ به النص في ما يتعلَّقُ بالأمورِ الغيبية، ويُصدِّقُونَ به، ولا يتعرَّضُونَ للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يَعِزُّ على العقل مَرَامُه.

وليس عَدَمُ الاعتداد بالعقل فيما لا يَدْخُلُ في مجاله إلغاءً للعقل بالكُلية، فقد أَجمَعَ المسلمون على أنه لا تكليفَ على صبيٍّ ولا مجنون، وأنه لا بُدَّ مِن نَظَرِ العقلِ، ولذلك أمرَ اللّٰهُ بتَدَبُّرِ كتابه، ولا يُمْكِنُ أن يَتحقَّقَ هٰذا التدبُّرُ إلاّ بالعقل، وإنما الممنوعُ أن يُستخدَمَ العقلُ في غير موضعه، أو أن يَخْضَعَ في الاستدلال لمنهج يُخالفُ المنهجَ الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُغْلُونَ من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يَحْكُمُونَ باستقلاله وكفايته، وإنما يَضَعُونَه في موضعه اللائق به، فيَستَعمِلُونَه في نِطاق قُدرَتِه وإمكاناتِه في النظر في مَلَكوت السَّماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشافِ العلوم المادِّيَّة التي تَهدِفُ إلى ترقية المجتمع وتطويرِه، وهذا من تمام علمِهم، وبُعْدِ نَظرِهم، وسلامةِ تفكيرهم، ولو كان العقلُ يُفَسِّرُ بواسطته كُلَّ الأشياء، لما كان هناك حاجةٌ إلى إرسال الرسل، وإنزالِ الكُتب السماويَّةِ.

يقول ابنُ خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥: العقلُ ميزانٌ صحيحٌ، فأحكامُه يقينيَّةٌ لا كَذِبَ فيها، غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَزِنَ به أمورَ التوحيد، والآخرةِ، وحقيقةَ النبوة، وحقائقَ الصفات الإلٰهية، وكلَّ ما وراءَ طَوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثالُ ذلك مثالُ رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمِعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يقِفُ عندَه، ولا يَتعدَّى طَوره حتى يكونَ له أن يُحيطَ بالله وبصفاته، فإنَّه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصِل منه.

ويقول الإمام السَّرهَنْدي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إنَّ طَور النبوة وراءَ العقل والتفكير، فالحقائقُ التي يَعْجِزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوةُ لتثبيتها وتحقُّقِها، ولوكان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماتُه عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذابُ الآخرة ببعثتِهم: ﴿وما كُنَّا مُعَذِّبينَ حتى نَبعثَ رسولاً﴾، والعقلُ حجةٌ، ولكنه ليس بحجةٍ بالغة، وليس في حجته بكاملٍ، وقد تحقَّقَتِ الحجةُ البالغةُ ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلواتُ والتسليمُ، فقَطَعَت أَلْسِنَةَ المُكَلَّفين، وقَضَتْ على معاذيرهم، يقولُ الله تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرينَ ومُنْذِرينَ لِئلَّا يكونَ للنَّاسِ على الله حُجَّةٌ بعدَ الرسلِ وكانَ اللَّـهُ عزيزاً حكيماً﴾، ولـمَّا ثَبَتَ عَجْزُ العقلِ وقصورُه في بعض القضايا، فليسَ مِن المستحسَنِ أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإنَّ محاولةَ التطبيقِ بينَ العقلِ وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزامَ ذلك، والتقيدَ به، حكمٌ بكفاية العقل وغِناهُ، وإنكارٌ للنبوة أعاذَنا الله تعالى منه.

ويقول أيضاً: إنَّ إخضاعَ أخبارِ الأنبياء الصادقة لِلطريقة العقلية للبحثِ والتأمُّلِ والتحقيقِ والتوفيق بينهما، إنكارٌ في الحقيقة للنبوة، فالاعتمادُ في هٰذه القضايا التي هي وراءَ طَورِ العقلِ على الاتباعِ الكامل، والإيمانِ الصادق بالأنبياء عليهم الصَّلَواتُ والتسليمات من غير طَلَبِ الدليل والبُرهان.

ولا يظنَّ ظانٌّ أنَّ طريقَة النبوةِ تُعارِضُ طريقَ العقلِ، لا بَلْ إن طريقَ العقل ـ وهو النظرُ والاستدلال ـ لا يُـؤَدِّي بدون تقليد الأنبياء واتِّباعهم إلى هٰذا المقصِدِ الرفيع، المعارضةُ شيءٌ، والعجز والقصورُ شيءٌ آخر، لأن المعارضةَ لا تتصور إلا بَعْدَ القدرة والتمكُّنِ.

٩ ـ الأخذُ بقياس الأَوْلى في الإثبات والنَّفي في حقه سبحانه.

فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لِنفسه في ثلاثةِ مواضِعَ من القرآن:

أَحَدُهَا: قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لا يُـؤْمِنُونَ بالآخرةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّـهِ المَثَلُ الأَعْلَى في السَّمَاواتِ والأرضِ وهُو العزيزُ الحكيمُ﴾.

الثاني: قولُه تعالى: ﴿وهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وهُوَ أَهْوَنُ عليه ولَهُ المَثَلُ الأعلى في السَّماواتِ والأرضِ وهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾.

الثالثُ: قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كمثلِه شيءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾

فقياسُ الأَوْلى هو طريقُ إثباتِ الكمال للَّـهِ، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحقُّ به منه، لأن له المَثَلُ الأعلى في كُلِّ كمالٍ لا نَقْصَ فيهِ.

والكمالُ والنقصُ هما قطبُ الرحى في موقف السلف مِن الصفات نفياً وإثباتاً، فكل ما تَضمَّنَ كمالاً لا نقصَ فيه، فاللَّـهُ أحقُّ به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقصٍ بوجه من الوجوه، فاللَّـهُ أولى بأن يُنَزَّهَ عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجبُ أن يُـؤْخَذَ من الشرع حتى لا نَصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمالٌ في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثْبِتُه أو يَنْفِيهِ، سَكَتْنا عنه، ونُثبتُ ما عَلِمْنا ثبوتَه من ذلك، ونَنْفي ما عَلِمْنا نفيَه.

١٠ ــ تحديدُ الألفاظ المتنازَعِ عليها وتعيينُ مدلولاتها.

لقدِ اشْتَدَّتْ عنايةُ السَّلفِ في تحديد الألفاظِ، وتعيينِ مدلولاتها، لأن كثيراً من الفِرقِ يَحتَجُّون بألفاظٍ متشابهة مجملةٍ يُعَارِضُون بها نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتلك الألفاظُ قد وَرَدَتْ في الكتاب، والسنة، وكلامِ الناس بمعانٍ أُخَر غيرِ المعاني التي قَصَدُوها هُمْ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيد والواحدعند المتكلِّمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعْلَمُ منه شيء دونَ شيء، ولا يُرى، والتوحيدُ الذي جاء به الرسولُ لم يَتَضَمَّن شيئاً من هذا النفي، وإنما تضمَّن إثباتَ الإلٰهية للّـهِ وحدَه بأن يشهد أنْ لا إلـه إلا الله، ولا يعبـد إلا إياه، ولا يتـوكَّل إلا عليـه، ولا يُوالي إلا لـه، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعملَ إلا لِأجله، وذلك يتضمن ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقِرَّ بموجب ذلك، فيُثْبِتَ ما أَثْبَتَهُ اللّـهُ ورسولُه، وَمِنْ تمامِ

العلم أن يَبْحَثَ عن مرادِ رسوله بها، لِيُثْبِتَ ما أَثبَتَه، ويَنفي ما نفاه من المعاني.

وأما الألفاظُ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نفاها أو أثبتها حتى يَستفسِرَ عن مراده، فإنْ أرادَ بها معنىً يُوافِقُ خبر الرسول، أَقرَّ بِهِ، وإن أراد بها معنى يُخَالِفُ خبرَ الرسول، أنكره. يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في «دَرْء تعارض العقل والنقل» ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمن عَارَضَه بالعقل، وادَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يحتاجُ إلى حلِّ شُبهته، وبيانِ بُطلانها، فإذا أخذ النَّافي يَذْكُرُ ألفاظاً مُجملةً، مثل أن يقول: لو كان استَوَى على العرشِ لكان جسماً أو مركَّباً، وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْم وقدرة، لكان جسماً، وكان مركَّباً، وهو مُنزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّه الحوادثُ وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لحلَّته الأعراض وهو منزَّهٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُرِيدُ بهذه الألفاظ المجملة؟.

فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أُريدُ بنَفْيِ الجسم نفيَ قيامِه بنفسه، وقيامَ الصفاتِ به، ونفي كونِه مركباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنتَ إذا سَمَّيتَ هذا تجسيماً، لم يَجُزْ أن أَدَعَ الحقَّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنت له بهذا.

وأما قولُك: «ليس مركَّباً»، فإن أردتَ به أنه سبحانه ركَّبَه مركِّب، أو كان متفرِّقاً، فتركَّبَ، وأنه يمكنُ تفرُّقُه وانفصالُه، فاللَّـهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وإن أردتَ أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُباينٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجل تسميتك له مُرَكَّباً، فهذا ونحوُه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣: فليسَ لأحدٍ أَنْ يقولَ: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةٌ لمعانٍ، ثم يريدُ أن يُفسِّرَ مرادَ الله بتلك المعاني، هذا من فِعلِ المُفْتَرِينَ، فإنَّ هٰؤلاء عَمَدوا إلى المعاني، وظَنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عَمدوا إلى ما جاءَ في القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحد وواحد، ونحو ذلـك من نَفْيِ المِثْلِ والكُفْءِ، فقالوا: هذا يَدُلُّ على المعاني التي سمَّيناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراءِ.

١١ ـ تحديدُ معنى المتشابِه وبيان أن القرآن كلّه واضحٌ يُمكنُ تفسيرُه.

المُحْكَمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابل كلَّ واحدٍ منها نوعٌ من المتشابه.

فالإحكامُ تارةً يكونُ في التنزيل ويُقابِلُه ما يُلقيه الشيطانُ مما نَسَخَهُ الله وأَزالَهُ.

وتارةً يكون في إبقاء التنزيل، ويقابِلُهُ المنسوخُ الذي هـو رَفْع ما شُرِعَ.

وتارةً يكون في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودة حتى لا تَشتَبِهَ بغيرها ويُقابِلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشْبِهُ هٰذا، وتُشبه

ذاك، فتكون محتَمِلَةً للمعنَيين. قال الإمام أحمد: المحكَمُ: الذي ليس فيه اختلافٌ، والمتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا.

والتشابُه أمر نسبي إضافي، فقد يَشْتَبِهُ على إنسان ما لا يَشْتَبِهُ على غيره، وقد يكونُ في القرآن آياتٌ كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثيرٌ من العلماء فضلًا عن غيرهم، وليس ذلك في آية معيَّنةٍ، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه ذلك، وذلك تارةً قد يكون لغرابةٍ في اللفظِ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، وتارةً لشُبْهَةٍ في نفس الإنسان تمنَعُه مِن معرفة الحقِّ، وتارةً لعدم التدبُّر التام، وتارةً لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أَنَّ معرفةَ المعنى المقصود مِن هٰذه الآياتِ مستحيلٌ لا يُمْكِنُ دَرْكُهُ كما يَدَّعِي ذلك مَنْ يدَّعيه مِن المتكلمين.

ولفظُ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:

أحدُهما: تفسيرُ الكلام وبيانُ معناه، سواءٌ أوافقَ ظاهرَه أو خالَفَه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقارِبَيْن أو مُترادِفَيْنِ، وهٰذا هو الذي عَنَاه مجاهد حينما قال: إنَّ العلماءَ يَعلَمُون تأويلَه.

ومحمد بن جَرير الطَّبَري يقول في «تفسيره»: القولُ في تأويل قوله كذا وكذا، واختَلَفَ أهلُ التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومرادُه التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَمُه ومتشابهه يمكن تأويلُه، ليس فيه شيء لا يُفقَه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابتُه على علم تامٍّ بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقِفُ عند كُلِّ آية أَسألُهُ عنها.

وقال ابنُ مسعود: ما في كتاب اللّـهِ آيةٌ إلّا وأنا أعلمُ فيمَ أُنزِلَت.

وقال الحسن: ما أَنزَلَ الله آيةً إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما أرادَ بها.

ولهذا كانوا يجعَلون القرآنَ محيطاً بكل ما يُطلَبُ من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسألُ أصحابَ محمد عن شيء إلّا وعِلمُهُ في القرآن، ولكن عِلْمُنا قَصَرَ عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيثُ لا يَعْلَمُ المرادَ به إلا اللّـهُ تعالى، ويَرَوْنَ أنَّ لازِمَ هذا القولِ أن الله أنزلَ على نبيِّه كلاماً لم يكن يَفهمُ معناه لا هو ولا جبريلُ ولا غيرُهما، وهذا قَدْحٌ في النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أَنزل القرآنَ، وأخبر أنه جَعَلَهُ بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأَمَرنا أن نتدَبَّره ونَعقِلَه كلَّه، لم يَستَثْنِ منه شيئاً لا يُتدبر ولا يُعقل، وأمر الرسول أن يبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، وأن يُبَلِّغَهم البلاغَ المبين.

فلو كان في القرآن شيءٌ لا يُفْقَهُ معناه، لم يكن هناك معنىً للأمر بتدبُّرِه وعَقْلِه، ولم يكن الرسولُ حينئذٍ بَيَّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم، ولا بَلَّغَ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفسُ المراد بالكلام، فإن كان الكلامُ أمراً أو نهياً، فتأويلُه نفسُ فعلِ المأمور به، وتركِ المحظور كما قالت عائشةُ رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ في ركوعه وسجوده: «سبحانَك اللّهُمَّ ربَّنا وبحَمْدِكَ، اللّهُمَّ اغْفِرْ لي» يَتأوَّلُ القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فسَبِّحْ بحمد ربِّك واستغفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبَراً، فتأويله نفسُ الشيء المُخبـرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذاك في حق الله هو كُنْهُ ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيرُه، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللّـهُ، فإنَّ أحداً لا يعرِفُ كيفيةَ ما أخبرَ اللّـهُ به عن نفسِه، ولا يَقِفُ على كُنْهِ ذاتِه وصفاته غيرُه، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلمِ فيه إلى اللّـهِ عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٦/٤٣٤.

١٢ ـ تأثيرُ الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخلُقُ السحابَ بالرياح، ويُنزِلُ الماءَ بالسحاب، ويُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بِها يُفضي إلى إبطال حِكمةِ اللّـهِ في خلقه، وأنه لم يَجْعَل في العين قوةً تمتاز بها عن الخَدِّ تُبصِرُ بها، ولا في النار قوةً تمتازُ بها عن التراب تَحْرِقُ بها، فضلاً عمَّا في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقولُ: ﴿فأَنْزَلْنا به الماءَ فأخرَجْنا به مِن كُلِّ الثَّمراتِ﴾ ويقـول: ﴿وَمَا أَنـزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَـا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُم يُعَذِّبْهم اللّهُ بأيديكم﴾ ويقـول: ﴿ونحن نَتـرَبَّصُ بكم أَنْ يُصيبَكُم اللّهُ بعـذابٍ من عِنـدِه أو بأَيدِينا﴾ ويقول: ﴿ونَزَّلْنا من السماء ماءً مُباركاً فأَنْبَتْنا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قد جاءَكُم من اللّـهِ نورٌ وكتابٌ مُبينٌ يَهْدِي بِهِ اللّـهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبـي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لا يَموتَنَّ أحدٌ منكم إلا آذَنْتُموني حَتّى أُصَلِّي عليه، فإنَّ اللّـهَ جاعلٌ بصلاتي عليهِ بركةً

ورحمةً»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إنَّ هذهِ القبورَ مملوءَةٌ على أهلِها ظُلْمَةً، وإنَّ اللَّهَ جاعلٌ بصلاتي عليهم نُوراً».

فاللَّهُ سبحانه خلَق الأسبابَ والمسبباتِ وجَعَلَ هذا سَبَباً لهذا، فإذا قالَ القائلُ: إنْ كانَ مقدوراً، حَصَلَ بدونِ السببِ، وإلاّ لم يَحْصُلْ. جوابُه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مُقْتَضى الحكمة، بل هو مُبطِلٌ لها، لأن المسبباتِ إن كان يمكن أن تُوجَدَ من غير هذه الأسباب، فأي حكمةٍ في وجودها عن هذه الأسباب.

١٣ ـ الحسنُ والقُبْحُ في الأفعالِ عَقْلِيَّان وشرعيان.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسَطاً. وهو أن الأفعال في نفسها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنها نافعةٌ وضارَّةٌ، وأنَّ العقلَ يُدرِكُ الحُسْنَ والقُبْحَ في الأشياءِ، واللَّهُ قد فَطَرَ عباده على استحسانِ الصِّدقِ، والعَدْلِ، والعِفَّةِ، والإحسان، ومقابلة المنعم بالشكر، وفَطَرَهُم على استقباحِ أضدادِها، لكنَّ الثوابَ والعقابَ شرعيّانِ يتوقفانِ على أمرِ الشارع ونَهْيِه، ولا يَجِبانِ عن طريق العقل.

١٤ ـ إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلَقَّى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجُّوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمِه، وسؤال الملكين، وأشراط الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكبائرِ في النار.

١٥ ـ موافقةُ صحيح المنقول لصريح المعقول.

فكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائلِ العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقُها العقلُ الكامل الصحيح الذي يُسْتَخْدَمُ بدقةٍ وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في دِلالته على المراد لا يمكنُ أن يُخالِفَ المنقولَ الصحيح الثابت، لأنَّ العقلَ والنقلَ وسيلتانِ لغايةٍ واحدة هي الوصولُ إلى الله، والوسائلُ التي تُؤدِّي إلى غايةٍ واحدةٍ لا يمكنُ لها أن تَتَعارضَ.

يقولُ شيخُ الإسلام ابن تَيميَّة: المنقولُ الصحيحُ لا يُعارِضُه معقولٌ صريحٌ قَطُّ، وقد تأمَّلتُ ما تنازَعَ فيه الناس، فوجدتُ ما خالفَ النصوصَ الصريحةَ شبهاتٍ فاسدةً بالعقل بُطلانُها، بل يُعْلَمُ بالعقلِ ثبوتُ نقيضِها الموافقِ للشرع، وهذا تأملتُه في مسائلِ الأصول الكبار كمسائلِ التوحيد والصفات، ومسائلِ القدر، والنُبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعلَمُ بصريح العقل لم يخالِفْه السمعُ، الذي يقال إنه يخالفُه إما حديثٌ موضوعٌ أو دلالةٌ ضعيفةٌ، فلا يَصلُحُ أن يكونَ دليلاً لو تجرَّدَ عن معارضةِ العقلِ الصريح، فكيفَ إذا خالَفَهُ صريحُ المعقول! ونحن نَعلَمُ أن الرسل لا يُخبِرُونَ بمحالاتِ العقولِ، بل بمحاراتِ العقول، فلا يُخبِرُون بما يَعْلَمُ العقلُ انتفاءَه، بل يُخبرون بما يَعْجَزُ العقلُ عن معرفته.

١٦ ـ عدم جواز تكفير المسلم بذنبٍ فعله إذا كان دون الشرك الأكبر، وكان هذا الذنب مما اختلف فيه ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخُ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٣٧٨ ـ ٣٨٠ وهو بِصَدَدِ الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواءِ والبِدع: ولا يَجوزُ تكفير المسلم بذنب فَعَلَه، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تَنازعَ فيها أهلُ القبلة، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرسولُ بما أُنزلَ إليهِ مِنْ رَبِّهِ والمؤمنونَ كُلٌّ آمَنَ باللَّـهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه لا نُفَرِّقُ بينَ أحدٍ من رُسُلِه وقَالُوا سَمِعْنَا وأَطَعْنا غُفْرانَك ربَّنا وإليك المصيرُ﴾، وقد ثَبَتَ في الصحيح أن الله تعالى أجابَ هذا الدعاء، وغَفَرَ للمؤمنين خطأهم.

والخوارجُ المارقونَ الذين أَمَرَ النبـي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتَلَهم أميرُ المؤمنين عليٌّ بن أبـي طالب أحدُ الخلفاء الراشدين، واتَّفَقَ على قتالِهم أئمةُ الدين من الصحابة والتابعين مِن بعدِهم، ولم يُكَفِّرْهم عليٌّ بن أبـي طالب، وسعدُ بن أبـي وقاص وغيرُهما من الصحابة، بل جَعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقـاتِلْهم عليٌّ حتى سَفَكوا الـدمَ الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتَلَهم لِدَفْعِ ظُلمِهم وبَغْيِهم، لا لأنهم كفارٌ، ولهذا لم يَسْبِ حريمَهم، ولم يَغْنَمْ أموالَهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثَبَتَ ضلالُهم بالنص والإجماع لم يُكَفَّروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتـالهم، فكيفَ بالـطوائِفِ المختلفين الذين اشتبه عليهم الحقُّ في مسائلَ غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلمُ منهم! فلا يَحِلُّ لإحدى هذه الطوائف أن تُكفِّرَ الأُخرَى ولا تَستحلَّ دمَها ومالَها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيفَ إذا كانت المكفِّرةُ لها مُبتدعةً أيضاً! وقد تكون بدعةُ هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جُهالٌ بحقائقِ ما يَختلِفُونَ فيه.

والأصل أن دماءَ المسلمين وأموالَهم وأعراضَهم محرمةٌ من بعضهم على بعض، لا تَحِلُّ إلا بإذن اللّـهِ ورسوله. قالَ النبـي صلى الله عليه وسلم لَمَّا خَطَبهم في حجة الوداع: «إنَّ دماءَكم وأموالكم وأعراضَكم عليكُم حرام، كحُرْمةِ يَومِكم هذا، في بَلَدِكم هذا، في شَهرِكم هذا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كلُّ المُسلِمِ على المسلمِ حرامٌ: دمُهُ، ومالُه، وعِرْضُه»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صلاتَنا، واستَقْبلَ قِبلَتَنا، وأكلَ ذَبيحتَنا فهو المسلمُ له ذمَّةُ اللَّـهِ ورسولِهِ»، وقال: «إذا الْتَقَى المسلمانِ بِسَيْفَيْهِما فالقاتلُ والمقتولُ في النّارِ» قيلَ: يا رسولَ اللّـهِ، هذا القاتلُ، فما بالُ المقتـولِ؟ قال: «إنـه أرادَ قَتْلَ صـاحبِه»، وقـال: «لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رقابَ بعضٍ»، وقال: «إذا قالَ المسلمُ لأخيهِ: يا كافرُ، فقد باءَ بها أحدُهما» هذه الأحاديثُ كلُّها في الصحاح.

وإذا كان المسلمُ متأولاً في القتالِ أو التكفير لم يُكَفَّـر بذلـك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بَلْتَعَة: يا رسولَ اللَّهِ، دَعْني أضربْ عُنُقَ هذا المنافقِ، فقال النبـي صلى الله عليه وسلم: «إنَّه قد شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْريكَ، لعلَّ اللّـهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ، فقال: اعْمَلُوا ما شئتُم فقد غَفَرْتُ لكـم» وهذا في «الصحيحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإفك: أن أُسيدَ بنَ الحُضَير قال لسعد بن عُبادة: إنك منافقٌ تُجادلُ عن المنافقين، واختَصَم الفريقانِ، فأصلَحَ النبـي صلى الله عليه وسلم بينهم. فهؤلاء البَدْرِيُّونَ فيهم مَنْ قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفِّر النبـي صلى الله عليه وسلم لا هذا، ولا هذا، بل شَهِدَ للجميع بالجنة.

وكذلك ثَبَتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلاً بعدما قال: لا إلهَ إلا اللَّـهُ، وعَظَّم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبَره، وقال: «يا أسامةُ أَقَتَلْتَه بعدَما قالَ: لا إلهَ إلا اللَّـهُ!» وكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تمنَّيتُ أني لم أكنْ أسلمتُ إلا يومئذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوَداً ولا دِيَةً ولا كفارةً، لأنه كان متأولاً ظَنَّ جوازَ قتل ذلك القائل لظَنِّهِ أنه قالها تعوُّذاً.

وهكـذا السلفُ قاتـلَ بعضُهم بعضاً من أهـل الجَمَـلِ وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وإنْ طائِفتانِ من المؤمنينَ اقتَتَلُوا فأَصْلِحُوا بينَهما فإنْ بَغَتْ إحداهُما على الأخرى فقاتِلُوا التي تَبْغي حتَّى تَفِيءَ إلى أمرِ اللَّـهِ فإنْ فاءَتْ فأَصلِحُوا بينَهما بالعَدْلِ وأَقْسِطُوا إنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ المُقْسِطينَ﴾، فقد بيَّن اللَّـهُ تعالى أنهم مع اقتتالِهم وبَغْي بعضهم على بعضٍ إخوةٌ مؤمنون، وأَمَرَ بالإصلاح بينهم بالعدلِ، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضُهم بعضاً موالاةَ الدِّين، لا يُعادُونَ كمعاداة الكفَّارِ، فيقبلُ بعضُهم شهادةَ بعضٍ، ويأخُذُ بعضُهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارَثُونَ، ويَتَناكَحُونَ، ويتعامَلُونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينَهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَع الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العِلم، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسُّلوك، وأحياه، وحَرَّرَه تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلم، وقوةِ الأمانة، وحُسْنِ العرض، ودِقَّةِ الضبط.

ولكنّ ابنَ تيمية سبق، ولحق ــ في هذا الميدان ــ بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ.

وخليقٌ بنا أن نذكُرَ هنا حقيقتَيْنِ كَبيرتين:

الأولى: أن أهلَ السُّنة والجماعة، وهم يُبيِّنون العقيدةَ المُنْجِيَةَ في توحيدِ الله تعالى ــ وما يلحَقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأُخرى ــ يَجْلُونَ ــ في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمدِ، وفي ذات السِّياق ــ الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل: عدالةِ الصحابة، وتفضيلِ الخُلفاء الأربعة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيريةِ القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمر أهلَه، ومضي الجهادِ، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدةِ الجماعة، والتزامِ المنهجِ الصحيح في فهم الدين.

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بَيْنَ التوحيد، وبين هٰذه المسائل يَدُلُّ على:

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداه.

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه. مثال ذلك: عدالةُ الصحابة، فإن القدحَ في هٰذه العدالة ذريعةٌ إلى رَدِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، وَرَدُّ القرآنِ: إلحاد من الإلحاد.

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل ــ في القديم والحديث ــ في هٰذه المسائل لم يُعرَفوا بصحّة العقيدة.

الثانية: أن جمهورَ علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتَهم مِن المذاهبِ الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدةٍ، وإن اختَلَفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذُلك علماءُ مشهورون مِن مُخْتَلِفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقل عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البُخاري، وكأبي زيدٍ القَيْرواني المالكي في رسالته المشهورة، وكالإمام عبدالقاهر بن طاهر البغدادي في كتابه «الفَرْق بين الفِرق» وغيرهم.

لقد باركَ الله في جهاد ابنِ تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجُها، وأسلوبُها، وطابَعُها.

فمن هذا الأثر: تلاميذُه، وفي مقدمتهم: شيخُ الإسلام ابنُ قيِّم الجَوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمّل كلامَ الرجلَ مِن تصانيفه المشهورة، أو مِن ألسنة مَنْ يُوثَقُ به مِن أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذُه الشيخُ شمس الدين ابن قيِّم الجوزية ـ صاحب التصانيف النافعةِ السائرَةِ، التي انتفع بها الموافقُ والمخالِفُ ـ لكان غايةً في الدِّلالة على عِظَمِ منزلَتِه»[1].

---

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخُ الإسلام التفهني الحنفي: «والإنسانُ إذا لم يُخالَط، ولم يُعاشَر، يُستَدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يَكُن من آثاره ـ أي ابن تيمية ـ إلا ما اتَّصَفَ به تليمذُه ابن قيم الجوزية مِن العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومِن هذا الأثر: كُتُبه الكثيرةُ العددِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناءُ المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية
في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعةُ قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعةُ مِن داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جَلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله.

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة.

وبهٰذا السبب ــ الذي هيّأه الله تعالى ــ قَوِيَت الدعوةُ، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود ــ رحمه الله ــ ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ــ رحمه الله ــ بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ: محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف ــ رحمهم الله ــ: «ثُمَّ لما وَقَع الخللُ مِن كثير من الناس من عدمِ القيام بشكر هٰذه النعمة ورعايتها، ابتُلُوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلُّط الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى مَنَّ الله في آخر هٰذا الزمان بظهور الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، أيده الله ووفَّقَه، وما مَنَّ الله به في ولايته من انتشار هٰذه الدعوة الإسلامية، والمِلَّة الحنيفية، وقَمْع مَنْ خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هٰذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة، وكذلك ما حَصَلَ بسببه من هَدْمِ القِباب، ومحو معاهد الشرك والبدع، وردعِ أهل المعاصي والمخالفات، وإقامة دين الله في الحرمين

الشريفين ــ زادهما الله تعالى تشريفاً وتكريماً ــ[1].

وكان أمر العقيدة جلياً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول ــ رحمه الله ــ: «يسموننا بالوهَّابيين، ويسمون مذهبَنا بالوهَّابي باعتبار أنَّه مذهبٌ خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثُّها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحابَ مذهبٍ جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتُنا هي عقيدة السَّلف الصالح، ونحن نُحْتَرِمُ الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بَيْنَ مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلُّهم محترَمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخُ الإسلام محمدُ بن عبدالوهَّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدةٌ مبنيَّةٌ على توحيد الله عز وجل، خالصة مِن كل شائبة، منزهةٌ عن كل بدعة»[2].

وإذ يَستعملُ الملك عبدُالعزيز سلطانَه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المُنجِية في بلاده، فإنَّه يَنشُرها خارجَ بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ ــ بعث الدعاة.

٢ ــ نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

---

(١) الدرر السنة ٤/ ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدةُ الواسطية، والتوسلُ والوسيلة، ومنهاجُ السنة، والعبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعةُ رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبدالوهَّاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن، والشيخ سليمان آل الشيخ ــ حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ــ والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة.. وغير ذٰلك من الكتبِ المُبَيِّنَةِ لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولهٰذا السبب ـ سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام ـ وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكُّن، ما لم تجده دعواتٌ أخرى كثيرة: فردية وجماعية.

وبرز هٰذا الانتشارُ في العالم الإسلامي كله في مدارسَ فكرية، ونشاطٍ دعويٍّ، وجهودٍ متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية ــ في تاريخ المسلمين الحديث، وحياتهم المعاصرة ــ سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوةُ الإحياء العامة لمنهج أهل السنة والجماعة التي نهض بها شيخُ الإسلام محمد بن عبدالوهَّاب، والتي نصرها آلُ سعود، دولةً بعد دولةٍ، وإماماً بعد إمامٍ، منذ محمد بن سعود إلى يوم الناس هٰذا، فلا يزال المنهجُ الإسلاميُّ يَحكم حياة المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

العقيدة التوقيفية الجامعة:

لماذا هٰذا الاهتمام بالعقيدة، والبحث في مصادرها العلمية، ومسارها التاريخي ـ القرون الأولى، ثم القرون: الرابع، والخامس، والسادس، ثم عصر ابن تيمية، ثم ما بعد ابن تيمية إلى يوم الناس هذا؟.

والجواب عن ذلك:

١ ـ أن أصولَ الحق هي التي تَجْمَع الناسَ، مهما تعدَّدت أمكنتُهم، ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه.

إن النصوصَ التي أشرنا إليها، والتي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنبلية، والمالكية، والشافعية، وابن تيمية، ومحمد بن عبدالوهَّاب، والملك عبدالعزيز، هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك.

وهذا برهان مبين على:

(أ) الصدور عن الأصلين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج الغلمي في الاعتقاد والفهم.

(ج) دقة الالتزام بالمنهج.

فالحقُّ هو الحقُّ في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقِّي، ومنهج الفهم، وحَصَل الصدقُ في الالتزام، اجتمع الناسُ على الحق، وإن فَصَلَت بينهم التخوم والقرون.

فالأنبياءُ والمرسلون ـ صلى الله عليهم وسلم ـ اجتمعوا على أصل الدّيانة، وإن لم يرَ بعضُهم بعضاً، وإن ظهروا في عصور تطاوَلَت بينها الآماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى به نُوحاً والَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وَعِيسى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فيه﴾.

والمسلمون مأمورون بالاقتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول.

٢ ـ أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميـزانُ الثَّابتُ الذي لا يضطرب، ولا يَطيش.

إن العقيـدة هي معرفـةُ مُرَادِ الله تعـالى مِنَ الديـانة، ومِن بعث الرسل، وإنزالِ الكتب، وخلقِ الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذٰلك والعمل بمقتضاه.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو القـدوةُ في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه.

ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيـرية، بالرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد الحق.

ونَدَب الله الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوقيفية الجامعة.

ومن القولِ الفصلِ الدالِّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقانُ بين الحق والباطل:

أن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصَلُحُوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعملِ، والجهاد.

وأن الذين شذُّوا عن هـذه العقيدة تفـرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالُهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إلّاَ الضَّلالُ﴾.

يقـول ابن تيمية ـ رحمـه الله ـ: «وطريقتهم ـ أي أهـل السنة والجماعة ـ هي دين الإسلام الذي بَعَثَ اللَّهُ به محمداً صلى الله عليه وسلم، لكن لما أخبر النبيُّ صلىَ الله عليه وسلم: «أن أُمَّته ستفتـرق على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلُّها في النَّارِ إلا واحدة» ـ وهي الجماعة ـ وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «هُمْ مَنْ كان على مِثْلِ ما

عليه اليومَ وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهلُ السنة والجماعة، وفيهم الصِّدِّيقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلامُ الهدى، ومصابيحُ الدُّجى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدالُ الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

وهم الطائفةُ المنصورة الذين قال فيهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[1].

ويقول: «ثم سأل نائبُ السلطان عن الاعتقاد، فقال ـ أي ابن تيمية ـ: «ليس الاعتقادُ لي، ولا لِمَنْ هُوَ أكبرُ مني، بل الاعتقادُ يُؤْخذ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلفُ الأمة، يُؤخذ من كتاب الله تعالى، وَمِن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة»[2].

ويقول: «فقلتُ: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سَلَفِ الأمة، وأئمة أهلِ الحديث. وقلتُ أيضاً: هذا اعتقادُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكُلُّ لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية، أو حديثاً، أو إجماعاً سلفياً، وأذكر مَنْ ينقل الإجماعَ عن السلف من جميعِ طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية»[3].

---

(١) فتاوى ابن تيمية ٣/١٥٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ٣/١٨٩.

٣ ـ أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودةِ إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة،وأن يُرَدَّ رداً جميلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهارُ، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكِرُ ويُظلم، ما لم يؤسس البنيانُ على العقيدة المُنْجِيَةِ، وما لم يستضيء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحَقَّة هي التي تري الانبعاثَ الإسلاميَ الجديد: كيف يُؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفقَ المنهج الصحيح، فيفتون بعلم، ويَدْعُون برفق، ويُوقِّرون مَنْ سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويترضَّوْن عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمامُ الداعية، ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يقول ـ في كل مجلس حوارٍ ومناقشة تقريباً ـ: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعةِ والائتلاف، ونهى عن الفُرقة والخلاف. وربُّنا واحدٌ، ورسولُنا واحدٌ، وكتابُنا واحدٌ، وأصولُ الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾».

ويقول: «فالواجبُ على كل مسلم إذا صار في مدينة مِن مدائن المسلمين أن يصلِّيَ معهمُ الجمعةَ والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى بعضَهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديَه ويُرشدَه فَعل ذلك، وإلا فلا يكلِّفُ الله نفساً إلا وُسعَها».

والعَلاقة وثيقة - في منهج الإسلام - بين توحيد الله، ووحدة الجماعة، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله، ووحدة الجماعة فقال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوا الله ولا تشكروا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا. .» الحديث.

شــروحُ الطحـاويــة

لقد تصدَّى لشرح العقيدةِ الطحاوية غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم، قَبْلَ المؤلف وبعدَه، ويَغلِبُ على الظَّنِّ أن مُعظم هؤلاء الشراح لم يَتَّبِعُوا في شرحهم المنهجَ الأصيلَ المتمثل في القرآنِ الكريم، وصحيحِ السنة، وفَهمهما على الوجه الذي كان يَفْهَمُه الرعيلُ الأول من الصحابة والتابعين المشهودِ لهم بالخَيْرِيَّة على لسان خَيْرِ البرِيَّةِ، وإنما اتَّبعُوا منهجَ أَهْلِ الكلام المستَنِدِ إلى المنطِقِ اليونانيِّ الذي انخَدَعَ به كثيرٌ من المسلمين، واعتَدُّوا به، وجَعَلُوه حَكَماً في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فوَقَعُوا في انحرافات ومَتاهاتٍ وتَخبُّطاتٍ، لم يَصْحُ منها كثيرٌ منهم إلا في أواخِرِ سِنيِّ حياتهم.

فَـمِـمَّـنْ شَـرَحَهـا:

١ ــ إسماعيلُ بن إبراهيم بن أحمد الشَّيباني، أبو الفضائل، أحدُ القضاة بدمشق نيابةً، وأحدُ الفقهاء بها، عُرِفَ بابن المَوْصِلي، قال القرشي في «طبقاته» ١/١٤٤: كان محمودَ السيرة، سَمِعَ منه الحافظُ الرشيد العطار، وأجازَ للمنذِريِّ. مولدُه بِبُصرى سنة ٥٠٤هـ في رابع عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩هـ يوم الأربعاء تاسع جُمادَى الأولى.

مترجم في «مرآة الزّمان» ٨/٦٧٤، و«ذَيل الرَّوضتين» ص ١٦١،

و «البداية والنهاية» ١٣/١٣٦، و «الجواهر المضية» ١/١٤٤، و «النجوم الزاهرة» ٦/٢٧٨، و «شذَرات الذهب» ٥/١٢٩ ـ ١٣٠، و «التكملة لوفيات النقلة» ٣/٣٠٩.

وتوجد عدةُ نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلِّي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشستربتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٢/٥٠ رقم ٢٢٨٩٦ب.

٢ ـ نَجمُ الدين مَنْكُوبرس بن يَلِنْقلج عبدالله التركي المتوفَّى سنة ٦٥٢هـ، سماه «النورَ اللامع والبرهانَ الساطع»، وتوجد منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة لالـه لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كُتِبَتْ سنة (٧١٤هـ). وثَمَّت نسخٌ أخرى منه في يني (١/٧٦٠)، وكوبريلي (٨٤٨) و ٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ ـ هِبَةُ الله بنُ أحمد بن معلَّى بن محمود شُجاعُ الدين التركستاني الحنفي الطَّرازي، نسبة إلى طَراز: مدينة بإقليم تركستان، المتوفى سَنَةَ ٧٣٣هـ.

قال القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحوياً، حَسَنَ الأخلاق، دائمَ الاشتغال والكتابة، مع سنه وغزارة علمه يُكرِّرُ محفوظاته. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥، و «تاج التراجم» ٩/٥، و «الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويُوجَدُ مِن شرحه هٰذا نسخةٌ في مراد مُلَّا (١٣٩٤)، وهي في (١٤٩) ورقة، كتبت سنة ١٠٧٠هـ، وأخرى في جاريت (١٥٤٣) في ٩١ ورقة، كُتِبت في القرن التاسع الهجري.

٤ ـ محمودُ بن أحمد بن مسعود القُونَـويُّ الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج، الفقيه، الأُصولي، المتكلِّم، المتوفى بدمشق سنة ٧٧١هـ . قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائدَ في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣٢٢/٤ ـ ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ١٥٦/٢ ـ ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (١٥٦٣/٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣٠٠/٣ توحيد ٣٣٨)، وطُبِعَ بقازان سنة ١٣١١هـ .

٥ ـ سراجُ الدين عمر بن إسحاق الهندي الغَزْنَوي الحنفي، العالم المُتَفَنِّن، صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة ٧٧٣هـ . رَتَّب الأصل على مقدمة ومهمات وتتمة، وفي المقدمة ١٠ تنبيهات.

مترجم في «الدرر الكامنة» ١٥٤/٣ ـ ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١٢٠/١١ ـ ١٢١، و«شذرات الذهب» ٢٢٨/٦ ـ ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ٢٦٨/١، و«البدر الطالع» ٥٠٥/١، و«الفوائد البهية» ١٤٨/١٤٩.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرىٰ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حِكْمت بالمدينة المنورة.

٦ ـ محمد بن محمد بن محمود أكملُ الدين البابَرْتي، الإمام المُتَفَنِّنُ، صاحبُ التصانيف، المتوفى سنة ٧٨٦هـ، وكان معاصراً

لابن أبـي العز، وقد أَلَّف رسالة رَجَّحَ فيها تقليدَ مذهب أبـي حنيفة ـ رحمه الله ـ وقد وجد فيها ابنُ أبـي العز مَواضِعَ مُشكِلَةً، فنبَّه عليها في رسالته «الاتِّباع».

مترجم في «إنباء الغمـر» ٢/١٧٩ ـ ١٨١، و«الدرر الكـامنة» ٤/٢٥٠ ـ ٢٥١، و«بغيـة الوعـاة» ١/٢٣٩، و«شـذرات الـذهب» ٦/٢٩٣ ـ ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ ـ ١٩٩.

ويُوجد مِن شرح البابَرْتي نسخة في أسعد أفندي (٢/١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقـة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩)هـ، وأخـرى في لاله إسمـاعيل (٢/٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨هـ.

٧ ـ المولى أبو عبدالله محمود بن محمـد بـن أبـي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسطَنْطيني. وقد أَتمَّ هٰذا الشرح سنة ٩١٦هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ ـ كافي حَسن أفندي الآقْحِصاري[1] المتوفَّى سنة ١٠٢٥هـ، وسماه «نورَ اليقين في أصول الدين»، أَتَمَّهُ عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٢/٤٤٣، ليتسج ٢/١٩٠.

٩ ـ شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

---

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحِكَم في نظام العالَـم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ المفضال نوفان رجا الحمود.

١٠ ــ شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ب).

١١ ــ شرح لمؤلف مجهول، في تشيستربتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في القرن الثامن الهجري.

١٢ ــ شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٧٧٥هـ.

انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ١/٣/٩٧ ــ ٩٨.

١٣ ــ محمد بن أبي بكر الغَزِّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخةٌ بخط المؤلف بالمكتبة الآجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحةً، فَرَغ منه مؤلفه سنة ٨٨١هـ.

والمكتبة الآجرية تقع في حي العُقَيْبَةِ شرقي مسجد التَّوبة يَفصِلُ بينهما الطريقُ، ولا تزالُ إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبةُ العلم، وتقامُ فيها الدروسُ.

١٤ ــ الإمامُ العلامةُ الفقيه الشيخ عبدُالغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالمَيْداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وقد طُبِعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

ترجمةُ الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمُه ونسبُه:

هـو الإمامُ أبـو جعفر أحمـد بن محمد بن سـلامة بن سلمـة بن عبدالملك الأزديُّ الحَجْري المصري الطَّحاوي، نسبةً إلى طَحا، قريةٍ من قُرى الصعيد بمصر.

والأزدُ: مِن أعظم قبائل العرب وأشهرِها بطوناً، وأمدِّها فروعاً، وهي من القبـائل القَحـطانيـة، والحَجْـري: فَخـذ من أفخـاذ الأزد، وهو حَجر بن جزيلة بن لَخْم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حَجْر رُعين.

ولادتُه ونشأتُه:

وُلِدَ سنةَ (٢٣٩) هـ فيما رواه ابنُ يـونس تلميذُه، وتابَعَه على ذلك معظم مَنْ تَرْجَموا له، وهو الصحيح، واتَّفقوا على أن وفاتَه كانت سنة (٣٢١) هـ غيرَ ابن النَّديم، فقد أَرَّخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نَشَأَ الإمامُ الطَّحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان مِن أهل العلم والبَصَر بالشعر وروايته، وأُمُّه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يَحضُرُون مجلِسَه، وخالُه هو الإمام المزني أَفقهُ أصحابِ الإمام الشافعي، وناشرُ علمِهِ.

وقد عاصَرَ الأئمةَ الحفاظَ من أصحاب الكتب الستة، ومَنْ كان في طبقتهم وشارَكَ بعضَهُم في مروياتِهم.

وقدِ استمدَّ ثقافتَه الأولى من أُسرته العلمية، ثم صار يَختلِفُ إلى حَلَقات العلم التي كانت تُقامُ في مسجد عمرو بن العاص، فَحَفِظَ القرآنَ على أبـي زكريا يحيى بن محمد بن عَمْروس الذي قيل فيه: ليس في الجامع ساريةٌ إلا وقد خَتَمَ عندَها القرآن، ثم تَفقَّه على خاله المزني، وسَمِعَ من «مختصره» الذي استمدَّه من علم الشافعي، ومن معنى قوله، وهُوَ أوَّلُ من تفقَّه به، وكَتَب عنه الحديثَ، وسَمِعَ منه مروياتِه عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أَدرَكَ معظم طبقـة المزنّي، ورَوى عن أكثرهم.

نبوغُه وبلوغُه درجةَ الاجتهاد:

ولمّـا بَلَغَ سِنَّ العشرين تَـرَكَ قولَـه الأول، وتَحَوَّلَ إلى منهـج أبـي حنيفة في التَّفقُّهِ، وكان السببُ في هذا التحوُّلِ جملةَ أمور:

١ ــ أنه كان يُشاهِدُ خالَه يُطالِعُ كتبَ أبـي حنيفة، ويُديمُ النظر فيها، ويتأثر بها، فقد سأله محمدُ بن أحمد الشروطي: لِمَ خالفتَ مذهبَ خالِكَ واخترتَ مذهب أبـي حنيفة؟ فقال: لأني كنتُ أرى خالي يُديمُ النظر في كتب أبـي حنيفة، فلذلك انتقلتُ إليه.

٢ ــ المساجلاتُ العلمية التي كانت تقع بمرأى منه ومسمع بَيْنَ كِبارِ أصحابِ الشافعي وأصحاب أبـي حنيفة.

٣ ــ التصانيفُ التي أُلِّفَتْ في كلا المذهبين، وفيها رَدُّ كُلِّ طَرَفٍ على الآخـر في المسائـل المُخْتَلَفِ فيها، فقـد أَلَّفَ المزنيُّ كتـابَه

«المختصر»، وردَّ فيه على أبي حنيفة في جُملة مسائل، فانبَرَى له القاضي بَكَّارُ بن قتيبة، فألَّف كتاباً في الردِّ عليه.

٤ ــ حلقاتُ العلم المختلِفَة المشارب التي كانت تُقامُ في جامع عمرو بن العاص متجاورةً، فقد أتاحَتْ له أن يُفيدَ منها جميعِها، ويَقِفَ على طريقةِ المناقشةِ والبحثِ والاستدلالِ عندَ أصحابها.

٥ ــ الشيوخُ الذين كانوا يَنتَحِلُون مذهَب أبي حنيفة ممن وَرَدَ إلى مصر والشام لتولِّي منصب القضاء كالقاضي بَكَّار بن قتيبة، وابن أبي عِمران، وأبي خازم.

كُلُّ هذه الأمورِ مقرونةً إلى الاستعداد الفِطري، وحصيلتِه العلمية المتنوعة، ونُزُوعِه إلى مرتبةِ الاجتهاد، دَفَعَتْه إلى التعمُّقِ في دراسة المذهَبين، والموازنة بينهما واختيارِ ما أدّاهُ إليه اجتهادُه منهما، والانتسابِ إليه، والدِّفاع عنه.

ولم يكن في انتقالِ أبي جعفرٍ من مذهبٍ إلى آخرَ ما يدعو إلى الاستغرابِ والاستنكارِ، فقد تحوَّل غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ مِمَّنْ تقدَّمه، أو كان في عصره من مذهبٍ إلى مذهب آخر من غيرِ نكيرٍ عليهم من عُلماءِ عصرهم، فمعظمُ أصحابِ الإمام الشافعي من أهل مصرَ كانوا من أتباع الإمامِ مالكٍ، وفيهم مَنْ هو مِنْ شيوخِ الطَّحاوي، لأنَّ صنيعَهم هذا لم يكنْ بدافعِ العصبية، أو التقليد، أو المنافسةِ، وإنما كانَ عن دليلٍ واقتناعٍ وتَبَصُّر.

قال ابن زُولَاق: سمعت أبا الحسن عليَّ بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول ــ وذكَرَ فضلَ أبي عُبيد بن حَرْبَويه وفقهَه ــ

فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبـي حنيفة، فقلت له: أيُّها القاضي، أوَكُلُّ ما قالَه أبو حنيفة أقولُ به؟! فقال: ما ظننتُك إلا مُقَلِّداً، فقلت له: وَهَلْ يُقَلِّدُ إلا عَصَبـيٌّ؟! فقال لي: أو غَبـيٌّ، قال: فطارَتْ هذه الكلمةُ بمصر حتى صارت مثلاً، وحَفِظها الناسُ.

رِحلتُــه:

ولم تكنْ للإمامِ الطحاويِّ كبيـرُ رحلةٍ، فهو لم يُفـارِقْ مِصرَ إلا عندما أرسلَهُ والي مصرَ أحمدُ بن طُولون إلى الشام بشأنِ وثيقـةِ الأحباس التي اعتَرضَ عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلطٌ، وكانَ قد تَوَلَّى كتابتَها لابن طُولون قاضي دمشق أبو خازم عبدُالحميد بنُ عبدالعـزيز السَّكُوني البَصْري.

وقد انتهزَ فرصةَ وجـودِه في الشام، وهي مـا بينَ سنة ٢٦٨ ـ ٢٦٩ هـ فتنقَّلَ خلالَها بين غزةَ، وعَسقلانَ، وطبريَّةَ، وبيتِ المقدس، ودمشقَ، فـروى عن شيـوخِهـا وأفـادَ منهم، وتفقَّـه على القـاضي أبـي خازمٍ، فأخذَ فقهَ العراق من طريقـه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبـي حنيفة، وعن بكر بن العَمِّي، عن محمد بن سَماعة عن محمد بن الحسن، عن أبـي حنيفة.

شيوخُــه:

ولقد روى الطحاويُّ عن كثير من جِلَّة العلماء، منهم:

الإمام العلامة إسماعيـل بن يحيـى بن إسماعيل المزني الشافعي (٢٦٤)هـ.

والإمامُ القاضي أحمدُ بن أبـي عمران البغدادي (٢٨٠هـ).

والفقيه العلاَّمة القاضي أبو خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز البغدادي (٢٩٢هـ).

والقاضي الكبير أبو بكرة بَكَّار بن قُتيبة (٢٧٠هـ).

والقاضي العلاَّمة أبو عُبيد علي بن الحسين بن حَربَوَيه (٣١٩هـ).

والإمام الحافظ أبو عبدالرحمن أحمدُ بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ).

والإمام الحافظ يونُس بن عبدالأعلى المصري (٢٦٤هـ).

والإمام الرَّبيع بن سليمان المُرادِي صاحب الإمام الشافعي (٢٧٠هـ).

والشيخ الإمام أبو زُرْعَة عبدالرحمن بن عمرو الدِّمشقي (٢٨١هـ).

والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبدالعزيز البغوي (٢٨٠هـ).

والإمام محمد بن عبدالله بنِ عبدالحكم عالمُ الديار المِصرية (٢٦٨هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني (٣١٦هـ).

والإمام أبو بِشر محمد بن سعيد الدُّولَابي (٣١٠هـ).

والإمام الحافظ أبو أُمية الطَّرَسُوسي (٢٧٣هـ).

وغيرهم كثير.

تـلاميذه:

وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غيرُ قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ

من الحفاظ المشهورين، فسَمِعُوا منه، وانتَفَعُوا بعلمه، ورَوَوْا عنه. منهم:

الحافظُ أبو الفَرَج أحمد بن القاسم بن الخَشَّاب (٣٦٤هـ).

والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدَّامَغَاني.

والإمامُ الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (٣٦٠هـ).

والإمام الناقد أبو أحمد عبدالله بن عَدِي (٣٦٥هـ).

والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المِصري (٣٤٧هـ).

والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زَبْر الدِّمشقي (٣٧٩هـ).

والشيخ الحافظُ محمد بن المظَفَّر البغدادي (٣٧٩هـ).

والمحدِّث مَسلَمة بن القاسم القُرطبي (٣٥٣هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرِىء (٣٨١هـ).

وقاضي مصر أبو عثمان الأزْدِي (٣٢٩هـ).

وغيرهم.

أقوالُ أهلِ العلم في الإمام الطَّحاوي:

قال ابنُ يونُس فيما نَقَلَه عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٧/٣٦٨: كان ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يُخَلِّفْ مِثْلَه.

وقال مسلمةُ بنُ القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابنُ حجر في «اللسان» ١/٢٧٦: وكان ثقة، ثبتاً، جليلَ القَدْرِ، فقيهَ البَدنِ، عالماً باختلافِ العلماء، بَصيراً بالتصنيف.

وقال ابنُ النَّديم في «الفهرست» ص ٢٦٠: وكان أوْحد زمانِه علماً وزهداً.

وقال ابنُ عبدالبر ـ كما في «الجواهر المضية» ـ: كان مِن أعلم الناس بِسِيَرِ الكوفيين وأخبارِهم وفقهِهم مع مشاركة في جميع مذاهب الفقهاء.

وقال الإمامُ السَّمعاني في «الأنساب» ٢١٨/٨: كان إماماً، ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عالماً، لم يُخَلِّفْ مِثلَه.

وقال ابنُ الجَوزي في «المنتظم» ٢٥٠/٦: كان ثَبْتاً، فهماً، فقيهاً، عاقلاً. وكذا قال سِبْطُه، وزاد: واتَّفقُوا على فَضله وصدقِه وزهدِه ووَرَعِه.

وقال ابنُ الأثير في «اللباب» ٢٧٦/٢: كان إماماً، فقيهاً من الحنفيين، وكان ثقةً ثَبْتاً.

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٧/١٥: الإمامُ العلامةُ، الحافظُ الكبيرُ، مُحدِّثُ الديارِ المصرية وفقيهُها... ثم قال: ومن نَظَر في تواليفِ هذا الإمام، عَلِمَ مَحَلَّه من العِلْم، وسَعَةَ معارِفِه.

وقال في «تاريخه الكبير» في الطبقة (٣٣): الفقيهُ، المحدثُ، الحافظُ، أحدُ الأعلام، وكان ثقةً، ثَبْتاً، فقيهاً، عاقلاً. وترجم له في «تذكرة الحفاظ» ص ٨٠٨.

وقال الصَّفَدي في «الوافي بالوفيات» ٩/٨: كان ثقةً، نبيلاً، ثَبْتاً، نقيهاً عاقلاً، لم يُخَلِّفْ بعدَه مثلَه.

وقـال اليافعي: بَـرَعَ في الفقه والحـديث، وصنَّف التصـانيفَ المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١١/١٨٦: الفقيهُ الحنفيُّ صاحبُ التصانيف المفيدة، والفوائدِ الغزيرة، وهو أحدُ الثِّقات الأثبات، والحُفَّاظ الجهابِذَة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمامُ، العلَّامة، الحافظُ، صاحبُ التصـانيف البديعـة... وكان ثقـةً، ثَبْتاً، فقيهـاً، لم يُخَلِّفْ بعدَه.

وقال الدَّاوُودي في «طبقات المفسرين» ١/٧٤: الإمامُ، العلامةُ، الحافظُ...

وقال محمودُ بن سليمان الكفوي في «طبقـاته» فيمـا نقله عنه اللَّكنَوي في «الفوائد البهيَّة» ص ٣١: إمامٌ جليلُ القدر، مشهورٌ في الآفاق، ذِكْرُه الجميلُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق... وكان إمامـاً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيفُ جليلةٌ معتبَرَة.

مصنفاتُـه:

يُعَدُّ الإمامُ الطحاويُّ من أقدر الناس على التأليف، وأمهرِهم في التصنيف بما وَهَبَهُ الله من وَفْرة المحفوظ، وتَنَوُّع المعارف، وسـرعة الاستحضار، وكمال الاستعداد، وقد صَنَّفَ كتباً متنوعـة في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشُّروط، والتاريخ هي في غاية الجُودَة والأصالة وكَثرة الفوائد.

وقد أحصى المؤرِّخون من تصانيفه ما يَرْبو على ثلاثين كتاباً، منها:

١ ـ شرحُ معاني الآثار، وهو أول تصانيفه، وقد طُبِعَ في الهند ومصر، وهو كتاب فَذٌّ في بابه يُدرِّبُ طالبَ العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُرَبِّي فيه مَلَكَةَ الاستنباط، ويُكَوِّنُ له شخصيةً مستقلةً.

٢ ـ شرحُ مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليل يحتوي على معانٍ حسنة عزيزة، وفوائدَ جمَّةٍ غزيرة، ويشتمـلُ على فنونٍ من الفقـه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه ـ كما يقولُ في مقدمته ـ أنه نَظَر في الآثارِ المرويَّة عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيدِ المقبولة التي نَقَلها ذوو التَّثَبُّتِ فيها، والأمانة عليها، وحُسن الأداءِ لها، فَوَجَدَ فيها أشياءَ مما يَسقُط معرفتُها، والعلمُ بها عن أكثر الناس، فمالَ قَلْبُه إلى تأمُّلِها، وتبيانِ ما قَدَر عليه من مُشكِلِها، ومن استخراجِ الأحكامِ التي فيها، ومن نَفْي الإحالاتِ عنها. وقد طُبِعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكِّل ثُلثَهُ، وهي على ما بها من نقصٍ مليئةٌ بالتحريف والتصحيف.

٣ ـ مختصرُ الطحاوي في الفقه الحنفي، وهو على شاكلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبِعَ سنة ١٣٧٠هـ بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة. يقولُ محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو ـ يعني الطحاوي ـ أولُ من جَمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أُمَّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتبرة، ومختاراتها الظاهرة المُعَوَّل عليها عند الفقهاء. . . ثم يقول: فهذا ـ كما ترى ـ أولُ المختصرات

في مذهبنا، وأبدعُها، وأحسنُها تهذيباً، وأصحُّها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحُها فتوى، تَرَى فيه المسائلَ على وجهها معروفة معزوَّةً إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفَر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوالٌ، تَراهُ يرجِّحُ بعضَها على بعض، ويختارُه بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأبُ أصحابِ الإمامِ في كتبِهم.

٤ ــ سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاويُّ مسموعاتِه من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

وقد رواهُ عن الإمام أبي جعفر ثلاثةٌ من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفَّر بن موسى بن عيسى البزَّار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرىء. ومع أن صنيع الإمام الطَّحاوي في هذا التأليف هو نقلُ أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخلِهِ من تعقُّباتٍ ونقدات.

٥ ــ العقيدةُ الطحاوية، وهي أصلُ هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرةٍ واسعةٍ، ونالَتْ قبولَ أهلِ السنةِ وإعجابَهم على اختلافِ مذاهبهم، فتناوَلُوها بالشرح والبيان.

٦ ــ الشروطُ الصغير، وهو مختصرٌ في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البِياعات، والشفع، والإجارات، والصدقات المملوكات والموقوفات.

وقد طُبع في بغداد سنة ١٩٧٤م في مجلدين مذيَّلاً بما عُثِر عليه

من «الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نَشَرَ يوسف شاخت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتابَ الشفعة، وكتاب إذكار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠م، والثاني في سنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧م.

مناصِبُه:

لقد اختارَ الإمامَ أبا جعفر القاضي محمدُ بن عَبْدَةَ، ليكونَ كاتبَه، لما عُرِفَ عنه من الصفات التي تؤهِّلُه لارتقاء هذا المنصب، وقد توثَّقَتْ صلتُه بالقاضي حتى استَخْلَفَهُ، وجَعَله نائباً عنه، وأَغدَقَ عليه وأغناه، واستمرَّ في هذا المنصبِ يَعْمَلُ مع القاضي أبي عُبيدالله إلى سنة (٢٩٢هـ). ثم تولَّى منصباً آخر، وهو الشهادةُ أمام القاضي، ولم يكن يَظْفَرُ به إلا مَنْ أَقرَّ له أهلُ العلم بعلمه، ومعرفتِه، وتقدُّمِهِ، وعدالتِهِ، ونزاهتِهِ، ورِفْعَةِ شأنِه، وكان الشهودُ قبلَ ذلك يَنْفَسون على أبي جعفر بالشهادة، لئلاَّ يَجتَمِعَ له رياسةُ العلم، وقَبولُ الشهادة، فلم يَزلِ القاضي أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب ـ وهو من اتَّبع منهج الشافعي بالاستدلال ـ حتى عدَّلَه في سنة ٣٠٦هـ، واستمرَّ على ذلك إلى نهاية حياته.

وممَّا امتازَ به الإمامُ الطحاويُّ أنه كان صريحاً في الحق الذي يَعتقِدُه، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنُه، وعَظُمَت منزلته، ويَظهَرُ ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلدٍ لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رَواج، وفي تظلُّمِهِ لأحمد بن طولون ـ وهو والي مصر ـ في شأن ضيعةٍ له، ومناظرته له، وفي تغليطِه لأبي خازم في كتابة وثائق الأحباس لابن طولون، وفي انتقادِه للقاضي

أبـي عبيد بن حَرْبَوَيه في حثّه على محاسبة أُمنائه، واستشهاده بمحاسبة النبـي صلى الله عليه وسلم ابن اللُّتبِيَّة أحد عماله على الصدقة، ممَّا أثارَ حَفيظةَ أمناءِ القاضي، فما زالوا يُوقِعون بينهما حتى تغيَّرَ كل واحد منهما للآخر.

وفـاتُه:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي ــ يرحمه الله ــ سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقَرافة في تُربة بني الأشعث.

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو الإمامُ العلامةُ صَدْرُالدين، أبو الحسن عليُّ[1] بن علاءِ الدين عليِّ بن شمس الدين أبي عبدالله محمد بن شرف الدين أبي البَرَكاتِ محمدِ بنِ عِزِّالدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وهيبِ بنِ عطاء بن جُبَيْر بنِ جابر بنِ وهب الأَذْرعيُّ الأصلِ، الدمشقيُّ الصالحيُّ الحنفيُّ، المعروفُ بابن أبي العِزِّ.

والأَذْرَعي: نسبة إلى أَذْرِعات من بلاد الشام، تقع جنوبَ دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسَمَّى في عصرنا هٰذا «درعا»، وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجِمِ التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأَوَّلَ في هٰذه الأُسرة الذي انتقل مِن أذرعات إلى دِمشق، إلا أن القرشيَّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جَدِّ الشارح محمدِ بنِ أبي العز

(١) وقع اسمُه في «إنباء الغَمْر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نبَّهَ عليه تلميذُه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسمَّاه شيخُنا محمداً، والصوابُ ما هنا، وقد تابع ابنَ حجر على هٰذا الوهم ابنُ العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الثغر البسام».

أن مولدَه بدمشق سنة (٦٤٥)هـ ، وهٰذا النصُّ يدلُّ على أن تَحَوُّلَ هٰذه الأُسرة مِن أَذرِعات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالحي: نسبةٌ إلى الصالحية، بلدةٌ قريبة من دمشق تقع في سفحِ قاسيون، تم إنشاؤها سنةَ (٥٥٣)هـ ، ففي عام (٥٥١)هـ لجأ إلى دمشق نفرٌ من بني قدامة المقادسةِ بعد أن اضطروا إلى الهَرَبِ من القُدس عند استيلاءِ الصليبيين عليها، واستقروا مُدَّةَ عامين بمسجد أبـي صالح خارجَ الباب الشرقي، ثم تَحَوَّلُوا عنه إلى سفح قاسيون على مَقْرُبَةٍ من نهر يزيد، فَبَنَوْا لهم داراً تَشْتَمِلُ على عددٍ كثير من الحُجُراتِ، دُعِيَتْ بدَيْرِ الحنابلة. ثم شرعوا ببناء أَوَّلِ مدرسةٍ في الجبلِ، وهي المدرسةُ العمرية[1] التي كانت غايةً في النشاط والازدهار، ثم تتابَعَ البناءُ حولَها، وعُرِفَ هٰذا المكان فيما بَعْدُ بالصالحية، لنزولِ هٰؤلاء المقادسةِ به واشتهارِهم بالصالحين.

وكانت الصالحيةُ في العصر المملوكي مركزاً عظيماً مستقلاً عن مدينة دمشق ذاتِها، فقد ذكر ابنُ بَطوطَةَ الذي زارها سنة (٧٧٦)هـ أنها

---

(١) أنشأها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجَمَّاعيلي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٠٧)هـ ، أخو الموفق صاحب «المغني». قال الحافظُ الضياء: كان الله قد جمع له معرفةَ الفِقْهِ، والفرائض، والنحو، مع الزُّهدِ، والعمل، وقضاءِ حوائجِ الناس.
وقال أبو المُظَفَّرِ سبطُ ابن الجوزي: كان على مذهبِ السَّلَفِ الصالح، حسنَ العقيدة، متمسكاً بالكتاب، والسُّنة، والآثار المروية، ويُمِرُّها كما جاءت من غير طعنٍ على أئمة الدين، وعلماء المسلمين. مترجم في «السير» ٢٢/٥ ــ ٩.
وكان بهٰذه المدرسة خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، وأُخِذَ منها الشيءُ الكثيرُ، ثم نُقِلَ ما بقيَ منها ــ وهو شيءٌ لا يذكر بالنسبة لما كان بها ــ إلى المكتبة الظاهرية.

وآثار هٰذه المدرسة لا تزال باقيةً إلى يومنا هٰذا، ولكن لا ظل للعلم فيها، ولا أثر.

مدينة عظيمة، لها سوقٌ لا نَظِيرَ لحُسْنِهِ، وفيها مسجدٌ جامعٌ، ومارِسْتان، وأَهْلُ الصالحية كُلُّهم على مذهب الإمامِ أحمد بن حنبل.

وقد نشر هٰـؤلاء المقادِسَةُ في الشام مَذْهَبَ الإمامِ أحمد، وكَثُرَ أتباعُه فيها لا سيما في دُوما، والرُّحيبة، وبَعْلَبَكَّ، وضُمَيْرَ، وأقاموا عِدَّةَ مدارسَ بها، وكان لهم الفَضْلُ في نشر علوم الحديث روايةً ودرايةً، وتصنيفاً وإقراءً، وكان لهم إسهامٌ كبيرٌ في نشر الثقافة الإسلامية، وازدهارها، ونُموِّها، وتأثيرٌ واضح في نهضةِ المرأة شقيقةِ الرَّجُلِ، وتزويدِها بالعلم النافع، فقد أحضروها حَلَقاتِ العلمِ، ومجالسَ الحديث، فكان منهنَّ العالماتُ، والمحدِّثات، والفقيهات، ذكر الإمامُ الذهبيُّ في «مشيخته» منهن ما يزيدُ على سِتِّينَ شيخةً روى عنهن، وأفاد منهن.

وقد امتلأت مدارسُهم بالكتب الخطيَّةِ النفيسة في الحديث والتراجم، وفِقْهِ الإمام أحمد، وفيها عَدَدٌ غيرُ قليل مِن تواليفهم، ومُعْظَمُ ما تحويه المكتبةُ الظاهرية بدمشق من المخطوطات مأخوذ مما سَلِمَ من أيدي الاختلاسِ والضياع عن تلك المدارس لتي أنشأها بنو قُدامَة.

وكان لهم دَوْرٌ بارزٌ في نشرِ مذهبِ السلف، وإرساءِ قواعده في الشام، بحيث امتدَّ أَثَرُهُمْ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تَبَلْوَرَتْ حقيقةُ هٰذا المذهبِ على يديه، وكان حامِلَ رايته، والناشرَ له، والمُنافحَ عنه.

ولادتــه:

تَتَّفِقُ كُتُبُ التراجم على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحِجَّة سَنَةَ إحدى وثلاثين وسبع مئة، ويَغْلِبُ على الظن أنه وُلِدَ

بدمشق، لأنَّ أباه، وجَدَّه، وأبا جَدِّه كانوا قد استوطنوا دمشقَ، لكن مَنْ تَرْجَمَ له لم يُصَرِّحْ بذلك.

أسـرتــه:

والشارحُ ينتمي إلى أُسرةٍ كان لها نباهَةُ ذِكْرٍ، وعُلُوُّ شأنٍ في مجال العلم والسيادة، فهي مُذْ عُرِفَتْ تَتَزَعَّمُ المذهبَ الحنفيَّ في دمشق، ويَشْغَلُ علماؤها مناصبَ التدريس والقضاء والإفتاء:

١ ـ فأبوه: هو القاضي علاءُالدين عليُّ بنُ أبـي العِزِّ الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٦هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٠٦/١٤ أنه دَرَّسَ بعدَ وفاة أبيه في المُعظَّمِية[1] والقَلِيجية[2]، وخطب بجامع الأفرم. قال الذهبـي في «ذيل العبر» ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جُمادى الآخرة (أي من سنة ٧٤٦هـ) مات القاضي الإمامُ علاءُالدين عليُّ بنُ محمد بنِ محمد بنِ أبـي العِزِّ الحنفي، خطيبُ جامع الأفرم، ونائبُ الحكم عن القاضي عمادالدين الطَّرَسُوسي[3].

---

(١) هي بالصالحية، بسفح قاسيون الغربـي جوارَ المدرسة العزيزية، أنشأها سلطانُ الشام شرفالدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٦٢٤هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمالَ الصدرية، غربَ تُربة القاضي جمالالدين المصرى، وتربة جمالالدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناسُ أن من جملتها قبرَ معاوية، ويُسمى هٰذا المكانُ في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيفالدين علي بن قليج بن عبدالله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ.

لم يبقَ منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبنيٌّ على هندسة جميلة، وقد قسم الآن بابين لدارين، والبناءُ القديم يلوح من أعلاهما، وبجانب ذلك الباب من الجانب الشرقي التربةُ المدفون بها واقفُها.

(٣) «البداية والنهاية» ٢٢٨/١٤.

٢ ـ وجَدُّه هو قاضي القضاةِ شمسُ الدين أبو عبدِالله محمدُ بنُ محمد بنِ أبـي العِزِّ، أحدُ مشايخِ الحنفية وأئمتهم وفُضلائهم في فنونٍ من العلوم متعدِّدة، حَكَمَ نيابةً نحواً مِن عشرين سنة، وهو أَوَّلُ مَنْ خَطَب بجامع الأفرم، ودَرَّس بالمعظَّمية، والريحانية[١]، والقَلِيجية، والظاهرية[٢]، وكان ناظِرَ أوقافها، وأَذِنَ للناس بالإفتاء، تُوفي بعد مرجِعِهِ من الحج بأيامٍ قلائل سنة (٧٢٢)هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جِنازتُه حافلةً، وشَهِدَ له الناسُ بالخير[٣].

٣ ـ وأبو جَدِّه: هو محمدُ بنُ أبـي العِزِّ صالح بن أبـي العِزِّ

---

(١) هي بالسكة غَرْبَ الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقِبْلة، وهي اليومَ مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبـي رمانة.

(٢) هي داخل بابـي الفرج والفراديس (ويقال لهما اليوم: باب المناخلية، وباب العمارة) بينَهما، جِوارَ الجامع الأموي، وشمالَ بابِ البريد، وشرقَ العادلية الكبرى، يَفْصِلُ بينهما الطريقُ، كانت داراً للعَقيقي، فاشتراها من تركتِهِ أيوبُ والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ستٍّ وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العَقيقي تجاهَ العادلية، لتجعل مدرسة وتُربة للملك الظاهر، ولم تكن من قبلُ إلا داراً للعَقيقي، وهي المجاورة لحمام العَقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جُمادى الآخرة، وأسست المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية والشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهٰذه المدرسةُ باقيةٌ إلى الآن، لكن ليسَ في داخلِها من البناء القديم إلا الجهةُ القبليةُ، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦)هـ جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزائن المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هٰذه المدرسة، وجعلَها مَقَرّاً لها، وتُعرفُ اليومَ بدارِ الكتب الظاهرية.

(٣) «البداية والنهاية» ١٤/١٠٦، و«الدرر الكامنة» ١٤/٤٩، و«شذرات الذهب» ٦/٥٨.

الأذْرَعيُّ الأصلِ، الصالحي، وكان المُدَرِّسَ الرابع بالمرشدية(1) مِن زمن واقفِها، وُلِدَ سنة (٦٤٥)هـ بدمشق، وسَمِعَ من ابنِ عبدالدائم وغيرِه، وكان فيه صلاحٌ، وهو سِبْطُ القاضي شرف الدين عبدالوهَّاب الحوراني، ماتَ بدمشقَ سنة ٧٢٣هـ.

ومن أولاد عمومته:

١ ـ قاضي القضاة صدرُالدين سليمان بن أبـي العِزِّ، أحدُ مَنِ انتهت إليه رياسةُ المذهب الحنفي في زمانه، كان من كِبار العلماء، له تصانيفُ في مذهبه، ووَلِيَ القضاءَ بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأُذِنَ له بالحكم حَيْثُ حَلَّ من البلادِ، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحَجَّ معه، وكان يُحِبُّه ويُعظمه، ولا يُفارِقُه في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فَدَرَّسَ بالظاهرية، ووَلِيَ القضاءَ قَبْلَ وفاتِه، فباشرَه مدةَ ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧هـ(2).

٢ ـ محمـد بنُ سليمـان بنِ أبـي العِـزِّ، الإمـامُ المفتي شَمْسُ الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نَيِّفاً وثلاثين سنة، وناب في

(1) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا هٰذا، قال بدران في «منادمة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفتُ عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جدّاً، إلا أن داخلَها خراب، وقد اختلسها قومٌ، فاتخذوها للسكنى.

(2) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ ـ ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

القضاء عن والده بدمشق، ودَرَّس بالنُّورية[1]، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩)هـ[2].

٣ ـ يوسف بنُ محمد بن سليمان بن أبي العز، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١)هـ، ودرس بالعذراوية والإقبالية[3]، ثم تركها في آخرِ عمره لولده علي، وتولَّى نظر الجامع، ودَرَّس قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣)هـ، مات في صفر سنة (٧٢٨)هـ بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق[4].

٤ ـ عليُّ بنُ يوسُف بنِ محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، دَرَّسَ بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧)هـ، ودُفِنَ بالقَرافة[5].

٥ ـ إسماعيلُ بنُ أبي البركات محمدِ بن أبي العِزِّ بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وَلِيَها بَعْدَ القاضي

---

(١) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نورالدين، أبي القاسم محمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزالُ قائمةً إلى عصرنا هٰذا، لكنَّ بعضَ جيرانها اختلسَ بعضَ حجراتها.

(٢) «الوافي بالوفيات» ١٣٧/٣، و«الجواهر المضية» ٥٧/٢، و«الدليل الشافي» ٦٢٥/٢، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٣) قال النعيمي وغيرُه: إنها داخل بابي الفرج والفراديس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.
وبانيها هو جمال الدولة أمير الجيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

(٤) «الجواهر المضية» ٢٣٢/٢، «الدليل الشافي» ٨٠٦/٢، «الدرر الكامنة» ٤٦٩/٤.

(٥) «الدرر الكامنة» ١٤٣/٣.

جمال الدين بن السرَّاج، فباشر دونَ السنةِ، وتركه لولده نجمِ الدين ودَرَّس بعِدَّةِ مدارسَ بدمشقَ، وكان جامعاً بينَ العلم والعمل، حَسَنَ السيرة، مصمماً في الأمور، تُوفي سنة (٧٨٣)هـ عن عمر يزيد على التسعين[١].

٦ ــ نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبـي العِزِّ، وُلِدَ سَنَةَ (٧٢٠)هـ، وسَمِعَ من الحجَّارِ، وحَدَّث عنه، وتفقه، ووَلِيَ قضاءَ مصر سنة (٧٧٧) فلم تَطِبْ له، فرجع، وكان وَلِيَ قضاء دمشق مراراً، آخِرُها سنة (٧٩٢)، ثم لَزِمَ دارَه، وكان خبيراً بالمذهب، دَرَّس بأماكِنَ، وماتَ في ذي الحجة سنة (٧٩٩)هـ[٢].

نشـأتــه:

في ظل هٰذه الأسرة العلمية نشأ ابنُ أبـي العز يَتَقَلَّبُ في أعطافِ العلم تعلّماً ومدارسةً، فكان لذلك ــ مع ما منحه اللّـهُ من استعدادٍ فِطْرِيٍّ، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفةِ، وذِهن وَقَّاد ــ أثرٌ كبير في بلوغه منزلةً عظيمةً في العلمِ والمعرفةِ، أتاحَتْ له التدريسَ والخَطابةَ والتأليف، وتَوَلِّي المناصب العلمية التي لا ينالُها إلاَّ مَنْ كَمُلَتْ معرفتُه، وعَظُمَتْ مَنْزِلتُه، وارتاضَ بالمعرفةِ عقلُه.

وكانت دمشقُ في عصر الشارح مركزاً هامّاً من المراكز العلمية يَؤُمُّها طلبةُ العلم مِن كلِ حَدب وصَوب، لِتَلَقِّي المعارفِ الإسلاميةِ، وما يَمُتُّ إليها بسببٍ في مدارسها العامرة الكثيرة التي تَمَّ إنشاؤها على يد

---

(١) «إنباء الغمر» ٢/٦٦، «الدرر الكامنة» ١/٣٧٩، «شذرات الذهب» ٦/٢٧٩.

(٢) «إنباء الغمر» ٣/٣٣٩ ــ ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١/١٠٧، «شذرات الذهب» ٦/٣٥٧.

الأُمـراء الأيوبيين والممـاليك الـذين عُرِفـوا بِحُبِّ العِلْمِ، وتشجيع المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضةً علميةً واسعةً وشاملةً، تَمَثَّلَتْ بوجود عُلماءَ أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيـادٍ طُولى في إثـراء المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب، ودُرَرِ المصنفات في التفسير، والحديث، واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ صاحبُ الشخصيةِ العلميةِ القوية، المتعددةِ المواهب، بتآليفه المتنوعة التي ضمنها الدَّعْوةَ إلى إحياءِ مذهب السلف، ونَقْض مذاهبِ خُصومِه من عُلماءِ أهل الكلام والفلاسفةِ، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يَتَشَبَّثُونَ بنصوصِ إمامهم الذي يتقلدون قولَه، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب مخالفه، وتشـديد النكيـرِ على المنحرفين الغـالين ممن ينتَسِبُ إلى التصوف، وإفتاءه في مسائلَ هامَّةٍ مما أداه إليه اجتهادُه، وهي مخالفةٌ لما كانَ عليه متفقهةُ عصره. وقد اشتد عليه النكيرُ من قِبَلِ خصومه، وقامت بينَه وبينهم محاوراتٌ ومناظراتٌ في كثيرٍ من المسائل تَمَّ له الغَلَبُ فيها عليهم مما دفعَ غير واحدٍ مِن نَبَغَةِ ذلك العصرِ إلى الوقوفِ إلى جانبه، واعتقادِ سلامةِ منهجه، والانتفاعِ بعلمِه، والإشادةِ بآرائه، والدفاعِ عنه كالحافظِ أبـي الحجاج يوسف المـزي (٧٤٢)هـ، والإمامِ محمـد بن أحمد بن عثمان الذهبـي (٧٤٨)هـ، والعلامة ابنِ قيم الجوزية (٧٥١)هـ الذي كان أكثرُهم ملازمةً له، وتأثراً به، والفقيهِ أبـي عبدالله بن مفلح المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤)هـ، والعمادِ إسماعيل بن كثير صاحب

«التفسير» (٧٧٤)هـ، والإمامِ الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (٧٤٤)هـ صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير مِن تلك الطبقة التي كان لها دَوْرٌ كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونُموِّه، والشارحُ ـ رحمه الله ـ قد عاصر كُلَّ هٰؤلاء الذين تأثروا بشيخ الإسلام، ويَغْلِبُ على الظن أنه قد حَضَرَ دروسَهم، وأفادَ مِنْ علومهم، وانتفع بتواليفهم، فكان لذلك أَثَرٌ قويٌّ في تكوين اتجاهه ونضوجِه العلمي، وإيثارِه منهجَ السَّلَفِ على غيره من المناهج، وإثبات أحقيته وامتثالِه في هٰذا الشرح الحافل الذي نحن بصدد التعريف به.

شيوخــه:

إن السنة المتبعة في عصرِ الشَّارِح وما قبله أن طالبَ العلم لا بُدَّ له أن يختلِفَ إلى الشيوخ، فيقرأَ عليهم الكُتُبَ، ويأخُذَ عنهم العلمَ، ويُقَيِّدَ عن كُلِّ شيخ الفوائدَ التي يُلقيها أثناءَ الدرس في المادة المتخصصِ بها، ويَضْبِطَ نصوصَ الكتابِ الذي يقرأ فيه، ويستوضِحَ منه معنى الألفاظ المصطلح عليها في الفنِّ الذي هوآخذٌ بسبيله، ويَفْلي الكِتَابَ فلياً بحيث يَعْرِفُ مضامينَه معرِفَةً تامة موثَّقة، فكانت هذه الكتب التي يقرؤها على الشيوخ خَيْرَ مِعوانٍ له في مطالعة الكتب الأخرى في العلوم المتنوعة التي هي من بابتها، ولم يكن أحدٌ يعتدُّ بعلم مَنْ يأخُذُ عن الكتبِ مباشرةً دونما رجوعٍ إلى شيخ، وكانوا يُسَمُّونَ مَنْ يَفْعلُ ذلك: صَحفي، لأنه يأخُذُ عِلْمَه من الصحيفة، ولا شك أن الشارحَ ابن أبـي العِزِّ كان ممن يَجْلِسُ في حلقات العلم، ويتلقى العلم من أفواه العلماء العارفين، يأخذ عن كل واحد منهم ما اختَصَّ به مِن فنونِ العلم، لكن كتب التراجم التي وقفنا عليها لم يَرِدْ فيها ذكرٌ لهٰؤلاء الشيوخِ الذين تتلمذ عليهم، وأغلبُ

الظن أنه تلقى علومَه الأولية على أبيـه في البيت، ثم اختلف إلى المدارس يتعلَّمُ فيها مُخْتَلِفَ العلوم الإسلامية من تفسيرٍ، وحديثٍ، وفقهٍ، وعقيدةٍ، وما يَتَّصِلُ بها من علوم العربية، وبما أن والده كان حنفيَّ المذهب، فلا بُدَّ أنه قد دَرَسَ هٰذا المذهَب دراسةً واعيةً، واستظهرَ مسائلَه، وأصبح من أخَصِّ الناسِ به، يُعَزِّزُ ذلك أنه تولى قضاءَ الحنفية في دمشق ومصر. ويبدو أنه قد أتقن العلومَ في سِنٍّ مبكرة، فقد ذكر ابنُ قاضي شُهبة في «تاريخه» أنه وَلِيَ التدريس بالقيمازيـة في سنة (٧٤٨)هـ، أي: أن عمره حين ذاك لم يتجاوز سبعةَ عَشَرَ عاماً، وهٰذا دليلٌ على فرط ذكائه، وحُسْنِ استيعابه، وتفوقه على أترابه، وقد تكون عنايةُ أُسرته التي عُرِفَتْ بالعلم عاملاً مساعداً على أن يكونَ مدرساً في هٰذه السِّنِّ المبكرة.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام ــ وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير ــ كان لهم أكبرُ الأثرِ في جذبه إلى منهج السلف، وتحوُّلِه إليه، واتجاهِه الحُرِّ في البحث، وعدم التقيدِ بآراء الآخرين، والوقوفِ عندها، وفي كشفِ الانحرافِ ومناهضةِ أهلِه، والتحذيرِ منه، وأَثَرُ الأوَّلِ منهما ــ وهو العلامة ابن القيم ــ واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هٰذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يَتَّصِلُ به، ويستفيدُ منه، ولكنه لا يُصَرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يَتَعَمَّدُ ذٰلك لِتَعُمَّ فائدةُ كتابِه، وينتفعَ به الموافقُ والمخالفُ. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثةِ مواضع من هٰذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

تلاميذه:

وكذلِكَ الطلبةُ الذين كانوا يختلِفُون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارسِ المختلفة التي كان يتولى التدريسَ فيها، وقد أوقفها أصحابُها لتدريسِ المذهب الحنفي، لا نَجِدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غَيْرَ ما ذكره الإمامُ السخاويُّ في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الدّيري[1] ــ وهو أحدُ شيوخه ــ قد أجاز له الشارحُ.

---

(۱) جاء في «الضوء اللامع» ۳/۲٤۹ ــ ۲٥۳: سعدُ بن محمدِ بن عبدالله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعدالدين، شيخ المذهب، وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الدّيري نسبة لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرداويين مِن بيت المقدس.
وُلِدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحَفِظَ القرآنَ، وكثيراً مِن المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقَّه بأبيه وبغيرِ واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم عليُّ بْن علي بنِ محمد بن أبي العِزِّ، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخِبْرَةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناسُ بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مِصْرَ، وولي بها قضاءَ الحنفية سنة (۸٤۲)هـ عوضاً عن البدرِ العيني، واستمر ۲٥ سنة، وضَعُفَ بصرُه، فاعتزلَ القضاءَ قبل وفاته بستة أشهر، وتوفي بمصر سنة (۸٦۷)هـ.
كان إماماً عالماً علامةً، جبلاً في استحضار مذهبه، قويَّ الحافظة حتى بَعْدَ كِبَرِ السن، سريعَ الإدراك، شديدَ الرغبة في المباحثة، والعلم، والمذاكرة به مع الفُضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يَرُومُ الانتصارَ له، بل لا ينهض أحدٌ يُزحزحه غالباً عنه، ذا عنايةٍ تامة بالتفسير لا سيَّما معاني التنزيل، يحفظ مِن متون الأحاديث ما يَفُوقُ الوصفَ، غيرَ ملتزمٍ الصحيح من ذلك، وعنده مِن الفصاحة وطلاقةِ اللسان في التقرير ما يُعْجَزُ عن وصفهِ، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذتُه، وتَبَجَّحَ الفُضلاءُ مِن كل مذهب وقُطْرٍ بالانتماء إليهَ، والأخذِ عنه، حتى أخذَ الناسُ عنه طبقةً بعد أخرى، وألحق الأبناء بالآباء، بل الأحفادَ بالأجداد، وقُصِدَ بالفتاوى من سائر الآفاق، وحدَّثَ بالكثير، قرأتُ عليه أشياءَ، وكتبتُ من فوائده ونظمه جُملةً، أوردت الكثيرَ من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفع الإصر»...

مذهبــه:

من السُّنَنِ المضطردة أن الإنسانَ يتأثَّرُ بالأجواءِ المحيـطة به، والمذهبِ الذي يُلَقَّنُه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به، ويستمِرُّ في الانتماء إليه إلى آخرِ حياتِه، وقليل من الناسِ من يُعَاوِدُ التفكير في ما لُقِّنَ، ويبحثُ فيه، ويُوازِنُ بينَه وبَيْنَ غيرِه، ويَتَّجِهُ اتجاهاً حُرّاً يقودُه إلى المعرفةِ الصحيحةِ والمنهج السَّوِيِّ.

والشارحُ ــ رحمه الله ــ من هٰذا القليلِ، فقد نشأ في كَنَفِ أُسرة جميعُ أفرادها كانوا ينتحِلُونَ مذهبَ أبـي حنيفة، ومُعْظَمُهم قد تَوَلَّى القضاء فيه، وقد درسَ هٰذا المذهبَ على أبيه دِراسةً متقنة أَهَّلَتْهُ لتولي القضاءِ فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابُها لدراسة هٰذا المذهب، لكنه ــ رحمه الله ــ قد استطاع بتوفيقٍ من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به مِن استعداد فِطري، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، واطلاعٍ واسع على مذاهِب أهل العلم، واستيعابٍ تامٍّ لها، وقُدرةٍ فائقة على الموازنة بينها أن يتخَلَّصَ من رِبقةِ التقليد، ويُرجِّحَ من تلك الآراء والمذاهب ما استبانَ له صوابُه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه.

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨: فالواجبُ على من طلب العلمَ النافعَ أن يَحْفَظَ كتابَ اللّـهِ ويتدبَّرَه، وكذلك مِنَ السنة ما تَيَسَّرَ له، ويَتَضَلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يُصْلِحُ به كلامَه، ويَستعين به على فَهْمِ الكتاب والسنة، وكلامِ السلف الصـالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم مَنْ بعدهم ما تيسر له من ذٰلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعدَّاهُ،

وما اختلفوا فيه نَظَر في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبيةٍ، ثم بعد ذٰلك من يَهْدِ اللّـٰهُ فهو المهتدي، ومَنْ يُضْلِل فلن تَجِدَ له وليّاً مرشداً.

وهو يرى أن سببَ الفُرقة والاختلاف والضعفِ الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصبُ المذهبيُّ، واعتقادُ كل واحد منهم ينتمي إلى مذهبٍ بأحقية هٰذا المذهب، ووجوبِ تقليده في جميع فروعه دونَ بقية المذاهب، ويرى أن الذي وسَّعَ هٰذا الخلافَ وجعله يدوم ويستمِرُّ هو شروطُ الواقفين في المدارس، فإنَّهم لما شرطوا أن تكونَ هٰذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهٰذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طائفة بما ذهبت إليه، وأعرضت عن غيره، لئلا تُحْرَمَ ذٰلك الوقف، وانضمَّ إلى ذٰلك شُبهةُ صحةِ هٰذه الشروط وأمثالها، والقول بأنَّ شرطَ الواقف كنصِّ الشارع، فلما انضمت الشُّبهةُ إلى الشهوةِ، استحكم الدَّاءُ، وغالبُ الواقفين جُهَّالٌ إنما يَحْمِلُهُم على تعيين تلك الطائفة التي عَيَّنَها كُلُّ منهم مُجَرَّدُ العصبية لِتلك الطائفة وإمامِها، وأصلُ مقصودهم صحيح، وهو إحياءُ علم الشريعة، فيَصِحُّ تخصيصُهم العلماءَ بذٰلك الوقف، ويَبْطُلُ تخصيصُهم الطائفةَ الفلانية منهم، لأنَّ الواجبَ عَرْضُ شروطِ الواقفين على الشريعة، فما وافقها قُبِلَ، وإلا رُدَّ كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطون شروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّـٰهِ، وكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ في كتابِ اللّـٰهِ باطِلٌ ولو كان مِئَةُ شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفُرقةِ هو تولية قاضٍ من كل طائفة معيَّنةٍ، وقد ضاعت حقوقٌ كثيرةٌ بسببِ ذٰلك، ويرى أنه لا تقومُ مصالحُ الناسِ بالعمل بقولِ إمامٍ مُعَيَّن لا يُعْدَلُ عن قوله إلى قولِ غيرِه أبداً، وكان النَّهْيُ عن الافتراقِ حينَ رَأَوْهُم افترقوا أولى مِن

تقريرهم على الافتراقِ، وفعل مـا هو بـاعثٌ لهم على الإصرار على الافتراقِ، ولم يكن هٰذا في صدر الإسلام ــ أعني: توليةَ قاضٍ من كل طائفة ــ وإنما حَدَثَ في سنة (٦٦٤) في أيامِ المَلِكِ الظَّاهِرِ بيبرس.

وَمِنْ عوامِلِ الفُرقة أيضاً وازديادِها تَوْلِيَةُ إمامٍ راتبٍ من كُلِّ مذهب عند البيت الحرام[١]، وفي الجامع الأموي بدمشق وغيرِه من المساجد، ولازَمَ كُلُّ إمامٍ الصلاةَ على صِفَةٍ لا يتعداها، وإنما شُرِعَتْ صلاةُ الخوفِ مع الفعلِ المنافي للصلاةِ لِتكونَ الجماعةُ، وكفى بمشروعية صلاةِ الخوف دليلاً على إبطالِ ترتيب أكثرَ من إمام واحد في كُلِّ مسجد.

ومُجْمَلُ تلك العوامل التي يرى أنهـا مِن أسباب الفُـرقة التي أَضْعَفَتْ كيانَ الأُمةِ، وَعرَّضَتْهَا للانهيارِ هي: التعصبُ المذهبي، وإنشاءُ مدارس لِكُلِّ مذهبٍ على حِدَة، وتوليةُ القضاة على المذاهب الأربعة، وإحداثُ إمامٍ راتبٍ مِن كل مذهب في المسجد.

المناصب العلمية التي وَلِيهَا:

لقد حَفَلَتْ حياةُ الشارحِ بجهود طيبة مثمرة في مجـالِ العلم وخِدمته تعليماً، وإقراءً، ودرساً، وتأليفاً، ويمكن أن نُجمل أعمالَه من خلال كُتُبِ التراجم بما يأتي:

١ ــ فقد تولى التدريسَ بالقيمازية في سنة (٧٤٨)هـ، وكان عُمره إذ ذاك لا يتجاوزُ سبعةَ عَشَرَ عاماً، وكانت هٰذه المدرسة للحنفية بناها متولي أَسباب صلاح الدين الأيوبـي في مخيمه وبيوته، صَارِمُ الدين قايماز

---

(١) من حسنات الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ــ رحمه الله ــ أن وحد المسلمين في الحرم على إمام واحد، وألغى تعدد الأئمة حسب المذاهب.

النَّجْمِيُّ المتوفى سنة (٥٩٦)هـ، وتقع هٰذه المدرسةُ داخِلَ بابـي النصرِ والفرجِ، شرقَ قلعةِ دمشق، قريبةً من دار الحديث الأشرفية، وقد أخنى عليها الزَّمَنُ فلا أَثَرَ لها، وفي موقعها الآن مسجدٌ لطيف، ربما يكون مِن آثارها.

٢ ـ ثم تولَّى التدريسَ بالمدرسةِ الرُّكنية سنة (٧٧٧)هـ، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأميرُ رُكْنُ الدين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمِّـه سنةَ (٦٢١)هـ، وكـان مِنْ خيارِ الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قِلَّةِ الكلامِ، وكثرةِ الصدقات، نابَ في الديارِ المصرية للملك العادل، وتُوفي سنة ٦٣١هـ، ودُفِنَ بدمشق في هٰذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هٰذه المدرسة بالصالحيـة في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمَّى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحةَ رُكنِ الدين، وما زالت عامرةً إلى يومِنا هٰذا، لكنها تحوَّلت إلى مسجد تُقامُ فيـه الصلواتُ الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها الأَوَّل، وجَبهتهـا الشمالية تُرى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضَاعِفُ من جمالها ورَوْعَتِها.

٣ ـ ثم دَرَّسَ بالعزيَّة البَرَّانِيَّةِ في ربيع الآخر سنة (٧٨٤)هـ، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاتِه، أوقفها الأميرُ المجاهد أبو الفضل عزالدين أيبك صاحب صَرْخَد، المُتَوفى سنة (٦٤٥)هـ، على الفقهـاء والمتفقهة من أصحـابِ الإمامِ أبـي حنيفـة وعلى المُقـرئين والمُحَدِّثينَ والمُسْتَمعين، وكانت هٰذه المدرسةُ بالشَّرَفِ الأعلى شمالَ ميدانِ القصر خَارِجَ دمشق، والشرفُ الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة اليومَ بين ثانوية جودت الهاشمي وقصرِ الضيافة، سُمي أعلى، لأنه

يُشْرِفُ على الميدان الأخضرِ، والميدان: هـو المرجُ الأخضـر غَرْبَ التكية، وهو المنطقة التي يَشْغَلُهَا معرض دمشق الدولي اليومَ وما يُحيط به. وقد اندرست معالمُ هـذه المدرسة ولم يَبْقَ منها إلا بابُها، وقد نُقِشَ على حجر منه اسمُ الواقف والجهة الموقوف لها.

٤ ـ ودَرَّسَ أيضاً بالجوهرية، وهي مِن مدارس الحنفية، أوقفها الصـدرُ نجمُ الدين أبـو بكـر بن محمـد بن أبـي طـاهـر بن عبـاس بن أبـي المكـارم التَّميمي الجـوهـري الحنفي، المتـوفى في شـوال سنة (٦٩٤)هـ، ودُفِنَ في المدرسة ذاتها التي أنشأها، وتقع شَرْقَ تُرْبَةِ أم الصالح داخلَ دمشق بحارة بـلاطة، وقـد اختلست وجُعِلَتْ دوراً للسُّكنى، وبَقِيَ قَبْرُ منشئها بحاله، ولا تُعْرَفُ السنةُ التي ابتدأ التدريسَ بها، لكن من المؤكد أنها كانت قبلَ سنة (٧٧٧)هـ، بدليل ما ذكر في ترجمتِه أنه عادَ من مصرَ إلى دمشقَ في هٰذه السنة، فعاد إلى التدريسِ فيها، وهٰذا يدلُّ على أنه كان يُدرس بها قَبْلَ هذا التاريخ.

ويغلب على الظن أن الشارح ـ رحمه الله ـ لم يكن يَقْتَصِرُ على تدريسِ المذهب الحنفي في هٰذه المدارس الخاصة بـالحنفية عـدا المدرسة العِزيَّة التي أوقفها صاحبُها على الحنفية وغيرِهم في مُخْتَلِف العلوم، لأنه ـ رحمه الله ـ لا يرى وجوبَ التقيد بما نَصَّ عليه الواقفُ إذا كان في ذٰلك مخالفةٌ لنصوص الشارع، وهو كانَ يرى أن الوقفَ لطائفة معينة، وحصره فيها فيه خَلَلٌ من عِدَّةِ وجوه:

(أ) أن هٰذا من جملة العوامل لاستحكام الفُرْقةِ بين الناس.

(ب) أن الأساتذة الذين يتولَّوْنَ التدريسَ فيها يتقيَّدون بتدريس

المذهب الذي أُوقِفَتْ عليه. وهٰذا يَحْمِلُهُ على التعمقِ في دراسة أدِلَّةِ هٰذا المذهب والتعصُّب له، والدفاعِ عما يقع فيه من أخطاء بحجج ضعيفة لا تَثْبُتُ على نقد.

(ج) أن هٰؤلاء الطلبةَ الذين يتلقَّوْنَ في هٰذه المدرسة فِقْهَ المذهب الذي يُدَرَّسُ فيها يَقْوى عندهم التَّعَصُّبَ المذموم، وتَضْعُفُ عندهم مَلَكَةُ النقدِ والموازنة والترجيح، ويظلون طَوَالَ حياتهم مقلِّدين.

فلا يُسْتَبْعَدُ أنه كان يستعرِضُ في دَرْسِهِ أقوالَ الأئمةِ في المسائل التي يَعْرِضُ لها، ويَسْرُدُ أدلتَهم وحُجَجَهم، ويُوازِنُ بينها، ثم يُرَجِّحُ منها ما هو أبلغُ في الحجة، وأوفقُ للنص، لِيُرَبِّيَ فيهم ملكة التفقه الصحيحِ التي تنقلهم مِن مرتبة التقليدِ إلى الاتباع، ويُكَوِّنُ لهم شخصيةً مستقلة.

٥ ــ وبما أن لِلخطابة دوراً هامّاً في تثقيف الناسِ بالإسلام، وتوعيةِ الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشَّارِح الخطابَةَ بجامع الأفرم الذي بناه الأميرُ العادلُ جمالُ الدين آقوش الأفرم نائبُ دمشق المتوفَّى بهَمَذَان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غربَ الصَّالحية، وقد جُدِّدَ بناؤه في عصرنا، وتُقامُ فيه الصلواتُ، ويُخْطَبُ فيه، وأوَّلُ من خَطَبَ به جَدُّ الشارح شمسُ الدين محمد بن محمد بن أبي العز، وقد وَلِيَ الخطابةَ فيه بَعْدَ شمس الدين ابنُه علاءُ الدين علي، ولم نقف على السنة التي ابتدأ الشارحُ فيها الخُطبة في هٰذا المسجد، والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١)هـ، أي: قبل وفاته بعام، بعد أن رُدَّتْ إليهِ وظائفُه كما سيأتي في خبر محنته، ومما يدل على أنَّهُ كانَ يخطُبُ قبلَ هٰذا التاريخ ما ذُكر في ترجمته أنه حينَ رَجَعَ

من مصر سنة (٧٧٧)هـ، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

٦ ـ وقد تولَّى الخطابة أيضاً بحُسْبَانَ قاعدةِ البَلقاء، وهي بلدةٌ تقع جنوبَ غربِ عمان، تَبْعُدُ عنها خمسةَ عشرَ ميلاً تقريباً، وكان لهٰذه البلدة دَوْرٌ بارزٌ في عهد المماليك.

٧ ـ وولي قضاءَ الحنفية بدمشق في آخرِ سنة (٧٧٦)هـ، نيابة عن ابنِ عمه نجم الدين الذي نُقِلَ إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧)هـ. ثم إن نجم الدين استعفى من القضاء بَعْدَ مئة يوم، فَنُقِلَ إلى دمشق، ووَلِيَ مكانَه الشارحُ قضاءَ الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هٰذه السنة، فباشر القضاءَ نحو شهرين، ثم استعفى، فأُعفي، وعاد إلى دمشق على وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

مؤلفاتــه:

ذَكَرتْ له كتبُ التراجم عدة مُـؤَلَّفات منها:

١ ـ هٰـذا الشـرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحـاثـاً دقيقـة عميقـة، وتحقيقات بديعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ ـ «التنبيه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيـرُه ولم نَقِفْ عليه، وكتابُ «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظّار علي بن أبـي بكر الفَرْغاني المَرْغيناني، المتوفَّى سنة (٥٩٣)هـ، وقد تصدى لشرحه غيرُ واحدٍ من أهل العلم، وأَجْوَدُ تلك الشروح وأبرعُها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خَرَّجَ أحاديثَه في سِفْرٍ ضخم الإمام الحافظ جمالُ الدين أبو محمد

عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢)هـ، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧)هـ.

٣ ــ رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابةَ عن مسائل فقهية منها «صِحَّة الاقتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليقة لطيفة عزيزة تتضمنُ صِحَّةَ الاقتداءِ بالمخالف، وحُكم الأربع بعدَ أداء الجمعة، وحكم ما أصابَ الثوبَ من ماءِ الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المُحِقِّ المحقق عليٍّ بن علي بنِ محمد بنِ محمد بن أبـي العز الحنفي ــ رحمه الله تعالى ــ فلقد أجاد بما حَبَّر، وأفادَ بما سطَّر.

٤ ــ «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ ــ «الاتبـاع»، وقد طبـع مرتين: الأولى بـلاهور بباكستان سنة ١٤٠١هـ، والثانية في عمَّان سنة ١٤٠٥، وهو ردٌّ على الرسالة التي ألفها مُعاصِرُه أكملُ الدين محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنـة ٧٨٦هـ، ورجح فيها تقليدَ مذهب أبـي حنيفة ــ رحمه الله ــ وحضَّ على ذلك، وقد وَجَدَ فيها ابنُ أبـي العِزِّ مواضِعَ مشكلة، فأحب أن يُنَبِّهَ عليها خوفاً من التَّفَرُّقِ المنهي عنه، واتباعِ الهوى المردي، وقد كان موفقاً كُلَّ التوفيق في هٰذا الرد، فإنه ــ رحمه الله ــ نهج نهجاً علميّاً، ينبىءُ عن أدب جَمٍّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراءة من التعصب المذموم، ورغبة ملحة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

محنتـه:

وقد ناله ـ رحمه الله ـ من الأذى ما نالَ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية وتلميذَه ابن القيم وغيرَهما ممن كان ينحو منحى التجديدِ والأصالة، وردِّ الأمة إلى منهجها السَّوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما عَلَّقه على قصيدة ابن أيبك[1] في مواضع مشكلة منها، تَبَيَّنَ له خَطَـؤُها، فَجُرِّدَ بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحُبِسَ مدةَ أربعة أشهر، وعُزِّرَ، وحَمَلُوه على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أنَّ الصوابَ كان في عُظْمِها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بَعْدُ، وأن هٰذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو مُتابعٌ فيها لأهلِ العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميـذه ابن القيم. وكان ينبغي على هٰـؤلاء القضاة الـذين بحثوا معـه تلك المسائل أن لا يُصْدِروا في حَقِّه هٰذا الحُكْم القاسي الذي يُنبـىءُ عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبية وتَشَفٍّ، فإن هٰذه الاعتراضات لا تعدو أن تكونَ مسائلَ اجتهادية للمخطىء فيها أجر، وللمصيب فيها أجران، وهي صادرة عن من تَحَقَّقَتْ فيه أهليةُ الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد

---

(١) هو علي بن أيبك بن عبدالله علاءالدين التَّقصُباوي الناصري الدمشقي الأديب.
قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٦٧/٤: اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائحُ نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوعُ النادر كقوله مضمناً:

مليحٌ قامَ يَجْـذِبُ غُصْنَ بـانٍ ... فمـالَ الغُصْنُ مُنْعَطِفـاً عليـه
ومَيْـلُ الغُصْنِ نحوَ أخيـهِ طَبْـعٌ ... وَشِبْـهُ الشَّـيءِ مُنْجَـذِبٌ إليـهِ

وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وعشرين وسبع مئة، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١) كتبَ إلي بـالإجازة، وعلق تـاريخاً لحـوادث زمانـه، وهومترجم أيضاً في «الـدليـل الشافي» لابن تغري بردي ٤٥٢/١، و«الضوء اللامع» ١٩٤/٥ ـ ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٨/٧، وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أيبك الصفدي صاحب «الوافي».

ـ رحمه الله ـ فيما نقله عنه البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل مِن أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللَّـهُ شيئاً مِنَ العلم وحُرِمَهُ قرناؤه وأشكالُه حسدوه، فرمَوْه بما ليس فيه، وبِئْسَتِ الخَصْلَةُ في أهلِ العلم، وكما قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ في «البدر الطالع» ١/٥٦ في مَعْرِضِ دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وهذه قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ في كُلِّ عالمٍ مُتَبَحِّرٍ في المعارف العلمية، ويَفُوقُ أهلَ عصرِه، ويـدينُ بالكتابِ والسنة، فإنه لا بُدَّ أن يستنكِرَهُ المقصرون، ويَقَعَ لهم معه مِحْنَةٌ بعدَ مِحْنَةٍ، ثم يكون أمرُه الأعلى، وقولُه الأولى، ويكـون له بتلك الزلازِلِ لِسانُ صدقٍ في الآخرين، ويكونُ لعلمِهِ حَظٌّ لا يكونُ لغيره.

نصُّ الكائنة والتعليق عليها:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٨٩ ما نصه: وفي شوال من سنة (٧٨٤) كانت قضيةُ القاضي صدرالدين ابن العز الحنفي، وذلك أن عليَّ بن أيبك الشاعر مَدَحَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم بقصيدةٍ لامية حسنةٍ قديماً، وكتب له عليها الأدباءُ والأعيانُ بوقوفهم عليها، والثناءِ على ناظمها، فقُدِّرَ في هٰذا الوقت أَنْ وَقَفَ عليها القاضي صَدْرُالدين ابن العز، فكتب عليها كِتابةً حَسَنَةً، ثم إنه أخذ بَعْدَ ذٰلك في ورقةٍ مفردة يَعْتَرِضُ في أشياءَ لا مِن طريق الأَدَب، بل اعتراضات علمية، وبالغ في ذٰلك، وأتى بأشياءَ منكرة، فأوقف ابنُ أيبك عليها بَعْضَ الفقهاء، فأخذوا في الإنكارِ، واشتهرت القَضِيَّةُ، وانتهت إلى السُّلطان، فجاء المرسومُ في تاسع عشري شوال يتضمَّن: «إنه بلغنا أن عليَّ بن أيبك مَدَحَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم بقصيدة، وأن عليَّ ابن العز اعترض عليه فيها، وأنكر أموراً، منها التوسلُ به، والقَدْحُ في عصمته، وغير ذلك، وأنَّ

عُلماءَ الديارِ المصرية خصوصاً الحنفية أهل مذهبه أنكروا على ابن العز المذكورِ مقالَتَه، ومرسومنا يتقدَّمُ بطلب المذكور، والقضاة، والعلماء، والفقهاء من المذاهب، وأن يُعْمَلَ معه ما يَقتضيه الشَّرْعُ من التعزيرِ وغير ذلك».

وفيه: «وبلغنا أنَّ بدمشق جماعةً يَنْتَحِلُونَ مذهب ابنِ حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويُظْهِرُون مقالَته، منهم القرشيُّ، وابن الجابي، وابن الحُسباني، والياسوفي، ومرسومُنا يتقدَّم بطلبِ المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيءٌ، عُمِلَ معهم ما يَقتضيه الشَّرْعُ الشريفُ من الضرب، والنفي، وقطعِ معاليمهم، ويُولَّاها مَنْ هو مِن أهل السنة والجماعة، وبلغنا أن بدمشق جماعةً من الشافعية والمالكية والحنابلة يُظْهِرُونَ البِدَعَ، ومذهب التيميين» أو نحو هذه العبارات.

فقُرىء المرسومُ على القضاة والعلماء، وأحْضَرَ المذكورُ الورقةَ التي كتبها، ومما اعترضَ فيه قولُه: «حسبي رسولُ الله»، فقال: لا يقال هذا إلا عن الله تعالى، وقوله: «اشفع لي» قال: لا تُطْلَبُ منه الشفاعة، وقوله: «المعصوم مِن زَلَلٍ» فقال: إلا زَلَّةَ العِتاب، وقوله: «يا خيرَ خلقِ الله» زعم أن الراجح تفضيلُ الملَك، وأنكر أشياء أُخر، فاعترفَ ابن العز بجميعِ ذلك، ورجع، وقال: أنا الآن أعتقدُ غيرَ ذلك، فانفصلَ المجلسُ على ذلك، ثم عُقِدَ مجلسٌ ثانٍ، وأُعيدَ الكلامُ في ذلك، فقال بعضهم: يُعَزَّرُ، وقال بعضهم: ما وقع مِن الكلام معه في ذلك كافٍ في تعزيرِ مِثْلِهِ، ثم عُقِدَ له مجلسٌ ثالثٌ ورابعٌ، فأجابوا بالإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله...

ثم عُقِدَ مجلسٌ خامسٌ، وسُئِلَ ابن العز: ما أردتَ بما كتبت؟ فقال: ما أردتُ إلا تعظيمَ جنابِ النبي صلى الله عليه وسلم، فحكمَ القاضي الشافعيُّ بحبسِه، ورسَّمَ عليه بالعَذْراوية، ثم نُقِلَ إلى القلعة، وحُكِمَ أيضاً برفع ما سوى الحبس من أنواعِ التعزير، ونَفَّذه بقيةُ القضاة، وكُتِبَ بذلك محضرٌ، وأرسل مع البريد.

ورأيتُ بخط القاضي شهاب الدين الزهري ـ رحمه الله تعالى ـ أن المسائل التي انتُقِدَتْ عليه تَنْقَسِمُ إلى ما هو مِن المسائل المذكورة في مشاهير كتب الأصول، وإلى غيرها، فأما القسمُ الأول ففيه مسألتان:

إحداهما: تفضيلُ صالحي البشر على الملائكة.

والثانية: مسألة العصمة.

وأما القسم الثاني فهو ثماني مسائل:

الأولى: لا يجوزُ أن يُقالَ لغير الله تعالى: حسبي.

الثانية: لا يجوز أَن يُقالَ: اشفع لي، وإنما يُقالُ: اللهم شَفِّعْهُ فيَّ.

الثالثة: أن قولَ الشاعر:

لولاه ما كان فُلْك لا ولا مَلَكُ

أن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف.

الرابعة: أن البِشارة به في الزبور غيرُ معلومة.

الخامسة: أن لفظ العِشْقِ لا يُطلق في حقِّه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة.

السادسة: قوله: إن الحَلِفَ بغير الله تعالى لا يجوز.

السابعة: أن مجردَ تأميلِه غيرُ مانعٍ من الخوف من غير متابعة.

الثامنة: أنَّ مالَه غيرُ مَبْذُولٍ لجميعِ الناسِ.

التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحي البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنفُ ـ رحمه الله ـ في شرحه هٰذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلَّم الناسُ في المفاضلةِ بينَ الملائكة وصالحي البشر، ويُنْسَبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحي البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباعُ الأشعرية على قولين: منهم من يُفَضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحُكي عن بعضِهم ميلُهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحُكي ذٰلك عن غيرهم من أهلِ السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضلُ من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَصَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قولٌ يُـؤْثَرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددتُ في الكلام على هذه المسألة لِقِلَّة ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعني، و «من حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُهُ ما لا يَعنيهِ». والشيخ ـ رحمه الله ـ يعني الإمامَ الطحاوي ـ لم يَتَعَرَّضْ إلى هٰذه المسألة بنفيٍ ولا إثبات، ولَعَلَّهُ يكونُ قد تركَ الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمامَ أبا حَنيفة ـ رحمه الله ـ وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائلَ لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعَدَّ منها: التفضيلَ بين الملائكة والأنبياء، وهٰذا هو الحق، فإنَّ الواجبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين،

وليس أن نعتقدَ أيُّ الفريقين أفضلُ، فإنَّ هٰذا لو كان من الواجبات لبُيِّنَ لنا نَصّاً، وقد قال تعالى: ﴿اليومَ أكملتُ لَكُمْ دِينكم﴾، ﴿وما كانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾، ثم ذكر حديثَ أبي ثعلبة: «إنّ اللّه فرض فرائض، فلا تُضَيِّعُوها، وحَدَّ حُدُوداً، فلا تعتدوها، وحَرَّمَ أشياءَ فلا تَنْتَهِكوها، وسَكَتَ عن أشياءَ رحمةً بكم غَيْرَ نسيانٍ، فلا تسألوا عنها»، وقال: فالسكوتُ عن الكلام في هٰذه المسألة نفياً وإثباتاً في هٰذه الحالة أولى.

ثم نَقَلَ فَصْلاً مُطَوَّلاً عَرَضَ فيه أَدِلَّةَ الفريقينِ: القائلِ بتفضيل الأنبياء على الملائكة، والقائلِ بتفضيل الملائكة على الأنبياء، عن كتاب «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر على الملَك» لشيخ الشافعية في زمانه عبدالرحمٰن بن إبراهيم بن ضِياء الفَزاري المعروف بالفركاح المصري الأصل، الدمشقي الإقامة، والشهرة، والوفاة.

ثم قال في آخر هٰذا الفصل: وحاصِلُ الكلام أن هٰذه المسألة من فضولِ المسائل، ولهٰذا لم يتعرض لها كثيرٌ من أهل الأصول، وتوقَّفَ أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلمُ بالصواب.

وقد بَحَثَ في مسألة التفضيل هٰذه شيخُ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٤/٣٥٠ ـ ٣٩٢ وأفاضَ القولَ فيها، فليُراجع.

وأما مسألةُ عِصْمَةِ الأنبياء، فَيُفْهَمُ من قول شيخ الإسلام أن هٰذا الذي انتهى إليه الشارح هو قولُ عامَّةِ أهل العلم من جميع الطوائف، فقد قال في «فتاواه» ٤/٣١٩: إن القولَ بأنَّ الأنبياءَ معصومون عن الكبائر دونَ الصغائر هو قولُ أكثر علماءِ الإسلام وجميع الطوائف حتى إنَّه قولُ

أكثرِ أهلِ الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمِديُّ أن هٰذا قولُ أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قولُ أكثرِ أهلِ التفسير والحديثِ والفقهاءِ، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يُوافِقُ هٰذا القولَ.

وقد فَصَّلَ القولَ في هٰذه المسألة ــ رحمه الله ــ في رسالته «في التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ ــ ٢٧٩، فقال: والفريق الثاني قَوْمٌ من أهلِ الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء عليهم السلامُ معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يَتُبْ عن ذنبٍ، وحرَّفوا نصوصَ الكتاب والسنة، كعادة أهلِ الأهواء في تحريف الكَلِمِ عن مواضِعِهِ، والإلحادِ في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سَلَفُ الأُمةِ وأئمتُها ومَنِ اتبعهم على ما أخبرَ اللّٰـهُ به في كتابِهِ، وما ثبتَ عن رسوله، من توبة الأنبياء عليهم السَّلامُ من الذنوب التي تابوا منها، وهٰذه التوبةُ رفعَ اللّٰـهُ بها درجاتِهم، فإنَّ الله يُحِبُّ التوابينَ، ويُحِبُّ المتطهرينَ، وعِصمتُهم هي من أن يُقَرُّوا على الذنوبِ والخطأ، فإن مَنْ سِوى الأنبياءِ يجوز عليهم الذَّنْبُ والخطأُ من غير توبة، والأنبياء عليهم السَّلامُ يستدركهم اللّٰـهُ، فيتوبُ عليهم ويُبَيِّنُ لهم، كما قال تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رسولٍ ولا نَبِـيٍّ إلا إذا تمنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِه فَيَنْسَخُ اللّٰـهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثم يُحْكِمُ الله آياتِهِ واللّٰـهُ عليمٌ حكيمٌ لِيَجْعَلَ ما يُلْقِي الشيـطانُ فِتْنَةً لِلَّذينَ في قلوبهم مَـرَضٌ والقاسِيَةِ قلوبُهم وإن الظالمينَ لَفي شِقاقٍ بعيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ ــ ٥٣].

وقد ذكر الله تعـالى قِصة آدم ونـوحٍ وداودَ وسليمانَ ومـوسى وغيرِهم، كما تلونا بعضَ ذٰلك فيما تَقَدَّمَ فيما ذكرناه من توبةِ الأنبياء

واستغفارهم كقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ ربِّه كلماتٍ فتابَ عليه﴾ [البقرة:٣٧]، وقولِ نوح: ﴿رَبِّ إنِّي أَعُوذُ بكَ أنْ أسألَك ما ليسَ لي به علمٌ وإلا تَغْفِرْ لي وتَرْحَمْني أَكُنْ من الخاسِرينَ﴾ [هود:٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنا اغْفِرْ لي ولوالدَيَّ وللمؤمنين يومَ يقومُ الحِسابُ﴾ [إبراهيم:٤١]، وقوله: ﴿والَّذي أَطْمَعُ أن يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء:٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فاعْلَمْ أنه لا إله إلا اللَّهُ واسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وللمؤمنين والمُؤْمناتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وذا النونِ إذْ ذَهَبَ مُغاضباً فظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عليه فنادى في الظُّلُماتِ أن لا إله إلا أنتَ سُبْحانَكَ إني كُنْتُ من الظَّالِمينَ فاستَجَبْنا له ونجيناه مِنَ الغَمِّ، وكذلك نُنْجي المُؤْمِنينَ﴾ [الأنبياء:٨٧ ـ ٨٨]، وقال تعالى: ﴿واذْكُرْ عبدَنا داودَ ذا الأيدِ إنَّهُ أَوَّابٌ إنا سَخَّرنا الجبال مَعَه يُسَبِّحْنَ بالعَشيِّ والإشْراقِ﴾، إلى قوله: ﴿وظَنَّ داودُ أَنَّما فَتَنَّاهُ فاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وخَرَّ راكعاً وأنابَ فَغَفَرْنا له ذلك وَإِنَّ لَهُ عندَنا لَزُلْفَى وحُسْنَ مآبٍ﴾، إلى قوله: ﴿ولَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمانَ وأَلْقَيْنا على كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنابَ قال: رَبِّ اغْفرْ لي وَهَبْ لي مُلْكاً لا ينبغي لأحدٍ مِنْ بعدي إنَّك أَنْتَ الوَهَّابُ﴾ الآية [ص:١٧ ـ ٣٥].

ثم قال: والقائلونَ بعصمةِ الأنبياءِ من التوبةِ من الذنوب ليس لهم حُجَّةٌ من كتابِ اللَّهِ وسُنة رسوله، ولا لهم إمامٌ مِنْ سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأُ قولِهم مِنْ أهلِ الأهواءِ كالروافضِ والمعتزلة، وحُجَّتُهم آراءٌ ضعيفة من جنس قولِ الذين في قلوبهم مَرَضٌ والقاسيةِ قلوبُهم الذين قال اللَّهُ فيهم: ﴿لِيَجْعَلَ ما يُلْقي الشَّيطانُ فِتنةً للذينَ في قلوبِهم مَرَضٌ والقاسيةِ قلوبُهم وإنَّ الظالمين لَفي شقاقٍ بعيدٍ﴾ [الحج:٥٣].

وعمدةُ مَنْ وافقهم من الفقهاء أن الاقتداءَ بالنبـي صلى الله عليه وسلم في أفعالِه مشروعٌ، ولولا ذٰلك ما جاز الاقتداءُ به. وهٰذا ضعيف، فإنه قد تَقَدَّمَ أَنَّهم لا يُقَرُّونَ، بل لا بُدَّ من التوبةِ والبيانِ، والاقتداءُ إنما يكون بما استقر عليه الأمرُ، فأما المنسوخُ، والمنهي عنه، والمتوبُ منه، فلا قُدْوَةَ فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوالُ المنسوخة لا قُدوةَ فيها، فالأفعال التي لم يُقَرَّ عليها أولى بذلك.

وأما مذهبُ السلفِ والأئمة وأهلِ السنة والجماعة القائلين بما دَلَّ عليه الكتابُ، والسنةُ من توبةِ الأنبياء من الذنوبِ، فقد ذكرنا من آياتِ القُرآن ما فيه دِلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبـي موسى الأشعري عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو: «اللهم اغفرْ لي خطيئتي وجَهْلي وإسرافي في أمري، وما أنتَ أعلمُ به مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي جِدِّي وهَزْلي، وخَطَئي وعَمْدي، وكُلُّ ذٰلك عندي، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ما قَدَّمتُ، وما أَخَّـرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أنتَ أَعْلَمُ به مني، أنت المُقَدِّمُ وأنتَ المُـؤَخِّر، وأنتَ على كل شيءٍ قديرٌ».

وفي «الصحيح» عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لا شريكَ لك، أَنْتَ رَبِّـي وأنا عَبْدُك، ظلمتُ نفسي، واعْتَرَفْتُ بذَنْبـي، فاغْفِرْ لي ذُنُوبـي جميعاً، فإنَّه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا أنتَ، واهْدِني لِأَحْسَنِ الأخـلاقِ، فإنـه لا يهدي لأحسنها إلا أَنْتَ، واصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَها، فإنه لا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَها إلا أنت» قال: ثم يكونُ من آخرِ ما يقولُ بينَ التَّشَهُّدِ والتسليمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أعلنتُ، وما أنتَ أعلمُ به مني، أنتَ المُقَدِّمُ وأنتَ المُؤَخِّرُ، لا إله إلا أنتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يسكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاتةً، فقُلْتُ: بأبي وأمي يا رسولَ الله إسكاتَك بين التكبير والقراءة ما تقولُ؟ قال: «أقولُ: اللَّهُمَّ باعِدْ بيني وبينَ خَطايايَ كما باعَدْتَ بينَ المَشْرِقِ والمغربِ، اللهم نَقِّني من الخطايا كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغسِلْ خَطايايَ بالماءِ والثَّلْجِ والبَرَدِ».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسولُ اللَّـهِ صلى الله عليه وسلم يُكْثِرُ أَنْ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربَّنا وبحمدِك، اللهم اغفرْ لي» يَتَأَوَّلُ القرآنَ.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسولُ اللَّـهِ صلى اللَّـهُ عليه وسلم يقول في سجوده: «اللهُمَّ اغفرْ لي ذَنْبي كُلَّه دِقَّهُ وجِلَّهُ وأَوَّلَه وآخِرَه، وعلانيتَه وسِرَّه، وقليلَه وكثيرَه».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إني لأستَغْفِرُ اللَّـهَ وأَتوبُ إليهِ في اليومِ أكثر من سبعين مرة» وقوله: «يا أيها الناسُ توبوا إلى ربِّكم فإنِّي أَتُوبُ إليه في اليومِ مئةَ مَرَّةٍ» وقوله: «إنه ليُغَانُ على قلبي وإني لأستَغْفِرُ اللَّـهَ في اليومِ مئةَ مرة»، وأنهم كانوا يَعُدُّون لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس الواحد يقولُ: «رَبِّ اغفِرْ لي، وتُبْ عليَّ، إنك أنت التواب الغفورُ» مئة مرة.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسولُ اللَّـهِ صلى الله

عليه وسلم إذا قَفَلَ من غَزْوٍ أو حَجٍّ أو عُمْرةٍ يكبِّرُ على كل شَرَفٍ من الأرضِ ثلاثَ تكبيراتٍ، ثم يقول: «لا إله إلا اللَّـهُ وحدَه لا شريكَ له، له المُلْكُ ولَهُ الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، آيبون، تائبون، عابدون لربِّنا حامدون، صَدَقَ اللَّـهُ وعدَه ونصرَ عبدَه، وهَزَمَ الأحزابَ وحدَه».

وفي «السنن» عن علي أنه أُتي بدابةٍ ليركبها، فلما وضع رِجْلَه في الرِّكابِ قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمدُ للَّـهِ، سُبحان الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقْرِنين، وإنا إلى رَبِّنا لَمنقَلِبون» ثم قال: «الحمدُ للَّـهِ ـ ثلاثاً ـ سُبحانك إنِّي ظلمتُ نَفْسي فاغْفِرْ لي، فإنه لا يَغْفِرُ الذنوبَ إلا أنتَ» ثم ضَحِكَ، فقيل: مِنْ أيِّ شيء ضَحِكْتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللَّـهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كما صَنَعْتُ، ثم ضَحِكَ، فقلتُ: من أيِّ شيءٍ ضَحِكْتَ يا رسولَ اللَّـهِ؟ فقال: «إن رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِه إذا قال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذنوبي» يقول: يَعْلَمُ أن الذنوبَ لا يَغْفِرُها أحدٌ غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ٢/١٤٤: وأما الصغائرُ، فَجَوَّزَها جماعةٌ من السَّلَفِ وغيرِهم على الأنبياء، وهو مذهبُ أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ٣/٢١: وجاز تَعَمُّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيسة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفيةُ وجوزوا الزَّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلَّم الثبوت» ٢/٩٩: وجاز تَعَمُّدُ الصغائرِ غيرِ

الخسيسة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفيةُ، وجوَّزَ الجميعُ الزَّلَّةَ فيهما بعدَ النبوة وقبلَها[1].

وبهذه النقول يتبيَّن لك أن قول الشارح هو الصوابُ الذي ذَهَبَ إليه جمهورُ أهلِ العلم، وأن خصومَه لم يُخَالِفْهُم التوفيقُ بإصدارِ تلك الأحكامِ الجائرة في حقه، لأنه لم يَشِذَّ في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايعٌ لهم.

وأما قولُه بعدم جوازِ أن يُقالَ لغيرِ الله تعالى: «حسبي» فهو متابعٌ فيه للعلامة ابن القيِّم الذي اختار هذا القولَ وانتصر له، وأَيَّدَه بحُجَجٍ وافية في كتابِه «زاد المعاد» ١/٣٥ ـ ٣٧، وأبطلَ مقابله، فقد قال بعد أن ذكرَ قولَه تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمنينَ﴾ أي: اللَّهُ وحدَه كافيكَ وكافي أتباعِكَ، فلا تَحتاجونَ مَعَه إلى أحدٍ، وهنا تقديران: أحدُهما أن تكونَ الواوُ عاطفةً لـ «مَن» على الكاف المجرورة، ويَجُوزُ العطفُ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الجارِّ على المذهب المختار، وشواهدُه كثيرة، وشُبَهُ المنعِ منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واوَ «مع»، وتكون «من» في محلِّ نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك»، أي: اللَّهُ يكفيك ويكفي مَن اتبعك، كما تقولُ العربُ: حَسْبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

---

(١) وانظر «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ١/٢٤٤، و«شرح مختصر المنتهى» ٢/٢٢، و«التقرير والتحبير» ٢/٢٢٤، و«نهاية السول» ٣/٦ ـ ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ ـ ٣٥.

وهذا أصحُّ التقديرين.

وفيها تقديرٌ ثالث: أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، أي: ومَنِ اتَّبَعَكَ من المؤمنين، فحسبُهم اللّـهُ.

وفيها تقدير رابع، وهو خطأ من جِهة المعنى، وهو أن تكونَ «مَنْ» في موضع رفع عطفاً على اسم الله، ويكونِ المعنى: حسبُك اللّـهُ وأتباعُك، وهذا وإن قالَهُ بَعْضُ الناس، فهو خطأ مَحْضٌ، لا يجوز حَمْلُ الآية عليه، فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحدَه، كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُريدوا أن يَخْدَعُوكَ فإنَّ حَسْبَكَ اللّـهُ هو الذي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وبالمُؤْمِنينَ﴾ [الأنفال: ٦٢] ففرَّق بين الحسب والتأييد، فجعل الحَسْبَ له وحدَه، وجعل التأييدَ له بنصرِه وبعبادِه وأثنى اللّـهُ سبحانَه على أهلِ التوحيد والتوكلِ من عبادِه حيثُ أفردوه بالحَسْبِ، فقال تعالى: ﴿الذين قالَ لَهُم النَّاسُ إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لَكُمْ فاخْشَوْهم فزادَهُم إيماناً، وقالُوا حَسْبُنا اللّـهُ ونِعْمَ الوكيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يقولُوا، حسبُنا اللّـهُ ورسولُه، فإذا كانَ هذا قولَهم، ومَدَحَ الربُّ تعالى لهم بذلك، فكيفَ يقولُ لرسولِه: اللّـهُ وأتباعُك حَسْبُك، وأتباعُه قد أفردوا الربَّ تعالى بِالحَسْبِ، ولم يُشْرِكُوا بينَه وبينَ رسولِه فيه، فكيفَ يُشْرِكُ بينهم وبينَه في حَسْبِ رسولِه؟! هذا من أمحلِ المحال وأبطلِ الباطل ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أنَّهم رَضُوا ما آتاهُم اللّـهُ ورسولُه وقالوا حسبُنا اللّـهُ سَيُؤْتينا اللّـهُ مِنْ فضلِه ورسولُه إنَّا إلى اللّـهِ راغبونَ﴾ [التوبة: ٥٩].

فتأمَّلْ كيف جعل الإيتاءَ للّـهِ ولرسولِه كما قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرَّسُولُ فخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٥٩]، وجعل الحَسْبَ له وحدَه، فلم يَقُلْ: وقالوا: حَسْبُنا اللّـهُ ورسولُه، بَلْ جَعَلَه، كما قال تعالى: ﴿إنَّا إلى اللّـهِ

رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبةَ إليه وحدَه، كما قال تعالى: ﴿فإذا فَرَغْتَ فانْصَبْ وإلى رَبِّكَ فارْغَبْ﴾ [الانشراح: ٧ ـ ٨] فالرغبةُ، والتَّوَكُّلُ، والإنابةُ، والحَسْبُ لله وحدَه، كما أن العبادةَ، والتقوى، والسجودَ للّـهِ وحده، والنَّذْرُ والحَلِفُ لا يكونُ إلا لِلّـهِ سبحانه وتعالى. ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللّـهُ بكافٍ عَبْدَه﴾ [الزمر: ٣٦] فالحَسْبُ: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحدَه كافٍ عبدَه، فكيف يُجْعَلُ أتباعُه مع اللّـهِ في هذه الكفاية؟! والأدِلَّةُ الدالةُ على بُطلانِ هذا التأويلِ الفاسِدِ أكثرُ من أَنْ تُذْكَر هاهُنا.

وقد فَسَّرَ شيخُ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٠٦/١ الآية فقال: إن اللّـهَ وحدَه حسبُك وحَسْبُ مَن اتبعك من المؤمنين، ونسبَ هـذا التفسير إلى جمـاهير السَّلَفِ والخلف. وانـظر «تفسير المنـار» ٧٤/١٠.

وأما قوله: لا يجوزُ أن يُقالَ: اشفَعْ لي، وإنما يُقال: اللهم شَفِّعْهُ فيَّ، فقد نَزَعَ فيه إلى حديث عثمانَ بنِ حُنيف الذي أخرجَه الإمام أحمد ١٣٨/٤، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ٣١٣/١ أن رجلاً ضَريرَ البصرِ أتى النبـي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادْعُ اللّـهَ أن يُعافِيَني، قال: «إن شِئْتَ دَعَوْتُ لك، وإن شِئْتَ أَخَّرْتُ ذاك، فهو خيرٌ» قال: ادْعُ، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ إني أسألك، وأتَوَجَّهُ إليك بِنَبِيِّكَ محمدٍ نبـيِّ الرحمةِ، يا محمدُ إني تَوَجَّهْتُ بِكَ إلى رَبِّـي في حاجتي هذه فتُقْضَى لي، اللهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ. . .» وإسنادُه صحيحٌ صححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبـي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١٦٠/١ ـ ١٦١: واعلم أنه

لم يكُن النبـي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أَحَدٌ من الأنبياء قبلَه شرعوا للناس أن يدعوا الملائكةَ والأنبياءَ والصالحينَ، ولا يُستشفع بهم، لا بعْدَ مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يَقُولُ أحدٌ: يا ملائكةَ اللّـهِ اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن ينصُرَنا، أو يرزقَنا، أو يهدينا. . . ولم يفعل ذلك أحدٌ من أصحاب النبـي صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم بإحسانٍ، ولا استحبَّ ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين، لا الأئمةُ الأربعةُ ولا غيرُهم، ولا ذكرَ أَحَدٌ مِنَ الأئمة لا في مناسك الحجِّ ولا غيرِها أنه يُسْتَحَبُّ لأحدٍ أَنْ يسألَ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم عندَ قبرِه أن يشفَعَ له.

وفيها أيضاً ١/٢٣٣: وأما دُعاءُ الرسولِ، وطَلَبُ الحوائجِ منه، وطَلَبُ شفاعتِه عند قبرِه، أو بعدَ موتِه، فهذا لم يفعلْه أحدٌ من السلفِ، ومعلوم أنه لو كان قَصْدُ الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحـابةُ والتابعونَ، وكذلك السؤالُ به، فكيف بدُعائِه وسؤالِه بعدَ موتِه.

وشفاعةُ النبـي صلى الله عليه وسلم حَقٌّ لأمته، كما هو ثابتٌ في الأخبارِ الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم، أوردها الشارحُ في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أَنَّ أهل السنة والجماعة يُقِرُّونَ بشفاعة نَبِيِّنا صلى الله عليه وسلم في أهلِ الكبائر، وشفاعةِ غيره، لكن لا يَشْفَعُ أَحَدٌ حتى يأذَنَ اللّـهُ له، ويحدَّ له حَدّاً كما في الحديث الصحيح. . . فهو لم ينفردْ بهذهِ المسألةِ عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابعٌ لهم، وموافق لما انتهوْا إليه.

وأما قولُه في قول الشاعر: «لولاه ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاجُ إلى توقيف، فهذا حقٌّ وصوابٌ، لأنَّ هذه المسألة ممـا لا تُدرَك بـالعقل، فهي تفتقـر إلى دليلٍ سمعي صحيـحٍ عن

المعصوم في ما يُبَلِّغُ به صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويُوثَقُ به، وما اشتهر على لسانِ بعضهم: «لَوْلاكَ لَوْلاَكَ ما خلقتُ الأفلاكَ» ونسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فهو موضوع نَصَّ على وضعه الإمام الصَّغاني في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «اللآلي المصنوعة» ضمن حديث مُطَوَّل عن سلمان بلفظ: «لولاك لما خلقت الدنيا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارةَ به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يَثْبُتْ عند الشارحِ شيءٌ من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كونُ النبي صلى الله عليه وسلم مُبَشَّراً به في التوراةِ والإنجيلِ، وكذلك في الأحاديث جاءت البِشَارة به في التوراة من حديث عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ولم يأتِ في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يَدُلُّ على أنَّ البشارة به صلى الله عليه وسلم جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ١ / ٣٨٠ ـ ٣٨١ أن وهبَ بن منبه قد ذكرَ في قصة داود النبي صلى الله عليه وسلم وما أوحي إليه في الزَّبور: يا داودُ، إنه سيأتي مِنْ بعدِك نبيٌّ يُسمى أحمدَ ومحمداً، صادقاً سيداً، لا أَغْضبُ عليه أبداً، ولا يُغضبني أبداً، وقد غَفَرْتُ له قبل أن يَعْصِيَني ما تقدم من ذنبِه وما تأخَّرَ. ووهب بن منبه روايتُه للمسند قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيلياتِ، ومن صحائفِ أهلِ الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطْلَقُ في حقه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة»، فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من

مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصَفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربَّه، وقيل في سببِ المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولَعَلَّ امتناعَ إطلاقِه، لأن العِشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلفَ الناسُ هل يُطْلَقُ هذا الاسم ــ أي: العشق ــ في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية: لا بأسَ بإطلاقِه، وذكروا فيه أثراً لا يَثْبُتُ، وفيه: فإذا فَعَلَ ذلك عَشِقَني وعَشِقْتُه، وقال جمهورُ الناسِ: لا يُطلق ذلك في حقِّهِ سبحانه وتعالى، فلا يُقالُ: إنه يَعْشَقُ، ولا يُقالُ: عَشِقَهُ عبدُه، ثم اختلفوا في سببِ المنعِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

أحدُها: عَدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العِشْقَ إفراطُ المحبة، ولا يُمْكِنُ ذلك في حَقِّ الرب تعالى، فإن الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبدُه ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقالَ: أفرطَ في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبلابة التي تَخْضَرُّ وتَصْفَرُّ وتعلَقُ بالذي يليها من الأشجار: العَشَقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٣/٢٩: وفي اشتقاق العشق قولان:

أحدهما: أنه من العَشَقَة ــ مُحركةً ــ وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشُبِّهَ به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبةِ ربه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٥/ ٨٠ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتبَ إلى أهلِ طَبَرِستان يشرَحُ فيها ما تقلَّدَه من أصولِ الدين، قوله: وإن مما نعتقدُه تَرْكَ إطلاق تسمية العِشْق على الله تعالى، وبيَّنَ أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقِه، ولعدمِ ورودِ الشرعِ به، وقالَ: أدنى ما فيه أَنَّهُ بِدعةٌ وضلالةٌ، وفي ما نَصَّ اللَّـهُ من ذكر المحبةِ كِفايةٌ، فلَعَلَّ الشارحَ قد قاسَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم في عدمِ جوازِ وصفِه بهذا اللفظ باللَّه سبحانه وتعالى، لما يَجِبُ من توقيره وتعظيمه والتأدبِ معه صلى الله عليه وسلم. وهذه اللفظة يُستثقلُ ظِلُّها في حقِّ آحادِ الناسِ فضلاً عن عُظمائِهم.

وأما قولُه: إن الحَلِفَ بغير الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلافَ فيه بين أهلِ العلم، فقد قال شيخُ الإسلام في «الفتاوى» ١/ ٣٣٥: وقد اتفقَ العلماءُ على أنه لا تنعقِدُ اليمينُ بغيرِ الله تعالى، وهو الحَلِفُ بالمخلوقات، فلو حَلَفَ بالكعبةِ أو بالملائكة، أو بالأنبياءِ، أو بأحدٍ من الشيوخِ أو الملوكِ، لم تنعَقِدْ يمينُه، ولا يُشْرَعْ له ذلك، بل يُنْهَى عنه إما نَهْيَ تحريم وإما نهيَ تنزيهٍ، فإنَّ للعلماءِ في ذلك قولينِ، والصحيحُ أنه نهيُ تحريمٍ، ففي الصحيح عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَانَ حالِفاً فَلْيَحْلِفْ باللَّـهِ أو لِيَصْمُتْ»، وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّـهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يَقُلْ أحدٌ من العلماء المتقدمين: إنه تَنْعَقِدُ اليمينُ بأحدٍ من الأنبياءِ إلا في نبيِّنا صلى الله عليه وسلم، فإن عن أحمدَ روايتينِ في أنه تَنْعَقِدُ اليمينُ به، وقد طَرَّد بعضُ أصحابِه كابن عقيل الخلافَ في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصلُ القولِ بانعقادِ اليمينِ بالنبيِّ ضعيفٌ شاذٌّ، ولم يَقُلْ به أحدٌ مِنَ

العُلماءِ فيما نَعْلَمُ، والذي عليه الجمهورُ كمالكٍ، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَنْعَقِدُ اليمينُ به كإحدى الروايتين عن أحمد، وهذا هو الصحيحُ.

وأما منعُه التوسُّلَ بذاته صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر في «شرحه» ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ مستنَد المنع، فليُراجع، ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابٌ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غايةٌ في النَّفاسةِ، يذهب فيه إلى عدمِ جوازِ التوسل بذاتِه صلى الله عليه وسلم، والشارح رحمه الله متابعٌ له في هذه المسألة.

فهذه المسائلُ كما ترى، الحقُّ مع الشارحِ في كثيرٍ منها، وهي مسائل قد بحثَها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهَبَ أهل السنةِ والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخادم مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالم مطلع يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُصْدِرُ حكمَه إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنة، والذين عارَضُوه وانتَقَدُوه لم يَبْلُغوا مَبْلَغَه من العلمِ العميقِ، والنظرِ الدقيقِ. فما كان يجمل بهؤلاء القُضاةِ أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا بِهِ إلى السلطانِ، ويُعَرُّوه من المناصبِ التي كان يقومُ بها على خيرِ وَجْهٍ، ويَحُولوا بينه وبينَ تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقوالَه بميزانِ العَدْلِ، ويتجرَّدون من العَصبية، لكن يبدو أن هذا الخَطَّ قد رسَمُوه لأنفُسِهم، واتخذوه أساساً للتنكيل بكل مَنْ ينتَسِبُ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقوالِه التي أَدَّاها إليه اجتهادُه.

فقد جاءَ في «الدرر الكامنة» ١/٣٧٤ في ترجمةِ الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ: وأخذ عن ابن تيمية، ففُتِنَ بحُبِّه، وامتُحِنَ بسببِه.

وفي «إنباء الغمر» ٢/ ٦١ و ٩٨: أن الشيخَ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفي إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عُـزِّرَ وضُرِبَ بسبب فتواهُ بشيءٍ من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٢/ ٨٣: أن الفقيه يوسفَ بن ماجد ولي الدين المرداوي (٧٨٣) هـ امتُحن بسببِ فتواه بمسائل لابنِ تيمية.

وفيه أيضاً ٣/ ٤٢: أن زَين الدين عُمَرَ بنَ سعيد القُـرشي البَلْخي الكتاني (٧٩٢) هـ امتُحِنَ بسببِ المذهبِ التيمي.

وفيه أيضاً ٣/ ١٧٦: أن الحافظ ابن رجب الحَنْبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نُقِـمَ عليه إفتاؤه بمقالاتِ ابن تيمية.

وفي «الـدُّرَرِ الكامنـة» ٣/ ٣٠: أن الإمامَ عـلاءَالدين بن أيـوب المقدسي الملقب «عُليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلامَ ابنِ تيمية، ونَسَخَ منه الكثيرَ، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وأنه امتُحِنَ وأُوذِيَ بسبب ذلك.

وقد بَقِيَ الشارحُ رحمه الله بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّم إلى الأمير سيف الدين يَلبُغا بن عبدالله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلبِ وظائفه وأن يُرَدَّ إليه اعتبارُه، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عارَضَ في ذلكَ غَريمُه عليٌّ الأكبرُ الذي أَخَذَ المدرسة الجوهرية منه، وحاولَ أن يُثْنِيَ الأميرَ عن مرسومِه الذي أصدرَه، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفتِ الأميرُ إلى قولِه، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامعِ الأفرم، ودَرَّسَ بالجوهرية.

وفـاته:

وفي ذي القعدة من سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة تُوفي الإمامُ العلامةُ صَدْرُالدين عليٌّ بنُ أبـي جعفر، ودُفِنَ بسفح قاسيون، رَحِمَه الله رحمةً واسعة.

مصادر ترجمة الشارح وأخباره

١ ـ «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ ـ ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ ـ ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١)هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.

٢ ـ «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٩٥/٢ ـ ٩٨ و٣/٥٠ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢)هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه على هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الثغر البسام».

٣ ـ «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ٤٦٥/١ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤)هـ.

٤ ـ «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ «دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢)هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢)هـ.

٥ ـ «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١)هـ.

٦ ـ «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣)هـ.

٧ ـ «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧)هـ.

٨ ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩)هـ.

٩ ـ هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨)هـ، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦)هـ!.

الطبعاتُ السابقة لهذا الشرح

١ ـ الطبعةُ الأولى في سنة ١٣٤٩هـ، في المطبعة السَّلَفِيَّةِ بمكة المكرمة، طُبعت بعناية العالِم العلامة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ ـ رحمه الله وأجزَلَ مثوبَته. ذَكَرَ ناشِرُها: أنه لما كانت النسخةُ الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبعُ كثيرةَ الغلَط والتّحريف، حيثُ إنَّها لم تُصَحَّحْ، ولم يُوجَدْ لها أصلٌ صحيح للمقابلة عليه، فقد اعتَنَى صاحبُ الفضيلة الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ بتصحيحه فَشَكَّلَ لجنةً من المشايخ وطَلَبة العلم النَّجدِيِّين والحجازِيِّين لا يَقِلُّ عددُهم عن العشرة، فقُرِئَت على فضيلته بمسمع من المذكورين، فَصُحِّحَتْ بقدر الطاقة والاجتهاد.

قلنا: وهٰذه التصحيحات التي انْتَهَوا إليها بحسبِ اجتهادهم لا نَعْرِفُ عنها شيئاً لأنه لم يَرِدْ في التعليقات ما يَدُلُّ عليها، أو يُشيرُ إليها، ولو كان الأصلُ الذي اعتمدوه بينَ أيدينا، لأمكَنَنا الوقوفُ على هذه التصحيحات، ومعرفة قدرها وقيمتها.

٢ ـ الطبعة الثانية طُبِعَتْ بمصر في دار المعارف سنة ١٣٧٣هـ بتحقيق كبير المحققين في عصره الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رَحِمَهُ الله ـ وقد ذَكَر في مقدمته أنه لم يَجِدْ للكتابِ مخطوطةً معتَمدةً، حتى

الأصل الخطي الذي طبعَت عنه الطبعةُ السالفة لم يقف عليه، فاعتَمَد النسخةَ المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلامِ الشارح قَدْرَ الطاقة وقابلَ الأحاديثَ والآثارَ التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان ــ رحمه الله ــ يَتَمَنَّى أن يُوفِّقَه اللّـهُ إلى أصل مُتْقَنٍ لهذا الكتابِ يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ ــ الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخريج أحاديثها للشيخ ناصرالدين الألباني، وقد اعْتُمِدَ في هذه الطبعة على أصلٍ خطي حديثِ العهد، كتب سنة ١٣٢٢هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات حتى الآيات القرآنية جاءَت فيها مُحرَّفةً. انظر على سبيل المثال الصفحة ١٠ من صورة الأصل المطبوعة مع الكتاب، مما دفع اللجنةَ القائمةَ على طبعه أن تَعْتَمِدَ طبعةَ الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ وتُثبتَ زياداتٍ طفيفةً جاءت في هذا الأصلِ، وما جاء فيها مِن تحريفات وأخطاء، فقد صُحِّحَت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاكر، ولم يُشَرْ إلى ذلك في التعليقات.

٤ ــ الطبعة الرابعة طُبِعَت بالشام سنة ١٤٠١هـ بتحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد اعتَمَدَ في هٰذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاكر، لكنه استدْرَكَ فيها أخطاءً وتحريفاتٍ وَقَعت في مطبوعة الشيخ شاكر، وكان يعتمِدُ في التصويب على المراجع والمظانِّ التي بين يديه مما نَقَلَ عنه المصنفُ، لكنه لم يُشِرْ إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويبَ عنها، مما أفقدها قيمتَها العلمية.

٥ ـ الطبعة الخامسة طُبِعت في مصر سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، نَشَرته مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَر على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أكثرَ نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحَ ألفاظ! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلها في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعةَ المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقارَنَ بين النسختين، وأَثبتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبعَ في التحقيق هو اتخاذُ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتداد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركُه من المطبوع، فَيُؤْخَذُ عنه، ويُشار إلى ذلك.

ومِمَّا يَدْعُو إلى الاستغرابِ أنه لم يَصِفْ هذه النسخةَ الخطية التي اعتَمَدَها وصفاً دقيقاً يُنبىءُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخِ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعينُ الباحثَ على التعرُّفِ عليها.

وفي بعض ما قارَنَّاه في هٰذه الطبعة تبيَّن أنه لم يتَّخذ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلحَ، وبَدَّلَ مِن غيرها أشياء دونما إشارةٍ إلى ذلك.

٦ ـ الطبعة السادسة طُبِعت في بيروت سنة ١٤٠٥هـ، نشر دار البيان، وذُكِرَ في صَفْحة العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعَلَّق عليه بشير محمد عيون! وقد قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعتَمَدَه الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتَمد، وبين المطبوع، مما يَدُلُّ على أن هذه الطبعةَ لم يُراعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقَن، وأن

الناشر قد لَفَّقها من الأصل الذي اعتَمَدَهُ، ومن طبعة شاكر، ومن طبعةِ مكة، ولم يُشِرْ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاءِ غير القليلةِ، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخريجُ الأحاديث، فعامَّتُها مأخوذةٌ من تحقيقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط المدَوَّنةِ في الطبعة الرابعة كما يَتبيَّنُ من المقارنة بين الطبعتين.

وصف الأصول الخطية المعتَمَدة في التحقيق

١ ـ النسخة الأولى: وهي المتَّخذةُ أصلاً، لأنها أقدمُ النُّسخ وأتقنُها وأوضحُها، وقد رُمِزَ لها بـ(أ)، وهي المصورةُ عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادِريَّة[1] ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعددُ أوراقها ثلاثُ مئةٍ وتسعٌ وثلاثون ورقةً، مقاسُها ١٤ × ١٩، وعددُ السطور في كل صفحة سبعةَ عشَرَ سطراً، وفي كل سطرٍ اثنتا عشرة كلمةً تقريباً.

وهي نسخةٌ نفيسة، جَلِيَّةُ الخطِّ، حسنةُ الضَّبط، منقولةٌ عن نسخة المؤلِّف المقروءةِ عليه في حياته[2]، ثم قُوبِلَتْ وصُحِّحَت على نسخته بعد وفاته ـ رحمه الله ـ كما هو مُثبَت في حواشي الأوراق (٥) و(٧)

---

(١) نسبة إلى الإمامِ العالمِ الزاهد الشيخ عبدالقادر الجيليِّ، إمامِ الحنابلة وشيخهم في عصره، وهي تَقَعُ في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي بباب الأَزَج، وهي أصلُ خزانة مدرسة شيخ الحنابلة أبي سعد المبارك بن علي المُخَرِّمي البغدادي، التي تولَّى التدريسَ بها تلميذُه الشيخُ عبدُالقادر حتى وفاتِه (٥٦١)هـ، فنُسِبَتْ إليه.
ونُسجِّلُ هنا جليلَ الشكر وعظيمَ الامتنانِ إلى مُتولِّي الأوقافِ القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمِها هديةً لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد فَرَغَ من نسخها كاتبُها سنة (٧٨٢)هـ، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

و(٩) و(١٠) و(١٥) و(١٨) و(٢٥) و(٣٠) و(٣٤) و(٤٤) و(٥٠) و(٥١) و(٥٤) و(٦٣) و(١١٣) و(١٢٦) و(١٨٦) و(١٩٠). ونصُّ ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَغَ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه، وقُرئت عليه، تغمَّدَهُ الله برحمته وإيانا آمين.

وفي حواشيها تصحيحاتٌ غيرُ قليلةٍ، واستدراكاتٌ للسقط الذي وَقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظمُ نصوص الأحاديث بالشَّكْل.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصُّه: وافَقَ الفراغُ من نسخه في يوم الخميس ثاني شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، على يدِ العبدِ الفقير إلى عَفْوِ ربِّه القديرِ عمرَ بنِ محمد بن أحمد بن يحيى الحَنَفي، عامَلَهُ اللَّهُ بلُطفِه الخَفيِّ، وغفر له ولوالديه، ولجميع المسلمين آمين.

ويُؤخذ على هذه النسخة أنَّ لوحةَ العنوان خلْوٌ من ذكر اسم الشرح والمؤلف[1]، وسقوطُ صفحةٍ منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفاتٍ غير قليلة في الأربعين ورقةً الأخيرة، مما يَدُلُّ على أن المقابلة لم تكن دقيقةً فيها.

٢ ـ النسخة الثانية المرموز لها بـ(ب)، وهي مصورةٌ عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقة بالمكتبة السُّليمانية باستنبول

---

(١) وربما يكون السبب في عَدَمِ ذكرِ اسمه على أكثر النسخ الخطية لهذا الشرح هو أنه ـ رحمه الله ـ قد وُشيَ به إلى السلطان كما تقدَّم بيانه، ونَسَبوا إليه أشياء يُخَيَّلُ إليهم أنها شاذّة ومنكرة، مما حَدا بالسلطان أن يَأمُرَ بتعزيره وعزله عن مناصبِهِ، بحيثُ صار العامّة ينفضُّون عنه، ويَتخوَّفون من قراءةِ مؤلفاتِهِ، فكان النساخ يَتعمَّدُونَ حَذْفَ اسمه منها ليُقبِلَ عليها الناس، ويَعُمَّ نفعُها، وتنتشرَ بين العامة.

تحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقـة. مقاسهـا ١٥ ×٢١، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أُثبتَ على الورقة الأولى منه أسماءُ ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيـدة الطحـاوية» لـلإمام الفـاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تَبَيَّنَ لنا بَعْدَ مراجعته أن الكتابَ الثالث ليس فيه، وأنه لا يَشتَمل إلا على الشرحين الأولين، ويبدأ «شرح ابن أبـي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أُقحمت لفظةُ «أبـي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كُتِبَ بخطٍّ دقيقٍ قريب من النسخ، تَتعذَّر قراءة غيرِ قليلٍ من جُمَلِهِ على غير المتمرس لتداخله، وعدم وُضوحه.

وهي نسخة موثَّقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نُقِلَتْ عن خط المصنف، وقُوبِلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزَتْ هٰذه النسخةُ من نسخة نُقِلَتْ عن خطِّ المصنف رحمه الله، وقُوبلت عليه، في ليلةِ الجمعة الغَرَّاء المُسفِرِ صباحُها عن السابع من شهر الله المحرَّم الحرام افتتاحَ شهور عام ثلاثة وثمانين وثمان مئة، فللَّـهِ الحمدُ والمِنةُ، توفانا الله تعالى على الكتاب والسنة بمحمد، وآله، وصحبه، وتابعيه، وأزواجه، وذُرِّيَّته، وحِزْبِه كتَبَ فقيرُ عفوِ الله سبحانه هبةُ الله أبو النصر عَبْدُالوهَّـاب بن أحمد بن محمـد بن عبدالله بن إبـراهيم بن أبـي نصر

محمد بن عربشاه بن أبي بكر العثماني الأنصاري[1] الحنفي، عاملهم اللّـهُ الخَفيّ، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين».

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصُّه: «قُوبِلت على النسخة المنقولة منها، فصَحَّت ولله الحمدُ والمنة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرةً عن نسخة (أ) لا تَقِلُّ عنها في الجُوْدة والإتقان، لولا أن كاتبها رحمه الله شطحَ قَلَمُهُ، فأسقط في غير ما موضعٍ منه كلمةً أو جملة، تدارك بعضَ ذلك في المقابلة على الأصل المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعزِّز ذلك ويُقوِّيه ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ ــ فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصُّه: «ليس في

---

(١) هو عبدالوهّاب بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطُّرخاني، ثم الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرفُ كأبيه بابن عربشاه.
وُلِدَ في يوم الثلاثاء ثامن عَشْرِي شوال سنة ٨١٣هـ بحاج طرخان من دشت قبجاق، ثم تَحَوَّلَ منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقرأ القرآنَ وغيرَه، وتدرَّبَ بأبيه في العربية والفقه وغيرهما، وسَمعَ بقراءةِ أبيه على القاضي الشهاب ابن الحبَّال «صحيحَ مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشة ابنة الشرائحي، وعلى الحافظ ابن حجر، ونابَ في قضاءِ دمشقَ والقاهرةِ مُدةً، ثم استقلَّ به في دمشقَ سنة ٨٨٤، ثم صُرِف عنه في شوال من السنة التي تَلِيها، فَقَدِمَ القاهرة مُكثِراً التَّشكِّي من الدّيون التي تحمَّلَها بسببه، فلم يَلْبَثْ أن وَلِيَ تدريسَ الفقه بالمدرسة الصرغتمشية بالقاهرة، فلَبِثَ بها إلى أن مات سنة ٩٠١هـ. من تصانيفه «دلائل الإنصاف نظم مسائل طريقة الخلاف» يزيد على خمسٍ وعشرين ألف بيت، و«الإرشاد المفيد لخالص التوحيد» نظم أيضاً، و«الجوهر المنضَّد في علم الخليل بن أحمد».
مترجم في «الضَّوء اللامع» للسخاوي ٥/٩٧ ــ ٩٨، و«كشف الظنون» ٦٧ و٦٢٠ و٧٥٩ و٩٢٥ و١٠٥٦ و١٤٠٥ و١٧٩٦، و«شذرات الذهب» ٨/٥.

النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أو يتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ ـ وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصينَ له الدِّين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أُثبت فوقَ كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ ـ وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليقٌ مطوَّل، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ ـ وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصوابُ تركُ الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجْر بضم الحاء وسكون الجيم. والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ ـ وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السُّهَيلي، وهي بفَصِّها ونَصِّها موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ ـ وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف رحمه الله في اشتقاق اسم المُرْجِئة قولان، أحدُهما: أنه من الإرجاءِ، والثاني: أنه من الرَّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشيةُ بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفَرَدَتْ هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرَّحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جِدُّ عظيمة، أتاحَتْ لنا معرفةَ الشارح الذي انْبَهَمَ أمرُه على غير واحدٍ من أهل العلم، وتوثيقَ نسبة الشرح إليه.

٣ ـ النسخةُ الثالثة المرموز لها بـ(ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعددُ أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسُها ١٤ × ٢١، وعددُ السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتِبت بخط نسخيٍّ واضح. وهي متأخرة عن سابِقَتَيْها، ومن المرجَّح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سقَطَت أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدوَّن في صفحة العنوان اسم الكتابِ ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشيرُ إلى أنها قوبلت على الأصل المنقول عنه، ولذا وَقَعَ فيها تحريفٌ وتصحيفٌ، وسَقَطَ في أكثرَ من موضع منه غيرُ قليل مما جَعَلها دونَ نسخة (أ) و(ب) في الجُوْدة والضَّبط.

وجاءَ في الورقةِ الأخيرة منها ما نصُّه: قد وَقَعَ الفراغُ من كتابته يومَ الأحد وقتَ الظهر يوم الحادي والعشرين من شهر شوال على يدِ أفقر العباد، وأحوجِهم إلى الله مُحمَّد بن الحاج شهاب بن الحاج محمد بن يحيى التَّكريتي. اللهم اغفرْ له ولمن علَّمه، ولمشايخِه، ولمُسْتكتبِه، ولمن نَظَرَ فيه، ولجميع المسلمين، وذلك سنة ألف ومئتين وسبعه عشر سنة!.

وجاءَ بإثرِ ذلك في الورقة نفسِها: انتَقَلت بالشراء الشرعي إلى أقلِّ عبادِ الله الفقير المقرِّ بالذنب والتقصير أحمد السويدي، عُفي عنه.

وقد أصابت الرطوبةُ الورقة (١٨٩) و(٢٢٢) و(٢٢٣)، فأفسدت بعضَ السطور، وانمحت كثير من الكلمات.

وجاء في الورقة (١٤) و(٥٥) و(٦١) و(٦٨) و(٧٩) و(٨٦) و(٨٧) و(١٠١) تعليقاتٌ على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخِ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نَظَر في هذا الشرح.

٤ ـ النسخةُ الرابعة المرموز لها بـ(د)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفلٌ من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان ما نصُّه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحُها شيخه عمادالدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عمادالدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنتا عَشْرة كلمةً تقريباً.

وخطُّها نسخي واضح مقروءٌ منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوَقَع له تحريفٌ وتصحيف غير قليل، صَحَّحَ أكثرَه مَنْ قرأه أو قابَله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم نَتبيَّنْ مَنْ هو صاحبُ هذه التصحيحات، لكنها تُنبِىءُ عن ألمعية وعلم ومعرفة.

وهي نسخة متأخرة، فَرَغَ من نسخها سنة١٢١٧هـ. سليمان بن ملاَّ محمد بن ملاّ عبدالرحمن بن ملاّ عبدالله بن مرعي بن ناصر بن حُسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقةِ الأخيرةِ منه.

وقد استفَدْنا من هٰذه النسخة في عدة مواضعَ كما هو مبين في تعليقاتنا.

ما تمتازُ به هذه الطبعةُ

١ ـ معرفةُ الشارح معرفةً قطعيّةً تقضي على كل تردُّدٍ، وذلك:

(أ) بوجود اسمِه على إحدى النُّسخ الخطية التي اعتمَدْناها، وهي نسخةُ (ب).

(ب) الترجمةُ التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريحُ بنسبة هٰذا الشرح إليه.

(ج) وجودُ تشابُهٍ في الأفكار، والأسلوب، والحُجَّة بين ما جاء في رسالته «الاتّباع» وبين بعضِ ما جاءَ في هٰذا الشرح.

(د) النصُّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ١٤٦/٢ للمرتضَى الزبيدي، وفيه تصريحٌ بنسبة الشرح إليه، وهٰذا كان قد عَثَرَ عليه الشيخُ محمد نصيف ـ رحمه الله ـ وأرشدَ الشيخ أحمد شاكر إليه.

(هـ) تصريحُ صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحبُ «هدية العارفين» فنَسَب الشرحَ إلى أبيه علي بن محمد المتوفَّى سنة ٧٤٦هـ، ولَقَّبَ الأب بصدرالدين، وهو لقبُ ابنه.

(و) المسائلُ التي امتِحنَ بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شهبة» أكثرها موجودٌ في هٰذا الشرح.

٢ ـ إحالةُ كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أَخَذ عنها.

٣ ـ إخراجُ النص إخراجاً صحيحاً موثَّقاً كما كتبه المؤلفُ، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخةٌ كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبلت على نسخته، وهي النسخة المرموزُ لها بـ(أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أَخَذَ عنها المؤلف، وبذلك أمكن تدارُكُ عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقاتٍ مُفيدة.

٤ ـ التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل حديث بما يَليقُ بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكُرُ مع التخريج لفظَ الحديث كما هو عند مُخرِّجيه، لأن الشارح ـ رحمه الله ـ لا يَنقُلها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما يَنْقُلُها بالواسطة وربما يكونُ مَنْ نَقَلَ عنه أثبتها من محفوظه فيَقَع في روايتها تقديمٌ وتأخيرٌ، واختصار وتَصَرُّف في اللفظ.

٥ ـ كُتِبت الآياتُ في الأصل الذي كُتِب في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقةِ الصَّدوق أبي عمرو بن العلاء البَصري المتوفى سنة (١٥٤)هـ، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبلَ عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعتنا هٰذه قراءةَ حفص بن سليمان الكوفي، بروَايته عن عاصم بن أبي النَّجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد المشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءةَ أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيحٌ ثابت، كما هو معروف عند أهلِ العِلْمِ بهٰذا الفن.

٦ ـ التعليقُ على بعض ما وَهَمَ فيه المؤلفُ من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنِّفيها، وعلى بعض ما ذَهَبَ إليه ـ رحمه الله ـ من اجتهاداتٍ أو آراءَ ظَهَرَ أنَّ الأولى خلافُها، وقد استفَدْنا فيها من توجيهاتِ سماحة شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه اللَّهُ، وجزاه عنّا وعن المسلمين كُلَّ خيرٍ، فقد قُرِئَت عليه بعضُ المشكِلات، ورأى ضرورةَ التعليقِ عليها، وهي مواضعُ قليلة في الكتاب.

٧ ـ الإشارةُ إلى الموارد التي اقتَبَس منها الشارح تارةً بالنص، وتارةً بالمعنى.

٨ ـ التعريفُ بالأعلام تعريفاً موجزاً، والإحالةُ على مصادرِ ترجمتهم.

٩ ـ تعليقاتٌ متنوعة تَشمَل توضيحَ المعنى المراد من بعض الآيات المستَشْهَدِ بها، وشَرحَ الغريب، والألفاظِ ذات المدلول الاصطلاحِّي، وتَخريجَ الشِّعر، والتعريفَ ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ ـ إثباتُ عناوينَ فرعيَّةٍ بالهامش تُعرِّفُ بالبحث الذي يتناوَلُه الشارح.

١١ ـ صنعُ فهرس للآياتِ، والأحاديث، والأشعار، والفِرق، والأعلام، والكتب، والبُلدان.

بسم الله الرحمن الرحيم حسبي الله ونعـ

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له و

أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمداً عبد

صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد فإنه لما

علم أصول الدين أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه

الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة

عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين الفقه الأكبر

العباد إليه فوق كل حاجة وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة

حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها

ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله ويكون

أحب إليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون

من سائر خلقه ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك

وإدراكه على التفصيل فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث

الرسل به معرفين وإليه داعين ولمن أجابهم مبشرين ولمن

منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود

سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله إذ على هذه المعرفة

مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك أصلا

الورقة الأولى من نسخة (أ)

أحدهما تعريف الطريق الموصل اليه وهي شريعته المتضمنة لامره
ونهيه والثاني تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول اليه من
النعيم المقيم فاعرف الناس بالله عز وجل اتبعهم للطريق الموصل
واعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى ما انزله
على رسوله روحا لتوقف الحياة الحقيقية عليه ونورا لتوقف
الهداية عليه فقال تعالى يلقي الروح من امره على من يشاء من عباده
وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما
الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في
الارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا فيما جاء به الرسول ولا
نور الا في الاستضاءة به وهو الشفا كما قال تعالى قل هو للذين
امنوا هدى وشفا فهو وان كان هدى وشفا مطلقا لكن لما
كان المنتفع بذلك هم المؤمنين خصوا بالذكر والله تعالى ارسل
رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى الا فيما جاء به ولا ريب انه
يجب على كل احد ان يؤمن بما جاء به الرسول ايمانا عاما مجملا ولا
ريب ان معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية
فان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله وداخل في تدبر
القران وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعا
الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعا الى سبيل الرب

القولين المذكورين وذلك بحسب حال الحاكم فانه ان اعتقد ان الحكم
بما انزل الله غير واجب وانه مخير فيه او استهان به مع تيقنه
انه حكم الله فهذا كفر اكبر وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله وعلمه
في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بانه مستحق للعقوبة فهذا
عاص ويسمى كافرا كفرا مجازيا او كفرا اصغر وان جهل حكم الله فيها
مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم واخطأه فهذا
له اجر على اجتهاده وخطؤه مغفور واراد الشيخ رحمه الله بقوله ولا نقول لا يضر
مع الايمان ذنب لمن عمله مخالفة المرجئة وشبهتهم كانت
قد وقعت لبعض الاولين فاتفق الصحابة على قتلهم ان لم يتوبوا
من ذلك فان قدامة ابن عبد الله شرب الخمر بعد تحريمها هو
وطايفة وتأولوا قوله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات
جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات الاية
فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلي بن ابي
طالب وسائر الصحابة على انهم ان اعترفوا بالتحريم جلدوا وان
اصروا على استحلالها قتلوا وقال عمر لقدامة اخطأت استك
الحفرة اما انك لو اتقيت وامنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر
وذلك ان هذه الاية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر
وكان

الورقة ١٨٦ من نسخة (أ)

وكان تحريمها بعد وقعة احد قال بعض الصحابة فكيف باصحابنا
الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فانزل الله تعالى هذه الاية بين
فيها ان من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه اذا
كان من المؤمنين المتقين المصلحين كما كان من اهل استقبال بيت
المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا انهم اخطاوا وا
يئسوا من التوبة فكتب عمر الى قدامة يقول له حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
ما ادري اي ذنبيك اعظم استحلالك المحرم اولا ام ياسك من رحمة الله
ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو متفق عليه بين ائمة
الاسلام **قوله** ونرجو للمحسنين من المؤمنين ان يعفو
عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نامن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة
ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم وعلى المؤمن ان يعتقد
هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره قال
تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب
ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا
وقال تعالى فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى
واياي فاتقون واياي فارهبون فلا تخشوا الناس واخشون

بلغ مقابلة على نسخة المصنف [illegible] الله تعالى برحمته [illegible]

لا يجرؤون العقليات ولا يفهمون السمعيات وكل ذلك ضلال
وتضليل عن سواء السبيل نسأل الله السلامة والعافية
من هذه الأقوال الواهية المفضية بقائلها إلى الهاوية سبحان
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
وأتى الفراغ من نسخه في يوم الخميس ثامن عشر ربيع الأول
سنة اثنين وثمانين وستمائة على يد العبد الفقير إلى عفو
الغني عمر بن محمد بن أحمد بن يحيى الحنفي عامله الله بلطفه الخفي وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين
حسبنا الله ونعم الوكيل

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

شرح عقايد طحاوي



لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)

شرح الطحاوية
لابن أبي العز

عنوان نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.
ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً أما بعد
فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الأكبر
بالنسبة إلى فقه الفروع ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة رحمه الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق
من أصول الدين الفقه الأكبر. وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة.
لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته
وأفعاله ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره
[illegible] ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل فاقتضت
رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين وإليه داعين ولمن أجابهم مبشرين ولمن
خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه
وصفاته وأفعاله إذ على هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك
أصلان عظيمان أحدهما تعريف الطريق الموصل إليه وهو شريعته المتضمنة لأمره ونهيه والثاني
تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم فأعرف الناس بالله عز وجل أتبعهم للطريق الموصل
إليه وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحاً لتوقف
الحياة الحقيقية عليه ونوراً لتوقف الهداية عليه قال تعالى يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده
وقال تعالى وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه
نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض

الورقة الأولى من نسخة (ب)

الا الى الله تصير الامور فلا روح الا فيما جاء به الرسول ولا نور الا في الاستضاءة به وهو الشفاء كما قال تعالى
قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء وهو وان كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين
خصوا بالذكر ولقد بعث الله رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى الا فيما جاء به ولا ريب انه يجب على كل احد ان
يؤمن بما جاء به الرسول ايمانا عاما مجملا ولا ريب ان معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على
الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب
والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة
والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
واما ما يجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم ومعرفتهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاجز عن
سماع بعض العلم او عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب
على من لم يسمعها ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك ويتبين ان عامة من ضل في هذا الباب او عجز فيه
عن معرفة الحق فانما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل الى معرفته فلما اعرضوا
عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن ذكري فان له
معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك آياتنا
فنسيتها وكذلك اليوم تنسى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لمن قرا القرآن وعمل بما فيه ان لا يضل في
الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرا هذه الآية وفي الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انها ستكون فتن قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كتاب الله فيه نبا ما قبلكم وخبر
ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره اضله الله وهو
حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الاهواء ولا تلتبس به الالسن
ولا تنقضي عجائبه ولا يشبع منه العلماء من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدي
الى صراط مستقيم الى غير ذلك من الآيات والاحاديث الدالة على مثل هذا المعنى والله تعالى يسأل من ترا ولي
والآخرة دنيا وبينهم هذا ان يكونوا موافقين للدين الذي هو على السنة رسله عليهم السلام وقد نزه الله نبيه

قدرهم وحاجتهم

اللوحة الأخيرة من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن
سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما
بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم اذ شرف العلم
بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمي
الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله وجمعه في اوراق من اصول
الدين الفقه الاكبر وحاجة العباد اليه فوق كل حاجة وضرورتهم
اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان
تعرف ربها ومعبودها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون
مع ذلك كله احب اليها مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها اليه دون غيره
من سائر خلقه ومن المحال ان تستقل العقول بمعرفة ذلك وادراكه على التفصيل
فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان بعث الرسل به معرفين واليه داعين
ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم
معرفة المعبود سبحانه باسمائه وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة
كلها من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف الطريق
الموصل اليه وهي شريعته المتضمنة لامره ونهيه والثاني تعريف السالكين ما لهم بعد
الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف الناس بالله عز وجل اتبعهم للطريق الموصل اليه واعرفهم
بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما انزله على رسوله روحا لتوقف
الحيوة الحقيقية عليه ونورا لتوقف الهداية عليه فقال الله تعالى يلقي الروح من امره على من يشاء من عباده

وقال تعالى

الورقة الأولى من نسخة (ج)

وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا الى اخر السورة
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض
الا الى الله تصير الامور فلا روح الا فيما جاء به الرسول ولا نور الا فيه والاستشفاء
به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو للذين امنوا هدى وشفاء فهو وان كان هدى
وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين خصوا [illegible]
تعالى [illegible] هدى ودين الحق فلا هدى الا فيه
على [illegible] رسوله ايمانا عاما مجملا ولا ريب [illegible]
[illegible] الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما
بعث الله به رسوله وداخل في تدبر القران وعقله وفهمه وعلم الكتاب
والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال لهم
بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
واما ما يجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم
ومعرفتهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض
العلم او عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص
وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي و
المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغي ان يعرف ان عامة من
ضل في هذا الباب او عجز فيه عن معرفة الحق فانما هو لتفريطه في اتباع
ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل الى معرفته فلما
اعرضوا عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى فاما يأتينكم مني هدى فمن اتبع

اللوحة الأخيرة من نسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن
يضلل فلا هادي له ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا اما بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم
اذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه
الفروع ولهذا سمى الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله
وجمعه في اوراق من اصول الدين الفقه الاكبر وحاجة العباد
اليه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة
للقلوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان تعرف ربها ومعبودها
وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون مع ذلك كله احب اليها
مما سواه ويكون سعيها فيما يقربها اليه دون غيره من سائر خلقه
ومن المحال ان تستقل العقول بمعرفة ذلك وادراكه على التفصيل
فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان بعث الرسل به معرفين واليه داعين
ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم منذرين وجعل مفتاح
دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه
وصفاته

الورقة الأولى من نسخة مكتبة دخنة

وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف الطريق الموصول اليه وهي شريعته المتضمنة لامره ونهيه والثاني تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف الناس بالله عز وجل اتبعهم الطريق الموصل اليه واعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمى الله ما انزله على رسوله روحا لتوقف الحيوة الحقيقية عليه ونورا لتوقف الهداية عليه فقال الله تعالى يلقي الروح على من يشاء من عباده وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا الى اخر الاية وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا فيما جاء به الرسول ولا نور الا في الاستضاءة به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو للذين امنوا هدى وشفاء فهو وان كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين خصوا بالذكر والله تعالى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى الا فيما جاء به ولا ريب انه يجب على كل احد ان يؤمن بما جاء به الرسول ايمانا مجملا ولا ريب ان معرفة الرسول على التفصيل فرض على

أولئك يسيرون طريقتهم هؤلاء ويستنون في ذم السماع والوجد وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها
هؤلاء. والفرق الضلال في الوحي طريقان طريقة التبديل وطريقة التجهيل أما أهل التبديل فهم نوعان
أهل الوهم والتخييل وأهل التحريف والتأويل فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون إن الأنبياء أخبروا
عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به
ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير وأن الأبدان تعاد وأن لهم نعيماً محسوساً وعقاباً محسوساً
وإن كان الأمر ليس كذلك لأن مصلحة الجمهور وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على (في ذلك وإن كان كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور صح)
هذا الأصل وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال
إلا ما هو الحق في نفس الأمر وهو ما علمناه بعقولنا ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى (وإن الحق في نفس الأمر صح)
ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل بل يقولون يجوز
أن يراد كذا وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ وأما أهل التجهيل والتضليل الذين
قولهم أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من
الآيات وأقوال الأنبياء ويقولون يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله لا يعلمه جبريل ولا محمد
ولا غيره من الأنبياء فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأن محمداً صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ الرحمن على العرش استوى إليه يصعد الكلم الطيب ما منعك أن تسجد لما خلقت
بيدي وهو لا يعرف معاني هذه الآيات بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى
ويظنون أن هذه طريقة السلف ثم منهم من يقول إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر
المفهوم ولا يعرفه أحد كما لا يعلم وقت الساعة ومنهم من يقول بل تجرى على ظاهرها وتحمل
على ظاهرها ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف
ظاهرها وقالوا مع هذا إنها تحمل على ظاهرها وهؤلاء يشتركون في القول بأن الرسول
لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة ولهذا يجعل كل فريق المشكل
من نصوص غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً ثم منهم من يقول لم يعلم معانيها أيضاً

ومنهم

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة دخنة

ومنهم من يقول بعلمها وبينها بل احال بيانها على الادلة العقلية [illegible]

[illegible] النصوص وهم مشتركون في رد الرسول على ما يوافق معقولنا وان الانبياء [illegible]

المتشابهات والانبياء من المسميات وكل ذلك اضلال وتضليل عن سواء السبيل اسأل

الله السلامة والعافية من هذه الاقوال الواهية المفضية بقائلها الى الهاوية

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين قد وقع الفراغ من تتميم هذه

النسخة في يوم الاحد [illegible] ذي الحجة في سنة

الف ومائتين وسبعة عشر على

صاحبها افضل الصلاة واكمل السلام

على يد الفقير الحقير سليمان

بن ملا محمد بن عبد الرحمن بن حمد

عبد الله بن محمد بن يحيى بن ناصر بن

حسين المشهور بابا [illegible]

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

ولمن طالع فيه ولمن قرأه الله

سورة الفاتحة

والحمد لله

رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

حسبي الله ونعم الوكيل[1]

١

الحمدُ للَّـهِ، نستعينُه ونستغفِرُه، ونعوذُ[2] باللَّـهِ من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئات أعمالِنـا، من يَهْدِهِ اللَّـهُ، فـلا مُضِلَّ لَـه، ومن يُضْلِلْ، فلَا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّـهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّداً عَبْدُه ورسولُهُ، صلَّى اللَّـهُ عليهِ وعَلى آلِه وصحبه، وسلَّم تسليماً كثيراً.

علم أصول الدين أشرف العلوم

أما بعدُ، فإنَّه لَمَّا كانَ علمُ أصولِ الدينِ أشرفَ العُلومِ، إذ شَرَفُ العِلمِ بشرَفِ المعلومِ، وهو الفِقهُ الأكبرُ بالنسبةِ إلى فقهِ الفروعِ، ولهذا سمَّى الإمامُ أبو حَنيفةَ رحمة اللَّـه عليه ما قالَهُ وجَمَعَهُ في أوراقٍ مِنْ أصولِ الدينِ: «الفِقْهَ الأكبَرَ»[3] وحاجةُ العبادِ إليه فوقَ كُلِّ حاجةٍ،

---

(١) في (ب): بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وفي (ج): بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

(٢) في (ب): نعـوذ.

(٣) هو رسالة صغيرة الحجم منسوبة إلى الإمام أبي حنيفة تتضمن معتقد أهل السنة والجماعة وقد طبعت في الهند بمفردها، ومع شرحها للإمام علم الهدى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي المتوفى سنة ٣٣٣هـ، وقد طبعت أيضاً بمصر مع شرحها للإمام العلامة الفقيه المحدث علي بن سلطان القاري الهروي المكي المتوفى سنة ١٠١٤هـ، وفي هذا الشرح نقول كثيرة عن شرح ابن أبي العز هذا، لكنه لا يصرح باسمه.

وضرورتُهُم إليه فَوْقَ كُلِّ ضرورة، لأنَّه لا حياةَ للقلوبِ، ولا نَعِيمَ ولا طُمأنينةَ، إلَّا بأن تَعْرِفَ ربَّها ومَعْبُودَها وفاطِرَها بأسمائِه وصِفاتِه وأفعالِه، ويكونَ مع ذٰلك كُلِّه أَحَبَّ إليها مِمَّا سِواهُ، ويكونَ سعيُها فيما يُقرِّبها إليهِ دُونَ غيرِه من سَائِرِ خلقه.

ومِنَ المُحالِ أن تَسْتَقِلَّ العقولُ بمعرفةِ ذٰلك وإدراكِه على التفصيل، فاقْتَضَتْ رحمةُ العزيزِ الرحيمِ أَنْ بعثَ الرُّسلَ به معرِّفينَ، وإليهِ داعينَ، ولمن أجابهم مبشِّرينَ، ولِمن خالَفَهُم مُنْذِرينَ، وجَعَلَ مِفْتَاحَ دعوتهم، وزُبدَةَ رِسالتهم معرفةَ المعبود سبحانه بأسمائِهِ وصفاتِه وأفعالِه، إذ على هٰذه المعرفةِ تُبْنَى مطالِبُ الرسالةِ كُلُّها مِن أوَّلها إلى آخرها.

ثُمَّ يَتْبَعُ ذلك أصلانِ عظيمان:

أحدُهما: تَعْرِيفُ الطريقِ المُوصِلِ إليهِ، وهي شَريعتُه المُتضمِّنَةُ لأمرهِ ونهيِه.

والثاني: تعريفُ السالِكين ما لهم بَعْدَ الوصولِ إليه مِن النعيمِ المقيمِ.

أعرف الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه

فأَعْرَفُ الناسِ باللّٰه عزَّ وجلَّ أتبعُهُمْ لِلطريقِ الموصلِ إليه، وأعرفُهم بحالِ السَّالِكينَ عندَ القُدُومِ عليه، ولهٰذا سمَّى اللّٰهُ ما أنزله على رسوله رُوحاً، لتوقُّفِ الحياةِ الحقيقيَّةِ عليه، ونُوراً لتوقُّفِ الهدايةِ عليه، فقال تعالى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [المؤمن: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا

مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الكِتَـٰبُ وَلَا الْإِيمَـٰنُ[1] ولَٰكِن جَعَلْنَـٰهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ اللَّـهِ الَّذِي لَهُ مَـا فِي السَّمَـٰوَاتِ وَمَـا فِي الْأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّـهِ تَصِيـرُ الأمـورُ﴾[2] [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فلا رُوحَ إلا فيما جاءَ به الرسولُ، ولا نورَ إلا في الاستضاءَةِ به.

وهو الشِّفاءُ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدىً وشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو ــ وإن كان هُدىً وشفاءً مطلقاً ــ لكنْ لمَّـا كان المُنْتَفِعُ بذلك هُمُ المؤمنينَ، خُصُّوا بالذِّكر.

واللَّـه تعالى أرسلَ رسولَه بالهُدى ودِينِ الحقِّ، فلا هُدَى إلا فيما جاءَ به.

وجوب الإيمان المجمل على كلِّ أحدٍ

ولا رَيْبَ أنه يَجِبُ على كُلِّ أحدٍ أن يُـؤْمِنَ بما جاءَ به الرسولُ إيماناً عامّاً مُجْمَلاً، ولا ريبَ أنَّ معرفة ما جاءَ به الرسولُ على التفصيل

(١) قال ابنُ الجوزي في «زاد المسير» ٧/٢٩٨: قوله تعالى: (ما كُنْتَ تَدْرِي ما الكِتَابُ) وذلك أنه لم يكن يعرف القرآن قبل الوحي، (ولا الإيمانُ) فيه ثلاثة أقوال:
أحدها: أنه بمعنى الدعوة إلى الإيمان.
والثاني: أن المراد به شرائع الإيمان ومعالمه، وهي كلُّها إيمان، وقد سمى الصلاة إيماناً، بقوله: (ومـا كَانَ اللَّـهُ لِيُضِيـع إيمانَكم) هـذا اختيارُ ابن قتيبـة، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة.
والثالث: أنه ما كان يعرف الإيمانَ حين كان في المهد، وإذ كان طفلاً قبل البلوغ، حكاه الواقدي. والقول ما اختاره ابنُ قتيبة وابن خزيمة. وقد اشتهر في الحديث عنه ــ عليه السلام ــ: أنه كان يوحِّدُ الله، ويُبغض اللات والعُزَّى، ويحج ويعتمر، ويتبع شريعةَ إبراهيم، عليه السلام. قال الإمامُ أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ: من زعم أن النبي ﷺ كان على دينِ قومه، فهو قولُ سوء، أليس كان لا يـأكل مـا ذبح عـلى النصب...

(٢) انظر «التفسير القيم» ص ٤٣٤ للإمام ابن القيم رحمه الله.

فَرْضٌ على الكِفاية، فإنَّ ذلك داخـلٌ في تبليغ ما بَعث اللّـهُ به رسولَه، وداخِلٌ في تدبُّر القرآن وعَقْلِهِ وفَهْمِهِ، وعلمِ الكتاب والحكمةِ، وحِفْظِ الذِّكر، والدُّعاءِ إلى الخير، والأمرِ بالمعروف، والنَّهيِ عن المنكر، والدُّعاءِ إلى سبيلِ الربِّ بالحِكمة والموعظَة الحَسَنة، والمُجادلةِ بالتي هي أحسنُ[1] ونحوِ ذلك ممَّا أَوجبَه اللّـهُ على المؤمنينَ، فهو واجبٌ على الكِفاية منهم.

٢

وأما ما يجبُ على أعيانهم، فهذا يتنوَّعُ بتنوُّعِ قُدَرِهم، وحاجَتِهم ومَعْرِفَتِهِمْ، وما أُمِرَ به أعيانُهم، ولا يَجِبُ على العاجز عن سَماعِ بعض العلم، أو عن فَهم دقيقِه ما يجبُ على القادر على ذلك.

ويجب على من سَمِـعَ النصوصَ وفَهِمَهَـا مِنْ علمِ التفصيلِ مـا لا يَجِبُ على مَن لم يَسْمَعْهـا، ويجب على المفتي والمحـدِّث والحاكمِ ما لا يَجِبُ على مَنْ ليس كذلك.

عامة من ضل في بـاب العقـائـد إنما لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول

وينبغي أن يُعْرَف[2] أنَّ عامَّة مَنْ ضَلَّ في هذا الباب، أو عَجَزَ فيه

---

(١) للإنسان ثلاثةُ أحوال، إما أن يعرف الحقَّ ويعمل به، وإما أن يعرفه ولا يعمل به، وإما أن يجحدَه. فصاحبُ الحال الأول: هو الذي يُدعى بالحكمة، فإن الحكمة هي العلم بالحق والعمل به. والنوع الثاني: من يعرِفُ الحق، لكن يخالف نفسه، فهذا يُوعظ بالموعظة الحسنة. وعامةُ الناس يحتاجون إلى هٰذا وهٰذا، فإن النفس لها أهواء تدعوها إلى خلاف الحق وإن عرفته. وأما الجدلُ، فلا يدعى به، بل هو من باب دفع المعارض، فإذا عارض الحق معارض، جُودِلَ بـالتي هي أحسن. وقال تعـالى: ﴿بالتي هي أحسن﴾، ولم يقل: بالحسنة كما قال في الموعظة، لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة، فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن حتى يصلح ما فيه من المخالفة والمدافعة، والمجادلة بعلم، كما أن الحكمة بعلم. وقد ذم الله تعالى من يُـجادل بغير علم في غير موضع من كتابه. «الرد على المنطقيين» ص ٤٦٨ لشيـخ الإسلام ابن تيميـة. وانظر «مـدارج السالكين» ١/٤٤٥ ـ ٤٤٧ و«مفتاح دار السعادة» ١/١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) «أن يعرف» سقطت من (ب).

عن معرفة الحق، فإنما هو لِتفريطه في اتِّباعِ ما جاءَ به الرسولُ، وتَرْكِ النظر والاستدلال الموصِلِ إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب اللّه، ضلُّوا، كما قال تعالى: ﴿فإمَّا يأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبعَ هُـدَايَ فَلاَ يَضِلُّ ولا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَـإِنَّ لَهُ مَعِيشَـةً ضَنْكاً ونَحشُرُه يَوْمَ الْقِيـمَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشرْتَنِي أَعْمَى وقَـدْ كُنْتُ بَصِيـراً * قَالَ كَـذٰلِكَ أَتَتْـكَ ءَايٰتُنَـا فنَسِيتَهـا وَكَـذٰلِـكَ اليَـوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٣ ــ ١٢٦].

قال ابنُ عباس رضي اللّـه عـنـه: تكفَّلَ اللّـهُ لمن قرأ القرآن، وعَمِلَ بما فيه أن[1] لا يَضِلَّ في الدنيا، ولا يَشْقَى في الآخِرَةِ، ثم قرأ هذه الآية[2].

وكما في الحديث الذي رواه التِّرمذيُّ وغَيْرُهُ عن عليٍّ رضي اللّـه عنه قال: قال رسولُ اللّـه ﷺ: «إنَّهَا سَتكونُ فِتَنٌ» قُلْتُ: فَما المَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُـول اللّـه؟ قال: «كِتَـابُ اللّـهِ، فِيهِ نَبَـأُ مَا قَبْلَكُم، وخَبَـرُ مَا بَعْدَكُمْ، وحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الفَصْلُ، لَيْسَ بالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/٣٨١، وصححه ووافقه الذهبي من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ: أجار الله تابع القرآن من أن يَضِلَّ في الدنيا، أو يشقى في الآخرة، ثم قرأ: ﴿فمن اتَّبع هداي فلا يَضِلُّ ولا يشقى﴾ قال: لا يَضِلُّ في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٣١١، وزاد نسبته إلى ابن أبي شيبة، والفِريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق عن ابن عباس، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦٠٣٣) من طريق ابن عيينة، عن عطاء بن السائب، قال: قال ابن عباس: من قرأ القرآن، فاتَّبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يومَ القيامة الحساب، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾.

جبَّارٍ، قَصَمَهُ اللّـهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الهُدَى في غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللّـهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللّـهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لا تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلاَ تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسُنُ، وَلاَ تَنْقَضِي عَجَائِبُه، ولا يَشبعُ مِنْهُ العُلَماءُ، مَنْ قَالَ بِـهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِـهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْـهِ هُدِيَ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[1] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى.

---

(1) أخرجه الترمذي (٢٩٠٨)، والدارمي ٢/٤٣٥، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨١) وفي سنده الحارث بن عبدالله الأعور، والجمهور على توهينه.

وقال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» ص ١٥: والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور، وقد تكلموا فيه. بل قد كذّبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده. أما أنه تعمد الكذب في الحديث، فلا. وقُصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ وقد وهم بعضُهم في رفعه، وهو كلامٌ حسن صحيح على أنه قد روي له شاهد عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن»: حدثنا أبو اليقظان، حدثنا عمار بن محمد الثوري أو غيرُه، عن أبي إسحاق الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إنَّ هذا القرآن مأدبة الله، فتعلَّموا من مأدُبَتِهِ ما استطعتم، إنَّ هٰذا القرآن حبلُ الله، وهو النورُ المبين، والشفاءُ النافع، عصمة لمن تمسَّك به، ونجاة لمن تبعه، لا يَعْوَجُّ فيُقوَّم، ولا يزيغُ فيُستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَقُ عن كثرة الرد، فاتلوه، فإن الله يأجُرُكم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقولُ: ألم حرف ولكن ألف عشر، ولام عشر، وميم عشر». وأبو إسحاق الهجري ـ وهو إبراهيم بن مسلم ـ: ليِّنُ الحديث رفع الموقوفات، فيحتمل أن يكون وَهِمَ في رفع هذا الحديث، وإنما هو من كلام ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٠/٨٤ (١٦٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٢٥٣ من طريق أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل، قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً الفتن، فعظمها، وشددها، فقال علي بن أبي طالب: يا رسول الله فما المخرج منها، فقال: «كتاب الله...» وفي سنده عمرو بن واقد وهو متروك كما قال الهيثمي في «المجمع» ٧/١٦٥.

ولا يَقبلُ اللّـهُ مِن الأولين والآخِرين ديناً يَدِينُونَه[1] إلا أن يَكُونَ مُوافِقاً لِدينه الذي شَرَعَه على ألسنة رُسُلِه عليهم السلامُ.

وقد نزّه اللّـهُ تعالى نفسَه عمَّا يَصِفُه به العبادُ إلا ما وصَفَه به المرسَلون بقوله سبحانه: ﴿سُبۡحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ * وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠، ١٨٢] فنزَّه نفسَه سبحانه عما يَصِفُه به الكافرونَ، ثم سلَّم على المرسَلين، لِسلامة ما وصفوه به مِن النقائِص والعُيُوبِ، ثم حَمِدَ نفسَه على تفرُّده بالأوصاف التي يستحِقُّ عليها كمالَ الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسولُ ﷺ خيرُ القرون، وهُمُ الصَّحابَةُ والتابعون لهم بإحسانٍ، يُوصِي به الأَوَّلُ الآخِرَ، ويقتدي فيه اللاَّحِقُ بالسَّابِق، وهم في ذلك كُلِّه بنبيِّهم محمدٍ ﷺ مُقتدون، وعلى مِنهاجه سالِكُون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلۡ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإن كان قولُه: «وَمَنِ اتَّبَعَنِي» معطوفاً على الضمير في «أدعو»، فهو دليل على أن أتباعَه هُمُ الدُّعاةُ إلى اللّـه، وإن كان معطوفاً على الضمير المنفصل، فهو صريحٌ أن أتباعه هُمْ أهلُ البصيرة فيما جاءَ به دُونَ غيرهم، وكلا المعنيين حَقٌّ[2].   ٣

وقد بلَّغ الرسولُ ﷺ البلاغَ المبين، وأَوْضَحَ الحُجَّة للمُستبصِرين، وسَلَكَ سَبيلَه خيرُ القرون، ثم خَلَفَ مِن بعدهم خَلْفٌ اتَّبعوا أهواءَهم،

---

(١) في (د): يدينون به.

(٢) قال ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» ١/١٥٤: والقولان متلازمان، فلا يكون الرجلُ من أتباعه حقاً حتى يدعو إلى ما دعا إليه، ويكون على بصيرة. والقول الأول ــ وهو قولُ الفراء ــ أحسنُ وأقربُ إلى الفصاحة والبلاغة. وانظر «معاني القرآن» للفراء ٢/٥٥، و«زاد المسير» ٤/٢٩٥.

وافترقوا، فأقام اللـه لهذه الأمة من يَحْفَظُ عليها[1] أُصُولَ دينها، كما أخبر الصادِقُ ﷺ بقولـه: «لا تَزَالُ طَـائِفَةٌ مِن أُمَّتِي ظَـاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ»[2].

---

(١) في (ب): عنها.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٣٠)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان ــ رضي الله عنه ــ وأخرجه أحمد ٢٤٤/٤ و٢٤٨ و٢٥٢، والبخاري (٣٦٤٠) و(٧٣١١) و(٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، والطبراني ٤٠٢/٢٠ (٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) من حديث المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون». وأخرجه البخاري (٣٦٤١) و(٧٣١٢) و(٧٤٦٠)، ومسلم ١٥٢٤/٣، وأحمد ١٠١/٤، والطبراني ٣٢٩/١٩ (٧٥٥) و(٨٤٠) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٩٣) و(٨٩٩) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩١٧) من حديث معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»، وأخرجه مسلم (١٧٤) من حديث جابر بن سمرة بلفظ: «لن يبرح هذا الدين قائمًا يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»، وأخرجه أيضاً (١٩٢٣) من حديث جابر بن عبدالله بلفظ: «لا تزالُ طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، وهو في «المنتقى» (١٠٣١) لابن الجارود، و«شرف أصحاب الحديث» (٥١)، وأخرجه أيضاً(١٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» ٣١٤/١٧ (٨٧٠) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك». وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الحاكم ٤٤٩/٤ وصححه، والطيالسي ص ٩، والدارمي ٢١٣/٢. وعن أبي هريرة عند ابن ماجه (٧)، وعن قرة بن إياس عند الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦) وأحمد ٤٣٦/٣ و٣٤/٥ و٣٥، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١١) و(٤٤) و(٥٠)، وصححه ابن حبان (٦١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وعن عمران بن حصين عند أحمد ٤٣٧/٤، وأبي داود (٢٤٨٤)، والخطيب (٤٦)، والطبراني ١١١/١٨ (٢١١) و(٢٢٨)، والحاكم ٤٥٠/٤، وصححه ووافقه الذهبي، ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال». وعن أبي أمامة عند أحمد ٢٦٩/٥ ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمرُ الله وهم =

التعريف بأبي جعفر الطحاوي

وممَّنْ قام بهذا الحقِّ مِن علماء المسلمين: الإمامُ أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد بن سَلاَمَةَ الأَزْدِي الطحاوي، تغمَّده الله برحمته، بعد المئتين فإنَّ مولدَه سنة تسع وثلاثين ومئتين، ووفاته سنةَ إحدى وعشرين وثلاثِ مئة.

فأخبر رَحِمَهُ اللَّه عما كان عليه السَّلَفُ، ونَقَل عن الإمام أبي حنيفةَ النعمان بن ثابتٍ الكُوفيِّ[1]، وصاحِبَيْه: أبي يوسفَ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الحِمْيَرِي الأنصاريِّ، ومحمد بنِ الحسنِ الشَّيباني ـ رضي اللَّه عنهم ـ ما كانوا يعتقِدونَه مِن أصول الدين، ويَدِينُونَ به ربَّ العالمين.

وكُلَّما بَعُدَ العَهْدُ، ظَهَرَتِ البدعُ، وكَثُرَ التَّحريفُ الذي سمَّاه أهلُه تأويلاً، ليُقْبَلَ، وقَلَّ من يهتدي إلى الفَرْقِ بين التحريفِ والتأويل، إذ قد سُمِّيَ صَرْفُ الكلام عن ظاهره إلى معنًى آخَرَ يَحْتَمِلُه اللفظُ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثَمَّ قرينةٌ تُوجِبُ ذٰلك، ومِن هنا حَصَلَ الفَساد، فإذا سمَّوه تأويلاً قُبِلَ وراجَ على من لا يهتدي إلى الفَرْق بينهما.

= كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس».

أما هذه الطائفة فقال البخاري في «صحيحه»: هم أهل العلم، وقال أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم. قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال الإمام النووي: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقيه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهدٍ وعابد. انظر «شرح مسلم» ١٣/٦٦، ٦٧.

(١) هو الإمام الثقة فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. توفي سنة ١٥٠هـ مترجم في «السير» ٦/٣٩٠ ـ ٤٠٣.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاحِ الأَدِلَّةِ، ودَفْعِ الشُّبَهِ الوارِدَةِ عليها، وكَثُرَ الكلامُ والشَّغْبُ، وسببُ ذلك إصغاؤُهم إلى شُبَه المُبْطِلين، وخوضُهم في الكلام المذموم الذي عابَه السلفُ، ونَهَوْا عن النظرِ فيه، والاشتغالِ به، والإصغاءِ إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيثُ قال: ﴿وإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءَايَـٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فإنَّ معنى الآية يَشْمَلُهُمْ.

وكُلٌّ من التحريف والانحراف على مراتبَ، فقد يكونُ كفراً، وقد يكون فِسقاً، وقد يكون معصيةً، وقد يكون خطأً.

فالواجبُ اتباعُ المرسلين، واتباعُ ما أنـزلَه اللّـه عليهم. وقـد خَتَمهم[1] اللّـه بمحمَّدٍ ﷺ، فجعَلَه آخِرَ الأنبياء، وجعل كِتابه مُهَيْمِناً[2] على ما بَيْنَ يدَيه من كتب السماء، وأَنزل عليه الكتابَ والحِكمة، وجَعَل دعوتَه عامةً لجميع الثَّقَلَيْنِ: الجِنِّ والإِنْسِ، باقيةً إلى يوم القيامة، وانْقَطَعَتْ به حُجَّةُ العباد على اللّـه، وقد بيَّن اللّـهُ به كُلَّ شيءٍ، وأكملَ

نبينا محمد ﷺ خاتم الأنبياء

(١) في (ب): وختمهم.

(٢) قال الحافظ ابن كثير ٢/٦٥ في تفسير قوله تعالى: ﴿ومهيمناً عليه﴾ قال ابن عباس: مؤتمناً عليه، وقال: القرآن أمين على كل كتاب قبله، ورُوي عن عكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ومحمد بن كعب، وعطية، والحسن، وقتادة، وعطاء الخراساني، والسدي، وابن زيد نحوُ ذلك. وقال ابن جريج: القرآنُ أمين على الكتب المتقدمة قبلَه، فما وافقه منها، فهو حق، وما خالفه منها، فهو باطل. وعن ابن عباس: أي حاكمًا على ما قبله من الكتب. وهذه الأقوال كُلُّها متقاربة المعنى، فإن اسم «المهيمن» يتضمن هذا كله، فهو أمين، وشاهد، وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها، حيث جمع فيه محاسنَ ما قبلَه، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، ولهذا جعله شاهداً، وأميناً، وحاكمًا عليها كلها وتكفَّل تعالى حفظَه بنفسه الكريمة، فقال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩].

له ولأمته الدينَ خبراً وأمراً، وجعل طاعتَه طاعةً له، ومعصيتَه معصيةً له، وأقسَم بنفسه أنهم لا يُـؤمِنُون حتى يُحَكِّمُوه فيما شَجَرَ بينهم، وأخبرَ أن المنافقين يُرِيدُون أن يتحاكَمُوا إلى غيره، وأنَّهم إذَا دُعُوا إلى اللَّـه والرسولِ ــ وهو الدعاء إلى كِتابِ اللَّـه وسُنَّةِ رسوله ــ صَدُّوا صُدُوداً، وأنَّهم يَزعُمُونَ أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً.

٤ وكما يقوله كثيرٌ من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريدُ أن نُحِسَّ الأشياء بحقيقتها، أي: نُدْرِكَها ونَعْرِفَها، ونُرِيدُ التوفيقَ بين الدلائل التي يُسمُّونها العقليات ــ وهي في الحقيقة جَهليات ــ وبينَ الدلائل النقليةِ المنقولةِ عن الرسولِ، أو نريدُ التوفيقَ بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقولُه كثيرٌ من المبتدعة، من المتنسِّكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن[1]، والتوفيقَ بَيْنَ الشريعة وبين ما يدَّعونه مِن الباطل الذي يُسَمُّونَهُ: حقائقَ، وهي جهل وضلال.

وكما يقولُه كثيرٌ من المتمَلِّكة والمتأمِّرة: إنما نريد الإحسانَ بالسياسة الحسنة، والتوفيقَ بينها وبينَ الشريعةِ، ونحو ذلك.

ما جاء به الرسول يدخل فيه كلُّ حق، وهو كافٍ كامل

وكلُّ مَنْ طَلَب أن يُحَكِّمَ في شيء من أمر الدين غيرَ ما جاءَ به الرسولُ، ويظُنُّ أن ذلك حَسَنٌ، وأن ذلك جمعٌ بين ما جاءَ به الرسولُ وبين ما يُخـالِفُـه، فله نصيبٌ من ذلك، بل ما جاءَ به الرَّسُولُ كافٍ كاملٌ، يَدْخُلُ فيه كُلُّ حق، وإنما وَقَع التقصيرُ مِن كثيرٍ من المنتسبين إليه، فلم يَعْلَمُوا ما جاءَ به الرسولُ في كثيرٍ من الأمور الكلامية الاعتقادية،

---

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب: إنما نريد الإحسان بالجمع بين العلم والإيقان...

ولا في كثيرٍ من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبُوا إلى شريعة الرَّسُولِ بظنهم وتقليدِهم ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها.

فَبِسبب جهلِ هٰؤلاء وضلالِهم وتفريطهم، وبسبب عُدوانِ أولٰئك وجهلِهم ونِفاقهم، كَثُرَ النفاقُ، ودَرَسَ كَثِيرٌ مِن علم الرسالة.

بل البحثُ التَّامُّ، والنظرُ القويُّ، والاجتهادُ الكامل، فيما جاء به الرسولُ ﷺ، لِيُعلَمَ ويُعْتَقَدَ، ويُعْمَلَ به ظاهراً وباطناً، فيكون قد تُلي حَقَّ تلاوته، وأن لا يُهْمَلَ منه شيءٌ.

وإن كان العَبْدُ عاجزاً عن معرفة بعضِ ذٰلك، أو العملِ به، فلا يَنهَى عما عَجَز عنه مما جاءَ به الرسولُ، بل حَسْبُهُ أن يَسْقُطَ عنه اللَّوْمُ لعجزه، لكن عليه أن يَفْرَحَ بِقيام غيره بِهِ، ويرضى بذٰلك، ويوَدُّ أن يكون قائماً به، وأن لا يُـؤمِنَ ببعضه ويَتْرُكَ بعضَه، بل يُـؤْمِن بالكِتابِ كُلِّه، وأن يُصَانَ عن أن يُدخِلَ فيه ما ليس منه: من روايةٍ أو رأيٍ، أو يتَّبِعَ ما ليس من عند اللّٰـه اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿ولاَ تَلْبِسُـوا الحَقَّ بِالْبٰطِلِ وتَكْتُموا الحَقَّ وأَنتم تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقةَ السَّابقين الأولين، وهي طريقةُ التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم القيامة، وأوَّلُهم السلفُ القديم من التابعين الأولين، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، ومِن هٰـؤلاء أئمةُ الدين المشهودُ لهم عند الأمة الوسط[١] بالإمامة.

---

(١) الوسط هنا: خيارُ الناس وعدولُهم، كما في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أُمَّةً وسطاً﴾ وقول الشاعر:

هُمُ وَسَطٌ يَـرْضَى الأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ ... إذا نَـزَلَتْ إِحْدَى اللَّيـالي بِمُعـظَمِ

نقول عن السلف في ذم علم الكلام

فعن أبـي يوسفَ[1]، رحمه الله تعالى، أنه قال لِبشرٍ المَرِيسي[2]: العِلْمُ بالكلامِ هو الجهلُ، والجهلُ بالكلام هو العلمُ، وإذا صار الرجلُ رأساً في الكلام، قيل: زِنديق، أو رُمي بالزَّنْدَقة. أراد بالجهلِ به اعتقادَ عَدَمِ صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعْرَاضَ عنه، وتَرْكَ الالتفات إلى اعتباره، فإن ذلك يَصُـونُ عِلْمَ الرجل وعقلَه، فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: مَنْ طَلَبَ العلمَ بالكلام، تزندق، ومَنْ طلب المالَ بالكِيمياء، أفلس، ومن طلب غَرِيبَ الحديث، كَذَبَ[3].

وقال الإمام الشافعيُّ رحمه الله تعالى: حُكمي في أهلِ الكلام أن يُضرَبوا بالجَرِيد والنِّعال، ويُطافَ بهم في العشائر والقبائل[4]، ويُقال:

---

(١) هو الإمام المجتهد العلاّمة المحدث كبير القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي صحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم. توفي سنة ١٨٢هـ. «سير أعلام النبلاء» ٨/٥٣٥ ـ ٥٣٩.

(٢) هو بشر بن غياث المريسي أبوعبدالرحمن العدوي مولاهم البغدادي، فقيه متكلم معتزلي، رأس الطائفة المريسية، أخذ الفقه عن أبـي يوسف صـاحب أبـي حنيفة ـ رحمها الله ـ روى عنه حماد بن سلمة وغيره، توفي سنة ٢١٨هـ. وقد قارب الثمانين، قال الذهبـي عنه في «ميزان الاعتدال»: مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة، ولم يدرك جهم بن صفوان وإنما تقلد مقالته في خلق القرآن، واحتج لها، ودعا إليها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/١٩٩.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤) من طريق جعفر بن محمد الفريابـي حدثنا بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كان يقال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس. وأورده الإمام الذهبـي في «السير» ٨/٥٣٧ في ترجمة أبـي يوسف، وهو في «ذم الكلام» ٦/١٠٤/١ للهروي.

(٤) سقطت من (ب).

هٰذا جزاءُ من تَرَكَ الكتاب والسنة، وأقبلَ على الكلام[1].

وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كُــلُّ العُلُومِ سِــوَى القُــرآنِ مَشْغَلَةٌ
إلاَّ الحَــدِيثَ وإلاَّ الفِقْـهَ في الــدِّينِ

العِلْمُ مــا كَــانَ فِيــهِ قَــالَ حَــدَّثَنَــا
وَمَـا سِوَى ذَاكَ وَسْـوَاسُ الشَّيَـاطِينِ[2]

وذكرَ الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لِعلماء بلده: لا يَدْخُلُ المتكلمون، ولو أوصى[3] إنسان أن يُوقَفَ من كتبه ما هـو مِنْ كتب العلم، فأفتى السلفُ أن يُباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى الظهيرية»[4] فكيف يُرَامُ الوصولُ إلى علم الأُصول، بغير اتباعِ ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيُّهـا المُغْتَـدِي لِيَـطْلُبَ عِلْمَـاً ... كُـلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الـرَّسُولِ
تَطْلُبُ الفَرْعَ كَيْ تُصَحِّحَ أَصْلاً ... كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أصلِ الأُصُولِ

(١) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ١/٤٦٢، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٦٨)، وابن حجر في «توالي التأسيس» ص ٦٤، والذهبي في «السير» ١٠/٢٩.
والإمام الشافعي: هو عالم العصر، وناصر الحديث، وفقيه الملة أبو عبدالله محمد بن إدريس القرشي المطلبي المكي الغزي المولد أحد الأئمة المتبوعين المتوفى سنة ٢٠٤هـ. مترجم في «السير» ١٠/٥ ــ ٩٩.

(٢) البيتان منسوبان للشافعي في طبقات السبكي ١/٢٩٧، والبداية ١٠/٢٥٤، والمرتضى الزبيدي في «الأمالي الشيخونية» فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة» ص ٤٦، وهما منسوبان لبعض علماء الشاش في «شرف أصحاب الحديث» ص ٧٩، و «الإلماع» ص ٤١، و «صون المنطق والكلام» ص ١٤٧ للسيوطي.

(٣) في الأصول: وأوصى، دون «ولو» والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) هي لظهيرالدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري الفقيه الأصولي القاضي تولى الحسبة ببخارى، وتوفي سنة (٦١٩هـ). «الفوائد البهية» ص ١٥٦ ــ ١٥٧.

ونبيُّنا ﷺ أُوتِيَ فَوَاتِحَ الكَلِمِ وَخَوَاتمه وَجَوَامِعَه[1] فبُعِثَ بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخِرية[2] على أتمِّ الوجوه، ولكن كُلَّما ابتدَع شخص بِدعةً، اتسعُوا في جوابها، فلذلك صار كلامُ المتأخرين كثيراً، قليلَ البركة، بخلاف كلامِ المتقدمين، فإنه قليلٌ، كثيرُ البركة، لا[3] كما يقولُه ضُلَّالُ المتكلمين وجهلتُهم: إن طريقة القومِ أَسْلَمُ، وإن طريقَتنا أحكمُ وأَعْلَمُ! وكما يقولُه من لم يُقَدِّرْهُم قَدْرَهم مِن المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرَّغوا لاستنباطِه[4]، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرونَ تفرَّغوا لذلك، فهم أفقه!!

فكُلُّ هؤلاءِ مَحجوبُونَ عن معرفة مقاديرِ السلف، وعُمْقِ علومهم، وقِلَّةِ تكلُّفهم، وكمالِ بصائرهم. وتاللهِ ما امتازَ عنهم المتأخِّرُون إلا بالتكلُّف والاشتغالِ بالأطرافِ التي كانت هِمةُ القومِ مراعاةَ أصولها،

---

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٩٧٧) و(٦٩٩٨) و(٧٠١٣) و(٧٢٧٣)، ومسلم (٥٢٣)، والنسائي ٦/٣ ـ ٤، والترمذي (١٥٥٥) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «بعثت بجوامع الكلم» وفي رواية لمسلم: «أوتيت» وهي في «المسند» ٢/٢٥٠ و٤٤٢ و٥٠١ وفي أخرى: «أعطيت» وهي في المسند أيضاً ٢/٤١٢، وقد فسره الزهري بأنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني، وجزم غيرُه بأن المراد بـ«جوامع الكلم»: القرآن بقرينةِ قوله: «بُعِثْتُ»، والقرآنُ هو الغايةُ في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

وفي صحيح مسلم (٢٠٠١) (٧١) عن أبي موسى الأشعري قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه. وأخرج أحمد ١/٤٠٨ و٤٣٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٢٦٣، وعبدالرزاق (٣٠٦٣)، والطيالسي (٣٠٤) من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ «عُلِّم فواتح الخير وجوامعه أو جوامع الخير وفواتحه...».

(٢) في (ب): والأخروية.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (د): لاستنباط الفقه.

وضَبْطَ قواعدِها، وشدِّ معاقِدِها، وهِمَمُهم مشمِّرةٌ إلى المطالب العالية في كُلِّ شيء، فالمتأخرون في شأنٍ، والقومُ في شأنٍ آخر، وقد جعل الله لِكل شيْءٍ قَدْراً.

وقد شَرَح هٰذه العقيدةَ غيرُ واحدٍ من العلماء، ولكن رأيتُ بعضَ الشارحين قد أصغى[1] إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

كراهة السلف التكلم بألفاظ لاشتمالها على حق وباطل

والسَّلَفُ لم يكرهوا التكلّمَ بالجوهر والجسمِ والعَرَضِ ونحوِ ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظٍ لِعُلُومٍ صحيحةٍ، ولا كرِهوا أيضاً الدِّلاَلَة على الحق والمحاجَّةَ لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتمالِهِ على أمورٍ كاذبة مخالفةٍ للحق، ومن ذلك مخالفتُها للكتاب والسنة، ولهذا لا تجدُ عند أهلها مِن اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم على الحقِّ والباطل، كَثُرَ المِراءُ والجدالُ، وانتشرَ القِيلُ والقالُ، وتولَّدَ لهم عنها[2] من الأقوالِ المخالفة للشرع الصحيح، والعقلِ الصريح ما يَضِيقُ عنه المجالُ، وسيأتي لذلك زيادةُ بيان عند قوله: «فَمَنْ رامَ علمَ ما حُظِرَ عنه علمُه...»[3].

وقد أحببتُ أن أشرحَها سالكاً طريقَ السَّلَفِ في عباراتهم، وأَنْسِجَ على مِنْوالهم، متطفِّلاً عليهم، لعلِّي أن أُنظَمَ في سِلْكِهم، وأَدْخُلَ في عِدادهم، وأُحْشَرَ في زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّـهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّـٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَـٰئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

---

(١) أصغى إلى فلان: إذا مال بسمعه نحوه.

(٢) في (ب): وتولد عنهم.

(٣) انظر ص: ٢٣٣.

ولما رأيتُ النفوسَ مائلةً إلى الاختصار، آثرتُه على التطويلِ والإسهابِ ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّـهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وهو حسبُنا ونعمَ الوكيلُ[١].

قولُه: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّـهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّـهِ: إِنَّ اللَّـهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ».

التوحيد هو أول دعوة الرسل

ش: اعلم أن التوحيدَ أَوَّلُ دعوةِ الرُّسل، وأَوَّلُ منازِلِ الطريق، وأَوَّلُ مقامٍ يقومُ فيه السالكُ إلى الله عزَّ وجلَّ. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّـهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ٦
وقال هودٌ عليه السلام لقومه: ﴿اعبدوا اللَّـهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]. وقال صالحٌ عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّـهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]. وقال شُعَيْبٌ عليه السَّلامُ لقومِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّـهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّـهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّـٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي[٢] إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال صلَّى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ

---

(١) أثبت في (أ) علامة حذف على قوله: «هو حسبنا ونعم الوكيل»، وكتب فوقها: غير نسخة المؤلف.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر الدمشقي: يوحَى؛ بالياء وفتح الحاء، على ما لم يسمَّ فاعله. وهي المثبتة في الأصول. انظر «زاد المسير» ٥/٣٤٦، و«حجة القراءات» ٤٦٦، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٢/١٤ ـ ١٥. وأهل الشام ـ والشارح منهم ـ على قراءة أبي عمرو بن العلاء من بعد الخمس مئة، وإلى ما بعد القرن التاسع. انظر «غاية النهاية» ١/٢٩٢.

النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّـهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّـهِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وابن حبان (١٧٥) و(٢١٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٣) من حديث ابن عمر، وتمامه: «ويُقيموا الصلاة ويُؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم إلا بحقّ الإسلام، وحسابهم على الله»، وأخرجه البخاري (١٣٩٩)، (١٤٥٧)، (٦٩٢٤)، (٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، والترمذي (٢٦٠٦)، (٢٦٠٧)، والنسائي ٥/١٤، وأبو داود (١٥٥٦) و(٢٦٤٠)، وأحمد ١/١٩ و٤٧ ــ ٤٨، و٢/٣١٤ و٣٨٤ و٤٢٣ و٤٥٧ و٤٨٢ و٥٠٢ و ٥٢٧ و ٥٢٨، والطيالسي (٢٤٤١)، والشافعي في «مسنده» ١/١١ ــ ١٢، ٢٢٣، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٤) و (٢١٦) و (٢١٧) و (٢١٨) و (٢٢٠)، وابن منده في «الإيمان» (٢٣) و (٢٤) و (٢٦) و (٢٧) و (١٩٦) و (١٩٧) و (١٩٨) و (١٩٩) و (٢٠٠) و (٤٠٢) و (٤٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/٢١٣، والدارقطني ٢/٨٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/١٥٩ و٣/٢٥ و٣٠٦، والخطيب في «تاريخه» ١٢/٢٠١، والبغوي في «شرح السنة» (٣١) و(٣٢) من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إلهَ إلا اللَّـهُ، فمن قال: لا إلهَ إلا اللَّـهُ، فقد عصَمَ مني مالَه ونفسَه إلا بحقِّه، وحسابه على الله تعالى»، وفي رواية لمسلم: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به...»، وأخرجه أبو داود (٢٦٤١) و (٢٦٤٢)، والترمذي (٢٦٠٨)، والنسائي ٧/٧٥ و ٨/١٠٩، والطحاوي ٣/٢١٥، وأحمد ٣/٢٢٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/١٧٣، والخطيب في «تاريخه» ١٠/٤٦٤، وابن منده في «الإيمان» (٣١) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤)، والبغوي (٣٤) من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البخاري (٣٩٢) دون قوله: «لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وأخرجه (٣٩٣) بها موقوفاً على أنس، وفي الباب عن جابر عند مسلم (٢١) (٣٥)، والترمذي (٣٣٣٨)، وأحمد ٣/٢٩٥ و٣٠٠ و٣٣٢ و٣٣٩ و٣٩٤، والحاكم ٢/٥٢٢، وابن ماجه (٣٩٢٨)، والطحاوي ٣/٢١٣، وأبي نعيم ٤/٤٤، وابن منده (٢٩) و (٣٠)، والحاكم ٢/٥٢٢، والطبراني (١٧٤٦)، وعن النعمان بن بشير عند النسائي ٧/٧٩، ٨٠، والبزار (١٥)، وعن أوس بن أوس عند النسائي ٧/٨٠ ــ ٨١، =

أول واجب على المكلف هو الشهادتان

ولهذا كان الصحيحُ أنَّ أوَّل وَاجِبٍ يجب على المكلَّفِ شهادةُ أَنْ لا إلٰهَ إلا اللَّـهُ، لا النظرُ، ولا القَصْدُ إلى النظر، ولا الشَّكُّ، كما هي أقوالٌ لأرباب الكلام المذموم، بل أئمةُ السلف كُلُّهم مُتَّفِقُون على أن أوَّلَ ما يُـؤْمر به العبدُ الشهادتانِ، ومتَّفِقُون على أنّ مَنْ فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بَلَغَ أو ميَّز عند من يرى ذٰلك، ولم يُوجِبْ[1] أحد منهم على وليِّه أن يُخاطِبه حينئذٍ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرارُ بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبهُ يَسْبِقُ وجوبَ الصلاة، لكن هو أدَّى هذا الواجبَ قبلَ ذلك.

وهنا مسائلُ تكلَّم فيها الفقهاءُ: فَمَنْ صلَّى ولم يتكلمْ بالشهادتين، أو أتى بغير ذٰلك مِن خصائصِ الإسلام، ولم يتكلَّمْ بهما: هل يصيرُ مسلماً أم لا؟ والصحيحُ أنه يصير مسلماً بكل ما هُو مِن خصـائصِ الإسلام.

فالتوحيدُ أَوَّلُ ما يُدخَلُ به في الإسلام، وآخِرُ ما يُخْرَجُ به من الدنيا، كما قال النبـي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّـهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»[2]. فهو أوَّلُ واجب وآخِرُ واجب.

= والدارمي ٢/٢١٨ والطيالسي (١١١٠)، وأحمد ٤/٨ و٩، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والطبراني (٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) وإسناده صحيح، وعن طارق بن أشيم الأشجعي عند مسلم (٢٣)، وعن معاذ عند ابن ماجه (٧٢)، وأحمد ٥/٢٤٥ ـ ٢٤٦، والبزار (١٦٥٣) و(١٦٥٤)، والطبراني ٢٠/١١٥. وقولُ الشيخ ناصرالدين الألباني: متفق عليه من حديث ابن عباس وَهَمٌ منه، فإنه لم يخرجاه ولا أحدهما عنه، وإنما هو في «الطبراني الكبير» (١١٤٨٧)، وإليه نسبه الهيثمي في «المجمع» ١/٢٥، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» ص ٦، ٧.

(١) في (ب): ولم يوجب على.

(٢) أخرجه ابن حبان (٧١٩) «موارد» من حديث أبي هريرة أن النبـي ﷺ قال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت، دخل الجنة يوماً من الدَّهر، وإن أصابه ما أصابه» وله شاهد بسند حسن عند أبي داود (٣١١٦)، وأحمد ٥/٢٣٣ و٢٤٧، والطبراني =

أنواع التوحيد ومعانيه

فالتوحيدُ أولُ الأمرِ وآخِرُه، أعني: توحيدَ الإلٰهية، فإن التوحيد يتضمَّنُ ثلاثةَ أنواع:

أَحَدُهَا: الكلامُ في الصفات.

والثاني: توحيدُ الربوبية، وبيان أَنّ الله وحدَه خالقُ كل شيءٍ.

والثالث: توحيدُ الإلٰهية، وهو استحقاقُه سبحانه وتعالى أن يُعْبَدَ وحدَه لا شريكَ له.

توحيد الصفات

أما الأول، فإن نفاةَ الصفاتِ أدخلُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ في مسمَّى التوحيد، كالجهمِ بن صفوان[1] ومن وافقه، فإنهم قالُوا: إثباتُ

= ٢٠/١١٢ (٢٢١)، والخطيب ١٠/٣٣٥، والفسوي في «تاريخه» ٢/٣١٢، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٩٩ من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخلَ الجنةَ»، صححه الحاكم ١/٣٥١، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن طلحة بن عبيدالله عند أحمد ١/١٦١ بسند صحيح، وصححه ابن حبان (٢٠٥) والحاكم ١/٣٥٠، ٣٥١، ولفظ أحمد: «إني لأَعلـمُ كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا أشرق لها لونه، ونفَّس الله عنه كربته: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عمر: أحمد ١/٦٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٢٩٦، وصححه ابن حبان (٢٠٤)، والحاكم ١/٧٢، ووافقه الذهبي، ولفظه: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرمه الله على النار: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عثمان بن عفان: مسلم (٢٦)، وابن حبان (٢٠١)، وأحمد ١/٦٥ ولفظه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(١) يكنى أبا محرز، وقد نشأ في سمرقند بخراسان، ثم قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ، وكان مولى لبني راسب من الأزد، وقد أطبق السلف على ذمه بسبب إنكاره الصفات وتأويلها المفضي إلى تعطيلها، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه جهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت إليه، وقد قتل سنة ١٢٨هـ مع الحارث بن سريج في حربه ضد بني أمية. انظر «الطبري» ٧/٢٢٠، ٢٢١، و٢٣٦، ٢٣٧، و«سير أعلام النبلاء» ٦/٢٦ ــ ٢٧، و«تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ١٠ وما بعدها للقاسمي.

الصفات يستلزِمُ تعدُّدَ الواجِبِ، وهٰذا القولُ معلومُ الفسادِ بالضَّرورَةِ، فإن إثباتَ ذاتٍ مُجرَّدة عن جميع الصفات لا يُتَصَوَّرُ لها وجودٌ في الخارج، وإنما الذِّهنُ قد يَفْرِضُ المُحالَ ويتخيَّلُه، وهذا غايةُ التعطيل.

وهذا القولُ قد أفضى بقومٍ إلى القولِ بالحُلولِ أو الاتحاد، وهو أقبحُ مِن كفر النصارى، فإن النصارى خصُّوه بالمسيح، وهؤلاء عمُّوا[1] جميعَ المخلوقات.

ومِن فُروع هذا التوحيد: أن فرعونَ وقومَه كامِلو الإيمانِ، عارِفُونَ بالله على الحقيقة.

ومِن فروعه: أن عُبَّاد الأصنامِ على الحق والصَّوابِ، وأنهم إنما عبدُوا اللَّـهَ لا غيرَه.

ومن فروعه: أنه لا فرقَ في التحريم والتحليل بين الْأُمِّ والْأُخت والأجنبية، ولا فرقَ بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكُـلُّ مِن عين واحدة، لا بل هو العينُ الواحدة. ٧

ومِن فروعه: أن الأنبياءَ ضَيَّقوا على النَّاسِ، تعالى الله عمّا يقولونَ عُلُوّاً كبيراً.

توحيد الربوبية

وأما الثاني: وهو توحيدُ الربوبية، كالإقرار بأَنَّهُ خالق كُلِّ شيءٍ، وأنه ليس للعالَم صانعانِ متكافئان في الصِّفاتِ والأفعال، وهذا التوحيدُ حقٌّ لا ريبَ فيه، وهو الغايةُ عند كثيرٍ من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهٰذا التوحيدُ لم يذهب إلى نقيضِهِ طائفةٌ معروفة من بني آدمَ، بلِ

---

(١) في (ب): عمموا.

القلوبُ مفطورةٌ على الإقرارِ به أعظَمَ من كونها مفطورةً على الإقرارِ بغيره من الموجودات، كما قالَتِ الرُّسُلُ عليهم السلامُ فيما حكى اللَّـهُ عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهرُ[1] من عُرِفَ تَجَاهُلُهُ وتظاهُرُهُ بإنكار الصانع فرعونُ، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعَنْ قومِه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا قال: وما ربُّ العالمين؟ على وجه الإنكار له تَجَاهُلَ العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤، ٢٨].

وقد زَعَمَ طائفةٌ أن فرعونَ سأل موسى مستفهماً عن الماهيَّةِ، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عَجَزَ موسى عن الجواب، وهذا غَلَط، وإنما هذا استفهامُ إنكار وجَحْدٍ، كما دَلَّ سائرُ آيات القرآن على أن فرعونَ كان جاحِداً لله، نافياً له، لم يكن مثبتاً له، طالباً[2] للعلم بماهيَّتِهِ. فلهذا بيَّن لهم موسى أنه معروف، وأن آياتِهِ ودَلائِلَ ربوبيته أظهرُ وأشهرُ من أن يُسْأَلَ عنه بما هُوَ؟ بل هو سبحانه أَعْرَفُ وأَظْهَرُ وأَبْيَنُ مِنْ أَنْ يُجْهَلَ؛ بل معرفتُه مستقرةٌ في الفِطَر أعظَمَ مِن معرفة كُلِّ معروف.

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٨/٣٨ ــ ٣٩.

(٢) في (ب): طلباً.

ولم يُعْرَفْ عن أحدٍ من الطوائف أنه قال: إن العالَمَ له صانعانِ متماثلانِ في الصفاتِ والأفعال، فإن الثَّنَوِيَّةَ من المجوس، والمانَوِيَّةَ[1] ـ القائلين بالأصلين: النورِ والظُّلمةِ، وأن العالم صدَر عنهما ـ: متفقون على أن النورَ خيرٌ من الظُّلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمةَ شِرِّيرة مذمومة، وهم متنازِعُونَ في الظُّلمة: هل هي قديمة أو محدثَة؟ فلم يثبتوا ربَّيْنِ متماثلين.

وأما النَّصارى القائلـون بالتثليث، فإنهم لم يُثْبِتُوا للعالَمِ ثلاثـةَ أربابٍ يَنْفَصِلُ بعضُهم عن بعض، بل هُمْ متفقون على أن صانع العالَمِ واحدٌ، ويقولون: باسم الأب والابن وروحِ القُدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولُهم في الحُلول أفسدُ منه، ولهذا كانوا مضطربينَ في فَهْمِهِ، وفي التعبير عنه، لا يَكَادُ واحدٌ منهم يُعبِّرُ عنه بمعنى معقولٍ، ولا يكاد اثنانِ يَتَّفِقَانِ على معنى واحدٍ، فإنهم يقولون: هو واحدٌ بالذات، ثلاثةٌ بالأقنوم! والأقانيم يُفسرونها تارةً بالخواص، وتارةً بالصفات، وتارةً بالأشخاص، وقد فَطَرَ الله العباد على 8

(١) المانوية ـ وهم من الثنوية ـ نسبة إلى مؤسسها ماني بن فاتك المولود حوالي (٢١٥م) وفي بابل درس ما في الأديان الفارسية القديمة ولا سيما عقيدة زرادشت وكتبه، والنصرانية، والغنوصية، ولما بلغ الرابعة والعشرين أعلن أنه الفارقليط الذي بشر به عيسى. ومذهبُه أن مبدأ العالم كونان: أحدهما: نورٌ، والآخر ظُلمة، كل منهما منفصل عن الآخر، فالنورُ: هو العظيمُ الأول ليس بالعدد، وهو الإله الحق ملك جنان النور، وله خمس صفات: الحلم والعلم، والعقل، والغيب، والفطنة، وخمس صفات روحانية: وهي الحب، والإيمان، والوفاء، والمروءة، والحكمة. وهذه الصفات قديمة أزلية. ومع هذا الكون شيئان أزليان ماديان: أحدهما: الجو، والآخر: الأرض. وللجو خمس صفات: الحلم، والعلم، والعقل، والغيب، والحكمة. وللأرض عناصر خمسة: أربعة منها حسية، وهي: النور والماء، والنار، والريح، وروحها النسيم. والكون الثاني وله خمسة عناصر: الضباب، والحريق، والسموم، والظلمة، وروحها الدخان، انظر «الملل والنحل» ١/٢٤٤ ـ ٢٤٩ للشهرستاني، و «درء تعارض العقل والنقل» ٦/١٩٥ و ٩/٣٤٦.

فساد هذه الأقوال بعد التصوُّرِ التام، وفي الجملة فهم لا يقولون بإثباتِ خالِقَين متماثِلَين[١].

والمقصودُ هنا: أنه ليس في الطوائف مَنْ يُثْبِتُ لِلعالَم صانِعَيْنِ متماثِلَيْنِ، مع أن كثيراً من أهلِ الكلام والنظر والفلسفة تَعِبُوا في إثبات هذا المطلوبِ وتقريرِه، ومنهم مَن اعترف بالعَجزِ عن تقرير هٰذا بالعقل، وزَعم أنه يُتَلَقَّى[٢] من السمع.

والمشهورُ عندَ أهلِ النَّظَرِ إثباتُه بدليل التَّمانُع، وهو: أنه لَوْ كان لِلعالَمِ صانعان، فعند اختلافِهما ــ مثلَ أن يُريدَ أحدُهُما تحريكَ جسم والآخرُ تسكينَه، أو يريد أحدُهُما إحياءَه والآخر إماتَتَه ــ: فإما أن يَحْصُلَ مرادهما، أو مرادُ أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمعَ بين الضِّدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خُلُوُّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجزَ كُلٍّ منهما، والعاجز لا يكون إلـهاً، وإذا حصلَ مرادُ أحدِهما دونَ الآخر، كان هٰذا هو الإلٰهَ القادِرَ، والآخرُ عاجزاً لا يصلُحُ للإلٰهية، وتمامُ الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير مِنْ أهل النظر[٣] يزعُمُون أن دليلَ التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّـهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو[٤] توحيدُ الإلٰهية الذي بيَّنَهُ القُرآنُ، ودعت إليه الرسلُ عليهم السلامُ، وليس الأمرُ كذلك، بل التوحيدُ الذي

توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية

---

(١) انظر بسط هذا في «الجواب الصحيح» ٢/١٥٨ ــ ١٧٠.
(٢) في (أ) و (ب) و (د): يلتقى، وفي هامش (د): لعله يتلقى.
(٣) انظر «منهاج السنة» ٢/٧٣، و «درء تعارض العقل والنقل» ٩/٣٤٨ ــ ٣٧٦.
(٤) من هنا وإلى قوله في الصفحة (٣٢): «أنه مناسب» ساقط من (أ) و (ج) و (د) وهو من (ب) وقد جاء التنبيه في هامش (أ) على هذا النقص، ويقدر بورقة.

دعت إليه الرُّسُل، ونزلت به الكُتُبُ: هو توحيدُ الإلٰهية المتضمنُ توحيدَ الربوبية، وهو عبادةُ اللّٰـهِ وحدَه لا شريكَ له، فإن المشركينَ مِن العرب كانوا يُقِرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالِقَ السماواتِ والأرض واحدٌ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰـوٰاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰـهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُـلْ لِمن الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلّٰـهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ الآيات [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]. ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآن.

ولم يكونوا يَعْتَقِدُون في الأصنامِ أنَّها مشاركة لله في خَلْقِ العالم، بل كان حالُهم فيها كحالِ أمثالهم مِنْ مشركي الأممِ مِن الهند والترك والبَرْبَرِ وغيرهم، تارةً يَعْتَقِدُونَ أن هذه تماثيلُ قومٍ صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتَّخِذُونَهُمْ شُفعاءَ، ويتوسَّلُونَ بهم إلى الله، وهٰذا كان أصلَ شركِ العرب، قال تعالى حِكايةً عن قوم نوحٍ: ﴿وقالُوا لاَ تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُم وَلاَ تَذَرُنَّ وَدّاً وَلاَ سُواعاً وَلاَ يَغُوثَ ويَعُوقَ وَنَسْراً﴾ [نوح: ٢٣] وقد ثبت في «صحيح» البخاري، وكُتُبِ التفسير، وقَصَص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيرِه من السلَف: أنَّ هٰذه أسماءُ قومٍ صالحين في قومِ نوح، فلما ماتُوا، عَكَفُوا على قبورهم، ثم صَوَّرُوا تماثِيلَهم، ثم طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فعبدُوهم، وأن هٰذه الأصنامَ بعينها صارت إلى قبائلِ العرب، ذكرها ابنُ عباس رضي الله عنهما، قبيلةً قبيلةً[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) في تفسير سورة نوح: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء، عن ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد. . .

وهذا السند فيه انقطاع، لأن عطاء المذكور هو الخراساني، ولم يلق ابن عباس، =

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبـي الهَيَّاجِ الأَسْدِي(١)، قال: قال لي عَلِيُّ بنُ أبـي طالب رضي الله عنه: ألا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ؟ «أَمَرَنِي أَنْ لاَ أَدَعَ قَبْراً مُشْرِفاً إلاَّ سَوَّيتُه، ولاَ تِمْثَالاً إلاَّ طَمَسْتُهُ»(٢).

وفي «الصحيحين» عن النبـي ﷺ أنه قال في مرض موته:

= فقد أخرج عبدُالرزاق هذا الحديث في «تفسيره» عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء الخراساني، عن ابن عباس. وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديثُ في تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جُريج لم يسمع التفسيرَ من عطاء الخراساني، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه، وذكر صالحُ بن أحمد بن حنبل في «العلل» عن علي بن المديني، قال: سألتُ يحيى القطان عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيفٌ، فقلتُ: إنه يقول: أخبرنا؟ قال: لا شيء، وإنما هو كتاب دفعه إليه، قال الحافظ: وكان ابنُ جريج يستجيزُ إطلاق «أخبرنا» في المناولة والمكاتبة، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٢٦٩/٦ وزاد نسبته لابن المنذر، وابن مردويه، وأخرجه الطبري في تفسيره ٦٢/٢٩ من طريق بشر عن يزيد عن قتادة موقوفاً عليه.

(١) هو حَيَّان بن حصين الكوفي، تابعي ثقة، روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبـي طالب، وعمار بن ياسر. انظر «تهذيب الكمال» ٤٧١/٧.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩) والنسائي ٨٨/٤، ٨٩ وأحمد ٩٦/١ و ١٢٩، وأبو داود الطيالسي (١٥٥)، والحاكم ٣٦٩/١، والبيهقي ٣/٤، والطبراني في «المعجم الصغير» ٥٧/١، كلهم من طريق حبيب بن أبـي ثابت، عن أبـي وائل، عن أبـي الهياج الأسدي... وله طريقان آخران عن علي عند أحمد ٨٧/١ و ٨٩ و ٩٠، والطيالسي (٩٦).

وعلق الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» على قوله: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» بقوله: فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً، من غير فرق بين مَنْ كان فاضلاً ومن كان غيرَ فاضل. والظاهر أن رفع القبور زيادةً على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحابُ الإمام أحمد وجماعةٌ من أصحاب الشافعي ومالك، ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القُبَبُ والمشاهدُ المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعلَ ذلك.

«لَعَنَ اللَّـهُ اليَهُودَ والنَّصَارَى، اتَّخذُوا قُبُورَ أَنْبيائِهِمْ مَسَاجِدَ» يحذِّر ما فعلوا، قالت عائِشةُ رضي اللَّهُ عنها: ولَوْلاَ ذَلِكَ لَأُبرِزَ قَبْرُهُ، ولكن كَرِهَ أن يُتَّخَذَ مسجداً[1].

وفي «الصحيحين» أنه ذُكِرَ [له] في مرض موتِه كَنِيسَةٌ بأرض الحبشة، وذُكِرَ [له] من حُسْنِهَا وتصاويرَ فيها، فقال: «إنَّ أُولَئِكَ إذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجداً، وصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّـهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2].

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموتَ بخمس: «إنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، ألاَ فلا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، فإنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٠) و (١٣٩٠) و (٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩)، وأحمد ٦/٨٠ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ من حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ ورواه البخاري (٤٣٥) و (٣٤٥٣) و (٤٤٤٣) و (٥٨١٥) ومسلم (٥٣١)، وأبو عوانة ١/٣٩٩، والدارمي ١/٣٢٦، وأحمد ١/٢١٨ و٦/٣٤ و ٢٢٩ و٢٧٥، والبغوي ١/٤١٥، وعبدالرزاق (١٥٨٨) من حديث ابن عباس وعائشة. وجملة: «ولكنْ كَرِهَ أن يتَّخذ مسجداً» لم ترد بهذا اللفظ في شيء من المصادر الأنفة الذكر، وإنما وردت عنهم بلفظ: «غير أنّي أَخْشى أن يتخذ مسجداً»، وبلفظ: «غير أن خَشي أو خُشي أن يتخذ مسجداً»، وبلفظ: «غيرَ أنَّه خُشي ــ بالضم لا غير ــ»، وبلفظ: «ولكنه خَشِيَ أن يتَّخذ مسجداً»، ولفظ رواية عائشة وابن عباس: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧) و (٤٣٤) و (١٣٤١) و (٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨)، وأبو عوانة في «مسنده» ١/٤٠٠، ٤٠١، وابن أبي شيبة ٣/٣٤٤ ــ ٣٤٥، وأحمد ٦/٥١، وابن سعد ٢/٢٣٩ ــ ٢٤٠، والنسائي ٢/٤١ ــ ٤٢، وأخرجه البغوي (٥٠٩) عن مالك من رواية أبي مصعب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، والبيهقي ٤/٨٠ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٢)، وأبو عوانة ١/٤٠١، وابن سعد ٢/٢٤٠، والطبراني في «الكبير» (١٦٨٦) من حديث جندب بن عبدالله البجلي.

ومِنْ أسبابِ الشرك عِبادَةُ الكواكب، واتِّخاذُ الأصنام بحسب ما يُظَنُّ أنه مناسب للكواكب مِن طِباعها، وشِركُ قومِ إبراهيم عليه السَّلامُ كان ـ فيما يُقال ـ مِن هذا الباب. وكذلك الشِّرْكُ بالملائكة والجن، واتخاذُ الأصنام لهم.

وهٰؤلاء كانوا مقِرِّين بالصانع، وأنه ليس لِلعالَم صانعان، ولكن اتَّخذوا هٰذه الوسائط[1] شفعاءَ، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقَرِّبُونا إلى اللَّهِ زُلْفى﴾ [الزمر:٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُم ويَقولُونَ هٰؤلاءِ شُفَعَٰؤُنا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ في السَّمٰواتِ وَلاَ في الأَرْضِ سُبْحٰنَهُ وتَعَٰلَى عمَّا يُشرِكُونَ﴾ [يونس:١٨].

وكذلك كان حالُ الأمم السالفةِ المشركين الذين كَذَّبوا الرُّسُل كما[2] حكى اللَّهُ تعالى[3] في قِصة صالح عليه السلام عن التِّسعة رَهْطٍ الذين تقاسمُوا باللَّه ـ أي: تحالفوا باللَّه ـ لَنُبَيِّتَنَّه وأهلَه. فهٰؤلاءِ المفسدونَ المشرِكون تحالفُوا باللَّه على قتل نبيِّهم وأهله، وهٰذا يُبيِّنُ أنَّهم كانوا مؤمنين باللَّه إيمانَ المشركين.

فَعُلِمَ أن التوحيدَ المطلوبَ: هو توحيد الإلٰهية، الذي يتضمَّنُ توحيدَ الربوبية. قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فطرتَ اللَّهِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ ولٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠ ـ ٣٦].

---

(١) في (ب): اتخذوا هؤلاء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) زاد في (ب): عنهم.

وقال تعالى: ﴿أَفي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَٰوَاتِ والأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُمَجِّسَانِهِ»[١]. ولا يقال: إن معناه يُولَد سَاذَجاً لا يَعْرِفُ توحيداً ولا شركاً ــ كما قالَه[٢] بعضُهم ــ لِمَا تَلَوْنا[٣]. ولقوله ﷺ فيما يَروي عن

(١) أخرجه مالك ٢٤١/١، والبخاري (١٣٥٨) و(١٣٥٩) و(١٣٨٥) و(٤٧٧٥) و(٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وابن حبان (١٢٩) و(١٣٠) و(١٣٣)، وعبدالرزاق (٢٠٠٨٧) من حديث أبي هريرة، وتمامه: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تبديلَ لخلق الله...﴾، وأخرجه أيضاً أحمد ٢٧٥/٢، ٣٩٣ و ٤١٠ و ٤٨١ والترمذي (٢١٣٨)، والطيالسي (٢٣٥٩) و(٢٤٣٣)، وأبو داود (٤٧١٤)، والبغوي (٨٤). وجاء في الأصول: «يهودانه وينصرانه ويمجسانه» بالواو، والمثبت من المصادر المذكورة. وفي الباب عن الأسود بن سريع عند أحمد ٤٣٥/٣ و ٢٤/٤، والدارمي ٢٢٣/٢، والبيهقي في «سننه» ٧٧/٩ و٧٨ و ١٣٠ والطبراني في «الكبير» (٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥)، وصححه ابن حبان (١٣٢)، والحاكم ١٢٣/٢، ووافقه الذهبي. وعن جابر بن عبدالله عند أحمد ٣٥٣/٣.

(٢) في (ب): قال.

(٣) يريد أن الآية المتقدمةَ تدل على أن الفطرةَ هي الإسلام، وهذا التفسيرُ هو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل، فقد أجمعوا في تأويل قول الله عز وجل: ﴿فطرةَ الله التي فطر الناسَ عليها﴾ فقالوا: فطرة الله: دينُ الله الإسلام، واحتجُّوا بقول أبي هريرة في الحديث المتقدم: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فطرة الله التي فطر الناسَ عليها﴾ وذكروا عن عكرمة، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وقتادة في قوله عز وجل: ﴿فطرةَ الله التي فطر الناسَ عليها﴾ قالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، ﴿لا تبديلَ لخلق الله﴾: قالوا: لدين الله، وانظر بسط هذا الموضوع في رسالة شيخ الإسلام «الكلام على الفطرة» الموجودة ضمن «مجموعة الرسائل الكبرى» ٣١٧/٢، و«درء تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٨ ــ ٣٩٥ و«شفاء العليل» ص ٢٨٣ وما بعدها لتلميذه العلامة ابن القيم.

ربِّـه عـز وجـل: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فاجتالتْهُمُ الشَّياطينُ» الحديث[1].

وفي الحديث المتقدِّم ما يَدُلُّ على ذلك حيث قال: «يُهوِّدانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ أو يُمَجِّسَانِهِ»[2] ولم يقل: ويُسْلِمانِهِ، وفي رواية: «يُولَدُ على المِلَّةِ» وفي أخرى: «على هٰذه المِلَّةِ»[3].

الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تَشْهَدُ الأدِلَّةُ العقليةُ بصدقه:

منها: أن يُقَالَ: لا ريبَ أن الإنسان قد يَحْصُلُ له من الاعتقادات والإرادات ما يكونُ حقّاً، وتارةً ما يكون باطلاً، وهو حسَّاس متحرك بالإرادة، فلا بُدَّ له من أحدهما، ولا بُدَّ له من مرجِّح لِأحدهما، ونعلم أنَّه إذا عُرِضَ على كُلِّ أحد أن يُصَدِّقَ وينتفِعَ، وأن يُكَذِّبَ ويتضرَّر، مال بفطرته إلى أن يُصدِّقَ ويَنْتَفِعَ، وحينئذٍ فالاعترافُ بوجود الصانع والإيمانُ به هو الحقُّ أو نقيضُه، والثاني فاسدٌ قطعاً، فتعيَّنَ الأولُ، فوَجَب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفةَ الصانع والإيمانَ به. وبعد ذلك: إما أن تكون محبتُه أنفعَ للعبد أو لا، والثاني فاسد قطعاً، فوجبَ أن يكون في فطرته محبةُ ما ينفَعُه.

ومنها: أنه مفطورٌ على جَلْبِ المنافعِ، ودفعِ المَضَارِّ بحسبه[4]،

---

(١) وهو حديث مطول أخرجه مسلم (٢٨٦٥) في الجنة وصفة نعيمها، وأحمد ٤/١٦٢ و١٦٣ و٢٦٦، وعبدالرزاق (٢٠٠٨٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/(٩٨٧) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) من حديث عياض بن حمار المجاشعي. ومعنى اجتالتهم أي: استخفوهم فذهبوا بهم، وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل.

(٢) في الأصول: وينصرانه ويمجسانه.

(٣) وكلتاهما لمسلم.

(٤) «بحسبه» في الأصول، وكذلك هي في «درء تعارض العقل والنقل» ٨/٤٦١ الذي لخص منه الشارح هذه الأدلة، وفي مطبوعة مكة «بحسه».

وحينئذ وإن لم تَكُنْ فطرةُ كُلِّ واحد[1] مستقلةً بتحصيلِ ذلك، بل يحتاج إلى سببٍ مُعِينٍ للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وُجِدَ الشرط، وانتفى المانِعُ، استجابت لما فيها مِن المقتضي لذلك.

ومنها: أن يُقَالَ: مِن المعلوم أن كُلَّ نفس قَابِلَةٌ للعلم وإرادةِ الحق، ومجردُ التعليمِ والتحضيض لَا يُوجِبُ العلمَ والإرادةَ، لولا أن في النفس قُوَّةً تَقْبَلُ ذلك، وإلا فلو عُلِّم الجَمَادُ والبهائمُ وحُضِّضا لم يَقبَلا. ومعلوم أن حُصُولَ إقرارِها بالصانع ممكن من غير سبب منفصلٍ من خارج، وتكونُ الذاتُ كافيةً في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس، وقُدِّر عَدَمُ المعارض، فالمقتضي السالِمُ عن المعارض يُوجِبُ مقتضاه، فعُلِمَ أن الفطرة السليمة إذا لم يَحصُل لها مَن[2] يُفسِدُها، كانت مقِرَّةً بالصانع، عابدةً له.

ومنها: أن يُقال: إنه إذا لم يَحْصُلِ المفسدُ الخارج، ولا المصلحُ الخارج، كانت الفطرةُ مقتضيةً للصلاح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتفٍ.

ويُحْكى عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً مِن أهل الكلام أرادوا البحثَ معه في تقريرِ توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني ـ قبلَ أن نتكلَّمَ في هذه المسألة ـ عن سفينة في دِجلة، تَـذْهَبُ، فتمتلىء مِنَ الطعام والمتاعِ وغيره بنفسها، وتَعُودُ بنفسها، فتُرْسي بِنَفْسِها، وتتفرَّغ وتَرْجِعُ، كُلُّ ذلك من غير أن يُدَبِّرَها أحدٌ؟! فقالوا: هٰذا محال لا يُمْكِنُ أبداً! فقال لهم: إذا كان هٰذا محالاً في سفينةٍ، فكيف في هٰذا العالم كُلِّه عُلْوِهِ ١٠

---

(١) في (أ) و (ج) و (د): أحد، والمثبت من (ب).

(٢) في مطبوعة مكة: ما.

وسُفْلِهِ؟! وتُحكى هذه الحكايةُ عن غير أبي حنيفة أيضاً.

فلو أقرَّ رَجُلٌ بتوحيد الربوبية، الذي يُقِرُّ به هؤلاءِ النُّظَّارُ، ويَفنى فيه كثيرٌ من أهل التصوف، ويَجعَلُونَه غايةَ السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين»[1] وغيره، وهو مع ذلك إن[2] لم يَعْبُدِ اللَّـهَ وحدَه، ويتبرَّأ من عبادة ما سِواه، كان مشركاً مِن جنس أمثالِه مِن المشركين.

القرآن مملوء بالآيات التي تقرر توحيد الألوهية.

والقرآنُ مملوءٌ مِن تقرير هذا التوحيدِ، وبيانِه، وضربِ الأمثال له.

وَمِنْ ذلك أنه يُقرِّر توحيدَ الربوبية، ويُبيِّنُ أنه لا خالِقَ إلا اللَّـهُ، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبَدَ إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني، إذ كانوا يُسلِّمون الأول[3]، ويُنازِعُون في الثاني، فيبيِّن لهم سبحانه أنَّكم إذا كنتم تَعْلَمُونَ أنه لا خالقَ إلا اللّـه، وأنه هو الذي يأتي العِبَادَ بما يَنْفَعُهُمْ، ويدفع عنهم ما يَضُرُّهم، لا شَرِيكَ له في ذلك، فَلِمَ تَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وتجعلون معه آلِهةً أخرى؟! كقوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّـهِ وَسَلَـٰمٌ على عِبادِهِ الَّذِينَ اصْطَفى ءَآللَّـهُ خيرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ السَّمـٰوٰاتِ والأَرْضَ وأنزَلَ لكُمْ مِنَ السَّماءِ مَاءً فأَنبَتْنَا بِهِ حدَائِقَ ذَاتَ بَهْجةٍ

---

(١) هو أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الهروي الحنبلي المتوفى سنة ٤٨١هـ. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨/٥٠٣ ـ ٥١٨. وكتابه هذا شرحه ابن القيم ـ رحمه الله ـ في ثلاثة مجلدات وأسماه «مدارج السالكين»، وهو يُعَدُّ من أجود ما أُلِّف في تهذيب النفوس وترويضها على فعل الخير، والتأدب بآداب المتقين الصادقين. وقد نبه في هذا الشرح على ما ورد في «منازل السائرين» من آراء مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة، ولما عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين بقلمه البليغ، وعلمه الواسع، وفهمه السديد. وانظر ١/١٤٦ ـ ١٦٩ من «المدارج».

(٢) جاء في حاشية (أ) و(ب) ما نصه: ليس في نسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أو يتعين.

(٣) في (ب): للأول.

﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَءِلَهٌ مَعَ اللَّـهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[1]. . . الآيات [النمل: ٥٩ ـ ٦٠].

يقولُ اللَّـه تعالى في آخر كُلِّ آية: ﴿أَءِلَهٌ مَعَ اللَّـهِ﴾ أي: أإله مع اللَّـه فعَلَ هذا؟ وهٰذا استفهام إنكار، يتضمَّنُ نفيَ ذلك، وهم كانوا مقرِّين بأنه لم يفعلْ ذلك غيرُ اللَّـه، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام[2]: هَلْ مع اللَّـهِ إله؟ كما ظَنَّهُ بعضُهم، لأن هٰذا المعنى لا يُناسِبُ سِياقَ الكلامِ، والقَوْمُ كانوا يجعلون مع اللَّـهِ آلِهَةً أُخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّـهِ ءَالِهَةً أُخْرَى قُلْ لَّا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهاً وَاحِداً إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إنَّ مَعَه إلهاً ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً﴾ [النمل: ٦١]، بل هم مُقِرُّونَ بأنَّ اللَّـه وحدَه فعل هٰذا، وهكذا سائرُ الآيات.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وكذلك قولُه في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّـهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّـهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وأمثال ذلك.

وإذا كان تَوْحِيدُ الربوبية الذي يَجْعَلُهُ هٰـؤلاءِ النُّظَّار، ومَنْ وافقهم مِن الصوفية هو الغايَةَ في التوحيد: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرُّسُلُ عليهم السلام، ونزلت به الكُتُبُ، فليعلم أن دلائلَه متعددة،   ١١

(١) انظر «الطبري» ٢٠/٣ ـ ٦، و«تفسير أبي السعود» ٦/٢٩٤، و«الألوسي» ٢٠/٥.
(٢) في (د) ومطبوعة مكة: أنه استفهام.

كدلائلِ إثباتِ الصانع، ودلائلِ صِدْقِ الرسولِ، فإنَّ العِلْمَ كُلَّمَا كان الناسُ إليه أَحْوَجَ، كانت أدلَّته أظهَرَ، رحمةً مِن الله بخلقه.

الأمثال المضروبة في القرآن هي المقايس العقلية المفيدة للمطالب الدينية

والقرآن قد ضَرَبَ اللّـهُ للناس فيه من كل مَثل، وهي المقاييسُ العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكنَّ القرآنَ يُبيِّنُ الحقَّ في الحكم والدليل، فماذا بعدَ الحق إلا الضلالُ، وما كان من المقدِّمات معلومةً ضروريةً متفقاً عليها، استُدِلَّ بها، ولم يُحتجْ إلى الاستدلال عليها. والطريقة الفصيحةُ في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدَّعِيه الجُهَّالُ، الَّذين يَظُنُّون أن القرآن ليس فيه طريقةٌ بُرهـانية، بخلاف ما قد يَشْتَبِهُ ويقع فيه نزاعٌ، فإنه يُبيِّنُه ويَدُلُّ عليه.

ولما كان الشِّرْكُ في الربوبية معلومَ الامتناع عند الناسِ كُلِّهم، باعتبار إثبات خالِقَيْنِ متماثِلَيْن في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بَعْضُ المشركين إلى أن ثَمَّ خالقاً خلق بعضَ العالم، كما يقوله الثَّنَويَّة في الظلمة، وكما يقوله القَدَرِيَّة في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدُّهريـة[1] في حركـة[2] الأفلاك، أو حـركات النفـوس، أو الأجسام الطبيعية، فإنَّ هـؤلاءِ يثبتون أموراً محدَثة بدون إحداث اللّـه إيَّاها، فهم مشركون في بعض الرُّبوبية، وكثيرٌ من مشركي العرب وغيرهم قد يَظُنُّ في آلهتِه شيئاً من نَفْعٍ أو ضُرٍّ، بدون أن يَخْلُقَ اللّـه ذلك.

استحالة وجود شريك له سبحانه

فلما كان هذا الشركُ في الربوبيةِ موجوداً في الناس، بيَّن القرآنُ

---

(١) نسبة إلى الدهري، وجاء في «القاموس» و«شرحه»: والدُّهري، بالفتح ويضم: الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة، القائل ببقاء الدهر، وهو مولد، قال ثعلب: وهما جميعاً منسوبان إلى الدهر، وهم ربما غيروا في النسب، كما قالوا: سُهيلي، للمنسوب إلى الأرض السهلة، واقتصر الزمخشري على الفتح.

(٢) في (ب): حركات.

بطلانَه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّـهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].
فتأمل هذا البرهانَ الباهِرَ، بهذا اللفظِ الوجيزِ الظاهر، فإنَّ الإلٰه الحقَّ لا بُدَّ أن يكون خالقاً فاعلاً، يُوصِلُ إلى عابده النَّفْعَ، ويَدْفَعُ عنه الضُّرَّ، فلو كان معه سبحانَه إلٰه آخرَ يَشْرَكُه في مُلكه، لكان له خَلْقٌ وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قَدَر على قهرِ ذلك الشريك، وتفرُّدِهِ بالمُلك، والإلٰهية دونَه؛ فعَلَ، وإن لم يَقْدِر على ذلك، انفرد بخَلْقِهِ، وذهب بذلك الخلق، كما يَنْفَرِدُ مُلُوكُ الدنيا بعضُهم عن بعضٍ بممالكه إذا لم يَقْدِرِ المنفردُ منهم على قهرِ الآخر والعلوِّ عليه. فلا بُدَّ من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كُلُّ إلٰهٍ بخلقه وسُلطانه.

وإما أن يَعْلُوَ بَعْضُهم على بعض.

وإما أن يكونوا تحتَ قهر مَلِكٍ[1] واحد يتصرَّفُ فيهم كيف يشاء، ولا يتصرَّفُونَ فيه، بل يكون[2] وحدَه هو الإلٰهَ، وهم العبيدُ المربوبون المقهورون مِن كُلِّ وجهٍ.

١٢ وانتظامُ أمر العالَمِ كُلِّه، وإحكامُ أمره، مِنْ أدلِّ دليلٍ على أنَّ مدبِّرَه إلٰه واحد، ومَلِكٌ واحد، وربٌّ واحد، لا إلٰه للخلق غيرُه، ولا ربَّ لهم سواه، كما قد دلَّ دليلُ التمانع على أن خالق العالم واحدٌ، لا رَبَّ غَيْرُه فلا إلٰه سواه، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانُع في

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي «مختصر الصواعق المرسلة»: إلٰهٍ.
(٢) في المطبوع من «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٩٥: ويمتنع من حكمهم، ولا يمتنعون من حكمه، فيكون...

العبادة[1] والإلهية، فكما يستحيلُ أن يكون للعالم ربَّان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكونَ لهم[2] إلٰهان معبودان[3].

فالعِلم بأن وجودَ العالم عن صانِعَين متماثِلَين ممتنع لِذاته، مستقِرٌّ في الفِطَر، معلومٌ بصريح العقل بُطلانُه، فكذا تَبْطُلُ إلٰهيةُ اثنين.

فالآيةُ الكريمة موافقة لما ثَبَت واستقرَّ في الفِطَر مِن توحيدِ الربوبية، دالَّةٌ مثبتة ملزِمةٌ لتوحيد الإلهية.

وقريبٌ من معنى هٰذه الآية قولُه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظَنَّ طوائِفُ أن هٰذا دليلُ التمانع الذي تقدَّم ذِكْرُه، وهو أنه لو كان للعالَم صانعان... إلخ، وغَفَلُوا عن مضمون الآية، فإنَّه سبحانه أخبر أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ غيرُه، ولم يقل: أربابٌ.

وأيضاً فإنَّ هٰذا إنما هو بعدَ وجودهما، وأنَّه لو كان فيهما ـ وهما موجودتان ـ آلهةٌ سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فسادٌ بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

ودلَّت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلِهةٌ متعدِّدةٌ، بل لا يكون الإلٰهُ إلَّا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هٰذا الإلٰه الواحد إلا اللّٰهُ سبحانه وتعالى، وأن فسادَ السماوات والأرض يَلْزَمُ من كون

---

(١) في «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٩٦: في الغاية.

(٢) سقطت من (ب)، وفي «مختصر الصواعق»: له، والضمير يعود إلى «العالم».

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٩٥ ـ ٩٦ لابن القيم، وقد بسط شيخ الإسلام هذا البرهان في كتابه «منهاج السنة» ٢/٦٨ ـ ٧٢، وفي «درء تعارض العقل والنقل» ٩/٣٥٩ ـ ٣٦٨.

الآلِهَةِ فيهما متعددةً، ومِنْ كون الإله الواحِدِ غيرَ اللّـه، وأنه لا صلاحَ لهما إلا بأن يَكُونَ الإلهُ فيهما هو اللّـهَ وحدَه لا غيرَه، فلو كان للعالم إلٰهان معبودان، لفَسَد نِظَامُهُ كُلُّه، فإنَّ قيامَه إنما هو بالعدل، وبه قامت السماواتُ والأرضُ، وأظلمُ الظُّلْمِ على الإطلاقِ الشِّرْكُ، وأَعْدَلُ العَدْلِ التوحيدُ.

توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس

وتوحيدُ الإلٰهية متضمِّنٌ لتوحيد الربوبية دونَ العكس، فَمَنْ لا يَقْدِرُ على أن يَخْلُقَ يكون عاجِزاً، والعاجزُ لا يَصْلُحُ أن يكون إلٰهاً.

قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولانِ:

أحدُهما: لاتَّخذوا سبيلاً إلى مغالبته.

والثاني ــ وهو الصحيحُ المنقول عن السلف، كقَتادة وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير[1] لم يَذْكُرْ[2] غيرَه ــ: لاتَّخذوا سبيلاً بالتقرُّبِ إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [الدهر: ٢٩]. وذلك أنه قال: ﴿لَّوْ كَانَ مَعَهُ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم

---

(١) هو الإمام العلَم الجليل المجتهد أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التصانيف البديعة التي تدل على سعة علمه، ووفرة اطلاعه، وجودة ذهنه المتوفى سنة ٣١٠هـ. مترجم في «السير» ١٤/٢٦٧ ــ ٢٨٢. وانظر تفسير الآية في «جامع البيان» له ١٥/٩١.

(٢) في (ب): يذكره، وهو خطأ.

لم يقولوا: إن العالَم له صانعانِ، بل جعلوا معه آلهةً اتَّخذُوهُمْ شُفَعَاءَ، وقالُوا: ﴿ما نعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقرِّبونا إلى اللَّـهِ زُلْفى﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآيةِ الأولى[1].

التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد

ثم التوحيد[2] الذي دعت إليه رسُلُ اللَّـه، ونزلت به كتبُه نوعان: توحيدٌ في الإثبات والمعرفة، وتوحيدٌ في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبـاتُ حقيقةِ ذاتِ الـرَّبِّ تعالى وصفـاتِه وأفعـالِه وأسمائه، ليس كمثلِه شيء في ذلك كُلِّه، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسولُه ﷺ. وقد أفصحَ القرآن عن هٰذا النوع[3] كُلَّ الإفصاح، كما في أول «الحديد» و «طه» وآخر «الحشر» وأول «آلم تنزيل» السجدة وأول «آل عمران» وسورة «الإخلاص» بكمالها، وغير ذلك.

١٣

والثاني: وهو توحيدُ الطلبِ والقَصْدِ، مثلَ ما تَضَمَّنَتْهُ سورةُ ﴿قُلْ يـٰأَيُّها الكَـٰفِرُونَ﴾، و ﴿قُلْ يـٰأهلَ الكِتـٰبِ تَعالَوْا إلى كَلِمـةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وبَيْنَكم﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة «تَنْزِيل الْكِتابِ» وآخرها، وأول سورة «يونس» وأوسطها وآخرها، وأول سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة سورة «الأنعام».

معظم سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد

وغالبُ سور القرآن متضمنة لنوعَي التوحيد، بل كل سورة في

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٩/٣٤٩ ـــ ٣٥٠، و «زاد المسير» ٥/٣٨.

(٢) من هنا إلى قوله: متضمن للإلزام، في الصفحة (٤٨) مأخوذ باختصار مع بعض زيادات طفيفة من «مدارج السالكين» لابن القيم ٣/٤٤٩ ـــ ٤٥٥.

(٣) «النوع» سقطت من (ب).

القرآن[1]، فإن القرآن[2] إمَّا خبرٌ عن الله وأسمائـه وصفاتـه وأفعالـه، فهو[3] التوحيدُ العِلميُّ الخبري.

وإما دعوةٌ إلى عبادته وحدَه لا شريكَ له، وخَلْعُ ما يُعبَدُ مِنْ دُونِهِ، فهو التَّوْحِيدُ الإراديُّ الطَّلَبِـيُّ.

وإمَّا أمرٌ ونهي وإلزامٌ بطاعته، فذلك مِن حقوقِ التوحيد ومكمِّلاته.

وإما خَبَرٌ عن إكرامه لأهلِ توحيده، وما فَعَـلَ بهم في الدنيـا وما يُكرِمُهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيدِه.

وإما خبرٌ عن أهلِ الشِّرْكِ، وما فَعَلَ بهم في الدنيا من النَّكال، وما يَحُلُّ بهم في العُقبـى من العذاب، فهو جزاءُ مَنْ خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كُلُّه في التوحيد وحقوقه وجزائِه، وفي شأنِ الشركِ وأهله وجزائهم، فـ ﴿الْحَمْدُ للَّـهِ رَبِّ العـٰلَمِينَ﴾ توحيد، ﴿الرَّحْمٰن الرَّحيمِ﴾ توحيد، ﴿مـٰالِكِ يَوْمِ الدِّين﴾ توحيد، ﴿إيَّـاكَ نَعْبُدُ وإيَّـاكَ نَسْتَعِينُ﴾ توحيد، ﴿اهْدِنا الصِّـرٰطَ المُسْتَقِيمَ﴾ توحيد متضمِّنٌ لِسؤال الهداية إلى طريق أهل التـوحيد الَّـذينَ[4] أَنْعَمَ عليْهِمْ ﴿غيْرِ المَغْضُـوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّين﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شَهِدَ اللَّـهُ لنفسه بهٰذا التوحيد، وشَهِدَتْ له به ملائكته

---

(١) النص في «المدارج»: وغالبُ سورِ القرآن، بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي التوحيد، بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه.

(٢) في (ب): فالقرآن.

(٣) في (د): وهو.

(٤) في (ب): الذي.

وأنبياؤه ورُسُله: قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّـهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّـهِ الْإِسْلَـٰمُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩].

فتضمَّنت هٰذه الآيةُ الكريمةُ إثباتَ حقيقةِ التوحيد، والرَّدَّ على جميعِ طوائف الضلالِ، فتضمنت أَجَلَّ شهادة وأعظمَها وأعدلَها وأصدَقها، من أجلِّ شَاهِدٍ، بِأَجَلِّ مشهودٍ به.

معنى الشهادة ومراتبها

وعبارات السلف في «شَهِدَ» تدورُ على الحُكْمِ والقضاءِ، والإعلامِ، والبيان، والإخبار، وهٰذه الأقوالُ كُلُّها حق لا تَنَافِيَ بينها، فإنَّ الشهادةَ تَتَضَمَّنُ كلامَ الشاهد وخبرَه، وتتضمَّنُ إعلامَه وإخبارَه وبيانَه، فلها أربعُ مراتبَ:

١٤ فأَوَّلُ مراتِبِها: عِلْمٌ ومعرفةٌ واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تَكَلُّمُه بذلك، وإن لم يُعْلِمْ بِهِ غَيْرَهُ، بل يتكلم بها مَعَ نفسه ويذكرها وينطِقُ بها، أو يكتبها.

وثالثها: أن يُعْلِمَ غيرَه بها بما يَشْهَدُ به، ويُخْبِره به، ويُبَيِّنَهُ له.

ورابعها: أن يُلْزِمَه بمضمونها ويَأْمُرَهُ به.

فشهادةُ اللَّـهِ سبحانه لِنفسه بالوحدانية، والقيامِ بالقِسْطِ تضمَّنَتْ هٰذه المراتبَ الأربع: عِلْمَه سبحانه بذلك، وتَكَلُّمَه به، وإعلامه، وإخبارَه لخلقه به، وأمرَهم وإلزامَهم به.

فأما مرتبةُ العلم، فإن الشهادة تضمَّنتها ضرورةً، وإلا كان الشاهدُ شاهداً بما لا عِلْمَ له به، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ

يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وقال ﷺ: «عَلَى مِثْلِها فاشْهَدْ»[١]، وأشار إلى الشمس.

وأما مَرْتَبَةُ التكلم والخبرِ، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] فجعل ذلك منهم شهادةً، وإن لم يَتَلَفَّظُوا بلفظِ الشهادة، ولم يُؤَدُّوها عند غيرِهم.

وأمّا مَرْتَبَةُ الإعلامِ والإخبارِ، فنوعان: إعلامٌ بالقولِ، وإعلامٌ بالفعل. وهذا شأنُ كُلِّ مُعْلِمٍ لغيره بأمر: تارةً يُعْلِمُهُ به بقوله، وتارةً بفعله. ولهذا كان مَن جَعَلَ داره مسجداً وفتح بابَها، وأفرزها[٢] بطريقها، وأَذِنَ للناس بالدُّخولِ والصلاةِ فيها: مُعْلِماً أنها وَقْفٌ، وإن لم يتلفَّظْ به.

وكذلك مَنْ وُجِدَ متقرباً إلى غيرِه بأنواع المَسارِّ، يكون مُعْلِماً له ولِغَيرِهِ أنه يُحِبُّهُ، وإن لم يتلفَّظْ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادةُ الربِّ عزَّ وجل وبيانُه وإِعْلَامُه، يكون بقوله تارةً، وبفعله أخرى، فالقَوْلُ: ما أرسل به رُسُلَه وأَنْزَلَ به كُتُبَه، وأمّا بيانُهُ وإعلامُه بفعله، فكما قال ابنُ كَيْسان[٣]: شَهِدَ الله بتدبيره العجيبِ،

---

(١) أخرجه الحاكم ٤/٩٨، والبيهقي ١٠/١٥٦، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/١٨، وابن عدي في «الكامل» ٦/٢٢١٣، والعقيلي في «الضعفاء» ٤/٧٠ من حديث ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة، فقال: «هل ترى الشمس»؟ قال: نعم. قال: «على مثلها، فاشهد أو دع» وفي سنده محمد بن سليمان المسمولي ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي والحميدي، وصححه الحاكم، فأخطأ، كما قال الحافظ في «بلوغ المرام».

(٢) في (ج): وأفردها، وقد ذهبت من (أ) بسبب التصوير.

(٣) هو أبو الحسن محمدُ بنُ أحمد بن كيسان البغدادي النحوي صاحب التصانيف في النحو والغريب ومعاني القرآن، كان أبو بكر بن مجاهد يعظمه، ويقول: هو أنحى من الشيخين =

وأمورِهِ المحكمةِ عند خلقه: أنه لا إله إلا هو[1]، وقال آخر:

وفِي كُلِّ شيءٍ لَهُ آيةٌ تَدُلُّ على أنَّهُ وَاحِدُ[2]

ومما يَدُلُّ على أن الشهادة تكون بالفعل قَوْلُه تعالى: ﴿ما كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أن يَعْمُروا مَسْجِدَ[3] اللَّهِ شَاهِدِينَ على أَنفُسِهِمْ بالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] فهٰذه شهادةٌ منهم على أنفسهم بما يفعلونَهُ[4].

والمقصودُ أنه سبحانه يَشْهَدُ بما جعل آياتِه المخلوقةَ دالةً عليه، ودلالتُها إنما هي بخَلقه وجَعْلِهِ.

وأما مرتبةُ الأمر بذلك والإلزام به ـ وإن مجردَ الشهادة لا يستلزِمُه، لَكِنَّ الشهادة في هذا الموضع تدُلُّ عليه وتَتَضَمَّنُه ـ فإنه سبحانه شَهِدَ به شهادةَ مَنْ حَكَم به، وقضى وأمر، وألزمَ عبادَه به، كما قال تعالى:

= يعني ثعلباً والمبرد. توفي في ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ. «معجم الأدباء» ١٣٧/١٧ ـ ١٤١، «تاريخ بغداد» ٣٣٥/١، «شذرات الذهب» ٢٣٢/٢، «نزهة الألباء» ٣٠١ ـ ٣٠٢، «الوافي بالوفيات» ٣١/٢ ـ ٣٢.

(١) أورده عنه ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣٦٢/١.

(٢) نسبه صاحب «الوفيات» ١٣٨/٧ إلى أبي نواس، وأما أبو الفرج فقد نسبه مع ثلاثة أبيات أخر في «أغانيه» ٣٥/٤ إلى أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم وهي:

ألا إننا كُلُّنا بائدُ وأيُّ بني آدمَ خالدُ
وبدؤُهُمُ كانَ من رَبِّهم وكلٌّ إلى ربِّه عائدُ
فيا عجباً كَيْفَ يُعصَى الإ لَهُ أم كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ
وفي كُلِّ شيءٍ له آيةٌ تَدُلُّ على أنَّه واحِدُ

وانظر «ديوانه» ص ٦٢.

(٣) في الأصل: (مسجد) وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقرأ الباقون: (مساجد الله)، انظر «حجة القراءات» ص ٣١٦.

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٤٥٣/٣.

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾[1] [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] والقرآن كُلُّه شاهد بذلك.

١٥

ووجهُ استلزامِ شهادته سُبْحانَه لذلك: أنه إذا شَهِدَ أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبيَّن وأعلم وحَكَم وقَضَى أنَّ ما سواه ليس بإله، وأن إلٰهيَّة ما سواه باطلة، فلا يَسْتَحِقُّ العبادةَ سواه، كما لا تَصْلُحُ الإلٰهيَّةُ لغيره، وذلك يَسْتَلْزِمُ الأمرَ باتخاذه وحدَه إلٰهاً، والنهي عن اتخاذِ غيره معه إلٰهاً، وهذا يَفْهَمُه المخاطَبُ مِن هٰذا النفي والإثبات، كما إذا رأيتَ رجلاً يستفتي رجلاً، أو يستشهِدُه، أو يستطِبُّه وهو ليس أهلاً لِذلك، ويَدَعُ مَنْ هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتٍ، ولا شاهدٍ، ولا طبيبٍ، المفتي فلان، والشاهدُ فلان، والطبيبُ فلان، فإن هٰذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلَّت على أنه وَحْدَهُ المستحِقُّ للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحدَه المستحقُّ للعبادة، تضمَّن هذا الإخبارُ أمرَ العبادِ وإلزامَهم بأداءِ ما يستحِقُّهُ الربُّ تعالى عليهم، وأن القيامَ بذلك هو خالصُ حقِّه عليهم.

وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يُسْتَعْمَلُ في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبريةِ: قضيةٌ، وحكم، وقد حُكِمَ فيها بكذا، قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

(١) جاء في هامش (أ) و(ب) نقلاً عن نسخة المصنف ما يدل على أن الآية المستشهد بها هي: ﴿وما أُمِرُوا إلَّا لِيَعْبُدوا اللَّهَ مُخْلصينَ له الدينَ﴾، وهي الآية الخامسة من سورة البينة.

[الصافات: ١٥١ ـ ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرَّد منهم حُكماً. وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٦]. لكن هٰذا حُكم لا إلزام معه، والحكمُ والقضاءُ بأنه لا إله إلا هو متضمِّنٌ للإلزام.

ولو كان المرادُ مُجَرَّدَ شهادة، لم يتمكَّنوا من العِلْم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تَقُمْ عليهم بها الحُجَّةُ، بل قد تضمَّنَتِ البَيَانَ للعباد ودلالتَهم وتعريفَهم بما شَهِدَ به، كما أن الشاهدَ مِن العبادِ إذا كانت عنده شهادة، ولم يُبَيِّنْهَا، بل كتمها، لم يَنْتَفِعْ بها أحد، ولم تَقُمْ بها حجةٌ.

وإذا كان لا يُنْتَفَعُ بها إلا ببيانها، فهو[1] سبحانه قد بيَّنها غايةَ البيانِ بطرق ثلاثة: السَّمْعِ، والبَصَرِ، والعَقْلِ:

أما السمعُ: فبسمع آياتِه المتلوَّة المبينة لما عَرَّفَنا إيَّاه مِن صفاتِ كماله كلِّها، الوحْدانيةِ وغيرها غايةَ البيان، لا كما يَزْعُمهُ الجهميةُ ومَنْ وافقهم من المعتزلة، ومُعطِّلة بعضِ الصِّفَاتِ من دعوى احتمالاتٍ تُوقِعُ في الحَيرَةِ، تُنافي البَيَانَ الذي وصف الله بِه كتابَه العزيزَ ورَسُولَه الكريمَ، كما قال تعالى: ﴿حمٓ * وَالْكِتَـٰبِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَـٰتُ الْكِتَـٰبِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَـٰتُ الْكِتَـٰبِ وَقُرْءَانٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَـٰغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

١٦

---

(١) في الأصول: وهو، والمثبت من: مطبوعة مكة، وهي موافقة لما في «مدارج السالكين» ٤٦٣/٣.

وكذلك السُّنَّةُ تأتي مبيِّنَةً أو مقرِّرةً لما دلَّ عليه القرآنُ، لم يُحْوِجْنا ربُّنا سبحانه وتعالى إلى رأيِ فلان، ولا إلى ذوقِ فلان وَوَجْدِهِ في أصولِ ديننا.

ولهذا نَجِدُ مَنْ خالف الكِتابَ والسنة مختلفينَ مضطربين، بل قد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَـٰمَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمرٍ خارجٍ عن الكتاب والسنة.

وإلى هٰذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفرٍ الطحاوي رحمه الله، فيما يأتي من كلامه بقوله: «لا نَدْخُلُ في ذلك متأوِّلين بآرائنا، ولا متوهِّمين بأهوائنا، فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سلَّمَ للّـهِ عزَّ وجلَّ ولرسولِهِ ﷺ».

وأما آياتُهُ العِيَانية الخَلقية: فالنظرُ فيها، والاستدلالُ بها يَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه آياتُهُ القوليةُ السمعية، والعقلُ يجمع بين هٰذه وهذه، فَيَجْزِمُ بصحَّةِ ما جاءت به الرسلُ، فتتفق شهادةُ السمعِ والبصرِ والعقلِ والفطرةِ.

ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه

فهو سبحانه لكمال عَدْله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعُذْرِ، وإقامة الحُجَّةِ[1]، لم يبعث نبياً[2] إلاَّ ومعه آيةٌ تَدُلُّ على صِدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنا بِالبَيِّنَـٰتِ وَأَنـزَلْنَا معهُمُ الـكِتَـٰبَ والميزانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بالقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجالاً نُوحِي[3] إليهم فَسْـَٔلُوا أَهْلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُون ۞ بالبَيِّنَـٰتِ والزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُم رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بالبَيِّنَـٰتِ[4] وبالَّذِي قُلْتُم﴾ [آل عمران: ١٨٣].

---

(١) في «مدارج السالكين» ٣/٤٦٤: وإقامته للحجة.

(٢) زاد في «المدارج»: من الأنبياء.

(٣) في الأصل: «يُوحى» بضمِّ الياء على ما لم يُسمَّ فاعلُه، وهي قراءة عامة القراء إلا حفصاً، فإنه قرأ: (نوحي) بالنون وكسر الحاء. انظر «حجة القراءات» ٣٩٠.

(٤) من قوله: وقال تعالى، إلى هنا ساقط من (ب).

وقال تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُو بِالبَيِّنَـٰتِ والزُّبُرِ والكِتَـٰبِ المُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿اللَّـهُ الَّذِي أَنْزَلَ الكِتَـٰبَ بِالْحَقِّ والْمِيزانَ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إنَّ مِن أخفى آياتِ الرسل آياتِ هود حتى قالَ له قومُه: ﴿يَـٰهُـودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَة﴾ [هود: ٥٣] ومع هٰذا فبيِّنَتُه مِنْ أوضحِ البيناتِ لمن وفَّقه الله لِتدبرها، وقد أشار إليها بقوله: ﴿إني أُشْهِدُ اللَّـهَ واشْهَدُوا أَنِّي بريءٌ مِّمَّا تُشْرِكُون * مِن دُونِه فَكِيدوني جَمِيعاً ثُمَّ لا تُنظِرون * إني توكَّلتُ عَلى اللَّـهِ ربِّي وربِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إلا هُوَ ءَاخِذٌ بِنَاصِيَتِها إِنَّ رَبِّي على صِراطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٤ ــ ٥٦]. فهٰذا مِنْ أعظمِ الآيات: أن رجلاً واحداً يُخاطِبُ أمةً عظيمةً بهٰذا الخطاب، غيرَ جَزِعٍ ولا فَـزِعٍ ولا خَوَّارٍ، بـل هو واثقٌ بما قاله، جَازِمٌ به، فأشهدَ الله أولاً على براءته مِن دينهم، وما هُمْ عليه إشهادَ واثقٍ به معتَمِدٍ عليه، معلمٍ لقومه أنه وَليُّه وناصِرُهُ وغيرُ مُسلِّطٍ لهم عليه[1]، ثم أشهدَهم إشهادَ مجاهرٍ لهم بالمخالفة أنه بريءٌ مِن دينهم وآلهتهم التي يُوالُونَ عليها، ويُعادون عليها، ويبذُلُون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها[2]، ثم أكَّدَ ذلك عليهم بالاستهانة بهم، واحتقارهم وازدرائهم، ولو[3] يجتمعون كلُّهم على كَيْده وشفاءِ غيظهم منه، ثم يعاجِلُونه ولا يُمهِلونه[4] ثم قَرَّر دعوتهم أحسنَ تقرير، وبيَّن أن ربَّه تعالى وربَّهم الذي نواصيهم بيده هو وليُّه ووكيلُه القائم بنصره وتأييده، وأنه

١٧

---

(١) في «مدارج السالكين» ٣/٤٦٥: وغير مسلطهم عليه.

(٢) في «المدارج»: نصرتها.

(٣) في «المدارج»: وأنهم لو.

(٤) وتمام نص ابن القيم في «المدارج»: وفي ضمن ذلك أنهم أضعف وأعجز وأقل من ذلك، وأنكم لو رُمْتُموه لانقلبتم بغيظكم مكبوتين مخذولين.

على صراطٍ مستقيم، فلا يَخْذُلُ من توكَّل عليه وأقرَّ به(١)، ولا يُشمِتُ به أعداءَه.

فأيُّ آيةٍ وبُرهانٍ أحسنُ من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادةٌ من الله سبحانه لهم، بيَّنَها لعباده غايةَ البيان.

وَمِنْ أسمائه تعالى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدِّق الذي يُصَدِّقُ الصَّادقين بما يُقيمُ لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بُدَّ أن يُرِيَ العبادَ من الآيات الأُفقية والنفسية ما يُبيِّنُ لهم أن الوحي الذي بلغته رسُلُه حَقٌّ، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣] أي: القرآن، فإنه هو المُتَقَدِّمُ في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّـهِ﴾ [فصلت:٥٢]. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣]. فَشَهِدَ سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يُري العِبَادَ مِن آياته الفعلية الخَلقية ما يَشهَدُ بذلك أيضاً، ثم ذكر ما هو أَعْظَمُ من ذلك كُلِّه وأجلُّ، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإنَّ مِن أسمائه «الشهيدَ» الذي لا يَغِيبُ عنه شيء، ولا يَعْزُبُ عنه، بل هو مُطَّلِعٌ على كُلِّ شَيْءٍ مشاهد له، عليمٌ بتفاصيله.

وهذا استدلالٌ بأسمائه وصفاته، والأوَّلُ استدلال بقوله وكلماته، واستدلال(٢) بالآياتِ الأُفقية والنفسية استدلالٌ بأفعاله ومخلوقاته.

الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته

فإن قلتَ: كيف يُسْتَدَلُّ بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلالَ بذلك لا يُعْهَدُ في الاصطلاح؟

---

(١) في «المدارج»: وآمن به.

(٢) في «المدارج»: والاستدلال.

فالجواب: أنَّ الله تعالى قد أَوْدَع في الفِطَرِ[1] التي لم تَتنجَّسْ بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيهِ والتمثيل، أنَّه سبحانه الكَامِلُ في أسمائه وصفاته، وأنَّه المَوْصُوف بما وَصَفَ به نَفْسَه ووصفَه به رُسُلُه، وما خَفِيَ عن الخلق مِنْ كماله أعظمُ وأعظمُ مما عرفوه منه.

وَمِن كماله المقدَّسِ شهادتُه على كل شيء واطلاعُهُ عليه، بحيثُ لا يَغيبُ عنه ذرَّة في السَّماوات ولا في الأرض باطناً وظاهراً، ومَنْ هذا شأنُه كيف يليقُ بالعِباد أن يُشرِكُوا به، وأن يَعْبُدوا غيرَه ويجعلوا معه إلهاً آخر؟ وكيف يَلِيقُ بكماله أن يُقِرَّ من يَكْذِبُ عليه أَعْظَمَ الكذبِ، ويُخبِرَ عنه بخلاف ما الأَمْرُ عليه، ثم يَنْصُرَه على ذلك ويؤيدَه، ويُعْليَ شأنه ويُجيبَ دعوته، ويُهْلِكَ عدوَّه، ويُظْهِرَ على يَدَيْهِ[2] من الآياتِ والبراهين ما يَعْجِزُ عن مثله قُوَى البشرِ، وهو مع ذلك كاذب عليه مُفترٍ؟!

ومعلومٌ أن شهادتَه سبحانه على كل شيء وقدرتَه وحِكمتَه وعِزَّته وكمالَه المقدس يأبى ذلك، ومَنْ جوَّزَ ذلك، فهو مِن أبعدِ الناسِ عن معرفته.

والقرآن مملوءٌ من هٰذه الطريق، وهي طريقُ الخواص، يستدِلُّون بالله على أفعاله وما يَليقُ بـه أن يفعلَه ولا يَفْعَلُهُ[3]، قال تعـالى: ﴿ولَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقاوِيل * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِاليَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْه الوَتِينَ * فما مِنكُم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حـٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧]. وسيأتي لذلك زيادةُ بيان إن شاء الله تعالى.

ويُسْتَدَلُّ أيضاً بأسمائه وصفاته على وَحْدانيَّتِهِ وعلى بُطلان الشرك

(١) في (ب) و (د): الفطرة.

(٢) تحرفت في الأصول الأربعة إلى «دينه»، والتصويب من «المدارج» ٣/٤٦٧.

(٣) في «المدارج»: وما لا يفعله.

كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّـهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَـٰمُ المُـؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَـٰنَ اللَّـهِ عَمَّا يُشْـرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن.

وهٰذه الطريقُ قليلٌ سالكُها، لا يهتدي إليها إلا الخواصُّ. وطَرِيقَةُ الجمهور الاستدلالُ بالآيات المشاهدة، لأنها أَسْهَلُ تناولاً وأَوْسَعُ، واللَّـهُ سبحـانه يُفَضِّـلُ بعضَ خلقه على بعض(١).

فالقرآنُ العظيمُ قد اجتمع فيه ما لم يَجْتَمِعْ في غيره، فإنه الدَّلِيلُ والمدلولُ عليه، والشَّاهِدُ والمَشْهُودُ له، قال تعالى لمن طَلَبَ آيةً تدُلُّ على صِدْقِ رسوله: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَـٰبَ يُتْلَى عَلَيْهِم إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وذِكْرَى لِقَوْمٍ يُـؤْمِنون﴾ الآيات [العنكبوت: ٥١].

أكمـل النـاس توحيداً الأنبياء والمرسلون

وإذا عُرِفَ أن توحيدَ الإلهية هو التَّوحيدُ الذي أُرْسِلَتْ به الرُّسُل، وأُنزِلَتْ به الكُتُبُ، كما تقدَّمت إليه الإشارَةُ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قول مَنْ قَسَّم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوعَ توحيدَ العامَّة، والنوعَ الثاني توحيدَ الخاصة، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوعُ الثالثُ توحيد قائم بالقِدَمِ، وهو توحيدُ خاصَّةِ الخاصَّة، فإنَّ أكملَ الناس توحيداً(٢) الأنبياءُ صلواتُ الله عليهم، والمرسلون منهم أَكْمَلُ في ذلك(٣)، وأولوا العزمِ من الرسل أكملُهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى اللهوسلم عليهم أجمعين.

---

(١) زاد في «المدارج»: «ويرفع درجات من يشاء وهو العليم الحكيم».

(٢) في (أ) و(ب) (د): توحيد، والمثبت من (ج) و«المدارج» ٣/ ٤٨٠.

(٣) «في ذلك» لم ترد في (ب).

وأكملهُم توحيداً الخليلان: محمدٌ وإبراهيمُ صلوات الله عليهما وسلامه، فإنَّهما قاما مِن التوحيد بما لم يَقُمْ به غيرُهما علماً، ومعرفةً، وحالاً، ودعوةً لِلْخَلْقِ وجهاداً، فلا تَوْحِيدَ أكملُ من الذي قامت به الرُّسُلُ، ودَعَوْا إليه، وجاهدُوا الأممَ عليه، ولهٰذا أمر سبحانه نبيَّه ﷺ أن يَقْتَدِي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرةِ إبراهيمَ قَوْمَهُ في بُطلانِ الشرك، وصِحَّةِ التوحيد وذكر الأنبياءِ من ذريته: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّـهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكملَ مِنْ توحيد مَن أُمرَ رسولُ الله ﷺ أن يقتديَ بهم.

وكان صلَّى الله عليه وسلم يُعلِّمُ أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا:

١٩ «أَصْبحنا عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلَامِ، وكَلِمَةِ الإِخْلَاصِ، ودِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، ومِلَّةِ أَبِينَا إِبْراهيمَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِين»[1].

فمِلَّةُ إبراهيمَ: التوحيدُ، ودينُ محمد ﷺ: ما جاء به مِن عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكلمةُ الإخلاص: هي شهادةُ أن لا إلٰه إلا اللَّـهُ، وفطرةُ الإسلام: هي ما فَطَرَ عليه عبادَهُ مِن محبته وعبادَتِهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، والاستسلام له عبوديةً وذُلًّا وانقياداً وإنابةً.

فهذا هو توحيدُ خاصَّةِ الخاصةِ الذي مَن رَغِبَ عنه، فهو مِن أسفهِ السُّفهاءِ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ

(١) أخرجه أحمد ٣/٤٠٦، ٤٠٧، والدارمي ٢/٢٩٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» للمزي ٧/١٨٩ ـ ١٩٠، وابن السني (٣٣) من حديث عبدالرحمن بن أبزى وسنده صحيح، ونسبه الإمام السيوطي في «الجامع الصغير» إلى الطبراني.

صاحب الحس السليم والعقل المميز ليس بحاجة إلى طريقة أهل الكلام

أَسْلِمْ قالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ العٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠، ١٣١]. وكُلُّ مَنْ له حِسٌّ سليم، وعقلٌ يُمَيِّزُ به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاعِ أهلِ الكلام والجَدَلِ واصطلاحهم وطُرقهم ألبتة، بل ربما يَقَعُ بسببها في شُكوك وشُبَهٍ يَحْصُلُ له بها الحَيْرَةُ والضلالُ والرِّيبة، فإن التوحيدَ إنما ينفعُ إذا سَلِمَ قَلْبُ صاحِبِهِ من ذلك، وهٰذا هو القلبُ السليم الذي لا يُفْلِحُ إلا مَنْ أَتى اللّٰهَ به.

ولا شَكَّ أن النوعَ الثاني والثالثَ من التوحيد الذي ادَّعَوا أنه توحيد الخاصة وخاصَّةِ الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يُشَمِّر إليه غالِبُ الصوفية، وهو دَرْبٌ خَطِرٌ يُفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشدهُ شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيثُ يقولُ:

ما وَحَّدَ الوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ ... إذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جاحِدُ
تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ ... عارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ ... ونَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدُ[1]

---

(١) قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ في «مدارج السالكين» ٥١٨/٣ تعليقاً على الأبيات: أين قول: «ما وَحَّدَ الوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ» من قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائمًا بالقسط﴾، فأخبر سبحانه أن الملائكة كلهم يوحدونه، وأن أهل العلم يوحدونه، وكذلك إخباره عن أنبيائه ورسله وأتباعهم أنهم وحدوه ولم يشركوا به شيئاً، كما أخبر عن نوح ومن آمن معه، وعن جميع الرسل ومن تبعهم، بل أخبر سبحانه عن السماوات السبع والأرض ومن فيهن أنها تسبح بحمده توحيداً ومعرفة، فهل يصح أن يقال: ما وحده أحد من الرسل والأنبياء والمؤمنين، ولا سبَّح بحمده سماء ولا أرض ولا شيء. وأبطلُ الباطل أن يقال: كل من وحد الله من الأولين والآخرين جاحد له ولتوحيده لا موحد له على الحقيقة، وإن نعت جميع الرسل والأنبياء وأتباعهم له إلحاد، وكل من نعته من الأولين والآخرين فهو لاحد. وانظر تمام كلامه فيه، فإنه غاية في النفاسة.

وإن كان قائلُه رحمه الله لم يُرِدْ [به][1] الاتحادَ، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتمِلاً جذَبَهُ به الاتحاديُّ إليه، وأقسم بالله جَهْدَ أيمانِهِ إنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعيةَ التي لا إجمالَ فيها كان أحقَّ، مع أن المعنى الذي حَامَ حَوْلَهُ لو كان مطلوباً منا، لنبَّه الشارعُ عليه، ودعا الناسَ إليه وبيَّنَهُ، فإنَّ على الرسولِ البلاغَ المبين، فأين قال الرَّسُولُ: هذا توحيدُ العامة، وهذا توحيدُ الخاصة، وهذا توحيدُ خاصة الخاصة؟ أو ما يَقْرُبُ من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟!

هٰذه النقول، والعقـول حاضـرة، فهٰذا كـلامُ الله المنزلُ على رسوله ﷺ، وهٰذه سنة الرسول، وهٰذا كلامُ خيرِ القرونِ بعدَ الرسولِ، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذِكْرُ الفناءِ فيها، وهذا التقسيمُ عن أحد منهم؟! وإنما حَصَلَ هٰذا من زيادة الغُلُوِّ في الدين، المُشبِهِ لِغُلُوِّ الخوارج، بل لِغُلُوِّ النصارى في دينهم. وقد ذَمَّ الله تعالى الغُلُوَّ في الدين ونهى عنه، فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَهْـلَ الكِتَـٰبِ لا تَغْلُوا في دِينِكُمْ ولاَ تَقُولُوا علَى اللَّـهِ إلَّا الحقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْـلَ الكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا في دِينِكُمْ غيْرَ الحقِّ ولاَ تتَّبعوا أَهْواءَ قَوْمٍ قدْ ضَلُّوا من قبْلُ وأَضلُّوا كثِيراً وضَلُّوا عن سواءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال ﷺ: «لاَ تشدِّدُوا فيُشَدِّدَ اللَّـهُ عَلَيْكُمْ، فإنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا، فَشَدَّدَ اللَّـهُ عَلَيْهِمْ، فتِلْكَ بَقَايَاهُمْ في الصَّوامِعِ والدِّيـاراتِ، رهبانيَّة ابْتَدَعُوها ما كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ» رواه أبو داود[2].

٢٠ ذم الغلو في الدين

---

(١) زيادة من مطبوعة مكة، ولم ترد في الأصول.

(٢) رقم (٤٩٠٤) في الأدب: باب في الحسد، وأخرجه كذلك أبو يعلى (٣٦٩٤)، من حديث سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أُمامة حدثه: أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة ــ وذكر صفة صلاة عمر بن عبدالعزيز ــ فقال: إن =

قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ».

معنى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾

اتفق أَهلُ السنة على أنَّ الله ليس كمثلِه شيء، لا في ذاتِهِ، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظُ التشبيهِ قد صار في كلام الناسِ لفظاً مجملاً يُرادُ به المعنى الصحيح، وهو ما نفاهُ القُرآنُ، ودل عليه العقلُ[1] من أن خصائصَ الرَّبِّ تعالى لا يُوصَفُ بها شيءٌ من المخلوقات، ولا يُمَاثِلُهُ شيء مِنَ المخلوقات في شيءٍ من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ردٌّ على المُمَثِّلةِ المُشَبِّهةِ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ردٌّ على النُّفاةِ المُعطلة، فمن جعل صِفَاتِ الخالقِ مِثْلَ صفاتِ المخلوق، فهو المشبِّه المبطلُ المذمومُ، ومَنْ جعل صِفاتِ المخلوقِ مِثْلَ صفاتِ الخالق، فهو نظيرُ النصارى في كفرهم.

ويُراد به أنه لا يَثْبُتُ لله شيءٌ من الصفات، فلا يُقال: له قدرةٌ، ولا عِلْمٌ، ولا حياة، لأن العبدَ موصوفٌ بهٰذه الصفات! ولازمُ هٰذا القول أنه لا يُقال له: حيٌّ، عليم، قدير، لأن العبد يُسمَّى بهذه الأسماء، وكذا كلامُه وسمعُه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

وهم يُوافقون أهلَ السُّنة على أنَّه موجود، عليمٌ، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يُقال: هٰذا تشبيهٌ يجب نفيُه، وهٰذا مما دل عليه الكِتَابُ والسنة، وصريحُ العقل، ولا يُخالِفُ فيه

= رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تشددوا...» وسنده قابل للتحسين، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» ٨٩٣/٢، وزاد نسبته إلى الضياء، ورواه من حديث سهل بن حنيف البخاري في «تاريخه» ٩٧/٤، والطبراني في «الكبير» (٥٥٥١)، «والأوسط» (٨) «مجمع البحرين»، وفي سنده عبدالله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وباقي رجاله ثقات.

(١) في (ب): العقول.

عاقلٌ، فإنَّ الله سمَّى نفسه بأسماء، وسمَّى بعضَ عباده بها، وكذلك سمَّى صفاتِه بأسماء، وسمَّى ببعضها صفاتِ خلقه، وليس المُسمَّى كالمسمَّى، فسمَّى نفسَه: حيّاً، عليماً، قديراً، رؤوفاً، رحيماً، عزيزاً، حكيماً، سميعاً، بصيراً، ملكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً. وقد سمَّى بعضَ عباده بهذه الأسماء، فقال: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥، والروم: ١٩] ﴿وَبشَّروهُ بِغُلَـٰمٍ عَليمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَليمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] ﴿بالمُـؤْمِنينَ رَءُوفٌ رَّحيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعاً بصِيراً﴾ [الدهر: ٢] ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ العَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ﴿وَكَـانَ وَرَاءهُـم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿أَفَمَن كَـانَ مُؤْمِنـاً﴾ [السجدة: ١٨] ﴿كَذَٰلِـكَ يَطْبَـعُ اللَّـهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّـرٍ جَبَّـارٍ﴾ [المؤمن: ٣٥]، ومعلوم أنه لا يُماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العَليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، وكذلك سائرُ الأسماءِ.

٢١

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيـطُونَ بِشَيْءٍ مِّن عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وما تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ اللَّـهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُـوَّةِ المَتِينُ﴾ [الذاريـات: ٥٨] ﴿أَوَلَـمْ يَـرَوْا أَنَّ اللَّـهَ الَّـذِي خَـلَقَهُـمْ هُـوَ أَشَـدُّ مِـنْهُـم قُـوَّةً﴾ [حم السجدة: ١٥].

وعن جابرٍ رضي الله عنه قال: كانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنا الاستخارَةَ في الأُمورِ كُلِّها كما يُعَلِّمُنا السُّورَةَ من القُرآنِ، يَقُولُ: «إذا هَمَّ أَحَدُكُم بالأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ ليقُلْ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فإنَّكَ تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ، وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ، وأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ

هٰذا[1] الأَمْرَ خَيْرٌ لي في دِيني وَمَعَاشي وعَاقِبةِ أمْري ـ أوْ قالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاقْدُرْه لي، ويَسِّرْهُ لي[1]، ثُمَّ بَارِكْ لي فِيهِ، وإنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أنَّ هٰذا الأَمْرَ شَرٌّ لي في دِيني وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْري ـ أَوْ قالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَٱقْدُرْ لِيَ الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّني بِهِ[2] قالَ: ويُسَمِّي حاجَتَهُ»[3]، رواه البخاري.

وفي حديث عمَّارِ بنِ ياسر الـذي رواه النَّسائيُّ وغيرُه، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلم، أنه كان يدعو بهذا الدعاءِ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ،

---

(1) سقطت من (ب).

(2) رضِّـني بالتشديد، وفي رواية: «أرضني» أي: اجعلني به راضياً، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في «الأوسط»: ورضني بقضائك، وفي حديث أبـي أيوب: ورضني بقدرك. قال الحافظ في «الفتح» 11/187: والسرُّ فيه أن لا يبقى قلبه متعلقاً به، فلا يطمئن خاطره، والرضا: سكون النفس إلى القضاء.

(3) أخرجه البخاري (1162) و (6382) و (7390)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» 2/369، والترمـذي (480)، وأبو داود (1538)، وابن مـاجه (1373)، والبخاري في الأدب المفرد (703)، وابن أبـي شيبة في «المصنف» 10/285، والبغوي (1016).

ورواه من حديث ابن مسعود مرفوعاً الطبـراني في «الكبير» (10012) و (10052) و (10421)، وفي «الأوسط» 97 «مجمع البحرين»، «والصغير» 1/190، وصححه ابن حبان (2429)، ورواه عبدالرزاق (20210)، وابن أبـي شيبة 10/285 موقوفاً على ابن مسعود، وفي الباب عن أبـي أيوب عند أحمد 5/423، وصححه ابن حبان (685) في «الموارد »، والحاكم 1/314، ووافقه الذهبـي، وابن عمر، وابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (11477) وفي سنده عبدالله بن هانىء وهو متهم، وعن أبي سعيـد الخدري عنـد ابن حبان (686)، وعن أبي هـريـرة عنـد ابن حبـان أيضـاً (687)، وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابـر، إلا أن لفظ أبي أيوب: «اكتم الخطبة وتوضأ فأحسن الوضوء، ثم صل ما كتب الله لك»... وانظر «مجمع الزوائد» 2/280 ـ 281، و «فتح الباري» 11/184.

وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ، أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْراً لي، وتَوَفَّنِي إذا كانتِ الوَفَاةُ خَيْراً لي، اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ في الغَيْبِ والشَّهادَةِ، وأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الحَقِّ في الغضب والرِّضَا، وأَسْأَلُكَ القَصْدَ في الغِنى والفَقْر، وأَسْأَلُكَ نَعِيماً لا يَنْفَدُ، وقُرَّةَ عَيْنٍ لاَ تَنْقَطِعُ، وأَسْأَلُكَ الرِّضَى بَعْدَ القَضَاءِ، وأَسْأَلُكَ بَرْدَ العَيْشِ بَعْدَ المَوْتِ، وأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إلَى وَجْهِكَ الكريم والشَّوْقَ إلى لِقَائِكَ، في غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضرَّةٍ، وَلاَ فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَّا بِزينَةِ الإيمانِ واجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»(١).

إثبات الصفات لله لا يستلزم التشبيه والتجسيم

٢٢

فقد سمَّى اللَّـهُ ورسولُه صفاتِ الله علماً وقُدرةً وقُوة، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤] ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العِلْمُ كالعلمِ، ولا القُوَّةُ كالقوة، ونَظَائِرُ هٰذا كثيرة، وهذا لازِمٌ لجميعِ العقلاءِ، فإن مَنْ نفى صفةً من صفاته التي وَصَفَ الله بها نفسَه، كالرِّضا والغضبِ، والمحبة والبغضِ، ونحوِ ذلك، وَزَعَمَ أن ذلك يستلزِمُ التشبيهَ والتجسيمَ! قيل له: فأنتَ تُثْبِتُ له الإرادةَ والكلامَ والسَّمْعَ والبصرَ، مع أن ما تُثْبِتُه له ليس مِثْلَ صفاتِ المخلوقين، فَقُلْ فيما نفيتَه وأثبته اللَّـهُ ورسولُه مِثْلَ قولك

---

(١) أخرجه النسائي ٣/٥٤ ـ ٥٥ في السهو: باب نوع آخر من الدعاء، من حديث حماد، قال: حدثنا عطاء بن السائب، عن أبيه قال: صلى بنا عمار بن ياسر صلاة فأوجز فيها، فقال بعض القوم: لقد خففت أو أوجزت الصلاة، فقال: أما على ذلك، فقد دعوت فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ... وإسناده صحيح. حماد هو ابن زيد سمع من عطاء قبل الاختلاط، وصححه الحاكم ١/٥٢٤ ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن أبي عاصم (١٢٩) و(٤٢٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» رقم (٨٦)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٦٠، واللالكائي في «السنة» رقم (٨٤٥) من طرق عن حماد، به. وأخرجه أحمد ٤/٢٦٤، وابن أبي عاصم (١٢٨) و(٣٧٨) من طريق آخر عن عمار.

فيما أثبتَه، إذ لا فَرْقَ بينهما[1].

فإن قال: أنا لا أُثبِتُ شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تُثبِتُ له الأسماءَ الحسنى، مثل: حي[2] عليم، قدير[3]، والعبد يُسمَّى بهٰذه الأسماء، وليس ما يَثْبُتُ للرب من هٰذه الأسماء مماثلاً لما يَثْبُتُ للعبد، فَقُلْ[4] في صفاته نظيرَ قولك في مسمَّى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أُثبِتُ له الأسماءَ الحسنى، بل أقولُ: هي مَجازٌ، وهي أسماء لِبعضِ مبتَدَعَاته، كقول غُلاةِ الباطنية والمتفلسِفَةِ!

قيل له: فلا بُدَّ أن تَعْتَقِدَ أنه موجود حقٌّ قائم بنفسه، والجسمُ موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أُثبِتُ شيئاً، بل أُنْكِرُ وجودَ الواجب.

قيل له: معلومٌ بصريحِ العقل أن الموجودَ إما واجِبٌ بنفسه، وإما غَيْرُ واجب بنفسِه، وإما قديمٌ أزلي، وإما حَادِثٌ كائن بَعْدَ أَنْ لم يكن، وإما مخلوقٌ مفتقِرٌ إلى خالِقٍ، وإما غيرُ مخلوق ولا مفتقرٌ إلى خالق، وإمَّا فقيرٌ إلى ما سواه، وإمَّا غنيٌّ عما سواه.

---

(١) قال العلامة الفقيه ابنُ عابدين ــ رحمه الله ــ في «رد المحتار» ١/٧: وهل وصفُه اللّٰهَ بالرحمة حقيقةٌ أو مجازٌ عن الإنعام، أو عن إرادته، لأنها من الأعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى فيراد غايتها؟ المشهور الثاني، والتحقيق الأول، لأن الرحمة التي هي من الأعراض القائمة بنا، ولا يلزمُ كونُها في حقه تعالى كذلك حتى تكونَ مجازاً، كالعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بنا من الأعراض، ولم يقل أحد: إنها في حقه تعالى مجاز.

(٢) في (ب): عليم حي.

(٣) في (ب): قادر.

(٤) في (ب): فقيل، وليس بشيء.

وغيرُ الواجب بنفسه لا يَكُونُ إلا بالواجب بنفسه، والحَادِثُ لا يكونُ إلا بقديم، والمخلوقُ لا يكون إلا بخالق، والفقيرُ لا يكون إلا بغنيٍّ عنه، فقد لَزِمَ على تقدير النقيضين وجودُ موجودٍ واجبٍ بنفسه قديم أزليٍّ خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد عُلِمَ بالحسِّ والضرورة وُجُودُ موجود حادثٍ كائنٍ بعد أنْ لم يَكُنْ، والحادثُ لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالِقاً لما سواه، ولا غنيّاً عما سواه، فثبت بالضرورةِ وُجودُ مَوْجُودَيْنِ: أحدُهما واجب، والآخَرُ مُمْكِنٌ، أَحَدُهُما قديمٌ، والآخَرُ حادث، أحدُهما غني، والآخرُ فقير، أحدُهما خالقٌ، والآخرُ مخلوق، وهما متفقان في كَوْنِ كُلٍّ منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق

ومن المعلوم أيضاً أن أَحَدَهُما ليس مُماثِلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوزُ ويمتنِعُ، وأحدُهما يجب قِدَمُهُ وهو موجودٌ بنفسه، والآخرُ لا يجب قِدَمُهُ ولا هو مَوْجُودٌ بنفسه، وأحدُهما خالقٌ، والآخر ليس بخالقٍ، وأحدُهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلا، لَلَزِمَ أن يكون كلٌّ منهما واجبَ القدم ليس بواجبِ القدم، موجوداً بنفسه غيرَ موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزَمُ اجتماعُ الضِّدَّيْنِ على تقدير تماثُلِهما، فَعُلِمَ أن تماثُلَهما مُنْتَفٍ بصريح العقل، كما هو مُنْتَفٍ بنصوص[1] الشرع.

٢٣

فَعُلِمَ بهذه الأدلة اتفاقُهما من وجه، واختلافُهما مِن وجه، فَمَنْ نفى ما اتفقا فيه كان معطِّلاً قائلاً للباطل، ومن جعلَهما مُتَمَاثِلَيْنِ، كان مشبهاً،

(١) في (ب): بصريح الشرع، وجاء في هامشها: «بنصوص» صح، وهو بخط مغاير لخط الناسخ.

قائلاً للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائرِ صفاته، والعبدُ لا يَشْرَكُهُ في شيءٍ من ذٰلِكَ، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزَّهٌ عن مشاركةالعبد في خصائصه.

المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه

وإذا اتفقا في مُسَمَّى الوجودِ والعلمِ والقُدْرَةِ، فهذا المشتركُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ يُوجَدُ في الأذهانِ لا في الأعيان، والموجودُ في الأعيان مختصٌّ لا اشتراكَ فيه.

وهذا موضعٌ اضطرب فيه كثيرٌ من النُّظَّارِ، حَيْثُ توهَّموا أن الاتفاقَ في مُسَمَّى هذه الأشياءِ يُوجِبُ أن يكون الوجودُ الذي للرَّبِّ كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظَنَّتْ أن لفظَ الوجود يُقالُ بالاشتراكِ اللفظي، وكَابَروا عُقُولَهم، فإنَّ هٰذه الأسماء عامة قابلةٌ للتقسيم، كما يقال: الموجودُ ينقسِمُ إلى واجب وممكن، وقديمٍ وحادث[1]. ومَوْرِدُ التقسيمِ مُشْتَرَكٌ بين الأقسام، واللفظُ المشترك، كلفظ «المشتري» الواقع على المبتاع والكوكب، لا يَنْقَسِمُ معناه، ولكن يُقال: لفظ «المشتري» يقال على كذا، وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بُسِطَ الكلامُ عليها في موضعه.

وأصلُ الخطأ والغلط: توهُّمهم أن هذه الأشياءَ العامة الكُلِّية يكون مسمَّاها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المُعَيَّنِ وهذا المُعيَّنِ، وليس كذلك، فإن ما يُوجَدُ في الخارج لا يُوجَدُ مطلقاً كلياً، لا يُوجد إلا معيناً مختصاً، وهٰذه الأسماءُ إذا سُمِّيَ اللّـهُ بها، كان مسماها معيَّناً مختصاً به، فإذا سُمِّيَ بها العَبْدُ كان مسماها مختصاً به، فوجودُ الله وحياتُه لا يُشارِكُهُ

(١) في (ب): إلى وحادث.

فيها غَيْرُهُ، بل وُجُودُ هٰذا الموجودِ المعيَّنِ لا يَشْرَكُه فيه غَيْرُهُ، فكيف بوجود الخالق! ألا ترى أنك تَقُولُ: هٰذا هو ذاك، فالمشار إليه واحدٌ، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومِثْلِه يَتَبَيَّنُ لك أن المشبِّهَةَ أخذوا هٰذا المعنى، وزادُوا فيه على الحق فضلُّوا، وأن المعطِّلة أخذوا نفيَ المماثلة بوجه من الوجوه، وزادُوا فيه على الحقِّ حتى ضلُّوا، وأن كتاب الله دلَّ على الحق المحض الذي تَعْقِلُهُ العُقُولُ السليمةُ الصحيحةُ، وهو الحق المعتدِلُ الذي لا انحرافَ فيه.

فالنفاةُ أحسنوا في تنزيه الخالِق سبحانه عن التشبيه بشيءٍ من خلقه، ولكنْ أساؤوا في نَفْي المعاني الثابتةِ لله تعالى في نفسِ الأمر، والمشبِّهةُ أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

توقف فهم المعاني المُعَبَّر عنها باللفظ على معرفة عينها

واعلَمْ أنَّ المخاطَب لا يَفْهَمُ المعاني المعبَّرَ عنها باللفظ إلا أن يَعْرِفَ عَينَها، أو ما يُناسِبُ عينَها، ويكون بينهما قدرٌ مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يُمكِنُ تفهيمُ المخاطَبين بدون هذا قَطُّ، حتى في أوَّل تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعلَّمُ البيانَ واللغةَ، يُنْطَقُ له باللفظ المفرَد، ويُشارُ لهُ إلى معناه، إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبنٌ، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويُشار له مع العبارة إلى كُلِّ مسمًّى مِن هذه المسمَّيَاتِ، وإلا لم يفهَم معنى اللفظِ ومرادَ الناطق به، وليس أحدٌ من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدمُ أبو البشر أوَّلُ ما عَلَّمَه الله تعالى أُصُولَ الأدِلَّة السمعية وهي الأسماءُ كُلُّها، وكلَّمه وعَلَّمَهُ بخطابِ الوحي ما لم يُعَلِّمْهُ بمجرد العقل.

٢٤

فَدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالته على ما عناه المتكلمُ وأراده، وإرادتُه وعنايتُه في قلبه، فلا[1] يُعرَفُ باللفظ ابتداءً، ولكن يُعْرَفُ المعنى بغيرِ اللفظ حتى يُعْلَمَ أولاً أن هٰذا المعنى المرادَ هو الذي يُرادُ بذلك اللفظ، ويُعنى به، فإذا عَرَفَ ذلك، ثم سَمِعَ اللفظَ مرة ثانية، عَرَفَ المعنى المرادَ بلا إشارة إليه، وإن كانت الإشارةُ إلى ما يُحَسُّ بالباطن مثلِ الجوعِ والشِّبَع والرِّي والعطشِ والحُزن والفرح، فإنه لا يَعْرِفُ اسمَ ذلك حتى يَجِدَهُ مِنْ نفسه، فإذا وجده، أُشير له إليه، وعُرِّفَ أن اسْمَهُ كذا.

والإشارة تارةً تكونُ إلى جُوعِ نفسه، أو عطش نفسه، مثلَ أن يراه أنه قد جاع، فيقول له: جُعْتَ، أنت[2] جائع، فيسمعُ اللفظَ ويَعْلَمُ ما عيَّنه بالإشارة، أو ما يجري مجراها من القرائن التي تُعيِّنُ المرادَ، مثل نظرِ أُمِّهِ إليه في حال جوعه، وإدراكِهِ بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعَه، أو يسمعهم يُعَبِّرُون بذلك عن جوع غيره.

إذا عُرِفَ ذلك، فالمخاطِب المتكلِّم إذا أراد بيانَ معانٍ، فلا يخلُو إما أن يكونَ مما أدركها المخاطَبُ المستمِعُ بإحساسه وشهودِهِ، أو بمعقوله وإما أن لا يَكُونَ كذلك، فإن كانت من القسمين الأولين، لم يَحْتَجْ إلاَّ إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عَرَفَ معانيَ الألفاظ المفردة، ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعدَ ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَاناً وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ ــ ٩] أو قيل له: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَـٰرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ

---

(١) في (ج) و (د): ولا.

(٢) في (ب): أنا.

تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، فَهِمَ المخاطَبُ بما أدركه بحسه.

وإن كانت المعاني التي يُرادُ تَعْرِيفُهُ بها ليست مما أحسَّه وشَهِدَه بعينه، ولا بحيثُ صَارَ له مَعْقُولَ كُلِّيٌّ يتناولُها حتى يَفْهَمَ به المرادَ بتلك الألفاظِ، بل هي مما لم[1] يُدْرِكْه بشيءٍ من حواسِّه الباطِنَةِ والظاهرةِ، ٢٥ فلا بُدَّ في تعريفه من طريقِ القياسِ والتمثيل والاعتبارِ بما بينَه وبينَ معقولات الأمور التي شاهدها مِن التشابه والتناسُبِ، وكلما كان التمثيلُ أقوى، كان البيانُ أَحْسَنَ، والفَهْمُ أكملَ.

فالرسولُ صلوات الله وسلامه عليه لمَّا بيَّن لنا أموراً لم تكن معروفةً قبلَ ذلك، وليس في لغتهم لَفْظٌ يدُلُّ عليها بعينها، أتى بألفاظ تُناسِبُ معانيها تلك المعانِي، وجعلَها أسماءً لها، فيكون بينهما قَدْرٌ مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لمَّا أخبرنا بأمورٍ تتعلَّق بالإيمانِ بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يَعرِفُونها قبلَ ذلك حتى يكونَ لهم ألفاظٌ تدُلُّ عليها بعينها، أَخَذَ مِن اللغةِ الألفاظَ المناسبة لتلك بما تَدُلُّ عليه من القدرِ المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرِفُونَها، وقَرَنَ بذلك مِن الإشارة ونحوها ما يُعْلَمُ به حقيقةُ المرادِ، كتعليمِ الصبـي، كما قال رَبيعةُ بنُ أبـي عبدالرحمٰن[2]: الناسُ في حُجورِ علمائهم كالصِّبيان في حُجور آبائهم.

ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان

وأما ما يُخبِرُ به الرسولُ من الأمورِ الغائبة، فقد يكونُ مما أدركوا

(١) سقطت من (ب) و (د).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له: ربيعة الرأي، سمع أنساً وابن المسيِّب، وكانت له حلقة للفتوى، وأخذ عنه مالك وغيره، وأدرك جماعة من الصحابة. مات سنة ١٣٦هـ بالهاشمية، مدينة بناها السفاح بالأنبار، ويوم مات قال مالك: ذهبت حلاوة الفقه. أخرج حديثه الجماعة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٨٩.

نظيرَه بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأنَّ الريحَ أهلَكت عاداً، فإنَّ «عاداً» من جنسهم والريحَ من جنس ريحهم، وإن كانت أشدَّ، وكذلك غَرَقُ فرعونَ في البحر، وكذا بقيةُ الأخبارِ عن الأُمم الماضية، ولهذا كان الإخبارُ بذلك فيه عِبْرَةٌ لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

وقد يكون الذي يُخبِرُ به الرَّسُولُ ما لم يُدرِكوا مثلَه الموافقَ له في الحقيقةِ مِن كل وجه، لكن في مفرداته ما يُشْبِهُ مفرداتِهم من بعضِ الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمورِ الغيبيَّة المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بُدَّ أن يعلموا معنى مشتركاً، وشبهاً بَيْنَ مفرداتِ تلك الألفاظِ وبينَ مفرداتِ ألفاظِ ما علموه في الدنيا بِحِسِّهِمْ وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعدُ، ويُريدُ أن يجعلَهم يشهدونَه شهادةً كاملةً، ليَفْهَمُوا به القَدْرَ المشترك بينَه وبينَ المعنى الغائب، أشهدَهم إياه، وأشارَ لهم إليه، وفعل فعلاً يكونُ حكايةً له، وشَبَهاً به يَعلَمُ المستمعون أنَّ معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريقُ التي يَعْرِفُونَ بها الأمورَ الغائبةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْرَفَ هذه الدرجات:

أَوَّلُها: إدراكُ الإنسانِ المعانيَ الحِسِّيَّةَ المشاهدة.

وثانيها[١]: عقلُه لِمعانيها الكُلِّيَّةِ.

وثالثها: تعريفُ الألفاظِ الدَّالَّة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتبُ الثلاثُ لا بُدَّ منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبةِ، فلا بُدَّ من تعريفنا المعانيَ[٢] المشتركةَ بينَها وبينَ الحقائق

---

(١) في الأصول: وثانيهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): للمعاني.

٢٦ المشهودة، والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمورَ المشهودَةَ، ثم إن كانت مثلَها، لم يُحْتَجْ إلى ذكرِ الفارق، كما تقدَّمَ في قَصَصِ الأُمم، وإنْ لم يكن مثلَها، بيِّن ذلك بذكر الفارق، بأن يُقَالَ: ليس ذلك مثلَ هٰذا، ونحو ذلك، وإذا تقدَّر انتفَاءُ المماثلة، كانتِ الإضافةُ وحدَها كافيةً في بيان الفارقِ، وانتفاء التساوي لا يمنع منه[1] وجودُ القدرِ المشترك الذي هو مدلولُ اللفظِ المشترك، وبه صِرنا نفهمُ الأمورَ الغائبةَ، ولولا المعنى المشتركُ ما أمكن ذلك قطُّ.

قوله: «ولا شَيءَ يُعْجِزُه».

كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه

ش: لِكمال قُدرته، قال تعالى: ﴿إنَّ اللَّـهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكَانَ اللَّـهُ على كُـلِّ شَيْءٍ مُّقْتدِراً﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿وَمَا كَانَ اللَّـهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيءٍ في السَّمَـٰوٰتِ وَلَا في الأَرْضِ إنَّه كَانَ عَليماً قَدِيراً﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَـٰوٰتِ والأَرْضَ وَلَا يَـئُودُهُ حِفْـظُهُمـا وَهُـوَ العَليُّ العَـظِيمُ﴾ [البقـرة: ٢٥٥]. ﴿لا يَـئُودُهُ﴾، أي: لا يكْرِثُه[2] ولا يُثقِلُه ولا يُعجِزه. فهٰذا النفيُ لثبوت كمال ضِدِّه، وكذلك كُلُّ نفيٍ يأتي في صفاتِ اللَّـه تعالى في الكتابِ والسنة إنما هو لثبوتِ كمالِ ضِدِّه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحداً﴾ [الكهف: ٤٩]، لِكمال عدله، ﴿لا يَعزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ في السَّمَـٰوٰتِ وَلَا في الأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] لكمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لكمال قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكمال حياتـه وقَيُّومِيَّته. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لكمالِ جلاله وعظمته

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «القاموس»: كرثه الغم يكرِثه ويكرُثه، بكسر الراء وضمها: اشتد عليه كأكرثه.

وكبريائه، وإلا فالنَّفي الصِّرْفُ لا مَدْحَ فيه، ألا يُرى أن قَوْلَ الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ[1]

لما اقترن بنفي الغَدْرِ والظلمِ عنهم ما ذكره قبل هذا البيتِ، وبَعْدَه، وتصغيرِهم بقوله: «قُبَيِّلَة» عُلِمَ أن المرادَ عَجْزُهُمْ وضعفُهم، لا كمالُ قدرتهم، وقول الآخر:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيءٍ وَإِنْ هَانَا[2]

لما اقترنَ بنفي الشر عنهم ما يَدُلُّ على ذَمِّهم، عُلِمَ أن المُرَادَ عَجْزُهُمْ وضَعْفُهُمْ أيضاً.

منهج السلف الاثبات المفصل والنفي المجمل

ولهذا يأتي الإثباتُ للصفات في كتاب اللّه مفصَّلاً، والنفي مجملاً، عكسَ طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصَّل والإثباتِ المجمل، يقولون: ليس بجسمٍ ولا شَبَحٍ، ولا جُثَّةٍ، ولا صُورَةٍ، ولا لحمٍ، ولا دمٍ، ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا بذي لونٍ، ولا طعمٍ، ولا رائحةٍ، ولا مَجَسَّةٍ، ولا بذي حرارةٍ، ولا بُرودةٍ، ولا رُطوبةٍ، ولا يُبوسةٍ، ولا طولٍ ولا عَرْضٍ، ولا عُمْقٍ، ولا اجتماعٍ، ولا افتراقٍ، ولا يَتَحَرَّكُ، ولا يَسْكُنُ، ولا يتبعَّض، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارِحَ وأعضاءٍ، وليس بذي جهات، ولا بذي

---

(١) البيت للنجاشي، واسمُه قيس بنُ عمرو بن مالك، من قصيدة يهجو بها بني العجلان، أورد بعضَها ابنُ السيد في «أبيات المعاني» وهو شاعر هجاء مخضرم، يُعد من أشراف العرب، إلا أنه كان فاسقاً، وكانت أمه من الحبشة، فَنُسِبَ إليها. انظر «الشعر والشعراء» ص ٣٢٩، و«سمط اللآلي» ص ٨٩٠.

(٢) البيت في «حماسة أبي تمام» ١/٣٠ بشرح المرزوقي لبعض شعراء بني العنبر، ويرى المرزوقي أن الشاعر لا يَقْصِدُ ذَمَّ قومه، بل يصفهم بإيثار السلامةِ والعفو عن الجناة، ولو أرادوا الانتقامَ؛ لَقَدرُوا بعددهم وعُدتهم، لكن يمنعهم من ذلك المراقبةُ والتقوى.

٢٧ يمين، ولا شمالٍ وأمامٍ وخلفٍ وفوقٍ وتحتٍ، ولا يُحِيطُ به مكـانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، ولا يجوز عليه المماسةُ ولا العُزْلَةُ، ولا الحُلُولُ في الأماكن، ولا يُوصَفُ بشيءٍ مِن صفات الخلق الدالةِ على حدوثهم، ولا يُوصَفُ بأنَّه مُتَنَاهٍ، ولا يُوصَفُ بمساحةٍ ولا ذهابٍ في الجهات، وليسَ بمحدودٍ، ولا والدٍ ولا مولودٍ، ولا تُحِيطُ به الأقدارُ ولا تَحجُبُه الأستار. إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري[1] رحمه اللّـه عن المعتزلة.

وفي هٰذه الجملة حقٌّ وباطل، ويَظْهَرُ ذلك لمن يَعْرِفُ الكتابَ والسنة. وهذا النفيُ المجرَّدُ مع كونه لا مَدْحَ فيه، فيه إساءةُ أدبٍ، فإنك لو قلتَ للسلطان: أنت لستَ بزبال، ولا كَسَّاح، ولا حَجَّام، ولا حائكٍ! لَأدَّبك على هٰذا الوصف[2] وإن كنت صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملت النفي، فقلت: أنت لست مثلَ أحد مِن رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرفُ وأجلُّ، فإذا أجملتَ في النفي، أَجملتَ في الأدب.

التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية سبيل أهل السنة

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلٰهية، هو سبيلُ أهل

(١) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٥ ـ ١٥٦. واسم أبي الحسن: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري العلامة، إمام المتكلمين، صاحب التواليف النافعة، التي تقضي لـه بسَعة العلم وجودة الفهم، واستقامة المنهج، المُتوفَّى سنة ٣٢٤هـ. ترجم له الإمام الذهبيّ في «السير» ١٥/٨٨ وقد جاء فيه قوله: رأيت للأشعري كلمة أعجبتني، وهي ثابتة رواها البيهقي: سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السَّرْخَسي يقول: لمّا قرُبَ حضورُ أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته، فقال: اشهد عليَّ أني لا أكفِّر أحداً من أهل القبلة؛ لأن الكُلَّ يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كلّه اختلاف العبارات.

قلت (القائل هو الذهبي): وبنحو هذا أدينُ، وكذا كان شيخُنا ابن تيميّة في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفِّر أحداً من الأمة. ويقول: قال النبي ﷺ: «لا يحافظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ»، فمن لازم الصلواتِ بوضوء فهو مسلم.

(٢) سقطت من (ب).

السنة والجماعة، والمعطِّلةُ يُعْرِضُونَ عما قاله الشارعُ من الأسماء والصفات، ولا يتدبَّرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه مِن المعاني والألفاظ هو المُحكَمَ الذي يجب اعتقادُهُ واعتمادُه.

وأما أهلُ الحقِّ والسنةِ والإيمانِ، فيجعلون ما قاله اللّهُ ورسولُه هو الحقَّ الذي يجب اعتقادُهُ واعتمادُهُ، والذي قاله هٰؤلاء إما أن يُعْرِضُوا عنه إعراضاً جُمْلِيّاً، أو يُبيِّنوا حالَه تَفْصِيلاً، ويُحكَمَ عليه بالكتابِ والسنةِ، لا يُحْكَمُ به على الكتابِ والسنة.

والمقصودُ: أن غالبَ عقائدهم السُّلُوبُ؛ ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثباتُ، فهو قليل، وهو أنَّه عالم قادِرٌ حيٌّ، وأكثرُ النفي المذكور ليس مُتَلقَّىً عن الكتابِ والسنة، ولا عن الطُّرُقِ العقليةِ التي سلَكَها غيرُهم من مُثبِتَة الصفات، فإن اللّه تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ففي هٰذا الإثباتِ ما يُقرِّرُ معنى النفي، فَفُهِمَ أن المرادَ انفرادُهُ سبحانه بصفاتِ الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بما وصف به نفسَه، ووصَفَه به رُسُلُه، ليس كمثله شيء في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، مما أخبرنا به مِن صفاته، وله صفاتٌ لم يَطَّلِعْ عليها أحدٌ من خلقه، كما قال رسولُه الصادِقُ صلَّى اللّه عليه وسلم في دُعاءِ الكرب: «اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ في كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحداً مِنْ خَلْقِكَ، أو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ في عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، ونُورَ صَدْرِي، وجَلاء حُزْني وذَهَابَ هَمِّي وغَمي»[1]. ٢٨

---

(١) أخرجه أحمد ١/٣٩١ و ٤٥٢، وابن السني (٣٤٢)، وأبو يعلى ٢/٢٤٦، والبزار ١/٣٠٤، وابن أبي شيبة ١٠/٢٥٣، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) من حديث =

وسيأتي التنبيهُ على فسادِ طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

وليس قَوْلُ الشيخ رحمه الله تعالى: «ولا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّـهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً﴾ [فاطر: ٤٤] فنبّه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليلِ انتفاء العجز، وهو كمالُ العلم والقدرة، فإن العَجْزَ إنما ينشأ إما مِن الضعف عن القيام بما يُرِيدُه الفاعِلُ، وإما مِن عَدَمِ علمه به، والله تعالى لا يَعْزُبُ عنه مِثْقَالُ ذرة، وهو على كل شيءٍ قدير، وقد عُلِمَ ببدائه العقولِ والفِطَرِ كمالُ قدرته وعلمه، فانتفى العَجْزُ، لما بَيْنَهُ وبَيْنَ القدرة من التضاد، ولأن العاجزَ لا يَصْلُحُ أن يكونَ إلهاً، تعالى اللّـه عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

قوله: «وَلَا إلـه غيْرُهُ».

كلمة التوحيد لا إله إلا الله

ش: هٰذه كلمةُ التوحيد التي دَعَتْ إليها الرسلُ كُلُّهَا[1]، كما تقدَّمَ ذكرُه، وإثبات التوحيد بهٰذه الكلمةِ باعتبار النفي والإثباتِ المقتضي للحصر، فإن الإثباتَ المُجَرَّدَ قد يتطرّق إليه الاحتمالُ، ولهذا ـ والله

= ابن مسعود، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٧٢)، والحاكم ٥٠٩/١، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/١٠ و١٨٧ ونسبه لأحمد وأبي يعلى والبزار، وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار»، وابن القيم في «شفاء العليل» ص ٢٧٤ ولفظه بتمامه: «ما أصاب أحداً قطُّ هـمٌّ ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فـيَّ حكمُك، عدلٌ فيَّ قضاؤُك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحداً من خلقِكَ أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيعَ قلبي، ونورَ صدري، وجلاءَ حزني، وذهاب همّي إلا أذهب الله همَّه وحزنَه، وأبدله مكانه فرحاً» قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «بلى، ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها».

(١) في مطبوعة مكة: كلهم.

أعلمْ ـ لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]. فإنه قد يَخْطُرُ ببال أحدٍ خاطرٌ شيطاني: هَبْ أنَّ إلٰهنا واحد، فَلِغيرنا إله غَيْرُه، فقال تعالى: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

تقدير الخبر في «لا إله إلا الله»

وقد اعتَرَض صاحبُ «المنتخب»[1] على النحويين في تقديرِ الخَبَرِ في «لا إله إلا هو»، فقالوا: تقديرُه: لا إلٰه في الوجود إلا اللّٰهُ، فقال: يكونُ ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفيَ الماهية أقوى في التوحيد الصِّرْفِ من نفي الوجود، فكان إجراءُ الكلامِ على ظاهره، والإعراضُ عن هٰذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبداللّٰه محمد بن أبـي الفضل المُرسي[2] في «ري الظمآن» فقال: هٰذا كلامُ مَنْ لا يعرِفُ لِسَانَ العرب، فإنَّ «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبَوَيْهِ، وعند غيرِه اسم «لا»، وعلى التقديرين، فلا بُدَّ من خبر للمبتدأ[3]، وإلا[4]، فما قالَه من الاستغناء عن الإضمار فاسِدٌ.

---

(١) لعله الحسن بن صافي بن عبدالله أبو نزار، البغدادي الشافعي، الملقب بملك النحاة، المتوفَّى سنة ٥٦٨هـ، فقد ذكروا في ترجمته «المنتخب» في جملة مصنفاته في النحو، وقالوا: إنه كتاب نفيس يقع في مجلدة. له ترجمة مطولة في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» ١٦٩/٤ ـ ١٧٣، و«معجم الأدباء» ١٢٢/٨ ـ ١٣٩، و«إنباه الرواة» ٣٠٥/١.

(٢) هو الإمام العلّامة البارع المفسر المحدث النحوي المتفنن شرف الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبـي الفضل السلمي المُرسي الأندلسي المتوفَّى (٦٥٥هـ) وكتابه «ري الظمآن»، هو في تفسير القرآن، وهو كبير جِدّاً قَصَدَ فيه ارتباط الآيات بعضها ببعض. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٢/٢٣ ـ ٣١٨.

(٣) في (ب): المبتدأ.

(٤) كذا في الأصول ومطبوعة مكة: «وإلا»، وفي «طبقات السبكي» ٧١/٨: «أولا»، فقد ذكر اعتراض صاحب «المنتخب» وجوابه في ترجمة أبـي عبدالله المرسي وعلق عليه.

وأما قولُه: إذا لم يُضْمَر يكونُ نفياً للماهية، فليس بشيء، لأن نفيَ

٢٩ الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهيةُ إلا مع الوجود، فلا فَرْقَ بين «لا ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهبُ أهلِ السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يُثْبِتُونَ ماهيةً عارِيَةً من الوجود. و«إلا اللَّـهُ» مرفوع، بدلاً من «لا إلـه» لا يكون[1] خبراً لـ «لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليلَ على ذلك[2]

---

(١) في (ب): «لا يكون إلا خبراً» وهو خطأ.

(٢) قال الشيخ العلّامة عبدالعزيز بن باز ـ حفظه الله ـ تعليقاً على هذا المكان من «شرح الطحاوية»: ما قاله صاحب «المنتخب» ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة، وأيده الشيخ أبو عبدالله المرسي من تقدير الخبر بكلمة «في الوجود» ليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: «في الوجود» لا يَحْصُلُ به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها؛ لأن لِقائلٍ أن يقول: كيف تقولون: «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: (وما ظَلَمْنَاهُم ولكنْ ظَلَموا أنفسَهُم فما أغنَتْ عنهم آلهتُهم الّتي يَدْعُون من دونِ اللَّـهِ من شيءٍ)، وقوله سبحانه: (فلولا نصرَهُم الّذين اتّخذوا من دونِ اللَّـهِ قُرباناً آلهةً) الآية.

فلا سبيلَ إلى التخلص من هذا الاعتراض، وبيانِ عظمة هذه الكلمة، وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة «حق» لأنّها هي التي توضِّحُ بطلانَ جميع الآلهة، وتُبين أن الإله الحق، والمعبودَ الحـق هو اللَّـهُ وحدَه، كما نَبَّهَ على ذلك جَمْعٌ من أهل العلم، منهم أبو العباس ابن تَيمية، وتلميذه العلّامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله.

وَمِنْ أدلة ذلك قوله سبحانه: (ذلك بأنَّ اللَّـهَ هُوَ الحقُّ، وأن ما يَدْعُونَ من دونه هُو الباطلُ) فأوضح سبحانه في هذه الآية أنَّه هو الحق، وأن ما دعاه الناس مِن دونه هو الباطلُ، فَشَمِلَ ذلك جميع الآلهة المعبودةِ من دون الله من البشر والملائكة والجن، وسائر المخلوقات، واتّضح بذلك أنه المعبود الحـق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة، وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم، لأنهم فهموا أن المراد بها نفيُ الألوهية بحق عن غير الله سبحانه، ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم: قولوا: لا إله إلا الله: (أَجَعَلَ الآلهةَ إلهاً واحداً إنَّ هذا لشيءٌ عُجابٌ) وقالوا أيضاً: (أئنّا لتاركوا آلهتِنا لشاعرٍ مجنونٍ)، وما في معنى ذلك من الآيات.

وبهذا التقرير يزولُ جميعُ الإشكال، ويتضح الحـقُّ المطلوبُ، والله ولي التوفيق.

وليس المرادُ هنا ذِكْرَ الإعراب، بلِ المراد دَفْعُ الإشكالِ الواردِ على النحاة في ذلك، وبيانُ أنه مِن جهة المعتزلة، وهو فاسد؛ فإنَّ قولهم: «في الوجود» ليس تقييداً، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وقد خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ ولَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]. ولا يُقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا اللّـه» لأن «غيراً» تُعرَب بإعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد «إلَّا» فيكونُ التقدير للخبر فيهما واحداً، فلهذا ذَكَرْتُ هذا الإشكالَ وجوابَه هنا.

صفتا القدم والبقاء

قوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداءٍ، دَائِمٌ بلا انتهاءٍ».

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ والْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، [و][1] قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»[2].

فقول الشيخ رحمه الله: قديمٌ بلا ابتداء، دائمٌ بلا انتهاء، هو معنى اسمِه: الأولِ والآخرِ.

---

(١) الواو لم ترد في الأصول الأربعة، وأثبتناها من مطبوعة مكة.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٧١٣) في الذكر: باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة، ولفظُه بتمامه: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجَعنا أن نقول: اللهمَّ ربَّ السماواتِ والأرضِ، وربَّ العرشِ العظيم، ربَّنا وربَّ كُلِّ شيء فالقَ الحبِّ والنوى، ومُنْزِلَ التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذُ بك مِن شر كل شيء أنت آخِذٌ بناصيته، اللهم أنتَ الأوَّلُ، فليسَ قبلك شيء، وأنت الآخِرُ، فليس بعدَك شي، وأنت الظاهِرُ، فليسَ فوقَك شيء، وأنت الباطن، فليسَ دونك شيء، اقضِ عنا الدينَ، وأغنِنَا من الفقرِ»، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١) في الأدب: بـاب ما يقول عند النوم، والترمذي (٣٣٩٧) في الدعوات: باب من الأدعية عند النوم، وابن ماجه (٣٨٧٣) في الدعاء: باب ما يقول عند النوم، وأحمد في «المسند» ٢/٣٨١ و ٤٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩/٤٢٠.

والعلمُ بثبوت هٰذين الوصفين مستقرٌ في الفِطَرِ، فإن الموجوداتِ لا بُدَّ أن تنتهيَ إلى واجبِ الوجود لذاته، قطعاً للتسلسُلِ، فإنا نُشاهِدُ حُدُوثَ الحيوانِ، والنبات، والمعادِنِ، وحوادث الجو، كالسَّحاب، والمطر، وغير ذلك، وهٰذه الحوادثُ وغيرُها ليست ممتنعةً، فإنَّ الممتنعَ لا يُوجَدُ، ولا وَاجِبَةَ الوجود بنفسها، فإن واجبَ الوجودِ بنفسه لا يَقْبَلُ العَدَمَ، وهٰذه كانت معدومة، ثم وُجِدَت، فَعَدَمُها ينفي وجوبَها، ووجودُها ينفي امتناعَها، وما كان قابلاً للوجود والعَدَمِ، لم يكن وجُودُهُ بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِن غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. يقولُ سبحانَه: أحدَثوا مِن غيرِ مُحْدِث، أم هُمْ أحدثُوا أنفُسَهُم؟ ومعلوم أنَّ الشيء المُحْدثَ لا يُوجِدُ نَفْسَهُ، فالمُمْكِنُ الذي ليس له من نفسه وجودٌ ولا عَدَمٌ، لا يكونُ موجوداً بنفسه، بل إن حَصَلَ ما يُوجِدُه، وإلا كان معدوماً، وكُلُّ ما أمكن وجُودُه بدلاً عن عدمه، وعَدَمُه بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ لازم له[1].

الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذكر في القرآن

وإذا تأمَّلَ الفاضلُ غايةَ ما يَذْكُرُه المتكلمون والفلاسفةُ مِن الطُّرُقِ العقلية، وجدَ الصوابَ منها يَعُودُ إلى بعضِ ما ذُكِرَ في القرآنِ من الطُّرُقِ العقليةِ بأفصحِ عبارة وأوجزها، وفي طُرُقِ القرآن مِن تمامِ البيانِ والتحقيق، ما لا يُوجَدُ عندَهم مثلُه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣].

ولا نقولُ: لا يَنْفَعُ الاستدلالُ بالمقدِّمات الخفيَّةِ، والأدلة الطويلة[2]، فإن الخفاء والظهور مِن الأمور النسبية، فربما ظَهَر لبعضِ ٣٠

(١) انظر «الصواعق المرسلة» ١/ ١١٠ للإمام ابن القيم رحمه الله.

(٢) في مطبوعة مكة: النظرية.

الناس ما خَفِيَ على غيره، ويظهرُ للإنسان الواحد في حالٍ ما خفي عليه في حال أخرى.

وأيضاً فالمقدِّماتُ وإن كانت خفية، فقد يُسلِّمُها بَعْضُ الناس ويُنازِع فيما هو أجلى منها، وقد تَفْرَحُ النفسُ بما عَلِمتْه بالبحث[1] والنظر، ما لا تفرَحُ بما عَلِمته من الأُمورِ الظاهرة، ولا شكَّ أن العلمَ بإثبات الصانع، ووجوبِ وجوده أمرٌ ضروريٌّ فِطْريٌّ، وإن كان يَحْصُل لبعضِ الناس من الشُّبَهِ ما يُخرِجه إلى الطرق النظرية.

إدخال المتكلمين «القديم» في أسمائه تعالى، وليس هو من أسمائه الحسنى.

وقد أدخلَ المتكلِّمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو مِن الأسماء الحسنى[2]، فإن «القديمَ» في لُغة العرب التي نَزَلَ بها القرآنُ: هو المتقدِّمُ على غيره، فيُقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديثٌ للجديدِ، ولم يستعملُوا هٰذا الاسمَ إلا في المتقدِّم على غيره، لا فيما لم[3] يَسْبِقْه عَدَمٌ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. والعُرجُونُ القديمُ: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وُجِدَ الجديدُ[4]، قيل للأول: قديمٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: مُتقَدِّمٌ في الزمان، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدمُ مبالغة في القديم، ومنه: القولُ القديمُ والجديدُ للشافعي رحمه الله، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أيْ: يَتَقَدَّمُهُم، ويُستَعمل منه الفعلُ لازماً ومتعدياً، كما يقالُ: أخذني[5] ما قَدُمَ وما حَدُثَ، ويقال: هذا قَدَمَ هذا

(١) في (ب): من البحث.
(٢) في (د): من أسماء الله تعالى الحسنى.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) في (د): الحديث.
(٥) في (ب): أخذت.

وهو يَقْدُمُهُ، ومنه سُمِّيتِ القَدَمُ قَدَماً، لأنها تَقْدُمُ بقيةَ بدنِ الإنسان، وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهلِ الكلام، وقد أنكر ذلك كثيرٌ من السَّلَفِ والخلف، منهم ابن حزم.

ولا ريبَ أنَّه إذا كان مستعملاً في نفس التَّقَدُّمِ، فإن ما تَقَدَّم على الحوادِثِ كُلِّها، فهو أحقُّ بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدُلُّ على[1] خصوصِ ما يُمْدَحُ به، والتقدُّم في اللغة مطلق لا يختصُّ بالتقدم على الحوادث كُلِّها، فلا يكونُ من الأسماء الحسنى، وجاء الشرعُ باسمه «الأول». وهو أحسنُ من «القديم»، لأنه يُشْعِرُ بأن ما بعدَه آيل إليه، وتابعٌ له، بخلاف «القديم»، والله تعالى له الأسماءُ الحسنى، لا الحسنة.

قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ».

ش: إقرارٌ بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عزَّ مِن قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧]. والفناء والبَيْدُ متقاربان في المعنى، والجَمْعُ بينهما في الذِّكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرِّرٌ ومؤكِّدٌ لِقوله: «دائم بلا انتهاء».

٣١

كل ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه

قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا ما يُرِيدُ».

ش: هٰذا ردٌّ لِقول القَدَرِيَّة والمعتزلة، فإنَّهم زَعَمُوا أن الله أراد الإيمانَ مِن الناس كُلِّهِم، والكافرُ أراد الكفرَ، وقولُهم فاسدٌ مردود لمخالفته الكتابَ والسنةَ، والمعقولَ الصحيح، وهي مسألة القَدَرِ المشهورة[2]، وسيأتي لها زِيادةُ بيانٍ إن شاء الله تعالى.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): المشهور.

وسُمُّوا قَدَريةً لإنكارهم القَدَرَ، وكذلك تُسمَّى الجَبْرِيَّةُ المُحْتَجُّونَ بالقَدَر قَدَريةً أيضاً، والتسميةُ على الطائفة الأولى أغلب.

الفرق بين الإرادة والمحبة

أما أهل السنة، فيقولون[1]: إنَّ الله وإن كان يُرِيدُ المعاصيَ قَدَراً، فهو لا يُحِبُّها ولا يرضاها، ولا يَأْمُرُ بها، بل يُبْغِضُها، ويَسخَطُها، ويكرَهُها، وينهى عنها، وهذا قولُ السَّلَفِ قاطبةً، فيقولون: ما شاء اللَّهُ كان، وما لم يشأْ لم يكن، ولهذا اتفق الفُقَهَاءُ على أن الحالِفَ لو قال: واللَّهِ لأفعلنَّ كذا إن شاءَ الله، لم يَحْنَثْ إذا لم يفعله، وإن[2] كان واجباً أو مستحباً[3]، ولو قال: إن أحبَّ اللَّهُ، حنِث، إذا كان واجباً أو مستحباً.

أنواع الإرادة

والمحقِّقون من أهل السنة يقولون: الإرادةُ في كتاب الله نوعانِ: إرادةٌ قَدَرِيَّة كونية خَلقية، وإرادةٌ دينية أمرية شرعية.

فالإرادةُ الشرعية: هي المتضمِّنَةُ للمحبة والرضى.

والكونية: هي المشيئةُ الشامِلَةُ لجميع الحوادث[4]، وهذا كقولِه

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): و إذا.

(٣) والأصل في ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً: «من حلف على يمينٍ، فقال: إن شاء الله فقد استثنى» أخرجه أبو داود (٣٢٦١) و(٣٢٦٢)، والنَّسائي ٢٥/٧، وحسنه الترمذي (١٥٣١)، وصححه ابن حبان (١١٨٣)، وله لفظ آخر، وهو: «من حلف فاستثنى، فإن شاء رجع، وإن شاء ترك غير حَنِثٍ»، وقول الترمذي: بأنه لا يعلم أحداً رفعه غير أيوب السختياني مردود، فقد تابعه عليه عبدالله العمري، وموسى بن عقبة، وكثير بن فرقد، وأيوب بن موسى، وحسان بن عطية كما في «الفتح» ٥٢٤/١١، وسنن البيهقي ٤٦/١٠، فيترجح رفعه، على أنه لو حكم عليه بالوقف، لكان له حكم الرفع، لأن مثله لا يُقال من جهة الرأي. وانظر «المغني» لابن قدامة ٧١٥/٨ ـ ٧١٦، و«شرح السنة» ١٩/١٠ ـ ٢٠.

(٤) في مطبوعة مكة: الموجودات.

تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوحٍ عليه السَّلام: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أردتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُم إن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادةُ الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَٰتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً * يريدُ الله أن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنْسَٰنُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٦ ـ ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادةُ هي المذكورةُ في مثلِ قولِ الناس لمن يَفْعَلُ القبائحَ: هذا يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُهُ الله، أي: لا يُحِبُّه، ولا يرضاه، ولا يأمرُ به.

٣٢ وأما الإرادة الكونيةُ، فهي الإرادةُ المذكورةُ في قولِ المسلمين: ما شاءَ الله كان، وما لم يشأْ لم يكن.

والفرق ثابتٌ بين إرادةِ المُريد أن يَفْعَلَ، وبين إرادتِهِ مِن غيره أن يَفْعَلَ، فإذا أراد الفَاعِلُ أن يفعل فعلاً، فهٰذه الإرادة المعلَّقة بفعله، وإذا أراد مِن غيره أن يفعَلَ فعلاً،فهذه الإرادة لفعل الغير، وَكِلا النوعين معقولٌ

للناس، والأمْرُ يستلزِمُ الإرادةَ الثانية دونَ الأولى، فالله تعالى إذا أَمَرَ العبادَ بأمر، فقد يُرِيدُ إعانةَ المأمور على ما أمر به، وقد لا يُرِيدُ ذلك، وإن كانَ مُريداً منه فعلَه.

هل الأمر مستلزم للإرادة

وتحقيقُ هذا مما يبين فَصْلَ النزاع في أمرِ الله تعالى: هل هو مستلزمٌ لإرادته، أم لا؟ فهو سبحانه أَمَرَ الخلقَ على ألْسُن رُسُلِهِ عليهم السلامُ بما ينفعُهُم ونهاهم عما يَضُرُّهم، ولكن منهم مَنْ أراد أن يَخْلُقَ فعلَه، فأراد سبحانه أن يَخْلُقَ ذلك الفعلَ، ويَجْعَلَهُ فاعلاً له، ومنهم مَن لم يُرِدْ أن يَخْلُقَ فعلَه، فجهةُ خلقه سبحانه لأفعالِ العباد وغيرِها من المخلوقات غيرُ جهةِ أمره للعبد على وجه البيان، لما هو مصلحةٌ للعبد أو مفسدةٌ، وهو سبحانه إذا[1] أمر فرعونَ وأبا لهبٍ وغيرَهما بالإيمان، كان قد بَيَّنَ لهم ما يَنْفَعُهُمْ ويُصْلِحُهُم إذا فعلوه، ولا يَلْزَمُ إذا أمرهم أن يُعِينَهم، بل قد يَكُونُ في خلقِهِ لهم ذلك الفعلَ وإعانَتِهم عليه وَجْهُ مفسدةٍ من حيثُ هو فِعْلٌ له، فإنه يَخْلُقُ ما يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، ولا يَلْزَم إذا كان الفعلُ المأمور به مصلحةً للمأمور إذا فَعَلَهُ أن يَكُونَ مصلحةً للآمر إذا فعله هو، أو جعلَ المأمورَ فاعلاً له، فأينَ جهةُ الخلق مِن جهة الأمر؟ فالواحدُ من الناس يأمُرُ غيره وينهاه مريداً لنصحه[2] ومبيناً لما يَنْفعهُ، وإن كان مع ذلك لا يُرِيدُ أن يُعِينَهُ على ذلك الفعل، إذ لَيْسَ كُلُّ ما كان مصلحتي في أن آمُرَ به غيري وَأَنْصَحَهُ، يكون مصلحتي في أن أُعاوِنَه أنا عليه، بل قد تكونُ مصلحتي إرادةَ ما يُضادُّه، فَجِهَةُ أمره لغيره نصحاً غَيْرُ جهةِ فعله لنفسه، وإذا أمكن الفَرْقُ في حقِّ المخلوقين، فهو في حقِّ الله أولى بالإمكان.

---

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «إذ».

(٢) في (د) النصيحة.

والقَدَرِية تَضرِبُ مثلاً بمن أَمَرَ غيرَهُ بأمره، فإنَّه لا بُدَّ أن يَفْعَلَ ما يكونُ المأمورُ أَقْرَبَ إلى فعله، كالبِشرِ، والطلاقة، وتهيئةِ المساند، والمقاعدِ، ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكونُ على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ مَصْلَحَةُ الأمرِ تعودُ إلى الآمر، كأمر المَلِكِ جُنْدَه بما يُـؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وأمرِ السيد عبدَه بما يُصْلِحُ مُلْكَه، وأمرِ الإنسان شركاءَه بما يُصْلِحُ الأَمْرَ المشترك بينهما، ونحو ذلك.

٣٣ الثاني: أن يكون الآمر يَرى الإعانةَ للمأمورِ مَصلحةً له، كالأمرِ بالمعروف، وإذا أعان المأمورَ على البِرِّ والتقوى، فإنه قد عَلِمَ أن الله يُثِيبُهُ على إعانته على الطاعة، وأنه في عَون العبد ما كان العبدُ في عونِ أخيه.

فأما إذا قُدِّرَ أن الآمر إنما أمر المأمورَ لمصلحة المأمور، لا لِنفعٍ يَعُودُ على الآمر مِن فِعل المأمور، كالناصح المشير، وقُدِّر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحةً للآمر، وأن في حصولِ مصلحة المأمور مضرةً على الآمر، مثل الذي جاء مِن أقصى المدينة يسعى، وقال لموسى: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فهذا مَصْلَحَتُهُ في أن يَأْمُرَ موسى عليه السلامُ بالخروج، لا في[1] أن يُعِينَه على ذلك، إذ لو أعانه، لضَرَّهُ قومُه، ومثلُ هذا كثير.

وإذا قيل: إنَّ الله أمرَ العباد بما يُصلِحُهُم، لم يَلْزَمْ من ذلك أن يُعينَهم على ما أمرهم به، لا سِيَّما وعند القَدَرِية لا يَقْدِرُ أن يُعينَ أحداً

(١) في (ب): لا أن يعينه.

على ما به يصيرُ فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحِكْمَةِ، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نَعْلَمُها، فلا يَلْزَمُ إذا كان في نفس الآمِرِ له حِكْمَةٌ في الأمر أن يكونَ في الإعانة على فعل المأمور به حِكمةٌ، بل قد تكونُ الحِكمة تقتضي أن لا يُعِينَه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكونَ مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمرَ بأمرٍ لمصلحة المأمور، وأن تكونَ الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يُعينَه على ذلك، فإمكان ذلك في حقِّ الرَّبِّ أولى وأحرى.

والمقصودُ: أنه يمكنُ في حقِّ المخلوق الحكيم أن يأمُرَ غيرَه بأمر، ولا يُعينُه عليه، فالخالقُ أولى بإمكانِ ذلك في حقِّه مع حكمته، فَمَنْ أمره، وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلَّق به خلقُه وأمره نشأة خلقاً ومحبةً، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يُعِنْهُ على فعل المأمور؛ كان ذلك المأمورُ قد تعلَّق به أمرُه، ولم يتعلَّق به خلقُه، لعدم الحِكْمَةِ المقتضية[1] لتعلُّق الخلق به، ولِحُصولِ الحكمة المقتضية لخلق ضِدِّه. وخلقُ أحد الضدين يُنافي خَلْقَ الضِّدِّ الآخر، فإن خلق المَرَضِ الذي يَحْصُلُ به ذُلُّ العبد لربه، ودعاؤه، وتوبته، وتكفيرُ خطاياه، ويَرِقُّ به قلبُهُ، ويذهبُ عنه الكبرياء، والعظمة، والعُدوان، يُضادُّ خلقَ الصِّحة التي لا تَحْصُل معها هٰذه المصالح، ولذلك خلق ظُلْمِ الظالم الذي يَحْصُلُ به للمظلوم مِن جنس ما يَحْصل بالمرض، يُضادُّ خَلْقَ عدلِهِ الذي لا يَحْصُلُ به هٰذه المصالح، ٣٤ وإن كانت مصلحتُه هو في أن يَعْدِلَ.

وتَفصِيل حِكمة الله في خلقه وأمره، يَعْجِزُ عن معرفتها[2]

---

(١) في (د) المقضية، وهو خطأ.

(٢) في (ب) معرفته، وهو خطأ.

عقولُ البشر، والقَدَرِية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثّلوا الله فيها بخلقِهِ، ولم يُثْبِتُوا حِكمةً تعودُ إليه.

قوله: «لَا تَبْلُغه الأَوْهَامُ، ولا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ».

معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته وعجزهم عن الاحاطة بكنهه وحقيقته

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصِّحاح»[1]: توهَّمْتُ الشيءَ: ظَنَنْتُهُ، وفَهِمْتُ الشيءِ: عَلِمْتُهُ. فمرادُ الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يُحِيطُ به علمٌ، قيل: الوَهْمُ ما يُرجى كونه، أي: يُظَنُّ أنَّه على صفةِ كذا، والفهمُ: هو ما يُحَصِّلُهُ العَقْلُ، ويُحِيطُ به، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نَعْرِفُهُ سبحانَه بصفاته، وهو أنه أحدٌ، صَمَدٌ، لم يَلِدْ، ولم يُولَدْ، ولم يكن له كُفُواً أحد، ﴿اللَّـهُ لا إلَهَ إلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّوم لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ لَّهُ مَا في السَّمَـٰوَاتِ وَمَا في الأرضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ الله الَّذي لا إلَهَ إلَّا هُوَ الْملكُ القُدُّوس السَّلَـٰمُ المُـؤْمِنُ المُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبحَـٰنَ اللَّـهِ عَمَّا يُشْرِكُون * هُوَ الله الْخَـٰلِقُ البَارِىءُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا في السَّمَـٰوَاتِ والأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣ ــ ٢٤].

قوله: «ولا يُشْبِهُ الأَنَام».

تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته

ش: هذا رَدٌّ لقول المشبِّهة الذين يشبِّهون الخالقَ بالمخلوقِ، سبحانَهُ

---

(١) ٥/٢٠٠٥ و ٢٠٥٤، ومؤلف «الصحاح»: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأُتراري الجوهري، المتوفى سنة (٣٩٣هـ). قال ياقوت في «معجمه»: كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً، وهو إمام في اللغة والأدب، وخطّه يضرب به المثل في الجَوْدة، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول، وكان يؤثر السفر على الحضر، ويطوِّف الآفاق، واستوطن الغربة على ساق. مترجم في «السير» ١٧/٨٠.

وتعالى، قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المرادُ نفيَ الصفاتِ كما يقولُ[(١)] أَهْلُ البدع، فمِن كلامِ أبي حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»: لا يُشْبِهُ شيئاً من خَلْقِهِ، ولا يُشْبِهُهُ شيءٌ مِنْ خلقه، ثم قال بعدَ ذلك: وصفاتُهُ كلُّها خلافَ صِفاتِ المخلوقين، يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنَا، ويَقْدِرُ لا كقُدْرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، انتهى[(٢)].

وقال نُعَيْمُ بنُ حمَّاد[(٣)]: من شَبَّهَ الله بشيءٍ مِنْ خَلقه، فقد كَفَرَ، ومن أنكَرَ ما وَصَفَ اللَّهُ به نفسَه، فقد كَفَرَ، وليس فيما وَصَفَ اللَّهُ به نفسَه ولا رسولُه تشبيه.

وقال إسحاق بنُ راهَوَيْهِ[(٤)]: مَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فشبَّه صفاتِهِ بصفاتِ أَحَدٍ من خلق الله، فهو كافر بالله العظيم.

وقال: عَلَامَةُ جَهْمٍ وأصحابِهِ: دعواهم على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ما أُولِعُوا به من الكذب أنهم مُشَبِّهة، بل هُمُ المُعَطِّلَةُ.

---

(١) في (ب): يقوله.

(٢) «الفقه الأكبر» بشرح علي القاري ص ١٥ و ٣١ و ٣٢.

(٣) هو نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، أبوعبدالله، أول من جمع المسند في الحديث كان من أعلم الناس بالفرائض، أقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث، ثم سكن مصر، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٥٩٥، وقوله هذا رواه الذهبي في كتابه «العلو» ص ١١٦، وهو في «شرح السنة» للَالكائي (٩٣٦).

(٤) وهو إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره، قال الإمام أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد. روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، توفي سنة (٢٣٨هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/٣٥٨ ـ ٣٨٣، وانظر قوله هذا في «شرح السنة» للالكائي (٩٣٧).

علامة الجهمية وكذلك قال خلقٌ كثيرٌ من أئمة السَّلَفِ: عَلامةُ الجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أهلَ السنة مُشَبِّهَة، فإنَّه ما مِن أحدٍ من نُفاةِ شيء من الأسماء والصفات إلا يُسَمِّي المثبتَ لها مشبِّهاً، فَمَن أنكر أسماء الله بالكُلِّيَّةِ من غالية

٣٥ الزنادقةِ: القرامِطَةِ والفلاسفةِ، وقال: إن الله لا يُقَالُ له: عالمٌ ولا قادرٌ، يَزْعُمُ أن مَنْ سَمَّاهُ بذلك، فهومشبه، لأن الاشتراكَ في الاسم يُوجِبُ الاشتباهَ في معناه، ومن أثبت الاسْمَ وقال: هومَجاز، كغالية الجهمية، يَزْعُمُ أن من قال: إنَّ الله عالمٌ حقيقةً، قادرٌ حقيقةً، فهومشبِّه، ومَن أنكر الصِّفات، وقال: إن الله ليس لَهُ علم، ولا قُدْرَةٌ ولا كلام، ولا محبَّة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبِّه، وإنه مُجَسِّمٌ، ولهذا كُتُبُ نفاةِ الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كُلُّها مشحونةٌ بتسمية مُثبِتَةِ[1] الصفات مشبِّهة ومجسِّمة، ويقولون في كتبهم: إن مِن جُملة المجسِّمة قوماً يقال لهم: المالكية، يُنْسَبُونَ إلى رَجُلٍ يُقال له: مالكُ بن أنس! وقوماً[2] يقال لهم: الشافعية، يُنسبون إلى رجل يُقال له: محمدُ بن إدريس! حتى الذين يُفَسِّرُون القرآن منهم، كعبدالجبَّار[3]، والزمخشري[4]، وغيرهما، يُسمُّون كُلَّ من أثبتَ شيئاً من الصفات، وقال

---

(١) في (د) مثبتي.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): وقوم.

(٣) هو عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الهمذاني الأسدآبادي المتوفى سنة ٤١٥هـ، كان ينتحِلُ مذهب الشافعي في الفروع، ومذهبَ المعتزلة في الأصول، وله في ذلك مصنفات كثيرة، ووَلِـيَ قضاءَ القضاة بالريِّ، وورد بغداد وحدث بها، وعُمِّرَ طويلاً حتى جاوز التسعين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٤٤.

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي صاحب المؤلفات في التفسير وغريب الحديث والعربية، وأكثرها مطبوع متداول، توفي سنة ٥٣٨هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٥١ ــ ١٥٦.

بالرؤيةِ مشبِّهاً، وهذا الاستعمالُ قد غَلَبَ عند المتأخِّرين من غالبِ الطوائف.

مقالة أهل السنة في نفي التشبيه

ولكنَّ المشهورَ مِن استعمالِ هٰذا اللفظِ عندَ عُلَماءِ السنة المشهورين: أنَّهم لا يُرِيدُونَ بنفي التشبيه نفيَ الصفات، ولا يَصِفُونَ به كُلَّ مَنْ أَثبت الصفات، بل مرادُهُم أنه لا يُشْبِهُ المخلوقَ في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدَّم مِن كلام أبي حنيفة أنه تعالى يَعْلَمُ لا كعلمنا، ويَقْدِرُ لا كقُدرتنا، ويَرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فَنَفَى المِثْلَ، وأثبت الوصفَ.

وسيأتي في كلامِ الشيخ إثباتُ الصفاتِ، تنبيهاً على أنه ليس نفيُ التشبيه مستلزماً لِنفي الصفات.

لا يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولي يستوي فيه أفراده

ومما يُوَضِّحُ هذا: أن العِلْمَ الإلٰهي لا يجوزُ أن يُستَدَلَّ فيه بقياسِ تمثيلٍ يستوي فيه الأَصْلُ والفَرْعُ، ولا بقياسٍ شُمولي يستوي[1] أفرادُهُ، فإن الله سُبحانه ليس كمثله شيء، فلا يَجُوز أن يُمَثَّلَ بغيره، ولا يجوز أن يُدْخَلَ هو وَغَيْرُهُ تحت قضيةٍ كُلية يستوي أفرادُها، ولهٰذا لما سَلَكت طَوَائِفُ مِن المتفلسفة والمتكلمة مِثْلَ هذه الأقيسةِ في المطالب الإلٰهية، لم يَصِلُوا بها إلى اليقينِ، بل تناقَضَتْ أَدِلَّتهم، وغَلَبَ عليهم بَعْدَ التناهي الحَيْرَةُ والاضطرابُ، لِما يَرَوْنَهُ مِن فساد أدِلتهم أو تكافُئِهَا.

يستعمل في حق الله قياس الأولى

ولكن يُسْتَعْمَلُ في ذلك قياسُ الأَوْلى، سواءٌ كان تمثيلاً أو شُمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّـهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أنَّ كل كمال ثَبَتَ للممكن أو للمُحْدَث، لا نقصَ فيه بوجهٍ مِن

---

(١) في (ب) زيادة «فيه»، وهي في «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٩.

الوجوه ــ وهو ما كان كمالاً للوجود غَيْرَ مستلزِمٍ للعدم بوجه ــ : فالواجبُ القديمُ أولى به.

٣٦ وكُلُّ كمال لا نَقْصَ فيه بوجهٍ مِن الوجوه، ثَبَتَ نَوْعُهُ للمخلوق المربوبِ المدبر، فإنَّما استفادَه مِن خالقه وربِّه ومدبِّره، فهو أَحَقُّ به منه، وأن كُلَّ نقصٍ وعيبٍ في نفسه، وهو ما تَضَمَّنَ سَلْبَ هذا الكمال، إذا وَجَبَ نَفْيُهُ عن شيءٍ من أنواعِ المخلوقات والممكنات والمُحْدَثَاتِ، فإنه يَجِبُ نَفْيُهُ عن الرب تعالى بِطَرِيق الأَوْلَى[1].

ومِنْ أعجبِ العجب: أن مِن غُلاة نُفاةِ الصفات الذين يستدِلُّون بهٰذه الآية الكريمةِ على نفي الصفات أو الأسماء. ويقولون: واجبُ الوجودِ لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون: أَصْلُ الفلسفةِ هي التشبُّه بالإله على قَدَرِ الطاقة، ويَجعَلُونَ هذا غايةَ الحِكمة ونِهَايَةَ الكمالِ الإنساني، ويُوافِقُهم عليٍ ذلك بَعْضُ من يُطْلِقُ هذه العبارة، ويُرْوَى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تخلَّقوا بأخلاقِ الله»[2]، فإذا كانُوا يَنفُونَ الصفاتِ، فبأيِّ شيءٍ يَتَخَلَّقُ العَبْدُ على زَعْمِهِم؟! وكما أنه لا يُشْبِهُ شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يُشبهه شيء مِن مخلوقاته، لكنَّ المخالف في هٰذا النصارى والحُلُولية والاتحاديةُ لعنهم الله.

ونفيُ مشابهةِ شيءٍ من مخلوقاته له، مُسْتَلْزِمٌ لنفي مشابهته لشيء مِنْ مخلوقاته، فلذلك اكتفى الشَّيْخُ رحمه اللّٰه بقوله: ولا يُشْبِهُ[3] الأنامَ،

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٢١٥ ــ ٢١٧.
(٢) لا يُعْرَفُ له أصل في شيء من كتب السنة، وذكره السيوطي في «تأييد الحقيقة العلية» ورقة ٨٩/١، ولم يَعْزُهُ لأحدٍ.
(٣) في (ب): ولا يشبهه.

والأنام: الناس، وقيل: الخلقُ كُلُّهُمْ، وقيل: كُلُّ ذي روح، وقيل: الثقلانِ، وظاهرُ قوله تعالى: ﴿والْأَرْضَ وَضَعَها للْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] يَشهدُ للأول أكثرَ من الباقي. واللّـه أعلم.

قوله: «حيٌّ لا يَموتُ، قيومٌ لا يَنامُ».

صفتا الحياة والقيومية

ش: قال تعالى: ﴿اللّـهُ لا إله إلاّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَنَفْيُ السِّنَةِ والنوم دليلٌ على كمال حياته وقَيُّوميَّتِهِ، وقال تعالى: ﴿آلم * اللّـه لا إله إلاّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَـٰبَ بالحَقِّ﴾ [آلِ عمران: ١ ـ ٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلحَيِّ القَيومِ﴾ [طه: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلىٰ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إله إلاّ هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال صلى اللّـه عليه وسلم: «إنَّ اللّـه لا يَنامُ، ولا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنامَ»، الحديث[1].

لما نفى الشيخُ رَحِمَه اللّـه التشبيهَ، أشار إلى ما تَقَعُ به التَّفرقةُ بينه وبينَ خلقه، بما يتَّصِفُ به تعالى دونَ خلقه، فمن ذلك: أنه حَيٌّ لا يموت، لأن صفةَ الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه، فإنَّهم يَمُوتون.

(١) أخرجه مسلم (١٧٩) (٢٩٣) في الإيمان، باب: قوله عليه السلام: «إنَّ الله لا ينام» وتمامه: «يَخْفِضُ القِسْطَ ويَرْفَعُهُ، يُرفع إليه عملُ الليل قبل عمل النهارِ، وعَمَلُ النهار قبل عملِ الليل، حجابُه النورُ، لو كشفه، لأحرقت سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصرُه من خلقه»، وأخرجه ابن ماجه (١٩٥) و(١٩٦) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، وأحمد في «المسند» ٣٩٥/٤ و٤٠١ و٤٠٥، والطيالسي (٤٩١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص: ١٩ و ٢٠، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦)، والآجُري في «الشريعة» ص: ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص: ١٨٠ ـ ١٨١، والبغوي في «شرح السنة» (٩١).

ومنه: أنه قَيُّومٌ لا ينام، إذ هو مختصٌ بعدمِ النوم والسِّنَة دُونَ خلقه، فإنَّهم ينامُون، وفي ذلك إشارة إلى أنَّ نَفْيَ التشبيهِ، ليس المرادُ به[1] نفيَ الصفاتِ، بل هو سبحانه موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ، لكمال ذاته.

٣٧ فالحيُّ بحياةٍ باقيةٍ لا يُشْبِهُ الحيَّ بحياة زائلةٍ، ولهذا كانتِ الحياةُ الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً، ﴿وإنَّ الدار الآخرة لَهِيَ الحَيَوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالحياةُ الدنيا كالمنام، والحياةُ الآخرة كاليَقَظَة، ولا يُقَالُ: فهٰذه الحياةُ الآخرةُ كاملة، وهي للمخلوق، لأنا نَقُولُ: الحيُّ الذي الحياةُ مِن صفات ذاتِه اللازمة لها، هو الذي وَهَبَ المخلوقَ تلك الحياةَ الدائمة، فهي دائمةٌ بإدامة اللّٰه لها، لا أن الدوامَ وصفٌ لازم لها لِذاتها، بخلاف حياةِ الربِّ تعالى، وكذلك سَائِرُ صفاته، فَصِفَاتُ الخالقِ كما يَلِيقُ به، وصفاتُ المخلوق كما يَليق به.

واعلم أنَّ هٰذينِ الاسمين ـ أعني: الحيَّ القَيُّومَ ـ مذكورانِ في القرآن معاً في ثلاث سُوَرٍ كما تقدَّم، وهما مِنْ أعظم أسماءِ اللّٰه الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسمُ الأعظم[2]، فإنَّهما يتضمنانِ إثباتَ

---

(١) في (ب) منه.

(٢) عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم: ﴿وإلٰهُكم إلٰهٌ واحدٌ لا إلٰه إلاّ هُو الرحمنُ الرحيمُ﴾ و﴿الٓمٓ، اللّٰهُ لا إلٰه إلاّ هُو الحيُّ القَيُّومُ﴾» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/٢٧٢، وأحمد ٦/٤٦١، والدارمي ٢/٤٥٠، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٦٤، والطبراني في «الكبير» ٢٤/١٧٤ ـ ١٧٥، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦١) من طرق عن عبيدالله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، وفي عبيدالله بن أبي زياد وشهر بن حوشب ضعف خفيف. وله شاهد صحيح يتقوى به من حديث أنس عند أبي داود (١٤٩٥)، والنسائي ٣/٥٢، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وابن حبان (٢٣٨٢)، والحاكم ١/٥٠٣ ـ ٥٠٤.

صفاتِ الكمالِ أكملَ تَضمُّنٍ وأصدَقَهُ، ويَدُلُّ القيومُ على معنى الأزلية والأبدية ما لا يَدُلُّ عليه لفظُ القديم، ويَدُل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجبَ الوجود، والقيومُ ابلغُ من «القيَّام»، لأنَّ الواو أقوى من الألف، ويُفِيدُ قيامَه بنفسه، باتفاقِ المفسرين وأهلِ اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل تفيدُ إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحُّهما: أنه يُفِيدُ ذلك، وهو يُفِيدُ دوامَ قيامِه وكمالَ قيامه، لِما فيه مِن المبالغة، فهو سُبحانه لا يَزولَ لا يَأْفُلُ[1]؛ فإن الآفِلَ قد زال قطعاً، أي: لا يَغِيبُ، ولا يَنْقُصُ، ولا يفنى، ولا يَعْدَمُ، بل هو الدائِمُ الباقي الذي لم يَزَلْ ولا يَـزالُ موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانُه بالحيِّ، يستلزِمُ سائرَ صفاتِ الكمال، ويَدُلُّ على بقائها ودوامها[2]، وانتفاءِ النقصِ والعَدَمِ عنها أزلاً وأبداً، ولهذا كان قوله: ﴿اللَّـهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظمَ آية في القرآن، كما ثَبَت ذلك في «الصحيح» عن النبـي صلى اللّـه عليه وسلم[3].

مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم

فعلى هٰذين الاسمين مَدَارُ الأسماءِ الحُسنى كلِّها، وإليهما يَرْجِعُ معانيها، فإنَّ الحياةَ مستلزِمة لجميع صفات الكمال، فلا يَتَخَلَّفُ عنها

(١) في (ج) ومطبوعة مكة: «ولا يأفل».

(٢) في (ب) دوامها وبقائها.

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠) في صلاة المسافرين وقصرها: باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، من حديث أُبـي بن كعب، ولفظه: «يا أبا المنذر أتدري أيُّ آيةٍ من كتابِ اللّـهِ معكَ أعظمُ؟» قال: قلت: اللّـهُ ورسولُه أعلـمُ. قال: «يا أبا المنذر أتدري أيُّ آية من كتاب الله معك أعظمُ؟» قال: قلتُ: ﴿اللّـهُ لا إلـه إلا هو الحيُّ القيومُ﴾ قال: فضرب في صدري وقال: «واللّـهِ لِيَهْنِكَ العِلْـمُ يا أبا المنذر»، وأخرجه أحمد٥/١٤٢، وعبدالرزاق (٦٠٠١)، والطيالسي (٥٥٠)، والحاكم ٣/٣٠٤، وأبو داود (١٤٦٠)، في الصلاة: باب ما جاء في آية الكرسي، ولفظه عنده: «ليهن لك يا أبا المنذر العلم» وأشار الترمذي إلى حديث أبـي بن كعب في ثواب القرآن بعد حديث (٢٨٨٣).

صِفةٌ منها إلا لِضعف الحياة، فإذا كانت حياتُه تعالى أكملَ حياة وأتمَّها، استلزمَ إثباتُها إثبـات كل كمال يُضادُّ نفيُه كمالَ الحياة.

وأما القيّومُ، فهو مُتَضَمِّنٌ كمالَ غِناه وكمالَ قُدرته، فإنَّه القائمُ بنفسه، فلا يَحْتَاجُ إلى غيرِه بوجهٍ من الوجوه، المقيمُ لغيره، فلا قِيامَ لغيره إلا بإقامته، فانتظَم هٰذانِ[1] الاسمانِ صِفَاتِ الكمالِ أتمَّ انتظام.

قوله: «خَالِقٌ بلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بلا مؤونة».

٣٨

صفتـا الخلق والرزق

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ والإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدونِ * مَا أُرِيدُ منهـم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ * إِنَّ اللَّـهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦ ـ ٥٨]. ﴿يٰأَيُّهـا النَّاسُ أَنْتُمُ الفُقَرَاءُ إلى اللَّـهِ واللَّـهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿واللَّـهُ الغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّـهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَـٰوٰتِ والأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وقال صلَّى اللَّـه عليه وسلَّم، مِن حديثِ أبـي ذر رضي اللَّـه عنه: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ وإنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ كانُوا عَلَى أَتقى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ[2] مِنْكُم مَا زَادَ ذٰلِكَ في مُلْكي شَيئاً، يَا عِبَادِي لَوْ أن أَوَّلَكم وآخِرَكُم وإنْسَكُم وجِنَّكُم كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُم، مَا نَقَصَ ذٰلِكَ من مُلْكِي شَيئاً، يا عبادي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُم وآخرَكم وإنسَكم وجنَّكم قامُوا في صَعِيدٍ واحـدٍ، فسأَلـوني، فأعطيتُ كُلَّ إنسانٍ مسألَتَهُ، ما نَقَصَ ذٰلك مما عِندي إلا كما يَنْقُصُ الْمِخيَطُ إذا أُدخِلَ البَحْرَ»، الحديث. رواه مسلم[3].

---

(١) في (ب): هذا. (٢) «واحد» سقطت من (أ) و(ج) و(د).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة والأدب: باب تحريم الظلم، من حديث أبـي ذر وتمامه عنده: «. . . يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إيَّاها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومَنَّ إلا نفسه»، وأخرجه أحمد في =

وقوله: بلا مؤونة: بلا ثِقَلٍ ولا كُلْفَةٍ.

قوله: «مُمِيتٌ بلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بلا مَشَقَّةٍ».

الإماتة والبعث

ش: الموتُ صِفةٌ وُجودية، خلافاً للفلاسفة وَمَنْ وافقهم. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] والعَدَمُ لا يُوصَفُ بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: «إنَّه يُؤتَى بالمَوْتِ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فيُذْبَحُ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ»[1]. وهو وإن كان عَرَضاً، فاللّـه تعالى يَقْلِبُه عيناً، كما وَرَدَ في العمل الصالح: «أنَّه

= «المسند» ٥/١٦٠ بدون زيادة مسلم، وأخرجه الطيالسي (٤٦٣)، والترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧)، والحاكم ٤/٢٤١ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، فتعقبه الذهبي بقوله: وهو في مسلم. وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢١٣، و«السنن» له ٦/٩٣، وروى جزءاً منه الخطيب في «تاريخه» ٧/٢٠٣ ـ ٢٠٤. وساقه الإمام النووي ـ رحمه الله في كتاب «الأذكار» ص ٣٥٥ بإسناده منه إلى أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ وقال: ورجال إسناده مني إلى أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ كلهم دمشقيون.

وقوله: «كما ينقص المخيط» نَقَصَ: يأتي لازماً مثل: نقص المال، ويأتي متعدياً، كما هو هنا، والمفعول به محذوفٌ، وتقديره: ينقص المخيط ماءَ البحر.

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمد ٣/٩، والبخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، والترمذي (٣١٥٦) في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة مريم. ولفظ البخاري: «يُؤتى بالموتِ كهيئةِ كبشٍ أملح، فينادي منادٍ: يا أهلَ الجنة، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرِفون هذا؟! فيقولون: نعم، هذا الموتُ، وكُلُّهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهلَ الجنة خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النار خلودٌ فلا موت، ثم قرأ: ﴿وأنذرْهُم يومَ الحسرةِ إذْ قُضِيَ الأَمرُ وهُم في غَفلةٍ﴾، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وهم لا يؤمنون﴾»، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد ٢/٣٧٧ و٤٢٣ و٥١٣، والدارمي ٢/٣٢٩، وعن ابن عمر عند أحمد ٢/١١٨ و١٢٠ و١٢١، والبخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٣٧)، وأبي نعيم في «الحلية» ٨/١٨٣.

يأتي صَاحِبَه في صُورَةِ الشَّابِّ الحَسَنِ، والعَمَل القبيح على أقبحِ صورةٍ»[1]. ووَرَد في القرآن: «أنه يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الشَّابِّ الشَّاحِبِ اللَّوْنِ»[2]، الحديث. أي: قراءة القارىء، ووَرَد في الأعمال: «أنها تُوْضَعُ في الميزانِ»[3]، والأعيانُ هي التى تَقْبَلُ الوزنَ دُونَ الأعراضِ،

---

(1) معنى قطعة من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أحمد في «المسند» ٢٨٧/٤ و٢٩٥ و٢٩٦. ولفظها: «قال: ويأتيه رجل حسنُ الوجهِ، حسنُ الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يَسُرُّكَ، هذا يومُك الذي كنت تُوعَدُ، فيقول له: مَنْ أنت؟ فوجهُك الوجه يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح..» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣٧/١، ٤٠، وهو في «مسند الطيالسي». (٧٥٣).

(2) قطعة من حديث أخرجه أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و٣٥٢، وابن ماجه (٣٧٨١)، والدارمي ٤٥٠/٢ و٤٥١، وابن أبي شيبة ٤٩٢/١٠ ـ ٤٩٣، والبغوي (١١٩٠) من حديث بريدة، ولفظ «المسند» بتمامه: «تعلموا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة، قال: ثم مكث ساعة، ثم قال: تعلموا سورة البقرة وآل عمران، فإنهما الزهراوان يُظلان صاحبهما يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فِرْقَانِ من طير صوافٍّ، وإن القرآن يلقى صاحبَه يوم القيامةِ حتى ينشقُّ عنه قبـرُه كالرجل الشاحِب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفُك، فيقول: أنا صاحبُك القرآن، الذي أظمأتُك في الهواجر، وأسهرت ليلَك، وإن كل تاجر وراءَ تجارته، وإنك اليومَ من وراء كُلِّ تجارة، فيُعطى الملك بيمينه والْخُلْدَ بشماله، ويُوضع على رأسه تاجُ الوقار، ويُكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان: بم كسينا هذه؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ هَذّاً كان أو ترتيلاً» وفي سنده بشير بن مهاجر، وسنده قابل للتحسين.

(3) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد في «المسند» ٢١٣/٢، ٢٢١ ـ ٢٢٢، والترمذي (٢٦٤١)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، والبغوي (٤٣٢١) من حديث الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبدالرحمن الحبلِّي، قال: سمعتُ عبدالله بن عمرو يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إن الله عز وجل يَستخلِصُ رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فَيَنْشُرُ عليه تِسعةً وتسعين سجلاً، كل سجل مدَّ البصر...» وسيذكره الشارحُ بتمامه في الصفحة ٦٠٩، وحسنه الترمذي، وصححه ابنُ حبان (٢٢٥)، والحاكم ٥٢٥/١، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

ووَرَد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يَوْمَ القِيامَةِ: «يُظِلَّان صاحِبَهما كأنهما غَمامَتَانِ أو غَيَايَتَانِ أَو فِرْقانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ»[1].

وفي الصحيح: «أنَّ أعمالَ العِبَادِ تَصْعَدُ إلى السَّماءِ»[2] وسيأتي الكلامُ على البعث والنشور إن شاء اللّـه تعالى.

---

(1) أخرجه من حديث بريدة بهذا اللفظ أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و٣٥٢، والدارمي ٤٥٠/٢، ٤٥١، وقد تقدم بتمامه في حواشي الصفحة السابقة، وأخرجه مسلم (٨٠٤) في صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل قراءة سورة البقرة، من حديث أبي أمامة الباهلي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اقرؤوا القرآن، فإنَّه يجيء يومَ القيامة شفيعاً، اقرؤوا الزَّهْرَاوَيْنِ: البقرةَ وآلَ عمران، فإنهما تأتيان يومَ القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فِرْقَانِ من طير صَوَافَّ تُحاجَّانِ عن أصحابهما، اقرؤوا سورة البقرة، فإن أخذها بَرَكَةٌ، وتركها حَسْرَةٌ ولا تستطيعها البَطَلَةُ». وهو في «مصنف عبدالرزاق» (٥٩٩١)، و«شرح السنة» (١١٩٣)، وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني (١١٨٤٤).

وقوله: «غيايتان» قال أهل اللغة: الغمامة والغياية: كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه كالسحابة وغيرها، قال العلماء: المراد أن ثوابهما يأتي كغمامتين، وقوله: «أو فرقان» أي: طائفتان، يقال في الواحد: فرق. وقوله: «صواف» أي: باسطات أجنحتها في الطيران.

(2) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢١١/١ ـ ٢١٢، ومن طريقه أخرجه أحمد ٣٤٠/٤، والبخاري (٧٩٩)، وأبو داود (٧٧٠)، والنسائي ١٩٦/٢، والبغوي في «شرح السنة» (٦٣٢) من حديث رفاعة بن رافع الزّرقي قال: «كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسَه مع الركعة قال: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَه، قال رجل: ربَّنا ولَكَ الحمدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرفَ قال: من المتكلمُ؟ قال: أنا، قال: رأيتُ بضعة وثلاثين ملكاً يبتدِرُونَهَا أيُّهم يكتبها أوَّلُ». ورواه الترمذي (٤٠٤)، وأبو داود (٧٧٣) من طريق أخرى عن رفاعة بلفظ: «لقد ابتدرها بضعةٌ وثلاثون ملكاً أيُّهم يَصْعَدُ بها» وسنده قوي، وحسنه الترمذي.

وله شاهد من حديث عبدالله بن أبي أوفى بلفظ: «واللّـهِ لقد رأيت كلامك يصعد في السماء حتّى فُتِحَ باب فدخل فيه»، أخرجه أحمد في «المسند» ٣٥٥/٤ و٣٥٦، وسنده حسن في الشواهد. وآخر من حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٩٢) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيماً قَبْلَ خلقه[1]، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيئاً لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُم مِنْ صِفَتِه، وكَماكَانَ بِصِفَاتِهِ أزلِيّاً، كَذٰلِكَ لايَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيّاً».

ش: أي: أنَّ الله سبحانه وتعالى لم يَزَلْ متَّصِفاً بصفات الكمال: صفاتِ الذات، وصفاتِ الفعل[2]، ولا يَجوزُ أن يعتقد أن اللّٰه وُصِف بصفةٍ بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاتِه سبحانه صفاتُ كمال، وفقدها صفةُ نَقْص، ولا يَجوزُ أن يكونَ قد حَصَل له الكمالُ بعد أن كان متصفاً بضِدِّه، ولا يَرِدُ على هٰذا صفات الفعل، والصفات الاختيارية، ونحوها، كالخَلْق والتصوير، والإحياءِ والإماتة، والقبضِ، والبسطِ، والطَّيِّ، والاستواءِ، والإتيانِ، والمجيءِ، والنزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وَصَف به نفسَه، ووَصَفه به رسولُه، وإن كنا لا نُدْرِكُ كُنْهَهُ وحقيقتَه التي هي تأويلُه، ولا نَدخُل في ذلك متأوِّلين بآرائنا، ولا متوهِّمين بأهوائنا، ولكن أصلُ معناه معلومٌ لنا، كما قال الإمام مالك رضي اللّٰه عنه، لما سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ معلومٌ، والكيف مجهول[3]. وإن كانت هذه الأحوال تَحْدُثُ في وقت دونَ وقت، كما في حديث الشفاعة: «إنَّ ربِّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً لم يَغْضَبْ قبلَه مثلَه، ولَنْ يَغْضَبَ بعدَه مِثْلَهُ»[4]. لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غيرُ ممتنع،

اتصاف الرب تعالى بصفات الكمال أزلاً وأبداً

٣٩

---

(١) في (ب): خلقهم.

(٢) في (ب): الأفعال.

(٣) اقتصر المؤلفُ مِن جواب الإمام مالك على هذا، وتتمته: والإيمان به واجب، والسُّؤالُ عنه بدعة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٣٣٦١) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦، والترمذي (٢٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٢/ ٣٧٩ (٨١١)، وابن خزيمة في التوحيد ص٢٤٣ ـ ٢٤٣، وأبو عوانة ١/ ١٧١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يُطْلَقُ عليه[1] أنه حدث بعدَ أن لم يكن، ألا ترى أن مَنْ تكلَّم اليومَ وكان متكلماً بالأمسِ لا يُقال: إنه حَدَثَ له الكلامُ، ولو كان غيرَ متكلم لآفةٍ كالصِّغَر والخَرَسِ، ثم تَكلَّم يقال: حَدَثَ له الكلامُ، فالساكِتُ لغير آفةٍ يُسمَّى متكلِّماً بالقوة، بمعنى أنه يَتكلَّم إذا شاء، وفي حالِ تكلُّمِه يُسَمَّى متكلِّماً بالفعل، وكذلك الكاتبُ في حالِ الكتابةِ هو كاتبٌ بالفعل، ولا يَخْرُجُ عن كونه كاتباً في حالِ عدمِ مباشرته للكتابة[2].

حكم الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنّة

وحلولُ الحوادث بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلامِ المذمومِ، لم يَرِد نفيُه ولا إثباتُه في كتاب ولا سنة، وفيه إجمالٌ، فإن أُرِيدَ أنه سبحانه لا يَحِلُّ في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثة، أو لا يَحْدُثُ له وصف متجدِّد لم يكن، فهذا نفيٌ صحيح، وإن أُريد به نفيَ الصفاتِ الاختيارية من أنه لا يَفْعَلُ ما يُرِيدُ، ولا يتكلَّم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يَغْضَبُ ويَرضى لا كأحدٍ من الورى، ولا يُوصَفُ بما وَصَف به نفسه مِن النزولِ والاستواءِ والإتيانِ كما يَليق بجلاله وعظمته، فهذا نفيٌ باطل.

وأهلُ الكلامِ المذمومِ يُطلقون نَفْيَ حُلولِ الحوادث، فيُسلِّمُ السُّنِّيُّ للمتكلم ذلك، عَلَى ظَنِّ أنه نفى عنه سبحانه ما لا يَلِيقُ بجلاله، فإذا سَلَّمَ له هٰذا النفيَ، ألزمه نفيَ الصِّفَاتِ الاختيارية وصفاتِ الفعل، وهو لازمٌ له، وإنما أُتِيَ السُّنِّيُّ مِن تسليم هٰذا النفي المُجْمَلِ، وإلا فلو استَفْسَرَ واستفصل، لم يَنقطِعْ معه.

وكذا مَسْأَلَةُ الصفة: هل هي زائدةٌ على الذات أم لا ؟ لفظُها

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): الكتابة.

مجملٌ، وكذلك لفظُ «الغير»، فيه إجمالٌ، فقد يُراد به ما ليس هو إيَّـاه، وقد يُراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمةُ السنة رحمهم اللّـه تعالى لا يُطلِقُون على صفات اللّـه ٤٠ وكلامه أنه غيرُه، ولا أنه ليس غيرَه، لأن إطلاق[1] الإثبات قد يُشعِرُ أن ذلك مباين له، وإطلاقَ النفي قد يُشعر بأنه هو هو[2]، إذ كان لفظُ الغيرِ فيه إجمالٌ، فلا يُطْلَقُ إلا مع البيانِ والتفصيل، فإن أُرِيدَ به أنَّ هناك ذاتاً مجردةً قائمةً بنفسها، منفصِلَةً عن الصفاتِ الزائدة عـليهـا، فهٰذا غيرُ صحيح، وإن أُريدَ به أن الصفاتِ زائدةٌ على الذات التي يُفْهَمُ مِن معناها غيرُ ما يُفهم من معنى الـصفـة، فهذا حقٌّ، ولكن ليس في الخارجِ ذَاتٌ مجرَّدَةٌ عن الصفات، بل الذَّاتُ الموصوفةُ بصفاتِ الكَمَالِ الثابتةِ لها لا تَنفصِلُ عنها، وإنما يَفْرِضُ الذِّهْنُ ذاتاً وصفةً، كلًّا وَحْدَهُ، ولكن ليس في الخارج ذاتٌ غيرُ موصوفة، فإن هٰذا محال، ولو لم يكن إلا صفة الوجودِ، فإنها لا تَنفَكُّ عن الموجودِ، وإن كان الـذِّهْنُ يَفرِضُ ذاتـاً ووجوداً، يَتَصَوَّرُ هٰذا وَحْدَهُ، وهذا وَحْدَه، لكن لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقولُ بعضُهم: الصِّفَةُ لا عينُ الموصوف ولا غيرُه. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفةَ ليست عينَ ذات الموصوف التي[3] يَفرِضُها الذهن مجردةً بل هي غيرُها، وليست غيرَ الموصوف، بـل الموصوفُ بصفاته شيء واحدٌ غيرُ متعدد.

---

(١) في (أ) و (ب): الاطلاق، والمثبت من (ج) و (د).

(٢) «هو» الثانية رمج عليها في (آ) ولم ترد في (د).

(٣) في الأصول الثلاثة: الذي، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

والتحقيقُ أن يُفَرَّق بينَ قولِ القائلِ: الصفاتُ غير الذات، وبينَ قوله: صفاتُ الله غيرُ اللّـهِ، فإنَّ الثاني باطلٌ، لأن مسمَّى الله يَدْخُلُ فيه صفاتُه بخلاف مسمَّى الذات، فإنه لا يَدخُل فيه الصفات، لأنَّ المرادَ أن الصفات زائدةٌ على ما أثبته المثبتون مِن الذات، والله تعالى هو الذاتُ الموصوفةُ بصفاتِه اللازمة، ولهٰذا قال الشيخ رحمه الله: «لا زال بصفاته» ولم يقُلْ: لا زال وصفاته، لأن العطف يُؤْذِنُ بالمغايرة، وكذلك قال الإمامُ أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية، لا نقولُ: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إلٰه واحد سبحانه وتعالى[1].

فإذا قلتُ: أعوذ باللّـه، فقد عُذْتُ بالذاتِ المُقَدَّسَةِ الموصوفةِ بصفاتِ الكمال المقدس[2] الثابتة التي لا تَقْبَلُ الانفصالَ بوجـهٍ من الوجوه.

وإذا قلت: أعوذُ بعزة اللّـه، فقد عُذْتُ بصفةٍ من صفاتِ اللّـه تعالى، ولم أَعُذْ[3] بغيرِ اللّـه.

وهذا المعنى يُفهَمُ مِن لفظ الذات، فإن «ذات» في أصلِ معناها لا تُستعمَلُ إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عِزٍّ، ذات عِلم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات، فـ «ذاتُ كذا» بمعنى «صاحبة كذا»: تأنيث ذو ، هذا أصلُ معنى الكلمة.

لا يتصور انفصال الصفات عن الذات بوجه من الوجوه

فعُلِمَ أن الذات لا يُتصوَّر انفصالُ الصفاتِ عنها بوجهٍ من الوجوه، وإن كان الذِّهْنُ قد يفرِض ذاتاً مجردةً عن الصفات؛ كما يَفْرِضُ المُحَالَ، وقد قال صلَّى اللّـه عليه وسلم: «أَعوذُ بعِزَّةِ اللّـهِ وقُدْرَتِهِ مِنْ

---

(١) من قوله: «والتحقيق أن يفرق» إلى هنا سقط من مطبوعة مكة.

(٢) في (ج): المقدسة.　　(٣) في (ج) تعذ.

شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ»[١] وقال صلَّى اللَّه عليه وسلم: «أَعُوذُ بكلِماتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»[٢]، ولا يعوذ صلى اللَّه عليه وسلم بغيرِ اللَّه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) في السلام: باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني نافع بن جبير، عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضعْ يدَكَ على الذي تألم مِن جسدك، وقُلْ: بسم الله ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» وأخرجه دون قوله: «وأحاذر» مالك في «الموطأ» ٩٤٢/٢ في العين: باب التعوذ والرقية في المرض، ومن طريقه أبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، وأحمد في «المسند» ٢١٧/٤، والبغوي (١٤١٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبدالله بن كعب السلمي، أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ وبه وجع كاد يُهلكه، فقال له رسول الله ﷺ: «امسحه بيمينك سبعَ مرات، وقل: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أَجِدُ» قال: فقلت ذلك، فأذهب الله ما كان بي، فلم أزل آمراً بها أهلي وغيرهم. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٢٢) من طريق زهير بن محمد، عن يزيد بن خصيفة... «اجعل يدك اليمنى عليه، وقل: بسم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر سبع مرات»، فقلت ذلك، فشفاني الله.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٣٤٠) و (٨٣٤١) و (٨٣٤٢) و (٨٣٥٦) من طرق عن يزيد بن خصيفة، به. وصححه الحاكم ٣٤٣/١، ووافقه الذهبي.

وأخرجه من طريقين عن يزيد بن خصيفة: أحمد ٣٩٠/٦، والطيالسي (٩٤١) عن عمرو بن عبدالله بن كعب، عن أبيه أن النبي ﷺ... قال الطيالسي: وهذا الحديث يرويه مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة، عن عمرو بن عبدالله بن كعب بن مالك، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عثمان بن أبي العاص.

(٢) أخرجه مالك ٩٧٨/٢، ومسلم (٢٧٠٨)، والدارمي ٢٨٩/٢، وأحمد ٣٧٧/٦ و ٤٠٩، والترمذي (٣٤٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٠)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، والطبراني ٢٤/(٦٠٣) و (٦٠٤) و (٦٠٥) و (٦٠٦) و (٦٠٧)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٨٩، والبغوي (١٣٤٧) من طرق عن سعد بن مالك عن خولة بنت حكيم السلمية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نزل منزلاً، ثم قال: أعوذُ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يَرْتَحِلَ من منزله ذلك».

وأخرجه مسلم (٢٧٠٩)، وأبو داود (٣٨٩٨)، ومالك ٩٥١/٢، وابن ماجه =

وكذا قال صلى اللّـه عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ برضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»(1). وقال صلى اللّـه عليه وسلم: «وَنَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أن نُغْتَالَ مِنْ تَحْتِنَا»(2). وقال صلى اللّـه عليه

= (٣٥١٨)، وأحمد ٢٧٥/٢ و ٢٩٠، والترمذي (٣٦٠٠)، واللالكائي (٣٣٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٩٢، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٩٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٤١٨/١٠ من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة، قال: «أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلماتِ اللّـهِ التاماتِ من شرِّ ما خلقَ لم تضرُّك».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٩١/١٠، ومن طريقه مسلم (٤٨٦)، وابن ماجه (٣٨٤١) عن أبي أسامة، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفراش فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذُ برضاكَ مِن سخطك، وبمعافاتِك من عقوبتك، وأعوذُ بك منك، لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك»، وأخرجه أبو داود (٨٧٩)، وأحمد ٨/٦ و ٢٠١، والنسائي ١٠٢/١ ــ ١٠٣ من طريقين عن عبيدالله بن عمر به. وأخرجه مالك ٢١٤/١، ومن طريقه الترمذي (٣٤٩٣)، والبغوي (١٣٦٦) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت ... قال ابن عبدالبر فيما نقله الزرقاني عنه ٣٧/٢: لم يختلف عن مالك في إرساله، وهو مسند من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة، ومن حديث عروة عن عائشة من طرق صحاح، وانظر «جامع التحصيل» ص ٣٢٠ ــ ٣٢١ للعلائي. وأخرجه أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي ٢٤٨/٣، ٢٤٩، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد في «المسند» ٩٦/١ و ١١٨ و ١٥٠، وابن أبي شيبة كلهم من حديث علي ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذُ برضاكَ مِن سخطك، وبمعافاتك مِن عقوبتك، وأعوذُ بكَ منك، لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك»، وسنده قوي.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، والنسائي ٢٨٢/٨، وابن ماجه (٣٨٧١)، وأحمد في «المسند» ١٢٥/٢، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٨) و (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٣٨ من حديث ابن عمر: لم يكن رسولُ الله يَدَعُ هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح: «اللهم إني أسألك =

وسلم: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ»[1].

هل الاسم عين المسمى أو غيره؟

وكذلك قولُهم: الاسمُ عينُ المسمَّى أو[2] غيرُه؟ وطالما غَلِطَ كثيرٌ مِنَ الناسِ في ذٰلك، وجَهِلُوا الصَّوَابَ فيه، فالاسمُ يُرَادُ به المُسمَّى تَارَةً، ويُرادُ به اللفظُ الدالُّ عليه أخرى، فإذا قُلْتَ: قال اللّٰهُ كذا، أو سَمِعَ اللّٰهُ لمن حَمِدَه، ونحو ذلك، فهذا المرادُ به المسمَّى نفسُه، وإذا قلتَ: اللّٰه: اسمٌ عربي، والرحمٰنُ: اسمٌ عربي، والرحمن من أسماء اللّٰه تعالى ونحو ذلك، فالاسمُ ها هنا للمسَمَّى[3]. ولا يُقال غَيْرُهُ، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أُريدَ بالمغايرةِ أن اللفظ غَيْرُ المعنى فَحَقٌّ، وإن أُرِيدَ أن اللّٰه سبحانه كان ولا اسْمَ له، حتى خلق لِنفسه أسماءً، أو حتى سمَّاه خلقُه بأسماء من صنعهم، فهذا مِن أعظم الضلال والإلحاد[4] في أسماء اللّٰه تعالى[5].

= العفو والعافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألُك العفوَ والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم اسْتُرْ عوراتي، وآمِنْ روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي ومِن خلفي وعن يميني، وعن شمالي، ومِن فوقي، وأعوذُ بعظمتك أن أُغتال من تحتي» وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٥٦)، والحاكم ١/٥١٧، ٥١٨، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه ابن هشام ١/٤٢٠، وابن جرير ١/٨٠، ٨١ بغير سند، وأخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث عبدالله بن جعفر، قال الهيثمي في «المجمع» ٦/٣٥: وفيه ابنُ إسحاق، وهو مدلِّس، وبقية رجاله ثقات، وهو في كامل ابن عدي ٦/٢١٢٤ من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر...، وذكره السيوطي في مسند عبدالله بن جعفر من «الجامع الكبير» ٢/٤٣٥، وزاد نسبته إلى ابن عساكر، وذكره أيضاً في «الجامع» ١/٣٧٩، ونسبه إلى الطبراني في «السنة».

(٢) في (ب): و.

(٣) في (ب): المسمى.

(٤) في (أ) و(ب): الاتحاد، والمثبت من (ج) و(د) ومطبوعة مكة.

(٥) لقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هٰذه المسألة، انظر «الفتاوى» ٦/١٨٥ ـ ٢١٢.

٤١ والشيخُ رحمه اللّـه أشار بقوله: «ما زالَ بصفاته قديماً قبلَ خلقه» إلى آخر كلامه إلى الردِّ على المعتزلة والجهمية ومَنْ وافقهم مِن الشيعة، فإنَّهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بَعْدَ أَنْ لم يَكن قادراً عليه، لِكونه صار الفِعْلُ والكلامُ ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انْقَلَبَ مِن الامتناع الذاتي إلى الإمكانِ الذاتي! وعلى ابنِ كُلَّاب[1] والأشعريِّ ومَنْ وافقهما، فإنهم قالُوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه.

وأما الكلامُ عنـدَهم، فلا يـدخل تحتَ المشيئـة والقدرة، بـل هو شيء واحدٌ، لازِم لذاته.

دعـوى الجهمية امتنـاع حوادث لا أول لها

وأصلُ هٰذا الكلام مِن الجهمية، فإنَّهم قالوا: إنَّ دَوَامَ الحوادثِ ممتنع، وإنه يجبُ أن يكونَ للحوادثِ مبدأ، لامتناع حَوَادِثَ لا أوَّلَ لها، فيَمتَنِعُ أن يكونَ الباري عَزَّ وَجَلَّ لم يَزَلْ فاعلاً متكلماً بمشيئته، بل يَمتنِعُ أن يكون قادراً على ذلك، لأن القُدْرَةَ على الممتنع ممتنعة!

وهذا فاسد، فإنَّه يَدُلُّ على امتناع حدوثِ العالَم وهو حادث، والحادثُ إذا حَدَث بعد أن لم يكن مُحْدَثاً، فلا بُدَّ أن يكون ممكناً، والإمكانُ ليس له وقتٌ محدود، وما مِنْ وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكانُ ثابتٌ فيه، فليس لإمكانِ الفعل وجوازِه وصِحَّتِه مبدأ ينتهي إليه، فيجبُ أنه لم يَزَلِ الفعلُ ممكناً جائزاً صحيحاً، فيَلزَمُ أنه لم يَزَلِ الربُّ قادراً عليه،

---

(١) هو عبدُ الله بن سعيد بن كلاب المتوفى بعد سنة ٢٤٠ هـ. رأس المتكلمين بـالبصرة في زمانه، وقد عدَّه الشهرستاني والأشعري وابنُ طاهر البغدادي من متكلمي أهل السنة، وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابنُ تيمية بعض آرائه، وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/١٧٤ ـ ١٧٦.

فيلزَمُ جوازُ حوادِثَ لا نهايةَ لِأَوَّلها.

قالت الجهميةُ ومَنْ وافَقَهم: نحن لا نُسَلِّمُ أن إمكانَ الحوادثِ لا بدايةَ له، لكن نقولُ: إمكانُ الحوادثِ بشَرْط كونها مسبوقةً بالعدم لا بِدَايةَ له، وذلك لأنَّ الحوادثَ عندَنا تَمْتَنِعُ أن تكونَ قديمةَ النوع، بل[1] يجِبُ حدوث نوعها، ويمتنِعُ قِدَمُ نوعها، لكن لا يَجِبُ الحدوثُ في وقتٍ بعينه، فإمكانُ الحوادثِ بشرطِ كونها مسبوقةً بالعدم لا أوَّل له، بخلاف جنسِ الحوادث.

فيقالُ لهم: هَبْ أنكم تقولُون ذٰلك، لكن يُقَالُ: إمكانُ جنسِ الحوادث عندَكم له بدايةٌ، فإنَّه صار جِنْسُ الحدوث عندَكم ممكناً بعد أنْ لم يكن ممكناً، وليس لهٰذا الإمكانِ وقتٌ معيَّن، بل ما مِن وقت يُفرض إلا والإمكانُ ثابتٌ قَبْلَهُ، فيلزم دَوَامُ الإمكان وإلا لَزِمَ انقلابُ الجنسِ من الامتناع إلى الإمكان[2] من غير حدوث شيءٍ، ومعلوم أنَّ انقلاب حقيقة جنس الحدوث، أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هٰذا مِنَ العبارات مِن الامتناع إلى الإمكان، هو يُصيِّر[3] ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غيرِ سبب تجدد، وهذا ممتنعٌ في صريحِ العقل. ٤٢

وهو أيضاً انقلابُ الجنسِ من الامتناعِ الذاتي إلى الإمكانِ الذاتي، فإن ذاتَ جنسِ الحوادث عندَهم تَصِيرُ مُمْكنةً بعد أن كانت ممتنعةً، وهذا الانقلابُ لا يَخْتَصُّ بوقتٍ مُعيَّنٍ، فإنَّه ما من وقت يُقَدَّرُ إلا

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «منهاج السنة» ١/٣٩: من الإمكان إلى الامتناع.

(٣) في (ب) و (ج) و (د): مصير.

والإمكانُ ثابتٌ قَبْلَه، فيَلزَمُ أنه لم يَزَلْ هٰذا الانقلابُ ممكناً، فيلزَم أنه لم يَزَلِ الممتنعُ ممكناً! وهذا أَبْلَغُ في الامتناعِ من قولنا: لم يَزلِ الحادثُ ممكناً، فقد لَزِمهم فيما فرُّوا إليه أبلغ مما لَزِمَهُمْ فيما فرُّوا منه! فإنه يُعْقَلُ كونُ الحادث ممكناً، ويُعقَلُ أن هٰذا الإمكانَ لم يَزَلْ، وأما كونُ الممتنع ممكناً، فهو ممتنعٌ في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يَزَلْ إمكانُ هٰذا الممتنع؟! وهذا مبسوطٌ في موضعه.

أقوال أهل النظر في إمكانية دوام نوع الحوادث

فالحاصل: أن نوعَ الحوادث هل يُمْكِنُ دوامُها في المستقبلِ والماضي أم لا؟ أو في المستقبلِ فَقَطْ؟ أو الماضي فقط؟.

فيه ثلاثةُ أقوالٍ معروفة لأهلِ النظرِ من المسلمين وغيرِهم:

أضعفُها: قولُ مَنْ يَقُولُ: لا يُمْكِنُ دوامُها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقولِ جَهْمِ بنِ صفوان، وأبـي الهُذَيْلِ العلّافِ[1].

وثانيها: قَوْلُ مَنْ يقول: يُمْكِنُ دَوَامُها في المستقبلِ دُونَ الماضي، كقول كثيرٍ من أهل الكلام ومَنْ وافقهم مِن الفقهاء وغيرِهم.

والثالث: قَوْلُ مَنْ يقول: يُمْكِنُ دَوَامُها في الماضي والمستقبل، كما يقولُه أئمةُ الحديثِ[2]، وهي من المسائلِ الكِبَار، ولم يَقُلْ أحد: يُمْكِنُ دوامُها في الماضي دون المستقبل.

---

(١) هو أبو الهذيل محمد بن أبي الهذيل العلاف شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم ومجالسهم ومناظراتهم، كان ــ فيما ذكر ابن خلكان ــ حسن الجدل قوي الحجة، كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات. وكان الخلفاء الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق يُقدمونه ويُعظمونه، وكان الوزير ابن أبي دواد من تلامذته. توفي سنة ٢٢٥ أو ٢٢٦هـ. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٥٤٢ ــ ٥٤٣.

(٢) وهو الحق الذي تشهد له الأدلة من الكتاب والسنة مع إجماع سلف الأمة عليه.

ولا شَكَّ أن جمهورَ العالم مِنْ جميعِ الطوائف يقولُون: إن كُلَّ ما سوى اللّـه تعالى مخلوق، كائِنٌ بعدَ أن لم يَكُنْ، وهذا قَوْلُ الرُسُلِ وأتباعهم مِن المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلومِ بالفطرة أن كَوْنَ المفعول مقارناً لفاعله ــ لم يَزَلْ ولا يزالُ معه ــ ممتنعٌ محال، ولما كان تَسَلْسُلُ الحوادثِ في المستقبلِ لا يَمنَعُ أن يكونَ الربُّ سبحانه هو الآخِرَ الذي ليس بَعْدَهُ شيء، فكذا تَسَلْسُلُ الحوادِثِ في الماضي لا يَمْنَعُ أن يَكُونَ سبحانه وتعالى هو الأولَ الذي ليس قبلَه شيء، فإنَّ الربَّ سبحانه وتعالى لم يَزَلْ ولا يَزالُ يَفْعَلُ ما يشاء، ويتكلَّم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قالَ كَذٰلِكَ اللّـهُ يَفْعَلُ مَا يَشاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿وَلٰكِنَّ اللّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّما في الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلَـٰمٌ والبَحْرُ يَمُدُّه مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ اللّـهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

٤٣ وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ البَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمـٰتِ رَبِّـي لَنَفِدَ البحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمـٰتُ رَبِّـي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩].

والمُثْبَتُ إنما هو الكَمالُ الممكن الوجود، وحينئذٍ فإذا كان النَّوْعُ دائماً، فالممكن والأكملُ هو التَّقَدُّمُ على كُلِّ فردٍ من الأفراد بحيثُ لا يكونُ في أجزاء العالم شيء يُقارِنه بوجه من الوجوه.

وأما دوامُ الفعلِ، فهو أيضاً من الكمال، فإنَّ الفعلَ إذا كان صفةَ كمال، فدوامُه دوامُ الكمال.

قالوا: والتسلسلُ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، لم يَـرِدْ بنفيه ولا إثبـاتِه كِتَابٌ ولا سُنَّةٌ، لِيَجِبَ مُرَاعَاةُ لفظه، وهو يَنقَسِمُ إلى واجبٍ وممتنع وممكن.

وكالتسلسل[1] في المؤثِّرِينَ محالٌ ممتنع لذاته، وهو أن يَكُونَ مؤثِّرون، كُلٌّ واحدٍ منهم استفاد تأثيرَه ممن قبلَه لا إلى غاية.

والتسلسلُ الواجِبُ: ما دَلَّ عليه العقلُ والشرعُ مِن دوام أفعالِ الرب تعالى في الأَبَدِ، وأنه كلما انقضى لأهلِ الجنة نَعِيمٌ أحدث لهم نعيماً آخر لا نَفَادَ له.

وكذلك التَّسَلْسُلُ في أفعاله سبحانه من طَرَفِ الأزل، وأن كُلَّ فِعْلٍ مسبوق بفعلٍ آخر، فهٰذا واجبٌ في كلامه، فإنَّه لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء، ولم تَحدُثْ له صِفَةُ الكلام[2] في وقتٍ، وهٰكذا أفعالُه التي هي مِن لوازِمِ حياته، فإنَّ كُلَّ حيٍّ فعَّال، والفرقُ بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غَيْرُ واحد مِن السلف: الحيُّ الفعَّالُ، وقال عثمانُ بنُ سعيد[3]: كُلُّ حي فعَّال، ولم يكن ربُّنا تعالى قطُّ في وقت من الأوقات معَطَّلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسلُ الممكِنُ، فالتسلسلُ في مفعولاته مِن هذا الطرف، كما تتسلسلُ في طَرَفِ الأَبَدِ، فإنَّه إذا لم يَزَلْ حيّاً قادراً مريداً متكلماً ـ وذلك مِن لوازم ذاته ـ فالفعلُ ممكن له بوجوب[4] هذه الصفات له،

---

(١) في (آ) و (د) فكالتسلسل وفي (ب): فكان التسلسل، وفي مطبوعة مكة «فالتسلسل».

(٢) في (ب): كلام.

(٣) هو الإمام العلاَّمة الحافظ الناقد أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المئتين بيسير، وَطَوَّفَ الأقاليمَ في طلب الحديث، ولقي علي بنَ المديني، ويحيى بنَ معين، وأحمدَ بن حنبل وغيرهم، وأخذ علمَ الحديث وعلله عنهم، وفاقَ أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، وحدَّث عنه خلق كثير، وتوفي سنة (٢٨٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٣/٣١٩ـ ٣٢٦.

(٤) في (د): يوجب، وفي مطبوعة مكة: بموجب.

وأن يَفْعَلَ أَكْمَلُ من أن لا يَفْعَلَ، ولا يَلْزَمُ مِن هٰذا أنه لم يَزَلِ الخلقُ معه، فإنه سبحانه متقدِّم على كُلِّ فردٍ فردٍ من مخلوقاته تقدُّماً لا أوَّلَ له، فلكل مخلوق أوَّل، والخالقُ سبحانه لا أوَّلَ له، فهو وحدَه الخالقُ، وكل ما سواه مخلوقٌ، كائنٌ بعد أن لم يَكُنْ. ٤٤

قالوا: وكلُّ قولٍ سوى هذا، فصريحُ العقل يَرُدُّه ويقضي ببُطلانه، وكُلُّ مَنِ اعتَرَف بأنَّ الربَّ تعالى لم يَزَلْ قادراً على الفعل، لزمه أحدُ أمرين، لا بُدَّ له منهما: إما أن يقول: بأنَّ الفعل لم يَزَلْ ممكناً، وإما أن يقول: لم يَزَل واقعاً، وإلا تَنَاقَضَ تناقضاً بيِّناً، حيثُ زَعَم أن الربَّ تعالى لم يَزَل قادراً على الفعل، والفعلُ محالٌ ممتنع لذاته، لو أراده لم يُمْكِنْ وجودُه، بل فرضُ إرادته عندَه محالٌ وهو مقدور له، وهذا قول يَنْقُضُ بعضُه بعضاً.

والمقصودُ: أنَّ الذي دَلَّ عليه الشَّرْعُ والعَقْلُ، أن كُلَّ ما سوى اللّٰهِ تعالى مُحْدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن.

أما كَوْنُ الربِّ تعالى لم يَزَل معطَّلاً عن الفعل، ثم فَعَلَ، فليس في الشرع، ولا في العقل ما يُثْبِتُه، بل كِلاهما يَدُلُّ على نقيضه.

وقد أَوردَ أبو المعالي[1] في «إرشاده»[2] وغيرُه من النُّظار على

---

(١) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري الشافعي المعروف بإمام الحرمين أحد الأئمة الأعلام المجمع على إمامته، المتفق على غزارة مادته، وتفننه في الأصول والفروع، توفي سنة ٤٧٨هـ، وقد صرح في «العقيدة النظامية» ص ٢٣ ــ وهي من أواخر مؤلفاته ــ أنه يذهب مذهبَ السلف في الصفات، يُثبت منها ما أثبته الله تعالى لنفسه، أو أثبته له رسولُه من غير تشبيه ولا تعطيل، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٨/٤٦٨.

(٢) ص ٢٦، ٢٧.

التسلسُلِ في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلتَ: لا أُعْطِيكَ دِرْهماً إلا أُعْطِيكَ بعْدَهُ دِرْهماً، كان هٰذا ممكناً، ولو قُلْتَ: لا أُعْطِيكَ درهماً حتى أُعْطِيَكَ قَبْلَهُ درهماً، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيلَ والموازنة غيرُ صحيحة، بل الموازنةُ الصحيحة أن تَقولَ: ما أعطيتُك درهماً إلا أعطيتُك قَبْلَهُ درهماً، فتَجْعَلَ ماضياً قبلَ ماضٍ، كما جَعلتَ هناك مستقبلاً بعد مستقبلٍ، وأما قولُ القائل: لا أُعْطِيكَ حتى أُعْطِيكَ قبلَه، فهو نفي للمستقبل[1] حتى يَحصُلَ في المستقبلِ، ويكون قبلَه، فقد نَفَى المستقبلَ حتى يُوْجَدَ المستقبل، وهذا ممتنع، لم ينف[2] الماضي حتى يَكُونَ قبلَه ماض، فإن هٰذا ممكن، والعطاءُ المستقبلُ ابتداؤه مِن المعطي. والمستقبل الذي له ابتداءٌ وانتهاءٌ لا يكُونُ قَبْلَهُ ما لا نهايةَ له، فإنَّ ما لا نِهَايَةَ له فيما يتناهى ممتنع[3].

قوله: «لَيْسَ مُنذُ خَلَقَ الخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ «الخَالِقِ» وَلا بِإِحْدَاثِهِ البَرِيَّة اسْتَفَادَ اسْمَ البَارِي».

صفتا الخالق والباريء

ش: ظاهرُ كلامِ الشيخ رحمه الله تعالى أنه يَمْنَعَ تَسَلْسُلَ الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يَدُلُّ على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تَبِيدان»، وهذا مذهبُ الجمهورِ كما تقدَّم، ولا شكَّ في فسادِ قولِ من مَنَع من ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم[4] وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار لِما يأتي من الأدلة إن شاء اللّـهُ تعالى.

---

(١) في (ب): المستقبل.

(٢) في مطبوعة مكة: أما نفي.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٩/١٧٧ ـ ١٩٠.

(٤) في (ب): جهم.

وأما قولُ مَنْ قال بجواز حوادِث لا أوَّلَ لها، من القائلين بحوادث لا آخِرَ لهـا، فأظهرُ في الصِّحَّةِ مِن قول مَنْ فرَّق بينهما، فإنَّه سبحانه لم يَزَلْ حيّاً، والفعلُ مِن لوازم الحياةِ، فلم يَزَلْ فاعلاً لما يُرِيدُ، كما وَصَفَ بذلك نفسَه، حيثُ يقول: ﴿ذُو العَرْشِ المَجِيـدُ * فَعَّـالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

٤٥ والآية تَدُلّ على أمور:

المعاني المستنبطة من قوله تعالى: (فعال لما يريد)

أَحَدُهَا: أنه تعالى يَفعَلُ بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يَزَلْ كذلك، لأنه ساق ذلك في مَعْرِضِ المدحِ والثناء على نفسه، وأن ذلك مِن كماله سبحانه، ولا يَجُوزُ أن يَكُونَ عادماً لهٰذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُون﴾ [النحل: ١٧]. ولما كان مِنْ أوصـافِ كمالـه ونعوتِ جلاله، لم يَكُنْ حادثاً بعدَ أن لَمْ يَكُنْ.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعَلَه، فإن «ما» موصولةٌ عامَّةٌ، أي: يَفعَلُ كُلَّ ما يُريد أن يَفعلَه، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادتُه المتعلقةُ بفعل العبد، فتلك لها شأنٌ آخر؛ فإن أراد فِعْلَ العبد، ولم يُرِدْ مِن نفسه أن يُعِينَه عليه ويَجْعَلَه فاعلاً، لم يُوجَدِ الفعلُ، وإن أراده حتى يُرِيدَ من نفسه أن يَجْعَلَه فاعلاً. وهذه هي النُّكتة التي خَفِيَتْ على القَدَرِيَّةِ والجَبْرِيَّة، وخَبَطُوا في مسألةِ القَدَرِ، لغفلتهم عنها، وفرق بَيْنَ إرادته أن يفعل العبـدُ، وإرادة أن يجعله فاعلاً. وسيأتي الكلامُ على مسألة القدر في موضعه إن شاء اللّـه تعالى.

الرابع: أن فعلَه وإرادتـه متلازمـانِ، فما أراد أن يَفْعَلَه فَعَلَهُ،

وما فَعَلَه، فقد أراده، بخلاف المخلوقِ، فإنَّه يُرِيدُ ما لا يَفعَلُ، وقد يفعلُ ما لا يُرِيدُ، فما ثَمَّ فعَّال لما يُرِيدُ إلا اللَّـهُ وحدَه.

الخامس: إثباتُ إراداتٍ متعدِّدةٍ بحسب الأفعالِ، وأنَّ كلَّ فعل له إرادةٌ تَخُصُّه، هذا هو المعقولُ في الفِطَرِ، فشأنُه سبحانه أنه يُرِيدُ على الدوام، ويَفعَلُ ما يُرِيدُ.

السادس: أن كلَّ ما صحَّ أن تَتَعلَّق به إرادتُه، جاز فِعْلُهُ، فإذا أراد أن يَنْزِلَ كُلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا، وأن يَجيءَ يَوْمَ القيامَةِ لِفَصْلِ القضاء، وأن يُرِيَ عبادَه نفسه، وأن يَتَجَلَّى لهم كيف شاء، ويُخاطِبَهُم، ويَضْحَك إليهم، وغير ذلك مما يُرِيدُ سبحانه؛ لم يَمْتَنِعْ عليه فِعْلُهُ، فإنه تعالى فعَّال لما يُرِيدُ، وإنما تتوقَّف صِحَّةُ ذلك على إخبارِ الصادق به، فإذا أخبر وَجَبَ التصديقُ، وكذلك مَحْوُ ما يشاءُ، وإثباتُ ما يشاء، كلَّ يوم هو في شأن، سبحانه وتعالى.

والقولُ بأنَّ الحوادِثَ لها أوَّلٌ: يَلزمُ منه التعطيلُ قَبْلَ ذلك، وأن اللَّـه سبحانه وتعالى لم يَزَل غَيْرَ فاعلٍ، ثم صار فاعلاً.

ولا يَلْزَمُ مِن ذلك قِدَمُ العالم، لأنَّ كل ما سوى اللَّـه تعالى محدَثٌ ممكن الوجود، موجودٌ بإيجاد اللَّـه تعالى له، ليس له مِن نفسه إلا العَدَمُ، والفَقْرُ، والاحتياجُ وَصْفٌ ذاتي لازمٌ لِكل ما سوى اللَّـه تعالى، ٤٦ واللَّـه تعالى واجبُ الوجودِ[1] لذاته، غنيٌّ لذاته، والغنى وَصْفٌ ذاتي لازِمٌ له سبحانه وتعالى.

وللناسِ قولانِ في هٰذا العالم: هل هُوَ مخلوق من مادة أم لا؟

(١) في (أ) و (ج) و (د): الوجوب، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

اختلاف العلماء في أول هذا العالم ما هو؟

واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيرُه عن عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رضي اللّـه عنه، قال: قال أهلُ اليَمَنِ لِرسول اللّـه صلّى اللّـه عليه وسلم: جِئناك لنتفقَّه في الدين، ولِنسألَك عن أوَّلِ[1] هذا الأمرِ، فقال: «كَانَ اللّـهُ وَلَمْ يَكُنْ شيءٌ قَبْلَه»[2]، وفي رواية: «وَلَمْ يَكُنْ شيءٌ مَعَهُ»، وفي رواية: «غيره» «وكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماءِ، وَكَتَبَ في الذِّكْرِ كُلَّ شيءٍ، وَخَلَقَ السماوات والأَرْضَ»، وفي لفظ: «ثُمَّ خَلَقَ السَّماوات والأَرْضَ».

فقوله: «كَتَب في الذِّكْر» يعني: اللوحَ المحفوظَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سَمَّى ما يُكتَبُ في الذِّكْرِ ذكراً، كما يُسمَّى ما يُكْتَبُ في الكتاب كتاباً.

والناسُ في هٰذا الحديث على قولين، منهم من قال: إن المقصودَ إخبارُه بأن اللّـه كان موجوداً وحدَه، ولم يَزَل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداثَ جميعِ الحوادث، فجنسُها وأعيانُها مسبوقةٌ بالعدم، وأن جِنْسَ الزمانِ حادث لا في زمانٍ، وأن اللّـه صار فاعلاً بعد أن لم يكن يَفْعَلُ شيئاً من الأَزَلِ إلى حين ابتداءِ الفعل ولا كان الفعلُ ممكناً.

---

(١) «أول» لم ترد في الأصول الأربعة، وهي عند البخاري، وسترد في الشرح قريباً.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله» و(٣١٩١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٣٧٦، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٥٠٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٨/١٨٢ بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأخرجه أحمد في «المسند» ٤/٤٣١، ٤٣٢ بلفظ: «كان الله عز وجل ولم يكن شيء غيره» ورواية: «ولم يكن شيء معه» التي ذكرها المصنف لم ترد لا في الصحيح ولا في غيره إلا أن رواية: «ولم يكن شيء غيره» بمعناها. وانظر «الفتح» ٦/٢٨٩، و«عمدة القاري» ١٥/١٠٩.

والقولُ الثاني: المرادُ إخبارُه عن مبدإ خلقِ هٰذا العالم المشهودِ الذي خلقه اللّٰـه في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القُرآنُ بذلك في غيرِ مَوْضِعٍ، وفي «صحيح مسلم» عن عبدِاللّٰـهِ بنِ عمرو رضيَ اللّٰـه عنهما عن النبـيِّ صلى اللّٰـه عليه وسلم أنه قال: «قَدَّرَ اللّٰـهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنةٍ، وكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماء»[1]. فأخبر صلَّى اللّٰـهُ عليه وسلَّمَ أن تقديرَ هٰذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبلَ خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرشَ الربِّ تعالى كان حينئذٍ على الماء.

دليلُ صحة هٰذا القولِ الثاني مِن وجوه:

أحدُها: أن قولَ أهلِ اليمن: «جئنا لِنَسألَك عن أوَّلِ هذا الأمر»، وهوَ إشارةٌ إلى حاضرٍ مشهودٍ موجودٍ، والأمرُ هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كوَّنه اللّٰـهُ بأمره، وقد أجابَهم النبـيُّ صلى اللّٰـه عليه وسلم عن بَدْءِ هذا العالم الموجود[2] لا عن جِنس المخلوقات، لِأَنَّهُمْ لم يَسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خَلْقِ السَّماواتِ والأرض حالَ كونِ عرشه على الماء، ٤٧

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٣) بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٧٤ بلفظ: «قدر الله المقادير»، وأخرجه أيضاً بلفظ: «فرغ الله عز وجل من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض ــ وعرشه على الماء ــ بخمسين ألف سنة» ورواه دون قوله: «وعرشه على الماء» أحمد ١٦٩/٢، والترمذي (٢١٥٦).

قال البيهقي: وقوله: «فرغ» أي: يريد به إتمام خلق «المقادير» لا أنه كان مشغولاً به، وفرغ منه، لأن الله تعالى لا يشغله شيء عن شيء، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون.

(٢) كذا الأصول، وفي مطبوعة مكة: المشهود.

لم يُخْبِرهم عن خلقِ العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

وأيضاً فإنَّـه قال: «كَـانَ الله ولم يَكُنْ شَيءٌ قَبْلَه»، وقد رُوِيَ «معه»[1]، وروي «غيره»، والمَجْلِسُ كان واحداً، فَعُلِمَ أنه قال أَحَدَ الألفاظِ، والآخران رُويا بالمعنى، ولفظ «القَبْلِ» ثبت عنه في غير هٰذا الحديث، ففي صحيح[2] مسلم عن أبـي هريرة رضي اللّـه عنه عن النبـي صلى اللّـه عليه وسلم: أنه كان يقُول في دعائه: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الأوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شيءٌ»[3]، الحديثَ. واللفظان الآخرانِ لم يَثْبُتْ واحدٌ منهما في موضعٍ آخَرَ، ولهٰذا كان كثيرٌ من أهلِ الحديثِ إنما يرويه بلفظِ القَبْلِ، كالحُميدي[4] والبغوي[5]، وابن الأثير[6]، وإذا كان كذٰلك، لم يكن في هٰذا اللفظ تَعَرُّضٌ لابتداءِ الحوادث، ولا لأول مخلوق.

---

(١) هذه اللفظة لم ترد في الصحيح ولا في غيره كما سبق التنبيه عليها في التخريج السابق وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في رسالته في شرح هذا الحديث الموجودة ضمن «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/١٧٥ في قوله: إنها في البخاري. وقد تابعه على هذا الوهم تلميذه الإمام ابن القيم في «المدارج» ٣/٣٩١.

(٢) في (ب): حديث.

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٥.

(٤) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي صاحب «المسند»، المتوفى سنة ٢١٩هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ رقم الترجمة (٢١٢).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي المفسر، صاحب التصانيف المفيدة في التفسير والحديث والفقه، المتوفى سنة ٥١٦هـ. مترجم في «السير» ١٩/ رقم الترجمة (٢٥٨).

(٦) هو العلامة البارع البليغ مجدالدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ثم الموصلي صاحب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» أدرج فيه أحاديث الكتب الستة سوى ابن ماجه، فإنه أدرج مكانه «موطأ الإمام مالك»، توفي سنة ٦٠٦هـ. مترجم في «السير» ٢١/ رقم الترجمة (٢٥٢).

وأيضـاً: فإنـه قال: «كـان اللّـهُ ولم يَكُنْ شَيءٌ قَبْلَه» أو «معَهُ» أو «غيرَه»، «وكان عرشُه على الماءِ، وكتَبَ في الذِّكر كُلَّ شيء» فأخبرَ عن هٰذه الثلاثةِ بالواو، و«خلق السماواتِ والأرض» رُوي بالواو وبثم، فظَهَر أن مقصوده إخباره إياهم ببَدْءِ خلق السماواتِ والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خُلِقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه[1] اللّـه قبلَ ذلك، وذَكر السماوات والأرضَ بما يَدُل على خلقهما، وذكر ما قَبلهما بمـا يَدُل على كـونه ووجوده، ولم يتعرَّض لابتداء خلقه له.

وأيضاً، فإنَّه إذا كان الحديثُ قد وَرَدَ بهٰـذا وهٰذا، فـلا يُجْزَم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رَجَحَ أحدُهما، فمن جَزَم بأن الرسولَ أراد المعنى الآخر، فهو مخطىء قطعاً، ولم يَأْتِ في الكتاب، ولا في السُّنَّةِ ما يَدُلُّ على المعنى الآخر، فلا يجوزُ إثباتُه بما يُظَنُّ أنه معنى الحديثِ، ولم يرِدْ: «كان اللّـهُ ولا شيءَ معَـه» مجرداً، وإنمـا ورد على السياقِ المذكور، فلا يُظَنُّ أن معناه: الإخبار بتعطيلِ الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السماواتِ والأرض.

وأيضاً، فقولُه صلَّى اللّـه عليه وسلم: «كان اللّـهُ ولم يكن شيءٌ قَبْلَه ــ أو معَه، أو غيرَه ــ وكان عَرْشُهُ على الماء»، لا يَصِحُّ أن يكونَ المعنى أنه تعالى موجودٌ وحدَه لا مخلوقَ معه أصلاً، لأن قولَه: «وكان عرشُه على الماء»، يَرُدُّ ذلك، فإنَّ هذه الجملة وهي: «وكان عرشه على الماءِ» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كِلا التقدِيْرَيْنِ، فهو مخلوقٌ موجودٌ

---

(١) في (ب): ما خلق.

في ذلك الوقت، فَعُلِمَ أن المرادَ: ولم يَكُنْ شيءٌ من هٰذا العـالَمِ المشهود[1].

قوله: «له مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ ولا مَرْبُوبَ، ومَعْنَى الخَالِقِ ولاَ مَخْلُوقَ».

ش: يعني: أن اللّـهَ تعالى موصوفٌ بأنه «الربُّ» قبلَ أن يُوجَدَ مَرْبُوبٌ، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يُوجَدَ مخلوق.

٤٨ قال بعضُ المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دونَ الخالقية، لأن الخالق هو المخرِجُ للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والربُّ يقتضي معانيَ كثيرة، وهي: المُلك والحفظُ والتدبير والتربية، وهي تبليغُ الشيء كمالَه بالتدريج، فلا جَرَمَ أتى بلفظ يَشْمَلُ هٰذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى.

وفيه نظر، لأنَّ الخلق يكونُ بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: «وكَما أَنَّه مُحْيـي المَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا، استَحَقَّ هٰذَا الاسمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذٰلِكَ استَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشائِهِمْ».

ش: يعني: أنَّه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيـي الموتى قبلَ إحيائهم، فكذلك يُوصفُ بأنه خالقٌ قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومَنْ قال بقولهم، كما حَكَيْنا عنهم فيما تَقدَّم، وتقدَّم تقريرُ أنه تعالى لم يَزَل يَفعَلُ ما يشاء.

---

(١) انظر «الفتاوى» ١٨/٢١٠ ــ ٢٤٣.

قوله: «ذٰلِكَ بأنَّه عَلَى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وكُلُّ شَيءٍ إليْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أمْرٍ عَلَيْهِ يَسيرٌ، لا يَحْتَاجُ إلى شيءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ، وهو السَّمِيعُ البَصِيرُ».

ش: ذلك إشارةٌ إلى ثبوت صفاتِه في الأزل قَبْلَ خلقه، والكلام على «كل» وشمولها ــ وشمول «كل» [في كلٍّ][1] مقامٍ بحسب ما يَحْتَفُّ به مِنَ القرائن ــ يأتي في مسألة الكلام إن شاءَ اللّٰـه تعالى.

متعلقات القدرة والرد على المعتزلة

وقد حرَّفتِ المعتزلة المعنى المفهومَ مِن قوله تعالى: ﴿واللّٰهُ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقالوا: إنَّه قادر على كُلِّ ما هو مقدورٌ له، وأما نفسُ أفعالِ العبادِ، فلا يَقْدِرُ عليها عندهم، وتنازعُوا: هل يَقْدِرُ على مِثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا، لكان هذا بمنزلة أن يُقال: هو عالم بِكُلِّ ما يَعْلَمُه، وخالقٌ لِكل ما يَخلُقُهُ، ونحو ذلك من العباراتِ التي لا فائدةَ فيها، فَسَلَبُوا صِفَةَ كمالِ قُدْرَتِه على كُلِّ شيء.

وأما أهلُ السُّنَّةِ، فعندهم أنَّ اللّٰـه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وكُلُّ ممكنٍ، فهو مندرج في هٰذا، وأما المُحَالُ لِذاته، مثل كونِ الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حالٍ واحدة، فهٰذا لا حَقِيقَةَ له، ولا يُتصَوَّرُ وجُودُه، ولا يُسمَّى شيئاً باتفاقِ العقلاء، ومن هذا البابِ خَلْقُ مثلِ نفسِه، وإعْدَامُ نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصلُ، هو الإيمانُ بربوبيته العامة التامة، فإنَّه لا يُـؤْمِنُ بأنه ربُّ كُلِّ شيءٍ إلا مَنْ آمن أنه قادِرٌ على تلك الأشياء، ولا يُـؤْمِنُ بتمام ربوبيته وكمالها إلا مَنْ آمن بأنه على كلِّ شيء قدير.

---

(١) سقطت من الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج

وإنما تنازعوا في المعدومِ الممكن: هل هُوَ شيءٌ أم لا؟ والتحقيقُ: أن المعدومَ ليس بشيءٍ في الخارجِ، ولكنَّ اللَّه يَعْلَمُ ما يكونُ قبلَ أن يكونَ، ويَكتُبُه، وقد يَذْكُرُه ويُخْبِرُ به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] فيكون شيئاً في العلم والذِّكْرِ والكِتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّما أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيئاً﴾ [مريم: ٩] أي: لم تَكُنْ شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى على الْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيئاً مَّذْكُوراً﴾ [الدهر: ١].

٤٩

وقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، رَدٌّ على المشبِّهة، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رَدٌّ على المعطِّلة، فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه، فالمخلوقُ وإن كان يُوصَفُ بأنه سميع بصير، فليس سمعُه وبصرُه كَسَمْعِ الرَّبِّ وبَصَرِه، ولا يلزمُ مِن إثباتِ الصفة تشبيهٌ، إذ صِفَاتُ المخلوق كما يَلِيقُ به، وصفاتُ الخالقِ كما يَلِيقُ به.

ولا تنفِ عن اللَّه ما وَصَفَ به نفسَه، وما وصفه به أَعْرَفُ الخَلْقِ بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحُهم لأمته وأفصحهم[1] وأقدرُهم على البيان. فإنك إن نفيتَ شيئاً من ذلك، كنتَ كافراً بما أُنْزِلَ على محمد صلى اللَّه عليه وسلم.

وإذا وصفتَه بما وصف به نفسه، فلا تُشَبِّهْهُ بخلقه، فليس كمثله شيء،

---

(١) سقطت من (ب).

فإذا شبهتَه بخلقه، كنت كافراً به، قال نُعَيْمُ بنُ حماد الخُزاعي[1] شيخ البخاري: من شَبَّه اللّـه بخلقه، فقد كَفَرَ، ومن جَحَدَ ما وَصَف اللّـه به نفسَه، فقد كَفَرَ، وليس ما وَصَفَ اللّـه به نفسَه، ولا ما وصفَه به رسولُه تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه اللّه: «ومَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتَّشْبيه، زَلَّ وَلَم يُصبِ التَّنْزِيهَ».

المثل الأعلى المتضمن إثبات الكمال هو لله وحده

وقد وَصَف اللّـه تعالى نفسَه بأن لَهُ المَثَلَ الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ولِلَّهِ المَثَلُ الأعْلى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى في السَّمٰواتِ والأرْضِ وهوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧] فجَعَلَ سبحانه مثلَ السَّوءِ ـ المتضمن للعيوبِ والنقائِص وسَلْبِ الكمال ـ لأعدائه المشركين وأوثانِهم، وأَخبر أن المثلَ الأعلى ـ المُتَضَمِّنَ لإثبات الكمالِ كلِّه ـ للّـهِ وحده، فمَن سَلَب صفاتِ[2] الكمال عن اللّـه تعالى، فقد جَعَل له مَثَلَ السَّوْءِ، ونفى عنه ما وَصَفَ به نفسَه مِن المثلِ الأعلى، وهو الكمالُ المطلقُ، المُتَضمِّنُ للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أَكْثَر في الموصوفِ وأكملَ، كان بها أكملَ وأعلى مِن غيره.

ولما كانت صِفَاتُ الربِّ تعالى أكثرَ وأكملَ، كان له المَثَلُ الأعلى، وكان أحقَّ به مِن كل ما سواه، بل يستحيلُ أن يَشْتَرِكَ في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافآ مِن كُلِّ وجه، لم يكن أحدهما أعلى مِن الآخر، وإن لم يتكافآ، فالموصوفُ به أحدُهما وحدَه، فيستحيلُ أن يكونَ لمن له المثلُ الأعلى مِثْلٌ أو نظير[3].

---

(١) تقدم ص ٨٥.

(٢) في (ب): صفة.

(٣) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٢١٣ ـ ٢١٤.

اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى

٥٠ واختلفت عباراتُ المفسرين في المَثَل الأعلى، ووفَّقَ بينَ أقوالهم بعضُ[1] مَن وَفَّقه اللّـه وهداه، فقال: المَثَلُ الأعلى يَتضَمَّنُ: الصِّفَةَ العُليا، وعِلْمَ العالمين بها، ووجودَها العلميَّ، والخبرَ عنها وذكرَها، وعبادةَ الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوبِ عابديه وذاكريه.

فها هنا أمورٌ أربعة:

[الأول]: ثبوتُ الصفاتِ العُليا للّـه سبحانه، سواءٌ علمها العِبَادُ أو لا، وهذا معنى قول مَن فسَّرها بالصفة.

الثاني: وجودُها في العلم والشعور[2]، وهٰذا معنى قولِ مَنْ قال مِن السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه، مِن معرفته وذكره، ومحبتِه وإجلالِه، وتعظيمِه، وخوفِه ورجائِه، والتوكُّلِ عليه، والإنابةِ إليه. وهذا الذي في قلوبهم مِن المَثَلِ الأعلى لا يَشْرَكُه فيه غيرُهُ أصلاً، بل يَختَصُّ به في قلوبهم، كما اختَصَّ به في ذاته، وهذا معنى قولِ مَنْ قال مِن المفسرين: إنَّ معناه: أهلُ السماوات يُعظِّمونه ويُحِبُّونه ويَعْبُدُونه، وأَهْلُ الأرضِ كذلك، وإن أشرك به مَنْ أشرك، وعصاه مَنْ عصاه، وجَحَدَ صفاتِه مَن جَحَدها، فَأَهْلُ الأرض معظِّمون له، مُجِلُّون، خاضعون لعظمته، مستكينون لِعزَّتِه وجبروته، قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَـٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَـٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذِكْرُ صفاته، والخَبَرُ عنها، وتنزيهُها من العيوب والنقائِص والتمثيل.

---

(١) «بعض» لم ترد في (ب).

(٢) في «مختصر الصواعق» ١/٢١٥: والتصور.

الرابع: مَحَبَّةُ الموصوفِ بها وتوحيدُهُ، والإخلاصُ له، والتوكُّلُ عليه، والإنابَةُ إليه، وكلما كان الإيمانُ بالصِّفَاتِ أكملَ، كان هٰذا الحبُّ والإخلاصُ أقوى.

فعباراتُ السَّلَفِ كُلُّها تَدُورُ على هٰذه المعاني الأربعة.

فَمَن أَضَلُّ ممن يُعارِضُ بين قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] وبينَ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ ويستَدِل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على نَفْي الصفات، ويَعمى عن تمامِ الآيةِ وهو قولُه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حتى أفضى هٰذا الضلالُ ببعضهم ـ وهو أحمد بن أبـي دُوَاد[1] القاضي ـ إلى أن أشارَ على الخليفة المأمونِ أن يَكتُبَ على سِتْرِ الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرَّفَ كلامَ اللّٰه لينفي وَصْفَه تعالى بأنه السميع البصيرُ، كما قال الضالُّ الآخر جهمُ بن صفوان: وَدِدتُ أني أَحُكُّ مِنَ المصحفِ قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسألُ اللّٰه العظيمَ السميعَ البصيرَ أن يثبتنا بالقولِ الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

بيان وجوه إعراب «كمثله»

وفي إعراب «كمثله» وجوه:

---

(١) في حاشية (ب) ما نصه: وفي نسخة المصنف رحمه الله دؤاد بالهمز، والصواب ترك الهمز. وفي (أ): في نسخة الأصل، والباقي كما في (ب). وابن أبـي دُوَاد هذا هو: أبو عبدالله أحمد بن فرج بن حريز الإيادي، القاضي الكبير، الداعية إلى القول بخلق القرآن، كان شاعراً مجيداً فصيحاً بليغاً، وله كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم، شاخ ورمي بالفالج، صادره المتوكل وعزله، توفي سنة ٢٤٠هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/١٦٩ ـ ١٧١.

أحدها: أنَّ الكافَ صِلَةٌ زِيدت للتأكيد، قال أوس بن حَجَر[1]:

لَيْسَ كَمِثْلِ الفَتى زُهَيْرٍ ... خُلُقٌ يُوَازِيهِ في الفَضَائِلِ

51 وقال الآخر:

مَا إن كَمِثْلِهِمُ في النَّاسِ مِنْ بشر[2]

وقال آخر[3]:

وَقَتْلَى[4] كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ[5]

فيكون «مثلُه» خَبَرَ «ليس» واسْمُهَا «شيء». وهذا وجهٌ قَوِيٌّ حَسَنٌ، تَعرِفُ العَرَبُ معناه في لغتها، ولا يَخفى عنها إذا خُوطِبَتْ به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادةُ الكاف للتأكيد في قولِ بعضهم:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنِ[6]

---

(1) في حاشية (أ) و (ب): أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجر، بضم الحاء وسكون الجيم. وقد أنشد البيت أبو حيان في «البحر المحيط» 7/510، وعزاه إلى أوس بن حجر، وهو ليس في ديوانه، وهو غير منسوب في «الجنى الداني» ص 139.

(2) عجز بيت صدره:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم

وهو غير منسوب في «تفسير الطبري» 25/9، و«الجنى الداني» ص 138، و«البحر المحيط» 7/510.

(3) في (ب) و (ج): الآخر.

(4) تحرفت في الأصول إلى «ومثلي».

(5) إنشاده بتمامه:

وقتلى كمثل جذوع النخيـ ... ـل تغشاهم مسبل منهمر

وهو لأوس بن حجر «ديوانه» ص 29، و«تفسير الطبري» 25/9، والقرطبي 16/8، و«الجنى الداني» ص 138، و«البحر المحيط» 7/510، والجذوع جمع جذع: وهو ساق النخلة، والمسبل: المطر.

(6) الشعر لـخِطام بن نصر المجاشعي، وقبله:

حَيِّ دِيَارَ الحَيِّ بَيْنَ الشَّهْبَيْنْ ... وطلحةَ الدَّومِ وَقَدْ تَعَفَّيْنْ =

وقول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول(١)

= لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا تُحَلَّيْنْ غَيْرَ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْن
وغيرَ نُؤْيٍ وحَجَاجَيْ نُؤْيَين وغيرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أو وَدَّيْن
وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

وهو في «مجالس ثعلب» ص ٣٩، و«الخصائص» ٢/٣٦٨، و«الاقتضاب» ص ٣٤٠، وسيبويه ١/١٣ و٢٠٣، ٢/٣٣١، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٨/٤٢، و«الصاحبي» ص ٢٧، و«الخزانة» ١/٣٦٧ و٢/٣٥٣ و٤/٢٧٣، و«المؤتلف والمختلف» ص ١٦٠، و«المقتضب» ٢/٩٧، و«شرح أدب الكاتب» ص ٣٥١ للجواليقي، و«شواهد العيني» ٤/٥٩٢، و«الصحاح» و«اللسان» و«التاج»: ثفى، و«تفسير القرطبي» ١٦/٨، و«الطبري» ٢٥/٩، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«شرح شواهد المغني» للبغدادي ٤/١٣٩، و«شرح شواهد الشافية» له ص ٥٩. كنفين: مثنى كنف: الناحية والجانب، أي: رماد من جانبي الموضع، والود: الوتد، والجاذل: المنتصب، وصاليات: أراد بها الأثافي، لأنها صليت بالنار، أي أحرقت حتى اسودت، الأثافي: جمع أثفية: وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر، و«ما» في قوله: «ككما» مصدرية أو موصولة، والكاف الأولى جارة، والثانية مؤكدة لها، أي: كأنها على حالها حين أثفيت، واختلفوا في وزن «يؤثفين» فقال بعضهم: وزنه يُؤفعلن، والهمزة زائدة، وكان حقه أن يقول: يثفين، كيكرم، لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأثفية أفعولة، وقال بعضهم: وزنه يُفَعْلين، فالهمزة أصل، ووزن أثفية على هذا فُعلية، ورجحه ابن جني في «شرح تصريف المازني» لأنه لا ضرورة فيه.

(١) هو في «سيرة ابن هشام» ١/٥٥، و«شرح الشواهد» ٢/٤٠٢ للعيني، لرؤبة بن العجاج:

وَمَسَّهُم ما مَسَّ أصحاب الفِيلْ وَلَعِبَتْ بِهِمْ طيرٌ أَبَابِيلْ
تَرْمِيهِمُ حجارَةً مِنْ سجيلْ فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكولْ

وأصحاب الفيل: أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن ومن معه من قبل أصحمة النجاشي، والسجيل: الطين المتحجر بالنار، والأبابيل: جمع إبالة بكسر الهمزة وتشديد الباء وهي في الأصل: الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها، وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها. والعصف: الزرع الذي أكل حبه. وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» ١/٢٠٣، و«الكشاف» ٤/٢١٣ ــ ٢١٤، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«المغني» ١/١٨٠، و«الصبان» ٢/٢٥، واللسان: عصف.

الوجه الثاني: أن الزائد «مثل» أي: ليس كَهُوَ شيءٌ، وهٰذا القَوْلُ بعيدٌ، لأن «مثل» اسمٌ، والقولُ بزيادةِ الحرفِ للتأكيد أولى مِن القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادةٌ أصلاً، بل هٰذا من بابِ قولهم: مِثْلُكَ لا يَفْعَلُ كذا، أي: أنتَ لا تَفْعَلُه، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله[1] مِثْلٌ لو فُرِضَ المِثْلُ، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر[2].

قوله: «خَلَقَ الخَلْقَ بعِلْمِهِ».

خلقه سبحانه للخلق وهو عالم بهم

ش: خَلَقَ: أي أوجد وأنشأ وأَبْدَع، ويأتي «خَلَق» أيضاً بمعنى: قَدَّرَ، والخلقُ: مصدر، وهوهنا بمعنى المخلوق، وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال، أي: خَلَقَهُمْ عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لا يَعْلَمُها إلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا في البَرِّ والبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاَّ

---

(١) في (ب): كمثله.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٧/٥١٠: «﴿ليس كمثله شيء﴾ تقول العربُ: مثلُك لا يفعل كذا، يُريدون به المخاطَب، كأنَّهم إذا نفوا الوصفَ عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو مِن باب المبالغة، ومثل الآية قول...» وأنشد الأبيات المتقدمة، ثم قال: «فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، وما ذهب إليه الطبري وغيرُه من أن «مثلاً» زائدة للتوكيد كالكاف في قوله:

فأصبحت مثل كعصف مأكول

وقوله:

وصاليات ككما يؤثفين

ليس بجيد، لأن «مثلاً» اسم، والأسماء لا تزاد بخلاف الكاف، فإنها حرف، فتصلح للزيادة».

يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ * وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِالَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٥٩، ٦٠]. وفي ذلك رَدٌّ على المعتزلة.

قال الإمامُ عَبْدُالعزيز المكيُّ[(١)] صَاحِبُ الإمامِ الشافعيِّ رَحِمَهُ اللّٰه وجليسُه، في كتاب «الحَيْدة»، الذي حكى فيه مناظرتَه بِشراً المريسي عندَ المأمون حين سألَه عن عِلْمِه تعالى: فقال بِشر: أقولُ: لا يَجْهَلُ، فجعل يُكَرِّرُ السؤال عن صفة العلم تقريراً له، وبِشر يقول: لا يَجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمامُ عبدُالعزيز: نفيُ الجهل لا يكونُ صفةَ مدح، فإن [قولي]: هٰذه الأُسطوانة لا تَجْهَلُ [ليسَ هو إثباتَ العلم لها] وقد مَدَحَ اللّٰه تعالى الأنبياءَ والملائكةَ والمؤمنينَ بالعلم، لا بنَفْيِ الجَهْلِ، فمن أَثْبَتَ العلمَ، فقد نفى الجَهْلَ، ومَنْ نفى الجَهْلَ، لم يُثْبِتِ العلم، وعلى الخلق أن يُثْبِتُوا ما أَثبَته الله تعالى لِنفسه، ويَنفُوا ما نفاه، ويُمسِكُوا عما أمسك عنه[(٢)].

والدليلُ العقليُّ على علمه تعالى: أنه يَسْتَحِيلُ إيجادُه الأشياءَ مع

---

(١) هو عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز الكناني المكي من أصحاب الإمام الشافعي المقتبسين منه، والمعترفين بفضله، كان يلقب بالغول لدمامته، وقد قدم بغداد أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن توفي سنة ٢٤٠هـ. وكتاب «الحيدة» ـ وهو في الرد على المعتزلة في مسألة خلق القرآن ـ الذي نقل عنه الشارح لم تصح نسبته إليه، ولا يثبت أنه من كلامه فيما قاله الإمام الذهبي، ووافقه عليه تلميذه السبكي. انظر «ميزان الاعتدال» ٦٣٩/٢، و«طبقات الشافعية» ١٤٥/٢ للسبكي. والحيدة: مصدر حاد عن الشيء يحيد: إذا مال عنه وعدل. وقد نقل شيخ الإسلام نصوصاً من هذا الكتاب وعلق عليها في «درء تعارض العقل والنقل» انظر ٢٤٥/٢ ـ ٢٥٢ و٢٦١ ـ ٢٦٣ و٢٦٦ و٢٧٠ ـ ٢٧٣ و٢٨١ و٢٨٨ و٢٩٠ ـ ٢٩١ و١١٥/٦.

(٢) «الحيدة» ص ٥٥ و ٥٦ بتحقيق جميل صليبا، وما بين حاصرتين منه.

الجهلِ ، ولأنَّ إيجادَه الأشياءَ بإرادته، والإرادةُ تستلزِمُ تصوُّرَ المُرَادِ، وتَصَوُّرُ المراد: هو العِلْمُ بالمراد، فكان الإيجادُ مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجَادُ مستلزِمٌ للعلم. ولأن المخلوقاتِ فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزِمُ عِلْمَ الفاعِلِ لها، لأن الفِعْلَ المُحْكَمَ المُتْقَنَ يمتنع صُدُورُه عن غيرِ عالم، ولأن مِن المخلوقات ما هُوَ عالم، والعلمُ صفة كمال، ويَمتَنِع أن لا يكُونَ الخالقُ عالماً. وهذا له طريقان:

٥٢

أحدُهما: أن يُقَالَ: نحن نَعْلَمُ بالضرورة أنَّ الخالِقَ أَكْمَلُ مِن المخلوق، وأن الواجِبَ أَكْمَلُ من الممكن، ونَعْلَمُ ضرورةً أنا لو فَرَضنا شيئين، أَحَدُهُما: عالم والآخرُ غَيْرُ عالم، كان العالِمُ أَكْمَلَ، فلو لم يكن الخالقُ عالماً، لَزِم أن يَكُونَ المُمْكِنُ أكملَ منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يُقَالَ: كُلُّ علمٍ في الممكنات التي هي المَخْلُوقاتُ، فهو منه، ومِن الممتنع أن يَكُونَ فاعلُ الكمال ومبدعُه عارياً منه، بل هو أحقُّ به، واللّـه تعالى له المَثَلُ الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقاتُ، لا في قياس تمثيلٍ، ولا في قياس شمولٍ، بل كُلُّ ما ثَبَت للمخلوق مِن كمال، فالخالقُ به أحقُّ، وكُلُّ نقصٍ تَنزَّه عنه مخلوقٌ ما ، فتنزيهُ الخالق عنه أولى.

قوله: «وقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَاراً».

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَـهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّـهِ قَدَراً مَقْدُوراً﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿الَّذي خَلَقَ فَسَوَّى * والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢،٣]. وفي صحيح مسلم عَنْ عَبْدِاللَّـهِ بنِ عَمْرٍو رضي اللّـه عنهما، عن النبـيِّ صلَّى اللّـه عليه وسلم

أنه قال: «قَدَّرَ اللَّـهُ مَقَاديرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّماوَاتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُه عَلَى المَاءِ»(١).

قوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالاً».

ش: يعني: أن اللّـه سبحانه وتعالى قدَّر آجال الخلائِق، بحيثُ إذا جَاء أَجَلُهُمْ لا يستأخِرُونَ ساعةً ولا يَسْتَقْدِمُونَ، قال تعالى: ﴿إذا جاءَ أَجَلُهُمْ فلا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَـٰباً مُؤَجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن مسعود قال: «قالت أمُّ حبيبةَ زوجُ النبي ﷺ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بزَوْجِي رَسُولِ اللَّـهِ، وبِأَبِي أَبِـي سُفْيان، وبِأَخِي مُعَاوِيَة، قال: فقال النبـيُّ ﷺ: قَدْ سَأَلتِ اللَّـهَ لآجالٍ مَضْروبةٍ، وأَيَّامٍ مَعْدودةٍ، وأَرزاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئاً قَبْلَ حِلِّه(٢)، وَلَنْ يُؤَخِّرَ شيئاً عَنْ حِلِّه، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللَّـهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ في النَّارِ وَعَذَابٍ في القبرِ، كَانَ خَيْراً وَأَفْضَلَ»(٣).

آجال الخلائق مقدرة، وأسبابها مختلفة

فالمقتولُ مَيِّت بأجله، فَعَلِمَ اللَّـه تعالى وقدَّر وقَضى أنَّ هٰذا يموتُ بسبب المرضِ، وهذا بسببِ القتـلِ، وهذا بسببِ الهَدْمِ، وهـذا بالحَرْقِ، وهذا بالغَرَقِ، إلى غير ذلك من الأسبابِ، واللَّـهُ سبحانه خَلَقَ الموتَ والحياةَ، وخلق سَبَبَ الموتِ والحياةِ.

---

(١) تقدم تخريجه ص ١١٣.

(٢) ضبطوه بوجهين، فتح الحاء وكسرها، وهما لغتان، ومعناه وجوبه وحينه، يقال: حَلَّ الأجل يَحِلُّ حَلاًّ وحِلاًّ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٣) (٣٢) (٣٣) في القدر: باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر. وهو في «المسند» ١/ ٣٩٠ و٤١٣ و٤٣٣ و٤٤٥ و٤٦٦، و«السنة» لابن أبي عاصم (٢٦٢) و(٢٦٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» ١٠/ ١٩٠ ـ ١٩١.

وعند المعتزلة: المَقْتُولُ مقطوعٌ عليه أَجَلُه، ولو لم يُقْتَلْ، لَعَاشَ إلى أجله، فكان له أجلانِ، وهٰذا باطِلٌ، لأنه لا يَليقُ أَنْ يُنسَبَ إلى اللّـه تعالَى أنَّه جَعَلَ له أجلاً يَعلَمُ أنه لا يَعِيشُ إليه ألبتة، أو يَجْعَلُ أجلَه أَحَدَ الأمرين، كفعلِ الجاهلِ بالعواقِب، ووجوب القِصاصِ، والضَّمان على القاتِلِ، لارتكابه المنهيَّ عنه، ومباشرته السببَ المحظور. وعلى هذا يُخرَّجُ قوله ﷺ: «صِلَةُ الرَّحِمِ تَزيدُ في العُمُرِ»[1] أي: هي سَبَبُ طولِ

٥٣

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» رقم (١٠٠) من طريق نصر بن حماد، عن عاصم بن عمرو البجلي، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً: «صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفىء غضب الرب»، ونصر بن حماد ضعيف جداً. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المجمع» ١٥١/٨ من حديث أنس بن مالك، ولفظه: «إنَّ الصدقةَ وصلةَ الرحمِ يزيدُ اللّـهُ بهما العُمرَ»، وفي سنده صالح بن بشير بن وادع المري، وهو ضعيف، وفي الباب عن عائشة مرفوعاً: «إنه من أعطي حظه من الرفق، فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة، وصلة الرحم وحسن الخلق، وحسن الجوار يعمرانِ الديار ويزيدان في الأعمار». أخرجه أحمد ١٥٩/٦، وإسناده صحيح، وقال الحافظ في «الفتح» ٤١٥/١٠: رجاله ثقات. وعن علي عند البزار (١٨٧٩)، وزوائد عبدالله في «المسند» ١٤٣/١، والحاكم ١٦٠/٤ بلفظ: «من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتق الله وليصل رحمه»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٥٢/٨ ــ ١٥٣، وزاد نسبته للطبراني في «الأوسط»، وقال: ورجال البزار رجال الصحيح غير عاصم بن ضمرة، وهو ثقة، وعن ابن عباس عند البزار (١٨٨٠) قال: قال رسول الله ﷺ: «في التوراة مكتوب: من أحبَّ أن يُزادَ في عمره، ويُزادَ في رزقه، فليصل رحمه»، وصححه الحاكم ١٦٠/٤، ووافقه الذهبي مع أن فيه سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف. وعن ثوبان عند أحمد ٢٧٩/٥ ولفظه: «من سره النَّساء في الأجل، والزيادة في الرزق، فليصل رحمه». وعن أنس عند البخاري (٢٠٦٧) و(٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأبي داود (١٦٩٣)، وأحمد ١٥٦/٣ و٢٤٧ و٢٦٦، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٦)، وابن حبان (٤٣٨) و(٤٣٩)، والبغوي (٣٤٢٩) بلفظ: «من أحبَّ أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصلْ رَحِمَهُ». وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٩٨٥)، وفي «الأدب المفرد» (٥٧)، والترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد ٣٧٤/٢، والترمذي =

العُمُرِ، وقد قدَّر اللّـه أنْ هذا يَصِلُ رحمه، فيعيشُ بهذا السببِ إلى هٰذه الغاية، ولولا ذلك السببُ لم يَصِل إلى هٰذه الغاية، ولكن قَدَّرَ هٰذا السَّبَبَ وقضاه، وكذلك قدَّر أن هذا يَقْطَعُ رَحِمَه، فيعيش إلى كذا، كما قُلنا في القتل وعدمه.

الدعاء المشروع وآثاره

فإن قيل: هل يَلْزَمُ من تأثير صِلَةِ الرحم في زيادة العُمُرِ ونقصانه تأثيرُ الدعاء في ذلك أم لا ؟.

فالجوابُ: أن ذٰلِكَ غيرُ لازم، لقوله ﷺ لأم حبيبةَ رضي اللّـه عنها: «قَدْ سَأَلْتِ اللّـهَ تَعَالى لآجالٍ مَضْروبةٍ»، الحديث، كما تَقَدَّمَ.
فَعُلِمَ أن الأَعْمارَ مُقدَّرةٌ، لم يُشرَعِ الدُّعاءُ بتغييرها، بخلافِ النجاةِ مِنْ عذابِ الآخِرَةِ، فإنَّ الدُّعَاءَ مشروعٌ له، نافعٌ فيه، ألا تَرَى أن الدُّعاءَ بتغيير العُمُرِ لما تَضَمَّن النَّفْعَ الأُخروي شُرِعَ كما في الدُّعاء الذي رواه النسائي مِن حديث عمارِ بنِ ياسر رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْراً لي، وتَوَفَّني إذَا كانَتِ الوَفَاةُ خيراً لي»[1]، إلى آخِرِ الدُّعاء.
ويؤيِّدُ هٰذا ما رواه الحاكم في «صحيحه»[2] من حديث ثَوْبانَ رضي اللّـه عنه عن النبـي ﷺ: «لاَ يَرُدُّ[3] القَدَرَ إلَّا الدُّعَاءُ، ولاَ يَزِيدُ في العُمُرِ إلَّا

= (١٩٧٩)، والبغوي (٣٤٣٠) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة في الأهل، مثراة في المال، منسأة في الأثر» وإسناده حسن. وصححه الحاكم ١٦١/٤، ووافقه الذهبي.

(١) قطعة من حديث صحيح أخرجه النسائي ٥٤/٣، ٥٥ وقد تقدم بتمامه في الصفحة ٥٨.

(٢) الحذاق من المحدثين لا يُطلقون لفظ الصحيح عليه، وإنما يقولون: أخرجه الحاكم في «مستدركه» لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

(٣) في (ب): لا يراد.

البِرُّ، وإنَّ الرَّجُلَ لَيُحرَمُ الرِّزقَ بالذَّنبِ يُصِيبُهُ»[(1)].

وفي الحديث ردٌّ على من يَظُنُّ أن النذرَ سَبَبٌ في دَفْعِ البلاءِ وحُصولِ النَّعماء، وقد ثَبَت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وقَالَ: «إنَّهُ لَا يأتي بخيرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخيلِ»[(2)].

---

(1) أخرجه أحمد في «المسند» ٥/٢٧٧ و ٢٨٠ و ٢٨٢، وابن حبّان (١٠٩٠)، والحاكم ١/٤٩٣، وابن ماجه (٩٠) و(٤٠٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٦٩، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وابن أبي شيبة ١٠/٤٤١ ـ ٤٤٢، والبغوي (٣٤١٨)، وفي سنده جهالة أو انقطاع، لكن يشهد له دون قوله: «وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه» حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (٢١٣٩)، والطحاوي في «المشكل» ٤/١٦٩، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨) وفي سنده أبو مودود فضة، وفيه لين، فهو حسن به.

قال الطحاوي ـ رحمه الله ـ: يحتمل أن يكون الله تعالى إذا أراد أن يخلق نسمة، جعل أجلها إن برت كذا وكذا، وإن لم تَبَرَّ كذا وكذا لما هُوَ دونَ ذلك، وإن كان منها الدعاء، رد منها كذا، وإن لم يكن منها الدُّعاء نزل بها كذا، ويكون في الصحيفة التي لا يزاد على ما فيها، وما ينقص منها.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» ٢/٦١ و ٨٦، والبخاري (٦٦٠٨) و(٦٦٩٢) و(٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩) (٤) واللفظ له من حديث ابن عمر، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٧)، والنسائي ٧/١٦، والطيالسي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٢١٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٦٢ و ٣٦٣، والدارمي ٢/١٨٥، وابن أبي عاصم (٣١٤)، والحاكم ٤/٣٠٤، والبيهقي ١٠/٧٧. وأخرجه أحمد في «المسند» ٢/٢٣٥ و ٣٠١، والنسائي ٧/١٦، والبخاري (٦٦٠٩) و(٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) (٧) من حديث أبي هريرة، ولفظ الأخير: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره، ولكن النذر يوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»، وفي رواية له: «لا تنذروا فإن النذر لا يُغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل»، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٨)، و«مسند الحميدي» (١١١٢)، و«منتقى ابن الجارود» (٩٣٢)، وابن ماجه (٢١٢٣)، والترمذي (١٥٣٨)، والطحاوي في «المشكل» ١/٣٦٤، والحاكم ٤/٣٠٤، والبيهقي ١٠/٧٧، وابن أبي عاصم (٣١٢) و(٣١٣).

واعلَمْ أنَّ الدُّعاءَ يكون مشروعاً نافِعَاً في بعضِ الأشياء دُونَ بعض، وكذلك هو، ولهٰذا لا يُحِبُّ اللّـهُ المعتدينَ في الدعاء، وكان الإمامُ أحمد رحمه اللّـه يَكْرَه أن يُدْعَى له بطُولِ العُمْرِ، ويقول: هذا أمر قد فُرِغَ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّر وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَـٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قِيل في الضمير المذكورِ في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾ إنه بمنزلة قولهم: عندي دِرْهمٌ ونِصْفُه، أي: ونصف درهم آخَر، فيكونُ المعنى: ولا ينقصُ مِن عمر[1] مُعَمَّر آخر[2].

تـأويـل قـولـه تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾

وقيل: الزيادةُ والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحُمِلَ قَوْلُه تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَـٰبٌ * يَمْحُو اللّـه مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩] على أنَّ المحوَ والإثباتَ من الصُّحُفِ التي في أيدي الملائكة، وأن قَوْلَه: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَـٰبِ﴾ اللوحُ المحفوظُ، ويَدُلُّ على هذا الوجه سياقُ الآية، وهو قولُه: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

---

(١) في (ب): عمره.

(٢) جاء في «زاد المسير» ٦/٤٨٠ لابن الجوزي: «قوله تعالى: (وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّر) أي: ما يطول عمر أحد. (ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) في هذه الهاء قولان: أحدهما أنها كناية عن آخر، فالمعنى: ولا يُنقص من عمر آخر، وهذا المعنى في رواية العوفي، عن ابن عباس، وبه قال مجاهد في آخرين. واختاره ابن جرير الطبري، وتابعه الحافظ ابن كثير. قال الفراء: وإنما كني عنه كأنَّه الأول، لأن لفظ الثاني لو ظهر كان كالأول، كأنه قال: ولا ينقص من عمر معمَّر، ومثلُه في الكلام: عندي درهم ونصفه، والمعنى: ونصف آخر، والثاني: أنها ترجع إلى المعمر المذكور، فالمعنى: ما يذهب من عمر هذا المعمر يومٌ أو ليلة، إلا وذلك مكتوب، قال سعيدُ بن جبير: مكتوب في أول الكتاب: عمره كذا وكذا سنة، ثم يكتب أسفل من ذلك: ذهب يوم، ذهب يومان، ذهب ثلاثة إلى أن ينقطع عمره، وهذا المعنى في رواية ابن جبير، عن ابن عبَّاس، وبه قال عكرمة، وأبو مالك في آخرين».

كِتَـٰبٌ﴾، ثم قال: ﴿يَمْحُوا اللَّـهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] أي: مِن ذلك الكتاب، ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَـٰبِ﴾ أي: أصلُه، وهو اللوحُ المحفوظ.

٥٤

وقيل: يَمحُو اللَّـهُ ما يشاء مِن الشرائع ويَنْسَخُه، ويُثْبِتُ ما يَشَاءُ، فلا يَنسَخُه، والسِّيَاقُ أدلُّ على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـآيَةٍ إِلَّا بِـإِذْنِ اللهِ لِكُلِّ أَجَـلٍ كِتَابٌ﴾. فأخبر تعالى أن الرسولَ لا يأتي بالآياتِ مِنْ قِبَلِ نفسه، بل مِنْ عندِ اللَّـهِ، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۞ يَمْحُو اللَّـه مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٨ و ٣٩]، أي: أنَّ الشرائعَ لها أجلٌ وغاية تنتهي إليها، ثم تُنْسَخُ بالشريعة الأخرى، فيَنْسَخُ اللَّـه ما يَشاءُ مِن الشرائع عند انقضاءِ الأجَلِ، ويُثبِتُ ما يشاء.

وفي الآية أقوال أخرى، واللَّـه أعلمُ بالصواب.

قوله: «لم يَخْـفَ عَلَيْهِ شَيءٌ قَبْلَ أن يَخْلُقَهُم، وعَلِمَ ما هُمْ عامِلُونَ قَبْلَ أن يَخْلُقَهُمْ».

شمول علمه سبحانه وتعالى

ش: يَعْلَمُ سبحانه ما كان، وما يكونُ، وما لم يكن أَنْ لَو كان كَيْفَ يَكُونُ، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وإن كان يَعلمُ أنهم لا يُردُّون، ولكن أخبر أنَّهُمْ لو رُدُّوا، لعادُوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَو علِمَ اللـهُ فِيهم خَيْراً لَأَسْمَعَهُم وَلَو أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك رَدٌّ على الرافضة والقَدَرية الذين قالوا: إنه لا يَعْلَمُ الشيء قبل أن يَخلُقَه وَيُوجِدَه، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وأَمَرَهُمْ بِطَاعتِه، ونَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِه».

ش: ذكر الشيخ رحمه الله الأمرَ والنهيَ، بعدَ ذكره الخلقَ والقدرَ، إشارة

إلى أن الله تعالى خَلَقَ الخلقَ لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلَّا لِيَعْبُدُون﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿الَّذي خَلَقَ المَوْتَ والْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُم أحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢].

قوله: «وكُلُّ شيءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِه ومَشِيئَتِهِ، ومَشيئتُهُ تَنْفُذُ، لا مَشِيئَةَ للعباد، إلا ما شَاءَ لهم، فما شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ».

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشاءُونَ إلَّا أَن يَشَاءَ اللَّـهُ إنَّ اللَّـهَ كَانَ عَليماً حَكِيماً﴾ [الدهر: ٣٠] وقال: ﴿وما تَشاءُونَ إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ العَـٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَو أَنَّنَا نَزَّلْنَا إلَيْهِمُ المَلَـٰئِكَةَ وَكَلَّمَهُم المَوْتَى وَحَشَرْنا عَلَيْهِم كُلَّ شَيءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيؤمِنُوا إلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال تعالى: ﴿وَلَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ من في الأرْضِ كُلُّهُم جَميعاً﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللهُ أن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإسْلَـٰمِ وَمَن يُرِدْ أن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كأَنَّمَا يَصَّعَّدُ في السَّماءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقال تعالى حِكايةً عن نوحٍ عليه السَّلامُ إذ قال لقومه: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُم نُصْحِي إنْ أَردتُّ أَنْ أنصحَ لَكُم إن كَانَ اللهُ يُرِيدُ أن يُغْوِيَكُم﴾ [هود: ٣٤] وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرٰطٍ مُسْتَقيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] إلى غير ذلِك مِن الأدلةِ على أنه ما شَاءَ اللهُ كان وما لم يَشَأْ لم يَكُن. وكيف يَكُونُ في مُلْكِهِ ما لا يَشاؤه! وَمَنْ أَضَلُّ سبيلاً وأَكْفَرُ ممن[1] يَزْعُم أَنَّ الله شَاءَ الإيمانَ مِن الكافر، والكافرُ شاءَ الكُفْرَ، فغَلَبتْ مَشِيئَةُ الكافِرِ مَشِيئَةَ الله! تعالى الله عمّا يَقولون عُلُواً كبيراً.

٥٥

---

(١) في (ب): «من أن»، وهو خطأ.

الإشكال المتوهم في ثلاث آيات والجواب عليه

فإن قيلَ: يُشكِلُ على هذا قولُه تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَاءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] الآية، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَـٰهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد ذَمَّهُمُ اللّـهُ تعالى حيثُ جَعلوا الشركَ كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذمَّ إبليسَ حيثُ أضاف الإغواءَ إلى اللّـهِ تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُم فِي الأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أُجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها:

أَنَّه أنكر عليهم ذٰلك، لأنَّهم احتَجُّوا بمشيئتِه على رِضاه ومَحبَّتِه، وقالوا: لو كَرِهَ ذلك وسَخِطَه، لما شاءَه فجعلوا مشيئَته دَلِيلَ رضاه، فرَدَّ اللّـهُ عليهم ذلك.

أو أنه أنكرَ عليهم اعتقادَهُم أن مشيئَةَ الله دليلٌ على أمرِه به[1].

---

(١) المنتفي هو مشيئة الله الشرعية، لأنه سبحانه وتعالى نهاهم عن الشرك على ألسنة رسله، وأما مشيئته الكونية ــ وهي تمكينهم من ذلك قدراً ــ فلا حجة لهم فيها، لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة وكلمة قاطعة.

قال العلاّمة ابن القيم ــ رحمه الله ــ في «شفاء العليل» ص ٤٧ ــ ٤٨: «وها هنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبـه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يُحط به علماً، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس، وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه، فمتعلقة بالأمر الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، =

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعِه، وأمرِه الذي أَرْسَلَ به رسُلَه، وأنزَل به كُتُبَه بقضائه وقدرِه، فَجَعَلُوا المشيئَة العَامَّةَ دافعةً للأمر، فلم يَذكُروا المشيئَة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دَافِعِينَ بها لِشرعه، كفعلِ الزنادقةِ والجهال، إذا أُمِرُوا أو نُهُوا احتجُّوا بالقدرِ، وقد احتجَّ سَارِقٌ على عُمَرَ رضي الله عنه بالقدَر، فقال: وأنا أقطعُ يَدَكَ بِقَضَاءِ اللهِ وقدره، يَشْهَدُ لذلك قولُه تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذينَ مِن قَبْلِهِم﴾ [الأنعام:١٤٨] فَعُلِمَ أن مُرَادَهُم التكذيبُ، فهو مِن قبل الفعل، مِنْ أين له أن اللهَ لم يُقدره؟ أَطَّلع الغيب؟!.

حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه

فإن قيل: فما تقولون في احتجاجِ آدمَ على موسى عليهما السَّلامُ بالقدر، إذ قال له: أتلومُني على أمرٍ قد كتبه الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ بأربعينَ عاماً؟ وشَهِدَ النبيُّ ﷺ أن آدم حجَّ موسى[1]، أي: غلبه بالحُجة.

= فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه، تعلقت به محبته، وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها، لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظُ الإرادة ينقسم إلى إرادةٍ كونية، فتكون هي المشيئةَ، وإرادةٍ دينية، فتكون هي المحبة. إذا عرفتَ هذا، فقولُه تعالى: ﴿ولا يَرْضَى لِعبادِه الكُفْرَ﴾ وقوله: ﴿لا يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ وقوله: ﴿ولا يُرِيدُ بكم العُسْرَ﴾ لا يُناقض نصوصَ القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره، فإنَّ المحبة غيرُ المشيئة، والأمرغيرُ الخلق». وانظر «الفتاوى» ٨/٥٨ ـ ٦١ و ١٣١ و ١٨٨ و ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(١) أخرجه من حديث أبـي هريرة البخاري (٣٤٠٩) و(٤٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك ٢/٨٩٨، والحميدي (١١١٥)، وأحمد ٢/٢٤٨ و ٢٦٤ و ٢٦٨ و ٣٩٨، وأبو داود (٤٧٠١)، وابن ماجه (٨٠)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن أبـي عاصم (١٣٩) و(١٤٠) و(١٤٥)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٩ و ٥٤ =

قيل: نتلقّاه بالقَبُولِ والسَّمْعِ والطاعةِ، لِصحته عن رسولِ الله ﷺ، ولا نتلقاه بالردِّ والتكذيبِ لراويه، كما فَعَلَتِ القَدَرِيَّةُ، ولا بالتأويلات البارِدَةِ، بل الصحيحُ أن آدَمَ لم يَحتجَّ بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أَعْلَمَ بربِّه وذنبه، بل آحَادُ بنيه من المؤمنين لا يحتَجُّ بالقدر، فإنَّهُ باطل، وموسى عليه السَّلامُ كان أعلَم بأبيه وبذنبه من أن يَلُومَ آدمَ عليه السلام على ذنبٍ قد تابَ منه وتابَ الله عليه، واجتباه وهداه، وإنما وقع اللَّوْمُ على المصيبة التي أَخرجت أولادَهُ مِن الجنة، فاحتجَّ آدمُ عليه السلامُ بالقَدَر على المُصيبة، لا على الخطيئةِ، فإن القَدَرَ يُحتجُّ به عِنْدَ المصائب، لا عند المعايب.

وهذا المعنى أَحْسَنُ ما قيل في الحديث، فما قُدِّرَ من المصائب يَجِبُ الاستسلامُ له، فإنه مِن تَمامِ الرضى بالله ربًّا، وأما الذُّنُوبُ فليس للعبد أن يُذْنِبَ، وإذا أذنبَ، فعليه أن يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ، فيتوبَ مِن المعايب، ويَصبِرَ على المصائب، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥] وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُم كَيْدُهُم شَيْئاً﴾[1] [آل عمران: ١٢٠].

وأما قَوْلُ إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، إنما ذُمَّ على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالقدر وإثباته له، ألم تَسمَعْ قولَ نوحٍ عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُم نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُم إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُم هُوَ رَبُّكُم وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤] ولقد أحسنَ القائلُ:

= و٥٦ و١٠٩، والبغوي (٦٩)، والآجري في «الشريعة» ص ١٨١، واللالكائي (١٠٣٣) و(١٠٣٤)، وأخرجه من حديث عمر أبو داود (٤٧٠٢)، والبزار (٢١٤٦)، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٤٣ ــ ١٤٤، والآجري ص ١٨٠، وابن أبي عاصم (١٣٧).

(١) انظر «الفتاوى» ٨/١٠٨ و ٣١٩ ــ ٣٢٤.

فَما شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ   وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ

وعن وَهْبِ بن مُنَبِّه[1]، أنه[2] قال: نَظَرْتُ في القدر فتَحَيَّرْتُ، ثم نَظَرْتُ فيه فتحيَّرتُ، ووَجَدْتُ أَعْلَمَ الناسِ بالقَدَرِ أكفَّهُمْ عنه، وأَجْهَلَ الناسِ بالقَدَرِ أَنْطَقَهُمْ فيه.

قوله: «يَهدي مَنْ يشاء، ويَعصِمُ ويُعافي فَضْلاً، ويُضِلُّ مَنْ يشاءُ، ويَخْذُلُ وَيَبْتَلي عَدْلاً».

ش: هذا رَدٌّ على المعتزلة قولَهم بوجوب فعلِ الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهُدى والإضلال.

مسألة الهدى والضلال

قالتِ المعتزلة: الهُدى مِن الله: بيانُ طريقِ الصَّواب، والإضلالُ: تسميةُ العبد ضالاً، أوحُكمه تعالى على العبدِ بالضلال عند خلق العبدِ الضلالَ في نفسه، وهذا مبني على أصلِهم الفاسِدِ: أن أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، والدليلُ على ما قُلناه[3] قولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[4] [القصص: ٥٦] ولو كان الهُدى بيانَ الطريق، لَمَا صَحَّ هٰذا النفيُ عن نبيه، لأنه ﷺ بَيَّن الطريقَ لمن

---

(١) هو الإمام العلامة الأخباري القصصي وهب بن منبه بن كامل، بن سيج بن ذي كبار اليماني الصنعاني، أخو همام بن منبه، مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين، ورحل وحجّ، وأخذ عن غير واحد من الصحابة والتابعين، وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب، توفي سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٤٤ ـ ٥٥٧.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): قلنا.

(٤) قال العلماء: الهداية التي أثبتها الله سبحانه للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق، والتي نفاها عنه هي التي بمعنى الإعانة والتوفيق، وهي خاصة بالله سبحانه، لم يمنحها لأحد سواه.

أحبَّ وأبغضَ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة:١٣] ﴿يُضِلُّ اللهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، ولو كان الهُدى مِن الله البيان، وهو عام في كُلِّ نفسٍ، لما صَحَّ التقييدُ بالمشيئةِ، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات:٥٧] وقوله: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

٥٧

قوله: «وكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ في مَشِيئَتِه، بَيْنَ فَضْلِهِ وعَدْلِهِ».

ش: فإنَّهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم فَمِنكُم كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢] فَمَنْ هداه إلى الإيمانِ، فبِفضْلِهِ، وله الحَمْدُ، ومن أضلَّه فَبِعَدْلِهِ، وله الحمدُ، وسيأتي لهذا المعنى زيادةُ إيضَاحٍ، إن شاء اللهُ تعالى، فإنَّ الشيخ رحمه الله لم يَجمَعِ الكلامَ في القدرِ في مَكَانٍ واحدٍ، بل فرَّقه، فأتيتُ بهِ على ترتيبه.

قوله: «وهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ والأَنْدَادِ».

ش: الضِّد: المخالف، والنِّد: المِثْلُ، فهو سبحانه لا معارِضَ له، بل ما شاء كان، وما لم يَشَأْ لم يكن، ولا مِثْلَ له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ويُشيرُ الشيخُ رحمه الله بنفي الضِّد والنِّد إلى الرَّد على المعتزلة في زَعمِهم أنَّ العبد يخْلُقُ فِعْله.

قوله: «لا رَادَّ لِقضَائِهِ، ولا مُعقِّبَ لحُكْمِهِ، ولا غَالِبَ لأَمْرِهِ».

ش: أي: لا يَرِدُّ قضاءَ الله رادٌّ، ولا يُعقِّبُ، أي: لا يؤخِّرُ حكمَه مؤخِّرٌ، ولا يَغلِبُ أمرَه[1] غالِبٌ، بل هو اللهُ الواحِدُ القهَّار.

---

(١) في (ب): أمر الله.

قوله: «آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّه، وأَيقَنَّا أَنَّ كُلاًّ مِنْ عِنْدِهِ».

ش: أما الإيمانُ، فسيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله تعالى، والإيقان: الاستقرارُ، مِن يَقِنَ الماءُ في الحوض: إذا استقر، والتنوينُ في «كلاًّ» بدلُ الإضافة، أي: كل كائن مُحدَث مِن عند الله، أي: بقضائه وقَدَرِه وإرادته ومشيئته وتكوينه. وسيأتي الكلامُ على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وإنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ المُصْطَفَى، ونَبِيُّهُ المُجْتَبَى، ورَسُولُه المُرْتَضَى».

ش: الاصطِفاءُ والاجتباء والارتضاء: متقاربُ المعنى.

كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى

واعلم أن كمالَ المَخْلُوق في تحقيقِ عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبدُ تحقيقاً للعبودية، ازداد كمالُه، وعَلَت دَرَجَتُه، ومَن توهَّم أن المخلوقَ يخرُجُ عن العبودية بوجهٍ من الوجوه، وأن الخروج عنها أكملُ، فهو من أجهل الخلق وأضلِّهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] إلى غيرِ ذلك من الآيات. وذَكَر اللهُ نبيَّه ﷺ باسمِ العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠] وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وبذلك استحق التقديمَ على الناس في الدنيا والآخرة، ولذلك يَقُولُ المسيحُ عليه السلام يومَ القيامة، إذا طَلَبوا منه الشَّفَاعَةَ بعدَ الأنبياء عليهم السلامُ: «اذهَبُوا إلى مُحَمَّدٍ، عَبْدٌ غُفِرَ لَهُ

٥٨

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»[1]. فحَصَلَت له تلك المرتبةُ بتكميل عبوديته لله تعالى[2].

وقوله: «وإنَّ مُحَمَّدَاً» بكسر الهمزة، عطفاً على قوله: «إنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ». لأن الكل معمولُ القولِ، أعني: قوله: «نَقُولُ في توحيدِ اللهِ».

دلائل نبوة الأنبياء كثيرة متنوعة

والطريقةُ المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقريرُ نبوةِ الأنبياء بالمعجزات، لكنْ كثير منهم لا يَعرِفُ نبوةَ الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرَّروا ذلك بِطُرُقٍ مضطربة، والتَزمَ كثيرٌ منهم إنكارَ خَرْقِ العادات لِغيرِ الأنبياء، حتى أنكروا كراماتِ الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا رَيبَ أن المعجزاتِ دليلٌ صحيحٌ، لكنَّ الدليلَ غيرُ محصورٍ في المعجزات، فإنَّ النبوة إنما يَدَّعِيها أَصْدَقُ الصَّادِقِينَ، أو أَكْذَبُ الكاذبين، ولا يَلتبِسُ هذا بهذا إلا على أَجْهَلِ الجاهلين، بل قَرَائنُ أحوالهما تُعرِبُ عنهما، وتُعرِّفُ بهما، والتمييزُ بينَ الصادق والكاذب له طُرُقٌ كثيرة فيما دونَ دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟! وما أَحْسَنَ ما قال حسان رضي الله عنه:

---

(١) قطعة من حديث مطول في الشفاعة، أخرجه من حديث أنس بن مالك: البخاريُّ (٤٤٧٦)، و(٦٥٦٥) و(٧٤١٠) و(٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٢)، وأحمد ١١٦/٣ و٢٤٤ و٢٤٧ ـ ٢٤٨، والطيالسي (٢٠١٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/١، وابن ماجه (٤٣١٢)، وابن أبي شيبة ٤٥٠/١١، وابن منده في الإيمان (٨٦١) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٧٤)، وابن أبي عاصم (٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٨) و(٨١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٣.

(٢) انظر «العبودية» ص ٨٠ وما بعدها لشيخ الإسلام، رحمه الله.

لَـوْ لَمْ يَكُنْ فِيـهِ آيـاتٌ مُبيِّـنَـةٌ   كَانَتْ بَدِيهَتُـهُ تَأْتِيـكَ بِالخَبَـرِ[1]

وما مِن أحدٍ ادَّعى النبوَّة مِن الكذَّابين، إلا وقد ظَهَر عليه مِنَ الجهلِ والكَذِبِ والفجورِ واستِحْوَاذِ[2] الشياطين عليه ما ظَهَر لِمَنْ له أدنى تمييز، فإنَّ الرسولَ لا بُدَّ أن يُخْبِرَ الناسَ بأمورٍ، ويأمرَهم بأمور، ولا بُدَّ أن يَفعَلَ أموراً [يَبينُ بها صدْقُه][3]، والكاذبُ يظْهرُ في نفس ما يَأْمرُ به، وما يُخبِر عنه، وما يَفعلُه ما يَبينُ به كَذِبُه من وجوه كثيرة، والصادِقُ ضِدُّه، بل كُلُّ شخصين ادَّعَيا أمراً: أحدُهُما صادِقٌ والآخَرُ كاذب، لا بُدَّ أن يَظْهَر صدقُ هٰذا وَكِذبُ هٰذا ولو بَعْدَ مدة، إذِ الصِّدْقُ مستلزم للبِرِّ، والكَذِبُ مستلزم للفجور، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُم بالصِّدقِ، فَإنَّ الصِّدْقَ يَهْدي إلى البرِّ، و[إنَّ] البرَّ يَهْدي إلى الجَنَّةِ، ولا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ [وَيَتَحَرَّى الصِّدق] حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقاً، وإيَّاكُم وَالكَذِبَ فَإنَّ الكَذِبَ يَهْدي إلى الفُجُورِ، وَإنَّ الفُجُورَ يَهْدي إلى النَّارِ، وَلاَ يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ

---

(١) أنشده المبرد في «الكامل» ص ٩ ـ ١٠ لحسان، وهو في «البيان والتبيين» ١/١٥، و«الروض الأنف» ١/١٨٧، و«عيون الأخبار» ١/٢٢٤ غير منسوب، ونسبه في «الإصابة» (٤٦٦٧) إلى عبدالله بن رواحة.

(٢) من: استحوذ عليه: إذا غلبه، وفي التنزيل: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، الأحوذي: الذي يغلِبُ، وفي خبر عائشة تصف عمر رضي الله عنهما: كان والله أحوذيّاً نسيجَ وحده. وكان القياس أن يُقال: استحاذ، لأن الواو إذا كانت عينَ الفعل وكانت متحركة بالفتح، وما قبلها ساكن، جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلَها، وحولوها ألفاً، كقولهم: استحال هذا الشيء عما كان عليه، من: حال يحول، واستنار فلان بنور الله من النور، واستعاذ بالله من عاذ يعوذ. فجاء هذا اللفظ على الأصل من غير إعلال، ومثله: استروح، واستصوب، واستجوب.

(٣) لم ترد في الأصول وهي من مطبوعة مكة، وانظر «الجواب الصحيح» ٤/٣١٤.

اللهِ كَذَّاباً»(١). ولهٰذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلى مَن تنزَّلُ الشَّيَـٰطِينُ * تنزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أثِيم * يُلقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كـٰذِبُونَ * والشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الغَاوونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُم في كُلِّ وَادٍ يهِيمونَ * وَأَنَّهُم يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٦].

فالكُهَّان ونحوُهم، وإن كانوا أحياناً يُخْبِرُونَ بشيء من الغَيْبِيَّاتِ، ويكون صدقاً، فمعهم مِنَ الكَذِبِ والفُجُورِ ما يُبينُ أن الذي يُخبِرُونَ(٢) به ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياءَ. ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صَيَّاد: «قَدْ خَبَّأْتُ لَكَ خبيئاً» وقال: الدُّخُّ، قال(٣) لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»(٤). يعني: إنما أَنْتَ كَاهِنٌ. وقد قال للنبي(٥) ﷺ: يأتِيني

٥٩

---

(١) أخرجه من حديث ابن مسعود: مسلمٌ (٢٦٠٧) (١٠٥)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦)، والترمذي (١٩٧١)، وأحمد في «المسند» ١/ ٣٨٤ و٣٩٣ و٤٠٥ و٤١٠ و٤٢٤ و٤٣٠ و٤٣٢ و٤٣٩، وابن أبي شيبة ٨/ ٥٩٠ ــ ٥٩١، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤)، وما بين حاصرتين منها، وورد في البخاري مختصراً (٦٠٩٤)، ولفظه: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».

(٢) في (ب): يخبرونه.

(٣) في (ب): فقال.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٥٤) و(٣٠٥٥) و(٦١٧٣) و(٦٦١٨)، وفي «الأدب المفرد» (٩٥٨)، ومسلم (٢٩٣٠)، وأبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٥٠)، وأحمد في «المسند» ٢/ ١٤٨ و١٤٩، وابن منده في «الإيمان» (١٠٤٠) كلهم من حديث ابن عمر، وفي الباب عن جابر عند أحمد ٣/ ٣٦٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ٩٦ ــ ٩٧، وعن أبي ذر عند أحمد أيضاً ٥/ ١٤٨، وعن ابن عباس عند البخاري (٦١٧٢)، وعن أبي سعيد الخدري في «مشكل الآثار» ٤/ ١٠٣. والدُّخ: بضم الدال وفتحها: الدخان.

(٥) في الأصول: «النبي»، وهو خطأ.

صَادِقٌ وَكَـاذِبٌ[1]. وقال: أَرَى عَرْشاً عَلى الـمـاءِ[2]، وذلك هو عَرْشُ الشيطان، وبيَّنَ أن الشُّعَرَاء يتبِعُهُم الغاوون، والغاوي: الذي يَتَّبعُ هواه وشَهْوَتَه، وإن كان ذلك مضراً له في العاقِبة.

فَمَنْ عَرَفَ الرَّسُولَ وصِدْقَه ووفاءه ومُطَابَقَةَ قولِه لعمله، عَلِمَ علماً يقينياً أنه ليس بشاعرٍ ولا كاهن.

والناسُ يُميِّزُون بين الصادق والكاذب بأنواعٍ مِن الأدلة، حتى في المُدَّعي للصِّناعات والمقالات، كمَن يَدَّعي الفِلاحَة والنِّساجة والكِتابة، أو عِلْمَ النحو والطِّبِّ والفِقه وغيرِ ذلك.

قد يقترن بخبر الواحد من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري

والنبوة مشتملةٌ على علومٍ وأعمال لا بُدَّ أن يتَّصِفَ الرَّسُولُ بها، وهي أَشْرَفُ العلوم وأشْرَفُ الأعمال. فكيف يشتَبِهُ الصَّادقُ فيها بالكاذبِ؟! ولا رَيْبَ أن المحققين على أن خَبَرَ الواحد والاثنين والثلاثة قد يَقْتَرِنُ به مِن القرائِن ما يَحصُلُ معه العلمُ الضروريُّ، كما يَعرِفُ الرجلُ رِضى الرجُلِ وحُبَّه وبُغْضَه وفَرَحَه وحُزنه وغير ذلك مما في نفسه بأمورٍ تظهر على وجهه، قد لا يُمْكِنُ التعبيرُ عنها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُم في

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٧٣)، ومسلم (٢٩٣٠) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٢٥) من حديث أبي سعيد الخدري قال: لقيه (أي ابن صياد) رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر في بعض طرق المدينة، فقال له رسول الله ﷺ: «أتشهد أني رسول الله؟» فقال هو: أتشهد أني رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «آمنت بالله وملائكته وكتبه، ما ترى؟» قال: أرى عرشاً على الماء، فقال رسول الله ﷺ: «ترى عرش إبليس على البحر...» وأخرجه الترمذي (٢٢٤٨).

لَحْنِ[١] القَوْلِ﴾ وقد قيل[٢]: ما أسرَّ أَحَدٌ سَرِيرةً إلا أظهرَها الله على صَفحاتِ وجهه، وفلتاتِ لسانه.

يعلم صدق المخبر بما يقترن به من القرائن

فإذا كان صِدْقُ المخبر وكَذِبُه يُعْلَمُ بما يَقْتَرِنُ به مِن القرائن، فكيف بدعوى المدَّعي أنه رَسُولُ الله؟! كيف يخفى صِدْقُ هٰذا مِن كَذِبِه؟! وكيف لا يَتميَّزُ الصادِقُ في ذلك من الكاذبِ بوجوهٍ من الأدلة؟!

ولهٰذا لما كانت خَدِيجَةُ رضي الله عنها تَعْلَمُ مِن النبي ﷺ أنه الصادِقُ البَارُّ، قال لها لما جاءَه الوَحْيُ: «إِنِّي قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي[٣]، فَقَالَتْ: كَلَّا، واللهِ لَا يُخْزِيكَ[٤] الله [أبداً]، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وتَحْمِلُ الكَلَّ، وتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَكْسِبُ[٥] المَعْدُومَ، وَتُعِينُ

---

(١) اللحن يقال على معنيين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهم غيرُ مخاطبك، والثاني: صرفُ الكلام من الإعراب إلى الخطأ، ويقال من الأول: لَحَنْتُ بفتح الحاء أَلْحَنُ، فأنا لاحن، وألحنته الكلام، فَلَحِنَهُ، أي: فهمه، فهو لاحن، ويقال من الثاني: لَحِنَ بالكسر: إذا لم يُعْرِبْ، فهو لَحِنٌ، والمعنى الأول: هو المراد بالآية الكريمة، قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها ٧/٣٠٤: ﴿ولَتَعْرِفَنَّهُمْ في لَحْنِ القَوْلِ﴾ أي: فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، يفهم المتكلم من أيِّ الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المرادُ من لحن القول، كما قال أميرُ المؤمنين عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ: «ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلا أبداها الله على صفحاتِ وجهه وفلتاتِ لسانه».

(٢) مرَّ في التعليق السابق أن قائله عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ.

(٣) في الأصول: «عقلي»، والمثبت من «الصحيحين».

(٤) بضم الياء، وبالخاء المعجمة من الخزي، وهو الفضيحة والهوان، وفي رواية مسلم: «يحزنك» بالحاء المهملة والنون من الحزن، وهي رواية أبي ذر في البخاري، ويجوز على هذا فتح الياء وضمها، يقال: حزنه وأحزنه لغتان فصيحتان، قرىء بهما في السبع.

(٥) بفتح التاء، هو المشهور الصحيح في الرواية أي: تُعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، و«كسب» يتعدى بنفسه إلى واحد نحو: كسبتُ المال، وإلى اثنين نحو: كسبت غيري المال، وهذا منه، وفي رواية الكُشميهني: وتُكْسِبُ، بضم أوله من أكسب، أي: تُكْسِبُ غيرك المالَ المعدوم، أي: تتبرع به له، فحذف الموصوفَ، وأقام الصفة مقامه، أو تُعطي =

عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ»[1] فهو لم يَخَفْ مِن تَعمُّدِ الكَذِبِ، فهو يَعْلَمُ مِن نفسه ﷺ أنه لم يَكْذِبْ، وإنما خاف أن يكون قد[2] عَرَضَ له عَارِضُ سوء، وهو المقامُ الثاني، فذكرت خديجةُ ما يَنفِي هٰذا، وهو ما كـان مجبولاً عليه مِن مكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم، وقد عُلِمَ مِن سنة الله أنَّ مَن جَبَلَه على الأخلاق المحمودة، ونَزَّهه عن الأخلاق المذمومة، فإنه لا يُخزيه.

٦٠ وكذلك قال النَّجاشيُّ[3] لما استَخْبَرهم عما يُخْبِرُ به، واستَقْرأَهم القُرآنَ فقرؤوه عليه: «إنَّ هٰذا والَّذي جَاءَ به موسى لَيَخْرُجُ مِن مِشْكَاةٍ واحِدَةٍ»[4].

= الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق، أو تُكسب المال، وتُصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله، ثم تجود به وتنفقه في وجوه المكارم. انظر العيني ١/٥١، والقسطلاني ١/١٧٥.

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣) و(٤٩٥٣) و(٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو في «المسند» ٦/١٥٣ و٢٣٢، و«المصنف» (٩٧١٩)، وابن حبان (٣٣)، والترمذي (٣٦٣٦)، والطبري ٣٠/٢٥١، وابن سعد ١/١٩٤ ـ ١٩٥.

قال الحافظ في «الفتح» ١/٢٤: استدلت خديجة على ما أقسمت عليه مِن نفي الخزي أبداً عنه ﷺ بأمرٍ استقرائي وصفته بأصولِ مكارم الأخلاق، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإمَّا على من يستقل بأمره، أو من لا يستقل، وذلك كله مجموع فيما وصفته به.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سترد ترجمته في الصفحة (٤٦٦).

(٤) قطعة من حديث مطول أخرجه ابن هشام في «السيرة» ١/٣٣٤-٣٣٧، وأحمد في «المسند» ١/٢٠١ـ ٢٠٣ و٥/٢٩٠ ـ٢٩٢ من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ، وإسناده قوي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦/٢٤، ٢٧ وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع، وقوله: لَيَخْرُجُ مِن مشكاة واحدة. أي: أن القرآن والإنجيل كلام الله تعالى، وأنهما من شيء واحد، والمشكاة: الكوة غير النافذة، وقيل: هي الحديدة التي يعلق عليها القنديل.

وكذلك وَرَقَةُ بنُ نوفل[1]، لما أخبَره النبـيُّ ﷺ بما رآه، وكان وَرَقَةُ قد تَنَصَّرَ، وكان يَكتُبُ الإنجيلَ بالعربية، فقالَت له خَدِيجةُ: «أيْ عَمِّ، اسْمَعْ مِن ابْنِ أَخِيْكَ مَا يقُوْل. فأَخْبَرَهُ النَّبِـيُّ ﷺ بِمَا رَأى، فَقَالَ: هَذَا هو النَّامُوسُ[2] الَّذي كَانَ يَأْتِي مُوْسَى»[3].

وكذلك هِرَقْلُ مَلِكُ الرومِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ لما كَتَب إليه كِتَاباً يَدعُوه فيه إلى الإسلام، طَلَبَ مَن كان هناك مِنَ العرب، وكان أبو سفيان قد قَدِمَ في طائفةٍ مِن قريش في تجارة إلى الشام، وسَألهم عن أحوالِ النبـيِّ ﷺ، فسأل أبا سفيان، وأَمَر الباقينَ إن كَذَبَ أن يُكَذِّبُوه، فصاروا بِسُكُوتهم موافِقِينَ له في الإخبارِ:

سألهم: هَلْ كان في آبائه مِن مَلِكٍ؟ فقالُوا: لا.

قال: هَل قال هٰذا القَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَه؟ فقالُوا: لا.

وسألهم: أَهُوَ ذو نَسَبٍ فيكم؟ فقالُوا: نَعَمْ.

وسألهم: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمونَه بالكَذِبِ قَبْلَ أن يَقُولَ ما قال؟ فقالوا: لا، ما جَرَّبنا عليه كَذِباً.

---

(1) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزّى بن قصي القرشي الأسدي، ابن عم خديجة زوج النبي ﷺ. كان قد كره عبادة الأوثان وطلب الدين في الآفاق وقرأ الكتب، وكانت خديجة رضي الله عنها تسأله عن أمر النبـي ﷺ فيقول لها: ما أُراه إلا نبـيَّ هذه الأمة الذي بشّر به موسى وعيسى. وفي حديث بَدء الوحي الذي ذكره الشارح ما يدل على أنه أقر بنبوته ﷺ، ولذا عدّه في الصحابة الطبريُّ والبغوي وابن قانع وابن السكن وغيرهم. انظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر ٣/٦٣٣ ـ ٦٣٥.

(2) بالنون والسين المهملة، وهو صاحب السر، كما ورد مصرحاً به عند البخاري في أحاديث الأنبياء، وقال ابن دريد: هو صاحب سر الوحي، والمراد به جبريل عليه السلام، وأهلُ الكتابِ يسمونه الناموسَ الأكبر.

(3) قطعة من حديث عائشة الذي تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

وسألهم: هَلِ اتَّبَعَهُ ضُعَفَاءُ النَّاسِ أم أشرافُهُم؟ فذكروا أنَّ الضُّعَفَاءَ اتَّبَعُوه.

وسألهم: هل يَزِيدُون أم يَنْقُصُونَ؟ فذكروا أَنَّهُمْ يَزِيدُون.

وسألهم: هل يَرْجِعُ[1] أَحَدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بَعْدَ أن يَدْخُلَ فيه؟ فقالوا: لا.

وسألهم: هَلْ قاتلتُموه؟ قالُوا: نَعَمْ.

وسألهم عن الحَرْبِ بَيْنَهُم وبَيْنَهُ، فقالُوا: يُدَالُ علينا مَرَّةً، ونُدَالُ عليه أُخرى.

وسألهم: هل يَغْدِرُ؟ فذكروا أنه لا يَغْدِرُ.

وسألهم: بماذَا يأمركم؟ فقالُوا: يأمُرُنا أن نَعْبُدَ اللَّه وَحْدَه، لا نُشرِكَ به شيئاً، وينهانا عَمَّا كان يَعْبُدُ آباؤنا، ويَأمُرنا بالصَّلاةِ والصِّدْقِ والعَفَافِ والصِّلةِ.

وهٰذه أكثر مِن عشر مسائل، ثم بَيَّنَ لهم ما في هٰذه المسائل من الأدلة، فقال:

سألتُكم هل كان في آبائِه مِن مَلِكٍ؟ فقلتم: لا، قلتُ: لو كان في آبائه مَلِكٌ، لقلتُ: رجلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أبيه.

وسألتُكم: هَلْ قال هٰذا القَوْلَ فيكم أَحَدٌ قبلَه؟ فَقُلْتُم: لا، فقُلْتُ: لو قال هٰذا القَوْلَ أَحدٌ قَبْلَهُ، لقلتُ: رَجُلٌ ائتَمَّ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَه.

وسألتُكُم: هل كُنْتُم تَتَّهِمُونَه بالكَذِبِ قَبْلَ أن يَقُولَ ما قَالَ؟ فَقُلْتُمْ:

---

(1) في البخاري ومسلم: يرتد.

لا ، فَقُلْتُ: قد عَلِمْتُ أنه لم يَكُنْ لِيَدَعَ الكَذِبَ على الناسِ ، ثم يَذهبَ، فيكذِبَ على اللّـه.

وسأَلْتُكُم: أَضُعَفاءُ الناسِ يَتَّبِعُونَه أم أَشْرَافُهم؟ فَقُلْتُم: ضُعفاؤُهم وهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ يعني في أَوَّلِ أمرهم.

٦١ ثم قال: وسألتُكم: هل يَزِيدُون أم يَنْقُصُونَ؟ فَقُلْتُم: بل يَزِيدُونَ، وكذلك الإيمانُ حتى يَتِمَّ.

وسألتكم: هل يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنهم عن دينه سُخْطَةً له بعدَ أن يَدْخُلَ فيه؟ فقلتُم: لا ، وكذلك الإيمانُ، إذا خَالَطَتْ بَشَاشَتُهُ القلوبَ لا يَسخَطُه أَحَدٌ.

وهٰذا مِن أَعْظَمِ علاماتِ الصِّدقِ والحق، فإنَّ الكذبَ والباطلَ لا بُدَّ أن يَنْكَشِفَ في آخرِ الأمر، فَيَرْجِعَ عنه أصحابُه، ويَمْتَنِعَ عنه من لم يَدخُلْ فيه، والكَذِبُ لا يَرُوجُ إلا قليلاً ثمَّ يَنْكَشِفُ.

وسألتُكُمْ: كَيْفَ الحَرْبُ بينكم وبَيْنَه؟ فقلتُم: إنها دُوَلٌ، وكذلك الرُّسُلُ تُبْتَلَى وتَكون العَاقِبَةُ لها.

قال[1]: وسألتُكم هَلْ يَغْدِرُ؟ فقلتُم: لا ، وكذلك الرُّسُلُ لا تَغْدِرُ[2].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً (٧) و (٥١) و(٢٦٨١) و(٢٨٠٤) و(٢٩٤١) و(٢٩٧٨) و(٣١٧٤) و(٤٥٥٣) و(٥٩٨٠) و(٦٢٦٠) و(٧١٩٦) و(٧٥٤١)، وأحمد في «المسند» ١/٢٦٢، ٢٧٣ من حديث ابن عباس، وقد تصرف الشارح بألفاظه فقدم وأخر، وروى بالمعنى، وأدرج فيه كلاماً من عنده، فليؤخذ نصه من مصادر التخريج.

وهو لما كان عندَه مِن علمه بعادَةِ الرسل وسنةِ اللّـه فيهم، أنه تارةً يَنصُرُهم وتارةً يَبتَليهم، وأنهم لا يَغْدِرُونَ، عَلِمَ أنَّ هٰذه علاماتُ الرسل، وأن سُنَّةَ اللّـه في الأنبياء والمؤمنين أن يَبتَلِيَهم بالسَّرَّاءِ والضراء، لينالُوا درجةَ الشكر والصبر، كما في «الصحيح» عن النبـي ﷺ أنه قال[1]: «وَالَّذِي نَفْسِي بيده، لَا يَقْضِي اللَّـهُ لِلْمُـؤْمِنِ قَضَاءً[2] إلَّا كَانَ خَيراً لَهُ، وَلَيْسَ ذٰلِكَ لأحد[3] إلَّا لِلْمُـؤْمِنِ، إنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ، شَكَرَ، فَكَانَ خَيْراً لَهُ، وَإنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ، فَكَانَ خَيْراً لَهُ»[4].

واللّـه تعالى قد بَيَّن في القرآن ما في إدالةِ[5] العدوِّ عليهم يومَ أُحُد من الحِكْمَـةِ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُـوا وَلَا تَحْـزَنُـوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّـؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، الآيات. وقال تعالى: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢]،

---

(١) «أنه قال» لم ترد في (ب).

(٢) في (ب): من قضاء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه من حديث صهيب بن سنان الرومي، مسلمٌ (٢٩٩٩)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٣٣٢/٤ بلفظ: «عجبت من أمر المؤمن إن أمره كله له خير...»، وأخرجه أيضاً ١٥/٦ بلفظ: «عجبتُ من قضاء الله لِلمؤمن، إن أمرَ المؤمن كُلَّه خير...» و ١٦/٦ بلفظ: بينا رسول الله ﷺ قاعد مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني مـمَّ أضحك؟» قالوا: يا رسولَ الله! ومـمَّ تضحكُ؟ قال: «عجبتُ لأمر المؤمن، إن أمرَه كُلَّه خير، إن أصابَه ما يُحِبُّ، يَحْمَد الله وكان له خير، وإن أصابه ما يكره فصبر، كان له خير، وليس كُلُّ أحد أمره كله له خير إلا المؤمن» وسنده صحيح. وفي الباب عن سعد بن أبـي وقاص عند أحمد ١٧٣/١ و ١٧٧ و ١٨٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/٣، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٤٠).

(٥) الإدالة: الغلبةُ، يقال: أديل لنا على أعدائنا، أي: نُصِرْنَا عليهم، وكانت الدولة لنا، والدولة: الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومنه حديث أبـي سفيان وهرقل: نُدال عليه، ويُدال علينا، أي: نغلبه مرة، ويغلِبُنا أخرى.

الآيات، إلى غير ذلك من الآيات، والأحاديثِ الدالة على سُنته في خلقه، وحكمته التي بَهَرَتِ العقولَ.

قال: وسألتُكم عما يَأمرُ به؟ فذكرتُم أنه يأمُركم أن تَعبُدوا اللّه ولا تُشرِكوا به شيئاً، ويأمُرُكم بالصلاة والزكاة والصِّدْقِ والعفاف والصِّلة، وينهاكم عما كان يعبُدُ آباؤكم وهٰذه صفةُ نبيٍّ.

وقد كُنْتُ أعلمُ أن نبياً يُبعَثُ، ولم أكن أَظُنُّه منكم، ولَودِدْتُ أنِّي أَخْلُصُ إليه، ولولا ما أنا فيه مِن المُلْكِ، لذَهبتُ إليه، وإن يَكُنْ ما تَقُولُ حَقّاً، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قدميَّ هاتين.

وكان المُخاطَبَ بذلك أبو سفيان بنُ حرب، وهو حينئذٍ كافرٌ مِنْ أشدِّ الناسِ بُغضاً وعداوةً للنبي ﷺ.

قال أبو سفيان بنُ حرب: فَقُلْتُ لأصحابي ونَحْنُ خروج: لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة، إنه ليُعظِّمُهُ[1] مَلِكُ بني الأَصْفَرِ، وما زِلتُ موقناً بأن أمرَ النبيِّ ﷺ سيَظْهَرُ، حتى أدخَلَ اللّهُ عليَّ الإسلام وأنا كارِه[2].

ومما يَنبَغِي أن يُعْرَفَ: أن ما يَحْصُلُ في القلب بمجموع أمور، قد لا يَستقِلُّ بعضُها به، بل ما يَحْصُلُ للإنسان، من شِبَعٍ ورِيٍّ وشُكر وفَرَحٍ وغمٍّ بأمور مجتمعة، لا يَحصُلُ ببعضِها، لكن ببعضها قد يَحْصُلُ بعضُ الأمر. ٦٢

وكذلك العِلْمُ بخبرٍ مِن الأخبار، فإن خَبَرَ الواحد يُحَصِّلُ للقلب

---

(١) كذا في الأصول، ولفظ «الصحيحين»: ليخافه.

(٢) هو من تمام حديث ابن عباس المتقدم في الصفحة السابقة. وقوله: «أَمِرَ» بفتح الهمزة وكسر الميم: عَظُم، وابن أبي كبشة: أراد به النبي ﷺ، لأن أبا كبشة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت، نسبت إلى جد غامض.

نوعَ ظن، ثم الآخر يُقويه، إلى أن ينتهيَ إلى العلمِ، حتى يتزايدَ ويقوى، وكذلك الأدلةُ على الصِّدْقِ والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً[1] فإنَّ اللَّـه سبحانه أبقى في العالَمِ الآثَارَ الدالةَ على ما فَعَله بأنبيائه والمؤمنين مِنَ الكرامة، وما فَعَله بمكذبيهم مِن العقوبة، كتواتر[2] الطُّوْفَانِ، وإغراقِ فرعونَ وجنودِه، ولما ذَكَر سبحانه قَصَصَ الأنبياءِ نبيّاً بعدَ نبـي في سورة الشعراء، كقصة موسى وإبراهيم ونوح ومَنْ بعدَه، يقولُ في آخِرِ كُلِّ قِصة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّـؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٦٧ ــ ٦٨].

وبالجملة، فالعِلْمُ بأنه كان في الأرض مَنْ يَقُولُ: إنه رَسُولُ اللَّـه، وأن أقواماً اتَّبعوهم، وأن أقوامـاً خالفـوهم، وأن اللَّـه نَصَر الـرُّسُلَ والمؤمنين، وجَعَل العاقِبَةَ لهم، وعاقَب أعداءَهم، هو مِنْ أظهر العُلُومِ المتواترة وأجلاها.

ونَقْلُ أخبارِ هٰذه الأمور أظهرُ وأوضحُ مِن نقل أخبار مَنْ مضى من الأمم من ملوك الفـرس، وعلماء الـطب، كبقراط[3] وجـالينـوس[4]

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في الأصول الأربعة: كتوات، وفي مطبوعة مكة: كثبوت.

(٣) بقراط ويقال: أبقراط من أشهر الأطباء المتقدمين، وعاش خمساً وتسعين سنة، تعلم الطب من أبيه وجده، وبرع فيه، وكان يرى تعميم علم الطب على الناس جميعاً، وتسهيل تناوله لكل من عنده استعداد لئلا ينقرض، وقد تكلم عنه مبشر بن فاتك في كتابه «مختار الحكم»، وحنين بن إسحاق في كتـابـه «نوادر الفـلاسفـة». تُـوفي سنة (٣٧٥ق.م.). انظر «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ص ٢٤.

(٤) هو أشهر الأطباء اليونانيين بعد أبقراط، واشتهر بالحكمة والفلسفة، ولد سنة ١٣٠م، وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما، وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة.

وبـطليمُوس[1] وسُقراط[2] وأفلاطن[3] وأرسطو[4]، وأتباعه.

ونَحْنُ اليـومَ إذا عَلِمْنا بـالتواتُـرِ من أحوال الأنبيـاء وأوليـائهم وأعدائِهِمْ، عَلِمْنا يقيناً أنَّهم كانوا صادِقِينَ على الحقِّ من وجوهٍ متعددة:

منها: أنَّهُمْ أخبروا الأُمَمَ بمـا سَيَكُونُ من انتصـارهم وخِذْلَانِ أولئك، وبقاء العاقبة لهم.

ومنها: ما أَحْدَثَهُ اللّـهُ لهم مِن نصرهم، وإهلاكِ عدوهم، إذا عُرِفَ الوجهُ الذي حَصَلَ عليه، كَغَرقِ فرعونَ، وغَـرَقِ قومِ نـوح، وبقية أحوالهم، عُرِفَ صدقُ الرسل.

---

(١) هو العالم المشهور صاحب المجسطي في الفلك، ولد في القرن الثاني بعد الميلاد، وأول من عني بتفسير كتابه وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك. انظر «تاريخ الحكماء» ص ٩٥.

(٢) ولد في أثينا حوالي سنة ٤٧٠ ق.م. من أب يحترف صناعة التماثيل، وأم قابلة، احترف حرفة أبيه، ولبث يزاولها حيناً قصيراً، ثم ترك هذه المهنة، واتجه إلى دراسة الفلسفة والعناية بها، واقتصر من أصنافها على الإلهيات والأخلاقيات، وانصرف إلى الزهد ورياضة النفس، وتهذيب الأخلاق، وكان ينهى الرؤساء الذين كانوا في زمانه عن الشرك، وعبادة الأوثان، ويقابلهم بالحجاج والأدلة، فأثاروا عليه العامة، وألجؤوا ملكهم إلى قتله وهو في سن السبعين. «الملل والنحل» ٢/٨٣ ــ ٨٤ للشهرستاني.

(٣) من أشهر فلاسفة الأقدمين من اليونـان، وُلِدَ سنـة (٤٢٧ ق.م.)، وتُوفي سنـة (٣٤٧ ق.م.)، عرف سقراط، فمال إلى الفلسفة، ووقف حياته عليها، فاتخذه سقراط تلميذه الأول، فلبث مع أستاذه ثمان سنوات، ولما قتل سقراط، قام مقامه، وجلس على كرسيه يعلم الناس، ويعظهـم، وله مؤلفات كثيرة. وانظر آراءه في «الملل والنحل» ٢/٨٨ ــ ٩٥.

(٤) هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين، والمعلم الأول، والحكيم المطلق عندهم، وكان مولده في سنة (٣٨٤ ق.م.)، وتوفي سنة (٣٢٢ ق.م.)، وقد درس على أفلاطون، وتأدب به، ولازمه نحواً من عشرين سنة، ولقبوه بالمعلم الأول لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل. انظر مقالاته في «الملل والنحل» ٢/١١٩ ــ ١٣٧.

ومنها: أن مَنْ عَرَفَ ما جاءَ به الرُّسُلُ مِن الشرائع وتفاصيلِ أحوالها، تبيَّن له أنهم أعلمُ الخَلْقِ، وأنه لا يَحْصُلُ مِثْلُ ذٰلك مِن كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به، مِن الرحمة والمصلحة[1] والهُدَى والخير، ودلالة الخَلْقِ على ما يَنْفَعُهُم ومَنْعِ ما يضُرُّهم، ما يُبَيِّنُ أنه لا يَصْدُرُ إلا عن راحِم بَرٍّ يَقْصِدُ غَايَةَ الخير والمنفعة للخلق.

ولِذِكْرِ دلائِلِ نبوة محمدٍ ﷺ مِنَ المعجزات وبسطها مَوْضِعٌ آخَرُ، وقد أفردها الناسُ بمصنفات، كالبيهقي[2] وغيره.

إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى

بل إنكارُ رسالته ﷺ طَعْنٌ في الرب تَبَارَكَ وتعالى، ونسبته إلى الظُّلْمِ والسَّفَهِ، تعالى اللّـه عن ذٰلك عُـلوّاً كبيراً، بل جَحْدٌ للرب بالكُلية وإنكار.

وبيانُ ذلك: أنه إذا كان محمدٌ عندَهم ليس بنبـيٍّ صَادِقٍ، بل مَلِكٌ ظالم، فقد تَهَيَّأ له أن يَفْتَرِيَ على اللّـه، ويَتَقَوَّلَ عليه، ويَستَمِرَّ حتى يُحَلِّلَ ويُحَرِّمَ، ويَفْرِضَ الفرائضَ، ويُشَرِّعَ الشرائعَ، ويَنْسَخَ المِلَلَ، ويَضْرِبَ الرِّقاب، ويَقْتُلَ أَتْبَاعَ الرسل وهُمْ أهلُ الحق، ويَسبِـيَ نِساءَهم، ويَغْنَمَ أمـوالَهم[3] ودِيـارَهم، ويَتِمّ لـه ذلـك حتى يَفْتَـحَ الأرضَ، ويَنسِبَ ذٰلك كُلَّه إلى أمرِ اللّـه له به، ومحبته له، والربُّ تعالى يُشاهِدُه وهو يَفْعَلُ بأهلِ الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كُلِّهِ يُـؤَيِّدُه ويَنصُرُه، ويُعْلِي أَمْرَهُ، ويُمَكِّنُ له مِنْ أسبابِ

٦٣

---

(١) في (ب): المصلحة والرحمة.

(٢) الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، صاحب التصانيف التي لم يُسبق إلى تحريرها، المتوفى سنة (٤٥٨هـ). وكتابه «دلائل النبوة» طبع منه الجزء الأول بتحقيق سيد صقر، ثم طبع بتمامه في سبعة أجزاء بتحقيق د. عبدالمعطي قلعجي. مترجم في «السير» ١٨/ (٨٦).

(٣) زاد في (ب): وذراريهم.

النصر الخارجة عن عادةِ البشر، وَأَبْلَغُ من ذلك أنه يُجيب دعواتِه، وَيُهْلِكُ أعداءَه، ويَرفَعُ له ذكره، هذا وهوعندَهم في غايةِ الكـذب والافتراء والظُّلْمِ، فإنه لا أظلَمَ ممَّن كَذَبَ على اللّـه، وأَبطَلَ شرائعَ أنبيائه، وبدَّلها، وَقَتَلَ أولياءَه، واستَمرَّت نُصْرَتُه عليهم دائماً، واللّـه تعالى يُقِرُّه على ذلك، ولا يأخُذُ منه باليمين، ولا يَقْطَعُ منه الوَتينَ.

فيَلزَمُهُم أن يقولوا: لا صانِعَ لِلْعَالَمِ، ولا مُدَبِّر، ولو كان له مُدَبِّرٌ قدير حكيم، لَأخَذَ على يديه، ولَقَابله أعـظمَ مقابلة، وجَعَلَه نكـالاً للصالحين، إذ لا يَليقُ بالملوك[1] غيـرُ ذلِك، فكيفَ بملكِ الملوك، وأحكمِ الحاكمين؟.

ولا رَيْبَ أن اللّـه تعالى قد رَفَع له ذِكْرَه، وأَظْهَرَ دَعْوَتَه، والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهادِ في سائرِ البلاد، ونحن لا نُنْكِرُ أنَّ كثيراً من الكذَّابين قام في الوجود، وظَهَرت له شوكةٌ، ولكن لم يَتِمَّ[2] أمرُه، ولم تَطُلْ مُدَّتُه، بل سَلَّط الله عليـه رُسُلَه وأتباعَهم، فَقَـطَعوا دابِـرَه واستأصلوه، هٰذه سنةُ اللّـه التي قد خَلَتْ من قَبْلُ، حتى إن الكفارَ يَعلَمُون ذلك، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقولُون شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ به رَيْبَ المَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فإنِّي مَعَكُم مِنَ المُتَرَبِّصِينَ﴾ [الطور: ٣٠، ٣١] أفلا تَراه يُخبِرُ أن كمالَه وحِكمته وقُدْرَتَه تأْبـى أن يُقِرَّ مَنْ تَقَوَّل عليه بَعْضَ الأقاويل، بل لا بُدَّ أن يَجعَلَه عبرةً لعباده كما جَرَتْ بذلك سنته في المتقوِّلين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللّـهِ كَذِباً فإن يَشَإِ اللّـهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وهنا انتهى جوابُ الشرط، ثم أَخبَرَ خبراً جازماً

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): يتم له.

غيرَ مُعلَّق: أنه يَمحُو الباطِلَ، ويُحِقُّ الحقَّ. وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّـهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] فأخبرَ سبحانَه أنَّ مَنْ نفى عنه الإرسالَ والكلام، لم يَقْدُرْه حَقَّ قدره.

الفرق بين النبي والرسول

وقد ذكروا فُروقاً بَيْنَ النبـيِّ والرسول، وأحسنُها: أن مَنْ نَبَّأه اللّـه بخبر السماء، إنْ أَمَره أن يُبَلِّغ غَيْرَه، فهو نبـيٌّ رسول، وإن لم يَأْمُرْه أن يبلِّغَ غيره، فهو نبي وليس برسول، فالرسولُ أخصُّ من النبـي، فكل رسول نبـي، ولَيْسَ كُلُّ نبـيٍ رسولاً، ولكن الرسالةَ أعمُّ مِن جهة نفسها، فالنبوَّةُ جُزْءٌ من الرسالة، إذ الرسالةُ تتناولُ النبوَّةَ وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم[1] لا يَتناوَلُون الأنبياءَ وغيرَهم، بلِ الأمرُ بالعكس. فالرسالة أعمُّ من جهة نفسها، وأخصُّ من جهة أهلها[2].

٦٤

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) ويرى شيخ الإسلام في كتاب «النبوات» ص ٢٥٥: أن النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبىء بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه، فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة، فهو نبـي وليس برسول، قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلِكَ من رسولٍ ولا نبيٍّ إلا إذا تمنَّى ألقى الشيطانُ في أمنيَّتِه﴾، وقوله: ﴿من رسول ولا نبي﴾ فذكر إرسالاً يَعمُّ النوعين، وقد خص أحدَهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى مَنْ خالف الله كنوح، وقد ثبت في «الصحيح»: أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وقد كان قبله أنبياء كشيث وإدريس ـ عليهما السلام ـ وقبلهما آدم كان نبيّاً مكلّماً. قال ابن عباس: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه، ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم لكونهم مؤمنين بهم، كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول، وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمرون بشريعة التوراة، وقد يوحى إلى أحدهم وحي خاص في قصة معينة، ولكن كانوا في شرع التوراة كالعالم الذي يفهمه الله في قضية معنى يطابق القرآن، كما فهَّـم الله سليمان حكمَ القضية التي حكم فيها هو وداود، فالأنبياء ينبئهم الله، فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهم ينبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله =

وإرسالُ الرسلِ مِن أعظمِ نِعم اللّـه على خلقـه، وخصوصـاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّـهُ عَلَى الْمُـؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِم رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِم يَتْلُو عَلَيْهِم ءَايَـٰتِهِ وَيُزَكِّيهِم وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَـٰبَ والحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا من قَبْلُ لَفِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَـٰكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قوله: «وأنَّه خاتم الأنبياءِ».

ش: قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّـهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]

ختم النبـوة بمحمد ﷺ

وقال ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الأَنْبياء كَمَثَلِ قصرٍ أُحْسِنَ بُنيانُه وَتُرِكَ[(١)] مِنْهُ مَوْضِعُ لَبِنَةٍ، فَطَافَ بِهِ النُّظَّارُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ حُسْنِ بِنَائِهِ، إلاَّ مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبِنَةِ، لاَ يَعِيبُونَ سِوَاها، فَكُنْتُ أَنَا سَدَدْتُ مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبِنَةِ، خُتِمَ بِـيَ البُنْيَانُ، وخُتِمَ بِـيَ الرُّسُلُ»، خرَّجاه في «الصحيحين»[(٢)].

= به من الخبر، والأمر والنهي... فقوله: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم. ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿ولقد جاءكم يوسف من قبلُ بالبيناتِ فما زلتم في شكٍّ ممّا جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولاً﴾ [المؤمن: ٣٤] وقال تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان، وآتينا داودَ زبوراً. ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبلُ ورسلاً لم نقصُصْهم عليك، وكلَّم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤].

(١) في (ب): «ترك» بلا واو.

(٢) هذا اللفظ الذي أورده الشارح ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما هو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي، وأخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن مثلي =

وقال ﷺ: «إنَّ لي أَسْماءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي، يَمْحُو اللَّـهُ بِـيَ الكُفْرَ، وأَنَا الحَاشِرُ، الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ، وَأَنَا العاقِبُ، وَالعاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِـيٌّ»[1].

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال رسول اللّه ﷺ: «وَإِنَّهُ سَيَكُونُ من أُمَّتي كَذَّابُونَ ثلاثونَ، كُلُّهُم يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِـيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لاَ نَبِـيَّ بَعْدِي»[2]، الحديث.

ولمسلم: أن رسول اللّه ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِياءِ بِسِتٍّ، أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طهوراً ومسجداً، وأُرْسِلْتُ إلى الخَلْقِ كَافَّةً، وخُتِمَ بِـيَ النَّبِيُّونَ»[3].

= ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين» وهو في «المسند» ٢/٢٥٦ و٣١٢ و٣٩٨ و٤١٢، و«مسند الحميدي»(١٠٣٧)، والبغوي (٣٦١٩) و(٣٦٢٠) و(٣٦٢١)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٤٣٠. وفي الباب عن جابر بن عبدالله عند البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، والطيالسي (١٧٨٥)، وأحمد ٣/٣٦١، والترمذي (٢٨٦٢) وعن أبـي بن كعب عند الترمذي (٣٦١٣)، وأحمد ٥/١٣٧، وعن أبـي سعيد الخدري عند مسلم (٢٢٨٦).

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) و(٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٢)، والدارمي ٢/٣١٧، ٣١٨، ومالك ٢/١٠٠٤، وأحمد في «المسند» ٤/٨١ و٨٤، والحميدي (٥٥٥)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٥٠، وابن أبـي شيبة ١١/٤٥٧، والطيالسي (٩٤٢) من حديث جبير بن مطعم.

(٢) هذه القطعة من الحديث لم ترد عند مسلم، وإن كان أصلُ الحديث عنده (٢٨٨٩)، وإنما هي عند أبـي داود (٤٢٥٢) في أول كتاب الفتن والملاحم، وأحمد في «المسند» ٥/٢٧٨، وأبـي نعيم في «الحلية» ٢/٢٨٩ وسنده صحيح.

(٣) هو في صحيح مسلم (٥٢٣)، وأخرجه الترمذي (١٥٥٣)، وأحمد ٢/٤١١، ٤١٢، والبغوي (٣٦١٧) من حديث أبـي هريرة.

قوله: «وإمام الأتقياء».

ش: الإمامُ الذي يُـؤْتَمُّ به، أي: يَقتدون به، والنبـيُّ ﷺ إنما بُعِثَ للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وكُلُّ مَنِ اتَّبَعَهُ واقتدى به، فهو من الأتقياء.

قوله: «وسيِّد المرسلين».

ش: قال ﷺ: «أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ القَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ»[1] رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2]. وروى مسلم، والتِّرمـذي عن واثلة بنِ الأسقع رَضي اللَّـه عنه، قال: قال ﷺ: «إنَّ اللَّـهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إسْماعِيلَ، واصْطَفَىٰ قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ، واصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، واصْطَفانِي مِن بني هَاشِمٍ»[3].

جواز التفضيل بين الأنبياء إلا إذا كان على وجه الحمية

فإن قيل: يُشْكِلُ على هذا قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُوني عَلَى مُوْسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمِ القِيَامَةِ، فأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَأَجِدُ مُوْسَى باطِشاً

٦٥

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد ٥٤٠/٢، وابن أبي شيبة ٤٧٧/١١، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦، والبغوي (٣٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٦)، وأحمد ٤٣٥/٢ ـ ٤٣٦، وابن أبي شيبة ٢٤٤/١١ ـ ٢٤٧، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «تحفة الأشراف» ٤٥١/١٠، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣، وابن منده في «الإيمان» (٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢)، والبغوي (٤٣٣٢)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦١٢)، وأحمد ١٠٧/٤، والبغوي (٣٦١٣) والخطيب في «تاريخه» ٦٤/١٣.

بساق العَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي: هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ استَثْنَى اللَّـهُ»[1] خرَّجاه في «الصحيحين»، فكيف يُجمَع بينَ هذا وبينَ قوله: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدم ولا فخر»[2].

فالجوابُ: أن هٰذا كان له سببٌ، فإنّه كان قد قال يهـودي: لا والَّذي اصطفى موسى على البشر، فَلَطَمَه مسلم وقال[3]: أَتَقُولُ هٰذا وَرَسُولُ اللّـه ﷺ بَيْنَ أظهرنا! فجاءَ اليهوديُّ، فاشتكى مِنَ المسلمِ الذي لَطَمه، فقال النبـيُّ ﷺ هٰذا، لأن التفضيلَ إذا كان على وجه الحَمِيَّةِ والعصبيَّةِ وهوى النفسِ، كان مذموماً، بل نَفْسُ الجِهاد إذا قاتَل الرجل حَمِيَّةً وعصبيَّةً كان مذموماً، فإن اللّـه حَرَّمَ الفخرَ، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَن كَلَّمَ اللَّـهُ ورفع بَعْضَهُم دَرَجَـٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فعُلِمَ أن المَذْمُومَ إنما هو التفضيلُ على وَجْهِ الفخر، أو على وجه الانتقاصِ بالمفضولِ، وعلى هٰذا يُحْمَلُ أيضاً

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤١١) و (٣٤٠٨) و(٦٥١٧) و(٦٥١٨): و(٧٤٢٨)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٦٠)، وأبو داود (٤٦٧١)، والبغوي (٤٣٠٢) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تخيروني على موسى». وأخرجه أحمد ٢/٢٦٤ بلفظ: «لا تخيـروني عن موسى»، وانظر ص ٦٠٢ ت (٣).

(٢) أخرجه أحمد ٣/٢، والترمذي (٣٦١٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه أحمد ١/٢٨١ و٢٨٢ و٢٩٥ و٢٩٦ من حديث ابن عباس، وفي سندهما علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيـف، لكن له شاهد يتقوى به. أخرجه أحمد ٣/١٤٤ من حديث أنس بن مالك، وسنده صحيح. وآخر من حديث عبدالله بن سلام عند ابن حبان (٢١٢٧)، وسنده حسن في الشواهد. وتقدم حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة».

(٣) في (ب): فقال.

قولُه ﷺ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ»[1]، إن كان ثابتاً، فإنَّ هذا قد رُوي في نفسِ حديث موسى، وهو في البخاري وغيرِه، لٰكِنَّ بَعْضَ الناسِ يقول: إنّ[2] فيه عِلَّةً، بخلاف حديثِ موسى، فإنَّه صحيحٌ لا علَّة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضُهم بجواب آخر، وهو: أن قولَه ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوْسى»، وقوله: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يُفَضَّلُ بَعْضُ الرسلِ على بعض بعينه، بخلاف قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» فإنه تفضيل عامٌّ، فلا يُمْنَعُ منه، وهذا كما لو قيل: فلان أَفْضَلُ أهلِ البلد، لا يَصْعُبُ على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أَفْضَلُ منك. ثم إني رأيتُ الطحاوي رحمه اللّٰه قد أجاب بهٰذا الجواب في «شرح معاني الآثار»[3].

---

(1) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٥٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٢٤١٢) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٦) و(٦٩١٧) و(٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأحمد ٣٣/٣، وأبو داود (٤٦٦٨)، وابن أبي شيبة ٥٢٦/١١، والطحاوي في «المشكل» ٤٥٢/١ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لا تخيروا بين الأنبياء».

(2) في (ب): إنه.

(3) ٣١٥/٤ ـ ٣١٦، وجاء في «فتح الباري» ٤٤٦/٦: قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك من يقول برأيه، لا من يقوله بدليل، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضول، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد: لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة، فالإمام مثلاً إذا قلنا: إنه أفضل من المؤذن، لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان، وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها، كقوله تعالى: ﴿لا نفرقُ بينَ أحدٍ من رسلِه﴾، ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض، لقوله: ﴿تلك الرسلُ فضلنا بعضهم على بعض﴾ وقال الحليمي: الأخبار الواردة في النهي عن التخيير، إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخايرة، لأن المخايرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الازدراء بالآخر، فيفضي إلى الكفر، فأما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان، فلا يدخل في النهي.

وأما ما يُرْوى أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ»، وأن بعض الشيوخ قال: لا يُفَسِّرُ لهم هذا الحديثَ حتى يُعْطَى مالاً جزيلاً، فلما أَعْطَوْه فَسَّرَه بأن قُرْبَ يُونُسَ من الله، وهو في بَطْنِ الحوت، كَقُرْبِي من اللّـه لَيْلَةَ المعراج، وعَدُّوا هذا تفسيراً عظيماً. وهذا يَدُلّ على جهلهم بكلامِ اللّـه وبكلامِ رسوله لفظاً ومعنى. فإن هذا الحديثَ بهذا اللفظ لم يَرْوِه أحدٌ مِن أهل الكتب التي يُعتَمَدُ عليها، وإنما اللفظُ الذي في الصحيح: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ مَتَّى»[1]. وفي رواية: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ». وهذا اللفظ يَدُلُّ على العموم، أي: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفَضِّلَ نَفْسَهُ عَلَى يُونُسَ بنِ مَتَّى، ليس فيه نهي المسلمين أن يُفضِّلُوا محمداً على يونس[2]، وذلك لأنَّ اللّـه تعالى قد أَخبَر عنه أنه الْتَقَمَه الحُوتُ، وهو مُلِيمٌ، أي: فاعل ما يُلامُ عليه، وقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِباً فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَـٰتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فقد يَقَعُ في نفس بعض

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٥) و(٣٤١٦) و(٣٤٣١) ومسلم (٢٣٧٦) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٣٤١٣) و(٤٦٣٠)، ومسلم (٢٣٧٧)، وأبو داود (٤٦٦٩) والطيالسي (٢٦٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٣)، وأحمد ٢٤٢/١ و٢٥٤ من حديث ابن عباس، وأخرجه البخاري (٤٦٠٤) و(٤٨٠٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: «من قال: أنا خير من يونس بن متى، فقد كذب»، وأخرجه البخاري (٣٤١٢) و(٤٦٠٣) و(٤٨٠٤) من حديث ابن مسعود: «لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس بن متى».

(٢) رجح الحافظ في «الفتح» ٤٥١/٦: أن المراد بقوله ﷺ: «لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس» النبي ﷺ؛ بحديث عبدالله بن جعفر عند الطبراني بلفظ: «لا ينبغي لنبي أن يقول...».

الناسِ أنه أكْمَلُ مِن يونس، فلا يَحتَاجُ إلى هٰذا المقامِ، إذ لا يَفعَلُ ما يُلامُ عليه، ومن ظَنَّ هٰذا، فقد كَذَب، بل كُلُّ عبدٍ من عباد اللّـه يقولُ ما قال يُونُسُ: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّـٰلِمِينَ﴾، كما قال أوَّلُ الأنبياءِ وآخِرُهُم.

66

فأوَّلهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَـٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وآخِرُهم وأَفْضَلُهم وخاتِمُهُم وسَيِّدُهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديثِ الاستفتاح، من روايةِ علي بن أبي طالب وغيره، بَعْدَ قوله: «وَجَّهْتُ وَجْهِي»، إلى آخره: «اللّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لَا إِلَهَ إِلاَّ أنت، أَنْتَ رَبـي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسي، واعتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاغفِرْ لي ذُنُوبي جَمِيعاً، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ»[1]، إلى آخر الحديث.

وكذَا قال موسى عليه السَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]. وأيضاً فيونسُ ﷺ لما قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، فَنُهِيَ نبيُّنا ﷺ عن التشبه به، وأُمِرَ بالتشبُّهِ بأولي العزم حيث قِيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يَقُولُ مَنْ يقول: أَنَا خَيْرٌ منه وليسَ للأفضلِ أن يَفْخَرَ على مَنْ دُونَه، فكيف إذا لم يكن أَفْضَلَ، فإن اللّـه لا يُحِبُّ كلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ. وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أُوْحِيَ إِلَيَّ

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، والترمذي (٣٤١٧) و(٣٤١٨) و(٣٤١٩)، وأبو داود(٧٦٠)، والنسائي ٢/١٢٩ ـ ١٣٠، وأحمد ٩٤/١، ٩٥، والطيالسي (١٥٢).

أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لاَ يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»[1]. فاللّه تعالى نَهى أن يُفْخَرَ على عُمُومِ المؤمنين، فكيف على نبي كريم! فلهذا قال: «لاَ يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ مَتَّى». فهذا نَهيٌ عام لكل أحد أن يَتفَضَّل ويَفخَرَ على يونس.

وقوله: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَب»، فإنه لو قُدِّرَ أنه كان أَفْضَلَ، فهذا الكلامُ يصيرُ أَنْقصَ، فيكون كاذباً، وهذا لا يقولُه نبيٌ كريم، بل هو تقديرٌ مطلق، أي: مَنْ قال هٰذا، فهو كاذب، وإن كان لا يَقُولُه نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وإن كان ﷺ معصوماً مِن الشرك، لكنَّ الوعدَ والوعيدَ لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أَخْبَرَ ﷺ أنه سَيِّدُ ولد آدم، لأنا لا يُمكِنُنَا أن نَعْلَمَ ذلك إلا بخَبَرِه، إذ لا نبيَّ بعدَه يُخْبِرُنَا بعظيم قَدْرِه عند اللّه، كما أخبرنا هو بفضائِلِ الأنبياءِ قبلَه، صلَّى اللّه عليهم وسلَّمَ أجمعين. ولهذا أَتبَعَه بقوله: «وَلاَ فَخْرَ» كما جاء في رواية، وهل يَقُولُ مَنْ يُؤْمِنُ باللّه واليوم الآخر: إنَّ مقامَ الذي أُسْرِيَ به إلى ربه، وهو مقرَّب مُعَظَّم مُكرَّم، كمقام الذي أُلْقِيَ في بَطْنِ الحوتِ، وهو مُلِيمٌ! وأين المعظَّم المُقرَّبُ من الممتحَنِ المؤدَّب! فهٰذا في غاية التقريب، وهٰذا في غاية التأديب. ٦٧
فانظر إلى هٰذا الاستدلالِ بهٰذا المعنى المحرَّف لِلَفْظٍ لم يَقُلْهُ الرسولُ،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) (٦٤) وأبو داود (٤٨٩٥)، وابن ماجه (٤١٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (١٠٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧/٢ من حديث عياض بن حمار المجاشعي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٦)، وابن ماجه (٤٢١٤) من حديث أنس بن مالك، وسنده حسن.

وهل يُقاوِمُ هٰذا الدليلُ على نفي عُلُوِّ اللّـه تعالى على خلقه !الأدلةَ[1] الصحيحةَ الصريحةَ القطعيةَ على عُلُوِّ الله تعالى على خلقه، التي تَزِيدُ على ألف دليل، كما يأتي الإشارةُ إليها عند قولِ الشيخ رحمه اللّـه: «محيط بكل شيء وفوقَه»، إن شاء اللّـه تعالى.

قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ العَالَمِينَ».

ثبوت الخُلَّة لنبينا ﷺ

ش: ثَبَتَ له ﷺ أعلى مراتبِ المحبة، وهي الخُلَّة، كما صَحَّ عنه ﷺ أنه قال: «إنَّ اللّـهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً كَمَا اتَّخَذَ إبْراهِيمَ خَلِيلاً»[2]. وقال: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلاً، لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، وَلٰكِنَّ صَاحِبَكُم خَلِيلُ الرَّحْمٰن»[3]. والحديثان[4] في الصحيح، وهما يُبْطِلَان

---

(١) في (أ) و (ب) و (د): للأدلة، والمثبت من (ج) ومطبوعة مكة.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٢) في المساجد: باب النهي عن بناء المساجد على القبور من حديث جندب قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك» وهو في «المعجم الكبير» للطبراني (١٦٨٦).

(٣) هو في «المصنف» ١١/٤٧٣ لابن أبي شيبة بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم (٢٣٨٣)، والترمذي (٣٦٥٦) من حديث ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت ابن أبي قحافة خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله»، وأخرجه ابن ماجه (٩٣)، وأحمد ١/٣٧٧ و٣٨٩ و٤٠٩ و٤٣٣، والبغوي (٣٨٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٠٦) و(١٠١٠٧) و(١٠٤٥٧)، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٣٦٥٦) بلفظ: «لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي»، وفي رواية: «ولكن أخوة الإسلام أفضل» وعن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) بلفظ: «ولو كنتُ متخذاً خليلاً غير ربي، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام ومودته».

(٤) في (ب): والحديث.

قول مَنْ قال: الخلة لإبراهيم والمحبةُ لمحمد، فإبراهيمُ خليلُ اللّـه، ومحمدٌ حبيبُه. وفي «الصحيح» أيضاً: «إِنِّي أَبْرَأُ إلى كُلِّ خَلِيلٍ مِن خُلَّتِهِ»[1].

والمحبة قد ثَبَتَت لِغَيْرِهِ، قال تعالى: ﴿واللَّـهُ يُحِبُّ المُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] ﴿فإنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ المُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿إنَّ اللَّـهَ يُحبُّ التَّوَّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فبَطَلَ قولُ مَنْ خَصَّ الخُلَّة بإبراهيم، والمحبةَ بمحمد، بل الخُلَّة خاصَّةٌ بهما، والمحبَّةُ عامة، وحديثُ ابن عباس رضي اللّـه عنهما، الذي رواه الترمذي، الذي فيه: «إنَّ إبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّـهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللَّـهِ وَلَا فَخْرَ»[2] لم يَثْبُت[3].

مراتب المحبة

والمحبة مراتب:

أولها: العَلَاقَةُ، وهي تَعَلُّقُ القَلْبِ بالمحبوب.

والثانية: الإرادةُ، وهي مَيْلُ القلبِ إلى محبوبه، وطلبُه له.

الثالثة: الصَّبابةُ، وهي انصِبَابُ القَلْبِ إليهِ، بحَيْثُ لا يَمْلِكُه صاحبُه، كانصبابِ الماء في الحُدور.

الرابعة: الغَرَامُ، وهي الحُبُّ اللازِمُ للقلب، ومنه الغَرِيمُ، لملازمته، ومنه: ﴿إنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً﴾ [الفرقان: ٦٥].

---

(١) انظر التعليق رقم (٢) من الصفحة السابقة.

(٢) هو جزء من حديث مُطَوَّلٍ أخرجه الترمذي (٣٦٢٠)، والدارمي ١/ ٢٦ من حديث ابن عباس، وفي سنده زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام، وهما ضعيفان، ولذا قال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٣) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ ــ ٤٩.

الخامسة: المَوَدَّةُ، والوُدُّ، وهي صَفْوُ المحبةِ وخالصُها ولبُّها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرحمٰن وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

السادسةُ: الشَّغَفُ، وهي وُصُولُ المحبة إلى شَغاف[1] القلب.

السابعة: العِشقُ: وهو الحُبُّ المُفرِط الذي يُخافُ على صاحبه منه، ولكن لا يُوصَفُ به الرَّبُّ تعالى، ولا العَبْدُ في مَحَبَّةِ ربِّه، وإن كان قد أطلقَه بعضُهم. واختُلِفَ في سبب المنع، فقيل: عَدَمُ التوقيف، وقيل غَيْرُ ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه أنَّ العشق محبةٌ مع شهوة[2].

الثامنة: التَّتَيُّم[3]، وهو بمعنى التَّعَبُّدِ.

التاسعة: التَّعَبُّدُ[4].

العاشرة: الخُلَّة، وهي المحبةُ التي تَخلَّلت رُوحَ المُحِبِّ وقلبه.

وقيل في ترتيبها غَيْرُ ذلك، وهٰذا الترتيبُ تَقْرِيبٌ حسن، يُعْرَفُ حُسْنُه بالتأمُّل في معانيه.

---

(١) قال الجوهري: الشِّغاف: غلافُ القلب، وهي جلدة دونه كالحجاب، يقال: شغفه الحب: إذا بلغ شغافه، وقرأ ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: (قد شغفها حبًّا) قال: دخل حبه تحت الشغاف.

(٢) انظر «روضة المحبين» ص ٢٧.

(٣) قال في الصحاح: وتيم الله، أي عَبْدالله، وأصله من قولهم: تيَّمه الحُبُّ، إذا عبده وذلله، فهو متيَّم.

(٤) قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٥٢: وأما التعبد، فهو غاية الحب، وغاية الذل، يقال: عبده الحب، أي: ذلله، وطريق مُعَبَّدٌ بالأقدام، أي: مذلل، وكذلك المحب قد ذلله الحب ووطأه، ولا تصلح هذه المرتبة لأحد غير الله عز وجل، ولا يغفر الله سبحانه لمن أشرك في عبادته، ويغفر ما دون ذلك لمن شاء، فمحبة العبودية، هي أشرف أنواع المحبة، وهي خالص حق الله على عباده.

واعلم أنَّ وَصْفَ اللَّـه تعالى بالمحبة والخُلَّة، هو كما يَلِيقُ بجلال اللَّـه تعالى وعظمته، كسائرِ صفاته تعالى، وإنما يُوصَفُ اللَّـه تعالى مِن هٰذه الأنواع بالإرادة والوُدِّ والمحبة والخُلَّة، حسبما وَرَدَ النص.

٦٨

وقد اختُلِفَ في تحديد المحبة على[1] أقوال، نحو ثلاثين قولاً، ولا تُحَدُّ المحبةُ بِحَدٍّ أوضحَ منها، فالحدودُ لا تَزيدُها إلا خفاءً وجفاءً، وهٰذه الأشياءُ الواضِحَةُ لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع والشِّبَع ونحو ذلك[2].

قوله: «وكُلُّ دعوة نبوة بَعْدَهُ، فغَيٌّ وَهوى».

كل من ادعى النبوة بعده ﷺ كاذب

ش: لَمَّا ثَبَتَ أنه خاتَمُ النبيين، عُلِمَ أن مَنِ ادَّعَى بعدَه النبوة، فهو كاذب، ولا يُقال: فلو جاء المدَّعي للنبوة بالمعجزات الخارقة، والبراهين الصادقة، كيف يقال بتكذيبه؟ لأنا نقولُ: هذا لا يُتصوَّر أن يُوجَدَ، وهو مِن باب فرض المحال، لأن اللَّـه تعالى لمَّا أَخبَر أنه خاتَمُ النبيين، فَمِنَ المحال أن يأتيَ مُدَّعٍ يدَّعي النبوة، ولا تَظْهَرُ أمارةُ كَذِبه في دعواه. والغَيُّ: ضدُّ الرشاد، والهوى: عبارة عن شهوة النفس، أي: أن تلك الدعوة بسبب هوى النفس، لا عن دليلٍ، فتكون باطلة.

قوله: «وهو المبعوث إلى عامَّة الجِنِّ وكافَّةِ الوَرَى، بالحقِّ والهُدَى، وبالنُّورِ والضِّياءِ».

عموم بعثته ﷺ للإنس والجن

ش: أما كونُه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حِكَايَةً عن قَوْلِ الجن: ﴿يَـٰقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]، وكذا

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «روضة المحبين» ص ١٩ ـ ٢٢.

سُورَةُ الجن تَدُلُّ على أنه أُرسِل إليهم أيضاً، قال مُقَاتِل: لم يَبْعَثِ اللّٰهُ رسولاً إلى الإنس والجنِّ[1] قبلَه، وهذا قولٌ بعيد، فقد قال تعالى: ﴿يٰمَعْشَرَ الجِنِّ والإنسِ أَلَمْ يَأْتِكُم رُسُل مِّنكُم﴾ الآية [الأنعام: ١٣٠]، والرسلُ من الإنس فقط، وليس مِن الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيرُه من السلف والخلف. وقال ابنُ عباس رضي اللّٰه عنهما: الرسلُ من بني آدم، ومن الجن نُذُرٌ. وظَاهِرُ قوله تعالى حكايةً عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰباً أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ الآية [الأحقاف: ٣٠]، يَدُلُّ على أن موسى مُرْسَلٌ إليهم أيضاً. واللّٰه أعلم.

وحكى ابنُ جرير عن الضحاكِ بن مزاحم[2]: أنه زَعَمَ أن في الجن رسلاً، واحْتَجَّ بهٰذه الآية الكريمة، وفي الاستدلال بها على ذلك نَظَرٌ، لأنها محتملة وليست بصريحةٍ، وهي ــ واللّٰه أعلمُ ــ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] والمرادُ: من أحدهما[3].

---

(١) في (ب) و (ج): الجن والإنس.

(٢) هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي، صاحب التفسير المتوفى سنة ١٠٢هـ. قال الإمام الذهبي: كان من أوعية العلم، وليس بمجود في حديثه، وهو صدوق في نفسه، ولم يلق ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير فأخذ عنه التفسير. مترجم في «السير» ٤/٥٩٨ ــ ٦٠٠.

(٣) وهذا الجواب، قاله شيخ المؤلف الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣/٣٣٣، وهو الذي نص عليه ابن جرير ١٢/١٣٠، وهو منقول عن الفراء في «معاني القرآن» ١/٣٥٤، ونص كلامه: فيقول القائل: إنما الرسل من الإنس خاصة، فكيف قال للجن والإنس: ﴿منكم﴾ قيل: هذا كقوله: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ ثم قال: ﴿يَخْرُجُ منهما اللؤلؤُ والمَرْجَانُ﴾، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح دون العذب، فكأنك قلت: يخرج من بعضهما ومن أحدهما.

وأما كونُه مبعوثاً إلى كافة الورى، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [سبأ:٢٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّـهِ إِلَيْكُم جَمِيعاً﴾ [الأعراف:١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـٰذَا الْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]. أي: وأُنْذِرُ مَنْ بَلَغه، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللَّـهِ شَهِيداً﴾ [النساء:٧٩]. وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُم أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُم قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِم﴾ الآية [يونس:٢]، وقَالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيراً﴾ [الفرقان:١]، وقَالَ تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَـٰبَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُم فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَـٰغُ﴾ [آل عمران:٢٠]. وقال ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِياءِ قَبْلي: نُصِرْتُ بالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وطَهُوراً، فَأَيُّما رَجُلٍ مِنْ أُمَّتي أَدْرَكَتْهُ الصلاةُ فَلْيُصَلِّ. وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ [خَاصَّةً] وَبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً»، أخرجاه في «الصحيحين»(١).

٦٩

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) و(٤٣٨) و(٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي ١/٢٠٩ ـ٢١١، والدارمي ١/٣٢٢ـ٣٢٣ من حديث جابر رضي الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٥٢٣)، وأحمد ٢/٤١٢، والترمذي (١٥٥٣)، وأبي عوانة ١/٣٩٥ ولفظه: «فُضلت على الأنبياء بست: أُعطيتُ جوامعَ الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلتْ لي الأرضُ طهوراً ومسجداً، وأُرسلت إلى الخلق كافةً، وخُتم بي النبيونَ» وعن أبي ذر عند أحمد ٥/١٤٥ و١٤٨ و١٦١، والدارمي ٢/٢٢٤ وسنده صحيح. وعن عبدالله بن عمرو عند أحمد ٢/٢٢٢، وسنده حسن. وانظر شرح الحديث في «فتح الباري» ١/٤٣٦ ـ ٤٤٠.

وقال ﷺ: «لَا يَسْمَعُ بِي رَجُلٌ مِنْ هٰذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»، رواه مسلم[1].

وكَونُه ﷺ مبعوثاً إلى النَّاسِ كافةً معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قولُ بعضِ النصارى: إنه رسولٌ إلى العَرَبِ خاصَّة، فظاهر البطلان، فإنهم لما صدَّقوا بالرسالة، لَزِمَهم تصديقُه في كل ما يُخبِرُ به، وقد قال: إنَّه رسولُ اللّـهِ إلى الناس عامة، والرسولُ لا يَكذِبُ، فلَزِم تصديقُه حتماً، فقد أَرْسَلَ رُسُلَه، وبَثَّ كُتُبَه في أقطار الأرضِ إلى كِسرى وقيصرَ والنجاشيِّ والمقوقِس، وسائرِ ملوك الأطراف، يَدعو إلى الإسلام[2].

اختلاف أهل العربية في إعراب «كافة»

وقوله: وكافَّةِ الورى. في جر[3] «كافة» نظر، فإنَّهم قالُوا: لم تُسْتَعْمَلْ «كافة» في كلام العرب إلَّا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] على ثلاثة أقوال:

---

(١) رقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسُ محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار». وأخرجه ابن منده في «الإيمان» (٤٠١)، وفي «التوحيد» ١/٤٤ نسخة الظاهرية.

(٢) انظر «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ٢/٣٨ ــ ٤٢.

(٣) تحرفت في الأصول الأربعة إلى: «خبر» ونقل شارح القاموس عن شارح اللباب أنه استعمل مجروراً، واستدل له بقول عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ: على كافة بيت مال المسلمين، وهو من البلغاء، ونقله الشمني في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: من قال من النحاة: إن «كافة» لا تخرج عن النصب، فحكمه ناشىء عن استقراء ناقص. قال شيخنا (أي شيخ الشارح): أقول: وإن ثبت شيء مما ذكروه ثبوتاً لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليل جداً، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف.

أحدُها: أنها حالٌ مِن «الكاف» في «أرسلناك» وهي اسمُ فاعل، والتاء فيها للمبالغة[1]، أي: إلا كافّاً للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر «كَفَّ»، فهي بمعنى كفّاً، أي: إلا [أن] تَكُفَّ الناس كفّاً، ووقوعُ المصدر حالاً كثيرٌ.

الثاني: أنها حالٌ من «الناس»، واعْتُرِضَ بأن حال المجرور لا يَتَقدَّمُ عليه عند الجمهور، وأُجِيبَ بأنه قد جاء عن العرب كثيراً، فوَجَبَ قَبُولُه، وهو اختيارُ ابنِ مالك[2] رحمه اللّه، أي: وما أرسلناك إلا للناسِ كافة[3].

---

(١) كهي في علّامة وراوية، قاله الزجاج.

(٢) هو إمامُ العربية العلامة جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي صاحب التصانيف السائرة، ولد سنة ست مئة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين، وقد وصفه من ترجم له بالدين المتين، والتقوى الراسخة، وحسن السمت، وكمال العقل، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وست مئة. مترجم في «طبقات الشافعية» ٨/٦٧ ـ ٦٨، الوافي ٣/٣٥٩، وفوات الوفيات ٣/٤٠٧.

(٣) قال الألوسي في تفسير الآية ٢٢/١٤١: «المتبادر أن «كافة» حال من الناس قدم مع «إلا» عليه للاهتمام، كما قال ابن عطية، وأصله من الكف بمعنى المنع، وأريد به العموم لما فيه من الخروج، واشتهر في ذلك حتى قطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية، فمعنى جاء الناس كافة: جاؤوا جميعاً، ويشير إلى هذا الإعراب ما أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن مجاهد أنه قال في الآية: أي: إلى الناس جميعاً، وما أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب أنه قال: أي: للناس كافة، وكذا ما أخرج عبد بن حميد وابن جرير، وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال في الآية: أرسل الله تعالى محمداً ﷺ إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وهو مبني على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وهو الذي ذهب إليه خلافاً لكثير من النحاة أبو علي وابن كيسان، وابن برهان والرضى، وابن مالك حيث قال:

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أبَوْا ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

وأبو حيان حيث قال في «البحر المحيط» ٧/٢٨١ بعد أن نقل الجواز عمن عدا الرضى من المذكورين: وهو «صحيح».

الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إرسالةً كافة، واعتُرِض بما تَقَدَّم أنها لم تُسْتَعْمَلْ إلا حالاً.

وقولُه: «بالحق والهدى، وبالنورِ والضياء». هٰذه أوصافُ ما جاءَ به ﷺ من الدِّينِ والشرع، المؤيَّدِ بالبراهين الباهرة، من القرآن وسائر الأدلة. والضياءُ: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذي جَعَل الشَّمْسَ ضِيَاءً والقَمَرَ نُوراً﴾ [يونس: ٥].

القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق ٧٠

قوله: «وإنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللّٰهِ، مِنْهُ بَدَا بلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وأَنْزَلَه على رَسُوله وَحْياً، وصدَّقَهُ المؤمنونَ على ذلك حقّاً، وَأَيْقَنُوا أنّه كَلامُ اللّٰهِ تعالى بالحقيقَةِ، لَيْسَ بمخلُوقٍ كَكَلامِ البَرِيَّةِ. فَمَنْ سَمِعَه، فَزَعَمَ أنّه كَلَامُ البَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وقد ذَمَّه اللّٰـهُ، وعابَه، وأَوْعَدَه بِسَقَرَ، حَيْثُ قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيه سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد اللّٰـه بسقر لِمَنْ قال: ﴿إنْ هٰذَا إلَّا قولُ البَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمنا وَأَيقَنَّا أنه قَوْلُ خالِق البَشَرِ، ولا يُشْبِهُ قَوْلَ البشر».

ش: هٰذه قاعدةٌ شريفة، وأصلٌ كبيرٌ من أصول الدين، ضَلَّ فيه طوائفُ كثيرةٌ من الناس، وهٰذا الذي حكاه الطحاوي رحمه اللّٰه، هُوَ الحَقُّ الذي دَلَّت عليه الأَدِلَّةُ مِنَ الكِتاب والسُّنَّةِ لمن تَدَبَّرَهما، وشَهِدَت به الفِطْرَةُ السليمةُ التي لم تُغَيَّر بالشُّبُهَاتِ والشُّكُوكِ، والآراء الباطلة.

افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال

وقدِ افْتَرَقَ الناسُ في مسألة الكلامِ على تسعة أقوال[1]:

---

(١) انظر «الفتاوى» لشيخ الإسلام ١٢/١٦٢ ــ ٢١٣، و«مختصر الصواعق المرسلة» ٢/٢٨٦ ــ ٢٩٨. وقد أورد هذا الفصل بتصرف يسير من هنا إلى قوله في الصفحة ١٨٦: والنزاع بين أهل القبلة: . . الشيخ ملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٥١ ــ ٥٥ نقلاً عن ابن أبي العز، ولكنه لم يسمه، وإنما قال بعد أن نقل كلام الإمام الطحاوي: وقال شارحه.

أحدها: أنَّ كلامَ اللّـهِ هـو ما يَفِيضُ على النفوسِ من المعاني، إما مِنَ العقلِ الفَعَّالِ عندَ بعضهم، أو مِنْ غيرِه، وهذا قولُ الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنَّه مخلوقٌ خَلَقه اللّـه منفصلاً عنه، وهٰذا قَوْلُ المعتزلة.

وثالثُها: أنه معنى واحدٌ قائمٌ بذات اللّـه، هـو الأَمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ والاستخبارُ، إن عُبِّرَ عنه بالعربية، كان قرآناً، وإن عُبِّرَ عنه بالعِبْرِيَّةِ، كان توراةً، وهٰذا قولُ ابنِ كُلَّابٍ وَمَنْ وافَقَه، كالأشعريِّ وغيرِه.

ورابعُها: أنه حروفٌ وأصواتٌ أزليَّةٌ مجتَمِعةٌ في الأَزَلِ، وهٰذا قولُ طائفة من أهل الكلام، وَمِنْ أَهْلِ الحديثْ[1].

وخامسُها: أنه حروفٌ وأصواتٌ، لٰكِنْ تَكَلَّمَ اللّـهُ بها بعدَ أن لم يكن متكلِّماً، وهٰذا قولُ الكرَّامية وغيرهم.

وسَادِسُها: أن كلامَه يَرجعُ إلى ما يُحْدِثُه مِن عِلْمِهِ وإرادتِه القائم بذاته، وهذا يقولُه صاحبُ «المعتبر»[2] ويَميلُ إليه الرازي[3] في «المطالبِ العالية».

---

(١) في عزو هذا القول لبعض أهل الحديث نظر، إذ يستبعد على من اشتغل بالحديث أن يقول بهذا القول الذي لا أصل له في السنة، كما لا أصل له في الكتاب العزيز.

(٢) اسمه الكامل: «المعتبر في الحكمة» وقد طبع في حيدرآباد سنة ١٣٧٥هـ، ومؤلفه: هو أبو البركات هبة الله بن ملكا الطبيب الفيلسوف، كان يهودياً وأسلم، واختلفوا في سنة وفاته، فجعلها بعضهم (٥٤٧هـ)، وقال آخرون: إنها (٥٦٠) أو (٥٧٠)، وشيخ الإسلام ينقل عن كتاب «المعتبر» في غير موضع في «درء تعارض العقل» ويعلق عليه ويتعقبه راجع الفهرس. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم الترجمة (٢٧٥).

(٣) ترجمه الذهبي في «السير» ٢١/ رقم الترجمة (٢٦١) فقال: العلامة الكبير ذو الفنون فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، ولد سنة أربع وأربعين وخمس مئة، واشتغل على أبيه ضياء الدين خطيب الري، وانتشرت تواليفه في البلاد شرقاً وغرباً. وكان يتوقد ذكاء، وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر.

وَسابِعُها: أن كلامَه يَتَضَمَّنُ معنى قائماً بذاته، هو ما خَلَقه في غيره، وهذا قولُ أبـي منصور الماتُريدي[1].

وثامنها: أنه مُشْتَرك بَيْنَ المعنى القديمِ القائم بالذات، وبينَ ما يَخلُقُه في غيره من الأصوات، وهذا قولُ أبـي المعالي ومَنْ تَبِعَه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يَزَلْ متكلماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيفَ شاء، وهو يَتَكَلَّم به بصوت يُسْمَعُ، وأنّ نوعَ الكلام قديمٌ، وإن لم يَكُن الصوتُ المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقولُ الشيخ رحمه الله: وإنَّ القرآن كلام الله، «إن» بكسر الهمزة عَطْف على قوله: إن الله واحد لا شريكَ له، ثم قال: وإن محمداً عبدُه المصطفى، وكسر همزة «إن» في هٰذه المواضع الثلاثة، لأنها معمولُ القول، أعني قولَه في أول كلامه: نقول في توحيد الله.

وقوله: كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، ردٌّ على المعتزلة وغيرهم، فإن المعتزلة تَزْعُمُ أن القرآن لم يَبْدُ منه، كما تَقدَّم حكايةُ قولهم، قالوا: ٧١ وإضافتُه إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يُحرِّفون الكَلِمَ عن مواضِعه، وقولهُم باطل.

فإن المضافَ إلى الله تعالى معانٍ وأعيانٌ، فإضافة الأعيانِ إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيتِ الله، وناقة الله، بخلاف إضـافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعِزته، وجلاله، وكبريـائه، وكـلامه،

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير المتوفى سنة ٣٣٣هـ «الفوائد البهية» ص ١٩٥.

وحياته، وعُلوِّه، وقهره، فإن هٰذا كُلَّهُ من صفاته، لا يُمْكِنُ أن يَكُونَ شيء من ذلك مخلوقاً.

مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الكلام

والوَصْفُ بالتكلُّمِ مِن أوصاف الكمال، وضِدُّه من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿واتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِن حُلِيِّهِم عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُم وَلاَ يَهْدِيهِم سَبِيلاً﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكانَ عُبَّادُ العجل مع كفرهم، أعرفَ باللهِ مِن المعتزلة، فإنهم لم يَقولوا لموسى: وربُّك لا يَتكلَّمُ، أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً وَلاَ يَملِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً﴾ [طه: ٨٩]. فعُلِمَ أنَّ نفيَ رَجْعِ القولِ، ونفيَ التكليم، نقصٌ يُسْتَدَلُّ به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يَلزَم منه التشبيهُ والتجسيمُ، فيقال لهم: إذا قلنا: إنَّه تعالى يَتكلَّم كما يَليقُ بجلاله، انتفَتْ شُبهتُهم، ألا ترى أنَّهُ تعالى قال: ﴿اليَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِم وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نُؤْمِنُ أنها تَكَلَّمُ، ولا نَعْلَمُ كَيْفَ تتكلَّم وكذا[1] قولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِم لِمَ شَهِدتُّم عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ الَّذي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تَسْبِيحُ الحصى والطَّعامِ[2]،

---

(١) في (ب): وكذلك.

(٢) في (ب): الطعام والحصى، وأخرج البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٩) عن ابن مسعود قال: ولقد كنا نسمع تسبيحَ الطعام وهو يُؤكل. أي: بين يدي رسول الله ﷺ، وهو في المسند ١/ ٤٦٠، والترمذي (٣٦٣٣)، والدارمي ١/ ١٥.

وأما تسبيح الحصى، فقد أخرجه البزار (٢٤١٣) في خبر مطول من طريق قريش بن أنس عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سويد بن يزيد، عن أبي ذر، وفيه قال: فتناول النبي ﷺ سبع حصياتٍ فسبحن في يده حتى سمعت لهن=

وسلامُ الحَجَرِ[1] كلُّ ذلك بلا فَمٍ يَخرُجُ منه الصَّوْتُ الصَّاعِدُ مِن الرئة، المعتمد على مقاطِعِ الحروف.

وإلى هٰذا أشار الشيخُ رحمه الله بقوله: «منه بدا بلا كيفيةٍ قولاً» أي: ظَهَرَ منه، ولا يُدرى كيفيةُ تَكلُّمِه به، وأَكَّد هٰذا المعنى بقوله: «قولاً»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أَكَّدَ الله تعالى التكليمَ بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجازِ في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٤]. فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضَّلالُ؟!

= حنيناً كحنين النحل! ثم وضعهنَّ فخرسن...»، وقريش بن أنس: تغير بأخرة، وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، وسويد بن يزيد: قال البيهقي في «الدلائل» ٦٥/٦ بعد ما رواه من طريق الكديمي عن قريش بن أَنَس: وكذلك رواه محمد بن بشار، عن قريش بن أنس، عن صالح بن أبي الأخضر، وصالح لم يكن حافظاً، والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر بالربذة ذكر له فذكر هذا الحديث عن أبي ذر. ونقل الحافظ كلام البيهقي في «الفتح» ٥٩٢/٦، والوليد بن سويد ترجمه ابن أبي حاتم ٦/٩، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه فيه مجهول، وله طريق أخرى عند البزار (٢٤١٤)، وفيها إسحاق بن إبراهيم الحمصي يَهِمُ كثيراً، وشيخه عمرو بن الحارث الحمصي لم يوثقه غير ابن حبان، فهو في عداد المجاهيل، وقد تحرف في المطبوع عبدالله بن سالم شيخ عمرو بن الحارث إلى عبدالله بن سلام، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤٦) من طريق آخر وفيه ضعف، فيتقوى إن شاء الله بهذه الطرق، وانظر «مجمع الزوائد» ١٧٩/٥.

(١) في صحيح مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلِّم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن» وأخرجه أحمد ٨٩/٥ و٩٥ و١٠٥، والترمذي (٣٦٢٤)، والدارمي ١٢/١، وابن أبي شيبة ٤٦٤/١١، والطيالسي ١٢٣/٢، والطبراني في «الكبير» (١٩٠٧) و(١٩٦١) و(١٩٩٥) و(٢٠٢٨) وفي الصغير ٦٢/١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١٠٨/١، والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٠٩).

ولقد قال بَعْضُهُمْ لأبـي عمرو بنِ العلاء(١)، أحدِ القُراء السبعةِ: أُرِيدُ أنْ تَقْرأَ: وكلَّم اللَّـهَ موسى، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلِّمُ لا الله، فقال له أبو عمرو: هَبْ أني قرأتُ هٰذه الآية كٰذا، فكيف تَصْنَعُ بقوله تعالى: ﴿وَلما جَاءَ مُوسَى لِمِيقَـٰتِنا وَكَلَّمَهُ رَبُّـهُ﴾ [الأعراف:١٤٣]؟! فَبُهِتَ المعتزلي!

ثبوت تكليم الله لأهل الجنة وغيرهم
٧٢

وكم في الكتابِ والسنة مِنْ دليل على تكليمِ الله تعالى لأهل الجنةِ وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلَـٰمٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحيمٍ﴾ [يس:٥٨]، عن جابرٍ رَضِيَ الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ في نَعِيمِهِم إذْ سَطَعَ لَهُمْ(٢) نُورٌ، فَرَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ(٣)، فَإذا الرَّبُّ جَلَّ جَلاَلُهُ قَدْ(٤) أَشْرَفَ عَلَيْهِم مِنْ فَوْقِهِم، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيْكُم يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، وهو قَوْلُ اللَّـهِ تَعَالَى: ﴿سَلَـٰمٌ قولاً مِّن رَّبٍّ رَّحيمٍ﴾ [يس:٥٨]، قال: [فَيَنْظُرُ إليهم ويَنْظُرون إليه] فَلاَ يَلْتَفِتُون إلى شيْءٍ مما هُم فيه مِنَ النَّعِيمِ، مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إلَيْهِ، حَتَّى يَحْتَجِب عنْهُم، وَتَبْقَى بَرَكَتُهُ وَنُورُهُ [عَلَيْهِم في ديارهم]» رواه ابنُ ماجه وغيره(٥).

---

(١) هو زَبان بن العلاء بن عمار التميمي البصري شيخ العربية، وأحد أئمة القراء السبعة، المتوفى سنة ١٥٤هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٦/٤٠٧ ـ ٤١٠.

(٢) في (ب): عليهم، والمثبت من (أ) و (ج) و (د)، وهو لفظ ابن ماجه.

(٣) في ابن ماجه: رؤوسهم.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) في المقدمة، والزيادتان منه، وأبو نعيم في «الحلية» ٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩، والبزار (٢٢٥٣) من حديث جابر بن عبدالله، وفي سنده أبو عاصم العباداني، واسمه عبدالله بن عبيدالله، لين الحديث كما في «التقريب»، وشيخه فيه الفضل بن عيسى الرقاشي: منكر الحديث، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١/١٤: هذا إسناد ضعيف لضعف الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» ٧/٩٨.

=

ففي هٰذا الحديث إثباتُ صِفَةِ الكلامِ، وإثباتُ الرؤيةِ، وإثباتُ العلوِّ، وكيف يَصِحُّ مع هٰذا أن يَكُونَ كلامُ الرب كُلُّه معنى واحداً! وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَـٰئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] فأهانهم بتركِ تكليمِهم، والمرادُ: أنه لا يُكَلِّمُهُمْ تكليمَ تكريمٍ، هو الصحيحُ، إذ قد أخبر في الآيةِ الأُخرى أنه يقولُ لهم في النار: ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يُكَلِّمُ عبادَه المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤُه سواءً، ولم يكن في تخصيصِ أعدائه بأنه لا يُكلِّمهم فَائِدَةٌ أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»[1]: بابُ كلامِ الرَّبِّ تبارك وتعالى مع أهل الجنة. وساق فيه عِدَّةَ أحاديثَ. فأَفْضَلُ نعيمِ أهل الجنة رؤيةُ وجهه تبارك وتعالى، وتَكْلِيمُهُ لهم، فإنكارُ ذلك إنكارٌ لروح الجنة، وأعلى نعيمها، وأفضلِه، الذي ما طَابَتْ لأهلها إلا به.

كلام الله صفة له وليس بمخلوق

وأما استدلالُهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآنُ شيء، فيكون داخلاً في عموم «كُلّ» فيكون مخلوقاً!! فَمِنْ أعجبِ العجبِ، وذلك أَنَّ أفعالَ العبادِ كُلَّها عندَهم غَيْرُ مخلوقةٍ لله تعالى، وإنما يَخلُقُها العِبَادُ جميعَها، لا يَخلقُهَا اللَّهُ، فأَخرَجُوها مِن عموم «كُلّ»، وأدخلوا كلامَ الله في عمومها مع أنه صِفَةٌ من

= وأورده السيوطي في «الدر المنثور ٥/٢٦٦ــ ٢٦٧، وزاد نسبته إلى ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، وابن أبي حاتم، والآجري في «الرؤية»، وابن مردويه، ورواه ابن عدي في «الكامل» ٦/٢٠٣٩ في ترجمة الفضل بن عيسى.

(١) ١٣/٤٨٧، وذكر فيه حديثين: الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن أبي هريرة وقد ذكر قبل هذا الباب عدة أبواب تتعلق بكلام الله فليراجع.

صفاته، به تكونُ الأشياء المخلوقة، إذ بأَمْرِه تَكُونُ المخلوقاتُ، قال تعالى: ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. ففَرَّقَ بَيْنَ الخلق والأمرِ، فلو كان الأمرُ مخلوقاً، لَلَزِمَ أن يكونَ مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخرُ بآخر، إلى ما لا نهايةَ له، فيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، وهو باطلٌ. وطردُ باطِلِهم: أن تكونَ جَمِيعُ صِفاتِه مخلوقة، كالعِلْمِ والقُدْرَةِ وغيرهما، وذلك صَرِيحُ الكُفْرِ، فإنَّ علمَه شيء، وقُدْرَتَه شيء، وحياتَه شيءٌ، فَيَدْخُلُ ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أَنْ لم يَكُنْ، تعالى الله عما يقولون عُلوّاً كبيراً.

وكيفَ يَصِحُّ أن يكونَ متكلماً بكلام يَقُومُ بغيره؟ ولو صَحَّ ذلك، لَلَزِم أن يكونَ ما أَحدَثه مِن الكلامِ في الجمادات كلامَه! وكذلك أيضاً ما خَلَقه في الحيوانات، ولا يُفرَّق حينئذ بين نَطَقَ وأَنْطَقَ، وإنما قالت الجُلُودُ: ﴿أَنطَقَنَا اللهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تَقُلْ: نطقَ الله، بل يَلزَمُ أن يكونَ متكلماً بكُلِّ كلامٍ خَلَقَه في غيره، زوراً كان أو كذباً، أو كفراً أو هَذَياناً!! تعالى الله عن ذلك، وقد طرَّدَ ذلك الاتِّحادِيةُ، فقال ابنُ عربي[1]:

٧٣ وكُلُّ كَلاَمٍ في الوُجُود كَلاَمُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ!![2]

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي الأندلسي المعروف بابن عربي المتوفى بدمشق سنة ٦٣٨هـ مترجم في «السير» ٢٣/(٣٤) وله ترجمة مطولة في «العقد الثمين» ٢/١٦٠ ـ ١٩٩ للفاسي.

(٢) البيت في «الفتوحات المكية» ٤/١٤١، وإنشاده فيه:

ألا كُلُّ قولٍ في الوجود كلامُه سواءٌ علينا نثره ونظامه

وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢/٢٤٥ ـ ٢٥٧، و«جامع الرسائل» ص ١٥٦ ـ ١٦٢.

ولو صَحَّ أن يُوصَفَ أَحَدٌ بصفةٍ قامتْ بغيره، لَصَحَّ أن يُقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصيرَ قد قَام وصفُ العمى بغيره، والأعمى قد قَامَ وَصْفُ البصرِ بغيره! ولَصَحَّ أن يُوصَفَ اللّٰهُ تعالى بالصفاتِ التي خَلَقَها في غيره، من الألوان والروائِح والطُّعُومِ والطول والقِصر ونحو ذلك.

دحض حجج المريسي في خلق القرآن

وبمثلِ ذلك أَلزَم الإمامُ عبدُالعزيز المكي بِشْراً المريسي بينَ يدي المأمون بعد أنْ تكلَّم معه ملتزماً أن لا يَخرُجَ عن نصِّ التنزيل، وأَلزَمَه الحُجَّةَ، فقال بِشر: يا أميرَ المؤمنين، لِيَدَعْ مطالَبَتي بنصِّ التنزيل، ويُناظِرْني بغيره، فإن لم يَدَعْ قولَه، ويَرْجِعْ عنه، ويُقِرَّ بخلقِ القرآن الساعة[1] وإلا فدمي حلالٌ. قال عبدُالعزيز: تسألُني أم أسأَلُك؟ فقال بشر: [اسْأَل] أنتَ، وطَمِعَ فيَّ، فَقُلْتُ له: يَلزَمُك واحدةٌ مِن ثلاث لا بُدَّ منها: إما أَنْ تَقولَ: إن اللّٰـهَ خَلَقَ القُرآن ـ وهو عندي أنا كَلَامُه في نفسه ـ أو خَلَقَه قائماً بذاته ونفسِه، أو خَلَقه في غيره؟ قال: أقول: خَلَقه كما خَلَقَ الأشياءَ كُلَّها. وحادَ عن الجواب. فقال المأمون: اشرَحْ أنتَ هٰذه المسألة، ودَعْ[2] بِشراً، فقد[3] انقَطَعَ، فقال عبدُالعزيز: إن قال: خَلَقَ كلامَه في نفسه، فهذا مُحال، لأن الله لا يكون محلًّا للحوادث المخلوقة، ولا يكونُ منه شيء مخلوقاً. وإن قال: خَلَقَه في غيره فيَلزمُه في النظر والقياس أنَّ كُلَّ كلامٍ خَلَقه الله في غيره، فهو كلامُه، وإن قال: خَلَقَه قائماً بنفسه وذاتِه، فهذا محال، لا يكونُ الكلامُ إلا مِن

---

(١) في (ب) و (ج): الساعة الساعة.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب): قد.

مُتَكَلِّم ، كما لا تَكُونُ الإرادةُ إلا من مُريدٍ، ولا العِلمُ إلا من عَالِمٍ ، ولا يُعْقَلُ كلامٌ قائم بنفسه يَتَكَلَّمُ بذاته ، فلما اسْتَحَالَ مِن هٰذه الجهاتِ أن يكونَ مخلوقاً، عُلِمَ أنه صفة لله . هٰذا مختصرٌ من كلام الإمام ِ عبدالعزيز في «الحيدة»[1].

وعمومُ «كل» في كل موضع بحسبه، ويُعرَفُ ذلك بالقرائن، أَلا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحوا لا يُرَى[2] إلا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومساكِنهم شيء، ولم تَدْخُلْ في عموم ِ كُلِّ شيء دَمَّرَته الرِّيحُ، وذلك لأن المرادَ: تُدمِّرُ كلَّ شيء يَقبَلُ التدميرَ بالريح عادةً، وما يَستَحِقُّ التدميرَ، وكذا قولُه تعالى حِكايةً عن بِلقيس: ﴿وأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيءٍ﴾[3] [النمل: ٢٣]، المرادُ مِن كل شيء يَحْتَاجُ إليه المُلُوكُ، وهٰذا القَيْدُ يُفهَمُ مِن قرائن الكلام، إذْ مُرَادُ الهُدْهُدِ أنها مَلِكَةٌ كاملةٌ في أمر المُلْكِ، غَيْرُ محتاجة إلى ما يَكْمُل به أَمْرُ ملكها، ولهذا نظائرُ كثيرة.

المراد من قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾

والمرادُ من قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] أي: كل شيء مخلوق، وكُلُّ موجودٍ سوى الله تعالى، فهو مخلوقٌ، فدخَلَ في هٰذا العموم ِ أفعالُ العباد حتماً، ولم يَدخُل في العُموم الخالقُ تعالى، وصفاتُه ليست غيرَه، لأنَّه سبحانه وتعالى هو الموصوفُ بصفاتِ الكمال، وصفاتُه ملازمةٌ لذاته المقدسة، لا يُتَصَوَّرُ انفِصَالُ صفاته عنه، كما تَقدَّم

٧٤

---

(١) ص ٧٩ ــ ٨٠، وما بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصل: «ترى» بالتاء المفتوحة على الخطاب، ونصب «مساكنهم»، وهي قراءة أبي عمرو والقراء عدا عاصم ويعقوب وحمزة فإنهم قرؤوا «يُرى» بياء مضمومة على الغيب، و«مساكنهم» بالرفع. انظر «حجة القراءات» ص ٦٦٦، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٢/٢٧٤، و«النشر» ٢/٣٧٣.

(٣) في «زاد المسير» ٦/١٦٥: من كل شيء يعطاه الملوك، ويؤتاه الناس.

الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: ما زال بصفاته قديماً قبلَ خلْقِه، بل نَفْسُ ما استَدَلُّوا به يَدُلُّ عليهم، فإذا كان قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يَصْلُحُ أن يكونَ دليلاً.

فساد استدلال من يقول بخلق القرآن

وأما استدلالُهُم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً﴾ [الزخرف: ٣] فما أفْسَدَه مِن استدلال! فإنَّ «جَعَل» إذا كان بمعنى «خَلَق» يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَـٰتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ * وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٣٠، ٣١]. وإذا تَعدَّى إلى مفعولين لم يَكن بمعنى «خَلَق» قال تعالى: ﴿وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وقال تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَـٰهاً ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَـٰئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ الرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثاً﴾ [الزخرف: ١٩]. ونظائرُهُ كثيرة، فكذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسدَ استدلالَهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَـٰطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] على أن الكلامَ خَلَقَه الله تعالى في الشجرة، فَسَمِعَه موسى منها! وعَمُوا عما قبلَ هذه الكلمة وما بعدَها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَـٰهَا نُودِيَ مِنْ شَـٰطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ﴾ والنداء: هو الكلامُ من بُعْدٍ، فَسَمِع موسى عليه السلام

النداءَ مِن حَافَةِ الوادي، ثم قال: ﴿في الْبُقعَةِ الْمُبَـرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ أي: أن النداء كان في البُقعة المباركة من عند الشجرة، كما تَقُولُ: سَمِعْتُ كلامَ زيدٍ من البيت، يكون «من البيت» لابتداء الغاية، لا أن البيتَ هوالمتكلِّمُ، ولو كان الكلامُ مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرةُ هي القائلة: ﴿يَـمُوسى إنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَـلَمِينَ﴾ [القصص:٣٠] وهل قال: ﴿إنِّي أنَا اللهُ رَبُّ العَـلَمِينَ﴾ غيرُ ربِّ العالمين؟ ولو كان هذا الكلامُ بدا مِن غير الله، لكان قَـوْلُ فرعـون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] صدقاً، إذ كُلٌّ مِن الكلامين عِنْدَهُمْ مخلوق قد قالَه غَيْرُ الله! وقد فَرَّقوا بين الكلامَيْنِ على أَصْلِهم الفاسد: أنَّ ذاك[1] كَلامٌ خَلَقَه اللّهُ في الشجرة، وهٰذا كلامٌ خَلَقه فرعون!! فحَرَّفوا وبَدَّلُوا واعتَقَدوا خالقاً غَيْرَ الله. وسيأتي الكلامُ على مسألة أفعالِ العباد، إن شاء الله تعالى.

٧٥

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إنَّه لَقَوْلُ رَسُولٍ كَريمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠ والتكـوير: ١٩]. وهـذا يَدُلّ على أن الـرسولَ أَحـدَثه، إمـا جبريـل أو محمد ﷺ.

قيل: ذِكْرُ الرسول معرِّف أنه مُبَلِّغٌ عن مرسِله، لأنه لم يَقُلْ: إنه قولُ مَلَكٍ أو نبـي، فَعُلِمَ أنه بَلَّغَه عمن أرسَلَه به، لا أنه أنشأه من جهة نفسه.

وأيضاً: فالرَّسُولُ في إحدى الآيتين جبريل، وفي الأخرى محمد، فإضافتُه إلى كل منهما تُبَيِّن أن الإضافَة للتبليغ، إذ لو أَحدَثَه أحدُهُما، امتَنَع أن يُحْدِثَه الآخرُ.

---

(١) في (ب): ذلك.

وأيضاً: فقوله: رسول أمين[1]، دليل على أنه لا يَزِيدُ في الكلام الذي أُرْسِلَ بتبليغه، ولا يَنْقُصُ منه، بل هو أمينٌ على ما أُرْسِلَ به، يُبلِّغُه عن مرسله.

وأيضاً: فإن الله قد كَفَّر من جعله قَوْلَ البشر، ومحمدٌ ﷺ بشر، فمَن جَعَلَه قَوْلَ محمد بمعنى أنه أَنشَأَه، فقد كَفر ولا فَرقَ بين أن يقولَ: إنه قولُ بشر، أو جني، أو مَلَك، والكلام كَلَامُ مَنْ قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً، ومن سَمِع قائلاً يقول:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ[2]

قال: هٰذا شِعْرُ امرىءِ القيس[3]، وَمَنْ سَمِعَهُ يقول: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ

---

(١) كذا في الأصول الأربعة، قال العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على هذا الشرح ص ١١٢: الآية التي ذكرها الشارح: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ جاءت مرتين: في سورة الحاقة: ٤٠ وليس فيها بعدها الوصف بلفظ: ﴿أمين﴾. والأخرى في سورة التكوير: ١٩، ثم بعدها: ﴿ذي قوةٍ عندَ ذي العرشِ مكينٍ. مُطاعٍ ثَمَّ أمينٍ﴾ ٢٠، ٢١. فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقوله: رسول أمين فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط. ولو قال: وأيضاً فوصف الرسول بأنه «أمين». . . كان أدق وأجود.

(٢) وتمامه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدخول فَحَوْمَلِ

وهو مطلع معلقته في ديوانه ص ٨.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو بن حُجر آكل المرّار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مُرَتِّع بن معاوية بن كندة. وهو معدود في الطبقة الأولى من شعراء الجاهليات التي اجتمع عليها أهل النقد بأنها أشعر شعراء العرب. وقالوا: إنه سبق إلى أشياء ابتدعها واستحسنتها العرب، واتبعه فيها الشعراء كاستيقاف صحبه، والبكاء في الديار، ورقة النسيب، وقرب المأخذ، وشبّه النساء بالظباء والبيض، وشبه الخيل بقيد الأوابد، وغيرها، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسيب وبين المعنى. قتل سنة ٥٤٥م. راجع أخباره في «الأغاني» ٩/٧٧.

وإنَّما لِكُلِّ امْرِءٍ مَا نَوَى»[1] قال: هٰذا كلامُ الرسولِ، وإن سَمِعَه يقول: ﴿الحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ العَـٰلَمِينَ * الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّـاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا كَلامُ اللَّـهِ، إن كان عندَه خَبرُ ذلك، وإلا قال: لا أدري مِن كلام مَن هٰذا؟ ولو أنكَرَ عليه أحدٌ ذٰلك، لكذَّبَهُ. ولهذا مَنْ سَمِعَ من غيره نَظماً ونَثراً، يقول له: هذا كلامُ مَن؟ أهٰذا كلامُكَ أو كَلامُ غيرِك؟

اتفاق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله غير مخلوق

وبالجملة، فَأَهْلُ السنةِ كُلُّهُم، من أهلِ المذاهب الأربعةِ وغيرِهِم مِن السَّلَفِ والخَلَفِ متَّفِقون على أن القُرآن كلامُ الله غَيْرُ مخلوقٍ، ولكِنْ بعدَ ذلك تَنازَعَ المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحدٌ قائمٌ بالذات، أو أنه حروفٌ وأصوات تَكلَّم اللَّـهُ بها بعدَ أن لم يكن متكلِّماً، أو أنه لم يَزَلْ متكلماً إذا شاءَ، ومتى شاءَ وكيف شاء وأن نوع الكلام قديمٌ[2]؟

وقد يُطلِقُ بَعْضُ المعتزلةِ على القرآن أنه غَيْرُ مخلوق، ومُرادُهم أنه

---

(١) أخرجه البخاري (١) و (٥٤) و (٢٥٢٩) و (٣٨٩٨) و(٥٠٧٠) و(٦٦٨٩) و (٦٩٥٣)، وأخرجه مسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والنسائي ١/٥٨ ــ ٦٠ و ٦/١٥٨ ــ ١٥٩ و ٧/١٣، ومالك في «الموطأ» ص ٤٠١ برواية محمد بن الحسن، وأحمد ١/٢٥ و٤٣، والطيالسي ص ٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/٤٢، وفي «أخبار أصبهان» ٢/١١٥ و٢٢٢، وابن منده في «الإيمان» (١٧) و(٢٠١)، والبغوي (١). واتفق المسلمون على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده وصحته، قال عبدالرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية.

(٢) لا يلتفت إلى تنازع المتأخرين، وإنما الحق فيما اجتمع عليه سلف الأمة وهو ما أشار إليه الشارح بقوله: «لم يزل متكلماً إذا شاء...» فاستمسك بغرز هذا القول واستقم عليه، وحذار مما أحدثه المتأخرون.

غَيْرُ مختلَق مفترى مكذوب، بل هو حَقٌّ وصِدْقٌ، ولا ريبَ أن هـذا المعنى منتفٍ باتفاق المسلمين.

والنزاعُ بينَ أهلِ القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خَلَقَه اللّـه، أو هو[1] كلامُه الذي تَكلَّم به وقَامَ بذاته؟ وأهلُ السُّنَّةِ إنما سُئِلُوا عن هٰذا، وإلا فكونُه مكذوباً مفترى مما لا يُنازِع مسلمٌ في بُطلانه. ولا شَكَّ

٧٦ أن مشايخَ المعتزلة وغيرَهم مِن أَهْلِ البِـدَعِ، معترفون بأن اعتقادَهم في التوحيد والصفاتِ والقدر لم يَتلَقَّوْه لا عن كتابٍ ولا سنةٍ، ولا عن أئمةِ الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يَزعمُونَ أن العَقْلَ[2] دلَّهم عليه، وإنما يَزعمُون أنهم تَلَقَّوْا مِن الأئمة الشرائعَ.

ولو تُرِكَ النَّاسُ على فِطَرِهم السليمة وعقولِهم المستقيمة، لم يكن بَيْنَهُمْ نزاعٌ، ولكن ألقى الشيطانُ إلى بعضِ النـاسِ أُغْلُوطَةً[3] مِن أغاليطه، فرَّق بها بينَهم: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَـٰبِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

والذي يَدُلُّ عليه كلامُ الطحاوي رحمه اللّـه: أنه تعالى لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوعَ كلامِه قديمٌ، وكذلك ظَاهِرُ كلامِ الإمام أبـي حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر» فإنه قال: والقرآنُ [كـلامُ الله] في المصاحِفِ مكتـوبٌ، وفي القلوبِ محفـوظٌ، وعلى الألسُن مقروء، وعلى النبـي ﷺ منَزَّل، ولفظُنا بالقرآن مخلوق [وكتابتُنا له مخلوقة، وقراءتُنا له مخلوقة]، والقُرآنُ غيرُ مخلوق، وما ذَكَره اللّـهُ في

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): عقلهم.

(٣) الأغلوطة: أفعولة، من الغلط، كالأحدوثة والأعجوبة.

القُرآنِ [حكايةً] عن موسى وغيرِه [من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام]، وعن فرعون وإبليس، فإنَّ ذلك [كلَّه] كلام الله إخبارٌ عنهم، [كلام الله غير مخلوق]، وكلامُ موسى وغيرِه من المخلوقين مخلوقٌ، والقُرآنُ كلامُ الله لا كلامُهُمْ، وسَمِعَ موسى عليه السلام كَلامَ الله تعالى: فلما كلَّم موسى، كَلَّمه بكلامه الذي هو مِنْ صِفَاتِه لم يزل[1]، وصفاتُه كُلّها خِلافُ صفاتِ المخلوقين، يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنَا، ويَقْدِرُ لا كقُدرتنا، ويرى لا كرُؤيتنا، ويتكلَّمُ لا ككلامنا. انتهى[2].

فقولُه: ولما كلَّم موسى، كلَّمه بكلامه الذي هو له من صفاته. يُعْلَمُ منه أنه حين جاءَ كلَّمه، لا أنه لم يَزَلْ ولا يَزالُ أزلاً وأبداً يقول: يا موسى، كما يُفْهَمُ ذلك من قوله تعالى: ﴿ولمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَـٰتِنا وَكَلَّمَـهُ رَبُّه﴾ [الأعراف:١٤٣]، فَفُهِمَ منه الـرَّدُّ على مَنْ يقول مِن أصحابه: إنه معنى واحدٌ قائمٌ بالنفس لا يُتَصَوَّرُ أن يُسْمَعَ، وإنما يَخلُق اللّـهُ الصوتَ في الهَوَاء، كما قال أبو منصور الماتُريدي وغيرُه.

وقوله: الذي هو من صفاته لم يَزَلْ رَدٌّ على مَنْ يقولُ: إنه حَدَثَ له وَصْفُ الكلام بعد أَنْ لم يكن متكلماً.

وبالجملة: فَكُلُّ ما تَحتجُّ به المعتزلةُ مما يَدُل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يَتكلَّم إذا شاء، وأنه يَتكلَّمُ شيئاً بَعْدَ شيء، فهو حقٌّ يَجِبُ قَبولُه، وما يقول به مَنْ يقول: إن كلام اللّـه قائمٌ بذاته، وإنه صفة له، والصفةُ لا تَقومُ إلا بـالموصـوف، فهو حقٌّ يَجبُ قَبولُه والقولُ به، فيجبُ الأخذُ بما في قولِ كُلٍّ من الطائفتين من الصواب، والعدول عما

(١) في «الفقه الأكبر» ص٤٨: الذي هو له صفة في الأزل.
(٢) «شرح الفقه الأكبر» ص٥٠، وما بين حاصرتين منه.

يَرُدُّهُ الشرعُ والعقلُ مِن قول كل منهما[1].

فإذا قالوا لنا: فهذا يَلزَمُ أن تكونَ الحوادِثُ قامَتْ به، قلنا: هٰذا القولُ مُجْمَل، ومَن أنكر قبلَكُم قيامَ الحوادثِ بهذا المعنى بِهِ تَعَالَى من الأئمة؟ ونصوصُ القرآن والسنة تَتَضَمَّنُ ذٰلك، ونُصُوصُ الأئمة أيضاً مع صريح العقل. ٧٧

ولا شكَّ أن الرسلَ الذين خاطَبوا الناسَ، وأَخبروهم أن اللّٰـه قال ونَادى وناجى ويقولُ، لم يُفْهِمُوهُم أن هٰذه مخلوقات منفصلةٌ عنه، بلِ الذي[2] أفهموهم إيَّاه: أن اللّٰـه نفسَه هو الذي تكلَّم، والكلامُ قائمٌ به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلَّم به وقاله، كما قالت عائشة رضي اللّٰـه عنها في حديث الإفكِ: «ولَشَأْنِي في نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِن أَنْ يَتَكَلَّمَ اللّٰـهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى»[3]. ولو كانَ المرادُ مِن ذٰلك كُلِّه خلاف مفهومه، لَوَجَبَ بيانُه، إذْ تأخيرُ البيانِ عن وقت الحاجة لا يَجوزُ.

ولا يُعْرَفُ في لغة ولا عقلٍ قائلٌ متكلِّمٌ لا يقومُ به القولُ والكلامُ وإنما قامَ الكلامُ بغيره، وإن زَعَمُوا أنهم فَرُّوا من ذٰلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفةً غيرَه، فإنَّهم إذا قالوا: يَعلَمُ لا كعِلمِنا، قلنا: ويَتكلَّم لا كتكلُّمِنا، وكذلك سائرُ الصفاتِ.

وهـل يُعْقَـلُ قـادرٌ لا تقـوم بـه القـدرة، أو حيٌّ لا تقـومُ

---

(١) من قوله: «ولما كلم موسى...» إلى هنا نقله الشيخ علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٨، مصدراً بقوله: قال شارح عقيدة الطحاوي.

(٢) في (ب): والذين.

(٣) قطعة من حديث الإفك المطول، أخرجه البخاري (٢٦٦١) و(٤١٤١) و(٤٧٥٠) في تفسير سورة النور: باب قوله تعالى: ﴿إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم﴾، ومسلم (٢٧٧٠) في التوبة: باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف، وأحمد ١٩٧/٦ من حديث عائشة. وروى هذه القطعة منه أبو داود (٤٧٣٥).

بـه الحياة؟! وقـد قـال ﷺ: «أعـوذُ بِكَلِمـاتِ اللّـه التَّامَّاتِ الَّتِي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولا فَاجِرٌ»[1]، فهل يقولُ عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق! بل هٰذا كقولـه: «أَعُوذُ بِرضاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ»[2]، وكقوله: «أَعُوذُ بِعزَّةِ الله وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ»[3]. وكقوله: «وأَعُوذُ بِعَظَمتِكَ أَنْ نُغتَالَ مِنْ تَحْتِنا»[4]. كُلُّ هٰذه من صفاتِ اللّـه تعالى. وهٰذه المعاني مبسوطة في مواضعها، وإنما أُشِير إليها هنا إشارة.

وكثيرٌ من متأخِّري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعددُ والتكثر والتجزي والتَّبَعُّضُ في الحاصل[5] في الدّلالات، لا في المدلولِ، وهٰذه العبارات مخلوقة، وسُمِّيَت: «كـلام الله» لِدَلالتها عليه، وتَأَدِّيه بها، فإن عُبِّرَ بالعربية، فهو قرآن، وإن عُبِّرَ بالعبرية، فهو توراة، فاختَلَفَتِ العباراتُ لا الكلام، قالوا: وتُسَمَّى هذه العبارات كلامَ اللّـه مجازاً.

وهذا كلام فاسد، فإن لازِمَهُ أن معنى قوله: ﴿ولا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، هو معنى قوله: ﴿وأَقِيموا الصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ومعنى

---

(١) أخرجه أحمد ٤١٩/٣، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٤٢) من حديث عبدالرحمن بن خنبش رضي الله عنه، وتمامه: «من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كُلِّ طارقٍ إلا طارِقاً يَطْرُقُ بخير يا رحمن» وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩١)، ومالك ٢١٤/١، وابن ماجه (٣٨٤١)، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٠١ تعليق رقم (١).

(٣) أخرجه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ١٠٠ تعليق رقم (١).

(٤) صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ١٠١ تعليق رقم (٢).

(٥) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «والتبعض حاصل».

آيـة الكرسي هو معنى آية الدَّين! ومعنى سورة الإخـلاص هو معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِـي لَهَبٍ﴾ وكلما تَأمَّل الإنسانُ هذا القولَ، تبيَّنَ له فسادُه، وعَلِمَ أنه مُخَالِفٌ لكلام السلف[1].

والحقُّ أن التوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والقرآنَ مِن كلام اللّـه حقيقةً، وكلامُ اللّـه تعالى لا يَتَنَاهى، فإنَّه لم يَزَلْ يَتكلَّمُ بما شاء إذا شاء كَيْفَ شاء، ولا يَزَالُ كذلك. قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّـي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنْفَدَ كَـلِمَـٰتُ رَبِّـي وَلَوْ جِئْنَـا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ اللّـهِ إِنَّ اللّـهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. ولو كان ما في المصحف عِبَارَةً عن كلام اللّـه، وليس هو كَلَامَ اللّـه، لما حَرُمَ على الجُنُبِ والمُحْدِث مَسُّه، ولو كان ما يَقْرَؤُه القارىءُ ليس كلامَ الله، لما حَرُمَ على الجنب قراءة القرآن.

٧٨

كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف

بل كلامُ اللّـه محفوظٌ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوبٌ في المصاحِفِ، كما قالَه أبو حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»[2]. وهو في هذه المواضع كلها حقيقةً، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلامُ اللّـه، فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خطُّ فلانٍ وكتابتُه، فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيلَ: فيه مِدادٌ قد كُتِبَ به، فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المِدَادُ في المصحف، كانت الظرفيةُ فيه غيرَ الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السَّماواتُ والأرضُ، وفيه محمدٌ وعيسى، ونحو ذلك. وهٰذان المعنيان مغايِران لمعنى قول القائل:

---

(١) من قوله: وقد قال ﷺ: أعوذ بكلمات الله التامات.. إلى هنا، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٨ ــ ٤٩.

(٢) ص ٤٠ بشرح علي القاري.

فيه خطُّ فلان الكاتب، وهٰذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل: فيه كلامُ اللّـه. ومن لم يتنبَّهْ للفروق بينَ هٰذه المعاني، ضَلَّ، ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرقُ بين القراءة التي هي فعلُ القارىء، والمقروء الذي هو قولُ الباري، مَنْ لم يَهتَدِ له، فهو ضَالٌّ أيضاً، ولو أن إنساناً وَجَدَ في ورقة مكتوباً:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللّـهَ بَاطِلُ[1]

من خط كاتب معروف، لقال[2]: هذا مِن كلام لَبيد حقيقة، وهذا خطُّ فلان حقيقة، وهذا كُلُّ شيء حقيقة، وهذا حبر حقيقة، ولا تَشتَبِه هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآنُ في الأصل: مصدر، فتارةً يُذْكَرُ، ويُرَادُ به القراءةُ، قال تعالى: ﴿وقرءَانَ الفَجْرِ إنَّ قُرْءَانَ الفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ [الإسراء: ٧٨].

---

(١) صدر بيت للبيد وتمامه:

وكُـلُّ نـعـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ

وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة مطلعها:

أَلا تَسْألانِ المرءَ مـاذا يُحـاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقضى أَمْ ضـلالٌ وباطـلُ

انظر ديوانه ص ٢٥٤. وهو من شواهد كتب النحو على أن خلا إذا تقدمها «ما» المصدرية وجب نصب المستثنى بها.

انظر «الهمع» ١/١٥، ٢٣٣، و«الصبان على الأشموني» ١/٢٨ و٢/١٦٤، و«أوضح المسالك» ٢/٧٤، و«الشواهد الكبرى» للعيني ١/٥ و٣/١٣٤. وأخرج البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد:

ألا كُلُّ شيءٍ مـا خـلا اللّـهَ بَـاطِـلُ»

(٢) في (أ) و (ج): ولقال، بزيادة واو.

وقال ﷺ: «زَيِّنوا القُرْآنَ بأَصْوَاتِكُمْ»[1]. وتارة يُذكَرُ ويُراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ القُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِىءَ القُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُم تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف:٢٠٤]. وقال ﷺ: «إنَّ هٰذا القُرآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[2]. إلى غير ذلك مِن الآيات والأحاديث الدَّالَّةِ على

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨) في الصلاة: باب استحباب الترتيل في القراءة، والنسائي ٢/١٧٩ـ١٨٠ في الافتتاح: باب تزيين القرآن بالصوت، والدارمي ٢/٤٧٤، وأحمد ٤/٢٨٣ و٢٨٥ و٢٩٦ و٣٠٤، وابن ماجه (١٣٤٢)، والخطيب في «تاريخه» ٤/٢٦١، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٢٧ من حديث البراء بن عازب، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٦٦٠)، والحاكم ١/٥٧٥، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» ٧/١٣٩، وعن أبي هريرة عند ابن حبان (٦٦١)، وعن ابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١١١٣)، وعن ابن مسعود عند ابن سعد ٦/٩٠،وأخرجه الحاكم ١/٥٧٥ أيضاً من حديث البراء بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً»، وسنده حسن.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»١/٢٠١،والشافعي في «الرسالة» (٢٧٣)، والبخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١) و(٦٩٣٦) و(٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)، وأبو داود (١٤٧٥)، والترمذي (٢٩٤٤)، والنسائي ٢/١٥٠، ١٥١، وأحمد ١/٢٤، ٤٠، ٤٣، والطيالسي ص ٩، والطبري (١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٨٧، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٢٦) من حديث عمر بن الخطاب، وفي الباب عن عمرو بن العاص عند أحمد ٤/٢٠٤ و ٢٠٥، وعن أم أيوب عنده أيضاً ٦/٤٣٣ و٤٦٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٨٣، وعن معاذ عند الطبراني ٢٠/ (٣١٢)، وعن أبي عند مسلم (٨٢٠)، وأحمد ٥/١٢٧، وأبي داود (١٤٧٧) و (١٤٧٨)، والنسائي ٢/١٥٣ ـ ١٥٤، والطبري (٣٠)، والبغوي (١٢٢٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٨٩ و١٩١، وعن حذيفة عند أحمد ٥/٣٨٥ و٣٩١ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و٤٠٦،والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٨٢ ـ ١٨٣، والطبراني(٣٠١٨)، والبزار (٢٣١٠)، وعن أبي بكرة عند البزار (٢٣١١)، والطحاوي ٤/١٩١ وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وعن أبي هريرة عند أحمد ٢/٣٠٠ و٣٣٢ و ٤٤٠، والبزار (٢٣١٣)، والطحاوي ٤/١٨٣، وصححه ابن حبان (٧٤)، وعن =

كُلٌّ من المعنيين المذكورين، فالحقائقُ لها وجود عيني، وذهني، ولفظي، ورسمي، ولكنَّ الأعيانَ تُعْلَمُ، ثم تُذْكَرُ، ثم تُكْتَبُ، فكتابتُها في المصحف هي المرتبة الرابعة.

وأما الكلامُ، فإنَّه ليس بينَه وبينَ المصحف واسطةٌ، بل هو الذي يُكْتَبُ بلا واسطة ذهنٍ ولا لسان، والفَرْقُ بَيْنَ كونه في زُبُرِ الأولين، وبَيْنَ كونه في رَقٍّ منشور[1]، أو في كتاب مكنونٍ: واضح.

79 فقوله عن القرآن: ﴿وإنَّهُ لَفي زُبُرِ الأوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، أي: ذِكْرُه ووَصْفُه والإخبارُ عنه، كما أنَّ محمداً مكتوبٌ عندَهم، إذ القرآنُ أَنزَلَه اللّه على محمد، لم يُنزِلْهُ على غيره أصلاً، ولهذا قال: «في الزُّبُرِ» ولم يَقُلْ في الصحف، ولا في الرَّق، لأن «الزُّبُر» جمع «زبور» و«الزَّبْر» هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وإنَّه لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] أي: مزبور الأولين، ففي نفسِ اللفظ واشتقاقه ما يُبَيِّنُ المعنى المراد، ويُبَيِّنُ كمالَ بيانِ القرآن وخلوصَه مِن اللبس، وهذا مِثْلُ قوله: ﴿الَّذي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُم﴾ [الأعراف:١٥٦]، أي: ذِكره، بخلاف قوله: ﴿في رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور:٣] أو ﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢٢] أو ﴿كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة:٧٨] لأن العامل في الظرف إما أن يَكُونَ من الأفعالِ العامة، مِثْلَ الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يُقدَّر: مكتوب في كتاب، أو في رَقٍّ.

= ابن مسعود عند البزار (٢٣١٢)، والطحاوي ١٨٤/٤، والطبراني (١٠٠٩٠) و(١٠٢٧٣) وصححه ابن حبان (٧٥).

(١) زاد في (ب) و(ج) و(د): أو لوح محفوظ، وقد ذكرت هذه الزيادة في (آ)، لكن أثبت فوق «أو» كلمة «لا»، وفوق «محفوظ» كلمة «إلى» وهذا يعني في اصطلاحهم ترميجه، فإنه ليس من كلام المصنف.

والكتابُ: تارة يُذْكَرُ ويُرَادُ به محلُّ الكتابة، وتارةً يُذْكَرُ ويُرَادُ به الكلامُ المكتوب، ويَجِبُ التفريقُ بَيْنَ كتابةِ الكلامِ في الكتاب، وكتابة[1] الأعيانِ الموجودة في الخارج فيه، فإنَّ تلك إنما يُكْتَبُ ذِكْرُها، وكلما تَدَبَّرَ الإنسانُ هٰذا المعنى، وَضَحَ له الفَرْقُ.

وحقيقةُ كلامِ اللّٰه تعالى الخارجية: هي ما يُسْمَعُ منه، أومِن المبلِّغ عنه، فإذا سَمِعَهُ السَّامِعُ، عَلِمَه وحَفِظه، فكلامُ الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع، فهو مقروء له متلوٌّ، فإن كَتَبَه، فهو مكتوب له مرسومٌ، وهو حقيقة في هذه الوجوه كُلِّهَا لا يَصِحُّ نفيُه، والمجازُ يَصِحُّ نفيه، فلا يجوزُ أن يُقَالَ: ليس في المصحف كَلَامُ اللّٰه، ولا: ما قَرَأ القارىء كلام اللّٰه، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَـٰمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يَسْمَعُ كلامَ اللّٰه مِنَ اللّٰه، وإنما يَسْمَعُهُ مِن مبلِّغه عن اللّٰه، والآية تَدُلُّ على فساد قولِ مَنْ قال: إن المسموعَ عِبارةٌ عن كَلام اللّٰه، وليس هو كلامَ اللّٰه، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَـٰمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يَقُلْ حتى يَسْمَعَ ما هو عبارةٌ عن كلامِ اللّٰه، والأَصْلُ الحقيقة. ومن قال: إن المكتوبَ في المصاحف عبارةٌ عن كلامِ اللّٰه، أو حِكَايةُ كَلامِ الله، وليس فيها كَلَامُ الله: فقد خَالَفَ الكتابَ والسنة، وسَلَفَ الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلامُ[2] الطحاوي رَحِمَه الله يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: إنه معنى واحد

---

(١) في (ب): وكتاب.

(٢) من هنا إلى قوله: في عدة آثار، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٩، وصرح بنسبته للشارح.

لا يُتصوَّرُ سماعُه منه، وأنَّ المسموعَ المنزَّل المقروء المكتوبَ ليسَ كلامَ الله، وإنَّما هو عبارة عنه، فإنَّ الطَّحاوي رحمه الله يقول: كلامُ الله مِنْه بَدَا. وكذلك قال غيرُه من السلف، ويقولون: منه بدا، وإليه يَعُود، وإنما قالوا: منه بدا، لأن الجهميةَ من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خَلَقَ الكلامَ في محل، فبدا الكلامُ مِن ذلك المحل، فقال السلفُ: «منه بدا» أي: هو المتكلم به، فمنه بدا، لا مِنْ بعضِ المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العزيزِ الحَكيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ القَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: وإليه يَعُود: أنه يُرفَعُ مِنَ الصدورِ والمصاحف، فلا يَبقى في الصُّدورِ منه آية، ولا في المصاحف، كما جاءَ ذلك في عدة آثار[1]. ٨٠

عجز العقل عن إدراك كيفية تكلمه سبحانه بالقرآن

وقولُه: «بلا كيفية» أي: لا تُعْرَفُ كيفيةُ تكلُّمِه به قولاً ليس بالمجاز، «وأنزلَه على رسوله وَحياً» أي: أَنزَله إليه على لسان المَلَك، فَسَمِعَه المَلَكُ جبريل من اللَّـه، وسَمِعَهُ الرسولُ محمد ﷺ من المَلَكِ،

---

(١) أخرج ابن ماجه (٤٠٤٩) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْرُس الإسلام كما يَدْرُسُ وشيُ الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائفُ من الناس: الشيخُ الكبيرُ والعجوزُ يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها...».

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ٢٥٤: إسناده صحيح ورجاله ثقات، رواه مُسَدَّد في مسنده عن أبي عوانة، عن أبي مالك بإسناده ومتنه، ورواه الحاكم في «المستدرك» ٤٧٣/٤ من طريق أبي كريب، عن أبي معاوية، به. وقال: صحيح على شرط مسلم. قلت: ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وقَرَأه على الناس، قال تعالى: ﴿وقُرءَاناً فَرَقْنَـٰهُ لِتقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ المُنـذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَـرَبِـيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. وفي ذلك إثباتُ صفةِ العلو للّـه تعالى.

وقد أُورِدَ على ذلك أنَّ إنزالَ القرآن نظيرُ إنزالِ المطر، وإنزالِ الحديد، وإنزالِ ثمانية أزواج من الأنعام.

والجواب: أنَّ إنزالَ القرآن فيه مذكور أنه إنزال من اللّـه، قال تعالى: ﴿حمٓ * تَنزِيلُ الكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العَزِيزِ العَلِيمِ﴾ [غافر: ١ ــ ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ الكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعـالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حم السجدةَ: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَـٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٣ ــ ٥]. وقال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِكِتَـٰبٍ مِنْ عِندِ اللَّـهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُم صَـٰدِقِينَ﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿والَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ الكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّنْ رَّبِّكَ بالحق﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُس من رَّبك بالحق﴾ [النحل: ١٠٢].

وإنزالُ المطر مقيَّدٌ بأنه مُنْزَلٌ من السماء، قال تعالى: ﴿أنـزل مِنَ السَّمـاءِ مَاءً﴾ [الـرعد: ١٧]. والسمـاء: العلوُّ، وقد جـاءَ في مكانٍ آخر: أنه منزل من المُزْنِ، والمز ن: السحاب، وفي مكان آخر: أنه منزل من المُعْصِرَاتِ، وإنزالُ الحديد والأنعام مُطْلَقٌ، فكيف يشتبِهُ هذا الإنزال

بهذا الإنزال، وهٰذا الإنزال بهٰذا الإنزال[1]؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عاليةٌ على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدِنه أعلى كان حديدُه أجودَ، والأنعام تُخلَقُ بالتوالدِ المستلزِم إنزال الذكورِ الماءَ من أصلابها إلى أرحامِ الإناث، ولهذا يقال: أَنْزَلَ ولم يُنْزِل، ثم الأَجِنَّة تَنْزِلُ من بطونِ الأمهات إلى وجه الأرض، ومن المعلوم أنَّ الأنعامَ تَعلُو فحولُها إناثَها عند الوَطْءِ، وَيَنْزِلُ ماءُ الفحلِ مِن عُلْوٍ إلى رَحِمِ الأُنثى، وتُلقي ولدَها عند الوِلادة مِن عُلْوٍ إلى سُفل، وعلى هذا فَيُحْتَمَلُ قولُه: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَـٰمِ﴾ [الزمر: ٦]: وجهين: أحدُهما: أن تكون «مِن» لبيان الجنس. الثاني: أن تكون «مِن» لابتداء الغاية، وهذان الوجهان[2] يُحتَملانِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَـٰمِ أَزْوَاجاً﴾[3] [الشورى: ١١]. ٨١

وقوله: «وصَدَّقَه المؤمنون على ذلك حقاً». الإشارةُ إلى ما ذَكَرَه من التكلم به على الوجهِ المذكورِ وإنزاله، أي: هٰذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلفُ الصالح، وأن هذا حَقٌّ وصِدْق.

الرد على من يقول بالكلام النفسي

وقوله: «وأَيْقَنُوا أنه كلامُ اللّـه تعالى بالحقيقة ليس بمخلوقٍ ككلامِ البريَّةِ» رَدُّهُ على المعتزلة وغيرهم بهٰذا القولِ ظاهر، وفي قوله: بالحقيقة، رَدٌّ على مَنْ قال: إنه معنى واحدٌ قـام[4] بذاتِ الله لم يُسمَعْ منه، وإنَّما

---

(١) جملة «وهذا الإنزال بهذا الإنزال» لم ترد في (ب).

(٢) تحرفت في (أ) إلى: الجوهان.

(٣) في «زاد المسير» ٧/٢٧٥: ﴿جعل لكم من أنفسكم﴾ أي: مِن مثل خلقكم ﴿أزواجاً﴾ نساء. وقال ابن كثير ٧/١٨٢: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ أي: من جنسكم وشكلكم منة عليكم وتفضلاً، جعل من جنسكم ذكراً وأنثى. وقال الآلـوسي ١٥/١٧: و ﴿جعل﴾ أي: خلق ﴿من أنفسكم﴾ من جنسكم ﴿أزواجاً﴾ نساءً.

(٤) في (ب): قائم.

هو الكلامُ النفساني، لأنه لا يُقال لمن قام به الكلامُ النفساني ولم يَتَكلَّم به: إن هذا كَلَامٌ حقيقةً، وإلا لَلَزِمَ أن يكونَ الأَخْرَسُ متكلماً، ولَزِمَ ألَّا يكونَ الذي في المصحف عندَ الإطلاقِ هو القرآن ولا كلامَ اللّـه، ولكن عبارة عنه ليست هي كَلَامَ الله، كما لو أَشَارَ أَخْرَسُ إلى شخصٍ بإشارة فَهِمَ بها مقصودَه، فكتَبَ ذلك الشَّخْصُ عبارتَه عن المعنى الذي أَوْحاه إليه ذلك الأخرسُ، فالمكتوبُ: هو عبارةُ ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المَثَلُ مطابقٌ غايةَ المطابقة لما يَقُولُونَه، وإن كان اللّـه تعالى لا يُسَمِّيه أَحَدٌ «أخرَس»، لكن عندَهم أن المَلَكَ فَهِمَ منه معنى قائماً بنفسه، لم يَسمَعْ منه حرفاً ولا صَوْتاً، بل فَهِمَ[1] معنى مجرداً ثم عَبَّر عنه، فَهُوَ الذي أَحدَث نَظْمَ القرآن وتأليفه العربـي، أو أن اللّـه خَلَقَ في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دُونَ المَلَكِ هٰذه العبارةَ.

ويُقال لمن قال: إنَّه معنى واحـد: هـل سَمِعَ موسى عليه السَّلامُ جَمِيعَ المعنى أو بعضَه؟ فإن قَالَ: سَمِعَه كُلَّه، فقد زَعَمَ أنه سَمِعَ جَمِيعَ كلامِ اللّـه! وفسادُ هٰذا ظاهر، وإن قال: بَعْضَهُ، فقد قال: يَتَبَعَّضُ، وكذلك كُلُّ مَنْ كَلَّمه اللّـه، أو أَنزَلَ إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لأَدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثال ذلـك: هل هٰذا جَمِيعُ كلامِه أو بعضُه؟ فإن قال: إنَّه جميعُه، فهٰذا مكابرة، وإن قال: بعضُه، فقدِ اعترَفَ بتعدُّده.

مذاهب الناس في مسمى الكلام والقول

وللناس في مُسَمَّى الكلامِ والقولِ عند الإطـلاق: أربعةُ أقوال:

---

(١) في (ب): فهم منه.

أحدُها: أنه يَتَناوِلُ اللفظَ والمعنى جميعاً، كما يَتناولُ لفظُ الإنسان للروحِ والبدنِ معاً، وهذا قولُ السلف.

الثاني: أنه اسمٌ للفظ فقط، والمعنى ليس جُزْءَ مسماه، بل هو مدلولُ مسمَّاه، وهٰذا قولُ جماعةٍ من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط، وإطلاقُه على اللفظِ مجاز، لأنه دالٌّ عليه، وهٰذا قولُ ابنِ كُلَّاب ومن اتَّبَعه.

٨٢ الرابع: أنه مُشْتَرَكٌ بينَ اللفظِ والمعنى، وهٰذا قَوْلُ بعضِ المتأخرين مِن الكُلَّابية.

ولهم قول ثالثٌ: يُروى عن أبي الحسن، أنه مجازٌ في كلام اللّٰه، حقيقةٌ في كلام الآدميين، لأن حروفَ الآدميين تَقُومُ بهم، فلا يَكُونُ الكَلَامُ قائماً بغيرِ المتكلم، بخلاف كلامِ اللّٰه، فإنَّه لَا يَقُومُ عنده باللّٰه، فيَمتنِعُ أن يكونَ كلامَه، وهٰذا مبسوطٌ في موضعه، وأما مَنْ قال إنَّه معنىً واحد، واسْتَدَلَّ عليه بقولِ الأخطل:

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤادِ وَإنَّما ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيلا[1]

فاستدلالٌ فاسد. ولو استَدَلَّ مستدلٌّ بحديثٍ في «الصحيحين» لقالوا: هذا خَبَرُ واحدٍ! ويكون مما اتَّفَقَ العلماءُ على تصدِيقه، وتَلَقِّيهِ بالقَبول والعملِ به، فكيف وهٰذا البَيْتُ قد قيل: إنه مصنوعٌ منسوبٌ إلى الأخطل، وليس هُوَ في ديوانِه؟! وقيل: إنما قال: «إن البَيَانَ لَفِي الفُؤادِ» وهذا أقربُ إلى الصحة، وعلى تقديرِ صحته عنه، فلا يَجُوزُ الاستدلالُ

(١) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو يُذكر في كتب المتكلمين مع بيت قبله، هو:
لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطبةٌ ... حتى يكونَ مع الكلامِ أصيلا

به، فإنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنى الكلام، وزَعَمُوا أنَّ عيسى عليه السَّلامُ نَفْسُ كلمةِ اللّه، واتَّحَدَ اللاهوتُ بالنَّاسوت! أي: شيء مِنَ الإله بشيءٍ من الناس! أَفَيُسْتَدلُّ بقولِ نصرانِيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلامِ على معنى الكلام، ويُتْرَكُ ما يُعلَمُ من معنى الكلام في لغة العرب!

وأيضاً: فمعناه غيرُ صحيح، إذ لازِمُه أن الأخرسَ يُسمَّى متكلماً، لقيام الكلام بقلبه، وإن لم يَنْطِقْ به، ولم يُسْمَعْ منه، والكلامُ على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أشِيرُ إليه إشارة.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هٰذا القولَ له شَبَهٌ قوي بقولِ النصارى القائلين باللاهوت والناسوت! فإنهم يقولون: كلامُ اللّهِ[1] هو المعنى القائمُ بذاتِ اللّه الذي لا يُمْكِنُ سَماعُه، وإنما النَّظْمُ المسموعُ مخلوق، فإفهامُ المعنى القديم بالنظم المخلوق يُشبِهُ امتزاج اللاهوت بالناسوتِ الذي قَالَتْه النصارى في عيسى عليه السلام، فانْظُرْ إلى هذا الشَّبه ما أعجَبَه[2]!.

ويَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قال: بأن الكلامَ هو المعنى القائمُ بالنفس قولُه ﷺ: «إنَّ صَلاَتَنَا هٰذِهِ لاَ يَصْلُحُ فِيْهَا شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ»[3].

---

(١) لفظ الجلالة لم يرد في (ب).

(٢) انظر «الجواب الصحيح» ٣/٧٣.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي ٣/١٤ـ ١٨، والطيالسي (١١٠٥)، وأحمد ٥/٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، والطبراني في «الكبير» ١٩/(٩٤٥) و(٩٤٧) و(٩٤٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثُكل أمِّياه ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكني سكتُّ، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلمًا قبله =

وقال: «إِنَّ اللَّـهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَـاءُ، وإن مما[1] أَحْـدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا في الصَّلَاةِ»[2]. واتَّفَقَ العلماءُ على أنَّ المصلِّي إذا تكلَّمَ في الصلاة عامِداً لغير مصلحتها، بَطَلَتْ صلاتُه، واتَّفقوا كُلُّهم على أن ما يَقُومُ بالقلبِ من تصديقٍ بأمورٍ دُنيويةٍ وطـلـب، لا يُبْطِلُ الصَّلاةَ، وإنما يُبْطِلُها التَّكَلُّمُ بذٰلك، فعُلِمَ اتفاقُ المسلمين على أن هٰذا ليس بكلام.

وأيضاً: ففي «الصحيحين» عن النبـيِّ ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّـهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَتَكَلَّم بِهِ أو تَعْمَلْ بِهِ»[3]. فقد أَخبَرَ أن اللّـه عفا عن حديث النفس إلا أن تَتَكلَّمَ، ففرَّق بينَ حديثِ النفس وبينَ الكلامِ، وأَخبَرَ أنه لا يُؤاخَذُ به حتَّى يَتكلَّمَ به، والمراد: حتى يَنْطِقَ به اللِّسانُ، باتِّفاقِ العلماء، فَعُلِمَ أن هٰذا هو الكَلَامُ في اللغة، لأن الشارعَ إنما خاطَبَنا بلغة العرب. ٨٣

= ولا بعده أحسن تعليمًا منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير، وقراءة القرآن».

(١) في الأصول الأربعة: «وإنما»، والمثبت هو من البخاري والشافعي وإحدى روايات أحمد، ولفظ الآخرين: وإن الله قد أحدث.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» ١٣/٤٩٦ في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿كلَّ يوم هو في شأن﴾ بصيغة الجزم عن ابن مسعود، وأخرجه موصولاً الشافعي ١/٩٥، وأبو داود (٩٢٤)، والنسائي ٣/١٩، وأحمد ١/٣٧٦ و٣٧٧ و٤٠٩ و٤١٥ و٤٣٥ و٤٦٣ وسنده حسن، وهو عند ابن أبي شيبة ٢/٧٣، والحميدي (٩٤)، والطيالسي (٢٤٥)، والبغوي (٧٢٣)، والبيهقي ٢/٣٥٦، والطبراني (١٠١٢٠) و(١٠١٢١) و(١٠١٢٢) و(١٠١٢٣) و(١٠١٢٩) و(١٠١٣٠) و(١٠١٣١) و(١٠٥٤٥).

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٢٥٢٨) و(٢٥٢٩) و(٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، وابن ماجه (٢٠٤٠) و(٢٠٤٤)، والنسائي ٦/١٥٦ـ ١٥٧، والدارقطني ٤/١٧١، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٢٤٩ ـ ٢٥٠، والخطيب في «تاريخه» ٩/٤٣٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٢٥٩ و٦/٢٨٢ و٧/٢٦١، وفي «أخبار أصبهان» ٢/٣٣١.

وأيضاً ففي[1] «السنن»: أن معاذاً رضي اللّـه عنه قال: يا رَسُولَ اللّـه، وإنا لَمؤاخَذُونَ بما نَتَكَلَّمُ به؟ فقال: «وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على مَنَاخِرِهم إلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِم»[2]. فبَيَّنَ أنَّ الكلامَ إنما هو باللسان، فَلَفْظُ «القول» و«الكلام» وما تَصرَّف منهما، مِن فِعْلٍ ماضٍ ومضارعٍ وأَمْرٍ واسم فاعل، إنما يُعرَفُ في القرآن والسنة وسائرِ كَلامِ العرب إذا كان لفظاً ومعنى. ولم يَكُنْ في مسمى «الكلام» نِزَاعٌ بَيْنَ الصحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، وإنما حَصَلَ النِّزاعُ بَيْنَ المتأخِّرين من علماء أهلِ البدعِ، ثم انتَشَرَ.

ولا رَيبَ أن مُسَمَّى الكلامِ والقول ونحوهما، ليس هو مما يُحتَاجُ فيه إلى قول شاعرٍ، فإن هٰذا مما تَكَلَّمَ به الأَوَّلُونَ والآخِرون من أهل اللغة، وعَرَفُوا معناه، كما عَرَفُوا مسمَّى الرأس واليدِ والرجلِ ونحوِ ذلك.

ولا شَكَّ أنَّ مَنْ قال: إن كلامَ اللّـهِ معنى واحد قائمٌ بنفسِه تعالى، وإن المتلُوَّ المَحْفُوظَ المَكْتُوبَ المسموعَ مِن القارىءِ حكايةُ كلامِ اللّـه وهو مخلوق، فقد قال بخلق القرآن في المعنى وهو لا يَشْعُرُ، فإن

---

(١) في (ب): في.

(٢) حديث صحيح بطرقه. أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وأحمد ٢٣١/٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٩٩/٨، وابن ماجه (٣٩٧٣) من طريقين عن معمر، عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل، عن معاذ. ولم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وأخرجه أحمد أيضاً ٢٣٧/٥، والطيالسي (٥٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٧/١١ من رواية عروة بن النزال عن معاذ، ولم يسمع منه أيضاً، وأخرجه أحمد ٢٣٦/٥ من رواية شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٨/١١، و«الإيمان» ص ٢ من طريق عَبِيدَة بن حميد، عن الأعمش، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ.

اللّـه تعالى يقول: ﴿قُل لَئِنِ اجتَمَعَتِ الإنْسُ والجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذا القُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]. أَفَتَراهُ سبحانه وتعالى يُشِيرُ إلى ما في نفسه أو إلى هٰذا المتلوِّ المسموعِ؟ ولا شَكَّ أن الإشارةَ إنما هي إلى هٰذا المتلوِّ المسموعِ، إذ ما في ذات اللّـه غيرُ مشارٍ إليه، ولا منزلٌ ولا متلوٌّ ولا مسموعٌ.

وقوله: ﴿لا يَأْتُونَ بِمِثْله﴾ أَفَتُراه سبحانه يقول: لا يَأْتُونَ بمثلِ ما في نفسي مما لم يسمعُوه ولم يَعْرِفُوه، وما في نفس الباري عَزَّ وجَلَّ لا حِيلَةَ إلى الوصولِ إليه، ولا إلى الوقوفِ عليه.

فإن قالُوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارتِه[1] وهو المتلوُّ المَكْتُوبُ المسموع، فأما أن يُشِيرَ إلى ذاته فـلا، فهذا صَرِيحُ القولِ بأن القرآنَ مخلوق، بل هُمْ في ذلك أكفرُ من المعتزلة، فإنَّ حكاية الشيء مثلُه وشبهه، وهذا تصريحٌ بأن صفاتِ اللّـه تعالى محكيَّة، ولو كانت هٰذه التلاوة حكايةً، لكان النَّاسُ قد أَتَوْا بمثل كلامِ اللّـه، فـأين عَجْزُهُمْ؟! ويكون التالي ــ في زَعْمِهم ــ قد حكى بصـوتٍ وحرفٍ ما لَيْسَ بصوتٍ وحرف، وليس القرآنُ إلا سُوَراً مُسَوَّرة، وآياتٍ مُسَطَّرةً، في صُحُفٍ مطهَّرَةٍ. قال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَـٰتٍ﴾ [هود: ١٣]. ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ في صُدُورِ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَا إِلَّا الظَّـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿في صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣ ــ ١٤]. ويُكتب لمن قرأه بكل حرفٍ منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إنِّي لا أَقُولُ «الۤم» حَرْفٌ، وَلٰكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، ٨٤

(١) في (ب): وعباراته.

وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»[1]. وهو المحفوظُ في صدورِ الحافظين، المسموعُ من أَلْسُنِ التَّالين، قال الشيخُ حافظُ الدين النَّسَفِيُّ[2] رحمه اللّـه في «المنار»: إن القرآن اسمٌ للنظم والمعنى، وكذا قال غَيْرُهُ مِن أهل الأصول. وما يُنسَبُ إلى أبي حنيفة رحمه الله: أنَّ مَنْ قَرَأَ في الصلاة بالفارسية أجزَأَه، فقد رَجَع عنه[3]، وقال: لا تَجوزُ القراءةُ مع القُدرةِ بغير العربية. وقالوا: لو قَرَأَ بغير العربية، فإمَّا أن يكون مجنوناً فيُدَاوَى، أو زِنديقاً فَيُقْتَلَ، لأن[4] اللّـه تَكَلَّـمَ به بهٰذه اللغة، والإعجازُ حَصَلَ بنظمه ومعناه.

كفر من أنكر أن القرآن كلام الله

وقوله: «ومَنْ سَمِعَه، وقال: إنه كَلَامُ البشر، فقد كَفَرَ» لا شَكَّ في تكفير مَنْ أَنكَرَ أنَّ القرآن كَلَامُ اللّـه، بل قالَ: إنه كَلَامُ محمدٍ أو غيره من الخلق، ملَكاً كان أو بشراً، وأما إذا أقرَّ أنه كلامُ اللّـه، ثم أوَّلَ وحرَّفَ،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) في ثواب القرآن: باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» وإسناده صحيح. وهو في «سنن الدارمي» ٢/٤٢٩، و«المستدرك» ١/٥٥٥.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن محمود أبو البركات النَّسَفِيُّ، قال اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ١٠٢: كان إماماً عديمَ النظير في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، وله تصانيف معتبرة، توفي سنة ٧١٠هـ، وكتابه المنار اسمه الكامل «منار الأنوار» مختصر مفيد في أصول الفقه، كثير التداول والانتشار، وعليه شروح كثيرة، وقد طبع غير واحد منها، وانظر «كشف الظنون» ٢/١٨٢٣ ــ ١٨٢٧.

(٣) في الهداية، وشرحها للعيني ٢/١٢٩ ــ ١٣٠: ويُروى رجوع أبي حنيفة في أصل المسألة ــ يعني القراءة بالفارسية ــ إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة القراءة بغير العربية، رواه أبو بكر الرازي وغيره، وعليه الاعتماد لتنزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً بالإجماع.

(٤) في (ب): فإن.

فقد وافق قولَ من قال: ﴿إِنْ هٰذا إِلَّا قَوْلُ البَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين اسْتَزلَّهُم الشيطانُ، وسيأتي الكلامُ عليه عند قول الشيخ: «ولا نُكَفِّرُ أحداً مِن أهلِ القِبلة بِذنبٍ مَا لَمْ يَستحِلَّه» إن شاء اللّٰه تعالى.

إعجاز القرآن من جهة اللفظ والمعنى

وقوله: «ولا يُشْبِهُ قولَ البشر». يعني: أنه أَشْرَفُ وأَفْصَحُ وأَصْدَقُ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ والجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا القُرْءَانِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، الآية [الإسراء: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]. فلمَّا عَجَزُوا ـ وهم فصحاءُ العربِ، مع شدة العداوة ـ عن الإتيانِ بسورةٍ مِثْلِهِ، تَبَيَّنَ صِدْقُ الرسول ﷺ أنه من عند اللّٰه، وإعجازُه من جهة نظمه ومعناه، لا مِن جهة أحدِهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غيرُ ذي عِوَجٍ بلسان عربي مبين، أي: باللغة العربية. فنفي المشابهة مِن حيثُ التكلمُ ومن حيثُ النظمُ والمعنى، لا من حيثُ الكَلِماتُ والحروفُ. وإلى هذا وَقَعَتِ الإشارةُ بالحروف المقطَّعة في أوائل السُّور، أي: أنه في أُسلوبِ كلامهم وَبِلُغَتِهم التي يتخاطبون بها، ألا تَرَى أنه يَأْتي بَعْدَ الحروفِ المُقَطَّعَةِ بذِكْرِ القرآنِ؟ كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * ذٰلِكَ الكِتَـٰبُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]. ﴿الٓمٓ * اللَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَـٰبَ بالحَقِّ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]، الآية. ﴿الٓمٓصٓ * كِتَـٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١ ـ ٢]، الآية، ﴿الٓر * تِلْكَ ءَايَـٰتُ الكِتَـٰبِ الحَكِيمِ﴾ [يونس: ١ ـ ٢] وكذلك الباقي، يُنَبِّهُهم أن هٰذا الرسولَ الكريم لم يأتِكُم بما لَا تَعرِفُونَه، بل خاطَبَكم بلسانكم.

ولكن أهلَ المقالاتِ الفاسدة يَتذَرَّعُون بمثل هٰذا إلى نفي تكلُّمِ

اللّـه به، وسماع جبريل منه، كما يَتذرَّعُون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يَـرُدُّ عليهم قولَهم، وهو قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] مايَرُدُّ على من[1] يَنفِي الحرف، فإنه قال: ﴿فَأْتُوا بسورة﴾ ولم يَقُل: فأتوا بحرف، أو بكلمة، وأقصرُ سورة في القرآن ثلاث آيات، ولهذا قال أبو يوسف ومحمد[2] رحمهما الله: إن أدنى ما يُجزِئُ في الصلاة ثلاثُ آيات قِصارٍ، أو آيةٌ طويلة[3]، لأنه لا يَقَعُ الإعْجَازُ بدون ذلك. واللّـه أعلم.

٨٥

قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللّـه بمعنى من معاني البَشر، فقد كَفَرَ. فَمَنْ أَبْصَرَ هٰذَا اعْتَبَرَ، وعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكُفَّارِ انْزَجَرَ، وعَلِمَ أن الله بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كالبَشَرِ».

صفات الله ليست كصفات البشر

ش: لَمَّا ذَكَرَ فيما تقدَّم أن القرآن كلامُ اللّـه حقيقة، منه بدا، نَبَّه بعد ذٰلك على أنَّه تعالى بصفاته ليس كالبشرِ، نفياً للتشبيه عَقِيبَ الإثباتِ، يعني: أنه تعالى وإن وُصِفَ بأنه متكلِّمٌ، لكنْ لا يُوصَفُ بمعنى من

---

(١) في (ب): ما.

(٢) هو العلاّمة المجتهد فقيه العراق، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة ومدون علمه، وراوي «الموطأ» عن الإمام مالك، فقد أقام عنده في المدينة ثلاث سنين وكسراً، وسمعه من لفظه، ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف. قال الإمام الشافعي: حملت عنه وقر بعير كتباً، وما ناظرت سَميناً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت، لفصاحته. توفي سنة(١٨٩هـ) في الرَّيّ. مترجم في «السير» ٩/ رقم الترجمة (٤٥).

(٣) في «الهداية»: وأدنى ما يجزىء من القراءة في الصلاة آية عند أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ وقالا: ثلاث آيات قصار أو آية طويلة؛ لأنه لا يسمى قارئاً بدونها، فأشبه قراءة ما دون الآية، ونقل العيني في «البناية» ٢/ ٢٧٧: أن قولهما هو رواية عن أبي حنيفة.

معاني البشر التي يكونُ الإنسانُ بها متكلِّماً، فإن اللَّـه ليس كمثله شيء وهو السميعُ البصير. وما أحسنَ المثلَ المضروبَ للمثبِتِ للصفات من غير تشبيه ولا تعطيــل، باللَّبَـنِ الخالص السائغ للشَّاربين، يَخرُجُ مِنْ بَيْنِ فَرْثِ التعطيل، ودَمِ التشبيه، والمعطِّلُ يَعبُدُ عدماً، والمشبِّه يَعبُدُ صنماً. ويأتي في كـلام الشيخ: «ومَنْ لم يَتَـوَقَّ النفيَ والتشبيه، زلَّ ولم يُصِبِ التنزيه» وكذا قولُه: «وهو بَيْنَ التشبيهِ والتعطيلِ» أي: دينُ الإسلام، ولا شَكَّ أن التعطيلَ شرٌّ مِن التشبيهِ، لما سأَذْكُرُه إن شاء اللَّـهُ تعالى. وليس ما وَصَفَ اللَّـهُ بِهِ نفسَه ولا ما وَصَفَهُ به رسولُه تشبيهاً، بل صِفَاتُ الخالق كما يَليقُ به، وصِفَاتُ المخلوقِ كما يَليقُ به.

وقوله: «فمَنْ أبصَرَ هٰذا، اعتَبَر» أي: من نَظَر بعينِ بصيرته فيما قاله من إثبات الوصفِ، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه، اعْتَبَرَ وانْزَجَر عن مثلِ قول الكفار.

قوله: «والرؤية حقٌّ لأهلِ الجنة، بغير إحاطةٍ ولا كيفيَّةٍ، كما نَطَقَ بـه كتـابُ ربِّنـا: ﴿وجُـوهٌ يـومئـذٍ نَّـاضِـرَةٌ * إلى ربِّهــا نـاظِــرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]. وتفسيره على ما أرادَ اللَّـه تعالى وعَلِمَه، وكُلُّ ما جَاءَ في ذلك من الحديثِ الصحيح عن رسول اللَّـه ﷺ، فهو كَما قَـال، ومعناه على مـا أراد، لا نَـدْخُـلُ في ذلِـكَ متـأوِّلين بـآرائنـا، ولا مُتوهِّمين بأهوائنا، فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا مَنْ سَلَّمَ للَّـه عزَّ وجلَّ ولرسوله ﷺ. وردَّ عِلم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

ثبوت رؤية أهل الجنة ربَّهم بغير إحاطة

ش: المخالف في الرؤية: الجَهْمِيَّةُ والمعتَزِلةُ، ومَنْ تَبِعَهُم من الخوارج والإمامية، وقولُهم باطل مردود[1] بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤيةِ

(١) سقطت من (ب).

الصحابةُ والتابعون، وأئمةُ الإسلامِ المعروفون بالإمامةِ في الدين، وأَهْلُ الحديث، وسائرُ طوائف أهلِ الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

٨٦ وهٰذه المسألةُ مِن أشرف مسائلِ أصولِ الدين وَأَجلِّها، وهي الغايةُ التي شَمَّرَ إليها المشمِّرون، وتَنافَس فيها المتنافسونَ، وحُرِمَها الذين هُمْ عن رَبِّهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

وقد ذَكَر الشيخُ رحمه اللّٰـه مِنَ الأدلة قولَه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إلى رَبِّها ناظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]. وهي مِن أظهر الأدلَّةِ، وأما مَنْ أَبـى إلا تحريفها بما يُسمِّيه تـأويـلاً، فتأويلُ نصوصِ المعادِ والجنة والنار والحساب، أَسْهَلُ من تأويلِها على أرباب التأويل، ولا يَشَاءُ مبطلٌ أن يتأوَّل[١] النُّصُوصَ، ويُحرِّفها عن مواضعها[٢] إلا وَجَدَ إلى ذلك من السبيل، ما وَجَدَهُ متأوِّلُ هٰذه النصوص.

جناية التأويل الفاسد على الدين وأهله

وهذا الذي أَفسَدَ الدنيا والدِّين، وهكذا فَعَلَتِ اليهودُ والنصارى في نصـوص التوراة والإنجيـل، وحَذَّرَنـا اللّٰـهُ أن نَفْعَلَ مِثْلَهم، وَأَبـى المبطِلُون إلا سُلوكَ سبيلهم، وكم جَنَى التأويلُ الفاسِـدُ على الدين وأهلِه من جناية، فهل قُتِلَ[٣] عثمانُ رضي اللّٰـهُ عنه إلا بـالتأويـلِ الفـاسد! وكـذا ما جَـرَى في يومِ الجمـل[٤]، وصِفِّين[٥]، ومقتـل

---

(١) في (ب): يتناول.

(٢) في (ب): موضعها.

(٣) سنة خمس وثلاثين، وكانت مدة ولايته رضي الله عنه اثني عشر عاماً كاملة غير عشرة أيام أو أكثر قليلاً، وقتلُه أوَّلُ خرم دخل في الإسلام.

(٤) في سنة ٣٦هـ بالبصرة، وقتل فيه خلق كثير من أعلام المسلمين، وذوي الغَنَاءِ والنجدة. انظر الطبري ٤/٤٤٥ ـ ٥٤٢.

(٥) صِفين: موضع بقرب الرِّقة على شاطىء الفرات، وبه كانت المعركة في صفر سنة ٣٧هـ، انظر الطبري ٤/٥٦٣ ـ ٥٧٥ و ٥/٥ ـ ٦٤.

الحسين[1] رضي الله عنه، والحَرَّة[2]؟ وهل خَرَجَتِ الخوارجُ، واعتَزَلَتِ المعتزلةُ، ورَفَضَتِ الرَّوافِضُ، وافتَرَقَتِ الأمةُ على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويلِ الفاسد؟!.

وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محلُّه في هٰذه الآية، وتَعدِيتُه بأداة «إلى» الصريحة في نَظَر العين، وإخلاءُ الكلامِ من قرينة تَدُلُّ على خلاف حقيقته وموضوعه، صريحٌ في أن اللّـٰـه أرادَ بذلك نَظَرَ العين التي في الوجه إلى الربِّ جلَّ جلالُه.

معاني النظر تختلف بحسب استعمالاته

فإن النظر له عدةُ استعمالات، بحسب صلاته وتَعدِّيه بنفسه، فإنْ عُدِّيَ بنفسه، فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. وإن عُدِّي بـ«في»، فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَـٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عُدِّيَ بـ«إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أُضِيفَ إلى الوجه الذي هو محل البصر! وروى ابن مردويه[3] بسنده إلى ابن عمرٍ، قال: قال رَسُولُ اللّـٰه ﷺ ـ في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ ـ قال: مِن البهاء والحُسن ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: في وجه

---

(١) في سنة ٦١هـ، في المحرم لعشر خلون منه في كربلاء، وهي موضع طرف البرية قرب الكوفة. انظر الطبري ٥/٤٠٠ ـ ٤٧٠.

(٢) هو ليزيد بن معاوية على أهل المدينة سنة ٦٣هـ والحرة التي وقعت فيها هذه الوقعة تقع شرقي المدينة، وتسمى حَرَّة واقم. انظر الطبري ٥/٤٨٢ ـ ٤٩٥، وانظر ما قاله ابن حزم في «جوامع السيرة» ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ عن هذه الوقعة.

(٣) هو الحافظ المجود العلامة محدث أصبهان، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني صاحب «التفسير الكبير» و«التاريخ» والأمالي الكثيرة، المتوفى سنة ٤١٠هـ. مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (١٨٨).

اللَّـه عَزَّ وجَلَّ[1]. عن الحسن قال: نَظَرَتْ إلى رَبِّها فَنُضِّرَتْ بنوره.

وقال أبو صالح[2] عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إلى ربِّها نَاظِرَةٌ﴾ قال: تَنظُر إلى وجه ربِّها عز وجل.

وقال عِكْرِمَةُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: مِن النعيم، ﴿إلى ربِّها ناظِرَةٌ﴾، قال: تَنظُرُ إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابنِ عباس رضي الله عنهما مثلَه[3].

وهذا قولُ كُلِّ مفسِّرٍ مِن أهل السنةِ والحديث.

وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]. قال الطبري: قال علي بن أبـي طالب، وأنس بن مالك رضي الله عنهما: هو النظرُ إلى وجه اللَّـه عز وجل.

٨٧

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» ٢٩/١٢٠ من طريق علي بن الحسين بن أبجر، حدثنا مصعب بن المقدام، حدثنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألفي سنة، قال: وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه الله كل يوم مرتين، قال: ثم تلى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ قال: بالبياض والصفاء، قال: إلى ربها ناظرة﴾ قال: تنظر كل يوم في وجه الله جل وعز». وإسناده ضعيف جداً، لضعف ثوير وهو ابن أبـي فاختة، فقد وصفه سفيان الثوري بأنه من أركان الكذب، وقال الدارقطني: متروك، وضعفه غير واحد من الأئمة.

(٢) هو باذام، ويقال: باذان، مولى أم هانىء بنت أبـي طالب. روى عن ابن عباس وعكرمة، وعلي بن أبـي طالب، وأبـي هريرة، ومولاته أم هانىء، وعامة ما يرويه تفسير، وما أقل ما له من المسند... قال ابن عدي: ولا أعلم أحداً من المتقدمين رضيه. وقد ذكره الإمام الذهبـي في الطبقة الثانية عشرة من «تاريخ الإسلام» وهي التي توفى أصحابها ما بين ١١١ ــ ١٢٠. مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١١).

(٣) انظر «الشريعة» ص ٢٥٦ للآجري.

فـالحسنى: الجنـة، والـزيـادة: هي النـظرُ إلى وجهـه الكـريم، فسَّـرَهـا بـذلـك رَسُـولُ الله ﷺ والصحـابـةُ مِن بعـده، كمـا رَوى مسلم في «صحيحه» عن صُهَيب، قال: قَرَأ رسولُ اللّـه ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، قال: «إذا دَخَل أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، نَادَى مُنَادٍ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، إنَّ لَكُم عِنْدَ اللّـه مَوْعِداً ويُرِيدُ[١] أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فَيَقُولُونَ: مَا[٢] هُوَ؟ أَلَمْ يُثَقِّلْ مَوازِينَنَا، ويُبَيِّضْ وجُـوهَنَا، وَيُـدْخِلْنَا الجَنَّـةَ، ويُجِـرْنَـا[٣] مِنَ الـنـار؟ فَيَكْشِفُ الحِجَاب، فَيَنظُرُونَ إليه، فمَا[٤] أَعْطَاهُم شَيْئاً أَحَبَّ إليهِم مِنَ النَّظَرِ إليه[٥] وهي الزيادة».

ورواه غَيْرُه بأسانيدَ متعددةٍ وألفاظٍ أُخَرَ، معناها: أن الزيادة: النظرُ إلى وجه اللّـه عز وجل.

وكذلك فَسَّرها الصحابةُ رضي اللّـه عنهم، روى ابنُ جرير عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق، وحُذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي اللّـه عنهم[٦].

وقـال تعـالى: ﴿كَـلَّا إِنَّهُم عَن رَّبِّهِم يَـوْمَئِذٍ لَّمَحْجُـوبُـونَ﴾

---

(١) في ابن ماجه: «يريد» بلا واو.

(٢) في ابن ماجه: «وما».

(٣) في ابن ماجه: «وينجنا».

(٤) في ابن ماجه: «فوالله ما».

(٥) أخرجه مسلم (١٨١) في الإيمان: باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، والترمذي (٢٥٥٥) و(٣١٠٤)، وابن ماجه (١٨٧)، وأحمد ٣٣٢/٤ و٣٣٣، والطيالسي (١٣١٥)، والطبري (١٧٦٢٦)، والآجري ص ٢٦١. واللفظ الذي ساقه المصنف هو لغير مسلم.

(٦) سيذكرها الشارح رحمه الله في الصفحة ٢١٦، وسنخرجها هناك.

[المطففين: ١٥]. احْتَجَّ الشافعيُّ رحمه اللّـه وغيرُه مِن الأئمة بهٰذه الآية على الرؤيةِ لأهل الجنة، ذَكَرَ ذلك الطبريُّ وغيرُه عن المُزَنِيِّ[١]، عن الشافِعيِّ، وقال الحاكم[٢]: حدثنا الأصمُّ، حدثنا الربيعُ بنُ سليمان[٣] قال: حَضَرْتُ محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وقد جاءته رُقْعَةٌ من الصَّعيدِ فيها: ما تقولُ في قول اللّـه عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهُم عَنْ رَبِّهِم يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. فقال الشافعيُّ: لما أن حُجِبَ هٰؤلاء في السُّخْطِ، كان في هذا دليلٌ على أن أولياءَه يَرَوْنَه في الرِّضا[٤].

الرد على المعتزلة في نفي الرؤية

وأما استدلالُ المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالآيتانِ دليلٌ عليهم:

---

(١) هو الإمام العلّامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وهو صاحب «المختصر» الذي اختصره من علم الشافعي ومن معنى قوله، قال في مقدمته: اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه، والله وليّ التوفيق. توفي سنة (٢٦٤هـ). مترجم في «السير» ١٢/ رقم الترجمة (١٨٠).

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد العلّامة شيخ المحدثين، محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، أبو عبدالله بن البَيِّع النيسابوري الشافعي صاحب «المستدرك على الصحيحين» وغيره من التآليف، صنَّف وخرَّج، وجرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، وكان من بحور العلم على تشيُّع قليل فيه، توفي سنة (٤٠٥هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (١٠٠).

(٣) هو ابن عبدالجبار بن كامل، الإمام المحدث الفقيه الكبير، أبو محمد المرادي مولاهم المصري المؤذن، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، وشيخ المؤذنين بجامع الفسطاط، طال عمرُه، واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، أفنى عمره في العلم ونشره، توفي سنة (٢٧٠هـ). مترجم في «السير» ١٢/ رقم الترجمة (٢٢٢).

(٤) ورواه عنه البيهقي في «مناقبه» ١/ ٤١٩ من طريق عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني عن الربيع بن سليمان. . .

أما الآيةُ الأولى، فالاستدلالُ منها على ثبوتِ رؤيته من وجوه:

أحدُها: أنه لا يُظَنُّ بكليمِ الله ورسوله الكريم، وأعلمِ الناس بربه في وقته أن يَسأَلَ ما لا يَجوزُ عليه، بل هو عندَهم مِن أعظم المحال.

الثاني: أن اللّـه لم يُنْكِرْ عليه سؤالَه، ولما سَأَل نوحٌ عليه السلام ربَّه نجاةَ ابنِه أنكر عليه سؤالَه، وقال: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الجَـٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يَقُلْ: إني لا أُرى، ولا تَجوزُ رؤيتي، أو لستُ بمرئيٍّ، والفرق بينَ الجوابَين ظاهر، ألا تَرَى أن مَنْ كان في كُمِّه حَجَرٌ، فظنَّه رجلٌ طعاماً، فقال: أَطْعِمْنِيه، فالجوابُ الصحيح: إنه لا يُـؤكَل، أما إذا كان طعاماً، صَحَّ أن يقالَ: إنك لَن تَأْكُلَه. وهذا يَدُل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تَحتَمِلُ قواه رؤيتَه في هٰذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يُوضحه:

88

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلى الجَبَلِ فَإِنِ استَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأَعلَمَه أنَّ الجبلَ مع قوته وصلابته لا يَثبُتُ للتَّجلِّي في هٰذه الدارِ، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ من ضَعْفٍ؟

الخامس: أنَّ اللّـه سبحانه قادِرٌ على أن يَجعَلَ الجبلَ مستقرّاً، وذلك ممكن، وقد عَلَّقَ به الرؤية، ولو كانت محالاً، لكان نظيرُ أن يقولَ: إنِ استَقَرَّ الجبلُ، فسوف آكلُ وأَشرَبُ وأنامُ، والكُلُّ عندَهم سواء.

السادس: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلجَبَـلِ جَعَلَهُ دَكّاً﴾ [الأعراف:١٤٣]، فإذا جَازَ أن يَتجَلَّى للجبل الذي هو جمادٌ لا ثَوابَ له ولا عِقاب، فكيف يَمتَنِعُ أن يَتجلَّى لرُسُلِهِ وأوليائه في دار كرامته! ولكنَّ

اللّـه تعالى أَعلَمَ موسى عليه السلام أن الجبلَ إذا لم يَثبُتْ لرؤيته في هذه الدار، فالبَشَرُ أضعفُ.

السابع: أنَّ اللّـه كَلَّمَ موسى وناداه وناجاه، ومن جَازَ عليه التكلُّمُ والتكليمُ، وأن يَسْمَعَ مخاطبُه كلامَه بغير واسطة، فرؤيتُهُ أولى بالجواز، ولهذا لا يَتِمُّ إنكارُ رؤيتِه إلا بإنكار كلامِه، وقد جَمَعُوا بينَهما. وأما دعـواهُم تأبيـدَ النفي بـ«لن» وأن ذلك يَـدُلُّ على نفي الرؤيـة في الآخـرة، ففـاسـد، فإنها لو قُيِّدَتْ بالتأبيد لا يَدُلُّ على دوام النفي في الآخـرة. فكيف إذا أُطلقت! قـال تعـالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقـرة: ٩٥]، مع قـوله: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق، لما جَازَ تَحديدُ الفعلِ بعدَها، وقد جاءَ ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]. فثَبَتَ أنَّ «لن» لا تقتضي النفي المؤبَّد.

قال الشيخُ جمالُ الدين بنُ مالك رحمه اللّـه تعالى:

وَمَنْ رَأَى النَّفيَ بـ «لَنْ» مُـؤَبَّدَا   فَقَـولَـهُ ارْدُدْ وَسِـوَاهُ فَاعْضُـدَا[1]

وأما الآيةُ الثانيةُ: فالاستدلالُ بها على الرؤية من وجهٍ حسنٍ لطيفٍ، وهو أن اللّـه تعالى إنما ذَكَرَها في سياقِ التَمَدُّحِ، ومعلومٌ أن المدحَ إنما يكون بالصفاتِ الثُّبوتية، وأما العَدَمُ المحضُ، فليس بكمال، فلا يُمْدَحُ به، وإنما يُمْدَحُ الربُّ تعالى بالنفي إذا تَضَمَّن أمراً وجوديّاً، كمدحه بنفي السِّنَةِ والنومِ، المتضمن كمال القَيُّومية، ونفيِ الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللُّغُوب والإِعياء، المتضمن كمال القدرة،

---

(١) الرجز في «الكافية الشافية» بشرح ابن مالك ١٥١٥/٣ نشر جامعة أم القرى، ورواية الثاني فيه: فقوله اردُد وخلافَه اعضُدا.

ونفيِ الشريك والصاحبة والولد[1] والظَّهِير، المتضمِّن كمالَ ربوبيته وإلٰهيتِه وقهره، ونفي الأكلِ والشرب المتضمن كمال صَمَدِيَّتِه وغِناه، ونفي الشفاعة عِندَه إلا بإذنه المتضمِّن كمال توحُّدِه وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمِّن كمالَ عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان، وعزوب شيء عن علمه المتضمِّن كمالَ علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمِّن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يَتَمدَّح بعدمٍ مَحْضٍ لا يَتَضمَّنُ أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يُشارِكُ الموصوفَ في ذلك العدم، ولا يُوصَفُ الكامل بـأمر يَشتَـرِكُ هو والمعدوم فيه، فإذن: المعنى: أنه يُرى ولا يُدرَك ولا يُحاط بـه، فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يَدُلُّ على كمال عظمته، وأنه أكبرُ مِن كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يُدرَكُ بحيثُ يُحاطُ به، فإن «الإدراك» هو الإحاطةُ بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١،٦٢]، فلم يَنْفِ موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدْراكَ، فالرؤيةُ والإدراكُ كُلٌّ منهما يُوجَدُ مع الآخر وبدونه، فالربُّ تعالى يُرَى ولا يُدْرَكُ، كما يُعْلَمُ ولا يُحَاطُ به علماً، وهٰذا هو الذي فَهِمَه الصَّحَابَةُ والأئمة من الآيةِ، كما ذكرت أقوالَهم في تفسيرِ الآية. بل هٰذه الشَّمْسُ المخلوقةُ لا يَتَمَكَّنُ رائيها من إدراكها على ما هِيَ عليه.

٨٩

الإدراك قدر زائد على الرؤية

وأما الأحاديثُ عن النبيِّ ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم الدالة على الرؤية، فمتواترة، رواها أصحابُ الصِّحاحِ والمسانـد[2] والسنن[3].

تواتر أحاديث الرؤية

---

(١) في (ب): والولد والصاحبة.

(٢) في (ب) و(ج): المسانيد.

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٠٥.

فمنها: حديثُ أبـي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ نَاساً قَالُوا: يا رَسُولَ اللّـهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللّـهِ ﷺ: هَلْ تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟ قالُوا: لا يَا رَسُولَ اللّـهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُّونَ في الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَها سَحَابٌ؟ قالُوا: لا ، قال: فإِنَّكُمْ تَرَوْنَه كَذٰلِكَ»[1]، الحديث، أخرجاه في «الصحيحين» بطوله.

وحديثُ أبـي سعيدٍ الخُدري أيضاً في «الصحيحين»[2] نظيرُه.

وحـديثُ جريـرِ بنِ عبداللّـه البَجَلي، قـال: «كُنَّا جُلُوسـاً مَعَ النَّبـيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إلى القَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، فَقَالَ: إِنَّكُم سَتَرَون ربَّكُم عِيَاناً، كَما تَرَوْنَ هٰذَا، لا تُضَامُّونَ في رُؤْيَتِه»[3]، الحديث أخرجاه في «الصحيحين».

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٦٠)، وأحمد ٢/ ٢٧٥ و٢٩٣ و٣٦٨ و٥٢٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٧٠ و١٧١ و١٧٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩)، واللالكائي (٨١٤) و(٨١٧) و(٨١٩) و(٨٢٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٧٥)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٥٩ و ٢٦٠، والحميدي (١١٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، وابن منده في «الإيمـان» (٨١٠) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨)، وابن خزيمة ص ١٦٩ و١٧٢ و١٧٣، واللالكائي (٨١٨)، وابن أبـي عاصم (٤٥٢) و(٤٥٧) و(٤٥٨)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٦٠ و٢٦١.

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) و (٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣)، وابن منده في «الإيمان» (٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨١٥)، وابن مـاجه (١٧٧)، والترمذي (٢٥٥٤)، وأبو داود (٤٧٢٩) وأحمد ٤/ ٣٦٠ و٣٦٢ و٣٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٦٨ و١٦٩، واللالكائي (٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٩)، وابن أبـي عاصم (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨)=

وحديث صهيب رضي الله عنه المتقدم، رواه مسلم وغيره[1].

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آنيتُهما وَمَا فِيهِما، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهما وَمَا فيهما، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا ربهم[2] تَبارَكَ وتَعالَى إلاَّ رِداءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ في جَنَّةِ عَدْنٍ»، أخرجاه في «الصحيحين»[3].

وَمِنْ حديثِ عدي بنِ حاتِم رضي الله عنه: «وَلَيَلْقَيَنَّ اللَّـهَ أَحَدُكُم يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلاَ تُرْجُمانٌ يُترجِمُ لَهُ، فَلَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَبْعَثْ إلَيْكَ رَسُولاً فَيُبَلِّغَكَ؟ فيَقُولُ: بَلَى يَا رب، فَيَقُولُ: أَلَمْ أُعْطِكَ مَالاً وَأُفْضِلْ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولُ، بَلَى يا رب»، الحديث. أخرجه البخاري في «صحيحه»[4].

وقد رَوى أحاديثَ الرؤيةِ نحوُ ثلاثين صحابياً[5]، ومَن أَحَاطَ بها

= و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١)، والآجري ص ٢٥٧ ــ ٢٥٩، والطبراني في «الكبير» (٢٢٢٤) و(٢٢٢٥) و(٢٢٢٦) و(٢٢٢٧) و(٢٢٢٩) و(٢٢٣٢) و(٢٢٣٣) و(٢٢٣٤) و(٢٢٣٥) و(٢٢٣٦) و(٢٢٣٧) و(٢٢٨٨) و(٢٢٩٢)، والحميدي في «مسنده» (٧٩٩).

(١) انظر الصفحة ٢١١ ت (٥).

(٢) كذا في الأصول الأربعة، ولفظه عند مخرجيه: «وبين أن ينظروا إلى ربهم».

(٣) البخاري (٤٨٧٨) و(٤٨٨٠) و(٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، وأخرجه الترمذي (٢٥٣٠)، وابن ماجه (١٨٥)، واللالكائي (٨٣٤)، والآجري ص ٢٦٢ و٢٦٣ و ٢٦٤.

(٤) برقم (١٤١٣) و(٣٥٩٥)، وأخرجه مسلم (١٠١٦) (٦٧)، والترمذي (٢٤١٥)، وابن ماجه (١٨٥) واللالكائي (٨٣٤) وأحمد ٢٥٦/٤ و٣٧٧، والآجري ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٥) انظر «الشريعة» للآجري ص ٢٦٤ ــ ٢٧٠، و«النهاية» لابن كثير ٣٠٠/٢ ــ ٣٠٣، و«شرح أصول الاعتقاد» للالكائي ٤٧٠/٣ ــ ٤٩٩.

معرفةً يَقْطَعُ بأن الرسولَ قالها، ولولا أنّي التَزَمْتُ الاختِصَارَ، لَسُقْتُ ما في البابِ مِنَ الأحاديث.

وَمَن أرادَ الوقوفَ عليها، فليُواظِبْ سَمَاعَ الأحاديثِ النبوية، فإنَّ

٩٠ فيها مع إثبات الرؤية أنه يُكَلِّم مَنْ شَاءَ إذا شاءَ، وأنه يأتي الخلق لفصل القضاء يومَ القيامة، وأنه فَوْقَ العالم، وأنه يُنادِيهم بصوتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كما يَسْمَعُهُ من قَرُبَ(١)، وأنه يَتَجلَّى لِعباده، وأنه يَضْحَكُ إلى غيرِ ذلك من الصِّفَاتِ التي سَماعُها على الجهمية بمنزلةِ الصواعق.

أصول الدين لا تعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله

وكيف تُعلَمُ أصولُ دِينِ الإسلامِ من غير كتاب اللّه وسُنَّةِ رسوله! وكيف يُفَسَّرُ كِتَابُ اللّه بغير ما فَسَّرَهُ به رسولُه ﷺ وأصحابُ رسوله، الذين نزَلَ القرآنُ بلغتهم! وقد قال ﷺ: «مَنْ قَالَ في القُرْآنِ بِرأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ

---

(١) علقه البخاري في «صحيحه» ١٣/٤٥٣ بصيغة التمريض: «ويذكر». ووصله بتمامه أحمد ٣/٤٩٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، و«خلق أفعال العباد» ص٩٢ والحاكم ٢/٤٣٧ من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن عبدالله بن أنيس، وعبدالله بن محمد: صدوق، في حديثه لين لسوء حفظه، لكن قال الحافظ في «الفتح» ١/١٧٤: وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في «مسند الشاميين» وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. وإسناده صالح، وله طريق ثالثة أخرجها الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ١١٥، ١١٦ من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر... وفي إسناده ضعف. وفي قول الحافظ عن هذا الطريق: وفي إسناده ضعف قصور بين، فإن فيها عمر بن صبح، وهو متروك الحديث، وكذبه ابن راهويه، وأبو الجارود إن كان زياد بن المنذر، فقد كذبه ابن معين، وإن لم يكن هو فمجهول، فهذه الطريق لا يشك في وضعها ولا تصح أن يقوى بها الحديث، فيبقى الطريق الثاني، فإن كان صالحاً كما قال الحافظ فيتقوى بها الحديث ــ والله أعلم ــ على أن البيهقي رحمه الله حين أخرج الحديث في «الأسماء والصفات» ص ٢٧٣ من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل، قال: واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه، ولم يثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل، أو في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه، وليس بنا ضرورة إلى إثباته.

مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1]، وفي[2] رواية: «مَنْ قَالَ في القُرآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3]. وسُئِلَ أبو بكر الصديق رضي اللّـه عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفَـٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]: ما الأَبُّ؟ فقال: أيُّ سماءٍ تُظِلُّني، وأيُّ أَرْضٍ تُقِلّني، إذا قلتُ في كتاب اللّـه ما لا أعلم[4]؟

وليس تَشْبِيهُ رؤيةِ اللّـه تعالى برؤيةِ الشمسِ والقمرِ تشبيهاً لِلّـه، بل هو تشبيهُ الرؤية بالرؤية، لا تَشبيهُ المَرْئي بالمَرْئي، ولكن فيه دَلِيلُ على عُلُوِّ اللّـه على خَلْقِه، وإلا فَهَلْ تُعقَلُ رؤيةٌ بلا مقابَلَةٍ! ومن قال: يُرى لا في جِهَةٍ، فليُرَاجِعْ عَقْلَه!! فإما أن يَكُونَ مكابراً لعقله، أو في عَقْلِه شيء، وإلا فإذا قال: يُرَى لا أمامَ الرائي، ولا خَلْفَه، ولا عن يمينه ولا عن يسارِه ولا فَوْقَه ولا تحتَه، ردَّ عليه كُلُّ من سَمِعَه بفطرته السليمة.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢) في أول التفسير، والطبري (٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) من حديث ابن عباس، وفي سنده عبدالأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف، ضعفه أحمد وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن معين وغيرهم.

(٢) سقطت من الأصول الأربعة.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، وأحمد ٢٣٣/١ و٢٦٩ و٣٢٣ و٣٢٧ من حديث ابن عباس، وفيه عبدالأعلى، وهو ضعيف كما مر، وقول الشيخ ناصرالدين الألباني: رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث جندب، وهم منه، فإن لفظ رواية جندب: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه الطبري (٨٠)، وأبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٩٣) وفي سنده سهيل بن أبي حزم، ضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» فيما ذكره ابن كثير في «تفسيره» ١٦/١ من طريق محمد بن يزيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: أن أبا بكر سُئل عن قوله تعالى: (وفاكهة وأبّاً)...

وسنده منقطع. وقوله: «تقلني» أي: تحملني، أقل الشيء واستقله: رفعه وحمله. ونقل ابن كثير مثل ذلك عن عمر، ثم قال: وهذا محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتاً من الأرض ظاهر لا يجهل لقوله: ﴿فأنبتنا فيها حباً وعنباً﴾.

ولهٰذا أَلْزَمَ المعتزلةُ مَنْ نَفَى العُلُوَّ بالذاتِ بنفي الرؤية، وقالُوا: كيف تُعْقَلُ رُؤْيَةٌ بغيرِ جهةٍ.

عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا

وإنما لم نَرَهُ في الدنيا لِعَجْزِ أبصارنا، لا لامتناعِ الرؤية، فهذه الشمسُ إذا حدَّقَ الرائي البصـر في شُعاعهـا، ضَعُفَ عن رؤيتها، لا لامتناعٍ في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدارِ الآخرة، أكملَ اللّٰهُ قُوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيتَه، ولهذا لما تَجلَّى اللّٰهُ للجبل ﴿خَرَّ مُوسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُـؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، بأنه لا يَراك حيٌّ إلا مات، ولا يابسٌ إلا تَدَهْدَهَ، ولهٰذا كان البَشَرُ يَعْجِزُونَ عن رؤية المَلَكِ في صورته، إلا مَنْ أَيَّدَه الله كما أَيَّدَ نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَو أَنزَلْنَا مَلَكاً لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام:٨] قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: لا يُطِيقُونَ أن يروا المَلَكَ في صورته، فلو أنزلنا إليه مَلَكاً، لجعلناه في صُورة بشر، وحينئذ يَشْتَبِهُ عليهم: هل هو بشرٌ أو مَلَك؟ ومِن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً مِنّا.

وما أَلزَمَهم المعتزلةُ هٰذا الإلزامَ إلا لَمَّا وافَقُوهُمْ على أنه لا دَاخِلَ العالم ولا خارجَه، لكن قول من أَثْبَتَ موجوداً يُرى لا في جهـة، أقربُ إلى العقلِ مِنْ قولِ من أَثْبَتَ موجوداً قائماً بنفسه لا يُرَى ولا في جهة.

ويُقَال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاءِ لازمها وهو الجِهَةُ: أَتُرِيدُ بالجهة

٩١

أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدميًّا؟ فإن أردت بها أمراً وجودياً، كان التقديرُ[1]: كُلُّ ما ليس في شيء موجود لا يُرَى، وهٰذه المقدمةُ ممنوعة، ولا دَلِيلَ على إثباتها، بل هي باطلة، فإنَّ سَطْحَ العالم يُمْكِنُ أن يُرى، وليس

(١) في (د) ومطبوعة مكة: التقرير.

العالم في عالم آخر، وإن أَرَدْتَ بالجهة أمراً عدمياً، كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نُسَلِّم أنه ليس في جهةٍ بهٰذا الاعتبارِ.

وكيف يَتَكلَّمُ في أصول الدين مَنْ لا يَتلقَّاه مِن الكتاب والسنة، وإنما يَتلقَّاه من قولِ فلان! وإذا زَعَمَ أنه يَأْخُذُه مِن كتابِ الله لا يتلقى تَفْسِيرَ كتابِ الله مِن أحاديث الرسول ولا يَنْظُرُ فيها، ولا فيما قاله الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان، المنقولِ إلينا عن الثقات النَّقَلَةِ، الذين تَخيَّرَهُم النُّقَّادُ، فإنَّهم لم يَنقُلُوا نَظْمَ القرآنِ وَحْدَه، بل نَقَلُوا نَظْمه ومعناه، ولا كانوا يَتعلَّمون القُرآن كما يَتعلَّمُ الصبيانُ، بل يَتعلَّمُونَه بمعانيه. ومن لا يَسْلُكُ سَبِيلَهم، فإنَّما يَتكلَّمُ برأيه، ومن يَتَكَلَّمُ برأيه، وما يَظُنُّه دينَ الله ولم يَتَلقَّ ذٰلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أَصابَ، ومَن أَخَذَ مِن الكتاب والسُّنة، فهو مأجور وإن أَخطأَ، لكن إن أصاب يُضَاعَفُ أَجْرُه.

وقوله: «والرؤية حقٌّ لأهلِ الجنة». تَخْصِيصُ أهلِ الجنة بالذكر، يُفْهَمُ منه نفيُ الرؤية عن غيرهم، ولا شَكَّ في رؤية أهلِ الجنة لِربهم في الجنة، وكذلك يَرَونَه في المحشر قَبْلَ دُخولهم الجنةَ، كما ثَبَت ذلك[1] في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ. ويَدُلّ عليه قولُه تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُم يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَـٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. واختُلِفَ في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدُهَا: أنه لا يَراه إلا المـؤمنون.

الثاني: يراه أهلُ الموقف؛ مؤمنُهم وكافرُهم، ثم يَحتَجِبُ عن الكفارِ ولا يَرَونَه بعد ذلك.

الثالث: يَراه مع المؤمنين المنافقون دُونَ بقيةِ الكُفار. وكذلك الخلافُ في تكليمه لأهل الموقف.

---

(١) «ذلك» لم ترد في (ب).

الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى أحدٌ في الدنيا بعينيه

واتَّفقَتِ الأمةُ على أَنَّهُ لا يَراه أحد في الدنيا بعينيه[1]، ولم يَتنازعُوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة، منهم من نَفَى رؤيتَه بالعين، ومنهم من أَثْبَتَهَا له ﷺ، وحَكَى القاضي عياض[2] في كتابه «الشفا» اختلافَ الصحابة رضي الله عنهم ومَنْ بَعْدَهُمْ في رؤيته ﷺ، وإنكار عائشة رضي الله عنها أن يكونَ ﷺ رَأى ربَّه بعينِ رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّه؟ فَقَالت: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتَ، ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّداً رَأَى رَبَّه، فَقَدْ كَذَبَ[3]. ثم قال: وقال

---

(١) في (ب): بعينه.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ثم السبتي، المالكي عالم المغرب وإمام الحديث في عصره وصاحب التواليف النفيسة البديعة، المتوفى سنة ٥٠٤هـ مترجم في «السير» ٢٠/٢١٢ ــ ٢١٨ والنص الذي نقله عنه الشارح هو في «الشفا» ص ١٩٥ ــ ٢٠٢.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) و (٧٣٨٠)، ومسلم(١٧٧)، وأحمد ٦/٤٩ــ٥٠، والترمذي (٣٠٦٨) و (٣٢٧٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٣١١، وابن حبان (٦٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤، والطبري ٢٧/٥٠. ولفظ مسلم: قال مسروق: كنت متكئاً عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفِرْية. قلت: ما هُنَّ؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظمَ الفِرْيَة. قال: وكنت متكئاً فجلستُ، فقلتُ: يا أمَّ المؤمنين: أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿ولقد رآه بالأفق المبين﴾ [التكوير:٢٣] ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ [النجم:١٣] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض» فقالت: أولم تسمع أن الله يقول: ﴿لا تدركُه الأبصارُ وهو يدركُ الأبصارَ وهو اللطيف الخبير﴾ [الأنعام:١٠٣] أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه اللّـهُ إلا وحياً أو من وراءِ حجابٍ أو يرسلَ رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾ [الشورى:٥١] قالت: ومن زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرْية، والله يقول: ﴿يا أيُّها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل =

جماعةٌ بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المَشْهُورُ عن ابنِ مسعود، وأبـي هريرة، واخْتُلِفَ عنه، وقال بإنكار هٰذا وامتناعِ رؤيته في الدُّنيا جَماعَةٌ مِن المُحدثين والفقهاء والمتكلمين.

٩٢

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأى ربَّه بِعَيْنِه[1]، وروى عطاء[2] عنه: رآه بقلبه[3]، ثم ذَكَر أقوالاً وفوائد، ثم قال:

وأما وجوبُه لنبينا ﷺ والقولُ بأنه رآه بعينه، فليس فيـه قاطـعٌ ولا نَصٌّ، والمعوَّلُ فيه على آيةِ النجم، والتنازعُ فيها مأثور، والاحتمالُ لها ممكن.

= فما بلغت رسالته﴾ [المائدة:٦٧] قالت: ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غدٍ فقد أعظم على الله الفريـة، والله يقول: ﴿قـلْ لا يعلـمُ من في السمٰـوات والأرضِ الغيبَ إلا اللّـهُ﴾ [النمل:٦٥].

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠١، وابن أبـي عاصم في «السنة» (٤٦٢)، والترمذي (٣١٣٤)، والطبري ١٥/١١٠، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦)، والحاكم ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٣ من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة، عـن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك﴾ قال: رؤيا عين أريها النبـي ﷺ ليلة أسري به، وهو موقوف على ابن عباس، وليس نصاً في الرؤية، فإنه لم يذكر متعلق الرؤية. وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٩.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد عطاء بن أبـي رباح القرشي مولاهم المكي، كان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، توفي رحمه الله سنة (١١٥هـ). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٦) من طريق ابن أبـي شيبة، عن حفص، عن عبدالملك عن عطاء، عن ابن عباس، قال: رآه بقلبه، ورواه من طريق آخر عن ابن عباس قال: ﴿ما كذبَ الفؤادُ ما رأى﴾، ﴿ولقد رآهُ نزلةً أُخرى﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين، وأخرجه الطبري ٢٧/٥٢، والترمذي (٣٢٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٣١، والـلالكائي (٩١٠) و(٩١١) من طـريق سماك، عن عكـرمـة، عن ابن عباس، قال: إن النبـي ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين.

وهٰذا القَوْلُ الذي قالَه القاضي عياض رحمه الله هو الحقُّ، فإنَّ الرؤيةَ في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تَكُنْ ممكنة، لَما سَأَلها موسى عليه السلامُ، لكن لم يَرِدْ نَصٌّ بأنه ﷺ رأى ربَّه بعين رأسه، بل وَرَدَ ما يَدُلُّ على نفي الرؤيةِ، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ هَلْ رَأَيتَ رَبَّكَ؟ فَقَال: «نُورٌ أنَّى أَرَاهُ»[1]. وفي رواية: «رَأَيْتُ نُوراً». وقد رَوى مسلمٌ أيضاً عن أبي موسى الأشعريِّ رَضِيَ الله عنه أنه قال: قَامَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إنَّ اللهَ لا يَنَامُ، ولا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهارِ، وَعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ ـ وفي رواية: النَّارُ ـ لو كَشَفَهُ، لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ ما انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[2]. فيكون ـ والله أعلمُ ـ معنى قوله لأبي ذَرٍّ: «رَأَيْتُ نوراً»: أنَّه رأى الحجابَ، ومعنى قوله: «نُورٌ أنَّى أراه»: النورُ الذي هو الحجابُ يَمْنَعُ مِن رؤيته، فأنَّى أراه! أي: فكيف أراه والنورُ حِجَابٌ بيني وبينَه يَمنَعُني مِن رؤيته! فهٰذا صريحٌ في نفي الرؤية، والله أعلم. وحكى عُثْمَانُ بْنُ سعيدٍ الدارمي اتفاقَ الصَّحابةِ على ذٰلك.

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) وابن منده في «الإيمان» (٧٧٠)، وأخرجه أحمد ٥/١٤٧ بلفظ: «قد رأيته نوراً أنى أراه»، وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «يوم القيامة أول يوم نظرت فيه عين إلى الله عز وجل» رواه الدارقطني فيما ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٦/١٩١، وله شاهد مرسل رواه أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٤٩.

(٢) هو في صحيح مسلم (١٧٩) في الإيمان: باب قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، وأخرجه أحمد ٤/٤٠٥، وابن ماجه (١٩٥)، وابن منده (٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩)، وابن حبان (٢٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٩، والآجري في «الشريعة» ص ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٨٠ ـ ١٨١.

ونحنُ إلى تقريرِ رؤيته لجبريلَ أَحْوَجُ منا إلى تقريرِ رؤيته لِربه تعالى، وإن كانت رؤيةُ الربِّ تعالى أعظمَ وأعلى، فإنَّ النُّبُوَّةَ لا يَتوقَّفُ ثُبوتُها عليها ألبتة.

وقوله: «بغيرإحاطةٍ ولا كيفيـة» هٰذا لكمالِ عظمته وبهائه، سُبحانه وتعالى، لا تدركه[1] الأَبْصارُ، ولا تُحِيطُ به[2]، كما يُعْلَمُ ولا يُحَاطُ به علماً، قـال تعالى: ﴿لا تُـدْرِكُهُ الأَبْصَـٰـرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]. وقـال تعـالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

تأويل المعتزلة تحريفٌ لكلام الله ورسوله

وقوله: «وتفسيرُه على ما أَراد الله وعَلِمَه» إلى أن قال: «لا نَدخُل في ذلك متأوِّلين بآرائنا، ولا متوهِّمين بأهوائنا» أي: كما فَعَلَتِ المعتزلةُ بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تَحريفٌ لكلامِ الله وكلامِ رسوله عن مواضعه، فالتأويلُ الصحيحُ هو الذي يُوافِقُ ما جاءَت به السنةُ، والفاسدُ المخالف له، فكلُّ تأويلٍ بمعنى لم يَدُلَّ عليه دَلِيلٌ مِن السياق، ولا معه قرينةٌ تَقتَضِيـه، فإن هـٰذا لا يَقْصِدُه المُبَيِّنُ الهـادي بكلامه، إذ لو قَصَدَه، لحَفَّ بالكلام قرائنَ تَدُلُّ على المعنى المخالفِ لظاهره، حتى لا يُوقِعَ السامِعَ في اللَّبْسِ والخطأ، فإن الله أَنزَل كلامَه بياناً وهُدى، فإذا أَرادَ به خِلافَ ظاهره، ولم يَحُفَّ بِهِ قَرَائِنَ تَدُلُّ على المعنى الذي يَتَبَادَرُ غيرُه إلى فهمِ كُلِّ أحدٍ، لم يكن بياناً ولا هُدى، فالتأويلُ إخبارٌ بمراد المتكلم، لا إنشاء.

٩٣

وفي هٰذا الموضع يَغْلَطُ كثيرٌ من الناس، فإنَّ المقصودَ فَهْمُ مُرادِ[3]

---

(١) في الأصول: لا تراه، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): ولا يحيط به علم.

(٣) في (ب): كلام.

المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عَناه المتكلمُ، فإن لم يَكُنِ الخَبَرُ مطابقاً، كان كَذِباً على المتكلم.

الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم

ويُعْرَفُ مُرَادُ المتكلم بطرقٍ متعددة:

منها: أن يُصَرِّحَ بإرادةِ ذلك المعنى.

ومنها: أن يَسْتَعْمِلَ اللفظ[1] الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يُبيِّنُ بقرينة تَصْحَبُ الكلامَ أنه لم يُرِدْ ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما يَدُلُّ على أنه إنما أَرادَ حقيقَته وما وُضِعَ له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٣]. و «إنكم تَرَوْنَ ربَّكم عِياناً كما تَرَوْنَ الشَّمْسَ في الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَها سَحَابٌ»[2]. فهذا مما يقطع السَّامِعُ فيه بمُراد المتكلم، فإذا أَخْبَرَ عن مراده بما دَلَّ عليه حقيقةُ لفظه الذي وُضِعَ له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأَوَّل الكَلاَمَ بما لا يَدُلُّ عليه، ولا اقْتَرَنَ به ما يَدُلُّ عليه، فإخْبَارُه بأن هٰذا مرادُه كَذِبٌ عليه، وهو تأويلٌ بالرأي، وتوهُّمٌ بالهوى.

وحقيقةُ الأمرِ: أنَّ قَوْلَ القائِلِ: نَحمِلُه على كذا، أو: نَتأَوَّلُه بكذا إنما هو من باب دَفْعِ دلالةِ اللفظ على ما وُضِعَ له، فإن مُنازِعَه لمَّا احْتَجَّ عليه به، ولم يُمكِنْه دَفْعُ وروده، دَفَعَ معناه، وقال: أَحْمِلُهُ على خلافِ ظاهره.

فإنْ قيل: بل للحمل معنى آخر لَمْ تَذْكُرُوه، وهو أنَّ اللفظ لمَّا اسْتَحَال أن يُرادَ به حقيقتُه وظاهره، ولا يُمكِن تعطيلُه، استَدْلَلْنا بوروده،

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري البخاريُّ (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) وقد تقدم تخريجه مفصلاً في الصفحة ٢١٦.

وعدم إرادة ظاهره على أن مَجازَه هو المرادُ، فحَمَلْناه عليه دَلالـةً، لا ابتداء.

قيل: فهٰذا المعنى هو الإخْبَارُ عن المتكلِّم أنه أَرادَه، وهو إمَّا صِدْقٌ وإمَّا[1] كَذِب كما تقدَّمَ، ومِن المُمْتَنِع أن يُرِيدَ خِلَافَ حقيقتِه وظاهِرِه، ولا يُبَيِّنُ للسامع المعنى الذي أرادَه، بل يَـقْـرِنُ بكلامه ما يُـؤكِّد إرادةَ الحقيقة. ونحن لا نَمنَعُ أن المتكلم قد يُريدُ بكلامه خلافَ ظاهره إذا[2] قصدَ التعميةَ على السامع حَيْثُ يَسُوغُ ذلك، ولكنَّ المُنْكَرَ أن يُرِيدَ بكلامه خلافَ حقيقتِه وظاهِرِه إذا قَصَدَ البيانَ والإيضاحَ، وإفهامَ مراده! كيف والمتكلمُ يُـؤكِّدُ كلامَه بما يَنفِي المجاز، ويُكرِّره غيرَ مرة، ويَضرِبُ له الأمثال.

لا تعارض بين منقول صحيح ومعقول صريح

وقوله: «فإنَّه ما سَلِمَ في دينه إلا مَنْ سَلَّم لله عز وجل ولِرسوله ﷺ، ورَدَّ عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالمه» أي: سَلَّم لنصوصِ الكِتَابِ والسنة، ولم يَعْتَرِضْ عليها بالشُّكوك والشُّبَهِ والتأويلات الفاسدة، أو يقولُ: العَقْلُ يَشْهَدُ بِضِدِّ ما دَلَّ عليه النَّقْلُ! والعقل أَصْلُ النقل!! فإذا عارضه، قَدَّمنا العقلَ!! وهٰذا لا يكونُ قَطُّ، لَكِنْ إذا جَاءَ ما يُوهِمُ مثلَ ذلك، فإن كان النَّقْلُ صحيحاً، فذلك الذي يُدَّعَى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حَقَّقَ النظر، لظَهَر ذلك، وإن كان النقلُ غيرَ صحيح، فلا يَصلُحُ للمعارضة، فلا يُتصوَّرُ أن يَتعارَضَ عقلٌ صريحٌ، ونَقْلٌ صحيح أبداً، ويُعارَض كلامُ مَنْ يقُولُ ذلك بنظيره، فيُقال: إذا تعارَضَ العقلُ والنقلُ، وَجَبَ تقديمُ النقل، لأن الجمعَ بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعُهما رفعُ

٩٤

---

(١) في (ب): أو.

(٢) في (ب): وإذا.

النقيضين، وتقديمُ العقل ممتنع، لأن العَقْلَ قد دَلَّ على صِحَّةِ السمع، ووجوبِ قَبُول ما أَخبَر به الرسولُ ﷺ، فلو أبطَلْنا النقلَ، لكُنَّا قد أبطَلنا دَلالَةَ العقل، ولو أَبطَلْنا دِلالةَ العقل، لم يَصلُحْ أن يكون معارِضاً للنقل، لأنَّ ما ليس بدليل لا يَصْلُحُ لمعارضة شيءٍ من الأشياء، فكان تقديمُ العقل موجباً عدَمَ تقديمه، فلا يَجوزُ تَقْدِيمُه، وهذا بَيِّنٌ واضح، فإن العقلَ هو الذي دَلَّ على صدق السَّمْعِ وصحته، وأَن خَبَره مطابِقٌ لمخبره، فإنْ جاز أن تكونَ الدِّلالةُ باطلةً لبُطلان النقل، لَزِمَ ألّا يكونَ العَقْلُ دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً، لم يَجُز أن يُتَّبَعَ بحالٍ، فضلاً عن أن يُقَدَّمَ، فصار تَقْدِيمُ العقلِ على النقل قدحاً في العقل[1].

وجوب كمال التسليم للرسول

فالواجب كمالُ التسليم للرسول ﷺ، والانقيادُ لأمره، وتَلَقِّي خبره بالقَبُول والتصديق، دون أن يُعارِضَه بخيالٍ باطل يسمِّيه معقولاً، أو يُحَمِّلَه شُبهةً أو شكّاً، أو يُقدِّم عليه آراءَ الرجال، وزُبالة أذهانهم، فيُوَحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحَّدَ المُرسِلَ بالعبادة والخضوع والذل والإنابة[2] والتوكل.

التوحيدان اللذان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما.

فهما تَوْحِيدَانِ، لا نَجاةَ للعبدِ مِن عذاب اللَّهِ إلا بهما: تَوْحِيدُ المرسِل، وتوحيدُ متابعة الرسول، فلا يُحاكِمُ إلى غيره، ولا يَرْضَى بحُكْمِ غيره، ولا يَقِفُ تَنْفِيذَ أمره، وتَصديقَ خبره على عرضه على قولِ شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفتِه ومَنْ يُعَظِّمُه، فإنْ أَذِنُوا له، نَفَّذه، وقَبِلَ خَبَره، وإلا فإنْ طَلَبَ السلامَة، فَوَّضه إليهم، وأَعرَضَ عن أمره

(١) انظر تفصيل المسألة في «درء تعارض العقل والنقل» ١/٧٨ وما بعدها.
(٢) في (ب): والإنابة والذل.

وخبره، وإلاَّ حَرَّفه عن مواضِعه، وسَمَّى تحريفَه تأويلاً وحملاً، فقال: نـؤوِّلُه ونَحْمِلُه. فلأن يلقى العبدُ ربَّه بكُلِّ ذنب ــ ما خلا الإشراك بالله ــ خَيْرٌ له مِن أن يَلقاه بهٰذه الحال.

بل إذا بَلَغَه الحَدِيثُ الصحيحُ يَعُدُّ نَفْسَهُ كأنه سَمِعَهُ مِن رسول الله ﷺ، فهل يَسُوغُ له أن يُـؤخِّر قَبُولَه والعَمَلَ به حتى يَعْرِضَهُ على رأي فلان وكلامِه ومذهبه! بل كان الفرضُ المبادرةَ إلى امتثاله، مِن غير الْتِفاتٍ إلى سواه، ولا يُسْتَشْكَلُ قولُه لمخالفته رأيَ فلان، بل تُسْتَشْكَلُ الآراءُ لِقـوله، ولا يُعـارَضُ نصُّه بقيـاس، بل تُهْـدَرُ الأقيسةُ، وتُلغى لنُصوصِهِ، ولا يُحرَّف كلاَمُه عن حقيقته، لخيال يُسمِّيه أَصْحَابُهُ معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصَّوابِ معزول، ولا يُوقَفُ قَبُولُ قوله على موافَقَةِ فلانٍ دُونَ فلانٍ، كائناً مَنْ كان. ٩٥

قال الإمامُ أحمد: حدثنا أَنَسُ بنُ عياض، حدثنا أبوحازِمٍ، عن عمرو بنِ شُعيب[١]، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: لقد جلَسْتُ أنا وأخي مَجْلِساً ما أُحِبُّ أن لي به حُمْرَ النَّعمِ[٢]، أَقبَلْتُ أنا وأخي، وإذا مَشْيَخَةٌ مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ جُلوسٌ عندَ بابٍ مِن أبوابه، فَكَرِهْنا أن نُفرِّقَ بينهم، فجلسنا حَجْرَةً[٣]، إذ ذكروا آيةً مِن القرآن، فَتَمارَوْا فيها، حتى

---

(١) هـو الإمام المحـدث عمروبن شعيب بن محمـد بن عبـدالله بن عمروبن العـاص، أبو إبراهيم، وأبوعبدالله القرشي السهمي الحجازي، فقيه أهل الطائف ومحدثهم، كان يتردد كثيراً إلى مكة، وينشر العلم، توفي سنة (١١٨هـ). مترجم في «السير» ٥/(٦١).

(٢) النعم ــ بفتح النون والعين ــ: الإبل، والحُمْر: جمع أحمر، والبعير الأحمر: الذي لونه لون الزعفران إذا صبغ به الثوب، وقيل: بعيرأحمر، إذا لم يخالط حمرته شيء، والإبل الحمر أصبر الإبل على الهواجر، والعرب تقول: خير الإبل حمرها، وصهبها. انظر «اللسان»: حمر.

(٣) هو بفتح الحاء المهملة، وسكون الجيم، أي: ناحية منفردين.

ارْتَفَعَت أَصْوَاتُهم، فَخَرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ مُغْضَباً، قدِ احمَرَّ وَجْهُـهُ، يرميهم بالتراب، ويقولُ: «مَهْلاً يا قوم، بهذا أُهلِكَتِ الْأُمَمُ مِن قَبْلِكُمْ، باختلافهِم على أنبيائهم، وضَربهِم الكُتُبَ بعضَها ببعض، إنَّ القُرآن لم يَنْزِلْ يُكذِّبُ بَعْضُه بَعْضاً، وإنما نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُه بَعْضاً، فما عَرَفتُمْ مِنْهُ، فاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُم مِنْه فَرُدُّوهُ إلى عَالِمِهِ»[1].

ولا شكَّ أنَّ الله قد حَرَّم القولَ عليه بغيرِ علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّـيَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهر مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإِثْمَ والبَغْيَ بِغَيْرِ الحَقِّ وأَن تُشْرِكُوا باللَّـهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَـٰناً وأَن تَقُولُوا على اللَّـهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعـراف: ٣٣]. وقال تعـالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَـا لَيْسَ لَـكَ بِـهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فعلى العَبْدِ أن يَجْعلَ ما بَعَثَ اللهُ به رُسُلَه، وأَنزَلَ به كُتُبَه هو الحقَّ الذي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، فَيُصَدِّق بأنه حقٌّ وصِدقٌ، وما سواه مِن كلام سائِرِ الناس يُعْرَضُ عليه، فإن وَافَقَه، فهو حق، وإن خَالَفَه، فهو باطِل، وإن لم يَعْلَمْ: هل خالَفه أو وافَقَـه، لِكون ذٰلك الكلامِ مجملاً لا يَعْرِفُ مرادَ صاحبه، أو قد عَرَفَ مرادَه لكنْ لم يَعْرِفْ، هل جاء الرسول بتصديقه أوبتكذيبه، فإنه يُمسِكُ عنه، ولا يَتكلَّمُ إلا بِعِلْمٍ، والعِلْمُ ما قام عليه الدَّلِيلُ، والنافِعُ منه ما جاء به الرَّسُولُ، وقد يكونُ علمٌ عن غير الرسول، لكن في الْأُمورِ الدنيوية، مثلَ الطِّب والحِسَابِ والفِلاحة، وأما الأمورُ الإِلهيةوالمعارف الدينية، فهٰذه،العلمُ فيها ما أُخِذَعن الرسولِ لا غير.

لا حرج في أخذ العلوم المادية عن غير الرسول

---

(١) هو في «المسند» ٢/١٨١ و ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، وابن ماجه (٨٥)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٤٣، والبغوي (١٢١) وسنده حسن، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٦) من حديث عبدالله بن عمرو قال: هجَّرت إلى رسول الله ﷺ يوماً، قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك مَنْ كان قبلَكم باختلافهم في الكتاب».

قوله: «ولا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إلاَّ عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ والاسْتِسْلامِ».

ش: هذا من باب الاستعارة، إذِ القَدَمُ الحِسِّيُّ لا تَثبُتُ إلا على ظهر شيء. أي: لا يَثبُت إسلامُ من لم يُسلِّم لنصوص الوَحيَيْن، ويَنقَادُ إليها، ولا يَعترِضُ عليها، ولا يُعارِضُها برأيه ومعقولِه وقياسه، روى البخاريُّ عن الإمام محمدِ بنِ شهاب الزهري[1] رحمه الله أنه قال: مِنَ اللهِ الرسالةُ، وَعلى الرَّسُولِ البلاغُ، وعلَيْنا التسلِيمُ[2]. وهٰذا كلام جامعٌ نافع.

٩٦

العقل مع النقل كالمقلد مع المجتهد

وما أَحْسَنَ المَثَلَ المضروبَ للنقلِ مع العقل، وهو: أن العقلَ مع النقلِ كالعامي المقلِّد مع العالمِ المجتهد، بل هو دُونَ ذلك بكثيرٍ، فإن العاميَّ يُمْكِنُه أن يَصِيرَ عالماً، ولا يُمْكِنُ للعالم أن يصيرَ نبيّاً رسولاً، فإذا عَرَفَ العاميُّ المقلِّدُ عالماً، فدَلَّ عليه عاميّاً آخر، ثم اختَلَف المفتي والدَّال، فإن المستفتي يَجبُ عليه قَبولُ قولِ المفتي دونَ الدال، فلو قال الدالّ: الصوابُ معي دُونَ المفتي[3] لأني أنا الأَصْلُ في علمِك بأنه مُفتٍ، فإذا قَدَّمت قولَه على قولي، قَدَحتَ في الأصل الذي به عَرفتَ أنه مفتٍ، فلَزِمَ القدحُ في فَرْعه، فيقول له المستفتي: أنتَ لما شَهِدْتَ له

---

(١) هو الإمام العلم، حافظ زمانه، محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، توفي سنة (١٢٤هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٦٠).

(٢) ١٣/ ٥٠٣، قال الحافظ: هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في «النوادر» ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان، قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر قول النبي ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب» ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي. أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»، وذكر ابن أبي الدنيا، عن دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، قال: قلت للزهري، فذكره.

(٣) من قوله: «دون الدال» إلى هنا سقط من (ب).

بأنه مُفْتٍ، ودَلَلْتَ عليه، شَهِدْتَ له بوجوبِ تقليدِه دونَك، فموافقتي لك في هذا العلم المعيَّن، لا يستلزِمُ موافقَتَك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفتَ فيه المفتي الذي هو أعلمُ منك، لا يَسْتَلزِمُ خطأك في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يُخطِىءُ.

والعقلُ يَعلَمُ أن الرسولَ معصومٌ في خبره عن الله تعالى، لا يَجوزُ عليه الخطأُ، فيجِبُ عليه التسلِيمُ له، والانقيادُ لأمره، وقد عَلِمْنَا بالاضطرار مِنْ دينِ الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هٰذا القرآنُ الذي تُلقِيه علينا، والحِكْمَةُ التي جِئتَنَا بها، قد تَضمَّن كُلٌّ منهما أشياء كثيرة تُناقِضُ ما عَلِمناه بعقولنا، ونحن إنما علِمنا صِدقَك بعقولنا، فلو قَبِلْنا جميعَ ما تَقولُهُ مع أن عقولنا تُناقِضُ ذلك، لكان ذلك قدحاً في ما عَلِمنا به صِدْقَك، فنحنُ نَعتقِدُ موجبَ الأقوال المناقضة لِمَا ظَهَر مِن كلامِك، وكلامُكَ نُعرِضُ عنه، لا نَتلقَّى منه هدىً ولا علماً، لم يَكن مثلَ هذا الرجل مؤمناً بما جاءَ به الرسولُ، ولم يَرْضَ مِنه الرسولُ بهٰذا، بل يعلم أن هٰذا لو سَاغَ، لأَمْكَنَ كُلَّ أَحَدٍ أن لا يُؤمِنَ بشيء مما جَاءَ بِه الرَّسُولُ، إذِ العُقُولُ متفاوتةٌ، والشُّبُهاتُ كثيرةٌ، والشياطينُ لا تَزَالُ تُلْقِي الوساوِسَ في النفوس، فيُمْكِنُ كُلُّ أحدٍ أن يقولَ مِثل هذا في كل ما أَخبر به الرَّسُولُ وما أَمر به!! وقد قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إلا البَلَـٰغُ﴾ [النـور: ٥٤]. وقـال: ﴿فَهَـلْ عَلَى الـرُّسُـلِ إلَّا البَلَـٰغُ المُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يشَاءُ ويَهْدِي من يشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿قَدْ جَاءَكُم من اللَّـهِ نُورٌ وكِتَـٰبٌ مُّبينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿حٰمٓ * والكِتَـٰبِ المُبينِ﴾ [الدخان: ١ ـ ٢ والـزخرف: ١ ـ ٢]. ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ الكِتَـٰبِ المُبِينِ﴾ [يوسف: ٢]. ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْـدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَـدَيْهِ

وَتفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. ونظائر ذٰلك كثيرة في القرآن.

٩٧

فَأَمْرُ الإيمانِ بالله واليومِ الآخر: إما أنْ يَكُونَ الرَّسُولُ تكلَّم فيه بما يَدُلُّ على الحق، أم لا، والثاني باطل، وإن كان قد تَكلَّم على الحق بألفاظ مجملة محتمِلَة، فما بَلَّغ البلاغَ المبين، وقد شَهِد له خيرُ القرون بالبلاغ، وأَشهَدَ اللَّهَ عليهم في الموقف الأعظم، فمن يَدَّعي أنه في أصول الدين لم يُبلِّغ البلاغَ المبين، فقد افْتَرى عليه ﷺ.

قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُه عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وصَافي المَعْرِفَةِ، وصَحيحِ الإيمانِ».

النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم

ش: هذا تقريرٌ للكلام[1] الأول، وزيادةُ تحذير أن يُتكلَّمَ في أُصول الدين، بل وفي غيرها، بغيرِ علم، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ[2] مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَرِيدٍ * كُتِبَ[3] عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣ ـ ٤]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ

---

(١) في (ب): الكلام.

(٢) قال ابن قتيبة في «غريب القرآن» ص ٢٥٤: «لا تقف» أي: لا تتبعه الحدس والظنون، ثم تقول: رأيتُ ولم تَـرَ، وسمعتُ ولم تَسْمَعْ، وعلمتُ ولم تَعْلَمْ، وهو مأخوذ من «القفاء» كأنك تقفو الأمور، أيْ تكون في أقفائها، وأواخرها تتعقَّبُها، يُقال: قفوتُ أثره، والقائف: الذي يعرف الآثارَ ويتبعها، وكأنه مقلوبٌ عن القافي.

(٣) كتب بمعنى: قضي، والهاء في «عليه»، وفي «تولاه» كناية عن الشيطان، ومعنى الآية: قضي على الشيطان أنه يضل من اتبعه.

فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٨ ـ ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هٰذا المعنى.

وعن أبي أُمامةَ الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رَسُولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلم: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إلَّا أُوتُوا الجَدَلَ» ثُمَّ تلا: ﴿ما ضَرَبُوهُ لَكَ إلا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسن(١).

وعن عائشة رَضِيَ الله عنها، قالت: قال رَسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلم: «إنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ» خرجاه في «الصحيحين»(٢).

نقص توحيد من لم يُسَلِّم

ولا شكَّ أنَّ منْ لمْ يُسَلِّمْ للرسول، نَقَصَ توحيدُه، فإنَّه يقولُ برأيه وهواه، أو يُقلِّدُ ذا رأيٍ وهوى بغير هُدىً مِن الله، فَيَنْقُصُ مِن توحيدِه بقدر خروجه عمَّا جاءَ به الرسولُ، فإنه قدِ اتَّخذَ في ذلك إلٰهاً غير الله،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد ٥/٢٥٢ و٢٥٦، والطبراني في «الكبير» (٨٠٦٧)، وابن جرير ٢٥/٨٨، وحسنه الترمذي، وهو كما قال، وصححه الحاكم ٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨، ووافقه الذهبي.

(٢) البخاري (٢٤٥٧) في المظالم: باب قول الله تعالى: ﴿وهو ألدّ الخصام﴾ و (٤٥٢٣) في التفسير، و (٧١٨٨) في الأحكام: باب الألد الخصم، ومسلم (٢٦٦٨) في العلم: باب في الألد الخصم، وأخرجه الترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي ٨/٢٤٨، وأحمد ٦/٥٥ و٦٢ و٢٠٥.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]. أي: عَبَدَ ما[1] تهواه نفسه. وإنَّما دَخَل الفسادُ في العالم مِن ثلاث فِرق، كما قال عبدالله بن المبارك[2] رحمة الله عليه:

فساد العالم ناشىء عن ثلاث فرق

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيْتُ الْقُلُوبَ ... وَقَدْ يُوْرِثُ الذُّلَّ إِدْمَانُهَا
وَتَرْكُ الذُّنُوبِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ ... وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِصْيَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ ... وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا

فالملوكُ الجائرة يَعترضُونَ على الشريعة بالسياسات[3] الجائرة، ويُعارِضُونَها بها، ويُقَدِّمونها على حُكْمِ الله ورسوله.

وأحبارُ السوءِ ـ وهم العلماءُ الخارجون عن الشريعة ـ بآرائهم وأقيستِهم الفاسدة، المتضمِّنة تحليلَ ما حرَّم اللّه ورسولُهُ، وتحريمَ ما أباحه، واعتبارَ ما ألغاه، وإلغاءَ ما اعتبَره، وإطلاقَ ما قيَّده، وتقييدَ ما أطلَقَه، ونحو ذلك.

٩٨

والرهبانُ وهم جهالُ المتصوفة، المعترضون على حَقَائِقِ الإيمانِ والشرع، بالأذواقِ والمواجيدِ والخيالاتِ والكُشُوفاتِ الباطلة الشيطانية، المتضمِّنةِ شرعَ دين لم يأذن به اللّه، وإبطالَ دينه الذي شَرَعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوضَ عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان، وحظوظِ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارَضَتِ السياسةُ والشرعُ قَدَّمْنا السياسَةَ! وقال

(١) في (ب): من.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم، ثم المروزي، الحافظ الثقة المجاهد التقي، صاحب التصانيف النافعة الكثيرة، المتوفى سنة ١٨١هـ، ومترجم في «سير أعلام النبلاء» ٨/٣٧٨ ـ ٤٢١.

(٣) في (ب): بالسياسة.

الآخرون: إذا تَعَارَضَ العَقْلُ والنَّقْلُ، قدَّمنا العقلَ! وقال أصحابُ الذوق: إذا تَعارض الذوقُ والكشف وظاهرُ الشرع، قَدَّمنا الذوق والكشف!

كلام الإمام الغزالي في علم الجدل والكلام

ومن كلام أبي حامد الغزالي[1] رحمه اللّه تعالى في كتابه الذي سماه: «إحياءَ علوم الدين» وهو مِنْ أَجَلِّ كتبه، أو أَجَلُّها: «فإن قلتَ: فعلمُ الجَدَلِ والكلامِ مذمومٌ كعلم النجوم[2] أو هو مباحٌ أو مندوبٌ إليه؟ فاعلَمْ أن للناس في هذا غُلوّاً وإسرافاً في أطراف، فَمِنْ قائل: إنه بدعةٌ وحرام، وإنَّ العبدَ أن[3] يلقىٰ اللّهَ بكلِ ذنبٍ سوى الشركِ خيرٌ له[3] من أن يَلْقاه بالكلام، وَمِنْ قائل: إنَّه فرضٌ، إمَّا على الكِفاية، وإما على الأعيانِ، وإنه أَفْضَلُ الأعمال، وأعلى القُرُبات، فإنه تحقيق لعِلم التوحيد، ونضالٌ عن دين اللّه. قال: وإلى التحريم ذَهَب الشافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ بن حنبل وسفيانُ[4] وجميعُ أئِمَّة الحديث من السلف، وساق ألفاظاً عن هٰؤلاء. قال: وقدِ اتَّفَقَ أهلُ الحديثِ من السَّلَف على هٰذا، ولا يَنْحَصِرُ ما نُقِلَ عنهم من التشديداتِ فيه، قالوا: ما سَكَتَ عنه الصَّحَابةُ ــ مع أنهم أَعْرَفُ بالحقائق، وأَفْصَحُ بترتيب الألفاظ من

---

(١) هو الشيخ، الإمام البحر أعجوبة الزمان زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والفلسفة والرقائق المتوفى سنة ٥٠٥هـ، مترجم في «السير» ١٩/ رقم الترجمة (٢٠٤) وفي كتبه مؤاخذات نبه عليها أهل العلم، وذكر معظمها الإمام الذهبي في ترجمته، فلتراجع.

(٢) في «الإحياء» فتعلم الجدل والكلام مذموم، كتعلم النجوم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب، أبو عبدالله الثَّوري الكوفي المجتهد، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦١هـ). له ترجمة حافلة في السير ٧/ رقم الترجمة (٨٢).

غيرهم ـ إلَّا لما يَتولَّدُ منه من الشر. ولذلك قال النبـي صلَّى اللَّـه عليه وسلم: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»[1]. أي المتعمِّقون في البحث والاستقصاء.

واحتَجُّوا أيضاً بأن ذلك لو كان مِن الدين، لكانَ أَهَمَّ ما يأمُرُ به رسولُ اللَّـه صلى اللَّـه عليه وسلم، ويعلم طريقه[2]، ويُثني على أربابه، ثم ذَكَر بقيَّة استدلالهم، ثم ذَكَر استدلالَ الفريق الآخر، إلى أن قال:

فإن قلتَ: فما المختارُ عندك؟. فأجابَ بالتفصيل، فقال: فيه منفعةٌ، وفيه مضـرة: فهو بـاعتبارِ منفعتـه في وقتِ الانتفاع حـلالٌ، أو مندوب، أو واجب، كما يَقتَضِيه الحَالُ، وهو باعتبار مضَرَّته في وقت الاستضرارِ ومحله حَرَامٌ.

قال: فأما مَضرَّتُه، فإثارةُ الشبهاتِ، وتَحْرِيكُ العقائد، وإزالتُها عن الجزمِ والتصميم، وذلك مما يَحْصُلُ بالابتداء، ورجـوعُها بـالدليـل مشكوكٌ فيه، ويَخْتَلِفُ فيه الأشخاصُ. فهذا ضررُه[3] في اعتقاد الحق، وله ضَرَرٌ في تأكيد اعتقاد المبتدعَةِ، وتثبيتها في صُدورهم، بحيث تنبعِثُ دواعيهم، ويَشتدُّ حرصُهم على الإصرارِ عليه، ولكنَّ هذا الضررَ بواسطة التعصُّبِ الذي يَثُورُ مِن الجَدَلِ.

٩٩

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، وأبو داود (٤٦٠٨)، وأحمد ٣٨٦/١ من حديث ابن مسعود والمتنطعون: قال الخطابي في «معالم السنن» ٣٠٠/٤: المتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف في البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم، وقال ابن الأثير: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقهم، مأخوذ من النِّطع، وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً.

(٢) في (ب): طريقته.

(٣) تحرف في (ب) إلى: ضرورة.

قال: وأما منفعتُه، فقد يُظَنّ أن فائدَتَه كشفُ الحقائق ومعرفتُها على ما هي عليه، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيطَ والتضليلَ [فيه] أكثرُ مِن الكشفِ والتعريفِ. قال: وهذا إذا سَمِعتَه مِن مُحدِّث أو حشوي ربما خَطَرَ ببالك أن الناسَ أعداءُ ما جَهِلُوا، فاسْمَعْ هذا ممن خَبَرَ الكلامَ، ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل[1] فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوَزَ ذلك إلى التعمُّقِ في علومٍ أخرى تناسب[2] علم الكلام، وتَحقَّق أن الطريقَ إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولَعَمْري لا يَنفَكُّ الكلامُ عن كَشْفٍ وتعريفٍ، وإيضاحٍ لبعضِ الأمور، ولكن على الندور. انتهى ما نَقَلْتُه عن الغزالي رحمه اللّـه[3].

وكلامُ مثله في ذلك، حُجَّةٌ بالغة، والسلفُ لم يَكْرَهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ[4] صحيحةٍ، كالاصطلاح على ألفاظٍ لِعلومٍ صحيحة، ولا كَرِهوا أيضاً الدِّلالة على الحق، والمحاجة لأهل الباطل، بل كَرِهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق[5]. ومِن ذلك: مخالفتُها للكتاب والسنة وما فيه مِن علومٍ صحيحة، فقد وعَّروا الطريقَ إلى تحصيلها، وأطالُوا الكَلامَ في إثباتها مع قِلَّة نفعها، فهي لحمُ جَمَلٍ غَثٍّ على رأسِ جَبَلٍ وَعْرٍ، لا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، ولا سَمِينٌ فيُنْتَقَل[6].

ذم السلف لعلم الكلام لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق

---

(١) تحرف في (ب) إلى: التعليل. (٢) في الأصول: «سوى» والمثبت من «الإحياء».
(٣) انظر «الإحياء» ١/٩٤ ـ ٩٧.
(٤) في (ب): معاني.
(٥) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/٤٣ ـ ٤٦.
(٦) في هامش (ب): فينتقى، وكلاهما صحيح. ومن قوله: «لحم جمل غث» إلى هنا، قطعة مقتبسة من حديث أم زرع المطول المخرج في البخاري (٥١٨٩) وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد شرحه شرحاً حافلاً القاضي عياض بن موسى اليحصبي =

وأحسنُ ما عندهُم، فهو في القرآن أصحُّ تقريراً، وأحسنُ تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلُّفُ والتطويلُ والتعقيدُ، كما قيل:

لَوْلَا التَّنَافُسُ في الدُّنيَا لَمَا وُضِعَتْ   كُتْبُ التَّنَاظُرِ لا المُغْنِي وَلَا العَمَدُ(1)

يُحَلِّلُونَ بِـزَعْمٍ مِنْهُمْ عُـقَـداً   وَبِالَّذِي وَضَعُوهُ زَادَتِ العُقَدُ(2)

فهم يَزعمُون أنهم يَـدفَعون بـالذي وَضَعـوه الشُّبَهَ والشُّكُـوكَ، والفاضلُ الذكي يَعلَمُ أن الشُّبَهَ والشكوكَ زادَتْ بذلك.

ومِن المُحَالِ أنْ لا يَحصُلَ الشِّفَاءُ والهُدَى والعلم واليقين من كتـاب اللّـه وكلام رسوله، ويَحْصُلَ من كلام هٰـؤلاء المتحيِّرين، بل

= المتوفى ٥٤٤هـ، وسماه: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبع في المغرب سنة ١٣٩٥هـ والغث: الهزيل الذي يُستغث من هزاله، أي: يـترك ويستكره، مأخوذ من قولهم: غثَّ الجرحُ غثّاً وغثيثاً: إذا سال منه القيح، واستغثه صاحبه، ومنه: أغث الحديثَ، ومنه غث فلان في خلقه، وكثر استعماله في مقابلة السمين، فيقال للحديث المختلط: فيه الغث والسمين، وقولهم: «على رأس جبل وعر» أي حزن غليظ يصعب الصعود إليه، ويروى: «وعث» قال القاضي: معناه: ذو وعث، والوعث: الدهس، وهو مما يشتد فيه المشي ويشق، فاستعمل لكل ما شق، ومنه: «وعثاء السفر» أي: شدته ومشقته. وقولها: «لا سمين فينتقل» أي: ينتقله الناس إلى بيوتهم، فيأكلونه، ولكنهم يزهدون فيه، ويروى: «فينتقى» تعني اللحم، أي: ليس بسمين له نقي، أي: مخ. قال عياض: أرادت أنه ليس له نقي، فيطلب لأجل نقيه...

(1) المغني في علم الكلام، تأليف شيخ المعتزلة القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤١٥هـ ويقع في سبعة عشر جزءاً، والذي انتهى إلينا منه اثنا عشر جزءاً. وكتاب «العمد» في الأصول وعلم الكلام، من تأليفه أيضاً، وقد شرحه أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، واستقصى القول فيه، ثم بدا له أن يختصره مقتصراً على المسائل التي تبحث في أصول الفقه مضيفاً إليه زيادات لم ترد في الشرح، وسمى هذا المختصر «المعتمد في أصول الفقه» وهو مطبوع في مجلدين. وانظر «سير أعلام النبلاء» ٧/٢٤٤.

(2) سقط هذا البيت من (ب).

ما قاله الله ورسوله أصل لتحديد الألفاظ المجملة في كلام الناس

الواجِبُ أن يَجعَلَ ما قالَه اللّـهُ ورسولُه هو الأصل، ويَتدبَّرَ معناه ويَعْقِلَه، ويَعْرِفَ بُرهانَه ودليلَه، إمَّا العقلي وإمَّا الخبري السمعي، ويَعْرِفَ دلالتَه على هٰذا وهٰذا، ويجعلَ أقوالَ الناسِ التي تُوافِقُه وتُخالِفُه متشابِهةً مجملة، فيُقال لأصحابها: هٰذه الألفاظُ تَحْتَمِلُ كذا وكذا، فإن أرادُوا بها ما يُوافِقُ خبَرَ الرسولِ، قُبِلَ، وإن أرادوا بها ما يُخالِفُه، رُدَّ.

وهٰذَا مثلُ لَفْظِ المركَّب، والجسم[1]، والمتحيز، والجوهر، والجهة، والحَيِّز، والعَرَضِ، ونحو ذلك، فإن هٰذه الألفاظَ لم تأتِ في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يُريدُه أهلُ هٰذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصُّون بالتعبير بها عن معانٍ لم يُعبِّرْ غَيْرُهم عنها بها، فتُفسَّر تلك المعاني بعباراتٍ أُخر، ويُنْظَرُ ما دَلَّ عليه القرآنُ من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وَقَعَ الاستفسارُ والتفصيلُ تبيَّنَ الحَقُّ من الباطل.

١٠٠

مثال ذلك في «التركيب» فقد صار له مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: التركيبُ مِن متباينين فأكثر، ويُسمَّى: تركيبَ مزجٍ، كتركيبِ الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحوِ ذلك، وهٰذا المعنى منفي عن اللّـه سبحانه وتعالى، ولا يَلْزَمُ مِنْ وصف اللّـه تعالى بالعُلُوِّ ونحوهِ مِن صفاتِ الكمال أن يَكُونَ مركباً بهٰذا المعنى المذكور.

الثاني: تَرْكِيبُ الجوارِ، كمِصْرَاعَي البابِ ونحو ذلك، ولا يَلزم أيضاً مِن ثبوت صفاتِه تعالى إثباتُ هٰذا التركيب.

الثالث: التَّرْكِيبُ مِن الأجزاء المتماثلة، وتُسمَّى الجواهرَ المفردةَ.

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/٢٨٠ ــ ٢٨١ و٣/٤٠٣ ــ ٤٠٧ و٤٣٢ ــ ٤٣٨، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١/١٦٦ ــ ١٨١.

الرابع: التركيبُ من الهيُولى والصورة، كالخاتم مثلًا، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة.

وأَهْلُ الكلامِ قالُوا: إن الجسمَ يكونُ مركباً مِن الجواهر المفردة، ولهم كلامٌ في ذلك يَطُولُ، ولا فائدَةَ فيه، وهو أنه: هل يُمْكِنُ التركيبُ من جزءين، أو مِن أربعة، أو من ستة، أو من ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيبُ لازماً لِثبوتِ صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحقُّ أن الجسمَ غيرُ مركب من هذه الأشياء، وإنما قولُهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيبُ مِن الذات والصفات، هٰذا سَمَّوْه تركيباً لِيَنْفُوا به صفاتِ الربِّ تعالى، وهٰذا اصطلاحٌ منهم لا يُعْرَفُ في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نُوافِقُهُمْ على هٰذه التسمية ولا كرامة، ولئن سَمَّوا إثباتَ الصفاتِ تركيباً، فنقول[1] لهم: العِبْرَةُ للمعاني لا للألفاظِ سَمُّوه ما شِئتُم، فلا يَترتَّبُ على التسميةِ بدون المعنى حكم، فلو اصْطُلِحَ على تسميةِ اللبن خمراً، لم يَحْرُمْ بهذه التسمية.

السادس: التركيبُ مِن الماهية ووجودِها، وهذا يَفرِضُه الذِّهْنُ أنهما غَيْرَانِ، وأما في الخارِجِ، هل يمكن ذاتٌ مجردة عن وجودها ووجودها مجردٌ عنها! هذا محال، فترى أهلَ الكلام يقولون: هل ذاتُ الربِّ وجودُه أم غيرُ وجوده؟ ولهم في ذلك خَبْطٌ كثيرٌ، وأمثلُهم طريقة رأيُ الوقف والشك في ذلك، وكم زالَ بالاستفسار والتفصيل كثيرٌ من الأضاليل والأباطيل.

---

(١) الجادة إذا اجتمع شرط وقسم، أن يكون الجواب للسابق، وهنا السابق القسم.

سبب الانحراف هو الإعراض عن تدبر كلام الله ورسوله

وسببُ الضلال الإعراضُ عن تَدبُّرِ كلام اللّـه وكلام رسـوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سُميَ هؤلاء أهلَ الكلام، لأنهم لم يَفِيدُوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أَتَوْا بزيادة كلام قد لا يُفيد، وهو ما يَضرِبُونه مِن القياس لإيضاح ما عُلِمَ بالحس، وإن كان هٰذا[1] القياسُ وأمثالُه يُنْتَفَعُ به في موضع آخر ومع[2] من يُنكرُ الحسَّ. وكلُّ من قال برأيه أو ذَوْقه أو سياسته[3] ـ مع وجود النص، أو عارَض النص بالمعقول ـ فقد ضاهى إبليس، حيثُ لم يُسلِّمْ لأمرِ ربِّه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّار وخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرسُول فَقَدْ أَطَاعَ اللَّـه وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حفيظاً﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم واللَّـه غَفُـورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقـال تعالى: ﴿فَـلَا وَرَبِّـكَ لا يُـؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لا يَجِدُوا في أَنفُسِهِم حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. أَقْسَمَ سبحانَه بنفسه أنهم لا يُـؤْمِنُونَ حتى يُحَكِّموا نبيَّه، ويَرْضَوْا بحُكمه، ويُسَلِّموا تسليماً.

١٠١

قوله: «فيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الكُفْـرِ والإِيمَانِ، والتَّصْـدِيقِ والتَّكْذِيب، والإِقْرارِ والإِنْكَارِ، مُوسْوَساً تَائِهاً، شَاكّاً زائغاً، لَا مُـؤْمِنـاً مُصَدِّقـاً، وَلَا جَاحِداً مُكَذِّباً».

انتياب الحيرة لمن عَدَلَ عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام

ش: يَتَذَبْذَبُ: يَضطَرِبُ ويَتَرَدَّدُ، وهٰذه الحالةُ التي وَصَفَهَا الشيخُ رحمه اللّـه تعالى حالُ كُلِّ مَنْ عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): «مع» بلا واو.

(٣) في (ب) و(د): وذوقه وسياسته.

المذموم، أو أراد أن يَجمَعَ بينَه وبينَ الكتاب والسنة، وعندَ التعارض يتأوّل[1] النَّصَّ، ويَردّه إلى الرأي والآراء المختلفة، فيَؤُولُ أمرُه إلى الحَيْرَة والضلال والشك، كما قال ابنُ رشد الحفيد[2]، وهو من أعلمِ الناسِ بمذهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت»[3]: «ومَنِ الذي قال في الإلهيات شيئاً يُعتَدُّ به؟». وكذلك الآمديُّ[4]، أفضلُ أهلِ زمانه، واقف في المسائل الكبارِ حائر، وكذلك الغزاليُّ رحمه اللّـه، انتهى آخِرُ أمره إلى الوقف والحَيْرة في المسائل الكلامية، ثم أَعرَضَ عن تلك الطرق، وأَقبَلَ على أحاديث الرسول ﷺ، فمات

---

(١) في (ب): يتناول، وهو تحريف.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، المتوفى سنة ٥٩٥هـ، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زياداتٍ كثيرة، وصنف نحو خمسين كتاباً، من أجود كتبه «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» في العقيدة، تبع فيه منهج القرآن الكريم في أكثر مسائله، وانتقد مدارس علم الكلام، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه المقارن، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد المتوفى سنة (٥٢٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ رقم الترجمة (٢٩٠).

(٣) ص ٨٨. ونصه فيه: ... مع أنه لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب: سيف الدين، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها، واشتهر فيها فضلُه، واشتغل عليه الناسُ، وانتفعوا به، ثم حسده جماعةٌ من فقهاء البلاد. وتعصبوا عليه، ونسبوه إلى فساد العقيدة وانحلال الطَّوِيَّة، فخرج مستخفياً إلى حماة، ومنها إلى دمشق، وتوفي بها سنة ٦٣١هـ ودفن بسفح جبل قاسيون، من كتبه الجيدة في أصول الفقه: «الإحكام في أصول الأحكام» وهو مطبوع. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ رقم الترجمة (٢٣٠).

و«البخاري» على صدره، وكذلك أبو عبدالله محمدُ بنُ عُمَرَ الرازي، قال في كتابه الذي صَنَّفه في أقسام اللذات:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَالُ ... وَغَايَةُ[1] سَعْيِ العَالَمِينَ ضَلَالُ
وأَرْوَاحُنَا في وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنيَانَا أَذى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فيه: قِيلَ وَقَالُوا
فَكَمْ قَدْ[2] رَأَيْنَا منْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ ... فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرِعِينَ وَزَالُوا
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتِهَا ... رِجَالٌ، فَزَالُوا والجِبَالُ جِبَالُ[3]

لقد تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الكلاميةَ، والمناهِجَ الفلسفية، فما رأيتُها تشفي عليلاً، ولا تُرْوِي غليلاً، ورأيتُ أقرَب الطرق طريقةَ القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿ولا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن جرب مثلَ تجرِبتي عرف مثلَ معرفتي»[4]

وكذلك قال الشيخُ أبو عبدالله محمدُ بنُ عبدِالكريم الشَّهرستاني[5]: إنَّه لم يجد عندَ الفلاسفةِ والمتكلِّمين إلا الحَيْرَةَ والنَّدَمَ، حيث قال:

---

(١) في هامش (أ): وأكثر. خ.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هي في «عيون الأنباء» ٢/٢٨، و«وفيات الأعيان» ٤/٢٥٠، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٨/٩٦.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، الطبقة الحادية والستين ص ٢٠٥، و«طبقات الشافعية» ٢/٨٢ ــ ٨٣ لابن قاضي شهبة، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٠.

(٥) هو محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماماً في علم الكلام على مذهب الأشعري، ونحل الأمم، ومذاهب الفلاسفة، وُلِدَ في شهرستان بين نيسابور وخُوارزم، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠هـ وأقام بها ثلاث سنين، وعاد إلى بلده وتوفي بها، قال ياقوت الحموي في وصفه: =

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إلاَّ وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ[1]

وكذلك قال أبو المعالي الجوينيُّ رَحِمَه الله : يا أصحابَنا لا تشتغِلُوا بالكلام، فلو عَرَفْتُ أن الكلامَ يَبْلُغُ بي إلى ما بلغ ما اشتغلتُ به. وقال عند موته: لقد خُضْتُ البَحْرَ الخِضَمَّ، وخَلَّيْتُ أهلَ الإسلامِ وعلومَهم، ودخلتُ في الذي نَهَوْني عنه، والآن فإن لم يَتَدارَكْني ربي برحمته، فالوَيْلُ لابنِ الجُويني، وها أنا ذا أموتُ على عقيدةِ أمِّي، أو قال: على عقيدةِ عجائز نَيْسَابُورَ. ١٠٢

وكذلك قال شَمْسُ الدينِ الخسروشاهي[2]، وكان مِنْ أَجَلِّ تلامذة

= الفيلسوف المتكلم صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا تخبطه في الاعتقاد، ومبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذب عنهم، لكان هو الإمام. توفي سنة ٥٤٨هـ، من تصانيفه: «نهاية الإقدام في علم الكلام»، وذكر في أوله البيتين اللذين استشهد بهما المصنف، ولم يذكر لمن هما، وقال غيره: هما لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصائغ الأندلسي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ رقم الترجمة (١٩٤).

(١) وقد رد عليهما ببيتين محمد بن إسماعيل الأمير، كما وجدا بخطه بهامش أصل «درء تعارض العقل والنقل» ١٥٩/١ هما:

لَعَلَّكَ أهملتَ الطوافَ بمعهد الرسُولِ ومَنْ لاقاه مِن كُلِّ عالِمِ
فما حَارَ مَنْ يُهْدَى بِهَدْيِ محمدٍ ولَسْتَ تراه قارِعاً سِنَّ نادِمِ

(٢) هو عبدُالحميد بن عيسى الخسروشاهي، نسبة إلى خسروشاه، قرية بمرو، التبريزي الشافعي المتكلم، قال السبكي في «الطبقات» ١٦١/٨: وكان فقيهاً أصولياً متكلماً محققاً بارعاً في المعقولات، قرأ على الإمام فخرالدين الرازي، وأكثرالأخذ عنه، ثم قدم الشام بعد وفاة الإمام، ودرس وأفاد، ثم توجه إلى الكرك، فأقام عند صاحبها الملك الناصر داود، فإنه استدعاه ليقرأ عليه، ثم عاد إلى دمشق، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٦٥٢هـ، وله من المصنفات: «مختصر المهذب» في الفقه، و«مختصر المقالات» لابن سينا، و«تتمة الآيات البينات».

فخرالدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تَعْتَقِدُ؟ قال: ما يَعْتَقِدُه المسلمون، فقال: وأنت منشرحُ الصدرِ لذلك مستيقنٌ به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر اللّٰه على هٰذه النعمة، لكني واللّٰه ما أدري ما أعتقدُ، واللّٰه ما أدري ما أعتقد، واللّٰه ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أَخْضَلَ لحيته.

ولابن أبي الحديد[1] الفاضل المشهور بالعراق:

فِيكَ يَا أُغْلُوطَةَ الفِكَرِ ... حَارَ أَمْرِي وانْقَضَى عُمُرِي
سَافَرَتْ فِيكَ العُقُولُ فَمَا ... رَبِحَتْ إلَّا أَذَى السَّفَرِ
فَلَحَى اللّٰهُ الأُلَى زَعَمُوا ... أَنَّكَ المَعْرُوفُ بِالنَّظَرِ
كَذَبُوا، إنَّ الَّذي ذَكَروا ... خارِجٌ عَنْ قُوَّةِ البَشَرِ

وقال الخونَجي[2] عند موته: ما عَرَفْتُ مما حَصَّلْتُهُ شيئاً سوى أن الممكنَ يَفْتَقِرُ إلى المرجِّح، ثم قال: الافتقارُ وصفٌ سلبي، أموتُ وما عرفتُ شيئاً.

---

(١) هو عزالدين أبو حامد عبدالحميد بن هبة الله، المدائني، الكاتب الشاعر، صاحب شرح «نهج البلاغة»، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظيّاً عند الوزير ابن العلقمي لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع والأدب والفضيلة، توفي سنة ٦٥٥هـ. مترجم في «فوات الوفيات» ٢/٢٥٩، و«البداية والنهاية» ١٣/١٩٩. والأبيات أنشدها له شيخ الإسلام في: «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦١.

(٢) هو محمد بن ناماور بن عبدالملك أبو عبدالله الخونجي، فارسي الأصل، انتقل إلى مصر، وتولى القضاء بها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، وله كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في المنطق. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/١ رقم الترجمة (١٤٦) وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٢، و ٣/٢٦٢.

وقال آخر[1]: أضطجعُ على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابِلُ بين حُججِ هٰؤلاء وهٰؤلاء حتى يطلُعَ الفجر، ولم يترجَّحْ عندي منها شيء.

ومن يَصِل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه اللّٰهُ برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف رحمه الله: من طلب الدينَ بالكلام، تزندق، ومن طلب المالَ بالكيمياء، أفْلَسَ، وَمَنْ طَلَب غَرِيبَ الحَديثِ، كذبَ.

وقال الشافعي رحمه اللّٰه تعالى: حُكْمِي في أهل الكلامِ أن يُضْرَبُوا بالجَرِيدِ والنِّعال، ويُطاف بهم في القبائِل والعشائرِ، ويقال: هٰذا جزاءُ مَنْ ترك الكِتَابَ والسنة، وأقبل على الكلام.

وقال: لقد اطَّلَعْتُ مِن أهلِ الكلام على شيءٍ ما ظننتُ مسلماً يقولُه، ولأن يُبتلى العبدُ بكل ما نهى اللّٰه عنه ـ ما خلا الشِّرْكَ باللّٰه ـ خيرٌ له من أن يُبتلى بالكلام[2]. انتهى.

وتجد أحدَ هٰؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائزِ، فيُقِرُّ

---

(1) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في «درء تعارض النقل» ١/١٦٥ و٣/٢٦٣ المتوفى سنة (٦٩٧هـ).

(2) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤، وعلق عليه بقوله: إنما أراد الشافعي رحمه الله بهذا الكلام حفصاً وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حكي عنه في ذم الكلام وأهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد من قيده دليل على مراده، ثم نقل عن أبي الوليد بن الجارود قوله: دخل حفص الفرد على الشافعي، فكلمه ثم خرج إلينا الشافعي، فقال لنا: لأن يلقى اللّٰهَ العبدُ بذنوب مثل جبال تهامة خير له من أن يلقاه باعتقاد حرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه. وكان يقول بخلق القرآن، ثم قال: وهذه الروايات تدل على مراده بما أطلق عنه فيما تقدم وفيما لم يذكر ها هنا، وكيف يكون كلام أهل السنة والجماعة مذموماً عنده، وقد تكلم فيه، وناظر من ناظره فيه، وكشف عن تمويه من ألقى إلى سمع بعض أصحابه من أهل الأهواء شيئاً مما هم فيه.

وانظر «آداب الشافعي ومناقبه» ص ١٨٢، و«تبيين كذب المفتري» ص ٣٤١.

بما أقرُّوا به، ويُعْرِضُ عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تَبَيَّنَ له فسادُها، أو لم يتبين له صحتُها، فيكونون في نهاياتهم ـ إذا سَلِمُوا من العذاب ـ بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواءُ النافع لمثل هذا المرض ما كان طبيبُ القلوب صلواتُ اللّـه عليه وسلامه يقوله إذا قام مِنَ الليل يفتتح صلاته: «اللَّهُمَّ رَبَّ جبريل وَمِيكائِيلَ وإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اختُلِفَ[1] فِيهِ مِنَ الحَقِّ بإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْـدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِـرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» خرَّجه مسلم[2]. ١٠٣

توسل[3] ﷺ إلى ربه بربوبية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهدِيَه لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنه، إذ حياةُ القلب بالهداية. وقد وَكَّلَ اللّـهُ سبحانه هـؤلاء الثلاثةَ بالحياة: فجبريل موكَّل بالوحي الذي هو سببُ حياة القلوب، وميكائيل بالقَطْرِ الذي هو سَبَبُ حياةِ الأبدانِ وسائر الحيوان، وإسرافيلُ بالنفخ في الصُّور الذي هو سَبَبُ حياة العالم وعودِ الأرواحِ إلى أجسادِها، فالتوسُّل[4] إلى اللّه سبحانَه بربوبية هٰذه الأرواح العظيمة الموكَّلَةِ بالحياةِ، له تأثيرٌ عظيمٌ في حصولِ المطلوب. واللّـهُ المستعان.

---

(١) في الأصول: اختلفوا، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٧٧٠)، وأخرجه الترمذي (٣٤١٦)، وأبو داود (٧٧٦)، والنسائي ٣/٢١٢ ـ ٢١٣، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٩٥٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) في (د): توجه.

(٤) في الأصول: بالتوسل، والمثبت من مطبوعة مكة.

قوله: «ولا يَصِحُّ الإيمَانُ بالرُّؤيةِ لأهْلِ دَارِ السلام لمن اعتبرها منهم بِوَهْمٍ، أو تأوَّلها بفهم، إذ كان تأويلُ[1] الرؤية وتأويلُ[1] كلِّ معنى يُضَافُ إلى الربوبية، تركَ التأوِيلِ، ولزومَ التسليم، وعليه دِينُ[2] المسلمين، ومن لم يَتَوَقَّ النفيَ والتشبيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

الرد على من أنكر أو تأول رؤية الله تعالى

ش: يُشيرُ الشيخُ رحمه الله إلى الردِّ على المعتزلة ومن يقولُ بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يُشبِّه اللَّه بشيءٍ من مخلوقاته، فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّكم تَرَوْنَ رَبَّكُم كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»[3]، الحديث، أدخل «كاف» التشبيه على «ما» المصدرية الموصولة بـ«ترون» التي تَنْحَلُّ إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيهُ في الرؤية لا في المرئي، وهذا بيِّنٌ واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقُها، ودفع الاحتمالات عنها، وماذا بعدَ هذا البيان وهذا الإيضاح! فإذا سُلِّط التأويلُ على مثل هذا النصِّ، كيف يُسْتَدَلُّ بنصٍ من النصوص! وهل يحتمل هٰذا النصُّ أن يكونَ معناه: إنكم تَعْلَمُونَ ربَّكم كما تعلمون القمرَ ليلة البدر! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿أَلَم تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ الفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شَكَّ أن «رأى» تارةً تكون بصرية، وتارةً قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحُلم، وغير ذلك، ولكن ما[4] يخلُو الكلامُ مِنْ قرينة تُخَلِّص أَحَد معانيه من الباقي، وإلا لو أخلى المتكلمُ كلامَه مِن القرينة المخلِّصة لأحد المعاني، لكان

---

(١) في (ب): «تأول» في الموضعين.

(٢) في (ب): دين المرسلين المسلمين.

(٣) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص ٢١٦.

(٤) في (ب): لا.

مجملاً مُلغزاً، لا مبيِّناً موضِّحاً، وأيُّ بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربَّكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دُونها سحاب»[1]؟! فَهَلْ مِثْلُ هٰذا مما يتعلق برؤيةِ البصر، أو برؤية القلبِ؟ وهل يخفى مثلُ هٰذا إلا على من أعمى اللّٰه قلبه؟!.

فإن قالوا: ألجأنا إلى هٰذا التأويلِ حكمُ العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يُتصور إمكانها!

١٠٤ فالجواب: أن هٰـذه دعوى منكم، خَـالَفَكُمْ فيها أَكْثَـرُ العقلاءِ وليس في العقل ما يُحِيلُها، بل لو عُرِضَ على العقلِ موجودٌ قائمٌ بنفسه لا يُمْكِنُ رؤيتُه، لحكم بأن هٰذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»، أي توهم أن اللّٰه تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هـذا التـوهـم إن أثبت ما توهمه من الـوصـف، فهو مشبِّه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التـوهـم، فهو جاحد مُعَطِّلٌ، بل الواجبُ دفع ذلك الوهم وحدَه، ولا يَعُمُّ بنفيه الحق والباطل، فَيَنْفِيَهُمَا ردّاً على مَنْ أثبت الباطِلَ، بل الواجبُ ردُّ الباطل، وإثباتُ الحق.

وإلى هٰذا المعنى أشار الشيخ رحمـه اللّٰـه تعالى بقوله: «ومن لم يتوقَّ النفيَ والتشبيهَ، زلَّ ولم يُصِبِ التنزيه»، فإن هٰؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزِّهون الله بهذا النفي! وهل يكونُ التنزيهُ بنفي صفةِ الكمال؟! فإنَّ نفيَ الرؤية ليسَ بصفةِ كمال، إذ المَعْدُومُ لا يُرَى، وإنما الكمالُ في إثباتِ الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في

---

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. وقد تقدم تخريجه ص ٢١٦.

العلمِ، فإن نفيَ العلم به ليس بكمال، وإنما الكمالُ في إثبات العلم، ونفي الإحاطة به علماً، فهو سبحانه لا يُحاط به رؤية، كما لا يُحاط به علماً.

اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل

وقوله: «أو تأوَّلها بفهم» أي: ادَّعى أنه فَهِمَ لها تأويلاً يُخالِفُ ظاهرها، وما يفهمُه كُلُّ عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاحُ المتأخِّرِينَ في معنى التأويل: أنه صرفُ اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلَّط المُحَرِّفون على النصوصِ، وقالوا: نحن نُـؤَوِّلُ ما يخالِفُ قولَنا، فسموا التحريفَ: تأويلاً، تزييناً له، وزخرفةً لِيقبلَ، وقد ذمَّ اللَّـهُ الـذين زخرفُوا الباطلَ، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ الإِنسِ والجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُم إلى بَعْضٍ زُخْرُفَ القَوْلِ غُرُوراً﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعِبْرَةُ للمعاني لا للألفاظِ، فكم مِنْ بَاطِلٍ قد أُقِيمَ عليه دَلِيلٌ مُزَخْرَفٌ عُورِضَ به دليلُ الحق.

وكلامُه هنا نظيرُ قوله فيما تقدم: «لا نَدْخُلُ في ذلك متأوِّلين بآرائنا، ولا متوهِّمينَ بأهوائنا». ثم أكَّد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويلُ الرؤية، وتأويلُ كُلِّ معنى يُضاف إلى الربوبية: تركَ التأويل، ولزومَ التسليم، وعليه دينُ المسلمين». ومُرَادُه ترك التأويلِ [الذي] يُسمونه تأويلاً، وهو تحريفٌ، ولكن الشيخ رحمه اللّـه تعالى تأدَّبَ وجادل بالتي هي أَحْسَنُ، كما أمر اللّـه تعالى بقوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مرادُه تَرْكَ كُلِّ ما يُسمَّى تأويلاً، ولا تركَ شيءٍ من الظواهر لبعض الناس لدليل رَاجِحٍ من الكِتَاب والسنة، وإنما مُرادُهُ تَرْكُ التأويلاتِ الفَاسِدَةِ المُبْتَدَعَةِ، المخالِفة لمذهب السَّلَفِ، التي يدُلُّ الكتابُ والسنة على فسادها، وتركُ القولِ على اللّـه بلا علم.

فَمِنَ التأويلاتِ الفاسِدَةِ، تأويلُ أدِلَّةِ الرؤية، وأدِلَّة العُلُوِّ، وأنه لم يُكَلِّمْ موسى تكليماً، ولم يَتَّخِذْ إبراهيم خليلاً.

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

١٠٥ — معنى التأويل في الكتاب والسنة

فالتأويلُ[1] في كتاب اللّـه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم: هو الحقيقةُ التي يَـؤُولُ إليها الكلامُ، فتأويلُ الخبر: هو عينُ المُخْبَر به، وتأويلُ الأمر: نَفْسُ الفعلِ المأمور به، كما قالت عائشة رضي اللّـه عنها: كَانَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ يَقُولُ في رُكُوعِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي»، يتأوَّلُ القرآنَ[2]. وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ

---

(١) انظر بسط الكلام في التأويل في «درء تعارض العقل والنقل» ١/٢٠١ ــ ٢٠٨ و ٥/٢٣٧ و ٣٨١ ــ ٣٨٤، و «رسالة الإكليل» المدرجة في «الفتاوى» ١٣/٢٨٨ ــ ٢٩٤.

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧) و (٤٩٦٨)، وأخرجه أيضاً (٧٩٤) و (٤٢٩٣) و (٤٩٦٧) دون قوله: «يتأول القرآن»، وأخرجه بتمامه مسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، وابن ماجه (٨٨٩)، والنسائي ٢/١٩٠ و ٢١٩، وأحمد ٦/٢٣٠. وقوله: «يتأول القرآن»: يعني قوله سبحانه: ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً﴾ فقد روى الإمام أحمد ٦/٣٥ من طريق محمد بن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر في آخر أمره من قول: سبحان الله وبحمده، أستغفر الله وأتوب إليه»، قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أراك تكثر من قول: سبحان الله وبحمده أستغفر الله وأتوب إليه، قال: «إن ربي عز وجل كان أخبرني أني سأرى علامة في أمتي، وأمرني ــ إذا رأيتها ــ أن أسبح بحمده وأستغفره، إنه كان تواباً، فقد رأيتها: ﴿إذا جاءَ نصرُ اللَّـهِ والفتحُ، ورأيتَ الناسَ يدخلونَ في دينِ اللَّـهِ أفواجاً، فسبِّحْ بحمدِ ربِّكَ واستغفرْهُ، إنَّهُ كانَ تواباً﴾»، وأخرجه مسلم (٤٨٤) (٢٢٠) من طريق داود بن أبي هند به.

وروى الطبراني في «الصغير» ١/٢٤١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/١١٢ ــ ١١٣ عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ قبل أن يموت يكثر أن يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وأستغفرك وأتوب إليك» فقال: إني أمرتُ بأمرٍ فقرأ: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾. ورجاله ثقات، وأخرجه البزار (٥٤٤) من حديث ابن مسعود قال: كان =

﴿إلَّا تأويلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُه يَقُولُ الَّذينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]. ومنه تأويلُ الرؤيا، وتأويلُ العمل، كقوله: ﴿هٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]. وقوله: ﴿ويُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحادِيثِ﴾ [يوسف:٦]. وقوله: ﴿ذٰلِكَ خَيْرٌ وأَحْسَنُ تأويلاً﴾ [النساء:٥٩]. وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ [الكهف:٧٨]. إلى قوله: ﴿ذٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع[1] عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ [الكهف:٨٢]. فمن يُنْكِرُ وُقُوعَ مِثْلِ هٰذا التأويل، والعلم بما تعلَّق بالأمرِ والنهي منه؟!.

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن اللّـه واليومِ الآخر، فهٰذا قد لا يُعْلَمُ تأويلُه، الذي هو حَـقيـقته، إذ كانت لا تُعْلَمُ بمجرد الإخبار، فإن المُخْبَرَ إن لم يَكُنْ قد تَصَوَّرَ المُخْبَر بِهِ، أو ما يعرفه قبلَ ذلــك، لم يعرف حقيقتَه، التي هي تأويلُه بمجرد الإخبار. وهٰذا هو التأويلُ الذي لا يعلمُه إلا اللّـه، لكن لا يَلْزَمُ مِن نفي العلم بالتأويل نفيُ العلم بالمعنى الذي قصد المُخَاطِبُ إفهامَ المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر اللّـه بتدبُّرها، وما أنزل آية إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما عَنَى بها، وإن كان من تأويله ما لا يَعْلَمُه إلا اللّـهُ، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويلُ موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

التأويل عند المفسرين هو تفسير الكلام وبيان معناه

والتأويلُ في كلامِ كثيرٍ من المفسرين، كابنِ جريرٍ ونحوه، يُرِيدُونَ

= النبي ﷺ يقول حين نزلت عليه: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، إنك أنت التواب الرحيم» وفي سنده عمرو بن ثابت وهو ضعيف، ورواه أحمد ٤١٠/١ و ٤٣٤ و٤٥٥ ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله. وانظر «مجمع الزوائد» ١٢٧/٢.

(١) من: اسطاع يسطِيعُ حذفت منه تاء الافتعال.

به تفسيرَ الكلام وبيانَ معناه، سواء وافق ظاهره أو خالَفَ، وهذا اصطلاحٌ
١٠٦ معروفٌ، وهٰذا التأويلُ كالتفسيرِ، يُحمد حقُّه، ويُرَدُّ باطِلُهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ، وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، الآية [آل عمران: ٧] ــ فيها قِراءتان: قراءةُ مَنْ يَقِفُ على قوله: ﴿إلا الله﴾، وقراءة من لا يَقِفُ عندها، وكِلْتَا القِراءتين حَقٌّ، ويُرادُ بالأولى المتشابِهَ في نفسه الذي استأثر اللَّـهُ بعلم تأويله، ويُراد بالثانية المتشابِهَ الإضافي الذي يَعْرِفُ الراسخون تَفْسِيرَه، وهو تأويلُه[1].

ولا يُريد[2] من وَقَفَ على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أن يكونَ التأويلُ بمعنى التفسيرِ للمعنى، فإن لازِمَ هٰذا أن يكونَ اللَّـهُ أنزل على رسوله كلاماً لا يَعْلَمُ معناه جَمِيعُ الأُمَّةِ ولا الرَّسُولُ، ويكون الرَّاسخون في العلم لا حظَّ لهم في معرفة معناها سوى قولِهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. وهٰذا القَدْرُ يَقولُه غَيْرُ الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتِيَازُهُمْ عن عَوَامِّ المؤمنين في ذلك، وقد قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله[3]، ولقد صدق، رضي الله عنه، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين، وعلِّمْهُ التأويلَ»[4]. رواه البخاريُّ وغَيْرُهُ. ودعاؤه

(١) انظر «جامع البيان» ٢٠١/٦ للطبري، و«مشكل القرآن» ص ٩٨ ــ ١٠٢ لابن قتيبة.

(٢) في (ب): ولا به.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٦٣٢) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: أنا ممن يعلم تأويله. وابن أبي نجيح: هو عبدالله بن يسار، قال يحيى بن سعيد: لم يسمع التفسير من مجاهد.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢٦٦/١ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥، والطبراني في «الكبير» (١٠٦١٤) و(١٢٥٠٦)، وفي الصغير ١٩٧/١، وأخرجه البخاري (١٤٣)، والبغوي (٣٩٤٢) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين»، وأخرجه مسلم (٢٤٧٧) في فضائل الصحابة: باب فضائل عبدالله بن عباس دون قوله: «في الدين». وأخرجه البخاري (٧٥) =

صلى الله عليه وسلم لا يُرَدُّ[1]. قال مجاهد[2]: عَرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عباس، مِن أوله إلى آخره، أَقِفُه عِنْدَ كل آية وأسأله عنها[3]. وقد تَواتَرَتِ النُّقُولُ عنه أنه تكلَّم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عَنْ آيةٍ: إنها من المتشابه الذي لا يَعْلَمُ أحدٌ تأويلَه إلا اللَّـهُ.

وقولُ الأصحاب رحمهم اللّه في الأصول: إن المتشابه: الحروفُ المقطَّعة في أوائل السور، ويُروى هٰذا عن ابنِ عباس. مع أن هٰذه الحروف قد تكلم في معناها أكثرُ الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابِهُ، كان ما سواها معلومَ المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإنَّ اللّـه قال: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروفُ ليست آيات عند جمهور العادِّين.

والتأويلُ في كلامِ المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صَرْفُ

= و (٣٧٥٦) و (٧٢٧٠) أيضاً بلفظ: «اللهم علمه الكتاب»، وأخرجه البخاري (٣٧٥٦)، والترمذي (٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦)، والبغوي (٣٩٤٣)، والطبراني (١٠٥٨٨) و (١١٩٦١) و (١٢٤٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٣١٥ بلفظ: «اللهم علِّمْه الحكمة»، وزاد ابن ماجه: «وتأويل الكتاب»، وأخرجه البزار (٢٦٧٤) بلفظ: «اللهم علمه تأويل القرآن».

(١) فيه: أن النبي ﷺ سأل ربه ثلاثاً، فأعطاه ثنتين، ومنعه واحدة. انظر «صحيح مسلم» (٢٨٨٩) و (٢٨٩٠).

(٢) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين، مجاهد بن جَبْر، أبو الحجّاج المكِّي، مولى ابن أبي السائب، أخذ القرآن والتفسير والفقه عن ابن عباس، وأكثر عنه. مترجم في «السير» ٤/ برقم (١٧٥).

(٣) انظر الطبري ١/ ٩٠، وطبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٢، و «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٤٣.

اللفظِ عن الاحتمالِ الراجح إلى الاحتمال المرجوح لِدلالةٍ تُوجِبُ ذلك.

وهٰذا هو التأويلُ الذي يتنازعُ النَّاسُ فيه في كثيرٍ من الأمور الخبريةِ والطلبية. فالتأويلُ الصحيحُ منه: الذي يُوافِقُ ما دلَّت عليه نُصُوصُ الكتابِ والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويلُ الفاسِدُ، وهذا مبسوطٌ في موضعه. وذكر في «التبصرة»[1] أن نَصِيرَ بنَ يحيى البَلْخِي روى عن عُمَرَ بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمدِ بنِ الحسن رحمهم اللّه: أنه سُئِلَ عن الآيات والأخبار التي فيها مِن صفات اللّه تعالى ما يُؤَدِّي ظَاهِرُه إلى التشبيهِ، فقال: نُمِرُّها كما جَاءَتْ، ونُؤمِنُ بها، ولا نَقُولُ: كيف وكيف.

التأويل الصحيح هو الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

ويجب أن يُعْلَمَ أن المعنى الفاسِدَ الكُفْرِيَّ ليس هو ظَاهِرَ النَّصِّ ولا مقتضاه، وأن مَنْ فَهِمَ ذلك منه، فهو لِقصور فهمه، ونقصِ علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعضِ الناس:

١٠٧

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً وآفَتُه مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ[2]

وقيل:

عَلَيَّ نَحْتُ القَوافِي مِنْ أماكنها وَمَا عَلَيَّ إذَا لَمْ تَفْهَمِ البَقَرُ[3]

فكيف يُقال في قول اللّه، الذي هو أصدقُ الكلام وأحسنُ

---

(١) لعله «تبصرة الأدلة في الكلام» تأليف أبي المعين ميمون بن محمد النسفي، المتوفى سنة ثمان وخمس مئة. انظر «كشف الظنون» ١/٣٣٧.

(٢) قائله المتنبي، وهو في ديوانه ٤/٢٤٦، وبعده:

ولكنْ تأخذُ الآذانُ منه على قدرِ القرائحِ والعلومِ

(٣) هو للبحتري في ديوانه ص ٩٥٥ من قصيدة يمدح بها علي بن مر الطائي. وروايته فيه:

عليَّ نَحْتُ القَوافي من مَقاطِعها وما عليَّ لَهُم أن تفهم البَقَرُ

وأنشده في «الموازنة» ١/٣٠٣ و«أخبار أبي تمام» ص ٥٠ و«الطرائف» ص ٢٤٩ و«معجم الأدباء» ١٩/٢٥٣.

الحديث، وهو الكِتابُ الذي: ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خبير﴾ [هود: ١]. إنَّ حقيقة قولهم: إن ظاهِرَ القرآن والحديثِ هو الكفرُ والضلالُ، وإنه ليس فيه بَيَانٌ لِمَا يَصْلُحُ مِن الاعتقادِ، ولا فيه بَيَانُ التوحيد والتنزيه؟! هذا حَقِيقَةُ قولِ المتأولين.

والحقُّ أن ما دَلَّ عليه القرآنُ، فهو حق، وما كان باطلاً، لم يَدُلَّ عليه، والمنازِعون يدَّعُونَ دِلالته على الباطل الذي يَتَعَيَّنُ صرفُه!

فيُقالُ لهم: هٰذا البابُ الذي فتحتموه، وإن كُنْتُم تزعمون أنكم تنتصِرُون به على إخوانكم المؤمنين في مَوَاضِعَ قليلة حقيقة؛ فقد فَتَحْتُمْ عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدِرون[1] على سَدِّهِ، فإنَّكم إذا سَوَّغْتُمْ صَرْفَ القرآنِ عن دِلالته المفهومة بغيرِ دليلٍ شرعي، فما الضَّابِطُ فيما يَسُوغُ تأويلُه وما لا يسوغُ؟!

فإنْ قُلْتُمْ: ما دلَّ القاطعُ العقلي على استحالته تأوَّلناه، وإلا أقررناهُ! قيل لكم: وبأيِّ عقلٍ نَزِنُ[2] القاطِعَ العقلي؟! فإن القِرْمِطي الباطِنيَّ يَزْعُمُ قِيَامَ القواطِع على بُطلان ظواهِرِ الشرع! ويَزْعُمُ الفيلسوفُ قِيَامَ القواطعِ على بطلانِ حشر الأجسادِ! ويزعم المعتزليُّ قِيَامَ القواطعِ على امتناع رؤية اللّٰهِ تعالى، وعلى امتناعِ قيام علمٍ أو كلام أو رحمة به تعالى!! وبابُ التأويلات التي يَدَّعِي أصحابُها وجوبَها بالمعقولات أعظمُ من أن تَنْحَصِرَ في هٰذا المقام.

ويلزمُ حينئذ محذورانِ عظيمانِ:

أحدهما: أن لا نُقِرَّ بشيءٍ من معاني الكتابِ والسُّنَّةِ حتى نبحثَ

(١) في (ب): والمبتدعون لا يقدرون.

(٢) في الأصول: نزل، والمثبت من مطبوعة مكة.

قبل ذلك بحوثاً طويلةً عريضةً في إمكان ذلك بالعقل، وكُلُّ طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعونَ أن العقلَ يَدُلُّ على ما ذهبوا إليه، فيؤولُ الأمرُ إلى الحَيْرَةِ.

المحذور الثاني: أن القُلُوبَ تَنْحَلُّ[1] عن الجزم بشيءٍ تعتقِدُهُ مما أخبر به الرسُولُ، إذ لا يُوثَقُ بأن الظاهر هو المرادُ، والتأويلاتُ مضطربة، فيلزم عزلُ الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ اللّـهُ به العباد، وخاصَّةُ النبيِّ هي الإنباءُ، والقرآن: هو النبأُ العظيم. ولهذا نَجِدُ أهلَ التأويلِ إنما يذكرون نُصُوصَ الكتابِ والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادَّعَوْا أن العقل دَلَّ عليه، وإن خالفته أَوَّلوه! وهذا فَتْحُ بابِ الزندقة والانحلال، نسأل اللّـه العافية.

قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتَّشْبِيه، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

النفي والتشبيه من أمراض القلوب

ش: النفي والتشبيه مرضانِ مِنْ أمراض القلوب، فإن أمراضَ القلوبِ نوعان: مرضُ شُبهة، ومرضُ شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فلا تَخْضَعْنَ بالقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذي في قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرضُ الشهوة، وقال تعالى: ﴿في قُلوبِهِم مَّرضٌ فَزَادَهمُ اللّـهُ مَرَضاً﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وأَمَّا الَّذينَ في قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُم رِجْساً إلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرضُ الشُّبهة، وهو أردأ مِن مرض الشهوة، إذ مرضُ الشهوة يُرجى له الشفاءُ بقضاء الشهوة، ومرضُ الشبهة لا شفاءَ له إن لم يتداركْه اللّـه برحمته[2].

١٠٨

---

(١) في (د): تتخل، وهي كذلك في مطبوعة مكة.

(٢) انظر «إغاثة اللهفان» ١/١٧ ـ ١٨ و ٤٤ ـ ٤٦.

والشبهةُ التي في مسألةِ الصِّفات نفيُها وتشبيهُها، وشُبهة النفيِ أردأُ من شُبهة التشبيه، فإن شُبهة النفي رَدٌّ وتكذيبٌ لما جاءَ به الرسولُ ﷺ، وشبهة التشبيه غُلُوٌّ ومجاوزةٌ للحدِّ فيما جاء به الرسولُ ﷺ، وتشبيهُ اللّه بخلقه كُفْرٌ، فإنَّ اللَّهَ تعالى يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفيُ الصِّفات كفرٌ، فإنَّ اللّه تعالى يقولُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

نوعا التشبيه

وهذا أحدُ نوعي التشبيه، فإنَّ التشبيه نوعان: تشبيهُ الخالِق بالمخلوقِ، وهٰذا الذي يَتْعَب أهلُ الكلام في ردِّه وإبطاله، وأهلُه في الناس أقلُّ مِنَ النوع الثاني الذين هم أهلُ تشبيهِ المخلوقِ بالخالق، كعُبَّاد المسيحِ، وعُزَيْر، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعِجْلِ، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهٰؤلاء هُمُ الذين أُرسلت إليهم[١] الرُّسلُ يدعونهم إلى عبادة اللّه وحدَه لا شريكَ له.

قوله: «فإنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الفَرْدَانيَّة، لَيْسَ في مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ».

تنزيه الرب هو وصفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً

ش: يُشيرُ الشيخ رحمه اللّهُ إلى أنَّ تنزيه الربِّ تعالى هو وصْفُه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً، وكلامُ الشيخ هنا مأخوذ من معنى سورة الإخلاص، فقوله: موصوف بصفات الوحدانية. مأخوذٌ مِن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ﴾ وقوله: منعوتٌ بنعوت الفردانية، من قوله تعالى: ﴿اللّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. وقوله: ليس في معناه أحد من البرية: مِن قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾. وهو أيضاً مؤكّد لما تَقَدَّم من إثبات الصفاتِ ونفي التشبيهِ، والوصفُ والنعتُ مترادفان،

---

(١) في (د): لهم.

وقيل: متقارِبَان، فالوَصْفُ للذَّاتِ، والنعتُ للفعل، وكذلك الوحدانيةُ والفردانية. وقيل في الفَرْقِ بينهما: إن الوحدانيةَ للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحِّد في ذاته، متفرد بصفاته[1]، وهذا المعنى حقٌّ، ولم يُنازِعْ فيه أحد، ولكن في اللفظ نوعُ تكرير، وللشيخ رحمه الله نظيرُ هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخُطَبِ والأدعية أشبهُ منه بالعقائد، والتسجيعُ بالخطب أليقُ. و﴿لَيْس كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾ [الشورى: ١١] أَكْمَلُ في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحدٌ مِن البرية.

قوله: «وتَعالَى عَنِ الحُدُودِ والغَايَاتِ، والأَرْكَانِ والأَعْضَاءِ والأَدوَاتِ، لا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المبتدعات».

ش: أَذْكُرُ بَيْنَ يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه اللّه مُقدّمة[2]، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هٰذه الألفاظ ثلاثةَ أقوال:

فطائفةٌ تنفيها، وطائفة تُثبتها، وطائفة تُفَصِّلُ، وهم المتبعون للسلف، فلا يُطلقون نفيَها ولا إثباتَها إلا إذا بُيِّنَ ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نُفي بها، فهو منفي، لأن المتأخرينَ قد صارت هٰذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمالٌ وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كُلُّهم يستعمِلها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاةُ ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعضُ المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لِقَوْلِ السلف، ولما دَلَّ عليه الكتابُ والميزانُ، ولم يَرِدْ نصٌّ مِن الكِتاب، ولا من السُّنَّةِ بنفيها ولا إثباتها، وليسَ لنا أن

١٠٩

(١) في (ب): في صفاته.

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤/١٣٨ ــ ١٤٩.

نَصِفَ اللّـه تعالى بما لم يَصِفْ به نفسَه، ولا وَصَفَه به رسـولُه نفيـاً ولا إثباتاً، وإنما نَحْنُ متَّبِعُونَ لا مبتدعون.

فالواجب أن يُنْظَرَ في هٰذا البابِ، أعني بابَ الصفات، فما أثبته اللّـهُ ورسولُه أثبتناه، وما نفاه اللّـهُ ورسولُه نفيناه، والألفاظُ التي ورد بها النَّصُّ يُعْتَصَمُ بها في الإثبات والنفي، فنُثْبِتُ ما أثبته اللّـهُ ورسولُه من الألفاظِ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصُهما من الألفاظِ والمعاني.

ما لم يرد نفيه ولا إثباتـه من الصفات لا تطلق حتى ينـظر في مقصود قائلها

وأما الأَلْفَاظُ التي لم يَرِدْ نفيُها ولا إثباتها، لا[1] تُطْلَقُ حتى يُنْظَرَ في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً، قُبِلَ، لكن ينبغي التعبيرُ عنه بألفاظِ النصوصِ دونَ الألفاظِ المجملة إلا عندَ الحاجة، مع قرائن تُبَيِّنُ المراد والحاجة، مثل أن يكونَ الخطابُ مع من لا يَتِمُّ المقصود معه إن لم يُخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه اللّـهُ تعالى أراد الردَّ بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجَوَارِبي[2] وأمثاله القائلين: إن اللّـه جسم، وإنه جُثة وأعضاء، وغير ذلك! تعالى اللّـه عما يقولون عُلوّاً كبيراً.

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة بحذف الفاء، والجادة أنها لا تحذف في جواب أما إلا في الشعر، أو في قول أغنى عنه مقوله، وعورض بأنه ثبت حذفها في غير ما حديث صحيح، منها قوله ﷺ: «أما بعد ما بالُ رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». ومنها قوله ﷺ: «أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر من الوادي»، وقول عائشة: فأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً، وقول البراء بن عازب: أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ. انظر البخاري (١٥٥٥) و(١٦٣٨) و(٢١٦٨) و(٣٠٤٢).

(٢) قال الذهبي في «الميزان» ٢/٢٣: داود الجواربي رأس في الرفض والتجسيم من قرامي جهنم. وانظر مقالاته في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٢ و ٢٠٩، و«الفرق بين الفرق» ص ٢٠٦ و ٣٢٠، و«الملل والنحل» ١/١٠٥، وقد تصحفت في «الفرق» إلى الحواري والجواري.

فالمعنى الذي أراده الشَّيْخُ رحمه اللّـه من النفي الذي ذكره هنا حَقٌّ، ولكن حدث بعدَه من أدخل في عمومِ نفيه حقّاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيانِ ذلك، وهو: أن السَّلَفَ متفقون على أن البَشَرَ لا يعلمون للّـه حدّاً، وأنَّهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

اتفاق السلف على أنهم لا يحدون ولا يشبهون

قال أبو داود الطيالسي[1]: كان سفيانُ وشعبةُ[2]، وحمادُ بن زيد[3]، وحماد بن سلمة[4] وشريك[5] وأبو عوانة[6]، لا يَحُدُّونَ

---

(١) هو سليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير صاحب «المسند»، أبو داود الفارسي الأسدي الزبيري، مولى آل الزبير بن العوام، الحافظ البصري، جبل العلم، توفي سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩/(١٢٣).

(٢) هو الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج بن الورد، أمير المؤمنين في الحديث، أبو بِسطام الأزدي العَتَكي، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة وشيخها، وهو أول من جرَّح وعدّل، كان كثير الصلاة، سخيّاً، كثير التقشّف، وكان له معرفة ودراية في الشعر، توفي سنة (١٦٠هـ). مترجم في «السير» ٧/(٨٠).

(٣) هو العلامة الحافظ الثبْت، محدّث الوقت حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي، مولى آل جَرير بن حازم البصري، الأزرق الضرير، أحد الأعلام، أصله من سجستان، سُبي جده درهم منها. توفي سنة (١٨٩هـ). مترجم في «السير» ٧/ (١٦٩).

(٤) هو الإمام القدوة، شيخ الإسلام حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري النحوي البزّاز الخرقي البطائني، مولى آل ربيعة بن مالك، وهو ابن أخت حميد الطويل، كان إلى إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة، وكانت أوقاته رحمه الله معمورة بالتعبّد والأوراد، وكان شديد المواظبة على الخير وقراءة القرآن، والعمل لله تعالى، توفي سنة (١٦٧هـ). مترجم في «السير» ٧/(١٦٨).

(٥) هو شريك بن عبدالله، العلاّمة الحافظ الفقيه القاضي، أبو عبدالله النَّخَعي، أحد الأعلام على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة في الاحتجاج بمفاريده. كان رحمه الله شديداً على أهل الريب والبِدع، ولي قضاء الكوفة لأبي جعفر المنصور، توفي سنة (١٧٧هـ). مترجم في «السير» ٨/(٣٧).

(٦) هو الإمام الحافظ، الثبت، محدِّث البصرة، الوضاح بن عبدالله، مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي، وكان الوضاح من سبي جُرجان، توفي سنة (١٨٦هـ). مترجم في «السير» ٨/(٣٩).

ولا يُشبِّهُونَ ولا يُمثِّلُونَ، يروون الحديثَ، ولا يقولون: كيف، وإذا سُئِلُوا قالُوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن الإحاطة خَلْقَهُ». فعُلِمَ أن مرادَه: أن اللَّـه يتعالى عن أن يُحِيطَ أَحَدٌ بحدِّه، لا أن المعنى أنه غير متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مُباين لهم. سُئِلَ عبدُاللَّـه بنُ المبارك: بِمَ نَعْرِفُ ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بِحَدٍّ؟ قال: بِحَدٍّ[1]، انتهى.

تحقيق معنى الحد

ومن المعلوم أن الحدَّ يُقَالُ على ما ينفصِلُ به الشيءُ ويتميَّزُ به عن غيره، واللَّـه تعالى غَيْرُ حالٍّ في خلقه، ولا قائِمٌ بهم، بل هُوَ القيوم القائمُ بنفسه، المقيمُ لما سواه. فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوزُ أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفيُ وجودِ الرب، ونفي حقيقته.

١١٠

وأما الحدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يَحُدَّه العبادُ، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة. قال أبو القاسم القشيري[2] في

---

(١) لفظه عند الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٥٠: عن علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك أنه سئل: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق العرش، فوق السماء السابعة على العرش، بائن من خلقه، قال: قلت: بحدٍّ؟ قال: فبأي شيء؟ وفي «العلو للعلي الغفار» ص ١٥١ للذهبي: صح عن علي بن الحسن بن شقيق، قال: قلت لعبدالله بن المبارك: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: في السماء السابعة على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه ها هنا في الأرض، فقيل لأحمد بن حنبل، فقال: هكذا هو عندنا.

(٢) هو الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة القُشيري الخراساني الشافعي الصوفي المفسّر، صاحب «الرسالة» كان عديم النظير في السلوك والتذكير، لطيف العبارة، طيّب الأخلاق، غوّاصاً على المعاني، وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي، توفي سنة (٤٦٥هـ). مترجم في «السير» ١٨/(١٠٩).

«رسالته»: سمعتُ الشيخَ أبا عبدالرحمن السلمي[1]، سمعتُ منصورَ بن عبدالله، سمعتُ أبا الحسن العنبري، سمعتُ سَهْلَ بنَ عبدالله التُّسْتَري[2] يقول، وقد سُئِلَ عن ذات الله؟ فقال: ذاتُ الله موصوفةٌ بالعلم، غيرُ مدرَكة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دارِ الدنيا، وهي موجودةٌ بحقائقِ الإيمان، من غيرِ حدّ ولا إحاطة ولا حُلولٍ، وتراه العيونُ في العُقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حَجَبَ الخلقَ عن معرفة كُنْهِ ذاته، ودلَّهم عليه بآياته، فالقُلُوبُ تَعْرِفُه، والعيونُ لا تُدْرِكُه، ينظر إليه المؤمنون بالأبصارِ، من غير إحاطة، ولا إدراك نهاية.

وأما لَفْظُ الأركانِ والأعضاء والأدوات، فيتسلَّطُ[3] بها النُّفاةُ على نفي بعضِ الصفات الثابتة بالأدلة القَطعيَّة، كاليدِ والوجه. قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر»: له يَدٌ وَوَجْهٌ ونَفْسٌ، كما ذكر تعالى في القرآن مِنْ ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صِفة بلا كيف، ولا يُقال: إن يَدَهُ قُدْرَتُه ونِعْمَتُه، لأن فيه إبطالَ الصِّفة. انتهى[4]. وهذا الذي قاله الإمامُ رضي الله عنه ثابتٌ بالأدلَّةِ القاطعة. قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿والْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ والسَّمَـٰوٰتُ مَطْوِيَّـٰتُ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلَـٰلِ

كلام أبي حنيفة في إثبات اليد والوجه والنفس له تعالى بلا كيف

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، السُّلَميُّ الأُمِّ، الإمام الحافظ المحدث، شيخ خراسان وكبير الصوفية أبو عبدالرحمن النيسابوري، صاحب التصانيف، توفي سنة (٤١٢هـ). مترجم في «السير» ١٧/(١٥٢).

(٢) هو سهل بن عبدالله بن يونس، شيخ العارفين، أبو محمد التُّسْتَري، الصوفي الزاهد، توفي رحمه الله سنة (٢٨٣هـ). مترجم في «السير» ١٣/(١٥١).

(٣) في مطبوعة مكة: فيستدل.

(٤) «الفقه الأكبر» بشرح القاري ص ٣٦ و ٣٧.

والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا في نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا في نفسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]. وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُم عَلَى نَفْسِهِ الرحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]. وقال تعالى: ﴿واصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨].

وقال ﷺ في حديثِ الشفاعة لمَّا يأتي النَّاسُ آدمَ فيقولونَ له: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وأَسْجَدَ لَكَ ملائكته، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ»[1]، الحديث.

ولا يَصِحُّ تأويلُ من قال: إن المرادَ باليد: القدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] لا يَصِحُّ أن يكونَ معناه بقدرتي مع تثنيةِ اليد، ولو صَحَّ ذلك، لقال إبليسُ: وأنا أيضاً خلقتني بقُدرتك، فلا فَضْلَ له عليَّ بذلك، فإبليسُ ـ مع كفره ـ كان أَعْرَفَ بِرَبِّهِ مِن الجهمية.

ولا دليلَ لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَـاماً فَهُم لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس:٧١]. لأنه تعالى جَمَعَ الأيدي لما أضافها إلى ضميرِ الجمع، ليتناسب الجَمْعَانِ اللَّفْظِيَّانِ للدلالة على المُلك والعَظَمَةِ، ولم يقل: «أيدِيَّ» مضاف إلى ضميرِ المفرد، ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافة إلى ضميرِ الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]. وقال النبيُّ ﷺ عن ربِّه عزَّ وجلَّ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَو كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ ما انْتَهَى إليه بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[3].

١١١

---

(١) قطعة من حديث أنس المطول في الشفاعة، وأخرجه بهذا اللفظ البخاري (٤٤٧٦) و(٧٥١٦). وأخرجه البخاري أيضاً (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديثه بلفظ: «... خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك...».

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٣/٤٥ ـ ٤٦، و٦/٣٦٣ ـ ٣٦٦، و«مختصر الصواعق المرسلة» ٢/١٥٣ ـ ١٧٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٢٤، وهو صحيح.

ولكن لا يُقَالُ لهٰذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الرُّكْنَ جزءُ الماهية، واللَّـهُ تعالى هو الأَحَدُ الصَّمَدُ، لا يَتَجَزَّأُ، سبحانه وتعالى، والأعضاءُ فيها معنى التفريق والتعضية[1]، تعالى اللَّـه عن ذٰلك، ومِنْ هٰذا المعنى قولُه تعالى: ﴿الَّذينَ جَعَلُوا القُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. والجَوَارِح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذٰلِكَ الأدواتُ هي الآلات التي ينتفعُ بها في جلب المنفعة، ودفع المضرَّةِ. وكلُّ هٰذه المعاني منتفية عن اللَّـه تعالى، ولهذا لم يَرِدْ ذِكْرُهَا في صفـاتِ اللَّـهِ تعالى. فالألفاظُ الشرعية صحيحةُ المعاني، سَالِمَةٌ من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يَجِبُ أن لا يُعْدَلَ عن الألفاظِ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يُثبت معنى فاسد، أو يُنفى معنى صحيحٌ. وكُلُّ هٰذه الألفاظ المجملة عُرْضَةٌ للمُحِقِّ[2] والمُبْطِلِ.

يراد بلفظ الجهة ما هو موجود، وما هو معدوم

وأمـا لفظُ الجهةِ، فقـد يُرَادُ بـه ما هـو موجـودٌ، وقد يُـرَادُ به ما هو معدوم، وَمِنَ المعلوم أنه لا مَوْجُودَ إلا الخالقُ والمخلوق، فإذا أُريد بالجهةِ أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقاً، واللهُ تعالى لا يَحْصُرُهُ شيء، ولا يُحيطُ به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذٰلك، وإن أريد بالجهة أمرٌ عدمي، وهو ما فوقَ العالم، فليس هناك إلا اللهُ وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم، حيثُ انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة»، الذين يُريدُون بذلك نفيَ العلوِّ يذكرون من أدلتهم: أن الجهاتِ كُلَّها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأنَّ من قال:

---

(١) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

(٢) في (ب): المحق.

إنه في جهة يلزمُه القولُ بقدم شيءٍ من العالم، أو أنه[1] كان مستغنياً عن الجهة، ثم صار فيها. وهذه الألفاظُ ونحوها إنما تدل على أنَّه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجوديًّاً، بل أمرٌ اعتباريّ[2]، ولا شكَّ أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يُوجد فيها لا نهاية له، فليس بموجود.

بيان المراد من قول الطحاوي: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «لا تحويه الجهاتُ السِّتُّ كسائر المبتـدعـات» هو حق، باعتبار أنه لا يُحيط به شيءٌ من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخُ رحمه الله، لِما يأتي في كلامه: «أنه تعالى محيطٌ بكل شيء وفوقه» فإذا جُمِعَ بين كلاميه، وهو قولُه: «لا تحويه الجهاتُ الست كسائر المبتدعات» وبين قوله: «محيط بكل شيء وفوقـه» عُلِمَ أن مُرادَه أن الله تعالى لا يحويه شيءٌ، ولا يُحيط به شيء، كما يكونُ لغيره[3] من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيطُ بكُلِّ شيء، العالي على كُلِّ شيء. ١١٢

لكن بَقِيَ في كلامه شيئان:

أحدُهما: أن إطلاقَ مثلِ هذا اللفظ ـ مع ما فيه من الإجمالِ والاحتمال ـ كان تركُه أولى، وإلا[4] تُسُلِّطَ عليه، وأُلزِمَ بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفيِ جهة العلو، وإن أُجِيب عنه بما تقدَّم من أنه إنَّما نفى أن يحويَه شيءٌ مِن مخلوقاته، فالاعتصامُ بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قَوْلَه: «كسائرِ المبتـدعـات» يُفْهَمُ منه أنه ما مِن مبتدع إلا وهو محويٌّ، وفي هذا نظر، فإنَّه إن أراد أنه محويٌّ بأمر وجودي،

---

(١) في (ب) و(د): وأنه. (٢) في (د): بل أمراً اعتبارياً. (٣) في (ب): بغيره.

(٤) في (أ) و(ب): ولا، والمثبت من (د) و(ج) ومطبوعة مكة.

فممنوع، فإن العالَم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل، وإن أراد أمراً عدميًّاً، فليس كُلُّ مبتدع في العَدَمِ، بل منها ما هو داخلٌ في غيره، كالسماوات والأرضِ في الكُرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى المخلوقات، كالعَرْشِ، فَسَطْحُ العالم ليس في غيره مِن المخلوقات، قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

ويُمْكِنُ أن يُجابَ عن هٰذا الإشكال، بأن: «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميعِ، هٰذا أصلُ معناها، ومنه «السُّؤر»، وهو ما يُبْقِيهِ الشارِبُ في الإناء. فيكون مرادُه غالبَ المخلوقات، لا جميعَها، إذ «السائر» على الغالب أدلُّ منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غَيْرُ مَحْوِيٍّ كما يكونُ أكثرُ المخلوقات محويًّاً، بل هو غيرُ محوي بشيء، تعالى الله عن ذلك. ولا يُظَنُّ بالشيخ رحمه الله تعالى أنه ممن يقول: إنَّ الله ليس دَاخِلَ العالمِ ولا خارِجَه بنفي النقيضين[1]، كما ظنَّه بعضُ الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزَّه عن أن يُحيط به شيءٌ من مخلوقاته، أو أن يَكُونَ مفتقراً إلى شيءٍ منها، العرشِ أو غيره.

وفي ثبوتِ هٰذا الكلام عن الإمام أبي حنيفةَ رضي الله عنه نظر، فإن أضدادَهُ قد شَنَّعُوا عليه بأشياءَ أهونَ منه، فلو سَمِعُوا مِثْلَ هٰذا الكلام، لشاعَ عنهم تَشْنِيعُهُمْ عليه به، وقد نَقَلَ أبو مطيعٍ البَلْخِيُّ[2] عنه إثباتَ العُلُوِّ، كما سيأتي ذكرُه إن شاء الله تعالى. وظاهرُ هٰذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يَرِدْ بمثله كِتَابٌ ولا سنة، فلذلك قُلْتُ: إنَّ في ثبوته

---

(١) في مطبوعة مكة: التعينين.

(٢) هو الحكم بن عبدالله، وهو يعد من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، قال الإمام الذهبي في «الميزان» ١/٥٧٤: كان بصيراً بالرأي، علامة كبير الشأن، ولكنه واه في ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويجلّه لدينه وعلمه، توفي سنة (١٩٩هـ).

عن الإمام نظراً، وإن الأولى التَّوَقُّفُ في إطلاقه، فإنَّ الكلامَ بمثله خَطَرٌ، بخلافِ الكلام بما ورد عن الشارعِ ، كالاسْتِوَاءِ والنزول ونحو ذلك. ومن ظَنَّ مِن الجهال أنه إذا نَزَلَ إلى سَمَاءِ الدُّنيا كما أُخبر الصادقُ ﷺ[1]، يكون العرشُ فوقَه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقولُه مُخَالِفٌ لإجماعِ السلف، مُخَالِفٌ للكتاب والسنة.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيلُ بنُ عبدالرحمن الصابونيُّ[2]: سمعتُ الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ[3] ــ بعد روايتِهِ حَدِيثَ النزولِ ــ يقول: سُئِلَ أبو حنيفة، فقال: يَنزِلُ بلا كيف. انتهى.

١١٣

وإنما توقف مَنْ توقَّفَ في نفيِ ذلك، لِضعف علمه بمعاني الكِتَابِ والسنة وأقوالِ السلف، ولذلك يُنْكِرُ بَعْضُهُمْ أن يكونَ فَوْقَ

---

(١) حديث النزول أخرجه البخاري (١١٤٥) و(٦٣٢١) و(٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وأبوداود (٤٧٣٣) و(١٣١٥)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والترمذي (٣٤٩٣)، ومالك ١/ ٣٠، والدارمي ١/٣٤٦، ٣٤٧، وأحمد ٢/٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٧ و٢٨٢ و٤١٩ و٤٨٧ و٥٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/٩٩، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٢٥٤، والدارقطني في «كتاب النزول» ص ١٠٢ و١٠٣ و١٠٧، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٧) و(٤٩٨)، والآجري في «الشريعة» ص ٣٠٨ ــ ٣٠٩، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٢٦ و١٢٧ و١٢٩، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٤٩ واللالكائي في «السنة» (٧٤٥) كلهم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» وهو في «مسند الطيالسي» (٢٣٨٥) بلفظ: «يهبط». وقد رواه عدة من الصحابة، انظر «الأزهار المتناثرة» ص ١٢٤.

(٢) المتوفى سنة ٤٤٩هـ، ترجمه الذهبي في «السير» ١٨/ رقم الترجمة (١٧)، وأثنى على كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» فقال: ما رآه منصف إلا واعترف له.

(٣) هو العلامة الزاهد صاحب التصانيف محمد بن عبدالله بن محمد بن حمشاذ النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٣٨٨. مترجم في «السير» ١٦/٤٩٨.

العرشِ، بل يقولُ: لا مُبَايِن ولا مُحايث[1]، لا داخِلَ العالم ولا خارجَه، فيصفونه بصفةِ العدم والممتنع، ولا[2] يصفونه[3] بما وَصَفَ به نَفْسَه من العُلوِّ والاستواء على العرش، ويَقُولُ بعضُهم بحلُوله في كل موجود، أو يقول: هو وجودُ كُلِّ موجودٍ ونحو ذلك، تعالى الله عما يقولُ الظالمون والجاحدون عُلُوّاً كبيراً. وسيأتي لإثباتِ صفة العلو لله تعالى زيادةُ بيان، عند الكلام على قول الشيخِ رحمه الله: «محيط بكل شيء وفوقَه»، إن شاء[4] الله تعالى.

قوله: «والمعراجُ حقٌّ وقد أُسْرِيَ بالنَّبـيِّ ﷺ وعُرِجَ بِشَخْصِهِ في اليَقَظَةِ، إلى السَّمَاءِ، ثُمَّ إلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ مِن العُلا، وأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ، وأَوْحَى إليه ما أوحى، ما كذب الفؤاد ما رأى. فصلَّى الله عليه[5] في الآخرة والأولى».

ش: «المعراج»: مفعال، من العُرُوج، أي: الآلة التي يُعْرَجُ فيها، أي يُصْعَدُ، وهو بمنزلة السُّلَّم، لكن لا نَعْلَمُ كيف هوَ، وحُكْمُه كحكمِ غيرِه من المغيَّبات، نُـؤْمِنُ به ولا نَشْتَغِلُ بكيفيته.

ثبوت الإسراء والمعراج له ﷺ باليقظة

وقوله: «وقد أُسري بالنبـيِّ ﷺ بشخصه في اليقظة».

ــ اختلف الناسُ في الإسراء.

فقيل: كان الإسراءُ بروحه، ولم يُفْقَدْ جَسَدُه، نقله ابنُ إسحاق[6]

---

(١) في مطبوعة مكة: مجانب.

(٢) في (ب): لا.

(٣) تصحفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى: «يصفو به». والمثبت من (د).

(٤) «شاء» سقطت من الأصول.

(٥) في (ب): فصلى الله وسلم عليه.

(٦) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار. العلّامة الحافظ الأخباري أبوبكر، وقيل: أبوعبدالله القُرشي المطلبـي، صاحب السيرة النبوية، وكان جدّه يسار من سبـي عين التمر في أيام أبـي بكر الصديق، رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وهو أول من =

عن عائشة ومعاوية[1] رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوَه.

لكن ينبغي أن يُعْرَفَ الفَرْقُ بين أن يُقَالَ: كان الْإسراءُ مناماً، وبين أن يُقَالَ: كان بروحه دُونَ جسده، وبينهما فَرْقٌ عظيم. فعائشةُ ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناماً، وإنما قالا: أُسْرِيَ بروحه ولم يُفْقَدْ جَسَدُه، وفرقٌ ما[2] بَيْنَ الأمرين، إذ ما يراه النَّائِمُ قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنَّه قد عُرِجَ به إلى السماء، وذُهِبَ به إلى مكة، وروحه لم تَصْعَدْ ولم تَذْهَبْ، وإنما مَلَكُ الرؤيا ضَرَبَ له المِثَالَ، فما أرادا[3] أن الْإسراءَ كان مناماً، وإنما أرادا[3] أن الرُّوحَ ذاتَها أُسْرِيَ بها، ففارقتِ الجَسَدَ، ثم عادت إليه، ويجعلان هٰذا من خصائِصه، فإن غيرَه لا تَنَالُ ذَاتُ روحه الصُّعُودَ الكامِلَ إلى السماء إلا[4] بَعْدَ الموتِ[5].

وقيل: كان الْإسراءُ مرتين: مرةً يقظة، ومرةً مناماً، وأصحابُ هٰذا القول كأنَّهم أرادُوا الجَمْعَ بينَ حديثِ شريكٍ وقوله: «ثم استيقظتُ»[6]، وبين سائرِ الروايات.

= دوَّن العلم بالمدينة، توفي سنة (١٥٢هـ) أو قريباً منها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧/ رقم الترجمة (١٥).

(١) «ومعاوية» سقطت من (أ) و(ج) و(د).

(٢) «ما» لم ترد في (ب)، وكذلك في «زاد المعاد» ٣/ ٤٠، والشارح ينقل عنه.

(٣) في الأصول: «أراد» في الموضعين، وهو خطأ.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «لا».

(٥) انظر «زاد المعاد» ٣/ ٤٠.

(٦) هو مما تفرد به شريك، وعُدَّ من أوهامه، ومجموع ما انتقد عليه في روايته لحديث الإسراء عشرة أشياء: الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السماء، الثاني: كون =

وكذلك منهم مَنْ قَالَ: بل كان مرتين: مرةً قَبْلَ الوحي ومرة بعده. ومنهم مَنْ قال: بَلْ ثَلاثَ مرات: مَرَّةً قبل الوحي، ومرتين بَعْدَهُ. وكلما اشتبه عليهم لَفْظٌ زادوا مرةً للتوفيق!! وهذا يَفْعَلُهُ ضعفاءُ أَهْلِ الحديثِ وإلا فالذي عليه أئمَّةُ النقلِ: أن الإسراءَ كان مرةً واحدة بمكة، بعد البِعثة، قَبْلَ الهِجرة بسنة، وقيل: بسنةٍ وشهرين، ذكره ابنُ عبدالبر(١).

١١٤ قال الشيخُ شمسُ الدين ابنُ القَيِّمِ(٢): يا عجباً لهـؤلاء الذين زَعَمُوا أنه كان مِراراً! وكيف ساغَ لهم أن يَظُنُّوا أنه في كل مرة تُفْرَضُ

= المعراج قبل البعثة، الثالث: كونه مناماً، الرابع: مخالفته في النهرين، الخامس: مخالفته في محل سدرة المنتهى، السادس: شق الصدر عند الإسراء. السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، الثامن: نسبة الدنو والتدلي إلى الله عز وجل، التاسع: تصريحه أن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان الخامسة، العاشر: قوله: فعلا به إلى الجبار فقال: هو مكانه. انظر «فتح الباري» ١٣/٤٠٤ و ٤٠٥.

(١) هو الإمام العلاّمة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبوعمـر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبـر بن عاصم النَّمَـري الأندلسي القـرطبـي المالكي صـاحب كتاب «التمهيد». قال الذهبـي في «السير» ١٨/١٥٧: كان إماماً، ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة واتباع، وكان أولاً أثرياً، ظاهرياً فيما قيل، ثم تحول مالكياً مع ميل بين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه.

(٢) هو الإمام، المحقق، الحافظ، الأصولي، الفقيه النحوي، صاحب الذِّهن الوقَّاد، والقلم السيَّال، والتآليف الكثيرة الماتعـة، شمس الدين أبـوعبدالله محمـد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الـزرعي الدمشقي، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة تامة ما يقرب من ١٦ سنة، فنهل من فيض علمه الواسع، وغلب عليه حبُّه، حتى كان يأخذ بأكثر اجتهاداته، وينتصر لها، وهو الذي هذَّب كتبه، ونشر علمه، وكان رحمه الله كثير الصلاة والتلاوة، حسن الخلق، كثير التودد، لا يحسد ولا يحقد، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/٤٠٠ ـ ٤٠٣.

عليهم الصَّلَواتُ خمسين، ثم يتردَّدُ بين ربه وبين موسى حتى تصيرَ خمساً، فيقول: «أَمْضَيْتُ فريضتي، وخَفَّفْتُ عن عِبادِي»، ثم يُعِيدُها في المرة الثانية إلى خمسينَ، ثم يَحُطُّهَا إلى خمس؟!.

وقد غلَّطَ الحُفَّاظُ شريكاً في ألفاظٍ من حديثِ الإسراء، ومسلم أورد المسنَد منه، ثم قال: «فقدَّم وأخَّر وزاد ونَقَصَ». ولم يَسْرُدِ الحديث، فأجاد رحمه الله. انتهى كلامُ الشيخ شمسُ الدين رحمه الله[1].

نص حديث الإسراء والمعراج

وكان مِن حديث الإسراء: أنه ﷺ أُسرِيَ بجسده في اليَقَظَةِ، على الصحيح، مِن المسجد الحرامِ إلى المسجِدِ الأقصى، راكباً على البُراق، صُحْبَةَ جبريل عليه السلامُ، فنزل هناك، وصلَّى بالأنبياء إماماً، ورَبَطَ البُرَاقَ بحلقة باب المسجد. وقد قِيل: إنه نزل ببيت لحمٍ وصَلَّى فيه، ولا يَصِح عنه ذلك ألبتة.

ثم عُرِجَ به مِنْ بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففُتِحَ لَهُ، فرأى هناك[2] آدم أبا البشر، فسلَّم عَلَيْهِ، فرحَّبَ به[3] وردَّ عليه السَّلامَ، وأقرَّ بِنُبوَّته، ثم عُرِجَ به إلى السَّماءِ الثانيةِ، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بنَ زكريا، وعيسى ابنَ مَرْيَمَ، فلقيهما[4]، فَسَلَّم عليهما، فردَّا عَلَيْه السَّلاَمَ، ورحَّبَا به، وأقرَّا بنُبُوَّته، ثم عُرِجَ به إلى السماءِ الثَّالِثة، فرأى فيها يُوسُفَ، فسلَّم عليه فردَّ عليه

---

(١) «زاد المعاد» ٤٢/٣ طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «زاد المعاد»: هنالك، والشارح رحمه الله لم يسق الحديث عن البخاري ومسلم مباشرة، وإنما نقله عن الشيخ ابن القيم من «زاد المعاد».

(٣) في «زاد المعاد»: فرد عليه السلام ورحب به.

(٤) سقطت من (ب).

السَّلَامَ[١] ورَحَّبَ به، وأقرَّ بنُبُوَّتِهِ، ثم عُرِجَ به إلى السَّماءِ الرابعةِ، فرأى فيها إِدْرِيسَ، فَسَلَّم عليه، ورحَّبَ به، وأقرَّ بنبوته، ثم عُرِجَ به إلى السَّماءِ الخامِسَةِ، فرأى فيها هَارونَ بنَ عِمْرَانَ، فسلَّمَ عليه، ورحَّب به، وأقرَّ بنبوتِه، ثم عُرِجَ به إلى السَّماءِ السادسة، فَلَقِيَ فيها موسى فسلَّمَ عليه، وَرَحَّبَ به وأَقرَّ بنُبوَّتِهِ، فلما جاوزه، بَكَى موسى، فَقِيلَ له: ما يُبْكِيكَ؟ قال: أَبْكِي، لأنَّ غُلاماً بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أكثرُ مما يدخُلُها مِنْ أُمَّتِي، ثم عُرِجَ به إلى السماءِ السابِعَةِ، فَلَقِيَ فيها إبراهيمَ، فسلَّم عليه، ورحَّبَ به، وأقرَّ بنبوته، ثم رُفِعَ إلى سِدْرَةِ المنتهى، ثم رُفِعَ له البَيْتُ المَعْمُورُ، ثم عُرِجَ به إلى الجبَّارِ، جَلَّ جلالُه وتقدَّسَتْ أسماؤه، فَدَنَا منه حتَّى كانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أو أدنى[٢]، فأوحى إلى عبدِه ما أوحى، وفرض عليه خمسينَ صلاةً، فرجع حتى مَرَّ على موسى،

(١) «فرد عليه السلام» لم ترد في الأصول، لكن ذكرت في هامش (ب) (خ) وهي موجودة في «زاد المعاد».

(٢) هذه الجملة من الزيادات المخرجة في «صحيح البخاري» (٧٥١٧) من طريق شريك بن عبدالله بن أبي نمر، وهي معدودة في جملة أوهامه التي تفرد بها، وكان على الشارح أن ينبه عليها، قال الخطابي: إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي إلى الجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك، فلم تذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك، وقال عبدالحق الإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين»: زاد فيه شريك زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ، وقال ابن كثير في «تفسيره» ٣/٣: إن شريك بن عبدالله بن أبي نمر اضطرب في هذا الحديث، وساء حفظه ولم يضبطه، وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: في حديث شريك زيادة تفرد بها على مذهب من زعم أنه ﷺ رأى ربه عز وجل، يعني قوله: «ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى فكان قابَ قوسين أو أدنى» وقول عائشة، وابن مسعود، وأبي هريرة في حملهم هذه الآيات على رؤية جبريل أصحّ، قال ابن كثير: وهذا الذي قاله البيهقي ــ رحمه الله ــ في هذه المسألة هو الحق، فإن أبا ذر قال: يا رسول الله هل=

فقال: بِمَ أُمِرْتَ؟ قال: بخمسين صلاةً، فقال: إن[1] أُمَّتَكَ لا تُطِيقُ ذلك، ارْجِعْ إلى رَبِّكَ، فاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لأُمتك، فالتَفَتَ إلى جبريلَ كأنه يَسْتَشِيرُه في ذلك، فأشار أن: نعم، إنْ شئتَ، فعلا به جبريلُ حتَّى أَتَى به الجَبَّارَ تبارك وتعالى وهو في مكانه ـ هذا لفظُ البخاري في «صحيحه» وفي بعضِ الطرق ـ فَوَضَعَ عنه عشراً، ثم نزل حَتَّى مرَّ بموسى[2]، فأخبره، فقال: ارْجِعْ إلى رَبِّكَ، فاسأله التخفيفَ، فلم يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بينَ موسى وبينَ الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع وسؤالِ التخفيف، فقال: قد اسْتَحْيَيْتُ من ربـي ولكن أرضى وأسلم فلما نفذ[3] نادى منادٍ: قد أَمضيتُ فريضتي وخففت عَنْ عِبَادِي»[4].   ١١٥

وقد تقدَّم ذِكْرُ اختلافِ الصحابة في رؤيته ﷺ ربَّه عَزَّ وجَلَّ بعينِ رأسه، وأن الصحيح أنه رآه[5] بقلبه، ولم يره بعينِ رأسه، وقـوله:

= رأيت ربك؟ قال: «نور أنَّـى أراه» وفي رواية: «رأيت نوراً» أخرجه مسلم. وقوله: ﴿ثم دنا فتدلى﴾ إنما هو جبريل عليه السلام، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن عائشة أم المؤمنين، وعن ابن مسعود، وكـذلك هـو في «صحيح مسلم» عن أبـي هـريرة، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة في تفسير هذه الآية بها. وفيه لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره، أوردها المؤلف هنا، وهي قوله: «فعلا به جبريل حتى أتى به الجبار تبارك وتعالى وهو مكانه».

(١) سقطت من (ب).

(٢) في هامش الأصول الثلاثة، حاشية مطولة ذكر فيها الحكمة من رؤية النبـي ﷺ في معراجه بعض الأنبياء دون غيرهم، وهي منقولة عن «الروض الأنف» للسهيلي، فانظرها فيه ٢/١٥٧.

(٣) في «زاد المعاد»: بَعُدَ، ولفظ البخاري (٣٨٨٧): فلما جاوزت.

(٤) حديث الإسراء من رواية أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة، أخرجه البخاري (٣٢٠٧) و(٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٤)، والنسائي ١/٢١٧، وأحمد ٤/٢٠٨ و٢١٠، والطبراني في «الكبير» ١٩/٥٩٩، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨)، واللفظ الذي أورده المصنف منقول عن «زاد المعاد» لابن القيم، وهو قد رواه بالمعنى ولم يسق لفظ البخاري.

(٥) في (ب): رأى.

﴿مَا كَذَبَ الفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿ولَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، صَحَّ عن النبي ﷺ أن هذا المرئيَّ جبريل، رآه مرتين على صُورته التي خُلِقَ عليها[١].

بيان المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿ثم دنا فتدلى﴾

وأما قولُه تعالى في سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾، فهو غَيْرُ الدُّنُوِّ والتَّدَلِّي المَذْكُورَيْنِ في قِصة الإسراء، فإنَّ الذي في سُورةِ النجم هُوَ دنوُّ جبريلَ وتدلِّيه، كما قالت عائشة وابنُ مسعود رضي الله عنهما، فإنَّه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ القُوَى * ذُو مِرَّةٍ فاسْتَوَى * وهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥ ـ ٨]. فالضمائرُ كلُّها رَاجِعَةٌ إلى هٰذا المعلِّمِ الشديدِ القوى، وأما الدنوُّ والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذٰلك صَرِيحٌ في أنه دُنُوُّ الرَّبِّ تعالى وتدليه[٢]. وأمَّا الذي في سورة النجم: أنه رآه نزلةً أُخرى عند سِدْرَةِ المنتهى، فهذا هو جبريل، رآهُ مرتين، مرةً في الأرض، ومرَّةً عند سدرة المنتهى.

ومما يدُل على أن[٣] الإسراءَ بجسده في اليقظة، قَوْلُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبدُ عبارة عن مجموع الجسدِ والروحِ، كما أن الإنسانَ اسمٌ لمجموع الجسد والروح، هذا هو المَعْرُوفُ عند الإطلاقِ، وهو الصحيحُ، فيكون الإسراءُ بهٰذا المجموعِ، ولا يَمْتَنِعُ ذلك

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم، انظر ص ٢٢٢.

(٢) تقدم أن هذا مما انفرد به شريك، وأنه معدود في أوهامه. وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٨.

(٣) سقطت من (ب).

عقلاً، ولو جاز اسْتِبْعَادُ صعودِ البشر، لجاز اسْتِبْعَادُ نزولِ الملائكة، وذلك يُـؤدي إلى إنكار النبوة وهو كُفر.

١١٦ فإن قيل: فما الحِكْمَةُ في الإسراءِ إلى بيتِ المقدس أولاً؟ فالجوابُ ـ والله أعلم ـ: أنه كان ذلك[1] إظهاراً لِصِدْقِ دعوى الرسولِ ﷺ المعراج حين سَأَلته قُرَيْشٌ عن نَعْتِ بيت المقدس، فنعته لهم[2] وأخبرهم عن عِيرِهِم التي مرَّ عليها في طريقه[3]، ولو كان عُرُوجُه إلى السماء مِن مَكَّةَ لما حَصَلَ ذلك، إذ لا يُمْكِنُ اطِّلاعُهم على ما في السماءلو أخبرهم عنه، وقد اطَّلعوا على بيتِ المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديثِ المعراج دليل على ثبوتِ صِفَةِ العُلُوِّ لله تعالى مِن وجوهٍ، لمن تدبَّرَهُ، وبالله التوفيق.

قوله: «والحَوْضُ ـ الذي أكرمه اللهُ تعالى به غِيَاثاً لأُمَّته ـ حَقٌّ».

ذكر الحوض وصفته

ش: الأَحَادِيثُ الوارِدَةُ في ذِكْرِ الحَوْضِ تَبْلُغُ حَدَّ التواتُرِ، رواها من الصحابة بِضْعٌ وثلاثونَ صحابياً رضي الله عنهم، ولقد استقصى طُرُقَهَا شيخُنَا الشَّيْخُ عِمَادُالدِّينِ ابن كثير[4]، تغمَّدَه اللهُ برحمته، في آخرِ تاريخه

---

(١) في (ب): أنه ذلك كان إظهاراً، وفي مطبوعة مكة: أن ذلك كان إظهاراً.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٦) و(٤٧١٠)، ومسلم (١٧٠) من حديث جابر بن عبدالله: أن رسول الله ﷺ قال: «لما كذبتني قريش، قمت في الحجر، فجلا الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه» وله شاهد مفصل بسند صحيح من حديث ابن عباس عند أحمد ١/٣٠٩.

(٣) انظر مسند أحمد ١/٣٧٤، وتفسير ابن كثير ٣/١٥.

(٤) هو الإمام العلامة الحافظ، ذو الفضائل إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، عمادالدين أبو الفداء، صاحب كتاب «تفسير القرآن العظيم»، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» ١/٣٧٣ لابن حجر.

الكبير، المسمى بـ «البداية والنهاية»[1].

فمنها: ما رواه البخاريُّ رحمه الله تعالى، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ الله عنه، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إلَى صَنْعَاءَ مِنَ اليَمَنِ، وَإنَّ فِيه مِنَ الأَبارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّماءِ»[2]. ١١٧

وَعنه أيضاً عَنِ النبيِّ ﷺ قال: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أصحابي الحوْضَ، حَتَّى إذَا عَرَفْتُهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أُصيحابي[3]، فَيَقُولُ: لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[4]. ورواه مسلم.

---

(١) انظر الجزء الأول من «النهاية» ١/٣٣٧ ـ ٣٧٣، وقال في مفتتحها: ذكر ما ورد في الحوض المحمدي سقانا الله منه يوم القيامة من الأحاديث المشهورة المتعددة من الطرق المأثورة الكثيرة المتضافرة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة المكابرة القائلين بجحوده، المنكرين لوجوده، وأَخْلِقْ بهم أن يحال بينهم وبين وروده كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها، ولو اطلع المنكر للحوض على ما سنورده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلها. وانظر أيضاً «فتح الباري» ١١/٤٦٨ ـ ٤٦٩، فقد استوفى تخريجها، رحمه الله.

(٢) البخاري (٦٥٨٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٠٣)، وأخرجه أحمد ٣/٢٣٠، والترمذي (٢٤٤٤) بلفظ: «إن في الحوض مِن الأباريق بعددِ نجومِ السماء»، وأخرجه أحمد ٣/٢٣٠ من حديث أنس أيضاً بلفظ: «إنَّ ما بين طرفيه كما بين أَيْلَةَ إلى مكة، أو بين صنعاء ومكة، وإنَّ آنيته أكثرُ من نجوم السماء».

(٣) في (ج): أصحابي، وهي كذلك في البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٢) من حديث أنس بن مالك، وفيه: من أصيحابي.. فأقول: أصحابي. وأخرجه مسلم (٢٣٠٤) في الفضائل: باب إثبات حوض نبيِّنا ﷺ بلفظ: «ليردن على الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي اختلجوا دوني، فلأقولن: أي ربِّ أصيحابي أصيحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وفي الباب عن ابن مسعود عند البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم (٢٢٩٧)، وعن سهل بن سعد عند البخاري (٦٥٨٣) و(٧٠٥٠)، ومسلم (٢٢٩٠)، وأحمد ٥/٣٣٣ و٣٣٩، والطبراني (٥٧٨٣) و(٥٨٣٤) و(٥٨٩٤) و(٥٩٩٦)، وعن حذيفة عند أحمد ٥/٣٨٨، ومسلم (٢٢٩٧)، وابن أبي شيبة ١١/٤٤١، وعلقه البخاري بعد الحديث =

وروى الإمامُ أحمد عن أنسِ بنِ مالك رضي الله عنه، قال: أَغْفَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إغفاءةً، فرفع رأسه متبسِّماً، إما قال لهم، وإما قالوا له: لِمَ ضَحِكْتَ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنه نَزَلَتْ عَلَيَّ آنِفاً سُورَةً، فَقَرَأَ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم * إنا أعطينـٰك الكوثر﴾ حتى ختمها، ثم قال[1]: «هَلْ تَدْرُونَ ما الكَوْثَرُ؟» قالوا: الله ورسولُه أعلم، قال: «هُوَ نَهَرٌ أَعْطَانِيهِ رَبِّـي عَزَّ وَجَلَّ في الجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، آنيتُه عَدَدُ الكَوَاكِبِ، يُخْتَلَجُ العَبْدُ مِنْهُم، فأَقُولُ: يا رَبِّ، إِنَّه مِنْ أُمَّتِي، فَيُقَالُ: إنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[2].

ورواه مسلم، ولفظُه: «هو[3] نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّـي، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»، والباقي مثلُه.

ومعنى ذلك: أنه يَشْخُبُ[4] فيـه مِيزَابَـانِ مِن ذلك الكـوثرِ إلى الحوضِ، والحوضُ في العَرَصَات قَبْلَ الصراط، لأنه يُخْتَلَجُ عنه، ويُمْنَعُ منه أَقْوَامٌ قد ارتدُّوا على أعقابهم، ومثل هـؤلاء لا يُجاوِزُون الصراط.

وروى البخاريُّ ومسلمٌ عن جُنْدب بنِ عبدالله البَجَلي رضي الله

= رقم (٦٥٧٦)، وعن أبي بكرة عند أحمد ٤٨/٥ و ٥٠، وابن أبي شيبة ٤٤٣/١١ ـ ٤٤٤، وقوله: اختلجوا دوني، أي: اجتذبوا واقتطعوا، يقال: اختلجه منه: إذا نزعه منه، أو جذبه بغير إرادته.

(١) في (ب) زيادة: «لهم» ولم ترد لا في «المسند» ولا في مسلم.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٢/٣، ومسلم (٤٠٠)، وأبو داود (٤٧٤٧)، والنسائي ١٣٣/٢، ١٤٤.

(٣) لفظ مسلم: «فإنه».

(٤) أي: يسيل، من الشخب وهو السيلان، وأصله ما خرج من تحت يد الحالب عند كل غمزة وعصرة لضرع الشاة.

عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنا فَرَطُكُم عَلَى الحَوْضِ»[1].

والفَرَط: الذي يسبق إلى الماء.

وروى البخاريُّ عن سهلِ بْنِ سعدٍ الأنصاريِّ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إني فَرَطُكُم عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مرَّ علي، شَرِبَ، ومن شَرِبَ، لم يَظْمَأْ أَبَداً، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعرِفُهُم وَيعْرِفُـونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُم». قال أبو حازم: فَسَمِعَني النُّعمَانُ بنُ أبـي عيَّاشٍ [وأنا أحدثهم هٰذا] فقالَ: هكذا سمعتَ من سهلٍ؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبـي سعيد الخُدري، لسمعته وهو يزيد فيها، فأقول: «إنَّهم مِنْ أمـتي فَيُقالُ إنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أحدثوا بَعْدَكَ. فأقول: سُحْقَـاً سُحْقاً لِمَنْ غيَّر بَعْدِي»[2]. سحقاً: أي بُعداً.

صفة الحوض من الأحاديث الواردة فيه

والذي يتلخَّصُ مِن الأحاديثِ الواردة في صِفَةِ الحوض: أنه حَوْضٌ عظيم، ومَوْرِدٌ كريم، يُمَدُّ مِن شراب الجنة، مِنْ نَهرِ الكوثرِ الذي[3] هو أَشَدُّ بياضاً مِن اللبن، وأَبْرَدُ مِن الثلج، وأحلى مِنَ العسل، وأَطْيَبُ

---

(1) أخرجه البخاري (٦٥٨٩)، ومسلم (٢٢٨٩)، وأحمد ٤/٣١٣، والحميدي (٧٧٩)، والـطبراني في «الكبـير» (١٦٨٨) و(١٦٨٩) و(١٦٩٠) و(١٦٩١) و(١٦٩٢) و(١٦٩٣) و(١٦٩٤).

(2) أخرجه البخاري (٧٠٥٠) ورواية الشارح بالمعنى، ولفظ البخاري: «أنا فرطكم على الحوض من ورده، شرب منه، ومن شرب منه، لم يظمأ بعده أبداً، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يُحال بيني وبينهم». قـال أبو حـازم: فسمعني النعمان بن أبـي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعتَ سهلاً؟ فقلت: نعم، قال: وأنا أشهد على أبـي سعيد الخدري لسمعته يزيد فيه: قال: «إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: سحقاً لمن بدل بعدي». وأخرجه مسلم (٢٢٩٠) و(٢٢٩١)، وأحمد ٥/٣٣٣، وانظر «التذكرة» ١/٣٠٦ للقرطبي باب: ذكر من يطرد عن الحوض، وشرح مسلم ٣/١٣٦ ــ ١٣٧ للنووي، و«عمدة القاري» ١٥/٢٤٣ للعيني.

(3) سقطت من (ب).

ريحاً من المِسْكِ، وهو في غاية الاتِّسَاعِ ، عَرْضُهُ وطُولُه سواء، كُلُّ زاويةٍ من زواياه مسيرة شهر. وفي بعضِ الأحاديثِ: «أنه كلما شُرِبَ منه وهو في زيادةٍ واتِّسَاعٍ (١)، وأنه ينبت في حَالِ(٢) مِن المسك والرَّضْرَاضِ من اللؤلؤ قُضْبَان الذهب، ويُثْمِرُ ألوانَ الجواهر» فسبحان الخالِق الذي لا يُعْجِزُه شيء.

وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإنَّ حَوْضَ نبينا ﷺ أَعْظَمُها وأجلُّها(٣) وأَكْثَرُهَا وَارِداً»(٤). جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

قال العلامة أبو عبدالله القُرطبي(٥) رحمه الله تعالى في

---

(١) من قوله: وفي بعض الأحاديث إلى هنا، لم يرد في «النهاية» لابن كثير ٣٦٩/١ مع أن النص منقول عنه.

(٢) تحرف في الأصول إلى «خلاله». والحال: التراب اللين، والرضراض: ما دق من الحصى. وهذا الوصف جاء في خبر مطول من حديث عبدالله بن مسعود عند أحمد ٣٩٨/١ ــ ٣٩٩ وفي سنده عثمان بن عمير البجلي وهو ضعيف، ولفظه فيه: . . . «حاله المسك ورضراضه الثوم». . . «قضبان الذهب وثمره ألوان الجوهر».

(٣) في (أ) و(ج) و(د): وإجلالها، وفي مطبوعة مكة و«أحلاها».

(٤) من قوله: «وقد ورد. . .» إلى هنا ذكره ابن كثير في «النهاية» ٣٦٩/١ عنواناً أورد تحته حديث أبي سعيد الخدري المخرج في كتاب «الأهوال» لابن أبي الدنيا، و«سنن ابن ماجه» (٤٣٠١)، وفي سنده عطية العوفي وهو ضعيف. وأخرج الترمذي (٢٤٤٥) من حديث سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة» وفي سنده سعيد بن بشير وهو ضعيف، وعنعنه الحسن، وذكر الترمذي أنه ورد مرسلاً وقال: هو أصح، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٣٦٣/١٠ وقال: رواه الطبراني (٧٠٥٣) وفيه مروان بن جعفر السمري وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات، وانظر «فتح الباري» ٤٦٧/١١.

(٥) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي المالكي، صاحب التفسير المشهور الذي يدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور فضله وتبحره في مختلف الفنون، المتوفى سنة ٦٧١هـ. وهو غير القرطبي المحدث أبي العباس أحمد بن =

١١٨ «التذكرة»[1]: واختُلِفَ في الميزان والحوض: أيُّهما يَكُونُ قَبْلَ الآخر؟ فقيل: الميزانُ قبل، وقيل: الحَوْضُ. قال أبو الحسن القابِسي[2]: والصحيحُ أن الحَوْض قَبْلُ، قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإنَّ الناسَ يَخْرُجُونَ عِطاشاً مِن قبورهم، كما تقدم، فَيُقَدَّمُ قبلَ الميزانِ والصراط. قال أبو حامد الغزالي رحمه الله، في كتاب «كشف عِلْمِ الآخِرَةِ»: حكى بَعْضُ السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يُورَدُ بعد الصراط، وهو غلط مِن قائله. قال القُرْطُبيُّ: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يَخْطُرْ ببالك أنه في هٰذه الأرض، بل في الأرض المبدَّلَة، أرض بيضاء كالفضة، لم يُسْفَكْ فيها دمٌ، ولم يُظْلَمْ على ظهرها أحَدٌ قطُّ، تظهر لنزولِ الجبار جَلَّ جلالُه لِفصل القضاء. انتهى.

فقاتل اللهُ المنكرين لوجودِ الحوض، وأخلِقْ بهم أن يُحَالَ بينَهم وبينَ وروده يَوْمَ العطشِ الأكبر.

قوله: «والشَّفاعةُ التي ادَّخرها لهم حقٌّ، كما رُوي في الأخبار».

الشفاعة حق وبيان أنواعها

ش: الشفاعة أنواع[3]: منها ما هو مُتَّفَقٌ عليه بَيْنَ الأُمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلةُ ونحوهم مِن أهلِ البدع:

= عمر صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، فهذا شيخ المفسر، وقد سمع عليه بعض شرحه هذا. انظر «طبقات المفسرين» للداوودي ٢/٦٩، و«حسن المحاضرة» ١/٤٥٧.

(١) ١/٣٠٢ و ٣٠٤، وانظر «فتح الباري» ١١/٤٦٦.

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه عالم المغرب، أبو الحسن علي بن خلف القروي القابسي المالكي، كان مصنفاً، يقظاً، ديِّناً، تقياً، وكان رحمه الله ضريراً، توفي سنة (٤٠٣هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٩٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٣/١٤٧ ـ ١٤٨ و«فتح الباري» ١١/٤٢٩ ـ ٤٣٠.

النوعُ الأَوَّلُ: الشفاعةُ الأُولى، وهي العُظْمَى، الخَاصَّةُ بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه مِن الأنبياء والمرسلين، صلواتُ الله عليهم أجمعين.

في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين أحاديثُ الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أُتِيَ رَسُولُ الله ﷺ بِلَحْمٍ، فَدُفِعَ إليه مِنْهَا الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَس مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرونَ مِمَّ ذاكَ؟ يَجْمَعُ اللّـهُ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ في صَعِيدٍ [وَاحِدٍ يَسْمَعُهُم الدَّاعي وينفذُهُم البَصَرُ، وتدنُو الشمْسُ، فَيبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الغَمِّ والكرْب مَا لا يُطِيقون وَلاَ يَحْتَمِلُونَ] فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْض: أَلاَ تَرَوْنَ مَا أَنْتُم فِيْهِ؟ أَلاَ تَرَوْن مَا قَدْ بَلَغَكُم؟ ألا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُم إلى رَبِّكُم؟ فيَقولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَبُوكُم آدَمُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو البَشر، خَلَقَكَ اللّـهُ بِيَدِهِ، وَنَفخَ فِيْكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ المَلائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَع لَنَا إلى رَبِّك، أَلاَ تَرَى مَا نَحنُ فِيهِ؟ أَلاَ ترَى مَا قَدْ بَلَغنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إنَّ رَبِّـي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَب بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإِنَّهُ نَهَانِي عَن الشَّجَرةِ فعصيتُ، نَفْسِي نَفْسِـي نَفْسِي، اذهَبُوا إلى غَيرِي، اذهَبُوا إلى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نوحاً، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إلى أَهْلِ الأَرْضِ، وسَمَّاكَ اللّـهُ عَبْداً شَكُوراً، فَاشْفَعْ لَنَا إلى رَبِّك، أَلاَ تَـرَى ما نَحْنُ فِيْهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنا؟ فَيَقُولُ نُوحُ: إنَّ رَبِّـي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَب بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإِنَّهُ كَانَتْ لي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِـي نَفْسِي، نَفْسِي، اذهَبُوا إلى غَيْرِي، اذهَبُوا إلى إبْرَاهِيْمَ، فَيَأْتُونَ إبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يا إبْرَاهِيمُ، أَنْتَ

نَبِيُّ اللّـهِ وخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ ، أَلَا تَرَى ما نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيقُولُ: إنَّ ربِّـي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ[1] يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ[2]، نَفْسِي نَفْسِـي نَفْسِي، اذهَبُوا إلى مُوسَى، فَيأْتُونَ مُوسَى: فَيَقُولُونَ: يا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللّـهِ، اصْطَفَاكَ اللّـهُ بِرِسَالاتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشْفَعْ لَنَا إلى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى ما نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى ما قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُم مُوسَى: إنَّ رَبِّـي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإنِّي قَتَلْتُ نَفْساً لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذهَبُوا إلى غَيْرِي، اذهَبُوا إلى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: ياعِيسَى،أَنْتَ رَسُولُ اللّـهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ[3]، قَالَ: هَكَذا هُوَ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ في المَهْدِ، فاشْفَعْ لَنَا إلى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى ما نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُم عِيسَى: إنَّ رَبِّـي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ

١١٩

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «لك» والتصويب من «المسند» «والصحيحين».

(٢) في البخاري (٣٣٥٨) من طريق أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله عز وجل، قوله: ﴿إني سقيم﴾، وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة، إذ أتى على جبار من الجبابرة، فقيل له: إن ها هنا رجلاً معهُ امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي، فأتى سارة، قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني عنك، فأخبرته أنك أختي، فـلا تكذبيني، فأرسل إليها، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده، فأُخِذَ، فقال: ادعي اللَّهَ ولا أضرُّك فدعت الله، فأطلق، ثم تناولها الثانية، فأخذ مثلها أو أشد، فقال: ادعي الله لي ولا أضرك، فدعت، فأطلق، فدعا بعضَ حجبته، فقال: إنكم لم تأتوني بإنسان إنما أتيتموني بشيطان، فأخْدَمَها هاجرَ، فأتته وهو قائمٌ يصلي، فأومأ بيده: مَهْيَمْ؟ قالت: ردَّ الله كيد الكافر ــ أو الفاجر ــ في نحرِه وأخدَمَ هاجر، قال أبو هريرة: تلك أُمُّكم يا بني ماء السماء. وانظر «فتح الباري» ٣٩١/٦ ــ ٣٩٤.

(٣) انظر بسط ذلك في «الجواب الصحيح» ١٣٨/٢ ــ ١٤٢.

يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ولم يذكر ذنباً[1] اذهَبُوا إلى غَيْرِي، اذهَبُوا إلى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي، فَيَقُولُونَ، يا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللّهِ، وخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، غَفَرَ اللّهُ لَكَ ما تقدم من ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فاشْفَعْ لَنَا إلى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى ما نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فأَقُومُ، فآتِي تَحْتَ العَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِداً لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللّهُ عَلَيَّ، وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ ما لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَه، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: [يا] رَبِّ أمتي أُمَّتِي، يا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فيقال: أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيهِ مِنَ البَابِ الأَيمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَهُم شُرَكَاءُ النَّاسِ فيما سِوَاهُ مِنَ الأَبْوابِ، ثُمَّ قَالَ: والذي نَفْسِي بِيَدِه، لما بَيْنَ مِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ كَما[2] بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أو كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وبُصْرَى». أخرجاه في «الصحيحين». بمعناه، واللفظ للإمام أحمد[3].

والعجبُ كُلُّ العَجَبِ، من إيرادِ الأئمةِ لهذا الحديثِ مِن أكثر طُرُقِهِ، لا يذكرون أمرَ الشفاعةِ الأولى في أن يأتي الرَّبُّ تعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصُّور[4]. فإنَّه المقصودُ في هٰذا المقام، ومقتضى سياقِ أوَّلِ الحديث، فإنَّ الناسَ إنما يَسْتَشْفِعُونَ إلى آدم فَمَنْ بعدَه من الأنبياء في أن يَفْصِلَ بَيْنَ الناس، ويستريحوا من

---

(١) جملة: «ولم يذكر ذنباً» سقطت من (ب).

(٢) في الأصول: «لكما»، وهو خطأ، والمثبت من «المسند» ولفظ مسلم: إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة لكما بين مكة وهجر...

(٣) هو في «المسند» ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦، والزيادات منه، وأخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) وقد تقدم تخريجه في الصفحة (٩٦).

(٤) سيرد تخريجه في الصفحة ٢٨٧.

مقامهم، كما دَلَّتْ عليه سِياقَاتُه مِن سائر طُرُقِهِ، فإذا وَصَلُوا إلى المحز[1] إنما يذكرون الشَّفَاعَة في عُصاة الأمة وإخراجهم من النار.

وكأن مقصود السلف، في الاقتصار على هذا المقدارِ من الحديث، هو الرد على الخوارج ومَنْ تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروجَ أحدٍ مِن النار بَعْدَ دخولها، فيذكرون هٰذا القدرَ مِن الحديث الذي فيه النَّصُّ الصَّريحُ في الرَّدِّ عليهم، فيما ذهبوا إليه من البِدعة المخالفة للأحاديث.

١٢٠ وقد جاء التَّصْرِيحُ بذلك في حديث الصُّورِ، ولولا خَوْفُ الإِطَالةِ، لسُقتُه بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتونَ آدم ثم نوحاً، ثم إبراهيمَ، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رَسُولَ الله محمداً ﷺ، فَيَذْهَبُ، فَيَسْجُدُ تحتَ العرشِ في مكان يُقَالُ له: الفَحْصُ، فيقول الله: ما شأنُكَ؟ وهو أعلمُ، قال رسولُ الله ﷺ، فأقولُ: يا رَبِّ، وعدتَني الشفاعةَ، فشفِّعْني في خلقكَ، فاقْضِ بينهم، فَيَقُولُ سبحانه وتعالى: شفَّعْتُكَ، أنا آتيكم فأقضيَ بينكم، قال: فَأَرْجِعُ، فَأَقِفُ مع الناس، ثم ذكر انشقَاق السماوات، وتنزلَ الملائكة في الغمام، ثم يجيءُ الرَّبُّ سبحانه وتعالى لِفصل القضاء، والكَرُوبيون[2] والملائكة المقربون يُسَبِّحُونَهُ بأنواعِ التسبيح، قال: فَيَضَعُ اللّـهُ كُرْسِيَّه حيث شاءَ من أرضه، ثم يقولُ: إني أَنْصَتُّ لكم منذ خلقتكم إلى يومكم هذا أَسْمَعُ أقوالَكم، وأرى أعمالكم، فأنصتوا لي، فإنما هِيَ أعمالُكُمْ وصُحُفُكُم تُقْرَأُ عَلَيْكُم، فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً، فَلْيَحْمَدِ اللّـهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذٰلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ، إلى

---

(١) كذا في (آ) و(ب) و(د) وفي (ج): المحشر، وفي مطبوعة مكة: الجزاء.

(٢) هم المقرَّبون.

أن قال: فإذا أفضى أَهْلُ الجنةِ إلى الجنَّةِ، قالُوا: مَنْ يشفع لنا إلى رَبِّنا فندخل الجنة؟ فيقولُونَ: مَنْ أَحَقُّ بذلك مِنْ أبيكم، إنه خَلَقَهُ اللَّـهُ بيده، ونَفَخَ فِيه مِن روحه، وَكَلَّمه قُبُلاً[1]. فيأتون آدم، فَيُطْلَبُ ذٰلك إليه، وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثُمَّ عيسى، ثم محمداً ﷺ... إلى أن قال: قال رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ: «فآتِي الجَنَّةَ، فآخُذُ[2] بحَلْقَةِ البَابِ، ثُمَّ أَسْتَفْتِحُ، فَيُفْتَحُ لي، فأُحَيَّى ويُرَحَّبُ بي، فإذا دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَنَظَرْتُ إلى رَبِّي عز وجَلَّ، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِداً، فَيَأْذَنُ لي مِنْ حَمْدِهِ وتَمْجِيدِهِ بِشَيءٍ ما أَذِنَ بِهِ لأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّـهُ لي: ارفَعْ يا مُحَمَّدُ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَه، فإذا رفعت رَأْسِي، قَالَ اللَّـهُ ـ وهو أعلمُ ـ: ما شَأْنُكَ؟ فَأَقُولُ: يا ربِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفِّعْنِي في أَهْلِ الجَنَّةِ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ شَفَّعْتُكَ، وأَذِنْتُ لَهُم في دُخُولِ الجَنَّةِ»[3]، الحديث. رواه الأئمة: ابنُ جريرٍ في تفسيره،

---

(١) أي: عياناً ومقابلة.

(٢) في (ب): وآخذ.

(٣) هو حديث مطول جداً، وفي سنده إسماعيل بن رافع، وهو ضعيف، ومحمد بن يزيد أو زياد: هو مجهول، وهو في المطولات للطبراني ٢٥/٢٦٦ (٣٦) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة... وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢/١٤٦ ــ ١٤٨ عن الطبراني، وقال: هذا حديث مشهور، وهو غريب جدّاً، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة تفرد به إسماعيل بن رافع قاصّ أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء، قلت: (القائل ابن كثير): وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه، فغريب جداً، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً، فأنكر عليه بسبب ذلك. =

والطبراني[1]، وأبو يعلى المَوْصِلِيُّ[2]، والبيهقي، وغيرُهم.

النوعُ الثاني والثالثُ من الشفاعة: شفاعتُـه ﷺ في أقوامٍ قـد تساوت حَسَنَاتُهم وسيئاتُهُمْ، فَيَشْفَعُ فيهم لِيَدْخُلُوا الجنة[3]، وفي أقوامٍ آخرين قد أُمِرَ بهم إلى النَّارِ أَنْ لا يدخلوها.

النَّوْعُ الرابعُ: شفاعتُه ﷺ في رفعِ درجات مَنْ يَدْخُلُ الجنة فيها

= ورواه مختصراً ومطولاً ابن جرير في «جامع البيان» ٢/٣٣٠ ـ ٣٣١ و ٣٠/١٨٦ ـ ١٨٨ من طريق أبـي كريب، حدثنا عبدالرحمن بن محمد المحاربـي، عن إسماعيل بن رافع المديني، عن يزيد بن أبـي زياد، عن رجل من الأنصار، عن أبـي هريرة، فذكره، ورواه أيضاً ١٧/١١٠ و ٢٤/٣٠ و ٣٠/٢٦ و ٣١ ـ ٣٢ بهذا الإسناد إلا أنه قال: عن رجل، عن محمد بن كعب عن رجل من الأنصار، ورواه أيضاً بالإسناد ذاته ٢٩/٤١ ـ ٤٢، والبيهقي في «البعث والنشور» ورقة ١/١٦٧ إلا أنه عندهما قال: عن يزيد، عن رجل من الأنصار، عن أبـي هريرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥/٣٣٩ ـ ٣٤٢، وزاد نسبته إلى أبـي يعلى، وأبـي الحسن القطان في «المطولات» وابن المنذر، وابن أبـي حاتم، وأبـي موسى المديني في «المطولات»، وأبـي الشيخ في «العظمة». وانظر «النهاية» ١/٢٥٣، لابن كثير.

(١) هو الإمام، الحـافظ، الثقة، الـرحال، الجـوَّال، محدث الإسـلام، علم المعمرين أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ. مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٨٦).

(٢) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسـلام، أبو يعـلى أحمد بن عـلي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدّث الموصل، وصاحب «المسند»، كان عاقلاً، حليمًا، صبوراً، حسن الأدب، توفي سنة (٣٠٧هـ). مترجم في «السير» ١٤/(١٠٠).

(٣) ومستند هذا النوع قول ابن عباس الذي رواه الطبراني في «الكبير» (١١٤٥٤) ولفظه: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد» وفي سنده موسى بن عبدالرحمن الصنعاني، قال الذهبـي في «الميزان»: معروف ليس بثقة، فإن ابن حبان قال فيه: دجال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعد هذا الخبر من منكراته، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٧٨ بعد أن نسبه للطبراني في «الكبير» والأوسط: وفيه موسى بن عبدالرحمن الصنعاني، وهو وضاع.

فَوْقَ ما كان يقتضيه ثَوَابُ أعمالهم، وقد وافقت المعتزلـةُ على هٰذه الشفاعةِ خاصة، وخالَفُوا فيما عداها من المقامات، مع تواتُرِ الأحاديثِ فيها.

١٢١ النوعُ الخامسُ: الشَّفَاعَةُ في أقوامٍ أن يدخلوا[1] الجنةَ بغَيْرِ حسابٍ، ويَحْسُنُ أن يُسْتَشْهَدَ لهذا النوعِ بحديثِ عُكَّاشَة بنِ مِحْصَنٍ، حين دعا له رسولُ الله ﷺ أن يجعلَه مِن السبعين ألفاً الذين يدخُلُونَ الجنةَ بغير حسابٍ، والحديثُ مُخَرَّجُ في «الصحيحين»[2].

النوعُ السادس: الشفاعةُ في تخفيفِ العـذابِ عمن يستحِقّه، كشفاعته في عمِّه أبـي طالب أن يُخفف عنه عذابه[3].

ثم قال القرطبـي في «التذكرة» بعد ذكر هذا النوع: فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُم شَفَـٰعَةُ الشَّـٰفِعِينَ﴾ [المدثِّر:٤٨]. قيل له: لا تَنْفَعُهُ في الخروج من النار كما تَنْفَعُ عُصاةَ الموحدين الذين يُخْرَجُونَ منها ويُدْخَلُونَ الجنة[4].

---

(١) في (ب): يدخلون.

(٢) أخرجـه البخـاري (٥٨١١) و(٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦) و(٢١٧) من حـديث أبـي هريرة بلفظ: «يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سبعون ألفاً تضيء وجوههم إضاءة القمر، فقام عكاشة بن محصـن الأسدي يرفع نمرة عليه، فقال: ادع الله لي يا رسول الله أن يجعلني منهم، فقال: اللهم اجعله منهم»، ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله ادعُ اللَّـهَ لي أن يجعلَني منهم، فقال رسول الله ﷺ: «سبقَك عكاشةُ»، وأخـرجه ابن منـده في «الإيمان» (٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥). وأخرجه مسلم (٢١٨) بنحوه من حديث عمران بن حصين، رضي الله عنه.

(٣) أخرج البخاري (٣٨٨٣) و (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩)، عن العباس بن عبدالمطلب أنه قال: يا رسول الله هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم هو في ضحْضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، ورواه أحمد ٢٠٦/١ و٢٠٧ و ٢١٠، وابن منده في «الإيمان» (٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و (٩٦٠) و (٩٦١)، والحميدي (٤٦٠). والضحضاح: ما رَقَّ من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعبين.

(٤) «التذكرة» ٢٤٩/١، وانظر «فتح الباري» ٤٣١/١١.

النوعُ السابعُ: شَفَاعَتُهُ أن يُؤْذَنَ لجميعِ المؤمنين في دخـول الجنة، كما تقدَّم، وفي «صحيح مسلم» عَنْ أَنسٍ رضي اللّـهُ عنه، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «أَنا أَوَّلُ شفيعٍ في الجَنَّةِ»[1].

تبـوت شفـاعـة الـرسـول لأهـل الكبائر من أمته

النوعُ الثامنُ: شَفَاعَتُهُ في أهل الكبائر مِنْ أمته، ممن دَخَلَ النار، فيخرجون منها، وقد تَوَاتَرَتْ بهذا النوع الأحاديثُ، وقد خَفِيَ عِلْمُ ذلك على الخـوارج والمعتزلـة، فخالفـوا في ذلك، جهـلاً منهم بِصحَّةِ الأحاديثِ، وعِناداً ممن عَلِمَ ذلك، واستمر على بدعته.

وهذه الشفاعةُ تُشاركُه فيها الملائِكةُ والنبيون والمؤمنون أيضاً.

وهذه الشفاعة تتكرَّرُ منه صلى الله عليه وسلم أَرْبَعَ مراتٍ.

ومِنْ أحاديثِ هذا النوعِ حديث أنسٍ بنِ مالك رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبائِرِ مِنْ أُمَّتي»[2]. رواه الإمام أحمد رحمه الله.

وروى البخاريُّ رحمه الله في كتاب «التوحيد»: حدثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ، حدثنا مَعْبَدُ بنُ هِلال العَنَزِيُّ[3]، قال:

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٦)، والدارمي ٢٧/١، وأحمد ١٤٠/٣، وابن منده (٨٨٥) و (٨٨٦) و (٨٨٩) و(٨٩٠)،والخطيب في «تاريخه» ٤٠٠/١٢.

(٢) حديث صحيح بطرقه وشواهده، أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، وأحمد ٢١٣/٣، والطيالسي (٢٠٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٦١/٧، والطبراني في «الصغير» ١٦٠/١ من حديث أنس، وصححه ابن حبان (٢٥٩٦)، والحاكم ٦٩/١، وأخرجه الترمذي (٢٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣١٠)، والطيالسي (١٦٦٩) وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٠/٣ ــ ٢٠١ من حديث جابر بن عبدالله، وصححه الحاكم ٦٩/١، وأخرجه الطبراني (١١٤٥٤) من حديث ابن عباس، والخطيب البغدادي ١١/٨ من حديث ابن عمر.

(٣) نسبة إلى عَنَزَةَ حيٍّ من ربيعة، وقد تحرف في (أ) و(ج) و(د) إلى «الغزي».

اجْتَمَعْنَا نَاسٌ[1] مِن أهلِ البَصْرةِ، فذهبنا إلى أنسِ بنِ مالك، وذهبنا مَعَنَا بثابتٍ البُناني، يسألُه لنا عن حَديثِ الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافَيْنَاهُ[2] يُصَلِّي الضحى، فاستأذنا، فأَذِنَ لنا وَهُوَ قاعدٌ على فراشه، فقلنا لثابتٍ: لا تسأله عن شيءٍ أوَّلَ مِنْ حديثِ الشَّفاعَةِ، [فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانُك مِن أهلِ البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديثِ الشفاعة][3]، فقال: حدثنا مُحَمَّدٌ ﷺ، قالَ: إذَا كانَ يومُ القِيامَةِ، مَاجَ النَّاسُ بعضُهم في بَعْضٍ، فيأتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ، اشفَعْ لَنَا إلى رَبِّكَ، فيقولُ: لَسْتُ لَهَا، ولَكِنْ عَلَيْكُم بإبْرَاهِيمَ، فإنَّه خَليلُ الرَّحْمٰنِ، فيأْتونَ إبراهيمَ، فيقولُ: لَسْتُ لَهَا، ولكِنْ عَلَيْكُم بِمُوسى، فإنَّه كَلِيمُ اللّـهِ، فَيَأْتونَ موسَى، فيقولُ: لَسْتُ لَهَا، ولَكِنْ عَلَيْكُم بِعِيسى، فإنَّه رُوحُ اللّـهِ وكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فيقولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُم بِمُحَمَّدٍ، فَيَأْتُوني، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَستأذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤذَن لي، ويُلهِمُني مَحَامِدَ[4] أَحْمَدُهُ بها، لا تَحْضُرُني الآنَ، فَأَحْمدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، وأَخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقلْ يُسْمَعْ لَكَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، وسَلْ تُعْطَ، فَأَقُولُ: يَا رَب، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيُقَالُ: انطلِقْ فَأَخرِجْ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقالُ شَعِيرةٍ مِنْ إيمانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ ١٢٢

---

(١) سقطت من (ب) وهي موجودة في صحيح البخاري، قال العيني في «عمدته» ١٦٦/٢٥ ونقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» ٤٤١/١٠: ناس من أهل البصرة بيان لقوله: اجتمعنا، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: نحن ناس من أهل البصرة، ليس فيهم أحد من غير أهلها.

(٢) في البخاري: فوافقناه.

(٣) الزيادة من الصحيح، ولم ترد في الأصول.

(٤) في (ب): محامداً، وهو خطأ.

يُسْمَعْ لَكَ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وسَلْ تُعْطَ، فأَقولُ: يا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انطَلِقْ فَأَخرِجْ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إيمانٍ، فَأنطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً، فَيُقَالُ: يا مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، فأَقُولُ، يا رَب، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيَقُولُ: انطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ أدنىٰ أدنىٰ[1]، مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إيمانٍ، فَأَخرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ. قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلتُ: لَوْ مَرَرْنَا بالحسَنِ، وَهُوَ مُتَوارٍ في مَنْزِلِ أبِي خَلِيفَةَ[2] [وهو جميع][3] فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَس بنُ مالِكٍ، فأَتيناه، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عند أَخِيكَ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنا في الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهِ؟ فَحَدَّثْناهُ بالحديثِ، فأتينا[4] إلى هذا المَوْضِعِ، فَقَالَ: هِيه؟ فَقُلْنَا لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذا، فَقَالَ، لَقَدْ حَدَّثني وَهُوَ جَميعٌ، مُنْذُ عِشْرين سنَةً، فما أَدْرِي، أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدِّثْنَا، فَضَحِكَ وقال[5]: خُلِقَ الإنسانُ عَجُولاً، ما ذَكَرْتُهُ إلاَّ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُم،

---

(١) في (ج) و (د): أدنى أدنى، وهي رواية الجميع عند البخاري عدا الكشميهني، فإنه زاد ثالثة كما في (آ) و (ب).

(٢) هو حجاج بن عتاب العبدي البصري، والدعمر بن أبي خليفة، سماه البخاري في «تاريخه» ٣٧٧/٢ وأبو أحمد في «الكنى»، وكذا الدولابي ١٦٥/١ وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: مشهور كما في «الجرح والتعديل» ١٥٩/٣ وكان رحمه الله متوارياً خوفاً من الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٣) زيادة لم ترد في الأصول، وهي عند البخاري، قال الحافظ: أي: مجتمع العقل، وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكِبَرِ الذي هو مَظِنة تفرق الذهن، وحدوث اختلاط الحفظ.

(٤) في البخاري: فانتهى.

(٥) في (ب): فقال.

حديثي[1] كَمَا حَدَّثتُكم، قَالَ: ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ له سَاجِداً، فَيُقَالُ: يا مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لك، وَسَلْ تُعْطَهْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائذَنْ لي فيمَنْ قَالَ: لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّـهُ، فَيَقُولُ، وَعِزَّتِي وَجَلالي، وَكِبْريائي وَعَظَمَتي، لَأُخرِجَنَّ منها مَنْ قَالَ: لَا إله إلا الله»[2]. وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظُ أبو يعلى عن عثمانَ رَضِيَ اللَّـهُ عنه: قال رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ: «يَشْفَعُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلاثَةٌ: الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ العُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ»[3].

وفي «الصحيح» من حديث[4] أبي سعيدٍ رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «فَيَقُولُ اللَّـهُ تَعَالى: شَفَعَتِ الملائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وشَفَعَ المُؤمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ منها قَوْماً لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً قَطُّ»[5]، الحديث.

ثم إنَّ النَّاسَ في الشفاعة على ثلاثة أقوال:

فالمشركون والنصارى والمبتدِعون مِن الغُلاة في المشايخ

---

(١) في (ب): حدثني.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد ١١٦/٣ و٢٤٤ و٢٤٧ و٢٤٨.

(٣) وأخرجه ابن ماجه (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣٦٧/٣، وفي سنده عند الثلاثة عَنْبَسة بن عبدالرحمن، قال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث، وشيخه فيه علاق بن أبي مسلم مجهول، ورواه البزار (٣٤٧١) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن بإسناد ابن ماجه إلا أنه قال: «المؤذنون» بدل «العلماء» وهذا الحديث هو في مسند أبي يعلى الكبير كما ذكر البوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٧٣، وليس هو في المطبوع.

(٤) في (ب): وفي الصحيح عن أبي.

(٥) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (١٨٣) (٣٠٢)، وأحمد ٩٤/٣.

وغيرهم: يَجْعَلُونَ شَفَاعَةَ مَنْ يُعَظِّمونه عند الله كالشفاعةِ المعروفة في الدنيا.

والمُعْتَزِلَةُ والخوارجُ أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أَهْلِ الكَبَائِرِ.

١٢٣ وأما أهلُ السنة والجماعة، فَيُقِرُّون بشفاعة نبينا ﷺ في أهلِ الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يَشْفَعُ أَحَدٌ حتى يَأْذَنَ اللّـهُ له ويَحُدَّ له حدّاً، كما في الحديث الصحيح، حديثِ الشفاعة: «إنهم يَأْتُونَ آدَمَ، ثُمَّ نُوحاً، ثُمَّ إبراهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، فَيَقُولُ لَهُم عِيسى عَلَيهِ السَّلامُ: اذهَبُوا إلى مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ عَبْدٌ غَفَرَ اللّـهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُوني، فَأَذْهَبُ، فَإذَا رَأَيْتُ رَبِّـي، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِداً، فَأَحْمَدُ رَبِّـي بِمَحَامِدَ يَفْتَحُها عَلَيَّ، لَا أُحْسِنُها الآنَ، فَيَقُولُ: أيْ مُحَمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّـي أُمَّتِي، فَيَحُدُّ لي حَدّاً، فَأُدْخِلُهُم الجَنَّةَ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ فَأَسْجُدُ، فَيَحُدُّ لي حَدّاً»[1] ذكر هذا ثلاث مرات.

حكم الاستشفاع بالرسول وغيره في الدنيا

وأما الاستشفاع بالنبـيِّ ﷺ وغيرِه في الدُّنيا إلى الله تعالى في الدُّعَاءِ، ففيه تَفْصِيلٌ: فإنَّ الداعي تارةً يقول: بحقِّ نبيِّك؛ أو بحقِّ فلان، يُقْسِمُ على الله بأحدٍ مِن مخلوقاته، فهذا محذورٌ من وجهين:

أَحَدُهُما: أنه أقسم بِغَيْرِ الله.

والثاني: اعتقادُه أنَّ لأحَدٍ على اللّـهِ حقّاً. ولا يجوز الحَلِفُ بغيرِ الله، وليس لأحَدٍ على الله حقٌّ إلا ما أحقَّه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُـؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك ما ثَبَتَ في «الصحيحين» من قوله ﷺ لمعاذٍ رضي الله عنه، وهو رَدِيفُهُ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدرِي مَا حَقُّ اللّـهِ عَلَى عِبَادِهِ؟ قال: قُلتُ: اللّـهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:

---

(١) قطعة من حديث الشفاعة المطول، وقد تقدم تخريجه ص ٢٦٥.

حَقُّهُ عَلَيهِم أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، أَتَدْرِي مَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللَّـهِ إذا فَعَلُوا ذٰلِكَ؟ قُلْتُ: اللّـهُ وَرَسُولُـهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّهُم عَلَيـهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَهُم»[1]. فهذا حق وَجَبَ بكلماتِه التامة، ووعدِه الصادق، لا أن العبـدَ نفسه[2] يستحق[3] على الله شيئاً كما يَكُـونُ للمخلوق على المخلوق، فإنَّ الله هو المُنْعِمُ على العبادِ بكل خير، وحَقُّهُمُ الوَاجِبُ بوعده هو أن لا يُعَذِّبَهُم، وتركُ تعذيبهم معنى لا يَصْلُحُ أن يُقْسَم به، ولا أن يُسْأَلَ بسببه، ويُتَوسَّلَ به، لأن السَّبَبَ هو ما نصبه الله سبباً، وكذلك الحَدِيثُ الذي في «المسند» من حديثِ أبـي سعيدٍ رضي الله عنه عن النبـي ﷺ، في قول الماشي إلى الصلاة: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذا، وَبِحقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ»[4]. فهذا حق السائلين، هو أوجبه على

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) و(٥٩٦٧) و(٦٢٦٧) و(٦٥٠٠) و(٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٥)، وابن ماجه (٤٢٩٦)، والنسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» ٣٩٨/٨ و ٤١١، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٨٦)، والطيالسي (٥٦٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢٩٤/١، وفي «الحلية» ١٢٢/٨، والبخاري في «الأدب المفـرد» (٩٤٣)، وأحمد ٢٢٨/٥ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٤ و ٢٣٦ و ٢٤٢، وابن منده في «الإيمان» (٩٢) و(١٠٢) و(١٠٥) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠)، والـطبراني في «الكبير» ٢٠/(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨).

(٢) في (ج): لأن العبد نفسه لا يستحق.

(٣) في (ب): مستحق.

(٤) أخرجه أحمد ٢١/٣، وابن ماجه (٧٧٨)، وابن السني (٨٣) من حديث فضيـل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبـي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهـم إني أسـألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحقّ ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خـرجت اتقاءَ سخطك، وابتغاءَ مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبـي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك» وإسناده ضعيف، لضعف فضيل بن مرزوق، وعطية العوفي، فقد قال ابن حبان في =

نفسه، فَهُوَ الذي أحقُّ لِلسائلين أن يُجيبَهُم، وللعابدين أن يُثِيبَهُم، ولقد أحسن القائل:

مـا لِلْعِبَـادِ عَلَيْـهِ حَقٌّ وَاجِبٌ كَـلَّا ولا سَعْيٌ لَـدَيْـهِ ضَـائِـعُ
إنْ عُـذِّبُوا فَبِعَـدْلِـهِ، أو نُعِّمُـوا فَبِفَضْلِهِ وَهُـوَ الكَـريمُ الـوَاسِـعُ

فإن قيل: فأيُّ فَرْقٍ بينَ قولِ الداعي: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ» وبين قوله: «بِحَقِّ نَبِيِّكَ» أو نحوِ ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بِحَقِّ السَّائلينَ عَلَيْكَ» أنك وعدتَ السائلين بالإجابةِ، وأنا من جملة السائلين، فأجِبْ دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلاناً وإن كان له حَقٌّ على الله بوعده الصادق، فلا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ ذلك وبَيْنَ إجابةِ دعاء هٰذا السائل، فكأنَّه يقول: لكون فلانٍ من عبادِك الصالحين أَجِبْ دعائي! وأيُّ مناسبةٍ في هذا وأيُّ ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدُّعاء، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُم تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إنَّـهُ لا يُحِبُّ المُعْتَدِيْنَ﴾[1] [الأعراف: ٥٥]. وهٰذا ونحوُه مِن الأدعيةِ المبتدعة، ولم يُنْقَلْ عَنِ النبي ﷺ، ولا عن الصَّحابةِ، ولا عن التابعين، ولا عن أحدٍ من الأئمة

١٢٤

= «الضعفاء» ٢/١٧٦ في عطية هذا: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، قال: لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب.

(١) في «زاد المسير» ٣/٢١٥: وفي الاعتداء المذكور هنا قولان: أحدهما: أنه الاعتداء في الدعاء، ثم فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يدعو على المؤمنين بالشر كالخزي واللعنة، قاله سعيد بن جبير، ومقاتل، والثاني: أن يسأل ما لا يستحقه من منازل الأنبياء قاله أبو مجلز، والثالث: أنه الجهر في الدعاء. قاله ابن السائب، والثاني: أنه مجاوزة المأمور به قاله الزجاج.

رضي الله عنهم، وإنما يُوجَدُ مِثْلُ هٰذا في الحُروز[1] والهياكِلِ التي يكتبها الجُهَّال والطُّرُقِية.

والـدعاءُ مِنْ أفضـلِ العبادات، والعبـاداتُ مبناهـا على السُّنة والاتباع، لا على الهوى والابتداع.

عدم جواز الحلف بغير الله

وإن كان مُرادُه الإقسامَ على الله بِحَقِّ فلانٍ، فذلك محذورٌ أيضاً، لأن الإقسـامَ بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»[2]. ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رَضِيَ الله عنهم: يُكْرَهُ أن يَقُولَ الداعي: أسألُك بحقِّ فلان، أو بحقِّ أنبيائك ورُسُلِكَ، وبحقِّ البيتِ الحرامِ، والمَشْعَرِ الحرام، ونحو ذلك. حتى كرِهَ أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يَقُولَ الرَّجُلُ: اللهم إني أسألُك بِمَعْقِدِ العِزِّ مِن عرشِكَ، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأَثَرُ فيه[3].

---

(1) في (ب) و (ج): الحروف.

(2) أخرجه من حديث ابن عمر بهـذا اللفظ أحمد ٢/٦٩ و٨٧ و١٢٥، وأبـو داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٥٨، وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (١٥٣٥) بلفظ: «من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١/١٨ بلفظ: «من حلف بغير الله فقد كفر».

(3) انظر «الدر المختار» مع حاشيته «رد المحتـار» ٦/٣٩٥ ــ ٣٩٧، وجاء فيـه: وفي التاترخانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف، عن أبـي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه، المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ والأثر الذي اعتمده أبو يوسف في عدم كراهية قول: «اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك» باطل لا يصح، أورده الزيلعي في «نصب الراية» ٤/٢٧٢ ــ ٢٧٣، ونسبه للبيهقي في «الدعوات الكبير»، ونقل عن ابن الجوزي قوله: هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده مخبط كما ترى، وفي إسناده عمر بن هـارون، قال ابن معـين فيه: كـذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرهم. وقال ابن أمير حاج =

وتارة يقولُ: بجاه فلانٍ عندك، أو يقول: نتوسلُ إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومرادُه: لأنَّ فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة، فأجب دُعاءَنا، وهٰذا[1] أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسلَ الذي كان الصحابةُ يفعلونه في حياة النبي ﷺ، لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه[2]، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمِّنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات ﷺ، قال عمر رضي الله عنه ـ لما خرجوا يستسقون ـ: «اللَّهُمَّ إنا كُنَّا إذا أجدبنا نتوسَّلُ إليك

= ـ فيما نقله عنه ابن عابدين في الحاشية ـ في الفصل الثالث عشر من آخر «الحلية شرح المنية» بعدما تكلم على هذا الأثر، وسنده، وأنه عده ابن الجوزي في الموضوعات: قد عرفت أن هذا الأثر ليس بثابت، فالحق أن مثله لا ينبغي أن يطلق إلا بنص قطعي أو إجماع قوي، وكلاهما ممتنع، فالوجه المنع، وتحمل الكراهة المذكورة على التحريم.

(1) في (ب): فهذا.

(2) من ذلك ما أخرجه الترمذي في «جامعه» (٣٥٧٨) من طريق شعبة عن أبي جعفر الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن عثمان بن حُنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خير لك». قال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهم فشفعه فيَّ» وهذا سند صحيح، وأخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، وابن ماجه (١٣٨٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٠٩/٦ ـ ٢١٠، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٣١١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم ٣١٣/١ و ٥١٩ ووافقه الذهبي، وفي المسند وغيره زيادة: «وشفعني فيه»، قال: ففعل الرجل فبرأ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٣١١) و «الصغير» ١٨٣/١ ـ ١٨٤ من طريق آخر، وفيه قصة، وقال الطبراني في «الصغير» بعد ذكر طرقه: والحديث صحيح، ونقله عنه المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤٧٤/١ ـ ٤٧٦، والهيثمي في «المجمع» ٢٧٩/٢، وأقراه. ولشيخ الإسلام كلام في هذا الحديث في «التوسل والوسيلة» فليراجع.

بنبينا فتسقيَنَا، وإِنَّا نتوسلُ إليك بِعَمِّ نبينا»(١). معناه بدعائه هو وربِّه وشفاعتِه وسؤالِه، ليس المرادُ أنا نُقْسِمُ عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً، لكان جاهُ النبيِّ ﷺ أعظمَ وأعظمَ من جاه العباس. ١٢٥

وتارة يقولُ: باتباعي لِرسُولِكَ وَمَحبَّتِي له، وإيماني به، وبِسَائرِ أنبيائِكَ ورُسُلِكَ وتَصْدِيقي لهم، ونحو ذلك، فهذا مِنْ أحسنِ ما يَكُونُ من الدعاء والتوسل والاستشفاعِ.

فَلَفْظُ التوسُّلِ بالشخص والتوجه به فيه إجْمَالٌ، غَلِطَ بسببه مَنْ لم يَفْهَمْ معناه، فإن أُرِيدَ به التَّسَبُّبُ به لكونه داعياً وشافعاً، وهٰذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أَهْلٌ للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التَّوَسُّلُ إما بدُعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبةِ السائل واتباعه، ويُرَادُ به الإِقسامُ به والتوسل بذاته، فهٰذا الثاني هو الذي كرهوه، ونَهَوْا عنه.

وكذلك السؤالُ بالشيءِ، قد يُراد به التسببُ به، لكونه سبباً في حُصُولِ المطلوب، وقد يُرَادُ به الإِقسامُ به.

وَمِنَ الأول: حَدِيثُ الثلاثة الذين أَوَوْا إلى الغارِ، وهو حَدِيثٌ

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) و(٣٧١٠) من حديث أنس أن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا، قال: فيسقون» وهو في «صحيح ابن حبان»(٢٨٦١)، والطبراني في «الكبير»(٨٤) وقال الحافظ ابن حجر: وقد بين الزبير بن بكار في «الأنساب» صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر، قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوْم بـي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، قال: فأرخت السماء مثل الحبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس.

مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإنَّ الصخرةَ انطبقت عليهم، فتوسَّلُوا إلى اللهِ بذكرِ أعمالِهم الصالحةِ الخالصةِ، وكُلٌّ واحد منهم يقول: فإن كُنْتُ فَعَلْتُ ذلك ابتغاءَ وَجْهِكَ، فافرُجْ عنَّا ما نَحْنُ فيه، فانفرجت الصَّخْرَةُ فخرجوا يمشون[1].

فهٰـؤلاء دَعَوُا الله بصالحِ الأعمالِ، لأنَّ الأعمالَ الصالحةَ هِيَ أَعْظَمُ ما يَتوسَّلُ به العَبْدُ إلى الله، ويتوجَّه به إليه، ويسألُه به، لأنه وعد أن يستجيبَ[2] الَّذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحات، ويَزِيدَهم من فضله.

١٢٦

الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر

فالحاصلُ: أنَّ الشفاعةَ عند الله ليست[3] كالشفاعةِ عند البَشَرِ، فإنَّ الشفيعَ عند البَشَرِ كما أنه شافعٌ للطالب شفعه في الطَّلَب، بمعنى أنه صار به شفعاً فيه بَعْدَ أن كان وتراً، فهو أيضاً قد شَفَعَ المَشْفُوعَ إليه، فبشفاعته[4] صار فَاعِلاً للمطلوب، فقد شَفَعَ الطالبُ والمطلوبُ منه، واللهُ تعالى وِتْرٌ، لا يَشْفَعُهُ أَحَدٌ، فلا يَشْفَعُ عنده أحدٌ إلا بإذنه، فالأمر كُلُّه إليه، فلا شَرِيكَ له بوجه. فَسَيِّدُ[5] الشفعاءِ يَوْمَ القِيامَةِ إذا سَجَدَ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥) و(٢٢٧٢) و(٢٣٣٣) و(٣٤٦٥) و(٥٩٧٤)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأحمد ١١٦/٢، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٣٦/٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن أنس عند أحمد ٤٢/٣ و١٤٢، والطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٨)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٠/٨، وزاد نسبته إلى أبي يعلى. وعن أبي هريرة عند الطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٦) و(١٨٦٩)، وعن النعمان بن بشير عند أحمد ٢٧٤/٤ ـ ٢٧٥، والبزار (٣١٧٨) و(٣١٧٩) و(٣١٨٠)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٢/٨، وزاد نسبته إلى الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وعن علي عند البزار (١٨٦٧).

(٢) أي: يُجيب، يقال: استجبت له، واستجبته بمعنى أجبته كما قال كعب بن سعد الغنوي:

وداعٍ دعا يا من يُجيب إلى النَّدَى ... فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاك مجيبُ

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): وبشفاعته.

(٥) شطح قلم ناسخ (ب) فكتبها: فيسد.

وحَمِدَ الله تعالى، فقال له الله: ارْفَـعَ رَأسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ»، فَيَحُدُّ له حَدَّاً فيُدْخِلُهُمُ الجنةَ. فالأَمْرُ كُلُّه لله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يَشْفَعُ عنده أحدٌ إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكْرِمُ الشفيعَ بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «اشْفَعُوا تُـؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّه مَا يشَاءُ»(١).

وفي «الصحيح»: أن النبـيَّ ﷺ قال: «يا بَنِي عَبْدِمَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُم مِنَ اللهِ من شيءٍ، يا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ من شيءٍ، يا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ من شيء»(٢).

وفي «الصحيح» أيضاً: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُم يأتي يَوْمَ القِيَامَةِ عَلى

---

(١) أخرجه البخـاري (١٤٣٢) و(٦٠٢٧) و(٦٠٢٨) و(٧٤٧٦)، ومسلم (٢٦٢٧)، وأبو داود (٥١٣١)، والترمذي (٢٦٧٤)، والنسائي ٥/٧٧ــ٧٨، وأحمد ٤/٤٠٠ و٤٠٩ و٤١٣، والحميـدي (٧٧١)، والخطيب ٢/٥ من حـديث أبي موسى الأشعري، وفي الباب عن معاوية عند أبي داود (٥١٣٢)، والنسائي ٥/٧٨، والطبراني في «الكبير» ١٩/٨٠٩.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) و(٣٥٢٧) و(٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤)، وأحمد ٢/٣٣٣ و٣٥٠ و٣٦٠ و٣٩٨ و٣٩٩، والنسائي ٦/٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠، والبغوي (٣٧٤٤) من حـديث أبـي هريـرة، وفي البـاب عنـد مسلم (٢٠٥)، والتـرمـذي (٢٣١١) و(٣١٨٣)، وأحمد٦/١٨٧، والنسائي ٦/٢٥٠، والبغوي (٣٧٤٣) عن عائشة قالت: لمانزلت: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ قام رسول الله ﷺ على الصفا، فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبدالمطلب، يا بني عبدالمطلب، لا أملك لكم من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم».

رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أو شَاةٌ لَهَا يَعَارٌ، أو رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَغِثْنِي أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ شَيءٍ»[1].

فإذا كان سَيِّدُ الخلقِ وأَفْضَلُ الشفعاء يقول لأَخَصِّ الناسِ به: «لا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ من شيءٍ» فما الظَّنُّ بغيره؟! وإذا دعاه الداعي، وشَفَعَ عنده الشفيعُ، فَسَمِعَ الدعاءَ، وقبِل الشفاعةَ، لم يكن هٰذا هو المؤثِّر فيه كما يُؤثِّرُ المَخْلُوقُ في المخلوق، فإنه سبحانه وتعالى هو الذي جعل هٰذا يدعو وَيَشْفَعُ، وهو الخَالِقُ لأفعالِ العباد، فهو الذي وفَّقَ العَبْدَ للتوبة ثم قَبِلَهَا، وهو الذي وفَّقَهُ للعمل، ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، وهٰذا مستقيمٌ على أُصُولِ أهلِ السنة المؤمنين بالقَدَرِ، وأن الله خالقُ كُلِّ شيء.

الميثاق الذي أخذه الله من آدم وذريته حق

قوله: «والمِيثَاقُ الَّذي أَخَذَهُ اللهُ تعالَى مِنْ آدَمَ وذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ».

ش: قال تَعالَى: ﴿وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِم ذُرِّيَتَهُمْ[2] وَأَشْهَدَهُم عَلَى أَنفُسِهِم أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا[3] يَوْمَ

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وأحمد ٢/٤٢٦ من حديث أبي هريرة. وقوله: «لا ألفين» بضم أوله وبالفاء، أي: لا أجد، قال الحافظ في «الفتح»: هكذا الرواية للأكثر بلفظ النفي المؤكد، والمراد به النهي، وبالفاء، وكذا عند الحموي والمستملي، لكن روي بفتح الهمزة وبالقاف من اللقاء، وكذا لبعض رواة مسلم، والمعنى قريب. وقوله: «أو رقاع تخفق» أي: تتقعقع وتضطرب إذا حركتها الرياح، والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزي، وقال الحميدي: المراد به ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع، واستبعده ابن الجوزي، لأن الحديث سيق لذكر الغلول الحسي، فحمله على الثياب أنسب.

(٢) في الأصول: (ذُرِّياتهم) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن عامر، وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿ذُرِّيَّتَهُم﴾ على التوحيد. انظر «حجة القراءات» ص ٣٠١ ــ ٣٠٢، و«زاد المسير» ٣/٢٨٤، و«الكشف عن وجوه القراءات» ١/٤٨٣.

(٣) في الأصول: «يقولوا» بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿أن تقولوا﴾.

القِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. يُخْبِرُ سبحانَه أنه استخرج ذُرِّيَّةَ بني آدَمَ مِن أصلابهم شاهِدِينَ على أنفسهم أنَّ اللهَ رَبُّهُمْ ومليكُهم، وأنَّه لا إله إلا هُوَ. وقد وردت أحادِيثُ في أخذ الذُّرِّيَّةِ من صُلْبِ آدم عليه السلامُ، وتمييزهم إلى أصحابِ اليمين، وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهادُ عليهم بأن اللَّهَ ربُّهم: ١٢٧

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ اللهَ أَخَذَ المِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ عَلَيهِ السَّلامُ بِنَعْمَانَ ـ يعني[1] عَرَفَةَ ـ فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنَثَرَهَا بَيْنَ يَدَيهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُم قُبُلاً، قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ إلى قوله: ﴿المُبْطِلُونَ﴾»[2].

---

(١) في الأصول: «يوم»، وهو تحريف.

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٢/١، والطبري (١٥٣٣٨)، وابن أبي عاصم (٢٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٤٤٠/٤ كلهم من طريق حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهذا إسناد على شرط مسلم، وصححه الحاكم ٣٢٥/٢، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٢٥/٧، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، ونقله ابن كثير في «تفسيره» ٢٦٢/٢ عن «المسند» وقال: وقد روى هذا الحديث النسائي في سننه، عن محمد بن عبدالرحيم صاعقة، عن حسين بن محمد المروزي به، ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث حسين بن محمد به، إلا أن ابن أبي حاتم جعله موقوفاً، وأخرجه الحاكم في «مستدركه» من حديث حسين بن محمد وغيره، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، به. وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر، هكذا قال، وقد رواه عبدالوارث، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فوقفه، وكذا رواه إسماعيل بن علية ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قوله، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس فهذا أكثر وأثبت، والروايات الموقوفة =

ورواه النسائيُّ أيضاً وابنُ جريرٍ، وابنُ أبي حاتم[1]، والحاكمُ في «المستدرك»، وقال: صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه.

وروى الإمامُ أحمد أيضاً عَنْ عُمَرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ الله عنه: أنه سُئِلَ عن هٰذه الآية، فقال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْها، فَقالَ: «إنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عليه السلام، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِه، فاستخرج مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قال: خَلَقْتُ هٰؤُلاءِ لِلجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً قال: خَلَقْتُ هٰؤُلاَءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يا رَسُولَ اللهِ، فَفِيمَ العَمَلُ؟ قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: [إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ] إذا خَلَقَ العَبْدَ لِلجَنَّةِ استَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيُدْخِلُ به الجَنَّةَ، وإذا خَلَقَ العَبْدَ لِلنَّارِ، استَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمالِ أَهْلِ النَّارِ فيدخل به النَّارَ»[2]. ورواه أبو داود، والترمذيُّ،

= التي ذكرها ابن كثير مخرجة في تفسير الطبري انظر (١٥٣٣٩) و (١٥٣٤١) و (١٥٣٤٢) و (١٥٣٤٣) و (١٥٣٤٤) و (١٥٣٤٨) و (١٥٣٥٠) و (١٥٣٦٠) و (١٥٣٦١).

ونعمان: واد لهذيل على ليلتين من عرفات، وقوله: «ثم كلمهم قبلاً» أي: عياناً ومقابلة لا من وراء حجاب، ومن غير أن يولي أمرهم أو كلامهم أحداً من الملائكة. «النهاية» ٨/٤ لابن الأثير.

(١) هو الإمام الحافظ الناقد، أبو محمد عبدالرحمن بن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، صاحب كتاب «الجرح والتعديل»، كان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، وكان زاهداً عابداً، حسن الصلاة، تُوفي رحمه الله سنة (٣٢٧هـ). انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٨٢٩/٣ ـ ٨٣٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٨٩٨/٢ ـ ٨٩٩، ومن طريقه أحمد ٤٤/١ ـ ٤٥، وأبوداود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١١٤/٨، وابن جرير (١٥٣٥٧)، والآجري في «الشريعة» ص ١٧٠، واللالكائي (٩٩٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٧٧) عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبدالحميد بن =

والنسائيُّ، وابنُ أبـي حاتِمٍ، وابنُ جرير، وابنُ حِبَّان[1] في «صحيحه».

= عبدالرحمن بن زيد، عـن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية... وصححه ابن حبان (٦١٣٣)، والحاكم ٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥ و٥٤٤، ووافقه الذهبـي، وخالفه في موضع آخر ١/٢٧، وقال: فيه إرسال، مع أن مسلم بن يسار الجهني راويه عن عمر لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي. ثم هو لم يسمع من عمر فيما قاله غير واحد من الأئمة، وباقي رجاله ثقات. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقال أبو عمر بن عبدالبر في «التمهيد» ٦/٣: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وزيادة من زاد في هذا الحديث: «نعيم بن ربيعة» ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار، ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وفي «تاريخه» ١/٨٩ ـ ٩٠، وقال بعد نقل كلام الترمذي: كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم بينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم، رواه أبو داود في «سننه» (٤٧٠٤) عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمر بن جعثم القرشي، عن زيد بن أبـي أنيسة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، وقد سئل عن هذه الآية: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم﴾ فذكره، وقال الحافظ الدارقطني: وقد تابع عمر بن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وقولهما أولى بالصواب من قول مالك. قال ابن كثير: الظاهر أن مالكاً إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمداً، لما جهل حال نعيم، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البُستي القاضي، أحد الأئمة الرحالين، صاحب الصحيح، وكان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكان عالماً بالطب والنجوم، تُوفي سنة (٣٥٤هـ). مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٧٠).

وروى الترمذيُّ عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خلقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ[1] كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِه إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَي كُلِّ إنسَانٍ مِنْهُم وَبِيصاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَـؤُلاءِ؟ قَالَ: هَـؤُلاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلاً مِنْهُم، فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ ما بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هٰذا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخرِ الأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِك يُقَالُ لَهُ: دَاودُ، قَالَ: ربِّ، كم عُمرُهُ؟ قَالَ: سِتُّونَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ؛ زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعينَ سَنَةً، فَلَمَّا انقَضَى عُمُرُ آدمَ، جَاءَ مَلَكُ المَوْتِ، قَالَ: أَو لَمْ يَبْقَ مِنْ عُمرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَ لَمْ تُعْطِها ابنَك داودَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ! فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدمُ، فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَـطِىءَ آدَمُ، فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ»[2].

ثم قال التِّرمذيُّ: هٰذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، ورواه الحاكم، وقال: صحيحٌ على شَرْطِ مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمامُ أحمد أيضاً عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شيْءٍ، أَكُنْتَ مُفْتَدِياً بِهِ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ في ظَهْرِ

١٢٨

(١) «من ظهره» سقط من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠٥) و(٢٠٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٤، وابن سعد في «الطبقات» ١/٢٧ ــ ٢٨ من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٦١٣٤)، والحاكم ١/٦٤ و٢/٣٢٥، ووافقه الذهبي.

آدَمَ أنْ لاَ تُشْرِكَ بـي شَيْئاً، فَأَبَيْتَ إلاَّ أنْ تُشْرِكَ بـي»[1]. وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً.

وفي ذلك أَحَادِيثُ أُخَرُ أيضاً كُلُّها دَالَّةٌ على أن الله استخرج ذُرِّيَّةَ آدم مِن صُلبه، وميَّزَ بَيْنَ أهلِ النار وأهل الجنة[2].

ومن هنا قال مَنْ قال: إن الأرواحَ مخلوقةٌ قَبْلَ الأجسادِ. وهٰذه الآثارُ لا تدل على سبق الأرواحِ الأجسادَ سبقاً[3] مستقراً ثابتاً، وغايَتُها أن تَدُلَّ على أن بَارِئَها وفاطِرَها سبحانه صوَّر النسمةَ، وقدَّر خلقَها وأجلَها وعملَها، واستخرج تلك الصُّوَرَ مِن مادتها، ثم أعادها إليها، وقَدَّرَ خُرُوجَ كُلِّ فردٍ من أفرادها في وقته المُقدَّرِ له، ولا يَدُلُّ على أنها خُلِقَتْ خلقاً مستقِراً، واستمرَّت موجودةً ناطقة كُلّها في موضعٍ واحد، ثم يُرسل منها إلى الأبدان جُمْلَةً بعد جُمْلَةٍ، كما قاله ابنُ حزم. فهٰذا لا تَدُلُّ الآثارُ عليه. نَعَمْ الربُّ سبحانه يخلُق منها جملةً بَعْدَ جُمْلَةٍ، على الوجه الذي سبق به التَّقْدِيرُ[4] أولاً، فيجيءُ الخَلْقُ الخارجي مطابقاً للتقديرِ السابق، كشأنه سبحانه في جميعِ مخلوقاتِه، فإنَّه قَدَّرَ لها أقداراً وآجالاً وصفاتٍ وهيآت، ثم أبرزها إلى الوجودِ مطابقة لذلك التقديرِ السابق.

فالآثارُ المرويَّةُ في ذٰلك إنما تَدُلُّ على القدر السابق، وبَعْضُهَا يدل

---

(١) أخرجه أحمد ٣/١٢٧ و١٢٩ و٢١٨، والبخاري (٣٣٣٤) و(٦٥٣٨) و(٦٥٥٧)، ومسلم (٢٨٠٥)، وابن أبـي عاصم في «السنة» (٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٢١٥، والبغوي (٤٤٠٣).

(٢) انظر «الدر المنثور» ٣/١٤١ ــ ١٤٥، وتفسير ابن كثير ٢/٢٦١ ــ ٤٦٤، و«الروح» لابن القيم ص ٢١١ ــ ٢١٦.

(٣) في الأصول: وسبقاً، والمثبت من كتاب «الروح» ص ٢١٧، ومطبوعة مكة.

(٤) في (ب): التدبير، وهو خطأ.

على أنه سبحانه استخرج أمثالَهم وصُوَرَهُمْ، وميَّز أَهْلَ السعادة مِن أهل الشقاوة.

بيان المراد من الإشهاد على بني آدم

وأما الإِشهَادُ عليهم هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو[1] رَضِيَ الله عنهم، وَمِنْ ثَمَّ قال قائلون مِن السَّلَفِ والخَلَفِ: إنَّ المُرَادَ بهٰذا الإِشهادِ إنما هو فَطْرُهُمْ على التوحيدِ، كما تقدم في حديث أبـي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. ومعنى قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾: أي قالوا: بلى شهدنا أنك رَبُّنا، وهٰذا قولُ ابنِ عباس وأُبَـيِّ بنِ كعب[2]، وقال ابنُ عباسٍ أيضاً: أَشْهَدَ بَعْضَهُمْ على بعضٍ، وقيل: ﴿شهدنا﴾ مِن قول الملائكة، والوقفُ على قوله: ﴿بلىٰ﴾، وهذا قولُ مجاهدٍ والضحاك والسُّدي[3]، وقال السُّدي أيضاً: هـو خَبَرٌ من الله تعـالى عن نفسه

---

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو تحريف، وحديث ابن عباس تقدم الكلام عليه في الصفحة ٣٠٣، وأما حديث ابن عمرو، فرواه الطبري في «تفسيره» (١٥٣٥٤) و(١٥٣٥٥) و(١٥٣٥٦) من ثلاثة طرق: أولاها مرفوعة، والأخريان موقوفتان على عبدالله بن عمرو، وقال في المرفوع ١٣/ ٢٥٠: ولا أعلمه صحيحاً، لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبدالله بن عمرو، ولم يرفعوه، وذكره ابن كثير في تفسيره ٢/ ٢٦٢، وضعف رفعه، وبين أن وقفه أصح.

(٢) أثر أبـي بن كعب أخرجه اللالكائي (٩٩١)، وابن جرير (١٥٣٦٣)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٠٧، والحاكم ٢/ ٣٢٣، وصححه ووافقه الذهبـي، مع أن في سنده أبا جعفر الرازي، واسمه عيسى بن ماهان، قال ابن المديني: كان يخلط، وقال يحيـى: كان يخطىء، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال أبو زرعة: كان يهم كثيراً، وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقد تابعه سليمان التيمي عند عبدالله بن أحمد في مسند أبيه ٥/ ١٣٥ من طريق محمد بن يعقوب الربالي عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبـي العـالية عن أبـي بن كعب، ومحمد بن يعقوب الربالي لا يعرف بجرح ولا تعديل، وباقي رجاله ثقات.

(٣) هو الإمام المفسر أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبـي كريمة الحجازي ثم الكوفي، المتوفى سنة ١٢٧هـ، خرج حديثه مسلم وأصحاب السنن، وهو حسن الحديث. مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٢٤)، ولقب بالسُّدي لأنه كان يقعد في سدة باب الجامع.

وملائكته أنهم شَهِدُوا على إقرارِ بني آدم، والأول أظهر، وما عداه احتمالٌ لا دليلَ عليه، وإنما يشهد ظاهرُ الآية للأول.

واعلم أن مِنَ المفسرين مَنْ لم يَذْكُرْ سوى القولِ بأن الله استخرج ذُرِّيَّة آدم من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم ثُمَّ أعادهم، كالثعلبيِّ[1] والبغويِّ وغيرهما، ومنهم مَنْ لم يذكره، بل ذكر أنه نَصَبَ لهم الأَدِلَّةَ على رُبوبيته ووحدانيته، وشَهِدَتْ بها عُقُولُهم وبصائِرُهم التي رَكَّبَهَا اللَّهُ فيهم، كالزمخشري وغيرِه، ومنهم مَنْ ذكر القولين، كالواحديِّ[2] والرازي والقُرطبي وغيرهم، لكن نَسَبَ الرازيُّ القولَ الأوَّلَ إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة. ١٢٩

ولا رَيْبَ أن الآيةَ لا تدل على القولِ الأول، أعني أن الأخذَ كان مِن ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذَ مِنْ ظهورِ بني آدم، وإنما ذكر الأخذَ مِن ظهر آدم والإشهادَ عليهم هناك في بعض الأحادِيث، وفي بعضِها الأخذ، والقضاء بأنَّ بَعْضَهُم إلى الجنة، وبَعْضَهُمْ إلى النَّارِ، كما في

(١) ويقال: الثعالبي أيضاً، وهو لقب له لا نسب، وهو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أحد أوعية العلم، وصفه الإمام الذهبي بقوله: كان صادقاً موثقاً بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ، وله: «التفسير الكبير»، وقد عيب عليه فيه أنه ضمنه من الأحاديث الواهية والأخبار التالفة.

قال شيخ الإسلام في «مقدمة أصول التفسير» ص ٧٦: والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع.

وقال ابن كثير في «البداية» ١٢/٤٠: وكان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير. مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٢٩١).

(٢) هو الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب التفاسير «البسيط»، و«الوسيط» و«الوجيز»، و«أسباب النزول»، و«شرح ديوان المتنبي»، توفي سنة (٤٦٨هـ). مترجم في «السير» ١٨/(١٦٠).

حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه، وفي بعضها الْأَخْذُ وإراءَةُ آدم إياهم مِنْ غَيْرِ قضاءٍ ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الْإِشْهَادُ ــ على الصِّفة التي قالها أَهلُ القول الأول ــ موقوفٌ على ابن عباس وابن عمرو[1]، وتكلَّم فيه أَهْلُ الحديثِ، ولم يُخَرِّجْهُ أحدٌ مِن أهل الصحيح غيرَ الحاكمِ في «المستدرك على الصحيحين» والحَاكِمُ معروفٌ تساهُلُه رحمه الله.

والذي فيه القضاءُ بأن بَعْضهم إلى الجنة وبعضَهم إلى النار، دليل على مسألة القدَر، وذلك شواهده كثيرة، ولا نِزاعَ فيه[2] بينَ أهل السنة، وإنما يُخالِفُ فيه القَدَرِيَّةُ المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنِّزَاعُ فيه بَيْنَ أهلِ السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمتُه من الاختصارِ، لَبَسَطْتُ الأحاديثَ الواردَة في ذلك، وما قيل مِن الكلام عليها، وما ذُكِرَ فيـه[3] من المعاني المعقولة، ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي[4]: وهٰذه الآية مشكلة، وقـد تكلَّم العُلَمَاءُ في تأويلها، فنذكر ما ذكروه مِن ذلك حَسْبَ ما وقفنا عليه، فقال قومٌ: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضَهم مِن بعض [قالوا]: ومعنى: ﴿أَشْهَدَهُم عَلَى أَنفُسِهِم أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾. دلَّهم [بخلقه] على توحيده، لأن كُلَّ بالغٍ يعلم ضرورةً أن له ربًّا واحداً. [﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾ أي:]

---

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو خطأ، سبق التنبيه عليه قريباً.
(٢) سقطت من (ب).
(٣) في (ب): فيها.
(٤) في «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٣١٤، والزيادات منه.

قال، فقامَ ذلك مَقَامَ الإشهادِ عليهم [والإقرارِ منهم]، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال وأطنب[1].

وقيل: إنه سبحانه أخرج الأَرْوَاحَ قَبْلَ خلق الأجساد، وإنه جَعَلَ فيها من المعرفة ما عَلِمَتْ به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبيُّ بَعدَ ذلك الأحاديثَ الواردةَ في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهدُ لصحة القولِ الأول: حَدِيثُ أنسٍ المخرج في «الصحيحين»، الذي فيه: قَدْ أَردتُ مِنْكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ ذٰلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيكَ في ظَهْرِ آدَمَ أَنْ لا تُشرِكَ بـي شَيْئاً، فَأَبَيْتَ إلَّا أَنْ تُشْرِكَ بـي[2]. ولكن قد رُوِيَ من طريق أخرى: «قد سألتُك أقلَّ مِن ذٰلك وأيسر فلم تفعل، فيُرَدُّ إلى النار» وليس فيه: في ظهر آدم، وليس في الرواية الأُولى إِخْرَاجُهُم مِن ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحابُ القول الأول. ١٣٠

بل القولُ الأول متضمن لأمريْنِ عجيبين:

أحدُهما: كَوْنُ الناسِ تكلَّمُوا حينئذ، وأقرُّوا بالإيمانِ، وَأَنَّهُ بهٰذا تقومُ الحجةُ عليهم يَوْمَ القيامة.

---

(١) وهذا الذي ذهب إليه القفال، قواه ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٤، وقال: إنه قول جماعة من السلف والخلف، وانظر المجموعة الأولى من جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١ ـ ١٤، بتحقيق د. رشاد سالم. والقفال هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي عالم خراسان أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفـال الكبير، صاحب التصانيف في التفسير والفقه والأصول، المتوفى سنة ٣٦٥هـ. مترجم في «السير» ١٦/(٢٠٠).

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٠٧.

والثاني: أن الآية دلَّت على ذلك، والآية لا تَدُلُّ عليه لوجوه[1]:

أحدُها: أنه قال: ﴿من بنيءادَم﴾، ولم يقل: مِن آدم.

الثاني: أنه قال: ﴿مِن ظُهورِهم﴾، ولم يقل: مِنْ ظهره، وهذا بَدَلُ بعضٍ أو بدل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذُرِّيَّته.

الرابع: أنه قال: ﴿وأَشْهَدَهُم على أَنفُسِهِمْ﴾، [أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم]، ولا بُدَّ أن يكونَ الشاهدُ ذاكراً لما شَهِدَ به، وهو إنما يذكر شهادتَه بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارةُ إلى ذلك، لا يذكر شهادةً قبلَه.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حِكْمَةَ هذا الإشهاد إقَامَةُ الحجة عليهم، لئلا يقولُوا يومَ القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فُطِرُوا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم[2] بذلك، لئلا يقولوا يومَ القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذا غَٰفِلينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أَنَّهم غافلون عن الإخراج لهم من صُلْبِ آدمَ كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يَذْكُرُهُ أَحَدٌ منهم.

---

(١) هذه الوجوه مذكورة بنصها في «الروح» ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨، والزيادات المثبتة بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: تذكرهم، والمثبت من «الروح» ومطبوعة مكة.

السابع: قولُه تعالى: ﴿أو يَقولُوا إنَّما أَشْرَكَ ءاباؤُنا مِن قَبْلُ وكُنَّا ذُرِّيَّةً مِن بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حِكمتين في هٰذا الأخذِ والإشهادِ: أن لا يَدَّعُوا الغفلةَ، أو يدَّعوا التَّقْلِيدَ، فالغافِلُ لا شُعُورَ له، والمُقَلِّدُ متبعٌ في تقليده لِغيره، ولا تَترتَّبُ هاتان الحِكمتانِ إلا على ما قامت بِهِ الحُجَّةُ من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ المُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي: لو عذَّبهم بجحودهم وشِرْكِهم، لقالُوا ذلك، وهو سبحانه إنما يُهْلِكُهم لِمخالفة رسله وتكذيبهم، [فلو أهلكهم بتقليدِ آبائهم في شِرْكِهِمْ من غيرِ إقامة الحُجَّةِ عليهم بالرسل، لأهلكهم بما فعل المُبْطِلُونَ، أو أهلكهم مَعَ غفلتِهِمْ عن مَعْرِفَةِ بُطلانِ ما كانُوا عليه] وقد أخبر سبحانه أنه لم يَكُنْ لِيُهْلِكَ القُرى بظُلْمٍ وأهلُها غافِلُونَ، وإنما يُهْلِكُهُمْ بعد الإعذار والإنذارِ بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أَشْهَدَ كُلَّ واحدٍ على نفسه أنه رَبُّه وخالِقُه، واحتجَّ عليه بهٰذا [الإشهاد] في غير موضعٍ من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّـهُ﴾[1] [لقمان: ٢٥].

فهٰذه هي الحُجَّةُ التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكَّرتهم بها رُسُلُه، بقولهم: ﴿أَفي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمٰوٰتِ والأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

---

(١) في «الروح» ص ٢٢٧ زيادة: ﴿فأنّى يؤفكون﴾ جعلها من تمام الآية، وفسرها بقوله: أي فكيف يصرفون عن التوحيد بعد هذا الإقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهذا كثير في القرآن. وهذا وهم من الإمام ابن القيم رحمه الله، فإن نص الآية من سورة لقمان: ﴿ولئن سألتهم من خلق السمٰوات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله﴾، ونص الآية التي في الزخرف (٨٧): ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون﴾ وكأن الشارح رحمه الله تفطن لهذا الوهم فأسقط: ﴿فأنى يؤفكون﴾ مع تعليق ابن القيم.

العاشر: أنه جعل هٰذا آية، وهي الدِّلالةُ الواضحةُ البيِّنة المستلزمة لمدلولها [بحيث لا يتخلَّفُ عنها المدلولُ]، وهٰذا شأنُ آيـات الرب تعالى، [فإنها أدلةٌ مُعَيَّنَةٌ على مطلوبٍ مُعَيَّنٍ مستلزمة للعلم به] فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَـٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لخلقِ اللّٰـه، فما مِن مولود إلا يُولَدُ على الفطرَةِ، لا يُولَدُ مولودٌ على غَيْرِ هٰذه الفطرة، هذا أمر مفروغٌ منه، لا يتبدَّلُ ولا يَتَغَيَّرُ. وقد تقدَّمَتِ الإشَارَةُ إلى هٰذا. واللّٰـه أعلم.

١٣١

وقد تفَطَّنَ لهذا ابنُ عَطِيَّةَ[1] وغَيْرُه، ولكن هابوا[2] مخالفة ظاهِرِ تلك الأحاديث التي فيها التَّصْرِيحُ بـأنَّ اللّٰـهَ أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القَوْلَيْنِ الشيخُ أبو منصور الماتُريدي في «شرح التأويلات» ورجَّحَ القَوْلَ الثاني، وتَكَلَّم عليه، ومال إليه.

الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك طارىء

ولا شك أن الإقرارَ بالربُوبِيَّةِ أمرٌ فِطري، والشِّرْكُ حادِثٌ طارىء، والأبناء تَقَلَّدُوه عن الآباءِ، فإذا احتجُّوا يوْمَ القِيَامَةِ بأن الآباء أشركوا، ونَحْنُ جرينا على عادتهم، كما يجري النَّاسُ على عادةِ آبائهم في المطاعم

---

(١) هو الإمام العلاّمة شيخ المفسرين؛ أبو محمد عبدالحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، كان رحمه الله إماماً في الفقه والتفسير والعربية، قويَّ المشاركة، ذكيّاً، فطناً، مدركاً، من أوعية العلم، ولي قضـاء المريّـة، توفي سنـة (٥٤١هـ). مترجم في «السير» ١٩/ رقم الترجمة (٣٣٧).

من تآليفه تفسير القرآن المسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» يقول فيه شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» ٢/١٩٤: وهو خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد من البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير. وتقوم بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، وقد صدر منه تسعة أجزاء.

(٢) في (ب): أهابوا، وهو خطأ.

والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مُقِرِّينَ بأن اللَّـهَ رَبُّكُمْ لا شَرِيكَ له، وقد شَهِدْتُم بذلك على أنفسكم، فإن شهادةَ المرء على نفسه هي إقرارُه بالشيء ليس إلَّا، قال اللَّـه تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا الَّـذِينَ ءَامَنُوا كُـونوا قَـوَّامِينَ بالقِسْطِ شُهَـدَاءَ للَّـهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُم﴾ [النساء: ١٣٥]. ولَيْسَ المُرَادُ أن يَقُولَ: أَشْهَدُ على نفسي بكذا، بل مَنْ أقرَّ بشيء، فقد شَهِدَ على نفسه به، فلِمَ عَدَلْتُمْ عن هٰذه المعرفة والإقرارِ الذي شَهِدْتُم به على أنفسكم إلى الشِّـرْكِ؟ بل عدلتم عن المعلوم المُتَيَقَّنِ إلى ما لا يُعْلَمُ له حقيقة، تقليداً لمن لا حُجَّةَ معه، بخلافِ اتباعهم في العادات الدنيوية، فإنَّ تلك لم يَكُنْ عندكم ما يُعْلَمُ بـه فَسَادُها، وفيه مصلحةٌ لكم، بخلافِ الشِّرْكِ، فإنه كـان عندكم مِن المعرفةِ والشهادة على أنفسكم ما يُبَيِّنُ فسادَه وعدولَكم فيه عن الصَّوابِ، فإنَّ الدِّينَ الذي يَأْخُذُه الصبيُّ عن أبويه هو دِينُ التـربيةِ والعَـادَةِ، وهُوَ لأجلِ مصلحةِ الدُّنيا، فإنَّ الطفلَ لا بُدَّ له مِنْ كافلٍ، وأَحَقُّ النَّاسِ به أبواه، ولهذا جاءت الشريعةُ بأنَّ الطِفْلَ مع أبويه على دينهما في أحكامِ الدنيـا الظاهـرة، وهٰذا الـدِّين لا يُعَاقِبُـه اللَّـه عليه ـ على الصحيح ـ حتى يَبْلُغَ ويَعْقِلَ، وتَقُومَ عليه الحُجَّةُ، وحينئذ فعليه أن يَتَّبِعَ دِينَ العِلْمِ والعقل، وهو الذي يَعْلَمُ بعقله هو أنَّه دِينٌ صحيح.

فإن كان آباؤه مهتدين، كيُوسُفَ الصديقِ مع آبائه، قال: ﴿واتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَاءِي إِبْرٰهِيمَ وإِسحٰقَ ويَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وقال ليعقوبَ بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وإِلٰه ءَابائِكَ إِبْرٰهِيمَ وإِسْمٰعِيلَ وإِسْحٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وإن كَانَ الآباءُ مخالفين لِلرُّسُلِ، كان عليه أن يَتَّبِعَ الرُّسُلَ، كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّينا الإِنْسَـٰنَ بِـوٰلِدَيْهِ حُسْناً وإن جَـٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِـي ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ الآية [العنكبوت: ٨].

فَمَنِ اتَّبَعَ دِينَ آبائه بغير بصيرةٍ وعلمٍ، بل يَعْـدِلُ عنِ الحَقِّ المعلومِ إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا ما أنزَلَ اللَّـهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنا أَوَلَوْ كَانَ ءَاباؤُهُم لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. ١٣٢

وهٰذه حَالُ كثيرٍ مِنَ الناس مِن الذين وُلِدُوا على الإسلامِ، يَتَّبِعُ أَحَدُهُمْ أباه فيما كان عليه مِن اعتقادٍ ومذهبٍ[١]، وإن كان خطأً لَيْسَ هو فيه على بصيرةٍ، بل هو من مُسلِمَةِ الدار، لا مُسْلِمَة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: مَنْ رَبُّكَ؟ قال: هَاهْ هَاهْ، لا أدري، سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئاً فقلتُه.

مسلمة الدار ومسلمة الاختيار

فليتأمَّل اللبيبُ هذا المحلَّ، ولْيَنْصَحْ نفسَه، ولْيَقُمْ لِلَّـهِ، ولْيَنْظُرْ مِن أيِّ الفريقين هو، واللَّـه الموفقُ، فإنَّ توحيدَ الربوبيةِ لا يَحْتَاجُ إلى دليلٍ، فإنه مركوز في الفِطَر، وأَقْرَبُ ما يَنْظُرُ فيه المرءُ أمرُ[٢] نفسه لمَّا كان نُطْفَةً، وقد خرج مِنْ بَيْنِ الصُّلبِ والترائب، والترائب: عِظَامُ الصدر[٣]، ثم صارت تلك النُّطفة في قرارٍ مكين، في ظلمات ثلاثٍ، وانقطع عنها تَدْبِيرُ الأبوينِ وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعةً على لوحٍ أو طَبَقٍ، واجتمع حُكَمَاء العالم على أن يُصوِّروا منها شيئاً لم يَقْدِرُوا.

ومُحَالٌ تَوَهُّمُ عَمَلِ الطبائع فيها، لأنها مَوَاتٌ عاجزة، ولا تُوصَفُ بحياة، ولن[٤] يتأتى مِن المَوَاتِ فِعْلٌ وتدبيرٌ، فإذا تَفَكَّر في ذٰلك، وانتقالِ

---

(١) سقطت الواو من (ب).

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): الصدور.

(٤) في الأصول: «وإن»، والمثبت من مطبوعة مكة.

هذه النطفة من حالٍ إلى حال، عَلِمَ بذلك تَوْحِيدَ الربوبية، فانتقل منه إلى توحيدِ الإلهية، فإنَّه إذا عَلِمَ بالعقل أن له ربّاً أوجده، كيف يَلِيقُ به أن يَعْبُدَ غيره؟! وكلما تَفَكَّر وتَدَبَّر، ازدادَ يقيناً وتوحيداً، واللّـه الموفِّقُ، لا ربَّ غيره، ولا إله سواه.

قوله: «وَقَدْ عَلِمَ اللَّـهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ، وعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلاَ يُزاد في ذٰلِكَ العَدَدُ وَلاَ يَنْقُصُ مِنْهُ، وَكَذٰلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُم أَنْ يَفْعَلُوهُ».

علم الله أزلاً بأهل الجنة وأهل النار

ش: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿وَكَانَ اللَّـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فاللّـه تَعَالَى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمَه بالأشياء جهالةٌ: ﴿وَما كان ربُّكَ نسيّاً﴾ [مريم: ٦٤] وعن علي بن أبي طالب رضي اللّـه عنه، قالَ: كُنَّا في جَنَازَةٍ في بقيع الغَرْقَد، فأتانا رَسُـولُ اللَّـه ﷺ، فقعَدَ وَقعَدْنا حَوْلَهُ، ومَعَهُ مخْصَرَةٌ، فنَكَّسَ رَأْسَهُ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بمِخْصَرتِهِ، ثُمَّ قَالَ: [مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ] مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسةٍ إلاَّ قَدْ كَتَبَ اللَّـه مكَانَها مِنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، وإلاَّ قد كُتِبَتْ شَقِيَّةً أو سَعيدة، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّـهِ، أفلاَ نَمْكُثُ على كِتَابِنَا، ونَدَعُ العَمَلَ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إلى عَمَلِ[أَهْلِ] السَّعادةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إلى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أمَّا أَهْلُ السَّعادةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وأمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى * وَصَدَّقَ بالحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ واسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ

بـالحُسْنَى * فَسَنُيَسِّـرُهُ لِلْعُسْـرى﴾ [الليـل: ٥ ـ ١٠]، خـرَّجـاه في «الصحيحين»[1].

١٣٣

قوله: «وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ، والأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ، والسعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ الله، والشقي مَنْ شقي بِقَضَاءِ اللَّهِ».

ش: تقدم حديث علي رضي الله عنه، وقوله صلى الله عليه وسلم فيه: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ». وعن زهير، عن أبي الزُّبير، عَنْ جَـابِر بنِ عَبْـدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنهما، قـال: جاء سُـرَاقَةُ بنُ مـالكِ بنِ جُعْشُم، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الآنَ، فِيمَ العَمَلُ اليَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ، أَمْ[2] فيما يُسْتَقْبَلُ؟ قَالَ: «لَا، بل فيما جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ» قَالَ: ففيم العَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أبو الزُّبَيرِ بِشَيءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ». رواه مسلم[3].

وعن سهل بنِ سَعْدٍ السَّاعِديِّ رضي اللَّهُ عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ

---

(١) البخاري (١٣٦٢) و(٤٩٤٥) و(٤٩٤٦) و(٤٩٤٧) و(٤٩٤٨) و(٤٩٤٩) و(٦٢١٧) و(٦٦٠٥) و(٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأخرجه كذلك أبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٦) و(٣٣٤٤)، وأحمد ٨٢/١، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠، وابن ماجه (٧٨)، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «التحفة» ٣٩٩/٧، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٠٧٤)، والآجري في «الشريعة» ص ١٧١ ـ ١٧٢، والطبري ٢٢٣/٣٠، وأبو يعلى (٣٧٥) و(٥٨٢)، وابن حبان (٣٤) و(٣٥).

(٢) سقطت من الأصول، وهي في صحيح مسلم.

(٣) هو فيه برقم (٢٦٤٨)، وأخرجه أحمد ٢٩٢/٣، ٢٩٣، والطيالسي (١٧٣٧)، والطبراني (٥٦٦٢) و(٥٦٦٥) و(٥٦٦٦) و(٥٦٦٧) و(٥٦٦٨) وابن حبان (٧٣٧).

الجَنَّةِ»، خرَّجاه في «الصحيحين»[1] وزاد البخاري: «وإنَّما الأَعْمَالُ بالخَوَاتِيم»[2].

وفي «الصحيحين» أيضاً عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسولُ الله ﷺ، وهو الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: «إنَّ أَحَدَكُم يُجمعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أمِّه أَرْبَعِينَ يَوْماً[3] ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذٰلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذٰلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ [إلَيْهِ] المَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، ويُؤمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ[4] رِزْقَه وأَجَلَهُ وعَمَلَهُ وشَقِي أم سَعِيد،

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٢٨٩٨) و(٤٢٠٢) و(٤٢٠٧) و(٦٤٩٣) و(٦٦٠٧)، ومسلم (١١٢) و٢٠٤٢/٤ (١٢)، وأحمد ٣٣٢/٥، عن سهل بن سعد، ولفظه بتمامه: أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقال: ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار» فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كلما وقف، وقف معه، وإذا أسرع، أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض، وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه، فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة» وهو في «معجم الطبراني الكبير» (٥٧٨٤) و(٥٧٩٨) و(٥٧٩٩) و(٥٨٠٦) و(٥٨٢٥) و(٥٨٣٠) و(٥٨٩١) و(٥٩٥٢)، والبغوي (٨٠)، ورواه الطبراني (٦٥٩٣) من طريق حجاج بن المنهال، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرني قيس بن سعد، عن طاووس، عن سراقة، ورواه ابن ماجه (٩١)، والطبراني (٦٥٨٨) من طريق عطاء بن مسلم، عن الأعمش، عن مجاهد، عن سراقة، وفي السندين انقطاع، طاووس ومجاهد لم يسمعا من سراقة.

(٢) أخرجها في القدر (٦٤٩٣) و(٦٦٠٧).

(٣) زاد أبو عوانة، كما في «الفتح» ٤٧٩/١١: «نطفة».

(٤) في الأصول، ويروى أيضاً: «بكتب» بالباء المكسورة، والكاف المفتوحة، ورواية الشارح أوجه، لأنه وقع في رواية للبخاري (٧٤٥٤) من طريق آدم: «فيؤذن بأربع كلمات، فيكتب» وكذا في رواية أبي داود وغيره.

فَوَالَّذِي لَا إِلٰه غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُم لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أهلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلا ذِراعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّار فَيَدْخُلُها، وإِنَّ أَحَدَكُم لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى ما يَكُونُ بَيْنَه وبَيْنَها إلا ذِراعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُها»[1].

والأحاديثُ في هٰذا الباب كثيرةٌ، وكذلك الآثار عن السَّلَفِ.

قال أبو عُمَرُ بنُ عَبْدِ البَرِّ في «التمهيد»[2]: قد أكثر النَّاسُ مِن تخريج الآثارِ في هٰذا الباب، وأكثرَ المتكلمون منَ الكَلامِ فيه، وأهلُ[3] السنة مُجْتَمِعُون على الإيمانِ بهٰذه الآثارِ واعتقادها، وتَرْكِ المجادلة فيها، وباللّٰه العِصْمَةُ والتوفيق.

قوله: «وأصْلُ القَدَرِ سِرُّ اللّٰهِ تَعَالَى في خَلْقِهِ، لمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذٰلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِـيٌّ مُرْسَلٌ، والتَّعَمُّقُ والنَّظَرُ في ذٰلِكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلَانِ، وسُلَّمُ الحِرْمَان، ودَرَجَةُ الطُّغْيانِ، فالحذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذٰلِكَ نَظَراً وفِكْراً ووَسْوَسَة، فإنَّ اللّٰـهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أنامِهِ، ونَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَما قَالَ تَعَالَى في كِتَابِهِ: ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]. فَمَنْ سأَلَ: لِمَ فَعَل؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَـابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، كَانَ مِنَ الكافِرِينَ».

أصل القدر سر الله في خلقه

ش: أَصْلُ القَدَرِ سِرُّ اللّٰه في خَلْقِهِ، وهو كَوْنُهُ أوجدَ وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأَضَـلَّ وهدى. قـال علي رَضِيَ اللّٰه عنه:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) و(٣٣٣٢) و(٦٥٩٤) و(٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٨)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد ٣٨٢/١ و٤١٤، و٤٣٠ والحميدي (١٢٦).

(٢) ١٢/٦.

(٣) في (ب): فأهل.

١٣٤ رأي أهل السنة والجماعة في مسألة القدر

القَدَرُ سِرُّ الله، فلا تَكْشفْه[١].

والنزاعُ بَيْنَ الناسِ في مسألة القَدَرِ مشهور، والذي عليه أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة: أن كُلَّ شيءٍ بقضاء اللّـه وقدره، وأن اللّـه تعالى خَالِقٌ أَفْعَالَ العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾[٢] [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَخلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢]. وأن اللّـه تعالى يُريد الكفرَ مِن الكافر ويشاؤه، ولا يـرضاه ولا يُحبُّـه، فيشاؤه كـوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القَدَرِيَّة والمعتزلة، وزعمُوا أن اللّـه شاء الإيمانَ من الكافر، ولكنَّ الكافر شاءَ الكفر، فرُّوا إلى هٰذا، لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر، وعذَّبه عليه! ولكن صارُوا كالمستجير من الرمضاء بالنار! فإنهم هربُوا من شيء، فوقعوا فيما هو شرٌّ منه، فإنه يلزمهم أن مشيئَة الكافر غلبت مشيئةَ اللّـه تعالى، فإنَّ اللّـه قد شاء الإيمانَ منه ــ على قولهم ــ والكافر شاء الكفر، فوقعتْ مشيئةُ الكافر دون مشيئة اللّـه تعالى! وهذا مِن أقبح الاعتقاد، وهـو قولٌ لا دليـل عليه، بـل هو مخالف للدليل.

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة بالتاء، وفي (د): نكشفه بالنون.

(٢) أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٦) من حديث أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله ﷺ في القدر، فنزلت: ﴿يومَ يُسحبونَ في النارِ على وجوههـم ذوقوا مَسَّ سَقَر إنَّا كُلَّ شيءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ﴾ وهو في سنن الترمذي (٢١٥٧)، وابن ماجه (٨٣)، وأحمد ٢/٤٤٤ و٤٧٦، وابن جرير ٢٧/١١٠، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ١٩، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند البخاري في «أفعال العباد» قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٧/٤٥٧: وبهذه الآية يستدل أئمة السنة على إثبات قدر الله، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها، وردوا بهذه الآية وما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة. . . وانظر «فتح الباري» ١١/٤٧٧ ــ ٤٧٨.

روى اللَّالَكَائِيُّ(١)، من حديث بقية، عن الأوزاعي، حدثنا العلاء ابن الحجاج، عن محمد بن عبيدالمكي، عن ابن عباس: أن رجلاً قَدِمَ علينا يكذِّب بالقدر، فقال: دُلُّوني عليه، وهو يومئذ أعمى، فقالوا له: ما تصنعُ به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنتُ منه، لأعضنَّ(٢) أنفَه حتى أقطعَه، ولئن وقعت رقبتُه بيدي لأَدُقَّنَّها، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كأنِّي بِنساءِ بَني فَهْمٍ(٣) يَطُفْنَ بالخَزْرَجِ، تَصْطَكُّ أَلْيَاتُهُنَّ مُشْرِكَات، وهٰذا أَوَّلُ شِرْكٍ في الإِسْلامِ، والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لا ينتهي بِهِم سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّـهَ مِنْ أَنْ يُقَدِّرَ الخَيْرَ، كَمَا أَخْرَجُوه مِنْ أَنْ يُقَدِّرَ الشَّرَّ»(٤).

قوله: وهٰذا أَوَّلُ(٥) شرك في الإسلام، إلى آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يُوافِق قوله: القَدَرُ نظامُ التوحيد، فمن وحَّد اللَّـه، وكذَّب بالقدر، نقض تكذيبُه توحيدَه.

---

(١) هو الإمام الحافظ المجود، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفى سنة ٤١٨هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧/٤١٩.

(٢) في الأصول الثلاثة: لأعض، والمثبت من (د) واللالكائي ٤/٦٢٥.

(٣) كذا في الأصول واللالكائي، وفي «المسند» و«المطالب العالية»: «فهـــر».

(٤) هو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٦٢٥، وإسناده ضعيف لعنعنة بقية، والعلاء بن الحجاج مجهول لم يوثقه أحد، ونقل الإمام الذهبي تضعيفه عن الأزدي، ومحمد بن عبيد لم يوثقه غير ابن حبان، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وأخرجه أحمد ١/٣٢٩ من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي، عن بعض إخوانه، عن محمد بن عبيد المكي، عن عبدالله بن عباس. وأخرجه أيضاً من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأخرجه الآجري في «الشريعة» ص ٢٣٨، من طريق بقية، حدثنا الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٣٦) ونسبه لإسحاق بن راهويه.

(٥) سقطت من الأصول، وكتبت في هامش (د) وبإزائها لفظة: «صح».

وروى عمر[1] بنُ الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصَحِبَنا فيها قَدَرِيٌّ ومجوسي، فقال القَدَرِيُّ للمجوسي، أَسْلِمْ[2]، قال المجوسي: حتى يُريدَ اللّه، فقال القَدَرِيُّ، إنَّ اللّه يُرِيدُ، ولكن الشيطان لا يُرِيدُ، قال المجوسيُّ: أراد اللّه وأراد الشيْطانُ، فكان ما أراد الشيْطان! هٰذا شيطانٌ قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!

ووقف أعرابيٌّ على حلْقةٍ فيها عمرو بنُ عبيد[3]، فقال: يا هٰؤلاء إنَّ ناقتي سُرِقَتْ، فادْعُوا اللّه أن يَرُدَّها علي، فقال عمرو بنُ عُبَيْدٍ: اللهم إنَّكَ لم تُرِدْ أن تُسْرَقَ نَاقَتُهُ فَسُرِقَتْ، فارْدُدْها عليه، فقال الأعرابيُّ: لا حَاجَةَ لي في دعائك. قال: وَلِمَ؟ قال: أخافُ ـ كما أراد أن لا تُسْرَقَ فَسُرِقَتْ ـ أن يُرِيدَ ردَّها فلا تُرَدُّ!! ١٣٥

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني[4]: أرأيتَ إن منعني الهُدى وأوردني الضَّلالَ، ثم عذَّبني، أَيَكُونُ منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إن

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي (د): عمرو بن الهيثم، ولم يترجح لنا أيها الصواب، وفي «التقريب»: عمر بن الهيثم مجهول من الثامنة، وفيه أيضاً: عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي البصري ثقة من صغار التاسعة مات على رأس المئتين، وربما يكون الثاني هو المراد هنا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هو عمرو بن عبيد، الزاهد العابد القدري، كبير المعتزلة، وأولهم، أبو عثمان البصري، قال ابن علية: أولُ من تكلَّم في الاعتزالِ واصلُ الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته. توفي سنة ١٤٤هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠٤/٦، وهذه الحكاية ذكرها اللالكائي في «السنة» ٧٤٠/٤، وابن بطة في «الابانة» ٣٨٦/٢.

(٤) لم نتبين أبا عصام القسطلاني هذا، ولم نقف له على ترجمة، وهذا الكلام وبأتم منه موجود في مناظرة عبدالجبار الهمداني وأبي إسحاق الإسفراييني التي ذكرها السبكي في «طبقاته» ٢٦١/٤ ـ ٢٦٢.

يَكُنِ الهدى شيئاً هو[1] لـه، فله أن يُعطِيَه مَنْ يَشَاءُ، ويَمْنَعُهُ مَنْ[2] يشاء.

وأما الأدِلَّةُ مِنَ الكتاب والسنة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الدهر: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة والمحبة والرِّضا

ومَنْشَأُ الضَّلَالِ: مِن التسوية بَيْنَ المشيئة والإرادة، وبَيْنَ المحبة والرِّضا، فسوَّى بينهما الجَبْرِيَّةُ والقَدَرِيَّة، ثم اختلفوا، فقالت الجبريةُ: الكَوْنُ كُلُّه بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبةً للّه، ولا مرضيةً له، فليست مقدَّرة، ولا مقضية، فهي خارجةٌ عن مشيئته وخلقه.

وقد دل على الفرقِ بين المشيئة والمحبة[3] الكِتَابُ والسُّنَّةُ والفطرةُ الصحيحة، أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): ممن.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ٨/٤٧٥ ـ ٤٨٠، و«مدارج السالكين» ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

بعضها، وأما نصوصُ المحبة والرِّضا، فقال تعالى: ﴿واللَّـهُ لا يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبادِهِ الكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال تعالى عَقِيبَ ما نهى عنه مِن الشرك والظُّلْمِ والفواحش والكِبْرِ: ﴿كُلُّ ذٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً﴾ [الإسراء: ٣٨].

وفي «الصحيح» عن النبـيِّ ﷺ: «إنَّ اللَّـهَ كَرِه لَكُم ثلاثاً: قِيلَ وقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّـؤالِ، وإضاعَةَ المَالِ»[1].

وفي «المسند»: «إنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ أن يُـؤْخَذَ بِرُخَصِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُـؤْتَى مَعْصِيَتُه»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٧) و(٢٤٠٨) و(٥٩٧٥) و(٦٤٧٣) و(٧٢٩٢)، ومسلم (١٥٩٣)، وأحمد ٢٤٦/٤ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٥، والدارمي ٣١٠/٢ ـ ٣١١، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٩٧/٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٣٣/٤، والبغوي (٣٤٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٨٩٧) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١٣) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٣٠) و(٩٤٢) و(٩٤٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد ٣٢٧/٢ و٣٦٠ من حديث أبـي هريرة بلفظ: «إن الله عز وجل رضي لكم ثلاثاً، وكره لكم ثلاثاً، رضي لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تنصحوا لمن ولاه الله أمركم، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» وهو في «الموطأ» ٩٩٠/٢، و«الأدب المفرد» (٤٤٢) و«شرح السنة» (١٠١)، والمراد بالكراهة هنا الحرمة، كما في قوله تعالى: ﴿كلُّ ذلك كانَ سيئُهُ عِنْدَ ربِّك مكروهاً﴾ والسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله، ولكن المتأخرين اصطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله، ثم حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٨/٢ من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إن اللَّـهَ يُـحب أن تُـؤتى رخصُه كما يكرَهُ أن تُـؤتى معصيتُه». وهذا إسناد على شرط مسلم، وأخرجه ابن حبان (٢٧٤٢) و(٣٥٦٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٨) =

. . . .

= من طريق سعيد بن منصور كلاهما، عن عبدالعزيز به، إلا أنه زاد بين عمارة ونافع حرب بن قيس، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال البخاري: إنه كان رضى، وقد تابع عبدالعزيزَ يحيى بن أيوب، فرواه عن عمارة بن غزية، به، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» ١/٢٢٣، وأخرجه أحمد ٢/١٠٨، والخطيب في «تاريخه» ١٠/٣٤٧ من طريق علي بن عبدالله المديني، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن حرب بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر، وهو في «مسند البزار» (٩٨٨) و(٩٨٩) من طريق أحمد بن أبان، عن عبدالعزيز به، وقال الهيثمي في «المجمع» ٣/١٦٢: رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن. ورواه من طرق عن عبدالعزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن حرب بن قيس، عن نافع به: الطبراني في «الأوسط» ١/١٠٤/٢، وابن مندة في «التوحيد» ق ١٢٥/٢، وابن عساكر ١٢/٣٤٨/١، ورواه ابن مندة أيضاً من طريق هارون بن معروف، عن عبدالعزيز به، إلا أنه أسقط من السند حرب بن قيس، وقال الطبراني: لم يدخل بين موسى ونافع حرباً إلا الدراوردي.

وللحديث شواهد، منها عن ابن عباس بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٨٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٦/٢٧٦، والبزار (٩٩٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٣٥٤)، وقال الهيثمي في المجمع ٣/١٦٢: رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني، ومنها عن ابن مسعود بلفظ: «إن الله عز وجل يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٣٠)، وفي «الأوسط»، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/١٠١ من طريق أبي مسلم الكشي، حدثنا معمر بن عبدالله الأنصاري، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً، ومعمر بنُ عبدالله الأنصاري. قال العقيلي في «الضعفاء» ٤/٢٠٧: لا يتابع على رفع حديثه، وأورد حديثه هذا مرفوعاً من طريق إبراهيم بن عبدالله، عن معمر بن عبدالله به. ثم رواه من طريق محمد بن إسماعيل، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة، قال: أخبرنا الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه، ومنها عن عائشة بلفظ: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه، قلت: وما عزائمه؟ قال: فرائضه» أخرجه ابن حبان في «الثقات» ٧/١٨٥ ـ ١٨٦، والطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل» ٥/١٧١٨، وفي سنده عمر بن عبيد بياع الخمر، وهو ضعيف، ومنها عن أنس عند الدولابي في «الكنى» ٢/٤٢١، وسنده ضعيف.

وكان من دعائه ﷺ: «اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بكَ مِنْكَ»[1].

فتأمل ذكرَ استعاذته بصفة الرِّضا مِن صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة، فالأولُ للصِّفة[2]، والثاني لأثرها المرتبِ عليها، ثم رَبَطَ ذلك كلَّه بذاته سبحانه، وأن ذلك كُلَّه راجع إليه وَحْدَهُ لا إلى غيره، فما أَعُوذُ منه واقعٌ بمشيئتك وإرادتك، وما أَعُوذُ بهِ مِن رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتُعافِيَهُ، وإن شئت أن تَغْضَبَ عليه وتُعاقِبَه، فإعاذتي مما أكره، ومنعُه أن يَحِلَّ بـي، هي بمشيئتك أيضاً، فالمحبوبُ والمكروهُ كُلُّه بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، فعياذي[3] بحولِكِ وقوتك ورحمتك مما يَكُونُ بِحَوْلِكَ وقُوَّتِكَ وعدلِك وحكمتِك، فلا أَسْتَعِيْذُ بغيرِكَ مِنْ غيرك، ولا أستعيذُ بك مِنْ شيءٍ صادرٍ عن غير مشيئتك، بل هُوَ منك، فلا يَعْلَمُ ما في هٰذه الكلمات مِنَ التوحيد والمعارف والعُبُودِيَّةِ إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفتِه ومعرفةِ عبوديته[4].

136

فإن قيل: كيف يُرِيدُ الله أمراً ولا يرضاه ولا يُحِبُّه؟ وكَيْفَ يشاؤه ويُكَوِّنه؟ وكيف يجتمِعُ إرادتُه له وبُغْضُه وكَرَاهَتُه؟

قيل: هٰذا السؤالُ هو الذي افترق الناسُ لأجله فرقاً، وتباينت طُرُقُهم وأقوالُهم.

---

(١) تقدم تخريجه ص ١٠١.

(٢) في (آ) و (ج) و(د): الصفة، وهو خطأ.

(٣) في مطبوعة مكة: وعياذي، وفي «المدارج»: فعياذي بك منك عياذي بحولك. . .

(٤) انظر «مدارج السالكين» ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وقد توسع في شرح هذا الحديث في «شفاء العليل» ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ فراجعه، فإنه نفيس.

المراد نوعان: مراد لنفسه ومراد لغيره

فاعلم أن المراد نوعان: مرادٌ لِنفسه، ومُرادٌ لغيره. فالمرادُ لنفسه، مطلوبٌ محبوبٌ لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادةَ الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره، قد لا يَكُونُ مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحةٌ له بالنظر إلى ذاته، وإن كانَ وَسِيلةً إلى مقصوده ومُرَادِه، فهو مكروه له مِنْ حَيْثُ نفسُه وذاتُه، مرادٌ له من حيث إفضاؤُه وإيصالُه إلى مراده. فيجتمع فيه الأمرانِ: بغضُه وإرادتُه، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهٰذا كالدواءِ الكَرِيهِ، إذا عَلِمَ المتناوِلُ له أن فيه شِفَاءَهُ، وقطع العضو المتآكل، إذا عَلِمَ أن في قطعه بقاءَ جَسَدِهِ، وكقطع المسافة الشاقة، إذا عَلِمَ أنها تُوصِلُ إلى مراده ومحبوبه. بل العَاقِلُ يكتفي في إيثار هٰذا المكروه وإرادته بالظنِّ الغالب، وإن خفيت عنه عاقِبَتُه، فكيف بمن لا يخفى عليه خَافِيَةٌ.

فهو سبحانه يَكْرَهُ الشيء، ولا يُنَافِي ذلك إرادَته لأجل غيرِه، وكونه سبباً إلى أمرٍ هو أَحَبُّ إليه من فوته[1].

من ذلك: أنه خَلَقَ إبليسَ، الذي هو مَادَّةٌ لِفسادِ الأديان والأعمالِ والاعتقاداتِ والإراداتِ، وهو سَبَبٌ لشقاوة كثيرٍ من العباد، وعملهم بما يُغْضِبُ الربَّ تبارك وتعالى، وهو السَّاعي في وقوع خلافِ ما يُحِبُّه الله ويرضاه، ومع هٰذا، فهو[2] وسيلةٌ إلى مَحَابٌ كثيرةٍ للربِّ تعالى تَرَتَّبَتْ على خلقه، ووجودُها أَحَبُّ إليه مِنْ عدمها:

منها: أنه تظهرُ للعباد قُدْرَةُ الرَّب تعالى على خلق المتضاداتِ المتقابِلات، فخلق هٰذه الذات التي هِيَ أَخْبَثُ الذوات وشرُّها، وهي

(١) تحرفت في الأصول إلى: «فوقه» والتصويب من «المدارج» ٢/١٩٤.

(٢) في (ب): هو.

سَبَبُ كل شر[1] في مقابلة ذاتِ جبريل، التي هي مِنْ أشرفِ الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادةُ كل خير، فتبارك خَالِقُ هٰذا وهٰذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدَّاءِ والدواء، والحياةِ والموتِ، والحَسَنِ والقَبِيحِ ، والخيرِ والشر. وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته ومُلكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بَعْضَهَا ببعض، وجعلها مَحَالَّ تصرُّفه وتدبيره. فَخُلُوُّ الوجودِ عن بعضها بالكُلِّيَّة تَعْطِيلٌ لحكمته، وكَمَالِ تصرُّفِهِ، وتدبير مملكته. ١٣٧

ومنها: ظهورُ آثار أسمائه القهرية، مثل: القهَّار، والمنتقِم، والعدل، والضَّارِّ، والشديدِ العقاب، والسريعِ الحساب[2]، وذي البَطْشِ الشديد، والخافضِ ، والمُذِلِّ، فإن هٰذه الأسماء والأفعال كَمَالٌ، لا بُدَّ مِن وجودِ متعلَّقِهَا، ولو كان الجنُّ والإنسُ على طبيعة الملائكة لم يَظْهَرْ أَثَرُ هٰذه الأسماء.

ومنها: ظهورُ آثار أسمائه المتضمنة لحِلمه وعفوه ومغفرته وسَتْرِه وتجاوزِه عن حقه وعِتقه لمن شاء مِنْ عبيدِه، فلولا خَلْقُ ما يكرهه مِن الأسبابِ المفضية إلى ظهور آثار هٰذه الأسماء، لتعطَّلَتْ هٰذه الحِكَمُ والفَوَائِدُ، وقد أشار النبيُّ ﷺ إلى هٰذا بقوله: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، ويستغفرون، فَيَغْفِرُ لَهُم»[3].

---

(١) تحرفت في الأصول: إلى شيء، والتصويب من «المدارج».

(٢) في الأصول: العقاب، والمثبت من «المدارج» ٢/١٩٥.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩)، وأحمد ٢/٣٠٥ و٣٠٩، والترمذي (٢٥٢٦)، والبغوي (١٢٩٤) و(١٢٩٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي أيوب، عند أحمد ٥/٤١٤ بلفظ: «لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون، فيغفر لهم»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٧٤٨)، والترمذي (٣٥٣٩)، و«تاريخ بغداد» ٤/٢١٧.

ومنها: ظهورُ آثارِ أسماء الحِكمة والخبرة، فإنَّه الحكيمُ الخبيرُ، الذي يَضَعُ الأشياءَ مواضِعَها، ويُنْزِلُها منازلَها اللائقةَ بها، فلا يَضَعُ الشيءَ في غير موضعه، ولا يُنْزِلُهُ في غيرِ منزلته التي يقتضيها كَمَالُ علمه وحكمته وخبرته، فهو أَعْلَمُ حيث يجعل رسالاتِه، وأعلَمُ بمن يَصْلُحُ لِقبولها، ويَشْكُرُه على انتهائها إليه، وأَعْلَمُ بمن لا[1] يَصْلُحُ لذلك. فلو قدر عَدَمُ الأسبابِ المكروهة، لَتَعَطَّلَتْ حِكَمٌ كثيرةٌ، ولفاتت مصالِحُ عَدِيدَةٌ، ولو عُطِّلَتْ تلك الأسبابُ لِما فيها مِن الشر، لَتَعَطَّل الخَيْرُ الذي هُوَ أَعْظَمُ مِن الشَّرِّ الذي في تلك الأسبابِ، وهذا كالشَّمْسِ والمطر والرِّياح، التي فيها مِنَ المصالحِ ما هُوَ أَضْعَافُ أضعاف ما يَحْصُلُ بها من الشر.

ومنها: حُصُولُ العبودية المتنوعة التي لولا خَلْقُ إبليس لما حَصَلَتْ، فإن عُبُودِيَّةَ الجهاد مِن أحبِّ أنواعِ العبودية إليه سبحانه، ولو كان النَّاسُ كُلُّهم مؤمنين، لَتعطَّلَتْ هٰذه العبوديةُ وتَوَابِعُها من الموالاة لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه، وعُبوديةُ الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبوديةُ الصَّبْرِ، ومخالفة الهوى، وإيثارِ مَحَابِّ الله تعالى، وعبوديةُ التوبة والاستغفار، وعبوديةُ الاستعاذة بالله أَنْ يُجِيرَهُ مِنْ عدوه، ويَعْصِمَهُ من كيده وأذاه. إلى غيرِ ذلك من الحِكَمِ التي تَعْجِزُ العُقُولُ عن إدراكها.

فإن قيل: فَهَلْ كان يُمْكِنُ وجودُ تلك الحكم بدون هٰذه الأسباب؟

١٣٨ فهٰذا سؤال فاسد! وهو فرضُ وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وُجُودِ الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرِّك، والتوبة بدون التائب.

(١) سقطت من (ب).

فإن قيل: فإذا كانت هٰذه الأَسْبَابُ مرادةً لما تُفْضِي إليـه مِن الحِكَمِ، فهل تَكُونُ مرضيةً محبوبة مِن هذا الوجه، أم هي مسخوطةٌ من جميعِ الوجوه؟ قيل: هٰذا السؤال يرد على وجهين: أحدُهما: مِنْ جِهَةِ الربِّ تعالى، وهل يكون محبًّاً لها مِن جهة إفضائها[1] إلى محبوبه، وإن كان يُبْغِضُهَا لذاتها؟ والثاني: مِن جِهة العبد، وهو أنَّه هل يسوغُ له[2] الرِّضا بها مِن تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشرَّ كُلَّه يرجعُ إلى العدم، أعني عدَمَ الخير، وأسبابه المفضية إليه، وهو مِن هٰذه الجهة شَرٌّ، وأما مِن جهة وجوده المحض، فلا شَرَّ فيه، مثالُه: أن النفوس الشريرة وجودُها خير من حيث هي موجودة، وإنما حَصَلَ لها الشرُّ بقطع مادةِ الخير عنها، فإنها خُلِقَتْ في الأصل متحركة، فإن أُعِينَتْ بالعلم وإلهام الخيرِ تَحَرَّكَتْ به، وإن تُرِكَتْ، تحركت بطبعها إلى خلافه. وحَرَكَتُها من حيث هي حركة: خَيْرٌ، وإنما تكون شرًّاً بالإضافة، لا مِنْ حَيْثُ هي حركة، والشر كُلُّه ظلم، وهو وَضْعُ الشيء في غير محله، فلو وُضِعَ في موضعه لم يَكُن شراً، فعُلِمَ أن جِهَةَ الشَّرِّ فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوباتُ الموضوعة في محالِّها خيراً في نفسها، وإن كانت شرًّاً بالنِّسبَةِ إلى المَحَلِّ الذي حَلَّتْ به، لما أَحْدَثَتْ فيه من الألم الذي كانت الطبيعةُ قَابِلةً لِضده من اللذة، مستعدة له، فصارِ ذلك الألمُ شرًّاً بالنسبة إليها، وهو خَيْرٌ بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنَّهُ سبحانه لم يَخْلُقْ شرًّاً محضـاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن

---

(١) في (ب): إفضائه، وفي مطبوعة مكة: «وأفضالها».

(٢) سقطت من (ب).

حِكمته تأبى ذٰلك. فلا يُمْكِنُ[1] في جناب الحقِّ تعالى أن يُرِيدَ شيئاً يكون فساداً مِن كل وجه، لا مصلحة[2] في خلقه بوجهٍ ما، هذا مِن أَبْيَنِ المحال، فإنَّه سبحانه، الخَيْرُ كُلُّه بيديه، والشَّرُّ ليس إليه، بل كُلُّ ما إليه فخير، والشَّرُّ إنما حصل لعدم هٰذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يَكُنْ شرّاً، فتأمله. فانقِطَاعُ نسبته إليه هو الذي صيره شرّاً.

فإن قيل: لم تَنْقَطِعْ نسبتُه إليه خلقاً ومشيئة؟ قيل: هو مِنْ هٰذه الجهة ليس بشرٍّ، فإن وجودَه هو المنسوبُ إليه، وهو مِنْ هذه الجهة ليس بشرٍّ، والشرُّ الذي فيه من عَدَمِ إمداده بالخير وأسبابِه، والعَدَمُ ليس بشيءٍ حَتَّى يُنْسَبَ إلى مَنْ بيده الخير.

أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد والإمداد

فإن أَرَدْتَ مزيدَ إيضاحٍ لذلك، فاعلم أن أَسْبَابَ الخيرِ ثلاثة: الإيجادُ، والإعدادُ، والإمدادُ، فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعدادُه وإمدادُه، فإذا لم يَحْدُثْ فيه إعدادٌ ولا إمدادٌ[3]، حصل فيه الشَّرُّ بسبب هٰذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضِدُّه.

١٣٩

فإن قيل: هلَّا أمدَّه إذ أوجده؟ قيل: ما اقتضتِ الحِكمةُ إيجادَه وإمدادَه، وإنما اقتضت إيجادَه وتَرْكَ إمدادِه[4]، فإيجادُه خَيْرٌ، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلَّا أمدَّ الموجوداتِ كُلَّها؟ فهذا سؤال فاسد، يَظُنُّ مورِدُهُ أن التسوية بينَ الموجودات أبلغُ في الحِكمة! وهذا عينُ الجهل!

---

(١) في (ب): فلا يكون، وهو خطأ.

(٢) في (ب): لا تصلح، وهو خطأ.

(٣) في الأصول الثلاثة: إعداداً ولا إمداداً، والمثبت من (د) والمدارج.

(٤) لفظ «المدارج» ٢/٢٠٠: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، فإنه سبحانه يوجده ويمده، وما اقتضت الحكمة إيجاده وترك إمداده، أوجده بحكمته، ولم يمده بحكمته.

بل الحكمة كل الحِكمة في هٰذا التفاوتِ العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كُلٍّ نوع منها تفاوت، فكل نوعٍ منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت، فإن اعتاصَ عليك هذا ولم تفهمه حقَّ الفهم، فراجع قولَ القائل[1]:

إذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ   وَجَاوِزْهُ إلى مَا تَسْتَطِيعُ

فإن قيل: كَيْفَ يرضى لِعبده شيئاً ولا يُعِينُه عليه؟ قيل: لأن إعانَتَه عليه قد تستلزِمُ فواتَ محبوبٍ له أَعْظَمَ مِن حُصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوعُ تلك الطاعة منه يَتَضَمَّنُ مفسدةً هي أَكْرَهُ إليه سبحانه مِنْ محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذٰلك في قوله: ﴿ولَوْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ولٰكِن كَرِهَ اللهُ انبِعاثَهُم فثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦ـ٤٧]. الآيتين. فأخبر سُبحانه أنه كَرِهَ انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كَرِهَهُ منهم، ثَبَّطَهُمْ عنه، ثم ذكر سبحانه بعضَ المفاسد التي كانت تترتب[2] على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زَادُوكُم إلَّا خَبَالًا﴾ أي: فساداً وشرّاً، ﴿ولأَوْضَعُوا خِلَٰلَكُم﴾، أي: سَعَوْا بينَكم بالفساد والشرّ، ﴿يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُم﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون[3] منهم مستجيبون لهم،

---

(١) هو للفارس المغوار، صاحب الوقائع المشهورة في الجاهلية والإسلام، الصحابي عمرو بن معديكرب الزبيدي من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعي السَّمِيعُ   يُؤَرِّقُني وأَصْحابي هُجُوعُ

انظر شعره ص ١٣٥ و ١٣٦.

(٢) في «المدارج»: ستترتب.

(٣) تصحفت في (أ) و (ج) و (د) إلى: «قائلون».

فيتولَّدُ مِن سعي هٰـؤلاء وقبول هٰـؤلاء مِن الشرِّ ما هُوَ أعْظَمُ من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحِكْمَةُ والرحمةُ أن أقعدهم عنه.

فاجعلْ هٰذا المثالَ أصلاً، وقس عليه.

وأما الوجهُ الثاني، وهو الذي مِن جهة العبد: فهو أيضاً ممكن، بل واقِعٌ، فإن العبد يَسْخَطُ الفُسُوقَ والمعاصيَ ويكرهها مِن حيث هي فِعْلُ العبدِ واقعةٌ بكسبه وإرادته واختياره، ويَرْضَى بعلم الله وكتابته ومشيئته وإرادته وأمرِه الكوني، فيرضى بما مِنَ الله، وَيَسْخَطُ ما هو منه، فهٰذا مَسْلَكُ طائفةٍ من أهل العِرفان. وطائفة أُخرى كرهتها مطلقاً، وقولهم يَرْجِعُ إلى هذا القول، لأن إطلاقَهم للكراهة لا يُرِيدُونَ به شمولَه لِعِلْمِ الرب وكتابته ومشيئته.

وسِرُّ المسألةِ: أن الذي إلى الربِّ منها غَيْرُ مكروه، والذي إلى العبد مكروه.

١٤٠ فإن قيل: ليس إلى العبد شيءٌ منها.

قيل: هذا هو الجَبْرُ الباطِلُ الذي لا يُمْكِنُ صاحبَه التخلصَ من هٰـذا المقام الضيق، والقـدَريُّ المنكر أقـربُ إلى التخلص منه مِن الجبري، وأهلُ السُّنة، المتوسطون بين القَدَرية والجبرية أَسْعَدُ بالتخلص مِن الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتَّى النَّدَمُ والتوبةُ مع شهودِ الحكمة في التقدير، ومع شهود القيُّومية[1] والمشيئة النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقعَ مَنْ عَمِيَتْ بصيرتُه في شهود الأمرِ على خلاف[2] ما هو عليه، فرأى تلك الأفعالَ

(١) في (ب): القيمومية، وهو خطأ.

(٢) «خلاف» سقطت من الأصول، وهي من «المدارج»، وفي (د) أثبت مكانها: «غير» فوق «على».

طاعاتٍ، لموافقته فيها المَشِيئَةَ والقَدَرَ، وقال: إن عَصَيْتُ أمره فقد أَطَعْتُ إرادَته! وفي ذلك قيل:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلاً لِما تَخْتَارُهُ مِنِّي، فَفِعْلي كُلُّه طَاعَاتُ[1]

وهٰؤلاء أعمى الخَلْقِ بَصَائِرَ، وأَجْهَلُهُمْ بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإن الطاعةَ هي موافقةُ الأمرِ الديني الشرعي، لا مُوَافَقَةُ القدرِ والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعةً، لكان إبليسُ مِن أعظم المطيعين له، ولكان قَوْمُ نوحٍ وهودٍ وصالح ولوط وشعيبٍ وقوم فرعون، كُلُّهم مطيعين! وهذا غَايَةُ الجهلِ.

لكن إذا شهد العبدُ عَجْزَ نفسه، ونُفُوذَ الأقدارِ فيه، وكمالَ فقره إلى ربه، وعَدَمَ استغنائه عن عِصمته وحفظه طرفةَ عين: كان بالله في هٰذه الحال لا بنفسه، فَوُقُوعُ الذنب منه لا يتأتَّى في هٰذه الحال ألبتة، فإنَّ عليه حِصناً حصيناً مِنْ: «فبي يَسْمَعُ، وبي يُبْصِرُ، وبي يَبْطِشُ، وبي يمشي» فلا يُتَصَوَّرُ منه الذنبُ في هٰذه الحال، فإذا حُجِبَ عن هٰذا المشهدِ، وبَقِيَ بنفسه، استولى عليه حُكْمُ النفسِ، فهنالك نُصِبَتْ عليه[2] الشِّبَاكُ والأشراكُ، وأرسِلَتْ عليه الصَّيادُونَ، فإذا انقشع عنه ضَبَابُ ذلك الوجود الطبعي، فهنالك يَحْضُرُه النَّدَمُ والتوبةُ والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن رَبِّه، فلما فارق ذلك الوجودَ، صار في وجودٍ آخر، فبقي بربه لا بنفسه[3].

---

(١) نسبه شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥٧/٨ لابن إسرائيل، وهو الشاعر المشهور نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني، المتوفى سنة (٦٧٧هـ). مترجم في «العبر» ٣١٦/٥.

(٢) في «المدارج» ٢٠٤/٢: وهذا الوجود الطبيعي قد نصبت فيه.

(٣) ينظر هذا الفصل من قوله: فإن قيل: كيف يريد الله أمراً، من الصفحة ٣٢٧ إلى هنا في «مدارج السالكين» ١٩٣/٢ ــ ٢٠٤.

ما يرضى من المقضي وما يسخط

فإن قيل: إذا كان الكُفْرُ بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف نُنْكِرُه ونكرهه؟!.

فالجوابُ: أن يُقَالَ أولاً: نحنُ غَيْرُ مأمورين بالرِّضى بكُلِّ ما يقضيه الله ويُقَدِّره، ولم يَرِدْ بذلك كِتَابٌ ولا سُنَّةٌ، بل من المقضيِّ ما يُرضَى به، ومنه ما يُسْخَطُ ويُمْقَتُ، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل مِن القضاء ما يُسْخَطُ، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغْضَبُ عليه ويُمْقَتُ ويُلْعَنُ ويُذَمُّ.

ويقال ثانياً: هنا أمرانِ: قضاءُ الله، وهو فعلٌ قائمٌ بذات الله تعالى، ومقضي: وهو المفعولُ المنفصِلُ عنه، فالقضاءُ كله خيرٌ وعدلٌ وحِكمة، فيُرضى به كُلِّه، والمقضيُّ قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يُرضى به.

١٤١

ويقال ثالثاً: القضاءُ له وجهان: أحدُهما: تَعَلُّقُه بالربِّ تعالى ونسبته إليه، فمن هٰذا الوجه يُرْضَى به. والوجه الثاني: تعلُّقه بالعبد ونسبته إليه، فَمِنْ هذا الوجه ينقسِمُ إلى ما يُرْضَى به، وإلى ما لا يُرْضَى به. مثال ذلك: قَتْلُ النفس، له اعتباران: فمن حيث قدَّره الله وقضاه وكَتَبه وشاءه، وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره، نرضى به، ومن حيث صَدَرَ مِن القاتل وباشره وكسبه، وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله، نسخطه ولا نرضى به.

وقوله: «والتَّعَمُّقُ والنظر في ذٰلك ذَرِيعَةُ الخِذلان». إلى آخره.

المبالغة في الكلام في القدر ذريعة الخذلان

التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدرِ والغَوْصِ في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسُّلَّم، متقارب المعنى، وكذلك الخِذلان والحرمان والطُّغيان متقارب المعنى أيضاً، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحِرمان في مقابلة الظفر، والطُّغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذَرَ كُلَّ الحَذَرِ من ذلك، نظراً وفكراً ووسوسة».

عن أبـي هُريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناسٌ مِن أصحاب النبـيِّ ﷺ إلى رسولِ الله ﷺ، فسألوه: إنا نَجِدُ في أنفسنا ما يتعاظَمُ أحدُنا أن يتكلم به؟ قال: وَقَدْ وجدتُموه؟ [قالُوا: نَعَمْ][1]، قال: «ذاك صريحُ الإيمان». رواه مسلم[2].

الإشارةُ بقوله: «ذاك صريح الإيمان» إلى تعاظمهم أن يتكلَّموا به.

ولمسلم أيضاً عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الوَسْوَسَةِ؟ فقال: «تِلْكَ مَحْضُ الإِيمَانِ»[3].

وهو[4] بمعنى حديث أبـي هُريرة، فإن وسوسةَ النفس ومدافعةَ وسوَاسها بمنزلة المحادثة الكائنةِ بَيْنَ اثنين، فمدافعةُ الوسوسة الشيطانية، واستعظامُها صريحُ الإيمان، ومحضُ الإيمان.

هٰذه طريقةُ الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ثم

---

(١) زيادة لم ترد في الأصول، وهي في مسلم.

(٢) رقم (١٣٢) في الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، وأخرجه أحمد ٢/٣٩٧ و ٤٤١ و ٤٥٦، وأبو داود (٥١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٥) و (١٤٦) و (١٤٨)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٣٩٦، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٠١)، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٠) و (٣٤١) و (٣٤٢) و (٣٤٣) و (٣٤٤).

(٣) مسلم برقم (١٣٣)، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٢٥١، والبغوي (٥٩)، وابن حبان (١٤٩)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ٧/١٠٧، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٧). وفي الباب عن عائشة قالت: شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خرَّ من السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبـي ﷺ: «ذلك محض الإيمان» أخرجه أحمد ٦/١٠٦، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١١/٣٤٩.

(٤) في (ب): فهو.

خَلَفَ مِن بعدهم خَلْفٌ، سوّدُوا الأوراقَ بتلك الوساوس، التي هي شكوكٌ وشُبَهٌ، بل وسَوَّدُوا القلوبَ، وجادلوا بالباطِل لِيُدْحِضُوا به الحقَّ، ولذلك أَطْنَبَ الشَّيْخُ رحمه الله في ذم الخوضِ في الكلام في القَدَرِ والفحصِ عنه، وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «إن أَبغَضَ الرِّجالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ»[1]. وقال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية، حدثنا داودُ بنُ أبي هند، عن عمرو بنِ شعيب عن أبيه عن جدِّه، قال: خرج رسولُ الله ﷺ ذات يومٍ[2] والناسُ يتكلَّمون في القدَر، قال: فكأنَّما تَفَقَّأ في وَجهه حَبُّ الرُّمان من الغَضَب، قال: فقال: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟! بِهٰذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم»، قَالَ: فَما غَبَطْتُ نَفْسي بِمَجْلِسٍ فيهِ رَسُولُ اللَّهِ. لَمْ أَشْهَدْهُ، بِما غَبَطْتُ نَفْسي بِذلِكَ المجْلِسِ أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ[3]. ورواه ابن ماجه أيضاً.

١٤٢

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَما اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلَٰقِهِم وخُضْتُم كالَّذِي[4] خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيبُ،

---

(١) تقدَّم تخريجه ص ٢٣٤ رقم (٢).

(٢) «ذات يوم» سقطت من (ب).

(٣) أخرجه أحمد ١٧٨/٢ و١٨١ و١٨٥ و١٩٥، وابن ماجه (٨٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٨٠) و(١١١٨) و(١١١٩)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٤٣، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢١).

(٤) فيه: أن «الذي» يقع للواحد والجمع، ومن شواهد ذلك:

وإنَّ الذي حَانَتْ بفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

ويرى بعضهم أن «الذي» حرف مصدري، وهو ضعيف. انظر «الكتاب» ١٨٦/١ ــ ١٨٧، و«تفسير القرطبي» ٢١٢/١، و٢٠١، و«حاشية الجمل على الجلالين» ٢٩٨/٢، و«شرح شواهد المغني» ١٨٠/٤ و١٧٦/٧، وخزانة الأدب ٤٩٩/٢ ــ ٥١١.

قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: اسْتَمْتَعْتُمْ بنصيبكم مِن الدنيا، كما استمتع الذين مِن قبلكم بنصيبهم، وخُضْتُم كالذي خَاضُوا، أي: كالخوضِ الذي خاضوه، أو كالفَوْجِ، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوا.

فساد الدين يأتي من الشبهات والشهوات

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخَلاقِ وبَيْنَ الخَوْضِ، لأن فَسَادَ الدين: إما في العمل، وإما في الاعتقاد، فالأوَّلُ مِن جهة الشَّهوات، والثاني مِن جِهَةِ الشُّبهات. وروى البخاريُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَآخِذَ القُرُونِ قَبْلَهَا شِبْراً بِشِبْرٍ، وذِرَاعاً بِذِرَاعٍ» قالُوا: فارس والرومُ؟ قال: «فَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ»[1].

وعن عبدالله بن عمرو[2] رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرائِيل حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّه عَلانِيَةً، كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذٰلك، وإنَّ بَنِي إِسْرائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ مِلَّةً، وتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣١٩) في الاعتصام ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بِأَخْذِ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع» فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: «ومن الناس إلا أولئك»، وأخرجه الآجري في «الشريعة» ص ١٨، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/١١، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٤٥٦) و (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) ولفظه: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جُحر ضب لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن». وهو في «مسند أحمد» بنحوه ٢/٤٥٠، وابن ماجه (٣٩٩٤)، وابن حبان (٦٦٦٨). وعن أبي واقد الليثي عند الترمذي (٢١٨١)، وعن سهل بن سعد عند الطبراني (٥٩٤٣)، وأحمد ٥/٣٤٠. وعن شداد بن أوس عند الآجري في «الشريعة» ص ١٩.

(٢) تحرف في الأصول إلى «عمر».

ثَلاثٍ وسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ في النَّارِ إلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّـهِ؟ قال: مَا[1] أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[2]. رواه الترمذي.

وعن أبـي هُريرة رضي الله عنه أنَّ رسول اللَّـه ﷺ قال: «تَفَرَّقَتِ اليَهُودُ[3] على إِحْدَى وسَبْعِينَ فِرْقَةً أو اثْنَتَيْن وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، والنَّصارَى مِثْلَ ذٰلِكَ، وتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[4]. رواه أبو داود، وابنُ ماجه، والترمذي، وقال: حديثٌ حَسَنٌ صحيح.

وعن معاويةِ بنِ أبـي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّـهُ عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ أَهْلَ الكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا في دِينِهِمْ عَلَى ثِنتَيْن وسَبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هٰذه الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ على ثلاثٍ وسَبْعِينَ مِلَّةً ـ يعني الأَهْوَاءَ ـ كلُّها في النَّارِ إلَّا واحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ»[5].

وأكبرُ المَسَائِلِ التي وقع فيها الخلافُ بينَ الأمة مسألةُ القدَر. وقد اتَّسعَ الكلامُ فيها غايَةَ الاتساع.

---

(١) في (ب): من، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) في الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وفي سنده عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف، لكن يتقوى بما قبله وما بعده.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه أبـو داود (٤٥٩٦)، والترمـذي (٢٦٤٠)، وابن ماجـه (٣٩٩١)، وأحمد ٢/٣٣٢، وابن أبي عاصم (٦٦)، وسنده حسن، وصححه ابن حبان (٦٢١٤)، والحاكم ١/١٢٨ ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه أحمد ٤/١٠٢، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي ٢/٢٤١، واللالكائي في «شرح السنة» (١٥٠)، وابن أبي عاصم (١) و(٦٥)، والطبراني في «الكبير» ١٩/٨٨٤ و٨٨٥، والآجري في «الشريعة» ص ١٨. وفي الباب عن أنس بن مالك عند أحمد ٣/١٢٠ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار» وهو حسن.

وقوله: «فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومن ردَّ حُكْمَ الكتاب، كان من الكافرين».

١٤٣
مبنى العبودية والإيمان على التسليم

اعلم أنَّ مبنى العبودية والإيمان باللّٰه وكتبه ورسله، على التسليمِ وعدمِ الأسئلة عن تفاصيلِ الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يَحْكِ اللّٰهُ سبحانه عن أمة نبيٍّ صدَّقت بنبيها، وآمنت بما جاء[1] به أنها سألته عن تفاصيلِ الحِكمة فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلَّغها عن ربها، ولو فعَلَتْ ذلك، لما كانت مؤمنةً بنبيها، بل انقادت وسَلَّمَتْ وأذعنت، وما عَرَفَتْ مِن الحكمة عَرَفَتْهُ، وما خفي عنها، لم تتوقف في انقيادِها وتسليمِها على معرفته، ولا جَعَلَتْ ذٰلك من شأنها، وكان رَسُولُها أَعْظَمَ عندَها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: «يا بني إسرائيل لا تقولُوا: لِمَ أَمَرَ رَبُّنا؟ ولكن قولُوا: بم أَمَرَ ربنا»، ولهذا كان سلفُ هٰذه الأمة، التي هي أَكْمَلُ الْأُمَمِ عقولاً ومعارفَ وعلوماً، لا تَسْأَلُ نبيَّها: لِمَ أمر اللّٰهُ بكذا؟ ولِمَ نهى عن كذا؟ ولِمَ قَدَّرَ كذا؟ ولِمَ فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادٌّ للإيمانِ والاستسلام، وأن قَدَمَ الإسلام لا تَثْبُتُ إلا على دَرَجَةِ التسليم.

فأوَّلُ مراتب تعظيمِ الأمر: التصديقُ به، ثم العَزْمُ الجازمُ على امتثاله، ثم المسارعةُ إليه والمبادرةُ به القواطعَ والموانعَ، ثم بذلُ الجهد والنصح في الإتيان به على أكملِ الوجوه، ثم فعلُه لِكونه مأموراً به، بحيث لا يتوقفُ الإتيانُ به على معرفة حِكمته، فإن ظهرتْ له، فَعَلَه وإلا عطَّله، فإن هٰذا يُنَافِي الانقيادَ، ويَقْدَحُ في الامتثال.

قال القرطبيُّ ناقلاً عن ابنِ عبدالبر: فمن سأل مستفهماً راغباً في

---

(١) في (ب): جاءت.

العلم، ونَفْي الجَهْلِ عن نفسه، باحثاً عن معنى يَجِبُ الوقوفُ في الدِّيانة عليه، فلا بأسَ به، فشفاءُ العِيِّ السُّؤالُ، ومن سأل متعنِّتاً غَيْرَ متفقه ولا متعلِّمٍ، فهو الذي لا يَحِلُّ قَلِيلُ سؤالِه ولا كثيرُه.

قال ابنُ العربي[1]: الذي ينبغي لِلعالِمِ أن يشتغِلَ به هو بَسْطُ الأدلة، وإيضاحُ سُبُلِ النظر، وتحصيلُ مقدمات الاجتهاد، وإعدادُ الآلة[2] المُعِينَةِ على الاستمداد، قال: فإذا عَرَضَتْ نازِلَةٌ، أُتِيَتْ من بابها، ونُشِدَت مِن مَظَانِّها، واللّه يَفْتَحُ وَجْهَ الصواب فيها. انتهى.

وقال ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»[3]. رواه الترمذي وغيرُه.

عدم تكفير من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له.

ولا شك في تكفيرِ من ردَّ حُكْمَ الكتاب، ولٰكِنْ مَنْ تَأوَّلَ حُكْمَ الكتاب لشبهة عَرَضَتْ له، بُيِّنَ له الصوابُ لِيرجعَ إليه. واللّهُ سبحانه وتعالى لا يُسألُ عما يفعل، لكمال حِكمته ورحمته وعدله، لا لمجرَّدِ قهره وقدرته، كما يقول جهْمٌ وأتباعُه، وسيأتي لذلك زيادةُ بيانٍ عند قول الشيخ: «ولا نُكَفِّرُ أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يَسْتَحِلَّه».

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، صاحب المصنفات النافعة في الحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والأدب، والتاريخ المتوفى سنة (٥٤٣هـ) مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ رقم الترجمة (٦٨).

(٢) تحرفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى «الآية».

(٣) حديث صحيح بشواهده. أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٣٢)، والخطيب في «تاريخه» ٣٠٩/٤ و١٧٢/٥ و٦٤/١٢ من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد ٢٠١/١، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٦)، وفي «الصغير» ١١١/٢. ومن حديث أبي بكر عند الحاكم في «الكنى»، ومن حديث أبي ذر عند الشيرازي، ومن حديث علي بن الحسين مرسلاً عند مالك ٩٠٣/٢، والترمذي (٢٣١٨)، والبغوي (٤١٣٣)، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في «الصغير» ٤٣/٢.

١٤٤ قوله: «فَهٰذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللّٰهِ تَعَالى، وهيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ في العلْمِ، لأنَّ العِلْمَ عِلْمانِ: عِلْمٌ في الخَلْقِ مَوْجُودٌ، وعِلْمٌ في الخَلْقِ مَفْقودٌ، فإِنْكَارُ العِلْمِ المَوْجُودِ كُفْرٌ، وادِّعاءُ العِلْمِ المَفْقودِ كُفْرٌ، ولا يَثْبُتُ الإيمَانُ إلا بِقَبُولِ العِلْمِ المَوْجُودِ، وتَرْكِ طَلَبِ العِلْمِ المَفْقُودِ».

ش: الإشارةُ بقوله: «فهٰذا» إلى ما تقدم ذكرُه، مما يجب اعتقادُه والعملُ به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: «وَهِيَ دَرَجَةُ الراسخين في العِلْمِ». أي: عِلْمِ ما جاء به الرسول جملةً وتفصيلاً، نفياً وإثباتاً، ويعني بالعلمِ المفقود: علم القَدَر الذي طواه اللّٰهُ عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، ويعني بالعِلْمِ الموجود: عِلْمَ الشريعة، أصولَها وفروعَها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان مِنَ الكافِرِينَ، ومن ادَّعى عِلْمَ الغَيْبِ كان مِنَ الكافرين، قال تعالى: ﴿عَـٰلِمُ الغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَّسولٍ﴾، الآية [الجنّ: ٢٦، ٢٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّٰهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ويُنَزِّلُ الغَيْثَ ويَعْلَمُ مَا في الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غداً ومَا تَدْرِي نَفْسٌ بأيِّ أرْضٍ تَمُوتُ إنَّ اللّٰهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]. ولا يَلْزَمُ مِنْ خَفَاءِ حِكْمَةِ اللّٰه تعالى علينا عَدَمُها، ولا انتفاؤها جهلَنا[1] حِكمته، ألا ترى أنَّ خَفَاءَ حِكْمَةِ اللّٰه.علينا في خلق الحيَّات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يُعْلَمُ منها إلا المضَرَّةُ: لم يَنْفِ أن يكونَ اللّٰه تعالى خالقاً لها، ولا يلزم أن لا يَكُونَ فيها حِكْمَةٌ خفيتْ علينا، لأن عَدَمَ العِلْمِ لا يكونُ علماً بالمعدوم.

حكم من أنكر شيئاً مما جاء به الرسول

(١) في مطبوعة مكة: ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمُها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته.

قوله: «ونُـؤْمِنُ باللَّوْحِ والقَلَمِ، وبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ».

الإيمان بـاللوح المحفوظ والقلم

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢] رَوىٰ الحافِظ أبـو القاسِم الـطبراني بسنـده إلى النبـي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّـهَ خَلَقَ لَوْحاً مَحْفُـوظاً مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَـاءَ، صَفَحَاتُها مِنْ ياقوتةٍ حمراءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وكِتَابُهُ نُورٌ، للَّـهِ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سِتُّونَ وثلاثُ مئة لَحْظَةً، يَخْلُقُ ويَرْزُقُ، ويُمِيتُ ويُحْيِـي، ويُعِزُّ ويُذِلُّ، ويَفْعَلُ مَا يَشاؤُهُ»[(١)].

اللَّوْحُ المذكورُ: هو الذي كتـب اللَّـه مقادِيرَ الخلائقِ فيه، والقَلَمُ المذكور: هو الذي خلقه اللَّـهُ، وكتب به في اللوح المذكورِ المقاديرَ، كما في «سنن أبـي داود» عن عُبادَةَ بنِ الصامت رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللَّـه ﷺ يقول: «أَوَّلُ مَاخَلَقَ اللَّـهُ تعالى القَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: يَا رَبِّ، ومـا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُـلِّ شَيءٍ حَتَّى تَقُومَ الساعة»[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» برقم (١٢٥١١) من طريق زياد بن عبدالله البكائي، عن ليث بن أبـي سليم ــ وكلاهما ضعيف ــ عن عبدالملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، ورواه (١٠٦٠٥) من طريق أخرى موقوفاً على ابن‌عباس، ولفظه: لوددت أن عندي رجلاً من أهل القدر فوجأت رأسه، قالوا: ولِمَ ذاك؟ قال: لأن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، دفتاه ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض ينظر فيه كل يوم ستين وثلاث مئة نظرة، يخلق بكل نظرة ويحيـي ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء. وسنده حسن. وانظر «مجمع الزوائد» ٧/١٩١.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) في السنة: باب في القدر، والترمذي (٢١٥٥) في القدر، و(٣٣١٩) في التفسير، وأحمد ٥/٣١٧، وأبو داود الطيالسي (٥٧٧)، والآجري في «الشريعة» ص ١٧٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٨٧، وأبو نعيم ٥/٢٤٨، وله شاهد من حديث ابن عباس عند ابن جرير ٢٩/١١، وأبـي يعلى ق ١/١٢٦، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٧٨ بلفظ: «إن أولَ شيء خلقه الله القلمُ، فأمره، فكتب كل شيء» ورجاله ثقات.

اختلاف العلماء في القلم والعرش أيهما خلق أولاً؟

واختلف العُلَمَاءُ: هَلِ القَلَمُ أَوَّلُ المخلوقاتِ، أو العرشُ؟ على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني[1]، أصحُّهما: أن العَرْشَ قَبْلَ القَلَمِ، لما ثبت في «الصحيح» مِن حديثِ عبداللّه بنِ عمرو رضي الله عنهما، قال: قالَ رسولُ اللّه ﷺ: «قَدَّرَ اللّهُ مَقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»[2].

١٤٥ فهٰذا صَرِيحٌ أن التقديرَ وقع بَعْدَ خلق العرش، والتقدير وقع عند أوَّلِ خلق القلم، بحديث[3] عُبادَةَ هٰذا، ولا يخلو قولُه: «أول ما خلق اللّه القلم»... إلخ، إما أن يكونَ جملةً أو جملتين، فإن كان جملة ـ وهو الصَّحِيحُ ـ كان معناه: أنه عندَ أول خلقِه قال له: «اكتُبْ»، كما في اللفظ: «أولَ ما خلق اللّه القَلَم قال له: اكتُبْ» بنصب «أولَ» و «القلمَ»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أولُ» و «القلمُ»، فيتعيَّنُ حَمْلُهُ على أنه أولُ المخلوقاتِ مِن هٰذا العالم، فَيَتَّفِقُ الحديثانِ، إذ حَدِيثُ عبداللّه بن عمرو صريحٌ في أن العرشَ سابقٌ على التقدير، والتقديرُ مقارن لخلقِ القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق اللّه القلم قال له: اكتُبْ».

فهذا القلم أَوَّلُ الأقلام وأَفْضَلُها وأَجَلُّها، وقد قال غَيْرُ واحدٍ من أهل التفسير: إنه القَلَمُ الذي أقسم اللّهُ به في قوله تعالى:

---

(١) هو الحافظ العلامة المقرىء، شيخُ الإسلام، الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، شيخ همذان المتوفى سنة (٥٦٩هـ). وصفه السمعاني بقوله: حافظ متقن، ومقرىء فاضل، حسن السيرة، مرضي الطريقة، عزيز النفس، سخي بما يملكه، مكرم للغرباء، يعرف القراءات، والحديث، والأدب معرفة حسنة سمعت منه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ رقم الترجمة (٢).

(٢) تقدم تخريجه ص ١١٣.

(٣) في (ب): لحديث.

﴿نٓ ۚ والقَلَمِ وَمَا يَسْطُرونَ﴾[1] [القلم: ١، ٢].

والقلم الثاني: قَلَمُ الوحي: وهو الذي يَكتبُ به وحي اللّـهِ إلى أنبيائه ورسله، وأصحابُ هٰذا القلم هم الحُكّامُ على العالم. والأقْلامُ كلها خَدَمٌ لأقلامهم، وقد رُفِعَ النبيُّ ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به إلى مستوىً يَسْمَعُ فيه[2] صَرِيفَ الأقلام، فهذه الأقلامُ هي التي تَكْتُب ما يُوحيه اللّـه تبارك وتعالى من الأمورِ التي يدبِّر بهـا أَمْرَ العالَمِ العُلوي والسُّفلي.

قوله: «فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ على شَيءٍ كَتَبَهُ اللّـهُ تَعالَى أنَّه كائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُم عَلَى شَيءٍ كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن لِيَجْعَلُوه كَائِناً، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ».

جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة

ش: تَقَدَّمَ حَديثُ جابرٍ عن رسولِ اللّـه ﷺ، قال: جاء سُرَاقَةُ بنُ مالكِ بنِ جُعْشُم، فقال: يا رسـولَ اللّـه، بيِّن لنا ديننا كأنا خُلِقْنا الآنَ، فِيمَ العَمَلُ اليَوْمَ؟ أَفِيما جفَّت به الأقْلامُ، وجَرَتْ به المقاديرُ؟ أم فيما يُسْتَقبلُ؟ قال: «لاَ، بَلْ فِيما جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ»[3].

وعن ابن عباس رضي اللّـه عنهما. قال: كنتُ خلف النبـي ﷺ

---

(١) واستظهر ابن كثير في تفسيره ٢١٢/٨: أنه جنس القلم الذي يكتب به، كقوله: ﴿اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾ فهو قسم منه تعالى، وتنبيه لخلقه على ما أنعم به عليهم من تعاليم الكتابة التي بها تنال العلوم، ولهذا قال: ﴿وما يسطرون﴾، وقال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة: يعني وما يكتبون، وقال أبو الضحى عن ابن عباس: ﴿وما يسطرون﴾ أي: وما يعملون.

(٢) في (ب): فيه يسمع، والنص قطعة من حديث أنس المطول في الإسراء. أخرجه البخاري (٣٤٩) و(١٦٣٦) و(٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣). وصريف الأقلام: تصويتها حالة الكتابة.

(٣) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ٣١٨ تعليق (٣).

يوماً، فقال: «يا غُلامُ ألا أُعَلِّمُكَ كَلِماتٍ: «احْفظِ اللّـهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللّـهَ تَجِدْهُ تُجاهَكَ، إذا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللّـهَ، وإذَا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ بِاللّـهِ، واعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجتمعت عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إلاَّ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَـهُ اللّـهُ لَكَ، وإن اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إلاَّ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَـهُ اللّـه عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ، وَجَفَّـتِ الصُّحُـفُ».

رواه الترمذي(١)، وقال: حديث حسن صحيح.

١٤٦ وفي رواية غير الترمذي: «احْفَظِ اللّـهَ تَجِدْهُ أمامَكَ، تَعرَّف إلى اللّـهِ في الرَّخَاءِ يَعْـرِفْكَ في الشِّـدَّةِ، واعْلَم أَنَّ ما أَخْـطَأَكَ لَمْ يَكُن لِيُصيبَكَ، وَمَا أَصابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، واعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً»(٢).

---

(١) هو في «سنن الترمذي» (٢٥١٦) في صفة القيامة من طريق عبدالله بن المبارك، عن الليث بن سعد وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن عبدالله بن عباس، وهذا سند قوي، وأخرجه أحمد ١/٢٩٣ من طريق ليث، عن قيس بن الحجاج به، وأخرجه أيضاً ١/٣٠٣ من طريق يحيى بن إسحاق عن ابن لهيعة، عن نافع بن يزيد، أن قيس بن الحجاج حدثه أن حنشاً حدثه أن ابن عباس حدثه. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٨) و(١٢٩٨٩) من طريقين عن قيس بن الحجاج، وله طرق أخرى عند الطبراني (١١٢٤٣) و(١١٤١٦) و(١١٥٦٠). وأبي نعيم في «الحلية» ١/٣١٤، و«أخبار أصبهان» ٢/٢٠٤.

(٢) هذا اللفظ أورده النووي في «الأربعين» بإثر الرواية الأولى، وقال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ص ١٧٤: رواه عبد بن حميد في «مسنده» بإسناد ضعيف، عن عطاء، عن ابن عباس، وأخرجه بلفظ أتم أحمد في «المسند» ١/٣٠٧ من ثلاث طرق اثنان منها فيهما انقطاع، والثالث متصل صحيح، ولفظه: «يا غلام أو يا غُليم ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت: بلى، فقال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إليه في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت، فاسأل الله، وإذا استعنت، فاستعن بالله، قد جف القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق كلهم جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله =

وقد جاءت «الأقلامُ» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعةً، فَدَلَّ ذلك على أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذي تقدَّم ذكرُه مع اللوح المحفوظ.

الأقلام أربعة

والذي دلت عليه السُّنَّةُ أن الأَقْلامَ أربعةٌ، وهٰذا التقسيم غَيْـرُ التقسيم المقدَّم ذكره:

القَلَمُ الأول: العام الشامل لجميعِ المخلوقات، وهو الذي تقدَّم ذكرُه مع اللوح.

القلمُ الثاني: حين خلق آدم عليه السلامُ، وهو قلمٌ عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هٰذا آياتٌ تَدُلُّ على أن اللّـه قدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلقِ أبيهم.

القَلَمُ الثالث: حين يُرْسَلُ المَلَكُ إلى الجنين في بطنِ أمه، فَينفخُ فيه الروح، ويُـؤْمَـرُ بأربـعِ كلمات: يكتبُ رزقـه، وأَجَله، وعَمَله، وشقي أو سعيد[1]، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

القلم الرابعُ: الموضوعُ على العبدِ عندَ بلوغه، الذي بـأيدي الكِرَامِ الكَاتِبِينَ، الذين يكتبون ما يَفْعَلُه بنو آدَمَ، كما ورد ذلك في الكِتَاب والسُّنة[2].

= عليك لم يقدروا عليه، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

(١) تقدم تخريجه ص ٣٢٠ تعليق (١).

(٢) أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وإن عليكم لحافظين. كراماً كاتبـين. يعلمون مـا تفعلون﴾ وأما السنة، فقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يعقل، وعن الصبـي حتى يحتلم» وهو حديث صحيح، ورد من حديث عائشة وأبـي قتادة الأنصاري، وعلي بن أبـي طالب.

الواجب إفراد الله بالخشية والتقوى

وإذا عَلِمَ العَبْدُ أن كلاً من عند اللّـه، فـالواجب إفرا ده سبحانه بـالخشية والتقـوى. قـال تعـالى: ﴿فَلاَ تَخْشَـوا النَّـاسَ واخْشَـوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَإِيَّـيَ فَارْهَبُون﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿وَإِيَّـيَ فاتَّقُـونِ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَمَن يُطِع اللَّـهَ وَرَسُوله وَيَخْشَ اللَّـهَ وَيَتَّقْهِ[1] فَأُولَئِكَ هُمُ الفَـائِـزُونَ﴾ [النـور: ٥٢]. ﴿هُـوَ أَهْـلُ التَّقْـوَى وَأَهْـلُ المَغْفِـرَةِ﴾ [المدّثر: ٥٦]، ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة. ولا بُدَّ لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحدَه، ولو كان مَلِكاً مطاعاً، فلا بد أن يَتَّقِيَ أشياء يُراعي بها رعيته، فحينئذ فلا بد لكل إنسان أن يتقيَ، فإن لم يتَّق الله، اتقى المخلوقَ، والخلق لا يَتَّفِق حُبُّهم كُلُّهم وبغضُهم، بل الذي يريده هذا يُبغضه هٰذا، فلا يُمكن إرضاؤهم كُلُّهم، كما[2] قال الشافعي رضي اللّـه عنه: رِضَى الناسِ غايَةٌ لا تُدرَك، فعليك بـالأمرِ الـذي يُصلِحُك فالزمْه، ودَعْ ما سواه، فلا تُعَانِهِ، فإرضـا ء الخلق لا مقدورٌ ولا مأمورٌ، وإرضاء الخالق مقدورٌ[3] ومأمور.

وأيضاً فالمخلوقُ لا يُغني عنه مِن اللّـه شيئاً، فإذا اتقى العبدُ ربَّه،

---

(١) قرأ نافع في رواية الحلواني: ﴿ويخش الله ويتَّقِهِ﴾ بالاختلاس، وهو الاختيار عند أهل النحو، لأن في الفعل قبل الجزم أن تقول: «يتقيه» وبالاختلاس، فلما سقطت الياء للجزم بقيت الحركة مختلسة كأول وهلة. وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر: ﴿وَيتَّقِهْ﴾ ساكنة الهاء، كما في الأصل، وقالوا: إن الهاء لما اختلطت بالفعل، ثقلت الكلمة، فخففت بالإسكان، وقرأ حفص: ﴿ويَتَّقْهِ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء، وله حجتان، إحداهما: أنه كره الكسرة في القاف، فأسكنها تخفيفاً، والعرب تقول: هذا فخِذ وفخْذ، وكَبِد وكبْد، ويجوز أن يكون أسكن القاف والهاء، فكسر الهاءَ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: ﴿ويَتَّقِهِي﴾ بكسر الهاء لمجاورة القاف المكسورة، يتبعون الهاء ياء التقوية. انظر: «حجة القراءات» ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (ب): فمقدور.

كفاه مؤونة الناس، كما كتبت عائشة إلى معاوية رضي الله عنهما، روي مرفوعاً، ورُوي موقوفاً عليها: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسُخْطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسُخْطِ اللَّهِ، عَادَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ ذَامّاً»[1]، فَمَنْ أرضى اللَّه، كفاه مؤنة الناسِ ورَضِيَ عنه، ثم فيما بعد يَرْضَوْنَ، إذ العاقِبَةُ للتقوى، ويُحِبُّهُ اللَّه، فيُحبُّه الناسُ، كما في «الصحيحين» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «إذا أَحَبَّ اللَّهُ العَبْدَ، نَادَى: يا جبريل، إنِّي أُحِبُّ فُلاناً فأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جبريل، ثُمَّ يُنادِي

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٤) في آخر كتاب الزهد، وابن المبارك في «الزهد» (١٩٩) والبغوي (٤٢١٣)، من طريق عبدالوهّاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة، قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن اكتبي إليّ كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري عليّ، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك؛ أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضى الله بسخط الناس، كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس» والسلام عليك. وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم، لكن رواه ابن حبان (٢٧٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٤٩٩) و (٥٠٠)، وابن عساكر ١٥/٢٧٨/١ من طريق عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة بن الزبير به مرفوعاً بلفظ: «من التمس رضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس» وسنده حسن. عثمان بن واقد: صدوق ربما وهم، وباقي رجاله ثقات، ورواه الحميدي في «مسنده» (٢٦٦) ومن طريق البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٨١) عن سفيان، عن زكريا بن أبي زائدة، عن عباس بن ذريح، عن الشعبي قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى عائشة أن اكتبي إلي بشيء سمعتيه من رسول الله ﷺ، قال: فكتبت إليه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه من يعمل بغير طاعة الله يعود حامده من الناس ذاماً» وهذا سند رجاله ثقات.

وصححه ابن حبان (٢٧٧) أيضاً من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً. وهو في مسند الشهاب (٥٠١) و «الزهد الكبير» (٨٨٥) فيتقوى الحديث، ويصح، وأخرجه الترمذي (٢٤١٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة موقوفاً، وسنده صحيح، ورواه ابن المبارك (٢٠٠) من طريق آخر موقوفاً عليها أيضاً.

جبريل في السَّماءِ: إنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ فُلَانَاً فأحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّماءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ في الأَرْضِ»[1]، وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بيَّنَ أنه لا بُدَّ لِكُلِّ مخلوقٍ من أن يَتَّقِيَ إما المَخْلُوق، وإما الخَالِقَ، وتقوى المخلوق ضَرَرُها راجحٌ على نفعها مِن وجوهٍ كثيرةٍ، وتقـوى اللَّـه هي التي يَحْصُلُ بها سعادةُ الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهلُ للتقوى، وهو أيضاً أَهْلٌ للمغفرة، فإنه هو الذي يَغْفِرُ الذُّنُوبَ، لا يَقْدِرُ مخلوقٌ على أن يَغْفِرَ الذنوبَ ويُجيرَ مِن عذابها غَيْرُه، وهو الذي يُجيرُ ولا يُجَارُ عليه. قال بَعْضُ السَّلَفِ: ما احتاجَ تَقيٌّ قَطُّ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّـهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً * وَيَـرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ ــ ٣]، فَقد ضَمِنَ اللَّـه للمتقين أن يجعلَ لهم مخرجاً مما يضِيقُ على الناس، وأن يَرْزُقَهم مِنْ حيث لا يَحْتَسِبُونَ، فإذا لم يَحْصُلْ ذلك، دلَّ على أن في التقوى خَلَلاً، فليستغفر اللَّـه، ولْيَتُبْ إليه، ثم قال تعـالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّـلْ عَلَى اللَّـهِ فَهُوَ حَسْبُـهُ﴾ [الطلاق: ٣]، أي: فهو كافيه، لا يُحْوِجُه إلى غيره. ١٤٧

تعاطي الأسباب لا ينافي التوكل

وقد ظَنَّ بَعْضُ الناس أن التـوكل يُنَـافِي الاكتسابَ، وتعـاطي الأسباب، وأن الأمورَ إذا كانت مُقَدَّرَةً، فلا حاجةَ إلى الأسباب! وهذا فاسِد[2]، فإن الاكتسابَ: منه فَرْضٌ، ومنه مُسْتَحَبٌّ، ومنه مباح، ومنه

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٩) و(٦٠٤٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧) في البر والصلة: باب إذا أحب الله عبداً حببه إلى عباده، ومالك ٩٥٣/٢، وأحمد ٢٦٧/٢ و٣٤١ و٤١٣ و٥٩٠ و٥١٤، والترمذي (٣١٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٤١/٧، والطيالسي (٢٤٣٦)، والبغوي (٣٤٧٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر بسط الكلام على هذه المسألة في «الفتاوى» ٥٢٦/٨ ــ ٥٣٩ و٦٨/٨ ــ ٧٣ و١٣٨ ــ ١٣٩ و١٧٥ ــ ١٧٨ و٢٧٧، و«مدارج السالكين» ٤٩٥/٣ ــ ٥٠١.

مكـروه، ومنه حرام، كما قد عُرِفَ في موضعه. وقد كان النبـيُّ ﷺ أَفْضَلَ المتوكلين، يَلْبَس لَأمَةَ الحَرْبِ، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مالِ هٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ويَمْشِي في الأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهٰذا تجد كثيراً ممن يرى أن الاكتسابَ يُنافي التَّوَكُّلَ يُرْزَقُونَ على يد مَنْ يُعطيهم، إما صدقةً، وإما هَدِيَّةً، وقد يكون ذلك من مَكَّاس(١)، أو والي شُرْطَةٍ، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يَسَعُهُ هذا المختصرُ. وقد تقدمت الإشارةُ إلى بعض الأقوال التي في تفسير(٢) قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّـهُ مَا يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

وأما قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ في شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. قال البغوي: قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن اللّـه لا يقضي يَوْمَ السَّبْتِ شيئاً(٣)! قال المفسرون: مِن شأنه أنه يُحيـي ويُميت، ويرزق، ويُعِزُّ قومـاً، ويُذِلُّ آخـرين، ويَشْفي مريضـاً، ويَفُكُّ عـانياً، ويُفـرِّج مكروباً(٤)، ويُجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويَغْفِرُ ذنباً، إلى ما لا يُحْصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء(٥).

قوله: «وَمَا أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَه، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَه».

ش: هذا بناء على ما تقدَّم من أن المقدور كائنٌ لا محالةَ، ولقد أحسن القائلُ:

---

(١) في «المصباح المنير» المكس: الجباية، وهو من باب ضرب، وفاعله: مكّاس، ثم سمي المأخوذ مكساً تسميةً بالمصدر، وجمع على مكوس مثل فَلْسٍ وفُلُوس، وقد غلب استعمالُ المكس فيما يأخذه أعوانُ السلطان ظلمًا عند البيع والشراء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) تفسير البغوي ٤/٢٧٠، ونقله أيضاً عن مقاتل ابن الجوزي في «زاد المسير» ٨/١١٤.

(٤) في (ب): كرباً.

(٥) انظر ابن كثير ٧/٤٦٩ ــ ٤٧٠.

مَا قَضَى اللّـهُ كَائِنٌ لَا مَحَـالَهْ   والشَّقِيُّ الجَهُولُ مَنْ لَامَ حَالَهْ[1]

والقائلُ الآخر:

اقْنَـعْ بمـا تُـرزَقْ يَـاذَا الفَتَى   فَـلَيْسَ يَـنْـسَـى رَبُّـنـا نَـمْـلَهْ

إنْ أَقْبَـلَ الـدَّهْـرُ فَقُمْ قَـائِمَـاً   وإنْ تَـوَلَّـى مُـدْبِـراً نَـمْ لـه

قوله: «وعَلَى العَبْدِ أنْ يعْلَم أنَّ اللّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ في كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيراً مُحْكَماً مُبْرَماً، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا نَاقِصٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَماوَاتِهِ وأرْضِهِ»

سبق علم الله بالكائنات قبل خلقها

ش: هذا بناء على ما تقدم، من أن الله تعالى قد سبق علمُه بالكائنات، وأنه قدَّر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قَدَّرَ اللّهُ مَقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بِخَمْسِينَ ألفَ سَنَةٍ، وعَرْشُهُ عَلَى الماءِ»[2] فيعلم أن الله قد علم أن الأشياءَ تصيرُ موجودةً لأوقاتها، على ما اقتضته حكمتُه البالغة، فكانت كما علم[3]، فإن حصول المخلوقات على ما فيها مِن غرائب الحكم لا يُتصوَّرُ إيجادها إلا مِن عالم قد سبق علمُه على إيجادها، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

١٤٨

وأنكر غلاةُ المعتزلة أن الله كان عالماً في الأَزَلِ، وقالوا: إنَّ الله تعالى لا يَعْلَمُ أفعالَ العباد حتى يفعلوا[4]! تعالى الله عما يقولُون علوّاً

(١) في هذا البيت من علم البديع الجناس التام بين: «لا محاله» و«لام حاله» وقد عرفوه بأنه ما اتفق فيه اللفظان في نوع الحروف وعددها، وهيأتها الحاصلة من الحركات والسكنات والترتيب مع اختلاف المعنى، وكذلك في البيتين التاليين بين: «نمله» و«نم له».

(٢) تقدم تخريجه ص ١١٣، تعليق رقم (١).

(٣) جملة: «فكانت كما علم» سقطت من (ب).

(٤) «حتى يفعلوا» ساقطة من (ب).

كبيراً، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ناظروا القَدَرِيَّة بالعلم، فإن أقرُّوا به، خُصِمُوا، وإن أنكروا، كفروا، فاللّهُ تعالى يَعْلَمُ أن هٰذا مُسْتَطِيعٌ يَفْعَلُ ما استطاعه، فيُثِيبُه، وهٰذا مستطيعٌ لا يَفْعَلُ ما استطاعه، فيُعذبه، فإنما يُعَذِّبُه، لأنه لا يفعل مَعَ القُدرة، وقد عَلِمَ الله ذلك منه، ومن لا يَسْتَطِيعُ لا يأمره ولا يُعَذِّبُه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فَيَلْزَمُ أن يَكُونَ العَبْدُ قادراً على تغيير علم الله، لأن الله عَلِمَ أنه لا يفعل، فإذا قَدَرَ على الفعل، قَدَرَ على تغيير عِلْمِ الله.

قيل: هٰذه مَغْلَطَةٌ، وذلك أن مجرد قُدرته على الفعل لا تستلزِمُ تغييرَ العلمِ، وإنما يَظُنُّ مَنْ يظن تغييرَ العلمِ إذا وَقَعَ الفِعْلُ، ولو وقع الفعلُ، لكان المعلوم وقوعَه لا عَدَمَ وقوعه، فَيَمْتَنِعُ أن يَحْصُلَ وُقُوعُ الفعلِ مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع، كان الله قد عَلِمَ أنه يقع، وإن لم يقع، كان الله قد عَلِمَ أنه لا يقع، ونحن لا نعلم عِلْمَ الله إلا بما يظهر، وعلمُ الله مطابقٌ للواقع، فَيَمْتَنِعُ أن يقع شيء يستلزِمُ تَغْيِيرَ العلمِ، بل أيُّ شيءٍ وقع كان هو المَعْلُومَ، والعبدُ الذي لم يفعل لم يأت بما يُغَيِّرُ العِلْمَ، بل هو قادر على فِعْلٍ لم يقع، ولو وقع، لكان اللّـهُ قد عَلِمَ أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عَدَمِ وقوعه يعلم اللّـهُ أنه لا يقع، فلو قَدَرَ العَبْدُ على وقوعه، قَدَرَ على تغييرِ العلم؟ قيل: ليس الأَمْرُ كذلك، بل العَبْدُ يقدر على وقوعه وهو لم يُوقِعْهُ، ولو أوقعه، لم يَكُنِ المَعْلُومُ إلا وقوعه، فمقدُورُ العبدِ إذا وقع، لم يَكُنِ المَعْلومُ إلا وقوعَه، وهٰؤلاءِ فرضوا وُقُوعَهُ مع العلم بعدمِ وقوعه! وهو فرضٌ محال، وذلك بمنزلة مَنْ يقول: افرِضْ وقوعَه مع عَدَمِ وقوعه! وهو جَمْعٌ بينَ النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعُه مع عِلْمِ الرب بعدمِ وقوعه محالاً لم يَكُنْ مقدوراً؟ قيل: لَفْظُ المحالِ مُجْمَلٌ، وهٰذا ليس محالاً لعدمِ استطاعته له، ولا لِعَجْزِهِ عنه، ولا لامتناعه في نفسه، بل هُوَ ممكن مَقْدورٌ مُسْتَطاعٌ، ولكن إذا وقع، كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يَقَعْ، كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فُرِضَ وُقوعُه مع انتفاءِ لازِمِ الوقوع، صار محالاً مِن جهة إثبات الملزوم بدون لازمه. وكلُّ الأشياء بهذا الاعتبار هي محال!

١٤٩ ومما يُلزم هٰؤلاء: أن لا يبقى أحدٌ قادِراً على شيء، لا الربُّ، ولا الخلقُ، فإن الربَّ إذا عَلِمَ من نفسه أنه سيفعل كذا لا يَلْزَمُ مِن علمه ذلك انتفاءُ قدرته على تركه، وكذلك إذا عَلِمَ مِن نفسه أنه لا يَفْعَلُه لا يَلْزَمُ منه انتِفاءُ قدرته على فعله، فكذلك ما قَدَّرَهُ من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: «وذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وأُصُولِ المَعْرِفَةِ، والاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّـهِ تَعَالى ورُبُوبِيتِهِ، كَما قَالَ تَعَالى في كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢] وقَالَ تَعَالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّـهِ قَدَراً مَّقْدُوراً﴾ [الأحزاب: ٣٨]».

ش: الإشارةُ إلى ما تَقَدَّمَ من الإيمانِ بالقَدَرِ، وسَبْقِ علمه بالكائنات قبلَ خلقها، قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ ومَلَائِكتِهِ[1] وكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». وقال ﷺ في آخر الحديث: «يا عُمرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قال: اللَّـهُ

(١) سقطت من (ب).

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فإنَّهُ جبريل، أَتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم». رواه مسلم[1].

وقوله: «والاعتراف[2] بتوحيدِ الله وربوبيته» أي: لا يَتِمُّ التوحيدُ والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمانِ بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غَيْرَ الله، فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كُلَّ أَحَدٍ يَخْلُقُ فعلَه؟! ولهذا كانت القَدَرِيَّةُ مَجُوسَ هذه الأمة، وأحاديثُهم في «السنن».

أحاديث في ذم القدرية

روى أبو داود عن ابن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «القَدَرِيَّةُ مَجُوس هٰذِهِ الأُمَّةِ، إنْ مَرِضُوا، فَلَا تَعُودُوهُم، وإن ماتوا، فلا تَشْهَدُوهُم»[3].

---

(١) برقم (٨) في الإيمان، وأخرجه أبو داود (٤٦٩٥)، وابن ماجه (٦٣)، والنسائي ٩٧/٨، ١٠١، والطيالسي ص ٥، وأبو يعلى (٢٤٢)، وأحمد ٢٨/١ و٥١ و٥٢، وابن حبان (١٦٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والبغوي (٢)، والآجري في «الشريعة» ص ١٨٨ ــ ١٨٩، وابن منده في «الإيمان» (١) و(٢) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) من حديث عمر رضي الله عنه، وأخرج نحوه البخاري (٥٠) و(٤٧٧٧)، ومسلم (٩)، وابن ماجه (٦٤)، والنسائي ١٠١/٨ــ١٠٣، وابن أبي شيبة ٥/١١، وابن حبان (١٥٩)، وأحمد ٤٢٦/٢، وابن منده (١٥) و(١٦). ورواه من حديث جرير بن عبدالله: الآجري ص ١٨٩ ــ ١٩٠، ورواه من حديث ابن عباس، أحمد ٣١٩/١، والبزار (٢٤).

(٢) في (ب): الإقرار.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) في السنة: باب القدر، والحاكم ٨٥/١ من طريق أبي حازم سلمة بن دينار، عن ابن عمر، وهو منقطع، لأن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، ورواه اللالكائي في «شرح السنة» (١١٥٠)، والآجري في «الشريعة» ص ١٩٠ من طريق زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر.. وزكريا بن منظور ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وفي الباب عن سهل بن سعد عند اللالكائي (١١٥٢)، وفي سنده يحيى بن سابق المدني، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقوله: «مجوس هذه الأمة»، قال ابن الأثير: قيل: إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، ويزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، وكذا القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى الإنسان والشيطان، والله تعالى خالقهما معاً لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً واكتساباً.

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليَمانِ رَضِيَ اللّهُ عنه قال، قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، ومَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لاَ قَـدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُم، فَـلاَ تَشْهَـدُوا جَنَـازَتَـهُ، وَمَنْ مَـرِضَ مِنْهُم فَـلاَ تَعُـودُوهُم، وهُمْ شِيعـةُ الـدَّجَّـالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللّهِ أَنْ يُلْحِقَهُم بالدجَّالِ»[1].

وروى أبو داود أيضاً عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ الله عنه، عن النبـي ﷺ قال: «لا تُجَالِسُوا أَهْلَ القَدَرِ وَلاَ تُفَاتِحوهُمْ»[2].

وروى الترمذيُّ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهُمَا، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ بني آدم لَيْسَ لَهُمَا في الإِسْلاَم نَصِيبٌ: المُرْجِئَةُ والقَدَرِيَّةُ»[3].

---

(١) أخرجه أبوداود (٤٦٩٢)، وأحمد ٥/٤٠٧، واللالكائي (١١٥٥)، من طريق الثوري، عن عمر ابن محمد، عن عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة، وعمر مولى غفرة على ضعفه قد اضطرب فيه، وشيخه مجهول، فأخرجه أحمد ٢/٨٦ من طريق عمر مولى غفرة، عن ابن عمر، وعمر على ضعفه لم يلق ابن عمر، وأخرجه أحمد ٢/١٢٥ وابن أبـي عاصـم (٣٢٩) من طريق عمر مولى غفرة، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه اللالكائي (١١٥٣) من طريق عمر مولى غفرة، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه الآجري ص ١٩٠ من طريق أبـي مصعب، عن الحكم بن سعيد السعيدي، عن الجعيد بن عبدالرحمن، عن نافع، عن ابن عمر. والحكم بن سعيد، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي: ضعيف. وأخرجه ابن ماجه (٩٢) من حديث جابر بن عبدالله، وفي سنده ثلاثة مدلسون، وقد عنعنوا.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧١٠) و(٤٧٢٠) وأحمد ١/٣٠، واللالكائي (١١٢٤)، والحاكم ١/٨٥، وفي سنده حكيم بن شريك الهذلي، وهو مجهول.

(٣) أخرجه الترمذي (٢١٤٩) في القدر: باب ما جاء في القدرية، وابن ماجه (٦٢) و(٧٣) في المقدمة: باب في الإيمان، وفي سنده نزار بن حيان مولى بني هاشم، وهو ضعيف، ورواه الطبراني في «الكبير» (١١٦٨٢) وفي سنده سلام بن أبـي عمرة، وهو ضعيف.

لكن كلُّ أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يَصِحُّ المَوْقُوفُ منها، فعن ابن عباس رَضِيَ الله عنهما أنه قال: القَدَرُ نِظَامُ التوحيدِ، فَمَنْ وحَّد الله، وكذَّب بالقدر، نَقَضَ تكذيبُه توحيده[1] وهذا لأن الإيمانَ بالقدرِ يتضمَّن الْإيمانَ بِعلمِ الله القديمِ، وما أظهر مِن علمه بخطابه وكتابه

150 مقاديرَ الخلائق، وقد ضلَّ في هٰذا الموضع خَلائِقُ من المشركين والصابئين والفلاسفة[2] وغيرهم، ممن يُنْكِرُ علمه بالجزئيات أو بغيرِ ذلك، فإنَّ ذلك كُلَّه مما يَدْخُلُ في التكذيب بالقدر.

وأما قدرةُ الله على كُلِّ شيء، فهو الذي يُكَذِّبُ به القَدَرِيَّةُ جملَة، حيث جعلوه لم يَخْلُقْ أفعالَ العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدرُ الذي لا رَيْبَ في دِلالة الكتاب والسنة والْإجماع عليه، وأن الذي جحدُوه هُمُ القدَرية المحضة بلا نزاع: هو ما قَدَّره اللّٰـهُ مِن مقاديرِ العباد، وعامة ما يُوجَدُ مِن كلام الصحابة والأئمة في ذمِّ القَدَرِية يعني به هٰؤلاء، كقولِ ابن عمر رضي الله عنهما، لما قيل له: يزعمون أنْ لا قَدَرَ، وأن الأمر أُنُفٌ[3]: أخبِرْهم أني منهم بريء، وأنهم مني بُرَآء.

تضمن القدر لأصول عظيمة

والقدر الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمَّن أصولاً عظيمة:

---

(1) أخرجه اللالكائي في «شرح السنة» (1112)، وأحمد في «السنة» (761) ص 141، والآجري في «الشريعة» ص 215، وابن بطة في «الإبانة» 2/234 ـ 235، وفيه من لم يُسمَّ، ورواه الطبراني في «الأوسط» مرفوعاً، كما في «المجمع» 7/197، وفي سنده هانىء بن المتوكل، وهو ضعيف. قال ابن حبان في «المجروحين» 3/97: كان يُدخل عليه لما كَبِرَ، فيجيب، فكثر المناكيرُ في روايته، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال.

(2) في الأصول: «الفلاسفة» بلا واو.

(3) أي: مستأنف، لم يتقدم فيه قدر ولا مشيئة، يقال: روضته أنف: إذا لم ترع، وأنف الشيء: أوّله.

أَحَدُهَا: أنه عالمٌ بالأمور المقدَّرة قَبْلَ كونها، فيثبت عِلْمُه القديمُ، وفي ذلك الردُّ على مَن يُنكِرُ علمَه القَدِيمَ.

الثاني: أن التقديرَ يتضمَّنُ مقاديرَ المخلوقات، ومقاديرُها هِيَ صِفَاتُها المعيَّنة المختصة بها، فإنَّ الله قد جعل لِكُلِّ شيءٍ قَدْراً، قال تعالى: ﴿وخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ فقدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢]. فالخلق يَتضَمَّنُ التقديرَ: تقديرَ الشيءِ في نفسه، بأن يُجعل له قَدْرٌ، وتقديره قَبْلَ وجوده، فإذا كان قد كتب لِكُلِّ مخلوق قَدْرَه الذي يَخُصُّه في كَمِّيَتِهِ وكيفيته، كان ذلك أَبْلَغَ في العلم بالأمورِ الجُزئية المعيَّنة، خلافاً لمن أنكر ذلك، وقال: إنه يَعْلَمُ الكُلِّياتِ دُونَ الجزئياتِ! فالقَدَرُ يتضمَّنُ العلمَ القديمَ، والعِلْمَ بالجزئيات.

الثالث: أنه يَتَضَمَّنُ أنه أخبر بذلك وأظهره قَبْلَ وجودِ المخلوقات إخباراً مفصَّلاً، فيقتضي أنه يُمْكِنُ أن يعلم العِبَاد الأُمورَ قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريقِ التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم، فإنه إذا كان يعلم عباده بذلك[1]، فكيف لا يعلمه هو؟!.

الرابع: أنه يَتَضَمَّنُ أنه مختارٌ لما يفعله، مُحْدِثٌ له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنَّه يَدُلُّ على حدوث[2] هذا المقدورِ، وأنه كان بعدَ أن لم يكن، فإنه يُقدِّره، ثم يَخْلُقُه.

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) سقطت من (ب).

قوله: «فَوَيْلٌ لِمَن ضاعَ لهُ في القدَرِ قلباً سقيماً ـ وفي نسخة: فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ قَلْبُه في القَدَرِ قلباً سَقِيماً ـ لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ في فَحْصِ الغَيْبِ سِرّاً كَتِيماً، وعَادَ بمَا قَال فِيهِ أفّاكاً أثِيماً».

حياة القلب ومرضه وشفاؤه

ش: القلب له حياةٌ وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظمُ مما للبدن، قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَـٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُه فِي الظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. أي: كان ميتاً بالكفر، فأحييناه بالإيمان، فالقَلْبُ الصحيح الحَيُّ إذا عُرِضَ عليه الباطِلُ والقَبَائِحُ، نَفَرَ منها بطبعه، وأبغضها، ولم يَلْتَفِتْ إليها، بخلافِ القَلْبِ الميت، فإنه لا يُفرِّقُ بين الحسنِ والقبيحِ، كما قال عَبْدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه: هَلَكَ مَنْ لم يَكُنْ لَهُ قلبٌ يَعْرِفُ به المعروفَ والمنكر[1].

١٥١

وكذلك القَلْبُ المريضُ بالشهوة، فإنه لِضعفه يَمِيلُ إلى ما يَعْرِضُ له من ذلك بحسب قوةِ المرض وضعفه.

وَمَرَضُ القلب نوعان، كما تقدم: مرضُ شهوة، ومرضُ شبهة، وأَرْدَؤُهما مَرَضُ الشبهة، وأردأُ الشُّبَهِ ما كان مِن أمرِ القدر. وقد يَمْرَضُ القَلْبُ، ويَشْتَدُّ مَرَضُهُ، ولا يَعْرِفُ به صاحبُه، لاشتغالِه وانصرافِه عن معرفة صحته وأسبابِها، بل قد يَمُوتُ وصاحبُه لا يشعر بموته، وعلامةُ ذلك أنه لا تُؤْلِمُهُ جِراحَاتُ القبائح، ولا يُوجِعُه جَهْلُهُ بالحقِّ وعقائدُه

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٦٤) من طريق سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: جاء عتريس بن عرقوب الشيباني إلى عبدالله، فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر، فقال: بل هلك من لم يعرف قلبه المعروف، وينكر قلبه المنكر. وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/٢٧٥: ورجاله رجال الصحيح.

الباطلة، فإن القلب إذا كان فيه حياة، تألَّم بورود القبيحِ عليه، وتألَّم بجهله بالحقِّ بحسب حياته و:

.... مـا لِجُـرْحٍ بِمَيِّتٍ إيـلَامُ(١)

وقد يَشْعُرُ بمرضه، ولكن يَشْتَدُّ عليه تَحَمُّلُ مرارةِ الدواء والصبرِ عليها، فيُـؤْثِرُ بقاءَ ألمه على مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أَصْعَبُ شيءٍ على النفس، وليس له أنفعُ منه.

وتارةً يُوطِّنُ نفسَه على الصبر، ثم يَنْفَسِخُ عزمُهُ، ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرتِه وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مُفْضٍ إلى غاية الأمن، وهو يَعْلَمُ أنه إن صَبَرَ عليه، انقضى الخوفُ، وأعقبه الأَمْنُ، فهو محتاج إلى قوةِ صبر، وقوةِ يقين بما يصيرُ إليه، ومتى ضَعُفَ صَبْرُهُ ويقينُه، رجع من الطريق، ولم يتحمَّلْ مشقتها، ولا سيما إن عَدِمَ الرفيق، واستوحشَ من الوَحْدَةِ، وجعل يقول: أين ذَهَبَ النَّاسُ، فلي أُسْوَةٌ بهم! وهٰذه حَـالُ أكثرِ الخلق، وهي التي أهلكتهم. فـالبَصِيـرُ الصـادِقُ لا يستوحِشُ مِن قلة الرفيق، ولا مِن فقده، إذا استشعر قلبُه مرافقة الرَّعيل الأول: ﴿الَّـذينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبيينَ والصِّـدِّيقِينَ والشُّهَـدَاءِ والصَّـٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُولٰئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

---

(١) عجز بيت للمتنبي، وصدره:

مَنْ يَهُـنْ يَسْهُـلِ الـهَـوَانُ عَـلَيْـهِ

وهو من قصيدة يمدح بها علي بن أحمد المري الخراساني، مطلعها:

لا افتِخَـارُ إلاّ لِـمَن لا يُضـامُ ... مُـدْرِكٍ أو مُـحـارِبٍ لا ينـامُ

وقبل البيت المستشهد به:

ذَلَّ مـن يَغْبِطُ الـذليـلَ بعيش ... ربَّ عيشٍ أخفُّ منـه الحِمـامُ

كُـلُّ حِلْمٍ أتى بغيـر اقتـدارٍ ... حُجَّـةٌ لاجىء إليـهـا اللئـامُ

انظر «الديوان» بشرح العكبري ٤/٩٢ ـ ١٠١.

وما أَحْسَن ما قال أبو محمد عَبْدُالرحمٰن بنُ إسماعيل المعروف بأبـي شَامة[1] في كتابِ «الحوادث والبدع»: «حيث جاء الأَمْرُ بلزوم الجماعة، فالمُرَادُ لُزُومُ الحقِّ واتباعُه، وإن كان المُتَمَسِّكُ به قليلاً، والمُخَالِفُ له كثيراً، لأن الحقَّ هو الذي كانت عليه الجَمَاعَةُ الأولى من عهد النبـي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نـظر[2] إلى كثرةِ أهل الباطلِ بعدهم» وعن الحسن البصري[3] رحمه الله أنه قال: «السُّنَّةُ ـ والذي لا إلٰه إلا هو ـ بيْنَ الغالي والجَافِي، فاصبِروا عليها رَحِمَكُمُ الله، فإن أهلَ السنة كانوا أَقَلَّ الناسِ فيما مَضَى، وهُمْ أَقَلُّ الناسِ فيما بَقِيَ، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف[4] في إترافهم، ولا مَعَ أهلِ البدع في بِدَعِهِمْ، وصَبَرُوا على سُنَّتِهِمْ حتى لَقُوا رَبَّهم، فكذلك، فكونُوا». ١٥٢

وعلامةُ مرضِ القلب عُدُولُه عن الأغذيةِ النافعة المُوَافِقَةِ له إلى الأغذية الضارة، وعُدُولُه عن دوائه النافع إلى دَوائِه الضار.

فهاهنا أربعة أشياء: غذاءٌ نافع، ودواءٌ شافٍ، وغذاءٌ ضار، ودواءٌ مُهلك.

---

(١) هو الحافظ العلامة المجتهد المتفنن، شهاب الدين أبو القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي الشافعي المقرىء النحوي صاحب كتاب «الروضتين» و«البدع والحوادث»، كان مع براعته في العلوم متواضعاً، تاركاً للتكلف، كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، دخل عليه اثنان في صورة مستفتيين، فضرباه، فمات منها، وذلك سنة (٦٦٥)هـ. انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٤/١٤٦٠.

(٢) في (د): ننظر، وهي كذلك في مطبوعة مكة، وفي «إغاثة اللهفان» ١/٦٩: ولأنظر.

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن أبـي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، وصفه محمد بن سعد في «الطبقات» بقوله: كان الحسن رحمه الله جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة، حجة، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيماً، وما أرسله فليس بحجة، توفي سنة ١١٠هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٢٢٣).

(٤) في (ب): الإسراف، وهو خطأ.

فالقَلْبُ الصحيحُ يـؤثر النافعَ الشافيَ على الضارِّ المـؤذي، والقلبُ المريض بضد ذلك.

أنفع الأغذية الإيمان، وأنفع الأدوية القرآن

وأَنْفَعُ الأغذية غِذاءُ الإيمان، وأنفعُ الأدويـة دواءُ القرآن، وكُـلٌّ منهما فيه الغذاء والدواء[1]، فمن طلبَ الشِّفاء في غير الكتاب والسنة، فهو من أجهل الجاهلين، وأضلُّ الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]. وقـال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. و«مِنْ» في قوله: ﴿مِنَ القرآن﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

فالقرآنُ هو الشفاءُ التام من جميع الأدواءِ القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخِرَةِ، وما كُلُّ أحدٍ يُـؤهَّلُ للاستشفاءِ به. وإذا أَحْسَنَ العَلِيلُ التَّدَاوِيَ به، ووضعه على دائه بِصِدْقٍ وإيمانٍ، وقَبُولٍ تامّ، واعتقادٍ جازم، واستيفاءِ شروطه، لم يُقاوِمِ الدَّاءُ أبداً، وكيف تُقاوِمُ الأَدْوَاءُ كلامَ ربِّ الأرضِ والسماء الذي لو نَزَلَ على الجبالِ لصَدَّعها، أو على الأرضِ لقَطَّعها! فما مِن مرضٍ من أمراض القلوبِ والأبدانِ إلا وفي القرآن سبيلُ الدَّلالة على دوائه وسببه والحِمْية منه لمن رزقه الله فهماً في كتابه.

وقوله: «لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً» أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدرُ سرُّ الله في خلقه،

---

(١) انظر «إغاثة اللهفان» ١/٦٨ ـ ٧٠.

فهو يرومُ ببحثه الاطلاعَ على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، إلى آخر السورة.

وقوله: «وعاد بما قال فيه» أي: في القدر: «أفَّاكاً»: كذاباً. «أثيماً» أي: مأثوماً.

قوله: «والعَرْشُ والكُرْسِيّ حَقٌّ».

العرش والكرسي

ش: كما بَيَّنَ تعالى في كتابه، قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]. ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَٰتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، في غير ما آيةٍ مِنَ القرآن: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]. ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَٰئِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥].

١٥٣

وفي دُعاء الكَرْبِ المروي في «الصحيح»: «لا إله إلا اللَّهُ العَظِيمُ الحَلِيم، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمُ، لَا إله إلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّماواتِ وَرَبُّ[1] الأَرْضِ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمُ»[2].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥) و(٦٣٤٦) و(٧٤٢٦) و(٧٤٣١)، ومسلم (٢٧٣٠) والترمذي (٣٤٥٣)، وأحمد ٢٢٨/١ و ٢٤٥ و ٢٥٩ و ٢٦٨ و ٢٨٠ و ٣٣٩ و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ١٩٦/١٠، وابن ماجه (٣٨٨٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٠٠) و(٧٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٠) و(١٠٧٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفي الباب عن علي رضي الله عنه في «عمل اليوم والليلة» لابن السني رقم (٣٤٣).

وروى الإمامُ أحمد في حديثِ الأَوْعَالِ عن العَبَّاسِ بنِ عَبْدِالمُطَّلِب رَضِيَ الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ؟ قَالَ: قُلْنَا: الله وَرَسُولُه أَعْلَمُ، قَالَ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ[1] خَمْسَ مِئةِ سَنَة، وَمِنْ كُلِّ سَماءٍ إلى سَماءٍ مَسِيرَةُ خَمْسَ مِئةِ سَنَة، وكِثَفُ[2] كُلِّ سَماءٍ مَسِيرَةُ خَمس مِئةِ سنة، وَفَوْقَ السَّماءِ السَّابِعَة بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاه كَما بَيْنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذلِكَ العَرْش بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاَهُ كَما بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ، والله فَوْقَ ذلِكَ، لَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَم شَيءٌ»[3]. ورواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وروى أبو داود وغيره بسنده إلى رَسُولِ الله ﷺ، من حديثِ الأَطِيطِ، أنه ﷺ قال: «إنَّ عَرْشَهُ عَلى سَماواتِهِ كهاكذا[4] وقَالَ بأَصَابِعِه، مِثْلَ القُبَّةِ» الحديث[5].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) بكسر الكاف وفتح الثاء المثلثة، بوزن غِلَظ، ومعناه.

(٣) أخرجه أحمد ١/٢٠٦، ٢٠٧، وأبو داود (٤٧٢٣) في السنة: باب في الجهمية، والترمذي (٣٣٢٠) في التفسير: باب ومن سورة الحاقة، وابن ماجه (١٩٣) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، وعثمان الدارمي ص ٩٠، ٩١، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٩٩، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١ من حديث عبدالله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن المطلب. وعبدالله بنّ عميرة، مجهول لم يوثقه غير ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، وقال البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف، وقال ابن العربي في «عارضته»: إن خبر الأوعال متلقف من الإسرائيليات.

(٤) كذا الأصل، وفي «سنن أبي داود»: هكذا.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٠٣ ـ ١٠٤، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٢٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤١٧ ـ ٤١٨، والطبراني (١٥٤٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٢)، وابن أبي عاصم (٥٧٥) و (٥٧٦)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٩٣ من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن =

وفي «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا سَأَلْتُمُ اللّٰهَ الجنة[1] فسلوه الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّه أعلى الجَنَّةِ، وأَوْسَطُ الجَنَّةِ[2]، وَفَوْقَه عَرْشُ الرَّحمٰنِ»[3]. يروى: «وفوقَه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

وذهب طائفةٌ مِن أَهْلِ الكلام إلى أن العرش فَلَك[4] مستديرٌ من جميع جوانبه محيطٌ بالعالَم مِنْ كُلِّ جهة، وربما سَمَّوْهُ: الفَلَكَ الأطلسَ، والفَلَكَ التاسع. وهٰذا ليس بصحيحٍ، لأنه قد ثبت في الشَّرْعِ أن له قَوَائِمَ تَحْمِلُه الملائكةُ، كما قال ﷺ: «فإنَّ النَّاسَ يَصعَقُونَ، فَأكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فإذَا أنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَة مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فلا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ»[5].

والعرش في اللغة: عِبَارَةٌ عن السريرِ الذي لِلمَلك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكاً، ولا تَفْهَمُ منه العَرَبُ ذلك، والقرآن، إنما نزل بلغةِ العربِ، فهو سَرِيرٌ ذو قوائم[6] تَحْمِلُه الملائكة، وهو كالقُبَّةِ على العالَمِ، وهو سقفُ

= عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده، وهذا سند ضعيف لعنعنة ابن إسحاق، ولجهالة جبير بن محمد، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، وللحافظ ابن عساكر جزء سماه: «بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط».

(١) لم ترد هذه اللفظة عند البخاري.

(٢) كذا في الأصول، ولفظ البخاري: «فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة».

(٣) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٧٤٢٣)، وأحمد ٢/٣٣٥ من حديث أبي هريرة.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٥٩.

(٦) في (ب): قائم.

المخلوقات، فَمِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بنِ أبـي الصلت[1]:

مَجِّدُوا اللّهَ فَهْوَ لِلمَجْـدِ أَهْـلٌ   رَبُّنَـا في السَّمَـاءِ أَمْسَى كَبِيـرَا
بِـالبنَاء العَـالِي الَّذِي بَهَـر النَّـا   سَ وَسَوَّى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيـرَا ١٥٤
شَـرْجَعَـاً لا يَنَـالُـه بَصَـرُ العَيْـ   ـنِ تُرَى حَوْلَه المَلائِكُ صُورَا[2]

الصُّور هنا: جمع أصْوَر: وهو المائلُ العُنُقِ لِنظره إلى العلو. والشرْجَعُ: هو العالي المنيف، والسريرُ: هو العرش في اللغة.

ومِن شعر عبدِاللّـه بن رَوَاحَة رضي اللّـه عنه، الذي عَرَّضَ به عن القراءة لامرأته حين اتهمتهُ بجاريته:

شَهِـدْتُ بـأنَّ وَعْـدَ اللّـهِ حَقٌّ   وأَنَّ النَّـارَ مَثْوى الكَـافِـرِينَـا
وأَنَّ العَـرْشَ فَوْقَ المـاءِ طَـافٍ   وَفَـوْقَ العَـرْشِ رَبُّ العَـالَمِينَـا
وتَـحْمِلُـهُ مَـلاَئِـكَـةٌ شِـدادٌ   مَـلاَئِـكَـةُ الإِلَـهِ مُسَـوَّمِينَـا

(١) هو أمية بن عبدالله بن أبـي الصلت بن أبـي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي، حكيم من أهل الطائف. قال ابن سلّام في طبقاته: ومن شعراء الطائف أمية بن أبـي الصلت، وهو أشعرهم، وكان كثيرَ العجائب، يذكر في شعره خلق السماواتِ والأرض، ويذكر الملائكة، ويذكر من ذلك ما لم يذكره أحد من الشعراء، وكان قد شامَّ أهل الكتاب، وقال ابنُ قتيبة: وكـان يحكي في شعره قِصَصَ الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العربُ، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب، ثم سرد شيئاً منها، ثم قال: وهذه أشياء منكرة، وعلماؤنا لا يرون شعره حُجَّةً في اللغة. ولما بلغه خروج رسول الله ﷺ وقصَّتُه، كفر حسداً له، ولما أنشد رسول الله شعره، قال: آمن لسانه، وكفر قلبه. انظر «الشعر والشعراء» ص ٤٥٩، طبع دار المعارف، تحقيق أحمد محمد شاكر و«الأغاني» ٤/١٢٠ ـ ١٣٣، و«طبقات فحول الشعـراء» ١/٢٦٢ ـ ٢٦٧، وصحيح مسلم (٢٢٥٥)، و«تهـذيب ابن عسـاكـر» ٣/١١٨ ـ ١٣١، و«خزانة الأدب» ١/١١٩ ـ ١٢٢.
(٢) ديوان أمية ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

ذكره ابنُ عبدالبر وغيره من الأئمة[1].

وروى أبو داود عَنِ النبـيِّ ﷺ أنه قال: «أُذن لي أَنْ أُحدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللّـه عَزَّ وجَلَّ مِنْ حَمَلَةِ العَرْشِ: إن ما بَيْنَ أُذُنَيْهِ[2] إلى عاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبع مئةِ عَامٍ»[3]. ورواه ابن أبـي حاتِم، ولفظه: «مَخْفِق الطير سَبع مئةِ عام».

وأما مَنْ حرَّف كَلَامَ اللّـه، وجعل العَرْشَ عبارَةً عن المُلْكِ، كيف يصنع بقولـه تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُم يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: وَيَحْمِلُ مُلْكَه يومئذ ثمانية؟! وكان مُلْكُه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم المُلْكِ؟! هل يقولُ هذا عاقلٌ يدري ما يقول؟!

وأما الكُرْسِيُّ، فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّه السَّمَٰوٰتِ والْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد قيل: هو العرشُ، والصحيح أنه غَيْرُه، نُقِلَ ذلك عن ابنِ

---

(١) قال أبو عمر بن عبدالبر في ترجمة عبدالله بن رواحة في «الاستيعاب» ٢/ ٢٨٧: وقصته مع زوجته حين وقع على أمته مشهورة رويناها من وجوه صحاح، إلا أن الذهبـي تعقبه في «العلو» ص ١٠٦ بقوله: روي من وجوه مرسلة، ثم ذكرها. والأبيات في «الرد على الجهمية» ص ٢٧، و«أمالي اليزيدي» ١٠٢، و«جمع الجواهر» ص ٣١ للقيرواني، و«سير أعلام النبلاء» ١/ ٢٣٨، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ص ٣٤٠ و٣٤٢، و«تهذيبه» ٧/ ٣٩٥.

(٢) كذا في الأصول، ولفظ أبـي داود: «ما بين شحمة أذنه».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٧)، والخطيب في «تاريخه» ١٠/ ١٩٥ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٩٨ من حديث جابر بن عبدالله، وإسناده صحيح.

عباس رضي اللّـه عنهما وغيره، روى ابنُ أبـي شيبة[1] في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شـرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير[2] عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَـٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه قال: الكرسيُّ موضِعُ القدمين، والعرش لا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إلا اللّـه تعالى[3]. وقد روي مرفوعاً[4]، والصوابُ أنه موقوف على ابن عباس.

---

(١) هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن القاضي أبـي شيبة، إبراهيم بن عثمان بن خُواسْتَى، الإمام، العلم، سيد الحفاظ، العبسي مولاهم، الكوفي، صاحب «المسند» و«المصنف»، و«التفسير»، توفي سنة (٢٣٥هـ). مترجم في «السير» ١١/(٤٤).

(٢) هو الإمام الحافظ المقرىء المفسر الشهيد، أبو محمد سعيد بن جبير الأسدي الوالبـي مولاهم الكوفي، أحد الأعلام، توفي رحمه الله سنة (٩٥هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١١٦).

(٣) هو في «صفة العرش» ورقة ١١٤، و«المستدرك» ٢٨٢/٢ من طريق أبـي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأخرجه الطبري (٥٧٩٢)، والطبراني (١٢٤٠٤)، والدارقطنـيُّ في «أحاديث النزول» ص ٤٩ من طرقٍ عن أبـي عاصم به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبـي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٢٣/٦ عن الطبراني، وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٤) وهم في رفعه شجاع بن مخلد الفلاس أبو الفضل البغوي وهو ثقة من رجال «التهذيب». فقد قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٤٥٧/١ بعد أن أورده من طريق شجاع بن مخلد: أخبرنا أبو عاصم عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: سئل النبـي ﷺ عن قول الله: ﴿وسع كرسيه السمٰوات والأرض﴾ قال: كرسيه موضع قدميه... كذا. أورد هذا الحديث الحافظ أبو بكر بن مردويه من طريق شجاع بن مخلد الفلاس فذكره، وهو غلط، وقد رواه وكيع في تفسيره: حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: الكرسي موضع القدمين... وأورده من طريق شجاع بن مخلد ابنُ منده في «الرد على الجهمية» ص ٤٤ ــ ٤٥، وقال: هكذا رواه شجاع بن مخلد في التفسير مرفوعاً عن النبـي ﷺ، وقال إسحاق بن سيار في حديثه، عن أبـي عاصم من =

وقال السُّدي: السَّماوات والأرض في جَوْفِ الكرسي والكرسيُّ بَيْنَ يدي العرش[1].

وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي اللّه عنه: سمعتُ رسولَ اللّه ﷺ يقول: «مَا الكُرْسِيُّ في العَرْشِ إلا كَحلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَي فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ»[2].

= قول ابن عباس، وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، وكذلك روي عن عمار الدهني موقوفاً، ورواه أبو بكر الهذلي وغيره عن بسعيد بن جبير من قوله. وقال الدارقطني في «كتاب النزول» ص ٤٩ بعد أن رواه من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن أبي عاصم: رفعه شجاع إلى النبي ﷺ، ولم يرفعه الرمادي.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٠) عن موسى بن هارون، عن عمرو بن حماد القناد، عن أسباط بن نصر الهمداني ــ وهو كثير الخطأ ــ عنه وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ١٨/٢، وزاد نسبته إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ضعيف، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٧٩٤) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»، وهذا سند ضعيف جداً، ابن زيد: هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، ضعفه علي بن المديني جداً، وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه، لسوء حفظه، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف، ليس من أحلاس الحديث، وأبو زيد لم يسمع من أبي ذر، وقد وهم الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيحته (١٠٩)، فظن ابن زيد عمرَ بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب الثقة.

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ٤٠٤ ــ ٤٠٥ من طريق الحسن بن عرفة العبدي، عن يحيى بن سعيد السعدي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر، ويحيى بن سعيد السعدي قال العقيلي في «الضعفاء» ٤٠٤/٤: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين» ١٢٩/٣: يروي المقلوبات والملزقات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وابن جريج مدلس وقد عنعن.

ثم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان بن عامر، عن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس =

وقيل: كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ، ويُنْسَبُ إلى ابن عباس[1]، والمحفوظُ عنه ما رواه ابنُ أبـي شيبة، كما تقدم، ومَنْ قال غيرَ ذلك، فليس له دَلِيلٌ إلا مُجَرَّدُ الظن، والظاهر أنه مِن جِراب الكلامِ المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو كما قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه.

= الخولاني، عن أبـي ذر. . .وهذا سند تالف، إبراهيم بن هشام بن يحيى، كذبه أبو حاتم، وأبو زرعة، كما في «الميزان» ١/٧٢ ــ ٧٣.

وأخرجه من طريق آخر عن أبـي ذر محمدُ بن أبـي شيبة في كتاب «العرش» ورقة ١/١١٤ وفي سنده ضعيف ومجهول، ورواه ابن مردويه، كما في ابن كثير من طريق آخر أيضاً، وفيه مجهول وضعيفان.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٨٧) و(٥٧٨٨) من طريقين، عن مطرف، عن جعفر بن أبـي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿وسع كرسيه﴾ قال: كرسيه علمه، وزاد في الثانية: ألا ترى إلى قوله: ﴿ولا يـؤوده حفظهما﴾ وهذا سند صحيح.

ومطرف: هو ابن طريف الكوفي الحارثي ثقة روى له الجماعة، وجعفر بن أبـي المغيرة روى عن جمع، وروى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» ونقل توثيقه عن الإمام أحمد، ووثقه ابن شاهين، وقال الإمام الذهبـي في «تاريخ الإسلام»: كان صدوقاً، وقول ابن منده في «الرد على الجهمية» ص ٤٥: ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير، تشغيب. مترجم في «تهذيب الكمال» ٥/ رقم الترجمة (٩٥٨). وقال الإمام أبو جعفر ٥/٤٠١ ــ ٤٠٢: وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن، فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبـي المغيرة، عن سعيد بن جبير عنه، أنه قال: «هو علمه» وذلك لدلالة قوله تعالى ذكره: ﴿ولا يـؤوده حفظهما﴾ على أن ذلك كذلك، فأخبر أنه لا يـؤود حفظ ما علم وأحاط به مما في السماوات والأرض، وكما أخبر عن ملائكته أنهم قالوا في دعائهم: ﴿ربنا وسعتَ كل شيء رحمةً وعلمًا﴾ فأخبر تعالى ذكره أن علمه وسع كل شيء، فكذلك قوله: ﴿وسع كرسيه السمٰوات والأرض﴾ وأصل الكرسي: العلم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب: «كرّاسة» ومنه قول الراجز في صفة قانص:

حتى إذا ما احتازها تكرّسا

يعني علم، ومنه يقال للعلماء: «الكراسي» لأنهم المعتمد عليهم، كما يقال: أوتاد الأرض، يعني بذلك أنهم العلماء الذين تصلح بهم الأرض. . . .

قوله: «وهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَه، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوْقَهُ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه».

١٥٥
الله سبحانه مستغن عن العرش محيط بكل شيء وفوقه

ش: أما قولُه: «وهو مستغنٍ عن العرش وما دُونه» فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّـهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال تعالى: ﴿واللَّـهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخُ رحمه اللّـه هٰذا الكلامَ هنا، لأنه لما ذكر العَرْشَ والكرسي، ذكر بعد ذلك غِناه سبحانه عن العرش وما دُونَ العرش، لِيبيِّنَ أن خلقه للعرش واستواءه عليه ليس لحاجته إليه، بَلْ له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوقَ السافِلِ لا يلزمُ أن يكونَ السافلُ حاوياً للعالي، محيطاً به، حاملاً له ولا[1] أن يَكُونَ الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هِيَ فَوْقَ الأرض وليست مفتقرةً إليها؟ فالربُّ تعالى أعظمُ شأناً، وأجلُّ مِن أن يلزم مِن عُلُوِّه ذلك، بل لَوَازِمُ علوه مِن خصائصه، وهي حَمْلُهُ بقُدرته للسافل، وفَقْرُ السافل، وغناه هو سبحانَه عن السافل، وإحاطتُه عزَّ وجلَّ به، فهو فَوْقَ العرش مع حمله بقدرته[2] للعرش وحملته، وغناه عن العرشِ، وفقر العرشِ إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرشِ له، وهٰذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونُفاةُ العلوِّ أهـل التعطيل[3] لو فصَّلوا هٰـذا التفصيل، لهُدُوا إلى سواءِ السبيل، وعَلِمُوا مطابقة العقلِ للتنزيل، ولسلكوا خَلْفَ الدليل، ولكن فارقوا الدليلَ، فضَلُّوا عن سواء السبيل، والأمرُ في ذلك كما قال الإمامُ مالك رحمه اللّـه، لما سُئلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى

(١) في (أ) و (ب) و (د) لا، والمثبت من (ج) ومطبوعة مكة.
(٢) في (ب): وقدرته، وليس بشيء.
(٣) في (ب): العلو، وهو خطأ.

العَرْش ﴾ [الأعراف: ٥٣]: كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ معلوم والكَيْفُ مجهول. ويُرْوَى هٰذا الجوابُ عن أم سلمة[1] رضي اللّٰـه عنها موقوفاً ومرفوعاً إلى النبـي ﷺ[2].

وأما قوله: «محيطٌ بِكُلِّ شيء وفوقَه» وفي بعض النسخ: «محيطٌ بكُلّ شيء فوقه». بغير واوٍ من قوله: «فوقه». والنسخـة الأولى هي الصحيحةُ، ومعناها: أنه تعالى محيطٌ بِكُلِّ شيءٍ وفوقَ كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيطٌ بكل شيء فوقَ العرش. وهٰذا ــ واللّٰـه أعلم ــ إما أن يَكُونَ أسقطها بعضُ النساخ سهواً، ثم استنسخ بعضُ الناس من تلك النسخة، أو أن بَعْضَ المحرِّفين الضـالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية، وإلاَّ فقد قام الدليلُ على أن العرشَ فوقَ المخلوقات، وليسَ فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقى لقوله: محيط بكل شيء فوقَ العرش ــ والحالة هذه ــ معنىً؛ إذ ليس فوقَ العرش مِن المخلوقات ما يُحَاطُ به؛ فتعين ثبوتُ الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوقَ كل شيء.

---

(١) هي هند بنت أبـي أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم بن يقـظة بن مرة المخزومية، بنت عم خالد بن الوليد، من المهاجرات الأول، كانت قبل النبـيّ ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبـي سلمة بن عبدالأسد المخزومي، الرجل الصالح، دخل بها النبـي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، وكانت من أجل النساء وأشرفهن نسباً، وأرجحهن عقلاً، وهي آخر من مات من أمهات المؤمنين سنة تسع وخمسين هجرية، مترجمة في «سير أعلام النبلاء» ٢/٢٠٢ ــ ٢١٠.

(٢) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٥/٣٦٥: وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. قلت: وأخرجه من قول أم سلمة اللالكائي في «شرح السنة» ٣/٣٩٧، وفي سنده محمد بن أشرس السلمي، وهو متهم في الحديث، تركه غير واحدٍ، وقول مالك أورده اللالكـائي ٣/٣٩٨، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٠٨، وابن حجر في «الفتح» ١٣/٤٠٦، وجود ابن حجر أحد أسانيده.

أمَّا كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿واللَّـهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠] ﴿أَلَا إِنَّه بِكُلِّ شيءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]. ﴿وَلِلَّـهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطاً﴾ [النساء: ١٢٦]. وَلَيْسَ المُرَادُ مِن إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخلُ ذاته المقدسة، تعالى اللَّـهُ عن ذٰلك عُلُوّاً كبيراً، وإنما المراد: إحاطة عظمةٍ وسَعَةٍ وَعِلْمٍ وقُدرةٍ، وأنها بالنسبة إلى عظمته كالخردلةِ، كما رُوي عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما أنه قال: ما السَّماواتُ السبعُ، والأرضون السبع وما فيهن وما بينَهن في يد الرحمن، إلا كَخَرْدَلَةٍ في يد أحدكم.

١٥٦

ومن المعلوم ـ وللَّـه المثلُ الأعلى ـ أن الواحِدَ منا إذا كان عنده خَرْدَلَةٌ، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مُبَايِنٌ لها، عالٍ عليها فوقَها مِنْ جميع الوجوه، فكيف بالعظيمِ الذي لا يُحِيطُ بعظمته وَصْفُ واصِفٍ، فلو شاءَ لَقَبَضَ السَّماواتِ والأرضَ اليَوْمَ، وفعل بها كما يَفْعَلُ بها يَوْمَ القيامة، فإنه لا يتجدَّدُ له إذْ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يَسْتَبْعِدُ العَقْلُ مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعضِ أجزاء العالم وهو على عرشه فوقَ سماواته؟ أو يُدني إليه مَنْ يشاءُ مِن خلقه؟ فمن نفى ذلك، لم يَقْدُرْهُ حقَّ قدره، وفي حديث أبي رَزِينٍ المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الربِّ تعالى: فقال له أبو رزين[1]: كيف يسعُنا ـ يا رسولَ اللَّـه ـ وهو واحد

(١) العقيلي: له صحبة من رسول الله ﷺ، وعداده في أهل الطائف، وهو لقيط بن عامر بن صَبِرَة بن عبدالله بن المنتفق، ويقال: لقيط بن صبرة هكذا ذكره البخاري، وابن أبي حاتم وغيرهما، وقيل: هما اثنان، ولقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة، وتناقض فيه الحافظ المزي، فجزم في «تحفة الأشراف» ٨/٣٣١ ـ ٣٣٢ بأنهما اثنان، وفي =

ونحن جميعٌ؟ فقال: «سأُنبئُك بمثلِ ذٰلكَ في آلاءِ اللّـه: هٰذا القَمَرُ، آيةٌ مِنْ آيَاتِ اللّـهِ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ، واللّـهُ أكْبَرُ مِنْ ذٰلِكَ[1]» وإذ قد تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ. فهٰذا يُزيل كُلَّ إشكال، ويُبطل كلَّ خيال.

بحث الفوقية

وأما كونه فوقَ المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١]. ﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدِّم: «والعرشُ فَوْقَ ذٰلِكَ، واللّـهُ فَوْقَ ذٰلِكَ كُلِّهِ»[2]. وقد أنشد عَبْدُاللّـهِ بنُ رَوَاحة رضي الله عنه شِعْرَهُ المذكور بَيْنَ يدي النبي ﷺ، وأقرَّه على ما قال، وضَحِكَ منه[3]. وكذا أنشده حسانُ بن ثابت رضي اللّـه تعالى عنه قولَه:

شَهِدْتُ بإذْنِ اللّـهِ أَنَّ مُحَمَّداً ... رَسُولُ الَّذي فَوْقَ السَّماوات مِنْ عَلُ
وأَنَّ أَبَا يَحْيى ويَحْيَى كِلاهُما ... لَـهُ عَمَلٌ مِنْ رَبِّـهِ مُتَقَبَّلُ
وأَنَّ الَّذي عَادَى اليَهُودُ ابنَ مرْيَم ... رَسُولٌ أَتَى مِنْ عَنْدِ ذي العَرْشِ مُرْسَلُ

= «تهذيب الكمال» ورقة ٥٧٦ بأنهما واحد، ورجح الحافظ في «الإصابة» ٣/ ٣١١ أنهما اثنان، ودلل عليه بأن لقيط بن عامر معروف بكنيته، ولقيط بن صَبِرَة لم يذكر كنيته إلا ما شذ به ابن شاهين، فقال: أبو رزين العقيلي أيضاً، والرواة عن أبي رزين جماعة، ولقيط بن صبرة لا يعرف له راوٍ إلا ابنه عاصم، وإنما قوى كونهما واحدا عند من جزم به، لأنه وقع في صفة كل واحد منهما أنه وافد بني المنتفق، وليس بواضح، لأنه يحتمل أن يكون كل منهما رأساً.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٣١) في السنة: باب في الرؤية، وابن ماجه (١٨٠) في المقدمة، وأحمد ٤/ ١١ و١٢، والطيالسي (١٠٩٤) وإسناده ضعيف، لجهالة وكيع بن عدس أو حدس أحد رواته.

(٢) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ٣٦٥.

(٣) تقدم أنها رويت من وجوه مرسلة.

وأنَّ أَخا الأَحْقَافِ إِذْ قام فيهمُ يُجَاهِدُ في ذَاتِ الإِله[1] وَيَعْدِلُ[2]

فقال النبيُّ ﷺ: «وأَنَا أَشْهَدُ»[3].

وعن أبي هُريرة رضي اللّه عنه، عن النَّبيِّ ﷺ، أنه قال: «لمَّا قَضى اللَّهُ الخَلْقَ كَتَبَ في كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي سَبَقتْ غَضَبِي»[4] وفي رواية: «تَغْلِبُ غَضَبي» رواه البخاري وغيرُه.

١٥٧ وروى ابنُ ماجه عن جابر[5] يرفعه، قال: «بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ في نَعِيمِهِمْ إذْ سَطَعَ لَهُم نُورٌ، فَرَفَعُوا إِلَيْهِ رُؤُوسَهُمْ، فإذَا الجَبَّار جَلَّ جَلالُه قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، وقَالَ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، سَلامٌ عَلَيْكُم، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَه تَعالَى: ﴿سَلَـٰمٌ قَوْلاً مِّنْ رَّبٍّ رَحِيمٍ﴾ [يس:٥٨]. فَيَنْظُرُ إليهم، وينظرون إليه، فلا يَلْتَفِتونَ إلى شيءٍ مِنَ النعيمِ ما داموا ينظرون إليه»[6].

وروى مسلم عن النبيِّ ﷺ، في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ

---

(١) في (ج): يقوم بذات الله فيهم...، وهي في (ب) نسخة، أما (أ) فقد ذكر الروايتين، وقال عن الأولى: صح.

(٢) ديوان حسان ص ٤٠٣.

(٣) أورده مع الأبيات المزي في «تهذيب الكمال» ٦/٢١، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢/٥١٨ ـ ٥١٩، وأبو الفرج في «الأغاني» ٤/١٥١ ـ ١٥٢، وهو مرسل كما قال الذهبي، وأبو يحيى: هو زكريا عليه السلام، وأخو الأحقاف: هو هود عليه السلام.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٩٤) و(٧٤٠٤) و(٧٤٢٢) و(٧٤٥٣) و(٧٥٥٣) و(٧٥٥٤)، ومسلم (٢٧٥١) وابن ماجه (٤٢٩٥)، وأحمد ٢/٢٤٢ و٢٥٨ و٢٦٠ و٢٩٣ و٣٥٨ و٣٨١ و٣٩٧ و٤٣٣ و٤٦٦، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/٢٠١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٣٤٠، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٧٧) و(٤١٧٨).

(٥) عن جابر: ساقط من (ب).

(٦) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ١٧٧.

والْأَخِرُ والظَّـٰهِرُ والبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣] بقوله: «أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيءٌ، وأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْس بَعْدَكَ شَيءٌ، وأَنْتَ الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيءٌ، وأَنْتَ البَاطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شيءٌ»[1].

والمرادُ بالظهور هنا: العلوُّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَما اسْطَـٰعُـوٓا[2] أَنْ يَظْهَرُوه﴾ [الكهف:٩٧]، أي يَعْلُوه.

فهٰذه الْأَسْمَاءُ الأربعةُ متقابلة: اسمان منها لأزلية الربِّ سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لِعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جُبيرِ بنِ محمد بن جُبيرِ بنِ مُطْعِمٍ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: أتى رسولَ اللّٰـه ﷺ أعرابـيٌّ، فقال: يا رسـولَ اللّٰـه، جَهِدَتِ الأنفسُ، ونُهِكَتِ الأموالُ، أو هلكت، فاستسْقِ لَنَا، فإنا نستشفِعُ بِكَ إلى اللّٰـهِ، ونستشفِعُ باللّٰـه عَلَيْكَ، فَقَالَ رسولُ اللّٰـه ﷺ: «وَيْحَك! أتدري ماتَقُولُ؟! وسبَّحَ رسول اللّٰـه ﷺ، فما زال يُسبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحَك! إنه لا يُستشفَعُ باللّٰـه على أَحَدٍ من خلقه، شأنُ اللّٰـهِ أَعْظَمُ مِنْ ذلك، ويحك! أتدري ما اللّٰـه؟ إنَّ اللّٰـهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وعَرْشُه فَوْقَ سَماواتِهِ، وقَالَ بأصابِعِه مثلَ القُبَّة، وإنَّه لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرحلِ الجديد بالرَّاكِبِ»[3].

---

(١) تقدم تخريجه ص ٧٥.

(٢) في (ب) و (د): «استطاعوا» وهي قراءة شاذة لم يقرأ بها غير الأعمش، فقد جاء في «حجة القراءات» ص ٤٣٥: قرأ حمزة: (فما اسطّاعوا) بتشديد الطاء، أراد: فما استطاعوا، فأدغم التاء في الطاء، لأنهما أختان، وحجته قراءة الأعمش: «فما استطاعوا» بالتاء، وقرأ الباقون: ﴿فما اسْطَاعوا﴾ بتخفيف الطاء، والأصل: «فما استطاعوا» فحذفوا التاء كراهة الإدغام، والجمع بين حرفين متقاربي المخرج.

(٣) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ٣٦٥.

وفي قصة سعدِ بن معاذ يومَ بني قُريظَةَ، لما حكم فيهم أن تُقتل مُقاتلتُهم، وتُسْبَى ذرارِيهم، فقال النبيُّ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماوات»[1]. وهو حديثٌ صحيح، أخرجه الأُمَوي[2] في «مغازيه»، وَأَصْله في «الصحيحين».

وروى البخاريُّ عن زينب رضي اللّه عنها: «أنَّها كانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وتَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماوات»[3].

---

(١) أخرجه من حديث سعد بن مالك بن سنان أبي سعيد الخدري دون قوله: «من فوق سبع سماوات»: البخاري (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٤١٢١) و(٦٢٦٢)، ومسلم (١٧٦٨)، وأحمد ٢٢/٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٢٧/٣، والطيالسي (٢٢٤٠)، وابن أبي شيبة ٤٢٥/١٤، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧١/٣، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٥٣٢٣)، وأما الزيادة، فقد رواها ابن سعد في «الطبقات» ٤٢٦/٣، وأوردها الذهبي في «العلو» ص ١٠٢، وصححها كالشارح مع أنه تفرد بها محمد بن صالح التمار، ومثله لا يُقْبَلُ تفرُّده كما يتبين من مراجعة ترجمته في «التهذيب» ٢٢٥/٩ ـ ٢٢٦، وسعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن عبدالأشهل السيد الكبير الشهيد، أبو عمرو الأنصاري الأشهلي البدري، الذي اهتز لموته العرش، صاحب المناقب المشهورة المنثورة في الصحاح والسيرة مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١ ـ ٢٩٧.

(٢) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الإمام المحدِّث، الثقة النبيل، أبو أيوب القرشي الأموي الكوفي، المتوفى سنة (١٩٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٣٩/٩ ـ ١٤٠.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٠)، والترمذي (٣٢١٣)، والنسائي ٨٠/٦، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٩٧/١ من حديث أنس. وزينب: هي زينب بنت جحش بن رئاب ابنة عمة النبي ﷺ، أمها أميمة بنت عبدالمطلب، من المهاجرات الأول، كانت عند زيد مولى النبي ﷺ، فزوجها الله تعالى نبيه بنص كتابه بلا ولي ولا شاهد، وكانت من سادة النساء ديناً وورعاً وجوداً ومعروفاً، وحديثها في الكتب الستة. مترجمة في «السير» ٢١١/٢ ـ ٢١٨.

وعن عُمَرَ رضي اللّـه عنه: أنه مرَّ بعجوزٍ، فاستوقفته، فَوَقَفَ معها يُحَدِّثُها، فقال رجل: يا أميرَ المؤمنينَ، حَبَسْتَ النَّاسَ بسبب هٰذه[1] العجوز؟ فقال: ويلَك! أتدري مَنْ هٰذه؟ هٰذه امرأةٌ سمع اللّـه شكواها مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماوات، هٰذهِ خَوْلَةُ التي أنزل اللّـه فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّـهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَـٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّـهِ﴾ [المجادلة: ١]. أخرجه الدارمي[2].

وروى عِكرمةُ، عن ابن عباسٍ، في قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَـٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ولم يَسْتَطِعْ أن يقول: مِن فَوْقِهِمْ، لأنه قد عَلِمَ أن اللّـه سبحانه مِن فوقهم[3].

١٥٨

ومن سَمِعَ أحاديثَ الرسول ﷺ وكلامَ السلف، وَجَدَ منه في إثباتِ الفوقية ما لا ينحصر.

---

(١) في الأصول: «هذا» والمثبت من «الرد على الجهمية» ومطبوعة مكة.

(٢) في «الرد على الجهمية» ص ٢٦ من طريق أبي يزيد المدني، عن عمر، قال الذهبي في «العلو» ص ١١٣: وهذا إسناد صالح فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عُمر. وخولة: هي خولة ـ وقيل: خويلة ـ بنت ثعلبة بن أصرم، امرأة أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت، وهي التي نزل فيها، وفي زوجها قول الله تعالى: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله﴾ الآيات. انظر «أسد الغابة» ٩١/٧ ـ ٩٣، و«الإصابة» ٢٨٢/٤ ـ ٢٨٣.

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤٣٨٢)، وفي سنده حفص بن عمر العدني، وهو ضعيف، وشيخه فيه ـ وهو الحكم بن أبان ـ صدوق له أوهام. وهو في «شرح السنة» ٣٩٧/٣ للالكائي من طريق الحكم بن أبان، عن ابن عباس. وأخرج الطبري (١٤٣٧٢) عن قتادة قوله: ﴿لآتينهم من بين أيديهم﴾ الآية: أتاهم من بين أيديهم، فأخبرهم أنه لا بعث، ولا جنة، ولا نار، ﴿ومن خلفهم﴾ من أمر الدنيا، فزينها لهم، ودعاهم إليها، ﴿وعن أيمانهم﴾ من قبل حسناتهم بطأهم عنها، ﴿وعن شمائلهم﴾ زين لهم السيئات والمعاصي، ودعاهم إليها وأمرهم بها، أتاك يا ابن آدم من كل وجه غير أنه لم يأتك من فوقك، لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله.

ولا ريبَ أن اللّه سبحانه لما خَلَقَ الخلق، لم يَخْلُقْهُمْ في ذاته المقدسة، تعالى اللّه عن ذلك، فإنه الأَحَدُ الصمد الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، فتعيَّن أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتَّصِفْ سبحانه بفوقية الذاتِ، مع أنه قائمٌ بنفسه، غَيْرُ مخالط للعالم، لكان متَّصِفاً بِضِدِّ ذلك، لأن القابِلَ للشيء لا يخلُو منه، أو مِن ضده، وضدُّ الفوقية: السفول، وهو مذمومٌ على الإطلاق، لأنه مستقرُّ إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نُسَلِّم أنه قابلٌ للفوقية حتى يلزَم مِن نفيها ثبوتُ ضِدِّها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حَقِيقَةٌ قائمةٌ بنفسها، فمتى أَقْرَرْتُمْ بأنه ذاتٌ قائمٌ بنفسه، غَيْرُ مخالطٍ للعالَم، وأنَّه موجودٌ في الخارج، ليس وُجُودُه ذِهنيّاً فقط، بل وُجُودُه خارِجَ الأذهانِ قطعاً، وقد عَلِمَ العُقَلاءُ كُلُّهُمْ بالضرورة أنَّ ما كان وُجُودُه كذلك، فهو، إما داخل العالم، وإما خارجٌ عنه، وإنكارُ ذلكَ إنكَارُ ما[1] هو أجلى وأظهرُ الأمورِ البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلِكَ بدليلٍ إلا كان العلمُ بالمباينة أظهر منه، وأَوْضَحَ وأَبْيَنَ، وإذا كان صِفَةُ العلو والفوقية صِفَةَ كمال، لا نَقْصَ فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يُوجِبُ محذوراً، ولا يُخَالِفُ كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً، فنفيُ حقيقته يكون عينَ الباطلِ والمحالِ الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يُمكِنُ الإقْرَارُ بوجوده وتصديقِ رسله، والإيمانِ بكتابه وبما جاء به رسولُه إلا بذلك؟! فكيفَ إذا انضمَّ إلى ذلك شَهَادَةُ العُقُولِ السليمة، والفِطرِ المستقيمةِ، والنصوصِ الواردة المتنوعة المُحْكَمَةِ على عُلُوِّ اللّه على خلقه، وكونه فوقَ عباده التي تَقرُبُ من عشرين نوعاً[2]:

(١) في «مختصر الصواعق» ٢/٢١٥: وإنكار ذلك إنكار لما هو من أجلى البديهيات.

(٢) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢/٢٠٥ ــ ٢١٧.

النصوص الواردة المتنوعة في إثبات العلو

أَحَدُهَا: التَّصْرِيحُ بالفوقية مقروناً بأداة «مِن» المعينة للفوقية بالذاتِ، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذِكرُها مُجَرَّدَةً عن الأداة، كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١].

الثالثُ: التَّصْرِيحُ بالعُرُوجِ إليه نَحْوُ: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَٰئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ: «فيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فيسألهم»[1].

الرابعُ: التصريحُ بالصُّعُودِ إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامِسُ: التَّصْرِيحُ برفعه بَعْضَ المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ[2] وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

١٥٩

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٥) و (٣٢٢٣) و (٧٤٢٩) و (٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، والنسائي ١/ ٢٤٠ و ٢٤١، ومالك ١/ ١٧٠، وأحمد ٢/ ٢٥٧ و ٣١٢ و ٤٨٦ من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

وهو في صحيح ابن خزيمة (٣٢١) و (٣٢٢)، وابن حبان (١٧٢٨) و (١٧٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٠).

(٢) للمفسرين في معنى التوفي في هذه الآية قولان: أحدهما: الرفع إلى السماء، والثاني: أنه الموت، فعلى القول الأول، يكون نظم الكلام مستقيماً من غير تقديم ولا تأخير، ويكون معنى: «متوفيك»: قابضك من الأرض وافياً تاماً من غير أن ينال منك اليهود شيئاً، من التوفي: وهو أخذ الشيء وافياً تاماً، وهذا قول الحسن وابن جريج، وابن قتيبة، واختاره =

السَّادِسُ: التَّصْرِيحُ بالعُلُوِّ المُطْلَقِ الدَّالِّ على جميعِ مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ العَلِيُّ العَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ﴾ [سَبأ: ٢٣] ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السَّابعُ: التَّصْرِيحُ بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العَزِيزِ الحكيم﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنْزِيلُ الكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العَزِيزِ العليم﴾ [غافر: ٢]. ﴿تَنْزِيلٌ مِّن الرحمٰن الرحيم﴾ [فصلت: ٢]. ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ﴿حٰمٓ * والكِتَـٰبِ المُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَـٰهُ في لَيْلَةٍ مُبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[1] [الدخان: ١ ــ ٥].

= الفراء، والطبري، ومما يشهد لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ أي: رفعتني إلى السماء من غير موت، لأنهم بدلوا بعد رفعه لا بعد موته. وعلى القول الثاني، يكون في الآية تقديم وتأخير تقديره: إني رافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد ذلك. هذا قول الفراء والزجاج في آخرين، فتكون الفائدة في إعلامه بالتوفي تعريفه أن رفعه إلى السماء لا يمنع من موته. انظر «غريب القرآن» ص ٣٤٦، و«معاني القرآن» ١/٢١٩ للفراء، والطبري ٦/٤٥٥ ــ ٤٦٢، و«زاد المسير» ١/٣٩٦ ــ ٣٩٧، وابن كثير ٢/٣٨ ــ ٣٩، وفي «فوائد في مشكل القرآن» للعز بن عبدالسلام ص ١٠٥: والإجماع منعقد على أنه لم يرفع ميتاً، بل أجمعوا على أنه رفع حياً.

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: يقول الله تعالى مخبراً عن القرآن العظيم،أنه أنزله في ليلة مباركة ــ وهي ليلة القدر ــ كما قال عز وجل: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ وكان ذلك في شهر رمضان كما قال تبارك وتعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ ومن قال: إنها ليلة النصف من شعبان ــ كما روي عن عكرمة ــ فقد أبعد النجعة، فإن نص القرآن أنها في رمضان، والحديث الذي رواه عبدالله بن صالح، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس، أن رسول الله ﷺ قال: =

الثامِنُ: التَّصْرِيحُ باختصاصِ بعضِ المخلوقات بأنَّها عنده، وأن بعضَها أقربُ إليهِ من بَعْضٍ، كقوله: ﴿إنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ والأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففَرَّقَ بين «من له» عموماً وبَيْنَ «من عنده» مِن مماليكه وعبيدِه خصوصاً، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الربُّ تعالى على نفسه: «أنَّه عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ»[1].

التَّاسِعُ: التصريحُ بأنه تعالى في السماء، وهٰذا عِند المفسرين من أهل السنة على أحدِ وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يُرادَ بالسماء العلوُّ، لا يختلِفُون في ذلك، ولا يجوزُ الحمل على غيره.

العَاشِرُ: التصريحُ بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقاتِ، مصاحباً في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمُهْلَةِ.

الحادي عشر: التَّصْرِيحُ برفع الأيدي إلى اللّٰه تعالى، كقوله ﷺ:

= «تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان حتى إن الرجل لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه في الموتى» فهو حديث مرسل، ومثله لا يعارض به النصوص. وقوله: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم﴾ أي: في ليلة القدر يفصل من اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة، وما يكون فيها من الآجال، والأرزاق، وما يكون إلى آخرها، وهكذا روي عن ابن عمر، ومجاهد، وأبي مالك، والضحاك، وغير واحد من السلف. قلنا: وحديث عثمان بن محمد بن المغيرة رواه الطبري في «جامع البيان» ١٠٩/٢٥، والبغوي في «معالم التنزيل» ١٤٨/٤ ــ ١٤٩، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» ٤٠١/٧ إلى البيهقي في «شعب الإيمان». وعثمان بن محمد، قال النسائي: ليس بذاك القوي.

(١) تقدم تخريجه ص ٣٧٦.

«إن اللَّـه يَسْتَحْيـي مِنْ عَبْدِهِ إذا رفع إليه يديه أَنْ يَرُدَّهُما[1] صِفْراً»[2].

والقولُ بأن العُلُوَّ قِبْلَةُ الدعاء فقط بَاطِلٌ بالضرورة والفِطرة، وهذا يجده مِن نفسه كُلُّ داعٍ، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التَّصْرِيحُ بنزوله كُلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا، والنزولُ المعقول عند جميعِ الأمم إنما يكونُ مِن علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارةُ إليه حِسّاً إلى العلو، كما أشار إليه مَنْ هُوَ أعلمُ به وبما يجِبُ له، ويمتنِعُ عليه مِن جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمعْ لأحدٍ مثلُه، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم[3]، قال لهم: «أَنْتُمْ مَسؤولُونَ عَنِّي، فَماذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْـتَ. فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء، رافعاً لها إلى مَنْ هُوَ فَوْقَها وَفَوْقَ كُلِّ شيء، قائلاً: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[4]. فكأنَّا نُشَاهِدُ تلك الأصبعَ الكريمةَ وهي مرفوعةٌ إلى اللَّـه،

---

(١) في (ب): يردها.

(٢) أخرجه من حديث سلمان، أحمدُ ٥/٤٣٨، وابن أبي شيبة ١٠/٣٤٠، والخطيب في «تاريخه» ٣/٢٣٥ ـ ٢٣٦ و ٨/٣١٧، والبغوي (٣٨٥)، وأبو داود (١٤٨٨) والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩) و (٢٤٠٠)، والحاكم ١/٤٩٧، وحسنه الحافظ في «الفتح» ١١/١٢١، ويشهد له حديث أنس عند عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨)، والبغوي (١٣٨٦) وفي سنده أبان بن أبي عياش، وهو ضعيف، وباقي رجاله ثقات فهو حسن بما قبله. ورواه الحاكم ١/٤٩٧ ـ ٤٩٨ من طريق عامر بن يساف، عن حفص بن عمر بن عبدالله الأنصاري، عن أنس. وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: عامر ذو مناكير.

(٣) من قوله: «الذي لم» وإلى هنا سقط من (ب).

(٤) قطعة من حديث جابر المطوّل في حجة النبي ﷺ، أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي ٢/٤٥ ـ ٤٩، وابن الجارود (٤٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥/٨، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٠٩).

وذلك اللِّسانَ الكريمَ وهو يقولُ لمن رفع أصبَعه إليه: «اللَّهـمَّ اشْهَدْ»، ونشهد أنه بَلَّغَ البلاغَ المبينَ، وأدَّى رسالةَ ربه كما أُمر، ونصحَ أمته غايةَ النصيحة، فلا يُحْتَاجُ مع بيانه وتبليغه وكشفِه وإيضاحه إلى تَنَطُّعِ المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين! والحمدُ للَّه رب العالمين. ١٦٠

الرابع عشر: التَّصْرِيحُ بلفظ «الأين» كقولِ أعلمِ الخلق به، وأنصحِهِمْ لأمته، وأفصحِهِم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يُوهِمُ بَاطِلاً بِوَجْهٍ: «أَيْنَ اللَّـهُ»[1]، في غيرِ موضع.

الخامس عشر: شَهَادَتُه ﷺ لمن قال: إنَّ رَبَّه في السَّمَاءِ بالإيمان.

السادس عشر: إخْبارُه تعالى عن فرعونَ أنه رَامَ الصُّعُودَ إلى السَّمَاءِ لِيَطَّلِعَ إلى إله موسى، فَيُكذبه فيما أخبره من أنه سُبْحَانَه فَوْقَ السماوات، فقال: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ابْنِ لي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسبٰبَ * أسبٰبَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إلى إلٰه مُوسَى وإنِّي لأَظُنُّه كٰذِباً﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، فَمَنْ نفى العُلُوَّ من الجهمية فهو فِرعوني، ومن أثبته، فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخبارُه ﷺ أنه تَرَدَّدَ بَيْنَ موسى عليه السلاَمُ وبَيْنَ ربه

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) في المساجد ومو ضع الصلاة فيها: باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، وأبو داود (٩٣٠) في الصلاة: باب تشميت العاطس في الصلاة، والنسائي ٣/١٤ـ١٩ في الصلاة: باب الكلام في الصلاة، وأحمد ٥/٤٤٧ و٤٤٨، وابن أبي شيبة ١١/١٩ ـ ٢٠، والطيالسي (١١٠٥)، وابن أبي عاصم (٤٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٢٢، وفي «سننه» ٧/٣٨٧، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٢١ و ٢٢، والطبراني في «الكبير» ١٩/(٩٣٧) و (٩٣٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، أن النبي ﷺ قال للجارية: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

لَيْلَةَ المِعراج بسببِ تخفيفِ الصَّلاةِ، فَيَصْعَدُ إلى رَبِّه، ثم يعود إلى موسى عِدَّةَ مرار[1].

الثامن عشر: النُّصوصُ الدَّالَّةُ على رؤيةِ أهل الجنة له تعالى مِنَ الكِتَابِ والسنة، وإخبار النبيِّ ﷺ أنهم يَرَوْنَهُ كَرُؤْيَةِ الشمس والقمر لَيْلَةَ البدرِ ليس دونَه سحاب، ولا يرونه إلا مِن فوقهم، كما قال ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ في نَعِيمِهِمْ، إذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، فإذا الجَبَّار جَلَّ جلالهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِم، وقَالَ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] ثُمَّ يَتَوارى عَنْهُم، وتَبْقَى رَحْمَتُهُ وَبَرَكَتُه عَلَيْهِمْ في دِيَارِهِمْ». رواه الإمام أحمد في «المسند»، وغيره، من حديث جابر رضي اللّه عنه[2].

ولا يَتِمُّ إنكارُ الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا طرَّد الجهميةُ النفيين، وصدَّق أهل السنة بالأمرين معاً، وأقرُّوا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلوّ مذبذباً بينَ ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسِطَتْ أفرادُها لبلغتْ نحو ألفِ دليل، فعلى المتأوِّل أن يُجيبَ عن ذلك كُلِّه! وهيهاتَ له بجواب صحيح عن بعضِ ذلك!

كلام السلف في إثبات صفة العلو

وكلامُ السلف في إثباتِ صفة العلو كثير جدّاً: فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»[3] بسنده إلى

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ٢٧٥، وقد وقع في (أ) و (ج) و (د): عدة مراراً، والمثبت من (ب).

(٢) سنده ضعيف، لضعف أبي عاصم العباداني، وشيخه الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وليس هو في «مسند أحمد» وقد تقدم تخريجه ص ١٧٧.

(٣) نقل الإمام الذهبي في «العلو» ص ١٠٣ كلام أبي حنيفة، وعزاه إلى «الفاروق»، ونقله الشيخ علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ١٧١ عن الشارح.

أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعْرِفُ ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأنَّ اللَّهَ يقول: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وعرشُه فَوْقَ سبعِ سماواتٍ، قلتُ: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرشُ في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أنَّه في السَّماءِ، فمن أنكر أنه في السَّماء، فقد كفر. وزاد غَيْرُه: لأنَّ اللَّه في أعلى عليين، وهو يُدْعَى مِن أعلى، لا مِنْ أَسْفَل. انتهى.

١٦١

ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ أنكر ذلك ممن يَنْتَسِبُ إلى مذهبِ أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائفُ معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثيرٍ من اعتقاداته، وقد يُنْسَبُ إلى مالك والشافعي وأحمد من يُخالِفُهُم في بعض اعتقاداتهم. وقصةُ أبي يوسف في استتابتِه لبشرِ المريسي لما أَنْكَرَ أن يَكُونَ اللَّه فَوْقَ العَرْشِ مَشْهُورَةٌ. رواها عبدُالرَّحمٰن بنُ أبي حاتِم وغيرُه.

ومن تأوَّل «فوق»، بأنه خَيْرٌ مِن عباده وأَفْضَلُ منهم، وأنه خَيْرٌ مِن العرش وأَفْضَلُ منه، كما يقال: الأَمِيرُ فَوْقَ الوزير، والدِّينَارُ فَوْقَ الدرهم، فذلك مما تَنْفِرُ عنه العُقُولُ السليمةُ، وتَشْمَئِزُّ منه القُلُوبُ الصحيحةُ. فإنَّ قَوْلَ القائِلِ ابتداء: اللَّهُ خَيْرٌ من عباده، وخَيْرٌ مِن عرشه؛ من جنس قوله: الثلج بارد، والنارُ حارة، والشمسُ أضوأ من السراج، والسماءُ أعلى من سقف الدار، والجبل أثقلُ من الحصى، ورسولُ اللَّهِ أفضلُ من فلان اليهودي، والسماء فَوْقَ الأرض!! وليس في ذلك تَمْجِيدٌ، ولا تعظيم، ولا مدح، بل هو مِن أرذل الكلام، وأسمجِه، وَأَهْجَنِه! فكيف يَلِيقُ بكلام اللَّه، الذي لو اجتمع الإنسُ

والجِنُّ على أن يأتوا بمثله، لَما أتَوْا بمثله ولـو كان بعضُهم لبعض ظهيراً!! بل في ذلك تنقُّصٌ، كما قيل في المثل السائر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إذَا قِيلَ إنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِن العَصَا[1]

ولو قال قائل: الجَوْهَرُ فَوْقَ قِشر البصل وقشرِ السمك! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فالتفاوتُ الذي بَيْنَ الخالِقِ والمخلوق أَعْظَمُ وأَعْظَمُ، بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مُبْطِلٍ، كما في قول يوسف الصديق عليه السـلامُ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]. ﴿واللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧٣].

وإنما يَثْبُتُ هٰذا المعنى مِن الفوقية في ضمن ثُبُوتِ الفوقية المطلقة مِن كل وجه، فله سبحانه وتعالى فَوْقِيَّةُ القهر، وفَوْقِيَّةُ القدر، وفَوْقِيَّةُ الذات، ومن أَثْبَتَ البَعْضَ، ونفى البَعْضَ، فقد تَنَقَّصَ.

وعُلُوُّه تعالى مطلق مِن كُلِّ الوجوه، فإن قالوا: بل علوُّ المكانة لا المكان؛ فالمكانة: تأنيثُ المكان، والمنزلةُ: تأنيث المنزل، فلفظ: «المكانة والمنزلة» يُسْتَعْمَلُ في المكاناتِ النفسانية والروحانية، كما يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ: «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا مَنْزِلَةٌ، ومَنْزِلَةُ فلانٍ في قلوبنا وفي نفوسنا أَعْظَمُ مِن منزلةِ ١٦٢

---

(١) أورده الثعالبي في «تتمة اليتيمة» ٥/٢٩٩ مع بيت قبله هو:

متى ما أقُلْ مولاي أفضلُ منهم أكُنْ للذي فضلتُهُ متنقِّصا

ونسبها لأبي درهم البندنيجي.

فلان، كما جاء في الأثر[1]: «إذا أَحَبَّ أَحَدُكُم أَنْ يَعْرِفَ كَيْفَ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ الله، فَلْيَنْظُرْ كَيْفَ مَنْزِلَةُ اللَّـهِ في قَلْبِهِ، فإنَّ اللَّـهَ يُنَزِّلُ العبدَ مِنْ نفسه حيث أنزله العبدُ من قلبه». فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يَكُونُ في قلبه مِنْ معرفةِ اللَّـه ومحبتـه وتعظيمه وغيرِ ذلك، فإذا عُرِفَ أن: «المكانة والمنزلة»: تأنيثُ المكان والمنزل، والمؤنث فرعٌ على المذكر في اللفظ والمعنى، وتَابعٌ له، فَعُلُوُّ المثل الذي يكون في الذِّهْنِ يتبع عُلُوَّ الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقّاً، وإلا كان باطلاً.

فإن قيل: المُرَادُ عُلُوُّه في القُلُوب، وأنه أعلى في القُلوب مِن كُلِّ شيء.

قيل: وكذلك هو، وهٰذا العُلُوُّ مطابق لِعُلُوِّه في نفسه على كُلِّ شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كُلِّ شيء، كان عُلُوُّه في القُلوب غَيْرَ مطابقٍ، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

ثبوت علو الله سبحانه بالعقل من وجوه

وعُلُوُّه سبحانه وتعالى كما هو ثابتٌ بالسمع ثَابِتٌ بالعقل والفِطرة، أما ثُبوتُه بالعقل، فمن وجوه:

أَحَدُها: العِلْمُ البديهي القاطِعُ بأن كُلَّ مَوْجُودَيْنِ، إما أن يكون أحدُهما سارياً في الآخر، قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لما خَلَقَ العالم، فإما أن يكونَ خلقه في ذاتـه، أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل، أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يَلْزَمُ أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات، تعالى اللَّـه عن ذلك علوّاً كبيراً.

---

(١) أطلق المؤلف كلمة الأثر، على المأثور من كلام السلف، كما هو اصطلاح الفقهاء، فإن النص الذي أورده ليس بحديث.

والثاني، يقتضي كون العالَم واقعاً خارجَ ذاته، فيكون منفصلاً، فتعيَّنَتِ المباينةُ، لأن القولَ بأنه غَيْرُ متَّصلٍ بالعالم، وغَيْرُ منفصل عنه غَيْرُ معقول.

الثالث: أن كَوْنَهُ تعالى لا دَاخِلَ العَالَمِ ولا خارِجَه يقتضي نَفْيَ وجودِهِ بالكُلِّيَّةِ، لأنه غَيْرُ معقولٍ، فيكون موجوداً إما داخلَه وإما خارِجَه، والأولُ باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباينةُ.

وأما ثبوتُه بالفطرة، فإنَّ الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السَّلِيمَةِ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهم عند الدُّعاءِ، ويَقْصِدُونَ جِهَةَ العُلُوِّ بقلوبهم عند التضرع إلى اللَّـه تعالى، وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشَّيْخَ أبا جعفر الهَمَذَاني حضر مجلسَ الأستاذ أبـي المعالي الجويني المعروف بإمامِ الحرمين، وهو يَتَكَلَّم في نفي صِفَةِ العُلُوِّ، ويقول: كان اللَّـهُ ولا عَرْشَ وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أُسْتَاذُ عن هٰذه ١٦٣ الضرورة التي نَجِدُها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عَارِفٌ قَطُّ: يا اللَّـه، إلَّا وَجَدَ في قلبه ضرورة تطلُبُ العُلُوَّ، لا يلتفت يَمْنَةً ولا يَسْرَةً، فكيف ندفع هٰذه الضرورةَ عن أنفسنا؟ قال: فَلَطَمَ أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنُّه قال: وبكى! وقال: حيَّـرني الهَمَذاني[1] حيَّـرني الهمذاني[2]! أراد الشيخ: أنَّ هٰذا أمر فطرَ اللَّـهُ عليه عبادَه من غير أن يَتَلَقَّوْه من المُعَلِّمِينَ،

---

(١) هو الشيخ الإمام الحافظ الرحال الزاهد أبو جعفر محمد بن أبـي علي الحسن بن محمد بن عبدالله الهمذاني، ولد بعد الأربعين وأربع مئة، كان من أئمة أهل الأثر، ومن كبراء الصوفية، توفي سنة (٥٣١هـ). مترجم في «السير» ٢٠/ رقم الترجمة (٦١). وانظر الخبر في «العلو» للذهبـي ص ١٨٨ ــ ١٨٩، و«طبقات السبكي» ٥/ ١٩٠.

(٢) في (أ): حيرني الهمذاني، مرة واحدة.

يجدون في قُلُوبِهِم طلباً ضرورياً يتوجه إلى اللّـه، ويطلبه في العلو[1].

وقد اعتُرِضَ على الدليلِ العقليِّ بإنكار بداهته، لأنه أنكره جُمْهُورُ العقلاءِ، فلو كان بديهياً، لما كان مُخْتَلَفاً فيه بَيْنَ العقلاء، بل هو قضيةٌ وهميةٌ خيالية.

والجوابُ عن هذا الاعتراض مبسوطٌ في موضعه، ولكن أُشِيرُ إليه هنا إشارةً مختصرة، وهو أن يُقَالَ: إنَّ العَقْلَ إن قَبِلَ قولَكُم، فهو لِقولنا أَقْبَلُ، وإن رَدَّ العَقْلُ قَوْلَنا، فهو لِقَوْلِكُمْ أَعْظَمُ رداً، فإن كان قولُنا باطلاً في العقل، فقولُكم أَبْطَلُ، وإن كان قولُكم حقاً مقبولاً في العقل، فقولُنا أولى أن يَكُونَ مقبولاً في العقل، فإن دعوى الضرورةِ مشتركة.

فإنا نقول: نَعْلَمُ بالضَّرُورَةِ بُطْلانَ قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قُلْتُم: تلك الضرورةُ التي تحكم بِبُطْلاَنِ قَولِنا هي مِنْ حُكْمِ الوَهْمِ لا مِن حُكْمِ العَقْلِ، قابلناكم بنظير قَوْلِكُم، وعَامَّةُ فِطَرِ النَّاسِ ــ ليسوا منكم ولا مِنَّا ــ يُوافِقُونا على هذا، فإنْ كان حُكْمُ فِطر بني آدم مقبولاً، ترجَّحنا عليكم، وإن كان مردوداً غَيْرَ مقبول، بَطَلَ قولُكم بـالكلية، فإنَّكم[2] إنما بَنَيْتُمْ قَوْلَكُمْ على ما تدَّعُونَ أنه مقدِّماتٌ معلومةٌ بالفطرة الآدمية، وبَطَلَتْ عقلياتُنا أيضاً، وكان السَّمْعُ الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فَنَحْنُ مُخْتَصُّونَ بالسمع دُونَكُمْ، والعقلُ مشترك بيننا وبينكم.

فإن قُلْتُمْ: أَكْثَرُ العقلاء يقولون بقولنا، قيل: لَيْسَ الأَمْرُ كذلك، فإنَّ الذين يُصَرِّحُونَ بأن[3] صانِعَ العالَمِ ليس هو فَوْقَ العالم، وليس فَوْقَ

---

(١) انظر «الفتاوى» ٤/٤٤ و ٦١.

(٢) تحرفت في (ب) إلى: «فإنا».

(٣) سقطت من (ب).

العالَمِ شيء موجود وأنه لا مُبَاينٌ لِلعَالَم ولا حَالٌّ في العالم[1]، طائفةٌ مِن النُّظَّارِ، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جَهْمُ بنُ صفوان وأتباعه.

خطأ من ظن أن السماء قبلة الدعاء

واعتُرِضَ على الدليل الفطريِّ: أن ذلك إنما كان لِكون السماء قبلةً للدعاء، كما أن الكعبة قبلةٌ للصلاة، ثم هو منقوضٌ بوضع الجبهةِ على الأرض مع أنه لَيْسَ في جهة الأرض، وأُجِيْبَ عن هذا الاعتراضِ مِنْ وجوه[2]:

أَحَدُهَا: أن قولَكُم: إنَّ السماء قِبْلَةُ الدُّعاء لم يَقُلْهُ أَحَدٌ مِن سَلَفِ الأمة، ولا أنزل اللَّـهُ به مِن سلطان، وهٰذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يَجُوزُ أن يخفى على جميع سَلَفِ الأمة وعلمائها.

١٦٤

الثاني: أن قِبْلَةَ الدُّعَاءِ هي قِبلة الصلاة، فإنه يُسْتَحَبُّ للداعي أن يستقبل القِبْلَةَ، وكان النبيُّ ﷺ يَسْتَقْبِلُ القبلةَ في دعائه في مواطنَ كثيرة[3]، فمن قال: إن للدعاء قِبْلَةً غَيْرَ قبلةِ الصلاة، أو إن له قِبْلَتَيْنِ: إحداهما الكعبةُ، والأخرى السماءُ، فقد ابتدعَ في الدين، وخَالَفَ جماعةَ المسلمين.

الثالث: أن القِبْلَةَ: هي ما يَسْتَقْبِلُه العابدُ بوجهه، كما تُسْتَقْبَلُ

---

(١) في (ب): ولا حال للعالم.

(٢) في (ب): بوجوه.

(٣) أخرج البخاري (٣٩٦٠)، ومسلم (١٧٩٤) (١١٠) من حديث ابن مسعود قال: استقبل رسول الله ﷺ البيت، فدعا على ستة نفر من قريش، وفي الباب عن عمر عند مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١) و(٣١٧٢)، وأحمد ١/ ٣٠ و ٣٢، وعن عائشة عند أحمد ٦/ ١٣٣ و ١٨٠ و ٢٥٩. وعن الطفيل بن عمرو السدوسي عند أحمد ٢/ ٢٤٣.

الكعبةُ في الصلاة والدعاء والذكر والذبح، وكما يُوجَّهُ المُحْتَضَرُ والمدفون، ولذلك سُميت وُجهةً، والاستقبالُ خِلافُ الاستدبار، فالاستقبالُ بالوجه، والاستدبَارُ بالدُّبُرِ، فأما ما حاذاه الإنسانُ برأسه أو يديه أو جنبه، فهذا لا يُسَمَّى قبلةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، فلو كانت السماءُ قبلةَ الدُّعَاءِ، لكان المشروعُ أن يُوجِّهَ الداعي وَجْهَهُ إليها، وهذا لم يُشْرَعْ، والموضعُ الذي تُرفَعُ اليَدُ إليه لا يُسَمَّى قبلةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، ولأن القِبْلَةَ في الدعاء أمرٌ شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرُّسُلُ أن الداعي يستقبل السَّماء بوجهه، بل نهوا عن ذلك، ومعلومٌ أن التوجهَ بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجدُه الدَّاعي مِنْ نفسِه أمرٌ فِطْرِيّ، يَفْعَلُهُ المسلم والكَافِرُ، والعالمُ والجاهلُ، وأكثرُ ما يَفْعَلُه المُضطرُّ والمستغيثُ باللّه، كما فُطِرَ على أنه إذا مسَّهُ الضُّرُّ يدعو اللّه، مع أن أمر القبلة مما يَقْبَلُ النسخَ والتحويلَ، كما تحوَّلَت القبلة من الصخرة إلى الكعبة[1].

وأمرُ التوجُّهِ في الدعاء إلى الجهة العُلْوِيَّةِ مركوزٌ[2] في الفِطَرِ، والمُسْتَقْبِلُ للكعبة يعلم أنَّ اللّه تعالى ليس هُناك، بخلافِ الداعي، فإنَّه يتوجَّه إلى ربِّه وخالقه، ويرجو الرَّحْمَةَ أن تَنْزِلَ مِن عنده.

وأما النقضُ بوضع الجبهة، فما أَفْسَدَهُ مِن نقض، فإن واضعَ الجبهة إنما قَصْدُه الخضوعُ لمن فوقه بالذلِّ له، لا بأن يَمِيلَ إليه إذْ هو تحتَه، هٰذا لا يَخْطُرُ في قلب ساجد، لكن يُحكى عن بشر المريسي

(١) انظر حديث البراء في البخاري (٤٠) و(٣٩٩) و(٤٤٨٦) و(٤٤٩٢) و(٧٢٥٢)، والترمذي (٢٩٦٦)، وحديث ابن عمر في «الموطأ» ١/١٩٥، والبخاري (٤٠٣) و(٤٤٨٨) و(٤٤٩٠) و(٤٤٩١) و(٤٤٩٣) و(٤٤٩٤) و(٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦).

(٢) في (د): مركون.

أنه سُمِعَ وهو يقول في سجوده[1]: سبحانَ ربـي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظَّالِمُون والجاحِدون علوّاً كبيراً. وإنَّ من أفضى به النَّفْيُ إلى هٰذه الحال لَحَرِيٌّ أن يَتَزَنْدَقَ، إن لم يتداركه اللَّـهُ برحمته، وبعيدٌ مِن مثله الصَّلاح، قال تعالى: ﴿ونُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصـٰرَهُمْ كَما لَمْ يُـؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَـرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقـال تعالى: ﴿فَلَمَّـا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّـهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداءَ مِن مظانِّه، يُعَاقَبْ بالحِرْمَانِ، نسأل اللَّـهَ العفو والعافية.

وقوله: «وقد أَعْجَزَ عن الْإِحاطَةِ خلقه» أي: لا يُحِيطُونَ به علماً ولا رُؤْيَةً، ولا غيرَ ذلك من وجوه الْإِحاطة، بل هو سبحانه مُحِيطٌ بكُلِّ شيءٍ، ولا يُحِيطُ به شيء.

١٦٥

قوله: «وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّـهَ اتَّخَذَ إِبْـرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَكَلَّمَ مُـوسَى تَكْلِيماً، إيمَاناً وتَصْدِيقاً وتَسْلِيماً».

اتخذ الله إبراهيم خليلاً وكلم موسى تكليماً

ش: قال تعالى: ﴿واتَّخَذَ اللَّـهُ إِبْـرٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمـاً﴾ [النساء: ١٦٤]. الخُلَّة: كَمَـالُ المحبةِ، وأنكرت الجَهْمِيَّةُ حقيقةَ المحبةِ مِنَ الجانبين، زعماً منهم أن المحبةَ لا تكونُ إلا لمناسبةٍ بَيْنَ المحبِّ والمحبوب، وأنه لا مناسبة بَيْنَ القديمِ والمُحْدَثِ تُوجِبُ المحبةَ! وكذلك أنكروا حقيقةَ التكليم، كما تَقَدَّم، وكان أَوَّلَ مَن ابتدعَ هٰذا في الإسلام هو الجَعْدُ بنُ دِرهمٍ[2]، في

(١) في سجوده، سقطت من (ب).

(٢) الجعد بن درهم، عداده في التابعين، مبتدع ضال، زَعَـمَ أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر، والقصة مشهورة، وكان من أهل الشام، وهو مؤدب مروان الحمار، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، فنسب =

أوائلِ المئة الثانية، فَضَحَّى به خَالِدُ بنُ عَبْدِالله القَسْرِي[1] أَمِيرُ العِرَاقِ والمشرقِ بواسط، خطب الناسَ يَوْمَ الأضحى فَقَالَ: أَيُّها النَّاسُ ضَحُّوا، تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ، فإنِّي[2] مُضَحٍّ بِالجَعْدِ بْـنِ دِرْهَم، إِنَّه زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيماً، ثم نَزَلَ فذبحه[3]. وكان ذٰلِكَ بفتوى أَهْلِ زمانه مِن عُلماء التابعين رضي الله عنهم، فجزاه اللَّهُ عن الدين وأهلِه خيراً.

وأخذ هٰذا المَذْهَبَ عن الجعد الجَهْمُ بنُ صَفْوَان، فأظهره، وناظر عليه، وإليه أُضِيفَ قَـوْلُ: «الجهمية». فقتله سلمُ[4] بنُ أحـوز أميرُ

= إليه، وهو شيخ جهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله تعالى في كل مكان بذاته، تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً. «ميزان الاعتدال» ١/٣٩٩، و«البداية والنهاية» ١٠/١٩.

(١) هو الأمير الكبير، أبو الهيثم خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري الدمشقي، أمير العراقين لهشام، المتوفى سنة ١٢٦هـ. قال الذهبي: كان جواداً ممدحاً معظماً، عالي الرتبة من نبلاء الرجال، لكن فيه نصب، وقال ابن معين: رجل سوء يقع في علي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٥/٤٢٥ ـ ٤٣٢.

(٢) في (ب): فإنه، وليس بشيء.

(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٦٩، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١١٣، واللالكائي في «شرح السنة» ٢/٣١٩ من طريق القاسم بن محمد، عن عبدالرحمن بن محمد بن حبيب بن أبـي حبيب، عن أبيه، عن جده...، وعبدالرحمن وأبوه لا يعرفان. وأخرجه ابن أبـي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» من طـريق عيسى بن أبـي عمران الرملي، حدثنا أيوب بن سويد، عن السري بن يحيـى، قال: خطبنا خالد القسري فذكره..، وعيسى بن أبـي عمران كتب عنه ابن أبـي حاتم بالرملة، فنظر أبوه في حديثه، فقال: يدل حديثه أنه غير صدوق، فترك الرواية عنه. «الجرح والتعديل» ٦/٢٨٤، وأيوب بن سويد ضعفه أحمد، والبخاري، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم.

(٤) تحرف في الأصول إلى: «مسلم». وكذا في المطبوع من «تاريخ الطبري» ٧/٣٣٠ وما بعدها حوادث سنة ١٢٨هـ.

خراسان بها[1]، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلةِ أتباع عمرو بنِ عُبيد، وظهر قولُهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتُحِنَ أئمة الإسلام، ودَعَوْهُم إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأَصْلُ هٰذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم يُنْكِرُونَ أن يكونَ إبراهيمُ خليلاً وموسى[2] كليماً، لأن الخُلَّة هي كَمَالُ المحبة المستغرِقة للمحب، كما قيل:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ... وَلِـذَا سُمِّيَ الخَلِيـلُ خلِيــلاً[3]

محبة الله وخلته كما يليق به سبحانه

ولكن محبة اللّهِ وخلته، كما يَلِيقُ به تعالى، كسائرِ صفاته، ويشهدُ لما دلَّت عليه الآيةُ الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلاً، لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُم خَلِيلُ اللّهِ»[4]، يعني نفسه.

وفي رواية: «إنِّي أبرأ إلى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً»[5].

وفي رواية: «إنَّ اللّهَ اتَّخَذنِي خَلِيلاً كَما اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً»[6].

---

(١) سنة (١٢٨هـ) مع الحارث بن سريج، وانظر الباعث على قتله في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» للقاسمي ص ١٢ ـ ١٨، وترجمة جهم في «السير» ٦/٢٦.

(٢) في (أ) و(ب): أو.

(٣) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ ـ ٤٩ لابن القيم.

(٤) تقدم تخريجه ص ١٦٤ تعليق رقم (٣).

(٥) تقدم تخريجه ص ١٦٥ تعليق (١).

(٦) تقدم تخريجه ص ١٦٤ تعليق (٢).

فبيَّن ﷺ أنه لا يَصْلُحُ له أن يتَّخِذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك، لكان أَحَقُّ النَّاسِ به أبو بكر الصديق، مع أنه ﷺ قد وصف نَفْسَهُ بأنَّه يُحِبُّ أشخاصاً، كقوله لمعاذ[1]: «واللّهِ إنِّي لأُحِبُّك»[2]. وكذلك قولُه للأنصارِ، وكان زَيْدُ بنُ حارثة حِبَّ رَسُولِ الله ﷺ، وابنُه أُسَامَةُ حِبُّه، وأمثال ذلك، وقال له عمرو بنُ العاص: أيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إلَيْكَ؟ قال: «عَائِشَةُ»، قال: فَمِنَ الرجالِ؟ قال: «أبُوها»[3].

١٦٦

الخلة أخص من المحبة

فَعُلِمَ أن الخُلَّةَ أخصُّ من مطلق المحبة، والمحبوبُ بها لِكمالها يكون محبوباً لذاته، لا لشيءٍ آخر، إذِ المَحْبُوبُ لغيره هو مؤخَّرٌ في الحُبِّ عن ذلك الغيرِ، ومن كمالها لا تَقْبَلُ الشَّرِكة [ولا] المزاحمةَ، لتخلُّلِهَا المحب، ففيها كَمَالُ التوحيد وكَمَالُ الحب، ولذلك لما اتخذ الله إبْرَاهِيمَ خليلاً، وكان إبْرَاهِيمُ قد سأل ربَّه أن يَهَبَ له ولداً صالحاً، فَوَهَبَ له إسماعيلَ، فأخذ هٰذا الوَلَدُ شُعبةً مِنْ قلبه، فغار الخَلِيلُ على قَلْبِ خليلِه أن يَكُونَ فيه مكانٌ لغيره، فامتحنه بذبحه، ليظهر سِرّ الخُلَّة

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، وأحمد ٢٤٥/٥ و ٢٤٧، والنسائي في «سننه» ٥٣/٣، وفي «اليوم والليلة» (١٠٩)، وابن السني (١٩٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٤١/١ و ١٣٠/٥، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(١١٠) من حديث معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ أخذ بيده، وقال: «يا معاذ والله إني لأحبك» فقال: «أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» وإسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة (٧٥١)، وابن حبان (٢٣٤٥)، والحاكم ٢٧٣/١، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) و(٤٣٥٨)، ومسلم (٢٣٨٤)، والترمذي (٣٨٨٥)، وأحمد في «المسند» ٢٠٣/٤، وفي «الفضائل» (٢١٤) و(١٢١٨)، و(١٦٣٧)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٥٤/٨، والحاكم ١٢/٤، والبغوي (٣٨٦٩).

في تقديمه محبةَ خليله على محبة ولده، فلما استسلمَ لأمرِ ربِّه، وعزم على فِعله، وظَهرَ[1] سلطانُ الخُلة في الإقدام على ذَبْحِ الولد إيثاراً لمحبة[2] خليله على محبته، نَسَخَ اللّهُ ذلك عنه، وَفَدَاه بالذِّبْحِ العظيمِ، لأنَّ المصلحةَ في الذبح كانت ناشئة مِن العزم، وتوطينِ النفس على ما أُمِر، فلما حَصَلَتْ هٰذه المصلحة، عاد الذبحُ نفسه مفسدةً، فَنُسِخَ في حَقِّهِ، وصارت الذبائِحُ والقرابينُ مِن الهدايا والضحايا سنة في أتباعِه إلى يوم القيامة.

وكما أنَّ منزلة الخُلَّةِ الثابتة لإبراهيمَ صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبيُّنا ﷺ كما تَقَدَّمَ، كذلك منزلةُ التكليمِ الثابتة لموسى صلواتُ الله عليه، قد شاركه فيها نبيُّنا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

الجواب عما في الصلاة الإبراهيمية من إشكال متوهم

وهنا سؤالٌ مشهور، وهو: أن النبيَّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له مِن الصلاة مِثْلَ ما لإبراهيمَ، مع أن المُشَبَّه به أَصْلُه أن يَكُونَ فَوْقَ المشبَّه؟ وكيف الجمعُ بَيْنَ هٰذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العُلَماءُ بأجوبةٍ عديدةٍ، يَضِيقُ هٰذا المَكَانُ عن بسطها[3].

وأحسنُها: أن آلَ إبراهيم فيهم الأَنْبِيَاءُ الذين ليس في آل محمد مِثْلُهُمْ، فإذا طَلَبَ للنبيِّ ﷺ ولآله مِن الصلاة مِثْلَ ما لإبراهيم وآله وفيهم الأَنْبِيَاءُ، حَصَلَ لآلِ محمد ما يليقُ بهم، فإنَّهم لا يبلغون مَرَاتِبَ الأنبياء،

---

(١) في (ب): فظهر.

(٢) في (ب): المحبة.

(٣) لقد بسطها الشيخ العلامة ابن القيم، ووفى الموضوع حقه في كتابه «جلاء الأفهام» ص ٢١٩ و ٢٣٢.

وتبقى الزِّيَادَةُ التي للأنبياء، وفيهم إبراهيمُ لمحمد صلى الله عليهما وسلم، فَيَحْصُلُ له مِن المزيَّةِ ما لم يَحْصُلْ لغيره.

وأحسنُ مِن هٰذا: أن النبيَّ محمداً ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أَفْضَلُ آل إبراهيم، فيكونُ قولُنا: «كما صَلَّيْتَ على آل[1] إبراهيم» متناولاً للصلاة عليه وعلى سائِرِ النبيين من ذُرِّيَّةِ إبراهيم، بل هو متناول إبْـرٰهِيمَ أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْـرٰنَ عَلَى الْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]. فإبراهِيمُ وعِمرانُ دخلا في آل إبراهيم وآل عِمران، وكما في قوله تعـالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَـٰهُـم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. فإنَّ لُوطاً داخل في آل لوط، وكمـا في قولـه تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُمْ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] وقوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فإن فرعون داخل في آلِ فرعون. ولهٰذا ـ والله أعلم ـ أكثرُ روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها: كما صَلَّيْتَ على آلِ إبراهيم، وفي كثيرٍ منها: كما صَلَّيْتَ على إبراهيم ولم يَرِدْ: كما صليتَ على إبراهيم وعلى آلِ إبراهيم إلا في قليلٍ من الروايات[2] وما ذلك ـ والله أعلم ـ إلَّا لأنَّ في قوله: كما صليتَ على إبراهيم، يَدْخُلُ آلُه تبعاً، وفي قوله: كما صَلَّيْتَ على آلِ إبراهيم، هو داخِلٌ في آل إبراهيم.

وكذلك لما جَاءَ أبو أوفى رضي اللّهُ عنه بِصَدَقَتِهِ إلى النبـي ﷺ،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) لقد ورد الجمع بينهما في حديث أبي سعيد الخدري كما في «صحيح البخاري» (٤٧٩٨) و(٦٣٥٨)، وفي حديث كعب بن عجرة عند أحمد ٤/٢٤٤، والبيهقي ٢/١٤٧ و١٤٨، وفي حديث طلحة بن عبيدالله عند النسائي ٣/٤٨، وفي حديث أبي مسعود الأنصاري عند الدارقطني ١/٣٥٥.

دعا له النَبـيُّ ﷺ وقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِـي أَوْفَى»[1] فعلى رواية مَنْ روى: «كما صَلَّيْتَ على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر[2].

ما خص الله به بيت إبراهيم من الخصائص

ولما كان بيتُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أَشْرَفَ بيوتِ العالَمِ على الإطلاق، خصَّهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه[3] النُّبُوَّةَ والكِتَابَ، فلم يأت بَعْدَ إبراهيم نبـيٌّ إلا مِنْ أهل بيته.

١٦٧

ومنها: أَنَّه سبحانه جعلهم أَئِمَّةً يَهْدُونَ بأمره إلى يَوْمِ القيامة، فكُلُّ من دخل الجنة مِنْ أولياءِ الله بعدَهم، فإنما دَخَلَ مِنْ طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أَنَّه سبحانه اتَّخَذَ مِنهم الخَلِيلَيْنِ، كما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ومنها: أنه جَعَلَ صَاحِبَ هذا البيت إماماً للناس، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّـٰلِمينَ﴾[4] [البقرة: ١٢٤].

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧) و(٤١٦٦) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبدالله بن أبي أوفى، وأخرجه أيضاً أبو داود (١٥٩٠)، والنسائي ٥/٣١، وابن ماجه (١٧٩٦)، والطيالسي (٨١٩)، وابن خزيمة (٢٣٤٥)، وأحمد ٤/٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٨٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٦٢، والبغوي (١٥٦٦)، والبيهقي في «سننه» ٢/١٥٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٩٦.

(٢) من قوله: «بل هو متناول إبراهيم» إلى هنا سقط من (ج) وفي (أ) ذكر في الهامش قوله: تقرأ الورقة من عند التخريجة، ولكن لم تصور لنا الورقة المذكورة.

(٣) في (ب): فيهم.

(٤) قال ابن كثير في تفسير الآية ١/٢٤٠: لما جعل الله إبراهيم إماماً، سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه =

ومنها: أنَّه أجرى على يَدَيْهِ بناء بيته الذي جَعَلَه قياماً للناس، وَمَثابةً للناسِ وأمناً، وجَعَلَهُ قِبلةً لهم[1] وحجاً، فكَانَ ظُهُورُ هذا البيت من أهل هذا البيت الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عِبادَه أن يُصَلُّوا على أهلِ هٰذا البيتِ. إلى غير ذلك مِن الخصائص.

قوله: «ونُؤمِنُ بالمَلائِكَةِ والنَّبِيينَ، والكُتُبِ المُنزَلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أنهم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ».

وجوب الإيمان بالملائكة والكتب المنزلة والمرسلين

ش: هٰذه الأمورُ مِن أركانِ الإيمان، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَّبِّهِ وَالمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآيات، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المشرِق والمَغرِبِ ولٰكِن البِرَّ مَنْ ءَامَنَ باللَّهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ والمَلَٰئِكَةِ وَالْكِتَٰبِ والنَّبِيينَ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧].

فجعل اللَّهُ سبحانه وتعالى الإيمانَ هو الإيمانَ بهٰذه الجُمْلَةِ، وسَمَّى مَنْ آمَنَ بهٰذه الجملةِ مؤمنين، كما جعل الكافرين مَنْ كفر بهٰذه الجملة، بقوله: ﴿ومَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. وقال ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمانِ، فقال: «أَنْ

= لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمة، فلا يقتدى بهم، والدليل على أنه أجيب إلى طَلِبَته قول الله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب﴾ فكل نبي أرسله الله، وكل كتاب أنزله الله بعد إبراهيم، ففي ذريته صلوات الله وسلامه عليه.

(١) في (ب): للناس.

تُـؤْمِنَ باللَّهِ ومَلائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ والْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُـؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِه وَشَرِّهِ»[1].

فهٰذه الأصولُ التي اتفقت عليها الأنبياءُ والرُّسُلُ صلواتُ الله عليهم وسلامُه، ولم يُـؤْمِنْ بها حَقِيقَةَ الْإيمانِ إلَّا أَتْبَاعُ الرسل.

إنكار الفلاسفة لحقيقة الإيمان بالله وكتبه ورسله

وأما أعداؤُهم وَمَنْ سلك سَبِيلَهُمْ مِن الفلاسفة وأَهْلِ البِدَع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارِهَا، وأَعْظَمُ النَّاسِ لها إنكاراً الفـلاسِفَةُ المسمَّوْنَ عند مَنْ يُعَظِّمُهُمْ بالحُكَمَاء، فإن مَنْ عَلِمَ حَقِيقَةَ قولِهم، عَلِمَ أنهم لم يُـؤْمِنُوا باللَّهِ ولا رُسُلِهِ ولا كُتبِه ولا ملائكته ولا باليوم الآخِرِ، فإنَّ مذهبهم أن الله سبحانه وجودٌ مُجرَّدٌ لا مَاهِيَةَ له ولا حقيقة، فلا يَعْلَمُ الجُزئياتِ بأعيانها، وكُلُّ موجودٍ في الخارج، فهو جزئي، ولا يَفْعَلُ عندهم بقُدرته ومشيئته، وإنما العالَمُ عندهم لازِمٌ له أزلاً وأبداً، وإن سَمَّوْه مفعولاً له، فمُصَانَعَةً ومصالَحَةً للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعولٍ، ولا مخلوق، ولا مقدورٍ عليه، ويَنفونَ عنه سَمْعَهُ وبَصَرَه وسائر صفاتِه! فهٰذا إيمانهُم بالله.

١٦٨

وأما كُتُبُه[2]، عندهم، فإنَّهم لا يَصِفُونَهُ بالكلامِ، فلا تكلَّمَ[3] ولا يتكلَّم، ولا قال ولا يقولُ، والقرآنُ عندهم فَيْضٌ فاضَ مِن العقل الفعَّالِ على قلب بشرٍ زاكي النفسِ طاهر، متميِّزٍ عن النوع الْإنساني بثلاثِ خصائص: قوةِ الْإدراكِ وسُرعته، لينالَ العلمَ أعظمَ مما ينالُه غيره! وقوةِ النَّفْسِ، ليـؤثِّر بها في هيولى[4] العالم بقلب صورة إلى صورة،

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

(٢) في (ب): كتبهم، وهو خطأ.

(٣) في (ب) و (ج) و (د): «يكلم» بالياء.

(٤) الهيولى: مادة الشيء التي يصنع منها، كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار، والقطن للملابس القطنية.

وقوةِ التخييل، ليخيِّل بها القوى العقلية في أشكالٍ محسوسةٍ، وهي الملائكةُ عندهم! وليس في الخارج ذَاتٌ منفصلة تَصْعَدُ وتَنْزِلُ، وتَذْهَبُ وتَجِيءُ، وترى وتُخاطِبُ الرسولَ، وإنما ذلك عندهم أُمُورٌ ذِهنية لا وُجُودَ لها في الأعيان.

وأما اليومُ الآخِرُ، فَهُمْ أشدُّ الناس تكذيباً به وإنكاراً له، وعندهم أن هذا العالَمَ لا يَخْرَبُ، ولا تَنْشَقُّ السَّماواتُ ولا تَنْفَطِرُ، ولا تَنْكَدِرُ النُّجُومُ، ولا تُكوَّرُ الشمس والقَمَرُ، ولا يَقُومُ الناسُ مِن قبورهم، ويُبْعَثُونَ إلى جنةٍ ونار! كُلُّ هٰذا عندهم أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيمِ العوام، لا حقيقةَ لها في الخارج، كما يَفْهَمُ منها أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. فهٰذا إيمان هذه الطائفة ــ الذليلةِ الحقيرة ــ بالله وملائكته وكتبه ورُسُلِه واليومِ الآخر. وهٰذه هي أصولُ الدين الخمسة.

أصول المعتزلة الخمسة

وقد أبدلتها المعتزِلَةُ بأُصُولِهِم الخَمْسَةِ التي هَدَمُوا بها كَثِيراً مِنَ الدين، فإنهم بَنَوْا أَصْلَ دينهم على الجِسْمِ والعَرَضِ الذي هُوَ المَوْصُوفُ والصفة عندهم، واحتجُّوا بالصفات التي هي الأَعْرَاضُ على حُدُوثِ المَوْصُوفِ الذي هو الجِسْمُ، وتكلَّموا في التوحيدِ على هٰذا الأصلِ، فَنَفَوْا عن اللّهِ كُلَّ صِفَةٍ، تشبيهاً بالصِّفاتِ الموجودَةِ في الموصوفات التي هي الأَجْسَامُ، ثم تكلَّموا بَعْدَ ذلك في أفعالِه التي هي القَدَر، وسَمَّوْا ذلك «العَدْلَ»، ثم تكلموا في النبوة والشرائع، والأمرِ والنهي، والوعدِ والوعيدِ، وهي مَسَائِلُ الأسماءِ والأحكام، التي هي الْمَنزِلَةُ بَيْنَ المنزلتين، ومسألة إنفاذِ الوعيد، ثم تكلَّموا في إلزامِ الغير بذلك، الذي هو الأَمْرُ بالمعروف، والنهي عن المنكر، وضَمَّنُوه جَوَازَ الخروجِ على الأئمة بالقتال. فهذه أصولُهُم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصولِ الدين الخمسة التي بُعِثَ بها الرسولُ.

والرافضة المتأخِّرُونَ، جعلوا الأصولَ أربعة: التوحيدَ والعدلَ والنبوة، والإمامةَ.

أصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسول.

وأصولُ أهلِ السنة تابعةٌ لما جاء به الرسولُ.

وأصلُ الدين: الإيمانُ بما جاء به الرسولُ، كما تقدَّم بيانُ ذلك، ولهذا كانَتِ الآيتانِ مِن آخِرِ سورة البقرة ــ لما تضمنتا هذا الأصل ــ لهما شأنٌ عظيم ليس لِغيرهما، ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود عُقبةَ بنِ عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ قَرَأَ الآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ في لَيْلَةٍ[1] كفَتَاهُ»[2]. ١٦٩

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «بَيْنَا[3] جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضاً مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ،

---

(١) «في ليلة» سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٠٨) و(٥٠٠٨) و(٥٠٠٩) و(٥٠٤٠) و(٥٠٥١)، ومسلم (٨٠٨)، وأبو داود (١٣٩٧)، والترمذي (٢٨٨١)، وابن ماجه (١٣٦٩)، وعبدالرزاق (٦٠٢٠)، والدارمي ٢/٤٥٠، والحميدي (٤٥٢)، والطيالسي (٦١٤)، وأحمد ٤/١١٨ و١٢١ و١٢٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٧/٣٣٦، والبغوي (١١٩٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/٣٢٠، والخطيب في «تاريخه» ٤/٢٤١، والطبراني في «الكبير» ١٧/(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٥٤) و(٥٩٩). وقوله: كفتاه، أي: أجزأتا عنه من قيام الليل، أو عن قراءة القرآن مطلقاً، أو من الشيطان وشره، أو دفعتا عنه شر الإنس والجن، وروى أحمد ٤/١١٨ من طريق يحيى بن آدم، عن شريك، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن علقمة، عن أبي مسعود البدري رفعه: «من قرأ الآيتين من آخر البقرة، أجزأت عنه قيام ليلة»، وفي الترمذي (٢٨٨٢)، و«المستدرك» ٢/٢٦٠ وصححه عن النعمان بن بشير رفعه: «إن الله كتب كتاباً وأنزل فيه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا تقرآن في دار فيقربها الشيطان ثلاث ليال». قال الحافظ في «الفتح» ٩/٥٦: وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنتاه من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله، وابتهالهم، ورجوعهم إليه، وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم.

(٣) في (ب): بينما، وهي في صحيح مسلم كذلك.

فقَالَ: هٰذا بَابٌ مِنَ السَّماءِ فُتِحَ اليَوْمَ، لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إلَّا اليَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هٰذا مَلَكٌ نَزَلَ إلَى الأَرْضِ، لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إلا اليَوْمَ، فَسَلَّم، وقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُما، لَمْ يُؤْتَهُما نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتحَةِ الكِتَابِ، وخَوَاتِيمِ سُورَةِ البَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُما[1] إلَّا أُوتِيتَهُ»[2].

وقال أبو طالب المكي[3]: أَرْكَانُ الإِيمانِ سَبْعَةٌ، يعني هٰذه الخمسة، والإيمان بالقدر، والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلةُ عليه ثابتة محكمةٌ قطعية، وقد تَقَدَّم الإشارةُ إلى دليلِ التوحيد والرسالة.

أصناف الملائكة وتنوع أعمالهم التي كلفوا بها

وأما الملائكة، فهم الموكَّلُون بالسماوات والأرض، فكُلُّ حركة في العالم، فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]. ﴿فَالْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]. وهُم الملائكةُ عندَ أهلِ الإيمانِ وأتباعِ الرسل، وأما المُكَذِّبُونَ بالرسل المنكِرُون للصانع، فيقولونَ: هي النجومُ.

وقد دلَّ الكتابُ والسنة على أصناف الملائكة، وأنها مُوَكَّلَةٌ

---

(١) في الأصول: منها، والمثبت من صحيح مسلم.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٦) في صلاةالمسافرين: باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، والنسائي ١٣٨/٢ في افتتاح الصلاة: باب فضل فاتحة الكتاب، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٢٢/٤، والبغوي (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٥).

(٣) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي الزاهد الواعظ صاحب «قوت القلوب» في التصوف والرقائق، وقد اعتمده الإمام الغزالي في «الإحياء»، من أهل الجبل بين بغداد وواسط، نشأ واشتهر بمكة، ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم، فانتمى إلى مقالته، وقدم بغداد، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه، وحفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق، فبدعه الناس وهجروه، وامتنع عن الوعظ، وتوفي ببغداد سنة (٣٨٦ هـ). «تاريخ بغداد» ٨٩/٣، و«الميزان» ٦٥٥/٣، و«وفيات الأعيان» ٣٠٣/٤، و«لسان الميزان» ٣٠٠/٥.

بأصنافِ المخلوقات، وأنه سبحانه وَكَّل بالجبالِ ملائكة، ووكَّلَ بالسحاب والمطرِ ملائكةً، ووكَّلَ بالرَّحِمِ ملائكة تُدَبِّرُ أمرَ النطفة حتى يَتِمَّ خلقُها، ثم وكَّل بالعبدِ ملائكةً لِحفظ ما يَعْمَلُهُ وإحصائه وكتابته، ووكَّلَ بالموت ملائكةً، ووكل بالسُّؤال في القبرِ ملائكةً، ووكَّل بالأفلاكِ ملائكة يُحركونها، ووكَّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكَّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعِمارتها ملائكة، ووكَّلَ بالجنة وعِمارتها وغِراسها وعَمَلِ آلاتها ملائكة.

فالملائكةُ أَعْظَمُ جنودِ الله، ومِنْهُم: المُرْسَلات عُرْفاً، والنَّاشِرَاتُ نَشْراً، والفارقات فَرْقاً وَالْمُلْقِيَاتُ ذِكراً[1].

---

(١) في تفسير ابن كثير ٨/٣٢٠ ـ ٣٢١: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا زكريا بن سهل المروزي، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: ﴿والمرسلات عرفا﴾ قال: الملائكة. قال: ورُوي عن مسروق، وأبي الضحى، ومجاهد ـ في إحدى الروايات ـ والسدّي، والربيع بن أنس، مثل ذلك. ورُوي عن أبي صالح أنه قال: هي الرسل. وفي رواية عنه: هي الملائكة، وهكذا قال أبو صالح في ﴿العاصفات﴾ و﴿الناشرات﴾ و﴿الملقيات﴾: إنها الملائكة.

قال الثوري، عن سلمة بن كُهَيل، عن مسلم البطين، عن أبي العُبَيدَين قال: سألت ابن مسعود عن ﴿المرسلات عرفاً﴾، قال: الريح. وكذا قال في ﴿العاصفات عصفا، والناشرات نشراً﴾: إنها الريح، وكذا قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وأبو صالح ـ في رواية عنه ـ وتوقف ابن جرير في ﴿المرسلات عرفاً﴾: هل هي الملائكة أرسلت بالعُرْف، أو كعُرْف الفرس يتبع بعضهم بعضاً؟ أو: هي الريح إذا هبت شيئاً فشيئاً؟ وقطع بأن العاصفات عصفاً هي الرياح كما قاله ابن مسعود ومن تابعه. وممن قال ذلك في العاصفات أيضاً: علي بن أبي طالب، والسدي. وتوقف في ﴿الناشرات نشراً﴾ هل هي الملائكة أو الريح؟ كما تقدم. وعن أبي صالح: أن ﴿الناشرات نشراً﴾: المطر.

والأظهر أن «المرسلات» هي الرياح، كما قال تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾، =

وَمِنْهُم: النازِعَات غَرْقاً، والنَّاشِطَات نَشْطاً، والسَّابِحَات سَبْحاً، فالسَّابِقَات سَبْقاً.

ومنهم: الصَّافَات صَفّاً، فَالزَّاجِرَات زَجْراً، فَالتَّالِيَات ذِكْراً. ومعنى جمع التأنيث في ذلك كُلِّه: الفِرَقُ والطوائف والجماعات، التي مفردها «فرقة» و«طائفة» و«جماعة».

ومنهم مَلائِكَةُ الرحمة، وملائكةُ العذاب، وملائكةٌ قد وُكِّلُوا بِحَمْلِ العرش، وملائكة قد وكِّلُوا بِعمَارةِ السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يُحصيها إلا الله تعالى.

الملك رسول منفذ لأمر مرسله
١٧٠

ولفظ «الملَك» يُشْعِرُ بأنه رسول مُنَفِّذٌ لأمر مرسِله، فليس لهم مِن الأمر شيء، بل الأمرُ كُلُّه لله الواحد القهار، وهم يُنَفِّذُونَ أمرَه: ﴿لا يَسْبِقُونَه بِالقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧ ـ ٢٨] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠].

= وقال تعالى: ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته﴾. وهكذا العاصفات هي: الرياح، يقال: عصفت الريح إذا هبَّت بتصويت، وكذا الناشرات هي: الرياح التي تنشر السحاب في آفاق السماء، كما يشاء الرب عز وجل.

وقوله: ﴿فالفارقات فرقاً. فالملقيات ذكراً. عذراً أو نذراً﴾، يعني: الملائكة. قاله ابن مسعود، وابن عباس، ومسروق، ومجاهد، وقتادة، والربيع بن أنس، والسدّي، والثوري. ولا خلاف ها هنا فإنها تنزل بأمر الله على الرسل، تفرق بين الحق والباطل، والهدى والغَي، والحلال والحرام، وتلقي إلى الرسل وحياً فيه إعذار إلى الخلق، وإنذار لهم عقاب الله إن خالفوا أمره.

فَهُمْ عِبَاد له مُكْرَمُونَ، منهم الصَّافُّون، ومنهم المُسبِّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم[1]، لا يتخطَّاه، وهو على عَمَلٍ قد أُمِرَ به، لا يُقصِّر عنه، ولا يتعدَّاه، وأعلاهُم الذين عنده: ﴿لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ[2] * يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ ــ ٢٠].

ورؤساؤهم الأَمْلاكُ الثلاثة[3]: جِبريل ومِيكائِيلُ وإسرافيلُ، الموكَّلون بالحياة، فجبريل موكَّل بالوحي الذي به حياةُ القلوبِ والأرواح، وميكائيل موكَّل بالقَطْرِ الذي به حياةُ الأرضِ والنباتِ والحَيَوانِ، وإسرافيلُ مُوَكَّلٌ بالنفخ في الصُّورِ الذي به حياةُ الخلق بعد مماتهم.

فَهُمْ رُسُلُ الله في خلقه وأمره، وسُفراؤه بينَه وبَيْنَ عبادِه، ينزلُون بالأمرِ مِنْ عنده في أقطارِ العالم، ويَصْعَدُونَ إليه بالأمر، قد «أَطَّتِ[4] السماواتُ بهم، وحُقَّ لها أن تَئِطَّ، ما فيها موضعُ أربعِ أصابعٍ إلا وَمَلَكٌ

---

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم وإنا لنحن الصَّافون وإنا لنحن المسبِّحون﴾ والمعنى: ما من ملك إلا له موضع من السماء مخصوص يعبد الله فيه، والصافون: الذين يقفون صفوفاً في الطاعة، وأخرج مسلم في «صحيحه» (٥٢٢) من حديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء».

(٢) في معناه ثلاثة أقوال، أحدها: لا يرجعون. رواه ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، والثاني: لا ينقطعون. قاله مجاهد، وقال ابن قتيبة: لا يعيون، والحَسِيرُ: المنقطع الواقف إعياء وكلالاً. والثالث: لا يملون، قاله ابن زيد. «زاد المسير» ٥/٣٤٤ ــ ٣٤٥.

(٣) في هامش (أ) و(د): ومنهم الرؤساء الأملاك. نسخة.

(٤) في «النهاية»: الأطيط: صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحنينها، أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت.

قائم أو راكع أو ساجد لله»[1]، ويدخُلُ البيتَ المعمورَ مِنهم كُلَّ يوم سبعون ألفاً لا يَعودُونَ إليه آخرَ ما عليهم[2].

آيات كثيرة وردت في ذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم

والقرآن مملوءٌ بذكرِ الملائكة وأصنافِهم ومراتبهم، فتارةً يَقْرِنُ الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاتَه بصلاتهم، ويُضيفهم إليه في مواضع التشريف.

وتارةً يذكر حَفَّهم بالعرش، وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب.

وتارةً يصفهم[3] بالإكرام والكرم، والتقريب والعُلُوِّ، والطهارةِ والقوةِ والإخلاص، قال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَٰتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد ١٧٣/٥ من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أطّت وحقّ لها أن تئط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله...» وحسنه الترمذي مع أن إبراهيم بن المهاجر لين الحديث، لكن يشهد له حديث حكيم بن حزام عند الطحاوي في «المشكل» ٤٣/٢، والطبراني في «الكبير» (٣١٢٢)، وسنده قوي، وآخر من حديث أنس بن مالك عند أبي نعيم في «الحلية» ٢٦٩/٦، وسنده ضعيف، فيتقوى الحديث بهذين الشاهدين ويصح.

(٢) قطعة من حديث الإسراء المطول المخرج في «الصحيحين» وفيه: أن رسول الله ﷺ قال بعد مجاوزته إلى السماء السابعة: «ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله في كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم».

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «يضيفهم».

رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿كِرَاماً كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]. ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]. ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢١]. ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨]. وكذلك الأحاديثُ النبوية طافحةٌ بذكرهم، فلهذا كان الإيمانُ بالملائكة أَحَدَ الأصول الخمسة التي هي أركانُ الإيمان.

١٧١ مذاهب الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر

وقد تكلم الناسُ في المفاضلة بينَ الملائكة[1] وصالحي البشر، ويُنْسَبُ إلى أهل السنة تَفْضِيلُ صالحي البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تَفْضِيلُ الملائكة.

وأَتْبَاعُ الأشعريِّ على قولين: منهم من يُفضِّل الأنبياءَ والأولياءَ، ومنهم من يقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحُكِيَ عن بعضهم مَيْلُهُم إلى تفضيلِ الملائكة، وحُكِيَ ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبَعْضِ الصوفية.

وقَالَتِ الشيعة: إنَّ جَمِيعَ الأئمة أَفْضَلُ من جميع الملائكة، ومِن الناسِ مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً آخر، ولم يَقُلْ أَحَدٌ ممن له قَوْلٌ يُؤْثَرُ: إن الملائكة أفضلُ مِن بَعْضِ الأنبياءِ دونَ بعض. وكُنْتُ ترددتُ في الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قَرِيبٌ مما لا يعني، و«مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيه»[2].

---

(١) انظر بسط المسألة في «الفتاوى» ٤/٣٥٠ ـ ٣٩٢ لشيخ الإسلام.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٤٢ وهو صحيح.

والشيخ رحمه الله لم يتعرض إلى هذه[1] المسألة بنفيٍ ولا إثْبَاتٍ، ولعله يَكُونُ قد ترك الكلام فيها قصداً، فإنَّ الإمامَ أبا حنيفة رحمه الله وَقَف في الجوابِ عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»[2]، فإنه ذكر مسائلَ لم يَقْطَعْ أبو حنيفة فيها بِجَوَابٍ، وعدَّ منها: التَّفْضيلَ بيْنَ الملائكة والأنبياء[3].

فإنَّ الوَاجِبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين، ولَيْسَ علينا أن نَعْتَقِدَ أيَّ الفريقين أَفْضَلُ، فإنَّ هذا لو كان مِن الواجبات[4]، لَبين لنا نَصًّا، وقد قال تعالى: ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ [المائدة: ٣]. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نسيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وفي «الصحيح»[5] «إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ فلا تُضَيِّعُوها، وحدَّ

---

(١) في (ب): لهذه.

(٢) وهو «الملتقط» تأليف أبي القاسم محمد بن يوسف العلوي السمرقندي الحنفي عالم بالتفسير والحديث والفقه والوعظ مات سنة (٥٥٦هـ). «الفوائد البهية» ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، و «كشف الظنون» ٢/١٥٧٤ و ١٨١٣.

(٣) جاء في (أ) بعد قوله: «الأنبياء»: وهذا هو الحق، ثم وضع فوقها إشارة الحذف، ولم ترد في (ب) وهي في (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٤) في (ب): الواجب.

(٥) هذا يوهم أنه في أحد «الصحيحين»، وليس هو في واحد منهما، وإنما هو حديث حسن بشواهده، أخرجه الدارقطني ٤/١٨٤، والحاكم ٤/١١٥، والبيهقي ١٠/١٢ و ١٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/١٧، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ٢/٩ من طرقٍ عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة، ورجاله ثقات، إلا أن مكحولاً لا يصح له سماع من أبي ثعلبة، فهو منقطع، لكن له شاهد من حديث أبي الدرداء بلفظ: «ما أحل الله في كتابه، فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً» ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيًّا﴾ وأخرجه البزار (٢٢٣١)، والحاكم ٢/٣٧٥ من طريق عاصم بن رجاء، عن أبيه، عن أبي الدرداء، وسنده قوي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال البزار: وإسناده صالح، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٧/٥٥ عن البزار، وقال: رجاله ثقات، وله شاهد آخر من حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (١٧٢٦)، وابن ماجه =

حُدُوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياءَ فلا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عن أشياءَ ـ رحمةً بكم غَيْرَ نسيانٍ ـ فلا تسألُوا عنها».

فالسكوتُ عَنِ الكلام[1] في هٰذه المسألة نفياً وإثباتاً ـ والحالةُ هذه ـ أولى.

ولا يُقال: إنَّ هٰذه المسألةَ نَظِيرُ غيرِها من المسائل المستنبطةِ مِن الكتاب والسُّنة، لأنَّ الأدلة هنا متكافئة، على ما أُشِيرُ إليه، إن شاء اللّٰهُ تعالى. وحملني على بَسْطِ الكلامِ هنا: أن بَعْضَ الجاهلين يُسِيئون الأدَبَ بقولهم: كان المَلَكُ خادِماً للنبيِّ ﷺ! أو: إنَّ بَعْضَ الملائكة خُدَّامُ بني آدم!! يعنون الملائكةَ الموكَّلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانِبةِ للأدب.

والتفضيلُ ـ إذا كان على وجه التنقصِ أو الحميَّة والعصبية للجنس ـ لا شكَّ في رَدِّهِ. وليس هٰذه المسألةُ نَظِيرَ المفاضلة بينَ الأنبياء، فإن تلك قد وُجِدَ فيها نصٌّ، وهو قَوْلُه تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ . . .﴾ الآية [البقرة: ٢٥٣]. وقولُه تعالى:

= (٣٣٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٤)، والحاكم ٤/١١٥، والبيهقي ٩/٣٢٠ و ١٠/١٢ من طريق سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه، فهذا مما عفا عنه» وسيف بن هارون ضعيف، وقال الترمذي: وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قولَه، وكأن الحديث الموقوف أصح، وأخرجه الطبراني (٦١٥٩) من طريق علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل ـ يعني بشر ـ عن مسلم البطين، عن أبي عبدالله الجدلي، عن سلمان، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم. . .

(١) في (ب): عن هذا الكلام.

﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم الكلامُ في ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين» يعني النَّبيَّ ﷺ.

١٧٢ والمعتبرُ رُجحانُ الدليل، ولا يُهْجَرُ القولُ، لأن بعضَ أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكونَ المسألة مختلفاً فيها بَيْنَ أهلِ السنة، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً[1] بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهرُ أن القولَ بالتوقف أحدُ أقواله.

والأدلَّة في هذه المسألة من الجانبين إنما تَدُلُّ على الفَضْلِ، لا على الأفضلية، ولا نِزَاع في ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزاري[2] رحمه الله مصنف سماه «الإشارة[3] في البشارة في تفضيل البشر على المَلَك» قال في آخره: اعلم أن هٰذه المسألة مِن بِدَعِ عِلْمِ الكلام، التي لم يتكلم فيها الصَّدْرُ الأولُ من الأمة، ولا مَنْ بَعْدَهُمْ من أعلام الأئمة، ولا يتوقَّفُ عليها أصلٌ من أصول العقائد، ولا يتعلَّق بها مِن الأمورِ الدينية كثير[4] من المقاصد، ولهذا خلا

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو الإمام العلاّمة العالم شيخ الشافعية في زمانه عبدالرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري تاج الدين المعروف بالفركاح، المصري الأصل، الدمشقي الإقامة والشهرة والوفاة. قال الحافظ ابن كثير في «البداية» ١٣/٣٢٥: كان ممن اجتمع فيه فنون كثيرة من العلوم النافعة، والأخلاق اللطيفة، وفصاحة المنطق، وحسن التصنيف، وعلو الهمة، وفقه النفس، وكتابه «الإقليد» الذي جمعه على أبواب التنبيه، وصل فيه إلى باب الغصب، دليل على فقه نفسه، وعلو قدره، وقوة همته، ونفوذ نظره، واتصافه بالاجتهاد الصحيح في غالب ما سطّره. توفي سنة (٦٩٠هـ). مترجم في «طبقات الشافعية» للسبكي ٨/١٦٣، و«فوات الوفيات» ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٥، و«البداية والنهاية» ١٣/٣٢٥، و«العبر» ٥/٣٦٨، و«الدارس» للنعيمي ١/٢٨.

(٣) في (أ) و(ج) و(د): الإثارة.

(٤) في (ب): كبير.

عنها طائفةٌ مِن مصنفات هٰذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جَمَاعَةٌ من الأعيان، وكُلُّ متكلم فيها من عُلماءِ الظاهر بعلمه، لم يَخْلُ كلامُه عن ضعفٍ واضطراب. انتهى.

فَمِما استُدِلَّ به على تفضيلِ الأنبياء على الملائكة: أنَّ الله أَمَرَ الملائِكَةَ أن يَسْجُدُوا لآدَمَ، وذلك دليلٌ على تفضيلِه عليهم، ولذلك امتنع إبْلِيسُ واستكبر وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

قال الآخرون: إن سُجُودَ الملائكة كان امتثالاً لأمر رَبِّهِمْ، وعبادةً وانقياداً وطاعةً له، وتكريماً لآدم وتعظيماً، ولا يَلْزَمُ مِن ذلك الأفضلية، كما لم يَلْزَمْ مِن سجود يعقوب لابنه يوسف عليهما السَّلَامُ تَفْضِيلُ ابنه عليه، ولا تَفْضِيلُ الكعبةِ على بني آدمَ بسجودهم إليها امتثالاً لأمرِ ربهم.

وأما امتِنَاعُ إبليسَ، فإنه عَارَضَ النَّصَّ برأيه وقياسِه الفاسِدِ بأنه خَيْرٌ منه، وهذه المُقَدِّمَةُ الصُّغرى، والكبرى محذوفة، تقديرُها: والفاضِلُ لا يَسْجُدُ للمفضول! وكلتا المقدمتين فاسدة:

أما الأولى: فإنَّ الترابَ يفوقُ النارَ في أكثر صفاته، ولهذا خان إبليسَ عُنْصُرُه، فأبى واستكبر، فإنَّ مِن صفاتِ النارِ طَلَبَ العلوِّ والخِفَّة والطيش والرُّعونة، وإفسادَ ما تَصِلُ إليه ومحقه وإهلاكهُ وإحراقه، ونفع آدمَ عُنْصُرُه في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن مِنْ صفاتِ التراب الثباتَ والسكونَ والرصانةَ، والتواضعَ والخضوعَ والخشوعَ والتذلُّلَ، وما دنا منه يَنْبُتُ ويزكو، وينمي[1] ويُبارك فيه، ضد النار.

---

(١) في (ب): وينمو، وكلاهما صحيح، يقال: نمى ينمي وينمو: إذا زاد.

وأما المُقَدِّمَةُ الثانية ـ وهي: أن الفَاضِلَ لا يسجد للمفضول ـ: فباطِلَةٌ، فإنَّ السُّجُودَ طاعةٌ لله، وامتثالٌ لأمره، ولو أَمَرَ اللّـهُ عِبَادَه أن يسجدوا لِحَجَرٍ، لوجب عليهم الامتثالُ والمُبَادَرَةُ، ولا يَدُلُّ ذلك على أن المَسْجُودَ له أَفْضَلُ مِن الساجد، وإن كان فيه تكريمُه وتعظيمُه، وإنما يَدُلُّ على فضله، قالُوا: وقد يَكُونُ قولُه: ﴿هٰذا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، بعد طَرْدِهِ لامتناعه عن السجود له، لا قَبْلَه، فينتفي الاستدلالُ به. ١٧٣

ومنه: أنَّ الملائكةَ لهم عُقُولٌ، وليست لهم شَهَواتٌ، والأنبياءُ لهم عقول وشهوات، فلما نَهَوْا أَنْفُسَهُمْ عن الهوى، ومنعوها عما تَمِيلُ إليه الطِّبَاعُ، كانُوا بذلك أفضل.

قال[1] الآخرون: يجوز أن يَقَعَ مِن الملائكة مِنْ مداومة الطاعة، وتحمُّلِ العبادة، وتركِ الوَنى والفُتـور فيها، مـا يفي بتجنُّب الأنبياءِ شهواتِهم، مع طُولِ مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالى جَعَلَ الملائِكَةَ رُسُلاً إلى الأنبياء، وسفراء بَيْنَـه وبَيْنَهم، وهٰذا الكلامُ قد اعتَلَّ بِهِ مَنْ قال: إن الملائكةَ أَفْضَلُ، واستدلالهم به أقوى، فإنَّ الأنبياءَ المرسلين، إن ثَبَتَ تَفْضِيلُهم على المُرْسَلِ إليهم بالرسالة، ثَبَتَ تَفْضِيلُ الرُّسُلِ من الملائكة إليهم عليهم، فإنَّ الرسولَ الملكي يَكُونُ رسولاً إلى الرسول البشري.

ومنـه: قولُـه تعالى: ﴿وعَلَّم ءَادَمَ الأَسْمـاءَ كُلَّهَا﴾[2] الآيـات. [البقرة: ٣١].

---

(١) في (ب): وقال.

(٢) أي: أودع في نفسه علم جميع الأشياء من غير تحديد ولا تعيين، فالمراد بالأسماء المسميات، عبر عن المدلول بالدليل لشدة الصلة بين المعنى واللفظ الموضوع له، وسرعة =

قال الآخرون: هذا دليلٌ على الفضل، لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علَّمهم[1] الله، ولَيْسَ الخَضِرُ أفضلَ مِن موسى، بكونه عَلِمَ ما لم يَعْلَمْهُ موسى، وقد سافر موسى وفتاه في طلب العلم إلى الخَضِرِ، وتزوَّدا[2] لذلك، وطلب موسى منه العِلْمَ صريحاً، وقال له الخَضِرُ: إنَّك على عِلْمٍ من علم الله إلى آخر كلامه، ولا الهُدهُدُ أفضلَ مِن سليمانَ عليه السلامُ، بكونه أحاط بما لم يُحِطْ به سليمانُ علماً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

قال الآخرون: هذا دليلُ الفَضْلِ لا الأفضلية، وإلا لَزِمَ تَفْضِيلُه على محمد ﷺ، فإن قلتُم: هو مِن ذريته، فَمِنْ ذريته البَرُّ والفاجِرُ، بل يَوْمَ القيامة إذا قيل لآدم: «ابْعَثْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثاً إلى النَّارِ»، «يبعث مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تسع مئة وتسعة وتِسْعِينَ إلى النَّارِ، وَوَاحِداً إلى الجَنَّةِ»[3]، فما بالُ هٰذا التفضيلِ سرى إلى هٰذا الواحِدِ من الألف فقط!.

= الانتقال من أحدهما إلى الآخر، والعلم الحقيقي إنما هو إدراك المعلومات أنفسها، والألفاظ الدالة عليها تختلف باختلاف اللغات التي تجري بالمواضعة والاصطلاح، فهي تتغير وتختلف، والمعنى لا تغيير فيه ولا اختلاف. وانظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٩١/٧ ـ ٩٦.

(١) في (ب): علم.

(٢) في (ب): وتزود.

(٣) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٣٣٤٨) و(٤٧٤١) و(٦٥٣٠) و(٧٤٨٣)، ومسلم (٢٢٢)، وأحمد ٣٢/٣ ـ ٣٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٤٦/٣، والبغوي (٤٣٢٥)، وابن منده في «الإيمان» (٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١).

ومنه: قَوْلُ عَبْدِالله بن سَلَام رضي الله عنه: ما خَلَقَ اللّـهُ خَلْقاً أَكْرَمَ عليه مِن محمد ﷺ، الحديث[1]، فالشَّأنُ في ثبوته، وإنْ صَحَّ عنه، فالشأنُ في ثبوته في نفسه، فإنه يَحْتَمِلُ أن يكونَ مِن الإسرائيليات.

١٧٤ ومنه: حديثُ عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ المَلَائِكَةَ قَالَتْ: يا رَبَّنَا أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا، وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، ونَحْنُ نُسَبِّحُ بحَمْدِكَ، ولا نَأْكُلُ وَلَا نَشْرَبُ وَلَا نَلْهُو، فَكَما جَعَلْـتَ لَهُـمُ الدنيا، فَاجْعَلْ لَنَا الآخِرَةَ؟ قَالَ: لا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ». أخرجه الطبراني[2].

وأخرجه عبدُالله بن أحمد بن محمـد بن حنبل[3] عن عـروة بن رُوَيم، أنه[4] قال: أخبرني الأنصاريُّ، عن النبـيِّ ﷺ: «أن الملائكة قالوا...»، الحديث، وفيه: «ويَنَامُونَ وَيَسْتَرِيحُونَ، فَقَالَ اللّـهُ تَعَالَى:

---

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ٥/٤٨٥ ــ ٤٨٦، والحاكم في «المستدرك» ٤/٥٦٨ ــ ٥٦٩، وصححه ووافقه الذهبـي، وهو كما قالا. وقول الشارح: يحتمل أن يكون من الإسرائيليات، لا محل لهذا الاحتمال هنا، لأن عبدالله بن سلام، يقول هذا رأياً منه واجتهاداً ولم يرفعه إلى أحد، وليس هو من المغيبات.

(٢) أورده الهيثمي في «المجمع» ١/٨٢، وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه إبراهيم بن عبدالله بن خـالد المصيصي، وهـو كذاب متـروك، وفي إسناد «الأوسط» طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام الحافظ شيخ بغداد، أبو عبدالرحمن الذُّهلي الشيباني المروزي البغدادي، كان رحمه الله صيِّناً، ديِّناً، صادقاً، صاحب حديث واتباع وبصر بالرجال، له زيادات كثيرة في «مسند» والده واضحةٌ، عن عوالي شيوخه، توفي سنة (٢٩٠هـ). مترجم في «السير» ١٣/ رقم الترجمة (٢٥٧).

(٤) سقطت من (ب).

«لاَ»، فَأَعَادُوا القَوْلَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذٰلِكَ يَقُولُ: «لا»[1]. والشأن في ثبوتهما، فإن في سندهما مقالاً، وفي متنهما شيئاً، فكيف يُظن بالملائكة الاعتراضُ على اللّـهِ تعالى مراتٍ عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنَّهم: ﴿لا يسبِقُونَه بالْقَوْلِ وَهُمْ بأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وهل يُظَنُّ بهم أنهم بأحوالِهِمْ، متشوِّفُونَ إلى ما سواها مِنْ شهواتِ بني آدم؟ والنومُ أخو المَوْتِ، فَكَيْفَ يَغبِطُونَهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يَغْبِطُونَهُمْ باللهو، وهو مِن الباطل؟ قالُوا: بل الأمرُ بالعكس، فإن إبليسَ إنما وَسْوَسَ إلى آدم، ودلاَّه بغرور، إذْ أطمعه في أن يكون مَلكاً بقوله: ﴿مَا نَهَـٰكُمَا رَبُّكُما عَنْ هـٰذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْتَكُونا مِنَ الخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. فدلَّ أن أفضلية المَلَكِ أمر معلوم مستقرٌ في الفطرة، يشهدُ لذلك قولُه تعالى، حكاية عن النسوة اللاتي قطَّعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿وقُلْنَ حَـٰشَ للّـهِ مَا هٰذا بَشَرَاً إنْ هٰذا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لاَّ أَقُولُ لَكُم عِنْدِي خَزَائِنُ اللّـهِ وَلاَ أَعْلَمُ الغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُم إنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

---

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في «كتاب السنة» (٩٠٢)، وكذا البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣١٦ ــ ٣١٧، وسنده ضعيف لجهالة الأنصاري، وتعيين الأنصاري بكونه أنس بن مالك في رواية ابن عساكر أوجابر بن عبدالله الأنصاري في رواية البيهقي ص ٣١٧ لا يصح، لضعف السند، وأخرجه أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرد على المريسي» ص ٣٤٦ من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو، وإسناده ضعيف لضعف عبدالله بن صالح، وكذلك أخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من حديث عبدالله بن عمرو، وفي إسناد كل منهما كذاب، وانظر «المجمع» ١/ ٨٢ للهيثمي.

قال الأولون: إنَّ هٰذا إنما كان لِمَا هُوَ مركوزٌ في النفوسِ: أن الملائكة خَلْقٌ جميل عظيم، مُقْتَدِرٌ على الأفعال الهائلة، خصوصاً العرب، فإنَّ الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا: إن الملائكة بَنَاتُ الله، تعالى الله عن قولهم عُلوّاً كبيراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى ءَادَمَ وَنُوحاً وآلَ إِبْرٰهِيمَ وآلَ عِمْرٰنَ عَلَى الْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الآخرون: قد يذكر «العَالَمُونَ»، ولا يُقْصَدُ به العُمومُ المطلقُ، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيراً﴾ [الفرقان: ١]. ﴿قَالُوا أَوَ لَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَـٰلَمِينَ﴾ [الحجر: ٧٠]. ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]. ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَـٰهُمْ عَلَى عِلمٍ عَلَى الْعَـٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّـٰلِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٧]. والبرية: مشتقة من البَرْء، بمعنى الخلق، فثبت أنَّ صالحي البشر خَيْرُ الخلقِ.

قال الآخرون: إنما صارُوا خيرَ البريةِ، لكونهم آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، والملائكة في هذا الوصف أَكْمَلُ، فإنهم لا يسأمون ولا يَفْتُرُونَ، فلا يلزمُ أن يكونوا خَيْرَاً من الملائكة. هذا على قراءة من قرأ «البريئة»، بالهمز[1]، وعلى قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنَّها مخففة

١٧٥

(١) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحجتهما أنه من: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً، والله البارىء، والخلق يُبرؤون، والبريئة فعيلة بمعنى مفعولة، كقولك: قتيل بمعنى مقتول. وقرأ الباقون: (البرية) بغير همز، وهو من برأ الله الخلق، إلا أنهم خففوا الهمزة، لكثرة الاستعمال... «حجة القراءات» ص ٧٦٩.

من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البَرى: وهو التُّراب، كما قاله الفراء[1] فيما نقله عنه الجوهري في «الصحــاح»؛ يكـون المعنى: أنهم خَيْرُ مَنْ خُلِقَ من التراب، فلا عُمُومَ فيهـا إذاً لغير مَنْ خُلِقَ مِن التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل[2] صالحي البشر إذا كَمُلُوا، وَوَصَلُوا إلى غايتهم، وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يَكُـونُ إذا دَخَلُوا الجنة، ونالوا الزُّلفى، وسكنوا الدرجاتِ العُلا، وحَبَاهُمُ الرحمٰن بمزيد قُرْبِهِ، وتجلَّى لهم، ليستمتِعُوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

قال[3] الآخرون: الشأنُ في أنَّهم هَلْ صَارُوا إلى حالة يفوقون فيها الملائِكَةَ أو يُسَاوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت[4] أَنَّهُمْ يَصيرُون إلى حالٍ يفوقُون فيها الملائكة، سُلِّم المُدَّعَى، وإلا فلا.

ومما استُدِلَّ به على تَفْضِيلِ الملائكةِ على البشر: قَوْلُه تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلَّهِ وَلَا الْمَلَـٰئِكَةُ الْمُقَرَّبُـونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقد ثَبَتَ من طريقِ اللغة أن مثل هٰذا الكلام يَدُلُّ على أن المعطوفَ أَفْضَلُ من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يُقَالَ: لن يَسْتَنْكِفَ الوَزِيرُ أن يكونَ خادماً للملك، ولا الشرطيُّ أو الحارس! وإنما يقال: لن يستكنف الشرطيُّ أن يكون خادماً للملك ولا الوزير، ففي مثل هذا التركيب يترقَّى من الأدنى إلى الأعلى، فإذا ثَبَتَ تفضيلُهم على

---

(١) في «معاني القرآن» ٣/ ٢٨٢. الفراء: هو العلاّمة، صاحب التصانيف المفيدة، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور، أبو زكريا الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، توفي سنة (٢٠٧هـ)، وهو بطريق الحج رحمه الله. مترجم في «السير» ١٠/ رقم الترجمة (١٢).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) في (ب): ثبت لهم.

عيسى عليه السلامُ، ثبت في حقِّ غيره، إذ[1] لم يقل أحدٌ: إنهم أفضلُ مِن بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنُها، أو مِن أَحْسَنِها: أنه لا نِزَاعَ في فضل قوة المَلَك وقُدرته وشدته وعِظَمِ خلقه، وفي العبودية خُضُوعٌ وذلٌّ وانقياد، وعيسى عليه السلامُ لا يَسْتَنْكِفُ عنها ولا مَنْ هُوَ أَقْدَرُ منه وأقوى وأعظم خَلْقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضليةُ المطلقة من كل وجه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُم عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُم إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومثل هذا يُقالُ بمعنى: إنِّي لو قُلْتُ ذلك، لادعيتُ فوقَ منزلتي، ولَسْتُ ممن يَدَّعي ذلك.

أجابَ الآخرُونَ: أنَّ الكفار كانوا قد قالُوا: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فأمر أن يَقُولَ لهم: إنِّي بشرٌ مِثْلُكُم أَحْتَاجُ إلى ما يحتاج إليه البشرُ من الاكتساب والأكل والشرب لَسْتُ مِنَ الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجةً إلى الطَّعَامِ والشَّرَابِ، فلا يَلْزَمُ حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده[2]: عن أبـي هُريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيـرٌ وأَحَبُّ إلى الله مِنَ المُـؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفي كُلٍّ خَيْرٌ»[3]. ومَعْلُومٌ أن قُوَّةَ البشر لا تُداني قوَّةَ المَلَكِ ولا تُقارِبُها.

---

(١) في (ب): إذا. (٢) في (ب): بإسناد.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) في القدر: باب الأمر بالقوة وترك العجز، وابن ماجه (٧٩) في المقدمة: باب في القدر و(٤١٦٨) في الزهد: باب في التوكل واليقين، وأحمد ٢/٣٦٦ و ٣٧٠، والنسائي في «اليوم والليلة» (٦٢١) و (٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥)، وابن السني (٣٥٠)، والحميدي (١١١٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/١٠١، وابن أبـي عاصم في «السنة» (٣٥٦).

١٧٦ قال الآخرون: الظاهِرُ أن المرادَ المؤمن من البشر ــ والله أعلم ــ فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه ما ثبت في «الصحيح» عن أبـي هُريرة رضي الله عنه، عن النبـي ﷺ أنه قال فيما يروي عن ربِّه عز وجل، قال: «يَقُولُ الله تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِـي، وأَنَا مَعَهُ إذا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي في نَفْسِهِ، ذَكَرْتُه في نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي في مَلأٍ ذَكَرْتُه في مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُم»[١] الحديث. وهذا نَصٌّ في الأفضلية.

قال الآخرون: يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المـرادُ «خير» منـه للمذكـور، لا الخيرية المطلقة.

ومنه ما رواه ابنُ خُزيمة[٢]، بسنده[٣] عن أنسٍ رَضِيَ الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ جبريلُ، فَوكَزَ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى شَجَرَةٍ مِثْلِ وَكْرَيِ الطَّيْرِ، فقعد في إحداهما، وقعدت في الأخرى، فَسَمَت وارتفعت حتى سَدَّت الخَافِقَينِ، وأَنَا أُقَلِّبُ بَصرِي، ولَوْ شِئْتُ أَنْ أَمَسَّ السَّماءَ مَسَّيْتُ[٤] فَنَظَرْتُ إِلى جبريل كَأَنـه حِلسٌ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) و(٧٥٠٥) و(٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) (٢)، و٤/٢٠٦٧ (٢١)، والترمذي (٢٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، وأحمد ٢/٢٥١ و٤١٣ و٤٨٠ و٤٨٢ و٥٣٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٦ ــ ٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٨٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/٢٧.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، الحافظ، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة أبو بكر السُلمي النيسابوري الشافعي، صاحب «الصحيح»، وقد طبع الربع الأول منه. تُوفي سنة (٣١١هـ). مترجم في السير ١٤/ رقم الترجمة (٢١٤).

(٣) في هامش (ب): ما رواه إمام الأئمة محمد بن خزيمة بسنـده في كتاب التوحيد. (ح) وجاءت كذلك في أصل (أ) و(ج) و(د) إلا أنـه قـد أثبت في (أ) إشـارة الحـذف عـلى: «إمام الأئمة محمد» و«في كتاب التوحيد».

(٤) كذا في الأصول، والجادة مَسِسْتُ كما في «التوحيد» و«الحلية»، وإن كان ما هنا له وجه، فقد قالوا: قَصَّيْتُ أظفاري، أي: قصصت.

لاطىء، فَعَرفْتُ فَضْلَ عِلْمِهِ بالله عَلَيَّ[1].

قال الآخرون: في سنده مقالٌ، فلا نُسَلِّمُ الاحتجاجَ به إلا بَعْدَ ثبوته.

وحَاصِلُ الكلامِ: أن هٰذه المسألةَ مِن فضول المسائل، ولهذا لم يتعرَّضْ لها كثير من أهلِ الأصول، وتوقف أبو حنيفة رحمه الله في الجوابِ عنها، كما تَقَدَّمَ، والله أعلم بالصواب[2].

وجوب الإيمان بمن سمى الله في كتابه من رسله وأنبيائه

وأما الأنبياءُ والمرسلون، فعلينا الإيمانُ بِمَنْ سَمَّى اللَّهُ تعالى في كتابه من رسله، والإيمانُ بأنَّ الله تعالى أَرْسَلَ رُسُلاً سواهم وأنبياء لا يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُم وعَدَدَهم إلا اللَّهُ تعالَى الذي أرسلهم.

فعلينا الإيمانُ بِهِمْ جُمْلَةً، لأنَّه لم يأتِ في عددهم نصٌّ. وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمانُ بأنهم بلَّغوا جَمِيعَ ما أرسلوا به على ما أَمَرَهُمُ اللَّهُ به، وأنهم بَيَّنُوه[3] بياناً لا يَسَعُ أحداً ممن أُرْسِلُوا إليه جهلُه، ولا يَحِلُّ له[4] خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَـٰغُ الْمُبِينُ﴾

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠٩ ـ ٢١٠، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٣١٦ من طريق سعيد بن منصور، عن الحارث بن عبيد الإيادي، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، وسنده ضعيف، لضعف الحارث بن عبيد، فقد قال فيه الإمام أحمد: مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا.

(٢) انظر «البداية» ١/٥٤ للحافظ ابن كثير.

(٣) في (ب): بينوا.

(٤) له: لم ترد في (ج).

[النحل: ٣٥] ﴿فإن تولَّوْا فإنَّما عليك البلاغ المبين﴾ [النحل: ٨٢] ﴿وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾(١) [النور: ٥٤]. ﴿وأطيعوا الرسول فإن توليتم فإنما على رسولنا البلاغ المبين﴾ [التغابن: ١٢].

أولو العزم من الرسل

وأما أولو العزم من الرُّسُلِ، فقد قيل فيهم أقوال(٢) أحسنُها: ما نقله البَغَويُّ وغيرُه عن ابنِ عباس وقتادة(٣): أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ومحمد، صلواتُ الله وسلامُه عليهم، قال: وَهُمُ المذكورون في قوله تعالى: ﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ [الشورى: ١٣].

١٧٧

وأما الإيمانُ بمحمدٍ ﷺ، فَتَصْدِيقُه واتِّبَاعُ ما جاء به مِنَ الشرائِعِ إجمالاً وتفصيلاً.

الإيمان بما سمّى الله من الكتب المنزلة

وأما الإيمَانُ بالكُتُبِ المنزلةِ على المرسلين، فَنُؤْمِنُ بما سَمَّى اللّهُ تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيلِ والزبور، ونُؤْمِنُ بأن لِلّه

---

(١) هذه الآية لم ترد في (ب).

(٢) بلغت عند ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣٩٢/٧ ـ ٣٩٣ عشرة أقوال. وذكر الثامن منها: أنهم جميع الرسل، فإن الله لم يبعث رسولاً إلا كان من أولي العزم. قاله ابن زيد، واختاره ابن الأنباري، وقال: «من» دخلت للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: قد رأيت الثياب من الخز، والجباب من القز.

(٣) هو قتادة بن دعامة بن عزيز، حافظ العصر، وقدوة المفسِّرين والمحدِّثين، أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، من بكر بن وائل، كان رأساً في العربية، والغريب، وأيام العرب، وأنسابها، توفي (١١٧هـ). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٣٢).

تعالى سوى ذلك كُتُباً أنزلها على أنبيائه، لا يَعْرِفُ أسماءَهَا وعَدَدَها إلا الله تعالى.

وأما الإيمانُ بالقرآن، فالإقرارُ به، واتباعُ ما فيه، وذلك أمرٌ زائد على الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمانُ بأنَّ الكتبَ المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حقٌّ وهدى ونورٌ وبيانٌ وشفاء، قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيونَ مِنْ رَبِّهِم﴾ [البقرة: ١٣٦]. ﴿الٓم * الله لا إله إلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿وأَنْزَلَ الفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]. ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَـٰفاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢]. إلى غيرِ ذلك مِن الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت مِن عنده. وفي ذلك إثباتُ صفة الكلام والعلو، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَـٰبَ بِالحَقِّ﴾[1] [البقرة: ٢١٣]. ﴿وإِنَّه

---

(١) أخرج ابن جرير في «تفسيره» (٤٠٤٨) من طريق محمد بن بشار، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا همام بن منبه، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. قال: وكذلك هي في قراءة عبدالله: «كان الناس أمة واحدة فاختلفوا»، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/٥٤٦ ـ ٥٤٧ من طريق محمد بن بشار به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا إلا أن أبا داود الطيالسي، واسمه سليمان بن داود روى له البخاري تعليقاً، وهو من رجال مسلم، ولفظ: «فاختلفوا» إنما حذف تعويلاً على قوله في الآية: ﴿ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾ على أنه وقع التصريح بهذا المحذوف في قوله تعالى في سورة يونس الآية ١٩: ﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا﴾.

قال الطبري: فتأويل «الأمة» على هذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس: «الدين» كما قال النابغة الذبياني: =

لكتَـٰبٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ الْبَـٰطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] ﴿وَيَرى الَّذينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]. ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّكُم وَشِفَاءٌ لِّما في الصُّدُورِ وَهُدَىً وَرَحْمةٌ لِلمُـؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدَىً وَشِفَـاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. ﴿فَـآمِنُوا باللّـهِ وَرَسُولِهِ والنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨] وأمثال ذلك كثيرة في القرآن.

قوله: «ونُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِين مُـؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِـيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ».

أهـل القبـلة مسلمون مؤمنون

ش: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا، واسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ المُسْلِمُ، لَهُ مَا لَنَا وعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا»[1]. ويُشيرُ الشيخُ رحمه الله بهٰذا الكلام إلى أن الإسلامَ والإيمانَ وَاحِدٌ، وأن المُسْلِمَ لاَ يَخْرُجُ من الإسلامِ بارتكاب الذنبِ ما لم يستحِلَّه.

والمرادُ بقوله: «أهل[2] قبلتنا» من يدَّعي الإِسْلامَ، ويَسْتَقبِلُ الكعبةَ

= حلفتُ فلم أتـرُكْ لنفسك ريبـةً   وهَـلْ يأثَمَنْ ذو أُمَّةٍ وهـو طـائـعُ

يعني: ذا الدين.

فكان تأويل الآية على معنى قول هؤلاء: كان الناس أمة مجتمعة على ملة واحدة ودين واحد، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. وأصل «الأمة» الجماعة تجتمع على دين واحد، ثم يكتفى بالخبر عن «الأمة» من الخبر عن «الدين» لدلالتها عليه، كما قال جل ثناؤه: ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾ يراد به أهل دين واحد، وملة واحدة.

(١) أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس بلفظ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فـذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته». وقد تقدم تخريجه ص ٢١.

(٢) في (ب): بأهل.

وإن كان من أهلِ الأهواء، أو مِن أَهْلِ المعاصي، ما لم يُكذِّبْ بشيء مما جاء بِهِ الرَّسُولُ ﷺ. وسيأتي الكلامُ على هٰذين المعنيين عند قولِ الشيخ: «ولا نكفِّرُ أحداً مِن أهلِ القبلة بذنبٍ ما لم يستحِلَّه» وعند قوله: «والْإِسلامُ والْإِيمانُ واحد، وأهلُه في أصلِه سواء».

قوله: «ولا نَخُوضُ في اللهِ، ولا نُمارِي في دِينِ اللّـهِ».

ش: يُشير الشيخ رحمه الله تعالى إلى الكفِّ عَنْ كلامِ المتكلمين الباطل، وذمِّ علمهم، فإنَّهم يتكلَّمون في الإلٰه بِغَيْرِ علمٍ وغيرِ سُلْطَانٍ أتاهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]. ١٧٨

وعن أبـي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا ينبغي لأحدٍ أن يَنْطِقَ في ذات الله بشيء، بل يَصِفُه بما وَصَفَ به نَفْسَه. وقال بَعْضُهُمْ: الحقُّ سبحانه يقولُ: مَنْ أَلْزَمْتُهُ القِيامَ مع أسمائي وصفاتي، أَلْزَمْتُهُ الْأَدَبَ، ومن كَشَفْتُ له حَقِيقَةَ ذاتي، أَلزمتُه العَطَب، فاخترِ الأدَبَ أو العَطَبَ، ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كَشَفَ للجبل[1] عن ذاته، سَاخَ الجَبَلُ وتدكدك ولم يَثْبُتْ على عظمةِ الذات. وقال الشِّبلي[2]: الانبساطُ بالقول مع الحقِّ تَرْكُ الأدب.

---

(١) في (ب): الجبل.

(٢) هو أبو بكر،دلف بن جَحْدَر الشبلي البغدادي، أصله من الشبلية قرية من قرى أشروسنة بلدة عظيمة وراء سمرقند، ومولده بسامراء كان حاجباً للموفق، ثم ترك الحجابة، وحضر مجلس بعض الصالحين، فتاب، وصحب الجنيد وغيره، قال الإمام الذهبـي: كان فقيهاً عارفاً بمذهب مالك، وكتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر، وله ألفاظ وحِكَمٌ وحال وتمكن، لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنه فيها كبر وفخر، لا تكون قدوة، توفي سنة (٣٣٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

وقوله: «ولا نُمارِي في دينِ الله» معناه: لا نُخاصِمُ أهلَ الحق بإلقاء شبهاتِ أهلِ الأهواءِ عليهم، التماساً لامترائهم ومَيْلِهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفسادِ دين الإسلام.

قوله: «وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّه كَلامُ رَبِّ العَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَه سَيِّدَ المُرْسَلِينَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وعلى آله أجمعين. وهُوَ كَلامُ اللّهِ تَعَالَى، لا يُسَاوِيه شَيءٌ مِنْ كَلامِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، ولا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمينَ».

النهي عن الجدال في القرآن

ش: فقوله: «ولا نجادلُ في القرآن» يحتمِلُ أنه أراد: أَنَّا لا نَقُولُ فيه كما قال أَهْلُ الزيغ واختلفوا، وجَادَلُوا بالباطل لِيُدْحِضُوا به الحقَّ، بل نَقُولُ: «إنه كلامُ رب العالمين، نَزَلَ به الروح الأمين» إلى آخر كلامه.

ويحتمل أنه أراد: أنا لا نُجادل في القراءاتِ الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح، وكلٌّ من المعنيين حقّ، يشهد بصحة المعنى الثاني، ما رُوي عن عبدِالله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قالَ: سَمِعْتُ رجلاً قرأ[1] آية سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ خِلافَها، فَأَخَذْتُ بيده، فانْطَلَقْتُ به إلى رسول الله ﷺ، فَذَكَرْتُ ذلك له، فَعَرَفْتُ في وجهه الكَرَاهَةَ، وقال: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ، ولا تَخْتَلِفُوا، فإنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم اختلَفُوا فَهَلَكُوا». رواه مسلم[2].

نَهى ﷺ عن الاختلافِ الذي فيه جَحْدُ كُلٍّ واحد من المختلفين

---

(١) في (ب): يقرأ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٠) و(٣٤٧٦) و(٥٠٦٢)، وأحمد ١/٣٩٣ و٤١٢ و٤٥٦، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح. ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٧/١٥٢.

ما مَعَ صاحبه مِن الحق، لأن كلا[1] القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلَّل ذلك بأنَّ مَنْ كان قبلنا اختلفوا، فهلكوا، ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أَدْرِكْ هٰذه الأُمَّةَ لا تَخْتَلِفْ كما اخْتَلَفَتِ الْأُمَمُ قبلَهم[2]. فَجَمَعَ النَّاسَ على حرفٍ واحدٍ اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب، ولا فِعْلٌ لِمحظور، إِذْ كانت قِرَاءَةُ القرآن على سبعةِ أحرف جائزةً لا وَاجِبةً، رُخْصَةً من الله تعالى، وقد جعل الاختِيَارَ إليهم في أيِّ حَرْفٍ اختاروه.

كما أن تَرْتِيبَ السُّوَرِ لم يكن واجباً عليهم منصوصاً، ولهذا كان تَرْتِيبُ مصحف عبدِالله على غيرِ ترتيبِ المصحف العثماني، وكذلك مصحفُ غيره. وأما تَرْتِيبُ آيات السور، فهو ترتيبٌ منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يُقَدِّمُوا آيةً على آية، بخلاف السُّوَرِ، فلما رأى الصحابةُ أن الأمة تَفتَرِقُ وتختلِفُ، وتتقاتل إِنْ لم تجتمع على حرفٍ واحد، جمعهم

---

(١) في (ب): كلًا من.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٧) من طريق موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

الصحابةُ عليه. هذا قَوْلُ جمهور السلف مِن العلماء والقراء قاله ابنُ جرير[1] وغيرُه.

ومنهم مَنْ يَقُولُ: إنَّ التَّرَخُّصَ في الأحرفِ السبعة كان في أوَّلِ الإسلام، لما في المحافظة على حرفٍ واحدٍ مِن المشقة عليهم أولاً، فلما تذلَّلَتْ أَلْسِنَتُهُمْ بالقراءة، وكان اتفاقُهم على حرفٍ واحدٍ يسيراً عليهم، وهو أَوْفَقُ لهم؛ أجمعوا على الحرفِ الذي كان في العَرْضَةِ الأخيرة.

179

وذهب طَوَائِفُ من الفقهاء وأَهْلِ الكلامِ إلى أنَّ المصحف مُشْتَمِلٌ على الأحرف السبعة، لأنَّه لا يَجُوزُ أن يُهْمَلَ شيءٌ مِنَ الْأَحْرُفِ السبعة[2]، وقد اتفقوا على نقلِ المصحف العثماني، وترك ما سواه. وقد تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إلى الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

وأما مَنْ قال عن ابن مسعود: إنَّه كان يجوِّز القراءةَ بالمعنى! فقد كذَب عليه، وإنما قال: قد نظرتُ إلى القُرَّاء فرأيتُ قراءتَهم متقارِبةً، وإنما هُوَ كقولِ أحدكم: هَلُمَّ، وأقبِلْ، وتعالَ، فاقرؤوا كما عُلِّمْتُمْ[3]، أو كما قال.

---

(1) انظر «جامع البيان» ١/٥٦ ـ ٥٩.

(2) في «فتح الباري» ٩/٢٩ ـ ٣٠ نقلاً عن أبي شامة: وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها؟ مال ابن الباقلاني إلى الأول، وصرح الطبري وجماعة بالثاني، وهو المعتمد.

(3) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٨٠)، من ثلاث طرق عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبدالله: إني قد سمعت إلى القراءة، فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطعَ، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال. وإسناده صحيح.

والله تعالى قد أَمَرَنا أن لا نُجادِلَ أهلَ الكِتَابِ إلا بالتي هي أَحْسَنُ إلا الذين ظَلَمُوا منهم، فكيف بمناظرة أَهْلِ القِبْلَةِ؟ فإنَّ أهلَ القبلة مِن حيث الجُمْلَة خيرٌ من أهل الكتاب، فلا يَجُوزُ أن يُناظَرَ مَنْ لم يظلم منهم إلا بالتي هِيَ أَحْسَنُ، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافرٌ قبل أن تُقَامَ عليه الحُجَّةُ التي حكم الرسولُ بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لِهٰذه الأمة عن الخطأ والنسيان[1]. ولهذا ذَمَّ السَّلَفُ أهلَ الأهْواء، وذكروا أن آخِرَ أمرهم السيف، وسيأتي لهذا المعنى زيادةُ بيان، إن شاء الله تعالى، عند قولِ الشيخ: «ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

وقوله: «ونشهد أنه كلامُ ربِّ العالمين» تقدم الكلام[2] على هٰذا المعنى عند قوله: «وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً».

وقوله: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمينُ» هو جبريل عليه السلام، سُمِّيَ رُوحاً، لأنه حامِلُ الوحي الذي به حياةُ القلوب إلى الرسل من البشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أمينٌ حقُّ أمين، صلواتُ الله عليه، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

---

(١) أخرج ابن ماجه (٢٠٤٥) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١٣١: هذا إسناد صحيح، إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزي في «الأطراف»: رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلس تدليس التسوية. ورواية بشر بن بكر التنيسي المتصلة أخرجها البيهقي في «سننه» ٣٥٦/٧ والطبراني في «الصغير» ٢٧٠/١، والدارقطني ١٧٠/٤ ـ ١٧١، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٥٦/٢، وصححه ابن حبان (١٤٩٨)، والحاكم ١٩٨/٢، ووافقه الذهبي.

(٢) في (ب): القول.

مُّبِين﴾ [الشعراء: ١٩٣ ــ ١٩٥] وقال تعالى: ﴿إِنَّه لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ ــ ٢١]. وهذا وصف جبريل، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ الآيات [الحاقة: ٤٠ ــ ٤١]، فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: «فعلَّمَه سَيِّدَ المرسلين» تَصْرِيحٌ بتعليم جبريلَ إياه، إبطالاً لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوَّرَهُ في نفسه إلهاماً[1].

وقوله: «ولا نَقُولُ بخلقه، ولا نُخَالِفُ جماعةَ المسلمين» تنبيهٌ على أن من قال بخلق القرآن، فقد خالف جَمَاعَةَ المسلمين، فإن سَلَفَ الأمة كُلَّهم متفقون على أن القرآن كلامُ الله بالحقيقةِ غيرُ مخلوق، بل قولُه: «ولا نخالف جماعة المسلمين» مجرى على إطلاقه: أنا لا نُخَالِفُ جَمَاعةَ المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه، فإنَّ خِلافَهُم زَيْغٌ وضلال وبِدْعَةٌ.

١٨٠

قوله: «وَلَا نُكَفِّرُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ».

لا يجوز تكفير المسلم بذنب لم يستحله

ش: أراد بأهلِ القبلة الذين تقدَّم ذكرُهم في قوله: «ونسمِّي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين» يشيرُ الشيخ رحمه الله[2] إلى الردِّ على الخوارج القائلين بالتكفير بكُلِّ ذنب.

واعلم ــ رَحِمَكَ الله وإيانا ــ أن بَابَ التكفيرِ وعَدَمَ التكفير، بابٌ عَظُمَتِ الفِتْنَةُ والمحنةُ فيه، وكَثُرَ فيه الافتراقُ، وتشتتت فيه الأهواءُ والآراء، وتعارضت فيه دلائلُهم، فالناسُ فيه، في جنس تكفيرِ أهل

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٠/٢٠٤ ــ ٢٠٦.

(٢) في (ج) و (د) زيادة: «بهذا الكلام» وهي في هامش (ب).

المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفةِ للحق الذي بعث اللّهُ به رسولَه في نفسِ الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلافِ في تكفير أهلِ الكبائر العملية.

فطائفة تقولُ: لا نُكَفِّر مِنْ أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفيرَ نفياً عامّاً، مع العلمِ بأنَّ في أَهْلِ القبلةِ المنافقين، الذين فيهم مَنْ هو أَكْفَرُ من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظْهِرُ بَعْضَ ذلك حيث يُمْكِنُهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضاً: فلا خلافَ بينَ المسلمين أن الرَّجُلَ لو أظهر إنكارَ الواجباتِ الظاهرة المتواترةِ، والمُحَرَّمَاتِ الظاهرة المتواترة، ونحوِ ذلك؛ فإنه يُسْتَتَابُ، فإنْ تابَ، وإلا قُتِلَ كافراً مرتدّاً. والنفاقُ والرِّدة مظنَّتُهما[1] البِدَعُ والفُجُورُ، كما ذكره الخلّال[2] في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين[3]، أنه قال: إنَّ أسرعَ الناسِ رِدَّة أَهْلُ الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ في ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُم حَتَّى يَخُوضُوا في حديثٍ غَيرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولهذا امتنع كَثِيرٌ من الأئمة عن إطلاقِ القولِ: بأنَّا لا نُكَفِّرُ أحداً

---

(١) في (أ) و (ج): مظنتها.

(٢) هو الإمام العلّامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، الخلال، المتوفى سنة (٣١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٩٧/١٤.

(٣) هو الإمام شيخ الإسلام أبو بكر الأنصاري، مولى أنس بن مالك، حديثه مخرج في الصحاح والسنن والمسانيد، كان ــ فيما وصفه ابن جرير الطبري ــ فقيهاً عالماً، ورعاً أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل الفضل بذلك، وهو حجة، توفي سنة (١١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٦٠٦/٤ ــ ٦٢٢.

بذنب، بل يُقَالُ: لا نُكَفِّرُهُمْ بكُلِّ ذنب، كما تفعلُه الخوارج، وفَرْقٌ بَيْنَ النفي العامّ ونفي العموم، والوَاجِبُ إنما هو نفي العموم مناقَضَةً لقولِ الخوارج الذين يُكفِّرُونَ بكل ذنب.

ولهذا ـ واللّهُ أعلمُ ـ قيَّده الشَّيْخُ رحمه الله بقوله: «ما لم يَستحِلَّه»، وفي قوله: «ما لم يَستحِلَّه» إشَارَةٌ إلى أن مُرادَه من هٰذا النفي العام لِكل ذنب، الذُّنُوبُ العمليةُ لا العلمية. وفيه إشكالٌ، فإن الشارعَ لم يكتفِ مِن المُكَلَّفِ في العمليات بمجرد العمل دونَ العلم، ولا في العلمياتِ[1] بمجرد العلم دونَ العمل[2]، وليس العَمَلُ مقصوراً على عمل الجوارح[3]، بل أَعْمَالُ القلوب أَصْلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ إلا أن يُضمَّنَ قولُه: «يَستَحِلَّه» بمعنى: يعتقدُه أو نحو ذلك.

١٨١

وقوله: «ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله» . . . إلى آخر كلامه: ردّ على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يَضُرُّ مَعَ الإِيْمان ذنبٌ، كما لا يَنْفَعُ مع الكفر طاعةٌ. فهٰؤلاء في طَرَفٍ، والخَوَارِجُ في طرف، فإنَّهم يقولون: نكفِّر المسلمَ بكُلِّ ذنب، أو بِكُلِّ ذنبٍ كبير، وكذلك المعتزلةُ الذين يقولون: يَحْبَطُ إيمانهُ كُلُّه بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان. لكن الخوارجَ يقولُون: يَخْرُجُ من الإيمان، ويَدْخُلُ في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإِيمان، ولا يدخلُ في الكفر، وهذه المنزلةُ بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلودَ في النار!.

---

(١) في (ج): العمليات، وهو خطأ.

(٢) في (ب): بمجرد العمل دون العلم، وهو خطأ.

(٣) تصحفت في (ب) إلى: الخوارج.

وطَوَائِفُ مِنْ أهل الكلام، والفقه، والحديث لا يقولون ذٰلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البِدْعية، وإن كـان صاحِبُهـا متأوِّلاً، فيقولون: يَكْفُر كُلُّ مَنْ قال هٰذا القولَ، لا يُفَرِّقون بين المجتهدِ المخطىء وغيـره، أو يقولـون بكفر كُـلِّ مبتدع، وهٰؤلاء يـدخل عليهم في هٰـذا الإثبات العام أمورٌ عظيمة، فإنَّ النصوصَ المتواترة قد دلَّت على أنه يخرج من النار مَنْ في قلبه مِثْقَالُ ذرَّةٍ من إيمان، ونُصُوصُ الوعدِ التي يحتجُّ بها هؤلاء تُعارِضُ نصوصَ الوعيد التي يحتج بها أولٰئك.

والكلامُ في الوعيد مبسوطٌ في موضعه، وسيأتي بَعْضُهُ عِنْدَ الكلامِ على قول الشيخ: «وأهلُ الكبائر في النار لا يخلدون إذا مـاتوا وهم مُوَحِّدُونَ».

والمقصود هنا: أن البِدَعَ هي من هٰذا الجنسِ، فإن الرجلَ يكونُ مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأوَّلَ تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً، وإما مفرطاً مذنباً، فلا يُقَالُ: إن إيمانَه حَبِطَ بمجرد ذلك، إلا أن يَدُلَّ على ذلك دَلِيلٌ شرعي، بل هٰذا مِن جنس قَوْلِ الخوارج والمعتزلة، ولا نقولُ: لا يكفر، بل العَدْلُ هو الوسَطُ، وهو: أن الأَقْوَالَ البَاطِلَةَ المُبْتَدَعـةَ المُحَرَّمـة المُتَضَمِّنَةَ نَفْيَ ما أثبته الرسول، أو إثباتَ ما نفاه، أو الأَمْرَ بما نهى عنه، أو النَّهْيَ عما أمر به؛ يُقال فيها الحقُّ، ويُثبت لَها الوَعِيدُ الذي دلَّت عليه النصوصُ، ويُبَيَّنُ أنها كفر، ويُقال: مَنْ قالها، فهو كافر، ونحـو ذلك، كما يُذْكَرُ مِنَ الوعيد في الظلم في النفوس والأموالِ، وكما قد قال كَثِيرٌ مِنْ أهلِ السنة المشاهيرِ بتكفيرِ مَنْ قال بخلقِ القرآن، وأن اللّٰه لا يُرَى في الآخِرَةِ، ولا يَعْلَمُ الأشياءَ قَبْلَ وقوعها. وعن أبي يـوسف رحمه اللّٰه، أنه قال: نَاظَرْتُ أبا حنيفة رحمه اللّٰهِ مدةً، حتى اتَّفَقَ رأيي ١٨٢

ورأيُه: أن مَنْ قال بِخَلْقِ القُرآن، فهو كافِر(١).

وأما الشخص المُعَيَّنُ، إذا قِيلَ: هل تشهدون أنه مِنْ أهلِ الوعيد، وأنه كافر؟ فهٰذا لا نَشْهَدُ عليه إلاَّ بأمرٍ تَجُوزُ معه الشهادةُ، فإنَّه مِن أعظم البغي أن يُشْهَدَ على معين أن اللّـه لا يَغْفِرُ له، ولا يرحمه، بل يُخَلِّدُهُ(٢) في النار، فإن هذا حُكْمُ الكافر بَعْدَ الموت. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبـي هُريرة رضي اللّـه عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللّـه ﷺ يقول: «كَانَ رَجُلَانِ في بني إسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُما يُذْنِبُ، والآخَرُ مُجْتَهِدٌ في العِبَادَةِ، فَكَانَ لا يَزَالُ المُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْب، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْماً عَلَى ذَنْب، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ. فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّـي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيباً؟ فَقَالَ: واللّـهِ لا يَغْفِـرُ اللّـهُ لَكَ، أَوْ لا يُدخلكَ الجَنَّةَ فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُما، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لِهٰذا المُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بـي عَالِماً؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا في يَدَيَّ قَادِراً؟ وقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذهَبْ

من أعظم البغي أن يُشهد على معيّن أن الله لا يغفر له

---

(١) أخرجها الإمام الذهبـي في «العلو» ص ١٤٠ من طريق ابن أبـي حاتم، حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم، حدثنا علي بن الحسن الكراعي، قال: قال أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٥١ من طريق عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي، عن أبيه، قال: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلمت أبا حنيفة رحمه الله سنة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيـي على أن من قال: «القرآن مخلوق فهو كافر». وقال البيهقي: رواة هذا كلهم ثقات، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق محمد بن أيوب الرازي، قال: سمعت محمد بن سابق يقول: سألت أبا يوسف، فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ قال: معاذ الله، ولا أنا أقوله، فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله ولا أنا أقوله. وقال البيهقي: رواته ثقات.

(٢) في (ب): يخلد.

فادخُلِ الجَنَّةَ برَحْمَتِي، وَقَالَ للآخَـرِ: اذهَبُوا بِـهِ إلى النَّار». قـال أبو هريرة: «والَّذي نَفْسِي بيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»، وهو حديث حسن[١].

ولِأنَّ الشخص المعينَ يمْكِنُ أن يكونَ مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو يُمْكِنُ أن يكونَ ممن لم يَبْلُغْهُ مَا وَرَاءَ ذٰلك من النصوص، ويُمْكِنُ أن يَكُونَ له إيمانٌ عظيمٌ وحسناتٌ أوجبت له رحمةَ اللّٰـه، كما غَفَر للذي قال: «إذا مِتُّ فَاسْحَقُونِي ثُمَّ ذُرُّونـي، ثُمَّ غَفَـرَ اللّٰـهُ لَهُ لِخَشْيَتِهِ»[٢] وكان يَظُنُّ أن اللّٰـه لا يَقْدِرُ على جمعه وإعادته، أو شَكَّ في ذلك، لكن هٰذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نُعاقِبَهُ في الدنيا، لِمَنْعِ بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

ثم إذا كَانَ القَوْلُ في نفسه كفراً، قيل: إنه كفرٌ، والقائلُ له يكفر بشروطٍ وانتفاءِ موانع، ولا يكونُ ذلك إلا إذا صـار منافقـاً زنديقـاً، فلا يُتَصَوَّرُ أن يُكفَّرَ أحدٌ من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلاّ مَنْ يكونُ منافقاً زنديقاً، وكتابُ اللّٰـه يُبيِّنُ ذلك، فـإنَّ اللّٰـهَ صَنَّفَ الخَلْقَ فيه ثَلاَثَةَ أصنافٍ: صنفٌ: كفار من المشركين ومِن أهلِ الكتاب، وهُمُ الذين لا يُقِرُّون بالشهادتين، وصِنْفٌ: مؤمنون باطناً وظاهِراً، وصِنْفٌ أقرُّوا به

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١) في الأدب: باب في النهي عن البغي، وسنده حسن.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٣٤٨١) و (٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦)، وابن ماجه (٤٢٥٥)، والنسائي ٤/١١٣، وأحمد ٢/٢٦٩ من حديث أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً البخاري (٣٤٧٨) و (٦٤٨١) و (٧٥٠٨)، ومسلم (٢٧٥٧) (٢٧)، وأحمد ٣/١٣ و١٧ و٧٧ من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن حذيفة بنحوه عند البخاري (٣٤٥٢) و (٣٤٧٩) و (٦٤٧٠)، والنسائي ٤/١١٣.

ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسامُ الثلاثة مذكورة في أوَّلِ سورةِ البقرة، وكُلُّ مَنْ ثبت أنه كافر في نفسِ الأمر وكان مقراً بالشهادتين، فإنه لا يكونُ إلا زنديقاً، والزِّنديقُ هو المنافق[1].

١٨٣ وهنا يَظْهَرُ غَلَطُ الطرفين، فإنه من كفَّر كُلَّ مَنْ قال القَوْلَ المبتدَع في الباطن، يلزمُه أن يُكَفِّرَ أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هُمْ في الباطن يُحِبُّونَ اللّـهَ ورسولَه ويُـؤمِنُونَ باللّـه ورسوله وإن كانوا مذنبين[2]، كما ثبت في «صحيح البخاري» عن أَسْلَم مَوْلَى عُمَرَ رضي اللّـهُ عَنْهُ، عن عُمَرَ: أنَّ رَجُلاً كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِـيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ: عَبْدَاللَّـهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَاراً: وكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ، وكَانَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ من الشَّرَابِ، فأُتِي بِهِ يَوْماً، فأمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ العَنْهُ! ما أَكْثَرَ ما يُـؤتَى بِهِ! فَقَالَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ: «لا تَلْعَنْهُ، فإِنَّهُ يُحِـبُّ اللّـهَ ورَسُولَهُ»[3] وهذا أمر متيقَّنٌ به في طوائفَ كثيرة وأئمة في العلمِ والدين، وفيهم بَعْضُ مقالات الجهمية، أو المرجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمةَ في العلم والدين لا يكونون قائمين

---

(١) في «اللسان»: الزنديق، القائل ببقاء الدهر، فارسي مُعرَّب، قال في شرح القاموس: الزنديق نسبة إلى الزند، وهو كتاب ماني المجوسي الذي كان في زمن بهرام بن هرمز بن سابور، ويدعي متابعة المسيح عليه السلام، وأراد الصيت، فوضع هذا الكتاب، وخبأه في شجرة، ثم استخرجه، والزند بلغتهم: التفسير، يعني: هذا تفسير لكتاب زرادشت الفارسي، واعتقد فيه الإلهين: النور والظلمة، النور يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، وحرم إتيان النساء، لأن أصل الشهوة من الشيطان، ولا يتولد من الشهوة إلا الخبيث، وأباح اللواط لانقطاع النسل، وحرم ذبح الحيوانات، وإذا ماتت، حل أكلها. وانظر «رد المحتار» ٤/٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٢) في (ب): مذبذبين.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٦٠٦).

بجملةِ تلك البدعة، بل بفرعٍ منها، ولهذا انتحل أَهْلُ هٰذه الأهواء لِطوائف من السَّلَفِ المشاهير.

أهل البدع يكفر بعضهم بعضاً، وأهل السنة والجماعة يخطئون ولا يكفرون

فَمِنْ عيوبِ أهل البِدَعِ تَكْفِيرُ بعضِهم بعضاً، وَمِنْ ممادح[1] أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يكفِّرون.

ولكن بقي هنا إشكالٌ يَرِدُ على كلام الشيخ رحمه اللّٰهُ تعالى، وهو: أنَّ الشَّارِعَ قد سمَّى بعضَ الذنوب كُفْراً، قال اللّٰه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «سِبَابُ المُسْلِمِ[2] فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ». متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي اللّٰه عنه[3].

وقال ﷺ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ»[4].

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: ممازح.

(٢) في (ب): «المؤمن» وهو خطأ.

(٣) أخرجه ــ من حديث عبدالله بن مسعود ــ البخاري (٤٨) و(٦٠٤٤) و(٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤)، وابن ماجه (٦٩) و(٣٩٣٩)، وأحمد ١/٣٨٥ و٤١١ و٤٣٣ و٤٣٩ و٤٤٦ و٤٥٤ و٤٦٠، والنسائي ٧/١٢٢، والطيالسي (٢٤٨) و(٢٥٨) و(٣٠٦)، والحميدي (١٠٤)، والترمذي (١٩٨٣) و(٢٦٣٤) و(٢٦٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٠٥)، والبغوي (٣٥٤٨)، والخطيب ١٠/٨٦ ــ ٨٧ و١٣/١٨٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٢٣ و٣٤، و٨/١٢٣ و١٠/٢١٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٦٥، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٩٤٠) والخطيب ٣/٣٩٧ و٥/١٤٤، وأبي نعيم ٨/٣٥٩، وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١/١٧٦ و١٧٨، وابن ماجه (٣٩٤١)، والنسائي ٧/١٢١، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٦٥.

(٤) أخرجه البخاري (٤٤٠٣) و(٦١٦٦) و(٦٧٨٥) و(٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦) (١٢٠)، والنسائي ٧/١٢٦ و١٢٧، وأبو داود (٤٦٨٦)، وابن ماجه (٣٩٤٣)، وأحمد ٢/٨٥ و٨٧ و١٠٤، وابن أبي شيبة ١٥/٣٠، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٨) و(٦٥٩)، وابن حبان (١٨٧) من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري (١٢١) و(٤٤٠٥) =

«وإذَا قَال الرَّجُلُ لِأخيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُما»[1]. متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي اللّـه عنهما.

وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَها: إذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». متفق عليه من حديث عبداللّـه بن عمرو رضي اللّـه عنهما[2].

= و (٦٨٦٩) و (٧٠٨٠)، ومسلم (٦٥) (١١٨)، وابن ماجه (٣٩٤٢)، والنسائي ١٢٧/٧ ــ ١٢٨، والدارمي ٦٩/٢، وأحمد ٣٥٨/٤ و٣٦٣ و٣٦٦، وابن أبي شيبة ٣٠/١٥، والبغوي (٢٥٥٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٩٤/٣، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧٧) و(٢٠٤٢)، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٧) من حديث جرير بن عبدالله. وفي الباب عن أبي بكرة عند البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، وأحمد ٣٩/٥ و٤٩، والنسائي ١٢٧/٧، والطيالسي (٨٥٩)، والطبراني في «الصغير» ١٥٣/١، والخطيب ٢٤٦/٨. وعن ابن عباس عند البخاري (١٧٣٩) و(٧٠٧٩)، والترمذي (٢١٩٣)، وأحمد ٢٣٠/١.

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (١١) (٦٠)، والترمذي (٢٦٣٧)، ومالك ٩٨٤/٢، وأحمد ١٨/٢ و٤٤، و٤٧ و٦٠ و١١٢ و١١٣ و١٤٢، والحميدي (٦٩٨)، والبغوي (٣٥٥٠) و(٣٥٥١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٩) و(٤٤٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٨/١ و٣٦٩، وابن منده في الإيمان (٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧)، وأبو داود (٤٦٨٧)، وابن حبان (٢٤٩) و(٢٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤) و(٢٤٥٩) و(٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وابن حبان (٢٥٤) و(٢٥٥)، وأبو نعيم ٢٠٤/٧، والبغوي (٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٤)، والنسائي ١١٦/٨، وأحمد ١٨٩/٢ من حديث عبدالله بن عمرو، وأخرجه البخاري (٣٣) و(٢٦٨٢) و(٢٧٤٩) و(٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي ١١٧/٨ من حديث أبي هريرة بلفظ: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر» وهو عند البغوي (٣٥)، وابن منده (٥٢٧) و(٥٢٨)، وفي الباب عن ابن مسعود نحوه أخرجه النسائي ١١٧/٨، وأبو نعيم ٤٣/٥، وابن منده (٥٣١).

وقال ﷺ: «لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، والتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»[1].

وقال ﷺ: «بَيْنَ المسلم، وبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ» رواه مسلم عن جابر رضي اللّه عنه[2].

وقال ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِناً فَصَدَّقَهُ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً في دُبُرِهَا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»[3].

وقال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ» رواه الحاكم بهذا اللفظ[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) و(٥٥٧٨) و(٦٧٧٢) و(٦٨١٠)، ومسلم (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥)، وابن ماجه (٣٩٣٦)، والنسائي ٦٤/٨ و٦٥ و٣١٣، والدارمي ٨٧/٢ و١١٥، وأحمد ٢٤٣/٢ و٣١٧ و٣٧٦ و٣٨٦ و٤٧٩، والبغوي (٤٦) و(٤٧)، وابن حبان (١٨٦)، وأبو نعيم ١٦٤/٣ و٣٢٢ و٣٦٩ و٢٥٦/٦ و٢٤٨/٩، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٠٤)، والحميدي (١١٢٨)، وابن أبي شيبة ١٩٤/٨ و٣٢/١١ من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٦٧٨٢) و(٦٨٠٩)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣٥/٥ و١٦٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٢٣) و(١١٦٧٩) و(١١٧٩٩) و(١٣٣٠٤) من حديث ابن عباس، وأخرجه أحمد ١٣٩/٦، وابن أبي شيبة ١٩٤/٨ و١٤/١١ و٣٢ من حديث عائشة بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٢)، وأحمد ٣٧٠/٣ و٣٨٩، والدارمي ٢٨٠/١، وابن أبي شيبة ٣٣/١١، وأبو داود (٤٦٧٨)، والترمذي (٢٦١٨)، وابن ماجه (١٠٧٨)، والنسائي كما في «التحفة» ٣٢٠/٢، وأبو نعيم ٢٧٦/٦ و٢٥٦/٨، والخطيب ١٨٠/١٠، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٢٦/٤ ـ ٢٢٧، والبغوي (٣٤٧)، والبيهقي ٣٦٦/٣.

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وابن الجارود (١٠٧)، والبيهقي ١٩٨/٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٣ ـ ٤٥، والدارمي ٢٥٩/١، وأحمد ٤٠٨/٢ و٤٢٩ و٤٧٦ وإسناده قوي.

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٩٧ وهو صحيح.

وقال ﷺ: «ثِنْتَانِ في أمتي هُمَا كُفْرٌ: الطَّعْنُ في النسب، والنِّياحَةُ عَلَى المَيِّتِ»[1] ونظائر ذلك كثيرة.

١٨٤
الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان والإسلام

والجوابُ: أن أهلَ السُّنة متفقون كُلُّهم على أن مرتَكِبَ الكَبِيرَةِ لا يَكْفُرُ كفراً يَنْقُلُ عن المِلَّة بالكُلِّيَّةِ، كما قالت الخوارجُ، إذ لو كفر كُفْراً يَنْقلُ عن المِلَّة، لكان مرتدّاً يُقْتَلُ على كُلِّ حال، ولا يُقْبَلُ عَفْوُ وليِّ القِصاص، ولا تجري الحدودُ في الزِّنى والسرقة، وشرب الخمر، وهٰذا القَوْلُ معلومٌ بُطلانُه وفَسَادُه بالضرورة مِن دينِ الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يَخْرُجُ من الإيمانِ والإسلام، ولا يَدْخُلُ في الكفر، ولا يستحِقُّ الخُلُودَ في النار مع الكافرين، كما قالَتِ المعتزلةُ، فإنَّ قَوْلَهم باطل أيضاً، إذ قد جعل اللّٰهُ مرتكِبَ الكبيرةِ مِنَ المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[2] [البقرة: ١٧٨]. فلم يُخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله[3] أخاً لوليِّ القِصاص، والمراد أُخُوَّةُ الدين بلا ريب، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (٦٧)، وأحمد ٢/٣٧٧ و ٤٤١ و ٤٩٦، وابن منده في «الإيمان» (٦٦٠) و (٦٦٢) و (٦٦٣).

(٢) في «زاد المسير» قوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء﴾ أي: من دم أخيه، أي: ترك له القتل، ورضي منه بالدية، ودل قوله: ﴿من أخيه﴾ على أن القاتل لم يخرج عن الإسلام.

(٣) في (ب): أو جعله، وهو خطأ.

ونصوصُ الكتاب والسنة والإجماع تَدُلُّ على أن الزانيَ والسارِق والقاذف[1] لا يُقتَلُ، بل يُقَامُ عليه الحَدُّ، فَدَلَّ على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَتْ عنده لأخيه مَظْلِمَةٌ مِنْ عرض أَوْ شَيءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ اليَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لاَ يَكُونَ درهم ولا دينار، إنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلِمَته، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ، أُخِذَ مِنْ سَيِّئَات صَاحِبِه، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثم ألقي في النار»، أخرجاه في «الصحيحين»[2].

فثبت أن الظالمَ يكونُ له حسناتٌ يستوفي المظلومُ منها حقَّه.

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ماتعدون المفلس فيكم؟ قَالُوا: المُفْلِسُ فينا مَنْ لاَ له درهم ولا دينار قال: المُفْلِسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ وله حسنات أمثال الجبال قَدْ شَتَمَ هٰذَا، وأخذ مَالَ هٰذا، وسَفَكَ دَمَ هٰذا، وقذف هٰذا، وضَرَبَ هٰذا، فيقتصُّ هٰذَا مِنْ حَسنَاتِهِ، وَهٰذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فإذا فَنِيَتْ حَسَنَاتُه قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ في النَّارِ». رواه مسلم[3].

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّـَٔاتِ﴾

---

(1) في (ب): القاذف والسارق.

(2) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) و (٦٥٣٤)، والترمذي (٢٤١٩)، والطيالسي (٢٣٢٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/ ٧٠، وأحمد ٢/ ٤٣٥ و ٥٠٦ من حديث أبي هريرة، ولم يخرجه مسلم كما ذكر المؤلف. ولا يوجد اللفظ الذي ذكره المؤلف في مصادر تخريجه.

(3) رقم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة ولفظه عنده: أن رسول الله ﷺ، قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: «إنَّ المفلس من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار». وأخرجه الترمذي (٢٤١٨)، وأحمد ٢/ ٣٠٣ و ٣٣٤ و ٣٧٢.

[هود: ١١٤]. فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسناتٍ تمحو سيئاته، وهذا مبسوط في موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هُنا في حُكْمِ الآخرة، فإنَّهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلَّدٌ في النار، لكن قالت الخوارجُ: نسمِّيه كافراً، وقالت المعتزلة: نُسمِّيه فاسقاً، فالخلافُ بينهم لفظي فَقَط.

وأهلُ السنة أيضاً متَّفِقُون على أنَّه يَسْتَحِقُّ الوَعِيد المُرَتَّب على ذلك الذنب. كما وردت به النُّصوصُ، لا كما يقولُه المُرْجِئَةُ من أنه لا يَضُرُّ مع الإيمَانِ ذَنْبٌ، ولا يَنْفَعُ مَعَ الكُفْرِ طَاعةٌ! وإذا اجْتَمَعَتْ نُصُوصُ الوعدِ التي استدلت بها المرجئة، ونُصُوصُ الوعيدِ، التي استدلَّت بها الخَوَارِجُ والمعتزلة؛ تَبَيَّن لك فَسَادُ القولين. ولا فائدةَ في كلام هٰؤلاء سوى أنك تَسْتَفِيدُ من كلام كُلِّ طائفةٍ فسادَ مذهب الطائفة الأخرى.

١٨٥

الكفر نوعان اعتقادي وعملي

ثم بَعْدَ هذا الاتفاق بَيْنَ أهلِ السنة اختلفوا اختلافاً لفظياً لا يَتَرَتَّبُ عليه فساد، وهو: أنه هَلْ يكونُ الكُفْرُ على مراتب، كفراً دُونَ كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دُونَ إيمان؟ وهٰذا الاختلافُ نشأ من اختلافهم في مسمَّى «الإيمان»: هل هو قولٌ وعمل يزيد[1] وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن مَنْ سماه الله تعالى ورسوله كافراً نُسميه كافراً، إذ من[2] الممتنع أن يُسمِّيَ الله سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رَسُولُه مَنْ تقدم ذكره كافراً، ولا نُطْلِقُ عليهما اسمَ الكُفر، ولكن من قال: إن الإيمانَ قولٌ وعمل يزيدُ ويَنْقُصُ، قال:

---

(١) في (ب): ويزيد.

(٢) في (ب): ومن الممتنع.

هو كفر عَمَلِيٌّ لا اعتقاديٌّ، والكفر عنده على مراتب، كفرٌ دونَ كفر، كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمانَ: هو التصديقُ، ولا يدخلُ العملُ في مسمَّى الإيمان، والكفر: هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازيٌّ غيرُ حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بَيْتِ المقدس[1]، إنَّها سُمِّيَتْ إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها على الإيمان، أو لِدلالتها على الإيمان، إذ هِيَ دالَّة على كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يُحْكَمُ بإسلام الكافر إذا صلَّى كصلاتنا، فَلَيْسَ بَيْنَ فقهاء المِلَّةِ نِزَاعٌ في أصحابِ الذنوب، إذا كانوا مقرِّين باطناً وظاهراً[2] بما جاء به الرَّسُولُ وما تواتر عنهم أنهم مِن أهل الوعيد. ولكن الأقوالَ المنحرفة قَوْلُ من يقول بتخليدِهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصبُ من بعضهم، وإلزامه لمن يُخالِفُ قولَه بما لا يلزمه، والتشنيعُ عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادَلُوا بالَّتي هِيَ أَحْسَنُ، فكيف لا يَعْدِلُ بعضُنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُم شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ الآية [المائدة:٨].

---

(١) هو بهذا اللفظ في الطيالسي (٧٢٢)، والنسائي كما في «التحفة» ٢/٥١، و«الفتح» ١/٩٦، من حديث البراء ومعناه في صحيح البخاري (٤٠) و(٤٤٨٦) من حديث البراء أيضاً.

(٢) في (ب): ظاهراً وباطناً.

وهنا أَمْرٌ يَجِبُ أن يُتَفَطَّن له، وهو: أن الحُكْمَ بِغَيْرِ ما أنزل اللَّـهُ قد يكون كفراً يَنْقُلُ عن المِلَّةِ، وقد يكون مَعْصِيَةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكُونُ كفراً: إما مجازيّاً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسبِ حَالِ الحاكم: فإنه إن اعتقد أنَّ الحُكْمَ بما أنزل اللَّـهُ غَيْرُ واجب، وأَنَّهُ مخيَّرٌ فيه، أو استهان به مع تيقُّنِهِ أنه حُكْمُ الله؛ فـهـذا كُفْـرٌ أكبر، وإن اعتقدَ وجُوبَ الحُكمِ بما أنزل اللَّـهُ، وعلمه في هٰذه الواقعة، وعَدَلَ عنه مع اعترافِهِ بأنه مستحق للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويُسمَّى كافراً كُفراً مجازيّاً، أو كفراً أصغر. وإن جَهِلَ حُكْمَ الله فيها، مع بذل جهده، واستفراغِ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطىء، له أجرٌ[1] على اجتهاده، وخطؤه مغفور.

١٨٦

وأراد الشيخُ رَحِمه الله بقوله: «ولا نقولُ: لا[2] يضرُّ مع الإيمان ذنب لمن عمله» مخالفةَ المرجئة، وشبهتُهم كانت قد وقعتْ لبعض الأولين، فاتفق الصحابةُ على قتلهم إن لم يَتُوبُوا من ذلك، فإن قُدَامة بن مظعون[3] شَرِبَ الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأوَّلُوا قَوْلَه تعالى:

---

(١) في (ب): له حكم آخر.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) في الأصول قـدامة بن عبدالله، وهو تحريف، وهو قدامة بن مظعون بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي، يكنى أبا عمرو، وقيل: أبو عمر، وهو أخو عثمان بن مظعون، وخال حفصة وعبدالله ابني عمر بن الخطاب، وهو من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة مع أخويه عثمان وعبدالله، وشهد بدراً وأحداً وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ. توفي سنة (٣٦هـ) وله ثمان وستون سنة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٦١/١ ــ ١٦٢. وخبره هذا أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٧٠٧٦)، ومن طريقه البيهقي ٣١٦/٨ عن معمر، عن الزهري، أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة ــ وكان أبوه شهد بدراً ــ: أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظعون على البحرين... ورجاله =

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وعَمِلُوا الصَّـٰلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إذا ما اتَّقَوْا وءامَنُوا وعَمِلُوا الصَّـٰلِحـاتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، الآية، فلما ذُكِرَ ذلك لِعمر بن الخطاب رضي الله عنه، اتَّفق هو وعليُّ بنُ أبـي طالب وسائرُ الصحابة على أنَّهم إن اعترفوا بالتحريم، جُلِدُوا، وإن أَصَرُّوا على استحلالها قُتِلُوا، وقال عمر لِقُدامة: أخطأت استُك الحُفْرَةَ، أما إنك لو اتقيت، وآمنْتَ، وعَمِلْتَ الصالحاتِ، لم تَشْرَبِ الخمر.

وذلك أن هـذه الآية نزلتْ بسبب أن الله سبحانه لما حَرَّمَ الخَمْرَ، وكان تَحْرِيمُها بعـد وقعةِ أُحُد، قال بَعْضُ الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتُوا وَهُمْ يشربون الخمرَ؟ فأنزل الله تعالى هٰذه الآية[1]، بيَّن فيها

= ثقات، وأخرج ابن أبـي شيبة في «المصنف» ٥٤٦/٩ من طريق ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبـي عبدالرحمن السلمي، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن سفيان، وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾ وفيه أن عمر كتب إلى يزيد أن ابعث بهم إلي، واستشار الناس في أمرهم، فأشار علي أن يستتيبهم، فإن تابوا جلدهم ثمانين لشرب الخمر، وإن لم يتوبوا ضرب رقابهم، لكونهم كذبوا على الله، وشرَّعـوا في دينه ما لم يأذن به الله، فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين. ورواه ابن حزم في «المحلى» ٢٨٧/١١ بنحوه من طريق الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن جحادة بن دثار: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام... وانظر «فتح الباري» ٧٠/١٢، و«المغني» ٣٠٤/٨ لابن قدامة.

(١) أخرجه من حديث البراء بن عازب الترمذيُّ (٣٠٥٠) و(٣٠٥١)، والطيالسي (٧١٥)، والطبري (١٢٥٢٨) و(١٢٥٢٩)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (١٣٧٣) و(١٧٤٠)، وفي الباب عن ابن عباس عند الترمـذي (٣٠٥٢)، وأحمد ٢٣٤/١ و٢٧٢ و٢٩٥، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ١٤٣/٤، وأقره الذهبي. وعن أنس بن مالك عند البخاري (٢٤٦٤) و(٤٦١٧) و(٤٦٢٠) و(٥٥٨٠) و(٥٥٨٢) و(٥٥٨٣) و(٥٥٨٤) و(٥٦٠٠) و(٥٦٢٢) و(٧٢٥٣)، وأحمد ٢٢٧/٣، والدارمي ١١١/٢.

أنَّ من طَعِمَ الشيءَ في الحال التي لم يُحَرَّمْ فيها، فلا جُنَاحَ عليه إذا كان مِنَ المؤمنين المتَّقين المصلحين، كما كان مِنْ أمرِ استقبال بَيْتِ المقدس، ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك نَدِمُوا وعَلِمُوا أنهم أخطؤوا، وأَيِسُوا مِنَ التوبةِ، فكتب عُمَرُ إلى قُدَامة يقولُ له: ﴿حمٓ * تَنْزِيلُ الْكِتَـٰبِ مِنَ اللَّـهِ العَزِيزِ العَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ﴾ [غافر: ١ ـ ٣]. ما أدري أيُّ ذنبيك أَعْظَمُ؟ استحلالك المُحَرَّم أولاً؟ أم يَأْسُكَ مِن رحمة الله ثانياً؟ وهٰذا الذي اتفق عليه الصحابةُ هو مُتَّفقٌ عليه بين أئمة الإسلام.

قوله: «ونَرْجُو لِلمُحْسِنِينَ مِنَ المُـؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الجَنَّةَ بِرَحْمتِهِ، وَلاَ نَأمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلاَ نَشْهَـدُ لَهُم بِالجَنَّـةِ، ونَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخافُ عَلَيْهِمْ، وَلاَ نُقَنِّطُهُمْ».

ما ينبغي على المؤمن أن يعتقده في حق نفسه وفي حق غيره

ش: وعلى المؤمنِ أن يَعْتَقِدَ هٰذا الذي قاله الشيخُ رحمه الله في حقِّ نفسه وفي حقِّ غيره، قال تعالى: ﴿أُولٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إلى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَه وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذوراً﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقال تعالى: ﴿فلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال تعالى: ﴿وإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤] ومدح أهلَ الخوف، فقال تعالى: ﴿إنَّ الَّذِينَ هُمْ مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِـَٔايَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * والَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِم لا يُشْرِكُونَ * والَّذِينَ يُؤْتُون ما ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وجِلَةٌ أَنَّهُمْ إلى رَبِّهِمْ رٰجِعُونَ * أولٰئك يُسَـٰرِعونَ في الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَـٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٦١]. وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يا رَسُولَ

١٨٧

اللّـهِ، ﴿الَّذِينَ يُـؤْتُون ماءاتَواْ وَّقُلوبهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أهو الذي يَزْنِي وَيَشْرَبُ الخَمْرَ وَيَسْرِق؟ قال: «لا، يا ابنةَ الصِّديق، ولَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ ويُصلي ويَتَصَدَّقُ ويَخَافُ أن لا يُقْبَلَ منه»[1]. قال الحسن رضي الله عنه: عمِلوا ــ واللّـهِ ــ بالطاعاتِ، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُرَدَّ عليهم، إنَّ المؤمن جَمَعَ إحساناً وخشيةً، والمُنَافِقَ جَمَعَ إساءةً وأمناً. انتهى.

188 وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَـٰهَدُوا في سَبِيـلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَـرْجُـونَ رَحْـمَتَ اللَّـهِ واللَّـهُ غَفُـورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]. فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ رجاءَهم مع إتيانهم بهذه[2] الطاعـات فالرجاءُ إنما يَكُونُ مع الإتيانِ بالأَسْبَابِ التي اقتضتها حِكْمَةُ الله تعالى، شرعُه وقدرُه وثوابُه وكرامتُه. ولو أن رجلاً له أَرْضٌ يُـؤَمِّلُ أن يَعُودَ عليه مِن مَغَلِّها ما يَنْفَعُهُ، فأهملها ولم يَحْرُثْهَا ولم يَبْذُرْهَا، ورجا أنه يأتي مِن مَغَلِّها مِثْلَ ما يأتي مَنْ حَرَثَ وزرع وتعاهَدَ الأرضِ؛ لَـعَـدَّهُ النـاسُ مِنْ أسفه السفهاء! وكذا لو رجا، وحسَّنَ ظَنَّهُ أن يجيئه ولدٌ من غيرِ جماع! أو يَصيرَ أَعْلَمَ أَهْلِ زمانه مِن غير طَلَبِ العلمِ وحِرْصٍ تام! وأمثال ذلك. فكذلك مَنْ حَسَّنَ ظنَّه، وقوي رجاؤه في الفوز بالدَّرجات العُلى، والنعيم المقيم من غير طاعةٍ ولا تقرُّب إلى الله تعالى بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه.

من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً

ومما ينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ من رجا شيئاً، استلزم رجاؤه أموراً:

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٧٥)، وأحمد ١٥٩/٦ و ٢٠٥، وابن ماجه (٤١٩٨)، والحميدي (٢٧٥)، ورجاله ثقات، إلا أن عبدالرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني راويه عن عائشة لم يدركها.

(٢) في (ب): هذه.

أحدُها: محبَّةُ ما يَرْجُوهُ.

الثاني: خَوْفُهُ مِن فَوَاتِه.

الثالث: سَعْيُهُ في تَحْصيلِه بِحَسَبِ الإمكانِ.

وأما رجاءٌ لا يُقارِنُه شيء من ذلك، فهو من باب الأمانيِّ، والرجاء شيءٌ، والأماني شيءٌ آخر، فكلُّ راجٍ خائفٌ، والسائِرُ على الطريق إذا خاف أسرع السيرَ مخافةَ الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. فالمشركُ لا تُرْجَى له المغْفِرَةُ، لأن الله نفى عنه المغفرةَ، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاءَ الله غفر له، وإن شاءَ عذَّبه.

وفي «معجم الطبراني»: «عِنْدَ اللَّـهِ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلاثَةُ دَوَاوِينَ: دِيوَانٌ لا يَغْفِرُ اللَّـهُ مِنْهُ شيئاً، وهُوَ الشِّرْكُ باللَّـهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّـهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. وَدِيوَانٌ لَا يَتْرُكُ اللَّـهُ مِنْهُ شَيْئاً، وَهُوَ مَظَالِمُ العِبَادِ بَعْضِهِم بَعْضاً، وَدِيوانٌ لَا يَعْبَأُ اللَّـهُ بِهِ، وَهُوَ ظُلْمُ العَبْدِ نَفْسَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ»(١).

وقد اختلفت عِبَارَاتُ العلماءِ في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارةُ إلى ذلك عند قَوْلِ الشيخ رحمه الله: «وأهلُ الكبائر من أمة محمد في النار لا يُخلدون».

---

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٢٤٠، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٣، والحاكم في «المستدرك» ٤/ ٥٧٥ و٥٧٦ من طريقين عن صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة، وصححه الحاكم، ورده الذهبي بقوله: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة، ولفظه عندهم: «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان...»، ولم نجده في «معجم الطبراني الكبير» ولا في «المعجم الصغير»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٤٨ واقتصر في نسبته على أحمد.

ولكن ثَمَّ أمر ينبغي التَّفَطُّنُ له، وهو: أن الكبيرة قد يقترِنُ بها مِن الحياء والخوف والاستعظام لها ما يُلحقها بالصغائر، وقد يقترِنُ بالصغيرة، مِن قلة الحياء، وعدم المبالاة، وتركِ الخوف والاستهانة بها ما يُلحِقُها بالكبائر، وهذا أمر مرجعُه إلى ما يقومُ بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يَعْرِفُ ذلك من نفسه وغيرِه.

سقوط العقوبة عن المسيء بأحد عشر سببا

وأيضاً: فإنَّه قد يُعْفَى لِصَاحِبِ الإحسانِ العظيم ما لا يُعْفَى لِغَيْرِه، فإن فَاعِلَ السيئات تَسْقُطُ عنه عُقُوبَةُ جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرِفتْ بالاستقراء من الكتاب والسنة[1]:

السبب الأول: التَّوْبَةُ، قال تعالى: ﴿إلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠ والفرقان: ٧٠]. ﴿إلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]، والتَّوْبَةُ النَّصُوحُ، وهي الخالصة، لا يختصُّ بها ذنبٌ دونَ ذنبٍ، لكن هَلْ تَتَوَقَّفُ صِحَّتُها على أن تكون عامةً؟ حتى لو تاب مِن ذنبٍ، وأَصَرَّ على آخر لا تقبل[2]؟ والصحيحُ أنها تُقبل[3]. وهل يَجُبُّ الإسلامُ ما قبلَه مِنَ الشرك وغيرِه من الذنوب، وإن لم يَتُبْ منها؟ أم لا بُدَّ مع الإسلام من التوبة من غير الشركِ؟ حتى لو أَسْلَمَ وهو مُصِرٌّ على الزنى وشُرْبِ الخمر مثلاً، هل لا يُؤاخَذُ بما كان منه في كفرهِ من الزنى، وشرب الخمر؟ أم لا بدّ أن يتوبَ من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يَتُوبَ توبةً عامّةً مِن كُلِّ ذنب؟ وهٰذا هو الأصحُّ: أنه لا بُدَّ من التوبة مع الإسلام، وكونُ التوبة سبباً لغُفْرَانِ الذنوب، وعدمِ المؤاخذة بهـا، مما لا خلافَ فيه بَيْنَ الأمة، وليس شيءٌ

١٨٩

(١) انظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٤٨٧/٧ ـ ٥٠١.
(٢) في (ب): أنها لا تقبل، وهو خطأ.
(٣) انظر «مدارج السالكين» ٢٧٣/١ ـ ٢٧٦.

يكون سبباً لِغفران جميع الذنوب إلا التوبةَ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّـهِ إِنَّ اللَّـهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّه هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهٰذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لا تَقْنَطُوا﴾، وقال بعدها: ﴿وأَنِيبُوا إلى رَبِّكُمْ﴾ الآية، [الزمر: ٥٤].

السَّبَبُ الثاني: الاستِغْفَار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّـهُ مُعَذِّبَهم وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارةً يُذْكَرُ وَحْدَهُ، وتَارَةً يُقْرَنُ بالتوبة، فإن ذكر وَحْدَهُ دخل معه التوبة، كما إذا ذُكِرَتِ التوبةُ وحدَها شَمِلَتِ الاستغفارَ، فالتوبةُ تتضمن الاستغفارَ، والاستغفارُ يَتَضَمَّنُ التوبةَ، وكُلُّ واحد منهما يَدْخُلُ في مسمى الآخر عِنْدَ الإطلاق، وأما عِنْدَ اقتران إحدى اللفظتين[1] بالأخرى، فالاستغفار: طَلَبُ وقاية شرِّ ما مضى، والتوبةُ: الرُّجُوعُ وطَلَبُ وقاية شرٍّ ما يَخَافُهُ في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظَيرُ هذا: الفَقِيرُ والمِسْكِينُ، إذا ذُكِرَ أَحَدُ اللفظين[2] شَمِلَ الآخر، وإذا ذُكِرَا معاً، كان لِكُلٍّ منهما معنى، قال تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ عَشَـرَةِ مَسَـٰكِيـنَ﴾ [المـائـدة: ٨٩]. ﴿فَـإِطْعَـامُ سِتِّينَ مِسْكِينـاً﴾ [المجـادلة: ٤]. ﴿وَإِنْ تُخْفُـوها وَتُـؤْتُـوها الفُقَـرَاءَ فَهُـوَ خَيْـرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. لا خِلَافَ أن كُلَّ واحدٍ من الاسمين في هٰذه الآيات لما أفرد شَمِلَ المُقِلَّ والمُعدِمَ، ولما قُرِنَ أَحَدُهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿إنَّما الصَّدَقَـٰتُ لِلفُقَراءِ والْمَسَـٰكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. كان المُرَادُ بأحدهما المقلّ، والآخر المُعْدِم[3]، على خلاف فيه.

---

(١) في (ج): اللفظين.

(٢) في (ب): اللفظتين.

(٣) في (ب): المعدوم، وكلاهما بمعنى، فالمُعْدِمُ: هو الذي لا يملك شيئاً، قال رؤبة:

قـالت بناتُ العَمِّ يـا سَلْمَى وإنْ ... كـان فقيـراً مُعْـدِمـاً قـالَتْ وإنْ

وكذلك: الإثمُ والعدوانُ، والبرُّ والتقوى، والفسوقُ والعصيان.

ويقْرُبُ من هذا المعنى[1]: الكفرُ والنفاقُ، فإن الكفرَ أعمُّ، فإذا ذُكِرَ الكفرُ، شَمِلَ النفاقَ، وإن ذُكِرَا معاً، كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمانُ والإسلامُ، على ما يأتي الكلامُ فيه، إن شاء الله تعالى[2].

السببُ الثالث: الحَسَنَاتُ، فإن الحسنةَ بعشر أمثالها، والسيئةَ بمثلها، فالوَيْلُ لِمَنْ غَلَبَتْ آحادُه أعشارَه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَـٰتِ يُـذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هـود: ١١٤]. وقال ﷺ: «وَأَتْبِـعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَـةَ تَمْحُهَا»[3].

السبب الرابع: المصائبُ الدنيوية، قال ﷺ: «ما يُصِيبُ المُـؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلاَ نَصَبٍ، وَلاَ غمٍّ وَلاَ هَمٍّ[4] وَلاَ حَزَنٍ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إلا كفر بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»[5]. وفي «المسند»: أنه لما نزل قولُه تعالى:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «الفتاوى» ٧/١٦٢ ـ ١٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٨٧)، والدارمي ٢/٣٢٣، وأحمد ٥/١٥٣ و١٥٨، وأبو نعيم ٤/٣٧٨ من حديث أبي ذر، ولفظه بتمامه: «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن». وأخرجه أحمد ٥/٢٢٨ و٢٣٦، وأبو نعيم ٤/٣٧٦، والطبراني في «الصغير» ١/١٩٢، و«الكبير» (٢٩٧) (٢٩٨) من حديث معاذ بن جبل، وأورده الترمذي بعد حديث أبي ذر.

(٤) في (ب): ولا غم ولا حزن.

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٤١) و(٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٩٦٦)، وأحمد ٢/٣٠٢ و٣٣٥ و٣/١٨ و٤٨ و٦١ و٨١، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٢)، وأبو يعلى الموصلي (١٢٣٧) و(١٢٥٦).

وأخرجه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢) من حديث عائشة بلفظ: «ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه، حتى الشوكة يشاكها» وهو في «مشكل الآثار» للطحاوي ٣/٦٩.

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصِمةُ الظهرِ، وأَيُّنا لم يَعْمَلْ سُوءاً؟ فقال: «يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحزَنُ؟ أَلَسْتَ يُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ فَذلِكَ ما تُجْزَوْنَ بِهِ»[1]. ١٩٠

فالمصائبُ نفسُها مكفرةٌ، وبالصبر عليها يُثابُ العبدُ، وبالتسخُّط[2] يَأْثَمُ، فالصبرُ والتسخط[3] أَمْرٌ آخر غَيْرُ المصيبة، فالمصيبةُ مِن فِعْلِ الله لا مِنْ فِعْلِ العبد، وهي جزاءٌ مِن الله للعبد على ذنبه، ويُكفِّرُ ذنبه بها، وإنما يُثَابُ المرءُ ويأثم على فعله، والصبرُ والسخط من فعله، وإن كان الثوابُ والأجرُ قد يَحْصُلُ بغير عملٍ من العبد، بل هَدِيَّة من الغير، أو فضلٍ من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٠]. فنفسُ المَرَضِ جزاءٌ وكفارة لما تقدم.

---

(١) أخرجه أحمد ١١/١، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (١١١)، والطبري (١٠٥٢٣) و(١٠٥٢٨)، وأبو يعلى (٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١)، والحاكم ٧٤/٣، ٧٥، والبيهقي ٣٧٣/٣ من طريق أبي بكر بن أبي زهير، قال: أخبرت أن أبا بكر رضي الله عنه قال: يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية: ﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به﴾ فكل سوء عملناه جزينا به؟ فقال رسول الله ﷺ: «غفر الله لك يا أبا بكر ألست تمرض؟ ألست تَنْصَب؟ ألست تحزن؟ ألست تصيبك اللأواء؟ قال: بلى، قال: هو ما تجزون به» وإسناده ضعيف، لانقطاعه، فإن أبا بكر بن أبي زهير الثقفي من صغار التابعين، وهو مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل، ومع ذلك، فقد صححه ابن حبان (١٧٣٤)، والحاكم ٧٤/٣ ـ ٧٥، ووافقه الذهبي، لكن يشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد (٧٣٨٠)، ومسلم (٢٥٧٤) قال: لما نزلت: ﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها». وفي الباب عن عائشة عند الطبري (١٠٥٣٠) و(١٠٥٣٢)، وصححه ابن حبان (١٧٣٦)، وانظر «مسند أبي بكر» رقم (٢٠).

(٢) في (ج): وبالسخط.

(٣) في (ج): والسخط.

وكثيراً ما يُفهم من الأجْرِ غُفْرَانُ الذنوب، وليس ذلك مَدْلُولَه، وإنما يَكُونُ من لازمه.

السَّبَبُ الخامسُ: عذابُ القَبْرِ. ويأتي الكلامُ عليه، إن شاء الله تعالى.

السَّبَبُ السادس: دُعَاءُ المؤمنين واستغفارهم في الحياةِ وبَعْدَ الممات.

السَّبَبُ السابعُ: ما يُهْدَى إليه بَعْدَ المَوْتِ، مِن ثواب صدقةٍ، أو قِرَاءةٍ، أو حَجٍّ، ونحو ذلك، ويأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

السَّبَبُ الثامنُ: أهوالُ يوم القيامة وشدائده.

السَّبَبُ التاسعُ: ما ثبت في «الصحيحين»: «أنَّ المُؤْمِنِينَ إِذَا عَبَرُوا الصِّرَاطَ وقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيقتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فإِذَا هُذِّبُوا ونُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ في دُخُولِ الجَنَّةِ»(١).

السَّبَبُ العاشِرُ: شفاعةُ الشافعين، كما تَقَدَّم عندَ ذكر الشفاعة وأقسامِها.

السَّبَبُ الحادِي عشر: عفوُ أَرْحَمِ الراحمين مِن غَيْرِ شفاعةٍ، كما قال تعالى: ﴿ويَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. فإن كان ممن لم يشأ الله أن يَغْفِرَ له لِعِظَم جُرْمِهِ، فلا بُدَّ مِن دخوله إلى الكِير، ليخْلُصَ طِيبُ إيمانه من خَبَثِ معاصيه، فلا يبقى في النار مَنْ في

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و(٦٥٣٥)، وأحمد ١٣/٣ و٥٧ و٦٣ و٧٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٦)، والطبري ٣٧/١٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩)، وأبو يعلى (١١٨٦)، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح.

قلبه أدنى أدنى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من إيمانٍ، بل مَنْ قال: لا إله إلاَّ اللَّـهُ، كَمَا تقدم من حديث أنس رضي الله عنه[1].

وإذا كان الأمْرُ كذلك، امتنعَ القَطْعُ لأحد معيَّنٍ من الأمة، غَيْرَ مَنْ شَهِدَ له الرسولُ ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخافُ عليهم.

قوله: «والأمْنُ والإياسُ يَنْقُلان عَنْ مِلَّةِ الإسْلامِ، وسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُما لأهْلِ القِبْلَةِ».

الجمع بين الخوف والرجاء

ش: يجب أن يَكُونَ العبدُ خائفاً راجياً، فإنَّ الخَوْفَ المحمودَ الصَّادِقَ ما حال بينَ صاحبه وبَيْنَ محارِمِ الله، فإذا تَجَاوَزَ ذٰلِكَ، خِيفَ منه اليأسُ والقُنُوطُ. والرجاء المحمود: رجاءُ رَجُلٍ عَمِلَ بطاعة الله على نورٍ من الله، فهو راجٍ لثوابه[2] أو[3] رجلٍ أذنب ذنباً، ثم تاب منه إلى الله، فهو راجٍ لمغفرته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَـٰهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّـهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّـهِ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

أما إذا كان الرَّجُلُ متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمةَ اللَّـهِ بلا عملٍ، فهذا هو الغرُورُ والتمني والرجاءُ الكاذب. قال أبو علي الرُّوذْبَارِي[4] رحمه الله: الخَوْفُ والرجاءُ كجناحي الطائر إذا استويا،

---

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٣.

(٢) في (ب) و (ج): لثوابها.

(٣) في (ب): و.

(٤) ترجمه الخطيب في «تاريخه» ١/٣٢٩ ـ ٣٣٣، فقال: محمد بن أحمد بن القاسم، أبو علي الروذباري من كبار الصوفية، سكن مصر، وكان من أهل الفضل والفهم، وله تصانيف حسان في التصوف، نقلت عنه، وأنشد له من نظمه أبيات، وقال: توفي سنة (٣٢٢هـ).

استوى الطَّيْرُ، وتَمَّ طيرانُه، وإذا نَقَصَ أَحَدُهما، وقع فيه النَّقْصُ، وإذا ذهبا، صار الطَّائِرُ في حدِّ الموت. ١٩١

وقد مدح الله أَهْلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، الآية. وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ الآية [السجدة: ١٦]. فالرجاء يستلزم الخوفَ، ولولا ذلك، لكان أَمْناً، والخَوْفُ يستلزم الرَّجاءَ، ولولا ذلك، لكان قُنوطاً ويأساً. وكُلُّ أحدٍ إذا خِفْته هَرَبْتَ منه، إلا الله تعالى، فإنَّك إذا خِفْتَه هَرَبْتَ إليه، فالخائفُ هارِبٌ من ربه إلى ربه.

وقال صاحب «منازل السائرين» رحمه الله: الرَّجَاءُ أَضْعَفُ منازِل المريد[1]، وفي كلامه نظر، بل الرَّجَاءُ والخَوْفُ على الوجه المذكور مِن أشرف منازل المريد، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بـي[2] ما شَاءَ»[3] وفي «صحيح مسلم» عَنْ جابرٍ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول قبلَ

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» ٢/٣٧ ـ ٤١، فقد قال ابن القيم بعد أن أورد الكلام المذكور: شيخ الإسلام ـ يريد صاحب منازل السائرين ـ حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم صلى الله عليه وسلم، فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم بيّـن مافيه، وما هنا من الاعتراض لخصه الشارح منه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» ٣/٤٩١ و٤/١٠٦ من حديث واثلة بن الأسقع، وصححه ابنُ حبان (٢٤٦٨)، وأما الرواية المتفق عليها من حديث أبي هريرة، فقد تقدم تخريجها في الصفحة ٤٢٢، وليس فيها: «فليظن بـي ما شاء». ووهـم من نسبه إلى «الصحيحين» بهذا اللفظ.

موته بثلاثٍ: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُم إلاَّ وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّن بِرَبِّه»[1]، ولهذا قِيل: إن العبد ينبغي أن يَكُونَ رجاؤه في مرضه أَرْجَحَ مِن خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنَّه يَكُونُ خَوْفُه أَرْجَحَ مِن رجائه.

وقال بعضهم: مَنْ عَبَدَ الله بالحب وَحْدَه[2]، فهو زنديق، ومَنْ عبده بالخوف وحده فهو حَرُورِيٌّ[3]، ومن عبده بالرجاء وَحْدَه، فهو مرجىء[4]، ومَنْ عَبَدَه بالحب والخوف والرجاء، فهو مؤمن مُوَحِّدٌ، ولقد أحسن محمود الوراق[5] في قوله:

لَوْ قَدْ رأَيْتَ الصَّغِيرَ مِنْ عَـمَـلِ الـ ـخيرِ ثَـوَابـاً عَجِبْتَ مِنْ كِبَـرِه
أَوْ قَدْ رَأَيْتَ الحَقِيرَ مِنْ عَمَلِ الشَّـ ـرِّ جَـزَاءً أَشْفَقْتَ مِنْ حَـذَرِه

قوله: «ولا يَخْرُجُ العَبْدُ مِن الإيمَانِ إلاَّ بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ».

ش: يُشيرُ الشيخ رحمه الله إلى الردِّ على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرةِ. وفيه تقريرٌ لما قال أولاً: «إنَّه لا يُكَفَّرُ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبو داود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٦٧)، وأحمد ٣/٢٩٣ و ٣٢٥ و ٣٣٠ و ٣٩٠، والطيالسي (١٧٧٩)، والخطيب ١٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٨٧ و ٨/١٢١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أي: متشدد، والحروري نسبة إلى حروراء على ميلين من الكوفة، يقال لمن يعتقد مذهب الخوارج، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبلدة المذكورة.

(٤) في هامش (أ) و(ب) ما نصه: حاشية بخط المؤلف رحمه الله: في اشتقاق اسم المرجية قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرجاء، وكان المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر.

(٥) هو محمود بن حسن الوراق، له نظم سائر في المواعظ والحكم، روى عنه ابن أبي الدنيا، وفي «الكامل» للمبرد نتف من شعره، توفي في خلافة المعتصم في حدود الثلاثين والمئتين. مترجم في «السير» ١١/٤٦١.

أَحَدٌ[1] من أهل القبلة بذنبٍ، ما لم يستحله» وتقدم الكلام على هذا المعنى.

قوله: «والإيمَانُ: هُوَ الإقْرَارُ باللِّسَانِ، والتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ، وجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللّـهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ والبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ، وَالإيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ في أَصْلِهِ سَوَاءٌ، والتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالخَشْيَةِ والتقى، ومُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلازَمَةِ الأولى».

الاختلاف فيما يقع عليه اسم الإيمان

192

اختلف النَّاسُ فيما يقع عليه اسْمُ الإيمانِ اختلافاً كثيراً: فذهب مالكٌ والشافعيُّ وأحمد والأوزاعي[2] وإسحاقُ بنُ راهويه، وسَائِرُ أهلِ الحديث، وأَهْلُ المدينة رحمهم الله، وأَهْلُ الظاهر، وجَماعةٌ من المتكلمين: إلى أنه تَصْدِيقٌ بالجنان، وإقرارٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان[3].

وذهب كثيرٌ من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنه الإقْرَار باللسانِ، والتَّصْدِيقُ بالجَنَانِ.

ومنهم مَنْ يَقُولُ: إن الإقرارَ باللسان رُكْنٌ زائدٌ ليس بأصلي، وإلى

---

(1) في (ب): لا يكفر أحداً.

(2) هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن يُحمِد الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان يسكن بمحلة الأوزاع، وهي العقيبة الصغيرة ظاهر باب الفراديس بدمشق، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات. وكان خيراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه. توفي سنة (١٥٧هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧/١٠٧ ـ ١٣٤.

(3) وهو قول المعتزلة أيضاً، فإنهم قالوا: الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله. وانظر «شرح السنة» ٤/٨٣٠ ـ ٨٥١ للالكائي، و«الإيمان» ص ٥٣ ـ ٦٦ لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«عمدة القاري» ١/١٠٢ وما بعدها.

هذا ذهب أبو منصور الماتُريدي رحمه الله، ويُرْوَى عن أبـي حنيفة رضي الله عنه[1].

وذهب الكرَّاميَّةُ إلى أن الإيمانَ هو الإقْرارُ باللسانِ فقط! فالمنافقون عندهم[2] مؤمنون كَامِلُو الإيمانِ، لكن يقولون: بأنهم يَسْتَحِقُّونَ الوَعِيدَ الذي أوعدهم اللّـهُ به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجَهْمُ بنُ صفـوان وأبو الحسين الصـالحي أَحَدُ رؤسـاءِ القَدَرِيَّةِ إلى أن الإيمانَ: هو المعرفة بالقلب! وهذا القولُ أظهرُ فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومَه كانوا مؤمنين، فإنهم[3] عرفوا صِدْقَ موسى وهارون عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ، ولم يُؤمنوا بهما، ولهذا قال مـوسى لفرعـون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَـا أَنْزَلَ هَـٰؤُلَاءِ إلَّا رَبُّ السَّمَـٰوٰتِ والأَرْضِ بَصـائِرَ﴾ [الإسـراء: ١٠٢]. وقال تعـالى: ﴿وجَحَـدُوا بِهَـا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُم ظُلْمَاً وَعُلُوَّاً فَـانْظُر كَيْفَ كَـانَ عَـٰقِبَـةُ المُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]. وأَهْلُ الكِتَـابِ كانـوا يعرفـون النبـيَّ ﷺ كما يعـرفون أبناءهم، ولـم يكونوا مؤمنين به[4]، بل كافرين به، مُعَادين له، وكذلك

---

(١) اختلفوا في الإقرار باللسان هل هو ركن الإيمان، أم شرط له في حق إجراء الأحكام؟ قال بعضهم: هو شرط لذلك، حتى إن من صدق الرسول ﷺ في جميع ما جاء به من عند الله، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يقر بلسانه، قال النسفي: وهو المروي عن أبي حنيفة، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي، وقال بعضهم: هو ركن لكنه ليس بأصلي له كالتصديق، بل هو ركن زائد، ولهذا يسقط حالة الإكراه والعجز. «عمدة القاري» ١٠٣/١.

(٢) في (ب): عنده، وهو خطأ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب) و (ج): لم يكونوا به مؤمنين.

أبو طالب[1] عنده يكون مؤمناً، فإنّه قال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ[2] دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينا

لَوْلا المَلامَةُ أو حِذَارُ مَسَبَّةٍ لَوَجَدتني سَمْحاً بِذَاكَ مُبينا

بل إبليسُ يَكُونُ عند الجهم مؤمناً كاملَ الإيمان! فإنه لم يَجْهَلْ رَبَّه، بل هو[3] عارفٌ به، ﴿قَالَ: رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ: رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿قَالَ: فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. والكُفْرُ عند الجهم: هُوَ الجَهْلُ بالربِّ تعالى، ولا أَحَدَ أجهلُ منه بربه! فإنه جعله الوُجُودَ المطلق، وسلب عنه جَمِيعَ صفاته، ولا جَهْلَ أكبرُ من هذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه!

---

(١) واسمه عبدمناف بن عبدالمطلب بن هاشم، وهو عم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره إلا أنه امتنع من الدخول في الإسلام، واستمر على ذلك إلى أن توفي، ففي «الصحيحين» من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبيه أن أبا طالب لما حضرته الوفاة، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل، وعبدالله بن أبي أمية، فقال: «يا عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله» فقال له أبو جهل وعبدالله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبدالمطلب، فلم يزالا به حتى قال آخر ما قال: هو على دين عبدالمطلب، فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك» فنزلت: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم﴾، ونزلت: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾. وفي صحيح مسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه» وانظر «الإصابة» ٤/١١٥ ـ ١١٩، و«فيض الباري» ١/٥٠ ـ ٥١ للكشميري.

(٢) في (ب): أنَّ.

(٣) سقطت من (ب).

وبين هٰذه[1] المذاهبِ مَذَاهِبُ أُخر، بتفاصِيلَ وقُيود، أَعْرَضْتُ عن ذكرها اختصاراً، ذكر هٰذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

وحَاصِلُ الكل يَرْجِعُ إلى أن الإيمانَ: إما أن يَكُونَ ما يَقُومُ بالقلبِ واللسان وسائِرِ الجوارح، كما ذهب إليه جُمْهُورُ السَّلَفِ مِنَ الأئمة الثلاثة وغَيْرِهم رحمهم اللّه، كما تقدم، أو بالقَلْبِ واللسانِ دُونَ الجوارح، كما ذكره الطَّحَاوِيُّ عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم اللّه، أو باللسان وحدَه، كما تقدم ذكره عن الكرَّامية، أو بالقلب وحدَه، وهو: إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديقُ، كما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه اللّه. وفسادُ قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهرٌ.

١٩٣
الاختلاف بين أبي حنيفة وسائر الأئمة فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلاف صوري

والاختلاف الذي بيْنَ أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلافٌ صُورِيّ، فإن كونَ أعمال الجوارح لازمةً لإيمان القلب، أو جُزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مُرْتَكِبَ الكبيرةِ لا يخرج منَ الإيمان، بل هو في مشيئةِ اللّه، إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه، نِزَاعٌ لفظي، لا يَتَرَتَّبُ عليه فساد اعتقاد، والقائلون بتكفير تارك الصلاة[2]، ضمُّوا إلى هذا الأصل أَدِلَّةً أُخرى، وإلا فقد نفى النبيُّ ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهِب، ولم يُوجِبْ ذلك زَوَالَ اسْمِ الإيمان عنهم بالكُلِّية، اتفاقاً[3].

---

(١) في (ب) و (ج): هذا.

(٢) انظر «شرح السنة» للبغوي ١٧٩/٢ ـ ١٨٠، و«المغني» ٤٤٢/٢ ـ ٤٤٧ لابن قدامة.

(٣) في «فيض الباري» ٥٣/١ ـ ٥٤: كون العمل جزءاً من الإيمان أو لا، فيه أربعة مذاهب:

قال الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن =

ولا خلافَ بَيْنَ أهلِ السُّنَّةِ أن اللّـه تعالى أراد مِن العباد القَوْلَ والعَمَلَ، وأعني بالقول: التَّصْدِيقَ بالقلب، والإقرارَ باللسان، وهٰذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قولٌ وعَمَلٌ، لكن[1] هذا المطلوب مِن العباد: هلِ يَشْمَلُه اسْمُ الإيمـان أم الإيمان أحدُهما، وهو القَوْلُ وحدَه، والعملُ مغاير له لا يَشْمَلُه اسْمُ الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هٰذا محلُّ النزاع.

وقد أجمعوا علـى أنَّـه لو صدَّق بقلبه وأقرَّ بلسانه، وامتنع عن العَمَلِ بجوارحه: أنه[2] عاصٍ للّـه ورَسُولِه، مستحق الوعيدَ، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غَيْرُ داخلةٍ في مسمى الإيمـان مَن قال: لما كان الإيمانُ شيئاً واحداً، فإيماني كإيمان أبـي بكر الصديق وعمر رضـي اللّـه عنهما! بل قال: كإيمانِ الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهمُ السـلامُ! وهذا غلُوٌّ منه، فإن الكُفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شَكَّ أن البصـراء يختلِفُون في قوةِ البَصَرِ وضعفه، فمنهم الأخفـش

= الإيمان عندهما، ثم اختلفوا، فالخوارج أخرجوه من الإيمان، وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر، بل قالوا بالمنزلة بين المنزلتين، والثالث: مذهب المرجئة، فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض، والرابع: مذهب أهل السنة والجماعة، وهم بين بين، فقالوا: إن الأعمال أيضاً لا بد منها، لكن تاركها مفسق لا مكفر، فلم يشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهونوا أمرها كالمرجئة، ثم هؤلاء افترقوا فرقتين، فأكثر المحدثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال، وإمامنا أبو حنيفة وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخلة في الإيمان، مع اتفاقهم على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير. وانظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/٢٩٧.

(١) في (ب): ولكن.

(٢) سقطت من (ب).

والأعشى، ومَنْ يرى الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجةٍ ونحوها، ومن يرى عن قُرْبٍ زائدٍ على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: «وأهلُه في أصله سَوَاء» يُشِيرُ إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزمُ منه التساوي مِنْ كُلِّ وجه، بل تفاوتُ نُورِ: لا إله إلا الله في قلوبِ أهلها لا يُحصيه إلا الله تعالى، فمن الناس من نورُها في قلبه كالشمس، ومنهم من نُورُها في قلبه كالكوكب الدُّرِّي، وآخَرُ كالمشعل العظيم، وآخر كالسِّرَاج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهرُ الأنوارُ يومَ القيامة بأيمانهم وبَيْنَ أيديهم على هٰذا المقدارِ، بحسب ما في قلوبهم مِنْ نورِ الإيمان والتوحيد علماً وعملاً، وكلما اشتدَّ نُورُ هٰذه الكلمة وعَظُمَ، أحرق مِن الشُّبهات والشهوات بحسبِ قوته، بحيث إنه ربما وَصَلَ إلى حال لا يُصادِفُ شهوةً ولا شُبهةً ولا ذنباً إلا أحرقه، وهٰذه حالُ الصادق في توحيده، فَسَماءُ إيمانه قد حُرِسَتْ بالرجوم مِنْ كُلِّ سارق، وَمَنْ عرف هذا، عرف معنى قَوْلِ النبي ﷺ: «إنَّ اللَّـهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلٰه إلَّا اللَّـهُ يَبْتَغِي بِذٰلِكَ وَجْهَ اللَّـهِ تعالى»[1] وقوله: «لا يَدْخُلُ النارَ مَنْ قال: لا إله إلَّا اللَّـهُ»[2] وما جاء من هذا النوع مِن الأحاديث التي أشكلت

١٩٤

(١) قطعة من حديث مطول أخرجه البخاري (٤٢٥) و(١١٨٦) و(٥٤٠١) و(٦٤٢٣) و(٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣)، و١/٤٥٥ (٣٣)، وأحمد ٤/٤٤ و٥/٤٤٩ من حديث عتبان بن مالك الأنصاري.

(٢) في «صحيح مسلم» (٢٩) من حديث عبادة مرفوعاً: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، حرّم الله عليه النار» وفي البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢) من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ وهو رديفه على الرحل: «ما من عبدٍ يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرّمه الله على النار»، وفي «صحيح مسلم» (٩١) من حديث ابن مسعود: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان» وهذه الأحاديث لا تؤخذ على إطلاقها، لأن الأدلة من الكتاب =

على كثير من الناس، حتى ظنَّها بعضُهم منسوخةً، وظنها بعضُهم قبلَ ورود الأوامر والنواهي[1]، وحملها بعضُهم على نارِ المشركين والكفار، وأوَّلَ بعضُهم الدخولَ بالخلود، ونحو ذلك.

والشارع صلواتُ اللّـه عليه لم يجعل ذٰلك حاصلاً بمجرد قولِ اللسان فقط، فإن هٰذا مِن المعلومِ بالاضطرار مِن دينِ الإسلام، فإنَّ المنافقين يقولُونها بألسنتهم، وهُمْ تَحْتَ الجاحدين، في الدَّرْكِ الأسفلِ مِن النار، فإنَّ الأعمالَ لا تتفاضلُ بصُوَرِها وعددهـا، وإنما تَتَفـاضَلُ بتَفَاضُلِ ما في القُلوب.

وتأمل حَدِيثَ البطاقةِ التي تُوضَعُ في كِفَّةٍ، ويُقَابِلُها تِسْعَةٌ وتِسْعُونَ

= والسنة متضافرة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون، ثم يخرجون من النار بالشفاعة، فتأوله العلماء فيمن قرن ذلك بالأعمال الصالحة، أو قالها تائباً، ثم مات على ذلك، أو أنه خرج ذلك مخرج الغالب، إذ الغالب أن الموحد يعمل بالطاعة ويجتنب المعصية، أو أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها.

(١) منهم الزهري والثوري وغيرهما، قال الحافظ ابن رجب في «تحقيق كلمة الإخلاص»: وهذا بعيد جداً، فإن كثيراً منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود، وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهو في آخر حياة النبي ﷺ، ثم قال: وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح، فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً، ويكون مقصودهم أن آيات الفرائض والحدود تبين بها توقف دخول الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض، واجتناب المحارم، فصارت تلك النصوص منسوخة، أي: مبينة ومفسرة، ونصوص الفرائض والحدود، ناسخة، أي: مفسرة لمعنى تلك النصوص وموضحة لها، وقال: تلك النصوص المطلقة جاءت مقيدة في أحاديث أخر، ففي بعضها: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً»،وفي بعضها: «متيقناً»، وفي بعضها: «يصدق قلبه لسانه»، وفي بعضها: «يقولها من قلبه»،وفي بعضها: «قد ذل بها لسانه، واطمأن بها قلبه» وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحققه بمعنى الشهادتين، فتحققه بلا إله إلا الله، أن لا يأله القلب غير الله حباً ورجاء وخوفاً وتوكلاً واستعانة وخضوعاً وإنابة وطلباً، وتحققه بمعنى: «وأن محمداً رسول الله» أن لا يعبد الله بغير ما شرّعه الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ منها مَدُّ البصرِ، فَتَثْقُلُ البِطاقةُ، وتَطِيشُ السِّجلات، فلا يُعذَّبُ صَاحِبُها[1].

ومعلومٌ أن كُلَّ موحدٍ له مِثْلُ هٰذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدخل النار.

وتأمَّل ما قام بقلبِ قاتل المئة[2] مِن حقائِق الإيمان، التي لم تَشْغَلْهُ عند السِّياقِ عن السير إلى القرية، وحَمَلَتْهُ وهو في تلك الحال أن جعل يَنُوءُ بصدره وهو يُعالِجُ سكراتِ الموت.

وتأمَّلْ ما قامَ بقلب البَغِيِّ مِنَ الإيمان، حين[3] نزعت مُوقَها، وسَقَتِ الكَلْبَ مِنَ الرَّكِيَّة، فَغُفِرَ لها[4].

وهكذا العقلُ أيضاً، فإنه يَقْبَلُ التَّفَاضُلَ، وأهلُه في أصله سواء، مستوون في أنَّهم عقلاء غيرُ مجانين، وبعضُهم أعقلُ مِن بعض.

وكذلك الإيجَابُ والتَّحْرِيمُ، فَيَكُونُ إيجابٌ دُونَ إيجابٍ، وتَحْرِيمٌ دُونَ تحريم، هذا هو الصحيحُ، وإن كان بعضُهم قد طَرَّد ذلك في العقلِ والوجوب.

الكلام في زيادة الإيمان إجمالاً وتفصيلاً

وأما زيادةُ الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل، فمعلوم أنه لا يجبُ في أول الأمرِ ما وَجَبَ بعد نزولِ القرآن كلِّه، ولا يجب على كُلِّ أحد من الإيمان المفصَّل مما أخبر به الرَّسُولُ ما يَجِبُ على مَنْ بلغه خَبَرُهُ، كما في حَقِّ النَّجاشيِّ[5] وأمثالِه.

---

(١) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ٩٤ تعليق (٣).

(٢) انظر حديثه في «البخاري» (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦).

(٣) في (ب) حتى، وهو خطأ، وفي مطبوعة مكة: حيث.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) هو ملك الحبشة، واسمه أصحمة أسلم في عهد النبي ﷺ، وأحسن إلى المسلمين الذين =

وأما الزيادةُ بالعملِ والتصديق، المستلزمِ لعملِ القلبِ والجوارح، [فهو][1] أَكْمَلُ مِنَ التصديق الذي لا يستلزمه، فالعِلْم الذي يَعْمَلُ بِهِ صَاحِبُهُ أَكْمَلُ مِن العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يَحْصُلِ اللازمُ، دَلَّ على ضعف الملزوم. ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «لَيْسَ المُخْبَرُ كالمُعَايِنِ»[2]،وموسى عليه السلامُ لما أُخْبِرَ أَنَّ قومَه عَبَدوا العِجْلَ لم يُلْقِ الألواحَ، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لِشَكِّ موسى في خبرِ اللَّـه، لكن المُخْبَرَ، وإن جزم بصدق المُخْبِرِ، فقد لا يَتَصَوَّرُ المُخَبَرَ به في نفسه، كما يتصوَّرُه إذ عاينه، كما قال إبراهيمُ الخليل صلوات اللَّـه عليه[3]: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ

195

= هاجروا إلى أرضه، وأخباره معهم ومع كفار قريش الذين طلبوا منه أن يسلم إليهم المسلمين مشهورة، وتوفي في بلده قبل فتح مكة، وصلى عليه النبي ﷺ صلاة الغائب بالمدينة، وكبّر عليه أربعاً. انظر «الإصابة» ١/١١٧ القسم الثاني من حرف الألف.

(١) لم ترد في الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٠٨٨)، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير ٢/٢٤٨ والبزار (٢٠٠)، والطبراني (١٢٤٥١) من طريقين، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يرحم الله موسى ليس المعاين كالمخبر، أخبره ربه عز وجل أن قومه فتنوا بعده، فلم يلق الألواح، فلما رآهم وعاينهم، ألقى الألواح» وسنده صحيح، وأخرجه أحمد ١/٢١٥ و ٢٧١، وابن حبان (٢٠٨٧)، والحاكم ٢/٣٢١، والخطيب ٦/٥٦ من طريق هشيم، عن أبي بشر، به، بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة، إن الله عز وجل أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا، ألقى الألواح فانكسرت» ورجاله ثقات، وهشيم وإن كان مدلساً فقد انتفت شبهة تدليسه بمتابعة أبي عوانة في الرواية المتقدمة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٣/١٢٧، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وأبي الشيخ، وابن مردويه.

وله شاهد عن أنس عند الطبراني في «الأوسط»، وآخر من حديث أبي هريرة عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٨/٢٨.

(٣) في (ب) و (ج): صلوات الله على نبينا محمد وعليه.

قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأيضاً: فَمَنْ وجب عليه الحَجُّ والزكاةُ مثلاً، يَجِبُ عليه من[1] الإيمان أن يعلم ما أُمِر به، ويُـؤمِنَ بأنَّ الله أوجبه[2] ما لا يَجِبُ على غيره إلا مجملاً، وهٰذا يَجِبُ عليه فيه الإيمانُ المُفَصَّل.

وكذلك الرَّجلُ أول ما يُسلِمُ، إنما يَجِبُ عليه الإقرارُ المُجْمَلُ، ثم إذا جاء وقتُ الصَّلاةِ كان عليه أن يُـؤْمِنَ بوجوبها ويُـؤَدِّيَها، فلم يَتَسَاوَ النَّاسُ فيما أُمِروا به مِن الإيمان.

ولا شَكَّ أن مَنْ قام بقلبه التَّصْدِيقُ الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شَهْوَةٌ ولا شُبْـهَـةٌ، لا تقـعُ معه معصية، ولولا ما حَصَلَ له مِنَ الشهوةِ والشبهة، أو إحداهما[3]، لما عصى، بل يَشْتَغِلُ قَلْبُه ذلك الوقت بما يُواقِعُه من المعصية، فَيَغِيبُ عنه التَّصْدِيقُ والوَعِيدُ فيعصي. ولهذا ـ واللّٰـه أعلم ـ قال ﷺ: «لَا يَزْنِي الـزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُـؤْمِنٌ»[4]، الحديث. فهو حين يزني يغيب عنه تَصْدِيقُه بحُرمة الزنى، وإن بقي أَصْلُ التصديق في قلبه، ثم يُعاوِدُه، فإن المتقين كما وصفهم اللّٰـه تعالى بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ[5] مِنَ الشَّيطَـٰنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د) فوق كلمة «أوجبه»: عليه، والنص في مطبوعة مكة: ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره.

(٣) في الأصول: أحدهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٤١ تعليق رقم (١).

(٥) في (ب) و(ج): طيف، وكلاهما قراءتان ثابتتان، فقد قرأ ابن كثير، وأبوعمرو، والكسائي: (طيف) بغير ألف، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة.﴿طائف﴾ بألف ممدوداً مهموزاً، ويحكى عن الفراء أن الطيف والطائف بمعنى واحد، وهو ما كان كالخيال والشيء يُلمُّ بك، وقال الأخفش: الطيف أكثر في كلام العرب من الطائف، وفرق بينهما =

مُبْصِرُونَ﴾[1] [الأعراف: ٢٠١]. قال ليثٌ عن مجاهد: هو الرجل يَهُمُّ بالذنب، فَيَذْكُرُ اللّـه فَيَدَعُهُ، والشهوة والغضب مبدأُ السيئات، فإذا أبصر[2] رجع، ثم قال تعالى: ﴿وإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ في الغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي: وإخوانُ الشياطين تَمُدُّهُمُ الشياطينُ في الغي، ثم لا يُقْصِرُونَ[3]. قال ابنُ عباس رضي اللّـه عنهما: لا الإِنْسُ تُقْصِرُ عن السيئات، ولا الشياطينُ تُمسِكُ عنهم[4]، فإذا لم يُبْصِرْ، يبقى قلبُه في عمى، والشَّيْطانُ يَمُدُّه في غَيِّه، وإن كان التصديقُ في قلبه لم يكذب، فذلك النُّورُ والإبصارُ، وتلك الخشيةُ والخوفُ تَخْرُجُ مِن قلبه، وهذا كما أن الإنسان يُغْمِضُ عينيه، فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القَلْبُ بما يغشاه من رَيْنِ الذنوب، لا يُبْصِرُ الحقَّ وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هٰذا المعنى مرفوعاً إلى

= آخرون فقالوا: الطائف: ما يطوف حول الشيء، والطيف: اللمسة والوسوسة والخطرة. انظر: «الكشف» ١/٤٨٦، و«زاد المسير» ٣/٣٠٩ ـ ٣١٠، و«حجة القراءات» ٣٠٥، و«معاني القرآن» ١/٤٠٢ للفراء، وتفسير الطبري ١٣/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(١) قال الإمام أبو جعفر في تفسير الآية ١٣/٣٣٣ ـ ٣٣٤: يقول تعالى ذكره: إن الذين اتقوا الله من خلقه، فخافوا عقابه بأداء فرائضه واجتناب معاصيه إذا ألم بهم لمم من الشيطان من غضب أو غيره مما يصد عن واجب حق الله عليهم تذكروا عقاب الله وثوابه، ووعده ووعيده، وأبصروا الحق، فعملوا به، وانتهوا إلى طاعة الله فيما فرض عليهم، وتركوا فيه طاعة الشيطان.

(٢) في (ب): أبصره.

(٣) من قوله: «أي» إلى هنا سقط من (ب) و(ج).

(٤) جامع البيان (١٥٥٦٤) قال الطبري: وإنما هذا خبر من الله أن فريق الكافرين يزيدهم الشيطان غياً إلى غيهم إذا ركبوا معصية من معاصي الله ولا يحجزهم تقوى الله، ولا خوف المعاد إليه عن التمادي فيها، والزيادة منها، فهو أبداً في زيادة من ركوب الإثم، والشيطان يزيده أبداً، لا يقصر الإنسي عن شيء من ركوب الفواحش، ولا الشيطان من مدِّه منها.

النبيِّ ﷺ: أنه قال: «إذا زَنَى العَبْدُ، نُزِعَ مِنْهُ الإيمَانُ، فإن تَابَ، أُعِيدَ إلَيْهِ»[1].

النزاع في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لفظي لا محذور فيه

وإذا كان النزاعُ في هٰذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظيّاً، فلا محذورَ فيه سوى ما يَحْصُلُ مِن عُدْوَانِ إحدى الطائفتين على الأُخرى والافتراقِ بسبب ذلك، وأن يَصِيرَ ذلك ذريعةً إلى بِدَعِ أَهْلِ الكلام المذموم من أهل الإرجاء[2] ونحوهم، وإلى ظُهُورِ الفِسْقِ والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقّاً كامِلُ الإيمان والإسلام، وَلِيٌّ من أولياء الله! فلا يُبالي بما يَكُونُ منه مِن المعاصي، وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يَضُر مَع الإيمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ! وهذا باطل قطعاً.

١٩٦

فالإمام أبو حنيفة رضيَ اللّٰهُ عنه نظر إلى حقيقةِ الإيمانِ لغةً مَعَ أَدِلَّةٍ مِنْ كلام الشارع، وبقيةُ الأئمة رحمهم اللّٰه نظروا إلى حقيقته في عُرْفِ الشارع، فإن الشارِعَ ضَمَّ إلى التصديق أوصافاً وشرائطَ، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

أدلة أصحاب أبي حنيفة

فَمِنْ أَدِلَّةِ الأصحابِ لأبي حنيفة رحمه اللّٰه: أن الإيمانَ في اللُّغة عِبَارةٌ عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) في السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، من حديث أبي هريرة، ولفظه: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، كان عليه كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١/٢٢ ووافقه الذهبي.

(٢) الإرجاء المذموم الذي يُعد بدعة هو قول من يقول: لا يضر مع الإيمان معصية، وأما من يقول بإرجاء أمر المؤمنين العصاة إلى الله، ولا ينزلهم جنة ولا ناراً، ولا يتبرأ منهم، فهذا لا يُعد بدعة، ولا يذم قائله.

بِمُـؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]، أي: بمصدِّقٍ لنا، ومِنْهُمْ مَن ادَّعى إجْمَاعَ أهلِ اللغة على ذلك. ثم هٰذا المعنى اللغوي ـ وهو التصديقُ بالقلب ـ هُو الواجبُ على العبد حقّاً للّـه، وهو أن يُصَدِّقَ الرَّسُولَ ﷺ فيما جاء به من عند اللّـه، فَمَنْ صَدَّقَ الرسولَ فيما جاء بِهِ مِن عندِ اللّـه، فهو مؤمن فيما بَيْنَهُ وبَيْنَ اللّـه تعالى، والإقرارُ شَرْطُ إجْرَاءِ أحكامِ الإسلامِ في الـدنيا. هٰـذا على أحدِ القـولين، كما تقـدم، ولأنـه ضِـدُّ الكفـر، وهو التَّكْذِيبُ والجحودُ، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يُضَادُّهما، وقوله: ﴿إلَّا مَنْ أُكْرِهَ وقَلْبُه مُطْمَئِنٌّ بالْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، يَدُلُّ على أنَّ القلبَ هو مَوْضِعُ الإيمانِ، لا اللسان، ولأنه لو كان مـركباً مِنْ قَـوْلٍ وعَمَلٍ، لزال كُلُّه بزوالِ جزئه، ولأن العَمَلَ قد عُطِفَ على الإيمانِ، والعطفُ يقتضي المغايَرَةَ، قال تعالى: ﴿ءامَنُوا وعَمِلُوا الصَّـٰلِحَـٰتِ﴾، في مواضع من القرآن.

وقد اعْتُرِضَ على استدلالهم بأن الإيمانَ في اللغة عبارة عن التصديق بمنع(١) الترادُفِ بينَ التصديق والإيمان، وهب(٢) أن الأمرَ يَصِحُّ في موضع، فلِمَ قُلْتُمْ: إنه يوجـب التَّرَادُفَ مطلقاً؟ وكذلك اعتُرِضَ على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمـان، ومما يدل على عَدَمِ الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق(٣): صَدَّقه، ولا يُقَالُ: آمَنَه، ولا آمَنَ به، بل يقال: آمَنَ له، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦].

---

(١) في (أ) و (ب): يمنع، وفي (ج): ومنع، وكلاهما خطأ، والمثبت من (د).

(٢) تحرفت في (ج) إلى: «وذهب».

(٣) في «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/٢٩٠: «صدقته» والنص منقول عنه.

﴿فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرَّق بين المُعَدَّى بالباء والـمُعَـدَّى باللام، فالأولُ يقال للمُخْبَرِ به، والثاني للمُخْبِرِ، ولا يَرِدُ كونُه يجوز أن يُقَالَ: ما أنت بِمُصَدِّقٍ لنا، لأن دُخُولَ اللام لتقويةِ العامِلِ، كما إذا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العامِلُ اسمَ فاعل، أو مصدراً، على ما عُرِفَ في موضعه[1].

فالحاصلُ أنه لا يُقال قطُّ: آمنتُه، ولا صَدَّقْتُ، له، وإنما يقال: آمَنْتُ له، كما يقال: أقررتُ له، فكان تفسيرُه بأقررتُ أقربَ مِن تفسيره بصـدَّقْت، مع الفرق بينهما، ولأن الفرقَ بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبِرٍ عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ، فمن قال: السماءُ فوقنا، قيل له: صدقتَ.

وأما لفظُ الإيمان، فلا يُسْتَعْمَلُ إلا في الخبرِ عن الغائب، فيُقال لِمَنْ قال: طَلَعَتِ الشمْسُ: صدَّقناه،، ولا يقال: آمنَّا له، فإن فيه أَصْلَ معنى الأمن، والائتمان إنما يَكُونُ في الخَبَرِ عن الغائب، فالأمرُ الغائبُ هو الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ، ولهٰذا لم يأتِ في القرآن وغيره لفظ آمن لـه، إلا في هٰذا النوع. ولأنه لم يُقابَل لَفْظُ الإيمان قَطُّ بالتكذيبِ كما يُقابلُ لَفْظُ التصديق، وإنما يقابَلُ بالكفر، والكُفْرُ لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلمُ أنك صادق، ولكن لا أَتَّبِعُكَ، بل أُعادِيكَ وأُبغِضُكَ وأُخالِفُكَ؛ لكـان كُفْرُهُ أَعْظَمَ، فعُلِمَ أن الإيمان ليسَ هو التَّصْدِيقَ فقط، ولا الكفر هو[2] التكذيبَ فقط، بل إذا كان الكُفْرُ

١٩٧

(١) انظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): ولا الكفر التكذيب بإسقاط «هو» وهي في (ب).

يكون تكذيباً، ويكون مخالفةً ومعاداةً بلا تكذيب، فكذلك الإيمانُ، يكون تصديقاً وموافقةً وموالاةً وانقياداً، ولا يكفي مُجَرَّدُ التصديقِ، فيكونُ الإسلامُ جزءَ مسمَّى الإيمان.

ولو سلِّم الترادف، فالتصديقُ يكون بالأفعال أيضاً، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ، والْأُذُنُ تَزْنِي، وَزِنَاهَا السمع» إلى أن قالَ: «والفَرْجُ يصَدِّق ذٰلِكَ وَيُكَذِّبُهُ»[1]. وقال الحسن البصري رحمه الله: لَيْسَ الإِيمَانُ بالتَّحَلِّي وَلَا بِالتَّمَنِّي، وَلٰكِنَّهُ ما وَقَرَ في الصَّدْرِ، وصدَّقَتْه الْأَعْمَالُ[2]. ولو كان تصديقاً، فهو تَصْدِيقٌ مخصوصٌ، كما في الصلاة ونحوها كما قد[3] تَقَدَّمَ، ولَيْسَ هٰذا نقلاً للفظ، ولا تغييراً له، فإن اللّٰـه لم يَأْمُرْنا بإيمانٍ

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) و(٦٦١٢)، ومسلم (٢٦٥٧)، وأحمد ٢٧٦/٢، وأبو داود (٢١٥٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣٧/١٠، والبغوي (٧٥) من حديث ابن عباس عن أبي هريرة بلفظ: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنى أدرك ذلك لا محالة، فزنى العينين النظر، وزنى اللسان النطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» وأخرجه مسلم (٢٦٥٧) (٢١)، وأبو داود (٢١٥٣)، وأحمد ٣١٧/٢ و٣١٩ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٩ و٣٧٢ و٣٧٩ و٤١١ و٥٢٨ و٥٣٥ و٥٣٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٩٨/٣، والبغوي (٧٦) من حديث أبي هريرة بلفظ: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه».

(٢) أورده ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٢/١١ من طريق جعفر بن سليمان، عن زكريا قال: سمعت الحسن...، وذكره شيخ الإسلام في «فتاواه» ٢٩٤/٧ من طريق عباس الدوري، حدثنا حجاج، حدثنا أبو عبيدة الناجي، وأورده الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» رقم (٥٦) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي، عن عبيدالله بن موسى، عن أبي بشر الحلبي، عن الحسن.

(٣) «قد» لم ترد في (أ) و(ج) و(د) وهي في (ب).

مطلقٍ، بل بإيمانٍ خاص، وَصَفَه وبيَّنه، فالتَّصْدِيقُ الذي هو الإيمان أدنى أحوالِه أن يكونَ نوعاً مِنَ التصديق العام، فلا يَكُونُ مطابقاً له في العموم والخصوص، من غير تغيير للبيان ولا قلبه، بل يَكُونُ الإيمَانُ في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسانِ الموصوف بأنه حَيَوانٌ نَاطِقٌ، أولأن التَّصْدِيقَ التَّامَّ القائِمَ بالقلب مستلزم لما وَجَبَ مِن أعمالِ القلب والجوارح، فإن هٰذه لَوَازِمُ[1] الإيمانِ التام، وانْتِفَاءُ اللازم دليلٌ على انتفاءِ الملزوم.

ونقول: إنَّ هٰذه الموازِمَ تدخل في مُسَمَّى اللفظ تارةً، وتخْرُجُ عنه أخرى، أو إن اللفظ باقٍ على معناه في اللغة، ولكن الشارعَ زادَ فيه أحكاماً، أو أن يَكُونَ الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقةٌ شرعيةٌ، مَجَازٌ لغوي، أو أن يَكُونَ قد نقله الشَّارِعُ، وهذه أقوال لمن سلك هٰذه الطريقَ[2].

وقالُوا: إنَّ الرَّسُولَ قد وقفنا على معاني الإيمانِ، وعَلِمْنَا مِنْ مراده علماً ضَرُورِيّاً أن مَنْ قيل: إنَّه صَدَّق ولم يتكلَّمْ بلسانه بالإيمان، مع قُدْرَتِه على ذلك، ولا صَلَّى، ولا صَامَ، ولا أَحَبَّ اللَّه ورسولَه، ولا خافَ اللَّه، بل كان مبغضاً للرسولِ، معادياً له يُقَاتِلُه؛ أن هٰذا ليس بمؤمن.

كما عَلَّمنا أنه رتَّب الفوزَ والفلاحَ على التكلُّم بالشهادتين مع الإخلاصِ والعمل بمقتضاهما، فقد قال ﷺ: «الإيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ

١٩٨
الأحاديث الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان

(١) في (ب): من لوازم.
(٢) وانظر بسط الكلام على كون لفظ الإيمان ليس مرادفاً للتصديق في «مجموع الفتاوى» ٧/٥٢٩ ـ ٥٣٣.

شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[1].

وقال أيضاً ﷺ: «الحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[2].

وقال أيضاً: «أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُم خُلُقاً»[3].

وقال أيضاً: «البَذَاذَةُ مِنَ الإِيمَانِ»[4].

---

(1) أخرجه مسلم (٣٥)، وأخرجه البخاري (٩) بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»، وأخرجه أبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، وابن ماجه (٥٧) بلفظ: «الإيمان بضع وستون أو سبعون باباً» وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عبدالله بن دينار، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو، عن سليمان بن بلال، فقال: «بضع وستون أو بضع وسبعون»، وله أيضاً بلفظ: «ست وسبعون» وهو في سنن النسائي ٨/١١٠، ومسند الطيالسي (٢٤٠٢)، وابن أبي شيبة ٨/٥٢١ ـ ٥٢٢ و ١١/٤٠، وعبدالرزاق (٢٠١٠٥)، وأحمد ٢/٤١٤ و ٤٤٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٨)، وأبي نعيم في «الحلية» ٦/١٤٧، والبغوي (١٧)، وابن حبان (١٦٦) و (١٦٧) و (١٨١) و (١٩٠) و (١٩١)، وابن منده في «الإيمان» (١٤٤) و (١٤٥) و (١٤٧) و (١٧٠).

(2) هو تتمة الحديث المتقدم.

(3) أخرجه أبو داود (٢٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وأحمد ٢/٢٥٠ و ٤٧٢ و ٥٢٧، وابن أبي شيبة ٨/٥١٥ ـ ٥١٦، و ١١/٢٧ ـ ٢٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/٢٤٨، والدارمي ٢/٣٢٣، والآجري في «الشريعة» ص ١١٥ من حديث أبي هريرة وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٣١١) و (١٩٢٦)، والحاكم ١/٣، وله شاهد من حديث عائشة عند أحمد ٦/٤٧ و ٤٩، والترمذي (٢٦١٢)، والحاكم ١/٥٣، وابن أبي شيبة ٨/٥١٥ و ١١/٢٧ بلفظ: «إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله».

(4) أخرجه من حديث أبي أمامة الحارثي ابنُ ماجه (٤١١٨)، وأخرجه أبو داود (٤١٦١) بلفظ: ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً عنده الدنيا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا تسمعون، ألا تسمعون، إن البذاذة من الإيمان». وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وحسنه الحافظ العراقي في «أماليه»، وقال الحافظ في «الفتح» ١٠/٣١٠ بعد عزوه لأبي داود: حديث صحيح. وأراد بالبذاذة: التواضع في اللباس وترك التبجح به.

فإذا كان الإيمَانُ أصلاً، له شُعَبٌ متعدِّدَةٌ، وكُلُّ شُعبة منها تُسمَّى: إيماناً؛ فالصلاةُ من الإيمان، وكذلك الزكاةُ والصومُ والحجُّ، والأَعْمَالُ الباطنة، كالحياءِ والتوكُّلِ والخشيةِ من اللّه والإنابةِ إليه، حتى تَنْتَهِي هٰذِهِ الشُّعَب إلى إماطَةِ الأذى عن الطريق، فإنَّه مِنْ شُعَبِ الإيمان، وهٰذه الشُّعب، منها ما يَزُولُ الإيمَانُ بِزَوَالهَا، كشُعْبَةِ الشهادة، ومنها ما لا يَزُولُ بزوالها، كَتَرْكِ إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شُعَبٌ متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يَقْرُبُ من شعبة الشهادة، ومنها ما يقْرُبُ مِن شعبة إماطةِ الأذى، وكما أنَّ شُعَبَ الإيمان إيمانٌ، فكذا شُعَبُ الكفر كُفْرٌ، فالحُكْمُ بما أنزل اللّه ـ مثلاً ـ مِن شُعَبِ الإيمان، والحكم بغير ما أنزل اللّه كُفْرٌ، وقد قال ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِن[1] لَمْ يَسْتَطِعْ، فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِع، فَبِقَلْبِهِ، وذٰلِكَ أَضْعَفُ الإيمان». رواه مسلم[2].

وفي لفظ: «لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[3].

وروى الترمذيُّ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحَبَّ للّهِ، وَأَبْغَضَ للّهِ، وَأَعْطَى للّهِ، وَمَنَع للّهِ: فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ»[4]. ومعناه ـ والله

---

(١) في (ب): وإن.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، وابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣)، وأحمد ٣/١٠ و٢٠ و٤٩ و٥٣، والنسائي ٨/١١١ ـ ١١٢، والطيالسي (٢١٩٦)، وأبو يعلى (١٠٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود. وهو في «الكبير» للطبراني (٩٧٨٤)، و«المسند» ١/٤٥٨ و٤٦١ و٤٦٢.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٣/٤٣٨ و٤٤٠، وأبو داود (٤٦٨١) والبغوي (٣٤٦٩) من حديث أبي أمامة، وسنده حسن، والذي عند الترمذي (٢٥٢١) من حديث معاذ بن أنس، وهو عند الطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٤١٢) ولفظه: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل إيمانه» وسند الترمذي قوي. =

أعلم ـ أن الحبَّ والبُغضَ أَصْلُ حركةِ القلب، وبذلُ المالِ ومنعُه هو كَمَالُ ذلك، فإن المَالَ[1] آخرُ المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بينَ القلب والمال، فَمَنْ كان أَوَّلُ أمره وآخِرُه كُلُّه للّهِ، كان الله إلٰهَه في كل شيء، فلم يكن فيه شيءٌ مِن الشرك، وهو إرادةُ غيرِ الله وقصدُه ورجاؤه، فيكون مستكمل الْإِيمانِ، إلى غير ذلك مِنَ الأحاديثِ الدَّالّةِ على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

ويأتي في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللّهُ في شأن الصحابة رضي الله عنهم: «وحبُّهم دينٌ وإيمان وإحسان، وبُغْضُهُم كفر ونفاقٌ وطُغيان». فَسَمَّى حُبَّ الصحابة إيماناً، وبغضَهم كفراً.

وما أعجبَ ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيرُه عن استدلالهم بحديث شُعَبِ الْإِيمانِ المذكورِ، وهو: أنَّ الراوي قال: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ أو بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» فقد شَهِدَ الراوي بغفلة نفسِه حيث شَكَّ فقال: بضعٌ وستون، أو بضعٌ وسبعون، ولا يُظَنُّ برسولِ الله ﷺ الشَّكُّ في ذلك! وأن هذا الحديثَ مخالفٌ للكتاب.

فَطَعَنَ فيه بغفلة الراوي ومخالفتِه الكتاب، فانظر إلى هٰذا الطعنِ ما أعجبَه! فإنَّ تَرَدُّدَ الراوي بَيْنَ الستين والسبعين لا يَلْزَمُ منه عَدَمُ ضبطه، مع أن البخاري رحمه الله إنما رواه: «بضع وستون» مِن غيرِ شكٍّ. ١٩٩

= ولأحمد ١٤٦/٥، وأبي داود (٤٥٩٩) من حديث أبي ذر مرفوعاً: «أفضل الأعمال الحب في الله، والبغض في الله»، ولأحمد ٤٣٠/٣ عن عمرو بن الجموح: «لا يحق العبد حق صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله»، ولأحمد أيضاً ٢٨٦/٤، وابن أبي شيبة ٤١/١١ عن البراء: «أوثق عرى الإسلام الحب في الله، والبغض في الله» وله شاهد من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه عند عبدالرزاق (٢٠٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٦٠).

(١) في (ب): فإن المال هو.

وأما الطعنُ بمخالفته الكِتَاب، فأين في الكتاب ما يَـدُلُّ على خلافه؟ وإنما فيه ما يَدُلُّ على وِفاقه، وإنما هٰذا الطَّعْنُ مِن ثَمَرَةِ شُـؤْمِ التقليد والتعصُّبِ.

وقالوا أيضاً: وهنا أصلٌ آخر، وهو: أنَّ القَوْلَ قسمان: قَوْلُ القَلْبِ وهو الاعتقاد، وقَوْلُ اللسان، وهو التَّكَلُّمُ بكلمة الإسلام، والعملُ قسمانِ: عَمَلُ القلب، وهو نِيَّتُه وإخلاصُه، وعَمَلُ الجوارحِ، فإذا زالت هٰذه الأربعةُ، زال الإيمانُ بكماله، وإذا زال تَصْدِيقُ القلبِ، لم تنفع بَقِيَّةُ الأجزاءِ، فإن تَصْدِيقَ القلبِ شرطٌ في اعتبارها وكونها نافعة. وإذا بقي تَصْدِيقُ القلب، وزالَ الباقي، فهذا مَوْضِعُ المعركة!!

ولا شَكَّ أنه يلزم من عدم طاعة الجَوارِحِ عَدَمُ طاعة القلب، إذ لو أَطَاعَ القَلْبُ وانقاد، لأطاعتِ الجَوَارِحُ، وانقادَتْ، ويَلْزَمُ مِن عدم طاعة القلب وانقياده عَدَمُ التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ لها سَائِرُ الجَسَدِ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ»(١). فَمَنْ صَلَحَ قَلْبُهُ، صَلَحَ جَسَدُه قطعاً، بخلافِ العكس. وأما كَوْنُهُ يلزمُ مِن زوال جزئه زوالُ كُلِّه، فإن أُرِيدَ أن الهيئةَ الاجتماعية لم تَبْقَ مجتمعةً كما كانت، فَمُسَلَّم، ولكن لا يلزم مِن زَوَالِ بعضِها زَوَالُ سائر الأجزاء، فيزولُ عنه الكَمَالُ فقط.

هذه أجود نسخة

---

(١) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، وأحمد ٢٧١/٤، والدارمي ٢٤٥/٢ من حديث النعمان بن بشير ولفظه بتمامه: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

أدلة الكتاب والسنة على زيادة الإيمان ونقصانه

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً[1]، منها: قوله تعالى: ﴿وإذا تليت عليهم ءاياته زادتهم إيمناً﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿ويزيد الله الذين اهتدوا هدى﴾ [مريم: ٧٦]. ﴿ويزداد الذين ءامنوا إيمناً﴾ [المدثر: ٣١] ﴿هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمناً مع إيمنهم﴾ [الفتح: ٤]. ﴿الذين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها: إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به؟ فهل في قول الناس: ﴿قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقيناً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمن﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وقال تعالى: ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمناً فأما الذين ءامنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون * وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي[2] رحمه الله، في «تفسيره» عند هذه الآية، فقال: حدثنا الفقيه، قال: حدثنا[3] محمد بن الفضل، وأبو القاسم

---

(١) انظر «الفتاوى» ٧/٢٢٢ ـ ٢٣١، و«الإيمان» ص ٧٢ ـ ٧٤ لأبي عبيد.

(٢) هو نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، المشهور بإمام الهدى، صاحب «التفسير» و«خزانة الفقه» و«الفتاوى» و«شرح الجامع الصغير» و«تنبيه الغافلين» وغير ذلك، المتوفى سنة ٣٧٥هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/(٢٣٠).

(٣) جملة «الفقيه قال: حدثنا» كتبت في أصل (د) ثم رمج عليها.

٢٠٠ السَّاباذي، قالا: حدثنا فَارِسُ بنُ مردويه، قال: حدثنا محمدُ بنُ الفضل بنِ العابد، قال: حدَّثنا يحيى بنُ عيسى، قال: حدَّثنا أبو مُطِيعٍ، عن حمادِ بنِ سَلَمَةَ، عن ابن المحزّم[١]، عن أبي هُريرة رضي الله عنه، قال: جاء وَفْدُ ثقيفٍ إلى رَسُولِ الله ﷺ، فقالوا[٢]: يا رسولَ الله، الإيمانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ فقال: «لا، الإيمانُ مكمَّل في القَلْبِ، زِيَادَتُه، ونُقْصَانُه كُفْرٌ»[٣].

فَقَدْ سُئِلَ شيخُنا الشَّيْخُ عمادُالدين ابنُ كثير رحمه الله تعالى عن هٰذا الحديثِ، فأجاب: بأن الإسنادَ من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يُعْرَفُونَ في شيءٍ من كتب التواريخِ المشهورة، وأما أبو مطيع، فهو: الحَكَمُ بنُ عبدالله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمدُ ابن حنبل، ويحيى بنُ معين، وعمرو بنُ علي الفلاَّس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو[٤] حاتِم الرازي، وأبو حاتِم محمد بن حِبَّان البُستي، والعُقَيْلِي، وابنُ عديٍّ، والدَّارَقُطني، وغيرُهم. وأما أبو المُهزِّمِ، الراوي عن أبي هُريرة، وقد تصحَّف على الكاتب، واسْمُهُ: يَزِيدُ بنُ سفيان، فقد ضعَّفه أيضاً غَيْرُ واحد، وتركه شعبةُ بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبةُ بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فَلْسَيْنِ لحدثهم بسبعين حديثاً[٥]!!

---

(١) كذا ورد في تفسير أبي الليث محرفاً عن أبي المهزم، ونقله عنه الشارح كذلك، وسينبه عليه قريباً.

(٢) في (أ) و(ب): فقال، وقد أثبت فوقها: «كذا».

(٣) باطل كما نقل الشارح عن الحافظ ابن كثير، وقد حكم بوضعه أيضاً ابن حبان والحاكم والجوزقاني، وابن الجوزي، والذهبي. انظر «المجروحين والضعفاء» ٢/١٠٢ ـ ١٠٣، و«ميزان الاعتدال» ٣/٤٢، و«اللآلي المصنوعة» ١/٣٨، و«تنزيه الشريعة» ١/١٤٩.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) انظر «الكامل» ٧/٢٧٢١ ـ ٢٧٢٢.

وقد وصف النبيُّ ﷺ النساءَ بنُقصانِ العقل والدين[1]. وقال ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِه وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[2]. والمرادُ نفيُ الكمال. ونظائرُه كثيرةٌ، وحديثُ شُعب الإيمان، وحديثُ الشفاعة، وأنه يخرُج من النار مَنْ في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقالِ ذرَّةٍ من إيمان.

فكيف يُقال بعد هذا: إن إيمانَ أهلِ السماوات والأرض سواء؟! وإنما التفاضلُ بينهم بمعانٍ أخر غيرِ الإيمان؟!.

نقول عن الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه

وكلامُ الصحابة رضي الله عنهم في هٰذا المعنى كثيرٌ أيضاً:

منه: قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه: مِنْ فِقْهِ العَبْدِ أن يَتَعَاهَدَ إيمَانَه وما نَقَصَ منه، ومِنْ فِقْهِ العَبْدِ أن يَعْلَمَ: أَيَزْدَادُ هو أم يَنْتَقِصُ؟

وكان عُمَرُ رَضِيَ الله عنه يقولُ لأصحابه: هلموا نَزْدَدْ إيماناً،

---

(١) أخرجه مسلم (٧٩) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار» فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لذي لُبٍّ منكن» قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين» وأخرجه البخاري (٣٠٤) و(١٤٦٢)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، وأحمد ٢٠٧/٣ و ٢٧٥ و ٢٧٨، والنسائي ١١٥/٨، وابن ماجه (٦٧)، وابن منده (٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦)، والبغوي (٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

والمراد بالحب هنا ــ كما قال العلامة البيضاوي فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ٧٨/١ ــ الحب العقلي الذي هو إيثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه، وإن كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعاف الدواء بطبعه، فينفر عنه، ويميل إليه بمقتضى عقله، فيهوى تناوله.

فَيَذْكُرُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ[١].

وكان ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه يقول في دعائه: اللَّهُمَّ زِدْنا إيماناً ويقيناً وفقهاً[٢].

وكان مُعَاذُ بنُ جبلٍ رضي الله عنه يقول لِرَجُلٍ: اجْلِسْ بنا نُـؤْمِنْ سَاعَةً[٣]. ومثلُه عن عبدالله بنِ رواحة رضي الله عنه[٤].

وصحَّ عن عمارِ بنِ ياسرٍ رضي الله عنه أنه قال: ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فقد اسْتَكْمَلَ الإيمانَ: إِنْصَافٌ مِنْ نَفْسِهِ، والإِنْفاقُ مِنْ إِقْتَارٍ، وبَذْلُ السَّلامِ لِلعَالَم. ذكره البخاريُّ رحمه الله في «صحيحه»[٥]، وفي هذا القدر كفايةٌ وبالله التوفيق.

---

(١) أخرجه ابن أبـي شيبة في «الإيمان» (١٠٨)، و«المصنف» ١١/٢٦ من طريق ذر بن عبدالرحمن المرهبي، قال: كان عمر ربما يأخذ بيد الرجل والرجلين من أصحابه، فيقول: قمْ بنا نَزدد إيماناً. وذر لم يدرك عمر.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٨٥: إسناده جيد.

(٣) علقه البخاري ١/٤٥ في أول الإيمان، ووصله ابن أبـي شيبة في «الإيمان» برقم (١٠٥) و«المصنف» ١١/٢٦، وأبـو عبيد في «الإيمـان» رقم (٢٠)، وأبو نعيم في «الحليـة» ١/٢٣٥، وإسناده صحيح على شرطهما، وفي رواية لابن أبـي شيبة (١٠٧) و١١/٢٦: كان معاذ يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا فلنؤمن ساعة، فيذكران الله ويحمدانه.

(٤) أخـرجه ابن أبـي شيبـة في «الإيمان» رقم (١١٦)، وفي «المصنف» ١١/٤٣ عن عبدالرحمن بن سابط قال: كان عبدالله بن رواحة يأخذ بيد النفر من أصحابه، فيقول: تَعَالَوْا فلنؤمن ساعة، تَعَالَوْا فلنذكر الله ولنـزدد إيمـاناً، تعالوا نذكر الله بطاعته، لعله يذكرنا بمغفرته. وعبدالرحمن بن سابط لم يدرك عبدالله بن رواحة.

(٥) ١/٨٢ باب: إفشاء السلام من الإسلام بلفظ: «ثلاث من جمعهن، فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار»، ووصله معمر في «الجامع» (١٩٤٣٩) الملحـق بـ«المصنف»، وابن أبـي شيبة في «المصنف» ١١/٤٨ من طريق أبـي إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر، عن عمار بن ياسر قال: «ثلاث من كن فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار، وإنصاف الناس من نفسك، وبذل السلام للعالم» ورجاله ثقات.

وأما كونُ عَطْفِ العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يَكُونُ العَمَلُ داخلاً في مسمى الإيمان: فلا شَكَّ أن الإيمانَ تارةً يُذْكَرُ مطلقاً عن العمل وعن الإسلام، وتارةً يُقْرَنُ بالعمل الصالح، وتارةً يُقْرَنُ بالإسلام، فالمطلق مستلزمٌ للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢]. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الآية [الحجرات: ١٥]. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٦٢]. ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١].

٢٠١

وقال ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[١]، الحديث.

«لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[٢].

«مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا» «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا»[٣].

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص ٤٤١ تعليق رقم (١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤) (٢٢) من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» وأخرجه أبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨) و(٣٦٩٢)، وأحمد ٣٩١/٢ و٤٤٢ و٤٩٥ و٥١٢، وابن منده في «الإيمان» (٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٨٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٧٤/٢ و٣٣١.

(٣) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا» وأخرجه مسلم (١٠٢)، وأبو داود (٣٤٥٢)، وابن ماجه (٢٢٢٤)، والترمذي (١٣١٥)، وأحمد ٢٤٢/٢، والحميدي (١٠٣٣)، والبغوي (٢١٢٠) و(٢١٢١) من حديث العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً، فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحي إليه: أدخل يدك فيه، فأدخل يده، فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غش». وقوله: «ليس منا» أي: ليس على سيرتنا ومذهبنا، يريد: من غش أخاه وترك مناصحته، فإنه قد ترك اتباع النبي ﷺ، والتمسك بسنته.

وما أَبْعَد قَوْلَ مَنْ قال: إن معنى قوله: «فليس منَّا» ـ أي فليس مثلَنَا! فليت شعري، فمن لم يَغُشَّ يَكُونُ مثلَ النبـي ﷺ وأصحابه.

وأما إذا عطف عليه العَمَلُ الصالحُ، فاعلم أن عَطْفَ الشيء على الشيء يقتضي المغايرةَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكِرَ لهما، والمُغَايَرةُ على مراتب(1):

أعلاها: أن يكونا متباينين، لَيْسَ أحدُهما هو الآخر، ولا جُزْءَهُ، ولا بينَهمـا تلازُمٌ، كقـوله تعـالى: ﴿خَلَقَ السَّمـٰوٰتِ والْأَرْضَ وَجَعَـلَ الظُّـلُـمَـٰـتِ والنُّـورَ﴾ [الأنعـام: ١]. ﴿وأَنْـزَلَ التَّورٰىةَ والْإِنْجِيـلَ﴾ [آل عمران: ٣]. وهذا هو الغالِبُ.

ويليه: أن يَكُونَ بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالْبَـٰطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿وأَطِيعُـوا اللَّـهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عَطْفُ بعضِ الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَـٰوٰتِ والصَّلَـٰوةِ الوُسْـطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَنْ كَـانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَـٰئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وميكَـٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿مِنَ النَّبِيينَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي مِثْلِ هذا وجهانِ:

أحدُهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين.

والثاني: أن عطْفَهُ عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان

---

(١) انظر «الفتاوى» ٧/١٧٢ ـ ١٨١.

داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ: «الفقراء والمساكين» ونحوه مما تَتَنَوَّعُ دِلالَتُه بالإفرادِ والاقتران.

الرابع: عَطْفُ الشيءِ على الشيء لاختلاف الصِّفتينِ، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطفُ لاختلافِ اللفظ فقط، كقوله:

فَـأَلْفَى قَـوْلَهَـا كَـذِبـاً وَمَيْنَـاً(١)

وَمِنَ الناسِ مَنْ زَعَمَ أن في القرآن مِنْ ذلك قَوْلَه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلامُ على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العَطْفُ في الكلام يَكُونُ على هٰذه الوجوه، نظرنا في كلامِ الشارع: كيف ورد فيه الإيمانُ، فوجدناه إذا أُطْلِقَ يُرَادُ به ما يُرَادُ بلفظ البِر، والتقوى، والدِّين، ودِينِ الإسلام.

٢٠٢ ذكر في أسباب النزول أنَّهم سألوا عن الإيمان فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ﴾ الآيات [البقرة: ١٧٧].

قال محمدُ بنُ نصرٍ: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم، حدثنا عبدُاللّٰهِ بنُ يزيد المقرىء، والملائي، قالا: حدثنا المسعوديُّ، عن القاسم، قال:

---

(١) عجز بيت لعدي بن زيدالعبادي، في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، وأخذ قصير الثأر منها وصدره:

فَـقَـدَّمَـت الأديـمَ لِـرَاهِـشَـيْـهِ

وهو في ديوانه: ١٨٣، و«طبقات ابن سلام»: ٦٣، و«معاني القرآن» للفراء ٣٧/١، و«المستقصى» ٢٤٣/١ ـ ٢٤٤، وأمالي المرتضى ٢٥٨/٢، والشعر والشعراء ص ٩٨، و«اللسان»: مين، و«مغني اللبيب» (٥٧٨)، و«همع الهوامع» ١٢٩/٢.

جاء رَجُلٌ إلى أبـي ذرٍ رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم﴾ إلى آخر الآية، [البقرة:١٧٧]، فقال الرَّجُلُ: ليس عَنْ هذا سألتُك، فقال: جاء رجل إلى النبـي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك[١]، فقال له الذي قُلْتَ لي، فلما أبـى أَنْ يَرْضَى، قال: «إنَّ المُـؤْمِنَ الَّذِي إذَا عَمِلَ الحَسَنَةَ سَرَّتْهُ وَرَجَا ثَوابَهَا، وإذَا عَمِلَ السَّيِّئَةَ سَاءَتْهُ وَخَافَ عِقَابَهَا»[٢]. وكذلك أجابَ جماعةٌ من السلف بهذا الجواب.

وفي «الصحيح» قولُه لوفد عبدالقيس: «آمُـرُكُم بالإيمَـانِ باللّهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الإيمَانُ باللّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إلهَ إلاَّ اللّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وإقَامُ الصَّلَاةِ، وإيتَاءُ الزَّكَاةِ، وأَنْ تُـؤَدُّوا الخُمُسَ مِنَ المَغْنَمِ»[٣].

ومعلوم أنه لم يُرِدْ أن هٰذه الأعمال تكون إيمَاناً بالله بدونِ إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بُدَّ مِنْ إيمانِ القلب، فعلم أن هٰذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

---

(١) في (ب): فقرأ الذي قرأته عليك.

(٢) المسعودي ــ وهو عبدالرحمن بن عبدالله ــ رمي بالاختلاط، والقاسم ــ وهو ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ــ لم يدرك أبا ذر، لكن صح الحديث دون سبب النزول من رواية أبـي أمامة عند الحاكم ١٤/١ بلفظ: إن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك، فأنت مؤمن» قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء، فدعه» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبـي.

(٣) أخرجه البخاري (٥٣) و(٨٧) و(٥٢٣) و(١٣٩٨) و(٣٠٩٥) و(٤٣٦٨) و(٤٣٦٩) و(٦١٧٦) و(٧٢٦٦) و(٧٥٥٦)، ومسلم (١٧)، والترمذي (٢٦١١)، وأبو داود (٣٦٩٢) و(٤٦٧٧)، وأحمد ٢٢٨/١، والنسائي ١٢٠/٨ و٣٢٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٦٢/٥، وأبو داود الطيالسي (٢٧٤٧)، والبغوي (٢٠) كلهم من حديث ابن عباس.

وأيُّ دليل على أن الأعمال داخلةٌ في مُسَمَّى الْإيمان فوقَ هذا الدليل؟ فإنه فسر الْإيمانَ بالأعمال ولم يذكر التصديقَ، للعلم بأنَّ هذه الأعمال لا تُفِيدُ مع الجحود، وفي «المسند» عن أنس رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «الْإسْلامُ عَلانِيَةٌ، والْإيمانُ في القَلْبِ»[1].

وفي هٰذا الحديثِ دليلٌ على المغايرة بين الْإسلامِ والْإيمان. ويؤيده حديث جبريل عليه السلام. وقد قال فيه النبيُّ ﷺ: «هٰذا جبريل أَتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم»[2]. فجعل الدين هو الإسلامَ والإيمانَ والإحسانَ، فبيَّنَ[3] أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاث[4]: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أُريدَ بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسانَ يكون مجرداً عن الإيمان، هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَـٰبَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُم ظَالِمٌ لنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالخَيرَاتِ بِإِذْنِ اللَّـهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. والمقتصدُ والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنَّه معرض للوعيد[5].

الدين يتنظم الإيمان والإسلام والإحسان

---

(١) أخرجه أحمد ٣/١٣٥، وأبو عبيد في «الإيمان» ص ٥، وفي سنده علي بن مسعود وهو سيّئ الحفظ، ضعفه البخاري، والنسائي، وأبو داود، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

(٢) أخرجه مسلم وغيره، وقد تقدم ص ٣٥٦.

(٣) في (ب): فتبين.

(٤) في (د): ثلاثة، وكلاهما صحيح.

(٥) في «الفتاوى» لابن تيمية، ٧/٤٨٥: «فقد قسم الله سبحانه الأمة التي أورثها الكتاب واصطفاها ثلاثة أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الثلاث المذكورة في حديث جبريل: «الإسلام» و«الإيمان» و«الإحسان» ومعلوم أن الظالم لنفسه إن أريد به من اجتنب الكبائر، والتائب من جميع الذنوب، فذلك مقتصد أو سابق، فإنه ليس أحد من بني آدم يخلو عن ذنب، لكن من تاب، كان مقتصداً أو سابقاً، كذلك من =

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه مُعَرَّضٌ للوعيد.

فأما الْإحسانُ، فهو أعمُّ مِنْ جهة نفسه، وأخصُّ مِن جهة أهله، والإيمانُ أعمُّ من جهة نفسه، وأَخَصُّ من جهة أهله من الْإسلام، فالإحْسَانُ يَدْخُلُ فيه الْإيمانُ، والْإيمانُ يدخُلُ فيه الْإسلام[1]، والمحسنون أخصُّ مِن المؤمنين، والمؤمنون أخصُّ من المسلمين، وهٰذا كالرسالةِ والنُّبُوَّةِ، فالنبوةُ داخِلَةٌ في الرسالة، والرسالة أعمُّ مِن جهة نفسها، وأخصُّ مِنْ جهة أهلها، فَكُلُّ رسولٍ نبي، ولا ينعكِسُ.

٢٠٣

وقد صار الناسُ في مسمًّى الْإسلام على ثلاثة أقوالٍ[2]:

أقوال أهل العلم في مسمى الإسلام

فطائفةٌ جعلت الإسلامَ هو الكلمة.

وطائفة أجابوا بما أجاب به النبيُّ ﷺ حين سُئِلَ عن الإسْلام والإيمانِ، حيث فسر الْإسلامَ بالأعمالِ الظاهرة، والإيمانَ بالإيمانِ بالأصولِ الخمسة.

وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلُوا معنى قولِ الرسول ﷺ: «إن الإسْلامَ شَهَادَةُ أَنْ لا إله إلا اللّهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ»[3]،

= اجتنب الكبائر، كفرت عنه السيئات، كما قال تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾ فلا بد أن يكون هناك ظالم لنفسه موعود بالجنة، ولو بعد عذاب يطهر من الخطايا...».

(١) في(ب): الإحسان، وفي «مجموع الفتاوى» ٧/ ٣٦٠: والإيمان يتضمن الإسلام.

(٢) انظر «الفتاوى» ٧/ ٢٥٩.

(٣) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والنسائي ٨/ ٩٧ ـ ١٠١، وابن ماجه (٦٣) من طريق عمر، وهو حديث جبريل المتقدم.

الحديث: شعائِرَ الإسلامِ. والأَصْلُ عَدَمُ التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمانَ هو التَّصْدِيقُ بالقلب، ثم قالوا: الإسْلامُ والإيمان شيءٌ واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من أهل اللغة، وإنما هو الانقيادُ والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»[1]. وفسر الإسْلامَ بالأعمال الظاهرة، والإيمانَ بالإيمانِ بالأُصُولِ الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بَينهما أن نُجيب بغيرِ ما أجاب به النبي ﷺ.

وأما إذا أُفْرِدَ اسْمُ الإيمان، فإنه يتضمَّنُ الإسلام، وإذا أُفرِدَ الإسلام، فقد يكونُ مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجِبُ، وهل يكونُ مسلماً ولا يُقَالُ له: مؤمن؟ وقد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه.

وكذلك هل يَسْتَلْزِمُ الإسْلامُ الإيمانَ؟ فيه النِّزاعُ المذكورُ، وإنما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالنجاة من النارِ باسمِ الإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. وقال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسْمُ الإسلامِ مجرداً، فما عُلِّقَ به في القرآن دُخُولُ الجنة، لكنه فَرَضَهُ، وأخبر أنه دينُه الذي لا يُقْبَلُ مِن أحدٍ سواه، وبه بَعَثَ

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاريُّ (١١٢٠) و(٦٣١٧) و(٧٣٨٥) و(٧٤٤٢) و(٧٤٩٩)، ومسلم (٧٦٩)، ومالك ١/٢١٥، وابن ماجه (١٣٥٥)، والدارمي ١/٣٤٩، وأحمد ١/٢٩٨ و٣٠٨ و٣٥٨، والنسائي ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/٣ و٧، والترمذي (٣٤١٨)، وأبو داود (٧٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٧)، والحميدي (٤٩٥)، والبغوي (٩٥٠)، من حديث ابن عباس.

النبيين: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر

فالحَاصِلُ أن حالةَ اقترانِ الإسلامِ بالإيمان غَيْرُ حالةِ إفرادِ أحدهما عن الآخر، فَمَثَلُ الإسلامِ مِن الإيمان، كَمَثَلِ الشهادتين إحداهما مِنَ الأُخرى، فشهادةُ الرسالة غَيْرُ شهادة الوحدانية، فَهُمَا شيئانِ في الأعيانِ. وأُحداهما مرتبطةٌ بالأُخرى في المعنى والحكم، كشيءٍ واحدٍ، كذلك الإسْلامُ والإيمانُ، لا إيمانَ لِمَنْ لا إسلامَ له، ولا إسْلامَ لمن لا إيمَانَ له، إذ لا يَخْلُو المُـؤْمِنُ من إسلام به يَتَحقَّقُ إيمانُه، ولا يخلو المسلِمُ من إيمانٍ به يَصِحُّ إسلامه.

٢٠٤ ونظائرُ ذلك في كلامِ الله ورسوله، وفي كلامِ الناسِ كثيرةٌ، أعني في الإفراد والاقترانِ.

منهـا: لَفْظُ الكُفْـرِ والنفـاقِ، فـالكُفْـرُ إذا ذُكِـرَ مفـرداً في وعيدِ الآخِرَةِ دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَـٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ونظائِرُهُ كثيرة. وإذا قُرِنَ بينهما، كان الكافِرُ مَنْ أظهر كفره، والمُنَافِقُ مَنْ آمن بلسانه ولم يُـؤْمِنْ بقلبه.

وكذلك لفظُ البِرِّ والتقوى، ولفظُ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظُ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بَيْنَ الإسلامِ والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَـٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، إلى آخر السورة، وقد اعْتُرِضَ على هٰذا بأنَّ معنى الآية: ﴿قولوا أسلمنا﴾: انقدْنَا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أَحَدُ قولي المفسرين في هٰذه الآية الكريمة، وأُجيب بالقولِ الآخر، ورُجِّحَ، وهو أنَّهم ليسوا بمـؤمنين

كَامِلِي الإيمان، لا أَنَّهُمْ منافقُون، كما نفى الإيمَانَ عن القاتل، والزاني، والسارق، وَمَنْ لا أَمَانَةَ له. ويـؤيِّدُ هٰذا سباقُ الآيـة وسياقُها، فإن السُّورَةَ من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بَعْضِ العُصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذِكْرُ المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وإِنْ تُطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَه لاَ يَلِتْكُـمْ[1] مِنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيئاً﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطَّاعَةُ، ثم قال: ﴿إِنَّما المُـؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا باللّهِ ورَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، الآية، يعني ــ والله أعلمُ ــ أنَّ المـؤمنين الكاملي الْإيمانِ، هم هـؤلاء، لا أنتم، بل أَنْتُم منفي عَنْكُم الْإِيمَانُ الكَامِلُ. يـؤيد هذا: أنه أمـرهم، أو أَذِنَ لهم، أن يَقُولُـوا: أسلمنا، والمُنَافِقُ لا يُقَالُ له ذلك، ولو كـانوا منـافقين، لنفى عنهم الْإسلامَ، كما نفى عنهم الْإيمانَ، ونهاهم أَنْ يَمُنُّوا بإسلامهم[2]، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يَمُنُّوا به على رسولِه، ولو لم يكن إسـلاماً صحيحاً، لقال: لم تُسْلِمُوا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم[3] في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ﴾ [المنافقون: ١]. والله أعلمُ بالصواب[4].

وينتفي بَعْدَ هذا التقريرِ والتفصيلِ دعوى التَّرَادُفِ، وتشنيعُ مَنْ ألزم بأن الْإسلامَ لو كان هو الأمورَ الظاهرة، لكان ينبغي أن لا يقبل إلا ذلك،

---

(١) في الأصل: (لا يَأْلِتْكُمْ) وهي قراءة أبي عمرو، مِنْ: أَلَتَ يألِتُ ألتاً، مثل ضرب يضربُ ضرباً، وحجته إجماع الجميع على قوله: ﴿وما ألتناهم من عملهم﴾ فرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه أولى، وقرأ الباقون: (يَلتكم) من: لات يليتُ، وحجتهم اتباع مرسوم المصحف، وذلك أنها مكتوبة بغير ألف، قال الفراء: وهما لغتان، وقال الزجاج: معناهما واحد، والمعنى: لا ينقصكم. «حجة القراءات» ص ٦٧٦، و«زاد المسير» ٤٧٧/٧.

(٢) في (ب): بإسلام.

(٣) في (ب): كذبتم، وليس بشيء.

(٤) انظر «الفتاوى» ٢٣٨/٧ ــ ٢٤٧ و٤٧٦ ــ ٤٧٩.

ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا[1] ظاهرُ الفساد، فإنَّه قد تقدم تَنْظِيرُ الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالةَ الاقتران غَيْرُ حالةِ الانفراد. فانظر إلى كَلِمَةِ الشهادةِ، فإنَّ النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»[2]، الحديث، فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة؛ ما[3] كانوا يستحقون العِصمة، بل لا بُدَّ أن يقولوا: لا إله إلا الله قائِمِينَ بحقها، ولا يكون قائماً بـ «لا إله إلا الله» حَقَّ القيامِ، إلا مَنْ صَدَّقَ بالرسالة، وكذا من شَهِدَ أن محمداً رسولُ الله، لا يَكُونُ قائماً بهذه الشهادة حَقَّ القيام، إلا من صَدَّق هذا الرَّسُولَ في كُلِّ ما جاء به. فانتظمت[4] التوحيدَ، وإذا ضُمَّتْ شَهَادَةُ أن لا إله إلا الله إلَى شهادةِ أن محمداً رسولُ الله كان المُرَادُ مِن شهادة أن لا إله إلا الله إثباتَ التوحيدِ، ومِنْ شهادةِ أن محمداً رسول الله إثباتَ الرسالة، كذلك الإِسْلَامُ والإيمانُ إذا قُرِنَ أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَـٰتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»[5]؛ كان المرادُ مِن أحدهما غيرَ المرادِ من الآخر، وكما قال ﷺ: «الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ»[6]. وإذا انفرد أحدُهما، شَمِلَ معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإنَّ لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا،

٢٠٥

(١) في (ب): فإن هذا، وفي (ج): وهو ظاهر الفساد.
(٢) هو حديث متواتر، وقد تقدم تخريجه ص ٢٢ تعليق رقم (١).
(٣) «ما» سقطت من (أ) و (ب) و (ج).
(٤) تحرفت في (ب) إلى: فانظمت.
(٥) تقدم تخريجه ص ٤٨٩.
(٦) تقدم تخريجه ص ٤٨٧، وهو ضعيف.

افترقا، وإذا افترقا، اجتمعا، فهل يُقَالُ في قوله تعالى: ﴿إطعـامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] ـ أنه يُعطى المُقِلُّ دون المُعْدِمِ، أو بالعكس؟! وكذا في قوله تعالى: ﴿وإِنْ تُخْفُوهَا وتُـؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضاً تشنيعُ مَنْ قال: ما حُكْمُ مَنْ آمنَ ولم يُسْلِمْ، أو أسلم ولم يُـؤْمِـنْ في الدنيا والآخرة؟ فَمَنْ أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابتٍ للآخر، ظَهَرَ بُطْلانُ قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقولُ: المسلمُ هو المـؤمن، والله تعـالى يقول: ﴿إِنَّ المُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِـمَـٰتِ وَالمُـؤْمِنِينَ والْمُـؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غَيْرَيْنِ، وقد قِيلَ لرسول الله ﷺ: مالك عَنْ فُلانٍ، والله إني لأراه مـؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»[1]، قالها ثلاثاً، فأثبت له اسم الإسلامِ، وتوقَّفَ في اسم الإيمان، فَمَنْ قال: هما سـواء، كان مخالفاً، والوَاجِبُ ردُّ موارد النزاعِ إلى الله ورسوله، وقد يتراءى في بعضِ النصوص مُعَارَضَةٌ، ولا مُعارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأمـا الاحْتِجَاجُ بقـوله تعـالى: ﴿فَأَخْـرَجْنا مَنْ كَـانَ فِيهَـا مِنَ المُـؤْمِنِين * فَمَـا وَجَـدْنَـا فِيـهَـا غَيْـرَ بَيْتٍ مِنَ المُـسْلِمِـينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦] على تَرَادُفِ الإسلامِ والإيمان، فلا حُجَّةَ فيه، لأن البيتَ المخرَجَ كانوا موصوفين بالإسـلام والإيمان، ولا يَلْزَمُ من الاتصاف بهما ترادفُهما.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧) و(١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠)، وفي الزكاة ٢/٧٣٢ ـ ٧٣٣، وأحمد ١/١٨٢ من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

والظاهِرُ أن هٰذه المعارضات لم تَثْبُتْ عن أبـي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحابِ، فإن غالِبَها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفـة وقد حكى الطحاويُّ حكايةَ أبـي حنيفة مع حمادِ بنِ زيد، وأنَّ حماد بنَ زيد لما روى له حَدِيثَ: «أَيُّ الْإِسلامِ أَفضلُ»[1] إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أيُّ الإِسْلامِ أَفْضَلُ، قال: الإيمان، ثم جعل الهجرةَ والجهادَ من الْإيمـان؟ فسكت أبو حنيفـة، فقال بعضُ أصحـابـه: ألا تُجيبُـه يا أبا حنيفة؟ قال: بِمَ أُجِيبُه؟ وهو يُحدثني بهٰذا عن رسولِ الله ﷺ.

٢٠٦

أقوال العلماء في مسألة الاستثناء في الإيمان

وَمِنْ ثمراتِ هذا الاختلاف: مسألةُ الاستثناء في الإيمان، وهو أن يَقُولَ الرجل: أنا مـؤمنٌ إن شاء الله. والناسُ فيه على ثلاثة أقوال:

---

(١) أخرجه عبدالرزاق (٢٠١٠٧)، وأحمد ١١٤/٤ من طريق معمر، عن أيوب، عن أبـي قلابة، عن عمرو بن عبسـة قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: ومـا الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟، قال: «من عقر جواده، وأهريق دمه» قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة» وإسناده صحيح إن كان أبو قلابة سمعه من عمرو بن عبسـة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥٩/١، وقال: رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» بنحوه، ورجاله ثقات، وأخرجه أيضاً أحمد ٣٨٥/٥ بنحوه من طريق آخر، وفي سنده ضعيفان، وفيه قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: «خلق حسن».

وقول الشيخ ناصرالدين الألباني: متفق عليه من حديث أبـي موسى الأشعري وهم منه، فإن لفظ حديث أبـي موسى المخرج في البخاري (١١)، ومسلم (٤٢): «أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده» وهو غير الحديث الذي استشهد به المصنف.

طرفان ووسط، منهم من يُوجبه، ومنهم من يُحرمه، ومنهم من يُجيزه باعتبارٍ ويمنعُه باعتبار، وهذا أصحُّ الأقوال.

أما من يُوجبه، فلهم مأخذان: أَحَدُهُما: أن الْإيمانَ هو ما ماتَ الْإنسانُ عليه، والْإنسانُ إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة، وما سبق في عِلْمِ الله أنه يكون عليه، وما قَبْلَ ذلك لا عِبْرَةَ به، قالوا: والإيمانُ الذي يتعقّبه الكفر فَيَمُوتُ صاحبُه كافراً: ليس بإيمان، كالصلاةِ التي أفسدها صاحِبُها قَبْلَ الكمال، والصيامِ الذي يُفْطِرُ صاحبُه قبلَ الغروب، وهذا مأخذُ كثيرٍ من الكلابية وغيرهم، وعند هٰؤلاء أن الله يُحِبُّ في الأزل مَنْ كان كافراً إذا عَلِمَ منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابةُ ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس وَمَنِ ارتد عن دينه ما زال الله يُبْغِضُهُ وإن كان لم يكفر بَعْدُ، وليس هذا قَوْلَ السلف، ولا كان يُعلل بهٰذا مَنْ يستثني مِن السَّلَفِ في إيمانه، وهو فاسِدٌ، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسولَ، فاتِّبَاعُ الرسولِ شَرْطُ المحبة، والمشروطُ يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هٰذا القولِ طائفة غَلَوْا فيه، حتى صار الرجلُ منهم يستثني في الأعمالِ الصالحة، يقول: صليتُ إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبولَ، ثم صار كثير منهم يستثنون في كلِّ شيء، فيقول أحدُهم: هذا ثوبٌ إن شاء الله! هذا حبلٌ إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شَكَّ فيه. يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يُغيِّرَهُ غَيَّرَهُ!!.

المأخذُ الثاني: أن الإيمانَ المُطْلَقَ يتضمَّنُ فِعْلَ ما أمر الله به عبدَه كله، وترك ما نهاه عنه كُله، فإذا قال الرجلُ: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار:

فقد شَهِدَ لنفسه أنه من الأبرارِ المتقين، القائمينَ بجميع ما أمروا به، وتَرْكِ كُلِّ ما نُهُوا عنه، فيكون مِن أولياء الله المقربين. وهذا من تزكيةِ الإنسان لنفسه، ولو كانت هٰذه الشهادةُ صحيحةً، لكان ينبغي أن يشهدَ لنفسه بالجنة إن ماتَ على هٰذه الحال.

وهذا مأخذُ عامَّةِ السَّلَفِ الذينَ كانوا يستثنون[1]، وإن جوَّزوا تركَ

٢٠٧ الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضاً بجوازِ الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإِنَّا إن شَاءَ اللَّهُ بِكُم لَاحِقُونَ»[2]. وقال أيضاً: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ»[3] ونظائر هذا.

وأما من يُحرِّمُهُ، فَكُلُّ مَنْ جعل الْإيمانَ شيئاً واحداً، فيقول: أنا أَعْلَمُ أني مؤمن، كما أَعْلَمُ أني تكلمتُ بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن،

---

(١) انظر «الفتاوى» ٧/٤٢٩ ـ ٤٦٠.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٤٩)، وأبو داود (٣٢٣٧)، وابن ماجه (٤٣٠٦)، وأحمد ٢/٣٠٠ و٣٧٥ و٤٠٨، والنسائي ١/٩٤ ـ ٩٥، ومالك ١/٢٨ ـ ٣٠، والبغوي (١٥١) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٩٧٤)، وابن ماجه (١٥٤٦)، والنسائي ٤/٩٣ـ٩٤، وأحمد ٦/٧١ و٧٦ و١١١ و١٨٠ و٢٢١، والبغوي (١٥٥٦)، وعن بريدة عند أحمد ٥/٣٥٣ و٣٦٠، ومسلم (٩٧٥)، والنسائي ٤/٩٤، وابن ماجه (١٥٤٧)، والبغوي (١٥٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (١١١٠)، وأبو داود (٢٣٨٩)، ومالك ١/٢٨٩، وأحمد ٦/٦٧ و١٥٦ و٢٤٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٣٨١ من حديث عائشة بلفظ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما أتقي»، ولمسلم (١١٠٨) من حديث أم سلمة بلفظ: «أما والله إني لأتقاكم وأخشاكم له»، وأخرج البخاري (٥٠٦٣) من حديث أنس بن مالك في قصة الرهط الثلاثة الذين سألوا عن عبادة رسول الله ﷺ وتقالُّوها. . . وفيه: «أما والله إني أخشاكم لله، وأتقاكم له».

كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه، فهو شاكٌّ فيه، وسَمَّوا الذين يستثنون في إيمانهم الشَّكَّاكة، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعودُ إلى الأمنِ والخوف، فأما الدُّخولُ، فلا شكَّ فيه. وقيل: لتدخُلنَّ جميعُكم أو بعضُكم، لأنه علم أن بعضَهم يموت.

وفي كلا الجوابين نظر، فإنهم وقعوا فيما فَرُّوا منه، فأما الأَمْنُ والخوفُ، فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شَكَّ في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخولِ الجميع أو البعضِ، فإنَّ اللّهَ قد عَلِمَ مَنْ يَدْخُلُ، فلا شَكَّ فيه أيضاً، فكان قولُ: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخولِ، كما يقولُ الرجلُ فيما عزم على أن يفعله لا مَحَالَةَ: واللّهِ لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، لا يقولُها لِشَكٍّ في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يَحْنَثُ الحَالِفُ في مثل هٰذه اليمين لأنه لا يجزم بحصولِ مراده.

وأُجيبَ بجوابٍ آخر لا بأسَ به، وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هٰذا المعنى مراداً من النص نظر، فإنَّه ما سِيقَ الكلامُ له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص[1].

وأجاب الزمخشري[2] بجوابين آخَرَيْنِ باطلين، وهما: أن يكونَ

---

(١) إشارة النص: هو ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته، ولكنه يجيء نتيجة لهذه العبارة، فهو يفهم من الكلام، ولكن لا يستفاد من العبارة ذاتها، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ فإن هذا النص أفاد بعبارته أن نفقة المولود على والده، وأفاد بإشارته أن الولد تابع لأبيه منسوب إليه. وفي إدراك إشارة النص تتفاوت العقول والأفهام، فلا يتصدى له إلا الذكي المتمكن في الفقه وأصوله، والعليم بأسرار العربية. وهو عند الحنفية أحد دلالات النص الأربعة: عبارة النص، دلالة النص، إشارة النص، مقتضى النص. انظر «تيسير التحرير» ١/٨٦ ــ ٩١.

(٢) «الكشاف» ٣/٥٩٤.

المَلَكُ قد قاله، فأثبت قُرآناً! أو أنَّ الرسولَ قاله[1]!!

/ وأما من يُجَوِّزُ الاستثناءَ وتركَه[2]، فهم أسعدُ بالدليلِ مِن الفريقين، وخَيْرُ الأمورِ أَوْسَطُها: فإن أراد المستثني الشَّكَّ في أصل إيمانه مُنِعَ من الاستثناء، وهذا مما لا خلافَ فيه، وإن أراد أنَّه مؤمنٌ من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُه زَادَتْهُم إِيمَـٰناً وَعَلى رَبهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِنْدَ رَبهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَـٰهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ في سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]. فالاستثناءُ حينئذ جائزٌ، وكذلك مَن استثنى وأراد عَدَمَ علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكّاً في إيمانه، وهذا القولُ في القوة كما ترى. ٢٠٨

قوله: «وجَمِيعُ ما صَحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيانِ كُلُّه حق».

يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الردِّ على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواترٌ وآحاد، فالمتواتر ـ وإن كان قطعيَّ السند ـ لكنه غيرُ قطعي الدِّلالة، فإن الأدلة اللفظية[3]

---

(١) في (ج) و (د) زيادة ونصها: «فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله، فيدخل في وعيد من قال: (إن هذا إلا قول البشر) نسأل الله العافية، وهي مثبتة في (أ) إلا أن الناسخ قد أثبت كلمة: «لا» فوق أول كلمة منها، وكلمة: «إلى» في آخر كلمة منها، وهذا الرمز يعنون به: أن ما بين لا وإلى يحذف، لأنه ليس من الكتاب.

(٢) في هامش (أ) و (ب) زيادة وهي: «باعتبار شيء» وقد أثبت فوقها (ظ).

(٣) في (ب): الدلالة القطعية، وهو خطأ.

لا تُفيد اليقين!! وبهذا قَدَحُوا في دِلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تُفِيدُ العلمَ، ولا يُحْتَجُّ بها مِن جهة طريقها، ولا مِن جهة متنها! فسدُّوا على القلوبِ معرفةَ الربِّ تعالى وأسمائه وصفاتِه وأفعالِه من جهة الرسول، وأحالُوا الناسَ على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية(١)، سموها قواطعَ عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍ(٢) بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْـَٔانُ مَاءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۞ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩ ـ ٤٠].

ومِن العجب أنَّهم قدَّموها على نُصُوصِ الوحي، وعزلوا لأجلها

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: خالية.

(٢) السراب: ما يرى في الفلاة المنبسطة من ضوء الشمس وقت الظهيرة، يسرب على الأرض كأنه ماء يجري، والقيعة والقاع واحد: وهو المنبسط من الأرض الذي لا جبل فيه ولا واد. واللجي: العميق، منسوب إلى لجة البحر، وهو معظمُهُ. وفي هذه الآية مثلان ضربها الله للكفار: شبه ما يعمله من لا يعتقد الإيمان ولا يتبع الحق من الأعمال الصالحة التي يظن أنها تنفعه وتنجيه من عذاب الله، ثم يخيب في أمله ويلقى خلاف ما قدَّر بسراب في منبسط من الأرض يظنه الظمآن ماء، فيأتيه ليروي من ظمئه، فلا يجد ما أمله ورجاه، فكذلك الكافر يحسب أنه قد عمل عملاً، وأنه قد حصل شيئاً، فإذا وافى الله يوم القيامة، وحاسبه عليه، ونوقش على أفعاله، لم يجد له شيئاً بالكلية قد قُبل، لأن الكفر بشريعة الله يمحق كل عمل، وإن كان من باب الخير والإحسان: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾ و﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ . . .

وشبهها ثانياً في ظلمتها وسوادها، لكونها باطلة خالية عن نور الإيمان بظلمات متراكمة من لج البحر والأمواج والسحاب. وانظر «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص ١٤ ــ ٢٠ لابن القيم.

النُّصُوصَ، فأقفرت قُلُوبُهم من الاهتداءِ بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا العُقُولِ الصحيحةِ المؤيَّدة بالفِطْرَةِ السليمة والنصوصِ النبوية، ولو حكَّمُوا نُصُوصَ الوحي، لفازوا بالمعقولِ الصحيحِ، الموافق للفطرة السليمة.

بل كُلُّ فريقٍ من أرباب البِدَعِ يَعْرِضُ النُّصُوصَ على بدعته، وما ظَنَّهُ معقولاً: فما وافقه قال: إنه مُحْكَمٌ، وقَبِلَهُ، واحتجَّ به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم ردَّه، وسمَّى ردَّه تفويضاً! أو حرَّفه، وسَمَّى تحريفَه تأويلاً!! فلذلك اشتد إنْكَارُ أهلِ السنة عليهم.

أهل السنة لا يعدلون عن النص الصحيح

وطَرِيقُ أهلِ السنة: أن لا يَعْدِلُوا عن النَّصِّ الصحيح، ولا يُعارِضُوا بمعقولٍ، ولا قولِ فلانٍ، كما أشارَ إليه الشَّيْخُ، وكما قال البخاريُّ رحمه الله: سَمِعْتُ الحميديَّ يقول: كنا عند الشافعيِّ رحمه الله، فأتاه رجلٌ، فسأله عن مسألةٍ، فقال: قضى فيها رَسُولُ اللّهِ ﷺ كذا وكذا، فقال رجلٌ للشافعي: ما تَقُولُ أنتَ؟! فقال: سُبْحَانَ اللّهِ! تراني في كنيسة! تراني في بِيعة! ترى على وسطي زناراً؟! أقول لك: قضى رسولُ الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت[1]؟!

ونظائر ذلك في كلامِ السلف كثيرٌ.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كان لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُه أَمْراً أن يَكُونَ لَهُم الخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِم﴾ [الأحزاب: ٣٦].

---

(١) الخبر في «حلية الأولياء» ٩/١٠٦، و«تاريخ ابن عساكر» ١٥/١٠/٢، و«مناقب الشافعي» للبيهقي ١/٤٧٤، و«توالي التأسيس» ص ٦٣، و«مفتاح الجنة» ١٥٤.

٢٠٩ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم اليقيني

وخَبَرُ الواحِدِ إذا تلقته الأُمَّة بالقبولِ، عَمَلاً به(١) وتصديقاً له: يُفِيدُ العِلْمَ اليقيني عندَ جماهير الأمة(٢)، وهو أحدُ قِسْمَي المتواتر، ولم يَكُنْ بَيْنَ سلف الأمة في ذلك نِزَاعٌ، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(٣)، وخبرِ ابن عمر رضي الله عنهما: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاءِ وَهِبَتِهِ»(٤)، وخبرِ أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلا عَلَى خَالَتِهَا»(٥) وكقوله: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ(٦) النَّسَبِ»(٧)، وأمثال ذلك، وهو نظيرُ خبرِ الذي أتى مسجدَ قُباء، وأَخْبَرَ أن

---

(١) في (ب): بقوله.

(٢) انظر بسط هذه المسألة في «مختصر الصواعق المرسلة» ٢/٣٧٢ ـ ٤٣٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٨٥.

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٣٥) و (٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦)، وأبو داود (٢٩١٩)، والترمذي (١٢٣٦)، وابن ماجه (٢٧٤٧)، ومالك ٢/٧٨٢، والدارمي ٢/٣٩٨، والنسائي ٧/٣٠٦، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/٤٤٩ و ٤٥٥، وأحمد ٢/٩ و ٧٩ و ١٠٧، والحميدي (٦٣٩)، وابن الجارود (٩٧٨)، والبغوي (٢٢٢٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥١٠٩) و(٥١١٠)، ومسلم (١٤٠٨)، ومالك ٢/٥٣٢، وأبو داود (٢٠٦٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٩٢٩)، والنسائي ٦/٩٦و ٩٧، وأحمد ٢/٢٢٩ و٤٢٣ و٤٢٦ و٤٣٢ و٤٧٤ و٤٨٩ و٥٠٨ و٥١٦، والبغوي (٢٢٧٧)، وابن الجارود (٦٨٥)، والبيهقي ٧/١٦٥ و١٦٦ من حديث أبي هريرة.

(٦) سقطت «من» من (أ) و (ج) و (د).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٢٦٤٥) و(٥١٠٠)، وابن ماجه (١٩٣٨)، وأحمد ١/٢٧٥ و٣٣٩، والنسائي ٦/١٠٠، وابن أبي شيبة ٤/٢٨٧ و ٢٨٩، والطبراني في «الكبير» (١١٩٦٨) و(١٢٣٩٧) و(١٢٨٢١) و(١٢٨٢٢). وأخرجه مسلم (١٤٤٧) بلفظ: «ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم» من حديث ابن عباس. وأخرجه البخاري (٢٦٤٦) و(٣١٠٥) و(٥٠٩٩)، ومسلم (١٤٤٤)، وأبو داود (٢٠٥٥)، والترمذي (١١٤٧)، والدارمي ٢/١٥٦، ومالك ٢/٦٠١، والنسائي ٦/٩٩، وأحمد ٦/٥١ و٦٦ و٧٢ و١٠٢ و١٧٨، والبغوي (٢٢٧٨) و(٢٢٧٩) من حديث عائشة بلفظ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة». ورواه من حديث علي الترمذيُّ (١١٤٦)، والشافعي ٢/٢٤٠ ـ ٢٤١، والبغوي (٢٢٨١).

القبلة تحوَّلَت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[1].

وكان رَسُولُ الله ﷺ يُرسِلُ رُسُلَهُ آحاداً، ويُرسِلُ كتبه مع الآحَادِ، ولم يكن المرسَلُ إليهم يقولون: لا نقبله، لأنه خبرُ واحد! وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]. فلا بد أن يَحْفَظَ اللّٰهُ حُجَجَهُ وبيناتِه على خلقه، لئلا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبيِّنَاتُه.

ولهذا فضح الله مَنْ كذب على رسوله في حياته وبَعْدَ وفاته، وبَيَّنَ حاله للناس، قال سفيانُ بنُ عيينة: ما ستر الله أحداً يَكْذِب في الحديث. وقال عبدُالله بنُ المبارك: لو هَمَّ رجل في السَّحَرِ[2] أن يكذِبَ في الحديثِ، لأصبحَ والنَّاسُ يقولون: فلانٌ كذاب.

وخبرُ الواحدِ وإن كان يحتمِلُ الصدقَ والكذب، ولكن التفريقَ بينَ صحيح الأخبار وسقيمها لا يَنَالُه أحدٌ إلا بعدَ أن يَكُونَ مُعْظَمُ أوقاته مشتغلاً بالحديثِ، والبحثِ عن سِيرَةِ الرواة، لِيقف على أحوالهم وأقوالِهم، وشِدَّةِ حذرهم مِن الطُّغيانِ والزَّلَلِ، وكانوا بحيث لو قُتِلُوا لم يُسامحوا أحداً في كلمة يَتَقَوَّلُها على رسول اللّٰه ﷺ، ولا فَعلُوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلُوا هٰذا الدِّينَ إلينا كما نُقِلَ إليهم، فَهُمْ يَزَكُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣) و(٤٤٨٨) و(٤٤٩٠) و(٤٤٩١) و(٤٤٩٣) و(٤٤٩٤) و(٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦)، ومالك ١/١٩٥، والشافعي في «الرسالة» فقرة (٣٦)، وأحمد ٢/١٦ و١١٣، والنسائي ٢/٦١، والدارمي ١/٢٨١، والبغوي (٤٤٥)، والبيهقي ٢/٢ كلهم من حديث ابن عمر قال: «بينا الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاءهم آت، فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة».

(٢) تحرفت في (ب) إلى: السجن.

الإسلام[1] وعِصَابةُ الإيمان، وهم نُقَّادُ الأخبارِ، وصَيارِفَةُ الأحاديث، فإذا وقف المرءُ على هٰذا مِن شأنهم، وعَرَفَ حالَهم، وخَبُرَ صِدْقَهم وورعَهم وأمانَتَهم، ظهر له العِلْمُ فيما نقلوه ورَوَوْهُ.

وَمَنْ له عَقْلٌ ومعرفةٌ يَعْلَمُ أن أَهْلَ الحديثِ لهم مِنَ العلمِ بأحوال نبيهم وسيرته وأخبارِه ما لَيْسَ لِغيرهم به شعور، فضلاً أن يكونَ معلوماً لهم أو مظنوناً، كما أنَّ النُّحاةَ عندهم من أخبارِ سيبويه والخليل وأقوالِهما ما ليس عِنْدَ غيرهم، وعندَ الأطباءِ مِن كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكلُّ ذي صَنْعَةٍ هو أَخْبَرُ بها من غيره، فلو سألْتَ البَقَّالَ عن أمرِ العِطْرِ، أو العَطَّارَ عن البَزِّ، ونحو ذلك!! لعد ذلك جهلاً كثيراً[2].

ولكن النُّفَاةَ قد جعلوا قَوْلَه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: مستنداً لهم في رَدِّ الأحاديثِ الصحيحةِ، فكلما جاءهم حَدِيثٌ يُخالِفُ قَوَاعِدَهم وآراءهم، وما وضعته خواطِرُهم وأفكارُهم، ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيْءٌ﴾، تلبيساً منهم وتدليساً على مَنْ هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الاية عن مواضعه. ٢١٠

ففهموا مِنْ أخبارِ الصفات ما لم يُرِدْهُ اللّٰهُ ولا رسولُه، ولا فَهِمَه أحدٌ من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتُها التَّمْثِيلَ بما للمخلوقين! ثم استدلُّوا على بُطْلانِ ذلك بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تحريفاً للنصين!! ويُصنفون الكُتُبَ، ويقولون: هٰذا أُصُولُ دين الإسلامِ الذي أمر اللّٰهُ به، وجاء من عنده، ويقرؤون كثيراً مِنَ القرآن ويُفوِّضونَ معناه إلى اللّٰه تعالى من غير تدبُّر لمعناه الذي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، وأخبر أنه معناه الذي أراده اللّٰه.

---

(١) «يزك» بالياء والزاي: طلائع الجيش، والكلمة فارسية.

(٢) في مطبوعة مكة: كبيراً.

وقد ذمَّ اللَّـهُ تعالى أَهْلَ الكِتَابِ الأوَّل على هذه الصفات الثلاث، وقصَّ علينا ذلك من خبرهم لنَعْتَبِرَ ونَنْزَجِرَ عن مثلِ طريقتهم، فقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُـؤْمِنُوا لَكُم وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ اللَّـهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَه مِنْ بَعْدِ ما عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُم أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ ٱلكِتَـٰبَ إلاَّ أَمانِيَّ، وَإِنْ هُمْ إلاَّ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماني: التلاوة المجردة[1]، ثم قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هٰذا مِنْ عِنْدِ اللَّـهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثمناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّـا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْـلٌ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُـونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. فذمَّهم على نِسْبَةِ ما كتبوه إلى اللَّـه، وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسبَ إلى اللَّـه ما ليس مِن عنده، وأن يأخذ بذلك عِوَضاً من الدنيا مالاً أو رِياسة، نسـأل اللَّـهُ تعالى أن يَعصِمَنا مِن الزلل في القولِ والعملِ، بمنِّه وكرمه.

السنة نوعان شرع ابتـدائي وبيـان لما شرعـه الله في كتابه

ويُشير الشيخ رحمـه اللَّـه تعالى بقوله: «من الشرع والبيان» إلى أنَّ ما صح عن النبـيِّ ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعـه اللَّـه تعالى في كتابه العزيز، وجَميعُ ذلك حقٌّ واجب الاتباع.

وقوله: «وأهلُه في أصلِه سواء، والتفاضلُ بينهم بالحقيقة ومخالفةِ الهوى، وملازمةِ الأولى» وفي بعض النسخ: بالخشية والتُّقى بدل قوله:

(١) والمعنى: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهـم، وهذا قول الكسائي والزجاج، وقال قتادة: ﴿إلا أماني﴾ أي: يتمنون على الله ما ليس لهم، وقال ابن عباس: إلا أماني: يريد إلا قولاً يقولونه بأفواههم كذباً، وهذا قول مجاهد وابن جرير الطبري، واختيار الفراء، وذكر الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث: أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟ يريد افتعلته، ومنه قول عثمان: «ما تَغَنيتُ ولا تمنيت» يعني بقوله: «ما تمنيت»: ما تخرصت الباطل، ولا اختلقت الكذب والإفك. انظر «جامع البيان» ٢/٢٥٩ ــ ٢٦٣، و«زاد المسير» ١/١٠٥ ــ ١٠٦.

«بالحقيقة» ففي العبارة الأولى يُشِيرُ إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديقَ يكون بَعْضُهُ أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم تنظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوتَ بينَ المؤمنين بأعمال القُلوبِ، وأما التصديقُ، فلا تفاوتَ فيه، والمعنى الأول أظهر قوةً، واللّـه أعلم بالصواب.

قوله: «والمُـؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمٰنِ».

المؤمنـون كلهم أولياء الرحمن ٢١١

ش: قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾، الآية [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. الولي: من الوَلاية بفتح الواو، التي هي ضِدُّ العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وِلَـٰيَتِهِم مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقونَ بفتحها[1]، فقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النُّصرة، وبالكسر الإمارة، قال الزجّاج[2]: وجاز الكسرُ، لأن في تولِّي بعضِ القوم بعضاً جنساً[3] من الصِّناعة والعمل، وكُلُّ ما كان كذلك مكسورٌ، مثل: الخياطة ونحوها.

فالمؤمنون أولياء اللّـه، واللّـهُ تعالى وَلِيُّهم، قال تعالى: ﴿اللَّـهُ وَلِيُّ الذينَ ءامَنُوا يُخرجُهُم مِّنَ الظُّلُمَـٰتِ إِلَى النُّورِ والَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَـٰتِ﴾، الآية [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللَّـهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وأَنَّ الكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] والمؤمنون بعضهم أولياء بعض، قال تعالى: ﴿والمُـؤْمِنُونَ والمُـؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، الآية [التوبة: ٧١]،

---

(١) انظر «زاد المسير» ٣/٣٨٥، و«حجة القراءات» ص ٣١٤.

(٢) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن السري، الزجاج، البغدادي، صاحب التآليف الجمة في معاني القرآن وغيره، المتوفى سنة ٣١١هـ. مترجم في «السير» ١٤/ رقم الترجمة (٢٠٩).

(٣) في (أ) و(ب): جنس.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وهَاجَرُوا وَجَـٰهَدُوا بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ في سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَوا وَنَصَرُوا أُولَـٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة، وقال تعالى: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ ورَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ورَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الغَـٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥ ــ ٥٦].

فهٰذه النصوصُ كُلُّها ثَبَتَ فيها موالاةُ المؤمنين بعضِهم لبعض، وأنَّهم أولياء اللَّه، وأن اللَّه وليُّهم ومولاهم، فاللَّه يَتَوَلَّى عِبَادَهُ المؤمنين، فَيُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَه، ويرضى عنهم ويَرْضَوْنَ عنه، ومن عادى له وليّاً، فقد بارزه بالمحاربة، وهٰذه الولاية مِن رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الحَمْدُ للَّهِ الَّذي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ في المُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾ [الإسراء: ١١١]. فاللَّه تعالى ليس له وليٌّ من الذل، بل للَّه العزة جميعاً، خلافَ الملوك وغيرهم ممن يتولَّاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

تفسير معنى الولاية

والولايةُ أيضاً نظيرُ الإيمان، فيكون مرادُ الشيخ: أن أهلَها في أصلها سواء، وتكون كاملةً وناقصة، فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُم البُشْرَى في الحَيَاةِ الدُّنيَا وَفي الآخِرَةِ﴾، فـ﴿الذين آمنوا وكانوا يتقـون﴾، منصوبٌ على أنه صفة أولياء اللَّه، أو بدلٌ منه، أو بإضمار «أَمْدَحُ»، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثان لـ«إن» وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير «عليهم».

وعلى هٰذه الوجوه كُلِّها، فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أَهْلُ الوعدِ المذكور في الآياتِ الثلاث، وهي عبارةٌ عن موافقة الولي الحميد في محابِّه ومساخطه، ليست بكثرة صَوْمٍ ولا صلاةٍ، ولا تمزّق[1] ولا رِياضة، وقيل: الذين آمنوا مبتدأ والخبر: ﴿لهم البشرى﴾، وهو بعيدٌ، لقطع الجملة عما قبلها، وانتثار نظم الآية.

٢١٢

ويجتمع في المؤمن وِلايةٌ من وجه، وعَداوة مِن وجه، كما قد يكونُ فيه كفر وإيمان، وشِركٌ وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاقٌ وإيمان. وإن كان في هٰذا الأصل نزاع لفظي بينَ أهلِ السنة، ونزاعٌ معنوي بينهم وبينَ أَهْلِ البِدَعِ، كما تقدَّم في الإيمان، ولكن موافقةَ الشارع في اللفظ والمعنى أولى مِن موافقته في المعنى وَحْدَه، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، الآية. وقد تَقَدَّم الكلامُ على هٰذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أَصَحِّ القولين. وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيه خَلَّةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ، كَذَبَ، وإِذَا عاهَدَ، غَدرَ، وإِذَا وَعَدَ، أَخْلَفَ، وإِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ»[2]. وفي رواية: «وإِذَا ائتُمِنَ، خَانَ» بدل: «وإذا وَعَدَ أخلف». أخرجاه في «الصحيحين». وحديث: شُعب الإيمان تقدم[3]. وقولُه ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ»[4].

---

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: «تملق».

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٠ تعليق (٢).

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٧٥ تعليق (١).

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٩٣ تعليق (٢).

فَعُلِمَ أن مَنْ كان معه من الإيمان أَقَلُّ القليل لم يخلدْ في النار، وإن كان معه كثيرٌ من النفاق، فهو يُعذَّبُ في النار على قدر ما معه مِن ذلك، ثم يُخْرَجُ من النار.

فالطاعاتُ مِن شُعَبِ الإيمان، والمعاصي مِن شُعَبِ الكفر، وإن كان رأسُ شعبِ الكفر الجحودَ، ورأسُ شعب الإيمان التصديقَ.

وأما ما يُروى مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَا منْ جَمَاعَةٍ اجْتَمَعَتْ إلَّا وَفِيهِمْ وَلِيٌّ للَّـهِ»[1] لا هُمْ يَدْرُونَ بِهِ، ولا هُوَ يَدْرِي بنفسه، فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً، وقد يكونون فساقاً يموتون[2] على الفسق.

أولياء الله الكاملون

وأما أولياء اللَّـه الكاملون، فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنون * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى في الْحَيَوٰةِ الدُّنيا وَفي الْآخِرَةِ﴾، الآية [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

والتقوى: هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ البِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّـهِ واليَوْمِ الْآخِرِ والمَلَٰئِكَةِ والْكِتَٰبِ والنَّبِيِّينَ﴾، إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وأُولَٰئِكَ هُمُ المتَّقونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهم قسمان: مقتصِدُون، ومقرَّبون[3]، فالمُقْتَصِدُونَ: الَّذين يتقرَّبون إلى اللَّـه بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح، والسَّابقون: الذين يتقرَّبُونَ إلى اللَّـه بالنوافِلِ بعد الفرائض، كما في «صحيح

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في «الفتاوى» ١١/٦٠، وقال: هو من الأكاذيب ليس في شيء من دواوين الإسلام.

(٢) في (ب): قائمون.

(٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص ٢٢ ـ ٣٣.

البخاري» عن أبـي هريرة رضي اللّـه عنه، قال: قال رسولُ اللّـه ﷺ: «يقُـولُ اللّـهُ تعالَى: مَنْ عَادَىٰ لي وَلِيّاً، فَقَدْ بَارَزَني بِالمُحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّه، فإِذَا أَحْبَبْتُه، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي، لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِن اسْتَعَاذني لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ في شَيءٍ أَنَا فَاعِلُه تَرَدُّدي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المُـؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[1]. 213

والولي: خلافُ العدو[2]، وهو مشتق مِن الولي[3]، وهو الـدُّنو والتقرب[4]، فولي الله: هو مَنْ والى الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال اللّـه تعالى فيهم: ﴿وَمَنْ يَتَّـقِ اللَّـهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣] قال أبو ذر رضي اللّـه عنه: لما نزلت هذه الآية، قال النبـيُّ ﷺ: «يَـا أبا ذَرٍّ، لَوْ عَمِلَ النَّاسُ بِهٰذِهِ الآيَةِ لَكَفَتْهُمْ»[5]. فالمتَّقون يجعل اللّـه لهم مخرجاً مما ضاق على الناسِ، ويَرْزُقُهُمْ مِن حيث لا يحتسبون، فَيَدْفَعُ اللّـه عنهم المَضَارَّ، ويَجْلِبُ لَهُمُ المنافِعَ، ويُعْطِيهِمُ اللّـه أشياء يَطُولُ شرحها مِن المكاشفات والتأثيرات.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، وأبو نعيم ١/٤، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٦٩٠) والبغوي (١٢٤٨). وانظر شرح الحديث فيه.

(٢) في (ب): والولي من العدو، وهو تحريف. (٣) في الأصول: الولاء، وهو تحريف.

(٤) ومنه: «كل مما يَلِيكَ» أي: مما يقاربك، وقال الهذلي:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ من يتجنَّبُ ... وعَـدَتْ عـوادٍ دُونَ وَلْيِـكَ تَشْعَبُ

(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٠)، والحـاكم ٢/٤٩٢، والدارمي ٢/٣٠٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩/١٦٥، وفي سنده انقطاع بين أبـي السليل وأبـي ذر، ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبـي.

قوله: «وأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلقُرْآنِ».

أكـرم المؤمنـين عند الله

ش: أي: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبعُ للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. وفي «السنن» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلاَ لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلاَ لِأَبْيَض عَلَى أَسْوَدَ، وَلاَ لِأَسْوَدَ عَلَى أَبْيَضَ، إلاَّ بِالتَّقْوَى، النَّاسُ مِنْ آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»[(١)]. وبهذا الدليلِ يَظْهَرُ ضعفُ تنازعِهم في مسألة الفقيرِ الصابر والغنيِّ الشاكر، وترجيحِ أَحَدِهما على الآخر، وأن التحقيقَ أن التفضيلَ لا يرجعُ إلى ذاتِ الفقرِ والغنى، وإنما يرجعُ إلى الأعمالِ والأحْوَالِ والحقائقِ، فالمسألة فاسدةٌ في نفسها، فإن التفضيلَ عند اللَّه بالتقوى وحقائقِ الإيمان، لا بفقرٍ ولا غنى، ولهذا ـ واللَّه أعلم ـ قال عمَرُ رضي اللَّه عنه: الغِنى والفَقْرُ مطيَّتانِ، لا أبالي أَيَّهما ركبتُ. والفقر والغنى ابتلاء من اللَّه تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ابْتَلَىٰهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ: رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[(٢)] الآية [الفجر: ١٥]،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٥/٤١١ من حديث إسماعيل ابن عُلية، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى...» ورجاله ثقات، وإسناده صحيح، فإن ابن علية روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط. ولم يخرجه أحد من أصحاب السنن فيما أعلم.

(٢) في البدور الزاهرة ص ٣٤٢: وأثبت الياء في: «أكرمني» و«أهانني» وصلاً المدنيان، وفي الحالين: البزي ويعقوب، وأما أبو عمرو فحذفها في الوقف قولاً واحداً، وأما في الوصل، فروي عنه إثباتها، وروي عنه حذفها، وهو الأشهر، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، والباقون بحذفها مطلقاً. وانظر «الكشف» ٢/٣٧٤، و«حجة القراءات» ص ٦٦٤، و«زاد المسير» ٩/١١٩، و«تفسير القرطبي» ٢٠/٥١ ـ ٥٢، و«النشر» ٢/٤٠٠.

فإن استوى الفقيرُ الصابرُ والغَنِيُّ الشَّاكرُ في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضَلَ أحدُهما فيها، فهو الأفضلُ عند اللّه، فإن الفقر والغِنى لا يُوزنان، وإنما يُوزَنُ الصَّبر والشكر.

ومنهم من أحال المَسْأَلَةَ مِنْ وجهٍ آخر: وهو أن الإيمانَ نِصْفٌ صبر، ونِصفٌ شكر، فَكُلٌّ منهما لا بُدَّ له مِنْ صَبْرٍ وشُكْرٍ، وإنما أخذ النَّاسُ فرعاً من الصبر، وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فَجَرَّدُوا غنيّاً منفقاً متصدِّقاً باذلاً ماله في وجوه القُرَبِ شاكراً للّه عليه، وفقيراً متفرغاً لِطَاعَةِ اللّهِ، ولأورادِ العبادات، صابراً على فقره، وحينئذ يُقَالُ: إن أَكْمَلَهُما أَطْوَعُهما وأتبعُهما، فإن تساويا، تساوت درجتُهما، واللّه أعلم. ولو صَحَّ التجريدُ، لصح أن يُقال: أيُّما أَفْضَلُ مُعَافىً شاكر، أو مريضٌ صابر، ومطاعٌ شاكر، أو مُهانٌ صابر، وآمن شاكر، أو[1] خائف صابر؟ ونحو ذلك[2].

٢١٤

قوله: «والإيمانُ: هُوَ الإيمَانُ باللّهِ، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، والْيَوْمِ الآخِرِ، والقَدَرِ، خَيْرِهِ وشَرِّه، وَحلْوِه[3] وَمُرِّهِ مِنَ اللّهِ تَعَالَى».

أركان الإيمان

ش: تقدم أن هٰذِهِ الخصالَ هي أصولُ الدين، وبها أجابَ النَّبيُّ ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته، حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام، فقال: «**أَنْ تَشْهَدَ أن لا إله إلا اللّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّهِ، وتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وتَحُجَّ البَيْتَ إن اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**». وسأله عن

---

(١) في (ب): و.

(٢) انظر التفصيل في هذه المسألة في: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» ص ٢٠٩ ـ ٣١٣. وفتاوى شيخ الإسلام. ١١/٢٢ ـ ٢٤ و ١١٩ ـ ١٣٠.

(٣) في (ب): «حلوه» بلا واو.

الإيمان، فقالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّـهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ. واليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، خَيْرِهِ وشَرِّهِ»، وسأله عن الإحسان، فقال: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّـهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُن تَرَاهُ فإِنَّهُ يَرَاكَ»(١). وقد ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارةً بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَـٰأَيُّهَا الكَـٰفِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَدٌ﴾(٢)، وتارةً بآيتي الإيمانِ والإسلامِ: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّـهِ وما أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾، الآية [البقرة: ١٣٦]، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَـٰأَهْلَ الْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ﴾(٣)، الآية [آل عمران: ٦٤]، وفسر ﷺ الإيمانَ في حديث وفدِ عبدِالقيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «آمُرُكُم بالإيمَان باللَّـهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّـهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّـهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزَّكَاة، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٦)، وأبو داود (١٢٥٦)، والنسائي ٢/١٥٥ ـ ١٥٦، والبيهقي ٣/٤٢، وابن ماجه (١١٤٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾. وأخرجه الترمذي (٤١٧)، وابن ماجه (١١٤٩)، وأحمد ٢/٩٤ و٩٥ و٩٩، والنسائي ٢/١٧٠، وعبدالرزاق (٤٧٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٢٧) و (١٣٥٢٨)، والبغوي (٨٨٣)، والبيهقي في «السنن» ٣/٤٣ من حديث ابن عمر بلفظ: رمقت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٧)، وأبو داود (١٢٥٩)، وأحمد ١/٢٣٠ و٢٣١، والنسائي ٢/١٥٥، والبيهقي ٣/٤٢ من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ والتي في آل عمران: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾.

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٨٦ تعليق (٣).

ومعلوم أنه لم يُرِدْ أنَّ[1] هٰذه الأعمال تكون إيماناً باللّٰه بدون إيمانِ القلب، لِما قد أخبر في غَيْرِ مَوْضِعٍ أنه لا بُدَّ من إيمان القَلْبِ، فعلم أن هٰذِهِ مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلامُ على هٰذا.

لا يثبت حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق

والكتابُ والسنة مملوءان[2] بما يدُل على أن الرجل لا يثبُت له حُكْمُ الإيمان إلا بالعملِ مع التصديق، وهذا أكثرُ مِن معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنةُ، والإيمانُ بيَّنَ معناه الكتابُ والسنةُ، فَمِنَ الكِتاب قولُه تعالى: ﴿إِنَّما المُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، الآية [الأنفال:٢]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّما المُؤْمِنُونَ الَّذينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾، الآية [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]، نفي الإيمان حتى تُوجد هٰذه الغاية: دلَّ على أن هٰذه الغاية فرضٌ على الناس، فمن تركها، كان مِن أهل الوعيدِ، لم يكن قد أتى بالإيمانِ الواجبِ الذي وُعِدَ أَهْلُهُ بدخول الجنة بلا عذاب. ولا يُقال: إن بينَ تفسيرِ النبي ﷺ الإيمانَ في حديث جبريل وتفسيرِه إياه في حديث وفد عبدالقيس معارضةً، لأنه فسر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسيرِ الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان باللّٰه وملائكته وكُتبه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ مع الأعمالِ التي ذكرها في تفسيرِ الإسلام، كما أن الإحسَانَ مُتَضَمِّنٌ للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبدِالقيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قَبْلَهُ تَفْسِيرُ الإسلام، ولكن هذا

٢١٥

---

(١) «أن» لم ترد في (أ) و (ب) و (ج) وهي في (د) ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: «مملوء» وقد أثبت في (أ) فوقها «كذا»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخُ رحمه اللّٰهُ من تفسير الإيمان، فحديث وفدِ عبدالقيس مُشْكِلٌ عليه.

ومما يُسأل عنه[1]: أنه إذا كان ما أوجبه اللّٰه من الأعمال الظاهرة أكثرَ مِن الخِصَالِ الخمس التي أجاب بها[2] النبيُّ ﷺ في حديث جبريل المذكور، فلِمَ قال: إن الإسلام هٰذه الخصال الخمس؟ وقد أجابَ بَعْضُ الناس بأن هٰذه أظهرُ شَعَائِرِ الإسلام وأعظمُها، وبقيامه بها يتم استِسلامُه، وتَرْكُه لها يُشْعِرُ بانحلالِ قَيْدِ انقياده.)

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذَكَرَ الدِّينَ الذي هو استسلامُ العبد لربه مطلقاً الذي يجبُ للّٰه عبادةً محضةً على الأعيان، فَيَجِبُ على كُلِّ مَنْ كان قادراً عليه، ليعبد اللّٰهَ بها[3] مخلصاً له الدِّينَ، وهٰذه هي الخمس، وما سِوى ذلك، فإنما يجب بأسبابِ مصالح، فلا يَعُمُّ وجوبُها جميعَ الناس، بل إما أن يَكُونَ فرضاً على الكِفَاية، كالجهاد، والأمرِ بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وما يَتْبَعُ ذلك من إمارةٍ، وحكمٍ، وفُتيا، وإقراء، وتحديثٍ، وغيرِ ذلك.

وإما أن يَجِبَ بسببِ حَقِّ الآدميين، فيختصّ به مَنْ وَجَبَ له وعليه، وقد يَسْقُطُ بإسقاطه، مِن قضاء الديون، وَرَدِّ الأمانات والمغْصوب، والإنصافِ من المظالم مِن الدماء والأموال والأعراض، وحقوقِ الزوجة والأولادِ، وصِلَةِ الأرحام، ونحوِ ذلك، فإنَّ الواجبَ من ذلك على زيدٍ غَيْرُ الواجبِ على عمرٍو، بخلاف صومِ رمضان، وحجِّ

(١) انظر السؤال وجوابه في «الفتاوى» ٧/٣١٤ ـ ٣١٦.

(٢) «بها» لم ترد في الأصول إلا في (د) مستدركة.

(٣) في (ب): ليعبد الله مخلصاً، وفي (ج): ليعبدوا الله بها مخلصاً.

البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإنَّ الزكاةَ وإن كانت حقّاً ماليّاً، فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت[1] فيها النيَّة، ولم يَجُزْ أن يفعَلَها الغيرُ عنه بلا إذنه، ولم تُطْلَبْ من الكفار. وحقوقُ العباد لا يُشْتَرَطُ لها النية، ولو أداها غَيْرُهُ عنه بغير إذنه، برئت ذِمَّته، ويُطالَبُ[2] بها الكفارُ، وما يجب حقّاً لله تعالى، كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنى العقوبة، ولهذا كان التكليفُ شرطاً في الزكاة، فلا تَجِبُ على الصغير[3] والمجنون عند أبـي حنيفة وأصحابِه رحمهم الله تعالى، على ما عُرِفَ في موضعه.

٢١٦

الإيمان بالقدر خيره وشره

وقوله: «والقَدَر خيره وشره، وحُلوه ومُرّه، من الله تعـالـى» تقدم قولُه ﷺ في حديث جبريل عليه السلام: «وتُـؤمِنَ بالقدَرِ خَيْرِهِ وشره»[4]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّنْ يُصيبَنَا إلاَّ ما كَتَبَ اللَّـهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] وقال تعالى: ﴿إنْ تُصِبْهُم حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِن عنْدِ اللَّـهِ وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّـهِ فَمَالِ هٰـؤُلاء القَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّـهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ الآية [النساء: ٧٨ ــ ٧٩].

فإن قيل: كيف الجمعُ بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّـهِ﴾ وبينَ قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؟ قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّـهِ﴾: الخِصْبُ والجَدْبُ، والنَّصْرُ والهزيمةُ، كُلُّها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾: أي:

---

(١) في (ب): أوجبت.
(٢) في (ب): وما يطالب، وفي (ج): ويطلب.
(٣) في (ب): الصبـي.
(٤) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

ما أصابك مِن سيئة مِنَ الله، فبذنب نفسِك عُقُوبةً لك، كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم﴾ [الشورى: ٣٠]. يدل على ذلك ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سيئة فَمِن نَّفسك﴾ [النساء: ٧٩]، «وأنا كتبتُها عليك»[1].

والمراد بالحسنة هنا: النِّعمة، وبالسيئة: البَلِيَّة، في أصحِّ الأقوال، وقد قيل: الحسنةُ: الطاعةُ، والسيئة: المعصية، وقيل: الحسنة: ما أصابه يَوْمَ بدرٍ، والسيئة: ما أصابه يَوْمَ أُحُدٍ، والقَوْلُ الأول شامِل لمعنى القولِ الثالثِ، والمعنى الثاني ليس مراداً دونَ الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تَكُونَ سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجَمِيعَ مُقَدَّرٌ، فإن المعصية الثانية قد تكونُ عقوبةَ الأولى، فتكونُ من سيئات الجزاء، مع أنها مِنْ سيئاتِ العَمَلِ، والحسنة الثانية قد تَكُونُ مِنْ ثوابِ الأُولى، كما دَلَّ على ذلك الكِتَابُ والسُّنَّةُ[2].

وليس للقَدَرِيَّة أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِنْ نَّفْسِكَ﴾، فإنهم يقولون: إن فِعْلَ العبد ــ حسنةً كان أو سيئةً ــ فهو منه لا مِن الله! والقُرآن قد فرَّق بينهما، وهم لا يُفَرِّقُونَ، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ

---

(١) في «الدر المنثور» ٢/١٨٥، وأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد أن ابن عباس كان يقرأ: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ «وأنا كتبتها عليك» قال مجاهد: وكذلك في قراءة أبي وابن مسعود. وأخرج ابن المنذر، وابن الأنباري في «المصاحف» عن مجاهد، قال: هي قراءة أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ «وأنا كتبتها عليك». وفي الطبري ٨/٥٥٩ من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح في قوله: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ قال: بذنبك وأنا قدرتها عليك.

(٢) انظر «الحسنة والسيئة» ١٧ ــ ٣٠ لشيخ الإسلام.

اللَّـهِ﴾، فجعل الحَسَنَاتِ من عند الله، كما جعل السيئاتِ من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمالِ، بل في الجزاء. وقوله بعد هذا: ﴿ما أصابك من حسنة﴾ و ﴿من سيئة﴾ مثل قوله: ﴿وإنْ تُصِبْهم حَسَنَةٌ﴾ و ﴿إن تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ﴾.

وفرَّق سبحانه وتعالى بين الحسناتِ التي هي النِّعَمُ، وبين السيئاتِ التي هي المصائبُ، فجعل هذه مِنَ الله، وهذه مِن نفسِ الإنسان، لأن الحسنة مُضَافَةٌ إلى الله، إذْ هُوَ أَحْسَنَ بها من كل وجه، فما مِن وَجْهٍ من وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافةَ إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لِحِكْمَةٍ، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإنَّ الربَّ لا يفعل سيئةً قَطُّ، بل فِعْلُهُ كله حسن وخير. ٢١٧

لا يخلق الله شراً محضاً

ولهذا كان النبيُّ ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخيرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، والشَرُّ لَيْسَ إلَيْكَ»[1]. أي: فإنَّك لا تَخْلُقُ شرّاً محضاً، بل كُلُّ ما تخلقه، ففيه حِكْمَةٌ، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شَرٌّ لبعض الناس، فهذا شَرٌّ جزئي إضافي، فأما شَرٌّ كلي، أو شَرٌّ مطلق؛ فالربُّ سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عنه، وهذا هو الشَّرُّ الذي ليس إليه.

ولهذا لا يُضَافُ الشر إليه مفرداً قطُّ، بل إما أن يَدْخُلَ في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿اللَّـهُ خَـلِقُ كُلِّ شيءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّـهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإما أن يُضَافَ إلى السبب، كقوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يُحْذَفَ فَاعِلُه، كقول الجن: ﴿وأَنَّا

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٢)، والنسائي ٢/١٣٠، والطيالسي (١٥٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٧٩)، وأبو يعلى (٥٧٤) من حديث علي رضي الله عنه.

لاَ نَـدْرِي أَشَـرٌّ أُرِيـدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُم رَشَـداً﴾ [الجن: ١٠][1].

وليس إذا خلق ما يتأذَّى به بَعْضُ الحيوانِ لا يكون فيه حكمة، بل لله مـن الرحمة والحكمة ما لا يُقَـدِّرُ قَدْرَه إلا اللَّـهُ تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بـالإضافـة، يكون شرّاً كليّاً عامّاً، بل الأُمُورُ العامة الكلية لا تكونُ إلا خيراً ومصلحة للعباد، كالمَطَرِ العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيِّدَ كذاباً عليه بالمعجزات التي أيَّد بها الصادقين، فإنَّ هذا شَرٌّ عامٌّ للناس يُضِلُّهم، فَيُفْسِدُ عليهم دينَهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالمَلِكِ الظالمِ والعدو، فإن المَلِكَ الظالم لا بُدَّ أن يدفع الله به من الشر أكثر مِنْ ظُلْمِهِ، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خيرٌ من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدِّرَ كَثْرَةُ ظلمه، فذاك خيرٌ في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويُثَابُونَ على الصبر عليه، ويَرْجِعُونَ فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يُسَلَّطُ عليهم من العدو، ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مُدَّةً، وأما المتنبئون الكذابون، فلا يُطِيلُ تمكينَهم، بل لا بُدَّ أن يهلكهم، لأن فَسَادَهم عامٌّ في الدين والدُّنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦].

وفي قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، من الفوائد: أن العبد لا يَطْمئِنُّ إلى نفسه

---

(١) انظر «الحسنة والسيئة» ص ٤٤ ـ ٤٥.

ولا يَسْكُنُ إليها، فإن الشَّرَّ كامِنٌ فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغِلُ بملام الناسِ ولا ذمِّهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجِعُ إلى الذنوب، ويستعيذُ باللّـهِ من شر نفسه وسيئاتِ عمله، ويَسْأَلُ الله أن يُعِينَهُ على طاعته، فبذلك يَحْصُلُ له كُلُّ خير، ويَنْدَفِعُ عنه كل شر. ٢١٨

أنفع الدعاء دعاء الفاتحة

ولهذا كان أنفعُ الدعاء وأعظمُه وأحكمُه دعاءَ الفاتحة: ﴿إِهْدِنَا الصِّرٰطَ المُسْتَقِيمَ * صِرٰطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّالِينَ﴾، فإنه إذا هداه هذا الصراطَ، أعانه على طاعته وتركِ معصيته، فلم يُصِبْهُ شرٌّ، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوبَ هي لوازِمُ نَفْسِ الإنسانِ، وهو محتاج إلى الهُدى كلَّ لحظة، وهو إلى الهدى أَحْوَجُ منه إلى الطعام والشرابِ، ليس كما يقوله بَعْضُ المفسرينَ: إنه قد هداه! فلماذا يَسْأَلُ الهُدى؟! وأن المراد التثبيتُ، أو مزيدُ الهداية! بل العَبْدُ محتاج إلى أن يُعَلِّمَهُ الله ما يفعلُه مِن تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه[1] من تفاصيل الأمور في كُلِّ يوم، وإلى أن يُلْهِمَهُ أن يعمل ذلك، فإنه لا يكفي مُجَرَّدُ علمه إنْ لم يَجْعَلْهُ مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العِلْمُ حُجَّةً عليه، ولم يكن مهتدياً، و[العبد] مُحْتَاجٌ إلى أن يجعله [الله] قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة[2]، فإن المجهولَ لنا مِن الحق أضعافُ المعلوم، وما لا نُرِيدُ فِعْلَهُ تهاوناً وكسلاً مِثْلُ ما نُريده أو أكثر منه أو دُونَه، وما لا نَقْدِرُ عليه مما نُرِيدُه كذلك، وما نَعْرِفُ جملتَه ولا نهتدي لِتفاصيله، فَأَمْرٌ يَفُوتُ الحصرَ،

(١) في «الحسنة والسيئة» ص٨٤: وإلى ما يتولد.

(٢) «الحسنة والسيئة» ص ٨٣ ــ ٨٤ وما بين حاصرتين منه.

ونحن محتاجون إلى الهِداية التامة، فمن كَمُلَتْ له هٰذه الأمورُ كان سؤالُه سؤَالَ تثبيتٍ، وهي آخر الرتب.

وبعدَ ذلك كُلِّه هدايةٌ أخرى، وهي الهدايةُ إلى طريقِ الجنة في الآخرة. ولهذا كان النَّاسُ مأمورين بهٰذا الدعاء في كل صلاة، لِفَرْطِ حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أَحْوَجَ منهم إلى هٰذا الدعاءِ، فيجب أن يَعْلَمَ أن الله بفضل رحمته جعل هٰذا الدعاءَ من أعظمِ الأَسْبَابِ المقتضيةِ للخير، المانِعَةِ من الشر، فقد بَيَّنَ القُرآنُ أن السيئاتِ من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسناتِ كُلَّها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشْكَرَ سبحانه، وأن يستغفره العَبْدُ مِن ذنوبه، وألا يتوكلَ إلا عليه وَحْدَه، فلا يأتي بالحسناتِ إلا هو، فأوجب ذلك تَوْحِيدَه، والتَّوَكُّل عليه وحدَه، والشُّكْرَ له وَحْدَهُ، والاستغفارَ مِن الذنوب.

وهذه الأمور كان النبيُّ ﷺ يجمعُها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كانَ إذا رفعَ رأسه مِن الركوع يقولُ: «رَبَّنا لَكَ الحَمْدُ حَمْداً كثيراً طَيِّباً مُبَارَكَاً فِيه»[1] «مِلْءَ السَّمَاواتِ، ومِلء الأرض، وَمِلءَ

---

(١) جملة: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» ليست من حديث أبي سعيد هذا، وإنما هي عند البخاري (٧٩٩)، والنسائي ٢/١٩٦، وأبي داود (٧٧٠)، وأحمد ٤/٣٤٠، والطبراني (٤٥٣١)، وابن خزيمة (٦١٤)، والبغوي (٦٣٢)، والبيهقي ٢/٩٥، ومالك ١/٢١١، ٢١٢ من حديث رفاعة بن رافع الزرقي أنه قال: كنا يوماً نصلي وراء رسول الله ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة، وقال: سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من المتكلم آنفاً؟» فقال رجل: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيُّهم يكتبها أول» وفيه: أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك، وإنما سمعها من رجل وراءه، فأقره صلى الله عليه وسلم، وقال له: «رأيت بضعة...».

مَا شِئْتَ مِنْ شَيءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّناءِ وَالمَجْدِ أَحَقُّ[1] مَا قال العَبْدُ، وَكُلُّنا لَكَ عَبْدٌ». فهذا حمد، وهو شكر لله تعالى، وبيانٌ أن حمده أحقّ ما قاله العبد، ثم يقولُ بعد ذلك: «لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَع ذا الجدِّ مِنْكَ الجَدُّ»[2]. ٢١٩

تحقيق توحيد الربوبية والإلهية

وهذا تحقيقٌ لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدَراً، وبدايةً وهداية، هو المعطي المانع، لا مَانِعَ لما أعطى، ولا مُعْطِيَ لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعاً وأمراً ونهياً، وهو أن العباد[3] وإن كانوا يُعْطَوْن جَداً[4] ملكاً وعظمةً وبختاً ورياسةً في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ، أي لا يُنجيه، ولا يُخَلِّصه، ولهذا قال: «لا ينفعُه مِنك» ولم يقل: «ولا ينفعه

---

(١) هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا ــ وهو الحمد ــ أحق ما قال العبد.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ دون قوله: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» مسلم (٤٧٧)، وأبو داود (٨٤٧)، والدارمي ١/٣٠١، والبيهقي ٢/٩٤، والطحاوي ١/٢٣٩، وأحمد ٣/٨٧، والنسائي ٢/١٩٨، ١٩٩، وأبو عوانة ٢/١٦٧ من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٤٧٦)، وأبو داود (٨٤٦)، والترمذي (٣٥٤١)، والطحاوي ١/٢٣٩، وأبو عوانة ٢/١٧٧، وابن ماجه (٨٧٨)، وأحمد ٤/٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ١/٢٤٧، والبيهقي ٢/٩٤، من حديث عبدالله بن أبي أوفى ولفظه: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد». وفي الباب عن علي عند مسلم (٧٧١)، والطيالسي ١/٩٧، ٩٨ و ٩٩، والترمذي (٢٦٦)، وابن أبي شيبة ١/٢٤٨، والدارمي ١/٣٠١، والطحاوي ١/٢٣٩، وعن ابن عباس عند مسلم (٤٧٨)، والطحاوي ١/٢٣٩، وابن أبي شيبة ١/٢٤٦ ــ ٢٤٧.

(٣) في (ب): وهو وإن كان العباد، وهو تحريف.

(٤) سقطت من (ب).

عِنْدَكَ»، لأنه لو قيل ذلك أوهم أنَّه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضرُّه.

فتضمن هذا الكَلامُ تحقيقَ التوحيد، وتحقيقَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنه لو قُدِّر أن شيئاً مِنَ الأسباب يَكُونُ مستقلاً بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره، لكان الواجِبُ أن لا يُرْجَى إلا الله، ولا يُتوكَّلَ إلا عليه، ولا يُسْأَلَ إلا هو، ولا يُسْتَغَاثَ إلا به، ولا يُسْتعانَ إلا هو، فله الحمدُ وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاثُ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا به. فكيف ولَيْسَ شيءٌ من الأسبابِ مستقلاً بمطلوب، بل لا بُدَّ من انضمام أسبابٍ أُخَرَ إليه، ولا بُدَّ أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يَحْصُلَ المقصودُ، فكلُّ سببٍ، فله شريكٌ، وله ضد، فإن لم يُعَاوِنْهُ شَرِيكُه، ولم يَنْصَرِفْ عنه ضِدُّه، لم تَحْصُلْ مشيئتُه.

والمطرُ وَحْدَه لا يُنْبِتُ النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزَّرْعُ لا يتمُّ حتى تُصْرَفَ عنه الآفاتُ المفسدة له، والطعام والشرابُ لا يغذي إلا بما جُعِلَ في البدن من الأعضاء[1] والقوى، ومجموعُ ذلك لا يُفيدُ إن لم تُصْرَفْ عنه المفسداتُ.

والمخلوقُ الذي يُعطيك أو يَنْصُرُك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادةَ والقوةَ والفعل ـ فلا يَتِمُّ ما يفعلُه إلا بأسبابٍ كثيرة، خارجةٍ عن قدرته، تُعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بُدَّ أن يُصْرَفَ عن الأسباب المتعاونة ما يُعارِضُها ويُمانِعُها، فلا يتم المطلوبُ إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكُلُّ سببٍ مُعين، فإنما هو جزءٌ من المقتضي، فليس في الوجود

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: الأعصاب.

شيءٌ واحد هو مقتضٍ تامّ، وإن سمي مقتضياً، وسُمي سائر ما يُعينُه شـروطـاً، فهذا نزاعٌ لفظي، وأما أن يكونَ في المخلوقات عِلَّةٌ تامةٌ تَسْتَلْزِمُ معلولَها، فهٰذا باطل.

ومن عَرف هذا حقَّ المعرفة، انفتح له بابُ توحيد الله، وعَلِمَ أنه لا يستحِقُّ أن يُسأل غيرُه، فضلاً عن أن يُعْبَدَ غيرُه، ولا يُتَوَكَّلُ على غيره، ولا يُرجى غيرُه[1].

٢٢٠

قوله: «**وَنَحْنُ مُـؤْمِنُونَ بِذٰلِكَ كُلِّه، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، ونُصَدِّقُهُم كُلَّهُم عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ**».

وجوب الإيمان بجميع الرسل

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم مما يجب الإيمانُ به تفصيلاً، وقوله: «لا نُفَرِّقُ بينَ أحدٍ من رسله» إلى آخر كـلامـه، أي: لا نُفَرِّقُ بينهم بأن نؤمن ببعض، ونكفُرَ ببعض، بل نُـؤمِنُ بهم، ونصدِّقُهم كُلَّهم، فإن من آمن ببعض، وكفر ببعض، كافر بالكل، قال تعالى: ﴿ويَقُولُونَ نُـؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ويُرِيدُون أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذٰلِكَ سبيلاً * أُولٰئِكَ هُمُ الْكَـٰفِرُونَ حَقّاً﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١]. فإنَّ المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن منهم، موجودٌ في الذي لم يُـؤْمِنْ به، وذلك الرَّسُولُ الذي آمن به قد جـاء بتصديقِ بقيـة[2] المرسلين، فـإذا لم يُـؤمِنْ ببعض المرسلين، كانَ كافراً بمن في زعمه أنه مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقّاً، وهو يَظُنُّ أنه مؤمن، فكان مِن الأخسرينَ أعمالاً؛ الذين ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحياةِ الدنيا وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحْسِنُون صنعاً.

---

(١) انظر «الفتاوى» ١٣٣/٨ و٤٨٧.

(٢) «بقية» ساقطة من (ب).

قوله: «وَأَهْلُ الكَبائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ في النـار لاَ يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وإنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا الله عَارِفِينَ. وهم في مشيئته وحُكْمِهِ، إنْ شَاء غَفَرَ لَهُم وَعفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَـزَّ وَجَـلَّ في كِتَـابِـهِ: ﴿وَيَغْفِـرُ مَـا دُونَ ذَٰلِـكَ لِمَنْ يَشَـاءُ﴾ [النسـاء:٤٨ و١١٦]. وإنْ شَاءَ عَذَّبَهُم في النـارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجهُم مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إلى جَنَّته. وَذٰلِكَ بِأَنَّ اللّـهَ تَعالى مَوْلى أَهْل مَعرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلهُمْ في الدَّارين كَأَهْلِ نَكرتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هدَايته، وَلَمْ يَنالُوا مِنْ وَلايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلامِ وَأَهْلِهِ، مَسِّكْنا بالإِسلام حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ».

العصاة من أهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون

ش: فقولُه: «وأهلُ الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يُخلَّدون، إذا ماتوا وهم مـوحِّـدون» ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليدِ أهل الكبائر في النَّارِ، لكن الخوارجَ تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من الإيمان، لا بدُخولهم في الكفر، بل لهم منزلةٌ بَيْنَ منزلتين، كما تقدَّم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «ولا نُكفِّرُ أحداً مِن أهل القبلة بذنب ما لم يستحِلَّه».

وقوله: «وأهلُ الكبائر مِن أمة محمـد» تخصيصُـه أمة محمد، يُفْهَمُ منه أن أَهْلَ الكبائر من أمة غيرِ محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به(١)، حكمُهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفي ذلك نظر، فإن النبـي ﷺ أخبر أنه: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَـانٍ»(٢)،

---

(١) «به» لم ترد إلا في (ب).

(٢) قطعة من حديث أنس المتفق عليه، وقد تقدم ص ٢٨٩.

ولم يَخُصَّ أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأمله، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: «في النار»، معمول لقوله: «لا يخلدون»، وإنما قَدَّمَهُ لأجل السَّجْعَةِ، لا أن يكونَ في النار خبراً لقوله: «وأهل لكبائر» كما ظنه بعضُ الشارحين. ٢٢١

اختلاف العلماء في تحديد الكبيرة

واختلف العلماءُ في الكبائر على أقوال:

فقيل: سبعة.

وقيل: سبعةَ عشرَ.

وقيل: ما اتفقت الشرائعُ على تحريمه.

وقيل: ما يسدُّ باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب[1] الأموال والأبدان.

وقيل: سُمِّيت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونَها.

وقيل: لا تعلم أصلاً، أو: إنها أخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السَّبعين أقرب.

وقيل: كُلُّ ما نهى الله عنه، فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتَّبُ عليها حدٌّ، أو تُوعِّدَ عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثلُ الأقوال.

واختلفت عبارة قائليه[2]:

منهم مَنْ قال: الصَّغِيرَةُ ما دُونَ الحدَّين: حَدِّ الدنيا وحَدِّ الآخرة.

ومنهم من قال: كُلُّ ذنبٍ لم يُخْتم[3] بِلَعْنَةٍ، أو غَضَبٍ، أو نَارٍ.

---

(١) في «مجموع الفتاوى»: ما تذهب.

(٢) كذا في الأصول وفي مطبوعة مكة: واختلفت عبارات السلف في الصغائر.

(٣) في الأصول: كل ذنب ختم، والصواب ما أثبتنا، كما جزم به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

ومنهم من قال: الصَّغِيرَة ما لَيْس فيها حَدٌّ في الدنيا ولا وَعيدٌ في الآخرة، والمرادُ بالوعيد: الوعيدُ الخاص بالنار، أو اللعنةُ، أو الغضبُ، فإنَّ الوَعِيدَ الخاص في الآخرة كالعُقوبة الخاصة في الـدنيا، أعني المقدَّرة، فالتعزيرُ في الدنيا نَظِيرُ الوعيدِ بغير النارِ، أو اللعنة والغضب.

وهذا الضابط يَسْلَمُ من القوادِحِ الوَارِدَةِ على غيره، فإنه يدخل فيه كُلُّ ما ثبت بالنصِّ أنه كبيرةٌ، كالشِّرْكِ، والقتل، والزنى، والسحر، وقذفِ المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفِرَارِ من الزحف، وأكلِ مالِ اليتيم، وأكلِ الربا، وعقوقِ الوالدين، واليمينِ الغموس[1]، وشهادةِ الزور، وأمثال ذلك.

وترجيحُ هذا القول من وجوه:

أَحَـدُها: أنه هو المأثورُ عن السَّلَفِ، كابنِ عباسٍ، وابن عُيَيْنَةَ، وابنِ حنبل، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَونَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُم وَنُدْخِلْكُم مُدْخَلاً كَرِيماً﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحِقُّ هٰذا الوَعْدَ الكريمَ مَنْ أُوعِدَ بغضبِ الله ولعنته ونارِه، وكذلك من استحق أن يُقَامَ عليه الحَدُّ لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابطَ مَرْجِعُهُ إلى ما ذكره اللّـهُ ورسولُه مِن الذنوب، فهو حَدٌّ مُتَلَقًّى مِن خطابِ الشارع.

الرابع: أن هذا الضابطَ يُمْكِنُ الفَرْقُ به بَيْنَ الكبائرِ والصغائرِ،

---

(١) وهي اليمين الكاذبة الفاجرة، سميت غموساً، لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار.

بخلاف تلك الأقوالِ، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب، مُجَرَّدُ دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دُونَ ما اختلفت فيه ـ: يقتضي أن شُربَ الخمر، والفِرَارَ من الزَّحْفِ، والتزوّجَ ببعضِ المحارم، والمُحَرَّمَ بالرضاعة والصِّهرية، ونحو ذلك ـ ليس مِنَ الكبائر! وأن الحَبَّةَ مَن مال اليتيم، والسَّرِقَة لها، والكذبة الواحدةَ الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر، وهذا فاسد.

ومن قال: ما سَدَّ بابَ المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان، يقتضي أن شُرْبَ الخمر، وأَكْلَ الخنزيرِ والميتة والدم، وقذف المُحْصَنَاتِ، ليس مِنَ الكبائر! وهذا فاسد. ٢٢٢

ومن قال: إنها سُمِّيَتْ كَبَائِرَ بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، يقتضي أن الذنوبَ في نفسها لا تَنْقَسِمُ إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلافُ النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

ومَنْ قال: إنها لا تُعْلَمُ أصلاً، أو إنها مبهمة، فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنعُ أن يكونَ قد علمها غيرُه. والله أعلم[1].

وقوله: «وإن لم يكونوا تائبين» لأن التوبةَ لا خلاف أنها تمحو الذنوبَ، وإنما الخلافُ في غير التائب.

وقوله: «بعد أن لَقُوا اللَّهَ تعالى عارفين» لو قال: مؤمنين، بدلَ قوله: «عارفين» كان أولى، لأن مَنْ عَرَفَ الله ولم يُؤْمِنْ به فهو كافر. وإنما اكتفى بالمعرفةِ وَحْدَها الجَهْمُ، وقوله مَرْدُودٌ باطل، كما تقدم، فإن

---

(١) انظر «الفتاوى» ١١/ ٦٥٠ ـ ٦٥٧، و«مدارج السالكين» ١/ ٣١٥ ـ ٣٢٧.

إبليسَ عارفٌ بربه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]. وكذلك فرعونُ وأكثرُ الكافرين، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأنَّ الشيخ رحمه الله أراد المعرفةَ الكَامِلَةَ المستلزِمَةَ للاهتداء، التي يُشِيرُ إليها أهلُ الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا مِن أَهْلِ الكبائر، بل هُم سَادَةُ الناس وخاصتهم[1].

وقوله: «وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم، وعفا عنهم بفضله» إلى آخر كلامه، فصَّل الله تعالى بَيْنَ الشركِ وغيره، لأن الشرك أكبرُ[2] الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله تعالى أن الشرك غَيْرُ مغفور، وعلق غُفْرَانَ ما دونه بالمشيئة، والجائز يُعَلَّقُ بالمشيئة دونَ الممتنع، ولو كان الكُلُّ سواءً لما كان للتفصيل معنى، ولأنَّـه علَّق هذا الغُفْـرَانَ بالمشيئة، وغفرانُ الكبائر والصغائر[3] بعد التوبة مقطوعٌ به، غَيْرُ معلَّق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] فوجب أن يَكُونَ الغُفْرَانُ المعلَّق بالمشيئةِ هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة[4].

---

(١) المراد من أهل الطريقة: أهل الاستقامة من الصحابة رضي الله عنهم، ومن سلك سبيلهم.

(٢) في (ب): من أكبر.

(٣) في (ب): والصغائر والكبائر.

(٤) قبل التوبة: سقطت من (ب).

وقوله: «ذلك أن الله مولى أهل معرفته» فيه مـؤاخذة لطيفة، كما تقدَّم.

وقوله: «اللهم يا وليَّ الْإِسلام وأهله مَسِّكنا بالإسلام ـ وفي نسخة: ثبِّتنا على الإسلام ـ حتى نلقاك به» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنسٍ رَضِيَ الله عنه، قال: كان مِن دعاء رسول الله ﷺ يقول[1]: «يا وَلِيَّ الْإِسلام وَأَهْلِهِ، مَسِّكنِي بالإسلامِ حَتَّى أَلْقَاكَ عَلَيهِ»[2]. ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهٰذا الدعاء ظاهرة، وبمثلِ هٰذا الدعاء دَعَا يُوسُفُ الصِّدِّيقُ صلواتُ الله عليه، حيث قال: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأحادِيثِ فاطِرَ السَّمٰوٰتِ والْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ في الدُّنيا والْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِماً وأَلْحِقْنِي بالصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أوَّلَ مَنْ آمن بموسى صلواتُ الله على نبينا وعليه، حيثُ قالوا: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]. ومن استدلَّ بهاتين الآيتين على جواز تمنِّي الموتِ، فلا دليلَ له فيه، فإنَّ الدعاء إنما هو بالموت على الْإِسلامِ، لا بمطلق المَوْتِ، ولا بالموت الآن، والفرقُ ظاهر.

٢٢٣

قوله: «ونَرَى الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ».

جواز الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة

قال ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَـرٍّ وفَاجِـرٍ»[3]. رواه مكحول، عنْ

(١) لم ترد في (ب).

(٢) وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٧٦ ولفظه: «يا ولي الإسلام وأهله ثبتني به حتى ألقاك» وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٣) أخرجه الدارقطني ٢/٥٧، ومن طريقه البيهقي ٤/١٩، من رواية ابن وهب، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول عن أبي هريرة، قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَنْ دونه ثقات.

أبـي هُريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطنيُّ، وقال: مكحول لم يَلْقَ أبا هريرة، وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلَّم فيه، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» وخَرَّجَ له الدارقطني أيضاً، وأبو داود، عن مكحول، عن أبـي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّلاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُم مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ برٍّ أو فَاجرٍ، وإنْ هو عَمِلَ بِالكَبَائِرِ، والجِهَادُ واجِبٌ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ برٍّ أو فاجرٍ، [وإنْ] عَمِلَ الكَبَائِر»[1].

وفي «صحيح البخاري»[2]: أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كان

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٩٤) و(٢٥٣٣)، ومن طريقه البيهقي ٣/١٢١، والدارقطني ٢/٥٦ وسنده منقطع كسابقه، وأخرج أبو داود (٢٥٣٢) من حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أصل الإيمان، الكف عمن قال: لا إله إلا الله، ولا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إليه إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار». وفي سنده يزيد بن أبـي نشبة راويه عن أنس، وهو مجهول، وباقي رجاله ثقات.

(٢) وكذا نسبه الحافظ في «التلخيص» ٢/٤٣ للبخاري، ولم نقع على مكانه بعد البحث الشديد، ولابن أبـي شيبة في «المصنف» ٢/٣٧٨ من طريق قيس بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمير بن هانىء قال: شهدت ابن عُمر والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء. وهذا سند صحيح، وأخرجه البيهقي ٣/١٢٢ من طريق سعيد بن عبدالعزيز، عن عمير بن هانىء، قال: بعثني عبدالملك بن مروان بكتب إلى الحجاج، فأتيته، وقد نصب على البيت أربعين منجنيقاً، فرأيت ابن عمر إذا حضرت الصلاة مع الحجاج صلى معه، وإذا حضر ابن الزبير، صلى معه، فقلت له: يا أبا عبدالرحمن أتصلي مع هؤلاء وهذه أعمالهم؟! فقال: يا أخا أهل الشام ما أنا لهم بحامد، ولا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق.

وروى الشافعي ١/١٣٠ من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى، فصلى مع الحجاج. وروى ابن سعد في الطبقات ٤/١٤٩ عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلا صلى خلفه، وأدى إليه زكاة ماله. وسنده صحيح. =

يُصَلِّي خَلْفَ الحجَّاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحَجَّاجُ فاسقاً ظالماً.

وفي «صحيحه» أيضاً، أن النبي ﷺ: قال: «يُصَلُّونَ لَكُم، فإنْ أَصَابُوا فَلَكُم وَلَهُم، وإنْ أخطؤوا فَلَكُم وَعَلَيْهِم»[1].

وعن عبدِالله بن عمر رضي الله عنه، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلٰه إِلَّا اللّٰهُ، وَصَلُّوا عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ لا إِلٰه إِلَّا اللّٰهُ». أخرجه الدارقطني من طرق، وضعَّفها[2].

الصلاة خلف مستور الحال

اعلم، رَحِمَكَ الله وإيانا: أنه يَجُوزُ للرجل أن يُصَلِّيَ خلفَ مَنْ لم يعلم منه بِدْعَةً ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يَعْلَمَ المأمومُ اعتقادَ إمامه، ولا أن يَمْتَحِنَه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يُصلي خلفَ المستور الحال.

= وأخرج ابن أبي شيبة ٢/٣٧٨، والشافعي ١/١٣٠ كلاهما من طريق حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كان الحسن والحسين يصليان خلف مروان، قال: فقيل له: أما كان أبوك يصلي إذا رجع إلى البيت؟ قال: فيقول: لا والله ما كانوا يزيدون على صلاة الأئمة. ورجاله ثقات.

وفي «المجموع» ٤/٢٥٣: قال أصحابنا: الصلاة وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة، لكنها مكروهة، وكذا تكره وراء المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، وتصح، ونص الشافعي في «المختصر» على كراهة الصلاة خلف الفاسق، والمبتدع، فإن فعلها صحت، وقال مالك: لا تصح وراء فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والزاني، وذهب جمهور العلماء إلى صحتها.

(١) البخاري من حديث أبي هريرة (٦٩٤)، ومن طريقه رواه البغوي (٨٣٩)، وأخرجه أحمد ٢/٣٥٥ و٥٣٧، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٥٣.

(٢) الدارقطني ٢/٥٦، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٠/٣٢٠، وفي «أخبار أصبهان» ٢/٣١٧، والخطيب في «تاريخه» ٦/٤٠٣، والطبراني في «الكبير» (١٣٦٢٢)، وهو ضعيف، انظر «نصب الراية» ٢/٢٧ و٢٩.

الصلاة خلف المبتدع والفاسق

ولو صلَّى خلفَ مبتدع يدعو إلى بدعتِه، أو فاسقٍ ظاهرِ الفسق، وهو الإِمَامُ الراتب الذي لا يُمْكِنُهُ الصلاةُ إلا خلفه، كإمـامِ الجمعةِ والعيدين، والإمامِ في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك، فإن المأموم يُصلِّي خلفه، عند عامة السلف والخلف.

ومن تَرَكَ الجمعةَ والجماعة خَلْفَ الإْمامِ الفاجر، فهو مبتدع عند أكثرِ العلماء، والصحيحُ أنه يُصلِّيها ولا يُعِيدُها، فإنَّ الصحابةَ ـ رضي الله عنهم ـ كانوا يُصلُّونَ الجُمُعَةَ والجماعة خلفَ الأئمة الفُجَّار، ولا يُعِيدُونَ، كما كان عبدُالله بنُ عمر يُصَلِّي خَلْفَ الحجاج بـن يوسف، وكذلك أنسٌ رضي الله عنه، كما تقدم، وكذلك كان عَبْدُالله بنُ مسعود، رضي الله عنه وغيره يُصلون خلفَ الوَليد بن عقبة بن أبـي معيط، وكان يَشْرَبُ الخمرَ، حتى إنه صلَّى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدُكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا مَعَكَ منذ اليوم في زيادة!![1].

٢٢٤

وفي «الصحيح»: أَنَّ عثمانَ بنَ عفَّان رضي اللّهُ عنهُ لمَّا حُصرَ صَلى بِالنَّاسِ شَخْصٌ، فسألَ سائلٌ عثمانَ: إِنَّكَ إمامُ عامَّةٍ، وهذا الذي يُصلِّي بالنَّاسِ إِمامُ فتنةٍ؟! فقال: يا ابنَ أخي، إِنَّ الصَّلاَةَ مِنْ أَحْسَنِ

(١) رواه عمر بن شبة فيما ذكره ابن عبدالبر في «الاستيعـاب» ٥٩٦/٣ ـ ٥٩٧ عن هارون بن معروف، عن ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب قال: صـلى الوليـد بن عقبة. . .، وفي صحيح مسلم (١٧٠٧) من طريق حضين بن المنذر، قال: شهدت عثمان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيـدكم، فشهد عليه رجلان، أحدهما: حمران، أنَّه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيـأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها، فقال: يا علي قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ولِّ حارَّها من تولَّـى قارَّها، فكأنه وجد عليه، فقال: يا عبدالله بن جعفر قم فاجلده، فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبـي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلٌّ سنة، وهذا أحبُّ إلـيَّ. وانظر: «الإصابة» ٦٠١/٣، و«أسد الغابة» ٤٥١/٥ ـ ٤٥٣.

ما يَعْمَلُ النَّاسُ، فإذا أَحْسَنُوا فأحسِنْ مَعَهُم، وإذا أَساؤوا فاجتَنِبْ إساءَتَهُم[١].

والفاسق والمبتدع صلاتُه في نفسها صحيحةٌ، فإذا صلَّى المأمومُ خلفَه لم تَبْطُل صلاتُه، لكن إنما كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصلاة خلفَه، لأن الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن مَنْ أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتَّبُ إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التَّعْزِيرَ حتى يتوب، فإذا أمكن هَجْرُهُ حتى يتوبَ كان حسناً، وإذا كان بَعْضُ الناس إذا تَرك الصلاة خَلْفَهُ وصلَّى خَلْفَ غيره، أثَّر ذلك في إنكار المنكر حتى يَتُوبَ أو يُعْزَلَ، أو ينتهيَ الناسُ عن مثل ذنبه فمثل هذا إذا ترك الصَّلاةَ خلفه، كان في ذلك مصلحةٌ شرعية، ولم تَفُت المأمومَ جمعةٌ ولا جماعة.

وأما إذا كان تركُ الصلاة خلفه يُفوِّتُ المأموم الجمعةَ والجماعة، فهنا لا يَتْرُكُ الصلاةَ خلفه إلا مُبْتَدِعٌ مخالفٌ للصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك إذا كان الإمامُ قد رتَّبه ولاةُ الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفَه مَصْلَحَةٌ شرعية، فهنا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خلفه، بل الصلاة خلفَ الأفضلِ أفضلُ، فإذا أمكن الإنسان أن لا يُقَدِّمَ مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاَّه غَيْرُه، ولم يُمْكِنْهُ صَرْفُه عن الإمامة، أو كان لا يتمكَّن مِن صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظمَ ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوزُ دفعُ الفسادِ القليلِ بالفساد الكثير،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥) من حديث عبيدالله بن عدي بن خيار أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور، فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما نرى، ويصلي لنا إمام فتنة، ونتحرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس، فأحسن معهم، وإذا أساؤوا، تجنب إساءتهم.

ولا دفعُ أخفِّ الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائعَ جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، فتفويتُ الجُمَعِ والجماعاتِ أعظمُ فساداً مِن الاقتداء فيهما بالإمامِ الفاجرِ، لا سيما إذا كان التخلُّفُ عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيلُ المصلحة الشرعية بدون دفعِ تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلفَ البَرِّ، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر، وحينئذ، فإذا صلى خلفَ الفاجر من غير عُذر، فهو موضع اجتهاد للعلماء[1]. منهم من قال: يُعِيدُ، ومنهم من قال: لا يُعيدُ، وموضع بسط ذلك في كتب الفروع[2].

وأما الإمامُ إذا نَسِيَ أو أخطأ، ولم يعلمِ المأمومُ بحاله، فلا إعادةَ على المأموم، للحديث المتقدم، وقد صلَّى عمر رضي الله عنه وغيرُه وهو جُنب ناسياً للجنابة، فأعادَ الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة. ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمامُ ما لا يسوغُ عند المأموم، وفيه تفاصيلُ مَوْضِعُها كُتُبُ الفروع، ولو علم أن إمامَه يُصَلِّي على غير وضوء!! فليس له أن يُصَلِّيَ خَلْفَهُ، لأنه لاعِبٌ، وليس بمصلٍّ[3]. ٢٢٥

المطاعون في مواضع الاجتهاد

وقد دلَّت نُصُوصُ الكتاب والسنة، وإجماعُ سَلَفِ الأُمَّةِ أن وليَّ الأمر، و[4] إمامَ الصلاة، والحَاكِمَ، وأَميرَ الحرب، وعَامِلَ الصدقة: يُطَاعُ

---

(١) في (ب): اجتهاد العلماء.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٣/٣٤٢ ـ ٣٥٩.

(٣) انظر: «المجموع» ٤/٢٥٦ ـ ٢٦١.

(٤) الواو لم ترد في (أ) و(ب) و(ج) وهي من (د) ومطبوعة مكة.

في مَوَاضِعِ الاجتهاد، وليس عليه أن يُطِيعَ أتباعَه في مواردِ الاجتهاد، بل عليهم طَاعَتُه في ذلك، وَتَرْكُ رأيهم لرأيه، فإن مصلحةَ الجماعة والائتلاف، ومَفْسَدَةَ الفُرقة والاختلاف، أَعْظَمُ مِنْ أمرِ المسائِلِ الجزئية، ولهذا لم يَجُزْ لِلحكام أن يَنْقُضَ بَعْضُهُم حُكْمَ بعضٍ. والصَّوابُ المَقْطُوعُ به صِحَّةُ صلاة بعض هؤلاء خَلْفَ بعض، ويُروى عن أبي يوسف: أنه لما حَجَّ مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفةُ، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلَّى بالناسِ، فقيل لأبي يوسف: أَصَلَّيْتَ خَلْفَه؟ قال: سُبْحَانَ الله! أميرُ المؤمنين. يُرِيدُ بذلك أن تركَ الصَّلاةِ خَلْفَ ولاةِ الأمور مِن فعل أهلِ البدع، وحديثُ أبي هريرة الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلُّونَ لَكُم، فإنْ أَصَابُوا فَلَكُم وَلَهُم، وإنْ أَخْطَؤوا فَلَكُم وَعَلَيْهِم»[1]: نصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ في أن الإمامَ إذا أخطأ فَخَطَؤُهُ عليه، لا على المأمومِ، والمجتهد غايتُه أنه أخطأ بترك واجبٍ اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظورٍ اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يَحِلُّ لمن[2] يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أن يُخالِفَ هٰذا الحديث الصريح الصحيحَ بعد أن يَبْلُغَه، وهو حُجَّةٌ على من يُطْلِقُ من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمامَ إذا ترك ما يَعْتَقِدُ المأمومُ وجوبَه، لم يَصِحَّ اقتداؤه به!! فإن الاجتماعَ والائتلافَ مما يجب رِعَايتُه وَتَرْكُ الخلافِ المفضي إلى الفساد[3].

وقوله: «وعلى من مات منهم» أي: ونرى الصلاةَ على مَنْ مات من الأبرارِ والفُجّارِ، وإن كان يُستثنى مِن هٰذا العموم البُغاةُ وقُطّاع

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣١ تعليق (١).
(٢) في (ب): لأحد.
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٣٧٠ ـ ٣٨٠.

الطريق، وكذا قَاتِلُ نفسه[1]، خلافاً لأبـي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عُرِفَ في موضعه[2]، لكن الشيخَ إنما ساق هذا الكلام لبيان أنَّا لا نتركُ الصلاة على مَنْ مات مِنْ أهلِ البدع والفجور، لا للعموم الكلي.

ولكن المظهرون للإسلام قِسْمَانِ: إما مُـؤْمِنٌ، وإما منافق، فمن عُلِمَ نِفَاقُهُ، لم تَجُزِ الصَّلاةُ عليه والاستغفارُ له[3]، ومن لم يُعْلَمْ ذلك منه، صُلِّيَ عليه، فإذا عَلِمَ شخصٌ نِفَاقَ شخص، لم يُصَلِّ هو عليه، وصلَّى عليه مَنْ لم يَعْلَمْ نِفَاقَه، وكان عُمَرُ رضي الله عنه لا يُصلِّي على مَنْ لم يُصَلِّ عليه حُذَيْفَةُ، لأنه كان في غزوة تبوك قد عَرَفَ المنافقين[4]، وقد نهى اللّهُ سبحانه رسولَه ﷺ عن الصلاةِ على المنافقين، وأخبر أنه لا يَغْفِرُ لهم باستغفاره، وعلَّل ذلك بكُفرهم بالله ورسولِه، فَمَنْ كان مـؤمناً بالله ورسولِه، لم يُنْهَ عن الصلاةِ عليه، ولو كان له مِنَ الذنوب الاعتقاديَّةِ البِدْعِيَّةِ، أو العمليَّةِ الفُجُورية ما له، بل قد أمره اللّهُ تعالى بالاستغفارِ للمـؤمنين، فقال تعالى: ﴿فاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إلا اللّهُ واستَغْفِرْ

٢٢٦

---

(١) في هٰذا الاستثناء نظر، فإنهم كسائر العصاة يغسلون، ويُصلَّى عليهم، وإذا ترك ولي الأمر الصلاة عليهم من باب الزجر لغيرهم، فهذا حسن، وهكذا الأعيان من العلماء، لأن النبـي ﷺ ترك الصلاة على قاتل نفسه، وعلى الغال، وقال لأصحابه: صلوا على صاحبكم، إن صاحبكم غـل في سبيل الله، وأما الشهيد، فالسنة أن لا يصلى عليه، لأن النبـي ﷺ لم يصل على شهداء أحد.

(٢) انظر: «البناية شرح الهداية» ٢/١٠٦٥ ــ ١٠٦٧، و «مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٨٥ ــ ٢٨٩.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٨٥ ــ ٢٨٧.

(٤) في البخاري (٣٧٤٢) من حديث أبـي الدرداء وفيه: «أوليس فيكم صاحب سر النبـي صلى الله عليه وسلم الذي لا يعلمه أحد غيره؟» قال الحافظ، والمراد بالسر: ما أعلمه به النبـي ﷺ من أحوال المنافقين. وفي «المستدرك» ٣/٣٨١: أن علياً سئل عن حذيفة، فقال: كان أعلم الناس بالمنافقين، وانظر ترجمة حذيفة في «السير» ٢/٣٦١ ــ ٣٦٩.

لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيدُ أصلُ الدين، والاستغفارُ له وللمؤمنين كمالُه، فالدعاءُ لهم بالمغفرة، والرحمة، وسائر الخيرات، إما واجب، وإما مستحب، وهو على نوعين: عامٌّ وخاصٌّ، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاءُ الخاص، فالصَّلاةُ على الميت، فما مِن مؤمنٍ يموت إلا وقَدْ أُمِرَ المؤمنون أن يُصَلُّوا عليه صَلَاةَ الجِنَازَةِ، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يَدْعُوا له، كما روى أبو داود، وابن ماجه عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إذا صَلَّيتُم عَلَى المَيِّتِ، فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعاءَ»[1].

قوله: «ولا نُنْزِلُ أَحَداً مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَاراً».

لا يقطع لأحد مُعينٍ من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا بنص

ش: يريد: أنا لا نَقُولُ عن أحدٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أهلِ القِبلة: إنه مِن أهل الجنة، أو من أهل النار، إلا مَنْ أخبر الصادقُ ﷺ أنه مِن أهل الجنة كالعَشَرَةِ[2] رَضِيَ الله عنهم، وإن كنا نقولُ: إنه لا بُدَّ أن يدخُلَ النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخالَه النار، ثم يَخْرُجُ منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نَقِفُ في الشَّخْصِ المعيَّن، فلا نشهد له بجنةٍ ولا نار إلا عن علم، لأن حقيقة

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، والبيهقي ٤/٤٠، وسنده قوي، وصححه ابن حبان (٧٥٤)، وقال المناوي في معنى قوله: «أخلصوا له الدعاء»: أي ادعوا له بإخلاص وحضور قلب، لأن المقصود بهذه الصلاة إنما هو الاستغفار، والشفاعة للميت، وإنما يرجى قبولها عند توفر الإخلاص والابتهال، ولهذا شرع في الصلاة عليه من الدعاء ما لم يشرع مثله في الدعاء للحي.

(٢) وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيدالله التيمي، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، والزبير بن العوام. انظر «مسند أحمد» ١/١٨٧ ـ ١٨٨ و١٨٨ و ١٨٩ و١٩٣، وسنن أبي داود (٤٦٤٩) و(٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨) و(٣٧٥٨)، وابن ماجه (١٣٤).

باطنه، وما مات عليه لا نُحِيطُ به، لكن نرجو للمُحْسِنِ، ونَخَافُ على المُسِيءِ.

وللسَّلَفِ في الشهادة بالجنة ثلاثةُ أقوال:

أَحَدُهَا: أن لا يُشْهَدَ لأحدٍ إلا للأنبياء، وهذا يُنقَلُ عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يُشْهَدُ بالجنة لِكُلِّ مؤمن جَاءَ فيه النَّصُّ، وهٰذا قَوْلُ كَثِيرٍ مِن العلماء وأهلِ الحديث.

والثالث: أنه يُشْهَدُ بالجنة لهٰؤلاء وَلِمَنْ شَهِدَ له المؤمنون، كما في «الصحيحين»: أَنَّهُ مُرَّ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنوا عَلَيْهَا بِخَيرٍ، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ» وَمُرَّ بأُخْرَى، فَأُثنِي[1] عَلَيْهَا بِشَرٍّ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». وفي رواية كرر: «وجبت» ثلاث مرات، فقال عُمَرُ: يا رَسُولَ اللّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «هذا أَثْنَيْتُم عَلَيهِ خَيْراً وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهٰذا أَثْنَيْتُم عَلَيْهِ شَرّاً وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُم شُهَدَاءُ اللّهِ في الأَرْضِ»[2].

٢٢٧

وقال ﷺ: «تُوشِكُونَ[3] أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قالوا: بمَ يا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «بالثَّنَاءِ الحَسَنِ والثَّنَاءِ السَّيِّئِ»[4]. فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهلُ الجنة وأهلُ النار.

---

(١) في (ب): فأثنوا.

(٢) البخاري (١٣٦٧) و(٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩)، وأخرجه الطيالسي (٢٠٦٢)، والنسائي ٤/ ٤٩ ـ ٥٠، وأحمد ٣/ ١٨٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/ ٢٨٩ من حديث أنس بن مالك. ورواه من حديث أنس بن مالك دون ذكر لعمر رضي الله عنه مسلم (٩٤٩)، والترمذي (١٠٥٨)، وابن ماجه (١٤٩١)، والبغوي (١٥٠٨)، والطحاوي ٤/ ٢٨٨.

(٣) في الأصول الثلاثة: توشكوا بحذف النون، والمثبت من المسند، وهو الجادة، ولفظ ابن ماجه: «يوشك».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢١)، وأحمد ٣/ ٤١٦ و٦/ ٤٦٦ من حديث أبي بكر بن أبي زهير الثقفي، عن أبيه، وسنده حسن.

قوله: «ولا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلاَ بِشِرْكٍ وَلاَ بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيءٌ مِنْ ذٰلِكَ، ونَذَرُ سَرَائِرَهُم إلى اللّٰهِ تَعالَى».

لا نشهد على احد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك

ش: لأنَّا قد أُمِرْنَا بالحُكْم بالظاهر، ونُهِينَا عن الظَّنِّ واتباع ما ليس لنا به عِلْمٌ. قال تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ[1] مِّن قَوْمٍ﴾ الآية، [الحجرات: ١١]. وقال تعالى: ﴿يَـٰأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا اجتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ، إنَّ بعضَ الظَّنِّ إثْمٌ﴾ الآية [الحجرات: ١٢]. وقال تعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ الآية [الإسراء: ٣٦].

قوله: «وَلاَ نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلاَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ».

ش: في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يَحِلُّ دَمُ امرِىءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللّهُ وأَنِّي رَسُولُ اللّهِ، إلَّا بإحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّاني، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لِدِينِهِ، المُفَارِقُ لِلْجَماعَةِ»[2].

---

(١) القوم: اسم للرجال دون النساء، وفي شعر زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقَوْمٌ آل حِصن أم نساء

وإنما سموا قوماً، لأنهم يقومون بالأمور.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، وابن ماجه (٢٥٣٤)، والنسائي ٧/ ٩٠ و ٩١ و ٨/ ١٣، والدارمي ٢/ ٢١٨، وأحمد ١/ ٣٨٢ و ٤٢٨ و ٤٤٤ و ٤٦٥، والدارقطني ٣/ ٨٢، والبيهقي ٨/ ١٩، والطيالسي (٢٨٩)، والحميدي (١١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥١٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ٣٠١ و ٢/ ٢٠٣ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وأخرجه أحمد ٦/ ١٨١، ومسلم (١٦٧٦) (٢٦)، وأبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي ٧/ ١٠١ ـ ١٠٢ و ٨/ ٢٣، والدارقطني ٣/ ٨١، والطيالسي (١٥٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٣١٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/ ١٥ من حديث عائشة رضي الله عنها.

قوله: «ولا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أئِمَّتِنَا وَوُلاَةِ أُمورِنَا، وَإنْ جَارُوا، وَلاَ نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلاَ نَنْزِعُ يَداً مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طاعَتَهُم مِنْ طَاعَةِ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُم بِالصَّلاَحِ والمُعَافَاةِ».

وجوب طاعة ولي الأمر إلا في معصية

ش: قال تعالى: ﴿يـٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّـهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُم﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي، فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى اللّهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَميرَ، فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَميرَ، فقد عَصَاني»[1].

وعن أبـي ذر رضي الله عنه، قال: «إنَّ خَلِيلِي أَوْصَاني أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ وإنْ كَانَ عَبْداً حَبَشِياً مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ»[2]. وعِنْدَ البخاري: «وَلَو لِحَبَشي كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»[3].

وفي «الصحيحين» أيضاً: «عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فِيما أَحَبَّ وَكَرِهَ، إلاَّ أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فإنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ»[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥)، وابن ماجه (٣) و(٢٨٥٩)، والنسائي ١٥٤/٧، وأحمد ٢٥٢/٢ ـ ٢٥٣ و ٢٧٠ و٣١٣ و٥١١، والطيالسي (٢٤٣٢)، والبغوي (٢٤٥٠) و(٢٤٥١)، والخطيب في «تاريخه» ٧٢/٨ من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (٢٩٥٧) بأطول مما هنا.

(٢) أخرجه مسلم (٦٤٨) (٢٤٠) و(١٨٣٧)، وابن ماجه (٢٨٦٢)، والطيالسي (٤٥٢)، والبغوي (٣٩١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٣) و(٦٩٦)، و(٧١٤٢)، وأحمد ١١٤/٣ وابن ماجه (٢٨٦٠)، والطيالسي (٢٠٨٧)، والبغوي (٢٤٥٢)، والخطيب ١٢٥/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٥٥) و(٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩)، والترمذي (١٧٠٧)، وابن ماجه (٢٨٦٤)، والنسائي ١٦٠/٧، وأحمد ١٧/٢ و١٤٢، وأبو داود (٢٥٣٦)، والبغوي (٢٤٥٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وعن حذيفة بن اليمان، قال: كَانَ النَّاسُ يسألونَ رسولَ اللّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وكُنْتُ أسألُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدرِكَني، فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللّهِ، إنَّا كُنَّا في جاهِليَّةٍ وشَرٍّ، فجاءَنَا اللّهُ بِهذا الخَيرِ، فَهَلْ بَعْدَ هذا الخَيرِ مِنْ شَرٍّ؟ فقال: «نَعم»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعدَ ذلِكَ الشَّرِّ مِنْ خيْرٍ؟ قَالَ: «نَعم، وفيه دَخَنٌ»، قَالَ: قُلْتُ: وما دَخَنُهُ[1]؟ قال: «قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتي، ويهتدونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تعرِفُ منهم وتُنكِرُ» فَقُلتُ: هَلْ بَعْدَ ذلِكَ الخَيرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَم: دُعَاةٌ على أَبوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أجابَهُم [إليها] قَذَفوه فيها» فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللّهِ، صِفْهُم لَنَا قَالَ: «نَعم، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بألسِنَتِنَا»، قُلتُ: يا رَسُولَ اللّهِ، فَمَا تَرى إن أَدْرَكَنِي ذلِكَ؟ قَالَ: «تَلزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِين، وإِمَامَهُم» قلتُ: فإنْ لَمْ يَكُنْ [لَهُم] جَمَاعةٌ ولا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فاعتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّها، وَلَو أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذلِكَ»[2].

٢٢٨

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّه مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْراً فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جاهلية»[3].

---

(١) بفتح الدال المهملة والخاء المعجمة: وهو الدخان، وأراد به: ليس خيراً خالصاً، بل فيه كدورة بمنزلة الدخان من النار، وقيل: أرادبالدخن: الحقد، وقيل: الدغل، وقيل: فساد في القلب، وقيل: الدخن كل أمر مكروه. «عمدة القاري» ٢٤/١٩٤.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) و(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، والبغوي (٤٢٢٢)، والبيهقي ٨/١٥٦، ورواه ابن ماجه (٣٩٧٩) مختصراً.

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٣) و(٧٠٥٤) و(٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩)، وأحمد ١/٢٧٥ و٢٩٧ و٣١٠، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٩)، والبغوي (٢٤٥٨)، والدارمي ٢/٢٤١، والبيهقي ٨/١٥٧، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٠١).

وفي رواية: «فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام مِن عُنُقِهِ»[1].

وعن أبي سعيد الخدري رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «إذا بويعَ لخَليفَتَيْنِ، فاقتُلُوا الآخَرَ منهما»[2].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم وَيُحِبُّونَكُمْ، وتُصَلُّونَ عليهم، ويُصَلُّونَ عليكم، وشِرَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذينَ تُبغِضُونَهُم ويُبغِضونَكم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكُم»، فَقُلنا: يا رَسُولَ اللّهِ، أفلا نُنَابِذُهم بالسَّيفِ عِنْدَ ذٰلِكَ؟ قَالَ: «لا، ما أقامُوا فيكم الصَّلَاة، أَلَا مَن وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ ما يأتي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، ولا يَنزِعَنَّ يَداً مِنْ طَاعَةٍ»[3].

فقد دَلَّ الكِتَابُ والسنة على وُجُوبِ طَاعَةِ أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصيةٍ، فتأمَّلْ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللّهَ وأَطِيعُوا الرسُول وأُولي الأَمْرِ مِنْكُم﴾ [النساء: ٥٩]. كيف قال: ﴿وأطيعوا الرسول﴾، ولم يقل:

---

(١) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد ١٣٠/٤ و٢٠٢، و٣٤٤/٥ من حديث الحارث الأشعري، وسنده صحيح، وليس من حديث ابن عباس كما تُوهم عبارة الشارح، وهو في «سنن الترمذي» (٢٨٦٣)، و«مسند الطيالسي» (١١٦١)، و«سنن البيهقي» ١٥٧/٨، والبغوي (٢٤٦٠)، وصححه ابن خزيمة (٤٨٣)، وابن حبان (١٥٥٠)، والحاكم ٥٩/١.

وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً من حديث أبي ذر أبو داود (٤٧٥٨)، والبيهقي ١٥٧/٨، وأحمد ١٨٠/٥، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٢) و(١٠٥٣)، والحاكم ١١٧/١.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٣)، والبيهقي ١٤٤/٨.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٥)، وأحمد ٢٤/٦ و٢٨، والدارمي ٣٢٤/٢، وابن أبي عاصم (١٠١٧)، والبيهقي ١٥٨/٨.

وأطيعوا أُولي الأمرِ منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفْرَدُونَ بالطاعة، بل يُطَاعُونَ فيما هُوَ طَاعَةٌ للّـه ورسولِه، وأعاد الفِعْلَ مع الرسول لأنه من يُطِعِ الرسول، فقد أَطَاعَ الله، فإن الرسول لا يأمر بغيرِ طاعةِ اللّـه، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاعُ إلا فيما هو طاعةٌ للّـه ورسوله[1].

وأما لزومُ طاعتهم وإن جارُوا، فلأنه يترتَّب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعافُ ما يَحْصُلُ من جَوْرِهم، بل في الصَّبْرِ على جَورهم تكفيرُ السيئات، ومضاعفَةُ الأجور، فإن اللّـه تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لِفَسَادِ أعمالنا، والجَزَاءُ مِنْ جنسِ العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. وقالَ تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَـٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿مَا أَصَـٰبَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّـهِ وَمَا أَصَـٰبَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّـٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعيَّة أن يتخلصوا مِنْ ظُلْمِ الأميرِ الظالم، فليتركوا الظُّلْمَ.

٢٢٩

وعن مالك بن دينار[2]: أنه جاء في بعض كُتُبِ اللّـه: أنا اللّـهُ مالكُ الملوك، قلوبُ الملوك بيدي، فمن أطاعني، جعلتُهم عليه رحمةً،

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/٥ ــ ١٧.

(٢) علم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، كان من ذلك بُلْغتُهُ، من أصحاب أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة (١٢٧هـ). مترجم في «السير» ٥/(١٦٤).

ومن عصاني، جَعَلْتُهُمْ عليه نِقْمَةً، فلا تَشْغَلُوا أنفسَكم بِسَبِّ الملوك، لكن تُوبوا أَعْطِفْهُمْ عليكم[1].

قوله: «ونتَّبِعُ السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، ونجْتَنِبُ الشُّذُوذَ والخِلَافَ والفُرْقَةَ»

الأمر باتباع السنة والجماعة

ش: السنة: طريقةُ الرسول ﷺ، والجماعةُ: جَمَاعَةُ المسلمين، وهم الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتِّباعُهم هدىً، وخِلافهم ضلال، قال اللّه تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُم اللَّهُ ويَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم، واللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ، فإنْ تَوَلَّوا فإنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَا حُمِّلْتُمْ وإنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وما عَلَى الرَّسُولِ إلاَّ الْبَلَـٰغُ المُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هٰذا صِرٰطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ، ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمَ عَنْ سَبيلِهِ، ذٰلِكُم وَصَّـٰكُمْ بِهِ لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كالَّذِينَ تَفَرَّقُوا واختَلَفُوا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُم البَيِّنَـٰتُ، وأُولٰئِكَ لَهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إنَّ الذينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُم وَكَانُوا شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُم في

---

(١) رفعه بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح، رواه الطبراني في «الأوسط» عن أبي الدرداء، قال الهيثمي ٢٤٩/٥: وفيه إبراهيم بن راشد، وهو متروك.

شَيْءٍ إنَّما أَمْرُهُم إلى اللَّـهِ ثُمَّ يُنبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في «السنن» الحديثُ الذي صححه الترمذي، عن العِرْبَاضِ بنِ سارية، قال: وَعَظَنَا رسولُ اللَّـهِ ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العيونُ، وَوَجِلَتْ منها القُلوبُ، فَقَالَ قائِلٌ: يا رسولَ اللَّـهِ، كأنَّ هٰذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ؟ فماذا تَعْهَدُ إلينا؟ فقالَ: «أُوصِيْكُم بِالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُم بَعْدِي، فَسَيَرَى اختلافاً كثيراً، فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكم ومُحْدَثاتِ الأُمُورِ، فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[1].

وقال ﷺ: «إنَّ أَهْلَ الكِتابَينِ افتَرَقُوا في دِيْنِهم عَلَى ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ مِلَّةً، وإنَّ هٰذِهِ الأُمَّةَ ستَفْتَرِقُ عَلَى ثِلاثٍ[2] وَسَبْعِينَ مِلَّةً ـ يعني الأهواء ـ كُلُّها في النَّار إلاَّ وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ»[3].

وفي رواية: قالُوا: مَنْ هِيَ يا رسولَ اللَّـهِ؟ قال: «ما أَنَا عَلَيْهِ وأصحابي»[4].

فبين ﷺ أنَّ عامةَ المختلفين هالكون مِن الجانبين، إلا أهلَ السنة والجماعة.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٣)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد ٤/١٢٦ ـ ١٢٧، والدارمي ١/٤٤ ـ ٤٥، والطبراني في «الكبير» ١٨/(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٤٢)، والآجري في «الشريعة» ص ٤٦ ـ ٤٧ وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ١/٩٥، ووافقه الذهبي.

(٢) في الأصول: «ثلاثة»، والمثبت من مصادر التخريج، وهو الجادة.

(٣) هو من حديث معاوية، وقد تقدم تخريجه ص ٣٤٠. وعن أنس بن مالك عند أحمد ٣/١٢٠ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما، وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار» وهو حسن.

(٤) أخرجها الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

٢٣٠ وما أحسنَ قولَ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: مَنْ كان منكم مستناً، فليستنَّ بمَنْ قد مات، فإن الحي لا تُؤمَنُ عليه الفتنة، أولٰئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفْضلَ هٰذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقَها علماً، وأقلَّها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامةِ دينه، فاعرفُوا لهم فضلَهم، واتَّبِعُوهُم في آثارهم، وتمسَّكوا بما استطعتُم مِن أخلاقهم ودينهم، فإنَّهم كانوا على الهدي المستقيم(١).

وسيأتي لهذا المعنى زيادةُ بيان إن شاء الله، تعالى، عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

قوله: «ونُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ والأَمَانةِ، ونُبْغِضُ أَهْلَ الجَوْرِ والخِيَانَةِ».

حب أهل العدل من كمال الإيمان

ش: وهٰذا مِن كمال الإيمانِ وتمامِ العبودية، فإنَّ العبادة تَتَضَمَّنُ كَمَالَ المحبة ونهايتَها، وكَمَالَ الذل ونهايتَه، فَمَحَبَّةُ رُسُلِ الله وأنبيائه وعبادِه المؤمنين مِنْ محبة الله، وإن كانتِ المَحَبَّةُ التي لله لا يَسْتَحِقُّها غَيْرُهُ، فَغَيْرُ الله يُحَبُّ في الله، لا مَعَ الله، فإن المحب يحب ما يُحِبُّ محبوبُه، ويُبغِضُ ما يُبْغِضُ، ويوالِي مَنْ يُواليه، ويُعَادِي مَنْ يُعَادِيهِ، ويرضى لرضائه، ويَغْضَبُ لغضبه، ويأمر بما يَأْمُرُ به، وينهى عما يَنْهَى عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال.

والله تعالى يُحِبُّ المحسنين، ويُحِبُّ المتقين، ويُحِبُّ التوابين، ويُحِبُّ المتطهرين، ونحن نُحِبُّ من أحبَّه الله.

والله لا يُحِبُّ الخائنين، ولا يُحِبُّ المفسدين، ولا يُحِبُّ المستكبرينَ، ونحن لا نُحِبُّهم أيضاً، ونُبْغِضُهُم، موافقةً له سبحانه وتعالى.

---

(١) أخرجه بنحوه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» من طريق سنيد، حدثنا معتمر بن سليمان، عن سلام بن مسكين، عن قتادة قال: قال ابن مسعود... وأخرجه بلفظ مقارب أبو نعيم في «الحلية» ١/٣٠٥ من قول ابن عمر.

وفي «الصحيحين» عن النَّبيِّ ﷺ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإيمانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ ورَسُولُهُ أَحَبَّ إليهِ ممَّا سِوَاهُما، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ المَرْءَ لا يُحِبُّهُ إلَّا للَّه، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ في الكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى في النَّارِ»(1).

فالمحبة التامةُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن مَنْ أَحَبَّ اللَّه المحبةَ الواجبة، فلا بُدَّ أن يُبْغِضَ أَعْدَاءَهُ، ولا بُدَّ أن يُحِبَّ ما يُحِبُّهُ مِن جهادهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

والحبُّ والبغضُ بحسب ما فيهم مِنْ خِصَالِ الخير والشر، فإنَّ العَبْدَ يَجْتَمِعُ فيه سَبَبُ الولاية وسَبَبُ العداوة، والحبِّ والبغض، فيكون محبوباً من وجه مبغوضاً من وجه، والحُكْمُ للغالب، وكذلك حُكْمُ العبدِ عند اللَّه، فإنَّ اللَّه قد يُحِبُّ الشيءَ من وجه، ويكرهه من وجهٍ آخر، كما قال ﷺ، فيما يرويه عن ربه عز وجل: «وما ترَدَّدْتُ في شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَته، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»(2).

فبين أنه يتردد، لأن التردد تَعَارُضُ إرادتين، وهو سبحانه يُحِبُّ ٢٣١

(١) أخرجه البخاري (١٦) و(٢١) و(٦٠٤١) و(٦٩٤١)، ومسلم (٤٣)، وابن ماجه (٤٠٣٣)، والترمذي (٢٦٢٦)، والنسائي ٩٤/٨، ٩٦، وأحمد ١٠٣/٣ و١٧٢ و١٧٤ و٢٣٠ و٢٤٨ و٢٧٥ و٢٨٨، والطيالسي (١٩٥٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣)، والبغوي (٢١)، والخطيب في «تاريخه» ١٩٩/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٧/١ و٨٨/٢ من حديث أنس بن مالك.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٠٩، وليس في الحديث قوله: «ولا بد له منه».

ما يُحبُّه عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يَكْرَهُ المَوْتَ فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءَته»، وهو سبحانه قضى بالموت، فهو يريدُ كونه، فسمَّى ذلك تردداً، ثم بيَّن أنه لا بُدَّ مِنْ وقوع ذلك، إذْ هو يُفضي إلى ما هو أحب[1] منه[2].

قوله: ونَقُولُ: اللَّـهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

ما اشتبه علينا علمه نكله إلى الله

ش: تقدم في كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سلَّم للَّـه عز وجل ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ومن تكلَّم بغير علمٍ، فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَـوٰهُ بِغَيْرِ هُدًىً مِّنَ اللَّـهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَـٰدِلُ في اللَّـهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَرِيدٍ[3] * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إلى عَذَابِ السَّعيرِ﴾ [الحج: ٣ ــ ٤].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ في ءَاياتِ اللَّـهِ بِغَيْرِ سُلْطَـٰنٍ أَتَـٰهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّـهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّـهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

---

(١) في أصول النسخ: «واجب» والمثبت من هامش (د) ومطبوعة مكة.

(٢) انظر «الفتاوى» ١٨/١٢٩ ــ ١٣٥، و «جامع العلوم والحكم» ص ٣٤٨ ــ ٣٤٩، و «فتح الباري» ١١/٣٤٥ ــ ٣٤٦.

(٣) قال الزجاج: المريد: المارد، وهو الخارج عن الطاعة، ومعناه: أنه قد مرد في الشر، يقال: مرد الرجل يمرُد مروداً: إذا عتا، وخرج عن الطاعة، وتأويل المرود: أن يبلغ الغاية التي يخرج بها من جملة ما عليه ذلك الصنف، وأصله في اللغة: املساس الشيء، ومنه قيل للإنسان: أمرد: إذا لم يكن في وجهه شعر، وكذلك يقال: شجرة مرداء: إذا تناثر ورقها، وصخرة مرداء: إذا كانت ملساء. «زاد المسير» ٢/٢٠٣ ــ ٢٠٤.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ والإِثْمَ والبَغْيَ بِغَيرِ الحقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا باللَّـهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّـه ما لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقد أَمَرَ اللَّـهُ نبيَّه ﷺ أن يَرُدَّ عِلْمَ ما لا يَعْلَمُ إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّـهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمٰوٰت والأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]. ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال ﷺ، لما سُئِلَ عن أطفالِ المشركين: «اللَّـهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»[1].

وقال عمر رضي اللَّـه عنه: اتَّهِمُوا الرأيَ في الدِّين، فلو رأيتني يومَ أبي جندل، فلقد رأيتني وإني لَأَرُدُّ أمرَ رسولِ اللَّـه ﷺ برأيي، فأجتهدُ ولا آلو وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب يكتب، وقال: «اكتب ﴿بسم اللَّـه الرحمٰن الرحيم﴾»، قال: اكتب: باسْمكَ اللهم، فرضي رسولُ اللَّـه ﷺ وكتب وأبيتُ، فقال: «يا عمر، تراني قد رضيتُ وتأبى»[2]؟!.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤) و(٦٥٩٩) و(٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٩)، والنسائي ٥٨/٢، وأحمد ٢٦٦/٢ و٣٩٣ و٤٧١ و٥١٨، والحميدي (١١١١) و(١١١٣)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والخطيب ٣٤١/٩، والبغوي (٨٣) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري (١٣٨٣) و(٦٥٩٧)، ومسلم (٢٢٦٠)، وأبو داود (٤٧١١)، والنسائي ٥٩/٢، والطيالسي (٢٦٢٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٤٨) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٢)، وابن حزم في «الإحكام» ٤٦/٦ من طريق علي بن عبدالعزيز، حدثنا يونس بن عبيدالله العميري، حدثنا مبارك بن فضالة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، ولفظه: يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهاداً، فوالله ما آلو عن الحق، وذلك يوم أبي جندل، والكتاب بين رسول الله ﷺ وأهل مكة، فقال: «اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: ترانا قد صدقناك بما تقول؟! ولكنك تكتب: باسمك اللهم، فرضي رسول الله ﷺ، وأبيت حتى قال لي رسول الله ﷺ: «تراني أرضى، وتأبى أنت»؟! =

وقال أيضاً رضي الله عنه: السُّنَّةُ: ما[1] سَنَّه الله ورسولُه ﷺ، لا تجعلوا خَطَأَ الرأي سُنَّةً للأمة.

وقال أبو بكر الصديق رضي اللّـه عنه: أيُّ أرضٍ تُقِلُّنِي، وأيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إن قلتُ في آيةٍ مِن كتاب اللّـه برأيي، أو بما لا أعلم[2].

وذكر الحسنُ بنُ علي الحُلواني[3]، حدثنا عارِم، حدثنا حَمَّادُ بنُ

= قال: فرضيتُ. ورجاله ثقات، إلا أن مبارك بن فضالة مدلس وقد عنعن، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١/١٧٩، وقال: رواه أبو يعلى ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة. وأخرجه البزار (١٨١٣) من طريق محمد بن المثنى، عن يحيى بن سعيد، عن عبيدالله، أخبرني نافع، عن ابن عمر أنه قال: اتهموا الرأي على الدين... قلت (القائل البزار): فذكر حديث الحديبية إلى أن قال: رسول الله ﷺ كان يكتب بينه وبين أهل مكة، فقال: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: لو نرى ذلك صدقناك، ولكن اكتب فيما نكتب باسمك اللهم، قال: فرضي رسول الله ﷺ وأبيت، حتى قال لي: «يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى أنت»! قال: فرضيت.

قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح (٢٧٣١) و(٢٧٣٢) بطوله، ولم أر فيه قوله: يا عمر تراني قد رضيت وتأبى أنت. وانظر «فتح الباري» ٥/٣٤٥ ـ ٣٤٦، ومسلم (١٧٨٤). وأخرج البخاري في «صحيحه» (٤١٨٩)، ومسلم (١٧٨٥) (٩٥) من طريق أبي وائل قال: لما قدم سهل بن حنيف من صفين، أتيناه نستخبره، فقال: اتهموا الرأي، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددت.

(١) في الأصول: مما، والمثبت من «جامع بيان العلم» لابن عبدالبر ٢/١٣٦، فقد رواه من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة عن عبيدالله بن جعفر، قال: قال عمر.

(٢) أخرجه الطبري (٧٨) و(٧٩) من طريقين عن أبي معمر عبدالله بن سخبرة الأزدي، قال: قال أبو بكر... فذكره. وأبو معمر تابعي ثقة. إلا أن روايته عن أبي بكر مرسلة. وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق إبراهيم التيمي أن أبا بكر... وهو منقطع أيضاً، وقد تقدم تخريجه ص ٢١٩.

(٣) هو الإمام الحافظ الصدوق، أبو محمد الحسن بن علي بن محمد، الهذلي الريحاني، الخلال المجاور بمكة، المتوفى سنة ٢٤٢هـ، مترجم في «السير» ١١/٣٩٨، وعارم: هو الحافظ الثبت محمد بن الفضل السدوسي، وباقي رجال السند ثقات إلا أنه منقطع، ابن سيرين لم يدرك أبا بكر وعمر.

زيدٍ، عن سعيد بنِ أبـي صَدَقَةَ، عن ابنِ سيرين قال: لم يكن أَحَدٌ أَهْيَبَ لما لا يَعْلَمُ مِن أبـي بكر، ولم يكن بَعْد أبـي بكر أَهْيَبَ لما لا يعلم مِنْ عُمَرَ رضي اللّـهعنهما، وإن أبا بكر نزلتْ به قَضِيَّةٌ، فلم يجد في كتاب اللّـه منهـا أصلاً، ولا في السُّنَّةِ أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هٰذا رأيـي، فإن يَكُنْ صواباً فَمِنَ اللّـه، وإن يكن خَطَـأً، فمني، وأستغفر اللّـه. ٢٣٢

قوله: «ونَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّينِ، في السَّفَرِ والحَضر، كَمَا جَاءَ في الأَثَرِ».

المسح على الخفين في السفر والحضر

ش: تواترت السُّنَّةُ عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضةُ تُخالِفُ هٰذه السنة المتواترة، فَيُقَالُ لهم: الذين نَقَلُوا عن النبـيِّ ﷺ الوضوءَ[١] قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوءَ منه، وتوضَّـؤُوا على عهده وهو يراهم ويُقِرُّهُم، ونقلوه إلى مَن بعـدَهـم، أَكْثَرُ عدداً من الذين نقلوا لَفْظَ هٰذه الآية[٢]، فإنَّ جَمِيعَ المسلمين كانوا يتوضَّؤون على عهده، ولم يَتَعَلَّمُوا الـوضُوءَ إلا منه، فإن هٰذا العملَ لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وَهُمْ قد رأوه يتـوضَّأ ما لا يُحْصِي عَدَدَهُ إلا اللّـهُ تعالى، ونقلوا عنه ذِكْرَ غسل الرجلين في ما شاء اللّـه مِنَ الحديث، حتى نَقَلُوا عنه مِنْ غَيْرِ وجهٍ، في كتب الصحيح، وغيرها، أنه قال: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدامِ مِنَ النَّارِ»[٣].

---

(١) في (ب): الذين نقلوا الوضوء عن النبـي صلى الله عليه وسلم.

(٢) ليس المراد من ذلك أن نقلة القرآن ـ ومنه الآية الكريمة آية الوضوء ـ أقل من نقلة المسح على الخفين وغسل الرجلين، وإنما مراده أن الذين رووا من الصحابة في الكتب المؤلفة نص هذه الآية أقل ممن نقلوا المسح على الخفين وغسل الرجلين قولاً وفعلاً.

(٣) أخرجه بتمامه أحمد ١٩١/٤، وابن خزيمة (١٦٣)، والطحاوي ٣٨/١، والدارقطني ٩٥/١، والبيهقي ٧٠/١، من حديث عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وسنده =

مع أنَّ الفرضَ إذا كان مَسْحَ ظاهِرِ القدمِ، كان غَسْلُ الجميع كُلْفَةً لا تدعو إليها الطِّبَاعُ، كما تدعو الطِّبَاعُ إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطَّعْنُ في تواترِ صفة الوضوء، لكان في نَقْلِ لَفْظِ آية الوضوء أَقْرَبَ إلى الجواز.

وإذا قالوا: لَفْظُ الآيةِ ثَبَتَ بالتواتر الذي لا يُمْكِنُ فيه الكَذِبُ ولا الخطأ، فَثُبُوتُ التواترِ في نقل الوضوء عنه أولى وأَكْمَلُ، ولَفْظُ الآية لا[1] يُخَالِفُ ما تواتر مِن السنة، فإنَّ المسح كما يُطلَقُ، ويُرَادُ به الإصابة، كذلك يُطلق ويُراد به الإسالة[2]، كما تَقُول

= صحيح، وأخرجه دون قوله: «وبطون الأقدام» من حديث عبدالله بن عمرو البخاري (٦٠) و(٩٦) و(١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، وأبو داود (٩٧)، والدارمي ١٧٩/١، وأحمد ١٩٣/٢ و٢٠١ و٢٠٥ و٢١١ و٢٢٦، والنسائي ٧٧/١، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٨/١، والبيهقي ٦٨/١، والطبري ١٣٤/٦، وابن حبان (١٠٥٦)، وابن خزيمة (١٦١) و(١٦٦). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢)، وابن ماجه (٤٥٣)، وأحمد ٢٨٤/٢ و٣٨٩ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٩ و٤٣٠ و٤٦٧ و٤٩٨، والترمذي (٤١)، والنسائي ٧٧/١، والطحاوي ٣٨/١، وابن حبان (١٠٨٩)، والطبري (١١٤٩٧) ــ (١١٥٠٤). وأخرجه من حديث عائشة مسلم (٢٤٠)، وأحمد ١١٢/٦ و١٩٢ و٢٥٨، وابن ماجه (٤٥١)، والطيالسي (١٥٥٢)، والحميدي (١٦١)، والشافعي ٣٣/١، والدارقطني ٩٥/١، والطحاوي ٣٨/١، والبيهقي في «السنن» ٦٩/١، وفي «معرفة السنن والآثار» ٢١٥/١، والطبري (١١٥٠٥) و(١١٥٠٦) و(١١٥٠٧) و(١١٥٠٨) و(١١٥٠٩)، وابن حبان (١٠٦٠). وأخرجه من حديث جابر أحمدُ ٣١٦/٣، والطبري (١١٥١١) و(١١٥١٨)، وابن ماجه (٤٥٤)، والطحاوي ٣٨/١. وأخرجه من حديث معيقيب أحمد ٤٢٦/٣ و٤٢٥/٥.

(١) في (ب): ما.

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٩٢/٦: إن لفظ «المسح» مشترك يطلق بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل، قال الهروي: أخبرنا الأزهري، أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداري، عن أبي حاتم، عن أبي زيد الأنصاري، قال: المسح في كلام العرب يكون غسلاً، ويكون مسحاً، ومنه يقال للرجل إذا توضأ، فغسل أعضاءه: =

العرب[1]: تَمَسَّحتُ لِلصلاة، وفي الآية ما يَدُلُّ على أنه لم يُرِد بمسح الرجلين المَسْحَ الذي هو قَسِيمُ الغَسْلِ، بل المَسْحَ الذي الغَسْلُ قِسْمٌ منه، فإنه قال: ﴿إلى الكعبين﴾، ولم يَقُلْ: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إلى المرافق﴾، فَدَلَّ على أنَّه ليس في كل رِجْلٍ كعبٌ واحد، كما في كُلِّ يدٍ مِرْفَقٌ واحد، بل في كُلِّ رِجْل كَعْبَان، فيكون تعالى قد أَمَرَ بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهٰذا هُوَ الغَسْلُ، فإن من يَمْسَحُ المسحَ الخاصَّ يجعل المَسْحَ لِظهور القدمين، وجعلُ الكعبين في الآية غايةً يَرُدُّ قولهم. فدعواهم أنَّ الفرض مسحُ الرِّجلين إلى الكعبين اللَّذَيْنِ هما مُجْتَمَعُ الساق والقدم عند مَعْقِدِ الشِّراك، مردودٌ بالكتاب والسنة.

وفي الآية قراءتـان مشهورتـان[2]: النَّصْبُ والخَفْضُ، وتوجيـهُ إعرابهما مَبْسُوطٌ في موضعه، وقراءةُ النصب نصٌّ في وجوب الغَسْلِ، لأن العطفَ على المحل إنما يكون إذا كان المعنى واحداً كقوله: ٢٣٣

فَلَسْنَا بِالجِبَـالِ وَلَا الحَدِيـدَا[3]

= قد تمسَّح، ويقال: مسح الله ما بك: إذا غسلك وطهرك من الذنوب، فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى: «الغسل» فترجح قول من قال: إن المراد بقراءة الخفض الغسل بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعد على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تُحصر كثرة أخرجها الأئمة.

(١) سقطت من (ب).

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص: (وأرجُلَكم) بـالنصب، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبوبكر: (وأَرْجُلِكُمْ) بالخفض. انظر «حجة القراءات» ص ٢٢١ ــ ٢٢٣، و«زاد المسير» ٢/٣٠١ ــ ٣٠٢، و«الكشف عن وجوه القراءات» ص ٤٠٦ ــ ٤٠٧.

(٣) عجز بيت، صدرُه:

مُـعَـاوِيَ إنَّـنـا بَـشَـرٌ فـأسجـح

والشاهد فيه: أن قوله: «الحديدا» معطوف على محل الجار والمجرور، وهوقوله: «بالجبال» وهو خبر ليس والباء زائدة. وكذلك أورده سيبويه ١/٣٤، قال البغدادي في =

ولَيْسَ معنى: مَسَحْتُ برأسي ورجلي، هو معنى: مَسَحْتُ رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يُفيد معنى زائداً على مُجَرَّدِ المسح، وهو إلصاقُ شيءٍ من الماء بالرأس، فَتَعَيَّنَ العَطْفُ على قوله: ﴿وأيديَكم﴾. فالسُّنَّةُ المتواترة تقضي على ما يَفْهَمُهُ بَعْضُ الناس مِن ظاهر القرآن، فإنَّ الرسولَ بَيَّنَ للناسِ لفظَ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبدِالرَّحمٰن السُّلَمِيُّ[1]: حدثنا الذين كانوا يُقْرِئوننا القرآنَ: عُثْمَانُ بن عفان، وعبدُالله بن

= «الخزانة» ٢/٢٦٠: وقد ردَّ المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب «التصحيف» ص ٢٠٧، قال: ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أراده، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها، وبعده:

فَهَبْنَا أمَّةً ذَهَبَتْ ضَياعاً ... يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ
أكلتُم أرضَنَا فجردتموها ... فَهَلْ من قائمٍ أو من حصيدِ
أتطمَعُ في الخُلودِ إذا هلكنا ... وليس لنا ولا لَكَ مِن خُلودِ
ذَرُوا خَوْنَ الخلافة واستقيموا ... وتأميرَ الأراذلِ والعبيدِ
وأعطُونا السَّوِيَّة لا تَزُرْكُمْ ... جُنُودٌ مُردفاتٌ بالجُنُودِ

وهذا الشعر لعُقَيبة بن هُبيرة الأسدي، وهو شاعر جاهلي إسلامي، وفد على معاوية، فدفع إليه رقعة فيها هذه الأبيات، فدعاه معاوية فقال له: ما جرَّأك علي؟ قال: نصحتُك إذ غشوك، وصدقتُك إذ كَذَّبوك، فقال: ما أظنك إلا صادقاً فقضى حوائجه. وانظر «المقتضب» ٢/٢٣٨ و٤/١١٢ و٣٧١، و«سمط اللآلي» ١/١٤٨ ــ ١٤٩، و«الشعر والشعراء» ١/١٩٨ ــ ١٩٩، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٢/١٠٩ و٤/٩، وشرح شواهد المغني ٧/٥٣ ــ ٥٥.

(١) هو عبدالله بن حبيب بن رُبَيِّعة الكوفي، مقرىء الكوفة، الإمام العلم، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة عَرْضاً عن عثمان، وعلي، وزيد، وأبي بن كعب، وابن مسعود، توفي قريباً من سنة (٧٣هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٩٧).

مسعود، وغيرُهما[1]: أنهم كانوا إذا تعلَّموا مِنَ النَّبـي ﷺ عَشْـرَ آيات لم يُجاوزوها[2] حتى يتعلموا معناها[3].

وفي ذِكْرِ المسح في الرجلين تَنْبيهٌ على قِلَّةِ الصَّبِّ في الرجلين، فإن السَّرَفَ يُعْتَادُ فيهما كثيراً، والمسألة معروفة، والكلامُ عليها في كتب الفروع.

قوله: «والحج والجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولي الْأَمْرِ مِنَ المسلِمِينَ، بَرِّهِمْ وفَاجِرِهِمْ إلى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُما شَيءٌ وَلَا يَنْقُضُهُما».

الحج والجهاد ماضيان إلى قيام الساعة

ش: يُشير الشيخ رحمه الله تعالى إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل اللّـه حتى يَخْرُجَ الـرِّضا مِن آل محمد ﷺ، ويُنادي منادٍ من السماء: اتبعوه!! وبطلانُ هذا القول أظهرُ مِن أن يُستَدَلَّ عليه بدليل. وهم شرطوا في الإمامِ أن يَكُونَ معصوماً اشتراطاً بغير[4] دليل! بل في «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعتُ رسولَ اللّـه ﷺ يقول: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم ويُحِبُّونَكُم، وتُصَلُّونَ عَلَيهم ويُصَلُّونَ عَلَيْكُم، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُم وَيُبْغِضُونَكُم،

---

(1) في (أ) و (ج) و (د): وغيرهم.

(2) تحرفت في (أ) و(ج) و(د) إلى: «يجاوزها».

(3) أخرج الطبري (82) من حديث جرير، عن عطاء، عن أبـي عبدالرحمن السلمي، قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبـي ﷺ، فكانوا إذا تعلَّموا عشـر آيات لم يُخلِّفُوها حتى يعملُوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً. ورجاله ثقات، إلا أن جريراً ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط، وأخرج الطبري أيضاً (81) من طـريق الحسين بن واقـد، قـال: حـدثنـا الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود، قال: كان الرجل مِنّا إذا تعلم عشر آيات لم يُجَاوِزْهُنَّ حتى يَعْرِفَ معانِيَهُنَّ والعملَ بهن، وهذا سند حسن يقوي ما قبله.

(4) في (ب): من غير.

وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونكُم»، قَالَ: قلنا[1]: يَا رَسُولَ اللّـهِ، أَفَلاَ نُنَابِذُهُم عِنْدَ ذلِكَ؟ قَالَ: «لا، ما أَقَامُوا فِيكُم الصَّلاةَ، أَلاَ مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ والٍ، فَرَآهُ يأتي شيئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللّـهِ، فَلْيَكْرَه ما يأتي مِنْ مَعْصِيَةِ اللّـهِ، وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَداً مِنْ طَاعَتِهِ»[2].

وقد تقدم بَعْضُ نظائِر هٰذا الحديث في الإمامة[3]، ولم يَقُلْ: إن الإمامَ يجب أن[4] يَكُونَ معصوماً، والرافضة أَخْسَرُ الناسِ صَفْقَةً في هٰذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمامَ المعصومَ هو الإمامَ المَعْدُومَ، الذي لم[5] ينفعهم في دينٍ ولا دُنيا!! فإنَّهم يَدَّعُونَ أن الإمامَ المنتظر، محمدُ بنُ الحسن العسكري[6]، الذي دخل السِّرْدَابَ في زعمهم سنة ستين ومئتين، أو قريباً من ذلك بسامَرَّا! وقد يُقِيمُونَ هناك دابةً، إما بغلةً وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويُقيمُونَ هناك في أوقات عيَّنوها لمَنْ يُنَادِي عليه بالخروج: يامولانا، اخْرُجْ! يامولانا، اخْرُجْ! ويُشهِرونَ السلاح، ولا أَحَدَ هناك يُقاتِلُهم! إلى غيرِ ذلك من الأمور التي يَضْحَكُ عليهم فيها العُقَلاَءُ!! ٢٣٤

وقوله: «مع أولي الأمر بَرِّهم وفاجرهم» لأن الحجَّ والجهادَ فرضانِ

---

(١) في (ب): قلت.
(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٢ تعليق (٣).
(٣) في (ب): الإمام.
(٤) أن: لم ترد في (ب).
(٥) في (ب): لا.
(٦) وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب، ولد في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، ولما بلغ التاسعة دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء، ولم يخرج منه وذلك في سنة ٢٦٥هـ. قال ابن خلكان في «الوفيات» ٤/١٧٦: والشيعة ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسرّ من رأى.

يتعلَّقَانِ بالسفر، فلا بُدَّ من سائسٍ يسوسُ الناسَ فيهما، ويُقَاوِمُ العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البَرّ يحصل بالإمام الفاجر.

قوله: «ونُؤْمِنُ بالكِرَامِ الكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ».

الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُم لَحَـٰفِظِينَ * كِرَاماً كَـٰتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ــ ١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى المُتَلَقِّيَانِ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيْدٌ * ما يَلفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلَّا لَدَيْهِ رَقِيْبٌ عَتِيد﴾ [ق: ١٧ ــ ١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنْ بَين يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّـهِ﴾ [الرعد: ١١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُم ونَجْوٰهُمْ بَلَى وَرُسُلُنا لَدَيْهِم يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿هَذَا كِتَـٰبُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُم بِالحَقِّ إنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ[١] ما كُنْتُم تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يَتَعَاقَبُونَ[٢] فِيكُم مَلائِكَةٌ

---

(١) في «زاد المسير» ٧/٣٦٥: وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ تستنسخ الملائكة كل عام ما يكون من أعمال بني آدم، فيجدون ذلك موافقاً ما يعملونه، قالوا: والاستنساخ لا يكون إلا من أصل، قال الفراء: يرفع الملكان العَمل كله، فيثبت الله منه ما فيه ثواب أو عقاب، ويطرح منه اللغو. وقال الزجاج: نستنسخ ما تكتبه الحفظة، ويثبت عند الله عز وجل.

(٢) قال القرطبي: الواو في قوله: «يتعاقبون» علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث، وهم القائلون: أكلوني البراغيث، ومنه قول الشاعر:

بحوران يعصرن السليط أقاربه =

بالليلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ، ويَجْتَمِعُونَ في صَلاَةِ الصُّبْحِ وَصَلاةِ العصرِ، فَيَصْعَدُ إليه الَّذينَ كَانُوا فِيْكُم، فَيَسْأَلُهُم ـ وهو أعلم بهم ـ[1]: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُم وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَفَارَقْنَاهُم وَهُم يُصَلُّونَ»[2].

وفي الحديث الآخر: «إنَّ مَعَكُم مَنْ لا يُفَارِقُكُم إلاَّ عِنْدَ الخَلاَءِ وَعِنْدَ الجِماعِ، فَاستَحْيُوهُم، وَأَكْرِمُوهُم»[3].

= وهي لغة فاشية، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ قال: وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها إلى البدل، وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح. قال الحافظ في «الفتح» ٣٤/١: وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل، ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، وقد سومح في العزو إلى مسند البزار مع أن الحديث بهذا اللفظ في «الصحيحين» فالعزو إليهما أولى، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في «الموطأ» ولم يختلف عليه باللفظ المذكور، وهو قوله: «يتعاقبون فيكم»، وتابعه على ذلك عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقد أخرجه البخاري في «بدء الخلق» من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد بلفظ: «الملائكة يتعاقبون» وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عقبة، عن أبي الزناد بلفظ: «إن الملائكة يتعاقبون فيكم» فاختلف فيه على أبي الزناد، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا، وتارة هكذا، فيقوى بحث أبي حيان. ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة، قد رووه تاماً، فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف «إن» من أوله، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ: «إن لله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريق التي أخرجها البزار، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» بإسناد صحيح من طريق أبي موسى، عن أبي هريرة بلفظ: «إن الملائكة يعتقبون».

(١) في الأصول: «بكم» والمثبت من الصحيحين وغيرهما. (٢) تقدم تخريجه ص ٣٨١.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم، وأكرموهم» وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، =

جاء في التفسير: اثنانِ عَنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمَالِ، يكتبان الأعمالَ: صَاحِبُ اليمين يَكْتُبُ الحسناتِ، وصَاحِبُ الشِّمالِ يكتب السيئات، ومَلَكَانِ آخران يحفظانه ويَحْرُسَانِه، واحدٌ مِنْ ورائه، وَوَاحِدٌ أمامَه، فهو بينَ أربعةِ أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلاً، حافظان وكاتبان.

وقال عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، قال: ملائكةٌ يحفظونه من بَيْنِ يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَرُ الله، خَلَّوْا عنه[١].

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبدالله، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ إلَّا وَقَدْ وكِّل به قرينُهُ مِنَ الجِنِّ، وَقَرِينُهُ مِنَ الملائِكَة»، قَالُوا: وإيَّاكَ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وإيَّايَ، ولكن أعانَني اللَّهُ عَلَيهِ، فَأَسْلَمَ، فَلاَ يَأْمُرُني إلَّا بِخَيْرٍ»[٢]. الروايةُ بفتح الميم من: «فأسلمَ» ومن رواه: «فأسلمُ» برفع الميم، فقد حرَّف لفظه. ومعنى: «فأسلم»، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصحِّ القولين، ولهذا قال: «فلا يأمرني

= يعني أنه ضعيف، لأن في سنده ليث بن أبي سُليم، وهو سيِّئ الحفظ، وباقي رجاله ثقات. وفي الباب عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» قال: قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» أخرجه أحمد ٥/٣ـ٤، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٧٠)، وابن ماجه (١٩٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، والخطيب في «تاريخه» ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/١٢١ ـ ١٢٢. وسنده حسن، كما قال الترمذي، وصححه الحاكم.

(١) أخرجه الطبري (٢٠٢١٦) و(٢٠٢١٧) من طريقين، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤)، وأحمد ١/٣٨٥، والدارمي ٢/٣٠٦، والطحاوي في «مشكل الآثار رقم (١٠٩) طبع مؤسسة الرسالة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٢٨١٥)، والطحاوي (١١١).

إلا بخير»، ومن قال: إن الشَّيْطَانَ صار مـؤمنـاً، فقد حَرَّفَ معناه، فإن الشيطان لا يَكُونُ مؤمناً[1].

ومعنى: ﴿يحفظُونَه مِنْ أَمْرِ اللَّـهِ﴾ [الرعد: ١١]. قيل: حِفْظُهُمْ له مِن أمر الله، أي: اللَّـهُ أمرهم بذلك، يَشْهَدُ لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر الله[2].

٢٣٥

(١) قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: والخلاف في ضبط الميم من: «فأسلم» خلاف قديم، والراجح فيها الفتح، كما قال الشارح، ولكنَّ المعنى الذي رجحه غيـرُ راجح، فقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ٢/٢١٨: رويناه بالضمّ والفتح، فمن ضمَّ، ردّ ذلك إلى النبـي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه، ومن فتح، ردَّه إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام. وقد روي في غير هذه الأمهات: فاستسلم. يريد بالأمهات: «الموطأ» و «الصحيحين» التي بنى عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري.

وقال النووي في «شرح مسلم»: «هما روايتان مشهورتان. واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابـي: المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتحَ.

وأمّا الحافظ ابن حبان، فإنه روى الحديث في «صحيحه» (٢/٢٨٣ من المخطوطة المصورة)، وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليـل على أنَّ شيـطان المصطفى ﷺ أسلمَ حتَّـى لم يكن يأمره إلاّ بخير، لا أنه كان يسلم منه، وإن كان كافراً». وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح أن هذا تحريف للمعنى: «فإنَّ الشيطان لا يكون مؤمناً» انتقال نظر. فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن»، لم يقل: «شيطانه». وثانياً: أن الجنَّ فيهم المؤمنُ والكافر، والشياطين هم كفارهم، فمن آمَنَ منهم لم يُسَمَّ شيطاناً.

وقال الطحاوي ـ رحمه الله ـ في «شرح مشكل الآثار» بعد أن أخرج حديث ابن مسعود وعائشة: فوقفنا على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان في هذا المعنى كسائر الناس سواه، وأن الله أعانه عليه فأسلم بإسلامه الذي هداه له، حتى صار صلى الله عليه وسلم في السلامة منه بخلاف غيره من الناس فيمن هو معه من جنسه.

(٢) رواه الطبري (٢٠٢٤٠) من طريق بشر بن معاذ، عن سعيد، عن قتادة...

وفي «زاد المسير» ٤/٣١١: وهو قول الحسن، ومجاهد، وعكرمة. قال: اللغويون: والباء تقوم مقام «من»، وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض. وثمت أقوال ستة في تفسير الآية، فانظرها فيه.

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تَكْتُبُ القولَ والفعلَ، وكـذلك النِّيـةُ، لأنهـا فِعْـلُ القلب، فـدخلت في عموم: ﴿يَعْلَمُـونَ ما تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٢]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «قَالَ اللّـهُ عَـزَّ وَجَلَّ: إذا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ، فلا تَكْتُبُوها عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوها عَلَيهِ سَيِّئَةً، وإذا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، فَاكْتُبُوها لَهُ حَسَنَةً، فإنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوها عَشْرَاً»(١).

وقال رسول الله ﷺ: «قَالَتِ المَلاَئِكَةُ: ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً ـ وَهُو أَبْصَرُ بِهِ ـ فَقَالَ: ارقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا، فاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وإنْ تَرَكَهَا، فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إنَّما تَرَكَهَا مِنْ جَـرَّاي»، خـرجـاهما في «الصحيحين» واللفظ لمسلم(٢).

قوله: «ونُـؤْمِنُ بِمَلَكِ المَـوْتِ، المُوَكَّـلِ بقبضِ أرواح العالمين».

الإيمان بملك الموت

ش: قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّـٰكُم مَّلَكُ المَوْتِ الذي وُكِّلَ بِكُم ثُمَّ إلى

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (١٢٨)، والبخاري (٧٥٠١)، والترمذي (٣٠٧٣)، وأحمد ٢/٢٤٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٦٨، وابن حبان (٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤)، وابن منده في «الإيمان» (٣٧٥) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩).

وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (٢٠٧)، وأحمد ١/٣١٠ و٣٦٠ ـ ٣٦١، وابن منده في «الإيمان» (٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/١٩٢.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩)، وأحمد ٢/٣١٥، وابن منده (٣٧٦) من حديث أبي هريرة، ولم نجده في البخاري. وقوله: «من جرّاي» بالمدّ والقصر، لغتان، معناه: من أجلي، أنشد اللحياني كما في «اللسان»: جرر.

أمِنْ جـرًّا بني أسـدٍ غضبتُم ... ولـو شئـتُمْ لـكـانَ لكم جـوارُ

ومن جَـرَّائنـا صِـرْتُمْ عبيـداً ... لِقـومٍ بعـد مـا وطِىء الخيـارُ

ربّكم ترجَعُونَ﴾ [آلم السجدة: ١١]. ولا تُعَارِضُ هذه الآيةُ قَوْلَه تعالى: ﴿حَتَّى إذا جَاءَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ تَوَفَّتهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقَوْلَه تعالى: ﴿اللَّـهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِيْنَ مَوْتِهَا والتي لَمْ تَمُتْ في مَنَامِهَا فَيُمسِكُ التي قَضَى عَلَيْهَا المَوْتَ ويُرسِلُ الأخْرى إلى أَجَلٍ مُسَمَّىً﴾ [الزمر: ٤٢]، لأن مَلَكَ الموتِ يتولَّى قَبْضَهَا واستخراجَها، ثم يأخذها منه ملائكةُ الرحمةِ، أو ملائكةُ العذاب، ويتولَّونها بَعْدَهُ، كُلُّ ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحُكْمِهِ، فَصَحَّتْ إضافةُ التوفي إلى كُلٍّ بحسبه.

حقيقة النفس والروح

وقد اختُلِفَ في حقيقةِ النفس ما هِيَ؟ وهل هِيَ جزءٌ من أجزاء البدن، أو عَرَض مِن أعراضه؟ أَو جِسم مساكن له مُودَع فيه؟ أو جوهر مجرَّد؟ وهل هي الروحُ أو غيرها؟ وهل الأمَّارة، واللَّوامة، والمطمئنة نَفْسٌ واحدةٌ، أم هي ثلاثةُ أنفس؟ وهل تموت الروحُ، أو الموتُ للبدن وحدَه؟ وهذه المسألة تحتمِلُ مجلداً، ولكن أشيرُ إلى الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالى[1]:

الروح محدثة مخلوقة

فقيل: الروح قديمة، وقد أَجْمَعَتِ الرُّسُلُ على أنها مُحْدَثَةٌ مخلوقة مصنوعة مربوبة[2] مدبَّرة، وهذا معلوم بالضرورة مِن دينهم، أن العالم محدَث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نَبَغَتْ نَابِغَةٌ ممن قَصّر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتجَّ بأنها مِنْ أمر الله، وأَمْرُه غَيْرُ مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٤/٤١٦ ـ ٤٣١، و«الروح» ص ١٩٣ ـ ٢٦٨.

(٢) في الأصول: مَرْبُوَّة، والتصحيح من «الروح» لابن القيم ص١٩٣، وعنه الشارح ينقل.

[الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمَه وقدرتَه وسمعَه وبصـرَه ويدَه، وتوقف آخرون.

واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك: محمدُ بن نصر المرْوَزي، وابنُ قُتيبة وغيرهما.

٢٣٦

ومن الأدلة على أن الرُّوحَ مخلوقة، قَوْلُه تعالى: ﴿اللَّـهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهٰذا عامٌ لا تَخْصِيصَ فيه بوجهٍ ما، ولا يَدْخُلُ في ذلك صِفَات الله تعالى، فإنها دَاخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِه، فالله تعالىٰ هو الإِلٰهُ الموصوفُ بصفات الكَمَالِ، فَعِلْمُهُ وقدرتُه وحياتُهُ وسَمْعُهُ وبَصَرُهُ وجَمِيعُ صفـاتِـه، دَاخِلٌ في مُسَمَّى اسمِه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخَالِقُ، وما سواه مخلوق، ومَعْلُومٌ قطعاً أن الرُّوحَ ليست هي الله، ولا صِفَةً من صِفاته، وإنما هي مِن مصنوعاته. ومنها قولُه تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح تُوصف بالوفاة والقبض، والإمساك والإرسال، وهذا شأنُ المخلوق المحدَث.

وأما احتِجَاجُهُمْ بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّـي﴾ [الإسـراء: ٨٥]، فَلَيْسَ المُرَادُ هنا بالأمر[1] الطلَب، بل المرادُ به المأمورُ، والمَصْدَرُ يُذْكَرُ ويُرادُ به اسمَ المفعولِ، وهٰذا معلوم مشهور.

المضاف إلى الله تعالى نوعان

وأمـا استـدلالُهم بـإضـافتِهـا إليـه بقـولـه: ﴿مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، فينبغي أن يُعْلَمَ أن المُضَافَ إلى الله تعالى نوعان:

---

(١) في (ب): فليس المراد بالأمر هنا الطلب، وما في «الروح» هو الموافق لما أثبتناه عن (أ) و(ج) و(د).

صفاتٌ لا تَقُومُ بأنفسها كالعِلْمِ والقُدرة والكلام[1] والسمع والبصر، فهٰذه إضافةُ صفةٍ إلى الموصوف بها، فعِلْمُه وكلامُه وقدرتُه وحياتُه صفاتٌ له، وكذا وَجْهُهُ ويَدُهُ سبحانه.

والثاني: إضافةُ أعيانٍ منفصلة عنه، كالبَيْتِ والناقَةِ والعبدِ والرسول والروح، فهٰذه إضَافَةُ مخلوقٍ إلى خالقه، لكنها إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يَتَمَيَّزُ بها المضافُ عن غيره.

واخْتُلِفَ في الروح: هل هي مخلوقةٌ قبل الجسد أم بعده؟ وقد تَقَدَّمَ عند ذكر الميثاق الإشارَةُ إلى ذلك[2].

ماهية الروح

واختُلِفَ في الروح[3]: ما هي؟ فقيل: هِيَ جِسْمٌ، وقيل: عَرَضٌ[4]، وقيل: لا ندري ما الرُّوحُ، أجوهر أم عَرَضٌ؟ وقيل: ليس الروحُ شيئاً أكثرَ مِن اعتدالِ الطبائع الأربع، وقيل: هي الدَّمُ الصافي الخالص من الكَدَرِ والعُفونات، وقيل: هي الحرارةُ الغريزية، وهي الحياةُ، وقيل: هو جَوْهَرٌ بسيطٌ مُنْبَثٌّ في العالَمِ كُلِّه من الحيوان على جِهَةِ الإعمالِ له والتدبير، وهي[5] على ما وصفت من الانبساطِ في العالم، غَيْرُ منقسمة الذات والبنية، وأنها في كلِّ حيوانِ العالمِ بمعنى واحدٍ لا غير، وقيل: النفسُ هي النسيمُ الدَّاخِلُ والخارجُ بالتنفس، وقيل غيرُ ذلك.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في الصفحة: ٣٠٧.

(٣) انظر في ذكر هذه الأقوال ونسبتها إلى قائليها، وترجيح ما هو الصحيح منها في كتاب «الروح» ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٤) في (ب): «وقيل: هي عرض».

(٥) سقطت من (ب).

وللناس في مُسَمَّى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهٰذه الأقوالُ الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظُ فقط، أو المعنى فقط، أو هُما، أو كُلٌّ منهما؟ فالخلاف بينَهم في الناطق ونطقه.

٢٣٧

والحق: أن الإنسانَ اسْمٌ لهما، وقد يُطْلَقُ على أَحَدِهِمَا بقرينةٍ، وكذلك الكلامُ.

الأدلة على أن النفس جسم مخالف بالماهية للجسم المحسوس

والذي يَدُلُّ عليه الكتابُ والسنة وإجْمَاعُ الصحابة، وأدلةُ العقل: أن النفسَ جسم مخالف بالماهية لهذا الجِسْمِ المحسوسِ، وهو جِسْمٌ نُوراني عُلوي، خَفِيفٌ حَيٌّ مُتَحرِّكٌ، يَنْفُذُ في جوهرِ الأعضاء، ويَسْرِي فيها سَرَيَانَ الماءِ في الوَرْدِ، وسريان الدُّهن في الزيتون، والنارِ في الفحم. فما دامت هٰذه الأعضاءُ صالحةً لقبول الآثار الفائضة عليها من هٰذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجِسْمُ اللطيف سارياً في هٰذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحسِّ والحركة الإرادية، وإذا فسدتْ هٰذه، بسبب استيلاءِ الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عَنْ قَبُولِ تلك الآثار، فارق الروحُ البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قولُه تعالى: ﴿اللّٰـهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حينَ مَوْتها﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، ففيها الإخبار بتوفّيها وإمساكِها وإرسالِها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّـٰلِمُونَ في غَمَرٰتِ المَوْتِ والْمَلَـٰئِكَةُ باسِطُوا أَيْدِيهِمِ * أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُم﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أَيْدِيهُم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى رَبِّها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذي يَتَوَفَّـٰكُم باللَّيْـلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بالنَّهَارِ

ثُمَّ يَبْعَثُكُم فِيهِ﴾ الآية [الأنعام: ٦٠]، ففيها الإخْبَارُ بِتَوَفِّي النفسِ[1] بالليل، وبعثها إلى أَجسادها بالنهار، وتوفِّي الملائكةِ لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿يٰأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ * ارجعي إلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فادخُلي في عِبٰدِي * وادخُلي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٣٠]. ففيها[2] وصفُها بالرجوع والدُّخولِ والرضا.

وقال ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»[3]. ففيه وصفُه بالقبض، وأن البَصَرَ يراه. وقال ﷺ في حديث بلال: «قَبَضَ أَرْوَاحَكُم [حِينَ شَاءَ] وَرَدَّها عَلَيْكُم [حِينَ شَاءَ]»[4]. وقال ﷺ: «نَسَمَةُ المُؤْمِنِ

---

(١) في (ب): الأنفس.

(٢) في (ب): فيها.

(٣) أخرجه مسلم (٩٢٠)، وابن ماجه (١٤٥٤)، وأحمد ٦/٢٩٧، والبيهقي ٣/٣٣٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣/٢٧، والطبراني في «الكبير» ٢٣/(٧١٢)، وأبو داود (٣١١٨)، وأبو يعلى ١/٣٢٦ عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة، وقد شَقَّ بَصرُهُ، فأغمضَه، ثم قال: إن الروح إذا قُبِضَ، تَبِعه البصر» فضجَّ ناس من أهله، فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلَّا بخير، فإن الملائكة يؤمِّنون على ما تقولون، ثم قال: اللهمَّ اغْفِرْ لأبي سلمة، وارفعْ درجته في المهديين، واخلُفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا ربَّ العالمين، وافسح له في قبره، ونوِّر له فيه». وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٩٢١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥) و(٧٤٧١)، وأبو داود (٤٣٩)، والنسائي ٢/١٠٦، وأحمد ٥/٣٠٧ من حديث أبي قتادة، قال: سرنا مع النبي ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخافُ أنْ تناموا عن الصلاة» قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته، فغلبته عيناه، فنام، فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما قلتَ؟» قال: ما أُلقيت عليَّ نومةٌ مثلها قط، قال: «إن اللّـهَ قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء». وأخرجه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩/٢٤٨.

طَائِرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ»[1].

وسيأتي في الكلامِ على عَذَابِ القبر أَدِلةٌ كثيرةٌ من خطاب ملك الموت لها، وأنها تَخْرُجُ تَسِيلُ كما تسيلُ القَطْرَةُ مِن في السقاء، وأنها تَصْعَدُ ويُوجَدُ منها [من المؤمن] كأطيبِ ريحٍ، ومن الكافِرِ كأنتنِ ريحٍ إلى غير ذلك مِن الصِّفَاتِ، وعلى ذلك أجمع السَّلَفُ، ودلَّ العَقْلُ، وليس مع مَنْ خالف سوى الظنونِ الكاذبة، والشُّبَهِ الفاسدة، التي لا يُعارَضُ بها ما دَلَّ عليه نُصُوصُ الوحي والأدلة العقلية.

الاختلاف في مسمى النفس والروح

٢٣٨

وأما اختِلافُ النَّاسِ في مُسَمَّى النفسِ والرُّوح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد[2]؟ فالتحقيقُ: أن النفس تُطلَقُ على أمورٍ، وكذلك الروحُ، فيتَّحِدُ مدلولهُما تارةً، ويختلِفُ تارةً.

فالنفس تُطلَقُ على الروح، ولكن غالبُ ما تُسمَّى نفساً إذا كانت مُتَّصِلَةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً، فتسميةُ الروح أَغْلَبُ عليها.

---

(١) أخرجه النسائي ١٠٨/٤، وابن ماجه (٤٢٧١)، ومالك ٢٤٠/١، وأحمد ٤٥٥/٣ و ٤٥٦ و ٤٦٠ من طريق عبدالرحمن بن كعب، عن أبيه كعب بن مالك بلفظ: «إنَّما نَسَمةُ المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» وإسناده صحيح، وكذلك أخرجه ابن ماجه (١٤٤٩)، وأحمد ٤٥٥/٣، والطبراني في «الكبير» ١٩/ (١١٩) و (١٢٠) و (١٢١) و (١٢٢) و (١٢٣)، والحميدي (٨٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٦/٩، وصححه ابن حبان (٧٣٤).

وأخرجه الترمذي (١٦٤١)، وأحمد ٣٨٦/٦، والطبراني ١٩/ (١٢٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه بلفظ: «الشهداء...» وسنده صحيح؛ إلَّا أنَّ ابن عيينة تفرد بهذا اللفظ، والثقات من الرواة غيره روَوْه بلفظ: «المسلم» أو «المؤمن».

(٢) انظر «الروح» ص ٢٩٠.

وتُطْلَقُ على الدم، ففي الحديث: «ما لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لا يُنجس الماءَ إذا ماتَ فِيهِ»[1].

والنفس: العينُ، يقال: أصابت فلاناً نَفْسٌ، أي: عين[2].

والنفس: الذاتُ، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُم﴾ [النور: ٦١] ﴿ولا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُم﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك.

وأما الروح، فلا تُطْلَقُ على البَدَنِ، لا بانفراده، ولا مع النفس، وتُطْلَقُ الرُّوحُ على القُرآن، وعلى جبريل، ﴿وَكَذلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. ﴿نَزَل بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وتُطلَقُ الروحُ على الهواء المتردد في بَدَنِ الإنسان أيضاً.

وأما ما يـؤيدُ الله به أولياءَه، فهي رُوحٌ أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ كتب في قُلُوبِهِمُ الإيمَـٰنَ وأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكذلك القُوى التي في البَدَنِ، فإنها تُسَمَّى أرواحاً، فَيُقَالُ: الروحُ الباصِرُ، والرُّوحُ السامِعُ، والروح الشَّامُّ.

وتُطلق الروحُ على أخصِّ من هٰذا كُلِّه، وهو: قُوة المعرفة بالله،

---

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» ١/٣٧، والبيهقي ٢/٢٥٣، وابن عدي في «الكامل» ٣/١٢٤٢ من حديث سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: «يا سلمان، كُلُّ طعام وشراب وقعت فيه دابة لها دم، فماتت فيه، فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه» وفي سنده سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وهو مجهول، وعلي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.
وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» ٢/٩٦٤ عن الدارقطني، والخطيب في «المتفق والمفترق».

(٢) هذا قول الجوهري في «الصحاح»، وتعقبه ابن القيم، فقال: ليس كما قال، بل النفس ها هنا: الروح، ونسبة الإضافة إلى العين توسع، لأنَّها تكون بواسطة النظر المصيب، والذي أصابه إنَّما هو نفس العائن.

والإنابةِ إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته، ونسبةُ هٰذه الروح إلى الروح، كنسبةِ الروح إلى البَدَنِ، فللعلم روحٌ، وللإحسانِ روح، وللمحبة روحٌ، وللتوكل روح، وللصدق روح[1].

والناس متفاوتون في هٰذه الأرواحِ[2]: فَمِنَ النَّاسِ من تَغْلِبُ عليه هٰذه الأرواحُ فيصير رُوحَانياً، ومنهم من يَفقِدُها أو أكثرها، فَيَصِيرُ أرضيَّاً بهيمياً.

وقد وَقَعَ في كلامِ كثيرٍ من الناس أن لابنِ آدَمَ ثلاثَ[3] أنفس[4]: مُطْمَئِنَّة، ولوَّامة، وأمَّارة، قالوا: وإنَّ منهم من تَغْلِبُ عليه هٰذه، ومنهم من تَغْلِبُ عليه هٰذه، كما قال تعالى: ﴿يا أَيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]. ﴿ولا أُقْسِمُ بالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]. ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

النفس واحدة ولها صفات

والتحقيقُ: أنَّها نَفْسٌ واحدة، لها صفات، فهي أمَّارة بالسُّوء، فإذا عارضها الإيمانُ، صارت لوّامةً، تَفْعَلُ الذنبَ، ثم تَلومُ صاحبَها، وتَلُومُ بَيْنَ الفعلِ والترك، فإذا قوي الإيمانُ، صارت مطمئنةً، ولهـذا قال النبـيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُـؤْمِنٌ»[5]. مع قوله:

---

(١) في (ب): فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح، والصدق روح.

(٢) في الأصول: الروح، والمثبت من «الروح» ص ٢٩٤.

(٣) في الأصول: ثلاثة، والمثبت من «الروح»، وهو الجادة.

(٤) انظر «الروح» ص ٢٩٤ ـ ٣٠٥.

(٥) قطعة من حديث صحيح أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وأحمد ١/١٨، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/٦٢، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٠٣) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، وصححه الحاكم ١/١١٤، ووافقه الذهبـي. وأخرجه أحمد ١/٢٦، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والطيالسي ص ٧، وأبو يعلى (١٤١) و(١٤٢) =

«لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]... الحديث.

الاختلاف في موت الروح

واختلف النَّاسُ: هل تَمُوتُ الروحُ أم لا[2]؟ فقالت طائفة: تموتُ، لأنها نفس، وكُلُّ نفس ذَائِقَةُ الموتِ، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والإِكْرامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. قالوا: وإذا كانت الملائكةُ تموتُ، فالنفوسُ البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تَمُوتُ الأرواحُ، فإنها خُلِقَتْ للبقاءِ، وإنما تَمُوتُ الأبدانُ، قالوا: وقد دَلَّ على ذلك الأَحَادِيثُ الدالةُ على نعيمِ الأرواحِ وعذابها بَعْدَ المفارقةِ إلى أن يَرْجِعَهَا الله في أجسادها.

والصوابُ أن يقَالَ: موتُ النفوس هو مفارقتُها لأجسادها، وخروجُها منها؛ فإن أُرِيدَ بموتها هٰذا القَدْرُ، فهي ذَائِقَةُ الموتِ، وإن أُريد أنها

= و (١٤٣) من طريق عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر. وصححه ابن حبان (٢٢٨٢)، ورواه عبدالرزاق (٢٠٧١٠)، وأبو يعلى (٢٠١)، والقضاعي (٤٠٤) من طريق عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر. ورواه الحميدي (٣٢) من طريق ابن سليمان بن يسار، عن أبيه، عن عمر.

وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد ٢٥١/٥ و٢٥٢ و٢٥٦، وعبدالرزاق (٢٠١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٣٩) و(٧٥٤٠)، والقضاعي (٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢)، وصححه ابن حبان (١٧٦)، والحاكم ١٤/١، ووافقه الذهبي. وعن أبي موسى عند أحمد ٣٩٨/٤، والبزار (٧٩)، ورجاله رجال الصحيح، ما خلا المطلب بن عبدالله راويه عن أبي موسى، فإنه ثقة، ولكنه مدلس، ولم يسمع من أبي موسى، فهو منقطع، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٨٦/١، لكنه يتقوى بحديث عمر وأبي أمامة.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٤٠ تعليق (١).

(٢) انظر «الروح» ص ٤٩ ـ ٥٤.

تُعْدَمُ وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقيةٌ بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢٣٩ وقد أخبر سبحانَه أن أهلَ الجنة: ﴿لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتَ إلَّا المَوْتَةَ الأُولى﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك المَوْتَةُ هي مفارقةُ الروح للجسد، وأما قولُ أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَينِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَينِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللَّهِ وَكُنْتُم أَمْوٰتاً فَأَحْيَـٰكُم ثُمَّ يُمِيتُكُم ثُمَّ يُحْيِيكُم﴾ [البقرة: ٢٨] ـ فالمرادُ: أنَّهم كانوا أمواتاً وهم نُطَفٌ في أصلابِ[1] آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعدَ ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يومَ النشور، وليس في ذلك إماتةُ أرواحهم قبلَ يوم القيامة، وإلا كانت ثلاثَ مَوْتَات.

وصَعْقُ الأرواحِ عند النفخ في الصُّورِ لا يَلْزَمُ منه مَوْتُها، فإنَّ الناس يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقتِ الْأَرْضُ بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتي ذِكْرُ ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صَعْقُ موسى عليه السلامُ لم يكن موتاً[2]، والذي يَدُلُّ عليه أنَّ نفخةَ الصعق

---

(١) في (ب): صلب.

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «... لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون فأكون أول من يُفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله» قال الحافظ في «الفتح» ٦/٤٤٤: في رواية إبراهيم بن سعد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يُفيق» لم يبين في رواية الزهري من الطريقين محل الإفاقة من أي الصعقتين، ووقع في رواية عبدالله بن الفضل: «فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلاَّ من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث»، وفي رواية الكشميهني: «أول من يبعث»، والمراد بالصعق غشي يلحق من سمع صوتاً أو رأى شيئاً يفزع منه، وهذه =

ـ والله أعلم ـ موتُ كُلِّ من لم يَذُقِ المَوْتَ قبلَها من الخلائق، وأما مَنْ ذاق الموتَ، أو لم يُكْتَبْ عليه المَوْتُ مِن الحُورِ والوِلدان وغيرهم، فلا تدل الآيةُ على أنه يموت مَوْتَةً ثانيةً، والله أعلم.

قوله: «وَبِعَذَاب القَبْرِ لمنْ كَانَ لَهُ أَهْلاً[1]، وسُـؤَالِ مُنْكَرٍ ونَكِيرٍ في قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّه عَلَى ما جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللّهِ عَلَيْهِم. والقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ».

الإيمان بعذاب القبر ونعيمه

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَونَ سُوءُ العَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيها غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَونَ أَشَدَّ العَذَابِ﴾[2] [غافر: ٤٥ ـ ٤٦].

وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُم حَتَّى يُلَـٰقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ * يَوْمَ لا يُغْنِي عَنْهُم كَيْدُهُم شَيْئاً وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ * وإِنَّ لِلَّذينَ ظَلَمُوا عَذَاباً

= الرواية ظاهرة في الإفاقة بعد النفخة الثانية، وأصرح من ذلك رواية الشعبي، عن أبي هريرة في تفسير الزمر (٤٨١٣) بلفظ: «إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الأخيرة» وأمَّا ما وقع في حديث أبي سعيد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض» فكذا وقع بهذا اللفظ في أول الخصومات (٢٤١٢)، ووقع في غيرها (٣٣٩٨) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٧): «فأكون أول من يُفيق» وقد استشكل، وجزم المزي فيما نقله عنه ابن القيم في كتاب «الروح» ص ٥٢ ـ ٥٣ أن هذا وهم من راويه، وأن الصواب ما وقع في رواية غيره: «فأكون أول من يُفيق»، وأن كونه أول من تنشق عنه الأرض صحيح، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى.

(١) في (ب): أهلاً له.

(٢) انظر «تأويل مشكل القرآن» ص ٨٣، والطبري ٢٤/٤٢، و«زاد المسير» ٧/٢٢٦ ـ ٢٢٩، و«تفسير ابن كثير» ٧/١٣٦ ـ ١٣٧ طبعة الشعب، و«فتح الباري» ٣/٢٣٦.

دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُم لا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٥ ـ ٤٧]. وهذا يَحْتَمِلُ أن يُرَادَ به عَذَابُهم بالقتلِ وغيرِه في الدنيا، وأن يُرَادَ به عذابُهم في البَرْزَخِ، وهو أظهرُ، لأن كثيراً منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعمُّ من ذلك.

وعن البراءِ بنِ عازب رضي الله عنه، قال: كنا في جِنازةٍ في بَقيع الغَرْقَد، فأتانا النبيُّ ﷺ، فقعَدَ وقَعَدْنَا حَوْلَهُ، كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيرَ، وَهُوَ يُلحَدُ لَهُ، فقال: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ العَبْدَ المُؤْمِنَ إِذا كانَ في إِقْبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ وانقِطَاعٍ مِنَ الدُّنيا، نَزَلَتْ إليهِ[1] المَلائِكَةُ، كَأَنَّ عَلَى وُجُوهِهِم الشَّمْسَ، مَعَهُم كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الجَنَّةِ، فَجَلَسُوا مِنْهُ مَدَّ البَصرِ، ثُمَّ يجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اخرُجِي إلى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ ورِضْوَانٍ»، قَالَ: «فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ القَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقاءِ، فَيَأْخُذُها، فإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا في يَدِهِ طَرْفَةَ عَينٍ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا في ذَٰلِكَ الكَفَنِ وذَلِكَ الحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ منها كَأَطْيَب نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، قَالَ: فَيَصْعَدُونَ بها، فَلَا يَمُرُّونَ بها ـ يَعْنِي عَلَى مَلأٍ مِنَ المَلائِكَةِ ـ إلاَّ قَالُوا: ما هٰذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟ فَيَقُولُون: فُلانُ بنُ فُلانٍ، بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بها[2] في الدُّنيا، حَتَّى يَنْتَهُوا بها إلى السَّماءِ، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ، فَيُفتَحُ لَهُ، فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَماءٍ مُقَرَّبُوهَا، إلى السَّماءِ الَّتي تَلِيهَا، حَتَّى يُنْتَهى بها إلى السَّماءِ السابعة[3] فَيَقُولُ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ: اكتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي في

٢٤٠

(١) في الأصول: إليهم، والمثبت من «المسند» وغيره.

(٢) في الأصول: به، والمثبت من «المسند».

(٣) في الأصول: «إلى السماء التي فيها الله» والمثبت من المصادر التي خرجت الحديث.

عِلِّيين، وأَعِيدُوهُ إلى الأَرْضِ، فإنِّي منها خَلَقْتُهُم، وفيها أُعِيدُهُم، ومنها أُخْرِجُهُم تَارَةً أُخْرى.

قَالَ: فَتُعادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّـيَ اللَّهُ، فَيَقُولاَنِ لَهُ: ما دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينيَ الإِسلامُ، فَيَقُولانِ لَهُ: ما هٰذَا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فِيكُم؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، فَيَقُولانِ لَهُ: ما عِلْمُكَ؟ فَيَقُـولُ: قَرَأْتُ كِتَـابَ اللَّهِ، فَآمَنْتُ بِـهِ وَصَدَّقتُ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافرُشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وافتَحُوا لَهُ بَاباً إلى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا، ويُفْسَحُ لَهُ في قبرِهِ مدَّ بَصرِهِ، قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الريحِ، فَيَقُولُ: أبشِرْ بالَّذِي يَسُرُّكَ، هٰذَا يَوْمُكَ الَّذي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ الَّذِي يَجِيءُ بالخَيرِ، فَيَقُولُ: أنا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، فَيَقُولُ: يا رَبُّ، أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرجِعَ إلى أَهْلي ومَالي.

قَالَ: وإنَّ العَبْدَ الكَافِرَ إِذَا كَانَ في انقِطَاعٍ مِنَ الدُّنيا وإِقبَالٍ مِنَ الآخِرَةِ، نَزَلَ إليه مِنَ السَّماءِ مَلاَئِكَةٌ سُودُ الوُجُوهِ، مَعَهُم المُسُوحُ[1]، فَيَجلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ البَصرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِه، فَيَقُولُ: أَيَّتُها النَّفْسُ الخَبِيثَةُ، اخرُجِي إلى سَخطٍ مِنَ اللَّهِ وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتَتَفَرَّقُ في جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُهَا كَما يُنتَزَعُ السُّفُّودُ[2] مِنَ الصُّوفِ المَبْلُولِ، فَيَأْخُذُهَا، فإِذَا أَخذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا في يَدِهِ طَرْفَةَ عَينٍ، حتَّى يَجْعَلُوهَا في تِلْكَ المُسُوحِ، وَيَخْرُجُ منهـا كَأَنْتَنِ رِيـحٍ خَبِيثَةٍ وُجِـدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بها، فَلاَ يَمُرُّونَ بها عَلَى مَلإٍ مِنَ المَلاَئِكَةِ إِلاَّ قَالُوا:

---

(١) المُسوح جمع مِسْح: الكساء من الشعر.

(٢) السُّفود: حديدة ذات شعب مُعَقَّفة، يُشوى بها اللحم، والجمع سفافيد.

ما هٰذا الرُّوحُ الخَبيثُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلانُ بنُ فُلانٍ، بِأَقْبَحِ أَسْمائِهِ التي كان يُسَمَّى بِها في الدُّنيا، حتى يُنْتَهى بها إلى السَّماءِ الدُّنيا، فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ، فَلا يُفْتَحُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لا تُفَتَّحُ لَهُم أَبْوَابُ السَّماءِ، ولا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ(1) الخِياطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فيقول الله عز وجل: اكتُبُوا كِتَابَهُ في سِجِّينَ، في الأَرْضِ السُّفْلَى، فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحاً، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ باللَّهِ فَكَأَنَّما خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوي بِهِ الرِّيحُ في مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

٢٤١ فَتُعادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه، هَاه، لا أَدْرِي، فَيَقُولانِ لَهُ: ما هٰذَا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فِيكُم، فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أَنْ كَذَبَ، فافرُشُوهُ مِنَ النَّارِ، وافتَحُوا لَهُ باباً إلى النَّار، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِها، وَيَضِيقُ عَلَيهِ قَبْرُهُ، حَتَّى تَخْتَلِف فيه أَضْلاعُهُ، وَيَأْتيه رَجُلٌ قَبِيحُ الوَجْهِ، قَبِيحُ الثِّيابِ، مُنْتِنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بالَّذي يَسُوؤُكَ، هٰذَا

(1) سم الخياط: ثقب الإبرة. قال الطبري ١٢/٤٢٧: وكل ثقب في عين أو أنف أو غير ذلك، فإن العرب تسميه «سَمّاً»، وتجمعُه «سموماً»، و«السِّمام» في جمع السَّمِّ القاتل أشهرُ وأفصحُ من السموم، وهو في جمع السَّم الذي هو بمعنى الثقب أفصحُ، وكلاهما في العرب مستفيض، وقد يقال لواحد السموم الذي هو الثقوب: «سَمٌّ» و«سُمٌّ» بفتح السين وضمها. ومن السم الذي بمعنى الثقب قول الفرزدق:

فَنَفَّسْتُ عن سَمَّيْهِ حَتَّى تَنَفَّسا ... وقلتُ له لا تَخْشَ شيئاً ورائيا

يعني بسمّيه: ثقبي أنفه. وأما «الخِياط» فإنه «المِخيط» وهي الإبرة، قيل لها: خِياط ومخيط، كما قيل: قِناع ومِقنع، وإزار ومِئزر، وقِرام ومِقرم، ولِحاف ومِلحف. ومعنى الآية: لا يدخل هٰؤلاء الذين كذبوا بآيات الله، واستكبروا عنها الجنَّةَ الَّتي أعدَّها الله لأوليائه المؤمنين أبداً، كما لا يلج الجمل في سَمِّ الخِياط أبداً.

يَوْمُكَ الذي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ يَجِيءُ بالشَّرِّ، فَيَقُولُ: أنا عَمَلُكَ الخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لا تُقِمِ السَّاعَةَ»(١).

رواه الإمام أحمد وأبو داود، وروى النسائيُّ، وابنُ ماجه أوَّلَه، ورواه الحاكم، وأبو عَوَانة الإسفراييني في «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلى موجب هٰذا الحديث جَمِيعُ أهلِ السنة والحديثِ، وله شواهد من الصحيح، فذكر البخاري رَحِمَهُ الله، عن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ العَبْدَ إذا وُضِعَ في قَبْرِهِ وَتَولَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدانِهِ، فَيَقُولانِ لَهُ: ما كُنْتَ تَقُولُ في هٰذَا الرَّجُلِ، مُحَمدٍ ﷺ؟ فَأَمَّا المُـؤْمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: انظُرْ إلى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَداً مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُما جَمِيعاً»(٢).

قال قتادةُ: ورُوِيَ لنا أنه يُفْسَحُ له في قبره، وذكر الحديثَ.

وفي «الصحيحين» عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عنهما: أن النَّبيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُما لَيُعَذَّبانِ، وما يُعَذَّبَانِ في كَبيرٍ، أَمَّا

---

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ٤/٢٨٧ و ٢٩٥ ـ ٢٩٦، وأبو داود (٤٧٥٣)، والطيالسي (٧٥٣)، والآجري في «الشريعة» ص ٣٦٧ ـ ٣٧٠، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٠)، وابن أبي شيبة ٣/٣٨٠ ـ ٣٨٢، وعبدالرزاق (٦٧٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (١٠٦٤)، وأحمد في «السنة» رقم (١٣٦٥) و (١٣٦٨)، وأبو نعيم في «الحلية» ٩/٥٦، والطبري (١٤٦١٤)، وصححه والحاكم ١/٣٧ ـ ٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٨) و(١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠)، والنسائي ٤/٨٧ ـ ٩٨، وأحمد ٣/١٢٦، وأبو داود (٤٧٥١)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٣) و(١٥) و(١٦)، وابن أبي عاصم (٨٦٣)، والآجري ص ٣٦٥، وابن منده في «الإيمان» (١٠٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٢٢) وسعيد: هو ابن أبي عروبة.

أَحَدُهُما، فَكَانَ لا يَسْتَتِرُ[1] مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ، فَكَانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ، فَدَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ، فَشَقَّهَا نِصْفَينِ، وَقَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُما مَا لَمْ يَيْبَسا»[2].

وفي «صحيح أبي حاتم» عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إذا قُبِرَ المَيِّتُ[3]، أو الإنسانُ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقان، يُقَالُ لأحَدِهِما: المُنْكَرُ، وللآخَرِ: النَّكِيرُ» وذكر الحديث[4]... إلخ.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» ١/٣١٨: كذا في أكثر الروايات، بمثناتين من فوق: الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، وفي رواية ابن عساكر: «يستبرىء» بموحدة ساكنة من الاستبراء، ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش: «يستنزه» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار: أنه لا يجعل بينه وبين بوله مسترة، يعني: لا يتحفظ منه، فتوافق رواية «لا يستنزه» لأنها من التنزه، وهو الإبعاد، وقد وقع عند أبي نعيم في «المستخرج» من طريق وكيع عن الأعمش: «كان لا يتوقى»، وهي مفسرة للمراد.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦) و(٢١٨) و(١٣٦١) و(١٣٧٨) و(٦٠٥٢) و(٦٠٥٥)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، وابن ماجه (٣٤٧)، والنسائي ١/٢٨ ــ ٣٠ و٤/١٠٦، وأحمد ١/٢٢٥، وابن أبي شيبة ١/١٢٢، والبيهقي في «السنن» ١/١٠٤، وفي «إثبات عذاب القبر» له (١١٧) و(١١٨) و(١١٩)، والبغوي (١٨٣)، والآجري في «الشريعة» ص ٣٦١ و٣٦٢، والطيالسي (٢٦٤٦)، وابن منده في الإيمان (١٠٧١)، والدارمي ١/١٨٨، ووكيع في «الزهد» (٤٤٤).

(٣) في الأصول: أحدكم، والمثبت من ابن حبان.

(٤) هو في «صحيح ابن حبان» (٧٨٠)، ولفظه بتمامه: «إذا قُبر الميت ــ أو الإنسان ــ أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فهو قائل ما كان يقول، فإن كان مؤمناً قال: هو عبدالله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فيقولان له: إن كنا لنعلم أنك لتقول ذلك. ثم يُفسَح له في قبره سبعون ذراعاً في سبعين ذراعاً، ويُنوَّرُ له فيه، فيقال له: نم، فينام كنوم العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجَعِه ذلك، فإن كان منافقاً قال: لا أدري، =

وقد تواترتِ الْأَخْبَارُ عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذابِ القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فَيَجِبُ اعتقادُ ثبوتِ ذلك، والْإِيمانُ به، ولا نتكلَّم في كيفيته، إذْ ليس للعقل وُقوفٌ على كيفيته، لكونه لا عَهْدَ له به في هذه الدار، والشَّرْعُ لا يأتي بما يُحيلُه المَعْقُولُ، ولكنه قد يأتي بما تَحارُ فيه العقولُ، فإن عَوْدَ الرُّوحِ إلى الجسدِ ليس على الوجهِ المعهودِ في الدنيا، بل تُعَادُ الرُّوحُ إليه إعَادَةً غَيْرَ الْإِعَادَةِ المألوفَةِ في الدنيا.

٢٤٢

تعلقات الروح بالبدن

فالروحُ لها بالبدن خَمْسَةُ أنواعٍ من التَّعَلُّقِ، متغايرة الأحكام[1]:

أحدُها: تعلُّقها به في بطن الأمِّ جنيناً.

الثاني: تعلُّقها به بَعْدَ خروجه إلى وجهِ الأرض.

الثالث: تَعَلُّقُهَا به في حال النَّومِ، فلها به تَعَلُّقٌ من وجه، ومُفَارَقَةٌ مِن وجه.

الرابع: تعلُّقها به في البرزخِ، فإنها وإن فارقته، وتجرَّدَتْ عنه، فإنها لم تُفارِقْه فِراقاً كلِيَّاً بحيثُ لا يبقى لها إليه التِفَاتٌ ألبتة، فإنَّه ورد

= كنت أَسمعُ الناس يقولون شيئاً فكنت أقوله، فيقولان له: إن كنا لَنعلمُ أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض الْتئِمي عليه، فتلتئم عليه حتى تختلف أضلاعه، فلا يزالُ معذَّباً حتى يبعثه الله تعالى من مضجعه ذلك.

وأخرجه الترمذي (١٠٧١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٦٤)، والآجري في «الشريعة» ص ٣٦٥، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٨٩) كلهم من طريق عبدالرحمن بن إسحاق العامري المدني، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة. . . وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وهو كما قال، بل أعلى؛ فإنَّ رجال إسناده على شرط مسلم.

(١) انظر «الروح» ص ٦٢ ــ ٨١.

رَدُّها إليه وَقْتَ سلامِ المسلِّم[١]، وورد أنه يَسْمَعُ خَفْقَ نِعالهم حين يُوَلُّون عنه[٢]، وهذا الرَّدُّ إعادةٌ خاصة لا يُوجِبُ حياةَ البدن قبلَ يومِ القيامة.

الخامس: تعلُّقُهَا به يَوْمَ بعثِ الأجسادِ، وهو أَكْمَلُ أنواعِ تعلقها بالبدن، ولا نِسْبَةَ لما قبلَه من أنواع التَّعَلُّقِ إليه، إذْ هو تعلق لا يَقْبَلُ البَدَنُ معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فالنوم[٣] أخو الموت، فتأمل هٰذا، يُزِيحُ عنك إِشكالاتٍ كثيرة.

السؤال في القبر للروح والجسم

وليس السؤالُ في القبر للروح وَحْدَهَا، كما قال ابنُ حزمٍ وغيره، وأَفْسَدُ منه قَوْلُ مَنْ قال: إنَّه للبدن بلا روح! والأحاديثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ القولين.

وكذلك عذابُ القبر يكونُ للنفس والبدنِ جميعاً، باتفاق أهلِ السنة والجماعة، تَنْعَمُ النَّفْسُ، وتُعذَّبُ مفردةً عن البدنِ ومتصلة به.

واعلم أنَّ عَذَابَ القبرِ هو عَذَابُ البرزخ[٤]، فَكُلُّ مَنْ مات وهو مستحقٌّ للعذاب ناله نَصِيبُه منه، قُبِرَ أو لم يُقْبَرْ، أكلته السِّبَاعُ

---

(١) أخرج أبو داود (٢٠٤١) من طريق أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبدالله بن قسيط، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلِّم عليّ إلاَّ ردَّ اللّه روحي حتى أردَّ عليه السلام». وصححه النووي في «رياض الصالحين» و «الأذكار»، وقال الحافظ فيما نقله عنه ابن علان ٣١٦/٣: إنه حديث غريب. أخرجه أحمد وأبو داود، ورجاله رجال الصحيح، إلاَّ أبا صخر فأخرج له مسلم وحده، وقد اختلف فيه قول ابن معين، ثم في ابن قسيط مقال، توقف فيه مالك، فقال في حديث آخر من روايته خارج الموطأ: ووصله ليس بذاك، وانفراده بهذا عن أبي هريرة يمنع من الجزم بصحته.

(٢) ورد ذلك في حديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاريُّ (١٣٣٨) و(١٣٤٦)، ومسلمٌ (٢٨٧٠).

(٣) في (ب): والنوم.

(٤) انظر «الروح» ص ٨١ ــ ٨٨.

أو احترق حتَّى صار رماداً، ونُسِفَ في الهواء، أو صُلِبَ أو غَرِقَ في البحر وصل إلى روحه وبدنه مِنَ العذاب ما يَصِلُ إلى المقبور.

وما ورد من إجلاسه، واختلاف أضلاعه ونحو ذلـك، فيجب أن يُفْهَمَ عن الرسول ﷺ مرادُه من غير[1] غلوٍّ ولا تقصيرٍ، فلا يُحمَّل كلامُه ما لا يحتمِلُه، ولا يُقصَّر به عن مراده وما قصدَه مِن الهدى والبيان، فكم حَصَلَ بإهمال ذلك والعدول عنه مِن الضلال، والعدولِ عن الصواب ما لا يعلمه إلا اللّهُ، بل سوءُ الفهم عن الله ورسوله أصلُ كُلِّ بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهوأصلُ كلِّ خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيفَ إليه سوءُ القصد. والله المستعان.

الدُّور ثلاثة ولكل دار أحكام

فالحَاصِلُ أن الدُّور ثلاثة[2]: دَارُ الدنيا، ودَارُ البـرزخِ ، ودَارُ القَرَارِ. وقد جعل الله لِكُلِّ دارٍ أحكاماً تَخُصُّهَا، وركَّبَ هٰذا الإنسانَ مِن بَدَنٍ وَنَفْسٍ ، وجعل أَحْكَامَ الدنيا على الأبدانِ، والْأَرْوَاحُ تَبَعٌ لها، وجَعَلَ أَحْكَامَ البرزخ على الأرواح، والْأَبْدانُ تَبَعٌ لها، فإذا كان يَوْمُ حشرِ الأجساد وقيامِ الناس مِن قبـورهـم، صار الحُكْمُ والنَّعِيمُ والعَذَابُ على الأرواحِ والأجسادِ جميعاً. فإذا تأملتَ هٰذا المعنى حَقَّ التأَمُّلِ، ظَهَرَ لك أَنَّ كَوْنَ القبرِ رَوْضَةً مِن رياض الجنة، أوحُفْرَةً مِن حُفَرِ النار مطابقٌ للعقل، وأنه حقٌّ لا مِرْيَةَ فيه، وبذلـك يَتَمَيَّزُ المؤمنـون بالغيب من غيرهم.

٢٤٣

ويجب أن يُعْلَمَ[3] أَنَّ النَار التي في القبر والنعيم، ليس مِنْ جنس نارِ الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه التُّرابَ والحِجَارةَ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «الروح» ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٣) انظر «الروح» ص ٩٢ ـ ٩٣.

التي فَوْقَهُ وتحته حتى يَكُونَ أعظمَ حَرّاً[1] من جمرِ الدُّنيا، ولو مَسَّها أَهْلُ الدنيا لم يُحِسُّوا بها، بل أَعْجَبُ من هٰذا أن الرجلين يُدفنان أَحَدُهُما إلى جنبِ صاحبه، وهذا في حُفْرَةٍ من حُفَرِ النار، وهٰذا في روضة من رياض الجنة، لا يَصِل من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هٰذا إلى جاره شيء من نعيمه، وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوسَ مُولَعَةٌ بالتكذيب بما لم تُحِط به علماً، وقد أرانا الله في هٰذِهِ الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغُ من هٰذا بكثير، وإذا شاء الله أن يُطلِعَ على ذَلك بَعْضَ عباده أطلعه، وغَيَّبه عن غيرِه، ولو أطلع اللّـهُ على ذلك العِبادَ كُلَّهم، لزالتْ حِكْمَةُ التكليفِ والإيمان بالغيب، ولما تَدافَنَ النّاسُ، كما في «الصحيح» عنه ﷺ: «لَوْلَا أَنْ لا تَدافَنُوا، لَدَعوتُ اللّـهَ أَنْ يُسْمِعَكُم مِنْ عَذَابِ القَبْرِ ما أَسْمَعُ»[2]. ولمَّا كانت هٰذه الحِكْمَةُ منتفيةً في حقِّ البهائم سمعت[ذلك] [3] وأدركته.

سؤال منكر ونكير

وللناسِ في سؤال منكر ونكير: هل هو خاصٌّ بِهٰذِه الأمة أم لا[4]؟ ثَلاثَةُ أقوالٍ: الثالث: التوقفُ، وهو قولُ جماعة، منهم أبو عمر بنُ عبدالبر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه قال: «إنَّ هٰذِهِ الأُمَّةَ تُبتَلَى في قبُورِهَا»[5] منهم من يرويه: «تُسأل»، وعلى هٰذا

(١) سقطت من (ب).
(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٨٦٧)، وأحمد ١٩٠/٥، وابن منده (١٠٦٥)، والبيهقي في «عذاب القبر» (٨٩) من حديث زيد بن ثابت، وفي الباب عن أنس بن مالك عند مسلم (٢٨٦٨)، وأحمد ١٧٥/٣ و١١٤ و١٥٣ و١٧٥ و٢٠١ و٢٧٣ و٢٨٤، والنسائي ١٠٢/٤.
(٣) لم ترد في الأصول، استدركت من «الروح» ص: ٩٣، وفي (ب): سمعته وأدركته.
(٤) انظر «الروح» ص ١١٩ ــ ١٢١.
(٥) هو قطعة من الحديث المتقدم.

اللفظ يحتمل أن تكونَ هٰذِه الأمة قد خُصَّتْ بذلك، وهذا أمر لا يُقطَعُ عليه، ويظهر عدمُ الاختصاص، والله أعلم.

وكذلك اختلف في سؤالِ الأطفالِ أيضاً[1].

عذاب القبر نوعان:

وهل يَدُومُ عذاب القبر أو ينقطع[2]؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائمٌ، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وكذا في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إلى النَّارِ، فَيَنْظُرُ إلى مَقْعَدِهِ فيها حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[3]، رواه الإمام أحمد في بعض طرقه.

والنوعُ الثاني: أنه مدة، ثم يَنْقَطِعُ، وهو عَذَابُ بَعْضِ العُصَاةِ الَّذينَ خَفَّتْ جرائِمُهُم، فيُعَذَّبُ بحسب جُرمه، ثم يُخَفَّفُ عنه، كما تقدم ذِكْرُه في الممحِّصاتِ العشر[4].

الاختلاف في مستقر الأرواح بعد الموت

وقد اختُلِف في مستقرِّ الأرواح[5] ما بَيْنَ الموتِ إلى قيامِ الساعة:

فقيل: أرواحُ المؤمنين في الجنة، وأرواحُ الكافرين في النار.

وقيل: إن أَرْوَاحَ المؤمنين بِفناء الجنة على بابها، يأتيهم من رَوْحِهَا ونعيمِها ورِزْقِها.

وقيل: على أفنيةِ قبورِهم.

وقال مالك: بلغني أنَّ الروحَ مرسَلَةٌ، تَذْهَب حيث شاءت.

---

(١) انظر في كتاب «الروح» ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) انظر «الروح» ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٣) أخرجه أحمد ٤/٢٩٥ ـ ٢٩٦ وغيره، وهو صحيح، وقد تقدم ص ٥٧٣.

(٤) في (ب): «العشرة»، وكلاهما جائز لتقدم المعدود على العدد.

(٥) انظر «الروح» ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

وقالت طائفة: بل أرواحُ المؤمنين عندَ اللّـهِ عَزَّ وجَلَّ، ولم يزيدوا على ذلك. **٢٤٤**

وقيل: إن أَرْوَاحَ المؤمنين بالجَابِيَةِ من دِمَشْق، وأَرْوَاحَ الكافرين ببَرْهُوتَ بئرٍ بِحَضْرَمَوْتَ!.

وقال كعب(١): أرواحُ المؤمنين في عِلِّيين في السَّماءِ السابعة، وأرواحُ الكُفَّار في سِجِّين في الأرضِ السابعة تحت خَدِّ إبليس!

وقيل: أَرْوَاحُ المؤمنين ببئرِ زمزم، وأرواحُ الكافرين ببئر بَرْهُوتَ.

وقيل: أَرْوَاحُ المؤمنين عن يمين آدم، وأرواحُ الكفار عن شماله.

وقال ابنُ حَزْمٍ(٢) وغيرُه: مستقرُّها حيث كانت قَبْلَ خلقِ أجسادها.

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، العلامة الحبر الذي كان يهودياً، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد ﷺ، فكان يحدثهم بالأوابد والغرائب والعجائب، مما كان، ومما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ، وأخطأ من زعم أنه خرج له البخاري ومسلم، فإنهما لم يسندا من طريقه شيئاً من الحديث، وإنما جرى ذكره في «الصحيحين» عرضاً، وليس يؤثر عن أحد من المتقدمين توثيقه، إلاَّ أنَّ بعض الصحابة أثنى عليه بالعلم، وأخرج البخاري في «صحيحه» في الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طريق حميد بن عبدالرحمن أنه سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة لما حجَّ في خلافته، وذكر كعب الأحبار، فقال: إنْ كان مِن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا لنَبْلو معَ ذلك عليه الكذب. وثبت عن عمر رضي الله عنه فيما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» ١/٥٤٤ أنه كان يقول له: لتتركنَّ الأحاديث أو لألحقنَّك بأرض القِردة. على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه، فإن الكذبة من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها. مترجم في «السير» ٣/٤٨٩ ـ ٤٩٤.

(٢) هو الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي اليزيدي الظاهري، صاحب كتاب «المحلى» و «الإحكام» وغيرهما، توفي سنة (٤٥٦هـ) مترجم في «السير» ١٨/(٩٩).

وقال أبو عمر بنُ عَبْدِالبَرِّ: أَرْواحُ الشهداءِ في الجنة، وأَرْواحُ عامَّةِ المؤمنين على أفنيةِ قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أنَّ أرواحَ الشُّهَدَاءِ كطيرٍ خُضْرٍ معلَّقة بالعرش، تَغْدُو وتَرُوحُ إلى رياضِ الجنة، تأتي ربَّها كُلَّ يومٍ تُسَلِّمُ عليه.

وقالت فرقةٌ: مُسْتَقَرُّها العَدَمُ المَحْضُ، وهذا قَوْلُ مَنْ يقول: إن النفس عَرَضٌ من أَعْرَاضِ البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرُّها بَعْدَ الموتِ أبدانٌ أُخَرُ تُناسِبُ[1] أخلاقَها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كُلُّ روح إلى بدن حيوان يُشاكِلُ تلك الروح! وهذا قولُ التناسخية منكري المعاد، وهو قولٌ خارج عن أهل الإسلام كُلِّهم، ويضيقُ هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوالِ والكلامِ عليها[2].

تفاوت منازل الأرواح في البرزخ

ويتلخَّصُ مِن أدلتها: أن الأرواح في البَرْزَخِ متفاوِتَةٌ أَعْظَمَ تفاوت.

فمنها: أرواحٌ في أعلى عِلِّيِّينَ، في الملأ الأعلى، وهي أَرْوَاحُ الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وسَلامُه، وهم متفاوتون في منازلهم.

---

(١) في (ب): «تناسبها».

(٢) قال ابن القيم في «الروح» ص ١٢٩ بعد ما ذكر هذه الأقوال: فهذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت، ولا تظفر به مجموعاً في كتاب واحد غير هذا ألبتَّة، ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال، وما لكل قول وما عليه، وما هو الصواب من ذلك الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي منَّ الله بها وهو مرجوّ الإعانة والتوفيق. وقد استوعبت الإجابة ثلاثين صفحة من ١٢٩ إلى ١٥٩ فراجعه.

ومنها أرواحٌ في حواصِلِ طيرٍ خُضْرٍ، تَسْرَحُ في الجنة حيث شاءت، وهي أَرْوَاحُ بَعْضِ الشهداء، لا كُلِّهم، بل مِنَ الشهداء من تُحبَسُ رُوحُه عن دخول الجنة لِدَيْنٍ عليه، كما في «المسند» عن محمد بن عبدالله بن جحش: أن رَجُلاً جَاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ، فقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ: مَا لي إنْ قُتِلتُ في سَبيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «الجَنَّةُ»، فَلمَّا وَلَّى، قَالَ: «إلاَّ الدَّيْنَ، سَارَّني به جبريلُ آنِفاً»(1).

ومِنَ الأرواحِ مَنْ يكونُ محبوساً على بابِ الجنة، كما في الحديث الذي(2) قال فيه رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ صاحِبَكم محبوساً على بَابِ الجنة»(3).

---

(1) أخرجه أحمد ٤/٣٥٠، والنسائي ٧/٣١٤ ـ ٣١٥، والطبراني في «الكبير» ١٩/(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) من طرق عن أبي كثير مولى محمد بن عبدالله بن جحش، عن محمد بن عبدالله، وأبو كثير روى عنه جمع، ويقال: له صحبة، ووثقه الحافظ في «التقريب» فالحديث صحيح. ومحمد بن عبدالله: عداده في الصحابة، هو ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين، ولأمه فاطمة بنت أبي حبيش صحبة، وهي التي سألت رسول الله ﷺ عن الاستحاضة.

ورواه أحمد في «المسند» ٤/١٣٩ و٣٥٠ من طريق محمد بن عمرو، عن أبي كثير، عن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه عبدالله بن جحش.

(2) سقطت من (ب).

(3) أخرجه أحمد ٤/١٣٦ و٥/٧، وابن ماجه (٢٤٣٣)، وابن سعد ٧/٥٧، وأبو يعلى (١٥١٠)، والطبراني (٥٤٦٦)، والبيهقي ١٠/١٤٢ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عبدالملك أبي جعفر، عن أبي نفرة، عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاث مئة درهم، وترك عيالاً، قال: فأردت أن أنفقها على عياله، قال: فقال لي النبي ﷺ: «إنَّ أخاك محبوس بدينه، فاذهب، فاقض دينه»، فذهبت فقضيت عنه، ثم جئت، قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلاَّ دينارين ادَّعتهما امرأة، وليس لها بينة، قال: «أعطها، فإنها محقة»، وفي رواية: «فإنها صادقة». وعبدالملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين، وصحح إسناده البوصيري في «الزوائد» ورقة ١٥٦، وأخرجه البيهقي ١٠/١٤٢ من طريق =

ومنهم من يَكُونُ محبوساً في قبره، ومنهم مَنْ يكون محبوساً في الأرض، ومنها أرواحٌ تكون في تَنُّور الزُّناة والزواني، وأَرْوَاحٌ في نهرِ الدم تَسْبَحُ فيه، وتُلْقَمُ الحِجَارَةَ، كل ذلك تَشْهَدُ له السُّنةُ(١)، والله أعلم.

وأما الحَيَاةُ التي اختُصَّ بها الشَّهِيدُ، وامتازَ بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّـهِ أَمْـوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبهم يُرزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ يُقتَلُ في سَبِيلِ اللَّـهِ أَمْـوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلْكِنْ لا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] ـ [فهي]: أَن الله تعالى جَعَلَ أرواحَهم في أجوافِ طير خُضرٍ، كما في حديث عبدِالله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «لمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكم ـ يعني يومَ أُحُد ـ جَعَلَ اللَّـهُ أَرْوَاحَهُم في أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أَنهارَ الجنَةِ، وَتَأكُلُ مِنْ ثِمارِها، وَتَأوِي إِلى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مـذَلَّلَةٍ(٢) في ظِـلِّ العَـرْشِ» الحـديثَ، رواه الإمامُ أحمـد وأبو داود(٣)، وبمعناه في حديث ابن مسعود، رواه مسلم.

٢٤٥

= عبدالواحد بن غياث، وأبو يعلى (١٥١٣) من طريق عباد بن موسى القرشي، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بمثله، إلاَّ أنه لم يُسـمِّ ما ترك، وهذا إسناد صحيح، فإنَّ حماد بن سلمة روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط.

(١) انظر حديث سمرة الطويل في البخاري (٧٠٤٧).

(٢) أي: مُدَلاَّة، وفي الحديث: «كم من عِذق مذلل لأبي الدحداح» وذُلِّلَ الكرمُ: دليت عناقيده، قال أبو حنيفة الدينوري: التذليل: تسوية عناقيد الكرم وتدليتها. وفي «سنن أبي داود» و «المستدرك»: علقت.

(٣) وتمامه: فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومقيلهم، قالوا: من يبلِّغ إخواننا عنّا أننا أحياء نرزق لئلا يزهدوا في الجهاد، ولا ينكلوا عند الحرب، فقال الله سبحانه: أنا أبلغهم عنكم، قال: فأنزل الله: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيلِ اللَّـهِ أمواتاً﴾.
أخرجه أحمد ٢٦٦/١، وابن أبي شيبة ٢٩٤/٥ ـ ٢٩٥، وهنـاد في =

فإنَّهم لما بَذَلُوا أبدانَهم لله عزَّ وجَلَّ حتى أتلفها أعـداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خَيْرَاً منها، تكونُ فيها إلى يَوْمِ القيامة، ويكون تنعُّمُها بواسطة تلك الأبدان، أَكْمَلَ مِن تَنَعُّمِ الأرواحِ المُجرَّدَةِ عنها.

ولهذا كانت نَسَمةُ المؤمن في صُورة طَيْرٍ، أو كطيرٍ، ونَسَمَةُ الشهيدِ في جَوْفِ طير. وتأمل لفظ الحديثين، ففي «الموطأ» أن كعبَ بنَ مالكٍ كان يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللّـهِ ﷺ، قال: «إنَّ نَسَمَةَ المُـؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهُ اللَّـهُ إلى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ»(1).

فقوله: «نسمة المؤمن» تَعُمُّ الشهيدَ وغيره، ثم خَصَّ الشهيد بأن قال: «هي في جَوْفِ طَيْرٍ خضر»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوفِ طيرٍ، صَدَقَ عليها أنها طير، فتدخُلُ في عمومِ الحديثِ الآخر بهذا الاعتبارِ،

= «الـزهـد» (١٥٥)، والـطـبـري (٨٢٠٥) من طـريق محمـد بن إسحـاق، عن إسمـاعيل بن أميـة، عن أبـي الزبـير المكي، عن ابن عباس. وأخـرجه أبـو داود (٢٥٢٠)، والحاكم ٢/٨٨و٢٩٧، والآجري ص٣٩٢، والبيهقي في «الدلائل» ٣/٣٠٤، وفي «إثبات عذاب القبر» (١٤٥)، من طريق ابن إسحاق، وزادوا في الإسناد «سعيد بن جبير» بين أبـي الزبير وابن عباس، وصححه الحاكم ووافقه الذهبـي، وقال ابن كثير في تفسيره ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١ بعد أن ذكر هذا السند الذي فيه الزيادة: وهذا أثبت، وكذا رواه سفيان الثوري، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٢/٩٥، وزاد نسبته إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

وأخـرجه من حـديث ابن مسعود مسلـمٌ (١٨٨٧)، والتـرمـذي (٣٠١٤)، وابن ماجه (٢٨٠١)، والدارمي ٢/٢٠٦، والطبري (٨٢٠٦) و(٨٢٠٧) و(٨٢٠٨)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٩٥٥٤)، والحميدي (١٢٠)، وابن أبـي شيبة ٥/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٥٩)، وهناد (١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢٤)، والبيهقي في «السنن» ٩/١٦٣، وفي «الدلائل» ٣/٣٠٣، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٢/٩٦، وزاد نسبته للفريابـي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبـي حاتم.

(1) تقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق (١).

فَنَصِيبُهُم مِنَ النعيم في البرزخِ أَكْمَلُ مِن نصيب غيرهم مِن الأمواتِ على فُرُشِهِمْ، وإن كان الميتُ على فراشه أعلى دَرَجَةً مِنْ كثيرٍ منهم[1]، فله نَعِيمٌ يَخْتَصُّ به لا يُشَارِكُهُ فيه مَنْ هُوَ دُونَه، والله أعلم.

وحَرَّم اللّـهُ على الأرضِ أن تَأْكُلَ أجسادَ الأنبياءِ، كما رُوِيَ في «السنن»[2]، وأما الشُّهَدَاءُ، فقد شُوهِدَ منهم بعدَ مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغير[3]، فيحتمل بقاؤه كذلك[4] في تُربته إلى يوم محشره، ويحتملُ أنه يَبْلَى مع طُولِ المدة، والله أعلم. وكأنه ـ والله أعلمُ ـ كلما كانت الشَّهَادَةُ أَكْمَلَ، والشهيدُ أَفْضَل، كان بقاءُ جسده أطولَ.

قوله: «وَنُـؤْمِنُ بِالبَعْثَ وَجَزَاءِ الأَعْمالِ يَوْمَ القِيـامَةِ والعَـرْضِ

---

(١) النص في «الروح» للعلامة ابن القيم ص ١٣٦ بإسقاط: «من كثير».

(٢) أخرجه أحمد ٨/٤، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي ٩١/٣، ٩٢، وابن ماجه (١٠٨٥) و(١٦٣٦) من حديث أوس بن أوس. وإسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٥٥٠)، والحاكم ٢٨٧/٢، ووافقه الذهبي، وحسنه المنذري، والحافظ ابن حجر، وصححه النووي في «الأذكار»، وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند ابن ماجه (١٦٣٧)، وآخر من حديث أبي أمامة عند البيهقي.

(٣) أخرج الإمام مالك في «الموطأ» ٤٧٠/٢ في الجهاد: باب الدفن في قبر واحد من ضرورة. من طريق عبدالرحمن بن أبي صعصعة أنه بَلَغَهُ أن عمرو بن الجموح وعبدالله بن عمرو الأنصاريين كانا قد حَفَرَ السيلُ قبرهما، وكان قبرُهما مما يلي السَّيل، وكانا في قبر واحد، وهما ممن استُشهد يوم أُحُد، فحُفِر عنهما ليُغَيَّرا من مكانهما، فوجدا لم يتغيَّرا، كأنَّهما ماتا بالأمس، وكان أحدُهما قد جُرح، فوضع يده على جُرْحِه، فدُفِن وهو كذلك، فأُميطت يدُهُ عن جُرْحِه، ثُمَّ أُرسلت، فرجعت كما كانت، وكان بين أُحُد ويوم حُفر عنهما ست وأربعون سنة. ورجاله ثقات، لكنه مرسل. ولابن سعد ٥٦٢/٣ ـ ٥٦٣ من طريق الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر بأطول مما رواه مالك، وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» ١٧٣/٣، وانظر «البخاري» (١٣٥١).

(٤) في (ب): «وكذلك». وهو خطأ.

والحِسَابِ، وقِرَاءةِ الكِتَابِ، والثَّوابِ، والعِقَابِ، والصِّرَاطِ وَالمِيزَانِ».

الإيمان بالبعث والجزاء

ش: الإيمانُ بالمَعَادِ مما دَلَّ عليه الكِتَابُ والسُّنةُ، والعَقْلُ والفِطْرَةُ السَّليمَةُ، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقامَ الدليلَ عليه، وردَّ على منكريه في غالب سُوَرِ القرآن.

وذلك: أن الأنبياءَ عليهم السَّلامُ كُلُّهُمْ متفقون على الإيمانِ بالآخرة؟، فإنَّ الإقرارَ بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فِطريٌّ، كُلُّهُمْ يُقِرُّ[1] بالرب، إلا مَنْ عاند، كفِرْعَوْنَ، بخلافِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ، فإنَّ مُنكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خَاتَمَ الأنبياء، وكان قد بُعِثَ هو والساعة كهاتين[2]، وكان هو الحاشِرَ المقفِّي[3]، بيَّن تَفْصِيلَ الآخرة بياناً لا يُوجَدُ في شيءٍ من كُتُبِ الأنبياء. ولهذا ظَنَّ طائفةٌ من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يُفْصِحْ بمعاد الأبدان إلا محمدٌ ﷺ، وجعلوا هذا حجةً

٢٤٦

---

(١) في (ب): مقر.

(٢) كما جاء في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه البخاريُّ (٤٩٣٦) و(٥٣٠١) و(٦٥٠٣)، ومسلم (٢٩٥). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (٦٥٠٥). وأخرجه من حديث أنس بن مالك البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١)، والترمذي (٢٢١٤). وأخرجه من حديث جابر مسلم (٨٦٧)، والنسائي ٣/١٨٨ و ١٨٩. وأخرجه من حديث المستورد بن شداد الترمذيُّ (٢٢١٣).

(٣) أخرج البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، و«الجامع» (٢٥٤٢) من حديث جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب». والعاقب: الذي ليس بعده نبي، وورد اسم: «المقفي» عند الترمذي في الشمائل (٣٦٠) من حديث حذيفة بن اليمان. قال ابن الأعرابي: المقفي: المتبع للنبيين، وقال شمر: المقفي والعاقب: واحد، وهو المولّي الذاهب، يقال: قفى عليه: إذا ذهب، فكان المعنى أنه آخر الأنبياء، فإذا قفى، فلا نبي بعده.

لهم في أنَّه من باب التخييل والخِطاب الجُمهوري[1].

والقرآن بَيَّنَ معادَ النفس عند الموت، ومَعَادَ البَدَنِ عندَ القيامةِ الكُبرى في غير موضعٍ، وهؤلاء يُنْكِرُونَ القِيامَةَ الكُبرى، ويُنْكِرُونَ مَعادَ الأبدانِ، ويَقُولُ مَنْ يقول منهم: إنه لم يُخْبِرْ به إلا محمد ﷺ على طريقِ التخييل! وهذا كَذِبٌ، فَإِنَّ القيامة الكُبرى هي معروفةٌ عند الأنبياء، مِنْ آدَمَ إلى نوحٍ، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

وقد أَخْبَرَ اللّـهُ بها مِن حين أُهبط آدمُ، فقال تعالى: ﴿قال اهْبطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُم في الأرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إلى حِينٍ * قَالَ فيها تَحْيَوْنَ وفيها تَمُوتُونَ ومنها تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤ ـ ٢٥]. ولما قال إبليسُ اللعين: ﴿رَبِّ فَـأَنْظِرنِي إلى يَـوْمِ يُبْعَثُونَ * قَـالَ فَإِنَّـكَ مِنَ المُنْظَرِينَ * إلى يَوْمِ الوَقْتِ المَعْلُومِ﴾ [ص: ٧٩ ـ ٨١].

وأما نُوحُ عليه السَّلامُ، فقال: ﴿واللّـهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً * ثُمَّ يُعِيدُكُم فيها وَيُخْرِجُكُم إِخْراجَاً﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨].

وقال إبراهيمُ عليه السَّلامُ: ﴿والَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]. إلى آخر القِصَّةِ. وقال: ﴿ربَّنا اغفِرْ لي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُـؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال: ﴿رَبِّ أَرِني كَيْفَ تُحيـي المَوْتَى﴾ الآية، [البقرة: ٢٦٠].

وأما موسى عليه السَّلامُ، فقال الله تعالى لمَّا ناجاه: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا * لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ * فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُـؤْمِنُ بِهَا واتَّبَعَ هَوٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾، [طه: ١٥ ـ ١٦].

بل مُـؤْمِنُ آلِ فرعون كان يعلم المَعَادَ، وإنما آمن بموسى، قال

(١) في (ب): الجمهور.

تعالى حِكَايَةً عنه: ﴿وَيَـٰقَـوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيكُم يَوْمَ التَّنَادِ * يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ ما لكم مِنَ اللَّـهِ مِنْ عَـاصِمٍ وَمَـنْ يُضْلِلِ اللَّـهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٢ ــ ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَـٰقَوْمِ إِنَّما هٰذِهِ الْحَيَـوٰةُ الدُّنيا مَتَـٰعٌ وإِنَّ الآخِرَةَ هي دارُ القَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَونَ أَشَدَّ العَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وقال موسى: ﴿واكتُب لَنَا في هٰذِهِ الدُّنيا حَسَنَةً وفي الْآخِرَةِ إنا هُدْنا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذٰلِكَ يُحْيِـي اللَّـهُ المَوْتَى ويُرِيكُم ءَاياته لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أَخْبَرَ اللَّـهُ أنه أرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، في آياتٍ من القرآن، وأخبر عن أهلِ النار أنهم إذا قال لهم خَزَنَتُها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُم رُسُلٌ مِنْكُم يَتْلُونَ عَلَيْكُم ءَاياتِ رَبِّكُم وَيُنْذِرُونَكُم لِقَاءَ يَوْمِكُم هٰذا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ العَذَابِ عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

٢٤٧ وهٰذا اعتِرَافٌ مِنْ أصنافِ الكُفَّارِ الداخلين جهنَّمَ أن الرسلَ أنذرتهم لِقَاءَ يومهم هٰذا، فَجَمِيعُ الرسل أنذروا بما أنذر به خاتَمُهُمْ، مِن عقوبات المذنبين في الدنيا والآخِرَةِ، فعامةُ سُوَرِ القرآن التي فيها ذكرُ الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأمر نبيَّه أن يُقْسِمَ به على المعاد، فَقَالَ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّـي لَتَأْتِيَنَّكُم عَـٰلِمِ الغَيْبِ﴾ الآية[1] [سبأ: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّـي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّـي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّـؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُم وذٰلِك عَلَى اللَّـهِ يسيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

---

(١) في الأصول: الآيات.

وأَخْبَرَ عن اقترابها، فقال: ﴿اقتَرَبَتِ السَّاعَةُ وانشَقَّ القَمَرُ﴾ [القمر: ١]. ﴿اقترَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم وَهُم في غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]. ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [المعارج: ١ ـ ٢]، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَىٰهُ قَرِيباً﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧].

وذمَّ المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّـهِ وما كانوا مهتدين﴾ [يونس: ٤٥]. ﴿ألا إنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ في السَّاعَةِ لَفِي ضَلَـٰلٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿بَلِ ادَّٰرَكَ[1] عِلْمُهُم في الْآخِرَةِ بَلْ هُم في شَكٍّ منها بَلْ هُم منها عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]. ﴿وَأَقْسَمُوا باللَّـهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّـهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيهِ حَقّاً﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الذينَ كَفَرُوا أَنَّهُم كَانُوا كَـٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]. ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَا رَيْبَ فيها وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩]. ﴿وَنَحْشُرُهُم يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ عَلَى وُجُوهِهِم عُمْياً وَبُكماً وَصُمًّا مَأْوَىٰهُمْ جهَنَّمُ كُلَّما خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيراً * ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُم بأَنَّهُم كَفَرُوا بِـَٔايَاتِنَا وَقَالُوا أءِذا كُنَّا عِظَـٰماً وَرُفَـٰتاً أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً * أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللَّـهَ الَّذي خَلَقَ السَّمَـٰوَٰتِ والأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم وَجَعَلَ لَهُم أَجَلًا لَّا رَيْبَ فيه فَأَبَى الظَّـٰلِمُونَ إلَّا كُفُوراً﴾ [الإسراء: ٩٧ ـ ٩٩]. ﴿وَقَالُوا أءِذا كُنَّا عِظَـٰماً وَرُفَـٰتاً أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً * قُلْ كُونُوا

---

(١) في الأصل (أَدْرَكَ) بقطع الألف وسكون الدال، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير بمعنى: هل أدرك علمهم علمَ الآخرة. كذا قال الفراء، و«بل» بمعنى الجحد، أي: لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿بل هم في شك منها﴾... وقرأ الباقون: ﴿بل ادَّارك علمهم في الآخرة﴾ أي: تكامل علمهم يوم القيامة بأنهم مبعوثون، وأن كل ما وُعدوا به حق. انظر «حجة القراءات» ص ٥٣٥، و«زاد المسير» ٦/١٨٨.

حِجَارَةً أو حَدِيداً * أَوْ خَلْقاً مِمَّا يَكْبُرُ في صُدُورِكُم فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنا. قُلِ الَّذي فَطَرَكُم أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ[1] إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً * يَوْمَ يَدْعُوكُم فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُم إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٤٩ ــ ٥٢].

فتأمل ما أُجِيبُوا به عن كُلِّ سُؤَالٍ سُؤَالٍ على التفصيل، فإنَّهم قالوا أولاً: ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً﴾، فقيل لهم في جواب هٰذا السؤال: إن كُنْتُمْ تزعمون أنه لا خَالِقَ لكم، ولا رَبَّ، فَهلَّا كُنْتُمْ خلقاً لا يُفْنِيهِ المَوْتُ، كالحجارةِ والحديدِ وما هو أَكْبَرُ في صدوركم من ذلك؟! فإن قُلْتُمْ: كنا خلقاً على هٰذه الصفة التي لا تقبلُ البقاءَ، فما الذي يَحُولُ بَيْنَ خالقكم ومُنشئكم، وبَيْنَ إعادتكم خلقاً جديداً؟!.

٢٤٨

وللحُجَّةِ تقريرٌ آخر، وهو: لو كُنْتُمْ مِن حِجَارَةٍ أو حديدٍ أو خَلْقٍ أكبَر منهما، فإنه قَادِرٌ[2] على أن يُفْنِيكُم ويُحيلَ ذواتِكم، ويَنْقُلَهَا من حالٍ إلى حال، ومن يَقْدِرُ على التصرُّف في هٰذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة، فما الذي يُعْجِزُهُ فيما دونَها؟ ثم أخبر أنهم يسألون سؤالاً آخر بقولهم: ﴿من يُعِيدُنا﴾ إذا استحالت جسومُنا وفَنِيَتْ؟ فَأَجَابَهُم بقوله: ﴿قُلِ الذي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]. فلما أخذتهم الحُجَّةُ، ولَزِمَهُمْ حُكْمُهَا، انتقلُوا إلى سؤالٍ آخر يتعلَّلُونَ به بعلل

---

(١) قال قتادة: يحرِّكونها تكذيباً واستهزاءً. قال الفراء: يقال: أنغض رأسه: إذا حرَّكه إلى فوق وإلى أسفل، وقال ابن قتيبة: المعنى يحركونها كما يحرك الآيسُ من الشيء المستبعِدُ له رأسَهُ، يقال: نغضت سنّه: إذا تحركت، وبابه نصر وضرب. انظر «معاني القرآن» ٢/١٢٥، و«غريب القرآن» ص ٢٥٧.

(٢) في الأصول: قادراً، والمثبت من مطبوعة مكة.

المنقطع، وهو قولُهم: ﴿متى هو﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً﴾.

ومِنْ هٰذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ: مَنْ يُحْيِي الْعِظَـٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السُّورة. فلو رام أَعْلَمُ البشرِ وأَفْصَحُهُمْ وأَقْدَرُهُمْ على البيانِ، أن يأتيَ بأحسنَ مِن هٰذه الحجة، أو بمثلها، في ألفاظٍ تُشابِهُ هٰذه الألفاظ في الإيجاز وَوَضْعِ الأدِلَّة، وصِحَّةِ البُرهان، لما قَدَرَ، فإنه سبحانه افتتح هٰذه الحُجَّةَ بسؤال أورده مُلْحِدٌ، اقتضى جواباً، فكان في قوله: ﴿ونَسِي خلقه﴾ ما وَفَى بالجواب، وأقام الحجةَ، وازال الشبهةَ لوما[1] أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها، فقال: ﴿قُلْ يُحيِيهَا الَّذي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فاحتجَّ بالإبداءِ على الإعادةِ، وبالنشأة الأولى على النشأةِ الأخرى، إذْ كُلُّ عاقلٍ يعلمُ علماً ضرورياً أَنَّ مَنْ قَدَرَ على هٰذه، قدر على هٰذه، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية، لكان عن الأولى أَعْجَزَ وَأَعْجَزَ. ولما كان الخلقُ يستلزِمُ قُدْرَةَ الخالق على مخلوقه، وعلمه بتفاصيلِ خلقه، أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فهو عليمٌ بتفاصِيلِ الخلق الأول وجزئياته، وَمَوادِّه وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العِلْمِ، كامِلَ القُدرة، كيف يَتَعذَّر عليه أن يُحيي العظامَ وهي رميم؟

ثم أَكَّدَ الأمرَ بحُجةٍ قاهرة، وبُرهانٍ ظاهر، يتضمَّن جواباً عن سؤال ملحدٍ آخرَ يقول: العِظَامُ إذا صارت رميماً، عادت طبيعتُها باردةً يابسة، والحَيَاةُ لا بُدَّ أن تكونَ مادتها وحامِلُها طبيعته حارَّة رطبة بما يَدُلُّ على أمرِ البَعْثِ، ففيه الدَّليلُ والجوابُ معاً، فقال: ﴿الذي جَعَلَ لَكُم مِنَ الشَّجَرِ

---

(١) في هامش (د) ومطبوعة مكة: لما.

الأخْضرِ نَاراً فإذا أَنْتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سُبحانه بإخراجِ هٰذا العُنْصُرِ، الذي هو في غايةِ الحرارةِ واليُبُوسَةِ، من الشجر الأخضرِ الممتلىءِ بالرُّطُوبَةِ والبُرودة، فالذي يُخْرِجُ الشيءَ مِنْ ضده، وَتَنْقَادُ له موادُّ المخلوقاتِ وعناصرُها، ولا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره المُلْحِدُ ودفعَهُ، من إحياء العِظام وهي رميم.

٢٤٩

ثم أكد هٰذا بأخذِ الدَّلالة من الشيء الأجلِّ الأعظم، على الأيسرِ الأصغرِ، فإن كُلَّ عاقلٍ يَعْلَمُ أن من قَدَرَ على العظيم الجليل، فهو على ما دُونَه بكثيرٍ أَقْدَرُ وأَقْدَرُ، فمن قَدَرَ على حمل قِنطارٍ، فهو على حملِ أوقية أَشَدُّ اقتداراً، فقال: ﴿أوَ لَيْسَ الذي خَلَقَ السَّمَـٰوٰتِ والأرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهم﴾ [يس: ٨١] فأخبر أنَّ الذي أبدعَ السمـاواتِ والأرضَ، على جلالتهما، وعِظَمِ شأنهما، وكِبَرِ أجسامهما، وسَعَتِهما، وعَجِيبِ خلقهما، أَقْدَرُ على أن يُحيي عظاماً قد صارت رميماً، فيردَّها إلى[1] حالتها الأُولى، كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ السَّمَـٰوٰتِ والأرْضِ أَكْبَـرُ مِنْ خَلْقِ النَّـاسِ وَلٰكِنَّ أَكْثَـرَ النَّـاسِ لا يَعْلَمُـونَ﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أولـم يَرَوْا أَنَّ اللَّـهَ الذي خَلَقَ السَّمَـٰوٰتِ والأرْضَ ولم يَعْيَ بخلقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ عَلَى أَنْ يُحيِـيَ الموتى[2]﴾ [الأحقاف: ٣٣]. ثم أَكَّدَ سبحانه ذلك، وبيَّنه ببيانٍ آخر، وهو أنه لَيْسَ فعلُه بمنزلة غيرِه، الذي يفعل بالآلات والكُلْفَةِ، والتَّعَب والمَشَقَّةِ، ولا يُمكِنُه الاستقلالُ بالفعل،

---

(١) في (ب): على.

(٢) في الأصول جاءت الآية هكذا: (أوليس الذي خلق السمٰواتِ والأرضَ بقادرٍ على أن يحييَ الموتى). وهي ملفقة من الآية التي في سورة يس، والآية التي في الأحقاف، فأثبتنا آية الأحقاف، فإن الآية التي في يس ذكرها الشارح قبل قليل.

بل لا بُدَّ معه مِنْ آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يُرِيدُ أن يخلقه، ويـكوِّنَـه، نَفْسُ إرادته، وقولُه لِلْمُكَوَّنِ: «كن»، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده[1].

ثم ختم هٰذه الحُجَّة بإخباره أن مَلَكُوتَ كُلِّ شيء بيده، فَيَتصرَّفُ فيه بفعلِه وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

ومن هٰذا قولُه سُبْحَانَه: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَـٰنُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمنى[2] * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوجَينِ الذَّكَرَ والأُنْثَى * أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِـيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٦ ــ ٤٠]. فاحتجَّ سبحانه على أنه لا يَتْرُكُهُ مهملاً عن الأمرِ والنهي، والثوابِ والعِقابِ، وأن حِكْمَتَهُ وقُدْرَتَهُ تَأْبىٰ ذلك أشدَّ الإباء، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُم أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُم إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، إلى آخر السورة، فإن من نَقَلَهُ من النُّطْفَةِ إلى العَلَقَةِ، ثم إلى المُضْغَةِ، ثم شَقَّ سمعَه وبَصَرَه، وركَّبَ فيه الحواسَّ، والقُوى، والعِظَامَ والمنافِعَ، والأَعْصَابَ والرباطات التي هي أَشَدُّه، وأحكم خلقه غَايَةَ الإحكام، وأخرجه على هذا الشَّكْـلِ والصُّورَةِ، التي هي أتمُّ الصُّور، وأَحْسَنُ الأشكالِ كَيْفَ يَعْجِز عن إعادته وإنشائه مرةً ثانية؟ أم

---

(١) انظر «الفتاوى» ١٧/٢٤١ ــ ٢٦١، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/٣٠ ــ ٣٥ و٧/٣٧٤ ــ ٣٨٧.

(٢) في (ب): تمنى، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم على تأنيث النطفة، وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، ويعقوب: يُمنى بالياء ردوه على لفظ المني، وعن أبي عمرو كالقراءتين. انظر «زاد المسير» ٨/٤٢٥ ــ ٤٢٦، و«الكشف» ٢/٣٥١، و«حجة القراءات» ص ٧٣٧.

كيف تقتضي حِكْمَتُه وعنايته به أن يَتْرُكَه سُدًى؟ فلا يَليقُ ذلك بحكمته، ولا تَعْجِزُ عنه قُدْرَتُهُ.

فانظر إلى هـذا الاحتجاجِ العجيبِ، بـالقَوْل الـوجيز، الـذي لا يكـونُ أَوْجَزَ منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتوهَّمُ أوضحُ منه، ومأخذُهُ القريب[1] الذي لا تَقَعُ الظُّنُونُ على أقربَ منه.

وكم في القرآن مِن[2] مِثْلِ هٰذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ إنْ كُنْتُم في رَيْبٍ مِنَ البَعْثِ فإنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ اللَّـهَ يَبْعَثُ مَنْ في القُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَـٰنَ مِنْ سُلَـٰلَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى أن قـال: ﴿ثُمَّ إنَّكم يَـوْمَ الْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُـونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]. وذكر قِصَّةَ أصحابِ الكهفِ، وكيف أبقـاهم موتى ثلاث مئة سنة شمسية، وهي ثلاث مئة وتسعُ سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِم لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّـهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١].

٢٥٠

والقائلون بأنَّ الأجسامَ مُرَكَّبَةٌ من الجواهر المفردة، لهم في المَعَادِ خَبْطٌ واضطراب، وهُمْ فيهِ على قولين: منهم من يَقُولُ: تُعْدَمُ الجواهِرُ، ثم تُعَادُ، ومنهم من يقولُ: تُفَرَّقُ الأجزاءُ ثم تجتمع، فأورد عليهم الإنسانُ الذي يأكلُه حيوان، وذلك الحيوانُ أكله إنسان، فإن أُعِيدَتْ تلك الأجزاءُ مِن هٰذا، لم تُعَدْ من هٰذا؟ وأُورِدَ عليهم: أن الإنسانَ يتحلَّلُ

---

(١) في الأصول: «الغريب» وهو تصحيف.
(٢) سقطت من (ب).

دائماً، فماذا[1] الذي يُعَادُ؟ أهو الذي كان وَقْتَ المَوْتِ؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يُعَادَ على صورةٍ ضعيفةٍ، وهو خلافُ ما جاءت به النُّصُوصُ، وإن كان غَيْرَ ذلك، فليس بعضُ الأبدانِ بأولى مِنْ بعض! فادَّعى بَعْضُهُمْ أن في الإنسانِ أجزاءً أصليةً لا تَتَحَلَّلُ، ولا يكونُ فيها شيءٌ من ذلك الحيوانِ الذي أكله الثاني! والعقلاءُ يَعْلَمُونَ أن بَدَنَ الإنسانِ نَفْسه كله يتحلَّلُ، ليس فيه شيء باقٍ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوَّى شُبْهَةَ المتفلسفة في إنكار معادِ الأبدان.

والقولُ الذي عليه السلف، وجمهورُ العقلاء: أن الأجسامَ تنقلِبُ من حال إلى حال، فتستحيلُ تراباً، ثم يُنشئها اللَّـهُ نشأةً أخرى، كما استحال في النشأة الأُولى: فإنه كان نُطْفَةً، ثم صار عَلَقةً، ثم صار مُضْغَةً، ثم صار عِظَاماً ولحماً، ثم أنشأه خَلْقاً سَوِيّاً، كذلك الإعَادَةُ: يُعِيدُهُ اللَّـهُ بَعْدَ أن يبلى كُلُّه إلا عَجْبَ الذنَب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «كُلُّ ابن آدَمَ يَبْلَى إلاَّ عَجْبَ الذَّنَبِ، مِنْهُ خُلِقَ ابنُ آدمَ وَفِيهِ يُرَكَّبُ»[2].

---

(١) في (ب): فما الذي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١٤) و (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥) (١٤٢)، وأحمد ٣٢٢/٢ و ٤٢٨ و ٤٩٩، والنسائي ١١١/٤ ـ ١١٢، وأبو داود (٤٧٤٣)، ومالك ٢٣٩/١، وابن ماجه (٤٢٢٦) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي سعيد عند أحمد ٢٨/٣. والعَجْب ـ بفتح العين وسكون الجيم ـ: عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم ٦٠٩/٤، وأبي يعلى (١٣٨٢) قيل: يا رسول الله، ما عجب الذنب؟ قال: «مثل حبة خردل» وصححه هو والذهبي، مع أنه من رواية دراج عن أبي الهيثم.

وفي حديثٍ آخَرَ: «إنَّ الأَرْضَ تُمْطَرُ مَطراً كَمَنِيِّ الرِّجالِ، يَنْبُتُونَ في القُبُور كَما يَنْبُتُ النَّبَاتُ»[1].

فالنشأتان نَوْعَانِ تحتَ جِنْسٍ، يتفقان ويتماثَلانِ مِن وجه، ويفترقان ويتنوَّعان من وجه، والمُعاد هو الأولُ بعينه، وإن كان بينَ لوازِمِ الإعادة ولوازمِ البَدَاءَةِ فرق، فَعَجْبُ الذنبِ هو الذي يبقى، وأما سَائِرُهُ فيستحيلُ، فيُعادُ من المادة التي استحال إليها، ومعلومٌ أن مَنْ رأى شخصاً وهو صغيرٌ، ثم رآه وقد صار شيخاً، عَلِمَ أن هٰذا هو ذاك، مع أنه دائماً في تَحَلُّلٍ واستحالة، وكذلك سائِرُ الحيوان والنبات، فمن رأى شجرةً وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هٰذه تلك. وليست صفةُ[2] تلك النشأةِ الثانية مماثلةً لِصِفَةِ هذه النشأة، حتى يقال: إن الصِّفَاتِ هي المُغَيَّرَة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنَّهم يدخلونها على صُورةِ آدم، طُولُهُ ستون ذراعاً، كما ثبت في «الصحيحين»[3] وغيرِهما، ورُوي: أن عَرْضَهُ سَبْعَةُ أذرعٍ، وتلك نشأةٌ باقيةٌ غَيْرُ مُعَرَّضَةٍ للآفات، وهٰذه النشأةُ فاسدة[4] مُعَرَّضَةٌ للآفات.

٢٥١

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٩٧٦١) في حديث طويل عن أبي نعيم، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال: ذكروا عند عبدالله الدجالَ، فقال: فذكره بطوله... ولفظه: ثم يرسل الله ماء من تحت العرش يمني كمني الرجال، فتنبت جسمانهم ولحمانهم من ذلك الماء، كما تنبت الأرض من الري. وهو في «المستدرك» ٤/٥٩٨ ـ ٦٠٠، ورجاله ثقات إلّا أن في سنده انقطاعاً، فإن أبا الزعراء ـ واسمه يحيى بن الوليد ـ لم يرو عن أحد من الصحابة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٢٩ ـ ٣٣٠، وقال: رواه الطبراني، وهو موقوف، مخالف للحديث الصحيح، ثم أبان عن وجه المخالفة، فراجعه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) انظر «البخاري» (٣٣٢٦) و(٦٢٢٧)، و«مسلم» (٢٨٤١).

(٤) في مطبوعة مكة: فانية.

وقوله: «وجزاء الأعمال» قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]. ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]. والدِّين: الجزاء، يقال: كما تَدِينُ تُدَانُ، أي كما تُجازِي تُجَازَى، وقال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] و[الأحقاف: ١٤] و[الواقعة: ٢٤] ﴿جَزَاءً وِفَاقاً﴾ [النبأ: ٢٦] ﴿مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إلا مِثْلَها وَهُم لا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. ﴿مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ منها وَهُم مِّنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ * وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّت وُجُوهُهُم في النَّارِ هَلْ تُجْزَونَ إلَّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٩ ــ ٩٠]. ﴿مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ منها وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إلَّا ما كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]. وأمثال ذلك.

وقال ﷺ، فيما يروي عن ربِّه عز وجل، من حديث أبي ذرٍّ الغِفَاري رضي اللّه عنه: «يا عِبادي، إنَّما هِيَ أَعْمَالُكُم أُحْصِيها لَكُم، ثُمَّ أُوَفِّيكُم إيَّاها، فَمَنْ وَجَدَ خيْراً، فلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذٰلِكَ، فَلاَ يَلُومَنَّ إلَّا نَفْسَهُ»[1].

وسيأتي لذلك زيادةُ بيان عن قريب، إن شاء اللّه تعالى.

وقوله[2]: **«والعرضُ والحسابُ، وقراءةُ الكتاب، والثوابُ والعقابُ»**.

العرض والحساب

قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ * وانشَقَّتِ السَّماءُ فهي يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ * والمَلَكُ عَلَى أَرْجائِهَا وَيَحْملُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُم يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ *

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة: باب تحريم الظلم، وقد تقدم ص ٩٢.

(٢) في (ب): قوله.

يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لا تَخْفَى مِنْكُم خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٥ ـ ١٨]، إلى آخر السورة.

﴿يا أيُّها الإِنْسَـٰنُ إنَّكَ كَادِحٌ إلى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاقيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسوفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً * وَيَنْقَلِبُ إلى أَهْلِهِ مَسْرُوراً * وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسوفَ يَدْعُواْ ثُبُوراً * وَيَصْلى سَعِيراً * إنَّهُ كَانَ في أَهْلِهِ مَسْرُوراً * إنَّه ظَنَّ أَنْ لَّنْ يَحُورَ * بلَى إنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصيراً﴾ [الانشقاق: ٦ ـ ١٥].

﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً لَّقَدْ جِئْتُمُونا كَما خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨].

﴿وَوُضِعَ الْكِتَـٰبُ فَتَرَى المُجْرِمِينَ مُشفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَـا مالِ هٰذا الْكِتَـٰبِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبيرَةً إلاَّ أَحْصَـٰهَا وَوَجَدُوا ما عَمِلُوا حاضِراً وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف: ٤٩].

﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ والسَّمَـٰوٰتُ وَبَرَزُوا للَّـهِ الـوٰحِدِ القَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، إلى آخر السورة.

﴿رَفِيعُ الدَّرَجَـٰتِ ذُو العَرْشِ﴾، الآية إلى قوله: ﴿إنَّ اللَّه سرِيعُ الحِسَابِ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٧].

٢٥٢

﴿واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إلى اللَّـه ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ ما كَسَبَتْ وَهُم لا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨١].

وروى البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّـهُ في «صحيحه»، عن عائشـةَ، أنَّ النَّبـيَّ ﷺ قال: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَـامَةِ إلَّا هَلَكَ» فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّـهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّـهُ تَعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتي كِتَـٰبَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حساباً يَسيراً﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨] فَقَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ:

«إِنَّمـا ذٰلِكَ العَـرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَـاقَشُ الحِسَابَ يَـوْمَ القِيَامَـةِ إلَّا عُذِّبَ»[1]. يعني أنه لو نَاقَشَ في حسابه لِعبيده، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لهم، ولكنه تعالى يعفو ويَصْفَحُ، وسيأتي لذلك زِيَادَةُ بيانٍ، إن شاء اللّٰـه تعالى.

وفي «الصحيح» عن النَّبِـيِّ ﷺ، أنه قال: «إنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فإذا مُوسَى آخِذٌ بِقائِمَةِ العَرْشِ، فلا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِيَ بصَعْقَةِ يَوْم الطُّورِ؟»[2].

وهٰذا صعق في «موقف القيامة»، إذا جـاء اللّٰـه لفصل القضاء، وأشرقت الأرضُ بنوره، فحينئذ يَصْعَقُ الخلائقُ كُلُّهم.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «إنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، فَأَجِدُ مُوسَى باطِشاً بِقَائِمَةِ العَرْشِ»[3].

---

(1) أخرجه البخاري (١٠٣) و(٤٩٣٩) و (٦٥٣٦) و (٦٥٣٧)، ومسلم (٢٨٧٦)، وأبو داود (٣٠٩٣)، والترمذي (٣٣٣٤)، وأحمد ٤٧/٦ و٩١ و١٠٨ و١٢٧ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(2) تقدم تخريجه ص ١٥٩.

(3) أخرجه البخاري (٢٤١٢) و(٣٢٩٨) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٦) و (٦٩١٧) و(٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبـي سعيد الخدري مرفوعاً، ولفظ البخاري: «لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعِقَ أم حوسب بصعقته الأولى»، وأخرجه أحمد ٣٣/٣ بلفظ: «وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فأفيق، فأجد موسى. .»، ولمسلم (٢٣٧٣) من حديث أبـي هريرة بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصُّور، فيصعَقُ من في السماوات ومن في الأرض إلّا ما شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسى عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أُحُوسِبَ بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي».

قيل: لا رَيْبَ أن هٰذا اللَّفْظَ قد وَرَدَ هٰكذا، ومنه نشأ الإشكالُ، ولكنه دخل منه[1] على الراوي حَدِيثٌ في حديثٍ، فَرَكَّبَ بين اللفظين، فجاء هٰذان الحديثان هكذا: أحدُهما: «إنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفيقُ»، كما تقدم، والثاني: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنشقُّ عَنْهُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2]، فدخل على الرَّاوي هٰذا الحديثُ في الآخر. وممن نبَّه على هذا أبو الحجاج المِزِّي[3]، وبعدَه الشَّيْخُ شَمْسُ الدين بن القيم[4]، وشَيْخُنا الشَّيْخُ عمادالدين ابن كثير[5]، رحمهم اللّـه.

وكذلك اشتبه على بعضِ الرواةِ، فقال: «فَلَا أَدْري أَفَاقَ قَبْلي أَمْ كَانَ مِمَّن استثنى اللّـهُ عَزَّ وَجَلَّ»؟ والمحفوظُ الذي تواطأت عليه الرِّوايَاتُ الصحيحةُ هو الأول[6]، وعليه المعنى الصحيحُ، فإنَّ الصَّعْقَ يَوْمَ القِيَامَةِ لِتجلِّي اللّـه لِعباده إذا جاء لِفصلِ القَضَاءِ، فموسى عليه السَّلاَمُ إن كان لم يَصْعَقْ معهم، فيكون قد جوزِيَ بصعقة يَوْمَ تَجَلَّى رَبُّه للجبل فجعله دكّاً، فجعلت صعقة هٰذا التجلي عوضاً من صَعْقَةِ الخلائق لتجلِّي الرَّبِّ يَوْمَ القيامَةِ. فتأمل هٰذا المعنى العظيمَ ولا تُهْمِلْهُ[7].

---

(١) في (أ) فوق هذه الكلمة: «فيه»، وفي (ج): منه فيه.
(٢) تقدم في الصفحة السابقة.
وانظر «فتح الباري» ٦/٤٤٥.
(٣) المتوفى سنة ٧٤٢هـ، وله ترجمة حافلة في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» الذي لم يؤلف مثله في تاريخ الرجال، بقلم محققه الدكتور بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة.
(٤) في «الروح» ص ٥٢ ــ ٥٣.
(٥) في «النهاية» ١/٢٨٠ ــ ٢٨١. وانظر التعليق رقم (٢) في الصفحة ٥٧١.
(٦) وهو: «أو جُوزِيَ بصعقة الطور».
(٧) السؤال والجواب لابن القيم في «الروح» ص٥٣، ونقله عنه الحافظ في «الفتح» ٦/٤٤٥.

وروى الإمامُ أحمد، والترمذي، وأبو بكر ابن أبـي الدُّنيا[١]، عن الحسن، قـال: سمعت[٢] أبا مُـوسَى الأَشْعَرِيَّ يقـولُ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ: «يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، فَعَرْضَتَانِ جِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وعَرْضَةٌ تَطَايرِ الصُّحُفِ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَحُوسِبَ ٢٥٣ حِسَاباً يَسِيراً، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمالِهِ، دَخَلَ النَّارَ»[٣].

وقد روى ابنُ أبـي الـدنيـا عن ابنِ المبارك[٤]: أنه أنشد في ذلك شعراً:

وَطَارَتِ الصُّحفُ في الأَيْدِي مُنَشَّرَةً … فيها السَّرَائِـرُ والأَخْبَارُ تُـطَّلَعُ[٥]

فَكَيْفَ سَهْـوُكَ والأَنْبَـاءُ واقِعَــةٌ … عَمَّا قَلِيلٍ ولا تَدْري بِمَا تَقَـعُ

أفي الجِنَانِ وَفَوْزٍ لا انْقِطاعَ لَهُ … أم الجَحِيمِ ، فَلَا تُبْقِي وَلَا تَدَعُ[٦]

تَهْـوِي بِسَاكِنِهَـا طَوْراً وَتَـرْفَعُهُم … إذا رَجَوْا مَخْرَجاً مِنْ غَمِّهَا قُمِعُوا

طَالَ البُكَاءُ فَلَمْ يُرْحَمْ تَضَرُّعُهُم … فيهـا ولا رِقَّـةٌ تُغْنِي وَلَا جَـزَعُ

لِيَنْفَعِ العِلْمُ قَبْلَ المَوْتِ عَالِمَهُ … قَدْ سَالَ قَوْمٌ بها الرُّجْعَى فَمَا رَجَعُوا

---

(١) هو عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولاهم، البغدادي المؤدب، الثقة، صاحب التصانيف الكثيرة في الرقائق والأخلاق، من موالي بني أمية، توفي سنة (٢٨١هـ). مترجم في «السير» ١٣/ رقم الترجمة (١٩٢).

(٢) كذا الأصول: «سمعت» وهو خطأ، والصواب «عن أبي موسى» كما في المصادر التي عزاه المؤلف إليها، فإن الحسن لم يَسْمَعْ من أبي موسى.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٢٧)، وابن ماجه (٤٢٧٧)، وأحمد ٤١٤/٤، وقال الترمذي: ولا يصح هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي موسى.

(٤) «عن ابن المبارك» سقطت من (ب).

(٥) في «سير أعلام النبلاء» ٤١٣/٨: والجبار مُطَّلع.

(٦) رواية البيت في «السير»:

إمَّـا نعيمٌ وعيشٌ لا انقضاءَ لـه … أو الجحيمُ فـلا تُبقي ولا تـدع

وقوله: و«الصراط» أي: ونُؤمِنُ بالصِّرَاطِ، وهو جِسْرٌ على جهنم، إذا انتهى النَّاسُ بعد مفارقتهم مكانَ الموقف إلى الظُّلمَةِ التي دونَ الصراط، كما قالت عائشة رضي اللّه عنها: إنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ سُئِلَ[١]: أَيْنَ النَّاسُ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ والسَّمَاوَاتِ فَقَالَ: «هُم في الظُّلمَةِ دُونَ الجِسْرِ»[٢]. وفي هذا الموضع يَفْتَرِقُ المنافقون عن المؤمنين، ويَتَخَلَّفُونَ عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويُحَالُ بينَهم بسورٍ يمنعهم من الوصول إليهم.

وروى البيهقيُّ بسنده، عن مسروقٍ[٣]، عن عبدِاللّه، قال: «يَجْمَعُ اللّهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيامَةِ»، إلى أن قال: «فَيُعْطَوْنَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِم، قال: فَمِنهُم مَنْ يُعطَى نُورَهُ مِثْلَ الجَبَلِ بَيْنَ يَدَيهِ، وَمِنْهُم مَنْ يُعْطَى نُورَه فوق ذٰلِكَ[٤]، ومِنْهُم مَنْ يُعطَى نُورَه مِثْل النَّخلَة بِيَمينِهِ، وَمِنْهُم مَنْ يُعْطَى دُوْنَ ذٰلك بيمينه، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ [ذٰلِكَ] مَنْ يُعْطَى نُورَهُ عَلَى إبهامِ قَدَمِهِ، يُضِيءُ مَرَّةً ويُطفَأُ مَرَّةً، إذا أَضَاءَ قَدَّمَ قَدَمَهُ، وإذا طُفِيءَ قَامَ، قال: فيمر ويمرون عَلَى الصِّرَاطِ، والصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيفِ، دَحْض مزَلة، فَيُقالُ لَهُم: امضُوا عَلَى قَدْرِ نُورِكُم، فَمِنْهم مَنْ يَمُرُّ كانقِضاضِ الكَوْكَبِ، وَمِنهُم مَنْ يَمُرُّ كالرِّيحِ، وَمِنْهُم مَنْ يَمُرُّ كالطَّرفِ، وَمِنهُم مَنْ يَمُرُّ كَشَدِّ الرَّحلِ، ويَرْمُل رَمَلًا، فَيَمُرُّونَ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِم،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (٣١٥).

(٣) هو الإمام القدوة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبدالله، أبو عائشة الهَمْداني الكوفي، من كبار التابعين المخضرمين، أسلم في حياة النبي ﷺ، وصلى خلف أبي بكر، وهو من جلّة أصحاب ابن مسعود، وكان ممن شهد القادسية مع سعد، تُوفي رحمه الله سنة (٦٣هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٧).

(٤) في «الطبراني» و «المجمع»: أصغر من ذلك.

حَتَّى يمُرَّ الذي نُورُهُ عَلَى إبهامِ قَدَمِهِ، تُجَرُّ يَدٌ، وَتَعْلَقُ يَدٌ، وتُجرُّ رِجْلٌ[1]، وتَعْلَقُ رِجْلٌ، وَتُصِيبُ جَوَانِبَهُ النَّارُ، قال: فَيَخْلُصُونَ، فإذا خَلَصُوا قَالُوا: الحَمْدُ للّـهِ الذي نَجَّانا مِنْكِ بَعْدَ أَنْ أَرَانَاكِ، لَقَدْ أَعْطَانا اللّـهُ مَا لَمْ يُعْطِ أحداً»[2]، الحديث.

معنى الورود في قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وإنْ مِنْكُم إلاَّ وَارِدُها﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأَظْهَرُ والأقوى أنه المُرُورُ على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الذينَ اتَّقَوْا ونَذَرُ الظَّالِمِينَ فيها جِثِيّاً﴾ [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يـا رَسُـولَ اللّـه، أَلَيْسَ اللّـهُ يَقُـولُ: ﴿وإنْ مِنْكُم إلاَّ وارِدُهـا﴾ [مريم: ٧١]، فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الذين اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّـٰلِمِينَ فيها جِثِيّـاً﴾ [مريم: ٧٢][3]. أشـار ﷺ إلى أن ورودَ النار

٢٥٤

---

(١) في «المستدرك»: يجر يداً ويعلق يداً، ويجر رجلاً ويعلق رجلاً، وفي «الطبراني»: تخر يد وتعلق يد، وتخر رجل وتعلق رجل.

(٢) أورده ابن كثير في «النهاية» ٢/٨٤ ـ ٨٥ من طريق البيهقي عن شيخه الحاكم، وهو في «المستدرك» ٢/٣٧٦-٣٧٧ من طريق عبدالسلام بن حرب، عن يزيد بن عبدالرحمن أبي خالد الدالاني، حدثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبدالله، وهذا سند قابل للتحسين، وقد أخرجه أيضاً ٤/٥٩٠ و٥٩٢، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣) من طريق يزيد بن عبدالرحمن أبي خالد بالإسناد المتقدم، عن ابن مسعود مرفوعاً ـ . . . ، وقد تابعه زيد بن أبي أنيسة ـ وهو ثقة ـ مرفوعاً أيضاً عند الطبراني، فالحديث صحيح، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٤٠-٣٤٣، وقال: رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة. وانظر «الدر المنثور» ٤/٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل=

لا يستلزِم دخولَها، وأنَّ النجاة مِن الشر لا يستلزِمُ حصولَه، بل يستلزم انعقادُ سببه، فمن طلبه عدوُّه ليُهْلِكُوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه اللّـه منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً﴾ [هود: ٥٨] ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّينَا صَـٰلِحاً﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنا شُعَيْباً﴾ [هود: ٩٤]. ولم يَكُنِ العَذَابُ أصابهم، ولكن أَصَابَ غَيْرَهُـم، ولولا ما خَصَّهُمُ اللّـه به من أسبابِ النجاة، لأصابهم ما أصابَ أولئك[1].

وكذلك حَالُ الواردين النارَ، يَمُرُّونَ فَوْقَهَا على الصراطِ، ثم يُنَجِّي اللـه الـذين اتَّقَوْا، ويَذَرُ الظالمين فيها جِثِيّاً، فقد بَيَّنَ ﷺ في حديثِ جابر المذكور: أن الوُرُودَ هو المرورُ على الصِّراطِ.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي[2]، عن أبـي هُريرة رضي اللّـه عنه قال: قال ﷺ: «عَلِّمِ النَّاسَ سُنَّتي وإنْ كَرِهُوا ذٰلِكَ، وإنْ أَحْبَبْتَ أَنْ لَا تُوقَفَ عَلَى الصِّراطِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ، فَلَا تُحْدِثَنَّ في دِينِ

= النار ــ إن شاء الله ــ من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت: ﴿وإن منكم إلاَّ واردها﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله عز وجل: ﴿ثم ننجِّي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيّاً﴾».

وأخرجه أحمد ٦/٢٨٥ و٣٦٢ من طريقين عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني لأرجو أن لا يدخل النار ــ إن شاء الله ــ أحد شهد بدراً والحديبية»، قالت حفصة: أليس الله يقول: ﴿وإن منكم إلاَّ واردها﴾، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ثم ننجِّي الذين اتقوا﴾».

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٧/٤٩ ــ ٥١.

(٢) هو الحافظ عبيدالله بن سعيد بن حاتم، الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، المتوفى بمكة سنة ٤٤٤هـ، ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣/١١١٨ فقال: هو صاحب «الإبانة الكبرى في مسألة القرآن» وهو كتاب طويل في معناه، دال على إمامة الرجل، وبصره بالرجال والطرق.

اللَّـهِ حَدَثاً بِرَأْيِكَ» أورده القرطبـي[1].

وروى أبو بكر أحمد بنُ سلمان النَّجَّاد[2]، عن يعلى ابنِ منية[3]، عن رسـولِ اللَّـه ﷺ، قال: «تَقولُ النَّارُ لِلمُـؤْمِنِ يَوْمَ القِيامَةِ: جُزْ يا مُـؤْمِنُ، فَقَدْ أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبـي»[4].

الإيمان بالميـزان وحقيقته

وقوله: «والميزان» أي: ونُـؤْمِنُ بالميزان، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ

---

(١) هو في «تذكرته» ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ نقلاً عن «الإبانة»، مـن طريق علي بن الحسين أبـي عبيد، عن زكريا بن يحيى، عن أبـي السكن، عن عبدالله بن صالح اليماني، عن أبـي همام القرشي، عن سليمان بن المغيرة، عن قيس بن مسلم، عن طاووس، عن أبـي هريرة. وأبو همام ــ واسمه محمد بن مجيب ــ قال يحيى بن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٤/٣٨٠ من طريق علي بن الحسين بهذا الإسناد، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق آخر، وفي سنـده محمد بن عبدالرحيم بن شبيب، وهو مجهول، فـالحديث لا يصح، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

(٢) تحرف في الأصول إلى: «أبـي بكر بن أحمد بن سليمان النجاد». وأبو بكر هذا هـو الإمام الحـافظ الفقيه شيخ العلماء ببغداد، أبـو بكر أحـمد بن سلمان، المتـوفى سنة ٣٤٨هـ. مترجم في «السير» ١٥/ رقم الترجمة (٢٨٥).

(٣) تصحف في الأصول إلى «منبه» ومنية، بضم الميم وسكون النون: هي أمه، ويقال: أم أبيه، وبذلك جزم الدارقطني، وأبوه اسمه أمية، ونسب إلى أبيه في «التهذيب» وفروعه. أسلم يعلى يوم الفتح، وشهد حنيناً والطائف وتبوك، واستعمله أبو بكر على حلوان في الردة، ثم على بعض اليمن، فحمى لنفسه، فعزله، ثم عمل لعثمان على صنعاء اليمن، وشهد الجمل مع عائشة، ثم صار من أصحاب علي، ويقال: إنه قتل بصفين. «أسد الغابة» ٥/٥٢٣، و«الإصابة» ٣/٦٣٠.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٩/٣٢٩، والقرطبـي في «تذكرته» ص ٢٣٤، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ رقم (٦٦٨) من طريقين عن بشير بن طلحة، عن خالد بن دريك، عن يعلى ابن منية. . . وبشير بن طلحة ضعيف، وخالد بن دريك لم يسمع من يعلى ابن منية، فهو منقطع، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٦٠ عن الطبراني، وضعفه بسليم بن منصور بن عمار، مع أن مَنْ فوقه ــ وهو بشير بن طلحة ــ ضعيف أيضاً، ولم يتنبه للانقطاع. وقد تصحف فيه اسم يعلى ابن منية، إلى يعلى بن منبه.

﴿الْمَـوٰزِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيـٰمَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بها وَكَفَى بنا حَـٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَـوٰزِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّت مَـوٰزِينُهُ فَأُولَئِكَ الذينَ خَسِـروا أَنْفُسَهُم في جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢ ـ ١٠٣].

قال القرطبي[1]: قال العلماءُ: إذا انقضى الحِسَابُ كان بَعْدَهُ وَزْنُ الأعمالِ، لأن الوزنَ لِلجزاء، فينبغي أن يَكُونَ بَعْدَ المحاسَبَةِ، فإنَّ المحاسبةَ لِتقريرِ الأعمالِ، والوزن لإظهارِ مقاديرها، ليكـون الجزاءُ بحسبها، قال: وقولُه: ﴿وَنَضَعُ الْمَـوٰزِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيـٰمَةِ﴾. يَحْتَمِلُ أن يكون ثَمَّ موازينُ متعددة تُوزَنُ فيها الأعمالُ، ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المُرَادُ الموزونات، فجمع باعتبار تنوعِ الأعمالِ الموزونة، والله أعلم.

والذي دَلَّتْ عليه السُّنَّةُ: أن ميزانَ الأعمال لَهُ كِفتان حِسِّيتان مشاهدتان، روى الإمامُ أحمد، من حديث أبـي عبدالرَّحمٰن الحُبُلي، قال سَمِعْتُ عَبْدَاللَّـه بن عَمْرو رضي اللَّـه عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ: «إنَّ اللَّـهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ سِجِلاًّ، كُلُّ سِجِلٍّ مَدُّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هٰذا شَيْئاً؟ أظلمك كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ قَـالَ: لا، يا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَكَ عُذْرٌ أَو حَسَنَةٌ؟ فَيُبْهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لا يا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لا ظُلْمَ عليك اليَوْمَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فيهـا: أَشهَدُ أَنْ لَا إلٰـه إلاَّ اللَّـهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رسـولُ اللَّهِ، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يا رَبِّ، ما هٰذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هٰذِهِ السِّجِلاَّتِ؟! فيقول: إنَّكَ لا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ في كِفَّةٍ، والبِطَاقَةُ في كِفَّةٍ، قال:

٢٥٥

(١) في «التذكرة» ص ٣٠٩.

فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَت البِطَاقَةُ، ولا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ»[1]. وهكذا رواه[2] الترمذيُّ، وابنُ ماجه، وابنُ أبـي الدنيا، من حديثِ الليث[3]، زاد الترمذيُّ: «ولا يَثْقُلُ مَعَ اسمِ اللَّـهِ شَيْءٌ»[4]. وفي سياق آخر: «تُوضَعُ المَوَازِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُـؤْتَى بالرَّجُلِ فَيُوضَعُ في كِفةٍ»، الحديث[5].

وفي هٰذا السياقِ فائدةٌ جليلةٌ، وهي أن العامِلَ يُوزَنُ مع عمله[6]، ويَشْهَدُ له ما روى البخاريُّ، عن أبـي هُريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، لا يَزِنُ عِنْدَ اللَّـهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وقال: اقرَؤُوا إنْ شِئْتُم: ﴿فلا نُقِيمُ لَهُم يَوْمَ القِيـٰمَةِ وَزْناً﴾»[7] [الكهف: ١٠٥].

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٢١٣، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وسنده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٥٢٤)، والحاكم ١/٦ و٥٢٩، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي، ورواية: «ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم» شاذة، وهي لأحمد، والرواية الصحيحة: «ولا يثقل مع اسم الله شيء» وهي رواية الترمذي والحاكم.

والسجل: الكتاب الكبير، فيبهت الرجل، أي: ينقطع ويسكت متحيِّراً مدهوشاً، والبطاقة: رقعة صغيرة يثبت فيها مقدار ما يجعل فيه إن كان عيناً فوزنه أو عدده، وإن كان متاعاً فثمنه. وقد تقدم طرف من الحديث في الصفحة ٩٤.

(٢) في (ب): روى.

(٣) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، الليث بن سعد بن عبدالرحمن، أبو الحارث الفَهْمي، مولى خالد بن ثابت بن ظاعن، أصله من الفرس من أهل أصبهان، كان كثير العلم، استقلّ بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). مترجم في «السير» ٨/ رقم الترجمة (١٢).

(٤) في الأصول: «ولا يثقل شيء اسم الله» والمثبت من الترمذي.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢/٢٢١ ـ ٢٢٢، ولا يصح، فيه ابن لهيعة، وهو سيِّئ الحفظ.

(٦) تحرفت في الأصول إلى: «علمه» وانظر ص ٦١٣.

(٧) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥)، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وزاد نسبته إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، ونسبه الحافظ في «النكت الظراف» ١٠/٢٠١ إلى الطبراني في «الأوسط».

وروى الإمامُ أحمدَ، عن ابنِ مسعودٍ: «أَنَّهُ كانَ يجتني سِوَاكاً مِنَ الْأَرَاكِ وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ القَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ»؟ قَالوا: يا نبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْه، فَقَالَ: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُما أَثْقَلُ في المِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ»[1].

وقد وردت الأحاديثُ أيضاً بِوَزْنِ الأعمال أَنْفُسِهَا، كما في «صحيح مسلم» عن أبي مالكٍ الأشعريّ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمانِ، والحَمْد للَّهِ تَمْلأُ المِيزَان»الحديث[2].

وفي «الصحيحين»، وهو خاتمة كتاب البخاري، قولُه ﷺ: «كلمَتَانِ خَفيفَتَانِ عَلَى اللِّسانِ، حَبيبَتَانِ إلى الرَّحمٰنِ، ثَقيلَتَانِ في

---

(١) أخرجه أحمد ١/ ٤٢٠ـ٤٢١، والطبراني (٨٤٥٢)، والبزار (٢٦٧٨)، وابن سعد في «الطبقات» ٣/ ١٥٥ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله بن مسعود، وهذا سند حسن من أجل عاصم ـ وهو ابن أبي النجود ـ وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/ ١١٣ من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن زائدة، عن عاصم به، وصححه الحاكم ٣/ ٣١٧ من طريق سهل بن حماد، عن شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: كان ابن مسعود. . . ووافقه الذهبي، وهو في «مسند البزار» (٢٦٧٧)، والطبراني ١٩/ رقم (٥٩) من هذا الطريق، وذكرهما الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٢٨٩ عنهما، وقال: ورجالهما رجال الصحيح. وأخرجه ابن سعد ٣/ ١٥٥، وابن أبي شيبة من طريق محمد بن فضيل، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: سمعت علياً يقول: أمر النبي ﷺ ابن مسعود أن يصعد شجرة فيأتيه بشيء منها، فنظر أصحابه إلى حموشة ساقيه، فضحكوا منها، فقال النبي ﷺ: «ما تضحكون! لَرِجْلُ عبدالله يوم القيامة في الميزان أثقلُ من أُحد».

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٢)، والدارمي ١/ ١٦٧، وأحمد ٥/ ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٣٤، والطبراني (٣٤٢٣) و (٣٤٢٤)، والنسائي ٥/ ٥ ـ ٨، وابن ماجه (٢٧٠).

المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّـهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّـهِ العَظِيمِ»[1].

ورَوى الحَافِظُ أبو بكرٍ البيهقيُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُـؤتى بابنِ آدمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ كِفَّتي المِيزَانِ، ويُوكَّلُ بِهِ مَلَكٌ، فإنْ ثَقُل مِيزَانُهُ، نَادَى المَلَكُ بِصَوْتٍ يُسمِعُ الخَلائِقَ: سَعِدَ فُلانٌ سَعَادَةً لا يَشْقَى بَعْدَها أَبَداً، وإِنْ خَفَّ مِيزَانُهُ، نادى المَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الخَـلَائِقَ: شَقِيَ فُلانٌ شَقَـاوَةً لا يَسْعَدُ بَعْـدَها أَبَداً»[2].

فلا يُلْتَفَتُ إلى ملحدٍ مُعَانِدٍ يقـول: الأعمالُ أعـراضٌ لا تَقْبَلُ الوَزْنَ، وإِنما يقبل الوَزْنَ الأَجْسَامُ!! فإن الله يَقْلِبُ الأعراضَ أجساماً، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبـي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «يُـؤتى بالمَوْتِ كَبْشَاً أَغْبَرَ[3] فَيُوقَفُ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقَالُ، يا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، وَيُقَالُ: يا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، وَيَرونَ أَنْ قَدْ جَاءَ الفَرَجُ، فَيُذبَحُ، وَيقَالُ: خُلُودٌ ٢٥٦

---

(١) أخرجه البخـاري (٦٤٠٦) و(٦٦٨٧) و(٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤)، والترمـذي (٣٤٦٣)، وابن ماجه (٣٨٠٦)، وأحمد ٢/٢٣٢ من طرق عن محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبـي زرعة، عن أبـي هريـرة، وهو حـديث غريب كما قال الترمذي، تفرد به محمد بن فضيل، وشيخه وشيخ شيخه وصحابيه، ومن لطائف شيخ الحفاظ محمد بن إسمـاعيل أنـه بدأ كتـابه «الجـامع الصحيـح» بحديث غـريب، وهو «الأعمال بالنية»، وختمه بحديث غريب.

(٢) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٦/١٧٤، وقد تفرد به داود بن المحبر، وهو متروك، وهو: صاحب التصنيف في فضل العقل، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظة.

(٣) الكبش الأغبر: الذي يغلب بياضه على سواده، وفي «المسند»: الأغثر، وهو الكدر اللون كالأغبر والأربد، وفي البخاري ومسلم: كبش أملح، وهو بمعنى ما سبق.

لا مَوْتَ»[1] ورواه البُخَارِيُّ بمعناه[2]. فثبت وَزْنُ الأعمالِ والعـاملِ وصَحائفِ الأعمال، وثبت أن الميزان له كِفَّتَانِ. والله تعالى أعلمُ بما وراء ذلك من الكيفيات.

فعلينا الْإِيمَانُ بالغَيْبِ، كما أخبرنا الصَّادِقُ ﷺ، مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصان.

ويا خيبةَ مَنْ ينفي وضعَ الموازين القِسط ليومِ[3] القيامة كما أَخبر الشَّارِعُ، لخفاء الحكمةِ عليه، ويَقْدَحُ في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقَّالُ والفَوَّالُ!! وما أحرَاهُ بأن يكونَ من الذين لا يُقِيمُ اللَّهُ لهم[4] يوم القيامة وزناً. ولو لم يَكُنْ مِن الحِكْمَةِ في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أَحَدَ أَحَبُّ إليه العُذْرُ من الله، مِن أجل ذلك أرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، فكيف ووراءَ ذلك من الحِكَمِ ما لا اطِّلاعَ لنا عليه. فتأمل قولَ الملائكة لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ

---

(١) أخرجه أحمد ٢/٤٢٣، والدارمي ٢/٣٢٩، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٣٤٧، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة، فيشرئبُّون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبُّون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة، خلود، فلا موت، ويا أهل النار، خلود، فلا موت» ثم قرأ: «﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قُضِيَ الأمرُ وهم في غفلة﴾ وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وهم لا يؤمنون﴾ [مريم: ٣٩].

(٣) في (ب): يوم.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «له».

نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].
وقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدَّم عند ذكرِ الحَوْضِ[١] كَلَامُ القُرطبي رحمه الله، أن الحوض قَبْلَ الميزان، والصِّراطَ بَعْدَ الميزانِ. ففي «الصحيحين»: «أنَّ المؤمِنِينَ إِذَا عَبَرُوا الصِّراطَ وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فإِذَا هُذِّبُوا ونُقُّوا، أُذِنَ لَهُم في دخُولِ الجَنَّةِ»[٢]. وجَعَلَ القُرْطُبِيُّ في «التذكرة»[٣] هٰذه القنطرَةَ صِرَاطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحدٌ في النار. والله تعالى أعلم.

قوله: «والجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَداً وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُما أَهْلاً، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الجَنَّةِ فَضْلاً مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُم إلى النَّارِ عَدْلاً مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إلى ما خُلِقَ لَهُ، والخَيْرُ والشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى العِبَادِ».

الجنة والنار مخلوقتان وهما موجودتان الآن، ولا تفنيان أبداً

أما قولُه: «إن الجنةَ والنارَ مخلوقتان»، اتَّفق[٤] أهلُ السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يَزَلْ على ذٰلك أهلُ السنة[٥]،

---

(١) ٢٨١.
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و(٦٥٣٥)، وأحمد ١٣/٣ و٦٣ و٧٤ من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يَخْلُصُ المؤمنونَ من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هُذِّبُوا ونُقُّوا، أُذِنَ لهم في دخول الجنة، فوالذي نفسُ محمد بيده، لأحدُهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا» وانظر ص ٤٥٥.
(٣) ص ٣٣٩.
(٤) كذا الأصول بحذف الفاء، والجادة إثباتُها، وإن كان ما هنا له وجه.
(٥) انظر «حادي الأرواح» ص ١١ ــ ١٩.

حتى نبغت نَابِغَةٌ مِن المعتزلة والقَدَرِيَّة، فأنكرت ذلك، وقالت: بل يُنشِئُهُما[1] اللّـهُ يَوْمَ القيامة!! وحملهم على ذلك أصلُهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يَفْعَلُهُ الله، وأنه ينبغي أن يَفْعَلَ كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسُوه على خَلْقِه في أفعالهم، فهم مُشَبِّهَةٌ في الأفعالِ، ودخل التجهُّمُ فيهم، فَصَارُوا مع ذلك مُعَطِّلَة! وقالُوا: خَلْقُ الجنةِ قَبْلَ الجزاء عَبَثٌ! لأنها تَصِيرُ معطلةً مُدَداً متطاولة!! فردوا مِنَ النصوصِ ما خالف هٰذه الشريعة الباطِلَةَ التي وضعوها للرب تعـالى، وحرَّفـوا النُّصُوصَ عن مواضعها، وضلَّلوا وبدَّعوا مَنْ خالف شَرِيعَتَهُم.

257

فَمِنْ نُصوصِ الكِتَابِ: قَوْلُهُ تعالى عن الجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذينَ آمَنُوا بالله وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]. وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]. ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً * لِلطَّـٰغِينَ مَـَٔاباً﴾ [النبأ: ٢١ ــ ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَد رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْـرَىٰ * عِنـْدَ سِـدْرَةِ المُنْتَهَىٰ * عِنـْدَهَـا جَنَّـةُ الـمَـأْوَىٰ﴾ [النجم: ١٣ ــ ١٥]. وقد رأى النبـيُّ ﷺ سِدْرَةَ المنتهى، ورأى عندَها جَنَّةَ المأوى. كما في «الصحيحين»، من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه، في قصة الإسراء، وفي آخِرِه: «ثُمَّ انْطَلَقَ بـي جبريلُ حتَّى أَتَى سِدْرَةَ المُنْتَهَى، فَغَشِيَها أَلْوَانٌ لا أَدْرِي ما هي، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فإذا فيها جَنَابِذُ اللـؤلؤ، وإذا تُرَابُهَا المِسْكُ»[2].

وفي «الصحيحين» مِن حديثِ عَبْدِالله بنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ أَحَدَكُم إذا مَاتَ عُرِضَ عَلَيهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ

(١) في (أ) و (ج) و (د): ينشئها.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٢٧٥، والجنابذ جمع جُنْبُذَة: ما ارتفع من الشيء واستدار كالقبة.

والعَشِيِّ، إنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وإنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقال[1]: هذا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللّٰهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2].

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ، رضي الله عنه وفيه: «يُنادي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فافْرُشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وافتَحُوا لَهُ باباً إلى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأتيهِ مِنْ رَوْحِهَا وطِيبِهَا...»[3].

وتَقَدَّمَ حَدِيثُ أنسٍ بمعنى حديث البَراء.

وفي «صحيح مسلم»، عن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها، قالت: خَسَفَتِ الشَّمسُ في حياة[4] رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، فذكرت الحديثَ، وفيه: وقالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «رَأيتُ في مَقَامي هذا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُم به، حَتَّى لَقَد رَأَيْتُنِي آخُذُ قِطْفاً مِنَ الجَنَّةِ حِينَ رَأَيتُمُوني أُقَدِّمُ[5]. وَلَقَدْ رَأَيتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضاً حِينَ رَأَيتُمُوني تَأَخَّرتُ»[6].

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن عبدالله بن عباس، قال: انخَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ فذكر الحديثَ، وفيه:

---

(١) في (ب): يقال له.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/٢٣٩، ومن طريقه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦)، وأحمد ٢/١١٣، والنسائي ٤/١٠٧، وأخرجه من طرق عن نافع عن ابن عمر البخاريُّ (٣٢٤٠) و(٦٥١٥)، وأحمد ٢/١٦ و٥١ و١٢٣، والترمذي (١٠٧٢)، والنسائي ٤/١٠٦ ــ ١٠٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٧٣.

(٤) في (ب): «على عهد»، وهي رواية لمسلم.

(٥) قال النووي: ضبطناه بضم الهمزة وفتح القاف وكسر الدال المشددة، ومعناه: أقدم نفسي أو رجلي، وكذا صرح القاضي عياض بضبطه.

(٦) قطعة من حديث مطول. أخرجه مسلم (٩٠١) (٣)، والبخاري (١٢١٢)، والنسائي ٣/١٣٠ ــ ١٣٢.

فَقَـالُوا: يـا رَسُولَ اللَّهِ رَأَينـاكَ تَناوَلْتَ شَيْئـاً في مَقامِـكَ، ثُمَّ رَأَيناكَ تَكعْكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيتُ الجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ[1] عُنْقُوداً، وَلَو أَصَبْتُهُ، لأكلتُم مِنْهُ ما بَقِيَتِ الدُّنيا، ورأيتُ[2] النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مَنْظَراً كاليَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيتُ أَكثَر أَهْلِهَا النِّسَاءَ»، قَالُوا: بِمَ، يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ»، قِيْلَ: أَيَكْفُرْنَ[3] باللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرنَ العَشِيرَ، ويَكْفُرْنَ الإِحسَانَ، لو أَحْسَنتَ إلى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّه، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: ما رَأَيتُ خَيْراً قَطُّ!!»[4].

٢٥٨ وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس: «وايمُ الذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ رَأَيتُم ما رَأَيتُ، لَضَحِكتُمْ قليـلاً وَبَكَيْتُم كثيراً». قـالُوا: ومـا رَأَيتَ يا رَسُولَ الله؟ قالَ: «رَأَيتُ الجَنَّةَ والنَّارَ»[5].

وفي «الموطأ» و«السنن»، مِنْ حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّما نَسَمَةُ المُـؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ، حتَّى يَرْجِعَها[6] اللَّهُ إلى جَسَدِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[7].

---

(١) في الأصول: وتناولت، والمثبت من «الصحيحين».

(٢) في (ب): وأريت.

(٣) في (ب): يكفرن.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧). وقوله: «تكعكعت» معناه: تأخرت، وفي «صحيح مسلم»: «ثم رأيناك كففت» بفاءين خفيفتين.

(٥) أخرجه مسلم (٤٢٦)، والنسائي ٨٣/٣، ولفظه بتمامه: «أيها الناس إني إمامكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام، ولا بالانصراف، فإني أراكم أمامي ومن خلفي» ثم قال: «والذي نفس محمد بيده، لو رَأيتُم ما رأيتُ لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً» قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رأيت الجنة والنار».

(٦) في «الموطأ» و«المسند»: حتى يرجعه، وفي النسائي: يبعثه، وفي ابن ماجه: حتى يرجع إلى جسده.

(٧) تقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق (١).

وهٰذا صَرِيحٌ في دخولِ الرُّوحِ الجنةَ قَبْلَ يَوْمِ القيامة.

وفي «صحيح مسلم» و«السنن» و«المسند»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رَسولَ الله ﷺ قال: «لمَّا خَلَقَ اللّٰهُ الجَنَّةَ والنَّارَ، أَرسَلَ جبريل إلى الجَنَّةِ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فانظُر إليها، وإلى ما أَعْدَدْتُ لأَهْلِها فيها، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إليها وإلى ما أَعَدَّ اللّٰهُ لأَهْلِهَا فيها، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِك، لا يَسمَعُ بها أَحَدٌ إلَّا دَخَلَها، فَأَمَرَ بالجَنَّةِ، فَحُفَّتْ بِالمَكَارِهِ، فقالَ: ارجِعْ، فانظُرْ إليها، وإلى ما أَعددتُ لأَهْلِهَا فيها، قالَ: فَنَظَرَ إليها، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِك، لَقَد خَشِيتُ أَنْ لا يدخُلَها أحدٌ، قال: ثم أَرسَلَهُ إلى النَّار، قالَ: اذْهَبْ فانْظُرْ إليها، وإلى ما أعدَدْتُ لأَهْلهَا فيها، قالَ: فَنَظَر إليها، فإذا هي يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِك، لا يَدخُلُها أحدٌ سَمِعَ بها، فَأَمَرَ بها، فَحُفَّتْ بالشَّهوَاتِ، ثُمَّ قَالَ: اذهَبْ، فانظُر إلى ما أَعددتُ لأَهْلِهَا فيها، فَذَهَبَ فَنظَرَ إليها، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَقَد خَشِيتُ أَنْ لَا يَنْجُوَ منها أَحَدٌ إلَّا دَخَلَها»[1]. ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما على قولِ مَنْ قال؛ إنَّ الجنةَ الموعودَ بها هي الجنةُ التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقَوْلُ بوجودها الآن ظَاهِرٌ، والخلافُ في ذلك معروف.

وأما شُبهةُ[2] مَنْ قال: إنها لم تُخْلَقْ بَعْدُ، وهي: أنها لو كانت

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٤٤)، والترمذي (٢٥٦٣)، والنسائي ٧/٣ ـ ٤، وأحمد ٢/٣٣٢ و٣٥٤ و٣٧٣، وسنده حسن. ولم يخرجه مسلم بطوله كما قال الشارح، وإنما هو عنده (٢٨٢٢)، من حديث أنس بلفظ: «حُفت الجنة بالمكاره، وحُفت النار بالشهوات». ورواه مختصراً من حديثه أيضاً الدارمي ٢/٣٣٩، وأحمد ٣/١٥٣ و٢٥٤ و٢٨٤.

(٢) انظر «حادي الأرواح» ص ٣٤ ـ ٣٧.

مخلوقة الآن، لوجب اضطراراً أن تفنى يَوْمَ القيامَةِ، وأن يَهْلِكَ كُلُّ مَنْ فيها ويموت، لِقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. و ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد روى الترمذي في «جامعه»، من حديث ابنِ مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: «لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بي، فَقَالَ: يا مُحَمَّدُ، أَقْرِىء أُمَّتَكَ مني السَّلامَ، وأَخبِرْهُم أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّربَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وَأَنَّها قِيْعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَها سُبْحَانَ اللّهِ، والحَمْدُ للّهِ، ولا إلٰه إِلَّا اللّهُ، واللّهُ أَكبَرُ»[1]، قال: هذا حديث حسن غريب.

وفيه أيضاً مِنْ حديثِ أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، أنه قال: «مَنْ قال: سُبْحَانَ اللّهِ وبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ في الجَنَّةِ»[2]، قال: هٰذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، قالوا: فلو كانت مَخْلُوقَةً مفروغاً منها لم تكن قِيعَاناً، ولم يكن لهٰذا الغِرَاسِ معنى.

قالوا: وكذا قَوْلُه تعالى عن امرأةِ فرعون إنها قالت: ﴿رَبِّ ابنِ لي عِنْدَكَ بَيْتاً في الجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٥٨) من حديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود مرفوعاً وحسنه مع أن عبدالرحمن بن إسحاق قد اتفقوا على ضعفه، وتحسينُ الشيخ ناصرالدين له في «الأحاديث الصحيحة» رقم (١٠٥) بشاهدين من حديث أبي أيوب وابن عمر لا يتجه، لأنهما على ضعفهما لا يصلحان أن يكونا شاهداً له، لأنهما يختلفان من جهة المعنى عن حديث ابن مسعود، ففيهما أن غراس الجنة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وفي حديث ابن مسعود: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». انظر «المسند» ٤١٨/٥ و «مجمع الزوائد» ٩٨/١٠.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٠) و (٣٤٦١)، ورجاله ثقات، إلا أن فيه تدليس أبي الزبير، ومع ذلك فقد قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث أبي الزبير، عن جابر.

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنَّها الآن مَعْدُومَةٌ بمنزلة النفخ في الصُّورِ، وقيام الناس مِن القبور، فهٰذا باطل، يَرُدُّهُ ما تَقَدَّم مِن الأدلة وأمثالها مما لم يُذْكَر، وإن أردتُم أنها لم يكمل خَلْقُ جميع ما أعدَّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يَزَالُ الله يُحدِثُ فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دَخَلَها المؤمنونَ، أحدث الله فيها عِنْدَ دخولهم أموراً أخر، فهذا حقٌّ لا يُمكن رَدُّهُ، وأدلتُكم هٰذه إنما تدل على هٰذا القدر. ٢٥٩

وأما احتجاجُكم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] فأُتِيتُم مِن سُوءِ فهمكم معنى الآية، واحتجاجُكُم بها على عدم وجود الجنةِ والنار الآن نظيرُ احتجاجِ إخوانِكم بها على فنائِهما وخرابهما ومَوْتِ أهلهما!! فلم تُوفَّقوا أَنْتُمْ ولا إخْوانُكم لِفهم معنى الآية، وإنما وُفِّقَ لذلك أئمةُ الإِسلام، فَمِنْ كلامهم: أن المرادَ كُلُّ شيء مما كَتَبَ الله عليه الفَنَاء والهلاك، هالك، والجَنَّةُ والنارُ خُلِقَتَا للبقاء لا لِلفناء، وكذلك العَرْشُ، فإنه سَقْفُ الجنةِ، وقيل: المُرَادُ إلا مُلْكَهُ، وقيل: إلا ما أُرِيدَ به وَجْهُه، وقيل: إنَّ الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، فقالت المَلَائِكَةُ: هَلَكَ أَهْلُ الأرضِ، وَطَمِعُوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أَهْلِ السَّماءِ والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، لأنه حيٌّ لا يموتُ، فأَيْقَنَتِ الملائكةُ عند ذلك بالمَوْتِ، وإنما قالُوا ذلك توفيقاً بَيْنَها وبَيْنَ النصوصِ المحكمة، الدالةِ على بقاء الجنة، وعلى بَقَاءِ النار أيضاً، على ما يُذْكَرُ عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، هٰذا قولُ جمهور الأئمة مِن السَّلف والخلف.

وقال ببقاء الجنة وفناء النَّارِ جماعة منهم من السلف[1] والخلف، والقولان مذكوران في كثيرٍ من كُتُبِ التفسيرِ وغَيْرِها.

وقال بفناءِ الجنةِ والنَّارِ الجَهْمُ بنُ صفوان إمامُ المعطِّلَةِ، وليس له سَلَفٌ قَطُّ، لا مِن الصحابة ولا مِنَ التابعين لهم بإحسانٍ، ولا مِنْ أئمة المسلمين، ولا مِن أهلِ السنة، وأنكره عليه عَامَّةُ أهل السنة، وكفَّرُوهُ به، وصاحوا به وبأتباعه مِن أقطارِ الأرض، وهٰذا قاله لأصله الفاسِدِ الذي اعتقده، وهو امتِنَاعُ وجودِ ما[2] لا يتناهى مِنَ الحوادث! وهو عُمْدَةُ أهلِ الكلامِ المذمومِ، التي استدلُّوا بها على حدوثِ الأجسامِ، وحدوثِ ما لم يَخْلُ مِنَ الحوادث، وجعلُوا ذلك عُمْدَتَهُمْ في حدوثِ العالم، فرأى الجهم أن ما يمنَعُ من حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لها في الماضي يمنعُه في المستقبل!! فَدَوامُ الفعل عِنْدَهُ على الربِّ في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهُذَيْلِ العَلَّاف شيخُ المعتزلة وافقه على هٰذا الأصل، لكن قال: إن هٰذا يقتضي فَنَاءَ الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سُكُونٍ دائم، لا يَقْدِرُ أحدٌ منهم على حركة!! وقد تَقَدَّمَ[3] الإشارةُ إلى اختلافِ النَّاسِ في

---

(١) وما يُروى عن بعض السلف من القول بفناء النار ــ إن صح ــ قول ضعيف مرجوح مخالف للأدلة القطعية من الكتاب والسنة الدالة على بقاء النار أبد الآباد، وبقاء أهلها فيها، مثل قوله سبحانه: ﴿كذلك يُريهم اللّٰهُ أعمالَهم حسراتٍ عليْهم وما هم بخارجينَ مِنَ النارِ﴾، ومثل قوله عز وجل: ﴿يريدون أن يخرجوا من النار وما هُمْ بخارجين منها ولهم عذابٌ مقيم﴾، ومثل ما صح في أحاديث الشفاعة، وأنه لا يبقى في النار إلا من حبسه القرآن، وهم الكفار، أما من دخلها من الموحدين، فإنه لا بد من خروجه منها برحمة أرحم الراحمين.

(٢) «ما» سقطت من (أ) و(ب) و(ج) وهي في (د) و«حادي الأرواح» ص ٢٤٥.

(٣) في (ب): تقدمت.

تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألةُ دوام فَاعِلِيَّةِ الربِّ تعالى، وهو لم يَزَلْ ربّاً قادراً فعالاً لما يُرِيدُ، فإنَّه لم يزل حيّاً عليماً قديراً. وَمِنَ المحال أن يَكُونَ الفِعْلُ ممتنعاً عليه لذاته، ثم يَنْقَلِبُ، فيصير ممكناً لذاته، من غير تَجَدُّدِ شيءٍ، وليس للأول حَدٌّ محدود حتى يَصِيرَ الفِعْلُ ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قَبْلَهُ ممتنعاً عليه، فهٰذا القَوْلُ تصوُّره كافٍ في الجزم بفساده. ٢٦٠

فأما أَبَدِيَّةُ الجنة، وأنها لا تفنى ولا تَبِيدُ، فهٰذا مما يُعْلَمُ بالضرورة[1] أنَّ الرسولَ ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فيها ما دَامَتِ السَّمَـٰوٰتُ والأَرْضُ إلاَّ ما شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]، أي: غير مقطوع، ولا يُنافي ذٰلك قوله[2]: ﴿إلاَّ ما شَاءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السَّلَفُ في هٰذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدةَ مُكثهم في النار، وهذا يكونُ لمن دخل منهم إلى النار، ثم أُخْرِجَ منها، لا لِكُلِّهم.

وقيل: إلا مدةَ مقامِهِمْ في الموقِف، وقيل: إلا مدةَ مقامهم في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناءُ استثناه الربُّ ولا يَفْعَلُه، كما تَقُولُ: واللّهِ لأضربنَّك إلا أن أرى غَيْرَ ذلك، وأنت لا تراه، بل[3] تَجْزِمُ بضربه.

وقيل: «إلا» بمعنى الواو، وهٰذا على قولِ بعض النحاة، وهو ضعيف، وسيبويه يجعل «إلا» بمعنى «لكن» فيكون الاستثناءُ منقطعاً، ورجَّحَهُ ابنُ جرير، وقال: إنَّ الله تعالى لا خُلْفَ لوعده، وقد وَصَلَ الاستثناء بقوله:

---

(١) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٢) في «حادي الأرواح»: ولا تنافي بين ذلك وبين قوله.

(٣) في (ب): وأنت.

﴿عطاءً غَيْرَ مجذوذ﴾[1]، قالوا: ونظيرُه أن تقولَ: أسكنتُك داري حولاً إلا ما شِئْتُ، أي: سوى ما شئت، أو لكن ما شئت مِن الزيادةِ عليه.

وقيل: الاستثناءُ لإعلامهم بأنَّهم مع خُلُودِهِم في مشيئةِ الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا يُنَافِي ذلك عزيمَته وجزمَه لهم بالخُلُود، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بالذي أَوْحَيْنَا إليكَ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَينا وكيلاً﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله: ﴿قُل لَوْ شَاءَ اللَّهُ ما تَلَوتُهُ عَلَيْكُم وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]. ونَظَائِرُهُ كثيرةٌ، يُخْبِرُ عبادَه سبحانه أن الأُمُورَ كُلَّها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يَكُنْ.

وقيل: إن «ما» بمعنى «مَنْ» أي: إلا مَنْ شاء اللَّهُ دخولَه النار بذنوبه من السعداء. وقيل: غَيْرُ ذلك[2]، وعلى كل تقدير فهذا الاستثناء[3] مِنَ المتشابه، وقوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾، مُحْكَمٌ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿إنَّ هٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أُكُلُها دَائِمٌ وَظِلُّها﴾ [الرعد: ٣٥]. وقوله: ﴿وَمَا هُم منها بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقد أكَّد الله خُلُودَ أهلِ الجنة بالتأبيد في عِدَّةِ مواضِعَ من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتَ إلَّا المَوْتَةَ الأُولى﴾ [الدخان: ٥٦]، وهذا الاستثناءُ منقطِعٌ، وإذا ضَمَمْتَه إلى الاستثناءِ في قولِه تعالى: ﴿إلَّا

---

(١) انظر «جامع البيان» ١٥/٤٨٨.

(٢) هو من كلام ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٢٢٢، وتمامه: «وهذه الأقوال متقاربة ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلَّا وقتاً يشاء ألا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النار مدة...».

(٣) في «حادي الأرواح» ص ٢٤٤: فهذه الآية.

ما شَاءَ رَبُّكَ﴾ تبين لك[1] المُرَاد من الآيتين، واستثناءُ الوقتِ الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتةِ الأُولى من جملةِ الموت، فهذه موتة تقدَّمت على حياتهم الأَبَدِيَّةِ، وذاك مفارقةٌ للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

٢٦١ والأَدِلَّةُ من السنة على أبديَّةِ الجنة ودوامها كثيرةٌ، كقوله ﷺ: «مَنْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ يَنْعَمُ وَلاَ يَبْأَسُ، وَيَخْلُدُ وَلاَ يَمُوتُ»[2]. وقوله: «يُنَادي مُنَادٍ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، إنَّ لَكُم أَنْ تَصِحُّوا، فَلاَ تَسْقَمُوا أَبَدَاً، وَأَنْ تَشِبُّوا، فَلاَ تَهْرَمُوا أَبَدَاً، وَأَنْ تَحْيَوْا، فَلاَ تَمُوتُوا أَبَدَاً»[3].

وتقدم ذِكْرُ ذبحِ الموت بَيْنَ الجنة والنار، ويقال: «يا أَهْلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّار، خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ»[4].

الأقوال في أبدية النار

وأما أَبَدِيَّةُ النَّارِ ودوامُها، فللناس في ذلك ثمانيةُ أقوالٍ:

أَحَدُهَا: أن مَنْ دخلها لا يَخْرُجُ منها أبدَ الآبد، وهٰذا قولُ الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أَهْلَهَا يُعذَّبون فيها، ثم تَنْقَلِبُ طبيعتُهم، وتبقى طبيعةً

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «أن»، والمثبت من «حادي الأرواح».

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلمٌ (٢٨٣٦) بلفظ: «من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه» وأخرجه الدارمي ٢/٣٣٢، وأحمد ٢/٣٧٠ و٤٠٧ و٤١٦ و٤٦٢ بلفظ: «من دخل الجنة ينعم ولا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه، وله في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري مسلمٌ (٢٨٣٧)، والترمذي (٣٢٤٦)، وأحمد ٢/٣١٩ و٣/٣٨ و٩٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٣٢٩، والدارمي ٢/٣٣٤، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٨٣).

(٤) تقدم تخريجه ص ٩٣ تعليق (١).

نارية يتلذَّذُونَ بها لموافقتها لِطبعهم! وهٰذا قَوْلُ إمامِ الاتحادية ابنِ عَرَبِيٍّ الطائي[1]!!

الثالث: أن أَهْلَها يُعذَّبُونَ فيها إلى وَقْتٍ محدود، ثم يُخْرَجُونَ منها، ويَخْلُفُهم فيها قومٌ آخرُونَ، وهٰذا القوْلُ حكاه اليَهُودُ للنبيِّ ﷺ، وأَكْذَبَهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عزَّ مِنْ قائِلٍ: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذتُم عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ما لا تَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَٰبُ النَّارِ هُم فيها خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠ ـ ٨١].

الرابع: يَخْرُجُونَ منها، وتَبْقَى على حالِها ليس فيها أحد.

الخامس: أنَّها تفنى بنفسها، لأنها حادثة، وما ثَبَتَ حُدُوثُه استحال بَقَاؤُهُ!! وهٰذا قَوْلُ الجهمِ وشيعته، ولا فَرْقَ عندَه في ذلك بَيْنَ الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تَفْنَى حَرَكَاتُ أهلها، ويصيرون جماداً، لا يُحِسُّون بألمٍ، وهٰذا قولُ أبـي الهُذيل العلاَّف كما تقدم.

السابع: أن الله يُخْرِجُ منها مَنْ يَشَاءُ، كما ورد في السنة، ثم يُبْقِيهَا ما يشاء ثم يُفنيها، فإنَّه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يُخْرِجُ منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفارُ، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله.

---

(١) انظر «الفصوص» ص ٩٣ ــ ٩٤ تحقيق وتعليق أبـي العلاء عفيفي.

وما عدا هذين القولين الأخيرين[1] ظاهرُ البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة ينظر في دليلهما[2].

فَمِنْ أدِلَّةِ القولِ الأول[3] منهما[4]: قوله تعالى: ﴿قالَ النَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَالِدينَ فيها إلَّا مَا شاءَ اللّـهُ إنَّ رَبَّكَ حكيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وقولُه تعالى: ﴿فأمَّا الذينَ شَقُوا ففي النَّار لَهُم فيها زَفيرٌ وَشَهيقٌ * خـٰلِدِينَ فيها ما دَامَتِ السَّمـٰوٰتُ والأَرْضُ إلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُريدُ﴾ [هود: ١٠٦ ـ ١٠٧]. ولم يأت بعد هـٰذين[5] الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنـة، وهو قـوله: ﴿عَـطَاءً غَيْرَ مَجْـذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. وقوله تعالى: ﴿لَـٰبِثِينَ فيها أَحْقَاباً﴾ [النبأ: ٢٣].

وهذا القول ـ أعني القول بفناء النار دون الجنة ـ منقولٌ عن عُمَرَ، وابنِ مسعود، وأبـي هريرة، وأبـي سعيد، وغيرهم[6]. ٢٦٢

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): الآخرين، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٢) تقدم في الصفحة ٦٢١ت (١) القول بأن ما يروى عن بعض السلف بفناء النار قول مؤوف مرجوح لمخالفته للأدلة الصحيحة، والقول الصحيح في هذا: هو أن الجنة والنار لا تفنيان، وللإمام الحافظ علي بن عبدالكافي السبكي رسالة في هذا الموضوع أسماها: «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهي نفيسة في بابها، فلتراجع. وقد تولى الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) الردَّ على القائلين بفناء النار بأسلوب علمي متين في رسالته: «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار»..

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٤٩ ـ ٢٥٤، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣٥٤ ـ ٣٥٧..

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): هذا.

(٦) أثر عمر أخرجه عبد بن حميد من طريق سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب... وهذا سند ضعيف لانقطاعه، فإن الحسن لم يسمعه من عمر، ومراسيل الحسن عندهم واهية، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، قال ابن سيرين ـ فيما نقله عنه الدارقطني في «سننه» ١/١٧١، وكان عالماً =

. . . .

= بأبي العالية والحسن ـ: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا عنه.

وأثر ابن مسعود: «ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد»، وعن أبي هريرة مثله، علقهما الإمام البغوي في تفسيره ٣٩٨/٤، ثم قال بإثرهما: ومعناه عند أهل السنة ـ إن ثبت ـ أنه لا يبقى فيهما أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار، فممتلئة أبداً.

وقد أخرج الطبري أثر ابن مسعود في «تفسيره» ٤٨٤/٥ بسند تالف لا يعبأ به، ولا يعول عليه، وأما أثر أبي هريرة، فقد ذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٢٥٢ من رواية إسحاق بن راهويه، حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ قوله: ﴿فأمَّا الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق..﴾ الآية. قال عبيدالله ـ وهو شيخ إسحاق ـ: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين. وسنده صحيح، ولكنه كما ترى لا يدل على المدعى.

وأثر أبي سعيد أورده الطبري في «تفسيره» ٤٨٢/١٨ من طريق عبدالرزاق، عن ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد (يعني: الخدري)، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إلاَّ ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد﴾ قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه. وهو ـ وإن كان صحيح الإسناد ـ محمول على الموحدين، فقد أورده ابن جرير بعد أن نقل قول من قال في تأويل معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا ما شاء ربك﴾: إنه في أهل التوحيد، وقالوا: معنى قوله: ﴿إلا ما شاء ربك﴾ إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم، فلا يدخلهم النار، ووجهوا الاستثناء إلى أنه من قوله: ﴿فأمَّا الذين شقوا ففي النار﴾ ﴿إلا ما شاء الله﴾ لا من الخلود.

وأخرج يعقوب بن سفيان في «تاريخه» ١٠٣/٢ من طريق بندار، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو قال: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. ثم قال يعقوب: قال أبو داود: وحدثنا علي بن سلمة، عن ثابت، قال: سألت الحسن عن هذا الحديث، فأنكره. وأبو بلج ـ واسمه يحيى بن سليم أو ابن أبي سليم ـ مختلف فيه، وقد استنكر له الإمام الذهبي في «الميزان» ٣٨٥/٤ هذا الأثر، وعدَّه من بلاياه. فقد بان بما ذكرنا أن القول بفناء النار لا يثبت عن أحد من الصحابة، وأن ما صح عنهم من عبارات لا تدل على المدعى، وهو القول بفناء النار.

وقد روى عَبْدُ بن حميد في «تفسيره» المشهور، بسنده إلى عمر رضي الله عنه، أنه قال: «لو لَبِثَ أَهْلُ النَّارِ في النَّارِ كَقَدْرِ رَمْلِ عالج، لكَانَ لَهُم عَلَى ذٰلِكَ وَقْتٌ يَخرُجُونَ فِيهِ»، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَـٰبِثِينَ فيها أَحْقَاباً﴾ [النبأ: ٢٣]. قالوا: والنار موجَب غضبه، والجنة موجَب رحمته، وقد قال ﷺ: «لمَّا قَضَى اللّـٰهُ الخَلْقَ، كَتَبَ كِتَاباً، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَت غَضَبِي»[1]، وفي رواية: «تَغْلِبُ غضبي»، رواه البخاري في «صحيحه» من حديث[2] أبي هريرة رضي الله عنه.

قالوا: والله سبحانه يُخْبِرُ عن العذاب أنه: ﴿عَذَاب يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و﴿أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]. و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. ولم يخبر[3] ولا في موضعٍ واحد عن النعيم أنه نعيمُ يومٍ، وقد قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حِكَايةً عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر: ٧]. فلا بُدَّ أن تَسَعَ رحمتُه هؤلاء المعذَّبين، فلو بَقُوا في العذابِ لا إلى غاية لم تَسَعْهُمْ رَحْمَتُه، وقد ثبت في «الصحيح» تَقْدِيرُ يَوْمِ القِيَامَةِ بخمسينَ ألف سنة[4]، والمعذَّبون فيها

---

(١) متفق عليه، وقد تقدم ص ٣٧٦، التعليق (٤).

(٢) في (ب): عن أبي هريرة.

(٣) «ولم يخبر» سقطت من (ب).

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٩٨٧)، والنسائي ٥/١٢ــ١٤، وأبو داود (١٦٥٨)، والطيالسي (٢٤٤٠)، وأحمد ٢/٢٦٢ و ٣٨٣ و ٤٩٠، والبغوي (١٥٦٢)، وصححه ابن خزيمة (٢٢٥٣)، وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد ٢/١١٢، وعن ابن عمرو عند الحاكم ٤/٥٧٢، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٦/٣٢٤، وزاد نسبته إلى الطبراني، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في «البعث».

متفاوتون في مدة لُبْثِهِمْ في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أَحْكَمِ الحَاكِمين، ورحمةِ أرحم الراحمين أن يَخْلُقَ خلقاً يُعَذِّبُهم أَبَدَ الآبادِ عذاباً سرمداً لا نهايةَ له، وأما أنه يخلق خلقاً يُنْعِمُ عليهم، ويُحْسِنُ إليهم نعيماً سَرْمَداً، فَمِنْ مقتضى الحكمة، والإحْسَانُ مرادٌ لـذاته، والانتقامُ مُرَادٌ بالعرض.

قالوا: وما وَرَدَ مِن الخُلُودِ فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابَها مقيم، وأنه غرام، كُـلُّـهُ حق مسلَّم، لا نِزَاعَ فيه، وذلك يقتضي الخُلُودَ في دارِ العذاب ما دامت باقيةً، وإنما يخرج منها في حالِ بقائها أَهْلُ التوحيد. فَفَرْقٌ بين من يَخْرُجُ من الحبس وهو حَبْسٌ على حاله، وبين مَنْ يَبْطُلُ حبسُه بخرابِ الحبس وانتقاضه.

وَمِنْ أدلة القائلين ببقائها، وعَدَمِ فنائها: قوله: ﴿وَلَهُم عَذَابٌ مُّقيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿لا يُفَتَّرُ عَنْهُم وَهُم فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]. ﴿فَلَنْ نَّزِيدَكُم إلَّا عَذَاباً﴾ [النبأ: ٣٠] ﴿خَـٰلِدِينَ فيها أَبَدَاً﴾ [البينة: ٨]. ﴿وَمَا هُم مِّنها بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]. ﴿وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿لا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿لا يُقضَى عَلَيهِم فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِنْ عَذَابِها﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿إنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي مقيماً لازماً.

وقد دلَّتِ السُّنَّةُ المستفيضةُ أنه يَخْرُجُ من النارِ مَنْ قال: لا إله إلا الله، وأحاديثُ الشفاعة صريحةٌ في خُرُوجِ عُصاةِ الموحِّدِينَ من النار، وأن هٰذا حُكْمٌ مختصٌ بهم، فلو خرج الكُفَّارُ منها، لكانوا بمنزلتهم، ولم يَخْتَصَّ الخُرُوجُ بأهلِ الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «وخَلَقَ لهما أهلاً». قال تعالى: ﴿وَلَقَد ذَرَأنا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الجِنِّ والإنس﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دُعِيَ رَسُولُ اللّـهِ ﷺ إلى جِنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّـهِ، طُوبَى لِهٰذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الجَنَّةِ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدرِكْهُ، فَقَالَ: «أَوَ غَيْر ذٰلِكَ يا عَائِشَةُ، إنَّ اللّـهَ خَلَقَ لِلجَنَّةِ أَهْلاً، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم في أَصْلَابِ آبائِهِم، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلاً، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم في أَصْلابِ آبائِهِم» رواه مسلم وأبو داود والنسائي [١]. ٢٦٣

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإنْسـٰنَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً * إنَّا هَـدَيْنَـٰهُ السَّبِيـلَ إمَّـا شَـاكِـراً وإمَّا كَفُـوراً﴾ [الدهر: ٢ ـ ٣]. والمراد: الهدايةُ العامة، وأعمُّ منها الهدايةُ المذكورة في قوله تعالى: ﴿الذي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[٢] [طه: ٥٠].

فالمَوْجودَاتُ نوعانِ: أَحَدُهُمـا مُسَخَّر بـطبعه، والثـاني مُتَحرِّكٌ

---

(١) مسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي ٤/٥٧، وأخرجه ابن ماجه (٨٢)، وأحمد ٦/٤١ و٢٠٨، والطيالسي (١٥٧٤)، وابن حبان (١٣٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٥٣.

(٢) الهداية نوعان: هداية دلالة ودعوة وتعليم وإرشاد، وهي لجميع الخلق، وهي التي يقدر عليها الرسل وأتباعهم، قال الله تعالى: ﴿ولكل قوم هادٍ﴾ وقال: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾. وهداية توفيق وتثبيت وإعانة للسير في طريق الخير والنجاة، وهذه الهداية خاصة لله لا يشركه فيها أحد من خلقه، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو يختص بها بمقتضى حكمته مَن يشاء من عباده، وبها يكون العبد مريداً للحق، مؤثراً له، عاملاً به، وبهذا يجمع بين قوله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ وقوله تعالى: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ فالهداية التي أثبتها للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق، والتي نفاها هي الثانية، التي بمعنى الإعانة والتوفيق. انظر «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٦٠، و«مفردات الراغب».

بإرادته، فهدى الأولَ لما سخَّره له طبيعةً، وهَدَى الثاني هِدايةً إراديةً تَابِعَةً لشعوره وعلمه بما ينفعه ويَضُرُّه.

ثم قسَّم هذا النوعَ إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يُريدُ إلا الخيرَ، ولا يتأتى منه إرادةُ سواه، كالملائكة.

ونوعٌ لا يُريدُ إلَّا الشَّرَّ، ولا يتأتى منه إرادةُ سواه، كالشياطين.

ونوع يتأتَّى منه إرادةُ القِسْمَيْنِ، كالإنسان، ثم جعله ثَلَاثَة أصناف: صنفاً يغلب إيمانُه ومعرفتُه وعقلُه هواه وشَهْوَتَه، فَيلْتَحِقُ بالملائكة، وصنفاً عكسه، فَيلْتَحِقُ بالشياطين، وصِنفاً تَغْلِبُ شهوتُه البهيمية عقلَه، فيلتحق بالبهائم.

لا موجود إلا بإيجاد الله

والمقصودُ: أنه سبحانه أعطى الوجودَين: العيني والعِلْمِي، فكما أنه لا مَوْجُود إلا بإيجاده، فلا هِدَايَةَ إلَّا بتعليمه، وذلك كُلُّه مِن الأدِلة على كمالِ قدرته، وثُبُوتِ وحدانيته، وتحقيقِ رُبوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «فَمَنْ شاء منهم إلى الجنَّةِ فضلاً منه، ومَنْ شاء منهم إلى النار عدلاً منه» إلخ. مما يجبُ أن يُعْلَمَ: أن الله تعالى لا يَمْنَعُ الثوابَ إلا إذا منع سَبَبَه، وهو العَمَلُ الصالح، فإنه: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾[1] [طه: ١١٢]. وكذلك لا يُعاقِبُ أحداً إلا بعدَ حصولِ سببِ العقاب، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَٰبَتْكُم مِّنْ مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَت أَيْدِيكُم وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

---

(١) الهضم: النقص، تقول العرب: هضمت لك من حقي، أي: حططت.

وهُوَ سُبْحَانه المُعطي المانِعُ، لا مانِعَ لما أعطى، ولا مُعْطِيَ لما منع. لكن إذا مَنَّ على الإنسان بالإيمانِ والعملِ الصالح، لا يمنعُه موجبُ ذلك أصلاً، بل يُعطِيه من الثوابِ والقُرْبِ ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلبِ بشرٍ، وحيث منعه ذلك، فلانتفاءِ سببه، وهو العملُ الصالح.

ولا ريبَ أنه يهدي مَنْ يشاء، ويُضِلُّ مَنْ يشاء، لكنَّ ذلك كُلَّه حِكْمَةٌ منه وعَدْلٌ، فمنعُه للأسباب التي هي الأعمالُ الصالحة من حكمته وعدله، وأما المسبَّباتُ بعد وجودِ أسبابها، فلا يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسباباً صالحة، إما لفسادٍ في العمل وإما لسببٍ يُعارض موجبَه ومقتضاه، ٢٦٤ فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع، وإذا كان منعُه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يُعْطِ ذلك ابتداء[1] حكمةً منه وعدلاً، فله الحمدُ في الحالين، وهو المحمودُ على كُلِّ حال، كُلُّ عطاء منه فضل، وكُلُّ عقوبة منه عدل، فإنَّه تعالى حكيم يَضَعُ الأشياءَ في مواضعها التي تَصْلُحُ لها، كما قال تعالى: ﴿وإذا جَاءَتْهُم ءَايَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ ما أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ[2]﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أهؤلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيهِم مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ

---

(١) في (أ) و(ب) فوق كلمة «ابتداء»: «ابتلاء» وفوقها في (أ): «ظ»، وفي هامش (د): الظاهر ابتلاء أو ابتداء، وفي (ج): ابتداء ابتلاء.

(٢) في الأصل: رسالاته بالجمع، وهي قراءة ما سوى ابن كثير وحفص من القراء، وأما هما، فقرآ: «رسالته» بالتوحيد. «حجة القراءات» ص ٢٧٠، «الكشف» ١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠، «زاد المسير» ٣/ ١١٨.

بالشَّـٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. ونحو ذلك. وسيأتي لهذا زيادةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى.

قوله: والاستِطَاعَةُ الَّتي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يُوصَفُ المَخْلُوقُ بِهِ [تَكُونُ] مَعَ الفِعْلِ، وأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالوُسْعِ والتمكين وَسَلَامَةِ الآلات، فَـهِـيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللّـهُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الاستطاعة تكون مع الفعل وقبله

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظٌ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلى قسمين[1] ــ كما ذكره الشيخ رحمه الله ــ، هـو[2] قولُ عامة أهلِ السنة، وهو الوسط، وقـالت القدريـة والمعتزلـة: لا تكونُ القدرة إلا قَبْلَ الفعل، وقابلهم طائفةٌ من أهلِ السنة، فقالوا لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامةُ أهلِ السنة: أن للعبدِ قُـدْرَةً هي مناطُ الأمـرِ والنهي، وهٰذه قد تكون قَبله، لا يجبُ أن تكونَ معـه، والقدرة التي يكون بها الفعلُ لا بُدَّ أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأمـا القُدْرَةُ التي من جهـة الصحّة والـوسع، والتَّمكن وسـلامةِ الآلات، فقد تتقدم الأفعال، وهٰذه القدرةُ المذكورة في قولـه تعالى:

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٨/١٢٩ ــ ١٣١ و ٣٧١ ــ ٣٧٦ و ٤٧٩ ــ ٤٨٠، و «درء تعارض العقل والنقل» ١/٦٠ ــ ٦٣.

(٢) في (ب): «وهو» بزيادة الواو، وهو خطأ.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ[1] الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحَجَّ على المستطيع، فلو لم يستطع إلا مَنْ حَجَّ، لم يَكُنِ الحجُّ قد وَجَبَ إلا على مَنْ حج، ولم يُعاقب أحد على ترك الحج! وهٰذا خلافُ المعلوم بالضرورة مِن دين الإسلام.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُم﴾ [التغابن: ١٦]. فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان مَنْ لم يتَّقِ الله لم يستطع التقوى، لم يَكُنْ قد أوجب التقوى إلا على مَنِ اتقى، ولم يُعاقبْ من لم يتق! وهٰذا معلومُ الفساد.

وكذا قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ [المجادلة: ٤]. والمرادُ منه استطاعة الأسبابِ والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه مِنْ قولِ المنافقين: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُم﴾ [التوبة: ٤٣]. وكَذَّبهم في ذلك القَوْل، ولو كانوا أرادوا الاستطاعةَ التي هي حَقِيقَةُ قدرةِ الفعل، ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذَّبهم دل أَنَّهم أرادوا بذلك المرضَ، أو فَقْدَ المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [التوبة: ٩١]، إلى أن قَالَ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الذينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُم أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]. وكذلك قَوْلُه تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُم طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَـٰتِ الْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمرادُ استطاعةُ

٢٦٥

---

(١) في الأصل (حَجُّ) بفتح الحاء، وهي قراءة أبي عمرو، وأكثر القراء، وقرأ حمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: بكسرها، وهما لغتان: الفتح لأهل الحجاز وبني أسد، والكسر لغة أهل نجد. انظر «زاد المسير» و «حجة القراءات» ص ١٧٠.

الآلات والأسباب. ومن ذلك قوله[1] ﷺ لعمران بنِ حُصَين: «صلِّ قَائِماً، فإنْ لَمْ تَسْتَطِع فَقَاعِداً، فإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»[2]. وإنما نفى استطاعة الفعل مَعَها.

وأما دليل ثبوتُ الاستطاعةِ التي هي حَقِيقَةُ القُدْرَةِ، فقد ذكروا فيها قَوْلَه تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، والمرادُ نَفْيُ حقيقةِ القُدرة، لا نَفْيُ الأسبابِ والآلات، لأنَّها كانت ثابتةً. وسيأتي لذلك زِيَادَةُ بيانٍ عند قوله: «ولا يُطِيقُونَ إلا ما كلَّفهم» إن شاء الله تعالى، وكذا قَوْلُ صاحب موسى: ﴿إنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرَاً﴾ [الكهف: ٦٧]. وقوله: ﴿أَلَم أَقُلْ إنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرَاً﴾ [الكهف: ٧٢]. والمراد منه[3] حَقِيقَةُ قدرة الصبر، لا أَسْبَابُ الصبر[4] وآلاته، فإن تلك كانت ثابتةً له، ألا ترى أنَّه عاتبه على ذلك. ولا يُلامُ مَنْ عَدِمَ آلاتِ الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يُلامُ مَن امتنعَ منه الفعلُ لتضييعه قُدْرَةِ الفعل، لاشتغاله بغيرِ ما أمر به أو شغله إياها بضِدِّ ما أمر به، ومن قال: إنَّ القُدْرَةَ لا تَكُونُ إلا حِينَ الفعـــل، يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين، فإنَّ القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجَدُ بدونه.

---

(١) في (ب): قول النبي.

(٢) في الأصول: «فعلى الجنب» والحديث أخرجه البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، وأحمد ٤/٤٢٦، وابن الجارود (٢٣١)، والدارقطني ١/٣٨٠، والبغوي (٩٨٣)، والخطيب في «تاريخه» ٦/٢٤، وابن خزيمة (٩٧٩)، والبيهقي ٢/٣٠٤ و٣٠٥.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

وما قالته القَدَرِيَّةُ بناءً على أصلهم الفاسد وهو إقْدَارُ اللَّهِ للمؤمن والكافر، والبر والفاجر، سواءً، فلا يَقُولُون: إنَّ الله خَصَّ المؤمِنَ المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمانَ، بل هٰذا بنفسه رجَّح الطَّاعَةَ، وهٰذا بنفسه رجَّحَ المعصية! كالوالد الذي أعطى كُلَّ واحدٍ من بنيه سيفاً، فهٰذا جاهد به في سبيلِ الله، وهٰذا قطع به الطريق.

وهٰذا القَوْلُ فاسِدٌ باتفاق أَهْلِ السُّنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نِعْمَةً دينيةً، خصَّه بها دُونَ الكافر، وأنه أعانَه على الطاعة إعانةً لم يُعن بها الكَافِر، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُم الإيمـٰنَ وَزَيَّنَهُ في قُلُوبِكُم وَكَرَّهَ إِلَيْكُم الكُفْرَ والفُسُوقَ والعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فالقدرية يقولون: هٰذا التَّحْبِيبُ والتزيينُ عَامٌّ في كُلِّ الخلق، وهو بمعنى البيانِ وإظهار دلائلِ الحَقِّ، والآية تقتضي أن هٰذا خاصٌّ بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. والكُفَّارُ ليسوا راشدين، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَـٰمِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ في السَّماءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الذينَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وأمثالُ هٰذه الآية في القرآن كثير، يُبَيِّنُ أنه سبحانه هدى هٰذَا وأضلَّ هٰذا. قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ المُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾ [الكهف: ١٧]. وسيأتي لهذه المسألة زِيَادَةُ بيانٍ، إن شاء الله تعالى[1].

٢٦٦

وأيضاً فَقَوْلُ القائِلِ: يُرَجِّحُ بلا مُرَجِّح. إن كان لِقوله: «يرجح»

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/٢٦ ـ ٣١.

معنى زائد على الفعل، فذاك هو السببُ المرجِّحُ، وإن لم يكن له معنى زائد، كان حالُ الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عندَ الفعل، ثم الفعلُ حَصَلَ في إحدى الحالتين دُونَ الأُخرى بـلا مرجِّـحٍ! وهٰذا مكـابرةٌ للعقل!! فلما كان أَصْلُ قَوْلِ القَدَرِيَّةِ: إن فاعلَ الطاعات وتَارِكَها[1] كلاهما في الإعانة والإقدار سـواء امتنـع على أصلهم أَنْ يَكُونَ مع الفِعل قدرةٌ تَخُصُّه، لأن القُدْرَة التي تَخُصُّ الفعلَ لا تَكُونُ للتارك، وإنما تَكُونُ للفاعل، ولا تَكُونُ القُدْرَةُ إلا مِنَ الله تعالى، وهم لما رأوا أنَّ القدرةَ لا بُدَّ أن تَكُونَ قَبْلَ الفعل، قالوا: لا تَكُونُ مع الفعل، لأن القُدرة هي التي يَكُونُ بها الفعلُ والتركُ، وحَالَ وجودِ الفعلِ يمتنِعُ التَّرْكُ، فلهذا قالوا: القُدْرَةُ لا تكونُ إلا قَبْلَ الفعل! وهذا باطل قطعاً، فإنَّ وُجُودَ الأمرِ مع عدمِ بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بُدَّ أن يكونَ جَمِيعُ ما يَتَوقَّفُ عليه الفِعْلُ من الأمور الوجودية موجوداً عندَ الفعل، فَنَقِيضُ قولهم حَقٌّ، وهو: أن الفعل لا بُدَّ أن يكون معه قُدرة.

لكن صار أهلُ الإِثبات هنا حِزبين: حزبٌ قالوا: لا تكونُ القدرة إلا معه، ظنّاً منهم أن القُدْرَةَ نَوْعٌ واحد لا يصلحُ للضدين، وظنّاً من بعضهم أن القدرة عَرَض، فلا تبقى زمانين، فَيَمْتَنِعُ وُجُودُهَا قبل الفعل.

والصوابُ: أن القدرةَ نوعانِ كما تقدم: نوعٌ مصحح للفعل، يُمكن معه الفعلُ والتركُ، وهٰذه هي التي يتعلَّق بها الأمرُ والنهي، وهٰذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبلَ الفعل، وهٰذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجددِ أمثالها عند

---

(١) في (أ) و(د): وتاركهما، وهو سبق قلم.

من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهٰذه قد تصلُح للضِّدَّين، وأمر الله مشروطٌ بهذه الطاقة، فلا يُكلف الله مَنْ ليس معه هٰذه الطاقة، وضِدُّ هذه العجز، كما تقدم.

وأيضاً: فالاسْتِطَاعةُ المَشْرُوطَةُ في الشرع أَخَصُّ مِن الاستطاعة التي يَمْتَنِعُ الفِعْلُ مع عدمها، فإنَّ الاستطاعةَ الشرعيةَ قد تكون ما يُتَصَوَّرُ الفِعْلُ مع عدمها وإن لم يعجز عنه، فالشارعُ يُيَسِّرُ على عباده، ويُرِيدُ بهم اليُسْرَ، ولا يُرِيدُ بهم العُسْرَ، وما جعل عليكم في الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، والمَرِيضُ قد يستطيعُ القِيَامَ مع زيادةِ المرض وتأخُّر بُرئه، فهٰذا في الشرع غَيْرُ مستطيعٍ، لأَجْلِ حُصُولِ الضرر عليه، وإن كان قد يُسمَّى مستطيعاً، فالشَّارِعُ لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكانِ الفِعْلِ، بل يَنْظُرُ إلى لوازم ذلك، فإذا كَانَ الفِعْلُ ممكناً مع المفسدةِ الراجحة، لم تكن هٰذه استطاعةً شرعيةً، كالذي يَقْدِرُ على الحجِّ مع ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ في بدنه أو ماله، أو يُصَلِّي قائماً مع زيادةِ مرضه، أو يَصُومُ الشهرين[1] مع انقطاعه عن معيشته، ونحوِ ذلك. فإذا كان الشَّارِعُ قد اعتبر في المكنة عَدَمَ المفسدة الراجحة، فكيف يُكلِّف مَعَ العجز؟!

٢٦٧

ولكن هٰذه الاستطاعة ــ مع بقائها إلى حين الفعلِ ــ لا تكفي في وجودِ الفعل، ولو كانت كافيةً، لكان التاركُ كالفاعل، بل لا بُدَّ من إحداثِ إعانةٍ أخرى تُقارِنُ، مثل جَعْلِ الفاعلِ مريداً، فإن الفعل لا يَتِمُّ إلا بقُدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة يَدْخُلُ فيها الإِرَادَةُ الجازمة، بخلاف المشروطةِ في التكليف، فإنَّه لا يُشْتَرطُ فيها الإِرَادَةُ، فالله تعالى

---

(١) في (ب): شهرين.

يأمر بالفِعْلِ من لا يُريدُه، لكن لا يأمر به مَنْ لوأراده،لَعَجَزَ عنه. وهكذا أمرُ الناسِ بعضهم لِبعض، فالإنسانُ يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجِزُ عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادةُ الجازمةُ والقُوَّةُ التامةُ، لَزِمَ وُجودُ الفعل، وعلى هذا ينبني تكليفُ ما لا يُطَاقُ، فإن من قال: القُدْرَةُ لا تكونُ إلا مع الفعل، يقول: كُلُّ كافر وفاسق قد كُلِّف ما لا يُطِيقُ، وما لا يُطاق يُفَسَّر بشيئين: بما لا يُطاقُ للعجز عنه، فهذا لم يُكلِّفه اللّهُ أحداً، ويفسَّر بما لا يُطاق للاشتغال بِضِدِّه، فهذا هو الذي وقع فيه التَّكْلِيفُ، كما في أمر العباد بعضِهم بعضاً، فإنهم يُفَرِّقُونَ بَين هٰذا وهٰذا، فلا يأمر السيد عبدَه الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعداً أن يَقُومَ، ويُعْلَمُ الفرقُ بينَ الأمرين بالضرورة[1].

قوله: **وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ اللّهِ وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ.**

ش: اختلف النَّاسُ في أفعال العبادِ الاختيارية[2].

أفعال العباد خلق الله وهم فاعلون لها حقيقة

فزعمت الجبريةُ ـ رئيسُهم الجهمُ بن صفوان الترمذي ـ[3]: أن التدبيرَ في أفعالِ الخلق كُلِّها لله تعالى، وهي كُلُّها اضطرارية، كحركاتِ المرتعِش، والعروقِ النابضة، وحَرَكَاتِ الأشجار، وإضافتُها إلى الخلق مجاز! وهي على حَسَبِ ما يُضَافُ الشيءُ إلى محله دُونَ ما يُضافُ إلى مُحَصِّلِهِ!.

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جَمِيعَ الأفعالِ الاختيارية مِنْ جميع

---

(١) وانظر «مجموع الفتاوى» ٨/ ٢٩٠ ـ ٣٠٢ و٤٦٨ ـ ٤٧٤.
(٢) انظر «شفاء العليل» ص ٤٩ ـ ٥٤.
(٣) وينسب أيضاً: السمرقندي.

الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بِخَلْقِ الله تعالى! واختلفوا فيما بَيْنَهُمْ: أن الله تعالى يَقْدِرُ على أفعالِ العباد أم لا؟!

وقال أهلُ الحقِّ: أَفْعَالُ العِباد بها صاروا مطيعين وعصاةً، وهي مخلوقة لله تعالى، والحقُّ سبحانه وتعالى مُنْفَرِدٌ بخلق المخلوقات، لا خَالِقَ لها سواه، فالجبرية غَلَوْا في إثبات القدر، فَنَفَوْا صُنْعَ العبد أصلاً، كما غَلَتِ المشبِّهةُ في إثباتِ الصفات، فشبَّهوا، والقدرية نفاه القدر جعلوا العِبَادَ خالِقِينَ مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأمة، بل أردأ من المجوسِ، من حيث إن المجوس أَثْبَتَتْ خالِقَيْنِ، وهم أثبتوا خالِقِينَ!!

وهدى اللّهُ المؤمنين أهلَ السنة لما اختلفوا فيه[1] مِن الحقِّ بإذنه، والله يَهْدِي مَنْ يشاءُ إلى صراطٍ مستقيم. فكلُّ دليلٍ صحيحٍ يُقيمهُ الجبريُّ، فإنما يَدُلُّ على أن الله خَالِقُ كُلِّ شيءٍ، وأنه على كُلِّ شيء قدير، وأن أفعالَ العبادِ من جُملة مخلوقاته، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يَدُلُّ على أن العَبْدَ ليسَ بفاعلٍ في الحقيقة ولا مُريدٍ ولا مختار، وأن حركاتِه الاختياريَة بمنزلة حركةِ المرتعش، وهُبوب الرياح، وحركات الأشجار.

وكُلَّ دليلٍ صحيح يقيمه القَدَرِيُّ، فإنما يَدُلُّ على أن العبدَ فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأنه مريدٌ له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافةُ حَقٍّ، ولا يَدُلُّ على أنه غَيْرُ مقدورٍ لله تعالى، وأنه واقعٌ بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممتَ ما مَعَ كُلِّ طائفةٍ منهما من الحق إلى حَقِّ الأُخْرى،

---

(١) سقطت من (ب).

فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، مِن عُمُومِ قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون مِن الأعيان والأفعالِ، وأنَّ العباد فاعلون لأفعالهم حَقِيقَةً، وأنهم يستوجبون عليها المدحَ والذَّمَّ.

وهذا هو الواقعُ في نفس الأمر، فإن أدلةَ الحق لا تتعارضُ، والحقُّ يُصَدِّق بعضُه بعضاً. ويضيقُ هٰذا المختصر عن ذكرِ أدِلَّة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويُستفاد مِن دليلِ كُلِّ فريق بطلانُ قولِ الآخرين ولكن أذكرُ شيئاً مما استدل به كُلٌّ من الفريقين، ثم أُبيِّن أنه لا يَدُلُّ على ما استُدِلَّ عليه مِن الباطل.

الرد على الجبرية والمعتزلة في مسألة أفعال العباد

فمما استدلَّت[1] به الجبريةُ، قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]. فنفى اللّهُ عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فَدَلَّ على أنه لا صُنْعَ للعبد. قالوا: والجزاء غَيْرُ مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يـا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَـالَ: «وَلَا أَنَـا، إلَّا أَنْ يَتَغَمَّـدَنِي اللَّهُ بِـرَحْمَـةٍ مِنْـهُ وَفَضْلٍ»[2].

ومما استدل بـه القدريـةُ، قولُـه تعالى: ﴿فَتَبَـارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ ٢٦٩

(١) في (ب): استدل.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢/٢٥٦ من حديث أبي هريرة، وأخرجه عنه أيضاً البخاري (٥٦٧٣) و(٦٣٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢٠١)، وأحمد ٢/٢٣٥ و٢٥٦ و٢٦٤ و٣٢٦ و٣٤٤ و٣٨٦ و٣٩٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٦٦ و٤٧٣ و٤٨٢ و٤٨٨ و٤٩٥ و٥٠٩ و٥١٤ و٥١٩ و٥٢٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦١)، والبغوي (٤١٩٢) و(٤١٩٣) و(٤١٩٤). وأخرجه من حديث عائشة البخاري (٦٤٦٤) و(٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨)، وأحمد ٦/١٢٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٣٦٩. وأخرجه من حديث جابر مسلم (٢٨١٧)، وأحمد ٣/٣٣٧ و٣٦٢، والدارمي ٢/٣٠٥ ــ ٣٠٦، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمدُ ٣/٥٢.

﴿الْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. قالوا: والجزاءُ مرتَّب على الأعمال ترتيبَ العِـوَضِ، كما قـال تعـالى: ﴿جَـزَاءً بِمَـا كَـانُـوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] و [الأحقاف: ١٤] و [الواقعة: ٢٤]. ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[1] [الأنفال: ١٧]، فهو دليلٌ عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذْ رميت﴾، فعلم أن المثبتَ غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء، فابتداؤه الحذفُ، وانتهاؤه الإصابةُ، وكُلٌّ منهما يُسَمَّى رمياً، فالمعنى حينئذ ـ والله تعالى أعلم ـ: وما أصبت إذْ حذفتَ، ولكنَّ الله أصاب، وإلا فطرْدُ قولِهم: وما صليتَ إذْ صليت، ولكن الله صلَّى! وما صُمْتَ إذْ صمتَ! وما زنيت إذ زنيتَ! وما سَرَقْتَ إذ سَرَقْتَ!! وفسادُ هٰذا ظاهر.

وأما ترتُّبُ الجزاءِ على الأعمال، فقد ضَلَّت فيه الجبريةُ والقدريةُ،

---

(١) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» ٤٢٦/٣: هذه الآية نزلت في شأن رميه صلى الله عليه وسلم المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرَّمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه صلى الله عليه وسلم، مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا قوله في الآية نفسها: ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم﴾، ثم قال: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾، فأخبر أنه هو وحده الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة لدفع المشركين، وتولى دفعهم وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصر مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين. وانظر «الطبري» ٤٤١/١٣ ـ ٤٤٥.

وَهَدَى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة، فإن الباءَ التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات، فالمنفيُّ في قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» باءُ العِوَض، وهو أن يكونَ العملُ كالثمن لدخول الرجلِ إلى الجنة، كما زَعَمتِ المعتزلةُ أن العامِلَ يستحِقُّ[1] دخولَ الجنة على ربِّه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] ونحوها، باء السبب، أي: بسببِ عملكم، والله تعالى هو خالق الأسبابِ والمسببات، فرجع الكُلُّ إلى محضِ فضل الله ورحمته[2].

لا يدخل في عموم «كل» إلا المخلوقات

وأما استدلالُ المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فمعنى الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين، و«الخَلْقُ» يُذْكَرُ ويُرَادُ به التقدير، وهو المُرَادُ هنا، بدليلِ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] و[الزمر: ٦٢] أي: اللَّهُ خَالِقُ كل شيء مخلوق، فدخلت أَفْعَالُ العبادِ في عموم: «كل» وما أفسد قولَهم في إدخال كلامِ الله تعالى في عموم: «كل» الذي هو صفةٌ مِن صفاته، يَسْتَحِيلُ عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالَهم التي هي مخلوقة من عموم. «كل»!! وهل يَدْخُلُ في عموم: «كل» إلا ما هو مخلوق؟! فذاتُه المُقَدَّسَةُ وصفاتُه غيرُ داخلة في هذا العموم، ودخل سائرُ المخلوقات في عمومها، وكذا قولُه تعالى: ﴿واللَّهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. ولا نقول: لأن[3] «ما» مصدرية، أي:

(١) في (ب): مستحق.

(٢) انظر «جامع الرسائل» ص ١٤٦ ـ ١٥٢ لشيخ الإسلام، و«حادي الأرواح» ص ٦١ لابن القيم.

(٣) في مطبوعة مكة: إن.

خلقكم وعملكم؛ إذ سياقُ الآية يأباه، لأن إبراهيمَ عليه السلام إنما أنكر عليهم عِبَادَةَ المنحوتِ، لا النحتَ، والآيَـةُ تدل على أن المنحـوت مخلوقٌ لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو مِنْ آثارِ فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النَّحْتُ مخلوقاً لله تعالى، لم يكن المنحوتُ مخلوقاً له، بل الخشبُ أو الحجرُ لا غير، وذكر أبو الحسين ٢٧٠ البصري(١) إمامُ المتأخرين من المعتزلة: أن العلمَ بأن العبدَ يُحدِثُ فِعْلَهُ ضروري، وذكر الرازي أن افتِقَارَ الفعلِ المحدَث الممكن إلى مرجّح يجب وجُودُهُ عنده، ويمتنِعُ عند عدمه ضَرُورِيٌّ، وكلاهما صَادِقٌ فيما ذكـره من العلم الضروري، ثم ادعـاءُ(٢) كُلٍّ منهمـا أن هٰذا العلم الضروريَّ يُبْطِلُ ما ادعاه الآخر من الـضـرورة، غَيْرُ مُسَلَّم، بل كلاهما صادقٌ فيما ادَّعاه مِن العلم الضروري، وإنما وقع غلطُه في إنكاره ما مع الآخر مِنَ الحقِّ، فإنه لا منافاةَ بَيْنَ كون العبد محدِثاً لفعله وكون هٰذا الإحداث وَجَبَ وجُودُه بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَـا وتَقْـوٰها﴾ [الشمس: ٧ ــ ٨]. فقولـه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وتَقْوٰها﴾ إثباتٌ للقدَر بقوله: فألهمها، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية، وقوله بعد ذلك: ﴿قَـدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّـٰهَـا * وَقَد خَـابَ مَنْ دَسَّـٰهـا﴾ [الشمس: ٩ ــ ١٠] ــ إثباتٌ أيضاً لفعل العبد، ونظائرُ ذلك كثيرة.

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١٦/٢٣٦ ــ ٢٤٤. وأبو الحسين البصري: هو شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلامية، محمد بن علي بن الطيب، كان فصيحاً بليغاً، عَذْبَ العبارة، يتوقد ذكاءً، وله اطّلاع كبير، له كتاب «المعتمد» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٣٦هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٣٩٣).

(٢) في (ب): ادعى.

وهٰذه شُبْهَةٌ أخرى مِن شُبَهِ القوم التي فرَّقتهم، بل مزَّقتهم كُلَّ ممزَّق، وهي: أنهم قالُوا: كيف يستقيمُ الحُكْمُ على قولكم بأن الله يُعذِّبُ المكلفينَ على ذنوبهم وهو خلقها فيهم[1]؟ فأين العَدْلُ في تعذيبهم على ما هو خَالِقُهُ وفَاعِلُهُ فيهم؟ وهذا السؤالُ لم يزل مطروقاً في العالمِ على ألسنةِ الناس، وكل منهم يَتَكَلَّمُ في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تَفَرَّقت بهم الطُّرُقُ: فطائفةٌ أخرجت أفعالَهم عن قُدرةِ الله تعالى، وطائفةٌ أنكرت الحُكْمَ[2] والتعليلَ، وسدَّت بابَ السُّؤالِ، وطائفة أثبتت كَسْباً لا يُعقل! جعلت الثوابَ [والعقابَ] عليه، وطائفةٌ التزمت لأجله وُقُوعَ مقدورٍ بين قادِرَيْنِ[3]، ومفعولٍ بين فاعِلَيْنِ! وطائفةٌ التزمت الجَبْرَ، وأن الله يُعذِّبهم على ما لا يقدرون عليه! وهٰذا السؤالُ هو الذي أوجب هٰذا التفرُّقَ والاختلافَ.

والجوابُ الصحيحُ عنه، أن يقال: إن ما يُبتلى به العبدُ من الذنوب الوجودية، وإن[4] كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبةٌ له على ذنوب قبلَها، فالذنب يُكْسِبُ الذنبَ، ومن عقابِ السيئة السيئة بعدها، فالذنوبُ كالأمراضِ التي يُورِثُ بعضُها بعضاً.

يبقى أن يُقَالَ: فالكَلَامُ في الذنب الأولِ الجالبِ لما بَعْدَهُ من الذنوب. يقال: هو عُقُوبَةٌ أيضاً على عدم فعل ما خُلِقَ له، وفُطِرَ عليه، فإنَّ الله سبحانه خلقه لعبادته وَحْدَهُ لا شريكَ له، وفَطَرَهُ على محبته،

---

(1) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣٢٥ ـ ٣٣٠، و«مجموع الفتاوى» ١٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٧.

(2) في «مختصر الصواعق»: «الحكمة» وهما بمعنى.

(3) تحرف في الأصول إلى: «مقدورين قادرين»، والمثبت من «مختصر الصواعق» ١/٣٢٥.

(4) سقطت الواو من (ب).

٢٧١ وتألهه، والإنابةِ إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. فلما لم يَفْعَلْ ما خُلِقَ له وفُطِرَ عليه، مِن محبةِ الله وعبوديته، والإنابةِ إليـه، عُوقِبَ على ذلك بأن زَيَّنَ له الشَّيْطَانُ ما يَفْعَلُهُ مِن الشرك والمعاصي، فإنَّه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشَّرِّ، ولو كان فيه الخَيْرُ الذي يمنع ضِدَّه لم يتمكن منه الشَّرُّ، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢ ـ ٨٣]. وقال الله عز وجل: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤١ ـ ٤٢]. والإخلاصُ: خلوصُ القلب من تألُّهِ ما سوى اللَّهِ تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يَتَمَكَّنْ منه الشَّيْطَانُ. وأما إذا صادَفَه فارغاً من ذلك، تَمَكَّن منه بحسب[1] فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبةً له على عَدَمِ هذا الإخلاص، وهي مَحْضُ العدل.

فإن قلتَ: فذلك العدمُ مَنْ خلقه فيه؟ قيل: هذا سُؤَالٌ فاسِدٌ، فإن العَدَمَ كاسمه، لا يَفْتَقِرُ إلى تعلق التكوين والإحداثِ به، فإن عَدَمَ الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يُضَافَ إلى الفاعل، بل هو شَرٌّ محض، والشَّرُّ ليس إلى الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ كُلُّهُ بيديك، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[2].

وكذا في حديث الشفاعةِ يومَ القيامة، حين يقول له الله:

---

(١) في (ب): حسب.

(٢) قطعة من حديث صحيح تقدم في ص ١٦٢.

يا محمد، فيقول: «لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ في يَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إلَيْكَ»[1].

وقد أخبر الله تعالى أن تسليطَ الشيطان إنما هو على الذين يتولَّوْنَه والذين هُمْ به مشركون، فلما تَوَلَّوه دونَ الله وأشركوا به معه، عُوقِبُوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هٰذه الوِلايةُ والإِشراك عقوبةَ خُلُوِّ القلب وفراغه مِن الإخلاص، فإلهـامُه البِـرَّ والتقوى ثمـرةُ هٰذا الإِخـلاصِ ونتيجتُه، وإِلهامُ الفجور عقوبةٌ على خُلُوِّه من الإِخلاص.

فإن قلت: إن كان هٰذا التركُ أمراً وجودياً، عاد السُّـؤالُ جَذعاً، وإن كان أمراً عدمياً، فكيف يُعاقَبُ على العَدَمِ المحض؟

قيل: ليس هنا تركٌ هو كفُّ النفسِ ومنعها عما تُرِيدُه وتُحِبُّه، فهٰذا قد يُقالُ: إنه أمر وجوديٌّ، وإنما هنا[2] عدمٌ وخُلُوٌّ مِن أسبابِ الخير، وهٰذا العَدَمُ هو محضُ خُلُوِّها مما هو أنفعُ شيءٍ لها، والعقوبةُ على الأمر

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البزار (٣٤٦٢) من طريق محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبـي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة قال: يجمع الناس في صعيد واحد، ولا تكلم نفس، فأول من ــ أحسبه قال ــ يتكلم محمد ﷺ، فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، والشر ليس إليك، والمهديُّ من هديتَ، وعبدك بين يديك، وبك، وإليك، ولا ملجأ ولا منجا منك إلاَّ إليك، تباركت وتعاليت، سبحانك رب البيت، فهذا قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربُّك مقاماً محموداً﴾.

قال الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٧٧: رواه البزار عن حذيفة موقوفاً، ورجاله رجال الصحيح، والطبراني في «الأوسط» عنـه مرفـوعاً، وفيـه ليث بن أبـي سليم وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، وفي وصفه ليث بن أبـي سليم بالتدليس وقفة، فإننا لا نعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل وصفه بذلك، وإنما هو سيء الحفظ. ومن طريق ليث بن أبـي سليم أخرجه الحاكم أيضاً ٤/٥٧٣.

(٢) في (ب): هو.

العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تَنَالُه بَعْدَ إقامةِ الحُجَّةِ عليه بالرسل. فللّـه فيه عقوبتان:

إحداهما: جَعْلُه مذنباً خاطئاً، وهٰذه عقوبةُ عدمِ إخلاصه وإنابتِه
٢٧٢ وإقبالِه على اللّـه، وهٰذه العقوبة قد لا يُحِسُّ بألمها ومضرَّتها لموافقتها شهوتَه وإرادتَه، وهي في الحقيقة مِن أعظمِ العقوبات.

والثانية: العقوباتُ المؤلمة بَعْدَ فعله لِلسيئات، وقد قَرَنَ اللّـه تعالى بَيْنَ هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا ما ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِم أَبْـوٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبةُ الأولى، ثم قال: ﴿حتَّى إذا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَـٰهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يُمكِنُهُمْ أن يأتوا بالإخلاصِ والإنابة والمحبةِ له وَحْدَهُ من غير أن يَخْلُقَ ذلك في قلوبهم، ويَجْعَلَهم مخلصينَ له، منيبين إليه، محبين له وحدَه؟ أم ذلك مَحْضُ جعلِه في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا، بل هُوَ مَحْضُ مِنَّتِه وفضله، وهو مِنْ أعظمِ الخيـر الذي هو بيده، والخَيْرُ كُلُّه في يديه، ولا يَقْدِرُ أحد أن يأْخُذَ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يَتَّقي مِن الشَّرِّ إلا ما وَقاه.

فإن قيل: فإذا لم يُخْلَق ذلك في قلوبهم، ولم يُوفَّقُوا له، ولا سَبِيلَ لهم إليه بأنفسهم، عاد السُّؤالُ، وكان منعهُم منه ظلماً، ولزمكم القولُ: بأن العدلَ هو تصرُّفُ المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهُمْ يُسألون.

قيل: لا يكونُ سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانعُ ظالماً إذا منع غيرَه حقّاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حَرَّمَهُ الربُّ

على نفسه، وأوجبَ على نفسه خلافه، وأما إذا منع غَيْرَه ما ليس بحقٍّ له، بل هو محضُ فضلِه ومنته عـليـه، لم يكن ظالماً بمنعه، فَمَنْعُ الحقِّ ظلم، ومَنْعُ الفضل والإحسان عَدْلٌ، وهو سبحانه العد ل في منعه، كما هو المحسنُ المنَّانُ بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاءُ والتوفيق[1] إحساناً ورحمةً، فهلاَّ كان العَمَلُ له والغلبةُ، كما أن رحمَته تَغْلِبُ غَضَبَه؟

قيل: المَقْصُودُ في هذا المقام بَيَانُ أن هٰذه العقوبة المترتبة على هٰذا المنع، والمنع المستلزمُ للعقوبـة، ليس بظلمٍ، بـل هو مَحْضُ العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديمَ العَدْلِ على الفضل في بعض المَحَالِّ؟ وهلاَّ سوَّى بَيْنَ العباد في الفضل؟ وهٰذا السؤالُ حَاصِلُهُ: لِمَ تَفَضَّلَ على هٰذا ولَمْ يتفضَّلْ على الآخر؟ وقد تولَّى اللّـه سبحانه الجوابَ عنه بقوله: ﴿ذٰلِكَ فَضْلُ اللَّـهِ يُـؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ واللَّـهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]. وقوله: ﴿لِئلايَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَن لاَّيَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّـهِ وَأَنَّ الفَضْلَ بِيَدِ اللَّـهِ يُـؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ واللَّـهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]. ولمَّا سـأله اليهـودُ والنصارى عن تخصيصِ هذه الأمة بأجْرَيْنِ وإعطائهم هُمْ أجراً أجراً قال: «هَلْ ظَلَمْتُكُم مِنْ حَقِّكُم شَيْئاً؟ قَالُوا: لا ، قَالَ: فَذٰلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»[2] وليس في الحِكمة إطلاعُ كُلِّ فردٍ من أفرادِ الناسِ على

٢٧٣

---

(١) في (ب): التوفيق والعطاء.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٧) و(٢٢٦٨) و(٢٢٦٩) و(٣٤٥٩) و(٥٠٢١) و(٧٤٦٧) و(٧٥٣٣)، والترمذي (٢٨٧١)، وأحمد ٢/٦ و١١١ و١٢١ و١٢٩، والرامهرمزي في «الأمثال» ص ٥٩، والطيالسي (١٨٢٠) من حديث ابن عمر.

كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف اللّـهُ عن بصيرةِ العبد، حتى أبصر طَرَفاً يسيراً مِن حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانِه، وتأمّلَ أحوالَ مَحَالِّ ذلك، استدلَّ بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هٰذا التخصيصَ، قالوا: ﴿أَهٰـؤُلاء منَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا﴾؟ قال تعـالى مجيباً لهم: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِـأَعْلَمَ بالشَّـٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣]. فتأمل هٰذا الجوابَ، تَـرَ في ضمنه أنَّه سبحانه أَعْلَمُ بالمحلِّ الذي يَصْلُحُ لغرْسِ شجرة النعمة، فتثمرُ بالشكر من المحل الذي لا يَصْلُحُ لِغرسها، فلو غُرِسَتْ فيه لم تُثْمِرْ، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليقُ بالحِكمة، كما قال تعالى: ﴿اللَّـهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤].

العبد فاعل لفعله حقيقـة ولكن مخلوق لله

فإن قيل: إذا حَكَمْتُمْ باستحالة الإيجادِ من العبد، فإذاً لا فِعْل للعبد أصلاً؟ قيل: العبدُ فاعلٌ لفعله حقيقةً، وله قُدْرَةٌ حقيقـةً، قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمْهُ اللَّـهُ﴾ [البقرة:١٩٧]. ﴿فَلَا تَبْتَئِس بما كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود:٣٦]، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كونُ العبد فاعلاً، فأفعالُه نوعان:

نوعٌ يكون منه مِن غير اقترانِ قدرته وإرادته، فيكون صِفَةً له، ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

ونوع يكونُ منه مقارناً لإيجادِ قدرته واختياره، فيُوصَفُ بكونه صِفَةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية. واللّـه تعالى هو الذي جَعَلَ العَبْدَ فاعلاً مختاراً، وهو الذي يَقْدِرُ على ذٰلك وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له. ولهٰذا أنكر السَّلَفُ الجَبْرَ، فإن الجبرَ لا يكون إلا مِن عاجزٍ، فلا يكون إلَّا مَعَ

الإكراه، يقال: للأب ولايةُ إجبارِ البِكْرِ الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيب البالغ[1]، أي: ليس له أن يُزوِّجها مكرهة.

لا يوصف الله بالإجبار

واللَّـهُ تعالى لا يُوصَفُ بالإجبارِ بهٰذا الاعتبارِ، لأنه سبحانه خَالِقُ الإرادة والمراد، قَادِرٌ أن يجعله مختاراً، بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبْل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشجِّ عبدالقيس: «إنَّ فِيْكَ خَـلَّتَيْنِ يُحِبُّهُـمـا اللَّـهُ: الحِلْمُ والأَناةُ» فَقالَ: أَخُلُقَينِ تَخلَّقتُ بهما؟ أَمْ خُلُقَينِ جُبِلْتُ عَلَيْهِما؟ فَقالَ: «بَلْ خُلُقَيْنِ جُبِلْتَ عَلَيهما» فَقالَ: الحَمْدُ للَّـهِ الذي جَبَلَنِي عَلَى خُلُقَينِ يُحِبُّهما اللَّـهُ [ورسوله][2] واللَّـه تعالى

---

(1) انظر بسط المسألة في «المغني» ٦/٤٨٧ ـ ٤٨٩.

(2) حديث صحيح أخرجه بتمامه أبو داود (٥٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٥٣١٣) من طريق أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدها زارع... وروى طرفاً منه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٥)، وفي «التاريخ» ٣/٤٤٧. ورجاله ثقات خلا أم أبان، فإنها لا تُعرف بجرح ولا تعديل. وزارع: هو ابن عامر العبدي من عبدالقيس عداده في أعراب البصرة، وفد على النبي ﷺ مع الأشج.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٧) من طريق قيس بن حفص، حدثنا طالب بن حجير العبدي، حدثني هود بن عبدالله بن سعد، سمع جده مَزيدة العبدي، قال: جاء الأشج... وسنده حسن في الشواهد، وهو في مسند أبي يعلى ٢/٣١٩، و «معجم الطبراني الكبير» ٢٠/(٨١٢)، وانظر «مجمع الزوائد» ٩/٣٨٨. وأخرجه أحمد ٤/٢٠٦، وأبو يعلى فيما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» ١/١١٧ من طريقين، عن يونس بن عبيد، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن الأشج بن عبدالقيس، قال: قال لي رسول الله ﷺ... وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/٣٨٧ ـ ٣٨٨ عن أحمد، وقال: رجاله رجال الصحيح إلَّا أن ابن أبي بكرة لم يدرك الأشج.

وفي حديث ابن عباس الطويل أنَّ النبي ﷺ قال لأشج عبدالقيس: «إنَّ فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة» أخرجه مسلم (١٧) (٢٥)، والترمذي (٢٠١١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٦)، وابن منده في «الإيمان» (١٥٢)، والطبراني في «الصغير» ٢/١١، والخطيب في «تاريخه» ٥/٢٧٩، وأخرجه من حديث أبي سعيد =

إنما يُعذِّبُ عَبْدَه على فعلِه الاختياري، والفَرْقُ بَيْنَ العقابِ على الفعل الاختياري وغيرِ الاختياري مستقر في الفِطَرِ والعقول.

٢٧٤ وإذا قيل: خَلْقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يُقَالَ: خَلْقُ أكلِ السُّمِّ، ثم حصولُ الموتِ به ظُلْمٌ!! فكما أن هٰذا سببٌ للموت[1]، فهذا سببٌ للعقوبة، ولا ظُلْمَ فيهما.

فالحاصلُ: أن فعلَ العبدِ فِعْلٌ له حقيقةً، ولكنه مَخْلُوقٌ للّـه تعالى، ومفعولٌ للّـه تعالى، ليس هو نفسَ فعلِ اللّـه، ففرْقٌ بَيْنَ الفعل والمفعول، والخَلْقِ والمَخْلُوقِ، وإلى هٰذا المعنى أشار الشَّيْخُ رحمه اللّـه تعالى بقوله: «وأفعالُ العباد خلقُ اللّـهِ وكسبٌ مِن العباد» أثبتَ للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق إلى اللّـه تعالى. والكسب: هو الفِعْلُ الذي يَعُودُ على فاعله منه نَفْعٌ أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيها مَا اكتسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللّـهُ تَعَالَى إلاَّ ما يُطِيقُونَ، وَلاَ يُطِيقُونَ إلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ. وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللّـهِ»، نَقُولُ: لا حِيلَةَ لِأحَدٍ، وَلاَ تَحَوُّل لِأحَدٍ[2]، وَلاَ حَرَكَة لِأحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللّـهِ، إلاَّ بِمَعُونَةِ اللّـهِ، وَلاَ قُوَّة لِأحَدٍ على إقامةِ طَاعَةِ اللّـهِ والثَّبَاتِ عَلَيْهَا إلا بِتَوْفِيقِ اللّـهِ تعالى، وَكُلُّ شَيءٍ يجْرِي بِمَشيئَةِ اللّـهِ تَعَالى وعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّها، وَغَلَبَ قَضَاؤُه الحِيلَ كُلَّها، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ،

= الخدري كذلك، مسلم (١٨)، وأحمد ٢٣/٣. وقول الشيخ ناصرالدين الألباني في تخريجه لرواية الشارح: أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس، وهمٌ منه كما ترى.

(١) في (ب): الموت.

(٢) جملة: «ولا تحول لأحد» سقطت من (ب).

وَهُوَ غَير ظَالِمٍ أَبَداً: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُم يُسْأَلُون﴾ [الأنبياء: ٢٣].

التكليف بحسب الطاقة

ش: فقوله: «لم يُكَلِّفْهُمُ الله تعالى إلا ما يُطِيقُونَ» قال تعالى: ﴿لا يُكَلِّـفُ اللَّـهُ نَفساً إلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لا نُكَلِّفُ نَفساً إلاَّ وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢] و[الأعراف: ٤٢] و[المؤمنون: ٦٢].

وعن(١) أبـي الحسن الأشعري أن تكليفَ ما لا يُطَاقُ جَائِزٌ عقلاً(٢)، ثم تَرَدَّدَ أصحابُه أنه: هل ورد به الشرعُ أم لا؟ واحتجَّ مَنْ قال بوروده بأمر أبـي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يُـؤْمِنُ، وأنه(٣) سيصلى ناراً ذَاتَ لهب، فكان مأموراً بأن يُـؤمِنَ بأنه لا يُـؤْمِنُ، وهذا تكليفٌ بالجمع بين الضدين، وهو محال.

والجوابُ عن هٰذا بالمنع، فلا نُسَلِّمُ أنَّه مأمورٌ بأن يُـؤمِنَ بأنَّه لا يُـؤمن، والاستطاعة التي بها يَقْدِرُ على الإيمان كانت حَاصِلَةً، فهو غَيْرُ عاجزٍ عن تحصيل الإيمان، فما كُلِّف إلا ما يُطِيقُهُ كما تقدَّم في تفسيرِ الاستطاعة. ولا يَلْزَمُ قولُه تعالى للملائكة: ﴿أَنبِئُوني بِأَسْمَاءِ هٰـؤُلاءِ﴾ [البقرة: ٣١]. مع عَدَمِ علمهم بذلك، ولا للمصورين يومَ القيامـة: «أحيوا ما خلقتم»(٤)، وأمثال ذلك، لأنَّه ليس بتكليفِ طَلَبِ فعلٍ يُثَابُ فاعِلُهُ، ويُعاقَبُ تاركُه، بل هو خطابُ تعجيز.

---

(١) في مطبوعة مكة: وعند.

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/٦٠ ـ ٦٥، و«مجموع الفتاوى» ٣/٣١٨ ـ ٣٢٦.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥١) و(٧٥٥٨) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم» وأخرجه مسلم (٢١٠٨)، والنسائي ٨/٢١٥، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٦/٦٦، وأحمد =

وكذا لا يَلْزَمُ دُعَاءُ المؤمنين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ولا تُحَمِّلْنا ما لا طاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لأن تَحْمِيلَ ما لا يُطاقُ ليس تكليفاً، بل يَجُوزُ أن يُحمِّلَه جبلاً لا يُطِيقُهُ فيموت. وقال ابنُ الأنباري: أي: لا تُحَمِّلْنَا ما يَثْقُلُ علينا أداؤه وإنْ كنا مطيقين له على تَجَشُّم وتَحَمُّلِ مكروه، قال: فخاطَبَ العَرَبَ على حسب ما تَعْقِلُ، فإنَّ الرجلَ منهم يقول للرجل يُبْغِضُه: ما أُطِيقُ النَّظَرَ إليك، وهو مُطيق لِذلك، لكنه يَثْقُلُ عليه، ولا يجوزُ في الحكمة أن يُكَلِّفَه بحمل جبلٍ بحيث لو فَعَل يُثَابُ، ولو امتنع يُعَاقَبُ، كما أخبر سبحانه عن نفسه، أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

٢٧٥

ومنهم من يقول: يجوز تَكْلِيفُ الممتنِعِ عَادَةً، دونَ الممتنعِ لذاته، لأن ذلك لا يُتَصَوَّرُ وجودُه، فلا يُعْقَلُ الأمرُ به، بخلافِ هٰذا.

ومنهم من يقول: ما لا يُطَاقُ للعجزِ عنه لا يَجُوزُ تكليفُه، بخلاف ما لا يُطاق للاشتغال بِضِدِّه، فإنَّه يجوز تَكْلِيفُه. وهٰؤلاء موافقون للسَّلَفِ والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العَبْدُ لا يُطاقُ لِكونه تاركاً له مشتغلاً بضـده، بدعةٌ في الشرع واللغة، فإن مضمونَه أنَّ فِعْـلَ ما لا يفعلُه العبدُ لا يُطِيقُه!.

وهم التزموا هذا، لقولهم[1]: إن الطاقة ــ التي هي الاستطاعة وهي القدرة ــ لا تكونُ إلا مع الفعل! فقالُوا: كُلُّ من لم يفعل فعلاً، فإنَّه

= ٤/٢ و٢٠ و٢٦ و٥٥ و١٤١. وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها عند البخاري (٢١٠٥) و(٣٢٢٤) و(٥١٨١) و(٥٩٥٧) و(٥٩٦١) و(٧٥٥٧)، ومسلم (٢١٠٧) (٩٦)، ومالك ٩٦٧/٢، وأحمد ٧٠/٦ و٨٠ و١٠١ و١٢٦ و١٣٩ و١٤١ و٢٢٣ و٢٤٦، وابن ماجه (٢١٥١)، والطيالسي (١٤٢٥)، والنسائي ٢١٥/٨ ــ ٢١٦.

(١) في (ب): بقولهم.

لا يُطِيقُه! وهذا خلافُ الكتابِ والسنة وإجماعِ السلف، وخلافُ ما عليه عامة العقلاء، كما تَقَدَّمَتِ الإشارةُ إليه عند ذكرِ الاستطاعة.

وأما ما لا يَكُونُ إلا مقارناً للفعل، فذاك ليس شرطاً في التكليف، مع أنَّه في الحقيقة إنما هناك إرادَةُ الفعل. وقد يحتجُّون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيْعَ مَعِي صَبْراً﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]. وليس في ذلك إرادة ما سمَّوه استطاعةً، وهو ما لا يَكُونُ إلا مَعَ الفعلِ، فإنَّ اللَّهَ ذَمَّ هٰؤلاء على كونهم لا يستطيعونَ السَّمْعَ، ولو أراد بذلك المقارنَ، لكانَ جَمِيعُ الخَلْقِ لا يستطيعون السَّمْعَ قبلَ السَّمْعِ! فلم يَكُنْ لتخصيصِ هٰؤلاء بذلك معنى، ولكن هٰؤلاء ــ لبغضهم الحَقَّ وثِقَلِهِ عليهم، إما حَسَداً لِصاحبه، وإما اتباعاً للهوى ــ لا يستطيعونَ السَّمْعَ. وموسى عليه السلامُ لا يستطيع الصَّبْرَ، لمخالفة ما يراه لِظاهِرِ الشرعِ، وليس عنده منه عِلْمٌ. وهٰذه لغةُ العربِ وسائرِ الأمم، فمن يُبْغِضُ غيره يقال: إنه لا يَسْتَطِيعُ الإحسانَ إليه، ومن يحبُّه يقال: إنَّه لا يستطيعُ عُقُوبَته، لِشِدَّةِ محبته له، لا لِعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تَقُولُ: لَأَضْرِبَنَّهُ حتى يموت، والمرادُ الضرب الشديدُ، وليس هٰذا عذراً، فلو لم يأمر العبادَ إلا بما يهوونه، لَفَسَدَتِ السَّماواتُ والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الحَقُّ أَهْوَاءَهُم لَفَسَدَتِ السَّمٰواتُ والْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

٢٧٦

وقوله: «ولا يُطِيقُونَ إلا ما كلَّفهم به» إلى آخر كلامه. أي: ولا يُطيقُونَ إلا ما أَقْدَرَهُمْ عليه. وهذه الطاقة هي التي مِنْ نحوِ التوفيق، لا التي مِنْ جهة الصحة والوُسْعِ والتَّمَكُّنِ وسلامةِ الآلات، و«لا حول ولا قوة إلا باللّه» دليلٌ على إثبات القَدَرِ، وقد فسَّرها الشيخ بعدَها،

ولكن في كلام الشيخ إشكالٌ، فإن التكليفَ لا يُسْتَعْمَلُ بمعنى الإقدار وإنما يُسْتَعْمَلُ بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «لا يُكَلِّفهم إلا ما يُطِيقُونَ، ولا يُطيقون إلا ما كلَّفَهُمْ» وظاهِرُه أنه يرجع إلى معنى واحدٍ، ولا يَصِحُّ ذلك، لأنهم يُطيقون فَوْقَ ما كلفهم به، لكنه سُبْحَانه يُرِيدُ بعباده اليُسْرَ والتَّخْفِيفَ، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فلو زاد فيما كلَّفنا به، لأطقناه، وَلَكِنَّهُ تَفَضَّل علينا ورَحِمَنَا، وخفَّفَ عنا، ولم يجعل علينا في الدين مِنْ حرج[1]، ففي العِبَارَةِ قلق، فتأمله.

الفرق بين القضاء الشرعي والقضاء الكوني

وقوله: «وكل شيء يجري بمشيئة اللَّهِ وعلمه وقضائه وقدره»، يُرِيدُ بقضائه القضاءَ الكونيَّ لا الشرعيَّ، فإنَّ القضاءَ يَكُونُ كونيّاً وشرعيّاً، وكذلك الإرادةُ والأمر والإذن والكِتابُ والحُكْمُ والتحريمُ والكَلِمَاتُ، ونحو ذلك[2].

أما القضاءُ الكونيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

---

(١) في (أ) و (ج) و (د) وهامش (ب) بعد هذا ما نصه: «ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم: أنَّ المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، لكن» إلا أنه قد أثبت في (أ) فوق كلمة: «ويجاب»: «لا»، وفوق كلمة «لكن»: «إلى»، وهذا اصطلاح منهم على أن ما بين «لا» و «إلى» من الكلام زائد على الأصل، وليس منه.

(٢) انظر «شفاء العليل» ص ٢٧٠ ــ ٢٨٣

وأمـا الارادةُ الكونية والدينية، فقد تقدم ذِكْرُها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد»(١).

وأما الأَمْرُ الكونيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْـرُهُ إذا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]. وكذا قوله تعالى: ﴿وإذا أَرَدْنَا أن نُّهلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفيها فَفَسَقُوا فيها فَحَقَّ عَلَيْهَا القَوْلُ فَدَمَّرنـٰها تَدْمِيراً﴾ [الإسراء:١٦]، في أَحَدِ الأقوالِ، وهو أقواها(٢).

والأمـر الشَّرْعِيُّ في قـوله تعـالى: ﴿إنَّ اللَّـهَ يَـأْمُـرُ بـالعَـدْلِ والإحسـٰنِ﴾، الآية [النحل:٩٠]. وقوله: ﴿إنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الأمـٰنـٰتِ إلى أَهْلِها﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكونيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إلَّا بإذنِ اللَّـهِ﴾ [البقرة:١٠٢]. والإذن الشـرعي، في قولـه تعالى: ﴿ما قَطَعْتُم مِّنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكتُمُـوهَا قَـائِمَةً عَلَى أُصُـولِهَا فَبِـإذن اللَّـهِ﴾ [الحشر:٥].

وأمَّا الكِتَابُ الكَوْنيُّ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّـرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إلَّا في كِتـٰبٍ إنَّ ذٰلِكَ عَلَى اللَّـهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا في الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّـٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥]. ٢٧٧

والكِتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِم فيها أَنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥]. ﴿يـٰأَيُّـهـا الذينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣].

---

(١) انظر ص ٧٨.

(٢) انظر تفسير الآية في «جامع البيان» ١٥/٤٣، و«زاد المسير» ٥/١٨ ـ ١٩.

وأما الحُكْمُ الكَوْنِيُّ، ففي قوله تعالى عن ابنِ يعقوب عَلَيْهِ السَّلامُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لي أبي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لي وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقوله تعالى: ﴿قالَ(١) رَبِّ احْكُمْ بالحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمنُ المُسْتَعَانُ عَلَى ما تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

والحُكْمُ الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُم غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُم حُرُمٌ إنَّ اللَّـهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المـائـدة: ١]. وقـال تعـالى: ﴿ذَٰلِكُم حُكْمُ اللَّـهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُم﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما التَّحْرِيمُ الكَوْنِيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فإنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِم أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ في الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. ﴿وَحَـرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكناهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم المَيْتَةُ والـدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَٰتُكُـمْ﴾، الآية [النساء: ٢٣].

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَـةُ رَبِّكَ الحُسْنَى عَلَى بَنِي إسْـرٰئيـلَ بِمَـا صَبَـرُوا﴾ [الأعـراف: ١٣٧]. وفي قـولـه ﷺ: «أَعـوذُ بِكَلِمَـاتِ اللَّـهِ التَّـامَّـاتِ التي لا يُجَـاوِزُهُنَّ بَـرٌّ وَلَا فَاجِرٌ»(٢).

---

(١) في الأصل: (قُلْ) على الأمر، وهي قراءة أبي عمرو، وعامة القراء غير حفص، أي: قل يا محمد: يا رب احكم بالحق وقرأ حفص (قال ربِّ احكم) هو اخبار الله جل وعز عن نبيه صلى الله عليه وسلم أنه قال: يا رب احكم بالحق. انظر «حجة القراءات» ص ٤٧١.

(٢) قطعة من حديث تقدم تخريجه ص ١٨٩ تعليق (١) رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عبدالرحمٰن بن خنش رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وله شاهد من حديث خالد بن الوليد عند الطبراني في «الكبير» (٣٨٣٨) وآخر من حديث عبدالله بن مسعود عند الطبراني في «الصغير» كما في «المجمع» ١٠/١٢٧.

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وإِذِ ابتَلَى إِبـرٰهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

كتب الله على نفسه الرحمة

وقولُه: «يَفْعَلُ ما يشاء، وهو غَيْرُ ظالمٍ أبداً» الذي دَلَّ عليه القُرْآنُ مِن تنزيه اللّـه نفسَه عن ظُلْمِ العبادِ، يقتضي قولاً وسطاً بَيْنَ قولي القدرية والجبرية(١)، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يَكُونُ منه ظلماً وقبيحاً، كما تَقُولُه القدرية والمعتزلةُ ونحـوهم! فإن ذلك تمثيلٌ للّـه بخلقه! وقياسٌ له عليهم! هو الرَّبُّ الغنيُّ القادرُ، وهُمُ العِبَادُ الفقراء المقهورون. وليس الظُّلْمُ عبارةً عن الممتنع الـذي لا يَدْخُـلُ تحت القدرة، كما يقولُهُ مَنْ يقولُه مِن المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يَـكونَ في الممكن المقدورِ ظلم! بل كل ما كان ممكناً، فهو منه ــ لو فعله ــ عَدْلٌ، إذ الظُّلْمُ لا يكون إلا مِن مأمور من غيره منهي، واللَّـهُ ليس كذلك، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَـلْ مِنَ الصَّـٰلِحـٰتِ وَهُوَ مُـؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ [طه: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنٰهُـمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّـٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِراً وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿اليَوْمَ تُجْزَى كُـلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ اليَـوْمَ إِنَّ اللَّـهَ سَرِيـعُ الحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]. وذلك يَدُلُّ على نقيض هٰذا القول.

ومنه قولُه الذي رواه عنه رسولُه: «يا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وجَعَلْتُهُ بَيْنَكُم مُحَرَّماً، فلَا تَظَالَمُوا»(٢). فهذا دَلَّ على شيئين:

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١٨/١٣٧ ــ ١٤٥، و«جامع الرسائل» ص ١١٩ ــ ١٤٢، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣١١ ــ ٣١٩.

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٢ تعليق (٢) وهو صحيح.

أحدهما: أنه حرَّم على نفسه الظُّلْمَ، والممتنعُ لا يُوصَفُ بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرَّمه على نفسه، كما أخبر أنَّه كَتَبَ على نفسه الرحمة، وهذا يُبْطِلُ احتجاجَهم بأنَّ الظلمَ لا يكونُ إلا مِنْ مأمورٍ منهيٍّ، واللَّـه ليسَ كذلك، فَيُقَالُ لهم: هو سبحانه كَتبَ على نفسه الرحمةَ، وحَرَّمَ على نفسه الظُّلْمَ، وإنما كتب على نفسه، وحرَّمَ على نفسه ما هُوَ قَادِرٌ عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

٢٧٨

وأيضاً: فإن قولَه: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ [طه: ١١٢] قد فسَّرَهُ السلفُ، بأن الظلم: أن تُوضَعَ عليه سيئاتُ غيره، والهضمُ: أن يُنقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥].

وأيضاً: فإنَّ الإنسانَ لا يَخَافُ الممتَنِعَ الذي لا يدخل تحْتَ القدرة حتى يُـؤَمَّنَ من ذلك، وإنما يُـؤَمَّنُ مما يُمْكِنُ، فلمَّا آمنه من الظلم بقوله: ﴿فلا يخاف﴾ [طه: ١١٢] عُلِمَ أنه ممكنٌ مقدور عليه، وكذا قولُه: ﴿لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]، إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّـمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، لم يَعْنِ بها نفيَ ما لا يُقْدَرُ عليه، ولا يُمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدورٌ عليه ممكن، وهو أن يُجْزَوْا بغيرِ أعمالهم. فعلى قول هؤلاء: ليس اللَّـه منزهاً عن شيءٍ من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يَفْعَله، بل كُلُّ ممكن، فإنَّه لا يُنَزَّهُ عن فعله، بل فِعْلُهُ حسن، ولا حقيقة للفعل السُّوء، بل ذلك ممتنع، والممتنعُ لا حقيقةَ له!!

والقرآنُ يَدُلُّ على نقيض هذا القول في مواضِعَ نزَّه اللَّـه نفسَه فيها عن فعلِ ما لا يَصْلُحُ له، ولا ينبغي له، فَعُلِمَ أنه مُنَزَّهٌ مقدَّس عن فعلِ السوء، والفعلِ المعيب المذموم، كما أنه مُنَزَّهٌ مقدَّس عن وصف السوء

والوصفِ المعيب المذموم، وذلك كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُم أَنَّما خَلَقْنـكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُم إِلَيْنَا لا تُرجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإنه نزَّه نفسه عن خلقِ الخلق عَبَثاً، وأنكر على مَنْ حَسِبَ ذلك، وهٰذا فعل، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ المُسْلِمِين كالمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الذينَ ءامنوا وعَمِلُوا الصَّـلِحـٰتِ كالمُفْسِدِينَ في الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ المُتَّقينَ كالفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] إنكارٌ منه على من جوَّزَ أن يُسَوِّيَ اللّـهُ بين هٰذا وهٰذا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الذينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَّجْعَلَهُم كـالَّذِينَ ءَامَنُـوا وَعَمِلوا الصَّـلِحَـٰتِ سَوَاءً[1] مَّحْيَـاهُم وَمَمَـاتُهُم سَـاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] إِنْكَارٌ على من حَسبَ أنه يفعل هٰذا، وإخبارٌ أن هٰذا حكمٌ سيىءٌ قبيح، وهو مما يُنَزَّهُ الربُّ عنه.

وروى أبـو داود، والحاكم في «المستـدرك»، مِنْ حَدِيثِ ابنِ عباس، وعبَادَةَ بنِ الصامت، وزيدِ بن ثابت، عـن النبيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّـهَ لو عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاواتِهِ وَأَرْضِه، لَعَذَّبَهُم وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُم، وَلَو رَحِمَهُم كَانَت رَحْمَتُهُ خَيْراً لهم مِنْ أَعْمَالِهِم»[2].

---

(١) في الأصل: «سواءٌ» بالرفع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن كثير، وابن عامر وعاصم، وقرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، فمن رفع فعلى الابتداء، ومن نصب جعله مفعولاً ثانياً لنجعلهم، أو حالاً. «حجة القراءات» ص ٦٦١، انظر «زاد المسير» ٣٦١/٧.

(٢) قطعة من حديث مطول حسن، أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد ١٨٢/٥ ـ ١٨٣ و١٨٥ و١٨٩ من حديث ابن الديلمي، قال: أتيت أُبـيَّ بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء، لعل الله أن يذهبه من قلبـي، قال: لو أن الله عذب... فذكره. فقال: ثم أتيت عبدالله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت، فحدثني عن النبـي ﷺ مثل ذلك. وأخرجه ابن حبان (١٨١٧)، وابن أبـي عاصم (٢٤٥)، والآجري في «الشريعة» ص ١٨٧، والطبراني في «الكبير» (٤٩٤٠)، واللالكائي في «السنة» (١٠٩٣) و(١٢٣٢).

وهذا الحديثُ مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية، فلا يتأتَّى على أُصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيبِ أو بالتأويل!! ٢٧٩

وأَسْعَدُ الناسِ به أهلُ السنة[1]، الذين قابلوه بالتصديق، وعَلِمُوا من عظمة اللَّه تعالى وجلالِه، وقَدْر نِعَمِ اللَّه على خلقه، وعَدَم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفريطاً وإضاعةً، وإما تقصيراً في المقدور مِن الشكر، ولو مِنْ بعض الوجوهِ، فإن حقَّه على أهل السماوات والأرض أن يُطَاعَ فلا يُعْصَى، ويُذْكَرَ فلا يُنْسَى، ويُشْكَرَ فلا يُكْفَرَ، وتكونَ قُوَّةُ الحبِّ والإنابة، والتوكل والخشيةِ، والمراقبة والخوفِ والرجاء، جَمِيعُها متوجهةً إليه، ومتعلِّقةً به، بحيث يكون القَلْبُ عاكفاً على محبته وتألهه، بل على إفراده بذلك، واللسان محبوساً على ذكره، والجوارح وقفاً على طاعته.

ولا ريبَ أن هٰذا مقدورٌ في الجملة، ولكن النفوس تَشِحُّ به، وهي في الشُّحِّ على مراتب لا يُحْصِيها إلا اللَّه تعالى، وأَكْثَرُ المُطِيعين تَشِحُّ به نَفْسُه مِنْ وجه، وإن أتى به مِنْ وَجْهٍ آخر. فأينَ الذي لا تَقَعُ منه إرَادَةٌ تُزَاحِمُ مُرَادَ الله، وما يُحبُّه منه؟ ومن الذي لم يَصْدُرْ منه خِلافُ ما خُلِقَ له، ولو في وَقْتٍ من الأوقات؟ فلو وَضَعَ الربُّ سبحانه عَدْلَه على أَهْلِ سماواته وأرضه، لَعَذَّبَهُمْ بعدله، ولم يكن ظالماً لهم.

وغاية ما يُقدَّرُ توبةُ العبد من ذلك، واعترافُه، وقبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عَذَّبَ عبدَه على جنايته، لم يكن ظالماً، ولو قُدِّرَ أنه تابَ منها، لكن أَوْجَبَ على نفسه؛ بمقتضى فضلِه ورحمته أنه لا يُعذِّبُ مَنْ تاب، وقد كَتَبَ على نفسه الرحمةَ، فلا يَسَعُ الخلائقَ

---

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣٣١ ــ ٣٣٦.

إلا رحمتُه وعفوُه، ولا يَبْلُغُ عَمَلُ أحدٍ منهم أن يَنْجُوَ به مِنَ النـارِ، أو يدخل به الجنةَ، كما قال أَطْوَعُ الناس لِربه، وأفضلُهم عملاً، وأشدُّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَداً مِنْكُم عَمَلُهُ»، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يا رَسُولَ اللَّـهِ؟ قَالَ: «وَلاَ أنا، إلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّـهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»(١).

وسأله الصِّدِّيقُ دعاءً يدعو به في صلاتِه، فقالَ: «قُل: اللَّهُمَّ إنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمَاً كَثِيراً، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ أَنْتَ، فاغفِرْ لي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وارحَمْنِي، إنَّكَ أنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»(٢).

فإذا كان هذا حالَ الصِّدِّيق، الذي هو أَفْضَلُ الناس بعدَ الأنبياء والمرسلين فما الظنُّ بسواه؟ بل إنما صار صِدِّيقاً بتوفية هٰذا المقام حقَّه، الذي يتضمَّنُ معرفةَ ربه، وحقَّه وعظمتَه، وما ينبغي له، وما يستحقُّه على عبده، ومعرفَةَ تقصيره. فَسُحْقاً وبُعْداً لمن زَعَمَ أن المخلوقَ يستغني عن مغفرة ربه، ولا يكونُ به حاجةٌ إليها! وليس وراءَ هٰذا الجهلِ بالله وحقه غاية!! فإن لم يتَّسِعْ فهمُك لهٰذا، فانزل إلى وطأة النِّعَمِ، وما عليها من الحقوق، ووازِنْ بَيْنَ شُكْرِها وكُفرِها، فحينئذ تَعْلَمُ أنه سبحانه لو عذَّب أهل سَمَاوَاتِهِ، وأرضه، لعذَّبهم، وهو غيرُ ظالم لهم. ٢٨٠

قوله: وَفي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ، وَصَدَقَاتِهِم منفعة للأَمْوَاتِ.

---

(١) تقدم تخريجه ص٦٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤) و (٦٣٢٦) و(٧٣٨٨)، ومسلم (٢٧٠٥)، والترمذي (٣٥٢١) و(٣٨٣٥)، وأحمد ٤/١ و٧، والنسائي ٥٣/٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٩٧/٥، وابن ماجه (٣٨٣٥)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٦٠) و(٦١)، والبغوي (٦٩٤).

انتفاع الأموات من سعي الأحياء

ش: اتفق أهلُ السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين[1]:
أحدهما: ما تسبب إليه الميتُ في حياته.

والثاني: دُعَاءُ المسلمين واستغفارُهُم له، والصدقةُ والحجُّ، على نزاعٍ فيما يصل من ثواب الحج، فعن محمد بنِ الحسن رحمه الله: أنه إنما يَصِلُ إلى الميت ثَوابُ النفقة، والحَجُّ لِلحَاجِّ، وعند عامة العلماء: ثَوَابُ الحجِّ للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

واختُلِفَ في العبادات البدنية، كالصَّوْمِ، والصلاة، وقراءةِ القرآن، والذكر، فذهب[2] أبو حنيفة، وأحمد، وجُمْهُورُ السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي، ومالك عَدَمُ وصولها.

وذهب بَعْضُ أهلِ البدع مِنْ أهل الكلام إلى عَدَمِ وصول شيء البتة، لا الدعاء، ولا غيره. وقَوْلُهُمْ مردودٌ بالكتاب، والسنة، لكنهم استدلُّوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مَاتَ ابن آدم، انقَطَعَ عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدعُو لَهُ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ به من بعده»[3]. فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه[4] في الحياة،

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٤/٣٠٦ ـ ٣١٣ و ٣٢٤ و ٣٦٦، و «الروح» ص ١٥٩ ـ ١٩٣ لابن القيم، فقد بسط القول في المسألة.

(٢) في (ب): «فذكر» وهو خطأ.

(٣) أخرجه مسلم (١٦٣١)، والترمذي (١٣٧٦)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والنسائي ٦/٢٥١، وأحمد ٢/٣٨٢، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وابن الجارود (٣٧٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) في هامش (أ) و (ب): «إليه في الحياة»، وفيهما: «كذا في نسخة المصنف».

وما لم يكن تسبب فيه في الحياة، فهو منقطع عنه.

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحجِّ بأن النوع الذي لا تدخله النيابةُ[1] بحال، كالإسلام والصلاة والصوم، وقراءة القرآن، يختص ثـوابه بفاعله لا يتعدَّاه، كما أنه في الحياة لا يفعلُه أحدٌ عن أحد، ولا ينوبُ فيه عن فاعله غيرُه، وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبـي ﷺ، أنه قال: «لا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّاً مِنْ حِنْطَةٍ»[2].

والدليلُ على انتفاعِ الميت بغيرِ ما تسبَّب فيه: الكتابُ والسُّنة والإجماعُ، والقياسُ الصحيح.

أما الكِتَابُ، فَقَالَ تعالى: ﴿والذينَ جاؤوا مِنْ بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنَا اغفْرِ لَنَا ولإخواننا الَّذِينَ سَبَقُونا بالإيمانِ﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فَدَلَّ على انتفاعهم باستغفارِ الأحياءِ. وقد دَلَّ على انتفاع الميت بالدُّعاءِ إجماعُ الأمة على الدُّعاء له في صلاة الجنازة، والأدعيةُ التي وَرَدَتْ بها السُّنَةُ في صلاةِ الجنازة مستفيضة، وكذا الدُّعَاءُ له بَعْدَ الدفن، ففي «سنن أبـي داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبـي ﷺ إذا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيهِ، فَقَالَ: «استغفِرُوا لأخيكُم، واسألُوا لَهُ التثبيتَ، فإنَّهُ الآنَ يُسألُ»[3].

---

(١) من قوله: «كالصدقة» إلى هنا مذكور في (أ)، ولكنه مرمَّج، أمَّا في (ب) فقد ألحق بالهامش، ولم يرد في (ج) ولا (د) والصواب إثباتها. انظر «الروح» ص ١٦٨.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» ١/٤٣/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٤١/٣ موقوفاً على ابن عباس، وسنده صحيح، ولا يعرف في المرفوع. انظر «الـروح» ص ٢٣٩ لابن القيم.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» ص ١٢٩، والبيهقي في =

٢٨١ وكذلك الدعاءُ لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بنِ الحصيب، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُهُم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السَّلامُ عَلَيْكُم أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ المُـؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، وإنَّا إنْ شَاءَ اللّـهُ بِكُم لاحِقُـونَ، نَسْأَلُ الله لَنـا وَلَكُم العَافِيَةَ»[1].

وفي «صحيحـه» أيضاً، عن عـائشة رضي الله عنهـا: سَـأَلَتِ النَّبـيَّ ﷺ: كَيْفَ تقولُ إذا استغفرتَ لأهْلِ القُبُورِ[2]؟ قَالَ: «قُولي: السَّـلامُ عَلى أَهْلِ الـدِّيَـارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ، وَيَـرْحَمُ اللّـهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا والمُسْتَأْخِرِينَ، وإنَّا إنْ شَاءَ اللّـهُ بِكُم للاحِقُونَ»[3].

وأما وُصُولُ ثوابِ الصدقة، ففي «الصحيحين»، عن عائشةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلاً أتى النَّبـيَّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللّـهِ، إنَّ أُمِّي افتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إنْ تَصَدَّقْتُ عنها؟ قال: «نَعَم»[4].

وفي «صحيح البخاري»، عن عَبْدِ الله بنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهما:

= «سننه» ٤/٥٦، وفي «إثبات عذاب القبر» (٢١١) و(٢١٢)، والبغوي (١٥٢٣)، وسنده قوي. حسنه النووي في «الأذكار»، والحافظ في «أماليه»، وصححه الحاكم ١/٣٧٠، ووافقه الذهبـي.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٩٦.

(٢) في «صحيح مسلم»: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟. وهو برقم (٩٧٤).

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٩٦.

(٤) أخرجه البخـاري (١٣٨٨) و(٢٧٦٠)، ومسلم (١٠٠٤) ٣/١٢٥٤، والنسـائي ٦/٢٥٠، وابن ماجه (٢٧١٧)، ومـالك ٢/٧٦٠، والبغـوي (١٦٩٠)، والبيهقي ٤/٦٢، وأخرجه أبو داود (٢٨٨١)، وفيه: أن امرأة... والرجل المبهم هو سعد بن عبادة، كما في الحديث الذي بعده. وانظر «الفتح» ٥/٣٨٩.

أن سَعْدَ بـن عُبَادةَ تُوفِّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْها، فَأَتى النَّبِـيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّـهِ، إنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا إنْ تَصدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَم»، قَالَ: فإنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي المِخْرَاف[1] صَدَقَةٌ عَنْهَا[2]. وأمثالُ ذلك كثيرةٌ في السنة.

وأمَّا وُصُولُ ثوابِ الصومِ، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»[3]. وله نَظَائِرُ في «الصحيح».

ولكن أبوحنيفة رحمه الله قال بالإطعام عن الميتِ دُونَ الصيامِ عنه، لحديثِ ابن عباس المتقدم، والكَلامُ على ذلك معروفٌ في كتب الفروع.

وأما وصولُ ثوابِ الحَجِّ، ففي «صحيح البخاري»، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ امرأةً مِنْ جُهينةَ جَاءَتْ إلى النَّبـيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إنَّ

(١) المِخْراف ـ بكسر الميم وسكون الخاء ـ: المكان المثمر، سمي بذلك لما يخرف منه أي: يجتنى، تقول: شجرة مخراف مثمار.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٦) و (٢٧٦٢) و (٢٨٧٠)، وأبو داود (٢٨٨٢)، والترمذي (٦٦٩)، والنسائي ٦/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وأحمد ١/٣٣٣ و ٣٧٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٣٠) و(١١٦٣١) من طريقين، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأخرجه مالك ٢/٤٧٢، والبخاري (٢٧٦١) و(٦٦٩٨) و(٦٩٥٩)، ومسلم (١٦٣٨)، والنسائي ٦/٢٥٣ و ٧/٢٠ ـ ٢١، وأبو داود (٣٣٠٧)، والترمذي (١٥٤٦)، وابن ماجه (٢١٣٢) من طرق عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس أنه قال: إن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ، فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر ولم تقضِه، فقال رسول الله ﷺ: «اقضه عنها».

(٣) البخاري(١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧)، وأخرجه أبو داود (٢٤٠٠)، وأحمد ٦/٦٩، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٢١، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/١٤٠ ـ ١٤١، والبغوي (١٧٧٣)، والبيهقي ٤/٢٥٥.

أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فلم تحجَّ حتى ماتت أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «[نعم] حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيتِ لَوْ كَانَ عَلى أُمِّكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قاضيتَه؟ اقْضُوا اللّـهَ، فاللّـهُ أحقُّ بالوَفَاءِ»(١)، ونظائره أيضاً كثيرة.

وأَجْمَعَ المسلمـون على أن قضاءَ الدَّيْنِ يُسْقِطُه من ذِمَّةِ الميت، ولو كان من أجنبيٍ، ومِنْ غير تركتـه، وقد دلَّ على ذلـك حَدِيثُ أبـي قتادة، حيث ضَمِنَ الدينارين عن الميت، فلمَّا قضـاهما، قـال النبـي ﷺ: «الآنَ بَرَّدْتَ عَلَيهِ جلدَتَه»(٢).

وكُلُّ ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو مَحْضُ القياسِ، فإنَّ الثوابَ حقُّ العامِل، فإذا وهبه لأخيه المسلم، لم يُمْنَعْ من ذلك، كما لم يُمْنَعْ من هبة ماله له في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

وقد نبَّه الشَّارعُ بوصولِ ثواب الصوم على وصولِ ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية، يُوضِّحُـهُ: أن الصومَ كَفُّ النفس عن ٢٨٢

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٢) و(٦٦٩٩) و(٧٣١٥)، وأحمد ١/٢٧٩، والنسائي ٥/١١٦، والطيالسي (٢٦٢١)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٤٣) و(١٢٤٤٤)، والبيهقي ٤/٢٥٥.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد ٣/٣٣٠، والطيالسي (١٦٧٣)، والبيهقي ٦/٧٥، والبزار (١٣٣٤) من حديث جابر بن عبدالله قال: مات رجل منا فغسلناه، وكفناه، وحنطناه، ووضعناه لرسول الله ﷺ حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل، ثم آذنا رسول الله ﷺ بالصلاة عليه، فجاء معنا خطئً، ثم قال: «لعل على صاحبكم دَيناً؟» قالوا: نعم ديناران، فتخلف، فقال له رجل منًا يقال له أبو قتادة: يا رسول الله هما عليَّ، فجعل رسول الله ﷺ يقول: «هما عليك، وفي مالك، والميت منها بريء» فقال: نعم، فصلى عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول: «ما فعل الديناران» حتى كان آخر ذلك قال: قد قضيتها يا رسول الله، قال: «الآن بردت عليه جلده» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٢/٥٨، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣/٣٩، ونسبه لأحمد والبزار، وحسن إسناده.

المفطرات بالنية، وقد نصَّ الشَّارعُ على وصول ثوابِه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عَمَلٌ ونية؟

معنى قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾

والجوابُ عما استدلوا به مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قد أَجَابَ العلماءُ بأجوبة[١]: أصحُّها جوابان:

أحدُهما: أن الإنسانَ بسعيه وحُسْنِ عِشرته اكتسبَ الأصدقاءَ، وأولدَ الأولادَ، ونكحَ الأزواجَ، وأسدى الخيرَ، وتودَّد إلى الناس، فَتَرَحَّمُوا عليه، ودَعَوْا له، وأَهْدَوْا له ثَوابَ الطاعات، فكان ذلك أثَرَ سعيه، بل دُخُولُ المسلم مع جملةِ المسلمين في عَقْدِ الإسلامِ من أعظم الأسبابِ في وصولِ نفعِ كلٍّ مِنَ المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبَعْدَ مماته، ودَعْوَةُ المسلمين تُحِيطُ مِنْ ورائهم.

يُوضِّحه: أن الله تعالى جَعَلَ الإيمانَ سبباً لانتفاعِ صاحبه بدُعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به، فقد سعى في السَّبَبِ الذي يُوصِلُ إليه ذلك.

---

(١) مذكورة في «الروح» ص ١٦٩، وقد بين ضعفها ابن القيم، ورجح الجوابين اللذين ذكرهما الشارح هنا، وقال: كان شيخنا يختار هذه الطريقة ويرجحها.

وفي «مجموع الفتاوى» ٢٤/٣١٢: وأما الآية فللناس عنها أجوبة متعددة، كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسبباً، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل ظاهر الآية حق، لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وهذا حق، فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره فهو حق، وملك لذلك الغير لا له، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره، كما ينتفع الرجل بكسب غيره.

الثاني: ـ وهو أقوى منه ـ أنَّ القرآنَ لم يَنْفِ انتفاعَ الرَّجُلِ بسعي غيرِه، وإنما نفى مِلْكَه لغير سعيه، وبينَ الأمرين مِن الفرق ما لا يخفى، فأخبر تعالى أنه لا يَمْلِكُ إلا سعيه، وأما سَعْيُ غيره، فهو مُلْكٌ لساعيه، فإن شاء أن يَبْذُلَه لغيره، وإن شاء أن يُبْقِيَهُ لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى * وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٨ ـ ٣٩]. آيتان محكمتان، تقتضيان عدل الرب تعالى:

فالأولى: تقتضي أنه لا يُعاقِبُ أحداً بجُرْمِ غيرِه، ولا يُؤاخِذُه بجريرة غيرِه، كما يَفْعَلُهُ ملوكُ الدنيا.

والثانية: تقتضي أنه لا يُفْلِحُ إلا بعمله، لِيَقْطَعَ طَمَعه مِنْ نجاته بعمل آبائه وسَلَفِه ومشايخه، كما عليه أَصْحَابُ الطَّمَعِ الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قَوْلُهُ تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلا تُجْزونَ إِلَّا مَا كُنْتُم تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. على أنَّ سِيَاقَ هٰذه الآية يدل على أن المنفي عُقُوبَةُ العبدِ بعمل غيرِه، فإنَّهُ تعالى قال: ﴿فَالْيَوْمَ لا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلا تُجْزَونَ إِلَّا ماكُنْتُم تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤].

وأما استدلالُهم بقوله ﷺ: «إذا مَاتَ ابنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ»[١] فاستدلالٌ ساقط، فإنه لم يقل انقطع انتفاعُه، وإنما أخبر عن انقطاعِ عمله، وأما عَمَلُ غيره، فهو لعامله، فإن[٢] وهبه له، وَصَلَ إليه ثوابُ عمل

---

(١) تقدم تخريجه ص ٦٦٣ تعليق (٢).
(٢) سقطت من (ب).

العامل، لا ثوابُ عمله هو، وهٰذا كالدَّين يُوفيه الإِنْسَانُ عن غيره، فتبرأ ذِمَّتُه، ولكن ليس له ما وفَّى به الدَّين.

وأما تفريقُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ العباداتِ المالية والبدنية، فقد شَرَعَ النبيُّ ﷺ الصومَ عن الميت، كما تقدم، مع أن الصَّوْمَ لا تجري[1] فيه النِّيَابَةُ، وكذلك حديثُ جابر رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ عِيْدَ الأَضْحَى، فَلَمَّا انصرَفَ، أُتيَ بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّـهِ واللَّـهُ أكبرُ، اللَّهُمَّ هٰذَا عَنِّي وَعَمَّن لَمْ يُضَحِّ مِـنْ أُمَّـتِي»، رواهُ أحمد وأبو داود والترمذي[2]، وحديث الكبشين اللَّذَيْنِ قال في أحدهما: «اللَّهُمَّ هٰذَا عَنْ أُمَّتِي جَمِيعاً»، وفي الآخر: «اللَّهُمَّ هٰذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ»، رواه أحمد[3]. والقُربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره.

---

(١) في (ب): تجزىء.

(٢) أحمد ٣/٣٥٦ و٣٦٢، وأبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١)، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/١٧٧ ـ ١٧٨، والدارقطني ٤/٢٨٥، والبيهقي ٩/٢٦٤ و٢٨٧ من طريق عمرو مولى المطلب، عن المطلب بن عبدالله، (وزاد الطحاوي والبيهقي: وعن رجل من بني سلمة) عن جابر بن عبدالله، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم ٤/٢٩٩، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، فإن المطلب قد صرح بالتحديث في رواية الطحاوي والحاكم، فانتفت شبهة تدليسه، وله طريق آخر بنحوه عند أبي داود (٢٧٩٥)، والدارمي ٢/٧٥ ـ ٧٦، والطحاوي ٤/١٧٧، والبيهقي ٩/٢٨٥ و٢٨٧، وسندها حسن، وصححه ابن خزيمة (٢٨٩٩)، وثالث عند أبي يعلى (١٧٩٢)، والطحاوي، والبيهقي، وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٤/٢٢.

(٣) أخرجه أحمد ٦/٣٩١ ـ ٣٩٢، والبزار (١٢٠٨)، والبيهقي ٩/٢٥٩ ـ ٢٦٠ و٢٦٨ من طريق أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد العنبري، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحَّى، اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين، فإذا صلى، وخطب الناسَ، أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه، فذبحه بنفسه بالـمُدية، ثم يقول: «اللهم إنَّ هذا عن =

وكذلك عبادةُ الحج بدنية، ولَيْسَ المَالُ ركناً فيه، وإنما هو وَسِيلَةٌ،

٢٨٣ ألا ترى أن المكِّيَّ يجبُ عليه الحَجُّ إذا قَدَرَ على المشي إلى عرفات من غير شرطِ المال، وهذا هو الأظهرُ، أعني أن الحجَّ غَيْرُ مركب مِن مال وبَدَنٍ، بل بدني محضٌ، كما قد نَصَّ عليه جماعةٌ من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إلى فروضِ الكفايات: كيف قام فيها البعضُ عن الباقين.

ولأن هٰذا إهداءُ ثواب، وليس مِن باب النيابة، كما أن الأجِيرَ الخاصَّ ليس له أن يستنيبَ عنه، وله أن يُعْطِيَ أجرتَه لمن شاء.

الاستئجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت

وأما استئجارُ قَوْمٍ يقرؤون القرآن، ويُهْدُونَه للميت. فهذا لم يَفْعَلْهُ أحد من السلف، ولا أمر به أَحَدٌ من أئمة الدين، ولا رخَّصَ فيه، والاستئجارُ على نفس التلاوة غَيْرُ جائز بلا خلاف، وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار على التعليم ونحوِه، مما فيه منفعة تَصِلُ إلى الغير. والثوابُ لا يَصِلُ إلى الميت إلا إذا كان العَمَلُ لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكونُ ثوابُه مما يُهدى إلى الموتى ولهذا لم يَقُلْ أحد: إنه يكتري مَنْ يَصُومُ ويُصَلِّي ويُهدي ثوابَ ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى

= أمتي جميعاً ممن شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ» ثم يؤتى بالآخر، فيذبحه بنفسه، ويقول: «هذا عن محمد وآل محمد» فيُطعمهما جميعاً المساكين، ويأكل هو وأهله منهما، فمكثنا سنين ليس رجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة برسول الله ﷺ والغرْم. وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٢٢/٤، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٧٧/٤ من طريق علي بن معبد، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن محمد بن عقيل به.

لمن يقرأ القرآن ويُعَلِّمُهُ ويتعلمه معونةً لأهلِ القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز.

وفي «الاختيار»[1]: لو أوصى بأن يُعْطَى شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصيةُ باطلة، لأنه في معنى الأجرة، انتهى.

وذكر الزاهدي[2] في «القُنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عندَ قبره، فالتعيينُ باطل.

قراءة القرآن وإهداؤها للميت بغير أجرة

وأما قراءةُ القرآن وإهداؤها له تطوُّعاً بغيرِ أجرة، فهذا يَصِلُ إليه، كما يَصِلُ ثوابُ الصوم والحج.

فإن قِيلَ: هٰذا لم يَكُنْ معروفاً في السَّلَفِ، ولا أرشدهم إليه النَّبِيُّ ﷺ؟

فالجوابُ: إنْ كان مُورِدُ هٰذا السؤالِ معترفاً بوصول ثَوابِ الحج والصيامِ والدعاء، قيل له: ما الفَرْقُ بَيْنَ ذلك وبَيْنَ وصولِ ثوابِ قراءة

---

(١) ٨٤/٥، وهو شرح «المختار» أحد المتون الأربعة المعتمدة عند المتأخرين من الحنفية، وكلاهما لأبي الفضل مجدالدين عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ ألف «المختار» في عنفوان شبابه ضمنه أقوال الإمام أبي حنيفة، فتداولته أيدي الطلبة، وصار مرجعاً لهم في الفتوى، فصنف شرحاً له، وسماه «الاختيار» أشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها، وذكر فروعاً يحتاج إليها، ويعتمد النقل عليها، وقد طبع بخمسة أجزاء لطيفة في مصر، وعلق عليه الشيخ محمود أبو دقيقة. انظر «الفوائد البهية» ص ١٠٦.

(٢) هو مختار بن محمود بن محمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزميني ـ نسبة إلى غزمين من قصبات خوارزم ـ الحنفي المتوفى سنة ٦٥٨هـ. كان من كبار الأئمة، وأعيان الفقهاء عالماً كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب، والباع الطويل في الكلام والمناظرة، وقد ذكر في أول «القنية» أنه استصفاها من «منية الفقهاء» لأستاذه فخرالدين بديع بن أبي منصور الحنفي، وسماها: «قنية المنية لتتميم البغية» وهذا الكتاب لم يطبع بعد، وابن عابدين الشامي يكثر النقل عنه في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار». انظر «كشف الظنون» ص ١٣٥٧ و١٨٨٦، و«الفوائد البهية» ص ٥٤ و٢١٢ ـ ٢١٣.

القرآن؟ وليس كونُ السَّلَفِ لم يفعلوه حُجَّةً في عَدمِ الوصول، ومِنْ أين لنا هٰذا النفيُ العام؟

فإن قيل: فرسولُ الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دونَ القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مَخْرَجَ الجوابِ لهم، فهذا سأله عن الحجِّ عن ميِّته، فَأَذِنَ له فيه، وهذا سأله عن الصَّومِ عنه[1]، فَأَذِنَ له فيه، ولم يمنعهم مما سِوى ذلك، وأيُّ فرقٍ بَيْنَ وُصُولِ ثَوابِ الصوم ـ الذي هو مُجرَّدُ نية وإمساك ـ وبَيْنَ وصولِ ثواب القراءة والذكر؟

فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلى رسولِ الله ﷺ؟

قيل: من المتأخرين مَن استحبَّه، ومنهم من رآه بـدعةً، لأن الصحابةَ لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبـيَّ ﷺ له مثلُ أجر كُلِّ مَنْ عَمِلَ خَيْراً من أمته، من غَيْرْ أن يَنْقُصَ مِن أَجْرِ العَامِلِ شيء، لأنه هو الذي دَلَّ أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

٢٨٤ ومن قال: إنَّ الميت يَنْتَفِعُ بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعِه كَلَامَ الله، فهٰذا لم يَصِحَّ عن أحـدٍ من الأئمة المشهـورين. ولا شَكَّ في سماعه[2]، ولكن انتفاعَه بالسماع لا يَصِحُّ، فإن ثَوابَ الاستماعِ مشروطٌ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) قوله: «ولا شك في سماعه» ليس على إطلاقه، لأن الله سبحانه نفى سماع الموتى بقوله عز وجل: ﴿وما أنت بمسمع مَنْ في القبور﴾، وقوله سبحانه: ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾، وما جاء في معنى ذلك من الآيات والأحاديث، وإنما يستثنى من ذلك ما صحت به الأحاديث من سماع الميت سؤال منكر ونكير، وسماعه قرع نعال المشيعين، وسماع قتلى بدر كلام الرسول ﷺ، ونحو ذلك مما صح به النص، وما سوى ذلك، فالأصل عدم سماعهم للقرآن وغيره.

بالحياة، فإنَّه عَمَلٌ اختياريٌّ، وقد انقطع بموته، بل ربما يَتَضَرَّرُ ويتألم، لكونه لم يمتثل أَوَامِرَ الله ونواهيَه، أو لكونه لم يَزْدَدْ مِن الخير.

اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور

واختلف العلماءُ في قراءة القرآن عند القبورِ، على ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها، أم لا بأس بها وقْتَ الدفن، وتكره بعدَه؟

فَمَنْ قال بكراهتها، كأبـي حنيفةَ ومالكٍ وأحمدَ في روايـة، قالوا: لأنَّهُ محدَث، لم تَرِد به السُّنة، والقراءة تُشبِهُ الصلاة، والصلاة عند القبور منهيٌّ عنها، فكذلك القراءةُ.

ومن قال: لا بَأْسَ بها، كمحمد بن الحسن وأحمد في روايـة[1]

---

(١) قال يحيى بن معين في «تاريخه» ٢/٤١٥: حدثنا مبشر بن إسماعيل، حدثني عبدالرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، قال: قال لي أبي: يا بني، إذا أنا مِتّ، فضعني في اللحد، وقل: بسم الله، وعلى سنة رسول الله، وسُنَّ عليَّ التُّراب سَنّاً، واقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإني سمعت عبدالله بن عمر يقول ذلك.

مبشر بن إسماعيل ثقة، وثقه أحمد وابن معين وابن سعد، وعبدالرحمن بن العلاء، ترجمه البخاري في «التاريخ» ٥/٣٣٦، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٧/٦٠، وروى له الترمذي حديثاً واحداً.

وأبوه العلاء بن اللجلاج مترجم في «التاريخ الكبير» ٦/٥٠٧ ـ ٥٠٨، و «الجرح والتعديل» ٦/٣٦٠، ووثقه ابن حبان ٥/٢٤٥، والعجلي ص ٣٤٣، والحافظ في «التقريب».

وأخرجه الخلال في «الجامع» كتاب القراءة عند القبور من طريق عباس الدوري عن يحيى بن معين بهذا الإسناد. قال عباس الدوري: سألت أحمد ابن حنبل، قلت: تحفظ في القراءة على القبر شيئاً؟ فقال: لا، وسألت يحيى بن معين، فحدثني بهذا الحديث. قال الخلال: وأخبرني الحسن بن أحمد الوراق، حدثني علي بن موسى الحداد، وكان صدوقاً، قال: كنت مع أحمد ابن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة، فلما دُفِنَ الميت، جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر، فقال له أحمد: يا هٰذا، إن القراءة عند القبر بدعة، فلما خرجنا من المقابر، قال محمد بن قدامة لأحمد ابن حنبل: يا أبا عبدالله =

استدلوا بما نُقِلَ عن ابنِ عمرَ رَضِيَ الله عنهما: أنه أوصى أن يُقْرأ على قبره وَقْتَ الدفن بفواتحِ سورة البقرة وخواتمها، ونُقِلَ أيضاً عن بعضِ المهاجرين قِراءَةُ سورةِ البقرة.

ومَنْ قال: لا بَأْسَ بها وَقْتَ الدفن فقط ـ وهو رواية عن أحمد ـ أخذ بما نُقِلَ عن ابنِ عمر وبعضِ المهاجرين.

وأما بَعْدَ ذلك، كالذين يتناوبون القَبْرَ للقراءة عنده، فهذا مكروه، فإنه لم تأتِ به السُّنةُ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ من السَّلَفِ مثل ذلك أصلاً، وهٰذا القَوْلُ لعله أقوى مِن غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين[1].

استجابة الله دعاء عبده

قوله: «واللّـهُ تَعالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيقضِي الحاجَاتِ».

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُم ادعُوني أَسْتَجِبْ لَكُم﴾ [غافر: ٦٠]. ﴿وَإِذا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فإنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الداعي إذا دَعَانِ[2]﴾ [البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثرُ الخلق من المسلمين وسائرِ أهل الملل وغيرهم: أن الدعاءَ من أقوى الأسباب في جلب المنافعِ، ودفعِ

= ما تقول في مبشر الحلبي؟ قال: ثقة، قال: كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم. فأخبرني مبشر، عن عبدالرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك، فقال له أحمد: فارجع وقل للرجل يقرأ. وانظر «المغني» ٥٦٧/٢، و«الروح» ص ١٧.

(١) انظر «المغني» ٥٦٦/٢ ـ ٥٦٧، و«المجموع» ٣١١/٥، و«رد المحتار» ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣.

(٢) قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر، وورش بإثبات الياء في «الداعي» و«دعاني» في الوصل دون الوقف، وقرأ يعقوب بإثبات الياء فيهما في الحالين، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين. انظر «حجة القراءات» ص١٢٦ ـ ١٢٧، و«الكشف» ٣٣٣/١، و«النشر» ١٨٣/٢، و«البدور الزاهرة» ص ٤٦.

المضار[1]، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مَسَّهم الضُّرُّ في البحر دَعَوا الله مخلِصين له الدينَ، وأن الإنسانَ إذا مَسَّهُ الضُّرُّ، دعاه لجنبه، أو قاعداً، أو قائماً. وإجابةُ الله لِدُعَاءِ العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سُؤْلَه، مِن جنس رِزْقِه لهم، ونصرِه لهم، وهو مما تُوجِبُهُ الربوبيةُ للعبد مطلقاً. ثم قد يكون ذلك فتنةً في حَقِّهِ ومضرةً عليه، إذْ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك، وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللّـهَ يَغْضَبْ عَلَيهِ»[2] وقد نظم بَعْضُهُم هذا المعنى، فقال:

الرَّبُّ يَغْضَبُ إنْ تَرَكْتَ سُؤالَـهُ ... وبُنَيُّ آدَمَ حِيْنَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ[3]

---

(١) انظر «مدارج السالكين» ٣/١٠٢ ــ ١٠٥ و«الداء والدواء» ص ٧ ــ ٢١.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد ٤٧٧/٢، وابن أبي شيبة ٢٠٠/١٠، وابن عدي في «الكامل» ٢٧٥٠/٧، والبغوي (١٣٨٩)، بلفظ: «من لم يدعُ الله غضب عليه» وأخرجه أحمد ٤٤٢/٢ بلفظ: «من لا يسأله يغضب عليه» وهو في «المستدرك» ٤٩١/١ بلفظ: «من لا يدعُ الله يغضب عليه» كلهم من رواية أبي صالح الخوزي عن أبي هريرة، وأبو صالح الخوزي ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وباقي رجاله ثقات، ومع ذلك فقد صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقد ظن الحافظ ابن كثير أن أبا صالح هذا هو السمان. فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه، قال الحافظ في «الفتح» ٧٩/١١: وليس كما قال، فقد جزم شيخه المزي في «الأطراف» ٨٤/١١ بأنه الخوزي، ووقع في رواية البزار والحاكم: عن أبي صالح الخوزي سمعت أبا هريرة، وفي الباب ما يؤيده عند الترمذي (٣٥٧١)، والطبراني (١٠٠٨٨) من حديث ابن مسعود رفعه: «سلوا الله من فضله، فإنه يحب أن يسأل» وله (٣٥٤٨) من حديث ابن عمر رفعه: «إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم عباد الله بالدعاء» وفي سنده لين، وأخرج الطبراني في «الدعاء» بسند رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة بقية، عن عائشة مرفوعاً: «إن الله يحب الملحين في الدعاء».

(٣) أورده السيوطي في «الأزهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار» لوحة (٤٣) نقلاً عن البيهقي في «شعب الإيمان» ولم ينسبه لأحد.

قال ابن عقيل[1]: قد نَدَبَ اللّـهُ تعالى إلى الدُّعاءِ، وفي ذلك مَعَانٍ:

أحدُها: الوجودُ، فإن مَنْ ليس بموجود لا يُدْعَى.

الثاني: الغِنى، فإن الفقيرَ لا يُدْعَى.

الثالث: السَّمْعُ، فإن الأَصَمَّ لا يُدْعَى.

الرابع: الكَرَمُ، فإنَّ البخيلَ لا يُدْعَى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسِيَ لا يُدْعَى.

السادسُ: القدرة، فإن العاجِزَ لا يُدْعَى.

ومن يَقُولُ بالطبائع يعلمُ أن النارَ لا يُقَالُ لها: كُفِّي! ولا النجم يقال له: أَصْلِحْ مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وصلاةَ الاستسقاء لِيُبَيِّنَ كذبَ أهلِ الطبائع.

الرد على من يزعم عدم فائدة الدعاء

٢٨٥

وذهب قومٌ من المتفلسفة، وغالية المتصوفة إلى أنَّ الدعاء لا فائدةَ فيه! قالوا: لأن المشيئةَ الإلٰهية إن اقتضتْ وُجُودَ المطلوب، فلا حاجةَ إلى الدعاء، وإن لم تَقْتَضِهِ، فلا فائدةَ في الدُّعاء!! وقد يَخُصُّ بعضُهم بذلك خَوَاصَّ العارفين! ويجعلُ الدعاء عليه في مقام الخواص!! وهٰذا

(١) هو الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله البغدادي الظفري المقرىء الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم. قال السِّلَفي: ما رأت عيناي مثل الشيخ أبي الوفاء بن عقيل، ما كان أحد يقدر أن يتكلم معه لغزارة علمه، وحسن إيراده، وبلاغة كلامه، وقوة حجته، وله تصانيف عدة، منها «كتاب الفنون» وهو أكثر من ثلاث مئة مجلد. قال الإمام الذهبي: لم يصنف في الدنيا أكبر منه، وفي هذا الكتاب فوائد كثيرة جليلة في التفسير والفقه والأصلين واللغة والأخلاق والشعر والتاريخ والحكايات، وفيه مناظراته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره، توفي سنة ٥١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ رقم الترجمة (٢٥٩).

مِن غَلَطَاتِ بعضِ الشيوخ، فكما أنه مَعْلُومُ الفسادِ بالاضطرار من دين الإسلام، فهو مَعْلُومُ الفسادِ بالضرورة العقلية، فإن منفعةَ الدُّعاءِ أمرٌ اتفقت عليه تجارِبُ الأممِ، حتى إن الفلاسفةَ تقول: ضَجِيجُ الأصْواتِ في[1] هَياكِلِ العِبَادَاتِ، بِفُنُونِ اللُّغَاتِ، يُحَلِّلُ ما عَقَدَتْهُ الأفْلَاكُ المُؤَثِّرات[2]، هٰذا وَهُمْ مشركون.

وجَواب الشبهةِ بمنع المقدمتين: فإنَّ قولَهم عن المشيئة الإلٰهية، إما أن تقتضيه أو لا، ثمَّ قِسْمٌ ثالث[3]، وهو: أن تَقْتَضِيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يَكُونُ الدُّعاء من شرطه، كما تُوجِبُ الثوابَ مع العمل الصالح، ولا تُوجبه مع عدمه، وكما تُوجب الشِّبع والرِّيَّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمها، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قُدِّرَ وقوعُ المدعوِّ به بالدعاء لم يَصِحَّ أن يُقَالَ: لا فائدةَ في الدعاء، كما لا[4] يقال: لا فائدةَ في الأكل والشرب والبذر وسائرِ الأسباب. فقول هؤلاء، كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالفٌ للحسِّ والفطرة.

ومما ينبغي أن يُعْلَمَ، ما قاله طائفةٌ مِن العلماء، وهو: أن الالتفاتَ إلى الأسبابِ شِرْكٌ في التوحيد، ومحوُ الأسبابِ، أن تَكُونَ أسباباً، نَقْصٌ في العقل، والإعراضُ عن الأسبابِ بالكُلِّيَةِ قَدْحٌ في الشرع، ومعنى التوكل والرجاء، يتألَّفُ من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيانُ ذلك: أن الالتفاتَ إلى السبب هو اعتمادُ القَلْبِ عليه،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (أ) و (ب) و (ج): الموثورات، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٣) انظر «مدارج السالكين» ٢/١١٨ ــ ١٢٠، و «الداء والدواء» ص ١٨ ــ ٢٢.

(٤) سقطت من (ب).

ورجاؤه، والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يَسْتَحِقُّ هذا، لأنه ليس بمستقلٍّ، ولا بُدَّ له من شُرَكاء وأضداد ومع هٰذا كُلِّه، فإن لم يُسَخِّرْهُ مُسَبِّبُ الأسبابِ، لم يُسَخَّر.

وقولُهم: إن اقتضت المشيئةُ المَطْلُوبَ، فلا حَاجَةَ إلى الدُّعَاءِ قلنا: بل قد تَكُونُ إليه حاجة، مِن تحصيلِ مصلحةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة، ودَفْعِ مَضَرَّةٍ أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قَوْلُهُمْ: وإن لم تقتضه، فلا فائدةَ فيه. قلنا: بَلْ فيه فَوَائِدُ عظيمة، من جَلْبِ منافع، ودَفْعِ مضارّ، كما نبَّه عليه النَّبِيُّ ﷺ، بل ما يُعَجِّلُ للعبد مِن معرفته بربِّه، وإقراره به، وبأنَّه سميعٌ قريبٌ قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه، واضطراره إليه، وما يَتْبَعُ ذلك مِنَ العلوم العَلِيَّةِ، والأحوالِ الزكية، التي هي مِنْ أعظمِ المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاءُ اللَّهِ معللاً بفعل العبد، كما يُعْقَلُ من إعطاءِ المسؤول للسائل، كان السائلُ قد أثَّر في المسؤول حتى أعطاه؟!

قلنا: الربُّ سبحانه هو الذي حَرَّكَ العبدَ إلى دعائه، فهذا الخيرُ منه، وتمامُه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: إني لا أَحْمِلُ همَّ الإجابة، وإنما أَحْمِلُ همَّ الدعاءِ، ولكن إذا أُلْهِمْتُ الدعاءَ فإن الإجابةَ معه. وعلى هٰذا قولُه تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّماءِ إلى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إليه في يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [فصلت: ٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدىء بالتدبير، ثم يَصْعَدُ إليه الأمرُ الذي دَبَّرَهُ، فالله سبحانه هو الذي يَقْذِفُ في قلب العبد حركة الدعاءِ، ويجعلها سبباً لِلخَيرِ

٢٨٦

الذي يُعطيه إياه، كما في العَمَلِ والثواب، فهو الذي وَفَّقَ العبدَ للتوبة، ثم قَبِلَهَا، وهو الذي وفَّقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفَّقَهُ للدُّعاء ثم أجابه، فما أثَّر فيه شيءٌ مِن المخلوقات، بل هو جعل ما يَفْعَلُهُ سبباً لما يَفْعَلُه، قال مطرِّف بنُ عبدالله بن الشِّخِّير، أَحَدُ أئمة التابعين[1]: نظرتُ في هٰذا الأمرِ، فَوَجَدْتُ مبدأه مِن الله، وتمامَه على الله، وَوَجَدْتُ مِلاَكَ ذلك الدُّعاء.

بيان الحكمة في أن الداعي قد لا يعطى شيئاً أو يعطى غير ما سأل

وهنا سؤال معروف، وهو: أن مِنَ[2] الناس مَنْ قد يسأل الله شيئاً فلا يعطَى، أو يُعْطَى غيرَ ما سأل، وقد أُجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثةُ أجوبة محققة:

أحدُها: أنَّ الآيةَ لم تَتَضَمَّنْ عَطِيَّةَ السؤالِ مطلقاً، وإنَّما تضمنت[3] إجابَةَ الدّاعي، والدَّاعي أَعَمُّ من السائل، وإجابة الداعي أعمُّ مِن إعطاء السائل. ولهٰذا قال النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا في كُلِّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيا، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُني فَأُعْطِيَه؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[4].

فَفَرق بَيْنَ الدَّاعي والسائل، وبَيْنَ الإجابَةِ والإعطاء، وهو فرقٌ بالعموم والخُصوصِ، كما أَتْبع ذلك بالمستغفر، وهو نَوْعٌ من السائلِ، فذكر العامَّ، ثمَّ الخاصَّ، ثم الأخصَّ. وإذا عَلِمَ العبادُ أنه قريبٌ، يُجِيبُ دَعْوَةَ الداعي، علموا قُرْبَه منهم، وتَمَكُّنَهُمْ مِنْ سؤاله. وعلموا عِلْمَهُ

(١) كان إماماً، قدوة، فقيهاً، عابداً، مجاب الدعوة، توفي سنة ٩٥هـ. مترجم في «السير» ٤/١٨٧ ـ ١٩٥.

(٢) «من» كتبت في (د) فوق كلمة: الناس، وقد أخلت بها باقي الأصول.

(٣) في (ب): تتضمن.

(٤) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ٢٦٩.

ورحمتَه وقُدْرَتَهُ، فَدَعَوْهُ دُعَاءَ العبادة في حال، ودُعَاءَ المسألة في حال، وجمعوا بَيْنَهُما في حال، إذ الدُّعَاءُ اسمٌ يجمع[1] العبادةَ والاستعانةَ، وقد فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُم﴾ [غافر: ٦٠] بالـدُّعَاءِ الذي هو العبادةُ، والدعاء الذي هو الطلبُ، وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ الذينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] يـؤيدُ المعنى الأول.

الجواب الثاني: أَنَّ إجابةَ دعـاء السـؤال أَعَمُّ من إعطاء عَيْنِ المسـؤول[2]، كما فسره النبـيُّ ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه»، أَنَّ النبـيَّ ﷺ قال: «ما مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فيها إِثْمٌ ولا قَطِيعَةُ رَحِمٍ إِلَّا أَعْطَاهُ بها إِحْدَى ثَلاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ، أو يَدَّخِرَ لَهُ مِنَ الخَيرِ مِثْلَهَا، أو يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، إذاً نُكْثِـرُ، قَالَ: «اللَّهُ أَكثَـرُ»[3]. فقد أخبـر الصَّادِقُ ٢٨٧

---

(١) في (ب): لجميع.

(٢) في (ب): السؤال.

(٣) في (ب) و (ج): «أكبر»، وهو تصحيف، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ظن الشارح، وإنما هو في «المسند» ٣/١٨، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٠)، والبزار (٣١٤٣) و (٣١٤٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٧٥، وأبـي يعلى في «مسنده» (١٠١٩)، وأبـي نعيم في «الحلية» ٦/٣١١، كلهم من حديث أبـي سعيد الخدري، وصححه الحاكم ١/٤٩٣، ووافقه الذهبـي، وهو كما قالا، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٤٨ ـ ١٤٩: ورجال أحمد وأبـي يعلى وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة. وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند الترمذي (٣٥٧٣)، وأحمد ٥/٣٢٩، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٧٥، والبغوي (١٣٨٧)، وأبـي نعيم في «الحلية» ٥/١٣٧. وعن جابر عنده أيضاً (٣٣٨١)، ولمسلم (٢٧٣٥) من حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم، أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل» قيل: يا رسول الله، ما الاستعجال؟ قال: «يقول: قد دعوت، فلم أرَ يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدَع الدُّعاء». وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٥)، والبغوي (١٣٩٠).

المصدوقُ أنه لا بُدَّ في الدَّعوةِ الخالية عن العُدْوانِ من إعطـاءِ السـؤْل مُعَجَّلًا، أو مثله من الخير مُـؤَجَّلًا، أو يُصْرَفُ عنه مِن السّوء مثله.

الجواب الثالث: أنَّ الدعَاء سببٌ مقتضٍ لنيل المطلوب، والسببُ له شروط ومـوانع، فـإذا حصلت شروطُـه، وانتفت موانعُـه، حَصَلَ المطلوبُ، وإلا فلا يَحْصُلُ ذلك المطلوب، بل قد يَحْصُلُ غَيْرُهُ. وهكذا سَائِرُ الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلَّق عليها جَلْبُ منافعَ أو دَفْعُ مَضَارَّ، فإن الكلماتِ بمنزلة الآلة في يدِ الفاعل، تَخْتَلِفُ باختلاف قوَّتِهِ وما يُعينها، وقد يُعارِضُها مانعٌ من الموانع. ونُصُوصُ الوعدِ والوعيدِ المتعارضة في الظاهر: من هٰذا الباب. وكثيراً ما تَجِدُ أدعيةً دعا بها قَوْمٌ، فاستُجِيبَ لهم، ويَكُونُ قد اقترن بالدُّعاءِ ضرورةُ صاحبه وإقبالُه على الله، أو حَسَنَةٌ تَقَدَّمَتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شكراً لحسنته، أو صَادَفَ وقت إجابة، ونحو ذلـك، فأُجِيبَتْ دَعْوَتُه، فيظن أن السِّرَّ في ذلك الدُّعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمـورِ التي قارنتـه من ذلك الداعي.

وهٰذا كما إذا استعمل رَجُلٌ دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظنَّ آخرُ أن استعمالَ هٰذا الدواءِ بِمُجَرَّدِهِ كافٍ[1] في حُصولِ المطلوب، فكان غالطاً.

وكذا قد يدعو باضطرارٍ عند قبر، فَيُجَابُ، فيظنُّ أنَّ السِّرَّ لِلقبر، ولم يَدْرِ أن السِّرَّ للاضطرار وصِدْقِ اللَّجأِ إلى الله تعالى، فإذا حَصَلَ ذلك في بيتٍ من بيوت الله تعالى كان أَفْضَلَ وأحبَّ إلى الله تعالى.

---

(١) في الأصول: كافياً، وهو خطأ.

فالأدعيةُ والتعوُّذات والرُّقى بمنزلة السِّلَاحِ، والسِّلاحُ بِضَارِبِه، لا بِحَدِّه فقط، فمتى كان السِّلاحُ سلاحاً تامًّا، والسَّاعِدُ ساعداً قويًّا، والمَحَلُّ قابلاً، والمانعُ مفقوداً: حصلت به النِّكَايَةُ في العدو، ومتى تَخَلَّف وَاحِدٌ من هٰذه الثلاثة تَخَلَّف التأثيرُ.

فإذا كان الدُّعاءُ في نفسه غَيْرَ صالح، أو الدَّاعي لم يجمع بَيْنَ قلبِه ولِسانِه في الدُّعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ مِن الإجابة: لم يَحْصُلِ الأثر.

قوله: «وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ. وَلا غِنَى عَنِ اللَّهِ تَعَالى طَرْفَةَ عَينٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَينٍ، فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ».

٢٨٨ ش: كلامٌ حق ظاهرٌ لا خفاءَ فيه. والحَيْنُ، بالفتح: الهلاك.

قوله: «واللَّـهُ يَغْضَبُ ويَرْضَىٰ، لا كأَحدٍ من الوَرَى».

غضب الله ورضاه

ش: قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُم﴾ [المائدة: ١١٩][المجادلة: ٢٢] و[البينة: ٨] ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ المُؤْمِنينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]. ﴿بَاءُوا[1] بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]. ونظائر ذلك كثيرة.

---

(١) قال أبو جعفر الطبري ١٣٨/٢: يعني بقوله: ﴿وباؤوا بغضب من الله﴾: انصرفوا ورجعوا، ولا يقال: «باؤوا» إلا موصولاً إما بخير، وإما بشر، يقال منه: «باء فلان بذنبه، يبوء به بوْءاً وبواءً»، ومنه قول الله عز وجل: ﴿إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك﴾ يعني: تنصرفَ متحمِّلَها، وترجعَ بهما قد صارا عليك دوني. فمعنى الكلام إذاً: ورجعوا منصرفين متحملين غضب الله، قد صار عليهم من الله غضب، ووجب عليهم منه سخط. وانظر «جامع البيان» ١٨٨/١ ــ ١٨٩.

ومذهبُ السَّلَفِ[1] وسائر الأَئِمَّةِ إثباتُ صِفَةِ الغَضَبِ، والرِّضَى، والعَدَاوَةِ، والوَلَايَةِ، والحُبِّ، والبُغْضِ، ونحوِ ذلك من الصِّفَاتِ، التي وَرَدَ بها الكِتَابُ والسُّنة، وَمَنْعُ التأويل الذي يَصْرِفُها عن حقائِقها اللائقةِ بالله تعالى، كما يقولون مثلَ ذلك في السَّمْعِ والبَصَرِ والكلام وسائِرِ الصِّفَاتِ، كما أشار إليه الشَّيْخُ فيما تقدم بقوله: «إذْ كان تأويلُ الرؤية وتأويلُ كُلِّ معنى يُضَافُ إلى الربوبية، تَرْكَ التأويل، ولُزُومَ التسليم، وعليه دينُ المرسلين».

وانظر إلى جَوابِ الإمامِ مالك رضيَ الله عنه في صِفَةِ الاستواءِ كَيْفَ؟ قال: الاستِواءُ معلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ. ورُوِيَ أيضاً[2] عن أمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ[3].

وكذلك قال الشَّيخُ رحمه الله فيما تقدم: «مِن لم يَتَوَقَّ النَّفيَ والتشبيهَ، زَلَّ ولم يُصِبِ التَّنزيهَ». ويأتي في كلامه: «أن الإسلام بين الغُلُوِّ والتَّقصير، وبين التَّشبيه والتَّعطيل».

فقول الشَّيخِ رحمه الله: «لا كأَحدٍ من الوَرَى» نفي التَّشبيه، ولا يقال: إن الرضى إرادةُ الإحسانِ، والغضبَ إرادةُ الانتقام، فإنَّ هٰذا نفيٌ للصفة. وقد اتفق أهلُ السنة على أن الله يَأْمُرُ بما يُحِبُّهُ ويرضاه، وإن كان لا يُرِيدُهُ ولا يشاؤه، وينهى عما يَسْخَطُه ويكرهه، ويُبْغِضُهُ، ويَغْضَبُ على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يُحِبُّ عندهم، ويرضى ما لا يُرِيدُه، ويكره وَيَسْخَطُ ويَغْضَبُ لما أراده.

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٥.

(٢) سقطت من: (ب).

(٣) لا يصح في المرفوع، وقد تقدم الكلام عليه، فانظر ص ٣٧٣.

ويقالُ لمن تأوَّل الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لِمَ تأوَّلتَ ذلك؟ فلا بُدَّ أن يَقُولَ: لأن الغَضَبَ غليانُ دم القلب، والرِّضى الميلُ والشهوة، وذلك لا يليقُ بالله تعالى! فيقال له: غليانُ دَمِ القلب في الآدميِّ أمرٌ ينشأُ عن صفة الغَضَبِ، لا أنَّه هو الغَضَبُ. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادةُ والمشيئَةُ فينا، هي مَيْلُ الحيِّ إلى الشَّيءِ أو إلى ما يُلائِمُه ويُناسِبُه، فإنَّ الحيَّ مِنَّا لا يُريد إلا ما يَجْلِبُ له منفعةً، أو يدفع عنه مَضَرَّةً، وهو محتاجٌ إلى ما يُرِيدُهُ، ومفتقرٌ إليه، يَزْدَادُ[1] بوجوده، ويَنْقُصُ[2] بعدمه. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هٰذا، جاز ذاك، وإن امتنع هٰذا، امتنع ذاك.

٢٨٩ فإن قال: الإرادةُ التي يُوصَفُ اللّٰهُ بها مُخَالِفَةٌ للإرادة التي يُوصَفُ بها العبد، وإن كان كُلٌّ منهما حقيقةً، قيل له: فَقُلْ: إنَّ الغضبَ والرِّضى الذي يُوصَفُ الله به مخالفٌ لما يُوصَفُ به العبدُ، وإن كان كُلٌّ منهما حقيقةً. فإذا كان ما يقولُه في الإرادةِ يُمْكِنُ أن يُقَالَ في هٰذه الصِّفات، لم يَتَعَيَّنِ التَّأويلُ، بل يَجِبُ تَرْكُهُ، لأنَّك تَسْلَمُ من التَّناقض، وتسلم أيضاً مِن تعطيل معنى أسماءِ الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإنَّ صَرْفَ القرآنِ عن ظاهره وحقيقته بغَيْرِ موجب حَرَامٌ، ولا يَكُونُ الموجبُ للصَّرف ما دلَّه عليه عقلُه، إذ العُقُولُ مختلفة، فَكُلٌّ يقولُ: إنَّ عقله دلَّه على خلافِ ما يَقُولُه الآخر!

وهٰذا الكلامُ يُقَالُ لِكُلِّ مَن نَفَى صِفَةً مِن صفاتِ الله تعالى، لامتناعِ مسمَّى ذلك في المخلوق، فإنَّه لا بُدَّ أن يُثْبِتَ شيئاً لله تعالى

---

(١) في (ب): ويزداد.

(٢) في (ب): وينتقص.

على خلافِ ما يَعْهَدُه حتى في صفة الوجود، فإنَّ وُجُودَ العبد كما يَلِيقُ به، ووُجُودَ الباري تعالى كما يَلِيقُ به، فَوُجُودُه تعالى يستحيلُ عليه العَدَمُ، ووجودُ المخلوقِ لا يستحيلُ عليه العَدَمُ، وما سَمَّى به الرَّبُّ نفسَه وسمى به مخلوقاتِه، مثل الحيِّ والعليمِ والقديرِ، أو سمَّى به بَعْضَ صفاته، كالغضب والرِّضى، وسمَّى به بعضَ صفاتِ عباده، فنحن نَعْقِلُ بقلوبنا معانيَ هٰذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حقٌّ ثابت موجود، ونعقِلُ أيضاً معاني هذه الأسماء في حقِّ المخلوق، ونعقِلُ بينَ المَعْنَيَيْنِ قدراً مشتركاً، لكن هٰذا المعنى لا يُوجَدُ في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المُشْتَرَكُ الكليُّ لا يُوجد مشتركاً إلا في الأذهان، ولا يُوجَدُ في الخارج إلا معيناً مختصًّا. فيثبت في كل منهما كما يليقُ به. بل لو قيل: غَضَبُ مالكٍ خازن النار، وغضبُ غيره من الملائكة: لم يَجِبْ أن يكون مماثلاً لكيفية غَضَبِ الآدميِّين، لأنَّ الملائكةَ ليسوا من الأخلاطِ الأربعةِ، حتى تَغْلِيَ دِمَاءُ قلوبهم كما يغلي دَمُ قلبِ الإِنسان عند غضبه، فغضبُ الله أولى.

وقد نَفَى الجَهْمُ[1] ومَنْ وافقه كُلَّ ما وَصَفَ الله به نفسَه، مِن كلامه ورضاه وغضبِه وحُبِّه وبُغْضِه وأَسَفِه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أُمُورٌ مخلوقةٌ منفصِلَةٌ عنه، ليس هو في نفسه مُتَّصِفاً بشيءٍ من ذلك!!

وعارض هٰؤلاء مِن الصِّفاتيّةِ ابنُ كُلَّاب ومَنْ وافقه، فقالوا: لا يُوصَفُ الله بشيء يَتَعَلَّقُ بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جَمِيعُ هٰذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقتٍ دُونَ وقتٍ، ولا يَغْضَبُ في وقتٍ دُونَ وقت. كما قال في حديث الشفاعة: «إنَّ ٢٩٠

(١) في (ب): جهم.

رَبِّـي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»[1].

وفي «الصحيحين» عن أبـي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالى يَقُولُ لأَهْلِ الجَنَّةِ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ والخَيْرُ في يَدَيك، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيْتُم؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لنا لا نَرْضَى يا رَبُّ؟ وَقَدْ أَعْطَيتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَداً مِنْ خَلْقِك، فَيَقُولُ: أَلا أُعْطِيْكُم أَفْضَلَ مِنْ ذٰلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يا رَبُّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذٰلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُم رِضْوَانِي، فَلا أَسْخَطُ عَلَيْكُم بَعْدَهُ أَبَداً»[2].

فيستدل به على أنه يُحِلُّ رِضْوَانَه في وقتٍ دُونَ وقتٍ، وأنه قد يُحِلُّ رضوانَه ثمَّ يَسْخَطُ، كما يُحِلُّ السخط ثمَّ يرضى، لكن هـؤلاء أحلَّ عليهم رضواناً لا يتعقَّبُه سَخطٌ.

وهُمْ قالوا: لا يتكلمُ إذا شاء، ولا يَضْحَكُ إذا شاء، ولا يَغْضَبُ إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إمَّا أن يجعلوا الرِّضى والغَضَبَ والحبَّ والبغضَ هـو الإرادة، أو يجعلوها صفـاتٍ أخرى، وعلى التقـديرين، فلا يَتَعَلَّقُ شيءٌ من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذْ لو تعلقت بذلك، لكان محلاً للحوادثِ!! فنفى هـؤلاء الصِّفاتِ الفعليـة الذَّاتيَّـة بهٰذا الأصـلِ، كما نفى أولئـك الصِّفَـاتِ مـطلقـاً بقـولهم: ليس محـلاًّ للأعراضِ. وقد يُقَالُ: بل هي أفعال ولا تُسَمَّى حوادثَ، كما سُمِّيَتْ

(١) قطعة من حديث الشفاعة المطول، وقد تقدم تخريجه ص ٩٦.

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨)، وأحمد ٣/٨٨، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٤٠٥، والبغوي (٤٣٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/١٨٤، وابن منده في «الإيمان» (٨١٩).

تلك صفات، ولم تُسَمَّ أعراضاً. وقد تَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إلى هذا المعنى، ولكنَّ الشَّيخ رحمه الله لم يَجْمَعِ الكلامَ في الصِّفات في المختصر في مكانٍ واحد، وكذلك الكَلَامُ في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يُرَتَّبُ عليه كتابُ أصول الدّين تَرْتِيبُ جواب النَّبيِّ ﷺ لجبريل عليه السلامُ، حين سأله عن الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بالله وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِه وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الآخِرِ والقَدَرِ»[1]، الحديث، فيبدأُ بالكلام على التَّوحيد والصِّفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائِكةِ، ثم، وثم، إلى آخره[2].

قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلا نُفْرِطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ من أحد منهم. ونُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ. وَلا نَذْكُرُهُمْ إلا بِخَيْرٍ. وَحُبُّهُمْ دِينٌ وإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ».

ش: يُشير الشَّيخُ رحمه الله إلى الرَّدِّ على الرَّوافضِ والنَّواصبِ. وقد أثنى الله على الصحابةِ هو ورَسُولُهُ، ورضِيَ عنهم، ووعدهم الحُسنى[3].

ماورد من النصوص في الثناء على الصحابة

كما قال تعالى: ﴿والسٰبِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَٰجِرِينَ والأنصار والذينَ اتَّبَعُوهم بِإِحْسٰنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُم جَنَّاتٍ

---

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦.

(٢) في هامش (أ) ما نصه: بلغ مقابلة وتصحيحاً على نسخة المؤلف رحمه الله تعالى.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ١٥٢/٣ ـ ١٥٣ و١٥٧ و٣٠٥ و٤٠٥ ـ ٤٠٩ و٣٩٨/٤ ـ ٤٥٢، و٤٥٣ ـ ٤٦٥ و٢٢٢/١١ و٥٨/٣٥ ـ ٦٤.

٢٩١ تَجْرِي تَحْتها[1] الأَنْهَـرُ خَـلِـدِينَ فيها أَبَـدَاً ذَلِـكَ الفَـوْزُ العَـظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ والذين مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلى الكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُم تَرَىٰهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾ [الفتح: ٢٩]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ المُـؤْمِنينَ إذ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الذينَ ءَامَنُوا وهَاجَرُوا وَجَـٰهَدُوا بِأَمْوَالِهِم وَأَنْفُسِهِم في سَبيلِ اللَّهِ والذينَ ءَاوَوا وَنَصَـرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُم أَوْلِيَـاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَـٰتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا وكلاً وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى واللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِلفُقَرَاءِ الْمُهَـٰجِرِينَ الذينَ أُخْـرِجُوا مِنْ دِيَـٰرِهِـمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّـهِ وَرِضْوَٰناً وَيَنْصُرُونَ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّـٰدِقُونَ * والذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإِيمَـٰنَ مِنْ قَبْلِهِم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِم وَلا يَجِدُونَ في صُدُورِهِم حَاجَة مِمَّا أُوتُوا وَيُـؤْثِرُونَ على أَنْفُسِهِم وَلَو كَانَ بِهِم خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ * والذينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنا اغفِرْ لَنَا ولإِخوانِنَا الذينَ سَبَقُونَا بالإِيمَـٰنِ وَلا تَجْعَلْ

---

(١) قرأ ابن كثير: «مِن تحتها» بزيادة «مِن»، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون بغير «مِن»، وهي في مصاحف جميع الأمصار غير مكة كذلك. انظر «حجة القراءات» ص ٣٢٢، و«الكشف» ١/٥٠٥، و«زاد المسير» ٣/٤٩١.

في قُلُوبِنَا غِلاً للذينَ ءامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠].

وهٰذه الآياتُ تتضمَّنُ الثَّنَاءَ على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يَسْتَغْفِرُونَ لهم، ويسألون اللَّهَ أنْ لا يَجْعَلَ في قلوبهم غِلاًّ لهم، وتتضمَّنُ أَنَّ هٰؤلاء هُمُ المستحِقُّونَ للفيءِ، فمن كان في قلبه غِلٌّ للذين آمنوا، ولم يَسْتَغْفِرْ لهم، لا يستحق في الفيءِ نصيباً بنصِّ القرآن.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كانَ بينَ خالدِ بنِ الوليدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خالدٌ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَحَدَاً مِنْ أَصْحَابي، فلو أن أَحَدَكُم أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبَاً، ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلا نَصِيفَهُ»[1]. انفرد مسلمٌ بذكر سبِّ خالد لعبد الرحمن، دون البخاري.

فالنبيُّ ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لا تَسُبُّوا أصحابي»، يعني عبدَالرحمن وأمثالَه، لأنَّ عبدَالرحمٰن ونحوه هُمُ السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا مِن قبل الفتح وقاتلوا، وهُمْ أَهْلُ بيعةِ الرِّضوان، فهم أَفْضَلُ، وأَخَصُّ بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان[2]، وهم الذين

---

(١) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)، وأخرجه أبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦٠)، وأحمد في «المسند» ١١/٣، وفي «فضائل الصحابة» (٥) و(٦) و(٧) و(٦٥٤) و(١٧٣٥)، والطيالسي (٢١٨٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١٢٢/٢، والبغوي (٣٨٥٦)، والخطيب في «تاريخه» ١٤٤/٧، وابن أبي عاصم (٩٨٨). وأخرجه مسلم أيضاً (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١) من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ورواه البزار (٢٧٦٨) من طريق زائدة عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.. وذكر فيه قصته. وانظر «الفتح» ٣٥/٧ ـ ٣٦، فقد نقل عن غير واحد من أئمة النقد أن الصحيح رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وأن رواية أبي صالح عن أبي هريرة شاذة.

(٢) من قوله: «فهم أفضل» إلى هنا سقط من (ب).

أسلموا بعد الحُدَيْبِيَةِ، وبَعْدَ مصالحة النبيِّ ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبقُ مِمَّن تأخَّر إسلامُهم إلى فتح مكة، وسُمُّوا الطُّلَقَاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيدُ ومعاوية.

٢٩٢ والمقصودُ أنه نهى مَنْ له صحبة آخِراً أن يَسُبَّ من له صحبةٌ أولاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يُمْكِنُ أن يَشْرَكُوهم فيه، حتى لو أنفق أَحَدُهُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفَهُ.

فإذا كان هذا حالَ الذين أسلموا بعد الحُدَيْبِيَةِ، وإن كان قبل فتح مكة فكيفَ حَالُ مَنْ ليس مِنَ الصحابة بحالٍ مع الصحابة؟! رضي الله عنهم أجمعين.

والسابقون الأوَّلونَ، من المهاجرين والأنصار، هم الذين أنفقوا مِنْ قَبْلِ الفتحِ وقَاتَلُوا، وأَهْلُ بيعة الرضوان كُلُّهُم منهم، وكانوا أَكْثَرَ من ألفٍ وأربع مئة.

وقيل: إنَّ السابقين الأوَّلين من صَلَّى إلى القبلتين، وهذا ضعيفٌ، فإنَّ الصَّلاة إلى القِبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلةً، لأنَّ النسخ ليس مِنْ فعلهم، ولم يَدُلَّ على التفضيل به دليلٌ شرعي، كما دَلَّ على التفضيل بالسَّبْقِ إلى الإنفاقِ والجهادِ والمبايعة التي كانت تَحْتَ الشجرة.

وأما ما يُروى عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «أَصْحَابي كالنُّجُومِ بِأَيِّهِم اقتَدَيتُم اهتَدَيتُم»[1] ــ فهو حديث ضعيف، قال البزّار[2]: هذا حديث

---

(١) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢/٩١، وابن حزم في «الإحكام» ٦/٨٢ من طريق سلام بن سليم قال: حدثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وسلام بن=

لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها: إنَّ ناساً يَتَناوَلُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حتَّى أبا بَكْرٍ وَعُمَرَ! فقالَتْ: وما تَعْجَبُونَ مِنْ هٰذَا! انقطَعَ عَنْهُم العَمَلُ، فَأَحَبَّ اللَّهُ أن لا يَقْطَعَ عَنْهُم الأَجْرَ[1].

وروى ابن بَطَّةَ[2] بإسنادٍ صحيح، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أنَّه قال: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ محمَّدٍ، فَلَمَقَامُ أحدِهِم سَاعَةً ـ يَعْنِي مَعَ

= سليم مجمع على ضعفه، وكذبه ابن حراش، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة، والحارث بن غصين مجهول، وأخرج الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» ص ٤٨ من طريق سليمان بن أبي كريمة، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس مرفوعاً: «مهما أوتيتم من كتاب الله، فالعمل به لا عذر لأحدكم في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنة مني ماضية، فإن لم يكن سنة ماضية، فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة» وسليمان بن أبي كريمة ضعيف الحديث، وجويبر ـ وهو ابن سعيد الأزدي ـ متروك، والضحاك لم يلقَ ابن عباس، وروي من حديث عمر وابنه، وكلاهما لا يصح.

(٢) هو الإمام الحافظ الكبير أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري صاحب «المسند الكبير» الذي تكلم على أسانيده، المتوفى سنة ٢٩٢هـ، مترجم في «السير» ١٣/ رقم الترجمة (٢٨١)، وقد جرد زوائده على الكتب الستة الحافظ الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، وسماه «كشف الأستار عن زوائد البزار» وقد تم نشره في أربع مجلدات في مؤسسة الرسالة بتحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمي.

(١) لم نجده في «مسلم» بعد البحث، ولا في المصادر الأخرى التي بين أيدينا.

(٢) هو الإمام العلّامة شيخ العراق، عبيدالله بن محمد بن محمد بن حَمْدان العُكبَري الحنبلي، أبو عبدالله ابن بطة، صاحب كتاب «الإبانة الكبرى» كان ـ فيما قيل ـ مستجاب الدعوة، تُوفي سنة (٣٨٧هـ). مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٣٨٩).

النَّبـيِّ ﷺ ـ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُم أَرْبَعِينَ سَنَةً»(١) وفي رواية وَكيع: «خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ أَحَدِكُم عُمُرَه».

وفي «الصحيحين» من حديث عِمْرَانَ بن حُصين وغيرِه، أن رسولَ اللّـه ﷺ قـال: «خَيْرُ النَّـاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّـذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»، قَالَ عِمْرَانُ: فَلا أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَـلاثَـةً، الحديث(٢).

---

(١) الأثر بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٢٠) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن نسير بن ذعلوق، قال: سمعت ابن عمر يقول... ورواية وكيع أخرجها ابن ماجه (١٦٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٦) من طريق وكيع، عن سفيان به، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير نسير بن ذعلوق وهو ثقة، وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عبدالبر: هو عندهم من ثقات الكوفيين، وقد تصحف في المطبوع من «السنة» لابن أبي عاصم إلى بسر بن دعلوق، فقال محققه: لم أعرفه!.

وفي «فضائل الصحابة» لأحمد رقم (١٨) من طريق أبي معاوية قال: وأخبرنا رجل عن مجاهد، عن ابن عباس قال: لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون. وانظر «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ١٤/٢، فقد نسبه إلى ابن بطة، وصحح إسناده من طريق عبدالله بن أحمد، عن أبيه، عن أبي معاوية به. وأخرجه البخاري (٤١٥٤)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر أنَّ النبي ﷺ قال لهم يوم الحديبية: «أنتم خير أهل الأرض» قال الحافظ: وهذا صريح في فضل أصحاب الشجرة، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما، وعند أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال: لما كان بالحديبية قال النبي ﷺ: «لا توقدوا ناراً بليل» فلما كان بعد ذلك، قال: «أوقدوا واصطنعوا، فإنه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم».

(٢) أخرجه من حديث عمران بن الحصين البخاريُّ (٢٥٦١) و(٣٦٥٠) و(٦٤٢٨) و(٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، والترمذي (٢٢٢١) و(٢٢٢٢) و(٢٣٠٣)، وأبو داود (٤٦٥٧)، وأحمد ٤٢٦/٤ و٤٢٧ و٤٣٦ و٤٤٠، والنسائي ١٧/٧ ـ ١٨، وابن حبان (٢٢٨٥)، والحاكم ٤٧١/٣، والطيالسي (٨٥٢)، والطحاوي في «المشكل»=

وقد ثبت في «صحيح مسلم»، عن جابر رضي الله عنه، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[1].

= ٣/١٧٦ و١٧٧، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(١٤٦٩) و(١٤٧٠) و(١٤٧١) و(١٤٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٧٨ و٨/٣٩١. وأخرجه من حديث عبدالله بن مسعود البخاري (٢٦٥٢) و (٣٦٥١) و(٦٤٢٩) و(٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣) (٢١٢)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد ١/٣٧٨ و٤١٧ و٤٣٤ و٤٣٨ و٤٤٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٧/٩٢، والطيالسي (٢٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/١٧٦، وابن أبي عاصم (١٤٦٦) و(١٤٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٣٧) و(١٠٣٣٨)، والخطيب في «تاريخه» ١٤/٥٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٧٨. وأخرجه من حديث أبي هريرة مسلمٌ (٢٥٣٤) (٢١٣)، وأحمد ٢/٢٢٨ و٤١٠ و٤٧٩، والطيالسي (٢٥٥٠)، وأخرجه من حديث عمر بن الخطاب الترمذيُّ (٢٣٠٤)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والبزار (٢٧٦٤)، والطحاوي في «المشكل» ٣/١٧٥ ـ ١٧٦، والطبراني في «الصغير» ١/١٢٨، وأخرجه من حديث النعمان بن بشير أحمدُ ٤/٢٦٧ و٢٧٦ و٢٧٧، والبزار (٢٧٦٧)، والطحاوي ٣/١٧٧، وأبو نعيم ٢/٧٨ و٤/١٢٥، وابن أبي عاصم (١٤٧٧). وأخرجه من حديث بريدة الأسلمي أحمدُ ٥/٣٥٠ و٣٥٧، وابن أبي عاصم (١٤٧٣) و(١٤٧٤)، وأبو نعيم ٢/٧٨.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٣٨٥٩)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢/٣٤٠، وأخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث جابر بن عبدالله قال: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله عز وجل: ﴿ثم ننجّي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيّاً﴾». وهو في «المسند» ٦/٣٦٢ و٤٢٠، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣/١٠٤، وابن سعد ٨/٤٥٨، وابن أبي عاصم (٨٦١)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٦٦) و(٢٦٩). وأخرجه من حديث جابر، عن أم مبشر، عن حفصة أحمدُ ٦/٢٨٥، والبغوي (٣٩٩٤)، وابن أبي عاصم (٨٦٠)، وابن ماجه (٤٢٨١)، والطبراني ٢٣/(٣٥٨) و(٣٦٣)، وفيه: «ممن شهد بدراً والحديبية»، وأخرجه أحمد ٣/٣٩٦ من حديث جابر بلفظ: «لن يدخل النار رجل شهد بدراً والحديبية».

وقال تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّـه على النَّبيِّ والْمُهـٰجِرِينَ والْأَنْصَارِ الذينَ اتَّبَعُوهُ في سَاعَةِ العُسْرَةِ﴾ [التوبة:١١٧]، الآيات.

ولقد صَدَقَ عبدُاللَّـهِ بنُ مسعودٍ رضي اللـه عنه في وصفهم، حيث قال: إنَّ اللَّـه تعالى نَظَرَ في قُلُوبِ العِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ محمدٍ خَيْرَ قلوبِ العِبَادِ، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته[1]، ثمَّ نَظَرَ في قُلُوب العباد بَعْدَ قَلْبِ محمدٍ ﷺ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قلوبِ العِبَادِ، فجعلهم وُزَرَاءَ نَبِيِّه[2]، يقاتِلُون على دينه، فما رآه المُسْلِمُونَ حَسَناً، فَهُوَ عندَ اللَّـه حسن، وما رَأَوْهُ سَيِّئاً، فَهُوَ عند اللَّـه سيىء[3]. ٢٩٣

وفي رواية: وقد رأى أصحابُ محمدٍ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.

وتَقَدَّمَ[4] قولُ ابن مسعود: من كان منكم مستنّاً فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات... إلخ، عند قول الشيخ: «ونتَّبعُ السُّنَّةَ والجماعةَ».

فمن أضلُّ مِمَّن يكونُ في قلبه غلٌّ لخيارِ المؤمنين، وساداتِ أولياءِ اللَّـه تعالى بعدَ النَّبِيِّينَ؟! بل قد فَضَلَتْهُمُ اليَهُودُ والنصارى بِخَصْلَةٍ، قيل لليهود: مَنْ خَيْرُ أهلِ مِلَّتِكُم؟ قالوا: أَصْحَابُ موسى، وقيل للنَّصارى: مَنْ خَيْرُ أهل مِلَّتِكُم؟ قالوا: أَصْحَابُ عيسى، وقيل للرَّافِضَةِ: من شَرُّ

(١) في (ب): لرسالته.

(٢) في الأصول: «دينه»، والمثبت من «المسند».

(٣) أخرجه أحمد ١/٣٧٩، وفي «فضائل الصحابة» (٥٤١)، والطبراني (٨٥٨٢) و(٨٥٨٣) و(٨٥٩٣)، والطيالسي (٢٤٦)، والبغوي (١٠٥)، والبزار (١٣٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/١٦٦ ـ ١٦٧، وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣/٧٨، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١/١٧٧ ـ ١٧٨، وقال: رواه أحمد والبزار، ورجاله موثقون.

(٤) ص ٥٤٦.

أهل مِلَّتِكُم؟ قالوا: أَصْحَابُ محمدٍ!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سَبُّوهُم مَنْ هو خَيْرٌ ممن استثنوهم بأضعافٍ مضاعفة.

وقوله: «ولا نُفْرِطُ في حبِّ أحدٍ منهم» أي: لا نتجاوزُ الحَدَّ في حُبِّ أحدٍ منهم، كما تفعل الشيعة، فنكونَ مِنَ المعتدين، قال تعالى: ﴿يَـٰأَهْلَ الكِتَابِ لا تَغْلُوا في دِينِكُم﴾ [النساء: ١٧١].

لا يجوز التبرؤ من أحد من الصحابة

وقوله: «ولا نَتَبَرَّأُ مِنْ أحدٍ منهم كما فعَلَتِ الرَّافِضَةُ»! فعندهم لا ولاء إلَّا ببراء، أي: لا يَتولَّى أَهْلَ البيتِ حتى يتبرأ مِن أبـي بكر وعمر رضي اللـه عنهما!! وأَهْلُ السنَّةِ يُوالونهم كُلَّهم، ويُنزِلـونَهم منازِلَهم التي يستحِقُّونَها، بالعدلِ والإنصاف، لا بالهوى والتعصب، فإنَّ ذلك كُلَّه من البغي الذي هُوَ مُجَاوَزَةُ الحد، كما قال تعالى: ﴿فما اختَلَفُوا إلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُم﴾ [الجاثية: ١٧]. وهذا معنى قولِ مَنْ قال من السَّلف: الشَّهَادَةُ بدعةٌ، والبَرَاءَةُ بدعة، يُروى ذلك عن جماعةٍ مِنَ السَّلفِ، من الصَّحابة والتَّابعين، منهم: أبو سعيد الخدريُّ، والحسنُ البصريُّ، وإبراهيمُ النخعيُّ[1]، والضَّحَّاكُ، وغيرهم.

ومعنى الشهادة: أن يشهدَ على مُعَيَّنٍ من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنَّه كافرٌ، بدون العلم بما ختم اللَّـه له به.

وقولُه: «وحبُّهم دين وإيمانٌ وإحسانٌ» لأنَّه امتثالٌ لِأمْـرِ اللَّـه فيما تقدَّم من النُّصوص، وروى الترمذي عن عبدِاللَّـهِ بنِ مُغَفَّلٍ، قـال: سمعتُ رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ يقولُ: «اللَّـهَ اللَّـهَ في أَصْحَابِـي، لا تَتَّخِذُوهُم

---

(١) هو الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، اليماني، ثم الكوفي، المتوفى سنة ٩٦هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/ رقم الترجمة (٢١٣).

غـرَضاً [بَعْدِي]، فَمَنْ أَحَبَّهُم فبحُبِّي أَحَبَّهُم، وَمَنْ أَبْغَضَهُم فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذاهُم فَقَـدْ آذانِي، وَمَنْ آذانِي فَقَـدْ آذى الله، وَمَنْ آذى اللَّـهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»[1].

وتسميةُ حُبِّ الصحابة إيماناً مشْكِلٌ على الشيخ رحمه اللَّـه، لأن الحُبَّ عَمَلُ القَلْبِ، وليس هو التصديقَ، فيكون العملُ داخلاً في مُسمَّى الإيمانِ، وقد تقدَّم في كلامه: «أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ باللِّسانِ والتَّصديق بالجنانِ»،ولم يجعل العَمَلَ داخلاً في مسمى الإيمانِ، وهذا هو المعروفُ من مذهب أبـي حنيفة، إلاَّ أن تكونَ هذه التسميةُ مجازاً.

٢٩٤

وقوله: «وبُغْضهم كفر ونِفاق وطُغيان»: تقدَّم الكلام في تكفير أهل البدع، وهٰذا الكفر نظيرُ الكفر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّـهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقدْ تقدم الكلامُ في ذلك.

قوله: «ونُثْبِتُ[2] الخِلافَةَ بعدَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ أَوَّلاً لِأَبـي بَكْرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّـهُ عنه، تَفْضيلاً لَهُ وتَقْدِيماً عَلَى جَميعِ الأُمَّةِ».

ثبوت الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله عنـه بالنص

ش: اختلف أهل السُّنَّةِ في خلافة الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّـه عنه: هل كانت بالنصِّ، أو بالاختيارِ؟ فذهب الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ من أهل الحديث

(١) الترمذي (٣٨٦٢)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٨٧/٤ و٥٤/٥ و٥٧، وفي «فضائل الصحابة» (١) و(٢) و(٣) و(٤)، وابن أبـي عاصم (٩٩٢)، والخطيب في «تاريخه» ١٢٣/٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٨٧/٨، والبخاري في «تاريخه» ١٣١/٥. وفي سنده عبدالله بن عبدالرحمن، وقيل: عبدالرحمن بن زياد، وقيل: عبدالرحمن بن عبدالله، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن معين: لا أعرفه. قال الذهبـي: لا يعرف. ومع ذلك فقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٢٢٨٤).

(٢) في (ب): وثبتت.

إلى أنها ثبتت بالنصِّ الخفيِّ والإشارة، ومنهم من قال بالنصِّ الجليِّ. وذهب جماعةٌ من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثَبَتَتْ بالاختيار.

والدليلُ على إثباتها بالنَّصِّ أخبارٌ:

مِنْ ذلك ما أسنده البخاري عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِمٍ رضي اللَّهُ عنه، قال[1]: أتتِ امرأةُ النَّبيَّ ﷺ، فأَمَرَهَا أَنْ تَرجِعَ إليهِ، قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تُرِيدُ المَوْتَ، قَالَ: «إِنْ لم تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»[2]. وذكر له سياقاً آخر[3]، وأحاديثَ أُخَر. وذلك نصٌّ على إمامته.

وحديثُ حُذيفةَ بن اليمان، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «اقتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أبـي بَكْرٍ وَعُمَرَ»، رواه أهلُ السنن[4].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رَضيَ اللَّـهُ عنها وعَنْ أبيها، قالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في اليَوْمِ الذي بُدِىء فيه، فَقَالَ: «ادعِي لي أَبَاكِ وَأَخاك، حتَّى أكتُبَ لِأبـي بَكْرٍ كِتَاباً»، ثُمَّ قَالَ: «يَأْبَى اللَّـهُ والمُسْلِمُونَ إلاَّ أَبَا بَكْرٍ».

وفي رواية: «فَلا يَطْمَعْ في هٰذَا الأَمْر طَامِعٌ».

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: «قالت».

(٢) البخاري (٣٦٥٩) و (٧٢٢٠) و (٧٣٦٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٨٦)، وأحمد ٤/٨٢ و٨٣، والطيالسي (٩٤٤)، وابن أبي عاصم (١١٥١)، والبغوي (٣٨٦٨).

(٣) انظر الحديث رقم (٧٣٦٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢) و(٣٦٦٣)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد ٥/٣٨٢ و٣٨٥ و٣٩٩ و٤٠٢، وابن أبي شيبة ١٢/١١، والحميدي (٤٤٩)، وابن أبي عاصم (١١٤٨) و(١١٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٨٣ ـ ٨٤ و٨٤ و٨٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/١٨٥. وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣/٧٥، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان (٢١٩٣) من طريق آخر.

وفي رواية: قال: «ادعِي لي عَبْدَالرَّحمٰن بنَ أبـي بَكْرٍ، لِأكْـتبَ لِأبـي بَكْرٍ كِتَاباً لا يُخْتَلَفُ عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ: مَعَاذَ اللّٰـهِ أنْ يَخْتَلِفَ المُـؤْمِنُونَ في أبـي بَكْرٍ»[1].

وأحاديثُ تَقْدِيمهِ في الصلاة مَشْهُورَةٌ معروفة، وهو يقول: «مُرُوا أبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بالنَّاسِ»[2].

وقد رُوجِعَ في ذلك مرةً بعـد مرة، فصلَّى بهم مـدة مرضِ النَّبـيِّ ﷺ.

---

(١) أخـرجه مسلم (٢٣٨٧)، وأحمد ٤٧/٦ و١٠٦ و١٤٤، والطيالسي (١٥٠٨)، وابن سعد ١٨٠/٣، وابن أبـي عاصم (١١٥٦) و(١١٦٣)، والبغـوي (١٤١١)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٨٥/٢، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٣/٦، وأخرجه البخاري (٥٦٦٦) و(٧٢١٧) بلفظ: «هممتُ ــ أو أردتُ ــ أن أرسل إلى أبـي بكر وابنه، فأعهد، أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبـى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويأبـى المؤمنون».

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٦٦٤) و(٦٧٩) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٦) و(٣٣٨٣) و(٧٣٠٣)، والدارمي ٣٩/١، وأحمد في «المسند» ٩٦/٦ و١٥٩ و٢٠٢ و٢١٠ و٢٢٤، وفي «فضائل الصحابة» (٨٨) و(٥٨٩)، ومالك ١٧٠/١ ــ ١٧١، والترمذي (٣٦٧٢)، والنسـائي ٩٩/٢ ــ ١٠٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٩٢/١١ و١٩٤/١٢، وابن ماجه (١٢٣٢)، والبغوي (٨٥٣)، وابن أبـي عاصم (١١٦٧)، وابن سعد ٧٩/٣، و١٧٩ ــ ١٨٠، والبيهقي ٨١/٣ مـن حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه من حديث أبـي موسى الأشعري البخاري (٦٧٨) و(٣٣٨٠)، ومسلم (٤٢٠)، وأحمد ٤١٢/٤ ــ ٤١٣، وابن أبـي عاصم (١١٦٤)، وابن سعد ١٧٨/٣، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٤٠) و(٥٨٢)، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦٨٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٤١/٥، وأخرجه من حديث العباس أحمدُ في «المسند» ٢٠٩/١، وفي «فضائل الصحابة» (٧٩) و(٨٠)، وصححه ابن حبان (٢١٧٤).

وفي «الصحيحين» عن أبـي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّـه ﷺ يقول: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ، عَلَيْهَا دَلْوٌ، فَنَزَعتُ منها ما شَاءَ اللَّـهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابنُ أبـي قُحَافَةَ، فَنَزَعَ منها ذَنوباً أو ذَنُوبَينِ، وفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، واللَّـهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ استَحَالَتْ غَـرْباً، فأَخَذَها ابنُ الخَطَّابِ[1]، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيّاً مِنَ النَّاسِ يَفرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ»[2]. ٢٩٥

---

(١) هذه رواية البخاري في موضعين من «صحيحه» (٣٦٦٤) و(٧٠٢١)، ورواية مسلم (٢٣٩٢)، ولفظه في بعضها: «ثم أخذها عمر، فاستحالت غرباً» ولفظ بعضها من حديث ابن‌عمر: «ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبـي بكر، فاستحالت في يده غرباً».

(٢) البـخـاري (٣٦٦٤) و (٧٠٢١) و (٧٠٢٢) و (٧٤٧٥)، ومـسـلم (٢٣٩٢)، وأخرجه أحمد ٣٦٨/٢ و ٤٥٠، وابن أبـي شيبة ٢١/١٢ ــ ٢٢، والبغوي (٣٨٨١) و(٣٨٨٢) و(٣٨٨٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٤/٦، كلهم من حديث أبـي هريرة. وأخرجه من حديث ابن عمر البخاريُّ (٣٦٣٣) و(٣٦٧٦) و(٣٦٨٢) و(٧٠١٩) و(٧٠٢٠)، ومسلم (٢٣٩٣)، والترمذي (٢٢٨٩)، وأحمد ٢٧/٢ و٢٨ و٣٩ و٨٩ و١٠٤ و١٠٧، وابن أبـي شيبة ٢١/١٢.

وقوله: «على قليب» أي: على بئر، وقوله: «ذنوباً أو ذنوبين» الذنوب: الدلو الممتلئة. قال الشافعي في «الأم»: ومعنى قوله: «وفي نَزعه ضَعف»: قصر مدته، وعجلة موته، وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته.
وقوله: «ثم استحالت غرباً» الغرب ــ بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء ــ: الدلو العظيم يسقى به البعير، فهي أكبر من الذنوب، أي تحولت من الصغر إلى الكبر. وقوله: «فلم أر عبقرياً يَفري فَريَّه» العبقري، قال أبو عمرو الشيباني: عبقري القوم: سيدهم وقويهم وكبيرهم، وقال الفارابـي: العبقري من الرجال الذي ليس فوقه شيء، وذكر الأزهري أن «عبقر» موضع بالبادية، وقيل: بلد كان ينسج فيه البسط الموشيـة، فاستعمل في كل شيء جيد، وفي كل شيء فائق، وقال الفراء: العبقري: السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر وبساط وضعت عليه، وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه.
وقوله: «يَفرِي فَرِيَّه» بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة، وروي بسكون الراء، والتخفيف، ومعناه: يعمل عمله، ويقطع قطعه، وقوله: «حتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بعَطَن» العطن ــ بفتح المهملتين وآخره النون ــ: هو ما يعد للشرب حول البئر من مبارك=

وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال على منبره: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لاتَّخَذتُ أبا بَكْرٍ خَلِيلًا، لا يَبْقَيَنَّ في المَسْجِدِ خوخَةٌ إلاَّ سُدَّتْ، إلاَّ خَوخَةُ أبي بَكْرٍ»[1].

وفي «سُنَنِ أبي داود» وغيرِه، من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة، أنَّ النبيَّ ﷺ قال ذات يوم: «مَنْ رَأَى مِنْكُم رُؤيا؟» فَقَالَ رَجُلٌ أنا رَأَيْتُ [كَأَنَّ] مِيْزَاناً أنزل[2] مِنَ السَّماءِ، فَوُزِنْتَ أنتَ وأبو بَكْرٍ، فَرَجَحْتَ أنتَ بأبي بَكْرٍ، ثُمَّ وُزِنَ عُمَر وأبو بَكْرٍ، فَرَجَحَ أبو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وعُثْمَانُ، فَرَجَحَ عُمَرُ، ثُمَّ رُفِعَ [الميزَانُ]، فرأيتُ الكراهةَ في وَجْهِ النَّبي ﷺ، فقال: «خِلافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ يُؤتِي اللَّهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ»[3].

فبَيَّنَ رسولُ اللَّه ﷺ، أن ولايةَ هؤلاءِ خلافةُ نبوةٍ، ثمَّ بعدَ ذلكَ مُلْكٌ.

وليس فيه ذكرُ عليٍّ رضي اللَّه عنه، لأنه لم يَجْتَمِعِ الناسُ في

= الإبل، والمراد بقوله: «ضَرَبَ» أي: ضَرَبَتِ الإبل بعَطَن: بركت، والعَطَن للإبل كالوطن للناس، لكن غلب على مبركها حول الحوض، ووقع في رواية أبي بكر بن سالم، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، عند أبي بكر بن أبي شيبة ١١/٦٢ و١٢/٢١: «حتى روي الناس وضربوا بعَطَن».

(١) تقدم تخريجه ص ١٦٤.

(٢) سقطت من (ب)، وفي المطبوع من سنن أبي داود: «نزل» وفي «المسند» وابن أبي عاصم: دُلِّيَ.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٣٤) و(٤٦٣٥)، والترمذي (٢٢٨٧)، وأحمد ٥/٤٤ و٥٠، وابن أبي عاصم (١١٣٥)، وابن أبي شيبة ١٢/١٨، والحاكم ٣/٧٠ ـ ٧١، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/٣٤٨ من حديث أبي بكرة، وهو صحيح دون قوله: «خلافة نبوة ثم يؤتي الله الملك مَن يشاء» فإنها ضعيفة لتفرد علي بن زيد بن جدعان بها، وهو ضعيف، لكن يشهد لها حديث سفينة الآتي، فهي صحيحة به.

زمانه، بل كانوا مختلِفين، لم يَنْتَظِمْ فيه خلافةُ النبوة ولا الملك[1].

وروى أبو داود أيضاً عن جابر رضي اللّـه عنه، أنه كان يُحدث، أن رسول اللّـه ﷺ قال: «رأى[2] اللَّيلةَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَنَّ أبا بَكْرٍ نِيْطَ برسُولِ اللّـه ﷺ، ونِيْطَ عُمَرُ بأبي بَكْرٍ، ونِيْطَ عُثْمَانُ بعُمَرَ»، قالَ جابِرٌ: فَلَمَّا قُمْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللّـهِ ﷺ، قُلنا: أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فرَسُولُ اللّـهِ ﷺ، وأَمَّا المنوطُ[3] بَعْضهُمْ بِبَعْضٍ، فَهُم وُلاةُ هذا الأمرِ الذي بَعَثَ اللّـهُ بِهِ نَبِيَّـهُ[4].

وروى أبو داود أيضاً عن سَمُرَةَ بنِ جُندب: أَنَّ رَجُلاً قالَ: يا رَسُولَ اللّـهِ، رَأَيتُ كَأَنَّ دَلْواً دُلِّيَ مِنَ السَّماءِ، فَجَاءَ أبو بَكْرٍ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها، فَشَرِبَ شُرْباً ضَعِيفاً، ثُمَّ جَاء عُمَر فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها، فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ

---

(١) ويرد على ما فهمه الشارح من الحديث ما سيأتي في حديث سفينة رضي الله عنه، وفيه: «خلافه النبوة ثلاثون سنة» فإن خلافة أبي بكر سنتان، وخلافة عمر عشر سنين، وخلافة عثمان اثنتا عشرة سنة، وخلافة علي ست سنين، فيكون المجموع ثلاثين سنة، فهو داخل في خلافة النبوة مع الثلاثة رضي الله عنهم، وعن جميع صحابة رسول الله. وانظر «دلائل النبوة» ٦/٣٤١ ــ ٣٤٢.

(٢) في «سنن أبي داود»: أُري.

(٣) في سنن أبي داود: «أما تَنَوُّط».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٣٦)، وابن أبي عاصم (١١٣٤)، وأحمد ٣/٣٥٥، والحاكم ٣/٧١ ــ ٧٢، وصححه هو والذهبي مع أن عمرو بن أبان راويه عن جابر لم يوثقه غير ابن حبان ٧/٢١٦، وقال: روى عن جابر، فلا أدري أسمع منه أم لا. وقال أبو داود بإثره: ورواه يونس وشعيب لم يذكرا عمرو بن أبان، قال الخطابي في «معالم السنن» ٤/٣٠٥ ــ ٣٠٦: قوله: «نيط» معناه: عُلِّق، والنوط: التعليق، ومنه المثل: «عاطٍ بغير أنواطٍ» قال الميداني في «مجمع الأمثال» ٢/٢٤: العطو: التناول، والأنواط: جمع نوط، وهو كل شيء معلق. يقول: هو يتناول، وليس هناك معاليق، يضرب لمن يَدَّعي ما ليس يملكه.

جَاءَ عُثْمَانُ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيها فَانْتُشِطَتْ مِنْهُ، فَانْتَضَحَ عَلَيهِ منها شَيْءٌ[(١)].

وعن سعيد بن جُمْهان، عن سَفينة، قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ: «خِلافَةُ النُّبوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّـهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ أو الملك»[(٢)].

واحتجَّ من قال: لم يَسْتَخْلِفْ بالخبرِ المأثور، عن عبداللَّـه بن عمر، عن عمرَ رضي اللَّـهُ عنهما، أنه قال: إن أَسْتَخْلِفْ، فقد استخلَفَ مَنْ هو خيرٌ مني، يعني أبا بكر، وإن لا أستخلف، فلم يَسْتَخْلِفْ مَنْ

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٣٧)، وأحمد ٢١/٥، وابن أبي عاصم (١١٤١)، والطبراني في «الكبير» (٦٩٦٥). وفي سنده عبدالرحمن الجرمي، لم يوثقه غير ابن حبان وما حدَّث عنه سوى ولده الأشعث. وقوله: «دُلِّيَ من السماء» يريد: أرسل، يقال: أدليت الدلو، إذا أرسلتها، ودلوتها: إذا نزعتها. و«العراقي»: أعواد يخالف بينها، ثم تشد في عرى الدلو، ويعلق بها الحبل، واحدتها عرقوة. «معالم السنن» ٣٠٦/٤، وقوله: فانتشطت منه: أي: جذبت منه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٤٦) و(٤٦٤٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣١٣/٤، وأحمد ٢٢٠/٥ ـ ٢٢١ في «المسند»، وفي «فضائل الصحابة» (٧٨٩) و(٧٩٠) و(١٠٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٥٦٢/٢، والطبراني في «الكبير» (١٣) و(١٣٦) و(٦٤٤٢)، والطيالسي (١١٠٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤١/٦، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٥٢) من طرق عن سعيد. وسنده حسن، وحسنه الترمذي (٢٢٢٦). وصححه ابن حبان (١٥٣٤) و(١٥٣٥)، والحاكم ٧١/٣ و١٤٥، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث أبي بكرة الثقفي، وفي سنده ابن جدعان، وهو ضعيف، وقد تقدم قريباً، وآخر من حديث جابر بن عبدالله عند الواحدي في تفسيره «الوسيط» ٢/١٢٦/٣، وفي سنده من لا يعرف، فيصح الحديث بهما. وزاد الترمذي وغيره: قال سفينة: أمسك خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتين، وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنين، وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي رضي الله عنه ست سنين.

هُوَ خيرٌ مني، يعني رسول اللّـه ﷺ(١).

وبما رُوِيَ عن عائشةَ رضي اللّـه عنها أنها سُئِلَتْ من كان رسولُ اللّـه ﷺ مُسْتَخْلِفاً لو استخلف(٢)؟

والظاهر ــ واللّـه أعلم ــ أن المُرَادَ أنه لم يستخلِفْ بِعَهْدٍ مكتوب، ولو كَتَبَ عهداً، لكتبه لأبـي بكر، بل قد أراد كتابتَه ثُمَّ تركه، وقال: «يأبـى اللّـهُ والمسلمونَ إلاَّ أبا بكر»(٣).

٢٩٦ فكان هذا أَبْلَغَ مِنْ مُجَرَّدِ العهد، فإنّ النبـيَّ ﷺ دلَّ المسلمين على استخلافِ أبـي بكرٍ، وأرشدَهم إليه بأمورٍ متعـددة، من أقوالـه وأفعاله، وأخبرَ بخلافَتِه إخبارَ راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعَزَمَ على أن يكتب بذلك عهداً، ثم عَلِمَ أنَّ المسلمين يجتمعون عليه، فَتَرَكَ الكِتَابَ اكتفاءً بذلك، ثمَّ عَزَمَ على ذلك في مَرَضِهِ يومَ الخميس، ثمَّ لما حَصَلَ لِبعضهم شَكٌّ: هل ذلك القولُ من جِهَةِ المرضِ؟ أو هو قولٌ يجب

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢١٨)، وأحمد ٤٣/١، والترمذي (٢٢٢٥)، ورواه أحمد ٤٧/١، ومسلم (١٨٢٣)، وأبو داود (٢٩٣٩)، فزادوا فيه: قال (القائل عبدالله بن عمر): فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر، فعلمت أنه لم يكن يعدل برسول الله ﷺ أحداً، وأنه غير مستخلف. لفظ أحمد.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٥) من طريق ابن أبـي مليكة قال: سمعتُ عائشة وسئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفـه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبـي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بنِ الجراح، ثم انتهت إلى هذا. وانظر «المسند» ٦٣/٦، وابن سعد ١٨١/٣ وفي «الكنى» للدولابـي ٣٩/٢، و «فضائل الصحابة» لأحمد (٢٠٣) و (٢٠٤) و (١٢٨٦).

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٩٨.

اتباعُه[1]؟ تَرَكَ الكِتابَةَ، اكتفاءً بما عَلِمَ أن اللَّـهَ يختاره والمؤمنون مِن خلافة أبـي بكر.

---

(1) أخرج البخاري (٧٣٦٦) ومسلم (١٦٣٧) (٢٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس قال: لما حُضر النبيُّ ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبيُّ ﷺ: «هلم (وفي رواية: إيتوني بكتاب) أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده» فقال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ قال: «قوموا عني» قال عبيدالله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولَغَطِهم. وأخرجه البخاري أيضاً (١١٤) و (٣٠٥٣) و (٣١٦٨) و (٤٤٣١) و (٤٤٣٢) و (٥٦٦٩) و (٧٣٦٦). وفي بعضها ومسلم: أن ذلك كان يوم الخميس.

قال القرطبي فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩: وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى: (تبياناً لكل شيء) ولهذا قال عمر: حسبنا كتاب الله، وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الايضاح، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياماً، ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا اعتزم امتثلوا. قال الحافظ: واختلف في المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» أخرجه مسلم (٢٣٨٧) وللمصنف (أي البخاري) معناه، ومع ذلك فلم يكتب، والأول أظهر، لقول عمر: كتاب الله حسبنا، أي: كافينا، مع أنه يشمل الوجه الثاني؛ لأنه بعض أفراده، والله أعلم.

فلو كان التَّعيينُ مما يَشْتَبِهُ على الْأُمَّة، لَبَيَّنَهُ بياناً قاطعاً لِلْعُذْرِ، لكن لما دَلَّهُم دلالاتٍ متعددةً على أنَّ أبا بكر المُتَعَيِّنُ، وفهموا ذلــك، حَصَلَ المقصودُ، ولهٰذا قال عُمَرُ رضيَ اللَّـه عنه، في خُطبته التي خطبها بمَحْضَرٍ مِنَ المهاجرين والأنصار: أَنْتَ خَيْرُنا وسيِّدُنا وأحبُّنا إلى رَسُولِ اللَّـه ﷺ[1]، ولم يُنْكِرْ ذلك منهم أحدٌ، ولا قال أحدٌ من الصَّحابةِ: إنَّ غَيْرَ أبـي بكر من المهاجرين أحقُّ بالخلافة منه، ولم يُنازِعْ أحدٌ في خلافته إلا بعضُ الأنصار، طمعاً في أن يكونَ من الأنصار أميرٌ، ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوصِ المتواترة عن النَّبـيِّ ﷺ بطلانُه.

ثم الأنصار كُلُّهم بايعوا أبا بكر، إلا سَعْدَ بن عبادة، لكونه[2] هو الذي كان يَطْلُبُ الـوِلايَةَ، ولم يَقُـلْ أحدٌ من الصَّحـابة قطُّ: إنَّ النبـيَّ ﷺ نَصَّ على غَيْرِ أبـي بكر، لا عليٍّ، ولا العباسُ، ولا غيرُهما، كما قد قال أهلُ البدع!.

وروى ابنُ بطة بإسناده: أن عُمَرَ بن عبدِالعزيزِ بعثَ محمدَ بنَ الزُّبير الحنظلي[3] إلى الحسن، فقال: هل كان النَّبـيُّ ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أَوَ في شكٍّ صـاحِبُك؟ نعم، واللَّـهِ الـذي لا إلٰه إلا هو استخلفه، لَهُوَ كان أتقى للَّـه من أن يتوثَّبَ عليها.

---

(١) هي في البخاري، وسيذكرها الشارح قريباً.

(٢) في (ب): لكونه كان هو الذي يطلب.

(٣) ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبوحاتم: ليس بالقوي، في حديثه إنكار، وقال البخاري: منكر الحديث، وفيه نظر، وكان شعبة لا يرضاه، وقال ابن عدي: بصري كوفي الأصل، قليل الحديث، والذي يرويه غرائب وأفراد. مترجم في «تهـذيب التهذيب» ٩/١٦٧.

وفي الجملة: فجميعُ من نُقِلَ عنه أنَّه طلبَ توليةَ غيرِ أبـي بكر، لم يذكر حُجَّةً دينيةً شرعيةً، ولا ذكر أن غيرَ أبـي بكر أَفْضَلُ منه، أو أَحَقُّ بها، وإنَّما نشأَ من حبِّ قبيلتِه وقومِه فقط، وهم كانوا يعلمون فَضْلَ أبـي بكر رضي اللَّـه عنه، وحبَّ رسولِ اللَّـهِ ﷺ له، ففي «الصحيحين» عن عمرو بنِ العاص: أنَّ رسولَ اللَّـه ﷺ بعثه على جيش ذاتِ السَّلاسِلِ، فأتيتُه، فقلت: أيُّ النَّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: «عائِشَةُ»، قُلْتُ: مِنَ الرِّجالِ؟ قال: «أبوها»، قلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «عمر» وعدَّ رجالاً[1].

وفيهما أيضاً، عن أبـي الدَّرداءِ، قال: كُنْتُ جالساً عندَ النَّبـيِّ ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بِطَرَفِ ثوبِهِ، حتى أبدى عن رُكْبَتَيْهِ، فقال النبـيُّ ﷺ: «أَمَّا صَاحِبُكُمْ، فَقَدْ غَامَرَ»، فَسلَّم، وقال: إنَّه كانَ بيني وبَيْنَ ابْنِ الخطاب شيءٌ، فأسرعتُ إليه، ثم نَدِمْتُ، فسألتُه أن يَغْفرَ لي، فأبـى عَلَيَّ، فَأَقْبَلْتُ إليك، فقال: «يَغْفِرُ اللَّـهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ»، ثلاثاً، ثم إن عُمَرَ نَدِمَ، فأتى منزلَ أبـي بكرٍ، فسأل: أَثَمَّ هو[2]؟ فقالُوا: لا، فأتى النَّبـيَّ ﷺ، فَسَلَّمَ عليه، فجعل وَجْهُ النبـيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ، حتى أشفق أبو بكر، فجثا على رُكْبَتَيْهِ، فقال: يا رَسُولَ اللَّـهِ، واللَّـهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مرتين، فقال النبـيُّ ﷺ: «إنَّ اللَّـهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُم تاركو لي صَاحِبِـي؟» مرتين، فَما أُوذِيَ بَعْدَها[3].

297

---

(1) تقدم تخريجه ص ٣٩٧.

(2) في البخاري: أثم أبو بكر.

(3) أخرجه البخاري (٣٦٦١) و(٤٦٤٠)، ولم يخرجه مسلم، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٢٨٨، ورواه باختصار ابن أبي عاصم (١٢٢٣).

ومعنى: غامر: غاضَب وخاصَم[1]، ويَضِيقُ هٰذا المُخْتَصَرُ عن ذِكْرِ فضائِله.

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن عائشةَ رضي اللّٰه عنها: أن رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنْح[2] ـ فَذَكَرَتِ الحديثَ ـ إلى أن قالتْ: واجْتَمَعَ الأَنْصَارُ إلى سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ، في سَقِيفَةِ بني ساعدة، فقالُوا: مِنَّا أميرٌ، ومِنْكُم أميرٌ فذهب إليهم أبو بكرٍ، وعمرُ بنُ الخطاب، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ الجرَّاح، فذهب عُمَرُ يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عُمَرُ يقول: واللّٰه ما أَرَدْتُ بذلك إلَّا أنِّي هيأتُ في نفسي كلاماً قد أعجبني، خَشِيتُ أن لا يَبْلُغَه أبو بكر، ثم تَكَلَّمَ أبو بكر، فتكَلَّمَ أبلغَ[3] الناسِ، فقال في كلامه: نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وأَنْتُمُ الوُزَرَاءُ، فقال حُبَابُ بنُ المنذر: لا واللّٰهِ لا[4] نَفْعَلُ، منا أَمِيرٌ، ومِنْكُم أمِيرٌ، فقال أبو بكر: لا ولكِنَّا الأُمَرَاءُ، وأَنْتُمُ الوُزَرَاءُ، هم أَوْسَطُ العرب، وأعزُّهُمْ أحساباً، فبايعوا عُمَرَ أو[5] أبا عُبَيْدَةَ بنَ الجراح، فقال عمر: بل نُبايِعُك، فأَنْتَ

---

(١) أي: دخل في غمرة الخصومة، والغامر، الذي يرمي بنفسه في الأمر العظيم كالحرب وغيره، وقيل: من الغِمر بكسر المعجمة، وهو الحقد، أي: صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه.

(٢) السُّنْح ـ بضم السين وسكون النون ويجوز ضمها ـ: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر الصديق.

(٣) نصب: «أبلغ» على الحالية، ويجوز رفعه على أنه فاعل، أي: تكلم رجل هذه صفته، وقال السهيلي: النصب أوجه؛ ليكون تأكيداً لمدحه وصرف الوهم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره، وفي رواية ابن عباس: قال: قال عمر: والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديهته، أو مثلها أو أفضل حتى سكت. انظر «سيرة ابن هشام» ٤/٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٤) (أ) و (ج): ما.

(٥) في (ب): «و»، وهو خطأ.

سَيِّدُنا، وخَيْرُنا، وأحبُّنا إلى رسول اللّـه ﷺ، فأخذ عُمَرُ بيدِهِ، فبايعه، وبايعه الناسُ، فقال قائل: قتلتمُ سعداً[1]، فقال عُمَرُ: قتله اللّـهُ[2].

والسُّنح: العالية، وهي حديقةٌ من حدائق المدينة معروفة بها.

قوله: «ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللّـهُ عَنْهُ».

خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه

ش: أي ونُثْبِتُ[3] الخلافةَ بعد أبـي بكر، لعمرَ رضيَ اللّـهُ عنهما. وذلك بتفويضِ أبـي بكر الخلافةَ إليه، واتفاقِ الأُمَّةِ بعدَه عليه. وفضائلُه رضي اللّـه عنه أشهرُ من أن تُنْكَرَ، وأكثر من أن تُذْكَرَ. فقد رُوي عن محمد بن الحنفية أنه قال: قلتُ لأبـي: يا أَبَتِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللّـهِ ﷺ؟ فقال: يـا بُنَيَّ، أَوَما تَعْـرِفُ؟ فقلتُ: لا، قـال: أبو بكرٍ، قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: عُمَـرُ، وخشيـت أن يَقُولَ: ثم عثمـان فقلتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ فقال: ما أنا إلا رجُلٌ من المسلمين[4].

وَتَقَدَّمَ قَوْلُه ﷺ: «اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِـي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[5].

---

(١) في البخاري: سعد بن عبادة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦٨)، ولم نجده في مسلم.

(٣) في (ب): وثبتت.

(٤) أخرجه البخـاري (٣٦٧١)، وأبو داود (٤٦٢٩)، وابن أبـي شيبـة ١٢/١٢، وابن أبـي عاصم (١٢٠٤) و(١٢٠٦)، والبغوي (٣٨٧١) وهو في «فضائل الصحابة» لأحمد (١٣٦) حدثنا أحمد بن قدامة سنة تسع وتسعين ومئتين (القائل: حدثنا أحمد بن قدامة، هو القطيعي، وليس الإمام أحمد ولا ابنه فإن وفاة أحمد ٢٤١هـ ووفاة ابنه ٢٩٠هـ) حدثنا محمد بن مقاتل، حدثنا الفرات بن خـالد وسفيـان الثوري، عن جـامع بن أبـي راشد، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية... فهو من زيادات القطيعي.

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٩٧.

وفي «صحيح مسلم»، عن ابنِ عباسٍ رضي اللّٰه عنهما، قال: وُضِعَ عُمَرُ على سريرِه، فتكنَّفَه النَّاسُ يَدْعون، ويُثْنونَ، ويُصَلُّون عَلَيْهِ قَبْلَ أن يُرْفَعَ، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا بِرَجُلٍ قد أخذ بِمَنْكِبي مِن ورائي، فالْتَفَتُّ إليه، فإذا هُوَ عَلِيٌّ، فترحَّمَ على عُمَرَ، وقال: ما خَلَّفتَ أحداً أَحَبَّ إليّ أن ألقى اللّٰه بمثل عَمَلِه مِنْكَ، وايْمُ اللّٰهِ، إنْ كُنْتُ لأظنُّ أن يَجْعَلَك اللّٰهُ مع صاحبيك، وذلك أنِّي كُنْتُ كثيراً ما أَسْمَعُ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يقول: «جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعُمَرُ، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنتُ لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلَكَ اللّٰهُ مَعَهُما»(1). 298

وتَقَدَّمَ(2) حديثُ أبي هريرة رضي اللّٰه عنه، في رؤيا رسولِ اللّٰه ﷺ، ونزعه من القَليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدَّلْوُ غَرْباً، فأخذها ابْنُ الخَطَّابِ، فلم أَرَ عبقرِيّاً مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ، حتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَن.

وفي «الصحيحين»، من حديث سَعْدِ بنِ أبي وقاصٍ: قال: استأذن عمَرُ بنُ الخطاب على رسولِ اللّٰه ﷺ، وعِنده نِسَاءٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يُكَلِّمْنَه، عاليةً أصواتهُنَّ، الحديث... وفيه فقال النَّبيُّ ﷺ: «إيهاً يا ابْنَ الخَطَّابِ! والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطانُ سَالِكاً

(1) أخرجه من حديث ابن عباس البخاريُّ (٣٦٧٧) و(٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)، وابن ماجه (٩٨)، وابن أبي عاصم (١٢١٠)، والبغوي (٣٨٩١)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٤)، وأحمد ١١٢/١، وفي «فضائل الصحابة» (٣٢٧)، وابن شبّة في «تاريخ المدينة» ٩٤١/٣.

(2) انظر ص ٧٠١ ت (٢).

فجّاً إلّا سَلَكَ فَجّاً غَيْرَ فجِّكَ»[1].

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن النبـيِّ ﷺ، أنّه كان يقولُ: «قَدْ كَانَ في الْأُمَمِ قَبْلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُنْ في أُمَّتِي مِنْهُم أَحَدٌ، فإِنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ مِنْهُم»[2].

قال ابنُ وهب: تفسير محدَّثون: مُلْهَمُونَ[3].

قوله: «ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُ».

خلافة عثمان رضي الله عنه

ش: أي: ونُثْبِتُ الخلافةَ بعد عمرَ لعثمانَ رضي الله عنهما، وقد ساق البخاريُّ رحمه اللّـه قِصَّةَ قتلِ عُمَرَ رضي اللّـه عنه، وأمرَ الشورى والمبايعة لِعثمان في «صحيحه»، فأحببتُ أن أسرُدَها كما رواها بِسَنَدِه: عن عَمرو بنِ ميمون، قال: رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللّـه عنه قَبْلَ أن يُصَابَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٩٤) و(٣٦٨٣) و(٦٠٨٥)، ومسلم (٢٣٩٦)، وأحمد ١/١٧١ و١٨٢ و١٨٧، وفي «الفضائل» (٣٠١) و(٣٢٦)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٢٨) وفي «عمل اليوم والليلة» (٢٠٧)، والبغوي (٣٨٧٤)، وابن أبـي عاصم (١٢٥٣) و(١٢٥٤)، وابن أبـي شيبة ١٤/٣٠. و«إيهاً» بكسر الهمزة منوناً منصوباً، ومعناها: لا تبدئنا بحديث، وفي رواية: «إيـه» بالكسر والتنـوين، ومعناه: حـدثنا مـا شئتَ، والفج: الطريق الواسع، ومنه قوله سبحانه: ﴿سبلاً فجاجاً﴾ أي: طرقاً واسعة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٩) و(٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨)، وابن أبـي شيبة ١٢/٢٢، وأحمد في «المسند» ٢/٣٣٩، والبغوي (٣٨٧٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩) من حديث أبـي هريرة، وفي الباب عن عائشة عنـد مسلم (٢٣٩٨)، والترمـذي (٣٦٩٣)، وأحمد ٦/٥٥ في «المسند» وفي «الفضائل» (٥١٦) و(٥١٧)، والفسوي في «تـاريخه» ١/٤٥٧ و٤٦١، والنسـائي في «فضائـل الصحابـة» (١٨)، والحميـدي (١٢٥٣)، والحاكم ٣/٨٦.

(٣) قال ابن الأثير في جامع «الأصول» ٨/٦١٠ الطبعة الشامية: أراد بقوله: «محدثون» أقواماً يصيبون إذا ظنوا وحدَسُوا، فكأنهم قد حدثوا بما قالوا، وقد جاء في الحديث تفسيره: «أنهم ملهَمُون» والملهَم: الذي يُلقَى في نفسه الشيءُ، فيخبِـر به حَدْساً وظنّاً وفِراسة، وهو نوع يختص الله به من يشاء من عباده الذين اصطفى، مثل عمر رضي الله عنه.

بالمدينة بأيامٍ[1]، ووقف على حُذيفَةَ بنِ اليمان، وعثمـان بن حُنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافانِ أن تكونا قد حمَّلتما الأَرْضَ ما لا تُطِيقُ؟ قالا: حمَّلناها أمراً هي له مُطِيقَةٌ، ما فيها كثير[2] فَضْلٍ، قال: انظُرا أن تَكُونَا حمَّلتما الأَرْضَ ما لا تُطِيقُ؟ قالا: لا، فقال عُمَرُ: لئن[3] سلَّمني اللّـه، لأَدَعنَّ أَرَامِلَ أَهْلِ العراق لا يَحْتَجْنَ إلى رَجُلٍ بعدي أبداً، قال: فما أَتَتْ عليه أربعة[4] حَتَّى أُصِيبَ.

قال: إني لقائم ما بيني وبَيْنَه إلا عبدُاللّـه بنُ عباس غداةَ أُصِيبَ، وكان إذا مَرَّ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ قال: استوُوا، حتى إذا لم يَرَ فِيهِنَّ[5] خَلَلًا تقدَّم [فكبَّر، وربما قرأ سورةَ يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعةِ الأولى، حتى يَجْتَمِعَ النَّاسُ، فما هو إلا أن كَبَّرَ][6]، فَسَمِعْتُه يَقُولُ: قتلني، أو أكلني الكَلْبُ، حين[7] طعنـه، فَـطَارَ العِلجُ بسكينٍ ذَاتِ طرفين، لا يمُرُّ على أحدٍ يميناً ولا شِمالاً إلا طعنه، حتى طَعَنَ ثلاثَةَ عَشَرَ رجلًا، مات منهم سَبْعَةٌ، فلما رأى ذلك رَجُلٌ من المسلمين، طرح عليه بُرْنُساً، فلما ظنَّ أنه مأخوذٌ، نَحَرَ نفسَه، وتناول عُمَرُ يَدَ عبدِالرَّحمٰن بن عوف، فقدَّمه، فَمَنْ يلي عُمَرَ، فقد يرى[8] الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإنَّهم لا يدرون غيرَ أنَّهم قد فَقَدوا صَوْتَ عمر، وهُمْ يقولون:

٢٩٩

---

(١) في البخاري: بأيام بالمدينة.

(٢) في البخاري: «كبير».

(٣) في الأصول: «إن»، والمثبت من البخاري.

(٤) في البخاري: فما أتت عليه إلا رابعة.

(٥) في البخاري: فيهم.

(٦) ما بين حاصرتين من البخاري.

(٧) في (ب): «حتى»، وما في (أ) موافق لرواية البخاري.

(٨) في البخاري: رأى.

سُبْحَانَ اللّـه، سُبْحَـانَ اللّـه، فصلّى بهم عَبْدُالرَّحمٰن صلاةً خفيفة[1]، فلما انصرفوا، قال: يا ابنَ عباس انْظُرْ مَنْ قتلني؟ فجال سَاعَةً، ثم جاء، فقالَ: غُلاَمُ المُغِيرَةِ، قال: الصَّنَعُ[2]؟ قال: نَعَمْ، قال: قاتله اللَّهُ، فلقد أَمَرْتُ به معروفاً! الحمدُ للّـه الذي لم يجعل منيتي[3] بِيَدِ رَجُلٍ يَدَّعي الإسلامَ، قد كُنْتَ أنتَ وأبوك تُحِبَّانِ أن تَكْثُرَ العُلُوجُ بالمدينة، وكان العباسُ أكثرَهم رقيقاً، فقال: إن شئْتَ فعلتُ، أي: إن شئت، قتلنـا، فقال: كذبت[4]، بعـد ما تكلّمـوا بلسانكم، وصَلَّوْا قِبلتكم، وحَجُّـوا حَجَّكُمْ! فاحتُمِلَ إلى بيته، فانطلقنا معه، وكأن النَّاسَ لم تُصبْهم مصيبةٌ قَبْلُ يومئذ، فقائلٌ يقولُ: لا بأسَ عليه، وقائلٌ يقول: أَخَافُ عليه، فأُتِيَ بنبيذٍ[5] فَشَرِبَه، فخرج مِنْ جَوْفِه[6]، ثم أُتِيَ بلبنٍ فَشَرِبَه، فخرج مِن جوفه، فعرفوا أنَّه ميت.

---

(١) في رواية أبي إسحاق عند ابن سعد وابن أبي شيبة: «بأقصر سورتين في القرآن: إنا أعطيناك الكوثر، وإذا جاء نصر الله والفتح» وزاد في رواية ابن شهاب الزهري عند عبدالرزاق (٩٧٧٥): فأخبرني عبدالله بن عباس، قال: فاحتملنا عمر أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر، فقال رجل: إنكم لن تفزعوه بشيء إلا بالصلاة، قال: فقلنا: الصلاة يا أمير المؤمنين، قال: ففتح عينه، ثم قال: أصلى الناس؟ قلنا: نعم، قال: أما إنه لاحظ في الإسلام لأحد تَرَكَ الصلاة. ثم صلى وجرحه يثعب دماً.

(٢) الصنع ــ بفتح المهملة والنون ــ: الماهر الحاذق في الصناعة، وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة ١٤/٥٧٥، وابن سعد: «الصناع» بتخفيف النون، قال أهل اللغة: رجل صَنَعُ اليد واللسان، وامرأة صناعُ اليد، وحكى أبو زيد: الصناع، والصنع يقعان معاً على الرجل والمرأة. وفي المثل: «تحسبها خرقاء وهي صناع».

(٣) في البخاري: ميتتي.

(٤) أهل الحجاز يقولون: «كذبت» في موضع «أخطأت».

(٥) هو نقيع التمر كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء.

(٦) قال الحافظ: في رواية الكشميهني: من جرحه، وهي أصوب.

فدخلنا عليه، وجاء الناسُ يُثْنُونَ عليه، وجاء رجلٌ شابٌ، فقال: أَبْشِرْ يا أميرَ المؤمنين بِبُشْرَى اللّهِ لك، من صُحْبَةِ رسول اللّه، وقَدَمٍ في الإسلامِ ما قد عَلِمْتَ، ثم وَلِيتَ فَعَدَلْتَ، ثم شهادة، قال: وَدِدْتُ أن ذلك كان[1] كفافاً، لا عَلَيَّ ولا لِيَ، فلما أدبر إذا إزارُه[2] يَمَسُّ الأرضَ، قال: رُدُّوا عليَّ الغُلامَ، قال: يا ابْنَ أخي، ارْفعْ ثَوْبَك، فإنَّه أنقى لِثَوْبِكَ، وأَتْقَى لربِّكَ، يا عبدَاللّه بنَ عمر، انظر ما عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ، فَحَسَبُوه، فوجدوه سِتَّةً وثمانين ألفاً ونحوَه[3]، قال: إنْ[4] وَفَى له مَالُ آلِ عمر، [فأدِّه مِن أموالهم]، وإلا فَسَلْ في بني عدي بنِ كعب، فإن لم تَفِ أموالُهم[5]، فسلْ في قريشٍ، ولا تَعْدُهم إلى غيرهم، فأدِّ عني هذا المالَ. انطلق إلى عائشة أمِّ المؤمنين، فَقُلْ: يقرأ عليك [عُمَرُ] السَّلامَ، ولا تقل: أَمِيرُ المؤمنين، فإني لَسْتُ اليومَ للمؤمنين أميراً، وقل: يَسْتَأذِنُ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ أن يُدْفَنَ مع صاحبيه، فسلَّمَ واسْتَأْذَنَ، ثم دخل عليها، فوجدها قَاعِدَةً تبكي، فقال: يَقْرَأُ عليكِ عُمَرُ [بن الخطاب] السَّلامَ، ويستأذِنُ أن يُدْفَنَ مع صاحِبَيْهِ، قالت: كُنْتُ أُرِيدُه لنفسي، ولأوثِرَنَّ[6] به اليَوْمَ على نفسي، فلمَّا أقبلَ، قيل: هذا عَبْدُاللّه قد جاء، قال: ارفعوني، فَأَسْنَدَهُ رجلٌ إليه، قال: ما لديك؟ قال: الذي تُحِبُّ يا أميرَ

---

(١) سقطت من (ب)، ولفظ البخاري: وددت أن ذلك كفاف.

(٢) في الأصول: رداءه، والمثبت من البخاري.

(٣) في البخاري: «أو نحوه».

(٤) «إن» سقطت من (أ) و(ب) و(ج).

(٥) في الأصول زيادة: «وإلا».

(٦) في البخاري: ولأوثرنه.

المؤمنين، أَذِنَتْ، قال: الحمدُ لِلّـه، ما كان شيء[1] أحبَّ[2] إليَّ من ذلك، فإذا أنا قَضَيْتُ، فاحملوني، ثم سَلِّمْ، فَقُلْ: يستأذنُ عُمَـرُ بنُ الخطاب، فإن أَذِنَتْ لي، فأدخلوني، وإن ردتني، فردُّوني[3] إلى مقابر المسلمين. وجاءت أمُّ المؤمنين حفصةُ والنساء تَسْرُبُ[4] معها فلما رأيناها، قُمْنَا، فولَجَت عليه، فَبَكَتْ عنده ساعةً[5]، واستأذن الرِّجَالُ، فولجت داخلاً لهم، فَسَمِعْنَا بُكَاءَهَا من الداخل، فقالُوا: أَوْصِ يا أميرَ المؤمنين، استخلف، قال: ما أَجِدُ[6] أحقَّ بهذا الأمر من هٰـؤلاء النفر أو الرهط، الذين تُوفِّي رسولُ اللّـه صلى الله عليه وسلم وهوعنهم راضٍ، فَسَمَّى عليّـاً، وعثمـان[7]، والـزُّبَيْـرَ، وطلحــةَ، وسَعْـداً، وعَبْدَالرَّحمٰن، وقال: يَشْهَدُكُمْ عبدُاللّـه بنُ عمر، وليس له مِن الأمر شيء، كهيئةِ التعزيةِ له، فإن أصابت الإمـرةُ سعداً فـذاك[8]، وإلا فَلْيَسْتَعِنْ به أيُّكم ما أُمِّر، فإني[9] لم أَعْزِلْهُ مِنْ عجزٍ ولا خيانة.

٣٠٠

وقال: أُوصي الخَلِيفَةَ مِن بَعْدِي بالمهاجرين الأولين: أن يَعْرِفَ

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «شيئاً».

(٢) في البخاري: ما كان من شيءٍ أهم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: تمضي، وفي البخاري: تسير.

(٥) ذكر ابن سعد ٣/٣٦١ بإسناد صحيح عن المقدام بن معديكرب أنها قالت: يا صاحب رسول الله، ويا صهر رسول الله، ويا أمير المؤمنين، فقال عمر لابن عمر: يا عبدالله أجلسني، فلا صبر لي على ما أسمع، فأسنده إلى صدره، فقال لها: إنِّي أحرِّج عليك بما لي عليك من الحق أن تندبيني بعد مجلسك هذا، فأمَّا عينك فلا أملكها.

(٦) في (ب): أحد.

(٧) في (ب): «عثماناً»، وهو خطأ.

(٨) في البخاري: فهو ذاك.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج): «فإنه»، والمثبت من (د) والبخاري.

لهم حقَّهم، ويحفَظَ لهم حُرْمَتَهُم، وأُوصيه بالأنصارِ خَيْراً، الذين تبوَّؤوا الدَّارَ والإيمـانَ مِن قبلهم، أن يَقْبَل مِنْ محسنهم، ويتجـاوزَ[1] عن مسيئهم، وأُوصيه بأهلِ الأمصار خيراً، فإنَّهم رِدءُ الإسـلامِ، وجُبَاةُ الأموالِ، وغَيْظُ العدو، أن[2] لا يُـؤْخَذَ منهم إلا فضلهم، عن رِضاهم، وأوصيه بالأَعْرَابِ خَيْراً، فإنهم أصلُ العَرَبِ، ومَادَّةُ الإسلامِ، أن يُـؤْخَذَ من حواشي أموالهم، وأن يُرَدَّ على فُقرائهم، وأوصيه بذمَّةِ اللّـه وذمَّةِ رسوله أن يُوفَى لهم بعهدهم، وأن يُقاتَل مِن وَرائِهم، ولا يُكلَّفوا [إلا طاقتهم].

فلما قُبِضَ خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فَسَلَّمَ عَبْدُاللّـه بنُ عمر، قال: يستأذِنُ عُمَرُ بنُ الخطاب، قالت: أَدْخِلُوهُ، فَأُدْخِلَ، فَوُضِعَ هنالك مـع صاحبيـه، فلما فُـرِغَ من دفنه، اجتمـع هٰـؤلاءِ الـرَّهْطُ، فقـال عَبْدُالرحمٰن بن عوف: اجعلوا أَمْرَكُم إلى ثلاثةٍ منكم، قال الزبير: قد جَعَلْتُ أمري إلى عليٍّ، وقال [طلحةُ]: قد جَعَلْتُ أمري إلى عثمان، وقال سَعْدٌ: قد جعلت امري إلى عبدالرحمٰن، فقال عبدُالرحمٰن: أيُّكما[3] تَبَرَّأَ مِن هٰذا الأمرِ فنجعله إليه، واللّـهُ عليه والإسلام[4] لينظرنَّ أفضلهم[5] في نفسه، فأسكِتَ الشيخان، فقال عبدُالرَّحمٰن: أفتجعلونه[6] إليَّ؟ واللّـهُ عليَّ أن لا آلوَ عن أفضلِكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيدِ أحدِهما، [فقال]:

---

(١) في البخاري: يُعفى.
(٢) في البخاري: وأن.
(٣) في الأصول: أيكم، والمثبت من البخاري.
(٤) بالرفع فيهما، والخبر محذوف، أي: عليه رقيب، أو نحو ذلك.
(٥) في الأصول: «أفضل من» والمثبت من البخاري.
(٦) تحرف في (أ) و (ج) إلى: «أفتجعلوه».

لك[1] قرابةٌ [مِن] رسولِ الله ﷺ والقِدَمُ في الإسلام ما قد علمت، فباللّهِ عليكَ، لئن أمَّرتُك لَتَعْدِلَنَّ، ولئن أُمِّرتُ عَلَيْكَ لتسمعنَّ [و] لَتُطِيعنَّ، ثم خلا بالآخَرِ، فقال له مثْلَ ذلك، فلما أَخذَ المِيثَاقَ، قال: ارفع يدك يا عُثْمَانُ، فبايَعَه، وبايَع له عليٌّ، وَوَلَجَ أَهْلُ الدار، فبايعوه[2].

وعن حُميد بن عبدالرحمٰن: أن المِسْوَر بنَ مَخْرَمَةَ [أخبره]: أنَّ الذين ولَّاهم عُمَرُ، اجتمعوا وتشاوروا، قال لهم عَبْدُالرَّحمٰن: لستُ الذي أُنافِسُكم عن[3] هذا الأمرِ، ولكنكم إن شِئْتُم اخترْتُ لكم مِنْكُم؟ فجعلوا ذلك إلى عبدالرَّحمٰن، فلما وَلَّوْا عبْدَالرَّحمٰن أمرهم، مالَ النَّاسُ إلى[4] ٣٠١

(١) تحرفت في الأصول إلى: «إلى».

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٧٠٠)، وفيه مقتل عمر رضي الله عنه من طريق موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين بن عبدالرحمن، عن عمرو بن ميمون، وهو عنده مختصراً (١٣٩٢) و(٣٠٥٢) و(٤٨٨٨)، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣/٣٣٧ ـ ٣٣٩، وابن أبي شيبة ١٤/٥٧٤ ـ ٥٧٨، كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن حصين بن عبدالرحمن بهذا الإسناد، ورواه عن عمرو بن ميمون أبو إسحاق السبيعي، أخرجه من طريقه ابن أبي شيبة ١٤/٥٧٨، وابن سعد ٣/٣٤٠ ـ ٣٤٢، وفي روايته زوائد ليست في رواية حصين. قال الحافظ في «الفتح» ٧/٦٢: وروى بعض قصة مقتل عمر أيضاً أبو رافع؛ وروايته عند أبي يعلى وابن حبان، وجابر؛ وروايته عند مسلم (٥٦٧)، وابن أبي شيبة ١٤/٥٧٩، وأبي يعلى (١٨٤)، وأحمد ١/١٥ و٢٧ ـ ٢٨، والنسائي ٢/٤٣، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر. قال الحافظ في «الفتح» ٧/٦٣: وفي قصة عمر من الفوائد: شفقته على المسلمين، ونصيحته لهم، وإقامته السنة فيهم، وشدة خوفه من ربه، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه، وأن النهي عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان فيه غلو مفرط أو كذب ظاهر، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشمير إزاره، والوصية بأداء الدين، والاعتناء بالدفن عند أهل الخير، والمشورة في نصب الإمام، وتقديم الأفضل، وأن الإمامة تنعقد بالبيعة.

(٣) في البخاري: على.

(٤) في البخاري: على.

عَبْدِالرَّحمٰن، حتى ما أرى أحداً مِنَ الناس يَتْبَعُ أولـئك الرهط، ولا يطأ عَقِبَه(1)، ومَالَ الناسُ إلى(2) عبدالرحمن يُشاوِرُونَه تلك الليالي، حتى إذا كانت تِلْكَ الليلةُ التي أصبحنا فيها(3)، فبايعنا عُثْمانَ، قال المِسْوَرُ بنُ مخرمة: طرقني عبدُالرحمٰن بَعْدَ هَجْعٍ من الليلِ، فضَرَبَ البَابَ حَتَّى استيقظتُ، فقال: أراكَ نائماً؟! فواللّـهِ(4) ما اكْتَحَلْتُ هٰذه الثَّلاث بِكبيرِ نَوْمٍ، انطلق، فادْعُ لِيَ الزُّبَيْرَ وسعداً، فَدَعَوْتُهما [لَهُ]، فَشَاوَرَهُمَا ثم دعاني، فقال: ادْعُ لي عَلِيّاً، فدعوتُه، فناجاه حتى ابهارَّ(5) اللَّيْلُ، ثم قام عَلِيٌّ مِن عنده وهو على طَمَعٍ، وقد كان عَبْدُالرَّحمٰن يخشى مِن عليٍّ شيئاً، ثم قال: ادْعُ لي عُثْمَانَ، [فدعوتُه] فناجاه حتَّى فَرَّقَ بينهما المُـؤَذِّنُ بالصُّبح، فلما صلَّى الناسُ(6) الصُّبْحَ، واجتمع أولئك الرَّهْط عِند المنبر، أرسل إلى مَنْ كان حاضراً مِن المهاجِرِينَ والأنصار، [وأرسل] إلى أمراء الأجناد، وكانُوا وافقوا(7) تلك الحَجَّة مع عُمَرَ، فلما اجتمعوا تَشَهَّدَ عَبْدُالرَّحمن، ثم قال: أما بعْدُ، يا عليُّ، إنِّي قد نَظَرْتُ في أَمْرِ الناس، فلم أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بعُثْمَانَ، فلا تَجعَلَنَّ على نفسك سبيلاً(8)، فقال

(1) أي: يمشي خلفه، وهو كناية عن الإعراض.
(2) في البخاري: على.
(3) في البخاري: منها.
(4) في (ب): «فقال: والله».
(5) ابهارَّ الليل: انتصف، وبهرة كل شيء: وسطه، وقيل: معظمه.
(6) في البخاري: للناس.
(7) في البخاري: وَافَوْا.
(8) قال الحافظ في «الفتح» ١٣/١٩٧: أي: من الملامة إذا لم توافق الجماعة، وهذا ظاهر في أن عبدالرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه بدأ بعلي، فأخذ بيده، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ، والقِدم في الإسلام ما قد علمت والله عليك لئن أمرتك لتعدلنّ، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك=

لِعثمان: أُبَايِعُكَ على سُنَّةِ اللّـه و[سنة] رسوله، والخليفتين[1] مِنْ بعده، فبايعه عَبْدُالرَّحمٰن، وبايعه النَّاسُ، والمهاجرون والأنصارُ وأُمراءُ الأجناد والمسلمون[2].

ومن فضائل عثمان رضي اللّـه عنه الخاصة: كونُه خَتَنَ رسولِ اللّـه ﷺ على ابنتيه[3].

وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللّـه ﷺ مضطجعاً في بيته، كاشِفاً عن فَخِذَيْهِ أو ساقيه، فاسْتَأْذَنَ أبو بكر، فأَذِنَ لَهُ وهو على تلك الحالة، فَتَحَدَّث، ثم استأذن عُمَرُ، فأَذِنَ له وهو على تلك الحالة، فَتَحَدَّثَ، ثم استأذن عُثْمَانُ، فجلس رسولُ اللّـه وسَوَّى ثِيابَه، فدخل فتحدَّثَ، فلما خرج، قالت عَائِشَةُ: دخلَ أبو بكر، فلم تَهَشَّ[4]

= يا عثمان فبايعه، وبايع له علي. وطريق الجمع بينهما، أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر، ويحتمل أن يكون الآخر حفظه، لكن طوى بعض الرواة ذكره، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في الليل لما تكلم معهما واحداً بعد واحد، فأخذ على كل منهما العهد والميثاق، فلما أصبح، عرض على علي، فلم يوافقه على بعض الشروط، وعرض على عثمان فقبل.

(١) استدل بعضهم بهذا على جواز تقليد المجتهد، وأن عثمان وعبدالرحمن كانا يريان ذلك وأجاب من منعه ـ وهم الجمهور ـ بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالعدل ونحوه، لا التقليد في الأحكام الشرعية.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٠٧) من طريق مالك عن الزهري، أن حميد بن عبدالرحمن أخبره... وهو في «مصنف عبدالرزاق» ٥/ ٤٧٧.

(٣) وهما رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما. وانظر ترجمتهما في «السير» ٢/ رقم الترجمة (٢٩) و (٣٠).

(٤) من الهشاشة، وهي طلاقة الوجه، وحسن اللقاء، يقال منه: هشَّ يَهَشُّ «بفتح الهاء»، كشَمَّ يَشمُّ، وأما الهش الذي هو خبط الورق من الشجر، فيقال منه: هَشَّ يَهُشُّ «بضمها»، قال الله تعالى: (وأَهُشُّ بها على غنمي).

له، ولم تُبَالِه، ثم دَخَلَ عُمَرُ، فلم تَهَشَّ لَهُ، ولم تُبَالِهِ، ثم دَخَلَ عُثْمَانُ، فجلست وسوَّيْتَ ثيابَك؟ فقال: «أَلاَ أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ المَلاَئِكَةُ»[1].

وفي «الصحيح»: لما كان يومُ بيعةِ الرِّضوان، وأن عثمانَ رضي اللَّـه عنه كان قد بعثه النبيُّ[2] ﷺ إلى مكَّة، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهبَ عثمانُ إلى مكة، فقال رسولُ اللَّـه ﷺ بيدِهِ اليُمنى: «هٰذِهِ يَدُ عُثْمانَ»، فضرب بها على يده، فقال: «هٰذِهِ لعثمان»[3].

قوله: «ثُمَّ لِعَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُ».

خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفضائله

ش: أي: وثبت الخلافةَ بعدَ عثمانَ لعليٍّ رضي الله عنهما. لما قُتِلَ عُثْمَانُ وبايع النَّاسُ عليّاً، صار إماماً حقّاً، وَاجِبَ الطاعة، وهو الخَلِيفَةُ في زمانه خِلافَةَ نُبُوَّةٍ، كما دَلَّ عليه حَدِيثُ سفينة المُقَدَّم ذِكْرُه، أنه قال:

---

(1) أخرجه مسلم (٢٤٠٢)، وأحمد في «المسند» ١٥/٦ و٦٢ و١٥٥، وفي «فضائل الصحابة» (٧٦٠) و(٧٩٣) و(٧٩٤)، والبغوي (٤٨٩٩)، وفي الباب عن حفصة عند أحمد ٢٨٨/٦، و«فضائل الصحابة» (٧٤٨)، وابن أبي عاصم (١٢٨٤).

(2) في (ب): بعثه رسول الله.

(3) أخرجه من حديث ابن عمر البخاريُّ (٣٦٩٨) و(٤٠٦٦)، والترمذي (٣٧٠٦)، وأحمد في «المسند» ١٠١/٢، وفي «الفضائل» (٧٣٧). وكان النبي ﷺ قد بعث عثمان ليعلم قريشاً أنه إنما جاء معتمراً لا محارباً، وفي غيبة عثمان شاع عندهم أن المشركين تعرضوا لحرب المسلمين، فاستعد المسلمون للقتال، وبايعهم النبي ﷺ حينئذ تحت الشجرةعلى أن لا يفروا، وذلك في غيبة عثمان، وقيل: بل جاء الخبر بأن عثمان قتل، فكان ذلك سبب البيعة، وكانت عدة من بايع أكثر من ألف وأربع مئة، وفيهم نزل قوله تعالى: (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) وهذه الشجرة كانت شجرة بأرض الحديبية، وهي قرية متوسطة على تسعة أميال من مكة، وكان ذلك في سنة ست من الهجرة. انظر «زاد المعاد» ٢٨٦/٣ ـ ٣١٦.

٣٠٢ قَالَ رسولُ اللَّـهِ ﷺ: «خلافةُ النُّبُوَّةِ ثلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُـؤْتِي اللَّـهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ»[١].

وكانت خِلاَفَةُ أبـي بكرٍ الصِّدِّيق سنتينِ وثلاثة أشهر، وخلافةُ عُمَرَ عشرَ[٢] سنين ونصفاً، وخِلاَفَةُ عُثْمَانَ اثنتي عشرة سنة، وخِلاَفَةُ علي أربعَ سنين وتسعة أشهر، وخِلاَفَةُ الحسن ابنه سِتَةَ أشهر.

وأوَّلُ ملوكِ المسلمين معاوية رضي اللَّـه عنه، وهو خيرُ ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إماماً حقّاً لما فوَّض إليه الحَسَنُ بنُ علي رضي اللَّـه عنهما الخلافةَ، فإن الحسنَ رضي اللَّـه عنه بايعه أَهْلُ العراق بَعْدَ موت أبيه، ثم بَعْدَ سِتَّةِ أشهُرٍ، فَوَّضَ الأمرَ إلى معاوية، وظَهَرَ[٣] صِدْقُ قولِ النبـي ﷺ: «إنَّ ابْنِي هٰذا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّـهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِن المُسْلِمِينَ»[٤]. والقصةُ معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأميرِ المؤمنين علي بن أبـي طالب رضي اللَّـه عنه بَعْدَ عثمانَ رضي اللَّـه عنه، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام.

---

(١) تقدم تخريجه ص ٧٠٢، وهو حسن.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): فظهر.

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٠٤) و(٣٦٢٩) و(٣٧٤٦) و(٧١٠٩)، والترمذي (٣٧٧٥)، وأبو داود (٤٦٦٢)، والنسائي ١٠٧/٣، وفي «فضائل الصحابة» (٦٣)، وفي «اليوم والليلة» (٢٥١)، وأحمد ٤٩/٥، والحاكم ١٧٤/٣، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٤٤٢/٦ و٤٤٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٥/٢.

والحقُّ مَعَ علي رضي اللّـه عنه، فإنَّ عثمان رضي اللّـه عنه لما قُتِلَ، كَثُرَ الكذبُ والافتراءُ على عثمان، وعلى مَنْ كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعليٍّ، وطلحةَ، والزبير، وعَظُمَتِ الشبهةُ عند من لم يَعْرِفِ الحَالَ، وقَوِيَتِ الشهوةُ في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت دارُه مِن أهل الشام، ومحبـي عثمان تظنُّ[1] بالأكابر ظُنُونَ سُوء، وبُلِّغَ عنهم أخبـاراً[2]، منها مـا هو كَـذِبٌ، ومنهـا مـا هـو مُحَـرَّفٌ، ومنهـا ما لم يُعْرَفْ وجهـه، وانضمَّ إلى ذلك أهـواءُ قومٍ يُحِبُّـونَ العُلُوَّ في الأرض، وكان في عسكر علي رضي اللّـه عنه ـ من أولئك الطُّغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمانَ ـ من لم يُعْرَفْ بعينه، ومن تَنْتَصِرُ لـه قبيلتُه، ومن لم تَقُمْ عليه حُجَّةٌ بما فعله، ومَنْ في قلبه نِفاقٌ لم يتمكن من إظهاره كُلِّه، ورأى طلحةُ والزبيرُ أنه إن لم يُنْتَصَرْ للشهيدِ المظلوم، ويُقْمَعْ أَهْلُ الفساد والعُدوان، وإلا استوجبوا غَضَبَ اللّـه وعقابَه، فجرت فِتْنَةُ الجَمَل[3] على غيرِ اختيارٍ من علي، ولا مِن طلحة والزبيرِ، وإنما أثارها المفسدون بغيرِ اختيارِ السابقين، ثم جَرَتْ فِتنة صِفِّين[4] لرأي، وهو أن أهلَ الشام لم يعدلْ عليهم، أو لا يتمكن من العَدْلِ عـليهـم، وهم كَافُّون، حتى يَجْتَمِعَ أمرُ الأمة، وأنهم يخافون طُغْيَانَ مَنْ في

---

(1) في مطبوعة مكة: ويحمي الله عثمان أن يظن.

(2) في مطبوعة مكة: ويبلغه عنهم أخبار.

(3) في سنة ٣٦هـ. انظر تفصيل خبر هذه الوقعة في «الطبري» ٤/٤٥٥ ـ ٥٤٠، و«ابن الأثير» ٣/٢٢١ ـ ٢٦٤، و«ابن كثير» ٧/٢٤١ ـ ٢٥٨.

(4) في سنة ٣٧هـ، وصفين: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات. انظر الطبري ٤/٥٦٣ ـ ٥٧٥ و٥/٥ ـ ٦٣. وابن الأثير ٣/٢٧٦ ـ ٣٢٦، وابن كثير ٧/٢٦٤ ـ ٢٩٥.

العسكر، كما طَغَوْا[1] على الشهيدِ المظلوم، وعلي رضي اللّـه عنه هو الخَلِيفَةُ الراشد المهديُّ الذي تَجِبُ طاعتُه، ويجب أن يَكُونَ الناسُ مجتمعين عليه، اعتقد أنَّ الطاعةَ والجماعة الواجبتين[2] عليهم تَحْصُلُ بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم بما اعتقد أنه يَحْصُلُ به أداءُ الواجب[3]، ولم يَعْتَقِدْ أن التأليفَ لهم كتأليف المؤلَّفة قلوبُهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين مِنْ بعده مما[4] يَسُوغُ، فحمله[5] ما رآه ــ من أن الدِّينَ إقامةُ الحَدِّ عليهم ومنعهم من الإثارة، دُونَ تأليفهم ــ: على القتالِ، وقَعَدَ عن القِتَالِ أكثرُ الأكابرِ لِما سمعوه مِن النصوص في الأمرِ بالقعود في الفتنة، ولِمَا رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتُها على مصلحتها، والقول في الجميعِ بالحُسنى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمانِ وَلَا تَجْعَلْ في قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

٣٠٣

والفِتَنُ التي كانت في أيَّامِهِ قد صَانَ اللّـهُ عنها أيدِينا، فنسألُ اللّـه

(١) في (أ) و (ب) و (ج): كما ظفرا، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: الواجبين، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٣) في مطبوعة مكة، وعنها نقل الشيخ أحمد شاكر: فيطلب إمام، فاعتقد أنه يحصل به أداء الواجب. وفي مطبوعة المكتب الإسلامي بدمشق: بطلب الواجب عليهم بما اعتقد أنه . . .

(٤) في الأصول: بما، وكذا هو في مطبوعة مكة، وقد نبه الشيخ أحمد شاكر على أنه تحريف فيما يرى، وأثبت مكانه «مما».

(٥) في (أ): محمله ، وفي (ب): بحمله ، وفي (ج): تحمله ، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

أن يَصُونَ عنها ألسنتنا، بمنِّه وكرمه(1).

ومِنْ فضائلِ أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّـه عنه: ما في «الصحيحين»، عن سعدِ بنِ أبي وقاص رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللّـهِ ﷺ لعلي: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إلَّا أَنَّه لا نَبِيَّ بَعْدِي»(2).

وقال ﷺ يومَ خيبر: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ [غداً] رَجُلاً يُحِبُّ اللّـهَ ورَسُولَهُ، ويُحِبُّه اللّـهُ وَرَسُولُه»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادْعُوا لي عَلِيّاً، فَأُتِيَ بِهِ

---

(1) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/ ٧٠ ـ ٧٤ و«منهاج السنة» ٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣ و ٢١٩ و ٢٢٤.

(2) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) و(٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، والترمذي (٣٧٦٤) و(٣٧٣١)، وأحمد في «المسند» ١/ ١٧٠ و ١٧٤ ـ ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢، وفي «فضائل الصحابة» له (٩٥٦) و(٩٥٧) و(١٠٤١) و(١٠٤٥)، وابن أبي شيبة ٢/ ٦٠ و ٦١ ـ ٦٢، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩)، و«خصائص علي» (٩) و(١٠)، وابن ماجه (١١٥) و(١٢١)، وعبدالرزاق (٢٠٣٩٠)، وابن أبي عاصم (١٣٣١) و(١٣٣٢) و(١٣٣٣) و(١٣٣٤) و(١٣٣٥) و(١٣٤١)، والحميدي (٧١)، وأبو يعلى (٦٩٨) و(٧٠٩) و(٧١٨) و(٧٣٨) و(٨٠٩)، وابن سعد ٣/ ٢٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٣٠٩، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ٨٠، وفي «الحلية» ٧/ ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧، والخطيب في «تاريخه» ١/ ٣٢٥ و ٤/ ٢٠٤ و ٨/ ٥٣ و ٩/ ٣٦٥ و ١١/ ٤٣٢، والطيالسي (٢٠٥) و(٢٠٩) و(٢١٣)، والطبراني في «الصغير» ٢/ ٢٢، والحاكم ٣/ ١٠٨، والبغوي (٣٩٠٧). وفي الباب عن جابر عند الترمذي (٣٧٣٢)، والخطيب ٣/ ٢٨٩، وعن أسماء بنت عميس عند ابن أبي شيبة ١٢/ ٦٠ ـ ٦١، والخطيب ٣/ ٤٠٦ و ١٠/ ٤٣ و ١٢/ ٣٢٣، وعن زيد بن أرقم عند ابن أبي شيبة ١٢/ ٦١، وابن سعد ٣/ ٢٤ ـ ٢٥، وعن علي عند الخطيب ٤/ ٧١، وعن حبيش بن جنادة عند أبي نعيم في «الحلية» ٤/ ٣٤٥، وفي «أخبار أصبهان» ٢/ ٢٨١، والطبراني في «الصغير» ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، وعن ابن عباس عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/ ٣٢٨، وعن أبي سعيد عند أبي نعيم في «الحلية» ٨/ ٣٠٧، والخطيب ٤/ ٣٨٣.

أَرْمَدَ[1]، فَبَصَقَ في عَيْنَيْهِ، وَدَفَعَ الراية إِلَيْهِ، فَفَتَحَ اللَّـه عَلَيْهِ»[2].

ولما نَزَلَتْ هٰذه الآيَةُ: ﴿فقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِساءَنَا وَنِساءَكُم وأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُم﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسولُ اللَّـه ﷺ عليّاً وفاطِمة وحسناً وحُسيناً فقال: «اللَّهُمَّ هٰؤُلاءِ أَهْلِي»[3].

قوله: «وهم الخلفاءُ الراشدون، والأئمة المهديون».

الخلفاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون

ش: تقدَّم[4] الحديثُ الثابت في «السنن»، وصحَّحه الترمذيُّ، عن العِرباض بن سارية، قال: وعظنا رسولُ اللَّـهِ ﷺ مَوعِظةً بليغةً، ذَرَفت

---

(١) تحرف في (أ) و(ب): إلى: أرسد.

(٢) أخرجه من حديث سهل بن سعد البخاريُّ (٣٠٠٩) و(٣٧٠١) و(٤٢١٠) ومسلم (٢٤٠٦)، وأحمد في «المسند» ٣٣٣/٥، وفي «الفضائل» (١٠٣٧)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٤٦) وفي «خصائص الإمام علي» (١٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٦٢/١، والبغوي (٣٩٠٦)، والطبراني في «الكبير» (٥٨٧٦) و(٥٩٥٠) و(٥٩٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٠٤) (٣٢) من حديث سعد بن أبي وقاص، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبَّ أبا التراب؟ فقال: أمَّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبَّه، لأَنْ تكونَ لي واحدة منهن أحبُّ إلـيَّ من حُمر النَّعَم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلَّفه في بعض مغازيه، فقال له علـيٌّ: يا رسول الله، خلَّفْتَني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي»، وسمعتُه يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يُحِبُّ اللَّـه ورسولَه، ويُحبه الله ورسوله» قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعُوا لي عليّاً» فأتي به أرمد، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «اللهم هٰؤلاء أهلي». وأخرجه الترمذي (٣٧٢٤)، وأحمد ١٨٥/١، والنسائي في «خصائص الإمام علي» (٩)، وصححه الحاكم ١٠٨/٣ ـ ١٠٩ على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط.

(٤) في الصفحة ٥٤٥.

منها العيونُ، ووجِلَتْ منها القلوبُ، فقال قائل: يا رسولَ اللّـه، كأنَّ هٰذه موعظةُ مودِّع، فماذا تَعْهَدُ إلينا؟ فقال: «أُوصِيكُمْ بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، فإنَّه مَنْ يَعِشْ مِنْكُم بَعْدِي، فَسَيَرَى اخْتِلافاً كَثِيراً، فعليكـم بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وَعَضُّوا عَلَيْهَـا بالنَّوَاجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة»[1].

وتـرتيب الخُلَفَـاءِ الـراشـدينَ رَضِيَ الله عنهم أجمعين في الفَضْلِ، كترتيبِهم في الخلافة، ولأبـي بكرٍ وعُمَرَ رضي اللّـه عنهما مِن المَزِيَّةِ: أن النبـيَّ ﷺ أمرنا باتباعِ سُنَّةِ الخُلَفَاءِ الراشدين، ولم يأمُرْنا في الاقتداء في الأفعال إلَّا بأبـي بكرٍ وعُمَرَ، فقال: «اقْتَدُوا بالَّلَذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِـي بَكْرٍ وعُمَرَ»[2]، وفَرْقٌ بينَ اتِّباعِ سنَّتِهم والاقتداءِ بهم، فحالُ أبـي بكرٍ وعمرَ فوقَ حالِ عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللّـه عنهم أجمعين. ٣٠٤

وقد رُوي عن أبـي حنيفة تقديمُ عليٍّ على عثمان، ولكن ظاهرُ مذهبه تَقْدِيمُ عثمان، وعلى هذا عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ.

وقد تقدَّم قَوْلُ عبدالرَّحمٰن بن عوف لعلي رضي اللّـه عنهما: إني قد نظرتُ في أمرِ الناس فلم أرهم يَعْدِلُونَ بعثمان.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وأحمد ٤/١٢٦ و١٢٧، وابن ماجه (٤٢)، والدارمي ١/٤٤ ـ ٤٥، والآجري في «الشريعة» ص ٤٦ و٤٧، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» ٢/٢٢٢ و٢٢٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/ رقم (٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» ١/١٠ ـ ١١، والحاكم في «المدخل» ١/١، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٢٢٠ ـ ٢٢١ و١٠/١١٤ ـ ١١٥، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/١٧٦.
وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ١/٩٥ ـ ٩٦ و٩٧، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٩٧، وهو صحيح.

وقال أيوب السَّخْتِياني(1): من لم يُقَدِّمْ عثمانَ على عليٍّ، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي «الصحيحين» عن ابنِ عُمَرَ، قال: كنا نقولُ ورسولُ اللَّه ﷺ حيٌّ: أفضلُ أُمَّة النَّبيِّ ﷺ بعدَه: أبو بكر، ثم عُمَرُ، ثم عُثمانُ(2).

قوله: «وأنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ وَبَشَّرَهُم بالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بالجَنَّةِ، على ما شَهِدَ لَهُم رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الحَقُّ، وهم: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمانُ، وَعَلِيٌّ، وطَلْحَةُ، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُالرَّحمٰنِ بنُ عَوْفٍ، وَأَبو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هٰذِهِ الأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُم أَجْمَعِينَ».

العشرة المبشرون بالجنة

ش: تقدم ذِكْرُ بعضِ فضائلِ(3) الخلفاءِ الأربعةِ. وَمِنْ فضائل السِّتَّة الباقين مِن العشرة رضيَ اللَّـه عنهم أجمعين ما رواه مسلمٌ: عن عائِشَةَ رضي اللَّـه عنها: أَرِقَ رَسُولُ الله ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ، [فقال]: «لَيْتَ رجلاً صالحاً مِن أصحابي يَحْرُسُني اللَّيْلَةَ»، قالت: وَسَمِعْنا صَوْتَ السلاحِ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ هٰذا»؟ فَقَالَ سَعْدُ بنُ أبي وقاصٍ: يا رَسُولَ اللَّـه،

---

(1) تحرف في الأصول إلى: «السجستاني». وهو الإمام الحافظ الثقة، أبو بكر أيوب بن أبي تميمة العنزي، مولاهم، البصري، المتوفى سنة (131هـ) بالبصرة زمن الطاعون. مترجم في «سير أعلام النبلاء» 6/15 ـ 26.

(2) أخرجه البخاري (3697) وهو من أفراده، وليس هو في «مسلم» كما ظن الشارح، وأخرجه أحمد في «المسند» 2/14، و«فضائل الصحابة» (52) و(53) و(54) و(55) و(56) و(57) و(58)، وابن أبي عاصم (1190) و(1191) و(1192) و(1193) و(1194) و(1195)، وابن أبي شيبة 12/9، وأبو داود (4627)، والترمذي (3707)، والطبراني في «الكبير» (13131) و(13132) و(13181) و(13301).

(3) سقطت من (ب).

جِئْتُ أَحْرُسُكَ. وفي لفظ آخر: وَقَعَ في نفسي خَوْفٌ على رسولِ الله ﷺ، فجئتُ أَحْرُسُه، فدعا له رَسُولُ الله ﷺ ثُمَّ نام[1].

وفي «الصحيحين»: أن رَسُولَ اللّـهِ ﷺ جَمَعَ لِسعْدِ بنِ أبـي وقاصٍ أبويه يَوْمَ أُحُدٍ، فقال: «ارْمِ، فِدَاكَ أبِـي وأُمِّي»[2].

وفي «صحيح مسلم»، عن قيسِ بنِ أبـي حازمٍ، قال: رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ التي وَقَى بها النَّبِـيَّ ﷺ يَوْمَ أُحُد قَدْ شَلَّتْ[3].

وفيه أيضاً عن أبـي عثمان النَّهْديِّ[4]، قال: لم يَبْقَ مع رسولِ اللّـه ﷺ في بعض تِلْكَ الأيامِ التي قَاتَلَ فيها النَّبِـيُّ ﷺ غير[5] طلحة وسَعْدٍ[6].

---

(١) هو في صحيح مسلم (٢٤١٠)، وأخرجه البخاري (٢٨٨٥) و(٧٢٣١)، والترمذي (٣٧٥٧)، وأحمد في «المسند» ١٤١/٦، وفي «فضائل الصحابة» (١٣٠٥)، وابن أبي عاصم (١٤١١)، والنسائي في «الفضائل» (١١٣)، والحاكم ٥٠١/٣ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخـاري (٢٩٠٥) و(٤٠٥٨) و(٤٠٥٩) و(٦١٨٤)، ومسلم (٢٤١١)، والترمذي (٣٧٥٦)، وابن أبي شيبة ٨٦/١٢ ـ ٨٧، وأحمد ٩٢/١، وفي «الفضائل» (١٣٠٤)، وابن ماجه (١٢٩)، وابن أبـي عاصم (١٤٠٥)، وابن سعد ١٤١/٣ من حديث علي رضي الله عنه. وفي الباب عن عائشة بنت سعد عند أحمد في «الفضائل» (١٣٠٢)، والفسـوي ٦٥٩/٢. وعن سعد عنـد البخاري (٤٠٥٦) و(٤٠٥٧)، والنسائي في «الفضائل» (١١١) و(١١٢)، وابن أبـي عاصم (١٤٠٦) و(١٠٤٧).

(٣) هو في «صحيح البخاري» (٣٧٢٤) و(٤٠٦٣)، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ذكر الشارح. وأخرجه أحمد في «المسند» ١٦١/١، وفي «الفضائل» (١٢٩٢)، وابن ماجه (١٢٨)، والطبراني (١٩٢)، وسعيد بن منصور في «سننـه» ٣٣١/٢/٣، والبغوي (٣٩١٧). وشـلّت، بفتـح الشين: هي اللغة الفصحى، وبضمها: لغة رديئة. قال ابن الأثير: يقال: شَلَّتْ يدُه تَشَلُّ شللاً، ولا تضم الشّين.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: المندي، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).

(٥) تحرفت في الأصول إلى: عن، وجاءت على الصواب في هامش (د).

(٦) أخرجه البخاري (٣٧٢٤) و(٤٠٦٠)، ومسلم (٢٤١٤).

وفي «الصحيحين»، واللفظُ لمسلمٍ، عن جابرِ بنِ عَبْدِالله قال: نَدَبَ رَسُولُ اللَّه ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الخندقِ فانتدب الزُّبَيْرُ، ثم نَدَبَهُمْ، فانتدَبَ الزُّبيرُ، ثُمَّ ندبهم فانتدب الزُّبَيْرُ، فقال النبيُّ ﷺ: «لِكُلِّ نبيٍّ حَوَارِيٌّ، وحَوارِيَّ[1] الزُّبَيْرُ»[2].

٣٠٥ وفيهما أيضاً عن الزبيرِ رضي اللَّه عنه، أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ يَأتِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَيَأْتِيَنِي بِخَبَرِهِمْ»؟ فانْطَلَقْتُ، فلما رَجَعْتُ، جَمَعَ لي رَسُولُ اللَّه ﷺ أبويه، فقال: «فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»[3].

وفي «صحيح مسلم»، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: قال رَسُول اللَّهِ ﷺ: «إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيناً، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ: أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ»[4].

وفي «الصحيحين» عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، قال: جَاءَ أَهْلُ نَجْرَانَ

---

(١) قال القاضي عياض: اختلف في ضبطه، فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخيَّ، وضبطه أكثرهم بكسرها، والحواري: الناصر.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) و(٢٨٤٧) و(٢٩٩٧) و(٣٧١٩) و(٤١١٣) و(٧٢٦١)، ومسلم (٢٤١٥)، والترمذي (٣٧٤٥)، وابن ماجه (١٢٢)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٧)، وأحمد ٣٠٧/٣ و٣١٤ و٣٣٨ و٣٦٥، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٦٤)، وابن سعد ١٠٥/٣ و١٠٦، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧)، والبغوي (٣٩١٨)، وابن أبي عاصم (١٣٩٣)، والحميدي (١٢٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٢٠)، ومسلم (٢٤١٦)، والترمذي (٣٧٤٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٩) و(١١٠)، وفي «اليوم والليلة» (١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢)، وابن سعد ١٠٦/٣، وابن أبي عاصم (١٣٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٤٤) و(٤٣٨٢) و(٧٢٥٥)، ومسلم (٢٤١٩)، وأحمد ١٢٥/٣ و١٣٣ و١٤٦ و١٧٥ و١٨٩ و٢١٢ و٢٤٥ و٢٨١ و٢٨٦، وابن سعد ٤١٢/٣، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٩٦)، والبغوي (٣٩٢٨) و(٣٩٢٩)، والترمذي (٣٧٩٠) و(٣٧٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧٥/٧، وابن أبي شيبة ١٣٥/١٢.

إلى النَّبـيِّ ﷺ، فقالوا: يا رسولَ اللَّـه، ابعث إلينا[1] [رجلًا] أميناً، فقال: «لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُم رَجُلًا أَمِيناً حَقَّ أَمِين»[2]، [قال]: فاستشرفَ لها النَّاسُ، قال[3]: فبعث أبا عُبَيْدَةَ بنَ الجراح[4].

وعن سعيدِ بنِ زيد رضي اللَّه عنـه، قال[5]]: أشهـدُ على رسول اللَّـه ﷺ أني سمعتُه يقول: «عَشْرَةٌ في الجَنَّةِ: النَّبـيُّ في الجَنَّةِ، وأَبُو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وَعُمَرُ في الجَنَّةِ، وَعُثْمانُ في الجَنَّةِ، وعليٌّ في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسَعْدُ بْنُ مَـالِكٍ في الجَنَّـةِ، وَعَبْدُالرَّحْمٰنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ»، ولو شِئْتُ لسمَّيتُ العاشِـرَ، قال: فقالُوا: مَنْ هُوَ؟ قال: سعيدُ بنُ زيدٍ، قال: لَمَشْهَدُ رجلٍ منهم مع رَسُـول اللَّـه ﷺ، يَغْبَرُّ منه وَجْهُهُ، خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُم، وَلَو عُمِّرَ عُمْرَ نُوحٍ[6]. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، ورواه الترمذي عن عبدالرحمن بن عوف.

---

(١) في (ب) و (ج): لنا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخـاري (٣٧٤٥) و(٤٣٨٠) و(٤٣٨١) و(٧٢٥٤)، ومسلم (٢٤٢٠)، والترمذي (٣٧٥٩). وأحمد ٥/٣٨٥ و٤٠١، وفي «فضائل الصحابـة» (١٢٧٦)، وابن ماجه (١٣٥)، والنسائي في «فضائـل الصحابة» (٩٤)، وابن سعد ٣/٤١٢، والطيالسي (٤١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/١٧٦، والبغوي (٣٩٢٩).

(٥) في (ب): فقال.

(٦) حـديث صحيح، أخـرجه أبـو داود (٤٦٤٩) و(٤٦٥٠)، والترمـذي (٣٧٤٨) و(٣٧٥٧)، وابن ماجه (١٣٤)، وأحمد ١/١٨٧ و١٨٨ و١٨٩، وفي «فضائـل الصحـابـة» (٨٧) و(٩٠) و(٢٢٥)، وابـن أبي عـاصم (١٤٢٨) و (١٤٣١) و(١٤٣٣) و(١٤٣٦)، والحاكم ٤/٤٤٠، والنسائي في «الفضائل» (٨٧) و(٩٠) و(٩٢) و(١٠٦)، وأبو نعيم ١/٩٥.

وعن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أَبو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وَعُمَرُ في الجَنَّةِ، وَعَليٌّ في الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ في الجَنَّةِ، وَعَبْدُالرَّحْمنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بنِ عَمْروبنِ نُفَيْلٍ في الجَنَّةِ، وَأَبو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ في الجَنَّةِ»[1].

رواه الإمام أحمد في «مسنده»، ورواه أبو بكر بنُ أبي خَيْثَمَة[2]، وقَدَّمَ فيه عثمانَ على عليٍ، رضي الله عنهما.

وعن أبي هُريرة رضي الله عنه، قال: كانَ رَسُولُ الله ﷺ على حِراءَ[3]، هُوَ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ وعثمانُ وعليٌّ وطلحةُ والزبير، فتحرَّكتِ الصَّخْرَةُ، فقال رَسُولُ الله ﷺ: «اهْدَأْ، فما عَلَيْكَ إلَّا نَبيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ». رواه مسلم والترمذيُّ وغيرهما[4] ورُوِيَ من طُرُقٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٤٨)، وأحمد ١٩٣/١، وفي «الفضائل» (٢٧٨)، والنسائي في «الفضائل» (٩١)، والبغوي (٣٩٢٥) وسنده صحيح.

(٢) في (ب): «ابن خيثمة» وهو خطأ. وأبو بكر هذا هو الحافظ الحجة الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير، المتوفى سنة ٢٧٩هـ. قال الخطيب: كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين، وعلمَ النسب عن مصعب الزبيري، وأخذ أيام الناس عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، وله «كتاب التاريخ» الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه. «السير» ١١/ رقم الترجمة (١٣١).

(٣) حِراء ــ بالكسر والمد ــ: جبل من جبال مكة، معروف، ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤١٧) والترمذي (٣٦٩٦)، وأحمد ٤١٩/٢، وفي «فضائل الصحابة» (٢٤٨) و(٦٤١)، والنسائي في «فضائل الصحابة»(١٠٣)، والبغوي (٣٩٢٤)، وابن أبي عاصم (١٤٤١) و(١٤٤٢).

الاتفاق على تعظيم هؤلاء العشرة

وقد اتَّفقَ أَهْلُ السُّنَّةِ على تعظيمِ هـؤلاء العشرةِ وتقديمِهم، لما اشتهر مِنْ فضائِلِهم ومناقِبِهم، ومَنْ أَجْهَلُ مِمن يَكْـرَهُ التكلمَ بلفظ العشرة، أو فِعْلَ شيءٍ يكونُ عَشْرةً!! لِكونهم يُبْغِضُونَ خِيارَ الصحابة، وهُمُ العَشَرَةُ المشهودُ لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم عَلِيّاً رضي الله عنه! فَمِنَ العجب: أنهم يُوالُون لفظَ التسعةِ! وهم يُبغِضُون التسعة من العشرة! ويُبْغِضُونَ سائرَ المهاجرين والأنصار، مِن السابقين الأولين الذين بايعوا رَسُولَ الله ﷺ تحت الشجرة[1]، وكانوا ألفاً وأربع مئة[2]، وقد رَضِيَ الله عنهم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

٣٠٦

وثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن جابر، عن النبي ﷺ، أنه

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: العشرة.

(٢) في البخاري (٤١٥٢)، ومسلم (١٨٥٦) (٧٢) (٧٣) من حديث جابر: أنهم كانوا ألفاً وخمس مئة، وفيهما أيضاً: البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠)، ومسلم (١٨٥٦) أنهم كانوا ألفاً وأربع مئة، وفيهما: البخاري (٤١٥٥)، ومسلم (١٨٥٧) عن عبدالله بن أبي أوفى: «كنا ألفاً وثلاث مئة»، وأخرج البخاري (٤١٥٣) من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، قلت لسعيد بن المسيب: بلغني أن جابر بن عبدالله كان يقول: كانوا أربع عشرة مئة، فقال لي سعيد: حدثني جابر كانوا خمس عشرة مئة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية، ورواه الإسماعيلي كما في «الفتح» ٣٤١/٧ من طريق عمرو بن علي الفلاس، عن أبي داود الطيالسي، حدثنا قرة عن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: كم كان الذين شهدوا بيعة الرضوان؟ قال: خمس عشرة مئة، قال: قلت: فإن جابر بن عبدالله قال: كانوا أربع عشرة مئة، قال: يرحمه الله أوهم، هو حدثني أنهم كانوا خمس عشرة مئة، وفي صحيح مسلم (١٨٥٨) عن معقل بن يسار: ونحن أربع عشرة مئة، وفي البخاري (٤١٥٠) من حديث البراء: كنا مع النبي ﷺ أربع عشرة مئة، وفي رواية (٤١٥١): كانوا ألفاً وأربع مئة أو أكثر. وانظر الجمع بينها في «الفتح» ٤٤٠/٧، و«زاد المعاد» ٢٨٧/٣ ـ ٢٨٨. نشر مؤسسة الرسالة.

قال: «لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»(١).

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن جابر: أنَّ غُلام حاطب بن أبـي بلتعة قال: يا رسولَ اللَّهِ: لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: «كَذَبْتَ، لا يَدْخُلُهَا، فإنَّهُ(٢) شَهِدَ بَدْرَاً والحُدَيْبِيَةَ»(٣).

والرافضة يبرؤون مِن جمهورِ هؤلاء، بل يَبْرؤون مِنْ سائرِ أصحابِ رسول الله ﷺ، إلا مِنْ نَفرٍ قليل، نحو بضعةَ عشر رجلاً!!

ومعلوم أنه لو فُرِضَ في العالم عشرةٌ مِن أكفرِ الناسِ، لم يجب هَجْرُ هذا الاسمِ لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ في المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ في الْأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هَجْرُ اسمِ التسعة مطلقاً، بل اسم العشرة قد مدح الله مُسَمَّاهُ في مواضعَ من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿والفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢].

وكان ﷺ يعتكِفُ العَشْرَ الأواخِرَ مِنْ رمضان(٤).

---

(١) تقدم تخريجه ص ٦٩٣.

(٢) في (أ): كذبت إنه...

(٣) هو في صحيح مسلم (٢٤٩٥)، وأخرجه أحمد ٣/٣٢٥ و ٣٤٩، والترمذي (٣٨٦٤)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩١)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/٣٢٥، وابن أبـي شيبة ١٢/١٥٥، والحاكم ٣/٣٠١.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢)، وأبو داود (٢٤٦٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٦١، والترمذي (٧٩٠)، وأحمد ٦/٥٠ و ٩٢ و ١٦٨ و ٢٣٢ و ٢٧٩، وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٧١)، وأبـي داود (٢٤٦٥)، وأحمد ٢/١٣٣، وعن أنس عند الترمذي (٨٠٣)، وعن أبـي بن كعب عند أبـي داود (٢٤٦٣)، وابن ماجه (١٧٧٠)، وأحمد ٥/١٤١، وعن أبـي هريرة عند البخاري (٢٠٤٤) و (٤٩٩٨)، وأبـي داود (٢٤٦٦)، وابن ماجه =

وقال في ليلة القدرِ: «الْتَمِسُوهَا في العَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»[1].

وقال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِن أَحَبُّ إلى اللَّهِ مِنْ هٰذه الأيَّام العَشْرِ»[2]. يعني عشرَ ذي الحجة.

الأئمة الاثنا عشر عند الإمامية

والرافضة تُوالي بَدَلَ العَشَرةِ المبشرين بالجنة، الاثني عَشَرَ إماماً، وهُمْ عليٌّ بن أبـي طالب رَضِيَ الله عنه، ويدَّعون أنَّه وصيُّ النبـي ﷺ دعوى مُجَرَّدةً عن الدليل، ثم الحسنُ رضي الله عنه، ثم الحسينُ رضي الله عنه، ثم عليُّ بن الحسين زين العابدين[3]، ثم محمَّدُ بنُ عليٍّ البَـاقِـرُ[4]، ثمَّ جعفـرُ بنُ محمـد الصَّـادِقُ[5]، ثمَّ مُـوسى بنُ جعفـرٍ الكَاظِمُ[6]، ثم علي بنُ موسى الرِّضى[7]، ثم محمدُ بنُ علي الجوادُ[8]،

= (١٧٦٩)، والترمذي (٧٩٠)، وأحمد ٢/٢٨١ و٣٣٦ و٣٥٥ و٤٠١ و٦/١٦٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه من حديث عائشة البخاري (٢٠١٧) و(٢٠١٩) و(٢٠٢٠)، ومسلم (١١٦٩)، والترمذي (٧٩٢)، والبغوي (١٨٢٢) و(١٨٢٤)، وأحمد ٦/٥٠ و٥٦ و٧٧ و٢٠٤، وابن أبـي شيبة ٣/٧٥. وفي الباب عن أبـي هريرة عند مسلم (١١٦٦)، وأحمد ٢/٢٩١ و٥١٩.

(٢) في (أ) و(ج) و(د): من أيام العشر. والحديث أخرجه البخاري (٩٦٩)، والترمذي (٧٥٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٦٣١)، وأبو داود (٢٦٣٨)، وأحمد ١/٢٢٤ و٣٣٨، والبغوي (١١٢٥)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤)، والدارمي ٢/٢٥، والطبراني (١١١٦)، و(١٢٣٢٦)، و(١٢٣٢٧) و(١٢٣٢٨) و(١٢٤٣٦).

(٣) المتوفى سنة أربع وتسعين. مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٥٧).

(٤) المتوفى سنة (١١٤هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٥٨).

(٥) المتوفى سنة (١٤٨هـ). مترجم في «السير» ٦/ رقم الترجمة (١١٧).

(٦) المتوفى سنة (١٨٣هـ). مترجم في «السير» ٦/ رقم الترجمة (١١٨).

(٧) المتوفى سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩/ رقم الترجمة (١٢٥).

(٨) المتوفى سنة (٢٢٠هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ٣/٥٤، و«منهاج السنة» ٢/١٢٧، و«وفيات الأعيان» ٤/١٧٥.

ثم علي بنُ محمد الهادي[1]، ثم الحَسَنُ بنُ علي العسكري[2]، ثم محمد بن الحسن[3] وَيَتَغَالَوْنَ في محبتهم، ويتجاوزُون الحدَّ!! ولم يأت ذِكرُ الأئمَّة الاثني عشر، إلا على صِفَةٍ تَرُدُّ قولَهم وتُبْطِلُه، وهو ما خرجاه في «الصحيحين»، عن جابر بن سَمُرَةَ، قال: دخلتُ مع أبي على النبي ﷺ، فسمعتُه يقول: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِياً مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، ثم تكلَّم النَّبيُّ ﷺ بكلمةٍ خَفِيَتْ عنِّي فسألتُ أبي: ماذا قال النبيُّ ﷺ؟ قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

٣٠٧

وفي لفظ: «لا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزاً إلى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً».

وفي لفظ: «لا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزاً إلى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»[4].

وكان الْأَمْرُ كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاءُ الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعَبْدُالملكِ بنُ مروان[5]، وأولادُه

---

(١) المتوفى سنة (٢٥٤هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ١٢/٥٦، و «وفيات الأعيان» ٣/٢٧٢.

(٢) المتوفى سنة (٢٦٠هـ). مترجم في «وفيات الأعيان» ٢/٩٤.

(٣) هو أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري ثاني عشر الأئمة الاثنى عشر، الملقب عند الإمامية بالحجة، والمهدي، والقائم، والمنتظر، وصاحب الزمان.

قال ابن خلكان في «الوفيات» ٤/١٧٦: وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة، وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسُرَّ من رأى، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة (٢٥٥)، ولما توفي أبوه، كان عمره خمس سنين، واسم أمه: خمط، وقيل: نرجس، والشيعة يقولون: إنه دخل السرداب في دار أبيه وأمُّه تنظر إليه، فلم يعد يخرج إليها، وذلك في سنة (٢٦٥هـ)، وعمره يومئذ تسع سنين. وانظر «نور الأبصار» ص ١٦٨ ــ ١٦٩.

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٢٢) و(٧٢٢٣)، ومسلم (١٨٢١)، والترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد ٥/٨٦ و٨٧ و٨٩ و٩٠ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ والطبراني (١٧٩١) ــ (١٨٠١).

(٥) وفاته سنة (٨٦هـ). مترجم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٨٩).

الأربعة[1]، وبينهم[2] عُمَرُ بنُ عبدالعزيز، ثم أخذ الأمرُ في الانحلال[3].

وعند الرافضة أنَّ أَمْرَ الأُمَّةِ لم يزل في أيامِ هٰؤلاء فاسِداً مُنَغَّصاً، يَتَولَّى عليهم الظَّالِمُون المعتدون، بَلِ المنافِقُونَ الكافرون، وأَهْلُ الحَقِّ أَذَلُّ من اليهود!! وقولُهم ظاهرُ البُطلان، بل لم يزل الإسلامُ عزيزاً في ازديادٍ في أيام هٰؤلاء الاثني عشر.

قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ في أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِىءَ مِنَ النِّفَاقِ».

ش: تقدم بَعْضُ ما وَرَدَ في الكتاب والسُّنة مِن فضائل الصحابة رضي الله عنهم.

وفي «صحيح مسلم»، عن زيدِ بنِ أرقم، قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، بماء يُدعى: خُمّاً[4]، بينَ مَكَّةَ والمدينةِ، فقال: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّها النَّاسُ، إنما أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يأتيني رَسُولُ رَبِّـي، فَأُجِيب ربِّـي، وإني تَارِكٌ فيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُما كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الهُدَى والنُّورُ،

---

(١) وهم الوليد ت (٩٦هـ)، وسليمان ت (٩٩هـ)، ويزيد ت (١٠٥هـ)، وهشام ت (١٢٥هـ). انظر تراجمهم في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١٢٠) و٥/ رقم (٧٤)، ورقم (٥٣)، ورقم (١٦٢).

(٢) أي بين سليمان ويزيد. انظر «السير» ٥/ رقم الترجمة (٤٨).

(٣) انظر «فتح الباري» ١٣/٢١١ ــ ٢١٥.

(٤) خُمّ: اسم لغيضة على ثلاثة أميال من الجحفة، غدير مشهور يضاف إلى الغيضة، فيقال: غدير خم.

فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ واسْتَمْسِكُوا بِهِ» فَحَثَّ عَلى كِتَابَ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بَيْتِي، ثلاثاً»[1].

وخَرَّجَ البُخَارِيُّ عن أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه، قال: ارْقُبُوا مُحَمَّداً في أَهْلِ بَيْتِهِ[2].

أصل الرفض أحدثه منافق زنديق

وإنما قال الشيخُ رحمه الله: «فقد بَرِىء من النِّفَاقِ» لأن أَصْلَ الرَّفضِ إنَّما أحدثه منافقٌ زِنْديقٌ، قَصْدُهُ إبطالُ دينِ الإسلام، والقَدْحُ في الرَّسولِ ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء، فإنَّ عبدَالله بن سبأ[3] لما أظهر

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨)، وأحمد ٣٦٦/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٨/٤، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٥٠)، والدارمي ٤٣١/٢ ـ ٤٣٢ من طريقين عن أبي حيان، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم، وأخرجه أحمد بسند صحيح ٣٧١/٤، وفي «فضائل الصحابة» (٩٦٨)، والطبراني (٥٠٤٠)، والطحاوي ٣٦٨/٤ من طريق علي بن ربيعة الأسدي، قال: لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أو خارج من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل، وعترتي. قال: نعم. وللحديث طرق أخرى عند الطبراني (٤٩٦٩) و(٤٩٧١) و(٤٩٨٠) و(٤٩٨٢) و(٥٠٤٠)، و«المستدرك» ١٠٩/٣ و١٤٨ و٥٣٣. قال التوربشتي في ما نقله عنه القاري في «مرقاة المفاتيح» ٦٠٠/٥: عترة الرجل: أهل بيته ورهطه الأدنون، ولاستعمالهم «العترة» على أنحاء كثيرة، بينها رسول الله ﷺ بقوله: «أهل بيتي» ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين وأزواجه. وقال الإمام أبو جعفر في «مشكل الآثار» ٣٦٨/٤: وعترته: هم أهل بيته الذين على دينه، وعلى التمسك بأمره. وقال علي القاري: إنَّ أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، وهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿ويُعلمهم الكتاب والحكمة﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١٣) و(٣٧٥١). وارقبوا من المراقبة للشيء، وهو المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم.

(٣) قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» ٤٣١/٧ تهذيب بدران: عبدالله بن سبأ الذي تنسب إليه الطائفة السبئية، وهم الغلاة من الرافضة، أصله من اليمن، وكان يهودياً، فأظهر=

الْإسلام، أراد أن يُفْسِدَ دِينَ الْإسلامِ بمكره وخبثه، كما فعل بُولص[1] بدينِ النصرانية، فأظهر التَّنَسُّكَ، ثم أظهر الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكر، حتى سعى في فتنةِ عثمان وقتلِه، ثم لما قَدِمَ عليٌّ الكوفة، أظهر الغُلُوَّ في عليّ والنصر عليه، لِيَتَمَكَّنَ بذلك من اعتراضه[2]، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قَتْلَه، فَهَرَبَ منه إلى قرقيسيا[3]، وخبرُه معروف في التاريخ. وتقدم أنَّه مَنْ فَضَّلَهُ على أبـي بكرٍ وعمرَ جَلَدَهُ جَلْدَ المفتري. وبقيت في نفوس المبطلين خَمَائِرُ بـدعةِ الخـوارج، من الحرورية والشيعة، ولهٰذا كان الرَّفضُ بابَ الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن ٣٠٨

= الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة، ويلقي بينهم الشر، وكان قد بدأ أولاً بالحجاز، ثم بالبصرة، ثم بالكوفة، ثم دخل دمشق أيام عثمان بن عفان، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، وأظهر مقالته بينهم، وكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب برجوع محمد وقد قال الله تعالى: (إن الذي فرض عليك القرآن لرادّك إلى معاد) فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها، ثم قال بعد ذلك: إنه كان ألف نبـي، ولكل نبـي وصي، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، وكان يلقب بابن السوداء لسواد أمه.

وقال الذهبـي في «الميزان» ٤٢٦/٢: عبدالله بن سبأ من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن علياً حرقه بالنار. وانظر «مقالات الإسلاميين» ص ١٥، و«الملل والنحل» ١٧٤/٦.

(١) هو يهودي كان اسمه العبري: «شاوول»، ثم تسمّى بـ«بولص»، راجع سفر «أعمال الرسل» ١٣: ٩، ادعى أن المسيحَ ظهر في دمشق، وهو الذي وضع للنصرانية عقيدة بنوة عيسى المسيح لله، وكذلك عقيدة الفداء.

(٢) في مطبوعة مكة: أغراضه.

(٣) بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ، وعندها مصب الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات. «معجم البلدان» ٣٢٨/٤.

الطيب[1] عن الباطنية وكيفية إفسادِهم لدينِ الإسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وَجَدْتَ مَنْ تدعوه مسلماً أن تَجْعَلَ التشيُّعَ عنده دِينَك وشِعَارَك، واجعل المدخل مِن جِهَةِ ظُلْمِ السَّلَفِ لِعَليٍّ وقتلهم الحسين، والتبرِّي مِن تَيْمٍ وعدي، وبني أُمية وبني العباس، وأن علياً يَعْلَمُ الغيب! يُفوَّض[2] إليه خَلْقُ العالم!! وما أشبه ذلك مِن أعاجيبِ الشيعة وجهلهم، إلى أن قال: فإذا أَنِسْتَ[3] مِن بعضِ الشيعة عندَ الدعوة إِجابةً ورَشَداً، أوقفته على مثالِب عليٍّ وولده، رضي الله عنهم. انتهى.

ولا شك أنه يَتَطَرَّق مِن سَبِّ الصحابةِ إلى سَبِّ أهلِ البيت، ثم إلى سَبِّ الرسول ﷺ؛ إذ أَهْلُ بيتِه وأصحابُهُ مِثْلُ هؤلاء الفاعلين الصانعين.

قوله: «وعُلَماءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِين، ومَنْ بَعْدَهُم مِنَ التَّابِعينَ ـ أَهْلِ الخَيرِ والأَثَرِ، وأَهْلِ الفِقْه والنظر ـ لا يُذْكَرُونَ إلا بِالجَمِيلِ، وَمَن ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ، فَهُوَ عَلى غَيرِ السَّبِيلِ».

وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم

ش: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]. فيجبُ على كُلِّ مسلم[4] بعدَ موالاة الله ورسوله موالاةُ

---

(١) الإمام العلاّمة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، صاحب التصانيف البديعة، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، المتوفى سنة (٤٠٣هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (١١٠).

(٢) في (أ) و (ب): «يعرض» والمثبت من (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٣) تصحفت في (ب) إلى: «أيت».

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٠/ ٢٣١ ـ ٢٣٣.

المـؤمنين، كما نطق به القرآنُ، خصوصاً الذينَ هم ورثةُ الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلةِ النجومِ، يُهدى بهم في ظُلماتِ البر والبحر، وقد أجمـع المسلمون على هِـدايتهم ودِرايتهم، إذْ كل أُمَّـةٍ قَبْـلَ مَبْعَثِ محمد ﷺ، علماؤها شِرارُها إلا المسلمين، فإنَّ[1] علماءَهُم خِيارُهم، فإنهم[2] خلفاءُ الرسولِ مِن أمَّته، والمُحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتابُ، وبه قاموا، وبهم نَطَقَ الكتابُ وبه نطقوا، وكلهم متَّفِقُونَ اتفاقاً يقينياً[3] على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لِواحِدٍ منهم قولٌ قد جاء حديث صحيح بخلافه: فلا بُدَّ له في تركه من عذر.

وجِمَاعُ الأعذارِ ثَلاَثَةُ أصنافٍ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اعتقادِه [أنَّ] النبـيَّ ﷺ قاله.

والثاني: عَدَمُ اعتقاده أنه أَرَادَ تلْكَ المسألَةَ بذلك القَوْلِ.

والثالث: اعتقادُه[4] أن ذلك الحُكْمَ مَنْسوخٌ.

فلهم الفَضْلُ علينا والمِنَّةُ بالسَّبقِ، وتبليغِ ما أُرْسِلَ به الرَّسولُ ﷺ إلينا، وإيضاحِ ما كان منه يَخْفى علينا، فرضِيَ الله عنهم وأرضاهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

٣٠٩

قوله: «وَلاَ نُفَضِّلُ أَحَداً مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ، ونَقُولُ: نَبِـيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأوْلِيَاءِ».

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): «وأن» وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «فإن» والمثبت من «مجموع الفتاوى» ٢٠/٢٣٢.

(٣) في (ب): يقيناً.

(٤) في (ب): «عدم اعتقاده»، وهو خطأ.

لا يفضل أحد من الأولياء على أحد من الأنبياء

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمه الله تعالى إلى الرَّدِّ على الاتِّحادِيَّة وجَهَلَةِ المتصوِّفَةِ[1]، وإلاَّ فَأَهْلُ الاستقامةِ يُـوصُونَ بمتـابَعَةِ العلم، ومتـابعة الشَّرْع، فقد أوجب اللَّهُ على الخلقِ كُلِّهم متابعةَ الرسل[2]، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّهُم إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم جاؤوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم والله غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري[3]: مَنْ أَمَّرَ السُّنَّةَ على نفسه قَوْلاً وفِعْلاً، نطقَ بالحكمة، ومن أمَّرَ الهوى على نفسه، نطق بالبدعة.

وقال بعضُهم: ما ترك بعضُهم شيئاً مِنَ السُّنَّةَ إلا لِكِبْرٍ[4] في نفسه.

والأمرُ كما قال، فإنَّه إذا لم يكن مُتَّبِعاً للأمر الذي جاء به الرسولُ، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكونُ مُتَّبِعاً لهواه، بغير هُدى من الله، وهذا غِشُّ[5] النَّفْس، وهو من الكِبْر، فإنه[6] شُعبة من قول الذين قالوا: ﴿لَنْ نُـؤْمِنَ حَتَّى نُـؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّه اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَـهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

---

(١) انظر «جامع الرسائل» ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧، و«الفرقان» ص ٧١ ـ ٧٤، و«مجموع الفتاوى» ٢/٢١٩ ـ ٢٤٧، و١١/٢٢٥ ـ ٢٢٩، و«درء تعارض العقل» ٥/٤.

(٢) في (ب): الرسول.

(٣) هو إسماعيل بن عبدالرحمن، وقد تقدم في الصفحة ٢٦٩.

(٤) في (أ): الكبر.

(٥) تصحف في (أ) و(ج) و(د) إلى: «عيش».

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): «فإن»، وفي مطبوعة مكة: فإنه شبيه بقول..

وكثير من هؤلاء يَظُنُّ[1] أنه يصل[2] برياسته واجتهاده في العبادة[3]، وتصفيةِ نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياءُ من غير اتِّباع لطريقتهم!

ومنهم من يَظُنُّ أنّه قد صار أفضل من الأنبياء!!

ومنهم من يقول: إن الأنبياءَ والرسلَ إنما يَأْخُذون العِلمَ بالله مِن مشكاةِ خاتَمِ الأولياء!! ويدّعي لنفسه أنه خاتَمُ الأولياءِ!! ويكون ذلك العلم هو حقيقةُ قولِ فرعونَ، وهو أن هذا الوجودَ المشهودَ واجبٌ بنفسِه، ليس له صانع مباينٌ له، لكن هٰذا يَقُولُ: هو الله! وفرعونُ أَظْهَرَ الإِنكارَ بالكُلِّيَةِ، لكن كان فرعون في الباطن أَعْرَفَ بالله منهم، فإنه كان مُثْبِتاً للصانع، وهؤلاء ظَنُّوا أن الوُجُودَ المخلوقَ هو الوجودُ[4] الخالق، كابن عربي وأمثالِه!! وهو لمَّا رأى أن الشَّرعَ الظَّاهرَ لا سَبِيلَ إلى تغييرِه، قال: النُّبُوَّةُ خُتِمَتْ، لكن الولايةَ لم تُختم! وادَّعى مِنَ الوِلاية ما هُوَ أَعْظَمُ من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأنَّ الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ في بَرْزَخٍ فُوَيق[5] الرَّسُولِ وَدُونَ الوَلِي[6]!!

---

(١) في الأصول: «لا يظن» بزيادة «لا»، وهو خطأ.

(٢) تصحفت في الأصول الثلاثة إلى: «يضل»، والمثبت من (د).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «العادة».

(٤) في الأصول الثلاثة: الموجود، والمثبت من (د).

(٥) في الأصول الثلاثة: «فوق»، وهو خطأ، وجاء على الصواب في (د).

(٦) رواية البيت في «الفتوحات المكية» ٢/٢٥٢:

بين الولاية والرسالة برزخ فيه النبوة حُكْمُها لا يُجْهَلُ

ولفظه في «لطائف الأسرار» لابن عربي ص ٤٩: =

وهذا قلبٌ للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنينَ المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هم يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. والنُّبُوَّةُ أخصُّ من الوِلايةِ، والرسالةُ أخصُّ من النبوةِ، كما تقدم التنبيه على ذلك. ٣١٠

وقال ابن عربي أيضاً في «فصوصه»[١]: ولما مثَّل النَّبيُّ ﷺ النُّبُوَّةَ بالحائِطِ من اللَّبِن، فرآها قد كَمُلَتْ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فكان هو ﷺ مَوْضِعَ اللبنة، وأما خاتَمُ الأولياء، فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثَّلَهُ النَّبيُّ ﷺ، ويرى نفسَه في الحائِطِ في موضع لبنتين!! ويرى نَفْسَه تنطبعُ في موضع [تينك] اللبنتين، فيكمل الحائط[٢]!! والسَّبَبُ الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائِطَ لبنةٌ مِن فِضَّةٍ، وَلَبِنَةٌ من ذهب، واللَّبِنَةُ الفضة هي ظاهرُه وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السِّرِّ ما هو في الصُّورَةِ الظاهرة متبع فيه[٣]، لأنه يرى الأمرَ على ما هو عليه، فلا بُدَّ أن يراه هكذا، وهو مَوضِعُ اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ مِن المَعْدِنِ

= سماء النبوة في برزخ   دوين الولي وفوق الرسول
ورواية الشارح لم نجدها إلا عند شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٠٤/١٠، و«جامع الرسائل» ٢٠٩/١.

(١) ٦٣/١.

(٢) النص في «الفصوص»: وأمَّا خاتم الأولياء، فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ، ويرى في الحائط موضع لبنتين، واللبن من ذهب وفضة، فيرى اللبنتين اللتين تنقص الحائط عنهما، وتكمل بهما لبنة ذهب ولبنة فضة، فلا بدَّ أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكون خاتم الأولياء تينك اللبنتين فيكمل الحائط.

(٣) النص في «الفصوص»: والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع اللبنة الفضة، وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة متبع فيه.

الذي يَأْخُذُ منه المَلَكُ الذي يُوحى إليه إلى الرسول[1]، قال: فإن فَهِمْتَ ما أشرنا إليه، فقد حَصَلَ لك العِلْمُ النافع!!

فمن أكفرُ ممن ضَرَبَ لنفسه المثلَ بلبنةِ ذهب، وللرسول المثل بلبنة فِضَّةٍ، فيجعل نفسَه أعلى وأَفْضَلَ من الرسول؟! تلك أمانيُّهم: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. وكَيْفَ يخفى كُفْرُ مَنْ هٰذا كلامُه؟! وله من الكلام أَمْثالُ هٰذا، وفيه ما يخفى منه الكُفْرُ، ومنه ما يظهر، فلهٰذا يحتاج إلى ناقِدٍ[2] جيِّد، لِيُظْهِرَ زَيْفَه، فإن مِن الزَّغَلِ ما يظهر لِكُلِّ ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقِدِ الحاذِقِ البصير[3]، وكُفْرُ ابن عربي وأمثالِه فَوْقَ كُفْرِ القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ولكن ابنَ عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادِيَّة في الدَّرْكِ الأسفلِ من النار، والمنافقون يُعاملُون مُعَامَلَةَ المسلمين، لإظهارهم الإسلامَ، كما كان يُظْهِرُه المنافقون في حياة النبيِّ ﷺ ويُبْطِنُونَ الكُفْرَ، وهو يُعامِلُهُم معاملةَ المسلمين لما يَظْهَرُ منهم، فلو أنه ظهر مِن أحد منهم ما يُبْطِنُهُ مِن الكفر، لأجرى عليه حُكْمَ المرتدِّ، ولكن في قبول توبته خلاف، والصَّحِيحُ عَدَمُ قبولها، وهي رواية مُعَلَّى[4] عن أبي حنيفة رضي الله عنه. والله المستعان.

كفر ابن عربي وأمثاله

---

(١) في «الفصوص»: الذي يُوحى به إلى الرسول. . .

(٢) تحرف في الأصول إلى: نقل» وفي هامش (د): صوابه: «ناقد جيد».

(٣) انظر تعليقات الدكتور أبو العلا عفيفي على «الفصوص»، و«موقف العلم والعالم» لشيخ الإسلام مصطفى صبري ٣/١٨٧ ـ ٢٠٢ و٢٦٢ ـ ٢٧٤.

(٤) هو العلامة الحافظ الفقيه أبو يعلى معلّى بن منصور الحنفي، نزيل بغداد وفقيهها، حدث عن غير واحد من أهل العلم، وكان ثقة صدوقاً، وهو صاحب حديث ورأي وفقه وورع، وكان من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد، ومن ثقاتهم في النقل والرواية، روى عنهما الكتب والأمالي والنوادر، مات سنة إحدى عشرة ومئتين. مترجم =

قوله: «ونُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم».

ثبوت كرامات الأولياء

ش: المعجزة[1] في اللغة تَعُمُّ كُلَّ خارِقٍ للعادة وفي عُرْفِ أئمَّةِ أهلِ العلم المتقدِّمينَ، [كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات] ولكن كثير من المتأخرين يُفرِّقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعهما[2] الأمرُ الخارقُ للعادة.

٣١١

فصِفَاتُ الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، وهٰذه الثلاثة لا تَصْلُحُ على [وجه] الكمال إلا لِلَّه وَحْدَهُ، فإنه الذي أحاط بِكُلِّ شيءٍ علماً، وهو على كُلِّ شيء قدير، وهو غني عن العالمين، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ مِن دعوى هٰذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُم عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُم إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوحٌ عليه السَّلامُ، فهٰذا أوَّلُ أُولي العزم، وأوَّلُ رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتَمُ الرسل، وخاتمُ أولي العزم، وكلاهما تَبَرَّأ مِن ذلك، وهٰذا لأنَّهُمْ يُطالِبُونَهُمْ:

تارةً بعلم الغَيْبِ، كقولِه تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَـٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

وتارةً بالتَّأثير، كقولِه تعالى: ﴿وقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعَاً﴾ الآيات [الإسراء: ٩٠].

وتارةً يَعِيبُونَ عليهم الحاجَةَ البشرية، كقوله تعالى: ﴿وقَالُوا مَالِ هٰذا الرَّسُولِ يَأْكلُ الطَّعَامَ وَيمْشِي في الأَسْوَاقِ﴾ الآية [الفرقان: ٧].

= في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٣٦٥ ـ ٣٧٠.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١١/٣١١ ـ ٣٣٥، فالنص منقول عنه، وما بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: وجماعها، والمثبت من «مجموع الفتاوى».

فأُمِرَ الرَّسُولُ أن يُخْبِرَهُم بأنه لا يَمْلِكُ ذلك، وإنما يَنَالَ من تلك الثلاثة بقدر ما يُعْطِيهِ الله، فيعلم ما علَّمه الله إياه[1]، ويَقْدِرُ على ما أقدره عليه، ويستغني عما أغناه عنه من الأُمُورِ المخالفة للعَادَةِ المطَّرِدَة، أو لعادة غالبِ الناسِ، فَجَمِيعُ المعجزاتِ والكرامات ما تَخْرَجُ عن هٰذه الأنواع.

ثم الخارقُ: إن حَصَلَ به فائدةٌ مطلوبة في الدين، كان مِن الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجبٌ أو مستحبٌ، وإن حصل به أمرٌ مُباح، كان مِن نِعَمِ اللَّهِ الدُّنيويَّة التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجهٍ يتضمَّن ما هو مَنْهِيٌّ عنه نَهْيَ تحريمٍ، أو نهيَ تنزيهٍ، كان سبباً للعذابِ أو البُغضِ، كالذي أوتيَ الآيات فانسلخَ منها بلعام بنُ باعورا[2]، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبةِ حال، أو عجزٍ أو ضرورة.

المحمود من الخوارق والمذموم والمباح

فالخَارِقُ ثلاثةُ أنواعٍ: مَحْمُودٌ في الدِّين، ومَذْمُومٌ، ومُبَاحٌ، فإن كان المُبَاحُ فيه منفعةٌ كان نِعْمَةً، وإلا فهو كسائرِ المباحاتِ التي لا منفعةَ فيها. قال أبو علي الجُوْزجَاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإنَّ نَفْسَكَ متحرِّكةٌ في طلبِ الكرامة، وربُّك يَطْلُبُ منك الاستقامَةَ.

قال الشيخ السُّهْرَوَرْدِي[3] في «عوارفه»[4]: وهذا أصل كبيرٌ في

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) بلعام بن باعورا: كان من عبَّاد بني إسرائيل، لا يسأل الله شيئاً إلا أعطاه، رجاه قومه أن يدعوَ على موسىٰ وقومِهِ، فاستجاب بعد إلحاح، فسلخه الله مما كان عليه. راجع كتب التفسير: سورة الأعراف / الآية ١٧٥.

(٣) هو شهاب الدين عمر بن محمد بن عبدالله السُّهْرَوَرْدِي الصوفي البغدادي، صاحب التّصانيف، المتوفى سنة ٦٣٢هـ. مترجم في «السير» ٢٢ / ٢٣٩.

(٤) «عوارف المعارف» ص ٥٤.

الباب، فإنَّ كثيراً من المجتهدين المتعبدين سَمِعُوا سلف الصالحين المتقدِّمِينَ، وما مُنِحُوا به مِن الكَرَامَاتِ وَخَوارِقِ العادات، فَنُفُوسُهُم لا تَزَالُ تَتَطَلَّعُ إلى شيءٍ من ذلك، ويُحِبُّونَ أن يُرْزَقُوا شيئاً منه، ولَعَلَّ أحدَهم يبقى مُنْكَسِرَ القلب، مُتَّهِماً لنفسه في صِحَّةِ عمله، حيث لَمْ يَحْصُلْ له خارِقٌ، ولو علموا بِسِرِّ ذلك، لهان عليهم الأَمْرُ، فيعلم أن الله يَفْتَحُ على بعض المجاهدين الصادِقين من ذلك باباً، والحِكْمَةُ فيه أن يَزْدادَ بما يرى من خوارقِ العاداتِ وأمارَةِ[1] القُدرة يقيناً، فيقوى عَزْمُه على الزُّهْدِ في الدنيا، والخروجِ عن دواعي الهوى، فَسَبِيلُ الصادقِ مطالبةُ النفس بالاستقامة، فهي[2] كُلُّ الكرامة. ٣١٢

ولا ريبَ أنَّ لِلقلوبِ مِنَ التأثير أَعْظَم مما[3] للأبدان، لكن إن كانت صَالِحةً كان تأثيرُها صالحاً، وإن كانت فاسِدَةً، كان تأثيرُها فاسِداً. فالأحوالُ يكونُ تأثيرُها محبوباً لله تعالى تَارَةً، ومكروهاً لله أخرى.

وقد تكلَّم الفقهاءُ في وجوبِ القَوَدِ على من يَقْتُلُ غَيْرَهُ في الباطنِ، وهٰؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأَمْرَ الكوني، ويَعُدُّون مُجَرَّدَ خرقِ العادة لأحدهم أنه كَرَامَةٌ من اللّٰه له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكَرَامَةُ لُزُومُ الاستقامة، وأن اللّٰه تعالى لم يُكْرِمْ عبداً بكرامةٍ أَعْظَمَ من مُوافَقَتِه فيما يُحِبُّه ويرضاه، وهو طَاعَتُه وطَاعَةُ رسوله، ومُوَالاةُ أوليائه، ومعاداةُ أعدائه، وهٰؤلاء هُمْ أولياءُ اللّٰه الذين قال فيهم: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ الله لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

---

(١) في «العوارف»: آثار.

(٢) في (ب): وهي.

(٣) في الأصول: ما.

وأما ما يبتلي اللّٰهُ تعالى به عبدَه مِن السَّراءِ بِخَرْقِ العادةِ أو بغيرها أو بالضَّراء فليس ذلك لأجل كَرَامَةِ العبد على ربه ولا هَوانِه عليه، بل قد سَعِدَ بها قَوْمٌ إذ[1] أطاعوه، وشقي[2] بها قَوْمٌ إذ[1] عَصَوْه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَـٰنُ إذا ما ابْتَلَٰهُ رَبُّه فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّـي أَكْرَمَـنِ[3] ❁ وأَمَّا إذا ما ابْتَلَـٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْـهِ رِزْقَهُ فَيَقُـولُ رَبِّـي أَهانَـنِ[3] ❁ كَـلَّا﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٧].

ولهذا كان النَّاسُ في هٰذه الأمور ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ ترتفع دَرَجَتُهُمْ بِخَرْقِ العادة، وقسمٌ يَتَعَرَّضُونَ بها لعـذابِ اللّٰـه، وقِسْمٌ يكونُ في حقِّهم بمنزلةِ المباحات، كما تقدم.

كلمات الله نوعان كونية ودينية

وتنوُّعُ الكَشْفِ والتأثيرِ باعتبارِ تَنَوُّعِ كلمات اللّٰـه، وكلماتُ اللّٰـه نوعان: كونية ودينية[4].

فكلماتُه الكونية: هي التي استعاذ بها النبـيُّ ﷺ في قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللّٰـهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لا يُجَاوِزُهُنَّ[5] بَرٌّ ولا فَاجِرٌ»[6]، قال تعالى:

---

(١) في الأصول: «إذا»، وهو خطأ.

(٢) في (ب): ويشقى.

(٣) (أكرمني) (أهانني) قرأهما البزي بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نافع بياء في الوصل خاصة، وروي عن أبـي عمرو أنه خير في إثباتها في الوصل أو حذفها، والمشهور عنده الحذف، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، وقرأ الباقون بحذفها في الموضعين. انظر «الكشف عن وجوه القراءات» ٣٧٤/٢، و«حجة القراءات» ص ٧٩٤، و«النشر» ١٩١/٢، و«زاد المسير» ١١٩/٩، و«البدور الزاهرة» ص ٣٤٢.

(٤) انظر «شفاء العليل» ص ٢٨٢، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وبين أولياء الشيطان» ص ١١٨ وما بعدها، و«مجموع الفتاوى» ٢٧٠/١١ ـ ٢٧١.

(٥) في الأصول: «لا يتجاوزهن»، والمثبت من موارد الحديث.

(٦) صحيح، وقد تقدم ص ١٨٩.

﴿إنَّما أَمْرُهُ إذا أَرادَ شَيئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ(١) رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لا مُبَدِّلَ لِكَلِمٰتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكَوْنُ كُلُّه داخِلٌ تَحْتَ هٰذه الكلماتِ، وسائِرِ الخوارق.

والنوعُ الثاني: الكَلِمَاتُ الدينيةُ، وهي القُرآنُ وشَرْعُ اللَّـه الذي بعث به رَسُولَه، وهي أَمْرُه ونَهْيُه وخَبَرُه، وحَظُّ العبدِ منها العِلْمُ بها، والعَمَلُ، والأمرُ بما أمر اللَّـه به، كما أن حظَّ العبادِ عموماً وخصوصاً العِلْمُ بالكونيّاتِ والتأثير فيها، أي: بموجبها، فالأُولى تدبيريَّةٌ كونية، والثانية شرعية دينية، فَكَشْفُ الأُولى العِلْمُ بالحوادث الكَوْنِيَّة، وَكَشْفُ الثانية العِلْمُ بالمأموراتِ الشرعية. ٣١٣

وقُدْرَةُ الأُولى التأثيرُ في الكونيات، إما في نفسه، كمشيه على الماءِ، وطيرانِه في الهواء، وجلوسِه في النار، وإما في غَيْرِه، بإصحاحٍ وإهلاك، وإغناءٍ وإفقار.

وقُدْرَةُ الثانية التأثيرُ(٢) في الشرعيات، إما في نفسه بطاعةِ اللَّـهِ ورسوله، والتَّمَسُّكِ بكتابِ اللَّـه وسُنَّةِ رسولِه باطناً وظاهراً، وإما في غيره بأن يَأْمُرَ بطاعةِ اللَّـه ورسوله، فيطَاعَ في ذلك طاعةً شرعيةً.

فإذا تقرَّر ذلك، فاعْلَمْ أنَّ عَدَمَ الخوارقِ عِلْماً وقُدْرَةً لا تَضُرُّ المُسْلِمَ في دينِه، فمَنْ لم ينكشفْ له شيء مِنَ المغيَّبات، ولم يُسَخَّرْ له شيء من الكونيات، لا يَنْقُصُهُ ذلك في مرتبته عندَ اللَّـه، بل قد يَكُونُ

---

(١) في الأصل: (كلمات) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وابن كثير وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب: (كلمة) على التوحيد. انظر «الكشف عن وجوه القراءات» ١/٤٤٧، و«حجة القراءات» ص ٢٦٨، و«زاد المسير» ٣/١١٠.

(٢) سقطت من (ب).

عَدَمُ ذلك أَنْفَعَ له، فإنه إن اقترنَ به الدِّينُ وإلا هَلَكَ صاحِبُه في الدنيا والآخرة، فإنَّ الخارِقَ قد يَكُونُ مع الدِّين، وقد يَكُونُ مع عـدمِه، أو فسادِه، أو نقصِه.

الخوارق النافعة تابعة للدين خادمة له

فالخوارِقُ النَّافِعَةُ تابعةٌ للدين، خَادِمةٌ له، كما أن الرِّياسةَ النافعةَ هي التَّابِعَةُ للدِّين، وكذلك المَالُ النافع، كما كان[1] السلطانُ والمالُ النافِعُ بيدِ النبـيِّ ﷺ وأبـي بكرٍ وعُمَرَ، فَمَنْ جعلها هي المقصـودَة، وجعل الدِّينَ تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجلِ الدين في الأصل، فهو شَبيهٌ بمن يأكُلُ الدنيا بالدين، وليست حالُه كحال مَنْ تَدَيَّنَ خَوْفَ العذاب، أو رَجَاءَ الجَنَّةِ، فإنَّ ذلك مأمورٌ به، وهو على سبيلِ نجاةٍ، وشريعةٍ صحيحة.

والعَجَبُ أنَّ كثيراً ممن يزعم أنَّ هَمَّهُ قد ارتفع عن أنْ يَكُونَ خوفاً مِن النار، أو طلباً للجنة، يجعل هَمَّه بدينه أدنى خارق من خوارقِ الدنيا!! ثم إنَّ الدينَ إذا صَحَّ علماً وعملاً، فلا بُدَّ أن يُوجِبَ خَرْقَ العادة، إذا احتاج إلى ذلك صـاحبُـه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّـهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣]. وقال تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّـهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُوْنَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً * وإذاً لَآتَيْنَـاهُمْ مِن لَّـدُنَّـاً أَجْـراً عَـظِيمـاً * وَلَهَـدَيْنٰهُم صِـرٰطـاً مُّسْتَقيمـاً﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

---

(١) تكررت «كان» في (أ) و (ج).

٣١٤ وقال رسُولُ اللّـه ﷺ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ المُـؤْمِنِ، فإنَّه يَنْظُر بِنُـورِ اللّـهِ». ثم قرأ قوله: ﴿إنَّ في ذَٰلِكَ لآياتٍ لِلمُتوسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] رواه الترمذيُّ مِنْ رواية أبـي سعيد الخدري[1].

وقال تعالى فيما يروي[2] عنه رَسُولُه ﷺ: «مَنْ عَادَى لي وَلِيّاً، فقَدْ بَارَزَني بالمحاربة، وَمَا تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بمثل ما افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ، حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإذَا أَحْبَبْتُه، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بها، وَرِجْلَه الَّتي يَمْشِي بها، وَلَئِنْ سَأَلنِي، لأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي، لأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ في شَيءٍ أَنَا فَاعِلُه تَرَدُّدِي في نَفْسِ عبدي المُـؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ، وأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ ولا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»[3]. فظهر أنَّ الاستقامَةَ حَظُّ الرَّبِّ، وطَلَبَ الكرامةِ حظُّ النَّفْسِ. وباللّـه التوفيق.

وقولُ المعتزلة في إنكارِ الكرامة ظاهرُ البطلان، فإنَّه بمنزلة إنكارِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧)، وابن جرير ١٤/٣٠، وفي سنده عطية العوفي، وهو ضعيف. وأخرجه الطبراني (٧٤٩٧) من طريق عبدالله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبـي أمامة أن النبـي ﷺ قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله». وعبدالله بن صالح ـ وهو كاتب الليث ـ سيء الحفظ، ومع ذلك فقد حسن الهيثمي إسناده في «المجمع» ١٠/٢٦٨، ولعله لشواهده. وفي الباب عن ابن عمر وثوبان عند ابن جرير ١٤/٣٢، وفي الأول فرات بن السائب وهو متروك، وفي الثاني مؤمل بن سعيد الرحبـي وهو منكر الحديث. وعن أنس بن مالك عند البزار (٣٦٢٠) بلفظ: «إن لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم» وذكره الهيثمي في «المجمع»، وزاد نسبته إلى الطبراني في «الأوسط» وقال: إسناده حسن، وحسنه أيضاً السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٠، وانظر «تفسير ابن كثير» ٤/٤٦١.

(٢) في (ب): يرويه.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٠٩.

المحسوسات، وقولهم[1]: لو صحتْ، لاشتبهت بالمعجزة[2]، فيُؤدي إلى التباس النبي[3] بالوليِّ، وذلك لا يجوز. وهٰذه الدَّعْوى إنما تَصِحُّ إذا كان الوليُّ يأتي بالخارق، ويدَّعي النُّبوَّةَ، وهٰذا لا يَقَعُ، ولو ادَّعى النبوَّةَ، لم يكن وليّاً، بل كان متنبِّئاً كذَّاباً، وقد تَقَدَّم الكلامُ في الفَرْقِ بين النَّبيِّ والمُتَنبِّىء، عند قولِ الشيخ: «وأن محمداً عبدُه المُجْتَبى، ونَبِيُّه المصطفى».

أنواع الفراسة

ومما ينبغي التَّنْبِيهُ عليه هٰا هنا: أن الفراسةَ ثلاثةُ أنواعٍ[4]:

إيمانية: وسَبَبُها نُورٌ يَقْذِفُه اللّـه في قلبِ عبده، وحقيقتُها أنها خَاطِرٌ يَهْجُمُ[5] على القلب، يَثِبُ عليه كوثوبِ الأسدِ على الفريسة، ومنها اشتقاقُها[6]، وهٰذه الفراسةُ على حسب قُوَّةِ الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً، فهو أَحَدُّ فراسةً، قال أبو سليمان الدَّاراني[7] رحمه اللّـه: الفِرَاسَةُ مكاشفةُ النفس ومُعَايَنَةُ الغيب، وهي مِنْ مقامات الإيمان. انتهى.

وفراسةٌ رياضية: وهي التي تَحْصُلُ بالجوعِ والسهر والتخلي، فإنَّ النفس إذا تجرَّدت عن العوائِق، صار لها من الفِرَاسَةِ والكشف بحسب تجرُّدِها، وهٰذه فِراسَةٌ مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تَدُلُّ على إيمانٍ، ولا على ولاية، ولا تَكْشِفُ عن حقٍّ نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل

---

(١) في الأصول: وقوله.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): المعجزة.

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «التي».

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٢/٤٨٤ ـ ٤٨٧.

(٥) تحرفت في (أ) و(ب) و(ج) إلى «يهجر» والمثبت من (د) و«المدارج».

(٦) في (أ) و (د): «استغالها». وفي (ب) و (ج): اشتغالها.

(٧) هو عبدالرحمن بن أحمد الداراني، ولد في حدود الأربعين ومئة، وهو من كبار الزهاد، مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ رقم الترجمة ٣٤.

كَشْفُهَا من جنس فِرَاسَةِ الولاة، وأصحاب عبارة الـرؤيا[1] والأطبـاء ونحوهم.

وفراسةٌ خَلْقِيَّةٌ: وهي التي صَنَّفَ فيها الأطباءُ وغيرُهم، واستدلوا بالخَلْقِ على الخُلُق، لِما بينهما مِن الارتباط، الذي[2] اقتضته حكمة الله، كالاستدلالِ[3] بِصِغَرِ الرأسِ الخارج عن العادة على صِغَرِ العقل، وبكبره[4] على كِبَرِهِ، وسَعَةِ الصـدْرِ على سَعَةِ الخُلُق، وبضيقه على ضيقه، وبجمودِ العينين وكَلالِ نَظَرِهِمَا على بلادةِ صَـاحِبِها، وضَعْفِ حرارة قلبه، ونحو ذلك.

٣١٥

قوله: «ونُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، ونُزُولِ عيسى ابنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّماءِ، وَنُـؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبها، وخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعها».

الإيمان بأشـراط الساعة

ش: عن عَوْفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ، قال: أَتَيْتُ النَّبِـيَّ ﷺ في غزوةِ تبوك، وهو في قُبَّةٍ [من] أدمٍ، فقال: «اعْدُدْ سِتّاً بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ المَقْدِسِ، ثُمَّ مُوْتَانٌ[5] [يَأْخُذُ] فِيكُم كقُعاص[6]

---

(١) في الأصول: الرؤساء، والمثبت من «مدارج السالكين».

(٢) في الأصول: «التي»، والمثبت من «المدارج» ومطبوعة مكة.

(٣) في الأصول: «فالاستدلال»، والمثبت من «المدارج» ومطبوعة مكة.

(٤) الهاء، سقطت من الأصول.

(٥) بضم الميم وسكون الواو، قال القزاز: هو الموت، وقال غيره: هو الموت الكثير الوقوع، ويقال بالضم لغة تميم، وغيرهم يفتحونها، ويقال للبليـد: مَوْتـان القلب، وقال ابن الجوزي: يغلط بعض المحدثين، فيقول: «مَوَتان» بفتح الميم والواو، وإنما ذاك اسم الأرض التي لم تُحي بالزرع والإصلاح. انظر «غريب الحديث» ٨٦/٤ لأبي عبيد، و «الفائق» ٥٣/٣.

(٦) بضم القاف وتخفيف العين المهملة، وبعد الألف صاد مهملة، (وضـبطـه الحافظ في «الفتح» بتقديم العين على القاف، وهو خطأ). وهو داء يأخذ الغنم لا يُلبثها أن تموت، =

الغَنَمِ، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ[1] المالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِئَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطاً، ثمَّ فِتْنَةٌ لا يبقى بيتٌ من العَرَبِ إلَّا دخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُم وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ، فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً». وروي «راية»[2]، بالراء والغين، وهما بمعنى[3]. رواه البخاري[4] وأبو داود، وابن ماجه، والطبراني.

وعن حُذَيفة بنِ أَسِيدٍ، قال: اطَّلَعَ[5] النبيُّ ﷺ علينا ونحنُ نتذاكَرُ الساعةَ، فقال: «ما تذكرون»[6]؟ قالوا: نذكُرُ السَّاعَةَ، فقال: «إنَّهَا لَنْ تَقُومَ

= ومنه أخذ الإقعاص في القتل، يقال: رميت الصيد، فأقعصته: إذا مات مكانه. «غريب الحديث» ٤/٨٦.

(١) تحرفت في الأصول إلى: استقامة.

(٢) هي عند أبي داود (٤٢٩٢) من حديث ذي مِخْبَر، وقال ابن الجوزي: رواه بعضهم: «غابة» بالباء الموحدة، وهي الأجمة، شبه كثرة الرماح للعسكر بها، فاستعيرت له. «عمدة القاري» ١٥/١٠٠.

(٣) قال الجواليقي: غاية وراية واحد؛ لأنها غاية المتبع إذا وقفت، وقف، وإذا مشت تبعها.

(٤) رقم (٣١٧٦) من طريق الحميدي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبدالله بن العلاء بن زبر، قال: سمعت بسر بن عبيدالله أنه سمع أبا إدريس قال: سمعت عوف بن مالك... ورجال إسناده كلهم شاميون إلا الحميدي شيخ البخاري، فإنه مكي. وأخرجه ابن ماجه (٤٠٤٢) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم به. ورواه الطبراني في «الكبير» ١٨/٤٠ (٧٠) من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم به، إلا أنه زاد بين عبدالله بن العلاء وبين بسر بن عبيدالله زيدَ بنَ واقد، فهو من المزيد في متصل الأسانيد نبه عليه الحافظ في «الفتح» ٦/٢٧٧. ورواه مختصراً أبو داود (٤٢٩٣) عن مؤمَّل بن الفضل، وابن ماجه (٤٠٩٥) عن عبدالرحمن بن إبراهيم، ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم. ورواه مطولاً أحمدُ ٦/٢٥، والطبراني (٧٢) من طريقين، عن صفوان، حدثنا عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، وزاد في آخره: «فسطاط المسلمين يومئذ في أرض يقال لها: الغوطة في مدينة يقال لها: دمشق» وللحديث طرق أخرى عند الطبراني، انظر رقم (٩٨) و(١١٩) و(١٢٢) و(١٥٠).

(٥) في (ب): اطلع علينا.

(٦) في مسلم: ما تذاكرون.

حَتَّى تُرى[1] عَشْرُ آيَاتٍ: الدُّخَانُ، والدَّجَّالُ، والدَّابَّةُ، وطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، ونُزُولُ عِيسَى ابنِ مَرْيَمَ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وثلاثةُ خسوفٍ: خَسْفٌ بالمشرق، وخسْفٌ بالمغرب، وخَسْفٌ بجزيرة العرب، وآخِرُ ذٰلك نارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إلى مَحْشَرِهِمْ». رواه مسلم[2].

وفي «الصحيحين»، واللَّفْظُ للبخاري، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّـه عنهما، قال: ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النبـيِّ ﷺ، فقال: «إنَّ اللَّـهَ لا يَخْفَى عَلَيْكُم، وإنَّ اللَّـهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وأَشَارَ بِيَدِهِ إلى عَيْنِهِ، وإنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ عينِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»[3].

وعن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّـه عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّـه ﷺ: «مَا مِنْ نَبِـي إلَّا أَنْـذَرَ قَوْمَهُ الْأَعْوَرَ الدَّجَّالَ، ألا إنَّه أَعْوَرُ، وإنَّ رَبَّكُم لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَ فَ رَ»[4]، فسره في رواية: «أي: كافر».

وروى البخاريُّ وغَيْرُه، عن أبـي هُرَيْرَةَ رضي اللَّـه عنه، قال: قالَ رَسُولُ اللَّـه ﷺ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْـنِ مَرْيَمَ

---

(١) في مسلم: حتى ترون قبلها.

(٢) مسلم برقم (٢٩٠١)، وأخرجه أحمد ٤/٦، وأبو داود (٤٣١١)، وابن ماجه (٤٠٥٥)، والترمذي (٢١٨٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٢٠، والطيالسي (١٠٦٧)، وابن أبـي شيبة ١٥/١٣٠ ـ ١٣١، والطبراني (٣٠٢٨) و(٣٠٢٩) و(٣٠٣٤)، والبغوي (٤٢٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٩) و(٣٤٤١) و(٥٩٠٢) و(٦٩٩٩) و(٧٠٢٦) و(٧١٢٨)، ومسلم (١٦٩) و٤/٢٢٤٧، وأبو داود (٤٧٥٧)، والترمذي (٢٢٣٥) و(٢٢٤١)، وأحمد ٢/٣٧ و١٣١، وابن أبـي شيبة ١٥/١٢٨ والبغوي (٤٢٥٥) و(٤٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧١٣١) و(٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣)، والترمذي (٢٢٤٥)، وأبو داود (٤٣١٦)، والطيالسي (١٩٦٣).

حَكَماً عَدْلاً، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَله أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ خَيْراً مِنَ الدُّنيا وَمَا فِيها».
ثم يَقُولُ أبو هريرة: واقرؤوا[1] إن شِئْتُمْ: ﴿وإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلا لَيُؤْمِنَنَّ بِـهِ قَبْلَ مَـوْتِـهِ وَيَـوْمَ القِيَامَـةِ يَكُـونُ عَلَيْهِم شَهِيـداً﴾ [النساء: ١٥٩][2]. ٣١٦

وأحاديثُ الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السَّلامُ، يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ ويَقْتُلُهُ، ويخرج يأجوجُ ومأجوج في أيامه بَعْدَ قتلِه الدجالَ، فيُهْلِكُهم اللَّـهُ أجمعيـنَ في ليلةٍ واحـدة ببركـة دُعائـه عـليهـم، يضيـقُ هٰذا المختصر عن بسطها[3].

وأما خروجُ الدَّابَّةِ وطلوعُ الشمس مِنَ المغرب، فقال تعالى: ﴿وإذا وَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِم أَخْرَجْنا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنا لا يُوقِنُونَ﴾[4] [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَـٰئِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَـٰنُها لَمْ تَكُن ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ في إِيمَـٰنِهَـا خَيْراً قُـلِ انْتَظِرُوا إنـا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

---

(١) في (ب): فاقرؤوا.
(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٢) و(٢٤٧٦) و(٣٤٤٨) و(٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥)، والترمذي (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٤٠٧٨)، وأحمد ٢/٢٤٠ و٢٧٢ و٢٩٠ و٣٩٤ و٤٠٦ و٤١١ و٤٨٢ و٤٩٤ و٥٣٨، والطيالسي (٢٢٩٧).
(٣) انظر «النهاية» للحافظ ابن كثير ١/١١٨ ــ ١٨٤.
(٤) انظر تفسير القرآن العظيم ٦/٢٢٠ ــ ٢٢٤، والنهاية ١/١٩٠، و«روح المعاني» ٢٠/٢٤ ــ ٢٥.

وروى البخاريُّ عِنْدَ تفسيرِ الآيةِ، عن أبي هُريرة، قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبَها، فَإذَا رآها النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا، فذلك حِينَ لا يَنْفَعُ نَفساً إيمانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ»[1].

وروى مسلم، عن عبداللّه بن عمرو، قال: حَفِظْتُ[2] مِن رسولِ الله ﷺ حديثاً لم أَنْسَهُ بَعْدُ، سَمِعْتُ رسولَ اللّه ﷺ يقول: «إنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجاً طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبها، وَخُروجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاس ضُحىً، وَأَيُّهما[3] مَا كانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فالأُخْرَى عَلَى إثْرِهَا قَرِيباً»[4].

أي أوَّل الآياتِ التي ليست مألوفة، وإن كان الدَّجَّالُ، ونزولُ عيسى عليه السلام من السَّماء قبل ذلك، وكذلك خُرُوجُ يأجوجَ ومأجوجَ، كُلُّ ذلك أُمورٌ مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدةُ مثلهم مألوفةٌ، أما خروجُ الدابة على شكل[5] غَرِيبٍ غيرِ مألوفٍ، ثم مخاطبتُها الناس، ووسمُها إياهم بالإيمانِ أو الكفرِ، فَأَمْرٌ خَارِجٌ عن مجاري العادات. وذلك أَوَّلُ الآياتِ الأرضية، كما أن طُلوعَ الشمسِ من مغربها على خلاف عادتها المألوفة، أول الآيات السماوية.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٥) و(٤٦٣٦) و(٦٥٠٦)، ومسلم (١٥٧)، وأبو داود (٤٣١٢)، وابن ماجه (٤٠٦٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/٤٤٢، والبغوي (٤٢٤٣).

(٢) في (ب): حدثت.

(٣) في الأصول: «فأيتها»، والمثبت من صحيح مسلم.

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٤١)، وأبو داود (٤٣١٠)، وابن ماجه (٤٠٦٩)، والطيالسي (٢٢٤٨)، وأحمد ٢/٢٠١، والبغوي (٤٢٩١).

(٥) في (ب): بشكل.

وقد أفرد النَّاسُ أحاديثَ أشراط الساعة [في] مصنفاتٍ مشهورةٍ، يَضِيقُ عن بسطها هٰذا المختصر.

قوله: «وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِناً وَلاَ عَرَّافاً، وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَيئاً يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإجْمَاعَ الأُمَّةِ».

ش: روى مسلمٌ والإمامُ أحمد عن صَفِيَّةَ بنتِ أبي عُبَيْدٍ، عن بعضِ أزواج النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً فَسَأَلَهُ عَنْ شَيءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةُ أَرْبَعِينَ ليلة»[1].

٣١٧ كـذب الكاهن والعراف

وروى الإمامُ أَحْمَدَ في «مسنده» عن أبي هُرَيْرَةَ، أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً أو كاهِناً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ على مُحَمَّدٍ»[2].

والمُنَجِّمُ[3] يَدْخُلُ في اسم «العَرَّاف» عند بعضِ العلماء، وعند بعضهم هو في معناه، فإذا كانت هٰذه حالَ السائل، فكيف بالمسؤول؟

وفي «الصحيحين» و«مسند الإمام أحمد»، عن عائشة، قالت: سَأَلَ[4] رَسولَ اللّٰهِ ﷺ ناسٌ عن الكُهَّانِ؟ فقال: «لَيْسُوا بِشَيءٍ»، فقالُوا: يا رسولَ اللّٰه، إنهم يُحدِّثون أحياناً بالشيء فيكون حقّاً؟ فقال رسول

---

(١) أخرجه أحمد ٤/٦٨ و٥/٣٨٠، ومسلم (٢٢٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠/٤٠٦ ـ ٤٠٧، وفي «أخبار أصبهان» ٢/٢٣٦.
(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤١.
(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/١٩٣ ـ ١٩٥.
(٤) في (ج): سئل.

اللّـه ﷺ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُها الجِنِّيُّ فيُقَرْقِرُهَا[1] في أُذُنِ وَلِيِّه، فَيَخْلِطُونَ معها[2] [أَكْثَرَ مِنْ] مائَة كِذْبَةٍ»[3].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «ثَمَنُ الكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ البَغِيِّ خَبِيثٌ، وحُلْوَانُ الكَاهِنِ خَبِيثٌ»[4].

وحُلوانه: الذي[5] تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هٰذا المعنى ما يُعطاه المُنَجِّمُ وصَاحِبُ الأزلامِ التي يُسْتَقْسَمُ بها، مثل الخشبةِ المكتوبِ عليها «اب ج د» والضارب بالحصى، والذي يَخُطُّ في الرمل، وما يُعطاه هؤلاء حَرَامٌ، وقد حَكَى

---

(١) يقرقرها: يُردِّدُها، وهي رواية للبخاري، ورواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ: «فيَقُرّها» بفتح الياء والقاف وتشديد الراء، أي: يصبها، تقول: قررت على رأسه دلواً: إذا صببته، فكأنه صبَّ في أذنه ذلك الكلام، قال القرطبي: ويصح أن يقال: المعنى: ألقاها في أذنه بصوت، يقال: قر الطائر: إذا صوت.

(٢) في صحيح مسلم: فيها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢١٠) و (٥٧٦٢) و (٦٢١٣) و (٧٥٦١)، وعلقه برقم (٣٢٨٨)، ومسلم (٢٢٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١١٤/٣ ـ ١١٥، والبغوي (٣٢٥٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٦٨) (٤١) من حديث رافع بن خديج بلفظ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». وأخرجه البخاري (٢٢٣٧) و (٢٢٨٢) و (٥٣٤٦) و (٥٧٦١)، ومسلم (١٥٦٧)، ومالك ٦٥٦/٢، وأحمد ١١٨/٤ ـ ١١٩ و ١٢٠، والشافعي (١٢٢٤)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١٢٧٦)، والنسائي ٣٠٩/٧، وابن ماجه (٢١٥٩)، وابن الجارود (٥٨١)، والبغوي (٢٠٣٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٥١/٤ من حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن».

(٥) تحرف في الأصول إلى: «التي».

الإجماعَ على تحريمه غَيْرُ واحدٍ من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرِهما.

وفي «الصحيحين» عَنْ زَيْدِ بنِ خالِدٍ، قال: خَطَبَنا رَسُولُ اللَّـه ﷺ بالحُدَيْبِيَة، على إثر سماء كانت من الليل، فقال: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيْلَةَ»؟ قلنا: اللَّـه ورسولُه أعلم، قال: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِـي وَكَافِرٌ بـي، فمن قَالَ: مُطِرْنا بِفَضْلِ الله وَرَحْمَتِهِ، فذٰلِكَ مُؤْمِنٌ بـي، كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، ومن قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذٰلِكَ كافِرٌ بِـي، مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ»[1].

وفي «صحيح مسلم» و«مسند الإمام أحمد»، عن أبـي مَالِكٍ الأشعريِّ أن النَّبـي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ في أُمَّتِي مِن أمر الجَاهِلِيَّةِ، لا يَتْرُكُونَهُنَّ: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، والطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ بالأَنْواءِ، والنِّيَاحَةُ»[2].

والنُّصُوصُ عن النَّبِـيِّ ﷺ وأصحابِه وسائِرِ الأئمة، بـالنهي عن

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧) و(٧٥٠٣)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي ٣/١٦٤ ـ ١٦٥، ومالك ١/١٩٢، وأحمد ٤/١١٧، والبيهقي ٣/٣٥٧ ـ ٣٥٨، والطبراني (٥٢١٣) و(٥٢١٤) و(٥٢١٥) و(٥٢١٦)، والحميدي (٨١٣)، وعبدالرزاق (٢١٠٠٣)، وابن حبان (١٨٨). قال البغوي في «شرح السنة» ٤/٤٢٠: كانت العرب تقول في الجاهلية: إذا سقط نجم وطلع آخر لا بد من أن يكون عند ذلك مطر، فينسبون كل غيث يكون عند ذلك إلى النجم، فيقولون: مطرنا بنوء كذا، وهذا التغليظ فيمن يرى ذلك من فعل النجم، فأما من قال: مطرنا بنوء كذا، وأراد سقانا الله تعالى بفضله في هذا الوقت، فذلك جائز.

(٢) أخرجه مسلم (٩٣٤)، وأحمد ٥/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وعبدالرزاق (٦٦٨٦)، وأبو يعلى (١٥٧٧)، والحاكم ١/٣٨٣، والبيهقي ٤/٦٣. وروايته عند الجميع: «والاستسقاء بالنجوم» غير عبدالرزاق، فقد رواه: «بالأنواء» كلفظ الشارح.

ذلك، أكثرُ من أن يتسِعَ هذا الموضع لذكرها.

وصِنَاعــةُ التنجيم ـ التي مضمونُها الإحْكَامُ والتأثيـر[1]، وهو الاستدلالُ على الحوادِثِ الأرضية بالأحوالِ الفلكية أوالتمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية ـ : صِناعةٌ محرمة بالكتاب والسنة، بل هي مُحَرَّمَةٌ على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَم تَرَ إلى الَّذِينَ أُوتُوا نصيباً مِّن الْكِتَـٰبِ يُـؤْمِنُونَ بالجِبْتِ والطَّـٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عُمَرُ بنُ الخطاب رضي اللّـه عنه وغيره: الجِبْتُ: السِّحْرُ.

وفي «صحيح البخاري»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها قَالَتْ: كان لأبـي بكر غُلاَمٌ يَأْكُلُ مِن خَرَاجِه، فجاء يوماً بشيءٍ، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغُلامُ: تَدْرِي مِمَّ هٰذا؟ قال: وما هُوَ؟ قال: كُنْتُ تَكَهَّنْتُ لإنسانٍ في الجاهلية، وما أُحْسِنُ الكِهَانة[2]، إلا أني خَدَعْتُه، فَلَقِيَنِي[3]، فأعطاني ٣١٨

(١) ولا يصح في نظر العقل السليم ما يزعمه البعض من أن للكواكب تأثيراً في حصول الأحوال النفسانية من الذكاء والبلادة، والسعادة والشقاوة، وحسن الخلق، وقبحه، والغنى والفقر، والهم والسرور، واللذة والألم، وقد توسع العلامة ابن القيم في بيان جهل من يقول بذلك وضلاله، وبعده عن هدي الإسلام وتعاليمه أيما توسع في كتابه العظيم «مفتاح دار السعادة» ٢/١٢٦ ـ ٢٤٢. وقد أثبتت الوقائع أنهم يكذبون في دعاويهم تلك أكثر مما يصدقون لأنهم يعتمدون على مجرّد الاتفاق والمصادفة والظنون والأوهام، وهي لا تغني في باب الحق شيئاً.

(٢) الكِهانة ـ بكسر الكاف ـ: هي الإخبار بالغيب من غير طريق شرعي، وكان كثيراً في الجاهلية لا سيما قبل البعثة، وكان منهم من يزعم أنَّ له رائياً من الجن يلقي إليه الأخبار، ومنهم من يدعي أنه يستدرك ذلك بفهم أُعطيه.

(٣) في الأصول: «ولقيني»، والمثبت من مطبوعة مكة.

بذلك، فهٰذا الذي أَكَلْت منه، فأدخل أبو بكر يَدَهُ، فقاء كُلَّ شيءٍ في بطنه[1].

والواجبُ على ولي الأمرِ، وَكُلِّ قادرٍ أن يسعى في إزالةِ هـؤلاء المنجمين والكُهَّانِ والعرَّافين وأصحاب الضَّرْبِ بالرمل والحَصَى والقرعِ والفالاتِ، ومنعِهِم مِنَ الجُلُوسِ في الحوانيتِ أو الطُّرُقَاتِ، أو أن يَدْخُلُوا على النَّاسِ في منازلهم لذلك، ويكفي مَنْ يَعْلَمُ تَحْرِيمَ ذلك، ولا يسعى في إزالته، مع قُدرته على ذلك؛ قَوْلُه تعالى: ﴿كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. وهـؤلاء المَلاعِينُ يقولون الإِثْمَ[2]، ويأكُلُونَ السُّحْتَ بإجماعِ المسلمين، وثبت في «السُّنَنِ» عن النبيِّ ﷺ بـروايـة الصِّدِّيق عنـه، أنـه قـال: «إِنَّ النَّـاسَ إِذَا رَأَوا المُنْكَرَ، فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»[3].

وهٰـؤلاء الذين يفعلون هٰذه الأَفْعَالَ الخَارِجَةَ عن الكتاب والسنة أنواع:

نوع منهم: أَهْلُ تلبيسٍ وكَذِبٍ وخِدَاعٍ الذين يُظْهِرُ أَحَدُهُمْ طَاعَةَ

(١) أخرجه البخاري (٣٨٤٣)، في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه أحمد ١/٢ و ٥ و ٧ و ٩، والترمذي (٢١٦٨) و (٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٥/٣٠٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٦٢ و٦٣ و٦٤، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢٨) و (١٢٩) و (١٣٠) و (١٣١) و (١٣٢)، والحميدي (٣)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٨٦) و (٨٧) و (٨٨) و (٨٩)، والبغوي (٤١٥٣) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم أنه سمع أبا بكر الصديق.. وإسناده صحيح، وصححه الترمذي، وابن حبان (١٨٣٧) وغيرهما.

الجن له، أو يَدَّعي الحالَ مِن أهل المَحَالِ، من المشايخ النصَّابين، والفقراءِ الكَذَّابِينَ، والطُّرقية المكَّارين، فهٰؤلاء يستحِقُّون العُقُوبَةَ البليغةَ التي تَرْدَعُهُمْ وأمثالَهم عن الكذبِ والتلبيس، وقد يكونُ في هٰؤلاء مَنْ يستحق القَتْلَ، كمن يدَّعِي النبوة بمثلِ هٰذه الخُزعبلات، أو يَطْلُبُ تغييرَ شيءٍ من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوعٌ: يتكلَّمُ في هٰذه الأمور على سبيل الجدِّ والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهورُ العلماء يُوجبون قتلَ الساحر، كما هو مذهبُ أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثورُ عن الصحابة، كعمر وابنه، وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم، ثم اختلف هٰؤلاء: هل[1] يُستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحرِ؟ أم يُقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قَتَلَ بالسِّحر قُتِلَ، وإلَّا عُوقب بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشَّافعي، وهو قولٌ في مذهب أحمد رحمهما الله[2].

التنازع في حقيقة السحر وأنواعه

وقد تنازع العلماءُ في حقيقةِ السحر وأنواعه، والأكثرون يقولون: إنه قد يُـؤَثِّرُ في موت المسحور ومرضه من غيرِ وصول شيء ظاهر إليه، وَزَعَمَ بعضُهم أنه مجردُ تخييل[3].

واتفقوا كُلُّهم على أنَّ ما كان من جِنس دعوةِ الكواكب السبعةِ، أو غيرها، أو خطابها، أو السُّجُودِ[4] لها، والتَّقَرُّبِ إليها بما يُناسِبُها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلـك، فإنه كُفْرٌ، وهو مِن أَعْظَمِ أبوابِ

٣١٩

---

(١) تحرفت في الأصول إلى: «قيل». (٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٨/٣٤٦ و ٢٩/٣٨٤.

(٣) انظر «التفسير القيم» ص ٥٧١ ـ ٥٧٣.

(٤) في (أ) و (ب) و (ج): «والسجود»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

الشرك، فيجب غَلْقُه، بل سَدُّه، وهو مِن جنس فِعْلِ قوم إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ولهذا قال ما حكى اللَّـهُ عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨ ـ ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَـٰنَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

واتفقوا كلهم أيضاً على أنَّ كُلَّ رُقية وتعزيمٍ، أو قَسَمٍ فيه شركٌ بالله، فإنه لا يجوزُ التكلمُ به، وإن أطاعته به الجِنُّ أو غيرُهم، وكذلك كُلُّ كلام فيه كفر لا يجوزُ التكلمُ به، وكذلك الكلامُ الذي لا يُعْرفُ معناه لا يُتَكَلَّمُ به، لإمكان أن يكونَ فيه شرك لا يُعْرَفُ. ولهذا قال النبـيُّ ﷺ: «لا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكاً»[1].

ولا يجوز الاستعاذة[2] بالجن، فقد ذمَّ اللَّهُ الكافرين على ذلك[3]، فقال تعالى: ﴿وأَنَّه كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الجِنِّ فَزَادُوهُمْ رهَقاً﴾ [الجن: ٦]. قالوا: كان الإِنسيُّ إذا نزل بالوادي يقول: أعوذُ بعظيم هٰذا الوادي من سُفَهائِه، فيبيتُ في أمن وجوار حتى يُصبح: ﴿فَزَادُوهُمْ رهقاً﴾ يعني: الإِنسَ للجن، باستعاذتهم بهم، رهقاً، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشرّاً، وذلك، أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنَّ والإِنس! فالجنُّ[4] تعَاظم في أنفسها، وتزداد كفـراً إذا عاملتهـا الإِنس بهذه

(١) أخرجه من حديث عوف بن مالك الأشجعي مسلـمٌ (٢٢٠٠)، وأبو داود (٣٨٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٥٦، والطبراني ١٨/(٨٨).

(٢) في الأصول: الاستعانة.

(٣) انظر «التفسير القيم» ص ٥٤٢.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «الحق»، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).

المعاملة، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَٰئِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١]. فهؤلاء[1] الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزِّلُ عليهم: ضالون، وإنما تَنَزَّلُ عليهم الشياطينُ، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُم جَمِيعاً يَٰمَعْشَرَ الجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَا إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتاعُ[2] الإنسيِّ بالجني: في قضاءِ حوائجه، وامتثالِ أوامره، وإخبارِه بشيء من المغيبات، ونحوِ ذلك، واستمتاعُ الجنِّ بالإنس: تعظيمُه إياه، واستعانتُه به، واستغاثتُه، وخضوعُه له.

ونوع منهم [يتكلَّم] بالأحوالِ الشَّيْطَانِيَّةِ، والكُشوفِ ومخاطبةِ رجالِ الغَيْبِ، وأن لهم خوارِقَ تقتضي أنَّهم أولياءُ الله! وكان مِنْ هٰؤلاء ٣٢٠ من يُعِينُ المشركين على المسلمين! ويقول: إنَّ الرسولَ أمره بقتالِ المسلمين مع المشركين، لكونِ المسلمين قد عصَوْا!! وهٰؤلاء في الحقيقة إخْوَانُ المشركين.

والناسُ مِنْ أهلِ العلم فيهم [على] ثلاثةِ أحزاب:

حِزْبٌ يُكَذِّبُونَ بوجودِ رجالِ الغيب، ولكن قد عاينهم النَّاسُ، وثبت عمن عاينهم، أوحدثه الثِّقَاتُ بما رأوه، وهٰؤلاء إذا رأوهم، وتيقنوا وجودَهم، خضعُوا لهم.

---

(١) في (ب): وهؤلاء.
(٢) تحرفت في الأصول إلى: «فاستماع».

وحِزْبٌ عرفوهم، ورجعوا إلى القَدَرِ، واعتقدوا أن ثَمَّ في الباطِن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء!

وحِزْبٌ ما أمكنهم أن يجعلوا وليّاً[1] خارجاً عن دائرةِ الرسول، فَقَالُوا: يكونُ الرسول هو مُمِدّاً للطائفتين، فهؤلاء مُعَظِّمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه.

والحق: أن هٰؤلاء من[2] أتباعِ الشياطينِ، وأن رِجَالَ الغيب هُمُ الجِنُّ، ويُسَمَّوْنَ رجالاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقاً﴾ [الجن: ٦] وإلا فالإِنسُ يُؤْنَسُون، أي يشهدون ويُرَوْنَ، وإنما يحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصارِ الإنس، ومن ظَنَّ أنَّهم من «الإنس» فَمِنْ غلطه وجهله، وسَبَبُ الضلال فيهم، وافتراقُ هٰذه الأحزاب الثلاثة عَدَمُ الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن.

ويَقُولُ بَعْضُ الناس: الفقراءُ يُسلَّم إليهم حَالُهم! وهٰذا كلامٌ باطل، بل الوَاجِبُ عرضُ أفعالِهم وأحوالِهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قُبِلَ، وما خالفها رُدّ، كما قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»[3].

---

(١) في (ب): أولياء.

(٢) سقطت من: (ب).

(٣) أخرجه البخاري من حديث عائشة (٢٦٩٧)، وعلقه في موضعين في «صحيحه» ٤/٣٥٥ و١٣/٣١٧، وأخرجه مسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، والطيالسي (١٤٢٢)، وأحمد ٦/٢٧٠، والبيهقي ١٠/١١٩، والدارقطني في «سننه» ٤/٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٧، والقضاعي في «مسنده» (٣٥٩)، وابن حبان (٢٦) و(٢٧).

وفي رواية: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

فلا طريقةَ إلا طَرِيقَةُ الرسول ﷺ، ولا حَقِيقَةَ إلا حقيقتُه، ولا شَرِيعةَ إلا شريعتُه، ولا عَقِيدَةَ إلا عقيدتُه، ولا يَصِلُ أحدٌ[1] من الخلق بَعْدَه[2] إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته بَاطِناً وظاهراً.

ومَنْ لَمْ يَكُنْ له مُصَدِّقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر في الأمور الباطنة التي في القُلُوبِ، والأعمالِ الظاهرة التي على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكونَ وليّاً لله تعالى، ولو طَارَ في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق مِن الغَيْبِ، وأخرج الذهبَ من الجيب، ولو حَصَلَ له مِنَ الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فإنَّه لا يَكُونُ مع تركه الفعلَ المأمورَ وعزل المحظور، إلا مِن أَهْلِ الأحوالِ الشيطانية، المُبْعِدَةِ لصاحبها عن الله تعالى، المُقَرِّبَةِ إلى سخطه وعذابه، لكن مَنْ ٣٢١ ليس يُكلَّفُ مِنَ الأطفال والمجانين، قد رُفِعَ عنهم القَلَمُ، فلا يُعاقَبُونَ، وليس لهم مِن الإيمانِ بالله وتقواه[3] باطناً وظاهراً ما يكونون[4] به مِنْ أولياء الله المقرَّبين، وحِزْبِهِ المفلحين، وجُنْدِهِ الغالبين، لكن يدخلون في الإسلام تبعاً لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿والَّذِينَ ءامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ[5] بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ

---

(١) في (أ) و(ج) و(د): «أحداً»، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

(٢) «من الخلق بعده» سقطت من (ب).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «يقراه» والتصويب من «الفتاوى» ١٠/٤٣١.

(٤) في الأصول: يكون: والمثبت من «الفتاوى».

(٥) قرأ أبو عمرو: ﴿وأتبعناهم﴾ بالنون والألف، و﴿ذرياتهم﴾ جمعاً في الموضعين بكسر التاء. وقرأ نافع: ﴿واتبعتهم﴾ بالتاء والتشديد، ﴿ذريتهم﴾ بغير ألف ورفع التاء، ﴿ألحقنا بهم ذرياتهم﴾ بالألف وكسر التاء. وقرأ ابن عامر: ﴿واتبعتهم﴾ بالتشديد، ﴿ذرياتهم﴾ بالألف =

﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

اعتقاد الولاية في بعض البله بدعة وضلال

فَمَنِ اعتقدَ في بعض البُلْهِ أو المولَعِين ــ مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله ــ أنَّه مِنْ أولياء الله، ويُفَضِّلُه على متبعي طريقةِ الرسول ﷺ، فهو ضالٌّ مبتدع، مخطىء في اعتقاده، فإن ذاك الأَبْلَه، إما أن يَكُونَ شيطاناً زنديقاً، أو زُوكارِيّاً[1] مُتَحَيِّلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف يُفَضَّلُ على مَنْ هُوَ مِنْ أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يُساوى به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهِر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجِبُ مُتَابَعَةُ الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. قال يونسُ بنُ عبدالأعلى الصَّدَفي[2]: قلت للشافعي: إن صاحبَنا اللَّيثَ[3] كان يقول: إذا رأيتُم الرَّجُلَ يمشي على الماءِ، فلا تعتبِرُوا به حتَّى تَعْرِضُوا أمره على الكتاب والسنة. فقال الشافعي: قَصَّر الليثُ رحمه الله، بل إذا رأيتُم الرَّجُلَ يمشي على الماء، وَيطِيرُ في الهواء، فلا تعتبروا به حتى تَعْرِضُوا أمره على الكتاب والسنة.

وأما ما[4] يقولُه بَعْضُ الناس عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «اطَّلَعْتُ

= ورفع التاء، ﴿ألحقنا بهم ذرياتهم﴾ جماعة وكسر التاء. وقرأ أهل الكوفة وأهل مكة: ﴿واتَّبَعَتْهُم﴾ بالتشديد، ﴿ذريتُهم﴾ على واحد، وارتفعت «الذرية» بفعلها ﴿ألحقنا بهم ذريتهم﴾ على التوحيد أيضاً، وهي مفعوله. وانظر «الكشف» ٢/٢٩٠ ــ ٢٩١، و«حجة القراءات» ص ٦٨١ ــ ٦٨٢، و«زاد المسير» ٨/٥٠.

(١) قال المرتضى في «شرح القاموس» ٣/٢٤٠: الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد. نقله المقري في «نفح الطيب».

(٢) المصري المقرىء الحافظ المتوفى سنة ٢٦٤هـ مترجم في «السير» ١٢/٣٤٨.

(٣) تحرف في: (أ) و (ج) و (د) إلى: الكتب.

(٤) سقطت من: (أ) و (ب) و (د).

عَلَى الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَـرَ أَهْلِهَا البُلْهَ»(1) فهـذا لا يَصِحُّ عن رسـولِ الله ﷺ، ولا ينبغي نسبتُـه إليـه، فـإنَّ الجنـة إنمـا خُلِقَتْ لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عُقُولُهم وألبابُهُم إلى الإيمانِ بالله وملائكتِه وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخِرِ، وقد ذكر الله أَهْلَ الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البلهَ الذي هو ضَعْفُ العقل(2)، وإنمـا قال النَّبِيُّ ﷺ: «اطَّلَعْتُ في الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَر أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ»(3). ولم يَقُلِ البُلْهَ!.

---

(1) حـديث ضعيف أخرجـه الكلابـاذي في «مفتـاح المعـاني» 1/275، وابن عسـاكـر 12/22/345، وفي سنده مصعب بن ماهان، وهو كثير الخطأ، وأحمد بن عيسى الخشاب، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وكـذبه ابن طـاهر، وقـال ابن حبان في «الضعفاء» 1/146: يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهـير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد بـه من الأخبار، وأورد ابن عـدي في «الكامل» 1/194 هذا الحديث في ترجمته، فقال: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» 4/121، والبزار والديلمي في «مسنديهما»، والبيهقي في «الشعب»، والخلعي في «فوائده»، كلهم من حديث سلامة بن روح، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أكثر أهل الجنة البله» وسلامة بن روح قال فيه أبو زرعـة: منكر الحـديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي محله عندي محل الغفلة، وقد عد هذا الحديث من منكراته، ثم هو لم يسمع من جد أبيه، إنما أخذ من كتبه. ونقل أبو جعفر الطحاوي عن أحمد بن أبـي عمران أن البله المرادين فيه هم البله عن محارم الله تعالى لا مَنْ سواهم ممـن بـه نقص العقل بالبله.

(2) في (ب): القلب.

(3) أخرجه من حديث ابن عباس مسلمٌ (2737)، والترمذي (2602)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» 5/192، وأحمد 1/234 و359 و4/429، وأبو نعيم في «الحليـة» 2/308، والـطبـراني في «الكبـير» (12765) و(12766) و(12767) و(12768) و(12769)، والطيالسي (833)، وأخرجه من حديث عمران بن حصين البخاريُّ (3241) و(5198) و(6449) و(6546)، والترمذي (2603)، والنسائي =

والطائفة الملاميَّة، وهُمُ الذين يفعلون ما يُلامُونَ عليه، ويقولون: نحن مُتَّبِعُونَ في الباطن، وَيَقْصِدُون إخفاءَ المُرائين! ردوا باطِلَهم بباطلٍ آخر!! والصراطُ المستقيم بين ذلك.

تبديع من يصعق عند سماع الأنغام الحسنة

٣٢٢

وكذلك الذين يَصْعَقُون عند سماعِ الأنغام الحسنةِ، مبتدعون ضالُّون! وليسَ للإنسان أن يَسْتَدْعِيَ ما يكون سببَ زَوَالِ عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين مَنْ يفعل ذلك، ولو عندَ سماعِ القرآن، بل كانُوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِم ءَايَاتُه زَادَتْهُمْ إيمـٰناً وعَلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[الأنفال: ٢]. وكما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحديثِ كِتَـٰباً مُتشـٰبهاً مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُم وَقُلُوبُهُمْ إلى ذِكْرِ اللَّهِ ذٰلك هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمن يُضْلِلِ اللَّهُ فما لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وأما الَّذِينَ ذكرهم العُلَمَاءُ بخيرٍ مِنْ عُقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خَيْرٌ، ثم زالت عقولُهم، ومِن علامة هـؤلاء أنه إذا حَصَلَ في جنونهم[1] نوعٌ من الصَّحوِ، تكلَّموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، ويهذون بذٰلك في حال زوال عقلهم، بخلاف غيرِهم ممن يتكلم إذا حَصَلَ لهم نَوْعُ إفاقةٍ بالكُفْرِ والشِّرْكِ، ويهذون بذلك في حَالِ زوال عقلهم، ومن كان قَبْلَ جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حُدُوثُ جنونِه مُزيلاً

= في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٩٨/٨، وأحمد ٤٢٩/٤ و٤٣٧ و٤٤٣، وأبو نعيم ٣٠٨/٣، والخطيب ١٥٩/٥، وعبدالرزاق (٢٠٦١٠)، والطبراني في «الكبير» ١٨/(٢١٠) و(٢٧٥) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٩٠)، والطيالسي (٨٣٣).

(١) في (أ) و (ج): «حياتهم»، وفي (ب): «حيرتهم»، والمثبت من (د) و«الفتاوى» ٤٤٢/١٠.

لما ثبت مِنْ كفره أو فسقه، وكذلك مَنْ جُنَّ من المؤمنين المتقين، يكونُ محشوراً مع المؤمنين المتقين، وزَوَالُ العقل بجنون أو غيره، سواء سُمِّيَ صاحبه مُوَلَّهاً أو مُتَوَلِّهاً [1] لا يُوجِبُ مزيدَ حال صاحبه من الإيمان والتقوى، بل يبقى على ما كَانَ عليه مِن خيرٍ وشرٍّ، لا أنَّه يَزِيدُه أو يَنقُصُهُ، ولكن جنونه يَحرِمُه الزيادَة من الخيرِ، كما أنه يَمْنَعُ عُقُوبَته على الشَّرِّ، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبلَه.

وما يَحْصُلُ لِبعضهم عند سَمَاعِ الأنغام المطربة[2] مِن الهَذَيَانِ، والتكلمِ ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطانٌ يتكلَّمُ على لسانه، كما يَتَكَلَّم على لسانِ المصروع، وذلك كُلُّه من الأحوالِ الشيطانية! وكيف يَكُونُ زَوَالُ العقل سبباً أو شرطاً أو تَقَرُّباً إلى ولاية الله، كما يظنُّه كَثِيرٌ من أهلِ الضلال؟! حتى قال قائِلُهم:

هُمُ مَعْشَرٌ حَلُّوا النِّظَامَ وَخَرَّقُوا الـ ... سيَاجَ فَلا فَرْضٌ لَدَيْهِمْ وَلا نَفْلُ

مَجَانِينُ إلَّا أَنَّ سِرَّ جُنُونِهِمْ ... عَزِيزٌ عَلى أَبْوَابِهِ يَسْجُدُ[3] العَقْلُ

وهذا كلام ضال، بل كافر، يَظُنُّ أن للجنون[4] سِرّاً يَسْجُدُ العَقْلُ على بابه!! لِما رآه مِنْ بعض المجانين مِنْ نوع مكاشفة، أو تَصَرُّفٍ عجيبٍ خارقٍ للعادة، ويَكُونُ ذلك بسبب ما اقترنَ به من الشياطين، كما يكون لِلسحرة والكُهان! فيظن هٰذا الضَّالُّ أن كل من

---

(١) في (ب): مولعاً.

(٢) في (ب): الطيبة.

(٣) في الأصول: مسجد، والتصويب من «الفتاوى».

(٤) في الأصول: «الجنون»، والتصحيح من «الفتاوى».

كاشف أو خَرَقَ عادةً[1] كان وليّاً لله!! ومن اعتقد هٰذا، فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيٰطِينُ * تَنَزَّلُ على كُلِّ أَفَاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ــ ٢٢٢]. فكل من تَنَزَّلُ عليه الشياطينُ لا بد أن يكونَ عنده كَذِبٌ وفُجُورٌ. ٣٢٣

وأما الذين يتعبَّدونَ بالـرياضـاتِ والخلوات، وَيَتْرُكـونَ الجُمَعَ والجماعات، فهم من الذين ضَلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا، وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحسِنُون صُنْعاً قـد طَبَعَ اللَّهُ على قُلُوبِهِمْ، كمـا قد ثبت في «الصحيح» عن النبـيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ تَهاوُناً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، طَبَعَ اللَّهُ عَلى قَلْبِهِ»[2]. وكلُّ مَنْ عَدَلَ عن اتِّباع [سُنَّةِ] الرسول، إن

---

(١) في (ب): العادة.

(٢) حديث صحيح، لكنه ليس في «الصحيح» كما ذكر الشارح. فقد أخرجه من حديث أبـي الجعد الترمذي (٥٠٠)، وأحمد ٣/٤٢٤، وأبو داود (١٠٥٢)، والنسائي ٣/٨٨، وابن ماجه (١١٢٥)، والـدارمي ١/٣٦٩، وابن الجارود (٢٨٨)، والـدولابـي في «الكنى» ١/٢١ و٢٢، والبيهقي ٣/١٧٢ و٢٤٧، والطبراني في «الكبير» ٢٢/(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨)، والبغوي (١٠٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/٢٣٠، وسنده حسن، وصححه ابن خزيمة (١٨٥٧)، وابن حبان (٥٥٤)، والحاكم ١/٢٨٠، ووافقه الذهبـي. وله شاهد من حديث جابر عند ابن ماجه (١١٢٦)، وأحمد ٣/٣٢٣، والحاكم ١/٢٩٢، والطحاوي ٤/٢٣٠، ونسبه المزي في «تحفة الأشراف» ٢/٢٠٩ إلى النسائي، وليس هو في المطبوع، وصححه الحاكم وحسنه الحافظ، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ٧٤: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وفي الباب عن أسامة بن زيد عند الطبراني (٤٢٢) بلفظ: «من ترك ثلاث جمعات من غير عذر، كتب من المنافقين»، وفي سنده جابر بن يـزيد الجعفي، وهو ضعيف، وعن ابن عباس وابن عمر عند النسائي ٣/٨٨ ــ ٨٩، وعـن ابن عمر وأبـي هريرة عند مسلم (٨٦٥)، والبغوي (١٠٥٤)، والدارمي ١/٣٦٩، ولفظه عندهم: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم وليكـونن من الغافلين». وعن كعب بن مالك عند الطبـراني ١٩/(١٩٧) وحسن إسناده الهيثمي ٢/١٩٤، وعن أبـي قتادة عند أحمد ٥/٣٠٠، وسنده حسن، وصححه الحاكم.

كان عالماً بها، فهو مَغْضُوبٌ عليه، وإلا فَهُوَ ضالّ، ولهذا شَرَعَ اللَّهُ لنا أن نسألَه في كُلِّ صلاة أن يَهدِيَنَا الصِّرَاطَ المستقيم، صِرَاطَ الذين أنعم عليهم مِن النبيين والصدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ، وحَسُنَ أولٰئك رفيقاً، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وأما من[1] يتعلَّقُ بقصة موسى مع الخَضِرِ عليهما السلامُ في تجويز الاستغناءِ عن الوحي بالعِلْمِ اللَّدُنِّيِّ، الذي يـدَّعيه بَعْضُ من عَـدِمَ التوفيق: فهو مُلْحِدٌ زنديق، فإن موسى عليه السلامُ لم يكن مبعوثاً إلى الخَضِرِ، ولم يكن الخَضِرُ مأموراً بمتابعته[2]، ولهٰذا قال له: أَنْتَ موسى بني إسرائيل؟ قال: نَعَمْ، ومحمد ﷺ مبعوثٌ إلى جميعِ الثقلين، ولو[3] كان موسى وعيسى حَيَّين، لكانا من أتباعه، وإذا نَزَلَ عيسى عليه السَّلامُ إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم، فَمَنْ ادَّعَى أنه مَعَ محمد ﷺ كالخَضِرِ مع موسى، أوجَوَّز[4] ذلك لأحد من الأمة: فليُجَدِّدْ إسلامَه، وليَشْهَدْ شَهَادَةَ الحق، فإنَّه مُفَارِقٌ لدين الإسلام بالكُلِّيَّةِ فضلاً عن أن يكون مِنْ أولياءِ الله، وإنما هو مِنْ أولياءِ الشيطان، وهذا الموضعُ مفرقٌ بين زنادقةِ القومِ وأهلِ الاستقامة، فحرِّكْ تَرَ.

وكذا مَنْ يَقُولُ بأنَّ الكعبة تَطُوفُ برجال منهم حيث كانوا!! فهلا خَرَجَتِ الْكعبةُ إلى الحُدَيْبِيَةِ فطافت برسولِ الله ﷺ حين أُحْصِرَ عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهـؤلاء لهم شَبَهٌ بالذين وصفهم الله تعالى حَيْثُ

(١) في (ب): ما.
(٢) تحرفت في (أ) و(ب) و(ج) إلى: «بمنا بعضه»، والمثبت من (د).
(٣) سقطت من (أ) و(ج).
(٤) في (أ) و(ب) و(ج): أجوز، والمثبت من (د).

يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُم أَنْ يُؤْتَى صُحُفاً مُنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، إلى آخر السورة.

قوله: «ونَرَى الجَماعَةَ حَقّاً وَصَوَاباً، والفُرْقَةَ زَيْغاً وعَذاباً».

ش: قال تعالى: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

الجماعة حق والفرقة زيغ

وقال تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ البَيِّنَـٰتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

٣٢٤

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم وَكَانُوا شِيعَاً لَّسْتَ مِنْهُم في شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُم إلى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ ــ ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنَيْنَ من الاختلاف.

وقَالَ تعالى: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَـٰبَ بِالحقِّ وإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا في الكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ٧٦].

وقد تَقَدَّمَ قَوْلُه ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الكِتَابَينِ افْتَرَقُوا في دِينِهِمْ عَلى ثِنْتَينِ وسَبْعِينَ مِلَّةً، وإِنَّ هٰذِه الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، يَعْنِي الْأَهْوَاءَ، كُلُّهَا في النَّارِ إلَّا وَاحِدَة، وَهِيَ الجَماعَةُ»(١).

وفي رواية: قالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». فبيَّنَ أن عامة المختلفين هالِكُونَ إلَّا أهلَ السُّنَّةِ والجماعة، وأن الاختلافَ واقع لا محالة.

---

(١) حديث صحيح. تقدم تخريجه ص ٣٤٠ ت (٤).

وروى الإمام أحمد، عن معاذ بن جبل، أن النبـي ﷺ قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ[1] ذِئْبُ الإِنْسَانِ كَذِئْبِ الغَنَمِ يَأْخُذُ الشَّارِدة القَاصِيَة، فإِيَّاكُمْ وَالشِّعَابَ، وعَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، والعَامَّةِ، والمَسْجِدِ»[2].

وفي «الصحيحين» عن النبـي ﷺ: أنه قال لمّا نَزَلَ قَوْلُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ القَادِرُ عَلى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُم عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أَعُوذُ بِوَجهِكَ» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بوجهك» ﴿أَوْ يَلبِسَكُم شِيَعَاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «هَاتَانِ أَهْوَنُ»[3].

فدلَّ على أنه لا بُدَّ أن يَلْبِسَهُمْ شِيَعاً، ويُذِيقَ بعضَهم بأسَ بعضٍ مع براءة الرسول من هٰذه الحال، وهم فيها في جَاهِلِيَّةٍ، ولهذا قال الزُّهري: وَقَعتِ الفِتْنَةُ وأَصْحَابُ رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كُلَّ دَمٍ أو مَالٍ أو فرجٍ[4] أُصِيبَ بتأويلِ القُرآن: فهو هَدْرٌ، أنزلوهم منزلةَ الجاهلية[5].

---

(١) في الأصول بياض، وأثبتنا كلمة: «الشيطان» من «المسند».

(٢) خرجه أحمد ٢٣٢/٥ ـ ٢٣٣ من طريق روح، حدثنا سعيد، عن قتادة، حدثنا العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل، وهذا سند صحيح، إلا أنَّ العلاء بن زياد روايته عن معاذ مرسلة، وأخرجه أحمد أيضاً ٣٤٣/٥ من طريق قتادة، عن العلاء بن زياد، عن رجل حدثه يثق به، عن معاذ بن جبل، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢٤٧/٢، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٣٤٤) و(٣٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) و(٧٣١٣) و(٧٤٠٦)، وأخرجه الترمذي (٣٠٦٥)، وأحمد ٣٠٩/٣، والبغوي (٤٠١٦)، والحميدي (١٢٥٩)، وأبو يعلى (١٨٢٩) و(١٩٦٧) و(١٩٨٢) و(١٩٨٣) من حديث جابر بن عبدالله. وليس هو في «مسلم»، كما ظن الشارح.

(٤) في (أ) و(د): «قرح»، وهو تصحيف.

(٥) انظر «المصنف» (١٨٥٨٤)، و«سنن سعيد بن منصور» رقم (٢٩٥٣)، و«سنن البيهقي» ١٧٥/٨.

وقد روى مالكٌ بإسناده الثابتِ، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنها كَانتْ تَقُولُ: ترَكَ النَّاسُ العَمَلَ بهٰذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحوا بَيْنَهُما﴾[1] [الحجرات: ٩]، فإنَّ المسلمين لما اقتتلوا كَانَ الوَاجِبُ الإصلاحَ بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يُعْمَلْ بذلك، صارت فتنةً وجاهلية.

وجوب رد المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله

وهكذا مسائلُ النزاع التي تَنَـازَعُ فيها الأُمَّةُ في الأصول والفروع ـ إذا لم تُرَدَّ إلى اللّهِ والرسولِ ـ لم يَتَبَيَّنْ فيها الحقُّ، بل يَصِيرُ فيها المتنازعون على غَيْرِ بينة من أمرهم، فإنْ رحمهم الله، أقر بعضُهم بعضاً، ولم يَبْغِ بَعْضُهُمْ على بعضٍ، كما كان الصحابةُ في خلافة عُمَرَ وعثمان يتنازعون في بعضِ مسائلِ الاجتهاد، فَيُقِرُّ بَعْضُهُمْ بعضاً، ولا يَعتدي[2] ولا يُعْتَدَى عليه، وإن لم يُرْحَمُوا، وَقَعَ بَيْنَهُم الاختلافُ المذمومُ، فبغى بَعْضُهُمْ على بعض، إما بالقولِ مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعلِ، مثل حبسِه وضربه وقتلِه. والذين امتحنوا الناسَ بِخَلْقِ القرآن، كـانوا مِنْ هـؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا مَنْ خالفهم فيها، واستحلُّوا منعَ حقه وعقوبَته.

٣٢٥

فالناسُ إذا خَفِيَ عليهم بَعْضُ ما بعثَ الله به الرسولَ: إما عادِلُونَ وإما ظالمون، فالعادِلُ فيهم: الذي يَعْمَلُ بما وَصَلَ إليه مِن آثارِ الأنبياء،

---

(١) وفي «سنن البيهقي» ١٧٢/٨ من طريق محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما رأيت مثل ما رغبت عنه هٰذه الأمة من هذه الآية: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾.

(٢) «ولا يعتدي» سقطت من (أ) و (ب) و (ج).

ولا يَظلِم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره، وأَكْثَرُهُمْ إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سَلَكُوا ما عَلِمُوه مِنَ العَدْلِ، أقرَّ بعضُهم بعضاً، كالمقلِّدِينَ لأئمة العلم، الذين يَعْرِفُونَ مِنْ أنفسهم أنهم عاجزون عن مَعْرِفَةِ حُكْمِ الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هٰذه غايةُ ما قدرنا عليه، فالعَادِلُ منهم لا يَظْلِمُ الآخرَ، ولا يعتدي عليه بقولٍ ولا فعل، مثل أن يدّعي أن قولَ مقلَّده هو الصحيحُ بلا حُجَّةٍ يُبديها، ويذُمُّ من يُخالفه مع أنه معذور.

الاختلاف نوعان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد

ثم إن أنواع الافتراقِ والاختلافِ في الأصلِ قسمانِ: اختلافُ تَنَوُّعٍ، واختلافُ تضادٍّ:

واخْتِلَافُ التنوعِ على وجوهٍ، منه ما يَكُونُ كُلُّ واحدٍ من القولين أو الفعلين حقّاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلفت فيها الصَّحَابةُ رضي الله عنهم، حتى زجرهم النبيُّ ﷺ، وقال: «كِلاكُما مُحْسِنٌ»[1].

ومثلُه اختِلافُ الأنواعِ في صِفَةِ الأذان، والإْقامة، والاستفتاحِ، ومحلِّ سجود السَّهو، والتشهدِ، وصلاةِ الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قَد شُرِعَ جميعُه، وإن كان بعضُ أنواعِهِ أرجحَ أو أَفْضَلَ.

ثم تَجِدُ لِكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجبَ اقتتالَ طوائفَ منهم على شفعِ الإْقامة وإيتارها ونحوِ ذلك! وهٰذا عَيْنُ المحرَّم، وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه مِنَ الهوى لأحَد هٰذه الأنواع، والإْعراضِ عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبيُّ ﷺ.

---

(١) قطعة من حديث صحيح. تقدم تخريجه ص ٤٢٨.

ومنه ما يكون كُلٌّ مِن القولين هو في المعنى القولُ الآخر، لكنِ العبارتان مختلفتان، كما قد يَخْتَلِفُ كثيرٌ من الناس في ألفاظِ الحُدُود، وصَوْغِ[1] الأدلة، والتعبيرِ عن المسميات، ونحـو ذلك. ثم الجهـلُ أو الظُّلمُ يَحْمِلُ على حَمْدِ[2] إحدى المقالتين، وذمِّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

٣٢٦ وأما اختلافُ التضادّ: فهو القولان المتنافيان، إما في الأصولِ، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولُون: المُصِيبُ واحدٌ، والخَطْبُ في هذا أَشَدُّ، لأن القولين يتنافيان، لكن نَجِدُ كثيراً مِنْ هٰؤلاء قد يكونُ القَوْلُ الباطِلُ الذي مع منازعه فيه حَقٌّ ما، أو معه دليل يقتضي حقّاً ما، فَيَرُدُّ الحقَّ مع الباطلِ، حتى يبقى هذا مُبْطِلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصلِ، وهٰذا يجري كثيراً لأهلِ السنة.

وأما أَهْلُ البدعة، فالأمرُ فيهم ظاهر، ومن جعل الله له هدايةً ونوراً، رأى من هٰذا ما يُبين[3] له منفعةَ ما جاء في الكتابِ والسنة مِنَ النهي عن هٰذا وأشباهه، وإن كانت القلوبُ الصحيحة تُنْكِرُ هٰذا، لكن نورٌ على نور.

والاختلافُ الأول الذي هو اختلافُ التنوع: الذمُّ فيه واقعٌ على مَنْ بغى على الآخر فيه، وقد دَلَّ القرآن على حَمْدِ[2] كل واحـدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغيٌ، كمّا في قوله تعالى:

---

(١) في هامش (ب): صيغ.

(٢) في (ب): حمل، وهو تحريف.

(٣) في (ب): تبين.

﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانُوا اختلفوا في قطع الأشجارِ، فَقَطَعَ قَوْمٌ، وترك آخرون(١).

وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾(٢) [الأنبياء: ٧٨ ـ ٧٩]، فَخَصَّ سليمانَ بالفهم، وأثنى عليهما، بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبيِّ ﷺ يومَ بني قُرَيْظَةَ لمن صَلَّى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة(٣).

---

(١) في البخاري (٤٨٨٤)، ومسلم (١٧٤٦) من طريق ليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضيروقطع ـ وهي البُوَيرة ـ فأنزل الله: ﴿ما قطعتم من لينةٍ أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ولِيُخزيَ الفاسقين﴾. واللينة: هي النخل كله ما خلا البرني والعجوة، قال الزجاج: أهل المدينة يسمون جميع النخيل: الألوان ما خلا البرني والعجوة. وأصل «لينة» لِونة، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) في «تفسير الطبري» ١٧/٣٨ من طريق المحاربي، عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن ابن مسعود في قوله: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم﴾ قال: كَرْمٌ قد أنبت عناقيده، فأفسدته، قال: فقضى داود بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمان: غير هذا يا نبي الله، قال: وما ذاك؟ قال: تدفع الكرم إلى صاحب الغنم، فيقوم عليه حتى يعود كما كان، وتدفع الغنم إلى صاحب الكرم فيصيب منها، حتى إذا كان الكرم كما كان دفعت الكرم إلى صاحبه، ودفعت الغنم إلى صاحبها، فذلك قوله: ﴿ففهمناها سليمان﴾. ومعنى نفشت: رعت ليلًا، يقال: نفشت الغنم بالليل، وهي إبل نَفَشٌ ونُفَّاش، ونِفَاش، والواحد نافش، وسرحت وسربت بالنهار، وقال قتادة: النفش بالليل، والهَمَل بالنهار، وقال ابن السكيت: النفش: أن تنتشر الغنم بالليل ترعى بلا راعٍ. «زاد المسير» ٥/٣٧١.

(٣) أخرجه البخاري (٩٤٦) و(٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠)، والبغوي (٣٧٩٨) من حديث ابن عمر.

وكما في قوله ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ، فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»[1] ونظائر ذلك.

والاختلافُ الثاني: هو ما حُمِدَ فيه إحدى الطائفتين، وذُمَّتِ الأُخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَنْ كَفَرَ﴾[2] [البقرة: ٢٥٣].

وقوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) أخرجه من حديث عمرو بن العاص البخاريُّ (٧٣٥٣)، ومسلم (١٧١٦)، وابن ماجه (٢٣١٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/١٥٨، وأحمد ٤/١٩٨ و٢٠٤ و٢٠٥، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٣٢٦، والخطيب في «تاريخه» ٤/٢٣٥ ــ ٢٣٦، والبغوي (٢٥٠٩)، والشافعي في «الرسالة» ص ٤٩٤، وفي «المسند» ٢/١٣٩، وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاريُّ (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، والترمذي (١٣٢٦)، والنسائي ٨/٢٢٣ ــ ٢٢٤، وأحمد ٤/٢٠٤ ــ ٢٠٥، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، وأخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨ من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة.

(٢) قال أبو جعفر الطبري رحمه الله تعالى في «جامع البيان» ٥/٣٨٠ عند تفسير هذه الآية: يعني ــ تعالى ذكره ــ بذلك: ولو أراد الله ما اقتتل الذين من بعدهم، يعني من بعد الرسل الذين وصفهم بأنه فضَّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم درجاتٍ، وبعد عيسى ابن مريم، وقد جاءهم من الآيات بما فيه مزدجر لمن هداه الله ووفقه. ويعني بقوله: ﴿من بعد ما جاءتهم البينات﴾ يعني من بعد ما جاءهم من آيات الله ما أبان لهم الحق وأوضح لهم السبيل، ولكن اختلف هؤلاء الذين من بعد الرسل لمّا لم يشأ الله منهم تعالى ذكره أن لا يقتتلوا، فاقتتلوا من بعد ما جاءتهم البينات من عند ربهم بتحريم الاقتتال والاختلاف وبعد ثبوت الحجة عليهم بوحدانية الله ورسالة رسله، ووحي كتابه، فكفر بالله وبآياته بعضهم، وآمن بذلك بعضهم، فأخبر تعالى ذكره أنهم أتَوْا ما أتَوْا من الكفر والمعاصي بعد علمهم بقيام الحجة عليهم بأنهم على خطأ تعمداً منهم للكفر بالله وآياته.

قَطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِن نارٍ﴾(1) [الحج: ١٩]، الايات.

وأَكْثَرُ الاختلافِ الذي يؤولُ إلى الأهواء بَيْنَ الأمة، من القسم الأول، وكذلك إلى سَفْكِ الدماء، واستباحةِ الأموال والعداوةِ والبغضاء، لأن إحدى الطائفتين لا تَعْتَرِفُ للأخرى بما معها مِنَ الحقِّ، ولا تُنْصِفُها، بل تَزِيدُ على ما مع نفسِها مِنَ الحق زياداتٍ مِنَ الباطل، والأُخرى كذلك. ولذلك جعل اللَّهُ مصدَرَهُ البغيَ في قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]. لأنَّ البغيَ مُجَاوَزَةُ الحد، وذكر هٰذا في غيرِ موضعٍ مِنَ القرآن لِيَكُونَ عِبرةً لهٰذه الأمة.

٣٢٧

---

(1) ثبت في البخاري (٤٧٤٣)، ومسلم (٣٠٣٣) من حديث أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي ذر أنه كان يقسم فيها قسماً ان هذه الآية: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر. لفظ البخاري عند تفسيرها، ثم قال البخاري: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا معتمر بن سليمان، سمعت أبي قال: حدثنا أبو مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: أنا أول من يجثو بين يدي الرحمٰن للخصومة يوم القيامة، قال قيس: وفيهم نزلت: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ قال: هم الذين بارزوا يوم بدر: علي، وحمزة، وعبيدة، وشيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة.

وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ قال: اختصم المسلمون وأهل الكتاب، فقال أهل الكتاب: نبينا قبل نبيكم، وكتابنا قبل كتابكم، فنحن أولى بالله منكم، وقال المسلمون: كتابنا يقضي على الكتب كلها، ونبينا خاتم الأنبياء، فنحن أولى بالله منكم، فأفلج الله الإسلام على من ناوأه، وأنزل: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ وكذا روى العوفي عن ابن عباس. وقال الحسن وعطاء ومجاهد: إنها في جميع المؤمنين والكفار، واختاره ابن جرير، وقال: ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر، لأن الذين تبارزوا ببدر كانوا فريقين مؤمنين وكفار، إلَّا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمتنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب. انظر «جامع البيان» ١٧/٩٩ ـ ١٠٠، و«زاد المسير» ٥/٤١٦ ـ ٤١٧، و«تفسير ابن كثير» ٥/٤٠١ ـ ٤٠٢، و«فتح الباري» ٨/٤٤٤.

وقريبٌ مِنْ هٰذا البابِ ما خرجاه في «الصحيحين»، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ذَرُونِي مَا تركْتُكُم، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِم وَاخْتِلافِهِمْ عَلى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُم بِأَمْرٍ، فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم»(1).

فأمرهم بالْإِمساكِ عما لم يُؤْمَرُوا به، معللاً بأنَّ سَبَبَ هلاك الأولين إنَّما كان كثرةَ السؤال ثم الاختلافَ على الرسل بالمعصية.

الاختلاف في الكتاب

ثم الاختلافُ في الكِتَابِ، من الذين يُقِرُّونَ به ــ على نوعين:

أحدهما: اخْتِلَافٌ في تنزيله.

والثاني: اخْتِلَافٌ في تأويله، وكلاهما فيه إيمانٌ ببعض دُونَ بعض.

فالأول كاختلافهم في تَكَلُّمِ الله بالقُرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هٰذا الكلامُ حصل بقدرته ومشيئته، لكنه مخلوق في غيرِهِ لم يَقُمْ به، وطائفة قالت: بل هُوَ صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يَتَكَلَّمُ

---

(1) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم ٤/١٨٣١ (١٣١)، وأحمد ٢/٢٥٨، وهو من طرق أخرى عن أبي هريرة في «المسند» ٢/٢٤٧ و٣١٣ و٤٢٨ و٤٥٦ ــ ٤٥٧ و٤٦٧ و٤٨٢ و٤٩٥ و٥٠٨ و٥١٧، والترمذي (٢٦٧٩)، والنسائي ٥/١١٠ ــ ١١١، والبغوي (٩٨) و(٩٩)، وابن ماجة (٢)، ومسلم (١٣٣٧)، والطبراني (١٢٨٠٥)، والدارقطني ٢/٢٨١، والبيهقي ٤/٣٢٥ ــ ٣٢٦. وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد، فقال: عن أبي هريرة، خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فَحُجُّوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم، لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم...» وأخرجه الدارقطني ٢/٢٨٢ مختصراً، وزاد فيه: فنزلت: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾.

بمشيئته وقدرته. وكلٌّ مِن الطائفتين جَمَعَتْ في كلامها بين حقٍّ وباطل، فآمنت[1] ببعضِ الحقِّ، وكذَّبَتْ بما تَقُولُه الأُخرىَ مِن الحقِّ، وقد تقدمت الإشارةُ إلى ذلك.

وأما الاختِلافُ في تأويله، الذي يَتَضَمَّنُ الإيمـانَ ببعضه دُونَ بعضٍ، فكثير، كما في حديث عمرِو بنِ شُعيب، عن أبيهِ، عن جَدِّه، قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصِمُون في القدر، هذا يَنْزِعُ بآية وهذا يَنْزِعُ بآية، فكأنما فُقِىءَ في وجهه حَبُّ الرُّمان، فقال: «أَبِهٰذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهٰذا وُكلتُم؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ انْظُرُوا مَا أُمِرْتُم بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نُهِيتُم عَنْهُ فَانْتَهُوا»[2].

وفي رواية: «يا قَوْمُ بِهٰذا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُم، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِم الكِتَابَ بَعْضَه بِبَعْضٍ، وإِنَّ القُرآنَ لَمْ يَنْزِلْ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَلٰكِن نَزَلَ القُرآنُ يُصدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، ما عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فاعْمَلُوا بِهِ، وما تَشَابَهَ، فَآمِنُوا بِهِ».

وفي رواية: «فإِنَّ الأُمَمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتلَفُوا، وإِنَّ المِرَاءَ في القُرآنِ كُفْرٌ». وهو حديثٌ مشهور، مُخَرَّجٌ في«المساند»[3] و«السنن».

وقـد روى أصلَ الحـديثِ مسلمٌ في «صحيحه»، من حـديثِ عبدالله بن رباحٍ الأنصاري أن عَبْدَالله بن عمرو[4] قال: هجَّرْتُ إلى رسول الله ﷺ يوماً، فسمِعَ أصواتَ رجلين اختلفا في آية، فَخَرَجَ علينا ٣٢٨

(١) تحرفت في (ب) إلى: «وقامت».
(٢) تقدم تخريجه ص ٢٣٠.
(٣) في (ب): المسانيد.
(٤) تحرف في الأصول إلى: «عمر».

رسولُ اللهِ ﷺ يُعْرَفُ في وجهه الغضبُ، فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِاخْتِلافِهِمْ فِي الكِتَابِ»(١).

وجميعُ أهلِ البِدَعِ مختلفون في تأويلِه، مؤمنون ببعضِه دُونَ بعضٍ، يُقِرُّونَ بما يُوافِقُ رَأْيَهم من الآيات، وما يُخَالِفه، إما أن يتأوَّلُوه تأويلاً يُحَرِّفون فيه الكَلِمَ عن مواضعه، وإما أن يَقُولُوا: هذا متشابهٌ لا يعلم أَحَدٌ معناه، فيجحدون ما أنزلَه اللّـهُ من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك، لأن الإيمانَ باللفظ بلا معنى هو مِنْ جنس إيمانِ أهلِ الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾(٢) [الجمعة: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَـٰبَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾(٣) [البقرة: ٧٨]، أي: إلا تلاوةً مِنْ

---

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٠.

(٢) شبه الله سبحانه من حمَّله كتابه ليؤمن به، ويتدبره، ويعمل به، ويدعو إليه، ثم خالف كل ذلك، واقتصر على حفظه واستظهاره بالحمار الذي يحمل على ظهره زاملةأسفار لا يعقل ما فيها، ولا ينتفع بها، وحظُّه منها حملها على ظهره ليس إلا.

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن هذا المثل، وإن كان قد ضرب لليهود، فهو متناول من حيث المعنى لمن حمل القرآن، فترك العمل به، ولم يؤده حقَّه، ولم يرعه حقّ رعايته. انظر «زاد المسير» ٨/٢٦٠، و«روح المعاني» ٢٨/٩٥، و«جامع البيان» ٢٨/٦٣.

(٣) في معنى الكلام ثلاثة أقوال: أحدها: أنها الأكاذيب، قال ابن عباس: «إلا أمانيّ» يريد: إلاّ قولاً يقولونه بأفواههم كذباً. وهذا قول مجاهد، واختيار الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث (وكان يضع الشعر وأحاديث السمر): أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟ يريد: افتعلته.

والثاني: أن الأماني: التلاوة، فمعناه: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهم. وهذا قول الكسائي والزجاج.

والثالث: أنها أمانيّهم على الله. قاله قتادة.

=

غَيْرِ فهم معناه. وليس هٰذا كالمؤمن الذي فَهِمَ ما فَهِمَ من القرآن فَعَمِلَ به، واشتبه عليه بَعْضُهُ، فَوَكَلَ عِلْمَهُ إلى الله، كما أمره النبيُّ ﷺ بقوله: «فما عَرَفْتُم مِنْهُ، فاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوه إلى عَالِمِه»[1]، فامتثل أمر نبيِّه ﷺ.

قوله: «وَدِينُ اللَّهِ في الأَرْضِ والسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الإِسْلام[2]، قَالَ اللَّهُ تَعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقَالَ تَعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ والقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ».

الإسلام هو دين الله وهو واحد في الأرض والسماء

ش: ثبت في «الصحيح» عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ»[3]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ

= ورجح الطبري الأول، فقال: وأولى ما روينا في تأويل قوله: «إلا أماني» بالحق، وأشبهه بالصواب الذي قاله ابن عباس الذي رواه عنه الضحاك، وقول مجاهد: إن الأميين الذين وصفهم الله بما وصفهم به في هذه الآية أنهم لا يفقهون من الكتاب الذي أنزله الله على موسى شيئاً، ولكنهم يتخرصون الكذب، ويتقولون الأباطيل كذباً وزوراً. انظر «جامع البيان» ٢/٢٦٢، و «زاد المسير» ١/١٠٥ ـ ١٠٦، و «معاني القرآن» ١/٤٩ ـ ٥٠ للفراء، و «معاني القرآن» ١/١٣٢ للزجاج.

(١) قطعة من الحديث السابق، وهو رواية لأحمد ٢/١٨١.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ١٩/١٠٦ ـ ١١٦ و ١٨٠ ـ ١٨٦.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) (١٤٥) بلفظ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لِعَلَّاتٍ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد»، وأخرجه أحمد ٢/٤٠٦ و ٤٣٧ بلفظ: «الأنبياء إخوة لِعَلَّاتٍ دينهم واحد، وأمهاتهم شتى، وأنا أولى الناس بعيسى ابن مريم لأنه لم يكن بيني وبينه نبي وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، فإنه مربوع إلى الحمرة والبياض، سبط كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل...». وهو في «المسند» ٢/٣١٩، و «شرح السنة» (٣٦١٩).

غَيْرَ الإِسْلَـٰمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] عامٌّ في كل زمان، ولٰكِنَّ الشَّرَائِعَ تتنوع، كما قـال تعالى: ﴿لِكُـلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُم شِـرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨].

فَدِينُ الْإِسلام: هو ما شرعه اللَّهُ سبحانه وتعالى لِعباده على ألسِنَةِ رُسُلِه، وأصول هذا الدين وفروعه موروثةٌ عن الرُّسُلِ، وهو ظَاهِرٌ غايةَ الظهور، يُمكِنُ كُلَّ مميز من صغير وكبير، وفصيحٍ وأعجم، وذكيٍّ وبليد أن يَدْخُلَ فيه بأقصرِ زمان، وإنه يقـع الخروجُ منـه بأسـرعَ من ذلك، من إنكارِ كلمة، أو تكذيبٍ، أو معارضة، أو كذبٍ على الله، أو ارتيابٍ في قول الله، أو ردٍّ لما أنزل، أو شكٍّ فيما نفى الله عنه الشَّكَّ، أو غيرِ ذلك مما في معناه.

سهولة تعلم الإسلام

فقد دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ على ظهور دين الْإِسلام، وسهولةِ تعلمه، وأنه يتعلمه الوافِدُ، ثم يُولِّي في وقته. واختلافُ تعليمِ النبـيِّ ﷺ في بعض الألفاظ بحسب مَنْ يتعلَّم، فإن كان بعيدَ الوطن، كضِمَامِ بنِ ثعلبة[١] النجدي[٢]، ووفدِ عبدالقيس[٣]، علَّمهم ما لا يَسَعُهُم جَهْلُه، مع علمه أن دينَـه سينتشر في الآفـاق، ويُرْسِـلُ إليهم من يُفقههم في سائـر ٣٢٩

(١) السعدي، أحد بني سعد بن بكر، أرسله قومه وافداً إلى رسول الله ﷺ سنة تسع، كما جزم به ابن إسحاق وأبو عبيدة، وغيرهما. وانظر خبره في ابن هشام ٢/٥٧٣ ـ ٥٧٥، وابن سعد ١/٢٩٩، وأحمد (٢٣٨٢)، والحاكم ٣/٥٤، وأبـي داود (٤٨٧)، والبخاري (٦٣)، ومسلم (١٢).

(٢) أخـرجه من حـديث طلحـة بن عبيـدالله البخـاري (٤٦) و(١٨٩١) و(٢٦٧٨) و(٦٩٥٦)، ومسلم (١١) ومالك ١/١٧٥: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس. . .

(٣) خبر قدومهم في «الصحيحين»: البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، وأورده الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ٣/٦٠٥ ـ ٦٠٩، وذكر ما فيه من الفوائد.

ما يحتاجون إليه، ومن كان قريبَ الوطن، يُمْكِنُه الإتيانُ كُلَّ وقت، بحيث يَتَعَلَّمُ على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عَرَفَ ما لا بُدَّ منه، أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تَدُلُّ قرينةُ حال السائل، كقوله: «قُلْ آمَنْتُ بالله ثُمَّ اسْتَقِمْ»(١).

وأما مَنْ شرع ديناً لم يأذن به اللَّهُ، فَمَعْلُومٌ أن أُصولَه المستلزمة له لا يجوزُ أن تكونَ منقولةً عن النبيِّ ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازمَ الحق حق.

دين الإسلام بين الغلو والتقصير

وقوله: «بينَ الغلو والتقصير» قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَهْلَ الْكِتَـٰبِ لا تَغْلُوا في دينِكُمْ ولا تَقُولُوا على اللَّهِ إلَّا الحقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يـٰٓأَهْلَ الْكِتَـٰبِ لا تَغْلُوا في دِينِكُم غَيْرَ الحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَٰتِ مَا أَحَلَّ اللَّـهُ لَكُمْ ولا تَعْتَدُوا إنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ المُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُم اللَّهُ حَلَـٰلاً طَيِّباً وَاتَّقُوا الله الَّذِي أَنْتُم بِهِ مُـؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧ ــ ٨٨].

وفي «الصحيحين» عن عَائِشَة رضي الله عنهـا: أنَّ نـاسـاً مِن أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواجَ النبـي ﷺ عن عمله في السِّرِّ؟ فقال بعضُهم: لا آكُلُ اللحمَ، وقال بعضهم: لا أتزوجُ النساءَ، وقال بعضُهم: لا أنامُ على فراش، فبلغ ذلك النبـي ﷺ، فقال: «مَا بَالُ أَقْوامٍ يَقُولُ أَحَدُهُم كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي(٢) أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَآكُلُ اللَّحْمَ،

---

(١) أخرجه أحمد ٤١٣/٣ و٣٨٥/٤، ومسلم (٣٨)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، والطيالسي (١٢٣١)، والدارمي ٢ /٢٩٨، والبغوي (١٦)، والطبراني (٦٣٩٦) و(٦٣٩٧) و(٦٣٩٨)، وابن حبان (٢٥٤٣)، والخطيب ٢ /٣٧٠ و٣٣٤/٩ و٤٥٤ و٧٨/١١. وابن أبي عاصم (٢١).

(٢) في (ب): ولكني.

وَأَتزوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[1].

وفي غير «الصحيحين»: «سألوا عن عبادته في السِّرِّ، فكأنهم تقالُّوها»[2].

وذُكِرَ في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمانَ بنَ مظعون، وعليَّ بن أبـي طالب، وابن مسعود، والمقدادَ بن الأسود، وسالماً مولى أبـي حذيفة ـ رَضِيَ الله عنهم في أصحابه ـ تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا في البيوت، واعْتَزَلُوا النِّسَاءَ، ولَبِسُوا المُسُوحَ، وحَرَّمُوا طيباتِ الطَّعَامِ واللباس، إلا ما يأكل ويَلْبَسُ أَهْلُ السيـاحة من بني إسرائيل، وهمُّوا بالاختصاء، وأجمعُوا لِقيامِ الليل، وصِيـامِ النهار، فنزلت: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّـهُ لَكُم وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ المُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

يقول: لا تسيرُوا بغيرِ سُنَّةِ المسلمين، يُريدُ ما حرَّموا مِن النِّساءِ والطعام واللباس، وما أجمعُوا له مِن قيام الليل وصيامِ النهار، وما همُّوا

---

(١) أخرجه من حديث أنس بن مالك بهذا اللفظ مسلمٌ (١٤٠١)، وأحمد ٣/٢٤١ و ٢٥٩ و ٢٨٥، والنسائي ٦/٦٠، وابن سعد ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، والبيهقي ٧/٧٧، وهو في البخاري (٥٠٦٣)، والبغوي (٩٦) بنحوه. وأخرج البخاري (٦١٠١) و (٧٣٠١)، ومسلم (٢٣٥٦)، وأحمد ٦/٤٥، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١٢/٣٢٠، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٦)، والبغوي (١٠٠) من حديث عائشة قالت: صنع رسول الله ﷺ أمْراً فترخص فيه، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه، فكأنهم كرهوه وتنزهوا عنه، فبلغه ذلك، فقام خطيباً، فقال: «ما بال أقوام بلغهم عني أمر ترخصت فيه فكرهوه وتنزهوا عنه، فوالله لأنا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية».

(٢) أخرجه البيهقي ٧/٧٧ بلفظ: «يسألون عن عبادة النبـي ﷺ، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها»، ولفظ أحمد ٣/٢٥٩: «سألوا عن عبادته في السر» وللبخاري (٥٠٦٣) بلفظ: «فلما أخبروا كأنهم تقالوها»، وتقدم لفظ مسلم: «سألوا عن عمله في السر».

٣٣٠ به من الاختصاء، فنزلت فيهم، فبعث النبيُّ ﷺ إليهم، فقال: «إِنَّ لأَنْفُسِكُم عَلَيْكُم حَقاً، وإِنَّ لأَعْيُنِكُمْ حَقّاً، صُومُوا وَأَفْطِرُوا، وَصَلُّوا ونَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُنَّتَنَا»، فقالوا: اللَّهُمَّ سَلَّمنا واتَّبَعْنَا ما أنزلتَ[1].

وهو بين التشبيه والتعطيل

وقوله: «وبينَ التشبيهِ والتَّعطيلِ» تقدَّم أن الله سبحانه وتعالى يُحِبُّ[2] أن يُوصَفَ بما وصف به نفسَه، وبما وصفه به رسولُه، من غير تشبيهٍ، فلا يُقال: سَمْعٌ كسمعِنَا، ولا بَصَرٌ كبصرنا، ونحوه، وَمِنْ غير تعطيل، فلا يُنْفَى عنه ما وَصَفَ به نفسَه، أو وصفه به أَعْرَفُ الناس به: رَسُولُه ﷺ، فإن ذلك تَعْطِيلٌ، وقد تَقَدَّمَ الكَلاَمُ في هٰذا المعنى.

ونظيرُ هذا القول قولُه فيما تَقَدَّمَ: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زَلَّ ولم يُصِبِ التنزيه». وهذا المعنى مستفاد مِن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البصِيرُ﴾ رد على المُعَطِّلَةِ.

وهو بين الجبر والقدر

وقوله: «وبينَ الجبر والقدر» تَقَدَّم الكلامُ أيضاً على هٰذا المعنى، وأن العَبْدَ غَيْرُ مجبورٍ على أفعاله وأقواله، وأنها [لَيْسَتْ] بمنزلةِ حركات المرتعشِ، وحَرَكَاتِ الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقةً للعبد، بل هي فِعْلُ العبد وكسبه، وخلقُ الله تعالى.

وهو بين الأمن والياس

وقوله: «وبينَ الأمنِ والإِياس» تقدَّم الكلامُ أيضاً على هٰذا المعنى،

---

(١) ذكره الطبري في «تفسيره» برقم (١٢٣٤٨) من طريق القاسم عن الحسين، عن حجاج، عن ابن جريج عن عكرمة، قال ابن كثير بعد أن أورده عن ابن جرير: وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسلة، ولها شاهد في «الصحيحين» من حديث عائشة يريد الحديث الذي ذكره المؤلف قبل هذا. وانظر «الدر المنثور» ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) في (أ): يجب.

وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً مِنْ عَذَابِ ربِّه، راجياً رحمتَه، وأن الخَوْفَ والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

قوله: «فَهٰذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِراً وَبَاطِناً، وَنَحْنُ بُرآءُ إلى اللَّهِ تَعَالى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلى الإِيمَانِ، ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، والمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثل المُشَبِّهَةِ، والمُعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ، وغَيْرِهِم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الجَماعَةَ، وحالَفُوا الضَّلالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُمْ بَراءٌ، وهُمْ عِنْدَنَا ضُلاَّلٌ وَأَرْدِيَاءُ، وباللَّهِ العِصْمَةُ والتَّوفِيقُ».

ش: الإِشارةُ بقوله: «فهذا» إلى كُلِّ ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا.

البراءة من الفرق الضالة

والمشبهة: هم الذين شَبَّهوا الله سبحانه وتعالى بالخلق في صِفَاتِه، وقَوْلُهم عَكْسُ قولِ النصارى، فإنَّ النصارى شَبَّهُوا المخلوق ـ وهو عيسى عليه السلام ـ بالخالِقِ تعالى، وجعلوه إلهاً، وهؤلاء شَبَّهُوا الخالقَ بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

٣٣١

والمعتزلة: هم عمرو بنُ عُبَيْدٍ، وواصلُ بنُ عطاء الغَزَّال[1] وأصحابُهما، سُمُّوا بذلك لمَّا اعتزلوا الجماعة بعد موتِ[2] الحسن

---

(١) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي، مولاهم البصري الغَزَّال، رأس المعتزلة، كان بليغاً، مفوّهاً، صموتاً، توفي سنة (١٣١). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (٢١٠).

(٢) جاء في حاشية (أ) و(ب) ما نصه: صوابه: اعتزلوا مجلس الحسن البصري رحمه الله، لا أنهم اعتزلوا بعد موته؛ كما في الكتاب. وانظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي ص ١١٧ ـ ١١٨، و«الملل والنحل» للشهرستاني ١/ ٦٤، و«التبصير في الدين» =

البصري رحمه الله تعالى، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فَيَقُولُ قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل: إن وَاصِلَ بنَ عطاء هو الذي وضع أُصُولَ مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بنُ عبيد تلميذُ الحسن البصري، فلما كان زمنَ هارون الرشيد، صَنَّفَ لهم أبو الهذيل كتابين، وبيَّنَ مذهبَهم، وبنى مذهبَهم على الأُصُولِ الخمسة، التي سَمَّوْهَا: العَدْلَ، والتَّوْحِيدَ، وإنفاذَ الوعيد، والمَنْزِلَةَ بين المنزلتين، والأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحَقَّ بالباطل، إذْ شأنُ البِدَعِ هذا، اشتمالُها على حَقٍّ وباطل.

أصول المعتزلة الخمسة

وهم مشبِّهَةُ الأفعال، لأنهم قاسُوا أفعالَ الله تعالى على أفعالِ عباده، وجعلوا ما يَحْسُنُ مِنَ العبادِ يَحْسُنُ منه، وما يَقْبُحُ من العباد يَقْبُحُ منه! وقالُوا: يجب عليه أن يَفْعَلَ كذا، ولا يجوز له أن يَفْعَلَ كذا، بمقتضى ذلك القياسِ الفاسد!! فإنَّ السيد مِن بني آدم لو رأى عَبِيدَه تزني بإمائه ولا يَمْنَعُهُمْ من ذلك، لعُدَّ إما مستحسناً للقبيح، وإما عاجزاً، فكيف يَصِحُّ قِيَاسُ أفعاله سبحانه وتعالى على أفعالِ عباده؟! والكلامُ على هذا المعنى مبسوط في موضعه.

فأما العَدْلُ: فستروا تحتَه نفيَ القَدَرِ، وقالُوا: إن اللّـه لا يَخْلُق الشرَّ، ولا يقضي به، إذ لو خلقه، ثم يعذِّبُهُمْ عليه يكون ذلك جوراً!! واللّـه تعالـى عادِلٌ لا يَجُورُ، ويلزمهم على هٰذا الأصلِ الفاسد أن اللّـه تعالى يكون في ملكه ما لا يُرِيدُه، فيُـرِيدُ الشيءَ ولا يكـون، ولازمه وصفـه بالعجزِ! تعالى اللّـه عن ذلك.

= للإسفراييني ص ٤٠ ـ ٤١، و«مفتاح السعادة» ٢/٣٢ لطاش كبري زاده، و«وفيات الأعيان» ٤/٨٥، و«الرد على أهل الأهواء والبدع» ص ٤٠ ـ ٤١ لأبي الحسن الطرائفي الملطي الشافعي المتوفى سنة ٣٣٧.

وأما التَّوْحِيدُ، فستروا تَحْتَهُ القَوْلَ بخلق القرآن، إذ لو كان غَيْر مخلوقٍ، لزم تعدُّدُ القدماء!! ويلزمهم على هٰذا القولِ الفَاسِدِ أنْ عِلْمَه وقُدْرَتَه وسائِرَ صفاته مخلوقةٌ، أو التناقض!.

وأما الوَعِيدُ: فقالوا: إذا أَوْعَدَ بَعْضَ عبيدِه وعيداً، فلا[1] يجوزُ أن لا يُعذبهم ويُخلِفَ وَعِيدَه، لأنه لا يُخلِفُ الميعاد، فلا يعفو عمن يَشَاءُ، ولا يَغْفِرُ لمن يُرِيدُ عندهم!!

وأما المنزلةُ بَيْنَ المنزلتين: فعندهم أن مَنِ ارتكب كَبِيرةً يَخْرُجُ من الإيمانِ، ولا يَدْخُلُ في الكفر!!

وأما الأَمْرُ بالمعروف، وهو أنَّهم قالوا: علينا أن نأمُرَ غَيْرَنا بما أمرنا به، وأن نُلْزِمَهُ بما يلزمنا، وذلك هُوَ الأَمْرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر، وضمنوه أنه يَجُوزُ الخروجُ على الأئمةِ بالقِتَالِ إذا جَارُوا!! وقد تقدم جوابُ هٰذه الشُّبَهِ الخمسِ في مواضعها.

٣٣٢

وعندهم أن التَّوْحِيدَ والعَدْلَ من الأُصُولِ العقلية التي لا يُعْلَمُ صِحَّةُ السمع إلَّا بعدَها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلةٍ سمعيةٍ، إنما يذكرونها للاعتضادِ بها، لا للاعتمادِ عليها، فهم يقولون: لا تَثْبُتُ هٰذه بالسمع، بل العِلْمُ بها مُتَقَدِّمٌ على العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يَذْكُرُهَا في الأصولِ، إذ لا فَائِدَةَ فيها عندهم، ومنهم مَنْ يَذْكُرُهَا لِيُبين موافقة السمعِ للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقُرآنُ والحديثُ فيه عندهم بمنزلة الشهودِ الزائِدَيْنِ على النصاب! والمدد اللَّاحِقُ بعسكر مستغن عنهم! وبمنزلة من يَتَّبِعُ هواه، واتفق أن الشرعَ

(١) في الأصول: لا.

ما يهواه!! كما قال عُمَرُ بنُ عبدالعزيز: لا تكن ممن يتبع الحقَّ إذا وافق هواه، ويُخالِفُه إذا خالف هواه، فإذاً أنت لا تُثَابُ على ما وافقته من الحق، وتُعَاقَبُ على ما تركته منه، لأنك إنما اتبعت هواك في المَوْضِعَيْنِ. وكما أنَّ الأعمالَ بالنياتِ، وإنما لِكُلِّ امرىءٍ ما نوى، والعَمَلُ يتبع قَصْدَ صاحبه وإرادته، فالاعتقادُ القوي يتبع أيضاً عِلْمَ ذلك وتصديقه، فإن كان ذلك تابعاً للإيمان، كان مِن الإيمان، كما أن العَمَلَ الصالح إذا كان عن نِيَّةٍ صالحة، كان صالحاً، وإلا فلا؛ فَقَوْلُ أهلِ الإيمان التابع لغير الإيمان، كَعَمَلِ أهلِ الصلاح التابع لِغَيْرِ قصدِ أهل الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفِيهِمْ مَنْ ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحياة الدنيا وهم يَحْسَبُونَ أنهم يُحْسِنُونَ صنعاً.

الجهمية وأصل مذهبهم

والجهمية: هم المنتسبون إلى جَهْمِ بنِ صفوان الترمذي وهو الذي أظهر نفيَ الصفاتِ والتعطيلِ، وهو أخذ ذلك عن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، الذي ضحى به خَالِدُ بنُ عبداللّه القَسْريُّ بواسطَ، فإنه خطب الناسَ في يوم عيدِ الأضحى، وقال: أيُّها النَّاسُ، ضَحُّوا، تقبَّلَ اللّه ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجَعْدِ[1] بنِ درهم، فإنه زعم أنَّ الله لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلاً ولم يُكَلِّمْ موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجَعْدُ عُلُوّاً كبيراً! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعدَ استفتاءِ عُلَمَاءِ زمانه، وهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ[2] رحمهم اللّه تعالى.

وكان جَهْمُ بَعْدَه بخراسان، فأظهر مَقَالَتَه هناك، وتبعه عَلَيْهَا نَاسٌ،

---

(١) في (أ) و (ب) و (ج): على الجعد.

(٢) في هامش (أ) و(ب): وكانوا من كبار التابعين. وقد تقدم ذكر هذه الحادثة، والتعليق عليها ص ٣٩٥ ت (٣).

بَعْدَ أن ترك الصَّلاةَ أربعينَ يوماً شَكّاً في ربِّه! وكان ذلك لمناظرته قوماً مِنَ المشركين، يقال لهم السُّمَنِيَّة[1]، من فلاسِفَةِ الهند، الذين يُنْكِرُونَ من العلم ما سوى الحِسِّيَّات، قالوا له: هذا رَبُّكَ الذي تَعْبُدُهُ، هل يُرى أو يُشَمُّ أو يُذاق أو يُلْمَسُ؟ فقال: لا، فقالوا: هو مَعْدُومٌ!! فَبَقِيَ أربعين يوماً لا يعبد شيئاً، ثم لما خلا قَلْبُه مِن معبود يألَهُهُ، نَقَشَ الشيطانُ اعتقاداً نَحَتَه فِكْرُه، فقال: إنه الوُجُود المطلق!! ونفى جَمِيع الصفاتِ، واتَّصَلَ بالجعد[2]. ٣٣٣

وقد قيل: إن الجعد[3] كان قد اتَّصَلَ بالصابئة الفلاسفةِ من أهل حَرَّانَ، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عَنْ بَعْضِ اليَهُودِ المُحَرِّفين لدينهم، المتصلين بلبيد بنِ الأعصمِ الساحر الذي سَحَرَ النبيَّ ﷺ، فَقُتِلَ جَهْمٌ بخراسان، قَتَلَهُ سَلْمُ بنُ أحْوز[4]، ولكن كانت قد فَشَتْ مقالتُه في الناس، وتقلَّدها بَعْدَه المعتزلةُ. ولكن كان الجهمُ أَدْخَلَ في التعطيل منهم، لأنه يُنْكِرُ الأسماءَ حقيقة، وهم لا يُنكرون الأسماءَ بل الصفاتِ.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان: وممن قال إنَّهم ليسوا مِنَ الثنتين وسبعين فِرْقَةً عبدُاللّهِ بنُ المبارك، ويوسف بن أسباط[5].

---

(١) بضم السين المهملة، وفتح الميم: قوم في الهند دهريون، يجحدون الإله.

(٢) في (ب): بجعد، وانظر الخبر في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ٢٢ ـ ٢٣ للقاسمي، فقد نقله بأطول مما هنا، وليس فيه أنه بقي أربعين يوماً لا يعبد شيئاً.

(٣) في (ب): جعداً.

(٤) في هامش (أ) و(ب): وكان ذلك في زمن صغار التابعين. وقد أرخ الطبري قتله سنة ١٢٨هـ، وانظر سبب قتله في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ١٤ ـ ١٨.

(٥) الزاهد، من سادات المشايخ، له مواعظ وحِكَم. مترجم في «السير» ٩/ (٥٠).

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنةِ الإمام أحمدَ ابنِ حنبلٍ وغيره من علماء السنة، فإنَّه من إمارة المأمون قَوُوا وكَثُرُوا، فإنَّهُ كان قد أقام بخُرَاسَانَ مدةً، واجتمع بهم ثم كَتَبَ بالمحنة مِن طَرَسُوس سَنَةَ ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، ورَدُّوا الإمَامَ أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سَنَةِ عشرين، وفيها كانت مِحْنَتُـه مع المعتصمِ ومنـاظرتُـه لَهُمْ بالكلام، فلما رَدَّ عليهم ما احتجُّوا به عليه، وبَيَّنَ أنه لا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك، وأن طلبَهم من النَّاس أن يُوافقُـوهُم وامتحانهم إياهم، جَهْلٌ وظُلْمٌ، وأراد المُعْتَصِمُ إطلاقَه، أشار عليه من أشار بأن المصلحةَ ضَرْبُه، لئلا تَنْكَسِرُ حُرْمَةُ الخلافة مرةً بعدَ مرةٍ! فلما ضربوه، قامت الشَّنَاعَةُ في العامة، وخافوا فأطلقوه، وقِصَّتُه مذكورة في كتب التاريخ[1].

ومما انفرد بـه جهمٌ: أن الجنة والنـار تفنيانِ، وأنَّ الإيمـانَ هو المعرفةُ فقط، والكفر هو الجهلُ فقط، وأنه لا فِعْلَ لأحدٍ في الحقيقة إلا للّـه وَحْدَهُ، وأن الناسَ إنما تُنْسَبُ إليهم أفعالُهم على سبيلِ المجاز، كما يقال: تحركت الشَّجَرَةُ، ودار الفَلَكُ، وزالتِ الشمسُ! ولقد أحسن القائل:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً ... إلى النَّارِ وَاشتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمِ

وقد نُقِلَ أن أبا حنيفة رحمه اللّـه، سئل عن الكلامِ في الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن اللّـه عمرو بنَ عُبَيْدٍ، هو فَتَحَ على الناس الكَلامَ في هذا[2].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/٢٣٢.

(٢) انظر آراء جهم الكلامية في «مقالات الإسلاميين» ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ وص ١٣٢ و ١٤١ و ١٥٢ و ٤٧٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٦٤ و ٤٧٤ و ٥٤٢ و ١٨١ و ٥١٨ و ٢١٢ و ٤٩٤ و ٦٣٦ و ٥٨٩.

الجبرية وأصل قولهم

والجبرية: أصلُ قولهم مِن الجهم[1] بنِ صَفْوان، كما تَقَدَّمَ، وأن فِعْلَ العبد بمنزلة طُوله ولونه، وهُمْ عَكْسُ القَدَرية نفاة القدر، فإنَّ القدرية إنما نُسِبُوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سُمِّيَتِ المرجئة لنفيهم الإرجاءَ، وأنه لا أَحَدَ مُرْجَأٌ لأمر اللّـه إما يُعَذِّبُهُمْ وإما يَتُوبُ عليهم. وقد تُسَمَّى الجبريةُ «قدريةً» لأنهم غَلَوْا في إثباتِ القَدَرِ، كما يُسمى الذين لا يجزمون بشيء مِنَ الوعدِ والوعيد، بل يَغْلُونَ في إرجاء كل أمرٍ حتى الأنواع، فلا يجزمون بثوابِ مَنْ تابَ، كما لا يُجزم بعقوبةِ من لم يَتُبْ، وكما لا يُجْزَمُ لِمُعَيَّن. وكانت المرجئة الأولى يُرْجِئُونَ عُثْمَانَ وعلياً، ولا يَشْهَدُونَ بإيمانٍ ولا كُفْرٍ!!

٣٣٤

وقد ورد في ذَمِّ القدرية أحاديثُ في «السنن»: منها ما روى أبو داود في «سننه»، من حديثِ عبدالعزيز بن أبـي حازم، عن أبيهِ، عن ابنِ عمر، عن النبـي ﷺ، قال: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هٰذِهِ الْأُمَّة، إنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإنْ مَاتُوا فَـلاَ تَشْهَدُوهُم»[2]. ورُوِيَ في ذَمِّ القـدرية أَحَادِيثُ أُخَرُ كثيرةٌ، تَكَلَّم أهلُ الحديث في صحة رفعها، والصحيحُ أنها موقوفة، بخلاف الأحاديثِ الواردة في ذَمِّ الخـوارجِ، فإنَّ فيهم في «الصحيح» وَحْدَه عَشْرَةَ أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائِرَها. ولكن مشابهتهم للمجُوسِ ظاهِرَة، بل قَوْلُهُمْ أردأُ من قول المجوس، فإن المَجُوسَ اعتقدوا وجـودَ خالقَيْن، والقـدرية اعتقـدوا خالقِينَ!!

وهذه البدع المتقابلة حدثت مِنَ الفتن المفرِّقة بين الأمة، كما ذكر

---

(١) في (ب): جهم.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٥٦.

البخاري في «صحيحه»، عن سعيد بن المسيب[1]، قال: وقعت الفتنةُ الأُولى، يعني مقتلَ عثمان[2]، فلم تُبْقِ مِنْ أصحاب بدرٍ أحداً، ثم وقعت الفتنةُ [يعني الحرة][3] فلم تُبْقِ من أصحاب الحُديبية أحداً، ثم وقعت الثالثةُ، فلم ترتفع[4] وللناس طَبَاخ[5]، أي: عقل وقوة.

---

(١) هو الإمام العلم أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه المتوفى سنة ٩٤ هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٨٨).

(٢) في هامش (أ) و(ب): وكان مقتل عثمان رضيَ الله عنه سنة خمس وثلاثين.

(٣) زيادة من البخاري، وفي هامش (أ) و(ب) تعليقاً على قوله: «والمرجئة» في الفتنة الثانية» ما نصه: وهي الحرة، وكانت سنة ثلاث وستين.

(٤) في هامش (أ) و(ب): قالوا: صوابه: ولو قد وقعت الفتنة الثالثة لم ترتفع إلى آخره. وقد علق الحافظ في «الفتح» على قوله: «ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع» فقال: كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة: «ولو قد وقعت الثالثة» ورجحها الدمياطي بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر، لأن الذي يظهر أن يحيى بن سعيد أراد بالفتنة التي وقعت بالمدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية، واستمرت أكثر من عشرين سنة. وذكر ابن التين أن مالكاً روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «لم تُتْرَكْ الصلاةُ في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة» قال مالك: ونسيت الثالثة. قال ابن عبدالحكم: هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي. قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومئة، وكان ذلك قبل موت يحيىٰ بن سعيد بمدة. ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» بإسناد صحيح إليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر، وقال في آخره: «وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ». وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ: «ولو وقعت» وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب. ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد، قال هذا أولاً ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة، وهو حيٌّ، فقال ما نقله عنه الليث بن سعد.

(٥) أورده البخاري بإثر حديث (٤٠٢٤)، فقال: وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. . . قال الحافظ: لم يقع لي هذا الأثر من طريق الليث، وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري نحوه.

فالخوارجُ[1] والشيعة حَدَثُوا في الفتنة الأولى، والقدريةُ والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهميَّةُ ونحوهم بعدَ الفتنة الثالثة، فصار هؤلاء الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم وكانوا شِيَعاً يُقابِلُونَ البِدْعَةَ بالبدعة، أولئك غَلَوْا في عليّ، وأولئك كفَّروه! وأولئك غَلَوْا في الوَعِيدِ، حتى خَلَّدوا بَعْضَ المؤمنين، وأولئك غَلَوْا في الوعد، حَتَّى نَفَوْا بَعْضَ الوعيد أَعْنِي المُرْجِئَةِ! وأولئِكَ غَلَوْا في التنزيهِ حتى نَفَوْا الصِّفَاتِ، وهٰؤلاءغلوا في الإثباتِ، حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدِعُونَ من الدلائل والمسائِل ما ليس بمشروعٍ، ويُعْرِضُونَ عن الأمرِ المشروع، وفيهم مَنِ استعانَ على ذلك بشيء مِن كُتُبِ الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم، فصار عندهم مِنْ ضلالتهم ما أدخلوه في مسائِلهم ودلائلهم، وغَيَّرُوه في اللفظ تارةً، وفي المعنى أخرى، فَلبسوا الحقَّ بالبَاطِلِ، وكَتَمُوا حقّاً جاء به نبيُّهم، فَتفرَّقُوا واختلفوا، وتكلَّموا حينئذ في الجسم والعَرَضِ والتجسيم، نفياً وإثباتاً. ٣٣٥

سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه

وسببُ ضلالِ هذه الفرق وأمثالهم، عُدولُهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا اللّـه باتباعه، فقال تعالى: ﴿وأنَّ هٰذا صِرٰطِي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إلى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

فوحَّد لَفْظَ: «صراطه» و«سبيله»، وجمع: «السبل» المخالفة له.

وقال ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللّـه عنه: خطَّ لنا رَسُولُ اللّـه ﷺ خطّاً،

---

(١) في (ب): والخوارج.

وقال: «هٰذا[1] سَبِيلُ اللّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خطوطاً عَنْ يمينه وعن يساره، وقال: «هٰذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ شَيْطانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثمَّ قَرأ: ﴿وأَنَّ هٰذا صِرٰطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذٰلِكُم وَصَّـٰكُمْ بِهِ لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾ » [الأنعام:١٥٣][2].

ومن ها هنا يُعلم أن اضطرارَ العَبْدِ إلى سؤال هدايةِ الصِّـرَاطِ المستقيم فوقَ كُلِّ ضرورة، ولهذا شرع اللّـه تعالى في الصَّلاةِ قراءةَ أُمِّ القرآن في كُلِّ ركعة، إما فرضاً أو إيجاباً، على حَسَبِ اختلافِ العلماء في ذلك، لاحتياجِ العبدِ إلى هٰذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرفِ المطالِبِ وأجلِّها. فقد أمرنا اللّـه تعالى أن نَقُولَ: ﴿اهْدِنَا الصِّـرٰطَ المُسْتَقِيـمَ * صِـرٰطَ الَّـذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْـرِ المَغْضُـوبِ عَلَيْهِمْ ولاَ الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٦ ــ ٧]. وقد ثبت عَنِ النبـي ﷺ أنـه قال: «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنَّصَارى ضَالُّونَ»[3].

وثبت في «الصحيح» عن النبـي ﷺ أنه قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْو القُذَّة بالقُذَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُموه»، قالوا: يا رسول اللّـه: اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَن؟!»[4].

---

(١) في (ب): هذه.

(٢) أخرجه الدارمي ٦٧/١، وأحمد ٤٣٥/١ و ٤٦٥، والطبري (١٤١٦٨) وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣١٨/٢، وأقره الذهبي.

(٣) قطعة من حديث مطول أخرجه الترمذي (٢٩٥٤) و(٢٩٥٥)، وأحمد ٣٧٨/٤، والطيالسي (١٠٤٠) من حديث عدي بن حاتم وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٧١٥) و(٢٢٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٥٦) و(٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩)، وأحمد ٨٤/٣ و ٨٩ و ٩٤، والطيالسي (٢١٧٨)،وابن أبي عاصم (٧٤)، والبغوي (٤١٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى =

قال طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ: من انحرف مِنَ العُلماء، ففيه شَبَهٌ مِن اليهود، ومن انحرف من العُبَّادِ، ففيه شَبَهٌ مِن النصارى. فلهذا تَجِدُ أَكْثَرَ المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شَبَهٌ من اليهود، حتى إنَّ علماء اليهود يقرؤون كُتُبَ شيوخ المعتزلة، ويستحسِنُونَ طريقتهم، وكذا شُيُوخُ المعتزلة يميلون إلى اليهودِ، ويُرَجِّحُونَهُم على النصارى، وأَكْثَرُ المنحرفين من العُبَّادِ، مِن المتصوفة ونحوهم فيهم شَبَهٌ من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوعٍ مِن الرهبانية والحلولِ والاتحادِ ونحو ذلك. وشيوخُ هؤلاء يذمون الكَلَامَ وأهلَه، وشيوخ أولئك يعيبون طريقةَ هؤلاء، ويُصنِّفون في ذَمِّ السماع والوَجْدِ وكثير من الزُّهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء[1].

لفرق الضلال طريقتان في الوحي

ولِفِرَقِ الضُّلَّال في الوحي طريقتان[2]: طريقةُ التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل، فهم نوعان: أهلُ الوهم والتخييل، وأهلُ التحريف والتأويل.

فأهلُ[3] الوهمِ والتخييل: هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن ٣٣٦

= لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم..» وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٤)، وأحمد ٣٢٧/٢ و٤٥٠ و٥١١ و٥٢٧، وابن أبي عاصم (٧٢)، والحاكم ٣٧/١، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة بلفظ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم باعاً بباع وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه...» وأخرجه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع...» وأخرجه أحمد ١٢٥/٤ من حديث شداد بن أوس بلفظ: «ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلقوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة».

(١) انظر «بدائع الفوائد» ٣٢/٢.

(٢) في الأصول: طريقان.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٨/١ ـ ٩.

اللَّـه واليوم الآخر والجنة والنار بأمورٍ غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيَّلُونَ به ويتوهَّمون به أنَّ اللَّـه شيء عظيمٌ كَبِيرٌ، وأن الأبدان تُعَادُ، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأَمْرُ لَيْسَ كذلك، لأنَّ مصلحةَ الجمهور في ذلك، وإن كان كذباً، فهو كَذِبٌ لمصلحة الجمهورِ!! وقد وضع ابنُ سينا وأمثالُـه قانُـونَهم على هٰذا الأصل.

وأما أَهْلُ التحريفِ والتأويل[1]: فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يَقْصِدوا بهٰذه الأقوال[2] ما هُوَ الحقُّ في نفس الأمر، وإن الحق في نفسِ الأمر هُوَ ما عَلِمْنَاهُ بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هٰذه الأقوال إلى ما يُوافِقُ رأيهم بأنواعِ التـأويلات!! ولهـذا كان أكثـرُهم لا يجزمـون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يُرادَ كذا، وغاية ما معهم إمكانُ احتمالِ اللفظ.

وأما أهلُ التجهيلِ والتضليلِ، الذين حَقِيقَةُ قولهم: إن الأنبياءَ وأتباعَ الأنبياء جاهلون ضَالُّون، لا يَعْرِفُونَ ما أراد اللَّـهُ بما وَصَفَ به نَفْسَه من الآياتِ وأقوالِ الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يَكُونَ لِلنَّصِّ تأويـلٌ لا يعلمه إلا اللَّـهُ، لا يعلمه جبريلُ ولا محمدٌ ولا غيرُه من الأنبياء، فضلاً عن الصحـابة والتـابعين لهم بإحسـانٍ، وأن محمداً ﷺ كـان يقرأ: ﴿الرَّحمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُد لِمَا خَلَقْتُ بِيَـدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٢ ـ ٢٠.

(٢) في (أ): «إلا ما» بزيادة إلا، ولم ترد في (ب) وقد اختـلفت أصول تعارض العقل والنقل بعضها أثبتها، وبعضها الآخر حذفها، ويغلب على الظن أن حذفها أولى.

وهو لا يَعْرِفُ معانيَ هٰذه الآيات! بل معناها الذي دَلَّتْ عليه لا يَعْرِفُهُ إلا اللَّـه تعالى!! ويظنون أن هٰذه طريقة السلف!!

ثم منهم مَنْ يقولُ: إن المرادَ بها خِلافُ مدلولِها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحدٌ! كما لا يُعْلَمُ وَقْتُ الساعة. ومنهم منْ يقولُ: بل تُجْرَى على ظاهرها وتُحْمَلُ على ظَاهِرِها!! ومع هٰذا، فلا يعلمُ تأويلها إلا اللَّـهُ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يُخالِفُ ظَاهِرَها، وقالوا مع هٰذا: إنها تحمل على ظاهرها وهؤلاء مشتركون في القَوْلِ بأنَّ الرسولَ لم يُبَيِّنِ المُرَادَ بالنصوصِ التي يجعلونها مُشْكِلةً أو متشابِهَةً، ولهٰذا يَجْعَلُ كلُّ فريقٍ المشكل مِن نصوصه غيرَ ما يَجْعَلُهُ الفَرِيقُ الآخرُ مشكلاً.

ثم منهم من يَقُولُ: لم يَعْلَمْ معانيها أيضاً! ومنهم من يقولُ: عَلِمَهَا ولم يُبَيِّنْهَا، بل أحالَ في بيانها على الأدِلَّةِ العقلية، وعلى مَنْ يجتهد في العلم بتأويلِ تلك النصوصِ!! فهم مشتركون في أن الرَّسُولَ لم يَعْلَمْ أو لم يُعلِّم، بل نحن عرفنا الحَقَّ بعقولنا، ثم اجتهدنا في حَمْلِ كلام الرسول على ما يُوَافِقُ مَعْقُولَنَا، وأن الأنبياءَ وأتباعهم لا يَعْرِفُونَ العقلياتِ!! ولا يَفْهَمُونَ السمعياتِ!! وكُلُّ ذلك ضَلالٌ وتضليلٌ عن سواء السبيل. ٣٣٧

نسأل اللَّـه السلامةَ والعافيةَ، من هٰذه الأقوالِ الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد للَّـه رب العالمين



الفهـــارس

(١) فهرس الآيات القرآنية.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

(٣) فهرس الشعر.

(٤) فهرس الأعلام.

(٥) فهرس الملل والنحل.

(٦) فهرس الأماكن.

(٧) فهرس الكتب.

(٨) فهرس الموضوعات.

(١)

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

ملاحظة: الرقم الأول الذي هو بين قوسين للآية، والرقم الثاني هو للصفحة الموجودة فيها.

و ٣٦٩ و ٣٨٢ ـ (٢٥٧)/٥٠٥ ـ (٢٦٠)/٤٦٨ و ٥٩٠ ـ (٢٧١)/٤٥٢ و ٤٩٣ ـ
(٢٨٤)/١١٧ ـ (٢٨٥)/٤٠١ و ٤٠٩ ـ (٢٨٦)/٦٣٣ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٦٤ و ٦٦٩.

سورة آل عمران

(١)/٨٩ و ٢٠٥ و ٤٢٥ ـ (٢)/٨٩ و ٢٠٥ و ٤٢٥ ـ (٣)/٨٩ و ٢٠٥ ـ
(٧)/٢٥٤ و ٢٥٥ ـ (١٨)/٤٠٩ ـ (١٩)/٧٧٨ و ٧٨٦ ـ (٢٠)/١٦٩ ـ
(٢٨)/٢٦٥ ـ (٣١)/١٥٨ و ٢٤٢ و ٤٩٥ و ٥٤٤ و ٧٤٢ ـ (٣٣)/٣٩٩ و ٤١٩ ـ
(٥٥)/٣٨١ ـ (٦١)/٧٢٦ ـ (٦٤)/٤٢ و ١٥٦ و ٥١٢ ـ (٧٦)/١٦٥ ـ
(٧٧)/١٧٨ ـ (٨٥)/٤٩٠ و ٧٨٧ ـ (٩٧)/٣٧٢ ـ (١٠٣)/٧٧٥ ـ (١٠٤)/٧٧٥ ـ
(١٠٥)/٥٤٤ و ٧٧٥ ـ (١٢٠)/٣٠١ ـ (١٣١)/٦١٥ ـ (١٣٣)/٦١٥ ـ
(١٣٤)/١٦٥ ـ (١٣٨)/٤٨ ـ (٣٩)/١٤٩ ـ (١٤٥)/١٢٧ ـ (١٥٤)/٣٠١ ـ
(١٦٥)/٥٤٣ ـ (١٦٧)/٤٧٩ ـ (١٦٩)/٥٨٦ ـ (١٧٣)/٤٧٩ ـ (١٧٥)/٤٤٨ ـ
(١٨٣)/٤٩ ـ (١٨٤)/٥٠ ـ (١٨٥)/٦١٩.

سورة النساء

(١٨)/٤٤ ـ (١٩)/٤٤ ـ (٢٣)/٦٥٨ ـ (٢٥)/٦٣٤ ـ (٢٦)/٨٠ ـ
(٢٧)/٨٠ ـ (٢٨)/٨٠ و ٦٥٦ ـ (٣١)/٥٢٦ ـ (٤٠)/٤٥٤ ـ
(٤٨)/٤٥٠ و ٤٥٥ و ٥٢٤ ـ (٥١)/٧٦٢ ـ (٥٨)/٦٥٧ ـ (٥٩)/٢٥٣ و ٥٤٠
و ٥٤٢ ـ (٦٤)/٧٤٢ ـ (٦٥)/٢٤٢ و ٥١٣ و ٧٤٢ ـ (٦٦)/٧٥١ ـ
(٦٧)/٧٥١ ـ (٦٩)/٢٠ و ٣٦١ ـ (٧٨)/٥١٥ و ٥١٧ ـ (٧٩)/١٦٩ و ٥١٥
و ٥١٦ و ٥٤٣ ـ (٨٠)/٢٤٢ ـ (٨٢)/٤٢٥ ـ (٨٧)/٢٠٥ ـ (٩٣)/٦٨٤ ـ
(١١٥)/٥٤٤ ـ (١١٦)/٤٥٠ و ٤٥٥ و ٥٢٤ ـ (١٢٣)/٤٥٤ ـ (١٢٥)/٣٩٤ ـ
(١٢٦)/٣٧٤ ـ (١٣٥)/٣١٥ ـ (١٣٦)/٤٠١ ـ (١٥٠)/٥٢٣ ـ (١٥١)/٥٢٣ ـ
(١٥٨)/٣٨١ ـ (١٦٣)/٢٢٦ ـ (١٦٤)/١٧٦ و ٣٩٤ و ٤٢٣ ـ (١٦٥)/٣١٢ ـ
(١٦٦)/٥٨ ـ (١٧١)/٥٦ و ٦٩٧ و ٧٨٨ ـ (١٧٢)/٤٢٠

سورة المائدة

(١)/٦٥٨ ـ (٣)/٤٩ و ٤١١ و ٧٨٦ ـ (٥)/٤٩٠ ـ (٦)/٨٠ ـ (٨)/٤٤٥ ـ
(١٥)/٢٣٢ ـ (٢٦)/٦٥٨ ـ (٣٧)/٦٢٩ ـ (٤٤)/٣٤٩ و ٤٣٩ و ٤٤٨ و ٦٩٨ ـ

(٤٥)/٦٥٧ ـ (٤٨)/٤٨٥ و ٧٨٧ ـ (٥٥)/٥٠٦ ـ (٥٦)/٥٠٦ ـ (٦٠)/٦٨٤ ـ (٧٧)/٥٦ ـ (٧٩)/٧٦٣ ـ (٨١)/٤٨٣ ـ (٨٧)/٧٨٨ و ٧٨٥ ـ (٨٨)/٧٨٨ ـ (٨٩)/٤٥٢ و٤٩٣ ـ (٩٢)/٤٨ و٤٨٤ ـ (٩٣)/٤٤٧ ـ (١١٦)/٢٦٥ ـ (١١٩)/٦٨٤.

سورة الأنعام

(١)/١٨٢ و ٤٨٤ ـ (٨٠)/٢٢٠ ـ (١٤)/٩٢ ـ (١٥)/٦٢٨ ـ (١٨)/٣٧٥ و٣٨١ ـ (١٩)/٣٧ و١٦٩ ـ (٢٨)/١٣٢ ـ (٣٩)/١٣٣ و١٣٨ و٣٢٤ ـ (٤٤)/٦٤٨ ـ (٥٠)/٤١٨ و٤٢١ و٧٤٦ ـ (٥٣)/٦٣٢ ـ (٥٤)/٢٦٥ ـ (٥٩)/١٢٥ ـ (٦٠)/١٢٥ و٥٦٦ ـ (٦١)/٣٧٥ و٣٨١ و٥٦٢ ـ (٦٥)/٧٧٦ ـ (٧٦)/٧٦٥ ـ (٨٢)/٧٦٥ ـ (٩٠)/٥٤ ـ (٩١)/١٥٥ ـ (٩٣)/٥٦٥ ـ (٩٥)/٥٨ ـ (٩٩)/٢٠٩ ـ (١٠٣)/٦٨ و٢١٢ و٢١٥ و٢٢٥ ـ (١١٠)/٣٩٤ ـ (١١١)/١٣٣ ـ (١١٢)/١٣٣ و٢٥١ ـ (١١٤)/١٩٦ ـ (١١٥)/٧٥٠ ـ (١٢٢)/٣٦٠ ـ (١٢٤)/٦٣٢ و٧٤٢ و٧٤٥ ـ (١٢٥)/٨٠ و١٣٣ و٣٢٤ و٦٣٦ ـ (١٢٨)/٦٢٦ و٧٦٦ ـ (١٢٩)/٥٤٣ ـ (١٣٠)/١٦٨ ـ (١٤٨)/١٣٤ و١٣٥ ـ (١٥٢)/٦٥٣ ـ (١٥٣)/٥٤٤ و٧٩٩ و٨٠٠ ـ (١٥٨)/٧٥٧ ـ (١٥٩)/٥٤٥ و٧٧٥ ـ (١٦٠)/٦٠٠

سورة الأعراف

(١)/٢٠٥ ـ (٢)/٢٠٥ ـ (١٢)/٢٤٢ ـ (١٧)/٣٧٩ ـ (٢٠)/٤١٨ ـ (٢٣)/١٦٢ ـ (٢٤)/٥٩٠ ـ (٢٥)/٥٩٠ ـ (٣٣)/٢٣٠ ـ (٤٠)/٥٧٥ و٦٢٩ ـ (٤٢)/٦٥٣ ـ (٥٣)/ ٢٥٣ و٣٧٢ ـ (٥٤)/٩٦ و١٢١ و٣٦٤ ـ (٥٥)/٢٩٦ ـ (٥٩)/٢١ ـ (٦٥)/٢١ ـ (٧٣)/٢١ ـ (٨٥)/٢١ ـ (١٢٦)/٥٢٩ ـ (١٣٧)/٦٥٨ ـ (١٤٢)/٧٣٤ ـ (١٤٣)/١٧٧ و١٨٧ و١٨١ و٢١٢ و٢١٣ و٢٢٠ ـ (١٤٨)/١٧٥ ـ (١٥٦)/١٩٣ و٥٩١ و٦٢٨ ـ (١٥٨)/١٦٩ ـ (١٧٢)/٣٠٣ و٣١٢ ـ (١٧٣)/٣١٣ ـ (١٧٤)/٣١٤ ـ (١٧٩)/٦٣٠ ـ (١٨٥)/٢٠٩ ـ (١٩١)/٤١ ـ (٢٠١)/٤٦٨ ـ (٢٠٢)/٤٦٩ ـ (٢٠٤)/١٩٢ ـ (٢٠٦)/٣٨٣ و ٤١٠

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرّعد

(١١)/٥٥٧ و ٥٥٩ و ٥٦٠ ـ (١٦)/١٤٢ و ١٧٨ و ١٨١ و ٦٤٣ ـ (٣٥)/٦٢٣ ـ
(٣٨)/١٣١ و ١٣٢ ـ (٣٩)/١٣١ و ١٣٢ و ٣٥٢

سورة إبراهيم

(٤)/٢٣٢ ـ (١٠)/٢٦ و ٣٣ و ٣١٤ ـ (٤١)/٥٩٠ ـ (٤٨)/٦٠١

سورة الحجر

(١)/٤٨ ـ (٢٩)/٥٦٢ و ٥٦٣ ـ (٣٦)/٤٦١ و ٥٢٨ ـ (٣٩)/١٣٤ و ٤٦١ ـ
(٤١)/٦٤٥ ـ (٤٢)/٦٤٥ ـ (٤٨)/٦٢٣ و ٦٢٩ ـ (٧٠)/٤١٩ ـ (٩١)/١٨٢
و ٢٦٦

سورة النَّحل

(٥)/٤٠٧ ـ (١٧)/٤١ و ١١٠ ـ (٣٥)/١٣٤ و ٢٣٢ و ٤٢٣ ـ (٣٦)/٢١ ـ
(٣٨)/٥٩٢ ـ (٣٩)/٥٩٢ ـ (٤٣)/٤٩ ـ (٤٤)/٤٨ و ٤٩ ـ (٥٠)/٣٧٥
و ٣٨١ ـ (٥١)/٤٧ ـ (٦٠)/٨٧ و ١١٩ ـ (٧٨)/٦٥ ـ (٨٢)/٤٢٤ ـ
(٨٩)/٢٣٣ ـ (٩٠)/٦٥٧ ـ (٩١)/١٨٢ ـ (١٠٢)/١٩٥ و ١٩٦ و ٣٨٢ ـ
(١٠٦)/٤٧١ ـ (١٢٥)/٢٥١

سورة الإسراء

(١)/١٣٩ و ٢٧٦ ـ (١٥)/٦٦٠ ـ (١٦)/٦٥٧ ـ (٢٣)/٤٧ و ٦٥٦ ـ
(٢٩)/١٨٢ ـ (٣٢)/١٨٩ ـ (٣٦)/٢٣٠ و ٥٣٩ ـ (٣٨)/٣٢٥ ـ (٣٩)/١٨٢ ـ
(٤٢)/٤١ ـ (٤٩)/٥٩٣ ـ (٥٠)/٥٩٣ ـ (٥١)/٥٩٣ ـ (٥٢)/٥٩٣ ـ
(٥٥)/١٥٩ و ٤١٣ ـ (٥٧)/٤٤٨ ـ (٦٢)/٤١٤ و ٤١٥ ـ (٧٨)/١٩١ ـ
(٨٢)/٣٦٣ ـ (٨٥)/٥٦٢ و ٦١٤ ـ (٨٦)/٦٢٣ ـ (٨٨)/٢٠٣ و ٢٠٥ ـ
(٩٠)/٧٤٦ ـ (٩٧)/٥٩٢ ـ (٩٨)/٥٩٢ ـ (٩٩)/٥٩٢ ـ (١٠٢)/٢٦ و ٤٦٠ ـ
(١٠٦)/١٩٦ ـ (١١١)/٥٠٦

سورة الكهف

(١٧)/٦٣٦ ـ (٢١)/٥٩٧ ـ (٢٢)/٥٤٩ ـ (٢٦)/٥٤٩ ـ (٤٥)/٦٨ ـ
(٤٨)/٦٠١ ـ (٤٩)/٦٨ و ٦٠١ و ٦٥٩ ـ (٦٧)/٦٣٥ و ٦٥٤ ـ (٧٢)/٦٣٥

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النُّور

سورة الفرقان

سورة الشُّعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الرّوم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصّافّات

سورة ص

سورة الزّمر

سورة غافر

سورة فُصِّلَت

سورة الشُّورى

سورة الزخرف

سورة الدُّخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمّد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذّاريات

سورة الطُّور

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرَّحمٰن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصَّف

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة التّغابن

سورة الطّلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المدّثر

سورة القيامة

سورة الدَّهر

سورة النّبأ

سورة النّازعات

سورة عبس

سورة التكوير

سورة الانفطار

سورة المطفّفين

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الأعلى

سورة الفجر

* * *

(٢)
فهرس الأحاديث النبوية والآثار

* * *

* * *

(٣)

فهرس الشعر

* * *

(٤)
فهرس الأعلام

(ح)

(خ)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

* * *

(٥)

فهرس الملل والنحل

* * *

(٦)

فهرس الأماكن

(٧)

فهرس الكتب

* * *

فهـرس الموضوعـات

(١)

* * *

فهرس الموضوعات
(٢)

* * *